

جامعة الكويت
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
مع تحقيق كتابه شرح الجمل

رسالة دكتوراه

إعداد
مهاويز محمد بن محمد بن عبد الوهاب

إشراف
د. محمد بن محمد بن عبد الوهاب



العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ

القسم الثاني :

التحقيق
بـ

(١) صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

الأصل في الباء (٢) من "بسم الله" الفتح، وكذا كل ما كان على حرف واحد من آسم أو حرف، لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات (٣)، ومتى رأيتُه مبنياً على غير الفتح فسبيلك أن تسأل عن ذلك، فإن قلت: فلم كُسرَت (٣) الباء؟

فالجواب: أنها [إنما] (٥) كُسرَت (٣) عند بعض النحاة (٦) تشبيهاً بعملها، وملازمتها الحرفية، فالأول جزءٌ علةٌ، والثاني به كملت العلة، ولو لم يذكر لدخلت كاف التشبيه في ذلك الحكم. (٧)

وقال قوم: إنما كُسرَت (٨) بعملها اللازم لها (٩)، وهذا أصح؛ لأنه قد يرد على الأول اعتراض بواو القسم، وتائه، وما جعل عوضاً من حرفه، كالف الاستفهام، وقطع ألف الوصل، على مذهب من جعل الجرَّ بهما.

ثم إن هذه (١٠) الباء، في زيادتها وعدم ذلك قولان: فإن قلنا بالزيادة (١١) لم تحتج إلى متعلق، والآسم المجزوء بها مرفوع المحلَّ بالابتداء، والخبر محذوفٌ والتقدير "آسم الله ما أبدأ به" بمنزلة: بحسبك زيد، وهذا القول يمكن، إلا أن الزيادة في مثل هذا لا يُقدم عليها إلا بدليل، لأن ذلك على خلاف الأصول.

وإن قلنا بعدم الزيادة، فلا بد لها من متعلق، واختلف الناس في ذلك على أربعة مذاهب:

أحدها: أنها متعلقة باسم فاعل محذوف، على أنه خبر مبتدأ، تقديره: ابتدائي كائن، أو ثابت باسم الله.

(١) في "ح" "صلى الله" هكذا بدون حرف عطف، وبقية التصلية غير واضحة، وطرح حرف العطف مذهب لبعض الأندلسيين. انظر تفصيل المسألة في نتائج الفكر: ٥٦، والبسيط: ٦٤٤، والأشباه والنظائر: ١٦٨/٣، وانظر ص: ٨.

(٢) الأصل في الباء "ذاهب من ح" لتمزق الصفحة، وهذا التمزق ذهب به كثير من الصفحات الأربع الأولى، لذلك سأعرض عن ذكر مواضع هذا التمزق فيما بعد إلا ما دعت الضرورة لذكره.

(٣) انظر سر صناعة الاعراب: ١٤٤/١، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٤) في "ح": "كسر". (٥) زيادة من "ح".

(٦) منهم ابن أبي الربيع في تفسيره: ٣/١، واعراب القرآن للنحاس:

١١٦/١، والبيان في غريب أعراب القرآن: ٣١/١، واعراب القرآن لمكي: ٦٤/١. (٧) انظر البيان في أعراب غريب القرآن: ٣١/١.

(٨) في الأصل بعد كلمة "كسرت" علامة الحاق لم يظهر في الهامش

ما تشير إليه. (٩) منهم الزجاج في معاني القرآن وأعرابه: ٣/١.

(١٠) في "ح" "هذا". (١١) من قال بزيادتها الزجاج في معاني القرآن له: ٣/١.

والثاني : أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ ، يَكُونُ تَقْدِيرُهُ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ [التي يَكُونُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ] (١) فَإِنْ كَانَ فِي حَالِ قِرَاءَةٍ كَانَ التَّقْدِيرُ " أَقْرَأَ بِسْمِ اللَّهِ " ، وَإِنْ كَانَ يُخَاطَبُ غَيْرُهُ ، كَانَ التَّقْدِيرُ " أَقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ " وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . (٢)

قال بعض الأئمة : حُذِفَ هذا الفعل ، لدلالة الحالِ عليه ،
لا لكثرة الاستعمال ؛ لأنَّ " بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " لم يكثر استعمالُها
(٣-أ) إلّا بعد نزولها ، وهذا لا يلزم ، والقول فيه كالقول في حذف الألفِ
من " بِسْمِ اللّهِ " وهم يقولون : إنّما حُذِفَت لكثرة الاستعمال ، ومعلوم أنّه
لم يستعمل بالألف قط ، وإنما معنى ذلك أنّه وُضِعَ وُضِعَ ما كثر استعماله
، وله نظائر ، من ذلك حذف ألف " ابن " إذا كان نعتاً لعلم ، أو كنية ،
مضافاً إلى واحدٍ منهما ، والتعبيرُ عن هذا بكثرة الاستعمال إنما هو اعتبارٌ
بالبوضع ، واللّه أعلم .

فان قيل : فإذا كان من باب ما حُذِفَ فيه الفعلُ لدلالة الحالِ عليه ، فهلاً جازَ فيه الأُمران ؟ الأُظهر ...^(٤) على الأصل ... لجواب ...^(٤) لزوم الحذفُ وكان من باب ما يجوزُ فيه الأُمران ؛ ليطابق اللفظُ^(٥) المعنى ؛ وذلك^(٦) أن اِسْمَ اللهِ مُقَدَّمٌ في المعنى على جميعِ الأشياءِ ، فكان تقديمه في اللفظِ مطابقاً لتقديمه في المعنى ؛ لأنَّ الفعلَ لو ظهر لكان المتكلم مبتدئاً باسمه قبل اِسْمِ الله تعالى ، فكان يكون اللفظ غير مطابقٍ للمعنى ، كذا قال صاحب هذه الطريقة ، وليس بصحيح ، لأنَّ التزام تأخيرهِ إذا أظهر يعطي هذا المعنى ، وأيضا فيه مزيد فائدة ، وهو الأهتمام بإفادة الاختصاص ، لأنَّ المشركين كانوا يبتدئون بأسماءِ آلهتهم فوجب على الموحِّدِ القصدُ إلى معنى اختصاصِ اِسْمِ الله تعالى بالابتداء ، وذلك إنما يحصل بتقديمه وتأخير الفعلِ ، وهو ظاهر ، وبالله التوفيق .^(٦)

(١) تكملة من " ح " .

(٢) تقدير الفعل ^{٢٧}ضعيف ، لأنهم قد قالوا : ان الفعل الذى يصل

بالحرف يضعف حذفه ، انظر تفسير ابن أبي الربيع : ١/ ٣٠ .

(٣-٣) ما في "ح" مغاير لما في الاصل واكثر الفاظه غير مقروءة .

(٤) مضموسة في الأصل . (٥) ساقطة من "ح" .

(٦-٦) يقابله في "ح" "بهذا المعنى" لزم الحذف، ولم يكن مما يجوز فيه الأمان كما جاز فيما حذف لدلالة الحال...، وما بقي حوالى

الثالث : أنَّها متعلِّقة بِاسْمِ فاعِلٍ محذوفٍ ، منصوبٍ على الحال ^(١) من الفاعِلِ ، في الفعلِ المحذوفِ ، تقديرُهُ : أبدأ ^(٢) متبركاً ومستعيناً بِاسْمِ «الله» ^(٣) ومثله قوله للمُعَرِّسِ : بِالرِّفَاءِ والبنينَ ؛ أَي أعرستَ ملتبساً بِالرِّفَاءِ والبنينَ ، وهو وجه جيد .

الرابع : أنَّها متعلِّقة بالمصدر الذي هو / الابتداء ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديرُهُ " ابتدائي بِاسْمِ الله ثابتٌ " قاله بعضُ أهلِ الكوفة ، وهذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى ، فهو فاسدٌ من جهة اللفظ ، على أصلِ البصريين ؛ لما فيه من حذفِ الموصولِ وابقاءِ الصَّلَةِ ، وموضعه الشعرُ .

فصلٌ : وأختلفَ في اشتقاقِ «اسم» ، فزعم أهلُ البصرة أنه من تركيب " س م و " واستدلوا على ذلك بالتصريف والقياس جميعاً ؛ وذلك أنَّ ما حُذِفَ لَامُهُ أَكْثَرُ مَا حُذِفَتْ فَاوُهُ في غير " زنة " و " عدة " وزعم الكوفيون ^(٤) أنه من تركيب " و س م " ، وقولهم ظاهر المعنى ؛ لأنَّه علامة ^(٥) على مسماه ، وهو عندهم مقلوب الفاء الى موضع اللام في جميع تصاريفه ^(٦) ، إلا أنَّ التصريف ^(٧) يشهدُ بفساده ؛ لأنَّهم قالوا فسي تصغيره : " سمي " ^(٨) وفي تكسيه " أَسْمَاء " وفي النسب اليه سِمَوِيٌّ ، وَسَمَوِيٌّ في قول سيبويه ^(٩) ، وَسَمَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ في قول أبي الحسن ^(١٠) ، ولو كان على ما يقوله الكوفيون لقالوا في تصغيره : وَسِيمٌ ، وفي تكسيه أَسَامٌ ، ولما لم يقولوا ذلك دَلَّ على صحة ما يقوله البصريون ؛ لأنَّ التصغير والتكسير يردان الأشياءَ الى أصولها ، كذا قالوا ، وفيه نظر ؛ لأنَّه إنما يرد فيهما الى أصله ما كان تغييره قياسياً كميزان ، وموازن وموزين ، وأما ما كان تغييره على غير قياس ، فانه يبقى على الوجه الذي وافقه عليه التكسير ، أو التصغير ؛ لأنَّه كأنَّه بناء قائم بنفسه ، هذا هو القياس ، إلا أنَّ يكون الكوفيون قائلين بخلاف ذلك ، فيلزمهم حينئذ ما ألزموه ^(١٢) والله أعلم .

-
- (١) في " ح " على أنه حال . (٢) في " ح " ابتدائي .
(٣-٣) يقابله في " ح " وفيه بعد " فقط .
(٤) في " ح " أهل الكوفة . (٥) غير مقروء في " ح " .
(٦) انظر المسألة الأولى من مسائل الانصاف .
(٧-٧) ساقط من " ح " وهناك إحالة الى هامش الصفحة لم يظهر ما تشير اليه ؛ لتمزق الصفحة . (٨) انظر الكتاب : ٤٧١ / ٣ .
(٩) الكتاب : ٢٦١ / ٣ .
(١٠) انظر المقتضب : ١٥٢ / ٣ ، وشرح الرضي : ٦٧ / ٢ . حيث إن أبا الحسن يسكن الميم ، لأنَّ أصلها السكون ، على أنه يصح أن ينسب الى اسم " إسمي " برد الف الوصل وحذف لام الكلمة .
(١١) كذا في الأصل والأولى أن يقال " بهما " . (١٢) انظر شرح الرضي : ٢١٩ / ١ - ٢٢٠ .

وأما وزنه فعلى ثلاثة أوجه .

أحدها : أن يكون " فَعْلًا " كَقَفَلٍ ، وذلك على من قال : من

(١)

العرب سَم بالضم كما قال الراجز :

* بِاسْمِ الذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمَهُ * (٢)

(٣)

رواه أبو زيد الأنصاري وغيره ، بضم السين وكسرهما .

الثاني : أن يكون فَعْلًا كَحَمَلٍ ، وذلك على من قال : سَم بالكسر .

الثالث : أن يكون " قَعْلًا " كَجَمَلٍ ، وذلك على من قال : " سَم "

(٤)

بالفتح ، كما قال :

آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيثَارَكَ

اللَّهُ أَسْمَاكَ سَمًا مَبَارَكًا

ويروى أيضا بالضم والكسر ، ولا يكون فَعْلًا كنسر ، لقولهم : أسماء ؛

لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع في القياس على " أفعال " وهذا واضح

ان شاء الله .

وأما هذه المكتوبة " الله " فلسيبويه في وزنها قولان :

أحدهما : أن تكون " فِعَالًا " ، والأصل " اله " (٥) بمعنى

(٦)

سألوه ، أى معبود ، والأله ، والإلهة العبادة كقوله :

* فهل من عالم أودى اله *

(١) الرجز في النوادر لأبي زيد : ١٦٦ لرجل من كلب ، وينسب لروءبة ولم

يجده في ديوانه البغدادي انظر شرح شواهد شرح الشافية :

١٧٦ ، وهوفي المقتضب : ٢٢٩/١ ، ومعاني القرآن وأعرابه : ١/١ ،

والانصاف : ١٦ ، واللسان : " سما " ٤٠٢/١٤ .

(٢) الرجز ساقط من " ح " لتمرق أطراف الصفحة ، والقدر المتمم لا

يحتمل البيت .

(٣) في " ح " " بضم السين وكسرهما رواه أبو زيد " وانظر هذه اللغات في

الصاح .

(٤) الرجز ساقط من " ح " ورسمت " ايثاركا " في الاصل مقيدة ، والبيتان

لأبي خالد القناني ، وهما في الصاح " سما " والانصاف : ١٥ ، واللسان

" سما " ٤٠١/١٤ ، وشرح الشواهد الكبرى : ١٥٤/١ .

(٥) الكتاب : ١٩٥/٢ ، وانظر فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبد الخالق

عزيمة : ١٤ ، ١٥٠ ، وقد ضبط " اله " بفتح أوله . وذكر أبوحيان أن

لفظ الجلالة علم مرتجل غير مشتق عند الأكثرين . البحر المحيط ١٤/١٤ .

(٦) لم أجد لهذا الشطر قائلا فيما رجعت اليه .

أي عبادة ، وقرأ آبن عباس * وَيَذَرُكَ وَالْإِهْتِكَ (١) ؛ أي
عبادتك ، فحذفت الهمزة ، وجعل (٢) لزوم (٣) الألف واللام عوضاً عنها
(٤) كما فعلوا في "أناس والناس" .

الثاني : أن يكون "فعلا" (٥) من مادة "ول ه" ، لأن
الوله (٦) من العباد زهاب عقولهم في النظر في مخلوقاته ، ومدايع صنعته ،
وعظم سلطانه جل وتعالى ، فقلبت ألفاً إلى موضع العين ، فصارت اللفظ في
التقدير "لوها" فانقلبت الواو ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت
"لاها" ثم دخلت الألف واللام .

والقول الأول أقوى من جهة الاشتقاق (٧) ، وقد قالوا في الكلا :
كلاً البصرة أن يكون مشتقاً من كلاك الله إذا حفظك ، أحسن من أن يكون
مشتقاً من كل يكل ، وهذا المعنى مذكور في التصريف .

وهذا المأخذ لا يقدح في المعنى من جهة الشرع (٨) ؛ لأن اللفظ
عربي لم يتكلم به غير العرب ، ولا خلاف بين أهل السنة أن النطق بالحروف
عمل لنا محدث ، وإذا حكمنا على المحدث باشتقاق ، أو نقل لم يكن فيه حذر
مع الجزى على أساليب العرب (٩) .

وخكى عن الخليل أن أصله "ولا ه" وهمزت الواو بمنزلتها في
"وشاح" و"وسادة" حيث قالوا (٩) : "إشاح" و"إساده" (١٠) .

قال بعض المتأخرين : يحتمل أن تكون حركة الهمزة منقولة
إلى اللام كأنه "آلاه" (١١) على حد "قد افلح" فاجتمع مثلاً ، فسكن
الأول وأدغم في الثاني (١٢) .

- (١) الأعراف : ١٢٧ ، وهذه القراءة لابن عباس وغيره انظر معاني القرآن
للفراء : ٣٩١ / ١ ، والمحتسب : ٢٥٦ / ١ ، وتفسير الطبرى :
٢٦٠ ، ٢٥ / ٩ ، وهي بكسر الهمزة ، انظر اللسان "أله" ٤٦٨ / ١٣ .
- (٢) في "ح" جعلت . (٣) سقطت من "ح" .
- (٤-٤) سقطت من "ح" .
- (٥) انظر فهرس كتاب سيبويه : ١٤ ، ١٥ ، وانظر الكتاب : ٤٩٨ / ٣ .
- (٦) في "ح" غير واضحة ولا يوافق رسمها رسم "الوله" .
- (٧-٧) ما أثبت من الأصل وحده ويقابله في "ح" عبارات أخرى لم تفهم
لتلاشي أطراف الورقة .
- (٨) كأنه يلتفت إلى قول الزجاج : "واكره أن أذكر جميع ما قاله النحويون
في اسم الله" معاني القرآن : ٥ / ١ .
- (٩) في "ح" قال . (١٠) انظر البحر المحيط : ١٥ / ١ .
- (١١) في "ح" "الله" بكسر اللام الأولى ، ومثله في هامش الأصل من نسخة
أخرى إلا أنها غير محرقة . (١٢) انظر البحر المحيط : ١٥ / ١ .

فان قيل : نُقِلَ الهمزة على القياس ، وما كان هكذا كان ^(١) عارضاً ،
والعارض لا يُعْتَدُّ به ، فيكون النقْدُ على هذا القول كالنقْدِ الواردِ على
الزجاج في قوله تعالى * لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي * ^(٢) ، وقد رَدَّه الفارسيُّ
[عليه] ^(٣) / بما تقدم . ^(٤)

٣

فالجواب أَنَّ الفرقَ بينهما : أَنَّ هذا الاسمُ قد اِخْتَصَّ بأشياء لا تكونُ
في غيره سَيَكَلِّمُ عليها في بابِ القسمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٥) ، فيكون هذا من
ذلك القبيل والله أعلم .

وأما "الرحمن الرحيم" فصفتان مشتقتان من الرَّحْمَةِ ، واِخْتِلَفَ
أيهما أبلغ ؟ على ثلاثة مذاهب : ^(٦)
أحدها : أَنَّ "الرحمن" أبلغ ، وإليه ذهب الزمخشري ^(٧) ،
مستدلاً بكثرة حُرُوفِهِ ، لِأَنَّ الكثرةَ في حروفِ اللفظ تدلُّ على المبالغة في
المعنى ، وهذا الاستدلالُ أَكْثَرُ ، إلا ترى أَنَّ حَدِثاً أبلغُ من حاذِرٍ ،
وان كان حاذِرٌ أَكْثَرَ حروفاً منه ؟

والثاني : أَنَّ "الرحيم" أبلغ ، لِأَنَّهُ من أمثلة المبالغة ، ولأنَّه جاء بعد الرحمن ،
ولو كان الرحمن أبلغ منه ، لكان مساقه أَنَّ يكون تابعاً ، وقد ينفصل الأولُ عن
هذا بِأَنَّهُ إِنَّمَا قَدَّمَ الأَبْلَغُ ^(٨) ها هنا من جهة جَرِّ يَأْنِهِ مَجْرُئاً
الأسماء في مباشرة العوامل ، والثاني صفة محضة لم تجر مجرئاً الأسماء
التي أصلها أَنْ تكون متبوعة ، فكأنهما اسمٌ وصفةٌ ، والاسمُ مُقَدَّمٌ على الصفة .
والثالث : أَنَّهُما في الدلالة على المبالغة سواء ^(٩) ، وقدم
الرحمن ، لِمَا قَدَّمَ من اِسْتِعْمَالِهِ اِسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ ، أو لا اختصاصه ، بخلاف
"الرحيم" .

وأما إعرابه فقال قوم : "الرحمن" بدل مما قبله ^(١٠) ، وقيل :
هو نعت له ، أو ^(١١) عطْفُ بيان ، وَرَجَّحَ بعضُ [حذاق] ^(١٢) المتأخرين

-
- | | | | |
|------|------------------------------------------------------------|------|--------------------------|
| (١) | ساقطة من "ح" . | (٢) | الكهف : ٣٨ . |
| (٣) | تكلمة من "ح" . | (٤) | في "ح" قدمناه . |
| (٥) | انظر باب القسم : ص | | وانظر رصف المباني : ٧١ . |
| (٦) | في "ح" "أقوال" . | | |
| (٧) | الكشاف : ١ / والبحر المحيط : ١٧ / ١ ، وهو مذهب الزجاجي | | |
| | انظر اشتقاق أسماء الله الحسنی : ٥٥ . (٨) في "ح" "الرحمن" . | | |
| (٩) | من قال بذلك أبو عبيدة معمر بن النخعي . انظر مجاز القرآن : | | |
| | ٢١ / ١ ، واشتقاق أسماء الله الحسنی : ٥٥ . | | |
| (١٠) | في "ح" "من اسم الله الذي قبله" . | | |
| (١١) | في "ح" "وقيل" . | (١٢) | زيادة من "ح" . |

أن يكون نعتاً ، واعتُرض البديل بأن موضعه في كلام العرب أن يأتي للبيان ،
والأسم الأول في غاية البيان ؛ ^(١) لا مشاركة فيه فيحتاج إلى بيان ، بخلاف
النعت ، فإنه يفيد المدح ، ولا يفيد رفع تنكير ، فكان النعت أولى ^(٢) .

ويقول من جواز البديل : يصح وقوع البديل وعطف البيان في حق
من لم يعرفه تعالى بصفاته ، لأنه لا يعرفه بصفاته إلا العالمون من
المؤمنين ، وهذا صحيح وباللغة التوفيق .

ويجوز في نعت المدح وما جرى مجراه أن يكون تابعا للمنعمات
في إعرابه ، وأن يُقْطَعَ من إعرابه برفع أو نصب ، فتقول : " الرحمن الرحيم "
و " الرحمن الرحيم " و " الرحمن الرحيم " ^(٣) .

فصل ^(٣) : وأما التصلية فبعضهم يرى عطفها بالواو ، وبعضهم
لا يرى ذلك ، فوجه الثاني أن الجملتين لا تداخل بينهما عنده ، بل هما
جملتان متباينتان لفظاً ومعنى ^(٤) .

وأما على إثبات الواو فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الجملة معطوفة على ما بعد الباء ، كأنه قال :
أبتدائي كائن باسم الله و صلى الله على محمد ، على معنى الحكاية ، وكأنه
قال : ويقول : صلى الله على محمد ^(٥) .

الثاني : أن تكون الجملة ^(٦) معطوفة على الجملة الأولى بأسرها ،
والأحسن حينئذ أن تكون الجملة الأولى في تقدير الفعلية ؛ بسبب استحسان
المشاكلة في الجمل ، وذلك واجب عند ابن الطراوة ^(٧) ، على ما يتبين في

(١-١) ما أثبت من " الأصل " وما في " ح " هو : " فالبديل غير محتاج "

بخلاف النعت ، فإنه يكون على أقسام : منها أن يكون للمدح .
انما هي للمدح . فان قلت : قد يأتي البديل وعطف البيان
للتأكيد ، فالجواب أن . . . تأسيس مقدم على حمله على التأكيد
، لأن المقصود حاصل دونه .

(٢) كأنه يعنى أبا زيد السهيلي . انظر نتائج الفكر : ٥٣ والبحر
المحيط ١/٦٦ ، وانظر تقدم مر (٣) زيادة من " ح " .

(٤) لأن الأولى جملة خبرية ، والثانية جملة انشائية . انظر نتائج الفكر : ٥٦ .

(٥) ذكر ذلك السهيلي في نتائج الفكر : ٥٦ . (٦) ساقط من " ح " .

(٧) ابن الطراوة : هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله الملقب

السبئي كان نحويًا ماهرًا وأديبًا بارعا له آراء في النحو انفراد بها
لا يعتقد الصواب في غيرها ، تتلمذ على الأعم الشنتمري وغيره . من
تلاميذه القاضي عياض والسهيلي توفي سنة ٥٢٨ هـ . انظر الذيل
والتكملة : ٧٩/٤ ، وأبو الحسين بن الطراوة ، وابن الطراوة النحوي .

(١) الاشتغال ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ .

وإِنَّ قَدَرَتِ الْجُمْلَةَ الْوَلَى اأَسْمِيَّة ، كَانَ الْاَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَاوٍ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُور .

وَأَمَّا " مُحَمَّد " هَذَا اللَّفْظُ فَوَزَنَهُ " مُفْعَل " مَنقُولٌ مِنَ الصَّفَةِ ، وَالْمُحَمَّدُ ؛ هُوَ الَّذِي يُحْمَدُ كَثِيرًا .

وَأَمَّا " آل " فَأَصْلُهُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ " أَهْلٌ " ثُمَّ أَبْدَلَتْ الْهَاءَ هَمْزَةً ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَالْعَكْسُ أَكْثَرُ ، كَهَرَقْتُ الْمَاءَ ، ثُمَّ أَبْدَلُ مِنَ الْهَمْزَةِ أَلْفًا عَلَى اللَّزُومِ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا هَمْزَةٌ مُفْتُوحَةٌ . (٢)

(٣) وَالْأَلْفُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي تَصْفِيرِهِ : " أُوَيْلٌ " ، وَسِيبَوِيهِ يَقُولُ فِي تَصْفِيرِهِ : " أَهْيَلٌ " نَقْلًا عَنِ الْعَرَبِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّصْفِيرَ يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ ، وَاعْتَمَدَ الْكَسَائِيُّ عَلَى الْقِيَاسِ فِي الْعَيْنِ الْمَجْهُولَةِ ، وَلَا مَعْنَى لِلْقِيَاسِ مَعَ وَجُودِ السَّمَاعِ ، وَلَمَّا كَثُرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ قَلَّتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَضْمَرِ ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ (٤) :

وَأَنْصَرُ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ بِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ
وَالْكَثِيرُ الشَّاعِرُ إِضَافَتُهُ إِلَى ظَاهِرٍ مُعْظَمٍ .

وَأَمَّا التَّرْجُمَةُ الَّتِي تَوْجَدُ فِي أَوَّلِ الْجَمَلِ (٥) ؛ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ اسْئَلَةٍ :

(٦) حَدِّدْهَا : تَعْبِيرُهُ بِلَفْظٍ " قَالَ " عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَالْأَلْفَاظُ عِبَارَاتٌ عَنِ الْمَعْنَانِ . فَتَجِبُ الْمِطَابَقَةُ .

(١) طَرَحَ الْوَاوُ مِنَ التَّصْلِيَةِ مَسْأَلَةً شَاعَتْ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ ، وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِمُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ . انْظُرْ ذَلِكَ فِي الْبَسِيطِ : ٦٤٤ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ١٦٨/٣ ، وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي ص

(٢) انْظُرِ اللِّسَانَ " أَوَّلٌ " ٣٨/١١ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٢٨٥/٤ .

(٣) انْظُرِ اللِّسَانَ " أَوَّلٌ " ٣٨/١١ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٢٨٥/٤ .

(٤) هَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٢٨٥/٤ ، وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي تَهْذِيبِ سِيرَةِ ابْنِ

إِسْحَاقَ : ٦٢/١ - ٦٣ ، ثَلَاثَةَ آيَاتٍ مِنْ وَزْنِ هَذَا الْبَيْتِ وَعَلَى رَوِيِّهِ ، ثُمَّ عَقِبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : هَذَا مَا صَحَّحَ لَهُ مِنْهَا ، يَعْنِي مَا صَحَّ لِعَبْدِ الْمَطْلَبِ مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذِهِ الْآيَاتُ . وَمَعْلُومٌ مَا يَتَحَيَّفُ شَعْرُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ مِنْ شَكْوِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

(٥) الْجَمَلُ : ٠٤ . (٦) فِي " ح " " عِبَارَةٌ " .

الثاني : كِنَايَتُهُ نَفْسُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُشَبِّهُ التَّزْكِيَةَ الْمُنْهِي عَنْهَا .
الثالث : اعراب ما بعدها .

فأما الأول، فيجاب عنه بأن يقال : لا يخلو أن يكون واضحـ
الترجمة صاحب^(١) الكتاب، أو غيره^(٢)، فان كان واضعها غيره، فلا
إشكال، لأن التعبير بلفظ " قال " على هذا المأخذ [إنما حصل^(٣)]
بعد الفراغ من الباب، أو من الكتاب، فاللفظ مطابق للمعنى .

وان كان واضعها صاحب الكتاب / ، فلا يخلو أن يكون وضعها
بعد الفراغ من الباب أو قبله، فعلى الأول لا إشكال، لحصول المطابقة،
وعلى الثاني هو الإشكال المذكور، ويتخرج ذلك على وجهين :
أحدهما : أن يكون تعبيره بلفظ الماضي اعتباراً بالتبنيض،
دون التخريج والتلخيص .

والثاني : أن يكون ذلك منه التفاتاً إلى قوله تبارك وتعالى
* " أتى أمر الله فلا تستعجلوه " (٤) اعتباراً بالغالب في الروية^(٥)،
وقد قيل هذا المعنى في ترجمة سيبويه، وبالله التوفيق .

وأما القول الثاني : موضوع وروده أن يكون الواضع لها صاحب
الكتب^(٦)، ويتخرج الجواب على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الكنية مقصوداً بها التعظيم، وذلك سائغ في
حق الأئمة والعلماء [كما^(٧) يجوز لهم أن يعبروا عن أنفسهم بلفظ : نحن
فعلنا، وفيه بعد، لأنه من باب التوكيد] .

والثاني : أن يكون ذلك اعتباراً بكثرة الاستعمال، حتى صارت الكنية
أشهر من اسمه، ثم جاء بالاسم بعد اشعاراً بالتقائهما على معنى واحد .

والثالث : أن يكون ذكرها لمجرد التعريف بها، إذ كان الغالب
في كنية المسمى بعبد الرحمن " أبا زيد، ولو^(٨) لم يذكرها لذهب الوهم
إلى من كنيته " أبو زيد " .

(١) في " ح " واضح . (٢) في الجمل قال أبو القاسم . . . رحمه الله .

(٣) ساقط من " ح " وفي مكانها إحالة لم تظهر في الهامش لتأكل الورقة .

(٤) أول النحل . (٥) غير واضحة في كلتا النسختين .

(٦) في " ح " الكتاب . (٧) ما بين القوسين ساقط من " ح " .

(٨) ساقطة من " ح " .

فان قيل ^(١) : لو كان كذلك لكان مساقها أن تكون بعد الأسم

على طريق البيان .

فالجواب : أنه يمكن أن يكون فعل ذلك على طريقة العرب ، لأنهم يقدمون في كلامهم الذى بيانه أهم لهم ^(٢) ، وهم ببيانه أعنى . قال ذلك عنهم سيبويه . ^(٣)

وأما السوء الـ الثالث ، فالأعراب : أما " عبد الرحمن " فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلا من الكنية قبله .
والثاني : أن يكون عطف بيان عليها . ^(٤)
والثالث : أن يكون خبر ابتداء محذوفاً .

وأما " ابن " فيحتمل أربعة أوجه ، الثلاثة المذكورة .
والرابع : أن يكون نعتاً ، لا استعماله كذلك في غير هذا ^(٥) ،
فان جعلته بدلا ، أو خبر ابتداء محذوف ، وجب كتبه بالالف ، وإن جعلته نعتاً وجب كتبه بغير الف ^(٦) ، وفي حكمه عطف البيان ، على مقتضى القياس .

وأما " إسحاق " فغير مصروف ، لأنضمام العلمية الى العجمة ، فإن سميت رجلا بإسحاق مصدر أسحق السفر إذا أبعدته ، وجب صرفه ، لانفراد العلمية ، لأنه حينئذ عربي .

وأما " الزجاجي " فمنسوب الى شيخه " أبي إسحاق الزجاج " ^(٧) ،
لملازمته إياه ، وهو عطف بيان ^(٨) ، وهل يجوز فيه القطع ، أو يلزم التبعية ؟
قولان : أكثر النحاة على إلزامها ، بخلاف نعت المدح والذم والترحم ،
وأجاز صاحب (التلخيص) فيه القطع ، مع جواز إظهار الرفع والناسب .

-
- (١) في " ح " " قلت " . (٢) في " ح " " ا هم لقولهم " .
(٣) انظر الكتاب : ٥٦ / ١ . (٥) في " ح " " لكان الاشتقاق " .
(٤) في كلتا النسختين " محذوف " ولعل المثبت هو الصحيح .
(٦) هو ابراهيم بن السري بن سهل ، كان يخرط الزجاج ، ثم مال إلى النحو . فلزم المبرد فأصبح من كبار أهل العربية ، كان - رحمه الله - حسن الاعتقاد جميل الطريقة . نزهة الالباء : ٢٤٤ ، وبغية الوعاة : ٤١١ / ١ .
(٧) في كلتا النسختين " نعت بيان " .

و "النحوي" في حكمه ، لأن القصد به البيان ، لأنه إنما جيء به للفصل (١) بين مشتبهين ، وكلاهما مشتمل على ضمير السابق ، لأن المنسوب ملحق بالصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وسيأتي ذلك مبسوطا في بابيه ، ان شاء الله تعالى .

ثم قال : (أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) (٢) .
ينبغي أن يقدم بين يدي مراد البحث في سبع مسائل :

المسألة الأولى في معرفة " أقسام " المسألة الثانية في معرفة الكلام ، [المسألة (٣)] الثالثة في الدلالة على انحصار هذه الأقسام (٣) في ثلاثة ، [المسألة (٣)] الرابعة في اعرابها ومابعدتها ، [المسألة الخامسة : في أفراد كل واحد من هذه الأقسام ، [المسألة (٣)] السادسة : في وجه تقدم (٤) الاسم وتوسيط الفعل وتأخير الحرف ، [المسألة السابعة : في وجه تخصيص الحرف بقوله : " جاء لمعنى " .

المسألة الأولى : أما " أقسام " ، فلا تخلو أن تكون جمع فعل ، كجمل وأجمال ، أو جمع فعل ، كفرخ وأفراخ ، أو جمع فِعْل ، كحَمَلٍ وأَحْمَالٍ ، فأما الأول فيبطل بأن القسم هو اليمين والحلف ، ولا مدخل له في هذا الموضوع ، وأما الثاني فيبطل بأمرين :

أحدهما : أن " فعلا " الصحيح العين لا يجمع في القياس على " أفعال " وما جاء منه كذلك [فهو (٥)] موقوف على السماع . (٦)

والثاني : أن القسم مصدر قسمت الشيء أقسمه قسما ، وقياسه ألا يجمع إلا أن يكون محدودا بالتاء ، وفي القياس على السمع ممن المختلف الأنواع خلاف يذكر في موضعه (٧) ، ان شاء الله .

وأما " فعل " فهو المقصود هنا ، إلا أن يقال القسم يستعمل على وجهين :

أحدهما : أن يراد به الجزء ، أى الحظ ، يقال : هذا قسمك ، أى حظك ونصيبك .

-
- | | | | |
|-----|-------------------------|-----|-------------------------------|
| (١) | في "ح" "انما جاء ليفصل" | (٢) | الجمل : ٠١ |
| (٣) | تكلمة من "ح" | (٤) | في "ح" "تقديم" |
| (٥) | زيادة من "ح" | (٦) | انظر شرح الشافية للرضي : ٩٠/٢ |
| (٧) | انظر ص | | |

والثاني : أن يراد به النوع ، فهل الأقسام [هنا] ^(١) جمع قسم ، الذى يراد به الجزء ، فتكون أقسام بمعنى أجزاء ؟ أو جمع قسم / الذى يراد به النوع ، فيكون أقسام بمعنى أنواع ؟ معرفة ذلك مبنية على معرفة الكلام ، فان أخذت الكلام بازاء كل لفظ موضوع لمعنى ، وسيبويه يستعمل ذلك في كتابه كثيرا ^(٢) ، كانت "أقسام" بمعنى أنواع ؛ لأن ^(٣) اسم الجنس الذى هو "الكلام" على هذا المأخذ يصح إطلاقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، التى هي الاسم ، والفعل ، والحرف ، وان أخذت الكلام بازاء اللفظ المركب المستقل بالافادة المقصودة ، وهو المصطلح عليه ، كانت "أقسام" بمعنى أجزاء ، ولم يجرأن تكون بمعنى أنواع ؛ لأن من شرط النوع أن يصح إطلاق اسم الجنس عليه ، واسم الجنس هنا لا يصح إطلاقه على الاسم وحده ، ولا على الفعل وحده ، ولا على الحرف وحده لعدم التركيب.

وقد أبطل بعض النحاة المتأخرين أن تكون "أقسام" بمعنى أجزاء ، بأنه يلزم عليه ألا يوجد كلام أصلا الا وفيه مجموع الاسم والفعل والحرف ؛ لأن الشيء لا يتم ويكمل الا بجملة أجزاء ^(٤) ، والنحويون مجمعون على أن مثل "قام زيد" كلام تام ، وذكر الحرف ليس بلازم وكذلك الفعل ، وهذا ظاهر على بادىء الرأى ، وربما كان بعض أشياخنا ^(٥) وهو الأستاذ ابو عبد الله بن عبد المنعم ^(٦) - رحمة الله عليه - يرى هذا الرأى في بعض مجالس إقراءه .

والجواب : ^(٧-) أن الالف واللام في قوله : (أقسام الكلام) ^(٧-) جنسية ، واستعمالها ^(٨-) من حيث هي جنسية ^(٨-) على وجهين :

- (١) تكملة من "ح" .
- (٢) ويستعمل سيبويه أيضا "الكلام" بمعنى اللفظ المركب المفيد ، قال : " واعلم أن "قلت" في كلام العرب انما وقعت على أن يحكى بها ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا " الكتاب : ١٢٢/١ ، وانظر البسيط في شرح الجمل : ١٥٨ . (٣) في "ح" "اذ" .
- (٤) انظر البسيط : ٤ ، ونتائج الفكر : ٦٢ .
- (٥) في "ح" "وربما كان شيخنا" .
- (٦) هو محمد بن عبد الله الصنهاجي الحميرى ، كان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد في زمانه من اللغة ما استظهره ، قائما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ، أخذ عن أبي اسحاق الغافقي ، ولازم ابن الشاط . الاحاطة : ١٣٤/١ .
- (٧-٧) في "ح" " أن الالف واللام في الكلام " فقط .
- (٨-٨) ساقطة من "ح" .

(١-٢)

أحدهما : أن تكون على معنى التفصيل وتسمى كلية .
والثاني : أن يراد بها الشمول والعموم ، وتسمى ^(١) كلا ، ويظهر
من المعترض أنه أخذها على معنى التفصيل ، إذ التقدير حينئذ : أقسام
الكلام جملة ينطلق عليها كلام ثلاثة ، ولا شك في بطلانه على هذا المأخذ ،
ولو أخذها على الوجه الثاني لقطع بصحته ، إذ التقدير حينئذ أقسام الكلام
كله منظومه ومنثوره ثلاثة ، أي أجزاءه ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

المسألة الثانية : اختلف النحاة في حقيقة الكلام ، فالجمهور منهم
يجعله اسما لما جمع الأوصاف المذكورة ، ولذلك قال ابن جني : الكلام
اسم جنس للجمل المفيدة ، ما قل منها وما كثر ، فيقال في " زيد قائم " : كلام
ويقال في شعر امرئ القيس " مثلا : كلام .^(٣)

وقال سيبويه : وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا ^(٤) قولا ،
وفيه بحث موضعه الكتاب .^(٥)

ومنهم من يجعل الكلام مرادفا للقول واللفظ ، فيقول : الكلام
على ضربين ، مفيد ، وغير مفيد ، وما عليه الجمهور أصح في النظر .
وقد يقع الكلام في اللغة على ما يردده الانسان في ذهنه ،
كقوله :^(٦)

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
وقد يقع على الإشارة كقوله :^(٧)

أرادت كلاما فاتقت من رقيبها فلم يك إلا ومؤها بالحواجب

(١-١) ساقط من " ح " . وانظر أقسام " أل " الجنسية في الجنى الداني .
(٢) هي التي لاستفراق خصائص أفراد الجنس ، والتي يراد بها الشمول
هي التي لاستفراق أفراد الجنس ، انظر المغني : ٧٣ ، والجنسي
الداني : ٢١٧ .

(٣) انظر الخصائص : ٢٧/١ ، ٣٦ ، ١٧ ، وليس ما هاهنا بنصه ممن
الخصائص .

(٤) سقطت من " ح " ، وانظر الكتاب : ١٢٢/١ .

(٥) في " ح " وفيه بحث لا يحتمله الموضع .

(٦) البيت للأخطل على ما قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : ٢٨ ،
وليس في شعره الذي ضعفه السكري ولا في ديوانه ، وأثبت في ملحقاته ،

وانظره في شرح الجمل لابن عصفور : ٨٥/١ ، والبيان والتبيين : ٢١٨/١ .
(٧) في " ح " في قوله ، والبيت في معاني القرآن للفراء : ٤٠/١ ، ٢١/٢ ،

٢٤/٣ ، ويروى صدره * فقلنا السلام فاتقت من أميرها *

أى لم يكن الكلام إلا ومأها^(١) بالحواجب .

وقد يقع أيضا على الكتابة ، نحو قولهم لما بين دفتي^(٢) المصوف
كلام الله ، وانما أوقعت العرب الكلام على هذه الأشياء ، لنيايتها منابه^(٣) .

عبارة^(٤) أخرى : الكلام اصطلاحا : هو ما جمع أربعة أوصاف ،
وهي : أن يكون ملفوظا به ، وأن يكون مركبا ، وأن يكون مفيدا ، وأن يكون
مقصودا ، واختلف في خامس ، وهو اشتراط اتحاد المتكلم .

فأما الوصف الأول فتحرز ما ليس ملفوظا به ، كحديث النفس ،
فأما قول الشاعر :^(٥)

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
فقليل فيه : انه من باب التسمية بالمآل كقوله :^(٦)

الحمد لله العلي المنان

صار الثريد في رؤوس المعيدان

فانما سماه ثريدا ، وهو سنابل ، لأنه يؤول اليه ، ومنه يكون ، والذي ينبغي
أن يقال في المسألة : ان تسميته كلاما حقيقة ، وتسمية العبارة عنه
باللسان كلاما ، مجاز ، لأنه تصور أولا في نفسك ، ثم تعبر عنه ثانيا
باللسان ، فيكون من باب تسمية الفرع باسم الأصل .

وأما الوصف الثاني فتحرز من اللفظ المفرد لفظا وتقديرا ، فان
سمي هذا النوع كلاما فبالقوة دون الحصول ، لأنه قابل أن ينضم اليه
ما يكون به كلاما ، وهو مجاز ، وقد وقع ذلك في عبارة سيبويه .

والمصور في وجوه التركيب ست مسائل ، يصح منها شتان / ، ٦
وتبطل البواقي ، فيتركب الاسم مع الاسم فيكون كلاما نحو " زيد قائم " ،

(١)

(٢) في " ح " " الدفتين " . (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧ .

(٤) هذه العبارة وما تحتها جميعه ساقط من " ح " ومثل هذه الأسقاط

سمة لنسخة " ح " في المواضع المشابهة لهذا الموضع ، ولعل ذلك
لأن المؤلف أملئ هذا الكتاب اكثر من مرة .

(٥) البيت ينسب للأخطل ، وليس في شعره ، وهوفي شرح المفصل

لابن يعيش : ١/ ٢١ .

وشرح الجمل ربن عصفور : ١/ ٥٨ ، وشرح شذور الذهب : ٢٨ .

(٦)

ومع الفعل فيكون أيضا كلاما ، نحو : قام زيد ، وأما الاسم مع الحرف نحو :
يا زيد ، والفعل مع الفعل نحو : ضحك خرج ، والفعل مع الحرف نحو :
" قد قام " وحرف مع حرف نحو : " وهل " ، فذلك كله باطل ،
وقد نقد العلماء قول الفارسي في الايضاح : (١) " يا زيد " من حيث جعله
من باب تركيب الاسم مع الحرف ، وإنما التأليف من الاسم والفعل ، الذى
ناب الحرف عنه . هذا هو الصحيح في المسألة ، لأن الحرف لا حظ له
في التركيب ، وإنما يدخل على الجملة لمعناه الذى سيق له بعد صحة
التركيب ، يدلك على ذلك أن التركيب لا يختل بزواله . (٢)

وأما الوصف الثالث ، فتحرز من غير المفيد ، نحو أن تقول : الاثنان
أكثر من الواحد ، فهذا غير مفيد وضعاً ، وأما قولك : الله ربنا ، ومحمد
نبينا فهو موضوع للأفادة ، وإنما نقوله الآن ، طلباً للأجر وتحصيل الثواب
والعبادة ، لا على جهة الاخبار به .

وأما الوصف الرابع فتحرز من غير المقصود نحو نطق الطائر المعلم ،
وكلام المجنون ، وغير ذلك ، مما لا يقصد به افادة السامع ، لأنه لا يشترط
في ذلك السلامة من اللحن .

وأما الوصف الخامس فنحو أن يقول انسان : " زيد " فيقول
آخر : " قائم " فهل يعتبر الاجتماع (٣) ، وهو فرع ، أو الافتراق وهو
أصل ، فيكون على الأول كلاما ، وعلى الثاني غير كلام ، لأن لفظ الثاني
انما كان بالعرض ، ولم يقصده الأول ، ولا بنى عليه ، وتظهر ثمة ذلك
في باب الاقرار والانكار ، فإذا قال قائل : " زيد " فيقول آخر بآثره :
زان فهل يُحدّث صاحب الخبر الأول ؟ فيه نظر وبحث (٤) ، وبالله
التوفيق .

(١) الايضاح : ٩ .

(٢) انظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ٩٦/١ ، والكافي في شرح
الايضاح ٣٤/١ ، وقد اعتذر ابن أبي الربيع عن الفارسي فسي
هذه المسألة .

(٣) يريد اجتماع القولين في نظم واحد .

(٤) من اشترط اتحاد المتكلم فلا يُحدّث ، ومنهم ، الباقلاني ، والفزالي ،
ولم يشترط ذلك ابن مالك وأبوحيان انظر شرح الكوكب المنير :

(مختصر التحرير) ١١٧/١ وما بعدها ، وهمع الهوامع : ٣٠/١ ، ٣١ .

المسألة الثالثة : اختلف النحاة في وجه الدلالة على إحصاء أقسام الكلام في الأشياء الثلاثة ^(١) فمنهم من قال : لا تخلو الكلمة من أن تدل على معنى أو لا .

(٢)
الثاني باطل ، فان دلت [على معنى] كان ذلك المعنى اما في غيرها ليس غير ، واما في نفسها ، فان كان في غيرها ليس غير ، فهي الحرف ، وان كان في نفسها ، فان لم تتعرض ^(٣) بينيتها لزمان ذلك المعنى كانت ^(٣-) الاسم ، وان تعرضت كانت الفعل .

ومنهم من قال : الألفاظ عبارات على ^(٤) المعاني ، والعبارة بحسب المعبر عنه ، والمعبر عنه ^(٥) اما أن يكون ذاتا . أو حدثا من ذات ، أو واسطة بين الذات وحدثها ، فقد انحصرت الألفاظ المعبر بها ^(٦) عن المعاني في ثلاثة ^(٧) .

ومنهم من قال : المعاني بالنظر الى التقسيم أربعة :

معنى يخبر به وعنه ، والعبارة عنه هي : الاسم ، ومعنى لا يخبر به ولا عنه والعبارة عنه هي : الحرف ، ومعنى يخبر به ولا يخبر عنه ، والعبارة عنه هي : الفعل ، ومعنى يخبر عنه ولا يخبر به وهو غير موجود فالعبارة عنه ^(٧) مهملة .

ومنهم من قال : الكلمة الدالة على معنى ، اما أن تكون مستقلة في دلالتها على ذلك المعنى ، أو غير مستقلة ، فان كانت غير مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى ، كانت الحرف ، فان استقلت بأن لم تدل بينيتها على الزمان الذي فيه ذلك المعنى ، كانت الاسم ، وان دلت على ذلك الزمان كانت ^(٨) الفعل .

فهذه قسمة منحصرة لا رابع ^(٩) لها يرد على هذا الموصول ، فانه غير مستقل ^(٩-) .

-
- | | | | |
|-------|-------------------------------|-----|-------------------|
| (١) | في "ح" في الثلاثة الأشياء . | (٢) | زيادة من "ح" . |
| (٣-٣) | في "ح" بينيتها للزمان كانت . | (٤) | ساقطة من "ح" . |
| (٥) | " والمعبر عنه " ساقط من "ح" . | (٦) | في "ح" " عنها " . |
| (٧) | ساقطة من "ح" . | (٨) | في "ح" " فهي " . |
| (٩-٩) | سقطت من "ح" . | | |

ومنهم من عبر عن ذلك بأن قال : الكلمة اما أن تدل على معنى في نفسها أولا .

الثاني الحرف ، والاول اما أن يكون بأحد الازمنة الثلاثة^(١) أو لا ، الثاني الاسم وقد علم بذلك كل واحد منها^(٢) ، وهذا^(٣) أحسنها عبارة والله أعلم .^(٤)

المسألة الرابعة : الاعراب : فأقسام مبتدأ ، والكلام مضاف اليه ، وهل الخافض له المضاف ، أو المعنى الذى هو الاضافة ، أو الحرف المحذوف الذى اقتضته الاضافة ؟ ثلاثة أقوال ، أصحها في النظر الاول ، وهو ظاهر الكتاب^(٥) وعليه الاكثر ، وسيبين فيما يستقبل^(٦) ان شاء الله . وقوله : " ثلاثة " خبر المبتدأ ، وهل يحتاج الى رابطأولا ؟ الثاني مذهب أئمة النحو .

وقوله : " اسم وفعل وحرف " يرتفع على ثمانية أوجه . أحدها : على اضرار مبتدأ للجميع ، كأنه قال : هي اسم وفعل وحرف .

الثاني : على اضرار مبتدأ لكل واحد كأنه قال : أحدها اسم والثاني^(٧) فعل والثالث^(٨) حرف .

الثالث : على اضرار خبر^(٩) / لكل واحد ، كأنه قال : ٧ منها اسم ومنها فعل ومنها حرف ، وهو حسن ، لأنه موضع تبعيض . الرابع : تشريك الاسم والفعل في خبر واحد وتخصيص الحرف

-
- (١) في " ح " " أم لا " .
 (٢) في " ح " " وهذه " .
 (٣) " والله أعلم " سقطت من " ح " .
 (٤) الكتاب : ٤١٩/١ وعبارته " والجبر انما يكون في كمال اسم مضاف اليه . وأعلم أن المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء بشي ليس باسم ولا ظرف ، وبشي يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا " .
 (٥) في " ح " " وسيبسط القول فيه في موضعه " وانظر بسطه في ص ١١٢ من نسخة الاصل .
 (٦) في " ح " " الآخر .
 (٧) في " ح " " الآخر .
 (٨) في " ح " " الآخر .
 (٩) ساقطة من " ح " وله وجه .

بخبر واحد (١) كأنه قال : منها اسم وفعل ، ومنها حرف .

الخامس : تشريك الفعل مع الحرف دون الاسم ، كأنه قال :
منها اسم ، ومنها فعل وحرف .

السادس : على البدل من ثلاثة ، لأن الثاني أبين من الأول
في إعطاء المعنى المراد ، ومنَّ جَوَزَ عَطَفَ البَيَانِ في النكراتِ (٢) جَوَزَهُ
هنا ، وهو الوجه السابع .

الثامن : أن يكونَ خبراً ثانياً عن " أقسام " كأنه قَصَدَ الإِخْبَارَ
عنها بمجموع الأمرين بأنها ثلاثة ، وبأنها اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ، وفيه
نظرٌ ؛ لأنَّ الأظهرَ في " اسم ، وفعل ، وحرف " أنها تفسيرٌ لقوله : " ثلاثة "
لا إخبارٌ عن الأقسام . والله أعلم .

والذى لا يجوز : تشريك الاسم والفعل في " منها " الأول ،
وتخصيص الحرف بـ " منها " آخر مقدراً بين اسم وفعل ، كأنه قال :
منها اسمٌ ، ومنها فعلٌ ، وحرفٌ ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العاطفِ
والمعطوفِ بـ " منها " الثاني ، ومن تقديم ما في حينِ (٣) العاطفِ عليه ،
وذلك كله ممنوع ، وكذلك لا يجوز تشريك الثلاثة في خبر واحد دون
اعتقار ثانٍ وثالثٍ (٤) ؛ لما يلزم عليه من كون الشيء بعض نفسه ، كأنه
[قال :] (٥) منها اسم وفعل وحرف [أى لفظها اسم وفعل وحرف] (٦) ،
وذلك محال ، بناءً على أنه لا رابع لها . والله أعلم .

المسألة الخامسة : وهي أفراد كل واحدٍ من الأقسام الثلاثة ،
وكان ينبغي أن يقول : أسماء وأفعال وحروف ، والجواب أن يكون مراده
بيان الحقائق الثلاث : حقيقة الاسم وحقيقة الفعل ، وحقيقة الحرف ، وهذه
معانٍ مفردة ؛ لأنَّ الاسمَ ما وُضِعَ بآراءٍ حقيقة قائمة بنفسها والفعل ما وُضِعَ

(١) في " الأصل " آخر .

(٢) هم الكوفيون ، وتبعهم الفارسي وابن جنى والزمخشري وابن مالك .

انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت : ٥٩٥ ، وحواشي الفصل

: ٤٠٩ ، وارتشاف الضرب : ٩٦٧ . (المخطوط) .

(٣) في " ح " " حينٌ " . (٤) في " ح " " أو ثالث " .

(٥) زيادة من " ح " . (٦) زيادة من " ح " .

بازاء معنى يستدعى موجدته في وقت الدلالة ، والحرف ما استدعى محلا
متحملا لوصف يدل عليه الحرف ، فلما كان الـمركـز ذلك أوقع لفظا مفردا
بازاء معنى مفرد ، ليناسب اللفظ المعنى ، ويحتمل أن يكون مراده الـألفاظ
دون الحقائق ، فيكون قد وضع المفرد موضع الجمع ، اعتبارا بفهم
المعنى ، غير أن هذا مخصوص بمواضع ^(١) ، ليس هذا منها .

المسألة السادسة : أما تقديمه الاسم على الفعل فثلاثة أشياء :
أحدها : أنه أصله الذى أوجده على النسبة المجازية ، والأصل
مقدم على الفرع .

الثاني : أنه أكثر دورا منه ، من جهة أنه يخبر به وعنه .
والثالث : أنه مستقل بنفسه ، غير محتاج الى غيره . ^(٢)
وأما توسيطه ^(٣) الفعل ، فلا أنه يكون مع الاسم كلاما مستقلا ، ^(٤)
وليس الحرف كذلك .

وسمى الحرف ^(٥) حرفا من الحرف الذى هو طرف الشيء ،
فلذلك جعله آخرًا ، لتحصل الموافقة والمناسبة ، ولأنه إنما سيق لمعنى
فيهما ، فينبغي أن يكونا مقدمين عليه ، وسمى الفعل فعلا ، لأن الاسم
فَعَلَهُ وأوجده ، ويقال : ان أول من قال الكلم ^(٦) اسم وفعل وحرف ،
على بن أبى طالب رضي الله عنه .

المسألة السابعة : والجواب عنها أنه إِنَّمَا خَصَّ الحرفَ بقوله : " جاء
لمعنى " مع اشتراك الاسم والفعل معه في ذلك ، فصلا بين معنيي اللفظ
المشترك ، إذ كان لفظ الحرف يقع على ميم " من " وهو المسمى بحرف
هجا ، وعلى " من " نفسها ، وهو المسمى بحرف معنى ، ولكن ليس

-
- (١) في " ح " وقد وضع المفرد موضع الجمع ، وفيه نظرا ان ذاك مخصوص
بمواضع . . .
- (٢) يعني أن الاسم يتكون منه جملة كقولنا : " الله ربنا " وذلك معدوم
في الفعل والحرف . انظر شرح الجمل لمجهول : ٧/أ .
- (٣) في " ح " " توسيط " . (٤) سقطت من " ح " .
- (٥) سقطت من " ح " . (٦) في " ح " " الكلام " .

حرف الهجاء دالا على معنى ، وانما هي حروف مقطعة ، يتألف منها
الأقسام المذكورة ، وأما الحرف الذى يطلق بازاء كلمة ، فقد أخرجـه
في التقسيم .

وأما اطلاق الحرف بازاء الحركة ، ففي (١) الاصطلاح الأول
القديم فحصل أن لفظ حرف يطلق بازاء أربعة أشياء في استعمال أئمة
العربية .

أحدها : أن يراد به الكلمة .

والثاني : أن يراد به حرف المعنى .

والثالث : أن يراد به حرف الهجاء .

والرابع : أن يراد به الحركة ، اذا كانت الحركات أبعاض الحروف ،
نقل ذلك القدماء .

ثم قال : (فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ،
أو دخل عليه حرف من حروف السخف) . (٢)

ينبغي أن يقدم بين يدي هذا الفصل تحصيل قاعدة ، وهي

أن الأسماء على قسمين : حقيقية ومجازية ، فالحقيقية هي التي تدرك

بالحد ، والمجازية تدرك / باستعمالها استعمال الحقيقية ، فمن

رام اقتناص الأسماء على الإطلاق بشبكة الحد فقد رام محالا ، اذ لا يتصور

اشتغال حد واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم اذاً في حدود النحاة أن

تكون كحدود أهل المنطق ، وانما غرضهم افهام المقصود بما أمكن من

العبارات ، فما كان أقرب الى المقصود كان الأخذ به أولى (٣) ، ومن

هذا كلام أبي القاسم فلنعد اليه . والله المستعان .

وذلك أن بعض النحاة قال : غرض أبي القاسم بهذا الكلام

أن يحد الأسماء ، وهو معترض عليه [(٤)] من وجهين .

(١) في "ح" "فهو في" .

(٢) الجمل : ١ ، وقد عرف أبو القاسم الاسم في كتابه الايضاح : ٤٨

بقوله الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا . أو واقعاً في حيز
الفاعل أو المفعول به .

(٣) ذكر أبو القاسم الزجاجي : أن اختلاف النحاة في الحد ليس باختلاف

تضاد وتنافر ، وانما كان ذلك ، لأن لكل من قصد الحد هدفاً ،

اما تقريب المحدود ، أو حصر أكثره ، أو طلب الغاية القصوى . الايضاح

في علل النحو : ٤٦-٤٧ .

(٤) زيادة من "ح" .

أحدهما : أنه ليس بجامع والاخر أنه ليس بمانع ، ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً أما كونه غير جامع فان كثيراً من الاسماء غير مندرج^(١) تحته ، كسبحان الله ، وريحانه ، ولبيك ، وسعديك من المصادر ، ويا هناء ، ويا لكاع ونحوه من الناديات ، وسحر مجرداً ليوم بعينه ونحوه من الظروف ، ونحو : آمين الله ولعمرو الله ، من المبتدآت .

قال المعترض فهذه الأشياء لا تكون فاعله ولا مفعولة ، ولا يدخل عليها حرف الخفض ، فهذا بيان كونه غير جامع .

وأما كونه غير مانع فانه يدخل عليه كثير^(٢) من الأفعال ، مثال قوله تعالى : * ليغفر لك الله ما تقدم^(٣) * و * ليقطع طرفاً من الذين كفروا *^(٤) * وزلزلوا حتى يقول الرسول *^(٥) فيمن نصب^(٦) ونحوه وقولهم :^(٧)

* والله ما زيد بنام صاحب *
(٨) وقولهم :

* والله عن يشقك أغنى وأوسع *

الا ترى أن حرف الجر قد باشر الفعل في ذلك كله ، ويدخل عليه أيضاً كثير^(٩) من الحروف لمباشرة حرف الخفض أياها نحو : عجبت من أن زيدا منطلق ، وهو كثير^(١١) ، فهذا بيان كونه غير مانع .

الجواب عن^(١٢) الأول : أن الجواز على وجهين ، استعماله وعقله ، ويظهر من المعترض أنه فهم من قوله : " ما جاز " الجواز الاستعمالي ،

-
- (١) في " ح " " مندرجة " .
(٢) في " ح " " كثيراً " منصوباً . وانظر ما اعترض به على أبي القاسم في : اصلاح الخلل : ٦ - ٨ ، وانظر البسيط : ١٦٠ - ١٦١ .
(٣) سورة الفتح : ٢ و " ما تقدم " من " ح " .
(٤) آل عمران : ١٢٧ . (٥) البقرة : ٢١٤ .
(٦) هو اختيار أبي عبيد انظر اعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٥٥ .
(٧) الرجز مجهول القائل ، ومعه : ولا مخالط الليان جانبه ، وهو في الخصائص : ١ / ٣٦٦ ، وأما ابن الشجري : ٢ / ٤٨ ، شرح الشواهد الكبرى ٣ / ٤ ، والخزانة : ١٠٦ / ٤ ويروى :
(٨) * والله ما ليلى بنام صاحبه * هذا عجز بيت صدره * رعاك ضمان الله يا أم مالك * ولم أجده قائلًا وهو في شرح الفية بن مالك لمحمد بن علي بن هاني ص ٨ .
(٩) في " ح " " كثيراً " بالنصب . (١٠) في " ح " " كقولك " .
(١١) " وهو كثير " سقطت من " ح " . (١٢) في " ح " " على " .

ألا ترى أنه اعترض بعدم استعمال تلك الأشياء المذكورة فاعلة أو مفعولة
أوداخلا عليها حرف خفض ، واعتراضه على هذه المآخذ ، ساقط ، ان
الأنواع الثلاثة ، المصادر ، والناديات ، والظروف المعترض بها مندرجة
تحت قوله : أو مفعولا ، ان كل واحد منها يصح أن يطلق عليه اسم "مفعول" ،
وقد قال هو وغيره من النحويين : إن^(١) المفعولات خمسة "مفعول به ،
ومفعول فيه ، ومفعول معه ، ومفعول من أجله ، ومفعول مطلق ، فالمنادى
من قبيل المفعول به ، والمصدر من قبيل المفعول المطلق ، والظرف من قبيل
المفعول فيه ، ولم يخص أبو القاسم مفعولا دون مفعول ، بل أطلق القول .
وأما "أيمن الله" ، "ولعمرك الله" فيشبه أن يكونا داخلين
تحت قوله : ما جاز أن يكون فاعلا ، وبيان ذلك أن يكون قد أطلق "فاعلا"
هذا اللفظ على الفاعل والمبتدأ معا^(٢) ، اتساعا في العبارة ، ان المبتدأ
عنده إنما ارتفع بشبهه بالفاعل ، نص على ذلك في باب^(٣) ، فانظر
اليه هناك ، والمشبه بالشيء يصح اطلاق اسمه عليه ، ألا ترى الى قولهم :
زيد أسد ؟ فأطلقوا اسم أسد على زيد من حيث كان فيه منه شبه ما ،
فيمكن أن يكون^(٤) أبو القاسم نحا هذا النحو ، والله أعلم .
غير أن في هذا التوجيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ،
وفيه خلاف .

وان قلنا انما يعني بقوله : "ما جاز" الجواز العقلي : كان
الاعتراض أوضح سقوطا من الأول ، وذلك أن العقل يجوز في كل واحد
من تلك الألفاظ المعترض بها أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أوداخلا عليه
حرف الخفض ، ان معنى "سبحان الله" براءة الله من السوء ، وهمسا
لفظان مترادفان ، والبراءة يجوز العقل استعمالها على الوجه الثلاثة
المذكورة ، وكذلك ما ترادفه ، وكذلك "أيمن الله" ؛ ان معناه بركة الله ،
وكذلك "لعمرك الله" ؛ أي بقاء الله ، غير أن العرب ألزمت هذه الأشياء

-
- (١) زيادة من "ح" . (٢) ساقطة من "ح" .
(٣) الجمل : ٣٦ ، وانظر البسيط : ١٦٢ ، وشرح ابن عصفور : ٩٢/١ ،
فأيمن لم يستعمل الا مبتدأ .
(٤) "ان يكون" ساقطة من "ح" .

طريقة واحدة ، وهو خلاف ما عليه الأكثر ، فتفهم هذا فعليه تجرى ^(١) النظائر كلها ان شاء الله .

وقد أورد بعض المذاكرين على هذه الطريقة إلزاماً بأن العقل عنده ^{يَجُوزُ} في جنس الأفعال ، الفاعلية ، والمفعولية ، ودخول الخافض اعتباراً بمعناها ، جما يجوز العقل في تلك الألفاظ المعترض بها الفاعلية ، ^(٢) والمفعولية ، ودخول الخافض اعتباراً بمعناها ، وليس هذا الإلزام بصحيح ، من جهة أن مدلول الفعل / بالضمن نوع ، وذلك [أن] ^(٣) النوع لا لفظ له يخصه ، فنسبة الفاعلية ، والمفعولية ، ودخول الخافض عليه ^(٤) مستحيلة ، إذ كان مجهولاً غير محاط به ، والفعل هو الذى دل عليه الدلالة المذكورة ، وعلى الفصل بين القبيلين ، نبهنا بذكر الترادف ، وبالله التوفيق . ^(٥)

وكنت قد أجبت بعض ^(٦) الأصحاب عن هذا الإلزام بجواب آخر ، ^(٧) وهو : ^(٨) أن الأخبار عن الفعل يناقض الغرض به ، لأن الفعل إنما أخذ من الحدث ليسند إلى الفاعل ، أو النائب عنه ، فوضعه أن يكون مجهول الوقوع ، وإن كان معلوم الحقيقة ، ووضع المخبر عنه أن يكون معلوم الوجود ، وهذان أمران متدافعان ^(٩) ، [فتفهم على هذا التنزيل ، فانه حسن في معناه والله أعلم] ^{(١٠) - (٨)} .

وأما الحرف فانه لما كان غير مستقل بالمعنى الذى سيق دليلاً عليه ، صار كالجزء من غيره ، إذ كان معناه فيه ، وجزء الشيء لا يجوز العقل ألاخبار عنه ؛ إذ ليس مستقلاً بمعنى ، والله أعلم .

وأما الوجه الثانى من الاعتراض الأول ، فيجاب عنه بأن يقال : هذه الأفعال الداخلة عليها حروف الخفض مؤولة بالاسم ، ألا ترى أنها منصوبة باضمار " أن " ^(١١) و " أن " مع الفعل بتأويل مصدر مجرور بالخافض ^(١٢) ، وإنما ذلك أمر لفظي ، والمعنى على خلافه ، وأما قوله : ^(١٣)

-
- (١) في " ح " يجىء . (٢٠٢) مضموسة في " ح " .
 (٣) زيادة من " ح " . (٤) في " ح " " له " .
 (٥) في " ح " والله المستعان . (٦) في " ح " " لبعض " .
 (٧) بعد " آخر " في ح قوله : " من نحو هذا الجواب وهو : فان قلت : هذا التأويل وإن كان القصد به أن يكون الحد جامعاً فانه يصيره غير مانع لدخول الفعل والحرف عليه إذ كل واحد منهما بازاء معنسي معقول بالعقل إذ لم يجوز الاخبار عنهما ، هذا وجه تقديم (. . .) هـ
 (٨-٨) وقعت هذه الفقرة في " ح " بعد قوله : " إذ ليس مستقلاً بمعناه والله أعلم .
 (٩) انظر الكافي : (١) / ٢١ : " بأن محذوفة " . (١٢) ساقطة من " ح " . (١٣) سبق ص (١١) باضمار " أن " في " ح "

* والله ما زيد بنام صاحبه *

فأصله : والله ما زيد برجل نام صاحبه ^(١) ، فلما اضطر الى حذف الموصوف ،
باشرحرف الجر الفعل لفظا والنيبة على خلافه ، ومثله قوله : (٢)

* وَللهُ عن يشفيك أغنى وأوسع *

النيه به : عن أن يشفيك ، فاضطر الى مباشرة حرف الجر الفعل ، ورفع
الفعل حينئذ أوجه من نصبه ^(٣) لضعف بقاء عمل الحرف مع حذفه ، يشهد
لذلك كثرة بطلان عمله ، وقلة بقاءه مع الحذف والله أعلم . ^(٤)

مسألة ^(٥) : واختلف النحاة في الألفاظ المعبر عنها بأسماء الأفعال
على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها أفعال من جهة معانيها ، ان مدلولها مدلول
الأفعال ، غير أنها مخالفة لأحكام الأفعال في الأبنية والتصرف ، واتصال
الضائر ، فلذلك قيل لها أسماء أفعال ، نظرا الى ألفاظها وأحكامها ، وهو
مذهب الكوفيين ^(٦) ، وذهب اليه بعض حذاق البصريين المتأخرين . ^(٧)

الثاني : أنها أسماء أفعال حقيقية ، ودالاتها عليها كدلالة
الأسماء على مسمياتها ، لأنها كلمات وضعت عبارة عن الأفعال ^(٨) ، كما
أن " زيد " مثلا عبارة عن الشخص ، ولا موضع لها من الاعراب ، لأن الاعراب
في الفاظ ^(٩) الأسماء إنما هو بازاء المعاني الثلاثة الكائنة في مدلولاتها ،
الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ^(١٠) وكل ذلك معدوم في الأفعال ، فلزم
ألا يكون لها موضع من الاعراب ، وهذا مذهب كثير من البصريين ^(١١) وعليه
يترتب الاعتراض على قول أبي القاسم ، ان هذه الأسماء خارجة عن حده .

(١) ذكر ابن جني وغيره أن " نام صاحبه " اسم شخص ككتاب قرناها ،
انظر الخصائص : ٢٦٢ / ٢ والخزانة : ١٠٦ / ٤ .

(٢) سبق ص ٢٢

(٣) يمكن توجيه " عن " في البيت بأنها " أن " على لغة تميم التي تقلب
الهمزة الف فتكون " أن " داخلة على الفعل ، ولا اشكال في ذلك .

(٤) " والله أعلم " من " ح " . (٥) من " ح " .

(٦) انظر البسيط : ١٦٣ - ١٦٤ ، والكافي : ٣٤٣ / ١ ، ومنهج السالك : ٥٠ .

(٧) سقطت من " ح " . (٨) مطموسة من " ح " .

(٩-٩) ذهبت اكثر هذه الكلمات من " ح " (١٠) انظر البسيط : ١٦٤ .

(١١) انظر الكتاب : ٢٤١ / ١ ، والمقتضب : ٢٠٢ / ٣ ، وشرح السيرافي :

٥١ / ٢ ، والاصول : ١٤١ / ١ والخصائص : ٤٤ / ٣ وما بعدها .

وقد يجاب عنه بأن يقال : لما كانت دلالتها على الأفعال بالعرض ، لا بالذات ، لم يلتفت إلى إخراجها عن استعمالها ، فاعلة^(٩) أو مفعولة أو داخلا عليها حرف الخفض ، وكأنها بالنظر إلى جريان أحكام الأسماء عليها غير مستنعة من ذلك ، ألا ترى أن " ضربا " من قولك : ضربا زيدا اسم صريح مدلوله مدلول " اضرب " لكن ليس له ذلك بالذات^(١) ، ووضعه الأول ، بل بنيابته مناب " اضرب " فلا يخرجها ذلك عن أن يكون اسما وكذلك أسماء الأفعال لما لم تكن دلالتها على الأفعال بالذات ، ووضعها الأول^(٢) ، بل من حيث نابت مناب الأفعال لم يخرجها ذلك عن توهم استعمالها فاعلة ، أو مفعولة ، أو داخلا عليها حرف الخفض^(٣) فتأمل ذلك فانه حسن في معناه^(٤) ، [إن شاء الله] ^(٥)

الثالث : أنها أسماء أفعال كما قدمنا ، غير أن لها موصفا من الاعراب ؛ إذ هي نوع من أنواع الأسماء ، وهي موضوعة موضع المصادر الموضوعة موضع الأفعال ، فـ " نزال " مثلا^(٦) موضع موضع " نزولا " ، و " نزولا " موضع موضع " انزل " فوجب لها النصب من جهة وضعها موضع المصدر المنصوب ، وهذا مذهب قوم من البصريين ، منهم ابن جني^(٧) ، ويظهر ذلك من كلام سيبويه في باب " لبيك " ^(٨) وعلى هذا المذهب تكون مندرجة تحت حد أبي القاسم في قوله : أو مفعولا ، بلا اشكال والله أعلم .

ثم قال : (والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل)^(٩) .

اعترضه الناس ، فقالوا : الأفعال ثلاثة : ماض وهو / ما وقع وانقطع ، وفعل مستقبل وهو ما لم يقع بعد ، وفعل حال ، وهو ما وقع

-
- | | |
|-------|-----------------------------------|
| (١) | في " ح " " ليس ذلك فيه بالذات " . |
| (٢) | " وضعها الأول " ساقط من " ح " . |
| (٣) | في " ح " " خفض " . |
| (٤) | ساقطة من " ح " . |
| (٥) | زيادة من " ح " . |
| (٦) | ساقطة من " ح " . |
| (٧) | الخصائص : ٤٩ / ٣ . |
| (٨) | الكتاب : ٣٥٣ / ١ . |
| (٩) | الجمل : ١ . |

ودام ولم ينقطع ^(١) ، فكان ينبغي أن يقول : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض ، أو حاضر أو مستقبل ، فما وجه اضربه عن فعل الحال وقد ظهر من كلامه في باب الأفعال أنه ليس من الفئة التي تنكر فعل ^(٢) الحال ؟

الجواب : أن الفرض إنما هو ^(٣) إعطاء عبارة تميز الأفعال جملة ، وإذا تأملت عبارته وجدتها تعطى التعريف بالأفعال جملة ، وهذا هو الفرض المقصود ، ألا ترى أن " ضرب " مثلاً ^(٤) يعلم أنه فعل من جهة أنه يدل على الحدث والزمان الماضي ، و " اضرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل ، من جهة أنه يدل على الحدث والزمان المستقبل ، و " يهرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل من جهة ^(٥) أنه يدل على الحدث ^(٦) والزمان ^(٧) المستقبل ، في أحد وجهيه ، إذ هو لفظ مشترك بين الحال والاستقبال ، فلا حاجة إذا إلى ^(٨) التنبيه على فعل الحال ، إذ ليس الفرض التعريف بانقسام الأفعال ^(٩) ، ولعله أضرب عن ذكر فعل الحال ، لمكان ما فيه من الخلاف ، على ما يأتي في بابه ان شاء الله . ^(١٠) ^(١١) هكذا كان يمشى لنا في مجالس المذاكرات .

وعندى فيه نظر آخر ، وهو أنه يمكن أن يكون سكت عن ذكر الحاضر ، تنبيهاً على أن مضارع " كان " مخالف لمضارع سائر الأفعال على ما أبسطه ان شاء الله . ^(١٢)

والقول في ذلك : أنه لا خفاء أن كل واحد من " فَعَلَ " أو " آفَعَلَ " يدل بصيغته على تعيين زمان حدثه ، على سبيل الاختصاص ، و " يفعل " يدل أيضاً بصيغته على زمان حدثه ، لكن على سبيل الاشتراك ، [فهو] ^(١٣)

-
- (١) انظر اصلاح الخلل : ١٧ وما بعدها .
- (٢) من " ح " وانظر الجمل : ٧ وانظر اصلاح الخلل : ١٧ وما بعدها .
- (٣) " إنما هو " ساقط من " ح " . (٤) في " ح " " وما أشبهه " .
- (٥) في " ح " " حيث " . (٦) في " ح " " حدث " .
- (٧) سقطت من " ح " . (٨) في " ح " " في " .
- (٩) بمثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن أبي القاسم الزجاج . البسيط :
- ١١٦٧-١١٦٦ .
- (١٠) " على ما يأتي في بابه ان شاء الله " في " ح " " ولا ينبغي أن ينسب إليه انكاره ، لأنه قد بين مذهبه في باب الأفعال ، ونص على أنها ثلاثة ، وهناك يبسط القول ان شاء الله " وانظر المسألة في ما يأتي ص ٧٠ فما بعدها .
- (١١) من هنا إلى قوله : " وقد اعترض بعض الناس " الآتي في ص ٢٨ سقط من " ح " .
- (١٢) انظر ص (١٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

مفتقر في تعيينه الى دليل من خارج ، كسائر المشتركات الا " كان " و " كن " وأخواتهما من نواسخ الابتداء ، فإنها تدل بصيغتها على تعيين أزمان أخبارها المعوضة من أحداثها ، الا المضارع منها ، فانه يدل بصيغته على استقبال زمان خبره ، وفي دلالته على حضوره نظر .

وبيان القول في ذلك : أنك اذا قلت : كان زيد قائما ، ويكون زيد قائما ، فان السامع يعلم مضي هذا واستقبال هذا ، بدلالة سقوط مدلول تلك الدلالة بسقوطهما ، وليس في مضارعها دلالة على حضور زمان خبره أصلا ؛ لأنه لو كانت فيه دلالة على حضوره لسقط بسقوطه ، وفي بقاء الأمر بعد زواله على ما كان عليه قبل وجوده دلالة واضحة على ما قلناه ، لأن المدلول يدور مع دليله وجودا وعدما ، كما في الماضي والمستقبل .

وفي الموضع نظر آخر أدق من هذا بيانه : أن " قائما " من قولك : " زيد قائم " محمول على الحال مع التجريد من القرائن (١) ، وان كان فيه اجمال من جهة المعنى ، فاذا أدخلت عليه " يكون " صار واجب الوجود ، مترددا بين الوجود والعدم ترددا متساوي الطرفين ، اعتبارا بقول المحققين في المضارع : انه كسائر المشتركات فصار على هذا ادخال " يكون " زيادة تعود بنقص ، وظاهر الأمر أن المسألة مهمة ، وقد كان يجوز أن يقال : ان ادخالها كان يكون توكيدا ، كما قالوا فيما اذا كان خبر كان فعلا ماضيا مجردا من حرف " قد " انها توكيد لعدم الحاجة اليها ، لولا ما قلناه من العودة بفساد المعنى ، الا أن يقال : دخلت لتدل على دوام الحال ، وفيه نظر من جهة أن الحال الدائمة ذات طرفين ، فالطرف الأول مفهوم من حال التجريد ، والطرف الثاني مفهوم من " يكون " التي يراد بها الاستقبال ، فعاد النظر الى القول بالإهمال ، فتأمله فانه دقيق .

وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بأنه ليس بجامع ولا مانع ألا ترى أن " كان " وأخواتها وعسى ونعم ويئس وليس وفعل التعجب خارجة عنه ، لعدم دلالتها على الحدث ، فهذا بيان كونه غير جامع ، (٢)

(١) الكوفيون يعربون خبر كان حالا ، ولكنهم محجوجون بأن الحال فضله يمكن اسقاطها ، والخبر عمدة لا يصح اسقاطها .

(٢) ذكر هذا الاعتراض ابن عصفور ، انظر شرح الجمل ، ٩٥ / ١ ، ٩٦ ، وانظر البسيط : ٥٣٢ / ١ .

وأما كونه غير مانع (١) ، فإن أسماء الأفعال داخلة عليه ، من جهة (٢) أنها تدل على الحدث والزمان المستقبل أو الماضي ، فـ " نزل " يفهم منه ما يفهم من " أنزل " و " هيهات " يفهم منه ما يفهم من " بعد " وكذلك سائر أسماء الأفعال يفهم منها ما يفهم من الأفعال ، وذلك لازم فيها ، إذ هي عبارة عنها ، وأما الصُّبُوح والغُبُوق فلا يُعْتَرَضُ بهما ، وإن كانا دالين على الحدث والزمان ؛ لتجرد اللفظ بهما من الدلالة على كون الزمان (٣) ماضيا أو مستقبلا .

الجواب عن الأول : أما " كان " وأخواتها ففي دلالتها على الحدث قولان ، فإن قلنا باثباتها فلا إشكال في اندراجها / تحت (١) الحد ، وقد صرح بذلك بعض حذاق المتكلمين على كتاب سيبويه ، وزعم أن فيه إشارة إلى ذلك (٤) [وللبحث فيه موضع غير هذا] (٥) وان قلنا بانتفاءها وتجردها للزمان - واليه ذهب الأكثر - (٦) لنزاع الاعتراض .

ويجاب عنه بأن يقال : يمكن أن يكون من باب ما أُجْرِيَ (٧) فيه المعاقبُ مُجْرَى المعاقبِ ، وذلك أن خبر " كان " وأخواتها مُعَاقِبٌ للمصدر ، وعوض منه وقد استمر اجراء المعاقبِ مُجْرَى المعاقبِ في موضع ، فقد صار خبر كان وأخواتها على هذا المأخذ ، كأنه نفس المصدر الذي كان لها في أصلها ؛ إذ هو عوض منه ، ومعاقب له .

(١) نه ابن أبي الربيع على أن هذا الحد ليس مانعا على الإطلاق ، لأن أسماء الأفعال تدل على الحدث والزمان . البسيط ١/١٣٠ .

(٢) في " ح " ألا ترى .

(٣) في " ح " اللفظ ، وانظر المسألة في شرح الجمل : ١/٩٥ .

(٤-٤) في " ح " " وقد صرح بذلك بعض حذاق المتأخرين ، وزعم أن في كتاب سيبويه إشارة إلى ذلك " ، وذكر الأبيدي في شرح الجزولية أن

سيبويه أشار إلى ذلك بقوله : " فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب " ثم قال : وقد أشكل على الناس مَكُونٌ غاية الاشكال . . .

والوجه الذي أشكل منه ، إما على مذهبننا من أنها تدل على الحدث وهو أن كان زيد قائما كضرب زيد عمرا " انظر شرح الجزولية :

١/٩٤٧ ، والكتاب : ١/٤٦٠ . (٥) زيادة من " ح " وانظر ص

(٦) منهم ابن السراج في الأصول : ١/٧٤ ، وانظر البسيط : ١/٦٦٤ ،

ومعنى تجردها للزمان أننا لو اسقطناها لم يسقط بسقوطها إلا

الزمان ، ففي نحو قولنا : كان زيد قائما فهم أن القيام كان في الزمن

الماضي ، فإذا اسقطت وقلنا زيد قائم لم يسقط إلا الزمان وحده ، وأما

الحدث وهو وجود القيام فإنه باق لم يسقط ، إلا أن الأبيدي ذكر

خلاف هذا وأنها تدل على الحدث والزمان ، انظر شرح الجزولية

للأبيدي : ١/٩٤٦ ، ٩٤٧ .

(٧-٧) ذهب هذه الأسطر من " ح " لتأكل أسفل الورقة .

وأما " عسى " و " نعم " و " بئس " و " ليس " وفعل التعجب ، فيعلم أنها أفعال من جهة جريان أحكام الأفعال عليها ، المندرجة تحت الحد عليها ، فقد سرى لها العلم بأنها أفعال من جهة الحد ، فهي مندرجة تحت^(٧) بهذا الاستدراج ، وإن شئت قلت ذلك في " كان " وأخواتها فانه أوضح من المأخذ الأول . والله أعلم .

وأما الجواب عن الثاني ، فهو أن تقول : إن دلالة أسماء الأفعال على الحدث والزمان ليس بالوضع ، ولا بحق الأصل ، وإنما عرض لها ذلك ، من جهة أنها جعلت أسماء لما يدل على الحدث والزمان ، فليست على هذا دالة عليهما^(١) بذاتها ، وإنما هي دالة على ما يدل عليهما ، بخلاف الأفعال فانها دالة بذاتها على الحدث والزمان من غير تقدير واسطة ، فالحد على هذا التنزيل مانع فتأمله ، فأنسي راجعت فيه بعض الحذاق ممن أخذت عنه وبالله التوفيق .^(٢)

ثم قال : (والحدث المصدر) .^(٣)

لما كان لفظ الحدث^(٤) يقع على المعنى الواقع من الفاعل ، وهو الفعل الحقيقي ، ويقع على اللفظ^(٥) الدال على ذلك المعنى ، وهو المسمى مصدرا ، جاء بقوله : " والحدث المصدر " فصلا بين معنى اللفظ المشترك ، وإنما احتاج إلى هذا الفصل ، وإن كان العلم بالفعل حاصلًا دونه ، بيانًا للاصطلاح في لفظ حدث ، وتوطئة لما يأتي بعد من بيان اشتقاق الفعل من المصدر ، والله أعلم .

ثم قال : (وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه) .^(٦)

قال بعض من تشاغل باللفظ ، وأعرض عن تأمل المعنى الذي ينسب اللفظ عليه : هذا كلام ينقض بعضه بعضا ، لأنه يلزم منه أن يكون الفعل قبل المصدر في الوجود من حيث جعل المصدر اسما له ، وقد علم أن المسمى

(١) في " ح " " عليها " .

(٢) في " ح " " والله أعلم بالصواب " .

(٣) الجمل : ١ . (٤) في " ح " " حدث " .

(٥) سقطت من " ح " . (٦) الجمل : ١ .

قبل اسمه ، ويلزم أيضا أن يكون المصدر قبل الفعل في الوجود ، من حيث جعل الفعل مشتقا منه ، لأنه قد علم أن المشتق بعد المشتق منه وهذا نهاية [في] (١) التناقض .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن يعني بالفعل الأول الفعل اللغوي ، وهو المعنى الواقع من الفاعل ، وبالفعل الثاني الصناعي ، فكأنه قال : والمصدر اسم المعنى الواقع من الفاعل ، أى دليل عليه ، والفعل الصناعي مشتق منه ، أى من المصدر الذى هو اسم ذلك المعنى ، وهذا [مأخذ] (٢) حسن في معناه .

والثاني : أن يعني بالأول والثاني معا الفعل الصناعي ، فكأنه قال : والمصدر اسم الفعل الصناعي ، أى الاسم الذى أخذ منه الفعل ، واشتق منه ، وتكون الاضافة على جهة الملابس ، على حد قولهم : تراب الآنية ، أى التراب الذى تصنع منه الآنية ، ثم كرر ذلك المعنى بعبارة أخرى أبين من الأولى مبالغة في البيان ، ويسمى هذا النوع التتبيع (٣) ، ومنه قول الكندي : (٤)

مَكْرَمٌ مِقْبَلٌ مَدْبَرٌ مَعَا كَجَلْمُودٍ صَخْرٌ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

وهذا المأخذ الثاني أقرب الى مراده لأمرين :

أحدهما : أن مأخذ النحاة اذا كان دائرا من جهة الاحتمال بين اللغة والاصطلاح وجب حمله على الاصطلاح ، حتى يدل دليل على خلافه ، وهذا منه .

الثاني : أنه قال في باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدى الفعل الى المصدر ، لأنه اسمه ،

(١) زيادة من "ح" والقول الذى ذكره في شرح الجمل لابن عصفور

٩٧/١ ، ٩٨ ، واصلاح الخلل : ٢٥ .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) استفاد هذا الجواب من ابن عصفور في شرح الجمل : ٩٧/١ - ٩٨

وانظر البسيط : ١٦٩ .

(٤) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه للأعلم ص ٨٣ من معلقته ،

وانظر البسيط : ١٦٩ .

ولا شك أن الفعل ها هنا هو الصناعي ، فحصل من هذا أن الفعل مشتق من المصدر ، وهي مسألة خلافية ^(١) بين أهل البلدين ، فذهب أهل الكوفة الى أن المصدر مشتق من الفعل ، مستدلين على صحة ^(٢) ذلك بأربعة أشياء :

أحدها : كون الفعل عاملاً في المصدر ، والعامل قبل المعمول ، وهذه مغالطة أو غلط ^(٣) . إنما العامل قبل عمله ، ويلزم على قولهم أن تكون الأسماء المعمولة للأفعال مأخوذة من الأفعال والمعمولة للحروف مأخوذة منها ، ولا قائل بذلك .

الثاني : كون المصدر يعتل ^(٤) باعتلال الفعل ، ويصح بصحته ، والمستمر حمل الفروع على الأصول ^(٥) ، وليس في هذا كبير دليل ، لأن الأصل قد يحمل على الفرع ، فيما هو أصل في الفرع ، ألا ترى أن الاسم يحمل على الحرف ، فيبنى ، وعلى الفعل فيمنع الصرف ، مع أنه أصل لهما ، ويحمل أيضاً الفعل على الحرف فيمنع التصرف نحو "نعم" و "بئس" وهذا واضح ^(٦) ؟

الثالث : أن الفعل مؤء كد والمصدر مؤء كد ، والمؤء كد قبل المؤء كد ، فالمصدر مأخوذ / من الفعل ، ولا حجة في هذا ، لا مرين : ١٢

أحدهما : أن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، والاشتقاق إنما كان قبل التركيب .

والثاني : أن التأكيد يكون بتكرير ^(٧) اللفظ ، ولا يوجب ذلك أن يكون ^(٨) قبله ولا بعده .

(١) انظر المسألة في الايضاح في علل النحو: ٥٦ والانصاف ٢٣٥ وما

بعدها ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٧ . وما ذكره هنا من

أدلة للكوفيين استفاده من شرح ابن عصفور : ٩٨/١-٩٩ .

(٢) ساقطة من "ح" . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٩٨/١ ،

والبسيط : ١٦/١ .

(٣) في "ح" " وهذا غلط " . (٤) في "ح" " معتل " .

(٥) في الأصل " والمستمر حمل الاصول على الفروع " والصواب ما أثبت .

(٦) في "ح" " بين جدا " . (٧) في "ح" " وتكرار " .

(٨) في "ح" " أن يكون ذلك " .

الرابع : أنهم وجدوا أفعالا لا مصادر لها ، ولو كانت الأفعال مأخوذة من المصدر لوجب ألاَّ يوجد فعل إلا وله مصدر ، وهذا ليس فيه دليل ، لأنه ينعكس عليهم ، فقد وجدنا مصادر لا أفعال لها ، فالصحيح ما ذهب إليه البصريون ، من أصالة المصدر ، وأن الفعل مشتق منه ، واستدلوا على ذلك بستة أشياء :

أحدها : أن المصدر صالح لكل زمان ، لا يخص منه ماضيا من مستقبل ، ولا مستقبلا من حاضر ، بخلاف الفعل ، فإنه معين الزمان ، وحكم الخاص أن يكون من العام ، ويستحيل عكسه .

قال ابن عصفور : لا يلزم على هذا أن يكون الفعل مأخوذا من المصدر ، وإن كان المصدر قبله ، كما أن " زيدا " مثلا في الوجود قبل " عمرو " وليس مأخوذا منه ^(١) ، وهذا خلف ، إذ لم يختلف أحد من أهل البلدين أن الخلاف دائر بين الفعل والمصدر ، وأن أحدهما مأخوذ من الآخر ، وإنما اختلفوا في الأصل منهما ، فالذي ثبت ^(٢) الأدلة أصالة لزم أن يكون الفرع مأخوذا منه ، إذ ليس أجنبيا منه بمنزلة زيد وعمرو ، وهذا ظاهر جدا ^(٣) .

والثاني : أن المصدر يدل على معنى مفرد ، والفعل يدل على معنيين ، والمفرد في الرتبة قبل المركب ، فالمصدر أصل ، والفعل فرع منه .

الثالث : أن الفعل مع المصدر على حسب سائر المشتقات مع ما اشتقت منه ، من جهة تضمنه ما يدل عليه المصدر وزيادة ، ألا ترى أن أسماء الفاعلين والمفعولين وسائر الصفات ، تدل على معنى ما اشتقت منه ، وعلى معنى آخر زائد ، وهو فائدة الاشتقاق ، فلما كان الأمر كذلك وجب أن يكون الفعل مشتقا من المصدر جريا على حكم النظائر .

الرابع : أن المصدر من جنس الأسماء ، وهي قبل الأفعال اتفاقا ، فليكن المصدر قبل الفعل نظراً إلى جنسه الذي هو منه ، وإذا كان قبله لزم أن يكون الفعل مأخوذاً منه .

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٠ / ١ .

(٢) في " ح " " أثبتت " . (٣) زيادة من " ح " .

الخامس : أن تسمية المصدر ^(١) مصدرا ، تقتضي أن يكون الفعل مأخوذاً منه ، لأن المصدر هو المكان الذي يصدر عنه ، فلولا صدور الفعل عنه ما سعى مصدرا . ^(٢)

السادس : أن المصادر جاءت على أبنية كثيرة ، وأبنية الأفعال مخصوصة ، وهذا يشعر بأصالة المصادر ؛ إذ لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد ، كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وكون الأمر بالعكس دليل على أن الأفعال مشتقة من المصادر ، والله أعلم .

ثم قال : (والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من وإلى) ^(٣)

هذا الحد جامع ^(٤) ، إذ الحروف كلها تدل على معنى في غيرها ، ولا توجد على خلاف ذلك ، واعترضه ابن عصفور بأنه ، وإن كان جامعاً ، فإنه غير مانع ، من جهة أن هذا الوصف موجود في بعض الأسماء ، ألا ترى أن " بعضاً " من قولك : " أكلت بعض الرغيف " يدل على معنى فيما يدخل عليه ، وإن كان دالاً على معنى في نفسه قال : والصحيح أن تقول : والحرف كلمة تدل على معنى في غيرها ، لا في نفسها ^(٥)

وهذا غير لازم ، لأن قوله : نحو " من " و " إلى " بدل من قوله : ما دل على معنى في غيره ، فكأنه قال : والحرف نحو " من " و " إلى " فذكر " من " و " إلى " وما بعدهما ، وبين فيهما كونها تدل على معنى في غيرها لا في نفسها ، ونبه بقوله : نحو كذا ، على أنه ما كان على هذه الصفة فهو حرف وليست " بعض " وغيرها ما كان على حكمها كذلك ، إذ هي تدل على معنى في نفسها مع دلالتها على معنى في غيرها ، فتأمل ذلك فإنه صحيح ، " إن شاء الله " .

- (١) في الأصل " الحدث " .
- (٢) الذي سماه مصدراً هم النحاة ، والنحاة مختلفون في سبق أحدهما ، فكيف يؤخذ من تسميتهم دليل ؟
- (٣) الجمل : ١
- (٤) ذكر في البسيط : ١٦٩ أنه جامع أيضاً .
- (٥) شرح الجمل : ١/ ١٠٠-١٠١ .

باب الاعراب

الاعراب : مصدر أعرب ، وهو في أصل اللغة يتصرف ^(١) على خمسة أوجه : يقال أعرب الرجل : اذا بين ومنه الحديث : " والشيبُ تعرب عن نفسها " ^(٢) ، أى تبين ، ويقال : أعرب الشيء ، اذا غيره ، من قولهم : عربت معدة ^(٣) الرجل : اذا تغيرت ، وأعربها الطعام : اذا غيرها ، ويقال : أعرب الشيء اذا حسنه وزينه من قوله تعالى : * عربا أترابا * ^(٤) أى حسانا ، ويقال : أعرب : اذا كان له خيل عرب ، أى عتاق / ويقال : أعرب ١٣ اذا كان عارفا بالخيل العرب وان لم يكن مالکها . ^(٥)

فأما هذان الوجهان الآخران فليس الإعراب عند النحاة منقولاً منهما ، وانما هو من أحد الأوجه الثلاثة المذكورة قبل ، وذلك أن الحركات الموضوعات في أواخر الأسماء المعربة بأزاء المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، مبنية لهذه المعاني فهو اذا من أعرب ، اذا بين ، وهذه الحركات أيضا تغير حادث في الآخر ، فهو من أعرب : اذا غير ، وهي أيضا تحسین للكلمة وتزيين لها ، ان بها يفهم المعنى المقصود ، وأقرب الأوجه الثلاثة الوجه الثاني ، لأن التصرف ^(٦) فيه ليس بالنقل ، انما هو بالاقتصار على بعض ما وضع له في أصل اللغة .

(٧)

فنقول على هذا : الاعراب تغير آخر الكلمة بعامل يدخل عليها ، كقولك : قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، فأخر الكلمة قد تغير بهذه العوامل الداخلة عليها ، التي هي " قام " و " رأى " و " الباء " .
ولا يعترض على هذا بنحو ^(٨) " سبحان الله " ، فانه قد تغير بالعامل فيه ، من حالة الى حالة لم يكن عليها قبل التركيب ، وكذلك لا يحتاج

-
- (١) في " ح " وهو يتصرف في أصل اللغة .
(٢) مسند الامام أحمد : ١٩٢ / ٤ ، والحديث في صحاح الجوهرى " عرب " ١٧٩ / ١ .
(٣) في " ح " " معيدة " .
(٤) سورة الواقعة : ٣٧ .
(٥) الصحاح " عرب " ١٧٩ / ١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٢ / ١ والبسيط : ١٧١ وهو متأثر بما فيهما .
(٦) في " الأصل " التصريف .
(٧) انظر هذا التعريف في التوطئة : ١٦٠ ، وشرح ابن عصفور : ١٠٢ / ١ .
(٨) في " ح " " بمثل " وفي المسألة قال الشلوبين : الاعراب حكم

الى أن نقول : لفظاً أو تقديراً ، لا متناع نسبة الابداء إلى اللفظ به ، وان كان بعضهم ^(١) قد زاده ، لأن اللفظ عام شامل للصنفين ، فتأمل ذلك .

مسألة : اختلف النحاة في إطلاقه ، فذهب أهل النظر منهم إلى أنه إنما يطلق على الحركات ، وما ناب عنها كما قال أبو القاسم : (اعراب الاسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ) يعني الحركات وما ناب عنها ، وهو ظاهر كلام سيبويه ^(٢) ، وذهب قومٌ إلى أن الإعرابَ وصفٌ يلحقُ الاسمَ المعربَ ، وهو كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، والحركات أماراتٌ على ذلك ، وهو قول جماعة من كبار النحويين .

ثم إن هذا التغير الذي يكون في الآخر على قسمين :

أحدهما : أن يكون بحركة .

والآخر : أن يكون بحرف ، فان كان بحرف ، فلا يكون الا ظاهراً ، كالتشنية والجمع الذي على حدها ، وسيأتي ^(٣) ان شاء الله .

وإن كان بحركة فإنه على ضربين :

أحدهما : أن يكون ظاهراً ، وذلك في حروف الصّحة ، والجاري مجراها ، وهو الساكن ما قبله من حروف العلة كظبي وعزّو وولي وعذو ^(٤) .

والثاني : أن يكون مقدراً ، وذلك في حروف العلة .

والمعتل الآخر على قسمين :

أحدهما : أن يكون اسماً ، والآخر : أن يكون فعلاً ، فان كان

=====

في آخر الكلمة يوجهه العامل . . . وهو أجود من قول من قال :
الاعراب تغير آخر الكلمة لتغير العوامل ، لأن ثم معربات لا يعمل
فيها الا عامل النصب خاصة كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالباً .
التوطئة : ١١٦ ، وانظر شرح الآبذى على الجزولية : ٥٣/١ .
(١) ذكر ذلك ابن أبي الربيع في البسيط مفصلاً : ١٧٢-١٧٣ .
(٢) الكتاب : ١٧/١ وما بعدها .
(٣) انظر ص ٩٠ : فيما بعدها .
(٤) انظر الكتاب : ٣٠٩/٣ .

أَسْمًا معتلا بالياء ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة ظاهرة ، ويخفض بكسرة مقدرة إِنْ كان منصرفاً ، ويفتحه مَقْدَرَةً إِنْ كان غير منصرف ، مطلقاً ، على مذهب سيبويه ^(١) ، وليونس هنا مذهب سيأتي في موضعه ^(٢) ان شاء الله .

وان كان معتلا بالالف فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة مقدرة ويخفض بكسرة مقدرة ان كان منصرفاً ، ويفتحه مقدرة ان كان غير منصرف .

فان كان فعلاً معتلاً بالياء أو بالواو ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة ظاهرة ويجزم بالحذف ، وان كان معتلاً بالالف ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة مقدرة ، ويجزم بالحذف . وسيأتي الكلام على هذا الفصل مستوعباً ، حيث تعرض له أبو القاسم ، ان شاء الله . ^(٣) ثم قال : (اعراب الأسماء رفع ونصب وخفض) . ^(٤)

يريد اعراب الاسماء المعربة ، لا بد من ذلك ، لأن الأسماء على قسمين معرب ومبنى ، فحذف الصفة اعتماداً على فهم المعنى دون ذكرها ، ان لا يكون الاعراب الا في معرب .

والمعرب : هو ما تغير آخره [بالعامل الداخل عليه ، والمبنى ما لم يتغير آخره] ^(٥) بعامل يدخل عليه ، وكلام أبي القاسم ها هنا ^(٦) انما هو في المعرب ، وأما المبني فقد وَضَعَ له باباً في النصف الثاني من هذا الكتاب فينبغي أن يوء خرا الكلام عليه الى موضعه ، ومن تعرض له هنا ، فقد وضع الشيء في غير موضعه .

ثم قال : (واعراب الأفعال كذا) . ^(٧)

يريد أيضاً ^(٨) : واعراب الأفعال المعربة ، وهي المضارع السالمة من إحدى النونات الثلاث الخفيفة والثقيلة ، ونون جماعة الاناث . ^(٩)

-
- (١) الكتاب : ٣٠٨/٣ ، وهونحو غواش وجوار .
(٢) في " ح " وسيأتي الكلام في هذا ويفصل ان شاء الله حيث تعرض له أبو القاسم . (٣) الجمل : ٠٢ .
(٤)
(٥) تكلمة من " ح " . (٦) في " ح " هنا فقط .
(٧) الجمل : ٠٢ . (٨) زيادة من " ح " .
(٩) انظر البسيط : ١٧٥ .

ثم قال : (وتنفرد الأسماء بالخفض)^(١) الخفض : عبارة عن عمل الخافض نحو : مررت بزيد ، ودخلت الى عمرو ، فكسرة دال زيد وراء عمرو ، خفض ، لأنه عمل " الباء " و " الى " وأما ما هو على صورته ، ولم يوجبه خافض ، فلا يسمى خفضاً ، وإنما يسمى كسراً ، وليس من خصائص الاسماء .

ثم قال : (والتنوين) التنوين على خمسة أقسام :

أحدها / تنوين التمكين : وهو الذي يكون في الأسماء ١٤
المعربة المنصرفة ، كزيد وعمرو ، ورجل و فرس .^(٢)

الثاني : تنوين التذكير ، ولا يكون الا في المبنيات ، بعكس الأول ، [و]^(٣) في أسماء الأفعال نحو صه ، ومه ، وأف ، وفي الأصوات نحو : غاق غاق ، وفي الأسماء المركبة مع الأصوات نحو : سيبيويه ، وعمرويه ، وخالويه ، اذا أردت بهذه الاسماء التذكير نونت ، واذا أردت بها التعريف لم تنون ، ولا يكون تنوين التذكير الا في هذه الأقسام الثلاثة .^(٤)

الثالث : تنوين العوض ، وهو على قسمين : أحدهما أن يكون عوضاً من حرف ، والآخر أن يكون عوضاً من جملة ، فالعوض من حرف يكون في كل اسم فيه مانع الصرف ، آخره ياء ، قبلها كسرة مطلقاً ، على مذهب سيبيويه^(٥) نحو : جوار وغواش ويفز ويرم ، علمين غير منوي فيهما ضمير ، وكذلك غزاز وقاض علمين لمؤنث ، وأما يونس فتنوين العوض عنده مخصوص بالجموع المتناهية نحو : جوار وغواش ، وغير ذلك عنده يجري مجرى الصحيح ، فيرفعه بضمة مقدرة ، وينصبه بفتحة ظاهرة ، فيقول : هذا يفزى ، ورأيت يفزى ، ومررت بيفزى^(٦) ، وهذا عند سيبيويه مخصوص بالشعر .^(٧)

وهذا التنوين لا يكون الا في حالة الجر والرفع ، وهو عوض من الياء المحذوفة ، ولم يكن في حالة النصب ، لخفة الفتحة^(٨) ، وأما عدم

-
- | | | | |
|-----|---------------------------------------------------------|-----|--------------------|
| (١) | الجمل : ٠٢ | (٢) | انظر البسيط : ٠١٧٥ |
| (٣) | تكلمة يلتئم بها الكلام . | (٤) | انظر البسيط : ٠١٧٥ |
| (٥) | الكتاب : ٣/٠٣٠٨ | (٦) | الكتاب : ٣/٠٣١٢ |
| (٧) | الكتاب : ٣/٠٣١٣ | | |
| (٨) | قال ابن أبي الربيع " ولا ينون في النصب لكمال البناء " . | | |

ظهور الفتحة في حالة الجر ، فلكونها جارية مجرى الكسرة ، فكانت على حكمها .
وأما الذى هو عوض من جملة فانه يكون مع " از " الزمانية
كقولك : يومئذ ، وحينئذ ، والأصل فيه : يوم إذ كان كذا ، بحسب
ما يدل عليه المعنى ، فحذفت الجملة وسبق التنوين عوضا منها ، فلم
اجتمع ساكنان كسرت الذال ؛ لالتقاءهما ، وليس ما يحكى عن الأخفش
من أنها كسرة اعراب ^(١) ، بصحيح ، ونظير هذا التنوين الألف ، ففي
" بلى " فانها عوض من الجملة ، ولذلك ^(٢) أميلت ^(٣) ، وان كانت
الحروف لا تمال .

الرابع : تنوين المقابلة : وهو الذى يكون في الجموع بالألف
والتاء المزيدين نحو : هندات وزينات ، فالتاء بحركتها بمنزلة الواو والياء
في جمع المذكر السالم نحو : الزيدون والزيدين ، وبعد الواو والياء : نون ،
فجعلوا بعد التاء التنوين في مقابلة تلك النون ، ليجرى الفرع على حكم
الأصل ، فسموه ، لذلك تنوين المقابلة .

وهذا التنوين لا يسقط لعل ما لا ينصرف ، كما لا تسقط النون
لها من الجمع المذكور ، لأنهما متقابلان فكان حكمهما في ذلك واحدا ^(٤) ،
وبعض العرب يجرى هذه التاء مجراها في أرطاة ^(٥) ، فيكون اذ ذاك حكمها
في الصرف وعدمه على حكمها .

الخامس : تنوين الترتم : وهذه التسمية مشكلة ^(٦) ، لأن الترتم
هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك انما يتأتى مع حرف المد ، دون التنوين ،

-
- (١) مذهب الأخفش ذكره في الجنى الداني : ٢١١ ، ومنهج السالك : ٢٨٦ .
(٢) في " ح " " وقد " .
(٣) انظر شرح كلا ، وبلى ، ونعم لمكى : ٧٧ - ٧٩ . والبسيط : ٢٣ / ١
فالأصل " بل " ثم زيدت الألف لتدل على المحذوف في كثير من
المواضع ، وان كان قد جمع بين هذه الألف والعوض في كثير من
الآيات .
(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في سر صناعة الاعراب : ٤٩٥ - ٤٩٧ ،
وانظر : ظاهرة التنوين في العربية : ١٣٨ - ١٣٩ .
(٥) أرطاة علم لشخص ، واسم لِمَاء لبني الصَّبَاب . التكملة والذيل على
الصلة ، والقاموس " أرط " وهو بفتح الأول .
(٦) انظر هذه المسألة في المغني : ٤٤٧ .

ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه للعلم به ، والأصل عدم تنوين ^(١) الترتم ، ويكون سمي بذلك اعتباراً بالموضع الذي يكون فيه الترتم إذا كانت القوافي مطلقة ، فتكون تلك التسمية لهذه الملابسة ، والله أعلم .

وهذا التنوين هو الذي يكون في آخر ^(٢) القوافي الموصولة ، وهو بدل من الواو والياء والألف ، التي يوصل بها الروي عند إرادة الترتم ، والعرب فيه على ثلاثة مذاهب ^(٣) : أما أهل الحجاز فالوصل عندهم إذا لم يترنموا على حاله إذا ترنموا ؛ فرقاً بين ما وضع للفسناء وما لم يوضع له ، فيقولون : ^(٤)

قفّا نيك من ذكر ذكرى حبيبٍ ومنزلي ^(٥) بسقط اللوى بين الدّخولِ فحولِي ^(٥)

كما ترى ، وأما بنو تميم فالكثير منهم يبدلون مكان المدة النون ، فيما ينون وما لا ينون كما قال : ^(٦)

* يا أبّتا علك آوعساكن *

وكما قال الآخر ^(٧) :

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن من طلل كالا تحمي أنهجن

(١) ساقطة من "ح" . (٢) في "ح" "أواخر" .

(٣) انظر ذلك في الكتاب : ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ .

(٤) البيت مطلع معلقة امرئ القيس وهو في ديوانه ، والكتاب : ٢٠٥/٤ .

(٥) "منزلي" و"حولِي" رسمت في كلتا النسختين بالياء وهو الصواب .

(٦) البيت لرؤبة بن العجاج ، كما في الكتاب : ٣٧٥/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٦٤/٢ ، وفرحة الأديب : ١١٩ والخزانة : ٤٤١/٢

وملحقات ديوانه ، وانظره في سر صناعة الاعراب : ٤٠٦ ، ٤٩٣ ،

والخصائص : ٩٦/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١٢٠/٣ .

وينسب للعجاج وليس في ديوانه ، وقد ذكر في فرحة الأديب

أن صواب الانشاد تأنيا بدل "يا أبّتا" . وانظر تخريجات أخرى

في معجم شواهد العربية : ٥١٢ .

(٧) البيتان للعجاج وهما في ديوانه : ٤٨٨ ، والكتاب : ٢٠٧/٤ ،

وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٣٥٢/٢ ورواية الديوان

وابن السيرافي :

* من طلل أمسى تخال الصفن *

وأما الثالث : فأن تجرى القوافي مجراها في الكلام اذا لم
يترنموا ، كقوله : (١)

(٢)

* أقتلي اللوم عاذل والعتاب *

حذف الألف للعلم أنها في أصل البناء ، لأن التقطيع :

أقتل للو ، معاذل ول ، عتاباً (٣) مفاعيلن ، مفاعيلن ، فعولن

(٤)

ثم قال : (ودخول الألف واللام عليها) .

الألف واللام على سبعة أقسام .

أحدها : أن تكون لتعريف العهد في الشخص ، وهي الداخلة
على الاسم المعهود ، حقيقة أو حكماً .

والثاني : أن تكون لتعريف العهد في الجنس ، وهي الداخلة

/ على الاسم الذي يراد به العموم والشمول (٥) كقولهم : الرجل خير ١٥

من المرأة ، أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ، ومنه قوله تعالى :

* ان الانسان لفي خسر * الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات * دليله

الاستثناء منه ، ومنه أيضا قولهم : أهلك الناس الدرهم البيض ، والدينار

الصفير ، أى هذا الجنس .

والثالث : أن تكون (٦) لتعريف الحضور ، وهي الداخلة على الاسم

الذي يقتضى الكلام حضوره ، كقولك : هذا الرجل ، ويا أيها الرجل (٧) ،

والآن ، في أحد القولين .

والرابع : أن تكون للمح الصفه ، وهي الداخلة على الاسم

(١) البيت لجري بن عطية ، وهو في ديوانه بشرح الصاوي : ٦٤ ، والكتاب

: ٢٥ / ٤٠ ، والنوادر : ١٢٧ والمقتضب : ٢٤٠ / ١ ، والخصائص ١ / ١٧١ ،

٩٦ / ٢ ، وشرح المفصل : ٣٣ / ٩ . وشرح الجمل لابن عصفور :

١١٠ / ١ ، والمغني : ٤٤٧ ، والخزانة : ٣٤ / ١ .

(٢) فتحة الباء من " الأصل " وانظر الكتاب : ٢٠٨ / ٤ وكان حق هذه

الباء السكون ، لأنه موقوف عليها .

(٣) ورد تقطيع هذا الشطر في " ح " هكذا " أقتل لوم عاذل ولعتاباً "

وهو خطأ .

(٤) الجمل : ٢ . (٥) في " ح " " الشمول والعموم " .

(٦) ساقطة من " ح " .

(٧) انظر الجنى الداني : ٢١٨ . والمغني : ٧٢ .

المنقول من الصفة أو المصدر ، نحو : الحارث والفضل ، وكأنها دخلت لتحقيق المعنى المفهوم منه قبل النقل .^(١)

الخامس : أن تكون زائدة ، وهي الداخلة على الحال ، في نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول^(٢) ، وعلى التمييز في نحو قولهم : ما فعلت العشرون درهم^(٣) ، لأنهما لا يكونان الانكرتين ، ومن ذلك الألف واللام في الأسماء الموصولة^(٤) نحو : الذى ، والتي ، في مذهب الفارسي^(٥) وأتباعه ، لأنها إنما تعرفت عنده بالصلة ، بدلالة أن فيها ما ليس فيه ألف ولا م ، نحو : من ، و ما ، وأما أبو الحسن فأنها عنده للتعريف ، تمسكا بأصلها^(٦) ، وأما " من " و " ما " ففي معنى ما فيه الألف واللام .

والسادس : أن تكون موصولة ، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ، كالضارب^(٧) ، والمضروب ، وهل هي حرف موصول ، أو اسم موصول ، أو حرف غير موصول ، بل لمجرد التعريف بمنزلتها في الرجل ، أو مختصرة من " الذى " ؟ أربعة أقوال^(٨) ، الأول للمازني ، والثاني لأبي القاسم الزجاجي وجماعة ، والثالث لأبي الحسن ، والرابع للزمخشري ، وتحقيق ذلك في موضعه .
والسابع : أن تكون غالبية ، وهي الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ، ثم تغلب عليه على طريق اللزوم ، نحو النجم للثريا ، وزاد بعضهم أن تكون للتعظيم نحو : أنت الرجل علما وفهما ، معناه أنت الكامل ، وزاد آخرون أن تكون عوضا من تعريف العلمية ، في نحو الزيد بن الزيد بن ، والصحيح — أن الألف واللام هنا ، بمنزلتها في الرجلين لتعريف العهد .

- (١) انظر الجنى الداني : ٢١٨ .
- (٢) انظر الكتاب : ٣٩٨/١ ، والمغني : ٧٦ .
- (٣)
- (٤) في " ح " " الموصوفة " خطأ .
- (٥) الايضاح : ٥٧ ، وانظر اللسان " لذا " ٢٤٥/١٥ ، وشرح الرضي : ٣٦/٢ . والمغني : ٧٤ ، والجنى الداني : ٢١٩ .
- (٦) في " ح " " بالأصل " وانظر قول أبي الحسن في شرح الجزولية للآبى : ٤٤٠/١ ، وجمع الهوامع : ٢٩١/١ .
- (٧) في " ح " " نحو الضارب " .
- (٨) انظر بعض هذه الآراء في شرح الرضي : ٣٧/٢ .

ثم قال : (والنعت) . (١)

النعت من خصائص الأسماء ، وإنما لم يكن في الأفعال ، لأنه خبر عن المنعوت في المعنى . وليست الأفعال مما يخبر عنها . وقد تقدم وجه امتناع الاخبار عن الأفعال .

ثم قال : (والتصغير) . (٢)

التصغير جار مجرى النعت ، لأن الاسم المصغر في معنى الموصوف ، والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن الاسم المنوع جمعه سلامة جائز جمعه إذا صغر كقولك (٣) : رجيلون ، ودريهمات من جهة أن التصغير أدخله في باب الوصف .

والثاني : أن اسم الفاعل إذا صغر ، لا يعمل كما أنه إذا وصف لا يعمل ، وأما قولهم في " ما أملح زيدا " ، " ما أملح زيدا " فشأن (٤) ووجه ذلك شبهه بأفعل التفضيل في المعنى ، وفي عدم تصرف اللفظ بحسب الزمان ، و (٥) في الوزن ، وفي أن فيه ضميراً غير مستعمل اظهاره ، ومع هذا فليس المراد بالتصغير نفس الفعل ، وإنما المراد بذلك الموصوف بالملاحاة ، كأنك قلت : زيد مليح جدا ، ونظير ذلك علامة التأنيث نحو : قامت هند ، فإنها لحقت الفعل ، والمراد غيره . ومن تلك المشابهة سرى لسه التصحيح نحو : ما أقوله وما أبيعه (٦) .

ثم قال : (والنداء) . (٧)

النداء (٧) من خصائص الأسماء ، وإنما لم يكن في الأفعال ،

- | | | | |
|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|----------------------------|
| (١) | الجملة : ٢ . | (٢) | الجملة : ٢ . |
| (٣) | في " ح " كقوله . | (٤) | " الواو " ساقطة من " ح " . |
| | لأن تصغير الفعل غير جائز وكذلك فعل التعجب ، ولكنهم أرادوا تصغير الضمير وهو فاعل فعل التعجب ، ولما لم يجر تصغير الضمير ، ولا تصغير ما يعود عليه الضمير وهو " ما " ولم يصغروا المفعول ، لأن تصغيره يؤدى الى تصغير في غير الملاحاة ، فلذلك صغر الفعل . انظر شرح المفصل : ١٣٦ / ٥ . | | |
| (٥) | " الواو " ساقطة من " ح " . | | |
| (٦) | انظر البسيط : ١٨٠ وشرح المفصل ١٤٣ / ٧ . | | |
| (٧) | مطموستان في " ح " . | | |

لأن النادى مفعول به ، والفعل لا يكون مفعولاً ؛ لأن المفعول مخبر عنه في (١)
المعنى ، والفعل لا يخبر عنه ، وقد تقدم وجه ذلك ، فان دخل حرف
النداء على الفعل ، أو على الجملة ، أو على الحرف (٢) ، فمذهبان : (٣)

أحدهما : اعتقاد حذف النادى .

والثاني : أن الحرف لمجرد التنبيه ، من غير اعتقاد حذف ،
وهذا (٤) المأخذ أقرب من تكلف حذف بعد حذف ، مع صحة المعنى .

ثم قال : (وتنفرد الأفعال بالجزم) (٥) .

الجزم في اللغة هو القطع ، وبهذا المعنى هو عند النحاة ، لأن
الجازم يقطع من الكلمة شيئاً ، أما حركة ، وأما حرفاً ، وهذا هو الذى
يختص بالأفعال .

وأما ما يكون على صورة الجزم ، وليس عن عامل ، فانه يكون في
الكلم الثلاث ، نحو " كم " ، و " اضرب " ، و " من " ، والنحويون يخصون
ما يحدث في آخر الكلم عن عامل باسم ، وما يكون فيها دون عامل باسم
آخر ، فيقولون : القاب الارباع أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، والقاب
البناء أربعة : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، أخذاً من قول سيبويه : وأواخر
الكلم تجرى على ثمانية مجار ، على الرفع والنصب والجر والجزم ، / والضم ١٦
والفتح والكسر والوقف (٦) ، فالصور متشابهة والمقاصد مختلفة ، وسيعود
القول في ذلك بأشبع من هذا في باب المعرب والمبني ، ان شاء الله
تعالى .

ثم قال : (والتصرف) (٧) .

يريد بالتصرف هنا اختلاف الأبنية بحسب الأزمنة ، وموافقتها
لها ، لا بد من ذلك ، وبيان ذلك أن التصرف وعدمه في استعمال النحاة

(١) قوله " مخبر عنه في " طمست في " ح " .

(٢) " أو على الحرف " مطموسة من " ح " .

(٣) انظر في ذلك رصف المباني : ٤٥٣ ، والجنى الداني : ٣٤٩ .

(٤) مطموسة في " ح " .

(٥) الجمل : ٢ . (٦) الكتاب : ١٣/١ .

(٧) الجمل : ٢ .

على ضربين : ضرب يختص بالأسماء ، وضرب يختص بالأفعال ، فيقولون :
الأسماء على ضربين ، متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف ما استعمل على
وجهين فأكثر ، نحو زيد ، فانه يستعمل فاعلا ، ومفعولا ، وغير ذلك ، وغير
المتصرف ما اقتصر به على وجه واحد ، نحو : سبحان الله ، فانه لا يستعمل
الا منتصباً على المصدر ، بفعل غير مستعمل ، إظهاره ، ونحو "أُيْمَنَ الله"
فانه لا يستعمل الا مبتدأ ، ونحو "يا فل" و "يا هناء" و "يا لكاع" فانها
مخصوصة بالنداء ، ونحو "سحر" اذا كان مجردا من يوم يعينه ، فانه لا يكون
الا ظرفا .

ويقولون : الأفعال على ضربين ، متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف
ما اختلف لفظه بحسب الزمان ، كضرب وقام وقعد ^(١) ، وغير المتصرف ما
استعمل على شكل واحد ولم يطابق لفظه ما يراد به من الزمان ، وجملته
ذلك خمسة أفعال : "عسى" ، و "نعم" ، و "بئس" ، و "ليس" وفعل
التعجب ، وأما "حبذا" فالصحيح أنه أسم ، وهو ظاهري مذهب سيبويه
والخليل ^(٢) ، وسيأتي الكلام فيه في باب ان شاء الله تعالى . ^(٣)

ثم قال : (وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها حركة
وتنوين) . ^(٤)

يحتمل أن يريد بهذا الكلام ، الأسماء التي لا تنصرف ^(٥) ، لأنها
لما حملت على الأفعال في منع الجر والتنوين لشبهها بها ، كان ينبغي أن
تجزم حملا عليها ، فأجاب على ^(٦) امتناع ذلك بقوله : لأنها متمكنة يلزمها
حركة وتنوين ، فكأنه يقول : لو جازمت لتوالي عليها اخلال بحذف الحركة ،
للجزم ، واخلال بحذف التنوين ، لشبه الفعل ، وهذا إجحاف كثير . ^(٧)

-
- (١) معنى التصرف في الأسماء والأفعال ذكره ابن ابي الربيع في
البسيط : ١٨١ ، وتبدو استفادة ابن الفخار منه .
(٢) انظر الكتاب : ١٨٠/٢ . (٣) انظر ص
الجمال : ٢٠ .
(٤) في "الاصل" "تنصرف" بتائين وهو تصحيف .
(٥) في "ح" عن .
(٦) قال سيبويه : "وليس للأسماء جزم" لتمكنها ، وللاحاق التنوين ،
فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم زهابه وزهاب الحركة"
الكتاب ١٤/١ وانظر شرح ابن عصفور : ١١٥/١ .

فان قلت : ومن أين يلزم التنوين الأسماء التي لا تنصرف.

فالجواب : أنها وان لم تكن منونة لفظا فانها في نية التنوين ،
ألا ترى أن الشاعر اذا اضطرَّ أظهر ما كان في النية ^(١) ؟ ولا يُفعل
ذلك فيه اذا كان بالألف واللام ؛ لأنه إذ ذاك ليس في نية تنوين أصلا . ^(٢)

ويحتمل أن يريد بذلك الكلام الأسماء المعربة مطلقا ، فتكون
علة امتناع الجزم من غير المنصرف ما تقدم ، وعلة امتناعه من المنصرف اذهاب
شيئين ؛

أحدهما : اذهاب الحركة ^(٣) للجازم .

والآخر : اذهاب التنوين بذهاب الحركة ^(٣-) ، اذ كان التنوين
تابعاً للحركة ، واستبعد بعض المتأخرين ^(٤) أن يسأل عن الأسماء المنصرفة
لم لم تجزم ؟ وقال : هو خُلفٌ ، والجواب عنه تكلف لا يحتاج اليه ، لأن
المعاني قد استغرقتها الحركات الثلاث ، فالضمة دليل الفاعلية ، والفتحة
دليل المفعولية ، والكسرة دليل الاضافة ، ولا سبيل الى معنى رابع فيكون
الجزم دليلاً عليه .

قال : فان قلت : انما كان يكون الجزم بدل واحدة من
الحركات الثلاث ، فهو أيضاً خُلفٌ ، لأنه سوء ال عن مبادئ اللغات
فلا يلزم ، وليس لذلك عنده وجه ، الا أن يكون سوء ال عن الأسماء التي
لا تنصرف فقط ، لأنها لما أشبهت الأفعال ، أمكن أن يسأل عنها لم لم
تجزم ؟ فيكون الجواب ما تقدم .

وليس ما استبعده هذا المتأخر ببعيد ويلزمه الا يعلل شيئاً
من العربية ، بل يقول في ذلك كله : سوء ال عن مبادئ اللغات
وهو خُلفٌ ، وانما يقال : سوء ال عن مبادئ اللغات فيما لا يوجد له
وجه ، وأما اذا وجد له وجه مناسب فلا يقال فيه ذلك ^(٥) . هذا هو
التحقيق في ذلك والله أعلم .

-
- (١) انظر أمثلة ذلك في ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢ وما بعدها . وقد
ورد أيضاً أن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف .
(٢) ساقطة من " ح " . (٣-٣) ساقطة من " ح " .
(٤) هو ابن الطراوة انظر نتائج الفكر للسهيلى : ٩١ .
(٥) انظر : البسيط : ١٨٢/١ وما بعدها فقد استفاد منه كثيراً .

وقد قال سيبويه : قف حيث وقفوا ثم فسر ، اشارة الى مثل هذا .

وعلى بعض المتأخرين امتناع الجزم من الأسماء بأن جوازم الأفعال لا معنى لها في الأسماء ، وهذا ضعيف ، لأن الجزم فيها إنما كان يكون بجوازم مغايرة لجوازم الأفعال ، لأنه قد (١) تقرر أن عوامل الأفعال خلاف عوامل الأسماء وبالعكس ، فالقول في ذلك ما تقدم . والله أعلم .

ثم قال : (وإنما لم تخفض الأفعال ، لأن الخفض لا يكون إلا بالاضافة) . (٢)

معناه أن الاضافة - التي يحل الثاني فيها من الأول محل تنوينه - لا تصلح في الأفعال لأمرين .

أحدهما : أن الأفعال أدلة على الأحداث ، ولا يضاف الى الدليل ، إلا إذا كانت دلالة مطابقة ، كزيد وعمرو ، وأما الفعل فدلالته على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة (٣) ، فلذلك لم ينزل منزلة المدلول عليه ، فلو أضفت الى الفعل لكننت قد أخبرت عنه ، إذ كانت الاضافة / خبرا في المعنى ، ١٧ ففيه من الفساد ما ترى .

والثاني : أن الاضافة الى الفعل منافية للغرض ، وذلك أن المقصود من الاضافة تخصيص الأول وتعريفه (٤) ، ولا يحصل شيء من ذلك بالاضافة الى الأفعال ، إذ (٥) كان مدلولها بالضمن نوعا ، وذلك النوع لا لفظ له ، لأنه غير متصور ، لاستيهامه ، فالاضافة اليه مستحيلة ، إذ كان مجهولا غير محاط به ، والفعل هو الذى دل عليه ، فقد تناقض الأمر ، وكل واحد من هذين التعليين يتنزل عليه كلام أبي القاسم (٦) ، وتنزيله على الأول أبين والله أعظم .

-
- (١) مكررة في " ح " . (٢) الجمل : ٢٠ .
 (٣) هذا الدليل للأخفش ، انظر الايضاح للزجاجي : ١٠٩ ، وقد ضعف هذا الدليل ابن بزيمة بأن الأسماء أيضاً أدلة على مدلولاتها وليس هي الشيء بعينه ، انظر شرح الجمل له : ١٦٠ .
 (٤) كذا في كلتا النسختين ، والأوضح أن يقول : " أو تعريفه " ، لأن التعريف غير التخصيص . (٥) في " الأصل " " إذا " خطأ .
 (٦) هذين التعليين ذكرهما ابن أبي الربيع انظر البسيط : ١٨٣ ، ١٨٤ ، وانظر نتائج الفكر : ٩٣ ، ٩٤ .

ثم قال : (لأن الأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه) (١)

هذا التعليل قاصر ، لأنه إنما يتناول الخفض الذي هو على طريقة الملك والاستحقاق ، ولا يتناول الخفض الذي يكون بالحروف ، فلما كان الأمر كذلك ، وجب أن يحمل كلامه على أنه أجاب عن موضع السؤال ، وهو أن الأفعال المضارعة للأسماء قد أضيف إليها أسماء الزمان ، ولم تخفض كقوله سبحانه : ﴿ هَذَا (٢) يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ فانفصل (٣) بما تقدم ، وقد كان يمكن أن يحمل قوله : " لأن الخفض لا يكون إلا بالاضافة - على إطلاقه ، فيكون حينئذ شاملاً للاضافتين ؛ الاضافة بالأسماء والاضافة بالحروف ، لولا قوله بعد ، " لأن الأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه " لكن يمكن أن يكون قد خص أحد قسمي الاضافة بالتعليل ، وأضرب عن الآخر ؛ لبيان امتناع ذلك فيه ، إذ كان اتصال الحرف الجار بالمجرور أشد من اتصال المضاف بالمضاف إليه مع أن الحرف يستدعي ما يتشبه (٤) به ، والفعل لا يتحمل الزيادة لثقله ، فلما كان امتناع الاضافة بالحروف الجارة متضاهياً بينا أعرض عن التنبيه عليه ، ونبه على (٥) الألفي . فتأمل هذه المأخذ فانها حسنة ان شاء الله .

وأما " الهاء " من " تستحقه " فتحتمل أن تعود على " شيئاً " (٦) ويحتمل أن تعود على الملك المفهوم من " تملك " ، والأول أوجه من أربعة أوجه .

أحدها : أن " شيئاً " أقرب إليه .

والثاني : أنه ملفوظ به ، ومراعاة الأقرب والملفوظ به أولى من مراعاة الأبعد وغير الملفوظ به .

-
- | | |
|-----|--------------------------------------------------|
| (١) | الجملة : ٢٠ . |
| (٢) | ساقطة من " ح " والاية من سورة المائدة : ١١٩ . |
| (٣) | في " ح " ، " فالفعل " وهو تحريف . |
| (٤) | في هامش الاصل من نسخة أخرى " يتشبه " وهو تحريف . |
| (٥) | في " الاصل " " عن " والاوّل ما أثبت من " ح " . |
| (٦) | انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٥ / ١ . |

والثالث : أن الكلام حينئذ يفهم أن الاضافة تكون على وجهين ، على جهة الملك ، نحو غلام زيد ، ودار عمرو ، وعلى جهة الاستحقاق ، نحو حصير المسجد ، وباب الدار ، ولو أعدت الضمير على مدلول " تملك " لم يعد الكلام إلا إضافة واحدة ، إذ التقدير حينئذ لا تملك شيئا ولا تستحق أن تملك شيئا (١) ، وقد تقرر أن الاضافة تكون على ذينك الوجهين المذكورين ، فالإشارة إليهما أولى .

الرابع : أن عودة الضمير على مدلول " تملك " يصير ما اتصل به توكيدا ، إذ كان الفرض حاصلًا دونه ، وحمل الكلام على التأسيس إذا أمكن ، أولى من حمله على التأكيد (٢) .

(٣)
وهذا الوجه الرابع فيه نظر ، وذلك أن قوله : " لأنها لا تملك شيئا " لا يستلزم نفي استحقاق الملك عنها ولا بد ، ألا ترى أنك تقول : زيد لا يملك شيئا وهو أهل أن يملك ، وتقول ذلك فيه ، وليس أهلا للملك ، فلما كان قوله : " لأنها لا تملك شيئا " يحتمل هذين الاحتمالين استظهر على رفع أحدهما بقوله : " ولا تستحق أن تملك " ، فلم يكن توكيدا ، كما قال بعض الشراح ، وإذا لم يكن توكيدا كان عده في جملة الترجيحات غير مستقيم . والله أعلم .

فصل : اختار بعض المتأولين ، أن يكون الضمير من " تستحقه " للملك المفهوم من " تملك " ، كأنه قال : لا تملك شيئا ، ولا تستحق أن تملك ، وإنما ذهب إلى ذلك ، لأن عودته على قوله : " شيئا " تعطى نفي الاستحقاق عن الأفعال ، حتى كأنه قال : لا تملك شيئا ولا تستحق شيئا على الإطلاق ، وهذا غير مستقيم ، لأنها تستحق أحكامها الخاصة والمشاركة ، كالبناء ، والأعراب ، والتصرف ، وغير ذلك من أحكامها ، وإذا كان الضمير للملك المفهوم من " تملك " توجه النفي على الملك بانفراده ، وذلك مستقيم فكان أولى .

(١) في " ح " ذلك الشيء .

(٢) هذه الأربعة الأوجه ذكرها بن أبي الربيع في البسيط : ١٨٥ وما بعدها .

(٣) من قوله : " وهذا الوجه الرابع " إلى نهاية الباب ساقط من " ح " .

والجواب عن هذا الالتزام : أن معنى قوله : " لا تملك شيئاً ولا تستحقه " ؛ أي لا تملك شيئاً على حد ما تملكه الأسماء ، ولا تستحق شيئاً على حد ما تستحقه الأسماء^(١) ، وذلك أن إضافة المالك تتضمن الاخبار عن المضاف اليه ، بأنه يملك المضاف ، وإضافة الاستحقاق تتضمن أيضاً الاخبار على المضاف اليه بأنه يستحق المضاف ، والأفعال لا يتصور الاخبار عنها على وجه من ذينك الوجهين ، واليه الإشارة بقوله : ولا معنى للإضافة إلى الأفعال والله أعلم .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٥ .

/ باب معرفة علامات الاعراب

الكلام على هذه الترجمة من وجهين :
أحدهما : فيما يجوز في " معرفة " .
والثاني : في اضافة " علامات " الى " الاعراب " .
أما " معرفة " فيتصور تنوينها و اضافتها .
أما اضافتها فبينة ، وأما تنوينها فمع نصب " العلامات " ورفعها ،
فأما النصب فعلى المفعول به ، والتقدير : باب أن تعرف علامات الاعراب ،
نظير قوله تعالى : * أو اطعم في يوم ذي مسغبة * يتيما * ^(١) والمصدر
المنون ينصب اتفاقا ^(٢) ، وهل يضر فيه الفاعل أو يحذف معه ؟ قولان ،
كلاهما صحيح في القياس ، وبسط ذلك في موضعه .
وأما رفع " العلامات " فعلى المفعول الذى لم يسم فاعله ، تقديره :
: باب أن تعرف علامات الاعراب ، وهي مسألة خلافية ، فالفارسي يجيز
تقدير المصدر بأن وفعل المفعول ^(٢) ، وابن أبي العافية ^(٣) يمنع
ذلك ، ولعل ذلك يذكر بعد ، ان شاء الله تعالى .
وأما اضافة " العلامات " الى " الاعراب " فان بيان ذلك ثان
عن معرفة الاعراب ، وقد تقدم أن فيه قولين :
أحدهما : أن الاعراب عبارة عن الحركات التي في أواخر الكلمات
المعربة وما في حكمها .
والثاني : أن الاعراب وصف يلحق الكلمة المعربة ، وهو كونها مرفوعة
أو منصوبة أو مخفوضة ، والحركات أمارات على ذلك .

(١) سورة البلد : ١٤ .

(٢) الكتاب : ١٨٩/١ - ١٩٠ ، والايضاح : ١٥٥ .

(٣) ابن أبي العافية هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن
خليفة الأزدي أبو بكر الكتندى شيخ فقيه ادبي ، بارع عارف
بالعربية واللغة ، كتب عن بعض الولاة بكافة سمع عن أبي بكر
ابن العربي وغيره وأخذ عنه ابناء حوط الله وغيرهم وقد تنسك
وانقطع للأعمال الخيرة توفي سنة ٦٤٣ ، أو ٦٤٤ وكان مولده سنة
٥٠٧ ، الذيل والتكملة : ٣٤٩/٦ ، بغية الوعاة : ١٥٤/١ .

فعلى هذا القول الثاني لا اشكال في اضافة العلامات الى الاعراب،
لأنه أضاف الشيء الى غيره .

وأما على القول الأول ، فالاعتراض وارد عليه ^(١) ، لأنه قد أضاف
الشيء الى نفسه ، إذ كانت العلامات عبارة عن الاعراب والإعراب عبارة عن علامات ،
والشيء لا يضاف الى نفسه .

والجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون من باب اضافة العام الى الخاص ، ألا ترى
أن لفظ " علامات " ينطلق في استعمال النحاة على أشياء متعددة ، منها
علامة التصغير ، ومنها علامة التكسير ، ومنها علامة البناء ، ومنها علامة التأنيث ،
ومنها علامة الاعراب ، ومنها علامة التثنية ، وعلامة الجمع الذى على حدها ،
فاضافة العلامات الى الاعراب من حيث قصد رفع هذا الاشتراك ، بمنزلة
قولهم : عرق النساء ، ودقيق الحواري .

والثاني : أن غرضه بيان أنواع كل من أنواع الإعراب ، إذ كان
الاعراب جنسا للرفع والنصب والجر والجزم ، وكل واحد من هذه الأربعة
جنس لما تحته ، فتكون العلامات على هذا التنزيل ، واقعة على أنواع
نوع الاعراب ، فكأنه قال : باب معرفة أنواع الرفع ، وأنواع النصب ، وأنواع
الجر ، وأنواع الجزم ، فأضاف العلامات الى الاعراب ، من حيث قصد
بها أنواع نوع الاعراب ، والله أعلم . ^(٢)

ثم قال : (للرفع أربع علامات ، الضمة والواو والألف والنون) ^(٣) .

أما الضمة فيرفع بها أربعة أنواع :

أحدها : الاسم المفرد ، كزيد وعمر ، وعبدالله .

والثاني : جمع التكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد ، بزيادة
كثوب وآثوب ، أو نقصان كمثل ومثل ، وكتاب وكتيب ، أو بزيادة ونقصان
كرغيف ورغفان ، أو بتغيير حركة ، لفظا ، كسقف وسقف ، أو تقديرا كالفلك في

(١) " عليه " ساقطة من " ح " .

(٢) هذان الوجهان ذكرهما ابن أبي الربيع في البسيط : ١٨٧ .

(٣) الجمل : ٣٠ .

في جمع الفُلُكِ ، وبسط ذلك في آخر الكتاب ان شاء الله .

والثالث : الجمع الموءنث السالم : وهو المجموع بالالف والتاء
المزيدتين ، كالمهندات ، والزينات ، والطلحات .

والرابع : الفعل المضارع الذي لم يلحقه من آخره شيء ، كيضرب
ويذهب .

وأما الواو فيرفع بها نوعان :

أحدهما : الجمع المذكر السالم كقولك : الزيدون والعمران ،
والجاري مجراه ، كقولك عشرون وثلاثون .

والثاني : الأسماء الستة : وهي أخوك ، وأبوك ، وفوك ، وذو
مال ، وهنوها ، وحموها ، وانما أسقط أبو القاسم منها "هنوها" ، لقلة
استعماله بالحروف ، ولكثرة استعماله معربا بالحركات ، كيد ودم ، وفي
التثنية والجمع الذي على حدها .

وفي الأسماء / الستة اختلاف سيأتي بيانه في آخر الباب ١٩
ان شاء الله تعالى .

وأما الألف فيرتفع بها نوع واحد ، وهو الاسم المثنى خاصة ،
كقولك : الزيدان والعمران .

وأما النون فيرفع بها كل فعل مضارع لحقه من آخره ألف اثنين ،
أو (١) واو جمع ، أو ياء مؤنث (٢) ، كقولك : يضربان ، ويضربون ،
وتضربين يا هند .

ثم قال : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء
والكسرة وحذف النون (٣) .

أما الفتحة فينصب بها ثلاثة أنواع :

-
- | | |
|-------|---------------------|
| (١) | في " ح " " وواو " . |
| (٢) | في " ح " تأنيث . |
| (٣) | الجمل : ٤ . |

أحدها : الاسم المفرد .
والثاني : جمع التكسير ، وقد تقدم بيانه .
والثالث : الفعل المضارع الذى لم يلحقه من آخره شيء . (١)
وأما الألف فينصب بها نوع واحد : وهو الأسماء الستة المذكورة
قبل .

وأما الياء فينصب بها نوعان :
أحدها : التثنية .
والثاني : الجمع المذكر الذى على حدها ، والجاري مجراه ،
وقد تقدم .
وأما الكسرة فينصب بها الجمع الموءنث السالم خاصة .
وأما حذف النون فينصب به الفعل المضارع الذى رفعه بثباتها ،
وقد تقدم بيانه .

ثم قال : (وللخفص ثلاث علامات : الكسرة والياء والفتحة) (٢) .
أما الكسرة فيخفص بها ثلاثة أنواع .

أحدها : الاسم المفرد المنصرف ، كزيد وعمر .
والثاني : جمع التكسير المنصرف كالزيود والهنود .
والثالث : الجمع الموءنث السالم ، كالمهندات والطلحات . (٣)
وأما الياء فيخفص بها ثلاثة أنواع :
أحدها : التثنية .
والثاني : الجمع الذى على حدها .
والثالث : الأسماء الستة .

وأما الفتحة فيخفص بها الاسم الذى لا ينصرف ، وهو ما فيه
سببان من الأسباب المانعة من الصرف ، أو ما يقوم مقامهما . وسيأتى
استقصاء ذلك في باب ان شاء الله .

(١) تنصب الفتحة الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب أو كان معطوفاً

على منصوب .

(٢) الجمل : ٤٠ .

(٣) في " الاصل " الصالحات ، وما أثبت من " ح " ومن هامش " الاصل " عن نسخة أخرى .

ثم قال : (وللجزم علامتان السكون والحذف) (١).

أما السكون فيجزم به نوع واحد ، وهو : ما يرفع بالضمة ظاهرة من الأفعال المضارعة مطلقا .

وأما الحذف فيجزم به نوعان :

أحدهما : ما يرفع بالضمة مقدرة من معتل المضارع ، نحو : لم

يخش ، ولم يغز ، ولم يرم .

والثاني : ما رفع منه بثبات النون ، نحو : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ،

ولم تفعلى يا هند .

فالحاصل أن الأسماء المعربة على خمسة أقسام :

أحدها : الاسم المفرد وجمع التكسير ، فهذان يرفعان بالضمة ،

وينصبان بالفتحة ، ويخفضان بالكسرة ان كانا منصرفين ، وبالفتحة ان كانا غير منصرفين .

والثاني : الجمع المؤنث السالم ، فهذا يرفع بالضمة ، وينصب

ويخفض بالكسرة .

والثالث : الأسماء الستة ، وحكمها أن ترفع بالواو وتنصب بالالف

وتخفض بالياء .

والرابع : التثنية ، وحكمها أن ترفع بالالف وتنصب وتخفض

بالياء .

والخامس : الجمع المذكر السالم ، وحكمه أن يرفع بالواو ، وينصب

ويخفض بالياء .

وتَحَصَّلَ أيضاً أن الأفعال المعربة على أربعة أقسام :

أحدها : الصحيح الآخر الذى لم يلحقه من آخره شيء ، فهذا

يرفع بالضمة ظاهرة ، وينصب بالفتحة ظاهرة ، ويجزم بالسكون .

والثاني : المعتل الآخر بالالف ، فهذا يرفع بالضمة مقدرة ،

ويجزم بالحذف ، وينصب بالفتحة مقدرة . (٢)

(١) الجمل : ٤٠ .

(٢) في "ح" " وينصب بالفتحة مقدرة ، ويجزم بالحذف " تقديم وتأخير فقط .

والثالث : المعتل الآخر بالواو أو الياء ، فهذا يرفع بالضممة مقدرة ، ويجزم بالحذف ، وينصب بالفتحة ظاهرة . (١)

والرابع : ما لحقه من آخره ألفاثنين ، أو واو جمع (٢) ، أو ياء مخاطبة ، فهذا يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها .
ثم قال : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء) (٣)

انما قال : تسعة أشياء ، بعد أن قال : انها أربع عشرة علامة ، لأن بعضها مكرر ، وهي علامات النصب كلها ، ألا ترى أن كل واحدة منها في اعرابين ، فعدّها أولاً بأحكامها ، فكانت أربع عشرة علامة وعدّها ثانياً بالفاظها فكانت تسعا .

مسألة : قوله : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء) .

مشكل من جهة دخول الحذف (٤) في عموم قوله : (تسعة أشياء) وهي عدم الحرف ، والعدم عند أهل السنة ليس بشيء ، ومرادف له عند المعتزلة (٥) ، فكان بعض المذاكرين يقول : هذه نزعة اعتزالية .

والجواب : أنا لانسلم أن الحذف ها هنا عدم ؛ بيان ذلك ، أن علامة الجزم في قوله : لم يغز مثلاً حذف الواو ، وذلك الحذف معنى موجود من حيث هو صفة فاعل موجود ، وهو الجازم ، ألا تراه متصفاً بالحذف حال وجوده ؟ نعم الحرف المحذوف معدوم في الحال ، وأما الحذف فوصف قائم بالحذف ، فان قال قائل : لا أسلم اتصافه بالحذف مدة وجوده ، لأن الحذف انما وقع / في حال دخوله ، ولا يتصور امتداد الحذف ، لأنه ليس مما يعتد زمانه ، لأنه عرض مفرد ، والعرض المفرد لا يتصور بقاءه زمانين .

(١) في " ح " " وينصب بالفتحة ظاهرة ، ويجزم بالحذف " تقديم وتأخير فقط .

(٢) في " ح " " جماعة " . (٣) الجمل : ٦ .

(٤) يعني حذف حرف العلة من الفعل المجزوم .

(٥)

فالجواب : أنه وان كان كذلك ، فان هذا الجازم تحوّل له التسمية بالحذف ، فيتصف بأنه حازف ، اعتباراً بأن التماضى على الفعل جار مجرى ابتدائه ، كمن حلف ألا يلبس ثوباً ، أولاً يركب دابة ، وهو لا يس أو راكب ، فإن تماضى على اللباس أو الركوب كان كمبتدئ ذلك ، والله أعلم .

فصل : اختلف النحاة في الأسماء الستة ، اذا كانت مفردة مكبرة مضافة الى غيرياء المتكلم ، على سبعة مذاهب .

أحدها : أنها معربة بحركات مقدرة في أواخرها ، وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر^(١) ، فأصل : جاء أخوك " أخوك " بفتح الخاء ، فأُتبعَت الخاء الواو ، فصار في التقدير : أخوك " ثم حذفت الضمة من الواو تخفيفاً فصار " أخوك " كما ترى ، وفي النصب : رأيت أخاك ، وأصله " أخوك " فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي الخفض : مررت بأخيك وأصله " مررت بأخوك " فأُتبعَت الخاء الواو فصار " بأخوك " ، ثم حذفت كسرة الواو تخفيفاً ، فصار في التقدير " بأخوك " بواو ساكنة بعد كسرة ، فانقلبت لذلك " ياء " فصار " بأخيك " كما ترى .^(١)

الثاني : أنها معربة بالحروف ، على ظاهر كلام أبي القاسم ، وأبي علي في أول (" الايضاح ")^(٢) ، وهذا المذهب إن كان على معنى أن هذه الحروف علامات للاعراب ، أى علامات يُعرفُ بها استحقاق المعرب للاعراب ، من غير أن يكن في أنفسهم إعراباً ، فصحيح .

وان كان على معنى أنها اعرابٌ محض ، فغير صحيح من جهة بقاء " فيك " و " ذي مال " على حرف واحد ، لأن الاعراب المحض زائد على الكلمة ، ولا يوجد اسم ظاهر معرب على حرف واحد غالباً^(٣) . وكان

-
- (١) هو مذهب سيبويه والفراسي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام ،
 همع الهوامع : ١٢٤ / ١ ، وانظر المسألة في البسيط : ٣٨ / ١ .
 (٢) الايضاح : ١٢ ، وهو أيضاً رأى قُطْرِبٍ والفراء والزيادى وهشام
 الضرير ، أسرار العربية : ٢٣ ، وهمع الهوامع : ١٢٣ / ١ - ١٢٤ .
 (٣) وبمثل هذا قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١٢١ / ١ ، والسيوطي
 في همع الهوامع : ١٢٤ / ١ ، وقال ابن الشجرى في الأمالي : ٣٩ / ٢ :
 انه معدوم في الاسماء الظاهرة ، وذكر المبرد في المقتضب ٣٧٥ / ١ :
 أنه قد لکن كثير من الناس المعجّاج في قوله :
 ===

بعض المذاكرين يرد هذا المذهب أيضا بأمر آخر ، وهو : اختلاف علامة الاعراب على الكلمة الواحدة ، وذلك أنها في حالة الافراد معربة بالحركات ، وفي حالة الاضافة معربة بالحروف على هذا المذهب ، ولا نظير لذلك .

فأجيب بأنها في ذلك ، بمنزلة التثنية والجمع ، الذى على حد التثنية ^(١) ، على سبيل التوطئة ، ألا ترى أن اعراب المفرد منها مخالف لاعرابهما ؟

فأجاب : بأن الفرق بينهما أنه لما اختلفت معناه اختلَف اعرابهما ، ألا ترى أن المفرد يدل على معنى مفرد ، فلما لحقته الزيادة صار يدل على معنيين أو معان ، فصارت علامة الاعراب ان ذاك تابعة لهذا المعنى ؟ .

فأجيب : بأن كلامنا إنما هو في مجرد الالفاظ ، وعلامة الاعراب إنما هي أمر لفظي ، فقد يختلف المعنى ويتحد الاعراب ، كجمع التكسير مع واحد ها ، فليس اختلاف المعنى موجبا لاختلاف الاعراب ، ان لو كان كذلك لوجب أن يختلف اعراب كل ما يختلف معناه ، ولما لم يكن كذلك ، لم يكن فيما أورده هذا الراى كبير دليل ، وهذا واضح ان شاء الله .

الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع ^(٢) ، فيكون اعرابها في حالتها افرادها وضافتها جاريا على أسلوب واحد ، وهذا المذهب غير مستقيم من وجهين : ^(٣)

أحدهما : بقاء " فوك " و " زومال " على حرف واحد ، على ما تقدم ، ان الحرف المشبع زائد على الكلمة .

والثاني : أن الاشباع لا يكون الا في الشعر المبنى على الضرائر .

=====

* خالط من سلمى خياشيم وفا *

وقال هو : انه ضرورة .

(١) في " ح " " الذى على حدها " .

(٢) اى أن الحركات لما أشبعت نشأت منها الحروف ، وهو رأى الهازنى والزجاج ، انظر شرح الرضى : ٢٧/١ وجمع الهوامع : ١٢٥/١ .

(٣) انظر هذين الوجهين في شرح الجمل لابن عصفور : ١٢٠/١

والبسيط : ١٩٤ ، وجمع الهوامع : ١٢٥/١ .

الرابع : أنها معربة بشيعين : بالحركات والحروف معا ، (١) ووجه ذلك أنه لما رأى الحركات والحروف تختلف باختلاف العامل على السبيل المعهودة في الاعراب المحض ، جعل ذلك اعرابا ، وهذا غير مستقيم من وجهين : (٢)

أجدهما : بقاء " فوك " و " زومال " على حرف واحد ، وان كانت النسبة حقيقية .

والثاني : عدم النظر ؛ لأنه لا يوجد ما يعرب باعرابين ؛ لأن المراد حاصل بأحدهما ، فلا معنى لتكلف ما لا يحتاج إليه .

الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر ، منقولة من الآخر (٣) ، اعتباراً باختلافها بحسب العامل ؛ ولأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، وهذا غير مستقيم ، فان نقل حركات الاعراب مخصوص بالوقف ، ولا يكون الى متحرك ، وليس ذلك هنا ، فكان غير مستقيم . (٤)

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ، ووجه ذلك أن التغير / (٥) والانقلاب صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من " زيد " مثلاً .

ويرد على هذا الخروج عن النظائر ، إذ ليس في المفردات ما يعرب هكذا .

السابع : سمعت بعض الأشياخ يحكيه عن ابن الطراوة ، وذلك أنه جعل الاسماء الستة على قسمين : قسم يعرب بالحروف ، وذلك أربعة أسماء : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوها .

(١) نسبه الجرد في المقتضب : ١٥٣/٢ ، وابن الانباري في الإنصاف : ١٧ ،

والرزي في شرح الكافية : ٢٧/١ للكوفيين . وينسب للكسائي والفراء انظر امالي ابن الشجرى ٤٠/٢ ، وهمع الهوامع : ١٢٥/١ .

(٢) انظر البسيط : ١٩٤ .

(٣) صاحب هذا الرأي هو الرضي . انظر شرح الرضي : ٢٧/١ ،

وشرح ابن يعيش : ٥٢/١ ، ومنهج السالك : ٧ ، وهمع الهوامع : ١٢٥/١ .

(٤) انظر البسيط : ١٩٤ .

(٥) من هنا في نسخة الاصل سقط ترقيم صفحتين ، ووضعت أرقامهما لما بعدهما .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف ، وذلك فوك ، وذو مال ،
وإنما فعل ذلك من قبل أنه لو جعل هذين معربين بالحروف ، كالقسم
الأول ، للزم بقاؤهما على حرف واحد ، وليس ذلك في القسم الأول .

والجواب : أن هذه دعوى لا دليل عليها ، والأولى في هذا
الحرف أن يكون من أصل الكلمة ، والزيادة على خلاف الأصول ^(١) ، وهذه
الأسماء من باب واحد ، فاجزأوها كلها على أسلوب واحد واجب ، وهو
الصواب إن شاء الله .

والصحيح من هذه الأقوال ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ^(٢) ،
ونص أبي علي في النصف الثاني من " الإيضاح " ^(٣) ، وإنما أتبع فيها ما
قبل الآخر ، الآخر اشعاراً بأن هذا الحرف المتبع لما بعده قد كان محل
اعراب في حالة الافراد ، ولهذا النحونظائر ، قالوا : أنا أجوءك ^(٤) ، في
أجيئك ، ومثله أيضاً : ابنم ، وابتما ، أبئم ^(٥) ، فان قلت : إنما
ينطبق هذا التوجيه على غير " فيك " و " ذى مال " ، ألا ترى أن الفاء
من " فيك " والذال من " ذى مال " لم يكونا قط حرفي اعراب ، فما وجه
الاتباع فيهما ؟

فالجواب : أن وجه ذلك مجرد الحمل على نظائرها ، لأنها
كلها من باب واحد ، فوجب أن تجرى كلها على أسلوب واحد ، والله أعلم .

فصل : في أوزان هذه الأسماء ولفاتها .

أما أوزانها فهي كلها فعل كجمل ، الا فوك ، اتفاقاً ، وذو مال
عند الخليل ^(٦) ، واستدل سيبويه على ذلك بأمرين : أحدهما الجمع

(١) في " ح " " الوصول " . (٢) انظر الكتاب : ٣٥٩/٣ .

(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٣٤ ، ٢٥٠٠ . وانظر أيضاً أمالي ابن
الشجري : ٤١/٢ .

(٤) انظر الكتاب : ١٤٦/٤ ، ٢٧٣ .

(٥) التكملة لأبي علي الفارسي : ٢٣٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٤٠/٢ .

(٦) " ذو " عند الخليل " ذو " بتشديد الواو على وزن فعمل
بسكون العين الكتاب : ٢٦٣/٣ وانظر شرح السيرافي :

على أفعال ، و (١) الثاني تحرك الأول منها بالفتح (٢) ، فالجمع على أفعال يمنع أن يكون فعلاً كُنُسِرَ ، وتحرك الأول بالفتح يمنع أن يكون فعلاً كَقُفْلَ ، أو فعلاً كَحِمْلَ ، فلم يبق إلا أن يكون فعلاً كَجَمَلَ ، أو فعلاً مثل كَتِفَ ، أو فعلاً مثل عَضِدَ ، والأول أكثر من هذين ، لكون الفتححة أخف الحركات .

وقد استدل سيبويه على أن " هنا " فعل كَجَمَلَ ، بقولهم : هنسوك ، كما أن استا فعل ، لقولهم : أَسْتَاهُ ، قال : فان قيل : لعله فعل أو فعل ، فان الدليل على ذلك قولهم : سه ، ولم يقولوا : سه ولا سه (٣) ، فهذا سيبويه قد استدل على أن أَسْتَاهُ فعلٌ بأمريين : بالجمع على أفعال ، ويفتح الأول ، فلما رأى اشتراك فعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل في هذا الجمع احتاج الى دليل آخر ، يزيل هذا الاشتراك ، فاستدل بفتح أوله .

فأما فوك ، فهو فعل ، كحوض لقولهم : أفواه ، لأن فعلاً المعتل العين يكسر على أفعال (٤) والحركة لا يقدم عليها الا بدليل ، لأنها زيادة على الحرف . (٥)

وأما زوما ل فاختلف فيه سيبويه والخليل ، فذهب سيبويه الى أنه فعل كَجَمَلَ ، واستدل على ذلك بقولهم : زواتا مال كما يقال : أبوان ، وآب فعل (٦) ، على ما قد سنا .

واضطرب المتأخرون في وجه الدليل من قولهم : زواتا مال فقال بعضهم : تحرك العين في التثنية يدل على تحركها في المفرد (٧) ، لأن التثنية لا يتغير فيها عين مفردا ، ولو كانت العين ساكنة في المفرد ، بحكم الأصل ، لكانت ساكنة في التثنية ، فكنت تقول : زيتا مال ، والأصل : زويتا مال ، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون ، فوقع الادغام .

-
- (١) الواو ساكنة من "ح" . (٢) الكتاب : ٢٦٣/٣ - ٢٦٤ .
(٣) الكتاب : ٢٦٤/٣ . (٤) الكتاب : ٢٦٤/٣ .
(٥) انظر هامش (١) من الكتاب : ٢٦٣/٣ نقلا عن شرح السيرافي .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٤/٢ .
(٧) انظر شرح ابن عصفور : ٣١٤/٢ .

وقال بعضهم : ليس في هذا دليل اذ يمكن أن تكون حركت في
التثنية اعتبارا بأنسها بالحركة في المفرد ، لأنها لما حذفت لام الكلمة
انتقل الاعراب الى العين ، فصارت متحركة في النية ، كما أن يدا ودمما لما
اضطرَّ الشاعِرُ الى رد لامهما تركهما متحركين ، لاستعمالهما في الكلام ^(١) ،
كما قال : ^(٢)

يديانٍ بالمعروفِ عند مُحَرَّقٍ قد تمنعانك أن تُضامَ وتُضهدا
وقال الآخر : ^(٣)

ولو أنا على حَجَرٍ ذُبْحُنَا جَرَى الدَّيَّانِ بالخَبَرِ اليقينِ
ويد ودم ، فعل بسكون العين ، ولكنهما لما أنسا بالحركة في
المفرد تركا على حالهما لئلا يكون زوال الحركة نقضا لما قصدوا من تقوية
الكلمة برد لامها ، لأن حذف الحركة تضعيفٌ لها ، وهذا أصلٌ من أصول
سيبويه في باب النسب فإن النسب عنده إلى يد ودم وغدي ونحوها عند رد
اللام : يدوي ودموي / وغدوي ، بتحريك العين ، لكونها أنست بالحركة
قبل النسب ، فبقى عليها ذلك الحكم . ^(٤)

وقال بعضهم : هذا ^(٥) استدلال صحيح ، لأنه لو كان " ذو "
فعلا بسكون العين ، لقليل في التثنية : ذيتا مال بالادغام ، كما تقدم ،

- (١) انظر امالي ابن الشجري : ٣٤/٢ - ٣٥ .
(٢) في " الاصل " " كذلك قال " . والبيت لم اقف له على قائل وهو
في المنصف : ٦٤/١ وامالي ابن الشجري : ٣٥/٢ والتبصرة
: ٥٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ٨٣/٥ ،
٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٤٠/١ والخزانة :
٣٤٧/٣ ، ويروى برواية أخرى وهي :
* يديان بيضاوان عند محكم *
(٣) البيت أورده ابن دريد في المجتنى ٩٨ ضمن ثلاثة أبيات لعلي
ابن بَذال السَّلَمي ، وهو في المقتضب : ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ،
١٥٣/٣ ، والمنصف : ١٤٨/٢ ، وامالي ابن الشجري : ٣٤/٢ ،
والانصاف ٣٥٧ ، والتبصرة : ٥٩٩ ، ٧٨٣ وشرح الجمل لابن
عصفور : ١٤٠/١ ، والخزانة : ٣٤٩/٣ ، وينسب الى الفرزدق ،
والأخطل ، والمُعْتَب وليس في دواوينهم .
(٤) الكتاب : ٣٥٨/٣ ، وانظر التكملة للفارسي : ٢٥٠ .
(٥) في " ح " هو .

ولا يقال : انها أنست بالحركة في المفرد ، لأن تلك الحركة مقدرة غير ملفوظ بها ، بخلاف حركة يد ، ودم ، فانها ظاهرة ملفوظ بها ، وليست الظاهرة كالمقدرة ، ، الظاهرة تثبت في بابي التثنية والنسب لقوتها ، والمقدرة لا تثبت لضعفها ، فالحرف المقدرفيه الحركة بمنزلة الحرف الذي ليست فيه حركة ، فاذا حصل الفرق بين الحركتين صح الاستدلال على أن " ذو " فعل بتحريك العين في التثنية .

وَعَلَّقْتُ عن بعض الاُشْيَاخ ، أن قول هذا القائل ، من تفريقه بين الحركتين مردود من غير احتياج الى دليل ، فانه قد تقرر عند علماء العربية أن الحركة الظاهرة والمقدرة في الحكم سواء ، ومما يقطع بأن الحركة المقدرة كالحركة الظاهرة قولهم في النسب إلى شاة : شاهي ، وذلك أن شاة فَعَلَةٌ ، على وزن جَوْزَةٍ ، وأصلها شَوَّهَةٌ ، فحذفت اللام ، وهي هاء ، بدليل شيء في الجمع ، فبقي في التقدير : شوة ، فحركت العين بالفتح ؛ لأن هاء (١) التأنيث تطلب بفتح ما قبلها ، وانقلبت الفاء فصار شاة ، فاذا نسبوا اليها ردا واللام ، وتركوا العين في نية الحركة ؛ لأنها قد أنست بها ، والدليل على أن الحركة باقية في النية قولهم : شاهي ، لأن حرف العلة لا ينقلب الفاء ، إلا إذا كان متحركاً لفظاً أو نية ، ولا ينقلب إذا كان ساكناً لفظاً ونية غالباً ، ولولم يكن في نية الحركة لقالوا : شوهي ، وهذا لازم على قول أبي الحسن ، حيث أصل مذهبه رد الشيء في هذا النحو الى أصله عند رد ما حذف (٢) منه .

فاذا بطل ما قال هذا القائل ، لم يستقيم رده على من قال : إنما حركت " ذو " في التثنية ، لأنها أنست بالحركة في المفرد ، وإنما يبطل قوله بأمر آخر ، وهو أن يقال : تحرك العين في التثنية إنما هو بحكم الأصل ، ولو كان أصلها السكون لكانت مدغمة على ما تقدم .

فان قال : لعلها إنما ثبتت حركتها ، على حد ثباتها فـ في يديان ، وديان ، للأنس بهما ، وهما فعل بسكون العين .

(١) في " ح " " تاء " .

(٢) انظر مذهب الأُخفش في المقتضب : ٨٥ / ٢ ، والتكملة للفارسي :

٢٥٠ ، ورسالة الطائفة : ١٦٣ .

فالجواب أن يديان وديان محمولان على الشذوذ ، وكان حقهما أن يكونا ساكني العين ، يديان وديان ، ولا يعتبر في التثنية الأنس بالحركة ، لأن حق التثنية أن يسلم فيها بناء واحدا ، إذا رُدَّ ما حذف منه ، فإذا كانا محمولين على الشذوذ لم يصح الاستدلال بهما ، وإنما يعتبر الأنس بالحركة في باب النسب ، وقد فرق سيبويه بين بابي التثنية والنسب ، فقال : ما يرد في التثنية وجب رده في النسب إذ لا يجوز غير ذلك .

قال : وإنما وجب رد الذاهب ، لأننا ^(١) رأينا النسبة قد ترد إلى الذاهب الذي لا يعود في التثنية ^(٢) كقولك في يد : يدوي ، وفي دم : دموي ، وأن تقول : يديان ، ودمان ، فلما قويت النسبة على رد ما لا يرد في التثنية صارت أقوى من التثنية في باب الرد ، فلما ردت التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك ^(٣) ، فهذا سيبويه قد جعل باب النسب أقوى من باب التثنية ، لأن باب النسب باب تغيير ، وليس باب التثنية كذلك ، فلما حصل الفرق بينهما ، لم يكن في يديان وديان دليل ، فتخلص من هذا كله أنها لم تحرك في التثنية لكونها أنست بالحركة التي كانت في المفرد . وإنما حركت بحركة الأصل ، فتأمل ذلك ، فإن فيه غموضا ، والله المستعان .

وأما الخليل فذهب إلى أن " ذو " فعل كدلو ، والزجاج على مذهبه ^(٤) ، وحجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها ، إلا بثبت ، ولم يقم عنده دليل على أن العين متحركة ، وذكر من يحتج له ، أن الاسم إذا حذفت لامه ثم ثنى برد لاه تحركت ^(٥) العين ، وإن كان أصلها السكون ، كقولهم : يديان ، ويد عندهم فعل كظبي ، ولكنه لما حذفت لاه وقع الأعراب [على الدال] ^(٦) ، ثم لما ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة ، وهذا احتجاج ضعيف ، وقد تقدم وجه ذلك .

وعندنا ^(٧) أن الذي حسن للشاعر بقاء الحركة مجاورتها في الحكم

-
- (١) في " ح " " لأنه " .
 (٢) في " ح " " فقولك " .
 (٣) هذا القول بنصه للسيرافي انظر هامش الكتاب ٣/٣٥٩ .
 (٤) انظر الكتاب ٣/٢٦٣ ، وانظر قول الزجاج في هامش الكتاب ٣/٢٦٣ نقلا عن شرح السيرافي .
 (٥) في " الأصل " " بحركة " ، وفي " ح " " " بحركة " وكلاهما غير مستقيم ولعل الصواب ما أثبت .
 (٦) تكملة من " ح " .
 (٧) في " ح " " " وعنده " .

٢١ علامة التثنية ؛ ان يلزم أن يكون / ما قبلها مفتوحا ، ولما كان رد اللام ضرورة لم يعتد به ، وصار كالمعدوم حسا ، وقد تقدم الفرق بين التثنية والنسب بما أوضح استدلال سيبويه ، والله أعلم .

وأما لغاتها فمضبوطة على الترتيب :

ف ذو لغة واحدة ، على حسب استعمالها .

وهنوك لغتان :

احداهما : بتغيير ^(١) الحروف ، بالواو في الرفع ، وبالالف في النصب ، وبالياء في الجر . ^(٢)

والثانية : النقص ، كيد ودم . ^(٣)

وأبوك : ثلاث لغات ، اللتان في هنوك . والثالثة القصر ^(٤) ،

كعصاك .

وأخوك أربع لغات ، الثلاث ^(٥) التي في أبوك ، والرابعة

تشديد الخاء .

وفوك : خمس لغات ، أربع اذا كان بالميم ، وهي فتح الفاء

مع حركات الميم الثلاث ، وضمها معها ، وكسرها معها ، والرابعة إتباع الفاء

الميم كعيني أبني وامري ، والخامسة بلا ميم ، بتغيير ^(١) الحروف ، بمنزلة

ذو .

وفي حموها ست لغات ، احداها بتغيير الحروف ، بمنزلة ما تقدم ،

والثانية القصر ، كعصاك والثالثة النقص كيد ودم ، والرابعة حموء ك بمنزلة

قروء ك ، والخامسة : حموك بمنزلة دلوك ، والسادسة : حموء ك ، بمنزلة

رشوء ك ، وهذا الترتيب المذكور انما هو على اللغات المشهورة فيها ^(٧) ،

وفيها غير ذلك .

(١) في " ح " " بتغيير " .

(٢) حكى هذه اللفة سيبويه عن بعض العرب . الكتاب : ٣ / ٣٦٠ .

(٣) هذه هي اللفة الغصحية ، وهي بعد حذف اللام تعرب بالحركات على العين . انظر شرح الجزولية للابذي : ١ / ١٥٩ ، وجمع الهوامع

: ١ / ١٢٨ . (٤) انظر جمع الهوامع : ١ / ١٢٨ .

(٥) في " الاصل " " الثلاثة " وهو متجه .

(٦) يعني أن تكون عينها ساكنة ، ولا معها همزة .

(٧) انظر هذه اللغات في شرح الجزولية للابذي : ١ / ١٥٨ - ١٥٩ .

فصل : وأما التثنية والجمع على حدها ، فاختلف فيها على ست مذاهب :

أحدها : أنهما معربان بالحروف ^(١) ، ورد بثلاثة أوجه :
أحدها : وجود هذه العلامة في غير معرب ، وهو قولهم في العدد : اثنان ، ثلاثون ، أربعون ، ولو كانت علامة اعراب لم توجد إلا في معرب ، فوجودها في غير معرب دليل على أنها ليست علامة اعراب .

والثاني : أن جعلها علامة اعراب يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد دالا على معنيين في حال واحدة ، وهو مناف للوضع ، وفي هذا نظر ، لأن " أم " المنقطعة دالة على معنيين في حال واحدة ، وذلك قولهم : "إنها لابلٌ أمٌ شاء" ^(٢) ، معناه إنها لابل بل أهي شاء ، فقد دلت " أم " هذه على معنى " بل " ومعنى الهمزة .

الثالث : أن علامة الاعراب لا يسقط المعنى بسقوطها ، كقولك : رأيت زيدا ، إذا وقفت ، فمعناه موقوفاً عليه ، وغير موقوف عليه سواءً ، وعلامة التثنية لو سقطت لسقط المعنى بسقوطها ، فدل ذلك على أنها ليست علامة اعراب لخروجها عن النظائر ، وفي هذا أيضا نظر ، لأن فساد المعنى بسقوطها ليس من حيث هي علامة اعراب ، إنما ذلك من حيث هي علامة على ذلك المعنى الساقط بسقوطها .

المذهب الثاني : أنهما معربان بالانقلاب وعدم الانقلاب ^(٣) ، والألف إنما سيقّت لمجرد التثنية والواو لمجرد الجمع ، وثبوت الحرفين علامة الرفع ، وهو أول أحوال الاسم ، وانقلابهما إلى الياء علامة الخفض والنصب ، فالحرف محل لهذا المعنى ، كما أن الدال من زيد مثلا محل ^(٤) للحركة ، والمسألة من باب اجراء المعنى مجرى العين ^(٥) ، ولا يفترض هذا

(١) هو مذهب الكوفيين ، وقطرب ، والزجاج ، والزجاجي ، وابن مالك ،

وغيره ، انظر : الايضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وهمع الهوامع

١٦١ / ١ وانظر التذييل والتكميل ٨٤ / ١ ب .

(٢) هذا القول في الكتاب : ١٢٢ / ٣ .

(٣) هو مذهب المازني والحرمي ، واختاره ابن عصفور : التذييل والتكميل

١٤ / ١ ب ، وهمع الهوامع : ١٦٢ / ١ .

(٤) في الاصل " محلا " . (٥) انظر التذييل والتكميل : ٨٥ / ١ أ .

بجعل العدم علامة اعراب ، لأنه لا يستحيل فيه ذلك ، انما يستحيل أن يكون عاملاً على طريقة أهل السنة ، وانما يعترض بأنه لو كان ذلك الحرف انما سيق لمجرد التثنية أو الجمع لوجب ألا تغيره العوامل ، لأن حرف المعنى تلزم سلامته من تغيير العوامل ، لأن المحافظة على معنى التثنية والجمع أولى من المحافظة على ما يحدثه العامل ، لأن ما يحدثه العامل يفهم من التركيب غالباً ، كالأسماء البنية والمنقوصة والمقصورة ، فكان يجب على هذا أن يكون ذلك الحرف كألف حبلئ ، وسكرئ ، محلاً للحركة . والله أعلم .

(١)

المذهب الثالث : أنهما معربان بحركات مقدرة في حروف العلة ، وهذا غير مستقيم لشبوت الياء فيهما في حالة النصب والخفض ساكنة ، ولو كانا محلي إعراب لوجب انقلابهما ^(٢) في التثنية ألفاً لتحركهما وأنفتاح ما قبلها ، ولوجب ظهور الفتحة فيها في الجمع في حالة النصب ، على المعهود في حركات الاعراب ، لأن فتحة الاعراب في الياء غير ^(٣) مستقلة ، وأما انقلاب ألف " كلا " مع المضمرة الى الياء مقدراً فيها الاعراب ، فعلى التشبيه بعلى ولدى ، بدليل اختصاص ذلك بإضافتها الى المضمرة غالباً ^(٤) ، وليست التثنية والجمع مشبهين بغيرهما ، فينقلب الحرف فيهما الى الياء ، وحكي / أن لزوم الألف لغة حارثية ^(٥) ، فعلى هذا تكون كألف ٢٢ حبلئ . والله أعلم .

المذهب الرابع : أن هذه الحروف ليست باعراب ولا حروف اعراب ، وانما هي دليل على الاعراب ^(٦) ، وهو ضعيف ، لأن هذا الاعراب المدلول عليه لا يخلو من أحد أمرين :

-
- (١) هو مذهب الخليل وسيبويه ، واختاره الاعلم ، والسهيلسي انظر الكتاب ١٧ / ١ ، والايضاح في علل النحو : ١٣٠ و والتذييل والتكميل : ١ / ٨٦ أ و همع الهوامع : ١ / ١٦١ .
- (٢) في " ح " " انقلابها " . (٣) ساقطة من " ح " .
- (٤) في " الأصل " " غالب " خطأ .
- (٥) هذه اللغة لا تختص بالمشئ وحده ، بل كل اسم فيه ياء ساكنة مفتوح ما قبلها تقلب ألفاً . انظر النواذر لأبي زيد : ٥٨ ، وهي لغة لكثير من العرب . انظر همع الهوامع : ١ / ١٣٣ .
- (٦) هو مذهب الأخفش ، والبرد ، والمازني والزيادي ، انظر التذييل والتكميل : ١ / ٨٧ أ ، و همع الهوامع : ١ / ١٦١ .

اما أن يكون مقدراً في حرف العلة المسوق للتثنية والجمع، أو في الحرف الذى قبله، والآول باطل بانقلابه في حالتي النصب والجر، على ما تقدم، وصاحب هذا المذهب يسلم هذا، والثاني باطل أيضاً بأن الحرف المتحرك لا يصح أن تقدر فيه حركة أخرى، لاستحالة^(١) حركتين في حرف واحد، وأيضاً فإن هذا القول يؤدى الى سقوط المعنى المدلول عليه، لأن هذا القائل جعل علامتي التثنية والجمع دليلاً على الإعراب، والإعراب دليل على المعنى الذى هو الفاعلية والمفعولية والاضافة، فقد صارت العلامة دليلاً على الدليل، فأدى ذلك الى سقوط المدلول عليه، لأنه اذا ذاك يصير غير مقصود، فكان ساقطاً والله أعلم.

المذهب الخامس : أن علامة التثنية والجمع حرف مد ولين غير معين، كمدة الانكار والتذكر، وتشكُّله ألفاً أو واوا. علامة الرفع، وتشكُّله ياء. علامة النصب والخفض، وزعم من لقيناه من حذاق أشياخ سبته أنه أسعد لكلام سيبويه^(٢)، مع ثبوت النظير ناصاً عن العرب، وهو ما ذكرناه من مدة الانكار والتذكر، فانها مدة مجهولة، تتعين بحسب ما قبلها، فكذاك علامة التثنية والجمع مدة مجهولة، يعينها العامل، فكونها على تلك الصورة هو علامة الرفع والنصب والجر، وهذا كله بناءً على أن التثنية والجمع الذى على حدها، لا وجود لهما قبل التركيب، وانما يوجدان مع العامل، لأن صورة حرف المد أثر العامل، ولا يصح^(٣) تقدم الأثر على المؤثر ضرورة، فاذا اعترض هذا المذهب بوجود هذه العلامة قبل التركيب في قولهم : اثنان، ثلاثون، اذا عدوا، قيل ذلك اتساع وخروج عن القياس، والحرف حينئذ بمنزلة الألف والواو في قولهم : قاما الزيدان وقاموا الزيدون، مجرد من^(٤) الوصف الزائد الذى أوجه العامل، وفيه بحث.

-
- (١) في "ح" "لاستحال".
 (٢) قال سيبويه : "واعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف مد ولين، وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون. الكتاب : ١٧/١.
 (٣) في "ح" "لا يتصور".
 (٤) في "ح" "عن".

المذهب السادس : حكى لي عن بعض الأُشياخ المتأخرين ، وهو أنها معربة بهذه الحروف وهي مجتلبة للعامل ، وعلامة التثنية والجمع محذوفة لالتقاء الساكنين ، وبيان ذلك أنهما كانا قبل التركيب على لفظ المرفوع ، زيدان وزيدون ، فالألف والواو علامة التثنية والجمع ، فلما حصل التركيب جلب العامل علامة الاعراب حرف مد ولين ، لما تعذرت الحركة ، فصا ر في التقدير : قام ^(١) الزيدان والزيدون ، بألفين وواوين ^(٢) ، كما ترى ، فالأول من الألفين والواوين علامة التثنية والجمع ، والثاني علامة الاعراب ، فلما آجتماع ساكنان حُذف الأول منهما ؛ لالتقائهما ، وهذا فيه نظر ، لأن التزام حذف هذه العلامة مناف للغرض بها ، وسيأتي بيان ذلك في بابه ^(٣) ان شاء الله تعالى .

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في " ح " " وائين " .
(٣) انظر ص

باب الأفعـال

الأفعال تنقسم بأقسام الزمان ، والأزمنة ثلاثة ، فالأفعال ثلاثة :
فعل ماض : وهو ما وقع وانقطع ، وفعل مستقبل : وهو ما لم يقع بعد ،
(١)
وفعل حال ، وهو ما وقع ودام ولم ينقطع .

وذهب قوم الى إنكار زمان الحال ، محتجين بعدم تصور الاخبار
عنه بكونه واقعا أو غير واقع ، فلا محسوس يشهد بوجوده (٢) ، وهذا
مذهب فاسد ، لما يلزم عليه من اثبات العالم في غير زمان موجود ،
(٣)
وهو عين المحال .

وذهب آخرون الى انكار فعل الحال دون زمانه ، محتجين بأمرين :
أحدهما : أن الاخبار عنه في حال كونه حالا ، متعذر ، غير ممكن
الا بعد صيرورته في حيز المضي ، لأن زمان الحال غير متسع للاخبار
(٤)
عنه .

والثاني : أن العرب لم تخصه ببناء ، ولو كان موجودا لكان
له بناء يخصه ، كالطرفين . (٥)

الجواب عن الأول : أن الحال في استعمال العرب انما هي
على ما ذكرناه آنفا ، من أنها ما وقع ودام ولم ينقطع ، فالأخبار على هذا
عن فعل الحال في حال كونه حالا غير متعذر .

٢٣ / والجواب عن الثاني : أن العرب قد فعلت مثل ذلك
في كلامها ، مما لا يخالفون فيه ، وذلك أن " راحة " : هذا اللفظ يقع
على كثير من الأنواع ، تنفرد كلها بالتقيد لا بصيغة مفردة ، بل تقول :
راحة العنبر ، راحة المسك ، ونحو ذلك . (٦)

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) انظر المسألة في اصلاح الخلل : ١٨ .

(٣) في " ح " " وهذا " .

(٤) انظر اصلاح الخلل : ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٢٧/١ .

(٥) الطرفان هما الماضي والمستقبل .

(٦) انظر الايضاح في علل النحو : ٨٧ .

فان قلت : قد وجدنا صيغة الأمر واقعة موقع المضارع ،

في قولك : أمرته بأن قم ، والأصل أمرته بأن يقوم .^(١)

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه على اضممار القول ، كأنه : أمرته بأن قلت له قم ، فالواقع موقع المضارع إنما هو الفعل الماضي دون فعل الأمر ، على هذا التقدير .

والثاني : أن فعل الأمر هنا ليس واقعا موقع المضارع ، بل هو في موضعه ، وهو بنفسه صلة لحرف أن ، يدل على ذلك مخالفة معناه في هذا الموضع لمعنى المضارع ، بخلاف الشرط ، فان الماضي فيه على معنى المضارع ، ألا ترى أن قولك : ان قام زيد قام عمرو ، على معنى : ان يقوم زيد يقوم عمرو ؟ وإذا قلت^(٢) : أمرته بأن يقوم ، فان اللفظ المأمور به غير منصوص عليه ، وإذا قلت : أمرته بأن قم ، فاللفظ المأمور به منصوص عليه ، فافتضى ذلك أن فعل الأمر غير واقع موقع المضارع ، ولو كان واقعا موقعه لكان على معناه ، فتأمل ذلك ، فانه بديع .^(٣)

وأما اختصاص الفتحة فلكونها أخف الحركات ، ولوبني على ضمة أو كسرة للزم فيه الخروج من ضم الى كسر في نحو : ظرف ، أو من كسر الى ضم في نحو : ضحك وعلم ، وهذا مستثقل في مستثقل^(٤) ، فوجب اجتنابه ، وذهب الفراء الى أن وجه ذلك الاستعداد لضمير الاثنين ، ان لا بد من الفتحة معه :

رأى الأمر يفضي الى آخرٍ فصير آخره أولاً^(٥)

وكان أولى من ضمير الجماعة ، لأنه أقرب اليه من جهة الترتيب ، ورده ابن جنّي بأن فيه حمل أصل على فرع ، والأصل خلافه^(٦) ، فالأول أولى .

(١) انظر البسيط : ٢٢٠ - ٢٢١ فانه في هاتين الفقرتين مستفيد منه .

(٢) في " ح " " قلته " . (٣) انظر البسيط : ٧٠ / ١ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦ .

(٥) لم أعثر على قائل البيت وهو في الخصائص : ٢٠٩ / ١ ، ٣١ / ٢ ،

١٢٠ ، وسر صناعة الاعراب : ٦٨٧ والمحتسب : ١٨٨ / ١ ، وشرح

المفصل : ٥ / ١٢٠ .

(٦) انظر الخصائص : ٣٥٥ .

ثم قال : () والمستقبل ما حسن فيه غد ، وكانت في أوله احدى الزوائد الأربع (١) .

هذا كلام جيد في تحصيل المعرفة بالفعل المضارع ، لأنه يصلح معه " غَد " وتكون (٢) في أوله احدى الزوائد الأربع .

وقيد بالشبه ما ذكر من المثل ، فلا يدخل عليه : أكرم ، وتكرم في الأمر ، ولا تحصل معرفة المضارع من كلامه الا بمجموع الأمرين ، وانفراد أحدهما يخل بمعرفته ، غير أن في كلامه اشكالا ، وذلك أن التقسيم في أول الباب يقتضي أن يكون غرضه بهذا القسم الشامل لنوعي المستقبل ، ولا يحصل ذلك في عبارته ، فكان ينبغي أن يقال : والمستقبل ما لم يقع ، أو ما كان منتظراً (٣) ، أو نحو ذلك مما يستدعي الزمان / المستقبل ٢٤ بصيغة ، وقد يجاب عن ذلك بأن يقال : لما كان الغرض (٤) حاصلًا بذكر أحد قسمي المستقبل اكتفى بذلك . والله أعلم .

مسأله : سمعت من لفظ الاستاذ أبي عبدالله بن هاني (٥) رحمه الله عليه ، في هذا الموضع ، أن بعض أهل العلم والوجاهة سأل من أبي على الشلوين (٦) أن يقرأ عليه " الجمل " فاستصفر له ذلك ، وحضه على قراءة سيبويه ، فأبى الا ما سأل منه ، فأسعه فلما بلغ هذا الموضع من " الجمل " ألقى اليه الأستاذ ما يلقي في العادة الى الفلمان ؛ ان كان ذلك من جملة مطلبه ، فلما فرغ الأستاذ من كلامه قال له :

- (١) الجمل : ٧ . (٢) في " ح " " وكانت " .
 (٣) اذهبها الترميم من " ح " . (٤) اذهبها الترميم من " ح " .
 (٥) هو : محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي يكنى أبا عبدالله ويعرف باسم جده ، امام في علم العربية رَكان من الأدب بارع الخط ، قيم على القراءات ، ذو عفاف وخلق قويم ، اخذ عن أبي بكر بن عبيدة وأبي اسحاق الفافقي ، توفي مجاهدا سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . انظر الاحاطة : ١٤٣/٣ ، ونفح الطيب : ١٤٦/٦ .

- (٦) هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي يكنى أبا علي ويعرف بالشلوين ، والشلوين بلغة أهل الأندلس الاشقر الازرق ، ولد بإشبيلية سنة ٦٢ هـ وكانت اليه رئاسة النحو في عصره اقرأه نحواً من ستين سنة ، ذو معرفة بالقراءات والآداب ، وتوفي سنة ٦٤ هـ انظر الذيل والتكملة : ٤٦٢/٥ والقُدح المَعْلَى : ١٥٢ ، وبغية الوعاة : ٣٦٤ .

يا سيدى لو كان جمع تلك الزوائد بلفظ "أنيت" لكان أنسب ليكون كل واحد منها تضعيف ما قبله ، فالهمزة في موضع واحد وهو فعل المتكلم وحده ، والنون في موضعين ، وهما فعلا الاثنين والجماعة ، والياء أربعة مواضع وهي أفعال الغائب ، والغائبين ، والغائبين والغائبات ، والتاء في ثمانية مواضع ، وهي : أفعال المخاطب والمخاطبين والمخاطبة والمخاطبتين والمخاطبات ، والغائبة والغائبتين . فاستحسنه الشلوين وان لم يكن ذلك لازماً ، لأن الغرض حصل دونه والله أعلم . (١)

ثم قال : (وهو مرفوع أبداً) . (٢)

يتكلم هنا في ثلاث مسائل ، أهمل أبو القاسم التنبيه عليها .

المسألة الأولى ، في وجه (٣) تسمية تلك الأفعال بالمضاربة ، والثانية في موجب اعرابها ، والثالثة في تعيين الرفع لها . (٤)

المسألة الأولى : ذهب بعض النحاة (٥) الى أنها انما سميت مضاربة من لفظ الضرع كأنها رَضَعَتْ مع الاسماء ضرعاً واحداً حتى صارت معها كالأخوين المجتمعين في رضاع الضرع الواحد ، تنبيهها على قوة الشبه بينهما ، فوزن المضاربة على هذا مفاعلة .

وذهب قوم الى أنها من مقلوب الرضاع ، فوزنها على هذا المأخذ مفاعلة ، وهذا ضعيف ، لأنه لا يدعى القلب اذا كان اللفظ معلوماً ، على ما يذكر في باب التصريف ان شاء الله .

المسألة الثانية : اختلف نحاة البلدين في وجه استحقاق المضارع للاعراب ، فذهب نحاة البصرة الى أن ذلك بالحمل على الاسم ، لمكان الشبه الحاصل بينهما ، من جهة الابهام والتخصيص بالحرف ، ويان ذلك

(١) هذه المسألة بأجمعها ساقطة من "ح" وقد ذكرها ابن الفخار لتلاميذه ومنهم أبو اسحاق الشاطبي ، انظر ذلك في نفح الطيب : ٣٧٨/٥ .

(٢) الجمل : ٧

(٣) "في وجه" ذهبت من "ح" اثناء الترميم .

(٤) "لها" ذهبت من "ح" بسبب الترميم .

(٥) منهم الأبدي في شرح الجزولية : ١٢٤/١ وذكر في اللسان "ضرع" أن الفعل المضارع سمي بذلك لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الاعراب .

أنك اذا قلت : يقوم زيد فهو مبهم ، فيما يدل عليه من الزمان ، ألا ترى أنه يحتمل الحال والاستقبال احتمالا واحدا ، ثم تقول : سيقوم ، فيختص بالاستقبال ، وان زيدا ليقوم ، فيختص بالحال ، كما أن "رجلا" هـذا اللفظ مبهم فيما يدل عليه ، ثم تقول : الرجل منطلق ، فيختص بواحد معين ، تقدم فيه العهد ، بعد أن كان مبهما ، فهذه المضارعة هي التي أوجبت له جملة الاعراب .^(١)

وذهب بعض المتأخرين الى أن دخول لام الابتداء عليه اذا كان خبرا لأن ، من جملة الشبه الموجب للاعراب^(٢) ، وليس هذا بصحيح عند الحذاق ؛ لأن لام الابتداء نظير الاعراب ، كل واحد منهما أصله أن يكون في الأسماء ، فكما أن الاعراب في المضارع إنما كان بعد استقلال الشبه بالأسماء فكذلك دخول هذه اللام عليه إنما كان بعد استقلال الشبه ؛ من جهة اتفاقها مع الاعراب ، في الاختصاص بالأسماء ، ألا ترى أن الماضي لا تدخل عليه هذه اللام ؛ لفوات ما أوجب دخولها في المضارع ، وهذا ظاهر . وليس في كلام سيبويه ما يتمسك به هذا المتأخر ؛ لأن سيبويه لم يُريدِ الاقتصار على ذكر المضارعة الموجبة للاعراب ، ولكن أراد ذكر المضارعة جملة ، منها الموجبة ومنها غير الموجبة ، وحصل في ضمن ذلك التنبيه ، على أن الاعراب إنما دخل في الأفعال من قبيل المضارعة . والله أعلم .

وأما الكوفيون ، فذهبوا الى أن استحقاق الفعل المضارع للاعراب إنما هو من باب الواو ، نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، إذا نهيتيه عنهما مطلقا ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن إذا نهيتيه عن الجمع بينهما ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، إذا نهيتيه عن الأكل وأبحت له الشرب ، أو نهيتيه عن الأكل في حال الشرب ، فكما أن سبب دخول الاعراب في الأسماء ، إنما هو التفرقة بين المعاني الثلاثة ، الفاعلية والمفعولية والاضافة / وأصله ٢٥

(١) الكتاب : ١٤٩٣/١ ، ٩/٣ ، ١١- ، والانصاف : ٥٤٩ ، وشرح المفصل : ١٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٣٠/١-١٣١ ، والبسيط : ٢٢٧ = ٢٢٨ .

(٢) منهم الصيمرى ، وابن خروف تبعاً للفارسي . التبصرة : ٧٦ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٨/١ ب .

من باب التعجب ، فكذلك سبب دخوله في المضارع انما هو التفرقة بين المعاني ، وأصله من باب الواو ، ولولا تلك الحركات ما فهمت المعاني ، فلا فرق اذا بين الأسماء والأفعال في أصالة الاعراب ، وهذا عند البصريين غير صحيح ، لأن النصب في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن انما هو " بأن " محذوفة ^(١) ، والجزم بحرف " لا " من حيث التشريك ، والرفع على أنه في موضع خبر مبتدأ ، فاذا كان كذلك ^(٢) فليست الحركات موضوعة بازاء المعاني ^(٣) ، كما أنها كذلك في قولك : تقوم ، وستقوم ، وماتقوم ، وهلا تقوم ، ولولا تقوم ، فتلك المعاني انما هي بازاء الحروف ، لا بازاء الحركات . والله اعلم .

(١) انظر الكتاب : ٤٢/٣ - ٤٣ ، والمقتضب : ١٦/٢ ، والجني الداني : ١٧٨ ، والكوفيون يجعلون النصب على الصرف "أى الخلاف" انظر معاني القرآن للفرأ : ٣٣/١ - ٣٤ ، وانظر المسألة في المغنى : ٤٧٢ .
(٢) في "ح" كقولك خطأ .

(٣) هذه المسألة التي تنازع فيها البصريون والكوفيون تتضح بما يلي : يقول البصريون ان الاعراب مفتقرة اليه في الاسماء مطلقا ، لأنه هو الذى يبين الفاعلية والمفعولية والاضافة ، في نحو : ما أحسن زيد برفع زيد ونصبه وخفضه ، فالرفع على نفي الاحسان والنصب على التعجب من حسنه ، والخفض على الاستفهام عن الاحسن منه ، ولولا الاعراب ، لالتبست هذه المعاني في الأسماء ، أما الافعال فانها ليست مفتقرة الى الاعراب ، لاننا لو رفعنا الاعراب منها لم تلبس معانيها .

أما أهل الكوفة ، فقالوا : انه قد يفتقر الى الاعراب في الافعال في بعض المواضع للدلالة على المعاني في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فان الفعل الثاني اذا رفعته كان المعنى على النهي عن الاكل ، واباحة الشرب ، واذ انصبت ذلك الفعل كان المعنى على النهي عن الجمع بين الاكل والشرب في آن واحد ، واذ اجزمت كان المعنى النهي عن الاكل والشرب مطلقا مجتمعين أو مفترقين ، فبناء على ذلك قالوا ان الاعراب له في الفعل دلالة في بعض المواضع . والصحيح انه لا يحتاج الى الاعراب في الفعل للدلالة ، لأن النصب في الفعل الثاني بأن مضرة ويجزم على ارادة " لا " والرفع على القطع فلو ظهرت هذه العوامل المضرة لكانت هي الدالة على المعنى ولم يحتج الى الاعراب ، وانما كان الاعراب في المضارع لمضارعتة للاسم ، لأن الأصل في الأسماء الاعراب فعمل الفرع على الأصل . انظر ذلك مفصلا في شرح الجزولية للابري : ٦٥/١ - ٦٧ .

المسألة الثالثة : اختلف الناس في تعيين الرفع للمضارع ، فذهب
سيبويه وجمهور نحاة البصرة الى أن ارتفاعه بوقوعه ^(١) موقع الاسم مرفوعا
كان ذلك الاسم ، أو منصوبا أو مخفوضا ، وذلك في الابتداء ، والخبر ،
والحال ، والصفة ، كقولك : يقوم زيد ، وزيد يقوم ، وهذا زيد يقوم ، وهذا
رجل يقوم . ^(٢)

فأما ارتفاعه بعد قد والسين وسوف ، فلصيرورة هذه الأحرف
كـبعض حروفه ، لأنها سـيقت لمعنى فيه ، فالفعل مع حرفه واقع موقع
الاسم .

وأما ارتفاعه بعد كاد وأخواتها ، فلما قدما ^(٣) من وقوعه موقع
الاسم ، لأنه خبر في الأصل ولكنه التزم فيه أحد الوجهين الجائزين في
باب كان ^(٤) ، لمعنى تقف عليه في موضعه ان شاء الله .

وأما ارتفاعه بعد حروف التحضيض ، فلا أنها مركبة من حرفين
لا اختصاص ^(٥) لأحدهما باحدى الجملتين ، غير أن التركيب أحدث حكما
التزم له أحد الوجهين الجائزين قبله ، وأمر آخر ، وهو أن الفعل وجب له
الرفع قبل دخول حرف التحضيض عليه ، وكان حرف التحضيض غير عامل في
شيء ، وجب استصحاب الرفع ، إذ العمل لا يزول الا للورود عامل آخر ،
والله أعلم .

وأما وقوع الاسم بعده لفظا ، فلا اعتداد به ، إذ هو موجود بعد
حرف الشرط ، وانما الجواب ما تقدم .

وأما الكوفيون وبعض البصريين فزعموا أن ارتفاعه بتعريفه ^{///} من
الناصب والجازم ^(٧) ، ورده بعض المتأخرين بأن التعريف قد ثبت

-
- (١) في "ح" "لوقوعه" .
(٢) الكتاب : ١٣/١ ، ١٤ ، ٩-١١ ، والمقتضب ٥/٢ ، والانصاف :
٥٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ .
(٣) في "ح" "قدما" وانظر المسألة في الكتاب : ١٣/١ ، ١٤ .
(٤) انظر الكتاب : ١٢/٣ ، وشرح المفصل : ١٣/٧ ، ١٤ .
(٥) في الأصل "لا اختصاص" خطأ .
(٦) انظر الكتاب ١٢/٣ .
(٧) معاني الفراء ٥٣/١ والانصاف : ٥٥٠ - ٥٥١ ، وشرح المفصل :
١٢/٧ .

عاملا في الاسماء ، وعوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال ، وهذا أصل مقرر عند علماء العربية ، وهذا الرد أقرب الى الوهم ، لأن تعرى الأفعال خلاف تعرى الاسماء ، فتعرى الأفعال تعرّ من ^(١) الناصب والجازم ، وتعرى الاسماء تعر من نواسخ الابتداء وانما وقع الاشتراك في مجرد لفظ التعرى ، ومن ها هنا أتت على الراى ، والله أعلم .

وقد رده بعضهم بأن التعرى من الناصب والجازم انما معناه عدم الناصب والجازم ، والعدم ليس بشيء ^(٢) ، ونسبة العمل للشيء باطل ، اللهم الا أن يسلك في ذلك مسلك من زعم أن العدم شيء ، فتصح النسبة حينئذ ، ويرتفع النزاع من هذا الفرع ، وينتقل معه الى البحث في الأصل المبنى عليه ذلك الفرع ، وهو فاسد على مذهب أهل السنة ، وما بني على أصل فاسد فهو فاسد .

فصل : وينبغي أن يحقق النظر في هذه المسألة ، وذلك أن التعرى من الناصب والجازم ، وصف يتصف به الفعل ، وبه يرتفع ، كما تقول : ان الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وهو كونه أولا لثان يخبر به عنه ، وكذلك هذا الفعل ارتفع بوصفه الذى هو عليه ، وهو كونه مَعْرَى من الناصب والجازم ، وليس هذا عدما لصحة اتصافه به ، نعم هو وصف سلبي ، ومن ها هنا أتت على المعترض بما تقدم ، والله أعلم .

وحكى عن الكسائي : أن المضارع انما ارتفع بالزوائد التي في أوله ، وهي حروف المضارعة ^(٣) ، كأنه ذهب الى نسبة العمل الى الحروف المختصة به ، اذ كانت الحروف العوامل انما أوجب لها العمل الاختصاص بما تعمل فيه .

ونذهب عنه ان هذا الضرب مستثنى فيقال : الحرف اذا كان مختصا وجب له العمل فيما اختص به بشرط ألا يكون كالجزم منه وهذا من ذلك ^(٤) ، وهو أيضا غير مستقيم من جهة انتصابه وانجزامه ، مع ثبات

(١) في " ح " " عن " .

(٢) انظر شرح المفصل : ١٥ / ٧ والبسيط : ٢٢٩ .

(٣) انظر الانصاف : ٥٥١ ، وشرح المفصل : ١٢ / ٧ .

(٤) وهذه الحروف باقية مع عوامل النصب والجزم ، ولا يدخل عامل على

عامل . شرح المفصل : ١٢ / ٧ .

حروف المضارعة فيه ، وليس الرفع أحق من غيره ، ولا يصح الاعمال ولا التعليق في هذه الحروف ، اللهم الا أن يكون ذهب الى ذكر العللة في رفعه ونصبه وجزمه ، لا الى ذكر العامل ، واقتصر على ذكر الرفع والجزم ، والنصب عنده بمنزلته ، وهو ^(١) أليق بعلم الكسائي والله أعلم / ٢٦
ثم قال (حتى يدخل عليه ^(٢) ناصب) .

افنواصب أربعة " أن " الخفيفة وضعا و " لن " و " اذا " ^(٣) و " كي " فأما " أن " فانها تنصب على ثلاثة أوجه :
أحدها : أن تكون محذوفة ، لا تظهر ، وذلك ^(٤) في ستة مواضع ، بعد " حتى " ^(٤) الجارة ، و " كي " الجارة ، ^(٥) ولا م الجحود ، والجواب بالفاء ، والواو ، وأو ^(٥) .
والثاني : أن تكون مخيرا في حذفها واظهارها ، وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام كي ، ما لم يقع بعدها " لا " فيلزم حينئذ اظهارها ، ليكون فاصلا بين المثليين .
والثاني : اذا كانت هي والفعل معطوفين على اسم قبلهما صريح ، ^(٦) نحو قوله :

للبس عباءةً وتقرعيني أحب الي من لبس الشفوف

-
- (١) في " ح " " وهذا " .
(٢) في " ح " " عليها " خطأ وانظر الجمل : ٧ .
(٣) " اذا " هكذا في النسختين منونة وانظر بحثها في المغني و اللسان .
(٤-٤) في " ح " بعد ستة أحرف وهي حتى " .
(٥-٥) في " ح " ولا م الجحود ، والفاء ، والواو ، وأو في الـجوية .
(٦) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وهو في الكتاب : ٤٥ / ٣ ، والمقتضب : ٢٦ / ٢ ، والاصول : ١٥٠ / ١ ، والصاحبي : ١٤٦ ، والجمل : ، واعراب القرآن للنحاس : ٥٠٤ / ١ ، وسر صناعة الاعراب : ٢٧٣ ، والمحتسب : ٣٢٦ / ١ ، وامالي ابن الشجري : ٢٠١ / ١ ، وشرح المفصل : ٢٥ / ٧ ، ورفص الباني : ٤٢٣ ، والجنى الداني : ١٥٧ ، والمغني : ٣٢٣ ، وشرح شواهد : ٦٥٣ / ٢ ، ٧٧٨ ، والخزانة : ٥٩٣ / ٣ ، ٦٢١ .

والثالث : أن تكون ظاهرة لا تحذف اختيارا غالبا ، وذلك فيما عدا الوجهين المذكورين كقولك : أن تقرأ خير لك .

وقد جاءت " أن " هذه مهملة حملا على " ما " المصدرية (١) لاتفاقهما في الحرفية والمصدرية ، واحتياجهما للصلة ، وذلك كقراءة من قرأ * لمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعة * (٢) وكقوله : (٣) -
أن تقرأن على أسماء ويحكمنا منى السلام وأن لا تشعرأحدا
وأما " لن " فلا تنصب الا ظاهرة ، وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها مركبة ، وأصلها : لا أن ، فالنفي ل " لا " والنصب ل " أن " ، فحذفت الهمزة تخفيفا ، ثم حذفت الالف (٤) لالتقاء الساكنين ، وهو أحد قولي الخليل (٥) ، واستدل سيبويه على بطلان ذلك بقولهم : زيدا لن أضرب ، فلو كان على ما قاله الخليل رحمه الله لم يجز تقديم معمول معمولها عليها ، لأنه ان ذاك داخل في حكم الصلة ، والصلة أو شيء منها لا يتقدم على الموصول (٦) ، وقد أجاب القاضي أبو سعيد عن ذلك بأن التركيب أحدث حكما لم يكن قبله ، كما كان ذلك في " لولا " و " لوما " وفي (٧) " ان ما " في " باب الشرط على قول سيبويه (٨) ، ولذلك رده بعض حذاق المتأخرين بوجه آخر ، وهو أن معمولها يلزم أن يكون خارجا عن أصناف المركبات تركيب الاستقلال بالافادة ، ان كانت " أن " مع ما بعدها في حكم المفرد المعرفة ، و " لا " العاملة مختصة بالدخول على النكرة (٩) ، وهذا واضح ان شاء الله .

-
- (١) قال ابن جني ان " أن " هنا مخففة من الثقيلة وهو مذهب البصريين وخففت ضرورة ، واما الكوفيون ، فانهم يجعلونها مشبهة " بما " . سر صناعة الاعراب : ٥٤٩ ، ٤٤٨ ، وانظر الخصائص ١/ ٣٩٠ .
- (٢) سورة البقرة : ٢٣٣ هذه القراءة نسبها النحويون لمجاهد ، البحر المحيط ٢/ ٢١٣ .
- (٣) لم أقف له على قائل وهو من انشاد شعلب انظر المجالس : ٣٩ ، وورد أيضا في المنصف ١/ ٢٧٨ . وسر صناعة الاعراب : ٥٤٩ ، والانصاف : ٥٦٣ ، والمفني : والبحر المحيط ٢/ ٢١٣ ، والخزانة ٣/ ٥٥٩ . (٤) في الاصل " الهمزة " والصواب ما هنا .
- (٥) الكتاب : ٥/ ٣ وبه قال السهيلي في نتائج الفكر : ١٣٣ ، وانظر البحر المحيط : ١/ ١٢ .
- (٦) ذكر السهيلي ان ما قاله سيبويه لا يلزم ، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط ، نتائج الفكر : ١٣٣ . (٧) سقطت من الاصل .
- (٨) شرح السيرافي ٣/ ١٨٨ ب ، وانظر الجنى الداني : ٢٨٥ ، ووصف المباني : ٢٨٦ ، والمفني : ٣٧٤ .
- (٩) منهم احمد بن عبد النور المألقي في وصف المباني : ٢٨٦ .

الثاني : أنها غير مركبة ، حرف واحد ، جاء لنفي المستقبل ، وهو جواب سيفعل ، قاله أيضا الخليل واعتمد عليه سيبويه ^(١) ، وعليه الجمهور ، وليست مخصوصة بالتأيد ، خلافا لبعضهم . ^(٢)

والثالث : " ان الأصل فيها " لا " فقلبت ألفها نوتا ، قاله الفراء ^(٣) كما تقلب النون الفا ، وهذه دعوى لا يقتضيها قياس ولا نظر ، فلا سبيل الى القول بها .

وأما " ازا " فحرف جواب وجزء ^(٤) ، وهي تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون أولا ، ومعناه ألا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها .

الثاني : ان يكون الفعل ^(٥) بعدها مستقبلا .

الثالث : عدم الفصل بينها وبين معمولها ، الا بالقسم ^(٦) ، أو بالنداء أو بلا ، وزعم الأستاذ أبو الحسين ^(٧) أن الفصل بهذه الثلاثة بمنزلة الفصل ببعضها ، في أنها لا أثر لها . ^(٨)

-
- (١) الكتاب : ١/٦٨ ، ٣/١١٧ ، ٤/٢٢٠ .
 (٢) هو الزمخشري في الأنموذج ، الجني الداني : ٢٨٤ ، والمفني ٣٧٤ والبحر المحيط : ١/١٠٢ .
 (٣) رصف الباني : ٢٨٥ .
 (٤) هو مذهب سيبويه والجمهور . والشلوين والفارسي يريان انها جواب في موضع وجزء في موضع انظر الكتاب ٤/٢٣٤ ، ورصف الباني : ٦٢ ، ٦٣ .
 (٥) في " ح " " " المضارع " فقط .
 (٦) الكتاب : ٣/١٣ .
 (٧) هو الاستاذ أبو الحسين ، عبيد الله بن احمد بن عبد الله بن محمد ابن عبيد الله بن أبي الربيع ينتهي نسبه الى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أخذ النحو عن الدياج ، والشلوين ، سكن سبتة بعد سقوط إشبيلية ، من أنجب تلاميذ الشلوين ، ولد سنة : ٥٩٩ ، وتوفي سنة : ٦٨٨ ، عنوان الدراية ٢٦٦ ، وبغية الوعاة : ٢/١٢٥ ومقدمة البسيط .
 (٨) هكذا عبارته في النسختين ، وعبرة ابي الحسين : " فان الفصل بهذه الثلاثة كلافاصل " . البسيط : ٨١ .

وزعم صاحب المقرب أن الفصل بينها وبين معمولها بالظرف والمجرور جائز^(١) ، وفيه نظر ، ان كان ذلك بالقياس ، لأن القسم والنداء قد يفصل بهما ، حيث لا يفصل بظرف ولا مجرور .

فصل : اختلف الناس في " اذا " على ثلاثة أقوال : أحدها : أنها مركبة وأصلها " اذا أن " فنقلت حركة الهمزة الى الذال قبلها^(٢) ، وهذا ضعيف من أربعة أوجه :

أحدها : لزوم الرفع فيما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها كقولك : زيد اذا يكرمك ، ولو كان على ذلك التقدير للزم نصب الفعل بعدها مطلقا .^(٣)

والثاني : اخراج " از " عن المعنى الذى وضعت له من الدلالة على الزمان الماضي .

والثالث : وقوع فعل الحال بعدها ، و " أن " مخصوصة باستقبال المضارع بعدها .

والرابع : استقلال الكلام بمعمولها كقولك : اذا يكرمك زيد ، وقد تقدم بيان هذا في " لن " .

الثاني من الأقوال : أن الفعل بعدها منصوب بـ " أن " محذوفة ، وهو محكى لسيبويه عن الخليل^(٤) ، واليه ذهب الزجاج ،^(٥) ورده سيبويه بأنه لو كان كذلك لنصبت في قولك : عبدالله اذا يأتيك ،

(١) المقرب : ٢٦٢/١ ، وانظر المغني : ٣٩ ، والجني الداني : ٣٥٦ .
وبه قال ابن عبد النور في رصف المباني : ٦٤ . وذكر الأتلية التي تجوز ذلك .

(٢) هذا القول للكوفيين . انظر رصف المباني : ٦٩ .

(٣) انظر رصف المباني : ٧٠ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ وذكر في رصف المباني : ٦٩ ، والجني الداني : ٣٥٧ أن ابا عبيده رواها عن الخليل . لكن ما سمعه سيبويه عن الخليل أنها الناصبة ، وسيأتي قريباً .

(٥) شرح السيرافي : ٣/٩٦/١ ، ورصف المباني : ٦٩ ، والمساعد : ٣/٧٤ ، والجني الداني : ٣٥٧ .

أى لو كان النصب لأن محذوفة لاستوى حكم " اذا " مع تقديمها وتوسيطها ، كما أن " حتى " و " اللام " كذلك ^(١) ، ورده بعض المتأخرين بوجه آخر ، وهو أنه لو كان كذلك لم يكن مابعداها كلاما مستقلا إذ كانت " أن " والفعل بتأويل المصدر ، على حسب ما تقدم فسي " لن " مع الخليل. ^(٢)

الثالث : أن النصب بها نفسها ، وهي حرف واحد غير مركب ، وهو مذهب سيبويه الذى حكاه عن / الخليل ^(٣) ، وهو الصحيح الذى ٢٧ عليه الجمهور ، وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر أن من العرب من لا يعطها مطلقا ^(٤) ، وأكثر العرب على وجوب اعمالها عند توفر الشروط المذكورة . مسألة : اذا وقعت " اذا " بعد الفاء والواو المعطوف بهما جاز اعمالها ، والفاو ها أكثر ، وبه جاء القرآن الكريم ، فوجه الغائها توسيطها ، على ما تقدم ، ووجه اعمالها عدم الاعتداد بحرف العطف ، لكونه على حرف واحد ، فكأنه بعض حروفها ، ولأن دخولها بعد وجوب الصل ، فهو عاطف ذلك كله على ما قبله . ^(٥)

قال سيبويه : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف * واذا لا يلبثوا خلفك الا قليلا * ^(٦) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : * واذا لا يلبثوا * . ^(٧)

قال أبو عمر الجرمي ^(٨) : انها قراءة هارون القارىء ^(٩) .

-
- (١) الكتاب : ١٦/٣ .
(٢) انظر ما سبق ص ، ومن ذكر ذلك بن عبد النور المالقي في رصف الباني : ٦٩ . (٣) الكتاب : ١٦/٣ .
(٤) الكتاب : ١٦/٣ ، وهذه اللغة أثبتتها من الكوفيين أبو العباس ثعلب المساعد : ٧٢/٣ . (٥) الكتاب : ١٣/٣ .
(٦) الاسراء : ٧٦ .
(٧) الكتاب : ١٣/٣ ، وهذه القراءة قرأ بها عبد الله بن سعود وأبي البحر المعيط : ٦٦/٦ .
(٨) هو أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي بالولاء ، انتهى علم النحو في زمانه مع علم بالحديث والسيرة أخذ عن الأخفش ويونس ولم يلق سيبويه ، مات سنة : ٢٢٥ هـ ، اخبار النحويين البصريين ٥٥ ، وبغية الوعاة : ٨٨ .
(٩) هو هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء ، ينزب بالأعور ، عالم بالقراءات والعربية سمع من طاوس وغيره ، وكان يهوديا فأسلم ، وهو أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها . وثقه ابن معين وروى له البخارى ومسلم مات في حوالى السبعين ومائة . بغية الوعاة : ٢/٣٢١ ، والاعلام ٨/٦٣ .

وأما "كي" فاستعمالها على وجهين :
أحدهما : أن تكون مصدرية بمنزلة "أن" تنصب المضارع بنفسها ،
ويُستدل على صحة ذلك بدخول حرف ^(١) الجر عليها ، في نحو قوله تعالى :
﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ^(٢) وحرف الجر لا يدخل على مثله ؛ لما يلزم عليه من
تعليل أحدهما ، وهو ممنوع ، وقد جاء من ذلك ما لا بال له ^(٣) ، فدل ذلك
على أنها مصدرية بمنزلة "أن" .

والثاني : أن تكون حرف جرّ ، وهي لغة لبعض العرب حكاهما

سيبويه .

قال : وبعض العرب يجعل "كي" بمنزلة "حتى" وذلك أنهم
يقولون : كيمه في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء ، كما قالوا : حتى
مه ، وحتى متى ، ولمه .

فمن قال : كيمه ، فانه يضر "أن" ^(٤) .

وهذا الكلام من سيبويه يقتضي أن العرب الذين يستعملونها
حرف جرّ يدخلونها على الآفعال ، فإذا فعلوا ذلك أضروا بعدها
"أن" لأن حروف الجرّ لا تعمل في الآفعال .

ونذهب بعض المتأخرين إلى أن "كي" الداخلة على الآفعال
هي الناصبة على كلّ حال ، سواء تقدمها حرف جرّ أم لا ، فإن تقدمها فلا
إشكال في أنها الناصبة ، وإذا لم يتقدمها كان مقدراً قبلها ^(٥) .

وأما من جعلها من العرب حرف جرّ ، فإنه لا يدخلها على
الآفعال أصلاً ؛ لأن فعل ذلك في لام كي ، ولام الجحود ، وحتى الجارة
ينبغي أن يكون موقوفاً على السماع ، ولو كان ذلك قياساً لجاز أن تقول :

(١) في الأصل "حروف" .

(٢) الحديد : ٢٣ .

(٣) مثل قوله : فلا والله لا يُلفي لما بي ولا للما بهم أبداً رواه
فقد قال فيه ابن جني : " هذا البيت لم يعرفه أصحابنا
ولا روه ، والقياس من بعد على نهاية الجح له ، والاعراض عنه .
المحتسب : ٢٥٦/٢ .

(٤) الكتاب : ٦/٣ .

(٥) منهم ابن عبد النور الملقب في رصف الباني : ٢١٧ ، وانظر
البسيط : ٢٣١ .

عجبت من تكرمني ، وهذا لك بتقوم ، تريد من أن تكرمني ، وبأن تقوم ، فإذا لم يكن حذف " أن " بعد حرف الجرّ قياساً ، وجب الأقتصار على الموضع الذي قامت الدلالة على أنه من ذلك ، وهذا تحقيق في الموضع كان يجب الأخذ به ، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول كي الجارة على الأفعال ، على حسب ما تقدم .

ثم قال : (أوجازم) . (١)

جملة الجوازم خمس عشرة كلمة ، وهي : لم ، ولما ، ولما طلب الفعل ، ولا التي لطلب ترك الفعل ، وهذه الأربعة تجزم فعلاً واحداً ، لا بالتشريك ، والبواقي تجزم فعلين على رأي ، وهي : (٢) إن ، وثلاثة أسماء ، وهي : من ، وما ، ومهما ، وثلاثة ظروف زمان ، وهي : متى ، وأدما ، وأيان ، وثلاثة ظروف مكان ، وهي : أنى ، وأين ، وحيث ما . و" أي " وهي بحسب ما تضاف إليه .

فصل : يذكر فيه بعض ما في هذه الكلمات من الخلاف ، أما " لم " و " ولما " فزعم أبو العباس أنهما دخلا على لفظ المضارع ، وحولاً معناه إلى الماضي محتجا بأن الشرطية المتفق على أنها حولت معنى الماضي إلى الاستقبال . (٣)

ويظهر من سيبويه أنهما دخلا على لفظ الماضي (٤) وحولاً لفظه إلى المضارع ليظهر فيه العمل ؛ لئلا يقع في الوهم انتفاؤه ويحتج ذلك بأنهما موضوعان لنفي الماضي ، فقولك : لم يفعل ، نفى فعل . ولما يفعل نفى قد فعل فينبغي أن يدعى أنهما دخلا على ما وضع (٥) له ، والا كان منافياً للموضع .

- (١) الجمل : ٧ .
- (٢) في " ح " وهو .
- (٣) المقتضب : ١ / ١٨٥ ، ولم ينص على لما في هذا الموضع .
- (٤) الكتاب : ٢٢٠ / ٤ قال : وهي نفى لقوله فعل .
- (٥) في " ح " " وضعت " .

وأما "إِنْ" فهي موضوعة للمستقبل ، وقد دخلت عليه كثيرا ، ثم وضعوا الماضي موضع المستقبل ؛ لضرب من التوسع ، وليس في هذا تناف .

ولأبي العباس أن يقول : لما أرادوا تحصيل الغرضين ، أعمالهما في لفظ ما بعدهما ، ومطابقة المعنى لوضعهما ، أوقعوا المضارع بعدهما ، إذ هما حاصلان بوجوده ، وهو أسهل مأخذاً ، واليه ذهب ابن السراج ^(١) والفارسي وكثير من المتأخرين .

وأما "مهما" فاختلف في اسميتها وحرفيتها على ثلاثة أقوال ^(٢) ، أصحابها في النظر ما ذهب إليه الجمهور من الحكم عليها بالاسمية مطلقاً ؛ بدلالة جريان بعض أحكام الأسماء عليها ، من ذلك قوله تعالى ﴿ مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ ^(٣) وهي فصي هذا الموضع مبتدأ ، وفعل الشرط خبرها ، والضمير في "به" راجع اليها ، ويجوز أن تكون نصبا / على اضمار فعل يفسره فعل الشرط ، من باب الاشتغال ، والأول أحسن ، فهذه ثلاثة أحكام من أحكام الأسماء . وزعم بعض النحاة أنها حرف مطلقا ، اعتمادا منه على أنها تدل على معنى في غيرها ، وَغَفَلَ عَنْ ^(٤) دلالتها على معنى في نفسها ، مع كونها تدل على معنى في غيرها واما قدما من جريان أحكام الأسماء عليها ، وهو القول الثاني ^(٥) .

وذهب الشيخ أبو القاسم السهيلي الى الحكم عليها بالاسمية ، مع وجود عود ضمير عليها ، وبالحرفية ان عدم ذلك وهو القول الثالث ^(٦) ورد بعدم انفكاكها عن حكم من أحكام الأسماء ^(٧) .

-
- (١) الأصول : ١٥٨/٢ .
 (٢) انظر الجني الداني : ٥٥١ ، والمغني : ٤٣٥ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٣٥٣/١ .
 (٣) الأعراف : ١٣٢ .
 (٤) في "ح" من "تحريف" .
 (٥) انظر الجني الداني : ٥٥١ ، فقد حكى خطاب الماوردي عن بعضهم أنها تكون حرفا بمعنى "ان" .
 (٦) انظر الجني الداني : ٥٥١ . قال : وهو قول غريب وقال الأبدي : ولا أعلم أحدا ذهب الى ذلك غيره . شرح الجزولية : ٣٥٤/١ .
 (٧) انظر المغني : ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٣٥٤/١ .

واختلف أيضا فيها من جهة تركيبها فقال الخليل : هي " ما " أدخلت عليها " ما " لغوا ، كما فعل ذلك مع متي وأين ثم أبدلوا الألف الأولى ها " لاستقبالهم تكرار اللفظ الواحد .^(١)

(٢)

وقال سيبويه : وقد يجوز أن تكون مه ، ضمت اليها ، " ما " يعنى أنهما ركبا وصيرا كلمة واحدة ، ودخلها معنى الشرط ، كما فعل ذلك بإِذنا .

وقال الزجاج : مه اسم فعل ، في معنى اسكت ، لكلام يتكلم به ، و " ما " التي بعدها للمجازاة ،^(٣) ولو كان على ما قاله الزجاج رحمه الله ، لم تستعمل إلا حيث يكون الفرض بها الأمر بالسكوت ، وفي كون الأمر على خلاف ذلك دليل على أنه ليس على ما ذهب إليه ، فعلى قول الخليل إنما وقع الجزم بما الأولى ، والثانية زائدة للتوكيد ، والجزم على قول سيبويه بمهما نفسها ، وأما على قول الزجاج فلا حظ له في الجزم ، وإنما هو لما .

وأما " إذ ما " فذهب سيبويه إلى أنها حرف^(٤) ، تعلقا بعدم جريان حكم من أحكام الأسماء عليها ، وأن معناها في غيرها ، إذ هي تدل على أن ما بعدها شرط في الجواب ، وهذه سبيل الحروف ، فوجب الحكم عليها بالحرفية ، ولا يستنكر أن يكون اللفظ على حكم ، ثم يصير بالتركيب إلى حكم آخر ، ألا ترى أن " هذا " اسم عند جلة النحاة^(٥) ؟ وقد كان " حب " قبل التركيب فعلا ماضيا ، فلما ركب مع " ذا " صار جزءا من كلمة ، وجزء الكلمة لا يصح أن يحكم عليه بالاسمية ، فكذلك " إذ " كانت قبل التركيب ظرفا زمانيا ، فلما ركب مع " ما " زالت عن أن تكون اسما ، لأنها صارت بالتركيب بعض

- (١) الكتاب : ٥٩/٣ - ٦٠ .
- (٢) الكتاب : ٦٠/٣ .
- (٣) شرح السيرافي : ٢٢٧/٣ - ٢٢٨/٣ .
- (٤) الكتاب : ٥٦/٣ - ٥٧ .
- (٥) انظر ذلك في " باب هذا " .

حروف الكلمة ، ولم تغلب على الهركب جهة الاسمىة ، لقيام معنى الحرفية فيه ، وعدم وجود الاسمىة ، وهذا واضح ان شاء الله .

وأما أبو العباس فحكم عليها بالاسمىة ، اعتمادا على مصاحبة الحكم الاصلى . (١)

قال : وقد أحدث التركيبُ حكما لم يكن قبله ، وهو أنها كانت لما مضى من الزمان ، وهي الآن لما يستقبل منه ، وإذا أمكن البقاء مع الاصل فلا سبيل الى العدول عنه ، وأكثر المتأخرين على هذا القول . فصل ثم قال : (وأما فعل الحال الى آخره) . (٢)

اعلم أن المضارع اذا كان مجردا من القرائن ، كان مشتركا بين الحال والاستقبال ، كسائر المشتركات (٣) ، فان كانت معه قرينة وجب العمل على مقتضاها ، والقرائن ثلاثة أقسام :

قسم يصرف معناه الى الماضي ، وذلك لم ، ولما ، ولو ، وربما ، وظرف الزمان الماضي وعطفه على الماضي ، والماضي عليه . (٤)

وقسم يخصه بالحال وذلك " ما " و " ان " النافيتان ، وليس ، وظرف الزمان الحاضر (٥) ، واللام في خبران مطلقا ، على رأى ، وبشرط عدم التقيد على رأى (٦) .

(١) ظاهر كلام البرد أن " ان " حرف قال : ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن وإذ ما . المقتضب : ٤٥ / ٢ ، الا أنه قد نُقل عنه أنها باقية على اسميتها . قال في شرح الرضي : ٢٥٤ / ٢ قال البرد : " ان " ما باقية على اسميتها ، وما كافة لها عن طلب الاضافة ، مهينة للشرط والجزاء كما في حيث . وانظر شرح الكافية لابن مالك : ١٦٢٢ ، والجنى الداني : ٢١٤ .

(٢) الجمل : ٨ .

(٣) ذكر ابن أبي الربيع أنه للحال أظهر . البسيط : ٩٠ / ١ .

(٤) انظر التوطئة : ١٣٤ ، والبسيط : ٩٢ / ١ .

(٥) نحو الآن ، والساعة . انظر التوطئة .

(٦) قال سيبويه في اللام المقترنة بخبران : " . . . فان ان حرف

توكيد ، فلها لام كلام اليمين . . . وقد يستقيم في الكلام : ان زيدا ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضرب ، والاكثر على السنتهم - كما خبرتك - في اليمين . فمن ثم الزموا النون في اليمين ،

وقسم يخص معناه بالمستقبل ، وذلك الجوازم كلها ، ما عدالم ولما ، وهي ثلاثة عشر ، والنواصب كلها ، وهي أربعة ، والنونان الخفيفة والثقيلة ، وظرف الزمان المستقبل ، ولا النافية غالباً على رأي^(١) ، ولغات " سوف " وهي خمس^(٢) ، وأن يكون طلباً أو وعداً أو تمنياً أو ترجيحاً أو مسنداً إلى متوقع ، فذلك أحد وثلاثون مخلصاً^(٣).

ثم قال : (فان أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف)^(٤).

انما خصهما بالذكر دون غيرهما من المخلصات ، لأنهما ليس لهما معنى سوى التخليص وغيرهما له معنى آخر سوى التخليص والله أعلم.

====
لئلا يلتبس بما هو واقع . قال الله عز وجل : * انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة * الكتاب : ١٠٩/٣ ، وانظر التوطئة : ١٣٤ .

(١) هو مذهب سيبويه قال : " وتكون لا نغياً لقوله : يفعل ولم يتع الفعل ، فتقول لم يفعل ، فتقول : لا يفعل " الكتاب : ٢٢٢/٤ وانظر بقية المذاهب في الجني الداني : ٣٠٣ .

(٢) انظر الانصاف : ٦٤٧ ، والجني الداني : ٤٣١ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، والقاموس المحيط : " سوف " .

(٣) انظر ذلك في التوطئة : ١٣٤ - ١٣٥ .

(٤) الجمل : ٨ .

باب التثنية والجمع

التثنية : ضَمُّ اسْمٍ إِلَى مثله ، وَأَصْلُهَا العطفُ ، وَعُدْلٌ عَنْهُ
اِخْتِصَارًا ، وَلَا يُثْنَى الْاسْمُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : (١)

الافرادُ ، والإعرابُ ، والتنكيرُ ، والإتفاقُ في اللفظِ ، والإتفاقُ
في الدلالة .

فَإِذَا ثُنِيَ الْاسْمُ ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ الْحَقُّهُ الْفَاءُ وَنُونًا
فِي الرَّفْعِ ، وَيَاءُ وَنُونًا فِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ كَقَوْلِكَ : قَامَ
الزَّيْدَانِ ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ ، ورَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا بِالْأَلِفِ ،
فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا / ثُنِّيَ بِحَسَبِ أَصْلِهِ (٢) ، فَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ قَلْبَتْهَا ٢٩
يَاءً نَحْوُ : فَتَيَانٍ وَرَحِيَّانٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ قَلْبَتْهَا وَآوًا نَحْوُ :
عَصَوَانٍ ، وَمَنَوَانٍ . (٣)

وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ قَلْبَتْهَا يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا مَا
لَا بِالَ لَهُ (٤) ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا بِيَاءٍ قَبْلَهَا كَسْرَةً وَهُوَ الْمُسَمَّى مَنْقُوصًا
بِقِيَاسِ ، ثُنِّيَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، سِوَاءِ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ
ذَوَاتِ الْوَاوِ ، كَقَوْلِكَ : قَاضِيَانِ وَغَازِيَانِ .

وَإِنْ كَانَ مَدْدُودًا وَهُوَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ ، فَإِنْ كَانَتْ
الْهَمْزَةُ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ قَلْبَتْهَا وَآوًا لَا غَيْرُ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أُثْبِتَتْ لَا غَيْرُ ،
إِلَّا مَا شَدَّ فِي الْبَابَيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ ، أَوْ زَائِدًا كَالْأَصْلِ ،
كُنْتَ مَخِيرًا بَيْنَ إِثْبَاتِهَا وَقَلْبِهَا وَآوًا ، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ . (٥)

(١) ذكر هذه الشروط مفصلة ابن أبي الربيع في البسيط : ٩٤ / ١ - ٩٥
وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥ / ١ وما بعدها ، وجمع الهوامع

١٤٣ - ١٣٩ / ١

(٢) في " ح " " وصله " .

(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٢٢ .

(٤) التكملة : ٢٢٣ .

(٥) المرجع نفسه : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

وإن كان منقوصاً على غير قياس ، وجبَ اعتباره بالاضافة ، فما رُدَّ فيها رُدَّ في التثنية ، وما لم يُرَدَّ فيها لم يردَّ في التثنية ، فتقول : أبوان وأخوان وحموان وهنوان ، لقولهم : أبوك واخوك وحموك وهنوك ، وتقول : دمان ، ويدان ، لقولهم دمك ويدك ، وهذا بين ان شاء الله .

فصل : المجموعُ على خمسةِ أقسامٍ ، قسمٌ يسمى جمعاً مذكراً سالماً ، وهو ما رفع بالواو ونصب وخفضٌ بالياءِ وسَلِمَ فيه بناءُ الواحد .

وقسمٌ يسمى جمعاً مؤنثاً سالماً ، وهو ما نصب وجر بالكسرة .
وقسمٌ يسمى جمعاً مكسراً ، وهو ما تغير فيه بناءُ الواحد ، إما بزيادة مجردة ، وإما بنقصانٍ مجردٍ ، وإما بتبدلٍ شكلٍ في المسألتين ، وإما بزيادةٍ ونقصانٍ وتبدلٍ شكلٍ ، وإما بتبدلٍ شكلٍ في اللفظِ فقط ، أو في التقديرِ فقط .

وقسمٌ يسمى اسم جمع ، وهو ما ليس له واحد من لفظه لا تحقيقاً ولا تقديرًا ، اتفاقاً ، أو له واحدٌ من لفظه ، ولم يثبت في أبنيةِ الجموع ، خلافاً للاخفش .

وقسمٌ يُسمى اسم جنسٍ ، وهو ما فرّقَ بينه وبين واحدِه تاءُ التانيث ، وضح فيه التذكير ، وكلامه في هذا الباب انما هو في القسمِ الاول ، دون ما ذكرَ بعده ، فعلى هذا نتكلم في هذا الفصل ان شاء الله .

فنقول : الاسمُ الذي يجمع بالواو والنونِ رفعاً ، وبالياءِ والنونِ نصباً وخفضاً ، إما أن يكون جامداً أو مشتقاً ، فان كان جامداً جُمِعَ ذلك الجمع بثلاثةِ شروطٍ زائدةٍ على شروطِ التثنية ، وهي : أن يكون علماً لمذكرٍ من يعقل ، خالياً من تاءِ التانيث (١) .

(١) وذلك مثل طلحة وحمزة ، فانهما لا يجمعان جمع مذكر سالم ،

وانظر البسيط : ١٠٢/١ .

(٢) في الأصل : " خالياً من تاءِ التانيث والواو لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء " . وهو انتقال نظر وسيأتي .

وان كان مشتقا فثلاثة شروط أيضا : أن يكون لمذكر من يعقل ،
خاليا من تاء التانيث ، وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء ، وهذا
الشرط الأخير احتراز من أفعل فعلاء ، ومن فعلان فعلى . (١)

فصل : ثم إن هذا الأسم الذي يُجمع هذا الضرب من
الجمع ، إن كان صحيح الآخر لحقته العلامة من غير تغيير ، وإن كان
معتلا بالالف وهو المسمى مقصورا حذفت ألفه ؛ لالتقاء الساكنين ؛ لدلالة
الفتحة الباقية عليها ، وإن كان معتلا بياء قبلها كسرة ، وهو المسمى
منقوصا ، فإنك تضم ما قبل الواو بضمة الياء المحذوفة ؛ لالتقاء ساكنة
مع واو الجمع لا بضمة أجنبية (٢) ، خلافا لابن عصفور (٣) ، وأما في
حالة الجر والنصب : فإنك تحذف الكسرة من الياء استثقالا ، ثم الياء لالتقاء
ساكنة مع ياء الجمع اتفاقا .

فصل : وأما المدود فهو ما آخره همزة قبلها ألف ، وهو
على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون الهمزة زائدة للتأنيث ، وحكمها قلبها فيه
واو لا غير ، عند سيبويه . (٥)

الثاني : أن تكون أصلية وحكمها الإثبات لا غير عند سيبويه
أيضا ، (٦) وقد ندر في البابين ما لا بال له ، وما عدا هذين القسمين

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٤٧/١ - ١٤٨ والبسيط : ١٠١/١ - ١٠٢ .

(٢) كذا قال الفارسي في التكملة : ٣١ .

(٣) قال ابن عصفور : فإن كان منقوصا الحقت علامتين له من غير

أن ترد المحذوف منه وضمت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء .

شرح الجمل : ١٤٩/٣ .

(٤) في "ح" "لالتقاءهما" .

(٥) الكتاب : ٣٦٤-٣٦٥ قال : وإذا جمعت ورقاء اسم رجل

بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز . . . فقلت
ورقاوون .

(٦) انظر التكملة : ٢٢٧ ، والبسيط : ٢٤٨ وما بعدها .

أنت فيه مخيرٌ بين إثباتِ الهمزةِ وقلبِها واواً ، والاَّ ولُ أجودُ ، وسواءٌ
كانت الهمزةُ بدلاً من أصلٍ ، أو من زائدٍ لِللاحقِ على الأصح . (١)

(٢) ثم قال : (ونون الآتين مكسورةٌ أبداً ونونُ الجميع مفتوحةٌ أبداً) .
أما كسرُ نونِ الآتين فعلى أصلِ التقاء الساكنين (٣) ، إذ لا
أصل لها في الحركة ، وأما فتحُ نونِ الجماعة (٤) ؛ فليحصل الفرقُ بينها
وبين نونِ الاثنين ، ولولا طلبُ هذا الفرقِ لاستوى الحكمَان اعتباراً بالأصل
في التقاء الساكنين ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ كسرُ نونِ الاثنين فرقاً بينها (٥)
وبين نونِ الجماعة (٦) ، وكان ينبغي أن تكون مفتوحةً على أصلِ التقاء
الساكنين على طريقة المستبعين ، على رأي من يرى ذلك ، ولولا طلبُ هذا
الفرقِ . والطريقةُ الأولى أوجهُ اعتباراً بالسَّبقِ ؛ إذ التثنيةُ أسبقُ من
الجمع ، وأصلُ الفرقِ أن يكونَ في المتأخِرِ دونَ المتقدمِ ، وهذا واضحٌ
إن شاء الله .

وأما نونُ الجماعةِ فلو كُسِرَتْ للزمَ في ذلك الثقلُ ، من جهةِ توالي
الضمتِ في حالةِ الرفعِ / ؛ لأن الواوَ أكثرُ من الضمةِ ، وتوالي الكسراتِ ٣٠
في حالةِ النصبِ والجرِّ ؛ لأن الياءَ أكثرُ من الكسرةِ ، فعدلوا إلى الفتحةِ
غراً (٧) من هذا الثقلِ ، وإنما خالفوا بين هذين النونين ، من جهةِ
أن حرفَ الإعرابِ مختلفٌ فيهما ، فأرادوا أن يكونَ التابعُ جارياً على حكمِ
المتبوعِ في الاختلافِ ، والله أعلم .

-
- (١) انظر التكملة : ١٢٧ وشرح الفية ابن معطى : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .
(٢) الجمل : ٩ .
(٣) هذا مذهب الجرمي ، وينسب لسيبويه ، للتذيل والتكميل : ١٧٠ أ .
(٤) في الأصل " الجميع " .
(٥) في " ح " " بينهما " .
(٦) عزا هذا النحاس لسيبويه : انظر التذيل والتكميل : ١٧٠ أ .
(٧) " فرارا " سقطت من " ح " .

ثم قال : (وتسقطان في الإضافة) . (١)

اختلف الناس في نون التثنية والجمع الذي على حدها ، على

ثانية أقوال (٢) .

أحدها : أنها عوض من التنوين ، والحجة في ذلك أنها

تسقط في الإضافة كما يسقط التنوين . ولم يجعلها قائل هذا عوضاً من

الحركة ؛ لأنها قد عوض منها التغير والانقلاب فكان يكون في ذلك

جمع بين العوض والمعوض منه ، ونقد هذا القول بثباتها مع لام التعريف ،

وقد يوجه ثباتها معها بقوتها بالحركة (٣) ، بخلاف التنوين ، كما فرقت

الحركة بين ألف التأنيث وهمزته ، في باب النسب .

الثاني : أنها عوض من الحركة ، ويحتج قائله بثباتها مع الألف

واللام كالحركة ، ونقد بسقوطها في الإضافة ، ولو كانت عوضاً من الحركة

لوجب ثباتها عند الإضافة ، كما تثبت الحركة وأيضاً فقد عوض من الحركة

التغير والانقلاب ، فكأن الحركة ثابتة فيجىء في المعنى ، كأنه جمع

بين العوض والمعوض منه على ما تقدم ، وإن كان قائله بذلك .

الثالث : أنها عوض من الحركة والتنوين معا ، ويحتج قائله

بظهور حكمها فيها ، من حيث تحذف في الإضافة والتنوين ، وتثبت مع

لام التعريف كالحركة ، ونقد بحصول التنافي من جهة أنها يجب

إثباتها في الإضافة ، من حيث هي عوض من الحركة ، وحذفها من حيث

(١) الجمل : ٩ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٢ - ١٥٣ والبسيط : ١٥٧ -

١٥٨ ، ورصف المباني : ٣٤٠ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٨٧ ب

وما بعدها .

(٣) انظر رصف المباني : ٣٣٩ .

هي عوض من التنوين ، وحذفها مع لام التعريف ، من حيث هي عوض من التنوين ، وإثباتها من حيث هي عوض من الحركة ، فكان يجب أن يكون الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة ، وذلك محال ، وفيه ما ذكرناه من أن الحركة قد عوض عنها التغيير والانقلاب ، إن كان قائلاً بذلك .

الرابع : أنها عوض من تنوينين في التثنية ، وتنوينات في الجمع ، بيانه أن قولك : الزيدان مفعن عن زيد وزيد ، فألف التثنية مثلاً قائم مقام الإعراب ، ونونها قائمة مقام التنوينين اللذين كانا في الاسمين وعوض منهما ، وكذلك الجمع إذا قلت : الزيدون في زيد وزيد وزيد مثلاً ، فالواو قائمة مقام الإعراب ، والنون قائمة مقام التنوينات ، وعوض عنها ، ويحكى هذا القول عن أبي العباس ثعلب (١) ، ونقد بأن فيه تعويض حرف من حرفين فأكثر ، وأيضاً فثباته مع لام التعريف يمنع من ذلك ، على ما تقدم ، وعندى أنه ساقط بنفسه من جهة أخرى ، وذلك أنك لما ثنيت أو جمعت إنما عدت إلى أحد الاسمين أو الأسماء فألحقته العلامة ، فزال لذلك تنوينه ، فالنون إذاً على تسليم العوضية إنما هي عوض من تنوين الاسم الواحد الذى لحقه العلامة ، فبطل كون هذه النون عوضاً من تنوينين ، أو تنوينات .

هذا ما كان يمشي لنا في التدريس ، ثم ظهر بعد أن علامته التثنية والجمع لما كانت بارزاً متعدد ، وهو المثنى أو المجموع ، أنبغى أن تكون النون بارزاً متعدد ، وهو تنوين المثنى والمجموع ، لأنهما سيقا معاً فهما متقابلان وفيه نظر .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٣/١ ، والتذييل والتكميل : ٨٨/١ .

الخامس : أنها عوض من الحركة مع لام التعريف لثبوتها معها ،
وعوض من التنوين مع الاضافة لسقوطها معها ، وعوض منهما مع التجريد .
قاله ابن جني ^(١) ، ونقد بكون العوضية فيه على حَسَب النسب ، فكان في
الأصل الذي هو التنكير عوضا من الحركة والتنوين ، فاذا طرأت الألف واللام
أو الاضافة صار عوضا من أحدهما ، فاذا رجع الى الأصل صار عوضا منهما
قالوا : وهذا غير مرضي من أبي الفتح ^(٢) ، وهذا تحامل فيما أرى ؛ إذ
يقال : ان لام المعرفة لما دخلت على المثني وفيه النون عوضا من الحركة
والتنوين ، غلب عليها جانب الحركة وألغى جانب التنوين ، وبالعكس مع
الاضافة ، وهذا متصور معقول فتأمله وبالله التوفيق .

السادس : أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في
الوقف ، قاله الفراء ^(٣) ، وذلك أن هذه النون لو لم تلحق لصار لفظ
الاثنين في الرفع كلفظ الواحد في النصب في حالة الوقف ، كقولك : ضرب ^(٤)
زيدا عمرا ، تريد : ضرب زيدان عمرا ، فلحقت النون فارقة بين الواحد
والاثنين ، وَحُمِلَ / منصوب التثنية ومجرورها على مرفوعها وكذلك
الجمع .

ونقد بأن حالة الوقف عارضة فلا يعتد بها ، وبأن الجمع باب
آخر ، فلا يحسن حمله على التثنية .

-
- (١) انظر التذييل والتكميل : ٨٨/١ / أ .
(٢) قال أبو حيان قال بعض اصحابنا : " وهذا كله تخليط " .
التذييل والتكميل : ٨٨/١ / ب .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٣/١ .
(٤) مطموسة في " ح " .

السابع : أن هذه النون إنما زيدت في آخر المثنى والمجموع ،
لرفع توهم الاضافة أو الافراد ، قاله ابن مالك . (١)

بيان ذلك أنها لو لم تلحق في الجمع لكان يلتبس بالاضافة
والافراد ، في قولك : قام زيد ومرت بزيدي ورأيت زيدي ، فالأول يشبه
الموقوف عليه في بعض اللغات ، والثاني يشبه المفرد المضاف الى
[ياء] (٢) المتكلم ، والموقوف عليه في تلك اللغة أيضا ، والثالث يشبه
المضاف الى المتكلم لا غير ، والمثنى المرفوع يشبه المفرد المنصوب
الموقوف عليه ، على ما تقدم للفراء ، فألحقت النون في آخرهما لرفع هذا
الشبه وازالة اللبس ، وحمل منصوب التثنية ومجرورها على مرفوعها التجري
التثنية كلها على أسلوب واحد ، ولذلك نظائر فتأمله .

الثامن : قول سيبويه : كأنها عوض لما منع من الحركة
والتنوين (٣) ، ولم يقل : عوض مخافة الزامه ما تقدم ذكره (٤) ، ولما
كانت كذلك أرادوا أن يظهر فيها حكم الحركة والتنوين ، فأسقطوها مع
الاضافة تغليبا لحكم التنوين ، وأثبتوها مع الألف واللام تغليبا لحكم
الحركة ، ولم يكن بالعكس لقربها من موجب الحذف ، في حال الاضافة
ومعدها من موجبه مع الألف واللام ، فلو غلبوا عليها حكم الحركة لوجب
اثباتها في الموضعين ، ولو غلبوا عليها حكم التنوين لوجب اسقاطها فيهما ،
فكان ما تقدم أنسب اشعارا بالأمرين ، وهذا من بديع الاستنباط وأنبله ،

(١) التسهيل : ١٣٠ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) الكتاب : ١ / ١٨٠ .

(٤) قال ابن عبد النور المالقي : " والذي يظهر لي بعد البحث
أنها ليست عوضا من شيء ، وإنما معناها في الكلمة على كمال
الاسم وأنه منفصل مما بعده كما فعل بالتنوين ، إلا أنها حذفت

على أن بعض المفسرين لكلام سيبويه زعم أن قوله : كأنها عوض ، (١)
على معنى التحقيق ، وليس التشبيه على موضعه ، واستشهد على أن التشبيه
يأتي على معنى التحقيق بقول الشاعر : (٢)

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

قال : والمعنى أن الأرض ليس بها هشام ، لأنه يرثيه ، وليس في
البيت كبير دليل ، لأنه يجوز أن يكون المعنى فيه : أن الأرض بها
هشام مدفوناً في بطنها ، فأنكر كونها على تلك الصفة ، من الاقشعرار مع
كونها بها هشام ، أي في بطنها ، وما كان ينبغي لها أن تكون كذلك
، وهذا أولى من اخراج التشبيه عن موضعه ، والله أعلم .

مع الاضافة لأنهما يتضادان ، إذ الاضافة دليل الاتصال ، والنون
دليل الانفصال ، وثبتت مع الألف واللام ؛ لكونها قويت بالحركة ،
وأنها ليست كالتنوين في الدلالة على التثنية وانصراف الاعراب ،
الا ترى أنها تكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو : أحمرين
وأحمدين وفي الاسم العلم نحو الزيدين وفي المبنى نحو
اللذان ؟ فهذا كله يقوي أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه
وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها مما بعدها .
ثم قال : وإذا تحققت كلام سيبويه علمت أنها ليست عنده عوضاً
من شيء ، لأنه قال : كأنها عوض ، ولم يقل : إنها عوض ، رصف
البناني : ٣٣٩-٣٤٠ ، وذكر أبو حيان أن بعض الناس يحمل كلام
سيبويه على أنها عوض ، لأن كان قد تستعمل للتحقيق مثل
إن . التذييل والتكميل ٨٩/١ .

(١) هو السيرافي : ١/ وهو أيضاً مذهب الكوفيين والزجاجي
، الجنى الداني : ٢١٩ والمفني ٢٥٣٠ والتذييل والتكميل :

(٢) ٨٩/١ ب ، وانظر الهامش السابق ؛ كلام ابن عبد النور وأبي حيان .
البيت للحارث بن أمية الصغري الأموي يرثي هشام بن المغيرة
وهو في الحذف من نسب قریش : ٤٠ ، ٦٧ ، والكامل : ١٤٢/٢ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨/١ ، والمفني ج ٢٥٣ ، والجنى الداني
: ٥٢٠ ، وشرح أبيات المعني : ١٦٩/٤ .

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : كل اسم مرفوع تحقيقاً أو تقديرًا ، مسندٌ إليه فعلٌ
أو ما في معناه ، مقدمٌ عليه غيرُ مبنٍ لمفعول .

والأفعال بالنظر إلى ما ترفعه على أربعة أضرب :

ضرب يرفع الفاعل حقيقة كقام زيد وقعد عمرو ، وضرب يرفع النائب
عنه كضرب زيد ، وأكرم عمرو ، وضرب يرفع المشبه به وهو كان وأخواتها ،
وضرب فيه قولان وهو الفعل الموء كد به فعل آخر ، كقولك : قام قام زيد ، وكان
الزائدة .

فصل : والرافع للفاعل إذا كان اسماً (١) ظاهراً أو ضميراً
منفصلاً أحد ثمانية أشياء . وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ،
والصفة المشبهة به ، وأمثلة المبالغة ، والمصدر ، والظرف ، والمجرور ، إذا
وقعا صفتين ، أو صلتين ، أو حالين ، أو خبرين ، وما خرج عما (٢) ذكر
فنادر .

وأما رفع الضمير المتصل فتقع المشاركة فيه اعتباراً بالقاعدة السعلومة ،
وهي أن كل ما يرفع الظاهر يرفع المضمرة المتصل (٣) ، ولا ينعكس .

فصل : وأما المفعول به فعباره عن كل اسم منصوب تحقيقاً
أو تقديرًا ، بفعل أوجار مجراه ، على أنه محل لمعنى ناصبه فقط ، وهذا
المفعول ينحصر ناصبه في ستة أشياء وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم
الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وأمثلة المبالغة ، فلا يكون مفعول به
منصوباً إلا بأحد هذه الأشياء ، خلافاً للفراء في قوله : إنه منصوبٌ بالفاعل ،

(١) سقطت من "ح" .

(٢) في "ح" "ح" "ح" .

(٣) سقطت من "ح" .

ولهشام الطوال^(١) في قوله : إنه منصوب بجملته الفعل والفاعل^(٢) ،
ولاستقصاء القول في ذلك موضع غير هذا .

فصل : ثم قال : (أفعال مرفوع أبدا)^(٣) ، وقال في
باب المفعول المحمول على المعنى : (إلا أنه قد جاء في الشعر شيء
قلب فصير مفعوله فاعلا ، و^(٤) فاعله مفعولا) .

فظاهر هذا / الكلام التذافع من حيث قال في هذا الباب : ٣٣
أفعال مرفوع أبدا ، فظاهره أنه لا ينفك عن الرفع في موضع من المواضع ،
وظاهر ما قال في باب المفعول المحمول على المعنى : أنه ينفك عن ذلك .
والجواب عن هذه الشبهة أن المفعول الذي حصل فيه إعراب
أفعال يسمى فاعلا اعتبارا باللفظ ، لأن الإعراب إنما يجري على حسب
اللفظ دون المعنى ، فإذا كان كذلك حصل ما قاله في باب الفاعل : من
كونه مرفوعا أبدا لا ينفك عن ذلك بهذا الاعتبار^(٥) ، فتدبره فأنسه
صحيح ان شاء الله .

ثم قال : (والمفعول به إذا ذكر أفعال فهو منصوب أبدا)^(٦) .

(١)

(٢) انظر المسألة في الإنصاف : ٧٨ ، حيث ذهب الكوفيون إلى أن
ناصب المفعول هو الفعل والفاعل معا ، وذهب البصريون أن عامل
النصب في المفعول هو الفعل .

(٣) الجمل : ١٠٠ .

(٤) في الأصل " أو فاعله " والمثبت من " ح " والجمل : ٢٠٣ .

(٥) قال ابن أبي الربيع : النحويون كلهم . . . يقولون إن العرب

تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول فهم المعنى من غير الإعراب
أو لم يفهم ، إلا أن يضطر شاعر فيعكس ، وذلك عند فهم المعنى ،
وان وجد في الكلام فيكون كالغلط ، ويكون قول أبي القاسم " أبدا "
يريد به في الكلام . البسيط : ٢٦٣ وقد ذكر ابن الطراوة أنه

إذا فهم المعنى جاز نصب الفاعل ورفع المفعول وبه قال ابن عصفور .

البسيط : ٢٦٢ .

(٦) الجمل : ١٠٠ .

أما كونه منصوباً أبداً ، فليس فيه إشكالٌ ، لأن كل واحد من
المفعولات منصوبٌ إذا ذكر الفاعل ، ومفهوم كلامه أنه إذا لم يذكر الفاعل
فليس منصوباً أبداً ، وهذا إنما يمشى فيما يتعدى الى مفعول واحد ، وأما
ما يتعدى الى أكثر من واحد كباب أعطى وباب أعلم ، فإنه إذا لم يذكر
الفاعل فإنه ^(١) يرفع واحداً ، ويبقى ما عداه منصوباً على حاله ، فهذا
إشكال ، وحله أن الالف واللام في قوله : والمفعول به جنسيةٌ يراد بها
التفصيل ، كأنه قال : وكل واحدٍ واحدٍ من المفعولات منصوب بشرط ذكر
الفاعل ، فإن لم يذكر الفاعل ، فليس كل واحدٍ واحدٍ منصوباً ، فانما توجه
النفي المفهوم على نصب كل واحد واحد دون البعض ، وهذا بين ان شاء الله .
فصل : ^(٢) ثم قال : (لأن الفعل إذا تقدم الاسماء وحد) ^(٣)
الى آخره .

تلخيصه : لأن الفعل إذا تقدم على مرفوعه وحد ، وإذا تأخر
ثنى وجميع ، وهذا معناه ، وهو كما ترى غير صحيح ، لأنه تقسيم ما لا يتصور
فيه هذا التقسيم ، لأن الفعل لا يعرى عن تقدمه على مرفوعه مطلقاً ، ظاهراً
كان أو مضمراً ، لأنك إذا قلت : قام زيد ، وقام الزيدان ، وقام الزيدون ،
فالفعل كما ترى مقدم على مرفوعه ، وإذا قلت : زيد قام ، والزيدان قاما ،
والزيدون قاموا ، فالفعل أيضاً مقدم على مرفوعه وهو المضمّر المستتر ، أو
البارز المسند إليه الفعل ، فلا فرق إذاً ، لكن قد يتجه قوله على تقدير
أن الأصل إسناد الفعل الى الظاهر ، ثم يقدم ذلك الظاهر على الفعل ،
فيجب حينئذ أن يصير الفعل مسنداً الى ضمير ذلك الظاهر ، لارتفاعه
بالابتداء ، فعلى هذا يتجه قوله والله أعلم وهو ^(٤) تلغيق كما ترى ،

-
- (١) في "ح" "فانما" .
(٢) سقطت من "ح" .
(٣) الجمل : ١٠ .
(٤) في "ح" "وهذا" .

وأشبه من تلك العبارة أن تقول : إذا كان الفعل مسنداً إلى اسم ظاهر ،
أوجار مجراه وحد ، وإذا كان مسنداً إلى ضمير متصل ظهرت فيه علامة الاثنين
والجماعة كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا .

ثم قال بعد : (ثني وجمع للضمير ^(١) الذي يكون فيه) .

اعترضه بعضهم ^(٢) بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ،

قال : وإصلاحه : " ثني وجمع الضمير " برفع قوله : " الضمير " ، على أن
يكون قوله " ثني وجمع " مسنداً إلى الضمير ، وإنما أفسده الناسخ ، وقال
بعض الشراح هذا الإصلاح إفساداً ؛ لأن التثنية والجمع ليسا من أوصاف
الضمائر ، كما أنهما ليسا من أوصاف الأفعال ، والأولى أن يكون أوقع ^(٣)
على الأفعال ما أصله أن يقع على الأسماء ، لشبه لفظي بينهما ؛ لأنه
إذا أشبه شيء شيئاً جاز أن يطلق عليه ما أصله أن يطلق على المشبه به ،
فلما كان قولك : يضربان ويضربون وتضربين ، على صورة ضاربان وضاربين
وضاربين ، جازله ^(٤) ذلك ، فهذا أولى ما يوجه به هذا الموضع والله أعلم .

فصل : ^(٥) ثم قال : (وظفرت يداك وظفر يداك) ^(٦) .

بسط هذا أن تقول : إذا كان الفعل مسنداً إلى مؤنث حقيقي
التأنيث لزمّت العلامة مع عدم الفصل غالباً ^(٧) ، وإذا كان مسنداً إلى

(١) في الجمل : ١٠ ، وهامش الأصل عن نسخة أخرى " الضمير " وأشار
محقق الجمل إلى أنها في نسخة الأصل " للضمير " كما هنا ، وشرح
هذه العبارة يقتضي ما اثبت .

(٢) ذكر ابن السيد شيئاً من هذا في إصلاح الخلل : ٣٥ ، ٥٣ .

(٣) في " ح " " يكونا وقعاً " .

(٤) في " ح " " لك " خطأ .

(٥) سقطت من " ح " .

(٦) " وظفر يداك " ليست في كتاب الجمل بطبعته انظر : ١٠ ، ٢٣ .

(٧) قال " غالباً " احترازاً مما رواه سيبويه عن العرب من قولهم :

" قال فلانة " . الكتاب : ٣٨ / ٢ .

مؤنث مجازى التانيث ، فان كان ضميراً متصلاً لزمته (١) العلامة كالحقيقي ،
وان كان اسماً ظاهراً جازاً لا مراً مطلقاً ، فصلت أولم تفصل ، الا أن
اسقاطها مع الفصل أجود من اسقاطها مع عدمه . والله أعلم .

فصل (٢) : ثم قال : (وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَجْهَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ) (٣) . إلى

آخره .

الاصل تقديم مرفوع الفعل عن منصوبه لا مرين هما : (٤)

اللزوم ، وعدم الاستغناء ، بخلاف منصوبه ، فانه بالعكس مما ذكر .

ثم إن / المفعول بالنظر الى تقديمه وتأخيرهِ وتوسيطه ٣٤

ينقسم الى سبعة أقسام : قسم يلزم التقديم ، وهو إذا كان فيه معنى شرط
أو استفهام ، أو كان كم الخبرية أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، كقولك : أَيُّهُمْ
تكرم أكرم ، و غلام أَيُّهُمْ تكرم اكرم ، و كم رجلٍ أكرمت ، و غلامٌ كم رجلٍ أكرمت ،
لأن المضاف يكتسب حكم الشرط والاستفهام والتصدير من المضاف إليه ،
كما يكتسب منه التعريف والتذكير والتانيث والتذكير ، وسيأتي بيان ذلك
كله في أثناء الكتاب إن شاء الله تعالى .

وقسم يلزم التأخير : وهو إذا كان مقروناً بإلا ، أو في معنى
المقرون بها ، أو كان ضميراً متصلاً بالفاعل ، أو عدم الفارق بينه وبين الفاعل
كقولك : ما ضرب زيد إلا عمراً ، وإنما ضرب زيد عمراً ، وضربتك ، وضرب
موسى عيسى .

وقسم يلزم التوسيط : وهو إذا كان الفاعل هو المقرون بالا ، أو
ما في معنى المقرون بها ، أو كان ضميراً متصلاً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً

(١) في "ح" "لزمته" .

(٢) سقطت من "ح" .

(٣) الجمل : ١٠ .

(٤) في "ح" "وهما" باثبات الواو .

كقولك : ما ضرب زيداً إلا عمرو، وإنما ضرب زيداً عمرو، وضربك زيد .

وقسم يتوسط ويتأخر ولا يتقدم : وذلك مع أدوات الشرط وأدوات

الاستفهام ما عدا إن، والهمزة، كقولك : هل ضرب زيد عمراً (١)، وهل

ضرب عمراً زيد، لأن هذه الأدوات لا يضمرب بعدها الفعل، ولا يفصل بينها

وبينه إلا في الشعر، وحكى أن بعض المتكلمين على هذه المسألة من

كتاب سيبويه ألقى هذه المسألة على طلبته (٢)، فقال : كيف يقال :

هل زيد ضربته، أو هل زيداً ضربته رفعا أو نصبا ؟ فرفع قوم بالأبتداء،

الحاقاً لهل بالهمزة، والتزم قوم النصب باضمار فعل، ليليها الفعل في

التقدير : لأنها ليس لها تصرف الهمزة، لأنها دخيلة في الاستفهام،

والهمزة فيه أصلية، فصوب الشيخ هذا الاحتجاج خطأ الأول، وكان

إِنْ ذاك بالضرورة بعض المشاركة فقال : كل ذلك خطأ، وأخرج المسألة

من كتاب سيبويه، على ما ذكرناه آنفاً (٣)، فبهت الشيخ . ولا توفيق

إلا بالله .

وقسم يتقدم ويتوسط ولا يتأخر : وذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير

يعود إلى المفعول، كقولك : ضرب زيداً غلامه، وزيداً ضرب غلامه .

وقسم يتقدم ولا يتأخر ولا يتوسط : وذلك إذا كان المسند إليه

الفعل ضميراً متصلاً كقولك ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُ .

وقسم يتقدم ويتأخر ويتوسط وهو ما عدا ما ذكر، كقولك : ضرب

زيدُ عمراً، ما لم يعرض له عارض، فيجب العمل على مقتضى ذلك العارض .

(٤) فصل : لم يتعرض أبو القاسم إلى جواز تقديم المفعول على

فعله، ولا لامتناع تقديم الفاعل على فعله .

(١) في الأصل "أو هل" .

(٢) في "ح" "ألقاها على طلبته" .

(٣) الكتاب : ٩٩/١، ١١٥/٣ .

(٤) هذا الفصل بأكمله سقط من "ح" وينتهي عند قوله : "نوع منه آخر" الآتي .

فأما تقديم المفعول على فعله ، فقد مضى بيانه ، وأما تقديم
الفاعل على فعله فمسألة خلافية ^(١) ، والأصحُّ ألاَّ شهر الذي يعُضدُه
النظر ، امتناع التقديم ، فلا بدَّ من إقامة دليلٍ على صحة ما عليه الجمهور .
وترتيب القول في ذلك : أن السوء الـ عن علة امتناع تقديم
الفاعل على فعله ثانٍ عن الاستدلال على امتناع تقديمه ، فيقال في الجواب
عن السوء الـ الأول :

قام الدليلُ على امتناع تقديمه ، وهو أنه لو كان " زيد " من
قولك : زيدٌ قام فاعلاً مقدماً ، لاجتمعت العربُ على امتناع المطابقة ،
فكنت تقول : الزيدان قام والزيدون قام ، والهندان قام ، والهنودات
قامت ^(٢) ، وأنت إنما تقول ذلك بالمطابقة فهذه دلالة واضحة على أنه
ليس فاعلاً مقدماً .

فإن قيل : إنما يتضح هذا الاستدلال على اللغة الفصحى ،
وأما على اللغة الأخرى ، فالأظهر أنه فاعلٌ مقدم ^(٣) ؛ لأن المطابقة عند
هؤلاء لاءٍ إنما حصلت بحروفٍ لا بضمائر .

أجيب بأنه إنما يكون ذلك عندهم مع تقديم الفعل على الأسماء
الظاهرة والجاري مجراها ، وأما مع تأخيرها عنها فتجتمع العربُ كلها على
لغة واحدة ، وهي الفصحى مع التقديم ، كما اجتمعت العربُ في " ما "
النافية على لغة واحدة عند نقصان شرطٍ من شروط إعمالها إعمالاً
" ليس " ، وإلاَّ فلو كان الفاعلُ مما يتقدم عند أحدٍ من العربِ لقالوا ،

-
- (١) ذهب الأخفش وبعض الكوفيين إلى جواز تقديم الفاعل على فعله .
انظر المسألة في المقتضب : ١٢٨/٤ ، وأسرار العربية : ٧٩-٨٤ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ ، والمغني : ٧٥٧-٧٥٨ .
(٢) هذا من أدلة المبرد على امتناع تقديم الفاعل . المقتضب : ١٢٨/٤ .
(٣) هذه اللغة هي لغة " أكلوني البراغيث " وقد ورد بها التنزيل
في قوله تعالى : * وأسروا النجوى الذين ظلموا * .

أو أحدٌ منهم ؛ أنا قام ، على أن يكون أصله قمتُ ، فلما قَدَّمَ / أنفصلَ ٣٥
الضميرُ لتعذرِ الاتصالِ ، والمسألةُ من بابِ ما قَدَّمَ فيه ما أصله التأخيرُ ،
وأخَّرَ ما أصله التَّقديمُ ؛ لأنَّ الفعلَ أثرُ الفاعلِ ، والمؤثِّرُ في الوجودِ
قبلَ أثره عقلا .

ويقال في الجواب عن السَّوءِ الِ الثاني : لما كان الفاعلُ أحدهُ
جزئِي الجملة لا يتم الكلامُ دونَه ، وكان مدلولُ الفعلِ متصلاً بمدلوله ،
لزمَ من ذلك أن يكونَ معه كالشيءِ الواحدِ ، ألا تراهم سَكَنُوا له آخِرَ
الماضي ، وألحقوا علامةَ الاعرابِ بعده في نحو : يضربان ويضربون ؟
(١)

وقد استدل ابنُ الأَبرشِ (٢) على أنَّ الفاعلَ في نحو : زيدٌ
يضربُ ، مقدَّرُ بين الباءِ والضمَّةِ ، وكذلك ألحقوا علامةَ التانيثِ الفعلَ ؛
دلالةً على تانيثِ فاعله في نحو : قامتْ هندٌ ، وكذلك قالوا في النسبِ
إلى الشيخِ المسنِّ : كُنْتُيْ ، لأنه يذكرُ أيامه فيقول : كنتُ وكنتُ ، فهذا
كلمةٌ يدلُّ على أنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ . (٣)

فإن قلت : فيجب على هذا ألا يكون قولك : " قمتُ " كلاماً ؛
لأنهما بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ .

قلنا هو تركيبُ إنسانٍ ، وليس تركيبُ مزجٍ و خلطٍ ، فأبصرُ
ما ذكرته تجده صحيحاً إن شاء الله .

-
- (١) انظر بسط ذلك في البسيط : ١٢٥/١ - ١٢٦ .
(٢) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الشنتريني
النحوي ، إمام في العربية ، يستظهر كتاب سيبويه ، والمقتضب
والكامل ، كان من أهل الزهد والانقطاع ، لا يدخل في ولاية ولا يقبل
على أمراء في جامع ولا إمامة . توفي بقرطبة سنة ٣٢٥ هـ . بغية
الوعاة : ١/٥٥٧ .
(٣) قال بن أبي الربيع في أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد : ومن هذا
أيضاً قولهم في النسب إلى كُنْتُ : كُنْتُيْ ، وإنما كان القياس أن
يقال : كوني ، وقد قيل هذا ، ولكنهم قالوا : كنتي ، لأنهم
نزلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فتنزل كنت عندهم منزلة
فعل . البسيط : ٢٧٥ .

نوع منه آخر

الفرض بهذا الباب الإعلام أن المبنيات لا توءثر العواملُ فسي
الفاظِها ، ولكنها إذا دخلت عليها أوجبت القضاء على مواضعها بالاعراب ،
فإذا دخلت عليها فارغةً ، كان موضعها رفعاً ، وإذا دخلت عليها مشغولةً ،
كان موضعها نصباً ، وجملَةٌ ما له موضعٌ من الأعرابِ ثلاثة أقسام :

المبنيات ، وحرف الجرِّ مع مجروره ، والجملُ الواقعةُ موقعَ الاسمِ
المفردِ ؛ وذلك الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ لفظاً أو أصلاً ، ويندرج تحت
هذا الجملة الواقعة خبراً "لِإِنَّ" و "كَانَ" وأخواتهما ، وللا المحمولةِ
على "إِنَّ" ، و "لِما" و "لَا" المحمولتين على "ليس" من أخوات
كَانَ ، والجملة الواقعة مفعولاً ثانياً لظننت وأخواتها ، والقولُ المحمولُ عليها ،
أو ثالثاً لا أعلم وأخواتها ، والجملة المضافُ إليها الظرف الزماني والمكاني
وما جرى مجراهما من الأسماء نادرًا ، والجملة المحكية بالقول ، وما جرى
مجرأه ، والجملة الواقعة صفةً لموصوفٍ أو حالاً لذي حال ، وأما الجملة الواقعة
بعد عاطف فداخلةٌ في حكم المعطوف عليه .

ثم قال : (أعجب زيداً ماكره عمرو) . (١)

جمع في هذه المسألة بين فعلين ، مفعولُ أحدهما مختصٌّ
بِالْعَقْلِ ، وفاعلُ الآخرِ مختصٌّ به دونَ العكسِ فيهما ، وبعد سيأتي
بيان ما يحصل به الفرقُ إِنَّ شاء الله .

ثم قال : (ونظيرُ " ما " من الأسماءِ النواقصِ) . (٢)

كلامه هاهنا في الموصولات ، وهي على قسمين : حروف وأسماء ،

-
- (١) الجمل : ١١ .
(٢) في الأصل " يأتي " وأنظر شرح الجمل لابن خروف : ١٢ ، والبسيط :
٢٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٦٨ / ١ .
(٣) الجمل : ١١ .

فالحروف ستة على اختلاف في بعضها وهي : أَنْ ، وَأَنَّ ، وما ، وكس ،
و "لو" المصدريات ، والألف واللام الموصولة بأسم الفاعل وأسم المفعول .
فأما "أَنَّ" فإنها توصل بالفعل الماضي لفظاً ومعنى ،
وبالمضارع مَعْمَلَةٌ هي فيه غالباً ، واختلف في وصلها بفعل الأمر ، وهو
ظاهر كلام سيبويه . (١)

وأما "أَنَّ" فإنها تُوَصَّلُ بالجملة الاسمية مَعْمَلَةٌ فيها ، أو
مَكْفُوفَةٌ بـ "ما" ، وتُوَصَّلُ أيضاً بالجملة الفعلية بشرط الفصل بـ "ما" الموطئة
والمخففة منها على حكمها من الصلة ، على ما نبين في بابها إن شاء الله .
(٢)
وأما "ما" فإنها تُوَصَّلُ [بالفعل] الماضي والمضارع ، وقد
تُوَصَّلُ بالجملة الاسمية (٣) المفهم أحد جزئيه معنى فعل ، فقل : إِنَّ
بابه الشعر (٤) ، وقيل إنه يستمر في الكلام ، واختلف في أسميتها وحرفيتها
على قولين : الأول للأخفش (٥) ، والثاني لسيبويه (٦) خلافاً

(١) قال سيبويه : وتقول : كتبت اليه أن لا تقل ذاك ، وكتبت اليه
أن لا يقول ذاك وكتبت اليه الا تقول ذاك . فأما الجزم
فعلى الأمر ، وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك ، وأما
الرفع فعلى قولك : لا ذاك لا تقول ذاك ، أو بأذك لا تقول
ذاك تخبره بأن ذا قد وقع من أمره . الكتاب : ١٦٦/٣ .
وذكر المرادي وابن هشام أنه حكى عن سيبويه : " كتبت
اليه بأن قم " الجنى الداني : ٢٣٥ والمغني ٤٣ .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) سيبويه لا تكون صلة " ما " عنده إلا جملة فعلية . انظر شرح

الرضي : ٣٨٦/٢ .

(٤) انظر شرح الرضي : ٣٨٦/٢ ، ورف المباني : ٣١٤ .

(٥) واليه ذهب بعض الكوفيين وابن السراج : رصف المباني : ٣١٥ ،

الجنى الداني : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمغني : ٤٠٢ ، وانظر

المقتضب : ٢٠٠/٣ .

(٦) الكتاب : ٣٥٠/٢ ، قال : " وبعض العرب يقول : ما أتاني

القوم خلا عبد الله ، فجعل خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا ،

فليس فيه الا النصب ؛ لأن " ما " اسم ، ولا تكون صلتها الا

الفعل ها هنا . وانظر : ٣٢٦/٢ ، ١١/٣ .

لَا بِنَ خُرُوفٍ (١) ، في عكس هذه النسبة .

وأما " كي " فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ ، مُعْمَلَةٌ هِيَ فِيهِ ، مُقَدَّرًا قَبْلَهَا لَامُ الْجَرِّ أَوْ ظَاهِرًا .

وأما " لو " فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ كَقَوْلِكَ : وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَوْ يَقُومُ عَمْرُو .

وأما الـآلِفُ وَاللَّامُ فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ غَالِبًا ، وَاخْتَلَفَ فِي أَسْمِيَّتِهَا وَحَرْفِيَّتِهَا عَلَى قَوْلَيْنِ ، الثَّانِي لِأَبِي عَثْمَانَ (٢) ، وَالْأَوَّلُ لِلْجُمْهُورِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وأما الأسماء الموصولات فالكلام فيها ينحصر في ثلاث مسائل : الأولى في حصرها ، والثانية في بيان صلاتها ، والثالثة في بيان أحكام ضمائها .

فأما إِنْحِصَارُهَا ففِي " مَنْ " وَ" مَا " وَ" الَّذِي " وَ" الَّتِي " وَفُرُوعِهِمَا وَالْأُولَى بِمَعْنَى الَّذِينَ ، وَالْأُخْرَى بِاللَّامِ ، بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي ، عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَذَلِكَ مَعَ " مَنْ " وَ" مَا " الْأَسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَ" أَي " وَ" زَوْ " وَ" ذَات " فِي لَفْظِ طَيِّئٍ وَأَمَّا مَا تُوصَلُ بِهِ فَأَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ، وَهِيَ الْجُمْلَتَانِ : الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ وَالظَّرْفُ / وَالْمَجْرُورُ .

٣٦

(١)

هو علي بن محمد ابوالحسن بن خروف . كان اماما في العربية ، شاركا في علوم كثيرة ، وله ردود على كثير من أهل العلم ، توفي سنة ٦٠٩ وقيل غير ذلك عن ٨٥ سنة . الذيل والتكملة ٣١٩/١/٥ وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ . قلت : وقد اختلطت ترجمته بترجمة ابن خروف الشاعر . والله أعلم .

(٢)

نقل عن المازني في هذه المسألة ثلاثة أقوال . أحدها أنها حرف تعريف ، كما في سائر الأسماء الجامدة كالرجل والفرس . شرح الرضي : ٣٧/٢ ، والمساعد ١٤٩/٢ وهو قول الأخفش الجني الداني : ٢٢٢ . والثاني أنها حرف موصول لا اسم موصول الجني الداني : ٢٢٢ ، والثالث أنها اسم موصول ، منهج السالك : ٢٢٢ .

وأما ضمائرهما فتلاثة أقسام : منصوب الموضع ، ومرفوعه ، ومخفوضه ،

فالمنصوب الموضع يجوز حذفه بثلاثة شروط : (١)

أن يكون متصلاً ، وأن يكون العامل فيه فعلاً ، وأن لا يُوقَعَ

حذفه لَبْساً . (٢)

فإن كان منفصلاً لم يجوز حذفه ؛ لمفارقتة ما شبه به في باب

الحذف ، وهو ياءُ أَشْهَبِيَابٍ . (٣)

والمرفوع الموضع إن كان فاعلاً ، أو نائباً عنه ، أو مشبهاً به ،

أو مشبهاً بما شبه به ، لم يجوز حذفه (٤) ، وإن كان مبتدأً ، فإن كان

في صلةٍ غير " أي " لم يحذف مع عدم الطول (٥) إِلَّا قَلِيلاً (٦) ، وإن

كان في صلةٍ " أي " جاز حذفه جوازاً حسناً (٧) بشرط ألا يكون خبره جملةً

ولا ظرفاً ولا مجروراً ، فإنه إن كان كذلك لم يُحذف ، لأن التركيب لا يقتضيه

(١) ذكر منها ابن أبي الربيع الأول والثالث . البسيط : ٢٨٣ .

(٢) نحو : جاءني الذي ضربته في داره ، فلو قيل جاءني الذي

ضربت في داره ، فلا يعلم من المضروب ، أعرضاً حب الدار أم شخص آخر ضرب فيها .

(٣)

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٨٢ .

(٥) تطول الصلة بأن يكون في الخبر معمول واحد أو أكثر نحو :

جاءني الذي هو ضارب زيداً ومنه ما سمعه الخليل عن العرب :
ما أنا بالذي قاتل لك سوء . انظر الكتاب : ١٠٨ / ٢ وآمالي

ابن الشجري ١ / ٧٥ ، وشرح ابن عصفور : ١ / ١٨٣ .

(٦) قال ابن أبي الربيع : " ويجوز الحذف ، وليس بالقوى ، وذكر

ابن عصفور أنه لا يجوز حذفه إلا حيث سمع ، شرح الجمل

: ١ / ١٨٣ .

(٧) مثل قوله تعالى * ثم لننزعن من كل شيعةٍ أيهم أشد على

الرحمن عتياً * تقديره . : أيهم هو أشد .

لأستغنائِه عنه (١) ، فَإِنْ كَانَ عَلَى خِلَافٍ مَا ذُكِرَ فَحَذَفَهُ نَادِرٌ .

وَالْمَخْفُوضُ الْمَوْضِعُ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ الْخَافِضُ لَهُ حَرْفًا ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ أَوْ مَوْصُوفُهُ مَجْرُورًا بِمِثْلِهِ ، وَأَنْ لَا يُوَقَّعَ حَذْفُهُ لَبْسًا ، وَأَتَّحَادُ مَادَّةٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَرْفَانِ ، فَإِنْ تَخَلَّفَ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ لَمْ يُحَذَفِ إِلَّا قَلِيلًا (٢) .

مَسْأَلَةٌ (٣) : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتُ فِيهِ .

سُئِلَ شَيْخُنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْغَافِقِي عَنْ حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنَ الصَّلَةِ هُنَا ، فَجُوزَ ذَلِكَ ، فَأَنْهَى الْخَبَرَ إِلَى تَلْمِيذِهِ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ ، (٤) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فَمَنْعَهُ ، وَأَسْتَشْهَدُ بِأَنَّهُ يَقَالُ : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتُ فِيهِ ، عَلَى مَعْنَى الْقَبُولِ ، وَرَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتُ عَنْهُ ، عَلَى مَعْنَى الْإِعْرَاضِ ، وَلَا يَكُونُ الْحَذْفُ إِلَّا حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْمَحْذُوفُ ، خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَلَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ هُنَا لَصَارَ فِي الْكَلَامِ إِجْمَالٌ ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَطْلُوبِ ، فَوَجِبَ اجْتِنَابُهُ ، وَشَرْطُ انْتِفَاءِ اللَّبْسِ مِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ الْمَجُوزَةِ لِلْحَذْفِ .

فَأَنْهَى ذَلِكَ إِلَى الْأُسْتَاذِ ، فَاسْتَدَلَّ عَلَى الْجَوَازِ بِأَنَّهُ إِذَا رَأَيْتَهُ مَحْذُوفًا ذَلِكَ عَلَى اتِّفَاقِ الْحَرْفَيْنِ ، وَلَوْ كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ،

(١) نحو : جاءني الذي هو عند ، وجاءني الذي قد أحسن الي ، وجاءني الذي هو في الدار . ومعنى كلامه : أن حذف الضمير "هو" مع إرادته يؤيدني إلى أن يكون ما بعده هو الصلوة من غير زيادة عليها . شرح الجزولية للأبذي : ١/٤٥٩ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور .

(٣) هذه المسائل جميعها سقطت من "ح" .

(٤) مضموسة في الأصل .

(٥)

(٦)

لأنه مشروط بالاتفاق ،وعكسها مثلها ،وهي أن تقول : رغبت عما رغبت عنه ،
يجوز فيها حذف " عنه " لحصول الموافقة ، ولا لبس فيه أصلاً؛ لوجود الحذف ،
لأنه لو كان غير موافق لم يجز الحذف ، وهذا من الأستان نظر حسن . وعلى
ذلك وقف الأمر عند نحاة سبته .

(١)
فصل : ثم قال : (فأما " ما " فإنها تقع على ما لا يعقل) .

كان ينبغي أن يقول : فأما " ما " فلها ثلاثة مواضع :
أحدها : أنها تقع على ما لا يعقل مطلقاً .

والثاني : أنها تقع على جنس من يعقل .

والثالث : أنها تقع على صفة من يعقل (٢) ، هذا هو الذي

جرى به الاستعمال .

وقال ابن خروف : إنها تقع على كل شيء مطلقاً (٣) ، تعلقاً

منه بقول الامام في " باب عدّه ما يكون عليه الكلام " " ما " مبهمه تقع

على كل شيء (٤) ، ويقولهم : سبحان ما سخركن لنا (٥) و : سبحان

ما سبح آلرعد بحمده (٦) وبنحو قوله تعالى * والسماء وما بناها (٧)

إلى غير ذلك ، مما ورد مثله في التنزيل ، والأكثر على خلاف هذا المذهب ،

فأما قول سيبويه ، فخرج مخرج الغالب ، لأنه لا يستثنى عنه إلا الوقوع

على ذات من يعقل خاصة .

- | | |
|-------|---------------------------------------------------------|
| (١) | الجمل : ١٢ . |
| (٢) | صفة من يعقل نحو : ما زيد ؟ فيقال طويل ونحوه ، انظر : |
| | المقتضب ٢٩٥ / ٣ وانظر البسيط : ٢٨٦ . |
| (٣) | شرح الجمل لابن خروف : ١٣ . |
| (٤) | الكتاب : ٢٢٨ / ٤ . |
| (٥) | حكاها ابو زيد . انظر شرح السيرافي : ٢١٢ / ٢ . |
| (٦) | ذكر ابن فارس : أن أهل مكة يقولون اذا سمعوا صوت الرعد : |
| | " سبحان ما سبحت له " الصاحبى : ٢٦٩ ، وانظر حواشي المفصل |
| | للسكوبين : ٤٩١ . |
| (٧) | الشمس : ٥ . |

وأما قولهم : سبحان ما سخر كن لنا ، وسبحان ما سبح
الرعد بحمده ، فقال الأستاذ : ان " ما " ها هنا مصدرية ظرفية والتقدير
سبحان الله مدة تسخير كن لنا ، وسبحان الله مدة تسبيح الرعد بحمده ،
وسبحان أسم علم لمعنى ^(١) التسييح ، لا ينصرف كعثمان ، وأما " ما " في
قوله تعالى : * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وما بعدها ، فيحتمل أن تكون
مصدرية ، فلا يكون له فيها دليل . ^(٢)

فحص في " ما " هذه ثلاثة مذاهب ، على ما تقدم .

ثم قال : (وَمَنْ تَقَعْ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ) . ^(٣)

كان ينبغي أيضاً أن يقول : و " مَنْ " لها ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تقع على ذات من يعقل .

والثاني : أن تقع على ذات ما لا يعقل ، إذا نُزِلَ مِنْزِلَةً مَنْ
يعقل . ^(٤)

والثالث : أن تقع على ذات ما لا يعقل ، في باب التعليل ،

كقوله تعالى : * وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ * ^(٥) الآية .

(١) في " ح " بمعنى " .

(٢) البسيط : ٢٨٧ .

(٣) الجمل : ١٢ .

(٤) في هامش الأصل تعليل بخط مغاير وهو : " مثال الأول قوله
تعالى * ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى * ، ومثال
الثاني قوله :

* وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي *

لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحياء . وانظر :

شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٥ / ١ .

(٥) ٤٥ وتنتم الآية هو موضع الشاهد وهي * فمنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي
على أربع * .

هذا ما جاء به الاستعمال ، فكان ينبغي أن ينبّه على ذلك ، ولكنه اقتصر على الوجه الذي وضعت له ، بحق الأصل (١).

ثم قال : (والذي ، وأي يقعان على من يعقل وما لا يعقل) (٢).

أما الذي فإنها كما قال ، لكن بشرط الإفراد والتذكير ، فإن كان هذا المفرد مؤنثا اختص به التي .

وأما أي فإنها أيضا كما قال ، غير أنها قد تلحقها تاء التأنيث ، إذا كان مدلولها مؤنثا ، وعليها حملت " كل " في لحاق التاء (٣).

ثم قال : (وتقول كره أخوك ما أحب أبوك) (٤).

هذان الفعلان من القسم الذي يختص فاعله بالعقل .

وقوله : (وأسخط عمرا ما أرضى أباك) / ٣٧

من القسم الذي يختص مفعوله بالعقل ، فإنه في الأول مرفوع ،

وفي الثاني منصوب .

ثم قال : (وتقريب هذا الباب) (٥) إلى آخره .

هذا الاعتبار بالمضمر مأخوذ من كلام أبي عمر الجرمي ، وهو

كلام غير مستقل بالمراد ؛ لأنك تقول : أسخطت وأرضيت ، كما تقول :

أسخطني وأرضاني ، فيقع هذا مكان هذا ، وهذا مكان هذا ، فلا يقع فرق ؛

لما في ذلك من لزوم الدور ، ولأن يضبط ذلك باعتبار الأفعال ،

فيقال : كل فعل اختص مفعوله بالعقل فأنث فيه منصوب ، وكل فاعل

(١) في " ح " " الأصل " .

(٢)

الجملة : ٠١٢ .

(٣) حكى سيبويه : كلتهن مطلقا . اللسان " كلل " ٠٥٩١ / ١١ .

(٤)

الجملة : ٠١٢ .

(٥)

المرجع نفسه .

اختَصَّ فاعِلُهُ بالعقلِ فأنت فيه مرفوعٌ ، وكلُّ فعلٍ وَقَعَ فيه الاشتراكُ فأنت فيه بالخيارِ ، وَيَحْتَمِلُ أن يكونَ أبو القاسمِ أرادَ هذا الاعتبارَ ، ولكنه استغنى عن شرح ذلك بالمثالِ ، على عادته في غير موضعٍ من الكتابِ والله أعلم .

وقال بعض المتأخرين : لعلَّه إِنَّمَا اعتَبَرَ الظاهرَ بالضميرِ ، من جهة أن الظاهرَ يقعُ فيه القلبُ كثيراً ، بخلافِ الضميرِ ، إذ كانَ أَصْلُ الضميرِ أَنْ يَرَدَّ الأشياءَ إِلَى أَصُولِهَا . والله أعلم .

ثم قال : () وتقول : ما دعا زيداً إِلَى الخُرُوجِ ؟ (١) .

" ما " في موضع رفعٍ بالابتداءِ ، وَالْجُمْلَةُ بعدها في موضعِ الخبرِ ، وهي اسمٌ تامٌّ ، لَأَنَّهَا استفهاميةٌ ، والتقديرُ : أَيُّ شَيْءٍ دعا زيداً إِلَى الخُرُوجِ ؟ ، وإِنَّمَا كَانَ زيدٌ منصوباً في هذه المسألةِ ؛ لِأَنَّ اسْمَكَ يَظْهَرُ هنالك بالياء والنونِ ، تقول : ما دعاني إِلَى الخُرُوجِ ؟ فتجده جارياً على ما تقدَّمَ من كلامه .

ثم قال : () وتقول : ما كره أخوك من الخُرُوجِ ؟ (٢) .

" ما " في موضع نصبٍ ؛ لِأَنَّهُ مفعولٌ مقدَّمٌ ، والتقديرُ : أَيُّ شَيْءٍ كره أخوك من الخُرُوجِ ، وكانَ أخوك هاهنا مرفوعاً ، لِأَنَّ اسْمَكَ يَظْهَرُ ثُمَّ بالتاءِ ، كقولِكَ ما كرهت من الخُرُوجِ ؟ فهو جارٍ على ما تقدَّرَ ، والله أعلم .

(١) الجمل : ١٢ .

(٢) المرجع نفسه .

باب ما يتبع الأسم في إعرابه

التوابع على الحقيقة خمسة : النعت ، وعطف النسق ، وعطف
البيان ، والتوكيد ، والتبديل .

وإنما نسب ، هذه التوابع للأسم مع العلم بالاشتراك في بعضها ،
لأمرين :

أحدهما : أن فيها ما يختص بالاسم ، ولا يشارك فيه .
والثاني : أنه يشارك غيره في البواقي ، ولما كان يشارك غيره
فيما يضاف إليه ، ولا يشاركه غيره فيما يضاف إليه ، خصه بما ذكر . والله
أعلم .

وإنما لم يذكر هنا عطف البيان ، لأنه لا يقوم عليه دليل ^(١) إلا
في موضعين : في باب أسم الفاعل ، في نحو قولك : هذا الضارب الرجل
زيد ، بخفض ^(٢) الأسمين ، وفي باب النداء في نحو : يا أيها الرجل زيد
منونا وغير منون ، وإذا اعتقدت فيه البدلية بنيتها على الضم ، لأنه على تقدير
تكرار العامل ، وإذا اعتقدت فيه عطف البيان نونته ، لأنه تابع لمرفوع على
غير تقدير تكرار الحرف ، فلذلك سكت عن ذكره هنا ^(٣) . والله أعلم .

(١) كل عطف بيان يمكن أن يعرب بدلاً ، وإعرابه بدلاً أو عطف بيان
مبنى على مراد المتكلم ، فإن أراد رفع توهم عند السامع ، فهو
عطف بيان .

(٢) في الأصل " فخفض " تصحيف .
لأنه إذا أعرب زيد بدلاً لا يصح ، لأن البدل على نية تكرير
العامل ، وإذا كرر العامل وهو " الضارب " اقتضى أن يضاف
إلى زيد ، وأسم الفاعل بالالف واللام لا يضاف لما بعده إلا إذا
كان ما بعده مثله بالالف واللام . انظر البسيط : ٢٩٥ وإصلاح
الخلل : ٦٩ وما بعدها .

(٣) بحثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن الزجاء . البسيط :

فان قلت : لعله مندرج تحت قوله في الترجمة : " والعطف " قيل : لو كان كذلك لترجم عليه في جملة الآبواب ، ولما ترجم على كل واحد من الأربعة ، ولم يجرله ذكر في الجملة ، حمل ذلك على أنه أراد بقوله : " والعطف " عطف النسق بأنفراده والله أعلم .

فصل : (١) رتب أبو القاسم التوابع على ما هو مذكور في المتن ، (٢) وقد اختلف ترتيب المصنفين لهذه التوابع ، وأحسنها ترتيباً ابن السراج (٣) في كتابه الموجز ، والآصول ، بدأ فيهما بالتوكيد وثنى بالنعته ، وثالث بعطف البيان ، ورابع بالبدل ، وخمس بعطف النسق ، (٤) وكذلك فعل من أخذ عنه ، كالفارسي ، والرماني ، إلا أن الفارسي لم يذكر لذلك توجيهها (٥) ، وأما الرماني (٦) فوجه توجيهها قال فيه : يقدم التوكيد ، لأنه الأول على معناه (٧) ، ويشق بالنعته ، لأنه الأول على خلاف معناه ، ويثالث بعطف البيان ، لأنه مشبه بالنعته ، ويربع بالبدل ، لأنه منه ما يكون غير الأول ، ويخمس بعطف النسق ، لأنه تابع بتوسط حرف . (٧)

- (١) هذا الفصل كله ساقط من " ح " .
- (٢) قال ابن بزيعة : (. . .) وعلى كل حال فترتيب أبي القاسم فاسد إن كان مقصوداً . شرح الجمل : ٥٤ .
- (٣) انظر الاصول : ١٩ - ٥٥ . ومثل ذلك قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١٥ / ١ ب .
- (٤) الايضاح للفارسي : ٢٧٣ .
- (٥) الرماني : هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ابو الحسن ، امام في العربية علامة في الآداب من طبقة الفارسي والسيرافي ، معتزلي ، مع دين وتأله وفصاحة ، قال عنه التوحيد : لم ير مثله قط علماً بالنحو ، وغزارة بالكلام ، ومصرافاً بالمقالات ، وكان يمزج النحو بالمنطق ، ولد سنة ست وتسعين ومائتين ومات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، وفي البغية ولد سنة ست وسبعين . نزهة الالباء ٣١٨ ، وبغية الوعاة : ١٨٠ / ٢ .
- (٦) كذا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١٥ / ١ ب وشرح المقدمة المحسبة : ٤٠٧ / ٢ .
- (٧) بمثل ما قال الرماني قال ابن بزيعة في شرح الجمل : ٥٤ .

انظر : ينبغي أن يقدم كل واحد من النعت وعطف البيان
على التوكيد / ، لأن التوكيد شأن عن معرفة عين الموء كد ، ولذلك ٣٨
لم يطرّد توكيد النكرة ، لأنها لم تثبت لها بعد عين فتوء كد ، وكل واحد
من النعت ، وعطف البيان ، به ثبتت العين التي جيسىء بالتوكيد لرفع
المجاز عنها ؛ لأن وضعها لبيانها ، فإذا ثبتت بكل واحد منهما جيسىء
بالتوكيد لرفع المجاز عن تلك العين الثابتة ، ثم يتردد النظر بين تقديم
النعت على عطف البيان ، وبين تقديم عطف البيان على النعت ، فيقول قائل :
النعت أولى بالتقديم ؛ لأن النعت وعطف البيان كأصل وفرع بالنظر إلى
الوضع ، وذلك أن التعت مشتق ، وأوفي حكمه ، وأصله أن يكون تابعا غير
متبوع ، وهو كذلك ، وعطف البيان جامد ، وأصل الجامد أن يكون متبوعا
غير تابع ، وليس هو كذلك ، فلما كانا كذلك بمنزلة أصل وفرع ، والأصول مقدمة
على الفروع ، وجب تقديم النعت على عطف البيان ، وأيضا فإنه أوسع
بابا من عطف البيان ، فإنه يكون عبارة عن المنعوت ، ويكون عبارة عن
شيء من سببه ، وعطف البيان لا يكون أبداً إلا عبارة عن المبيّن به ، فكان
معه بمنزلة عموم وخصوص ، والعموم مقدم على الخصوص في موضع التداخل .

ثم يقول قائل : عطف البيان أولى بالتقديم ، لأنه يدل على
معنى مفرد ، والنعت يدل على معنى مركب ، والمفرد قبل المركب ، وأيضا فإن
عطف البيان جامد والجامد مقدم في الوجود على المشتق ، وإذا كان
كذلك وجب أن يقدم في اللفظ على النعت ، لتحصل المطابقة بين اللفظ
والمعنى ، فهذا مما ينظر فيه ، وبالله التوفيق .

وأما الترتيب بالبدل فواضح ، لأنه في حكم الاستقلال ببناء
على أنه على تقدير تكرار العامل ، والجمل بعد المفردات ضرورة ،

وأما على من يرى أنه على تقدير طرح الأول (١) ، فواضح فيه الفرعية ،
لأنّ الاعتداد بالمنطوق (٢) به أصل ، ونفي الاعتداد به فرع ، وحق
الفروع التأخر عن الأصول .

وأما تأخير عطف النسق فواضح أيضاً ، لأن تبعيته متوقفة
على توسط حرف والغيرية في جميعه وضعية . والله أعلم .

-
- (١) هو رأي أبي عثمان المازني والمبرد ، انظر المقتضب : ٢١١ / ٤ .
وحواشي المفصل للشلوين : ٤٠١ ، والتذييل والتكميل : ١٤٦ / ٤ .
وانظر المقدمة المحسّبة : ٤٢٣ / ٢ - ٤٢٤ ، ان نسبته ابن بابشاذ
الى المبرد ، وأنه عني بالطرح الطرح في اللفظ والمعنى
والمبرد لا يعنى إلا الطرح في المعنى فقط ، وقد وضّح
الشلوين مراد المبرد بالطرح . انظر التذييل والتكميل الموضع
السابق ، المقدمة المحسّبة : ٤٢٤ / ٢ حاشية تلك الصفحة .
- (٢) يبدو من كلام ابن الفخار هنا أنه فهم من " الطرح " الطرح
في اللفظ والمعنى ، وقد تكلم العلماء على أن المراد هنا هو
الطرح في المعنى دون اللفظ . انظر مراجع الحاشية السابقة .

باب النعت

النعت : هو الأسم الجارى على ما قبله ، تحقيقاً ، أو تقديرًا ، لإفادة وصف فيه أو في شيء من سببه . (١)

والأوصاف أربعة : حُلَّى ، وهي الصفات الظاهرة ، وغرائز ، وهي الصفات الباطنة ، وأفعال ، وهي حركات الجوارح (٢) ، ونسب كقرشي وهاشمي ، وزاد بعضهم الوصف بـ " ذو " بمعنى صاحب . (٣)

وإنما جيء بالنعت لأحد ستة أشياء : إما لاختصاص نكرة ، أو لرفع اشتراك عارض في معرفة ، أو لمدح ، أو لذم ، أو ترحم ، أو تأكيد .

ثم إن النعت على قسمين : حقيقي ، وسببي ، فالحقيقي : هو

ما أفاد وصفاً في متبوعه ، والسببي : هو ما أفاد وصفاً في مرفوعه — [دون متبوعه] (٤) وقال بعضهم : الحقيقي : ما رفع ضميراً الأول ، (٥) والسببي : ما رفع الظاهر وفيه بحث .

فأما الحقيقي فيتبع الموصوف به في أربعة أشياء من عشرة غالباً :

واحد من الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض ، وآخر من الأفراد وضديه

- (١) هذا التعريف أكثره من عبارة ابن أبي الربيع : ١٤٨/١ .
- (٢) كالماشي والراكب . انظر البسيط : ١٤٨/١ ، وتقسيمات الأوصاف بهذه الطريقة عند ابن أبي الربيع ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٩٣/١ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١٥ .
- (٣) منهم ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة : ٤١٣/٢ ، وابن خروف في شرح الجمل : ١٥ وابن عصفور في شرح الجمل : ١٩٦/١ .
- (٤) تكملة من " ح " .
- (٥) في " ح " متبوعه ، وكلاهما بمعنى واحد .

وآخر من التعريف وضده ، وآخر من التذكير وضده . (١)

وأما السببي فيتبع الموصوف به في اثنين من خمسة ، واحد من الاعراب ، وآخر من التعريف وضده ، هذا هو اللازم ، ولذلك لم يذكر أبو القاسم غيره . (٢)

ثم قال : (فأما (٣) النعت فتابع للمنعوت) إلى آخره .

إنما ذكر هذه الخمسة (٤) وأمسك عن الخمسة ، لأن المذكور لازم في قسمي الحقيقي والسببي ، والمسكوت عنه إنما يلزم الحقيقي دون السببي ، فلذلك اعتنى بذكر اللازم مطلقاً دون غيره . (٥)

ثم قال : (في رفعه ونصبه وخفضه) .

يريد لفظاً أو موضعاً في الأعراب الثلاثة ، وذلك أن المتبوع

بهذا النظر على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون له لفظ فقط ، كقولك : قام زيد العاقل .

والثاني : أن يكون له موضع فقط ، كقولك : قام هو لا

العقلاء .

والثالث : أن يجتمع فيه الأمران كقولك : هذا ضارب زيد

العاقل ، بالخفض / حملاً على اللفظ ، والعاقل بالنصب حملاً على ٣٩
الموضع . والله أعلم .

(١) انظر البسيط ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١٥ ، وشرح

ابن عصفور : ١٩٣/١ ، وشرح قطر الندى لابن هشام :

(٢) انظر البسيط : ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ، وشرح ابن

عصفور : ١٩٣/١ .

(٣) في الجمل : " ١٣ " " أما " وما هنا موافق لبعض النسخ المعتمدة

في تحقيق الجمل .

(٤) الخمسة هي : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والتعريف ، والتذكير .

(٥) اعتذر ابن الفخار عن سكوته عن الخمسة الأخرى بمثل ما اعتذر

به ابن أبي الربيع في البسيط : ٢٩٨ .

مسألة (١) : حكى سيبويه عن قوم من النحويين ، أنهم يعتبرون في إجراء الصفة الثانية على الموصوف ، صحة القلب ، وإلا نصبوا ، فمثال ما يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائد بباز ، فهذه الصفة الثانية تجرى على الموصوف كالتي قبلها ، لصحة القلب فيها ، فتقول : مررت برجل صائد ، بباز معه صقر ، وهذا صحيح ، فالإجراء صحيح ، ومثال ما لا يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائد به ، فهذا لا يصح فيه القلب ، فلا يصح فيه الإجراء ، لأنك لو قلت : مررت برجل صائد به معه صقر لم يصح لمكان تقدم الضمير ، وإذا لم يصح الإجراء وجب العدول عندهم إلى النصب على الحال ، فيقولون : مررت برجل معه صقر صائد به . (٢)

ثم ساق سيبويه مسألة : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ، على سبيل الاعتراض على أصحاب القلب ، لأن قاعدتهم إنما هي في اجتماع صفتين ، فظاهر الأمر أن "عاقلة لبيبة" صفتان لرجل ، لأنه لما لم يصح القلب هنا ألزمهم سيبويه النصب ، على أن يكون وجه الكلام ، وليس ذلك المعنى بوجه الكلام . (٤)

فإن قيل : فما قول سيبويه في إعراب "لبيبة" ؟ قلنا : كلامه عند المحققين محمول على أن "لبيبة" صفة لعاقلة ، وإذا كان كذلك لم يلزم فيها من إبراز الضمير ما يلزم إذا كانت صفة لرجل . (٥)

-
- (١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح" .
 (٢) الكتاب : ٤٩/٢ وما بعدها ، والمقتضب : ٢٦١/٣ وما بعدها .
 وانظر شرح السيرافي ١٢٩/٢ أ .
 (٣) الكتاب : ٥١/٢ ، وانظر شرح السيرافي : ١٨١/٢ وما بعدها .
 (٤) أي ليس النصب على الحال وجه الكلام .
 (٥) انظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي : ١٨١/٢ وما بعدها .

فإن قلت : يسقط هذا الاعتراض ^(١) على أصحاب القلب بهذه المسألة ، لأنه لا يستقيم الاستدلال عليهم ، إلا على أن يكونا صفتين لرجل ، فيعدلون حينئذ إلى النصب ، لتعذر القلب في الصفة الثانية .

فالجواب أنا نقول : انهما صفتان لرجل من جهة المعنى المقصود ، لأنك إنما قصدت أن تقول : مررت برجل عاقلة أمه ، لبيبة أمه ، هذا هو الأصل في المسألة وعليه المعنى ، فلما أضمرت " الأم " لتكرار اللفظ ، امتنع القلب ، فألزمهم سيبويه النصب ، وهو معنى ضعيف ^(٢) ، والجراء قَوَّى المعنى ، فلما امتنع الجراء عند سيبويه لعدم ابراز الضمير ، والنصب على الحال ضعيف المعنى وإن كان جائزا على حاله ، عدل إلى أقوى المعنيين ، وهو أن يكون صفة لعاقلة .

ويتفرع على مذهب الأخفش القائل بجواز الربط بالمعنى أن يكونا معا صفتين لرجل ، على أن يكون أصل المسألة : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أمه ، ثم أضمرت " الأم " لكان تكرار اللفظ ، فزال المضاف إليه ، لاستحالة إضافة الضمير ، فصار الرابط بين هذه الصفة والموصوف بها بالمعنى ، لأن هذا الضمير المستتر في " لبيبة " عبارة عن " أم " المضاف إلى ضميره ، فقولك : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة في معنى لبيبة أمه ، فكما يجوز : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أمه ، كذلك يجوز ما هو في معناه .

ونظير هذه المسألة ما قاله أبو بكر بن طاهر ^(٣) في قوله تعالى :

* ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور * ^(٤) إن التقدير : ولمن صبر

(١) في الأصل " يسقط على هذا الاعتراض " فعلى " مقحمة .

(٢) لأن الحال فيه معنى الظرفية ، وتصور الظرفية هنا ضعيف .

(٣)

(٤) الشورى : ٤٣ .

وغفران صبره لمن عزم الأمور. وإذا كان المعنى على ذلك ، كان اسم الإشارة عبارة عن الضمير المضاف إلى ضمير الأول ، فوقع به الربط الذي كان يقع بـ " صبره " فهذا رابط بالمعنى ، وهو أحد الأقوال الثلاثة المقولة في الآية ، وكذلك أيضا قيل في قوله تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ﴾ (١) إِنَّ المعنى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربص أزواجهن ، ثم أضمر الأزواج لمكان التكرار ، وزال المضاف إليه لاستحالة إضافة الضمير ، فضمير جماعة المؤمنين عبارة عن الاسم المضاف إلى الرابط ، فوقع به الربط ، فهذا رابط بالمعنى .

فلبية في المسألة دائرة بين أمرين :

أحدهما : أن تكون صفة لرجل ، وتكون المسألة من باب الربط

بالمعنى .

والثاني : أن تكون صفة لعائلة ، فيكون الضمير المستتر عائدا على عائلة ، لأنها الأم . على هذا الثاني ينبغي أن يحمل كلام سيبويه ، لأنه غير قائل بالأول ، فينبغي أن يحمل قوله على ما هو معلوم من مذهبه ، لا على ما هو مذهب غيره ، وهذا واضح إن شاء الله .

ثم قال : (وأعلم أن النكرة تنعت بالنكرة) (٢) إلى آخره .

قال الأستاذ : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ، من جهة أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في حال ، فلو قلت : قام الرجل عاقل ، على النعت ، لزم أن يكون / الرجل معرفة اعتبارا بالالف واللام ، نكرة اعتبارا ٤ . بالنعت بالنكرة . (٣)

(١) البقرة : ٢٢٤ .

(٢) الجمل : ١٣ .

(٣) البسيط : ٣٠٠ ، وليس ما هنا نص الأستاذ بن أبي الربيع ،

ومثله قال ابن خروف في شرح الجمل : ١٦ .

وهذه الطريقة منتزعة من قول سيبويه : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه ، أى زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده ، بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

وقال بعض النحاة : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، لأن نعت المعرفة إنما وضعه لرفع الاشتراك العارض فيها ، والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها فكيف ترفعه عن غيرها ؟ ولم تنعت النكرة بالمعرفة ، لأن حق المعرفة التقديم على النكرة ، وحق النعت التأخير عن المنعوت ، فهما متدافعان ، وقال الفارسي : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ، من حيث لم ينعت الواحد بالجمع ، ولا الجمع بالواحد ، لأن النكرة تشبه الجمع من حيث الشَّيْءُ والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص . (١)

فصل : وظاهر كلامه منع نعت المعرفة بالنكرة مطلقاً ، وليس كذلك ، لأنه يجوز عند الحذاق من العلماء نعت المعرفة بالنكرة ، بشرطين : شرط في المنعوت وهو أن يكون تعريفه تعريف الجنس ، وشرط في النعت وهو ألا يصلح فيه الألف واللام كقول العرب : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، فخير نعت للرجل ، والمنعوت بلفظ المعرفة ، والنعت نكرة كما ترى . (٢)

وأما تشبيه نعت النكرة بالنكرة لنعت المعرفة بالمعرفة ، فهو من باب عكس التشبيه على وجه التنظير ، وإنما قلنا هذا من جهة أن الاستعمال في باب التشبيه تقديم الفرع وتأخير الأصل ، في المعنى الذى سيق له التشبيه ، ومعلوم أن نعت النكرة بالنكرة أصل لنعت المعرفة

(١) انظر التذييل والتكميل : ١١٥ / ٤ ، وهمع الهوامع : ١٧٢ / ٥ .

(٢) الايضاح : ٢٧٥ .

(٣) انظر الكتاب : ١٣ / ٢ ، والحاشية الثانية من نفس الصفحة ، وشرح الرضي : ٣٠٨ / ١ ، ومثال ما يصلح فيه الالف واللام : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، فيقال : الشبيه بك .

بالمعرفة ، من جهة أن النكرة أحوج للنعت من المعرفة ، لأن المعرفة موضوعة على الاختصاص ، والنكرة موضوعة على الشّيع . والله أعلم .

فصل ثم قال : (فأما النكرة) ^(١) إلى آخره .

ظاهر هذا الرّسم ، أن الاسم لا يحكم عليه بالتنكير ، إلا بشرط أن يكون له جنس يكون فيه شائعا ، فيلزمه لذلك القول بتعريف شمس وقمر ، وهما نكرتان ، بدليل دخول الألف واللام عليهما في نحو قوله تعالى : * الشمس والقمر بحسبان * ^(٢) فكان للأستاذ رحمه الله في توجيه ذلك عبارتان :

إحداهما : أن يكون المعنى : النكرة كل اسم شائع في جنسه وضعا ، وشمس وقمر وضعهما . وضع النكرات ، بدليل جريان أحكام النكرات عليهما ، فيكون على هذا رسمه صحيحا بهذا الاعتبار .

والعبارة الثانية : أن الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك في المعرفة ، وكلاهما عارض ، والعارض لا يعتد به ، فلهذا لم يعتد أبو القاسم بالتنبيه على اختصاصهما لهذا المعنى . والله أعلم . ^(٣)

ثم قال : (والمعرفة خمسة أشياء) ^(٤) إلى آخره .

اختلف الناس في ترتيب هذه المعارف ^(٥) ، فمنهم من قال : أعرفها المضمرات ، ثم الأعلام ثم الصهات ، ثم المقرون بالألف واللام ، وأما المضاف ^(٦) فيمنزلة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمّر فإنه في رتبة العلم ، وهذه طريقة علماء سبّته .

-
- | | |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | الجمل : ١٤٠ . |
| (٢) | الرحمن : ٥٠ . |
| (٣) | البسيط : ٣٠١ ، وما بعدها ، وقد أدرج الكلام فيهما ابن أبي الربيع ادراجا ، وفصله هنا ابن الفخار . |
| (٤) | الجمل : ١٤٠ . |
| (٥) | انظر همع الهوامع : ١٩١ / ١ - ١٩٣ . |
| (٦) | في " ح " " ثم ، وأما المضاف " فثم مقحمة . |

ومنهم من قال : أعرفها الأعلام ، ثم المضمرات ، ثم المبهمات
على النسق المذكور ، ومنهم من قدم المبهمات على الأعلام ، فحجة من قدم
المضمرات أمراً :

أحدهما : أن من جمعتها ما لا يتصور فيه اشتراك ، وهو
ضمير المتكلم .

والآخر الثاني : أن المضمرات لا تفتقر إلى نعت افتقار غيرها
لبعدها عن الاشتراك ، لأن الأسم لا يضر إلا بعد أن يعرف .

وحجة من قدم الأعلام على المضمرات أن العلم يدل على مسماه
دلالة مطلقة والضمير لا يدل على مسماه إلا بقيد الحضور أو الغيبة ، وما
دلالته مطلقة أقوى مما دلالته مقيدة .

وحجة من قدم المبهم على العلم ، وهو الفراء ، أن المبهم
يعرف من جهتين من جهة القلب ، ومن جهة العين ، والعلم إنما يعرف
من جهة القلب ، وما يعرف من جهتين أقوى مما يعرف من جهة واحدة ^(١) ،
وأيضاً فإنهما إذا اجتمعا قدم المبهم على العلم ، ولا حجة في هذا ،
لأن معرفة القلب تابعة لمعرفة العين ، لأن ذلك تأدى إلى القلب بواسطة
العين ، وأما تقديم المبهم على العلم فمن باب الاهتمام والاعتناء ، ولا يلزم
من هذا أن يكون قبله في الترتيب ، / ألا ترى أن المفعول يقدم على
الفاعل وعلى الفعل لهذا المعنى ، ولا يلزم من ذلك أن يكون قبلهما
في الترتيب ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

فصل : اعلم أن كل قسم من هذه المعارف في باب ترتيب
التعريف على ثلاثة أقسام : فالمضمرات ثلاثة أقسام ، أعرفها المتكلم ، ثم

(١) انظر معجم الهوامع ١٩٢/١ ونسب هذا المذهب للكوفيين وابن السراج .

المخاطب ، ثم الغائب ^(١) ، فإذا اجتمعت في لفظ لزم فيها ذلك الترتيب ، كقولك : الدرهم أعطيتكه .

والأعلام ثلاثة أقسام : قسم متوغل في الاختصاص ، مجرد من معنى الالتباس ، كمكة ، وبغداد ، فهذا الضرب أعرفها .

وقسم موضوع على الاختصاص ، وقد يعرض فيه الاشتراك نحو : زيد وعمرو ، فهذا الضرب دون الأول في التعريف .

وقسم تعريفه تعريف الجنس كأسامة ، لجنس الأسد ، وشعالة لجنس الثعلب ، فهذا دون الذي يليه ^(٢) في التعريف .

والصهومات ثلاثة أقسام ، أعرفها " ذا " وفروعه ، لأنها إشارة إلى القريب الحاضر بين يديك ، ثم ذاك وفروعه ، لأنها إشارة إلى المتراخي عن القريب ، ثم ذلك وفروعه ^(٣) ، لأنها إشارة إلى البعيد المتراخي عن الذي يليه . هذه طريقة كثير من المتأخرين .

ومن النحاة من جعل أسماء الإشارة على قسمين : قريب ومتراخ عنه ، إلا أن المتراخي على نسب ^(٤) وبهذا كان شيخنا أبو عبد الله ابن عبد المنعم ، رحمة الله عليه ، يقول .

وتجدها من الزوائد ، وتلبسها بها ، وتفاوت الزيادة يدل على صحة الطريقة الأولى ^(٥) ، ونظيرها في إثبات ثلاث ^(٦) مراتب ما قاله بعضهم في حروف النداء من الهمزة للقريب ، وأي للوسط ، وسائرهما للبعيد والله أعلم . ^(٤-٤)

-
- (١) انظر البسيط ٣٠٣ .
(٢) هكذا رسمت في كلتا النسختين مع عدم وضوح ، ولعل الصواب " قبله " .
(٣) البسيط : ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٤-٤) ساقط من " ح " وانظر المسألة في رصف الباني : ٥٢ ، ١٣٤ ، ٤٥١ ، والمفني ١٧ ، ١٠٦ ، ٤٨٨ . ونسب آبن عقيل للمبرد ، ولجماعة من المتأخرين منهم الجزولي أن " أي " للقريب . المساعد : ٢ / ٤٨٢ .
(٥) ما ذكره هنا هو ما ارتضاه بن أبي الربيع : ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وانظر شرح ابن عصفور : ١ / ٢٠٢ .
(٦) في الأصل " ثلاثة " وما ذكرت هو الصواب .

وقد ذكر حكم المضاف .

فصل : ثم قال : (والمضمر نحو أنا وأنت) ^(١) إلى آخره .

المضمرات على ثلاثة أقسام : مرفوعة ، ومنصوبة ، ومخفوضة ،
فالمرفوعة أربعة وعشرون ، اثنا عشر منفصلة ، واثنا عشر متصلة ، فالمنفصلة : أنا ،
ونحن ، وأنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ،
وهن .

والمتصلة : ضربت ، وضربنا ، وضربت ، وضربت ، وضربتما ،
وضربتكم ، وضربتكن ، وضرب ، وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، فهذه
أربعة وعشرون ضميرا .

والمنصوبة أربعة وعشرون أيضا اثنا عشر منفصلة واثنا عشر
متصلة ، فالمنفصلة : إِيَّايَ ، وإِيَّانا ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكِ ، وإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُمُ ،
وإِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُم ، وإِيَّاهُنَّ .

والمتصلة اثنا عشروهي : نفعني ، ونفعنا ، ونفعك ،
ونفعك ، ونفعكما ، ونفعكم ، ونفعكن ، ونفعه ، ونفعها ، ونفعهما ،
ونفعهم ، ونفعهن ، فهذه أربعة وعشرون .

والمخفوضة ^(١) اثنا عشر ، متصلة كلها ، وهي : لي ، ولنا ،
ولك ، ولك ، ولكما ، ولكم ، ولكُنَّ ، وله ، ولها ، ولهما ، ولهم ، ولهن .
(٣)
وإنما سقط المنفصل منها لآستحالة أنفراد المخفوض من خافضه ،
إلا ما شذَّ من ذلك ، وزاد سيبويه ألياء في خطاب الموءنة نحو : أنت

(١) الجمل : ١٤٠ .

(٢) في " ح " والمخفوضات .

(٣) انظر الكتاب : ٣٦٢ / ٢ - ٣٦٣ ، وشرح السيرافي : ١٤٤ / ٣ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٠١ / ١ ، وشرح ألفية ابن معطي :
٦٨٢ ، والبسيط : ٣٠٧ .

يا هند تفعلين (١) ، وزعم الأَخفش (٢) أنها حرف ، علامة (٣) لتأنيث
الفاعل المضمَر في آنية عنده ، وهذا القول مردودٌ بعدم النظر ، لأنَّ الياء
لا تكون علامة للتأنيث في موضع .

فإن قال : وكذلك ضمير الواحد لا يظهر في مضارع من
الآفعال .

أجيب بأنَّ خوف اللبس بين فعل الواحدة وفعل الواحد دعا
إلى إظهاره .

فإن قال : وكذلك أقول أنا : ان خوف اللبس دعا إلى آليا
علامة للتأنيث ، لِيَفْرُقَ بها بين المذكر والمؤنث .

أجيب بأنَّ قولنا : جَارٍ على الأصول بوجه ما ، وقولك خارج
عن الأصول من كل وجه ، لأنَّ آليا لا تكون علامة للتأنيث في موضع ، وآليا
تكون ضميراً في بعض المواضع ، وأيضاً فإنَّ هذه آليا تلحق بعدها النون
التي تكون علامة للرفع ، وإنما يرفع بها ما اتصل به ضمير قبلها ، وحصل
النظر على النظر معتبر ، وأيضاً فإنَّ علامة التأنيث لا تلحق المضارع من
آخره في موضع ، وإنما تدخل عليه من أوله في نحو قولك : هند تقوم .
والله أعلم .

ثم قال : (والمبهم نحو هذا) (٤) إلى آخره .

قال الأستاذ : المبهمات هي الأسماء الظاهرة التي يشار بها ،

-
- (١) الكتاب : ٢٠ / ١ ، والمبسيط : ٣٠٧ .
(٢) انظر شرح الفية آبن معطي لأبن القواس : ٣٦١ .
(٣) في الأصل " علامة " منونة مخفوضة ، ولا وجه لذلك . ولم تضبط
في " ح " .
(٤) الجمل : ١٣ .

وهي على ثلاثة أقسام ، قسم يشار به الى القريب ، مذكرا أو مؤنثا ، وقسم يشار به الى الوسط مذكرا أو مؤنثا ، وقسم يشار به الى البعيد ، مذكرا أو مؤنثا .

فأما المذكر فيقال في الواحد القريب منه : ذا ، وفي الاثنين :
 ذان ، وفي الجماعة : أولئك ، وفي الوسط للواحد المذكر :
 ذاك ، وفي الاثنين : ذاك ، وفي الجماعة : أولئك ، أو : أولاء ،
 وفي البعيد الواحد المذكر : ذلك ، وفي الاثنين : ذاك ، مشدداً
 النون ، وفي الجماعة : أولئك ، أو أولئك . وأما في المؤنث فتقول في
 الواحدة القريبة ذى / ، أوتى ، أوتا ، أوزه ، في الحاليين (١) ،
 أو وقفا مكسورة آلهاء ، موصولة بياء وصل ، تشبيهاً بهاء الضمير ، وفي
 الاثنين : تان ، وفي الجماعة : أولى ، كالذكور ، وفي الوسطى : تيك
 ولا تقل : نيك ، وقد حكى نادراً ، وفي الاثنين : تانك ، وفي الجماعة
 أولاك ، وأولاء كالذكور أيضاً ، وفي الواحدة البعيدة تلك ، وفي الاثنين :
 تانك مشدداً النون ، وفي الجماعة : أولئك وأولئك كالذكور أيضاً .

هذا الترتيب كله على طريقة علماء سبته ، ومن الناس من أنكر
 المرتبة الوسطى ، وكان شيخنا أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه ،
 شديد الإنكار لذلك التقسيم ، وقائلاً بالثاني . وبالله التوفيق .

(١) أى في حال الوقف وحال الوصل . قال ابن أبي الربيع : " ومن
 العرب من يقول : تا للواحدة وعليه جاء ت التثنية ، ومن
 العرب من [يبدل] من الياء ها في الوقف ، فيقول : " ذى "
 في الوصل و " ذه " في الوقف ، ومن العرب من يقول : " ذه " في
 الوصل والوقف ، وهذا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف .
 البسيط : ٣٠٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٠١ / ١ .

فصل : ثم قال : (وما عرف بالألف واللام) (١)

فيه بهذه العبارة على تعدد أقسام الألف واللام من جهة أنه قال : وما عرف بالألف واللام ، ولم يقل وما فيه الألف واللام ، فذكر التعريف قيداً والله أعلم .

(٢)

ثم قال (وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تعرف به) .

ظاهره أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه إذا كان معرفة مطلقاً ، وليس كذلك ، وإنما يتعرف المضاف بالمضاف إليه ، أو يتخصص به إذا كانت الإضافة محضة ، فكان ينبغي أن يحذر العبارة فيقول : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف إضافة محضة ، وقد يتجه كلامه بأن يكون أطلق القول ثم قيد بالمثال ، لأنه إنما أتى بما إضافته محضة ، وفيه توجيه آخر وهو : أن يكون قوله : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف معطوفاً على ما قبله من المرفوعات ، ويكون قوله : (تعرف به) في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع فأضيف كأنه قال : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف في حال كونه معرفاً به ، وهذا التوجيه أجود (٣) ، لأن الأول عندهم ضعيف والله أعلم .

مسألة : (٤) هذا زيد ضارب عمرو ، إن قام دليل على أن ضارباً

هنا يراد به الحال ، أو الاستقبال كانت إضافته غير محضة ، لأنها (٥) فرع

(١) الجمل : ١٤٠ .

(٢) في إحدى النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل وهي التيمورية "وتعرف" بالواو ، وانظر التعليق التالي .

(٣) في إحدى نسخ الجمل وهي نسخة المكتبة التيمورية "وتعرف به" بزيادة الواو ، وعلى ذلك يكون مراده يتفق مع توجيه الشارح هنا .

(٤) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح" .

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة أخرى " لأنه " .

النصب ، وإذا كان كذلك كان بدلاً من زيد ، ولم يكن نعتاً ، لفوات موافقته في التعريف ، ولا يشترط ذلك في البديل ، وإن قام دليل على أنه يراد به الماضي كانت اضافته محضة لأصلتها ، وإذا كان كذلك كان نعتاً لزيد ، لموافقته إياه في التعريف وهو أجود من البديل ، لمكان الاشتقاق المشترك في النعت ، وفوات الجمود المشترك في البديل ، فإن كان مجرداً من الأدلة كان مجملًا وأحتمل وجهين :

أحدهما : أن يلحق بما إضافته محضة ، لأنها أوسع باباً مما إضافته غير محضة ، والدخول في أوسع البابين عند الاحتمال واجب ، وأيضا فإن المحضة أصل وغير المحضة فرع ، والحمل على الأصول مقدم على الحمل على الفروع فيكون " ضارب " على هذا نعتاً لزيد ، وجاز البسول على ما ذكر.

والوجه الثاني : أن يلحق بما إضافته غير محضة ، بناءً على أن اللفظ إذا كان دائراً بين الحقيقة والمجاز وجب حمله على الحقيقة دون المجاز عند الاحتمال ، ويان ذلك أن " ضارباً " ها هنا إن كان بمعنى الماضي كان وصف " زيد " به مجازاً ، لأن معناه غير قائم به في الحال ، وإذا كان بمعنى الحال كان وصفه به حقيقة ؛ لأن الوصف عبارة عن المعنى القائم بالموصوف ، وهذا ظاهر والله أعلم ، والوجه الأول أظهر ، لأن المجاز قد كثر في باب الوصف حتى صار لاحقاً بالحقيقة وبالله التوفيق .

ثم قال : (وتقول جاءني زيد الراكب) . (١)

هذا بين ؛ لأن من شرط النعت أن يكون مساوياً للمنعوت

أودونه في التعريف ولا يجوز أن يكون أخص من المنعوت ؛ لأنك إنما تبدأ بالأخص فلم يبق إلا الأعم أو المساوي .

مسألة (١) قال ابن مالك : والاكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساويا له ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح وأمثاله كثيرة . (٢)

قال الشلويين : الفراء ينعت الأعم بالأخص ، وهو الصحيح ، وحكى عنه : مررت بالرجل أخيك على النعت . انتهى (٣) ، وانكر الأستاذ (٤) ذلك في المعارف ، والفرق بينهما أن المعارف موضوعة على الاختصاص واعرفها المضمرات ثم الأعلام ، ولا ينعت بشيء من ذلك ، وما بعدهما هو الذي ينعت به ، وحق المخبر أن يبدأ بالأخص على سبيل الإعذار ، وإذا كان كذلك لم يبق إلا المساوي أو الدون ، وأما التكرات فأولها وضع الأجناس ، وبعدها في الترتيب المشتقات الموضوعة لرفع الاشتراك الوضعي في أحاد الأجناس ، فإذا أردت رفع ذلك الاشتراك لم تجد ما ترفعه به إلا ما هو أخص ، وهو أحد تلك الأوصاف بما تضمنته في المعنى الذي وقع به

- (١) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح" .
- (٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٦٦٤/٢ ، والتسهيل : ١٦٨ ، وانظر التذييل والتكميل : ١١٦/٤ أ وانظر شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ ٥٩٨ وما بعدها ، ففيها تحقيق للمسألة مفيد .
- (٣) هذا النص في حواشي الفصل للشلويين : ٣٩٢ ، ٣٩١ ، ولعل ابن الفخار نقله من شرح التسهيل لابن مالك ، لأنه في الحواشي مفرق في مكانين ، أولهما ص ٣٩١ وهو : "أجاز الفراء مررت بالفاضل أخيك على النعت" . والآخر في الصفحة التي تليها ، وهذا الأخير في شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ :

- (٤) الأستاذ : هو ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٣١٣ .

٤٣ الأختصاص ، بخلاف المعرفة الموضوعية على / الأختصاص فإنك تجد معها ما هو دونها وفي طبقتهما على الغالب في الموضعين . (١)

ثم قال : (ولو قلت جاءني زيد راكب على النعت لم يجز) . (٢)

يريد إذا كان زيد باقيا على تعريفه ، فلا يكون راكب حينئذ لا بد لا على ضمه (٣) ، أو تنصبه على الحال وهو الوجه ، فإن كان زيد مزالا عنه التعريف كان راكبا نعتا له ، والتعريف وإن كان فرعاً ، فإنه أصل للتنكير في نحو هذه المسألة ، فإذا كان التعريف بين نكرتين كان التنكير الأول أصلاً والثاني فرعاً ، وأما التعريف فأصل باعتبار ما بعده وفرعاً باعتبار ما قبله ، وهذا منتزع من كلام سيبويه . (٤)

فصل : ثم قال : (وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال) . (٥)

ظاهره أن نصبه على الحال إنما هو بعد حصول التقديم ، وهو نقض لوضع النعت ، لاستحالة تقديم ما وضع تابعا (٦) ، لكن

(١) انظر : التذييل والتكميل : ١١٦ / ٤ ب .

(٢) الجمل : ١٤ - ١٥ ونصه " ولو قلت : جاءني زيد راكب على أن تجعل " راكبا " نعتا لزيد لم يجز " .

(٣) قال ابن أبي الربيع : في البدل قبح ، لأنه على تقدير حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، لأن البدل على تقدير تكرار العامل ، والمشتق لا يلي العوامل ، فلا بد أن يكون الأصل : جاءني زيد رجل راكب . البسيط : ٣١٣ .

(٤) الكتاب : ٢٤١ / ٣ ، ٢٤٢ .

(٥) الجمل : ١٥ .

(٦) المسألة في البسيط : ٣١٣ ، قال ابن عصفور : " ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمع " شرح الجمل : ٢١٨ / ١ .

قد يتجه قوله على أن يكون من باب حذف السبب والاستغناء عنه بذكر
 المسبب : كأنه قال : وإذا أريد تقديم نعت النكرة عليها نصب على
 الحال ليكون نصبه على الحال عقيب الإرادة ، وإذا كان عقيب الإرادة كان
 قبل حصول التقديم ، فإذا حصل النصب فحينئذ يصح التقديم ، لأن الحال
 لا يمتنع تقديمها على صاحبها امتناعا مطلقا والنعت يمتنع تقديمه على
 المنعوت به امتناعا مطلقا ، ونظير ما ذكرناه من حذف السبب وإقامة المسبب
 مقامه قوله تعالى : * فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
 الرجيم * (١)

المعنى والله أعلم : فإذا أردت أن تقرأ القرآن (٢) لأن
 الاستعاذة إنما هي عقيب الإرادة لا عقيب القراءة وبالله التوفيق .
 ثم أعلم أن النكرة تجرى على النكرة نعتا وحالا ، والنعت أقوى
 لما فيه من تناسب اللفظين ، وإذا كانوا يوء ثرون ذلك (٣) مع فساد المعنى
 في نحو قولهم : هذا جحر ضب خرب (٤) فأولى أن يوء ثروه مع صحته
 وتجري على المعرفة حالا لا نعتا لتعذر نعت المعرفة بالنكرة ، والمعرفة
 تجرى على المعرفة نعتا لا حالا ، لامتناع تعريف الحال ، فالحاصل أن
 جريان المعرفة على المعرفة عكس جريان النكرة عليها وإنه يجتمع في جريان
 النكرة على النكرة ما أفترق في جريان المعرفة على المعرفة والنكرة
 عليها والله أعلم .

(١) النحل : ٩٨ .

(٢) تكملة من "ج" .

(٣) أى التناسب .

(٤) الكتاب : ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ ، فإن سيبيويه قد حمل خرب على
 أنه صفة لجحر .

ثم قال : (كقولك هذا رجل مقبل^(١)).

هذه المسألة يتصور فيها ستة أوجه :

أحدها : هذا رجل مقبل ، على ما في الكتاب^(٢).

والثاني : نصبه على الحال من النكرة ، فتقول : هذا رجل مقبل^(٣).

والثالث : أن تقدم هذه الحال على صاحبها فتقول : هذا

مقبلاً رجلاً فصار راجحاً مع التقديم ما كان مرجوحاً مع التأخير .

الرابع : أن تقول : هذا مقبل رجل برفع مقبل على أنه

خبر عن المبتدأ ، ورجل بدل منه .

الخامس : أن تقول : ها مقبلاً ذا رجل ، فتجعل مقبلاً بين

حرف التنبيه وأسم الإشارة .

وفي المسألة قولان مبنيان على تحقيق العامل في الحال الذي

هو مقبلاً ، فمن اعتقد أن العامل فيه حرف التنبيه جوز المسألة ، ومن اعتقد

أن العامل أسم الإشارة منع المسألة ، لأن الحال لا تقدم على المعنى ؛ لضعف

عمله فيها^(٤) ، وفي المسألة نظر آخر ، وهو : هل يصح هذا المنع

فيتصور الخلاف ، أولا يصح فينتفي الخلاف^(٥) ؟ هذا مما فيه بحث .

(١) الجمل : ١٥ .

(٢) قال سيبويه : " وأما قولك : يا أخا رجل ، فلا يكون إلا ها هنا

إلا نكرة ، لأنه مضاف إلى نكرة ، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون

إلا نكرة " الكتاب : ٢٢٩/٢ .

(٣) أجاز سيبويه مجيء الحال من النكرة ، لكن جعله صفة أكثر .

الكتاب : ١١٢/٢ ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " صلى وراءه

رجال قياماً " . انظر حواشي الفصل للشلوبين : ٢١٢ .

(٤) انظر البسيط : ٤٠٥ وما بعدها .

(٥) قال ابن بزيمة : " فإن عملت " ها " قدمت الحال على " ذا "

وإن عملت " ذا " لم يجز تقديمه عند سيبويه " وذكر أن

المحققين على أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي لضعفه

في نفسه ، شرح الجمل : ٦٢ .

السادس : تقديم الحال في صدر الكلام ، كأنك قلت : مقبلا
هذا رجل وهذا الوجه متفق على منعه لما قلناه من أن الحال لا تقدم على
صاحبها إذا كان معنى لضعفه . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وإذا تكررت النعوت) ^(١) إلى آخره .

لوقال : وإذا كثرت النعوت ، لكان أقرب قليلا ، لأن مثاله الذي
جاء به مجرّد من التكرار ^(٢) ، لأن حقيقة التكرار إنما هي إعادة اللفظ
الواحد مرتين فأكثر مثل أن تقول : قام زيد العاقل العاقل العاقل ، أو
رأيت زيدا الكريم الكريم الكريم ، فقد بان لك أن قوله : وإذا تكررت
النعوت ، مُشكّلٌ جدا ، لأنه لا يتصور في مثاله التكرار لا باعتبار اللفظ ،
ولا باعتبار مدلولات الألفاظ ، لتباين الألفاظ والمدلولات بعضها من
بعض ، لكن قد يتجه ذلك على أن يكون قوله : النعوت ، جمع نعوت
الذي يراد به المصدر ، كأنه قال ^(٣) : وإذا تكررت نعوتك المسمى ، وإذا
تكرر ثناؤك على المسمى ، ولا يلزم من هذا تكرار كل واحدٍ واحدٍ من
الألفاظ التي تجرى نعوتها على ذلك المسمى ، لأنك إذا أثبتت على زيد
مثلا بمعنيين ، أو بمعاني مختلفة ، قيل فيه ، تكرر منك النعت لزيد ، أي
تكرر منك الثناء عليه ، وهذا صحيح إن شاء الله ، ويكون قد جمع المصدر
لأختلاف أنواعه ؛ لأن كل واحد / من هذه المعاني الصادرة من
المادح متباينة ، فلذلك قال : وإذا تكررت النعوت ، ولم يقل وإذا تكرر
النعوت .

فإن قيل : وما تصنع بقوله بعد : فإن شئت أتبعته ^(٤)

٤٤

- (١) الجمل : ١٥ .
(٢) مثال أبي القاسم هو : مررت بإخوتك الظرفاء الكرام العقلاء .
الجمل : ١٥ .
(٣) في " ح " " أراد " .
(٤) في " ح " أتبعته ، وما أثبت موافق لما في الجمل : ١٥ .

الأول ، وإن شئت قطعتها والإتباع والقطع لا يتصور واحد منهما إلا باعتبار
الألفاظ دون المعاني ؟ .

فالجواب أن الضمير في قوله : وإن شئت أتبعتها الأول على
هذا المأخذ عائد على الألفاظ التي دل عليها سياق الكلام ، لأن المدح
والثناء مثلا لا بد أن يكون بلفظ ، فعلى (١) هذا المدلول يعود الضمير
[والله أعلم] (٢) .

ثم أعلم أن النعوت بهذا النظر من جواز القطع وأمتناعه على
ثلاثة أقسام :

قسم يجوز فيه الأمران اتفاقاً ، وذلك نعوت المدح ، والذم ،
والترحم ، (٣) (٤) فهذا القسم كل مسألة تتصور فيه من القطع والإتباع ، فهي
جائزة (٥) ، إلا الإتباع بعد القطع فإنها ممنوعة اتفاقاً ، إلا ما (٦) شذ
من الناس ، واختلف في توجيه ذلك على ثلاث طرق :

فقال ابن عصفور : المانع من ذلك ما يلزم عليه من الفصل بين
النعوت والمنعوت بجملة أجنبية . (٧)

-
- (١) في الأصل : " فعلى فعلى " .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) انظر الكتاب : ٦٢/٢ وما بعدها .
(٤) من هنا الى قوله : " وقسم يلزم فيه الإتباع " وقعت في " ح " بعد
قوله : " وهذا واضح إن شاء الله وسيأتي ص
وهذا اضطراب في النسخة يشهد به أنه قدم له بنص الجمل
فقال : ثم قال : وإن شئت ونص الجمل هذا سيأتي مع ما يناسبه
في الشرح .
(٥) يريد أن يقول : " فهذا القسم كل مسألة يتصور فيها القطع
والإتباع " . والعبارة مضطربة .
(٦) الأولى أن يقول : " من " .
(٧) شرح الجمل : ٢٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ٦٤ .

(١) وقال الأستاذ : المانع من ذلك ما صرح به الشاعر في قوله :

إذا أنصرفت نفسي عن الشيء لم تكسُدْ

إليه بوجه آخر الدهر ترجعُ

فكان من طباع العرب وعلو هممها أنها إذا أنصرفت عن الشيء لم تعد إليه ،
فجعلوا لذلك ألفاظهم جاريةً على حدِّ معانيهم. (٢)

وقال بعض نحاة قرطبة وأدبائها : المانع من ذلك ما يلزم عليه

من تسفل بعد تصعد وقصور بعد كمال ، بيان ذلك أن القطع أبلغ في
المعنى المراد من الإتياع (٣) اعتباراً بتكثير الجمل ، وعلى ذلك كان
القطع (٣) ، ولولاه ما ذهب به ذلك المذهب البعيد ، وهذا بيِّن
إن شاء الله. (٤)

وقسم يلزم فيه الإتياع اتفاقاً وهو نعت التوكيد والمشار ، وما

وضع على اللزوم نحو : مررت برجلين اثنين ، ومررت (٥) بهذا الرجل ،

-
- (١) البيت لمعن بن أوس المزني ، وهو في ديوانه :
وشرح الحماسة للمرزوقي : ١١٣١ ، وشرح الحماسة للتبريزي :
٨٠ / ٣ ، والقصيدة التي منها هذا البيت لامية ، إلا أنه جعل
قافية البيت هنا عينا ، ويبدو أنه سبق قلم ، فالصواب "تقبل"
بدل "ترجع".
- (٢) انظر البسيط : ٣١٧.
- (٣) هذا التعليل منزع من قول سيبويه : "وقد يجوز أن تقول :
مررت بقومك الكرام إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ...
تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم" . الكتاب : ٧٠ / ٢ ،
و"الكرام بالرفع والنصب" . وانظر شرح قطر الندى : ٣٢٥ .
- (٤) من قوله : "قال الأستاذ" إلى هنا نقله الراعي عن ابن الفخار
بنصه . انظر عنوان الافادة : ١٨٨ .
- (٥) ساقطة من "ح" .

ومررت بهم الجماعة الفغير ، وإنما لزم اتباع هذا الضرب ، لأنه لم يتضمن معنى من المعاني المجوزة للقطع .

وقسم فيه قولان :

منهم من يلحقه بالاول في جواز الامرين ، ومنهم من يلحقه بالثاني في لزوم الاتباع ، وهو نعت البيان كقولك : مررت بزيد الخياط ، وأكثر الناس على لزوم الإلتباع فيه ، من جهة أن الفرض به بيان المنعوت ورفع الاشتراك العارض فيه ان كان معرفة ، وتقليل التنكير ان كان نكرة ، وهذا الفرض لا يحصل بالقطع ، وإنما يحصل بالإلتباع ، ولأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد في هذا الضرب ، واليه أشار سيبويه بقوله : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه ، أي زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده ، وهذا ظاهر .

وزهد الأستاذ أبو الحسن ومن لقيناه من أشياخ سبته إلى جواز الامرين ، على وجهين مختلفين ، وذلك أنك إذا قلت : مررت بزيد ، فإن بنيت على أن مخاطبك لا يعرف زيدا وحده كما قلناه عن سيبويه لكثرة الاشتراك في الأعلام لزم الإلتباع على هذا التقدير ، وإن بنيت على استقلال المخاطب بمعرفته دون أمر زائد ، ثم لما نطقت به على سبيل الاستقلال فهمت من حال المخاطب أنه على خلاف ذلك التقدير ، وكأنه قال : من تعني ، أو من هو ؟ فقلت : الخياط ، أي أعني الخياط ، أو هو الخياط ، فعلى هذا الوجه يجوز القطع وإظهار الرفع والناصب (١) ، وهذا واضح إن شاء الله .

ثم قال : (وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض) (١)

نبه بهذه العبارة على مسألتين :

إحداهما : أن النعت لا يعطف على المنعوت ، لأن العطف يستلزم التعدد ، والنعت يقتضي الاتحاد ، فلم يجز عطف النعوت على المنعوت لذلك .

فإن قيل : ويمتنع أيضاً من جهة أخرى ، وهو ما يلزم عليه من عطف الشيء على نفسه ، لأن النعت عبارة عن المنعوت .

قلنا : وهو أيضاً عبارة عن المعنى الذي يدل عليه بحروفه ، فالمغايرة حاصلة من هذه الجهة ، ولتلك المغايرة جاز عطف النعوت بعضها على بعض ، فالمانع إذاً ما ذكرناه أولاً والله أعلم .

المسألة الثانية : أن حكم النعوت بعد العطف في جواز

القطع والاتباع جار على حكمه قبل القطع (٢) ، ثم أدخل البيت (٣)

مستشهداً بهما على ذلك وإعرابه : " لا " حرف يراد به الدعاء ، وهو المستعمل في / انتهى " يبعدن " فعل مستقبل في موضع ٤٥ جزم بحرف " لا " إلا أنه مبني للحاق النون الخفيفة " قومي " فاعل بـ " يبعدن " إلا أنه مضاف إلى المتكلم ، فلذلك تغير إعرابه " الذين " نعت لقومي " هم سم العداة " جملة من مبتدأ وخبر صلة الذين و " آفة الجُزر " معطوف على " سَمَّ العداة " داخل في الصلة " النازلين " منصوب بإضمار " أعني " كما قال ، و " الطيبون " مبني على مبتدأ محذوف

(١) الجمل : ١٥ .

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة أخرى " عطف " .

(٣) البيتان هما :

لا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ * سَمَّ العداةِ وآفة الجُزْرِ
النازلين بكل معتسرك * والطيبون معاقد الأُزْرِ

كما قال " معاقَدَ " نصب على التشبيه بالمفعول به ، ومن جواز تعريف التمييز (١) جواز مع ذلك فيه التمييز .

وفي قوله : لا يبعدن قومي ، سوء ال ، وهو كيف قال : لا يَبْعَدُنْ ، بعد حصول الَبْعَدِ وهو الهلاك ؟

والجواب عن ذلك والله اعلم أنها أرادت بذلك بقاء ذكرهم وتخليد مفاخرهم بعد هلاكهم ، لأن ذلك بمنزلة بقاءهم هذا أظهر في المعنى والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أنه يجوز أن تتعت الأسماء كلها الا المضمرة) . (٢)

الأسماء بالنظر الى جواز النعت وامتناعه على أربعة أقسام :

قسم لا ينعت ولا ينعت به كالضمائر ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و " ما " التعجبية ، وكم الخبرية ، والموصول المجرد من حرف التعريف غير " ذو " الطائية وفروعها ، واسماء الأفعال ، والظروف غير المتمكنة ، والاسم الثاني من الكُنَى ، إذ ليس تحته (٣) معنى ، والأسماء المختصة بالنداء نحو يا هناة ، هذا كله لا ينعت ولا ينعت به . (٤)

وقسم ينعت وينعت به ، كأسماء الإشارة غير المكانية ، والأسماء المشتقات على الجملة ، والموصول المقرون بحرف التعريف ، وأسماء الأجناس

(١) هم الكوفيون .

(٢) الجمل : ١٥١

(٣) في الأصل : " تحت " .

(٤) قال ابن عصفور : " فالذي لا ينعت به خمسة : المضمرات ، واسماء

الشرط ، واسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، وكل اسم متوغل في البناء نحو الآن ، وأين ، ومن . شرح الجمل : ٢٠٦ / ١ ، ثم قال فيما بعد ، لأنها وضعت على الإبهام ، فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً ، فيخرجها عما وضعت له من الإبهام ٢١٦ / ١ .

لكنها لا ينعى بها إلا أسماء الإشارة ، و "أى" في النداء بشرط اقترانها بالالف واللام .

وقسم ينعى ولا ينعى به كالأسماء الأعلام (١) ، و "من"

و "ما" النكرتين .

وقسم ينعى به ولا ينعى غالباً ، وذلك "أى" المضافة إلى

موصوفها كقولك : مررت برجلٍ أيَّ رجلٍ ، إلا أنها إن كانت مضافة إلى جامد كانت لمطلق المدح ، وإن كانت مضافة إلى مشتق كانت للبالغة في مقتضى ذلك المشتق ، إن مدحاً فمدحٌ وإن ذمّاً فذمٌ (٢) ، وكذلك أسم الفاعل وأسم المفعول قبل العمل ، ثم يعمل بعد ، وأما نعتة بعد حصول العمل فجائز .

فأما القسم الأول ، فإنما لم ينعى ، لأن الاسم لا يضم إلا بعد

أن يعرف (٣) ، فقد أستغنى عن النعت ، فإن قلت : هذا إنما يجري في نعت البيان . أجيب بأن المسألة من باب مما حُمِلَ فيه الفرع على أصله ، وإن لم يكن في الفرع السبب الذى فى الأصل ؛ ليجري الباب كله على أسلوب واحد . (٤)

وأما كونه لا ينعى به ، فلائه جامد ، والأصل فى النعت

أن يكون مشتقاً ، أو فى حكمه ، وليس الضمير كذلك . (٥)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٩/١ .

(٢) التذييل والتكميل : ١١/٢ .

(٣) هذا نص كلام أبي القاسم . الجمل : ١٦ ، وهو منتزع من كلام

سيبويه قال : " واعلم أن المضمّر لا يكون موصوفاً ، من قبل أنك إنما تضرع حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني " . الكتاب

: ١١/٢ ، وانظر نتائج الفكر : ٢١٣ .

(٤) (٥) انظر البسيط : ٣٢١ ، وتظهر استفادته منه .

وأما امتناع ذلك فيما ذكر (١) مع الضائر، فلأنها شبيهة بالحروف، والحروف يمتنع فيها ذلك، فكذلك ما أشبهها.

وأما القسم الذي ينعت وينعت به فأمره ظاهر، أما كونه ينعت به، فلاشتقاقه، وأما كونه ينعت، فلأنه قد يحذف الموصوف ويقام هو مقامه، فيجرب عليه حكمه.

وأما القسم الذي ينعت ولا ينعت به، وهو العلم، فواضح أيضا لأنه قد يعرض فيه اشتراك فيحتاج إلى رفعه بالنعته (٢).

وأما ما ذكر معه فإن بيان معناه موقوف على النعت ولذلك كان النعت لازما (٣) له.

وأما كونها لا ينعت بها فلمكان الجمود، كما تقدم في الضمير، ويزاد في "من" و"ما" أن بيان معناهما متوقف على النعت، ومن شرط النعت أن يفيد معنى في المنعوت، فلذلك أفترقا إلى النعت، وأمتنع أن ينعت بهما، والله أعلم.

وأما القسم الرابع وهو "أي" فإنها إنما يوصف بها بشرط إضافتها إلى نكرة تماثل الموصوف لفظا ومعنى، كقولك: مررت برجل أي رجل، أو معنى دون لفظ كقولك: مررت برجل أي فتى (٤)، وتنصب على الحال إن تقدمها معرفة كقولك: مررت بزيد أي رجل (٥)، وإنما قيدنا

(١) أي ما ذكر أبو القاسم في تشيله بقوله: لو قلت: ضربته الكريم، أو مررت به العاقل. الجمل: ١٦.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢١٧/١، وقال سيبويه: ١٢/٢: "واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بجارية، ولا قرابة، ولا بهم.

(٣) الكتاب: ١٠٦/٢ قال: "ما ومن إنما يذكران لحشوهما، ولو صفهما، ولم يرد بهما خلوين شي... وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى.

(٤) الكتاب: ٢٥/٢ وانظر التسهيل: ٣٧، وشرح الرضي: ٢٨١/١

(٥) والتذييل والتكميل: ١١/٢ ب. انظر التسهيل: ٣٧، والتذييل والتكميل: ١١/٢ ب.

كونها لا تنعت بقولنا : " غالبا " ، لأنه قد حكى فيها ذلك كقولك : مررت
بأيٍّ معجِبٍ لك ، إلا أنه قليل ^(١) ، ولقلته لم يحفظه سيبويه ولا حكاه في
كتابه ، وسيأتي في النداء أنها تُنَعْتُ ثُمَّ - مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضم - بِأَسْمَاءِ
الْأَجْناس ^(٢) .

ومما ينعت به ولا ينعت كلُّ وجدٍّ ، وحقٌّ في حالتي التعريف
والتنكير كقولك : مررت بالرجل كلِّ الرجل ، أي بالرجل الكامل ، لأنها
إنما / جيء بها لبيان كمال المنعوت ، وكذلك مررت بالرجل حق ٤٦
الرجل ، وبالرجل جدُّ الرجل ، ومثاله في حال التنكير : مررت برجل
كل رجل ، وحق رجل ، وجد رجل ، فان أضفتها ثلاثتها إلى صفة ، كانت
للمبالغة في مقتضاها ^(٣) ، كما تقدم في أيٍّ ، كقولك : مررت بعالم كل
عالم ، وحق عالم ، وجد عالم كأنك قلت مررت بعالم جدا ، أي قد بلغ
الغاية في العلم ، فان حرت هذه الثلاثة على اسم علم كقولك : مررت
بعبد الله كل الرجل ، كان فيه قبح ؛ لأنه كأنه على حذف الموصوف ؛ أي
مررت بعبد الله العالم كل العالم . والله أعلم . ^(٤)

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢ / ١١ / ب ومنه قول الفرزدق :
إذا حارب الحجاج أي منافق * علاه بسيف كلما هز يقطع
قال أبوحيان في حذف موصوف أي وابقائها صفة للمحذوف :
" وهذا عند أصحابنا في غاية الندور ، قالوا فارقت " أي "
سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف وبقائها مقامه ،
لا تقول : مررت بأي رجل ، وذلك لأن المقصود بالوصف بأي
انما هو التعظيم والتوكيد ، والحذف مناقض ذلك ."

(٢) انظر ص : ٦٨٠

(٣) الكتاب : ١٢ / ٢ - ١٣

(٤) الكتاب : ١٢ / ٢

ثم قال : (وإذا اختلف إعراب الأسماء المنعوتة) ^(١) إلى آخره .

لا يجمع بين النعتين أو النعوت إلا بخمسة ^(٢) شروط وهي :

الاتفاق في اللفظ ، وهذا الشرط مذكور فيما قبل ، والاتفاق في الإعراب ^(٣) ، والاتفاق في العامل ، إما في جنسه ^(٤) ، وإما في نوعه على خلاف في ذلك ^(٥) ، والاتفاق في التعريف والتذكير ، وألا يكون أحد الموصوفين اسم إشارة فلو قلت : مررت بهذا وزيد العاقلين لم يجز على النعت لحصول الفصل بالمعطوف بين اسم الإشارة ونعته ^(٦) ، وذلك لا يجوز ،

- (١) الجمل : ٦ .
 (٢) ذكر أربعة من هذه الشروط في البسيط : ٣٢٤-٣٢٥ .
 (٣) نحو ضرب زيد العاقل عمرا ، فلا يقال : ضرب زيد عمرا العاقلان .
 البسيط : ٣٢٤ ، وشرح ابن عصفور : ٢١١ / ١ ، وفيه تفصيل مذهب الكوفيين والبصريين .
 (٤) اختلاف العامل في جنسه هو : أن يكون أحد العاملين من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١١ .
 (٥) في الكتاب : ٦٠ / ٢ " ومما لا تجرى الصفة عليه نحو : هذان أخوك ، وقد تولى أبوك الرجال الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المدح . . . وتقول : هذا رجل وامراته منطلقان ، وهذا عبدالله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ، وهما آسمان بنيا على مبتدأين ، وانطلق عبدالله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعليين .
 قال المبرد : وكان سيبويه يجيز : جاء عبدالله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ، المقتضب : ٣١٥ / ٤ والجزمي أنه لا يجوز القطع والإتياع فيما اختلف فيهما جنس العامل . شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢١١ والتذييل والتكميل : ٢٥ / ٤ وانظر همصع الهوامع : ٥ / ١٨٠ .
 (٦) ذكر ابن الفخار ص ٥٠ — أنه إنما امتنع الفصل بين اسم الإشارة ونعته من حيث أن اسم الإشارة أحدث في صفته تعريف الحضور ، فهو بمنزلة " ال " التعريف ، فكما لا يجوز الفصل بين " ال " التعريف والمعرف به ، فكذلك لا يجوز هنا . ===

وكذلك أيضا لو قدمت زيدا على اسم الإشارة فقلت : مررت بزيد وهذا العاقلين لم يجز ، وإن عدم الفصل ، لكن امتنع لا مر آخر ، وهو : ما يلزم عليه من التنافي ، وذلك أن اسم الإشارة اذا نعت بالمشتق ، فلا بد أن يكون على تقدير موصوف ، ونعت زيد ونحوه ، يمتنع فيه تقدير موصوف ، فحصل التدافع ، فأمتنع لذلك ، وزاد بعض النحاة شرطا سادسا ، وهو : ألا يكون أحد الموصوفين في جملة غير خبرية ، والآخر في جملة خبرية ، لأن سيبويه منع أن تقول : من عبد الله ، وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت ^(١) ، وذلك والله أعلم لما في ذلك من التناقض ، وذلك أن الاستفهام يستلزم الجهل بالصفة ، والمدح يستلزم العلم بها لأنه قد علم أن المستفهم عنه مجهول عند المستفهم ، وأن الصفة المدح بها معلومة عند المادح ، فلما تناقض الأمران أمتنع الجمع مطلقا ، لما يلزم عليه من أن يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا في حال ، ولذلك قال سيبويه في المسألة : ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، وإنما الصفة علم فيمن قد علمته ^(٢) ، وكذلك لو قلت :

=====

ولا بن عصفور تعليل آخر هو أن صفة اسم الإشارة لا تكون الا بالجامد نحو : رأيت هذا الرجل ، ولا تكون بالمشتق ، وما كان من ذلك فهو في نية حذف موصوف واقامة الصفة مقامه مثل : رأيت هذا الكريم ، تقديره الرجل الكريم ، ولما كانت الصفة بالجامد لا تحتل الضمير الرابط بين الصفة والموصوف جعلوا المطابقة بين اسم الإشارة ونعته أفرادا وتثنية وجمعا قائمة مقام هذا الرابط ، فلا يقال : مررت بهذين الطويل والقصير . شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢١٢ - ٢١٣ .

(١) الكتاب : ٦٠ / ٢ .

(٢) الكتاب : ٦٠ / ٢ وقيل ذلك : " لأنك لا تثني إلا على من أثبتته وعلمته " .

من زيد العاقل بالنصب على المدح لا يجوز للتناقض ؛ لأن الاستفهام يقتضي أنه مجهول ، والمدح يقتضي أنه معلوم ، ولكن يجوز ذلك على وجه آخر ، وهو أن يقول قائلٌ : قام زيد العاقل ، نصباً على المدح فتقول أنت : من زيد العاقل ، على معنى من زيد الذى قلت فيه ذلك .

والفرق بين المسألتين أن الصفة الأولى خارجة عن الاستفهام وفي الثانية داخلية فيه ، فإذا توفرت تلك الشروط جازاً لمران ، التفريق والجمع ، وإن آختل شرط من تلك الشروط امتنع الجمع على النعت ، وجاز على وجه آخر ، وهو القطع على أن تكون مرفوعة بإضمار مبتدأ ، أو منصوبة بإضمار فعل لائق . (١)

فصل : إنما اشترط الاتفاق في اللفظ لاستحالة كون اللفظ الواحد مركباً من أصليين مختلفين ، إلا فيم غلب فيه أحد اللفظين على الآخر مع اختلاف المادة ، وهو موقوف على السماع ، واشترط الاتفاق في الإعراب لاستحالة كون اللفظ الواحد مرفوعاً منصوباً ، أو مرفوعاً مخفوضاً ، أو منصوباً مخفوضاً ، أو مرفوعاً منصوباً مخفوضاً في حالة واحدة ، مثال الأولى : ضرب زيد العاقل ، عمراً العاقل ، ومثال الثانية : مرزیدُ العاقل بعمرِ العاقل ، ومثال الثالثة : مررت بزيد العاقل وعمراً العاقل ، ومثال الرابعة : مر زيد العاقل بعمره العاقل ويكرأ العاقل . فهذه النعوت إما أن تدعها مفرقة كما ترى ، وإما أن تجمعها على أن تكون مقطوعة ، إما على أن تكون خبراً مبتدأ مضمراً ، أو تكون منصوبة بإضمار فعل ، لا على النعت ، لما تقدم ، وهذا بين إن شاء الله .

وأما اشتراط (٢) الاتفاق في نوع العامل أو في جنسه ، فإشارة

(١) انظر الكتاب : ٦٠ / ٢ .

(٢) في " ح " " اشتراك " خطأ .

إلى الخلاف في المسألة . فزعم علماء سبته أن الاتفاق في نوع العامل لا زم ، حتى إنهم منعوا أن يقال : قام زيد وقام / عمرو العاقلان ، ٤٧ على النعت ، إلا بشرط أن يعتقد في قام الثاني أنه تكرر للاول على سبيل التوكيد ، بناءً منهم على أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، ولا يعمل عاملان في معمول واحد . (١)

وقال غيرهم من علماء العربية : إنما يلزم الاتفاق في جنس العامل فيقال على هذا : قام زيد وقعد عمرو العاقلان ، على النعت ، لاتفاق العاملين في الجنس وإن اختلفا في النوع .

وأما اشتراط الاتفاق في التعريف أو التنكير ، فلاستحالة أن يكون اللفظ الواحد معرفة نكرة في حال .

وأما اشتراط ألا يكون أحد الموصوفين أسم إشارة ، فلما يلزم على الجمع بين النعتين من الفصل بين أسم الإشارة ونعته في نحو قولك : قام هذا وزيد العاقلان ، وذلك لا يجوز ، وإنما لم يجز الفصل بين أسم الإشارة ونعته بخلاف غيره ، لأن أسم الإشارة لما أحدث في نعته تعريف الحضور تنزل منه منزلة حرف التعريف ، فلم يجز الفصل بينهما ، كما لم يجز بين حرف التعريف والمعرّف . (٢)

(١) هذا خلاف ما قاله سيبويه : ٦٠ / ٢ والذي عليه علماء سبته كما قال هو مذهب المبرد قال : " فإذا قلت جاء زيد وذهب عمرو العاقلان لم يجز أن يرتفع بفعليين ، فإن رفعتهما بجاء وحدهما فهو محال ، لأن عبد الله إنما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب . المقتضب : ٣١٥ / ٤ ، وقال قبل : " لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت " وانظر ص ١٤٧ هامش (٥) . ومذهب المبرد قال ابن السراج وابن كيسان . التذييل والتكميل : ١٢٥ / ٤ .

(٢) في الأصل : " والمعرفة " وانظر ص ١٤٧ هامش (٦) .

فإن قلت : فيلزم على هذا جواز المسألة مع تقديم الظاهر على اسم الإشارة كقولك : قام زيد وهذا العاقلان ، لعدم الفصل بين اسم الإشارة ونعتيه بخلاف الأولى ، فإن المعطوف قد فصل^(١) به بين اسم الإشارة ونعتيه ، لأن قولك : العاقلان على هذا نعت لهما معاً .

قيل في الجواب : عرض هاهنا^(٢) مانع آخر ، وهو أن اسم الإشارة إذا نعت بالمشتق فهو على حذف جامد ، موصوف بذلك المشتق ، والاسم الظاهر إذا نعت بالمشتق امتنع تقدير جامد موصوف بذلك المشتق ، فلما تدافع الأمران حصل امتناع ما ذكر .

وهذا التعليل يقال أيضاً في امتناع المسألة الأولى ، فالأولى ممنوعة لا تمرين ، والثانية ممنوعة لا تمر واحد ، وقد تقدم^(٣) هذا المعنى ،^(٤-٤) ويقال أيضاً في الامتناع : إن الألف واللام في نعت اسم الإشارة للحضور ، وهي في نعت غيره للغيبة^(٥) ، ولا يمكن الجمع بينهما ؛ لما يلزم عليه من كون الاسم الواحد غائباً حاضراً في حال ، وذلك محال والله أعلم بالصواب .

(١) في الأصل " قد يفصل " .

(٢) في الأصل " هنا " .

(٣) انظر ص

(٤-٤) ساقط من " ح " .

(٥) غير واضحة في " ح " ورسمها لا يشبه رسم ما هو مثبت .

باب العطف

قال الأستاذان : العطف تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من حروف تسعة^(١) ، وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وبل ، ولا ، ولكن ، وحتى .

وقال ابن عصفور : العطف حمل اسم على اسم ، أو فعل على فعل ، أو جملة على جملة^(٢) ، بحرف من حروف تسعة^(٣) ، وهي ما ذكره ، فعبارة الأستاذان أجود من جهة أن فيها تنبيهاً على أن العامل المذكور قبل ، عامل في جميع المعطوفات بتوسط العاطف ، إلا أنه خاص بنوع من المعطوفات ، لأنه إنما يتناول ما فيه إعراب يقتضيه العامل ، لفظاً أو موضعاً ، وعبارة ابن عصفور أجود من جهة أنها تعم جميع المعطوفات مطلقاً ، إلا أنها ليس فيها تنبيه على ما نبه عليه الأستاذان في عبارته ، واعترضها عليه أبو الحسن ابن الضائع ، بما فيها من التداخل في ظاهر الأمر ، لأن قوله : حمل اسم على اسم ، أو جملة على جملة ، موفٍ بالغرض المقصود .

وقوله : أو فعل على فعل ، داخل تحت قوله : أو جملة على جملة ، لأن الفعل لا ينفرد بنفسه ، إن لا بد من فاعل ، أو نائب عنه ، فقد ظهر التداخل . والظاهر أن هذا تحامل على ابن عصفور ، لأنك إذا قلت : إن يقيم زيد ، ويخرج أبوه أكرمهما^(٤) ، فهذه الواو قد شُركت بين الفعل الثاني

(١) البسيط : ٣٢٩ ، وما بعدها .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٣/١ .

(٣) ذكر ابن عصفور أكثر من تسعة أحرف للعطف عند البصريين وهي :

الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وإما ، وأم ، وبل ، ولا بل ، ولكن ،

ولا ، ثم ذكر أن النحويين متفقون على أن إما ليس بحرف عطف

وإنما يذكر مع حروف العطف لمصاحبتها لها ، واختلف في ليس ،

هنا على ذلك تكون حروف الجر المتفق عليها تسعة . شرح الجمل

لابن عصفور : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٤) في "ح" "فأكرمهما" .

وَالْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي حَرْفِ "إِنْ" مُفْرَدِينَ دُونَ أَعْتَبَارِ بِمَرْفُوعِيهِمَا ، لِأَنَّ الْجَازِمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حَكْمُهُ بِالْفِعْلِ دُونَ تَوَابِعِهِ ، وَلَا حَكْمَ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ أَصْلًا ، إِذْ كَانَ الْجَزْمُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَفْعَالِ ، وَلَوْ كَانَ تَعَلُّقُهُ بِالْجُمْلَةِ لَمْ يَوْثُرْ فِيهِمَا ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَوْثُرُ فِيهَا الْعَوَامِلُ إِذَا كَانَتْ مَطْلُوبَةً لَهَا طَلِبًا وَاحِدًا ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا طَالِبٌ وَمَطْلُوبٌ وَمَطْلُوبٌ مَطْلُوبٌ ، فَحَرْفُ الشَّرْطِ هُوَ الطَّالِبُ ، وَالْفِعْلُ بَأَنْفِرَادِهِ ، هُوَ مَطْلُوبُ الْحَرْفِ ، وَالْفَاعِلُ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ التَّشْرِيبُ بِالْعَاطِفِ ، الْإِبْيَنِ الْفَعْلَيْنِ فَقَطْ ، وَمَا عَدَا الْفَعْلَيْنِ إِنَّمَا هُوَ / تَابِعٌ ٤٨ لِهَـمَا ، فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

مسألة (١) : مَنْ قَالَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ : إِنْ حَكَّمَ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَنَسَحَ عَلَى الْمَعْطُوفِ (٢) ، يَسْتَدِلُّ بِنَحْوِ قَامَ غُلَامٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَوَجْهُ الدَّلِيلِ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْأَشْتِرَاكِ فِي ذَاتٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّكْرَارِ ، لَزِمَ التَّعَدُّدُ وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْنَى ، وَمَنْ قَالَ : بِالتَّقْدِيرِ (٣) اسْتَدِلُّ بِنَحْوِ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَوَجْهُ الدَّلِيلِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقُلْ بِالتَّقْدِيرِ أَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ قِيَامُ زَيْدٍ مَنَسُوبًا إِلَى عَمْرُو وَهُوَ مُحَالٌ ، لِأَنَّ مَدْلُولَهُ عَرَضٌ وَاحِدٌ ، وَالْعَرَضُ الْوَاحِدُ لَا يَقُومُ بِمَحَلِّينَ ،

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشَّبَهَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَسْنَدَ الْقِيَامَ إِلَيْهِمَا مِنْ حَيْثُ هُوَ قِيَامٌ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى مُوجُودٍ ، وَإِنَّمَا قَصْدُ الْقِيَامِ الْمَعْنَوِيِّ الذِّهْنِيِّ ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَسْنَدُ إِلَى مُفْرَدٍ وَإِلَى مُتَعَدِّدٍ ، فَإِذَا نَسَبَ إِلَى مُفْرَدٍ

-
- (١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ جَمِيعُهَا سَاقِطَةٌ مِنْ "ح" .
 (٢) أَيْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ . انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ٧٥/٣ . وَقَالَ سَيِّبِيهِ :
 أَمَّا مَا يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ فَهُوَ الْمَضْمَرُ الْمَنْصُوبُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
 رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا ، وَانْكَ وَزَيْدًا مُنْطَلِقَانِ الْكِتَابِ : ٣٧٧/٢ .
 (٣) أَيْ بِتَقْدِيرِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ فِي نَحْوِ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو يَقْدُرُونَ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو .

فلا إشكال ، وإذا نسب الى متعدد ، علم بمدلوله أن المراد جنسه ومعقوله ، وأيضا فلو كان العطف محمولا على التقدير لم يجز أن تقول : هذان زيد وعمرو ، إذ التقدير على ذلك : هذان زيد وهذان عمرو ، أو هذان زيد وهذا عمرو ، وذلك كله باطل ، ومن قال بالتقدير في نحو : قام زيد العاقل استدل بما يلزم على الانسحاب من أن يعمل العامل الواحد رفعين من غير تشريك ولا نظيره ، وإلى هذا المعنى نظر من نسب العمل الى التبعية ، وكلاهما باطل .

أما القول الأول فإنه يؤيد إلى ما لا يتناهى ، بيانه أنه إذا كان التقدير في قولك : قام زيد العاقل : قام زيد قام العاقل ، لزم تقدير موصوف قبل العاقل ، من حيث هو صفة ثم قدر بينهما العامل من حيث هو محمول عليه ، ثم قدر أيضا موصوف ثم عامل ثم موصوف ، وكذا أبداً ، وذلك باطل قطعاً .

وأما الثاني فإن العمل إنما هو للألفاظ بالأصالة بدلالة ندور نسبه الى المعنى ، فلا يجوز العدول عنه ما وجد إليه سبيل ، وقد وجد ، وهو الانسحاب ، لأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ، على ما قاله سيبويه في سواد الكتاب . (١)

ولبعضهم فرق في المعطوف بالحرف فقال : إن اتحاد المنسوب الى المعطوف وجب الانسحاب ، وإن تعدد جاز الانسحاب والتقدير ، فالأول كقولك : قام زيد وعمرو .

والثاني : كقولك : قام غلام زيد وعمرو ، فيجب الانسحاب في نحو هذا الاتحاد المنسوب ، ويجوز التقدير في مثل الأول لتعدد المنسوب .

(١)
وأما قوله : (باب العطف) ، ثم قال : (وحروف العطف) كذا .
فغير مطابق في الظاهر ، وكان ينبغي أن يقول : العطف هو
كذا وكذا ، أو يقول : باب حروف العطف ، وحروف العطف كذا وكذا ، ولكنه
يتجه ذلك بأحد أمرين :

إما أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : باب حروف العطف ،
دليله ما بعد .

وإما أن يكون من باب حذف المعطوف ، كأنه قال : باب العطف
وحروفه ، أي باب أحكام العطف وحروفه ، دليله أنه يذكر في أثناء الباب
شيئا من أحكام العطف ، فلذلك حذف ما ذكر ، والله أعلم .

ثم لما عذر حروف العطف ذكر في جملة ما " (٢)
وكذلك فعل سيبويه . وليست عند حذاق العلماء من حروف العطف . (٤)

" إِمَّا " الأولى : فيستحيل أن تكون حرف عطف ، لدخول حرف
العطف عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا مِّنَّا قَدَاءٌ ﴾ (٥)
ولو وقعها أيضا أول الكلام كقولك : إِمَّا زيد قائم ، وإِمَّا عمرو ، وحرف العطف
لا يقع أولا ، كما لا يدخل عليه مثله ، ولما يلزم على ذلك [أيضا] (٦)
من عطف الفاعل على فعله كقولك : قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو . (٧)

-
- (١) الجمل : ١٧٠ .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) الكتاب ١ / ٤٣٥ .
(٤) منهم الفارسي ، وابن خروف ، وابن مالك انظر الايضاح : ٢٨٩ ،
وشرح الجمل لابن خروف ٢١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٠٧ ، ونقل
عن الزجاجي في غير الجمل أنها غير عاطفة . انظر إصلاح الخلل :
٨٧ ، وانظر كتاب حروف المعاني والصفات للزجاجي ، إذ لم
يعدها من حروف العطف . وانظر ما سيأتي ص —
(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٤ .
(٦) تكملة من " ح " .
(٧) إصلاح الخلل : ٨٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٣ / ١ .

و "إِذَا" الثانية : فغير جائز أن تكون عاطفة لا مَرِين :

أحدهما : لزوم حرف العطف إياها ، وحرف العطف لا يدخل

على مثله .

والأمر الثاني : تدافع المعنيين ، وذلك أن الواو موضوعة للجمع ،

وإِذَا موضوعة للتفريق ، والجمع والتفريق أمران متدافعان ، وإنما سميت

حرف عطف ، للزوم حرف العطف إياها ، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء

بما يلازمه ، كما تسمى الفاء التي يتلقى بها الشرط جواباً ، وليست هي

الجواب في الحقيقة ، وإنما الجواب الجملة التي صدرت بها فتسميتها

جواباً ، مستعارٌ على الوجه المذكور . والله أعلم . (١)

ثم قال : (وحتى في بعض المواضع) . (٢)

إنما أفاد بهذا القيد التنبيه على قلة العطف بها (٣) ، إذ لم

يأت العطف بها في موضع من التنزيل ، وجاء فيه (٤) كونها جارةً ، وحرف

ابتداء (٥) ، فلذلك قيدها بقوله : (في بعض المواضع) / والله أعلم . ٤٩

ثم قال : (وأعلم أن هذه الحروف تعطف ما بعدها على ما

قبلها) (٦) إلى آخره .

المعطوف عليه على أربعة أقسام : قسم له لفظ ، معتبر فقط ، وقسم

له موضع معتبر فقط ، وقسم منفى عنه الأعران ، وقسم يجتمع فيه الأعران .

(١) يمثل هذا منع أن تكون عاطفة ابن السيد في إصلاح الخلل : ٨٨ .

(٢) الجمل : ١٢٠ .

(٣) ذكر سيبويه الجربها : ٩٦ / ١ .

(٤) في الأصل : "قيها" .

(٥) الكتاب : ٩٢ / ١ .

(٦) الجمل : ١٢٠ .

فالأول كقولك : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ،
والثاني كقولك : قام هوء لاء زيد ، ورأيت هوء لاء زيدا ، ومررت
بهوء لاء زيد .

والثالث الجملة التي ليس لها موضع من الإعراب (١) كقولك : قام
زيد ، فهذه لا يعطف عليها الا مثلها . تقول من ذلك : قام زيد ،
وخرج عمرو ، ورأيت زيدا ، وأكرمت عمرا ، فإن كانت الجملة لها موضع من
الاعراب جاز أن يعطف عليها مثلها ، وجاز أن يعطف عليها مفردا اعتبارا
بموضعها . تقول من ذلك : ظننت زيدا يقوم وخارجا ، وظننت زيدا
يقوم وينطلق .

والرابع كقولك : عجبت من قيام زيد وعمرو ، بالخفض اعتبارا
باللفظ ، وبالرفع اعتبارا بالموضع ، ويدخل في هذا القسم الجملة التي
لها موضع من إعراب من جهة جواز اعتبار اللفظ مرة والموضع أخرى ،
وقد تقدم مثاله ، فهذه الأقسام الأربعة نظائر .

ثم قال : (فأما الواو فإنها تجمع بين الشيئين [ـا] والأشياء [ـة]) .

هذه الحروف بالنظر الى التشريك على قسمين :

قسم يشرك في اللفظ والمعنى على الجملة وذلك أربعة أحرف :

(٤) الواو ، والفاء ، وشم ، وحتى .

وقسم يشرك في اللفظ دون المعنى ، وذلك الخمسة الأخرى الباقية ،

وهي : أو ، وآم ، ويل ، ولا ، ولكن . (٥)

(١) في "ح" "من إعراب" .

(٢) تكملة من "ح" وانظر الجمل : ١٧٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٤٣٧/١ - ٤٣٨ .

(٤) انظر رصف الباني : ٤١٠ ، ٣٧٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، وشرح ألفية

ابن معطي : ٧٧٣ ، ٧٧٩ ، ٧٨٧ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٨٧ .

هذه طريقة الأستاذ، رحمه الله ، وهي المجمع عليها .

وقوله في الواو : (إنها تجمع بين الشئيين وليس (١) فيها دليل على الأول منهما) . (٢)

هو قول الحذاق من أصحاب علم (٣) اللسان ، فالتأخر بعدها قد يكون في حكم المتقدم (٤) ، دليله قوله تعالى : * يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي * (٥) فالركوع وان كان متأخراً في اللفظ ، فإنه متقدم في الحكم ، واتفاق الناس على الاستدلال بهذه الآية دليل على أن الركوع مقدم على السجود ، في شرع من قبلنا ، كما هو كذلك في شرعنا . والله أعلم .

ثم قال : (وإلغاء معناها أن الثاني بعد الأول بلا مهلة) . (٦)

بسطه أن الفاء لها ثلاثة معان : الجمع ، والترتيب ، وإنتفاء المهلة (٧) ، فإذا قلت : قام زيد فعمرو ، فالقائم أولاً زيد ، وبعده عمرو ، بلا مهلة إلا المقدار الذي لا يمكن شروع الثاني في الفعل بعد فراغ الأول منه إلا به ، فلا يلزم ألا يقال : قام زيد ، فعمرو ، إلا أن يكون قيام الثاني (٨) متصلاً بقيام الأول ، من غير شيء ما من التراخي ،

-
- (١) في الجمل ، " فليس " وما هنا يوافق بعض أصول الجمل .
 (٢) الجمل : ١٧ ، وفيها " فأما الواو فتجمع بين الشئيين فليس . " .
 (٣) ساقطة من " ح " .
 (٤) الكتاب : ٣٧/١ قال : " وتقول : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو أشركت بينهما ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار " . وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٧٦ وما بعدها ، والبسيط : ٣٣٤ وما بعدها ، ووصف الباني : ٤١١ ، والجني الداني ١٨٩ وما بعدها .
 (٥) آل عمران : ٤٣ .
 (٦) الجمل : ١٧ .
 (٧) انظر البسيط : ٣٣٦ ، وشرح ابن عصفور : ٢٢٦/١ .
 (٨) في " ح " " إلا أن يكون قيام زيد الثاني " بإقحام " زيد " وهو خطأ .

وقد أشار الفارسي في (الإيضاح) إلى هذا المعنى (١).

وذكر عن بعض النحاة أن الفاء تكون للاجتماع كالواو في بعض المواضع (٢)، واحتج بقول امرئ القيس : (٣)

قفًا نبيك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقطِ اللوى بين الدخول فحوملٍ

وهما موضعان . وبين تحتاج الى آسمين ، كاحتياج الاختصاص والأقتال ،

واحتج أيضا بقول الله عز وجل * فتعاطى فعقر * (٤) ، ويقول -

* ثم دنا فتدلى * (٥) ويقول : * فكذبوه فعقروها * (٦) ، لأن

المعنى عند المفسرين : فعقر فتعاطى ، ثم تدلى فدنا ، وفعقروها -

فكذبوه ، لأن التعاطي كان بعد العقر ، والدنو كان بعد التدلي ،

والتكذيب بعد العقر .

الجواب : أما بيت امرئ القيس ، فإن الرواية البينة فيه الواو ، (٧)

وهي القياس ، فإن صحت الرواية بالفاء (٨) ، فوجهها أن الدخول مكان

(١) الايضاح : ٢٨٦ .

(٢) قال به الأخفش وقطرب والجري : الصاحبي : ١٤٢ ، والجندي

الداني : ١٢٢ ، قال قطرب : " ولولا أن الفاء بمعنى الواو

لفسد المعنى ، لآته لا يريد أن يصير بين الدخول أولا ، ثم

حومل ، وهذا كثير في الشعر " الصاحبي : ١٤٣ .

(٣) البيت أول معلقة امرئ القيس ، انظر ديوانه بتحقيق الشيخ ابن

أبي شنب : ٦٠ ، وديوانه بتحقيق أبو الفضل ابراهيم : ٨ .

(٤) القمر : ٢٩ .

(٥) النجم : ٨ .

(٦) الشمس : ١٤ .

(٧) ما هو مثبت في ديوان امرئ القيس بتحقيق أبو الفضل موافق لما هنا ،

انظر ص ٨ ، وفي تحقيق الشيخ ابن أبي شنب ص ٦٠ ، بالفاء ، وكلا

ما في طبعتي الديوان من رواية الأعم بسنده الى الأصمعي ، وقد

نص ابن النحاس على أن الأصمعي يرويه بالواو . شرح القصائد

السبع المشهورات : ١٠٠ .

(٨) الرواية بالفاء ثابتة عن الأخفش وقطرب ، انظر الصاحبي : ١٤٢ .

مشتل على أمكنة كثيرة ، فتم الكلام عنده كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد بين دورها وأماكنها ، فجئت بالفاء على تقدير : فيمن حول ، وجعلت حولاً مكاناً متضمناً لا مكنة^(١) ، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعمالك .

وأما قوله تعالى : * فتعاطى فعقر * فمعناه أن قوم قدار ، نادوه وأشاروا عليه بعقر الناقة ، فتعاطى ، أي تناول أمرهم^(٢) ، وقبله ، فعقر بعد تعاطى ما رغبوا منه ، فالفاء على معناها ، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : * فكذبوه فعقروها * فمعناه أن صالحاً عليه السلام قال لقومه : أتؤمنون^(٣) إذا جئكم بالآية ؟ فقالوا : نعم ، فاتاهم بالناقة وهم مبصرون ، فقالوا : هذا سحر فكذبوه ، وحملهم التكذيب على عقرها . ولو كان التكذيب بعد العقر ، لعقروا الناقة وهم غير مكذبين ، وهذا خلاف ما عليه المعنى ، وكذلك قوله تعالى : * ثم دنا فتدلى * أي دنا مما شاء الله ثم تدلى إليه أو إلى غيره ، ولو قلت : دنا / زيد من البيت ، فتدلى إليه أوفيه ، لكان صواباً ، وتأويلاً .
(٤) قويا .

وأما قوله تعالى : * وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا *^(٥) قال المعنى والله أعلم : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ، فمجىء

(١) بمثل هذا التوجيه وجه ابن النحاس في القوائد السبع : ١٠٠ ، والابن في شرح الجزولية ١/٦٠٢ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف : ٢١ .

(٢) انظر مقاييس اللغة : "عطو" ٣٥٣/٤ ، واللسان "عطا" ١٥/٧٠ .

(٣) في الاصل "تؤمنون" بدون همزة أستفهام .

(٤) في حاشية الاصل عن نسخة أخرى "قريباً" . والإجابة على الآيات

الثلاث أجاب بمثلها الابن في شرح الجزولية : ١/٦٠٢ .

(٥) الاعراف : ٤ .

آلبأس إنما هو عقيب الإرادة ، وإذا كان عقيب الإرادة فآلهلاك^(١) بعد مجيء البأس ولا بد^(٢) ، فأعلم ذلك . وهذا^(٣) من باب حذف السبب والاكتفاء بالسبب ، وهو عكس حذف المسبب والاكتفاء بالسبب ، نحو قوله تعالى : * فادلى دلوه قال يا بشرى *^(٤) والمعنى : دلاها ؛ أي أرسلها ثم أخرجها ، وهذا النحو كثير في التنزيل العزيز ، وفي كلام العرب الفصيح الوجيز ، ومن الأول قوله :^(٥)

* كراعي البيت يحفظه فحانا *

أى يريد حفظه ؛ لأنه لو أنفذ الحفظ لم يخن .
ثم قال : (وشم مثل الفاء إلا أن فيها مهلة)^(٦) .

تلخيص هذا أيضا أن شم لها ثلاثة معان : الجمع والترتيب واثبات المهلة . والمهلة عبارة عن التراخي الذي بين قيام الأول وقيام الثاني ، في نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، وهو تراخ غير محدود بمقدار معلوم من الزمان^(٧) ، إلا أن أدناه فوق ما أشرنا إليه في الفاء ، على ما وقع للفارسي في الإيضاح^(٨) .

-
- (١) في "ح" "الهالك" .
(٢) انظر البحر المحیط ٢٦٨/٤ ، ونظم الدرر للبقاعي : ٣٥٦/٧ ، وانظر البسيط : ٣٣٦ .
(٣) في الأصل "وهو" .
(٤) يوسف : ١٩ .
(٥) لم أقف له على تنمة ولا قائل .
(٦) الجمل : ١٧ .
(٧) انظر البسيط : ٢٠١/١ .
(٨) انظر الإيضاح : ٢٨٦ .

مسألة: (١) في خبر: دخل يوماً علينا بمسجد القفال بسبته،
 بعض طلبة قصر عبد الكريم، فآلقُ مسألة " ثم " من حروف العطف فقال:
 مامعناها؟ فقالوا: أجمع والترتيب والمهلة، فقال: ما المهلة وهذا
 الموضع؟ أليست المهلة واحدة المهل، وهو دُرِّي الزيت؟ (٢) فيكون
 المعنى على هذا: أنها تدل على الجمع، والترتيب، ودردي الزيت،
 فقالوا: فكيف يقال؟ فقال: حدثني شيخي فلان، بالقصر، عن شيخه
 أبي إسحاق الفافقي، عن شيخه ابن أبي- (٣) الربيع أن الصواب مهلة
 بفتح الميم، وهي التواءة والتراخي، وهذا هو المراد من حرف شيم،
 فاستحسن قوله، وكان ذلك بعد وفاة الفافقي (٤) رحمة الله عليه، ثم
 نظربعد في المسألة، فاستخرج به أن مهلة بالضم، من مهلة، بالفتح،
 بمنزلة غرفة بالضم، من غرفة بالفتح، وخطة من خطوة، وشربه من شربه،
 ورقعة من رُقعة، وخبرة من خُبرة، الضم بإزاء الأسم والفتح بإزاء المصدر،
 فحصل أن مهلة بالضم لفظ مشترك وبالفصح مختص بالمعنى المقصود،
 فكان أولى، والله أعلم.

مسألة: لو أن شهوداً شهدوا، فقالوا: رأينا العدو قتل زيدا
 وأخاه، ف قيل لهم: نوصوا الشهادة على ترتيب الفعل، فقالوا: قتل
 العدو زيدا ثم أخاه، فالأصح على هذا وارث لزيد، وكذلك بالفاء، فإن
 قالوه بالواو، كان ذلك مجعلاً، فإن ماتوا قبل ترتيب الموت وتوقيته

- (١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
 (٢) دُرِّي الزيت: ما يبقى أسفله، القاموس المحيط: "درر".
 (٣) تكملة تصح بها النسبة، وهو الإمام المشهور أستاذ أبي إسحاق
 الفافقي.
 (٤) كانت وفاة الفافقي سنة ٧١٦، انظر بغية الوعاة: ١/٤٠٥.

لم يرث واحد ^(١) منهما أخاه ، لأن الميراث لا يكون بالشك .

و[قد] ^(٢) قال بعض النحاة ^(٣) : ان ثم قد تكون بمعنى

آلواو واستدل بقوله تعالى : * فلا أقتحم العقبة * ^(٤) وقال عطفًا

على اقتحم * ثم كان من الذين آمنوا * ^(٥) والمعنى ، فلم يقتحم العقبة ،

ولم يكن من الذين آمنوا . قال : ولا معنى لثم ها هنا ، لأن هذا موضع
اجتماع . ^(٦)

والجواب : أن هذا المعطوف إنما كان بحرفٍ ثم ، تنبيهًا على

تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ، لا في
الوقت ، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ، ولا يثبت عمل صالح
إلا به ، فهو أصل كل طاعة وأساس كل خير .

وأما قوله تعالى : * ولقد خلقناكم ثم صورناكم * ^(٧) فإنه على

حذف مضاف ، كأنه : ولقد خلقنا آباءكم من تراب ثم جعلناه صورة ناطقة
حية ، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد خلقه وتصويره . ^(٨)

وأما قوله تعالى : * خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها

زوجها * ^(٩) فمحمول على أن الفعل معطوف بثم على ما في واحدة من

(١) في "ح" "أحد" .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) منهم : الأُخفش في معاني القرآن له : ٢٩٤ ، وأبن فارس في
الصاحبي : ٢١٥ ، وحكاية السيرافي عن الفراء ، انظر معاني الفراء :
٤١٤ / ٢ ، ٤١٥ ، والجنبي الداني : ٤٠٦ ، وزاد في التذييل
والتكميل ١٥٥ / ١ أ قطرب .

(٤) البلد : ١١ .

(٥) البلد : ١٢ .

(٦) من قوله قال بعض النحاة الى هنا مذكور بنصه في شرح الجزولية
للأبزي : ٦٠٤ / ١ مع اختلاف يسير .

(٧) الأعراف : ١١ .

(٨) انظر البحر المحيط : ٢٧٢ / ٤ .

(٩) الزمر : ٦ .

معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحدها ، أى آفردها ثم جعل منها زوجها ، لأنَّ جَعَلَ زوجها منها إنما كان بعد أفرادها ، وقيل : أخرج ذرية آدم من ظهره كالذُرِّ ثم خلق بعد ذلك حواءَ عليهما السلام ، فالكلام على ظاهره .

فقد صح مما ذكرناه ^(١) أنَّ ثم لا تكون بمعنى الواو ، وقد أجمع الفقهاء أنه لا يجوز أن يقال : هذا بين الله وبينك ، بالواو ، فإن قلته بـثم جاز ، ولو كانت ثم بمعنى الواو ما فروا إليها . والله أعلم . ^(٢)

ثم قال : (و " لا " لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول) ^(٣) .

هذه العبارة ليس فيها بيان أن العطف بها مخصوص بالإيجاب ^(٤) ٥١

وأبين من هذه العبارة أن تقول : وأما " لا " فمعناها أنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، كقولك : قام زيد لا عمرو ، والعطف بها يكون بعد الماضي ، كما يكون بعد المضارع ، وحكي عن أبي القاسم في غير هذا الكتاب ^(٥) : أنها لا يعطف بها بعد الماضي لما يلزم على ذلك من نفي الماضي بها ^(٦) من غير تكرار ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك إذا قلت :

(١) في الأصل " ما ذكرناه " .

(٢) قريباً من هذا بنصه في شرح الجزولية للأبدي : ١/٦٠٦ .

(٣) الجمل : ١٧٠ .

(٤) انظر البسيط : ٣٣٨ .

(٥) ذكر ذلك الزجاجي في كتابه " حروف المعاني والصفات : ٤٣ " .

قال : «لها أربعة مواضع تكون جحداً وعطفاً ، ونهياً ، وحشواً ، وصلةً . . . والعطف بمنزلة لم ، وذلك أن لم إنما تقع على الأفعال المضارعة ، فكما جاز دخول لم عليه حسن دخول لا عليه ولو قلت : مررت بعبدة الله لا بزيد لم يجز ، لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي " وانظر الخزانة : ٤/٤٧١ .

(٦) ساقطة من " ح " .

قام زيد لا عمرو، فقد شرَّكتبين الثاني والاول في الماضي بحرف " لا " فجاء من هذا أن حرف " لا " قد نفى الفعل الماضي عن الثاني وحرف " لا " لا ينفي به الماضي الا بشرط التكرار، لئلا تلتبس بها إذا كانت دعاء، والصواب جواز المسألة كما وقع له في هذا الباب، لأنها لم تباشر لفظ الماضي، وانما ذلك أمر حُكِّم، قال الكندي: (١)

كَانَ دِثَارًا حَلَقْتَ بَلْبُونَهُ عَقَابُ تَنُوفَى لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ
فَعَطَفَ بِهَا بَعْدَ الْمَاضِي .

مسألة : تقول : رأيت غلام زيد في الدار لا عمرو ، يجوز لك في عمرو أربعة أعاريب :

أحدها : أن يكون معطوفا بحرف " لا " على " غلام " فالروئية على هذا واقعة على الغلام دون عمرو ، لأن " لا " تنفي عن الثاني ماوجب للاول .

والثاني : أن تخفضه بالعطف على زيد ، فأملك على هذا ثابت لزيد منفي عن عمرو .

والثالث : أن ترفعه بالعطف على ضمير المتكلم ، وهو التاء في رأيت لكان الفصل ، فالروئية واقعة من المتكلم دون عمرو .

(١) هو عمرو القيس ، وألبت في ديوانه ٩٤ ، ومجالس شعلب ، الخصائص : ١٩١ / ٣ ، والصاحبي : ٢٦٦ ، وشرح الجمل لأبن عصفور : ٢٤٠ / ١ ، والبسيط : ٣٣٩ ، والجنى الداني : ٣٠٣ ، والخزانة : ٤٧١ / ٤ .
ودثار : اسم راعي إبل امرئ القيس ، وتَنُوفَى ، والقواعل : موضعان .

والرابع : أن تعطفه على المضمرة المرفوعة ، فالمجورور إذا (١)
جعلته حالا من الغلام ، إلا أن الوجه ضعيف لعدم التوكيد أو الفصل ،
فان جعلت المجورور متعلقا برأيت لم يكن فيه ضمير فيسقط الرابع على هذا
والله أعلم.

ثم قال : (و "أم" للاستفهام) . (٢)

اعلم أن أم على وجهين :

أحدهما : أن تكون متصلة ، وهي العاطفة على الحقيقة . (٣)

والثانية : أن تكون منفصلة ، وقد تسمى عاطفة مجازا (٤) ، وقد

ورد من المربة (٥) سواء ال عن بيان حكميهما (٦) فأجبت بما أذكره .

أما "أم" المتصلة فحرف عطف بلا إشكال ، وفيها معنى
الاستفهام كما هو في الألف التي تعاد لها ، فإذا قلت : أزيد قام
أم عمرو ، كان كل واحد من الأسمين مسوؤلا عنه ، فالأول مسوؤل عنه
بالألف ، والثاني مسوؤل عنه بأم .

فإذا كان فيها معنى العطف ومعنى الاستفهام ، فجائز أن يقال
عنها حرف عطف ، وهو الجاري على السنة المعربين ، وجائز أن يقال

(١) إذا ، ترسم بالنون ، وترسم بالألف . وفي ذلك تفصيل انظر :

الجنى الداني : ٣٥٩ ، والمفني : ٣١ .

(٢) الجمل : ١٧ .

(٣) انظر رصف الباني : ٩٣ ، والجنى الداني : ٢٢٥ .

(٤) قال في الجنى الداني : ٢٢٦ ، المفارقة يقولون : انها ليست
عاطفة لا في مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف
المفرد .

(٥) بفتح الميم ، وكسر الراء بعدها ياء مشددة مفتوحة ، مدينة كبيرة

بالأندلس مطلة على البحر الأبيض ، وانظر معجم البلدان :

" مريه " ١١٩/٥ ، ولم يذكرها البكري .

(٦) في " ح " " حكمهما " .

عنها : حرف آستفهام ، وهو قليل في الاستعمال ، فراراً من اشتراك التعبير بينها وبين المنقطعة ، فيقع اللبس في سياق التعليم ، وجائز أن يجمع بين الأمرين فيقال : حرف عطف وآستفهام ، لأنه قد تقرر أن الحرف يعبر عنه بحسب معناه ، كما تقول في " لكن " المثقلة : حرف آستدراك وتوكيد ، وقد قال بعض النحاة إن " أم " دخيلة في حروف العطف ، لأنها تكون لسوء ال مستأنف غير معادل بها الإلّف وهي المنقطعة ، وليست بعاطفة ، فالآستفهام غير مفارق لها ، والعطف قد يفارقها .

واعتل غيره من الحذاق على امتناع وقوعها في الأمر ، بأن وضعها للآستفهام ، فضادت الأمر لذلك ، لأن الجملة الواحدة لا تكون أمراً آستفهاماً في حال واحدة .

وأما المنقطعة فحرف إضراب وآستفهام لتضمنها المعنيين ، وهو الأكثر ، فإن جاءت لمجرد الإضراب عبر عنها بذلك ، ومثال الوجهين في قولهم (١) : " إنها لا بل أم شاء " ، فتقديرها على الأول : إنها لا بل أم هي شاء ؟ وهي طريقة الفارسي (٢) وغيره من الحذاق ، وتقديرها على الثاني : إنها لا بل هي شاء ، وعلى هذا تكون عاطفة مفرداً على مفرد ، يصح ذلك الرواية الأخرى أن هناك إبلا أم شاء (٣) بنصب ما بعد " أم " حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح ، وقائل هذا يزعم أن هذه المنقطعة عاطفة في كل موضع ، وليها فيه مفرد (٤) .

-
- (١) في " ح " " لأن وضعها " .
 (٢) القول في الكتاب : ١٧٢/٣ ، والأصول : ٢١٣/٢ ، والإيضاح : ٢٩١ .
 (٣) الإيضاح : ٢٩٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ١٦٣/٤ أ .
 (٤) هذه الرواية نقلها ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢ والتذييل والتكميل : ١٦٣/٤ أ .
 (٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢ : أم هنا لمجرد

والأصح أنها مخصوصة بالجمل ، لفظاً أو تقديرًا ، وفيها عطفٌ ما ؛ عطف جملَةٍ على جملَةٍ بما تضمنته من معنى 'بل' ؛ ولهذا المعنى لم تقع أولاً ، فأما من عبر عن المتصلة بأنّها عاطفةٌ ، وعن المنقطعة بأنّها غيرُ عاطفةٍ ، فلأن المتصلة أمكن في بابِ العطفِ ، لأنّها تعطفُ المفردَ والجملَةَ التي في معناه ، وما بعدها مع ما قبلها في حكم الجملَةِ الواحدة ، بخلافِ المنقطعة ، فإن ما بعدها مستأنفٌ أبداً ولم يردُّ أنّها مجردةٌ / من معنى العطف ٥٢ جملَةٌ ؛ لما ذكر قبل . والله أعلم .

ثم إنَّ المتصلة لا يُعطفُ بها إلا بعد ألفِ الاستفهام ، لفظاً أو تقديرًا ، وهي مقدّرةٌ بأيّ ، والجواب معها بالتعيين ، والمنفصلة تقع في الخبر والاستفهام ، وجوابها بنعم - أو لا ، لتضمنها معنى الاستفهام - عن الوقوع ، وهذا كله ظاهرٌ إن شاء الله .

==
الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما كان يكون بعد "بل" فإنها بمعناها ، وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة و "بل" وأن التقدير : بل أهى شاء ، وهذه دعوى لا دليل عليها ، ولانقياد إليها ، وقد قال بعض العرب : ان هناك ابلا أم شاء ، فنصيب ما بعد "أم" حين نصب ما قبلها ، وهذا عطف صريح مقول لعدم الإضرار قبل المرفوع .

قال ابن هشام : " ولا تدخل "أم" المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في "إنّها لإبلٌ أم شاء" وخرق ابن مالك فسي بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا حاجة الى تقدير مبتدأ ، زعم أنها تعطف المفردات ك "بل" وقدرها هنا ب "بل" دون الهمزة ، وأستدل بقول بعضهم : " ان هناك لإبلا أم شاء " بالنصب ، فإن صحت روايته ، فالأولى أن يقدر إلبلا ناصب ، أي "أم أرى شاء" السفني : ٦٨ . وذكر أبوحيان زيادة على ما قال ابن هشام : أنه يحتمل أن "أم" هنا متصلة ، وحذفت الهمزة والتقدير : إلبلا هناك .

ثم قال : (ولكن للاستدراك بعد الجحد) (١)

حذاق النحاة يذهبون الى أنها من جملة حروف العطف (٢) ، لكن

لا تكون كذلك إلا بثلاثة شروط :

أحدها : تقدم النفي عليها . (٣)

والثاني : تجردها من حروف العطف . (٤)

والثالث : وقوع المفرد بعدها كقولك : ما قام زيد لكن عمرو ،

وقال بعضُ الناس إنها تعطف الجملة كما تعطف المفرد ، فعلى هذا القول

يكون العطف بها بشرطين :

أحدهما : تجردهما من حرف العطف .

الثاني : تقدم النفي عليها ، ويكون ما بعدها ضد ما

قبلها (٥) إن لم يتقدم عليها حرف النفي ، كقولك : سا فرزيد لكن

عمرو مقيم ، وكلام أبي القاسم يوهم جواز : خرج زيد لكن عبد الله

يضحك ، لأنها جملة تامة (٦) ، فالصواب أن يشترط في الجملة

(١) الجمل : ١٧٠ .

(٢) قال في الكتاب : ٤٣٥ / ١ : " ما مرت برجل صالح لكن طالح ،

أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه في بل .

وقال أيضا : " واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن يشركن بين النعتين

فيجريان على النعوت ، كما أشركت بينهما الواو ، والفاء . . " .

وقال ابن أبي الربيع : " لا اعلم بين النحويين خلافاً في أنها

للعطف . البسيط : ٣٤٠ .

وذكر عن يونس وغيره أنها ليست عاطفة ، وإنما الواو التي قبلها هي

العاطفة ، الجنسي الداني : ٥٣٤ ، وانظر ما يأتي ص ١٧٢

(٣) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يرون أنها تعطف في الإيجاب .

انظر الإنصاف : ٤٨٤ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٠ / ١ .

(٤) هو مذهب الفارسي وأكثر النحويين . الجنسي الداني : ٥٣٣ .

(٥) اشترط ابن عصفور الضدية ، لأنه لا يحفظ غيرها من كلام العرب .

شرح الجمل ١ / ٢٤١ .

(٦) قال أبو القاسم : " فإن جئت بعدها بكلام تام قائم بنفسه جاز " .

الجمل : ١٩٠ .

ما ذكرته قبل ، ولعله أراد ذلك ، وقيده بـ"المثال" ، وذلك أن "لكن" مضادة للـ"لا" ، في الـ"وضع" لأنَّ "لا" وضعت لتنفى عما بعدها ما وجب لما قبلها ، و "لكن" وضعت لتوجب لما بعدها ما نفي عما قبلها ، فإذا جاء ت بعد كلام مُوجِبٍ ، صارت مثل "لا" فنفت عما بعدها ما وجب لما قبلها ، ويقع بعدها حينئذٍ المبتدأ والخبر ، وقد يقع بعدها الفعل والفاعل كقولك : خرج زيد لكن لم يخرج عبدالله . (١)

ثم قال : (ويل للإضراب عن الأول) . (٢)

اعلم أن الإضراب عن الأول بحرف "بل" على وجهين : أحدهما : أن يكون على وجه الإبطال إذا كان ذكره غلطاً . والآخر : أن يكون على جهة التترك من غير إبطال ، ولكن على معنى ترك الإخبار عن الأول ، والانتقال لما (٣) هو أهم منه عند السامع . (٤) وأما استعمال حرف "لا" معها فإن كانت بعد الواجب كانت نفياً كقولك : قام زيد لا بل عمرو ، وإن كانت بعد النفي ، فإن أردت ببل أن توجب بها للثاني ما نفي عن الأول بمنزلة لكن ، كانت "لا" تأكيداً ، وإن أردت بها في النفي ما أردت في الإيجاب ، زوال الغلط والنسيان كانت "لا" معها نفياً فتقول : ما قام زيد لا بل عمرو ، على معنى ما قام زيد بل ما قام عمرو . (٥) والله أعلم .

-
- (١) ما اعترض به هنا من كلام ابن السيد في إصلاح الخلل : ٩٣-٩٤ مع تصرف يسير إلا أن ما اعتذربه عن أبي القاسم لم يذكره ابن السيد .
 (٢) الجمل : ١٨ .
 (٣) في "ح" " إلى ما هو " .
 (٤) انظر صف المباني : ١٥٣ ، والجني الداني : ٢٥٣ ، والمغني : ١٥١ .
 (٥) في "ح" " على معنى ما قام زيد لا بل ما قام عمرو " بإقحام "لا" خطأ .

ثم قال : (وأو وإِما) (١) .

وضع هذين الحرفين في الحقيقة لأحد الشيئين ، أو الأشياء ،
وأما استعمالهما في الشك ، والإيهام ، والإباحة ، والتخيير والتفصيل ، فإنما
ذلك من صفات الكلام ، وليس دلالتهما على ذلك بالوضع الأصلي ، فمثال
استعمال " أو " في الشك قولك : قام زيد أو عمرو ، إذا كنت تشك
في القائم منهما ، ومثال استعمالها في الإيهام قوله تعالى : * أتأهبا
أمرنا ليلاً أو نهاراً * (٢) وقد علمنا أن الله سبحانه يعلم الأشياء على ماهي
عليه ، لأنه خالقها سبحانه ، ولكنه أبهم على عباده ، ومثال الإباحة قول
الطبيب للعليل : كل كذا ، أو كذا ، أو كذا ، فلو كان واحد من المذكور
غير صالح به ، لما ذكره ، فلما خص له بالذكر هذه الأشياء دل على
جواز استعمالها لها على الإطلاق ، فهذا معنى " أو " في الإباحة .

وأما " إِمَّا " فالقول فيها : ما أذكره ، وذلك أنه كان قد ورد

علي سوء ال من المَرِيَّة عن حقيقتها ، فأجبت بما رأيت أن أكتبه ها هنا .

فقلت : لا خلاف أن " إِمَّا " الأولى موضوعة للإشعار بأن مبنى

الكلام على مقتضاها من الشك أو غيره ، وهو من أوجه الفرق بينها وبين " أو "

وإنما خلاف القوم في الثانية وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أن " إِمَّا " والواو التي تصحبها حرف موضوع للعطف

بكماله ، لوقوع المتفق على كونه حرف عطف موقعه ، على معناه من كل وجه ،

(١) الجمل : ١٨ ونصها : " وأو للتخيير ، وإِما للشك " وما أثبت موافق
لبعض أصول الجمل .

(٢) يونس : ٢٤ .

(٣) في " ح " " أورد " .

وهو "أو" ، وألزم قائل هذا ذلك القول في "ولكن" ولا قائل به (١) ،
وفُرق بملازمة الواو لإِسمًا ، بخلاف لكن ، ولم يسلم هذا التفريق ؛ لأن تجريد
لكن من الواو غير ثابت عن العرب ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) مع أنه
قائل بأنها حرف عطف (٣) ولهذا منعه يونس (٤) ، فهذا القول غير
مستقيم .

الثاني : أن العطف لإِسمًا ، دون الواو ، وشبهة قائل هذا
ما يلزم على كون الواو هي العاطفة من التدافع ، وهو الجمع اعتبارا بالواو ،
والتفريق اعتبارا / بإِسمًا (٥) .

٥٣

وألزم قائل هذا ذلك في "ولكن" من جهة أنه جعل العطف
بالواو (٦) مع لكن دونها ، وجعل العطف هنا لإِسمًا دون الواو ،

-
- (١) أي ولا قائل بأن الواو مع لكن - مجتمعين - حرف عطف ، وانظر ما
سبق حاشية (٢) ص ١٨٢
- (٢) انظر الكتاب : ٤٣٥/١ ، ٤٤٠/١ ، فقد مثل سيبويه بلكن
على أنها حرف عطف ، مقرونة بحرف الواو في مثل قوله : " ما مررت
برجل صالح ولكن طالح " قال ابن مالك : " وما يوجد في كتب
النحويين نحو : ما قام سعد لكن سعيد ، فمن كلامهم لا من كلام
العرب . ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة إلا ب " ولكن وهذا
من شواهد أمانته وكمال عدالة ، لأنه لم يجز العطف بها غير
مقبولة بواو ، وترك التمثيل به ، لئلا يعتقد أنه مما استعملته
العرب " التذييل والتكميل : ١٤٧/٤ ب ، والجني الداني : ٥٣٤
قلت المثال الذي مثل به سيبويه وسقته سابقا لم تقرن فيه لكن
بالواو في طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ، وهو خطأ ، فان الواو
ثابتة في طبعة بولاق : ٢١٦/١ ، وثباتها هو الصواب يشهد
بذلك قول ابن مالك وابن الفخار .
- (٣) قال ذلك ولم يقرنها بحرف الواو فقال : " واعلم أن بل ، ولا بل ،
ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، الكتاب : ٣٤٥/١ .
- (٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٧٨٥ ، والجني الداني : ٥٣٤ .
- (٥) هذا قول الصيمري في التبصرة ج ١٣٨ . ونقل ذلك ابن مالك عن
أكثر النحويين . انظر التذييل والتكميل : ١٤٩/٤ أ ، الجني الداني
: ٤٨٧ ، وانظر صرف المباني ، وظاهر كلام سيبويه أنها من حروف العطف :
٤٣٥/١ ، وسيأتي قريباً أن سيبويه ذكرها في حروف الجر تجوزاً .
- (٦) في "ح" "ل" "لواو" .

ولا فرقَ بينهما ، في أن كل واحدة منهما لأحد الشيئين ، وفي لزوم الواو على ظاهر كلام سيبويه في لكن .

وأجيب عن التذافِعِ بِتَصَوُّرِ بقاء كل واحد من الحرفين ، على وضعه الأصلي ، فيستفاد من الواو الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، في المعنى الذي سيقته " إِمَّا " من الشك أو غيره ، كما أن " لكن " لإفادة معنى الاستدراك ، والواو معها على وضعها من العطف اتفاقاً ، ولا معنى لقوله في الواو قبل " اما " أنها للتنبيه ، على أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن هذا الغرض حاصل دونها ، وأيضاً فإن وضع الواو يقتضى الغيرية ، ثم كيف يقول : ان الثانية هي الأولى مع اختلاف الغرض بهما عنده ، من جهة كون الأولى لمجرد الشك مثلاً من غير عطف ، والثانية لهما معاً ، فالأصح قول الفارسي واتباعه من كون كل واحد من الحرفين على أصله ومعناه الذي وضع (١) له ، وهو القول الثالث .

ولا يعارض الفارسي ومن تبعه من المحققين بالصيمري (٢) والجزولي ومن تبعهما ، وإنما ذكرها سيبويه في حروف العطف تجوزاً ، لملازمتها العاطف ، كما تجوزوا في ألفي نحو صحراء ، والحرف المجاب به الشرط والقسم ، ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك ، وإنما وقع التجوز من جهة لزوم المصاحبة . والله أعلم .

وأما إعراب الواو على قول الصيمري ، فحرف بيان أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن الحرف يسمى بمعناه الذي سيق له ، كما تقول

(١) الإيضاح : ٢٨٩ ، وهو مذهب يونس وابن كيسان انظر التسهيل :

١٢٤ ، والتذيل والتكميل ١٤٨/٤ ب .

(٢) انظر التبصرة : ١٣٨ .

في "أى" حرف تفسير أى حرف بيان ، أى يبين أن ما بعده هو ما قبله في المعنى ، وقد بَيَّن ذلك الصيرى بقوله [فيها] (١) [إنها جسيء بها لتؤذن أن الثانية هي الأولى] (٢) ، وقد تقدم ما في هذا والله أعلم بالصواب .

وكون الواو مشتركة في اللفظ والمعنى لازم في عطف المفردات دون الجمل ، وقد تقدم ردها مع إِمَّا إلى هذا الأصل ، وأما إشكال ذلك مع " لكن " فَاغْتَفِرْ ، لأنها في حكم عطف الجمل ، ولذلك الإشكال التزم بعض المتأخرين كون الواو معها لعطف الجمل لفظاً أو تقديرًا ، فتأمل ذلك .

وأما حرف حتى فَإِنَّهُ قد أفرد له باباً فينبغي أن يؤخر الكلام عليه إلى موضعه ، فهناك يستوفى حكمه ، إن شاء الله .

ثم قال : () وأعلم أن الأسماء كلها (٣) يعطف عليها إلا المضمرة المخفوز فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض (٤) .

هذا التعميم غير صحيح ، وذلك أن الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه حتى يؤكّد أو يفصل (٥) ، وأن مخفوز بين ، ومرفوع

-
- (١) زيادة من "ح" .
 (٢) انظر التبصرة : ١٣٨ .
 (٣) "كلها" ساقطة من "ح" .
 (٤) الجمل : ١٨ .
 (٥) مذهب سيبويه أن العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل قبيح . انظر الكتاب : ٣٧٨/٢ . وفيه يقول ابن جني :
 الخصائص : ٣٨٦/٢ ، ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز في سعة الكلام ، وهو جائز عند الكوفيين على الإطلاق . انظر الإنصاف : ٤٧٤ وما بعدها ، وانظر المسألة في شرح المفصل : ٣/٧٦ . وانظر تفصيل تلك المذاهب في التذييل والتكميل : ١٧٣/٤ ب وما بعدها .

كل فعل لا يستغنى بفاعل واحد ، لا يعطف على واحد منهما إذا كان مفرد اللفظ والمعنى إلا بالواو خاصة ، ^(١) وأن الأسم الظاهر المخفوض لا يعطف ^(٢) عليه الضمير إلا بإعادة الخافض ، وكذلك لا يُعْطَفُ عليه بحتى إلا بإعادة الخافض .

فظهر من هذا كله بطلان تلك الكليّة ، إلا أن يكون قصد بتخصيص تلك المسألة التنبية على قول المخالف ؛ لقوة الخلاف فيها ، فقد يكون لقوله وجه والله أعلم .

فصل : فأما امتناعهم من عطف الظاهر على الضمير المخفوض إلا

بشرط إعادة الخافض ، فمن باب حمل الشيء على عكسه ، فكما يلزم تكرار الخافض في قولك : مررت بزيد ووك ، فكذلك في عكسها ^(٣) ، وإنما كان كذلك ، لأن الواو لا تقتضي ترتيباً ، فالتأخر معها في حكم المتقدم .

فإن قلت : يلزم على هذا التعليل ألاقتصار إعادة الخافض مع الواو ، دون غيرها من حروف العطف ، فما بالهم سوءاً بين جميعها في هذا الحكم ؟

(١) انظر اللسان " بين " ٦٥/١٣ ، والبسيط ٢١٩/١ وقد ذكر أبو القاسم الفعل الذى لا يكتفى بفاعل واحد فقال : " وما كان من الأفعال لا يستغنى بفاعل واحد ، لم يجز العطف على فاعله إلا بالواو خاصة كقولك : اختصم زيد وعمرو " الجمل : ١٩-٢٠ .
(٢) في " ح " " ما يعطف " .

(٣) هذا التعليل للمازني ، وتبعه المبرد . أنظر شرح السيرافي : ١٥٧/٣ آ ، والتذييل والتكميل : ١٧٤/٤ آ والمسألة في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ .

فالجواب أن الواو أصل حروف العطف ، فلما لزم فيها الحكم المذكور لوجود سببه ، حمل عليها سائر حروف العطف ؛ ليجري الفرع على حكم الأصل ، وإن عرِيَ الفرع عن السبب الموجب للتكرار ، وقد تقرر في غير موضع حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب ، إذا كان الجميع (١) من باب واحد ؛ ليجري الكل على أسلوب واحد والله أعلم بالصواب .

ولم تشترط إعادة العامل مع ضميرى الرفع والنصب ، لأن عكسهما بالانفصال ، على الأصل ، ولا يتصور ذلك في ضمير الخفض ؛ لأنه لا يكون أبداً إلا متصلاً إلا ضرورة (٢) .

عبارة أخرى (٣) في تحقيق القول في العطف على ضمير الخفض ٥٤ والخلاف فيه . وذلك أن العطف على ضمير الخفض مشروط عند سيبويه وجمهور البصريين بإعادة الخافض (٤) ، نحو قولك : مررت بك وبزيد ، وذلك موجه بثلاثة أوجه :

أحدها : ما ذكرناه آنفاً ، من أن المسألة محمولة على عكسها ، من جهة أن الواو موضوعة لمطلق الجمع من غير ترتيب ، فالمتأخر معها في حكم المتقدم ، فإذا قلت : مررت بك وزيد ، فكأنك قلت : مررت بزيدوك ، فكما يلزم تكرار الخافض هنا ، فكذلك في عكسها .

قال ابن مالك (٥) : هذا توجيه ضعيف ، لأن المعطوف له حكم

-
- (١) في "ح" "الجمع" .
 (٢) انظر التذييل والتكميل : ١٧٤/٤ .
 (٣) هذه العبارة ساقطة جميعها من "ح" .
 (٤) انظر الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ ، والإنصاف : ٤٦٣ وما بعدها .
 (٥) انظر قول ابن مالك هذا مع اختلاف في اللفظ في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت : ٦٦٦ - ٦٦٧ . وانظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ٧٦٤/٢ ، والتذييل والتكميل ١٧٤/٤ .

نفسه ولا يلزم في كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه أن يحل محل صاحبه ، وليس ذلك من شرط صحة العطف ، ولو كان كذلك لم يجز : رب رجل وأخيه ، ولا رجل وأخاه ، وما من رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها بدرهم و (١) :

* أى فتى هجاء أنت وجازها *

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و (٢) :

* الواهب المائة الهجان وعندها *

الجواب : هذا نظر ضعيف ، وذلك أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، لأنه شريكه في العامل ، والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ، ولذلك تكلفوا تقدير إضافة نحو : رب رجل وأخيه ، غير محضة ، (٣) وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف الى حكم المعطوف عليه بوجه ما ، والا فمتى كانت هذه الإضافة غير محضة وليس اللفظ مما أصله أن يكون كذلك ولكنهم راموا ذلك ، ليصير الثاني على حكم الأول ، لما كان

(١) هذا صدر بيت مجهول القائل ، وتماه :

* إذا ما رجال بالرجال استقلت *

وهو في الكتاب : ٥٥/٢ ، والأصول : ٣٩/٢ ، وشرح عدة الحافظ وعمدة الالفاظ : ٤٤٨ ، ٦٦٦ ، والمغني : ٩٠٨ ، وشرح أبياته :

٠١٠٠/٨

(٢) هذا صدر بيت للأعشى الكبير ، وتماه :

* عوداً تزجي بينها أطفالها *

والبيت في ديوانه : من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب ، والكتاب : ١/ ١٨٣ . والمقتضب : ١٦٣/٤ ، والمقرب : ١/ ١٢٦ ، والخزانة : ١٨١/٢ .

(٣) قال سيبويه " أما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : وأخيه في موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له ، الكتاب : ٥٤/٢ .

شريكة في العامل ، ولذلك أيضا لما قال الأعلم ^(١) في " بشر " من قوله : ^(٢)

أنا ابن التارك البكريّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعًا
أنه بدل ، ردوا قوله ، من جهة أنه لا يصلح مكان الأول ، وجعلوه عطف
بيان . ^(٣)

فهذا كله يدل على أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على
حكم المعطوف عليه ، من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة
التي هي قوله : مررت بك وزيد ، دائرة بين إجرائها على الأصول ،
وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ، وقد قام الدليل على صحة
القاعدة المذكورة ، وهو أن ما جاء من ذلك غير مكررمعه الخافض ، نادر في
جنب ما كررمعه الخافض ، وأيضا فإن ذلك النادر محمول على تقدير

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ، عالمٌ بالعربية
واللغة والشعر ، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الأقلبي ،
وعمل في آخر حياته بسبب مسألة نحوية راجعها وهو رمس .
توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة .

انظر بغية الوعاة : ٣٥٦/٢ ، وما سيأتي ص :
(٢) البيت للمرار الأسدي كما في الكتاب : ١٨٣/١ ، وشرح أبياته لابن
السيرافي : ١٠٦/١ ، وفرحة الأديب : ٣٧ ، وما بعدها ، وانظره في
الأصول : ١٣٥/١ ، والتبصرة : ١٨٤ . والمفصل : ١٢٣ ،
وشرحه لابن يعيش : ٧٢/٣ ، ٧٤ ، والمقرب : ٢٤٨/١ ، والخزانة
: ٩٣/٢ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ .

(٣) انما رد ذلك من جهة أن اسم الفاعل المعرف بالالف واللام
المضاف إلى ما فيه الالف واللام إذا أتبع هذا الأخير باسم ليس
فيه الالف واللام لا تصح إقامته مقام متبوعه ، لأن اسم الفاعل
المعروف بالالف واللام لا يضاف إلا إلى ما فيه الالف واللام نحو :
هذا الضارب الرجل زيد ، فلو أردنا أن نجعل زيد بدلًا من
الرجل لم يصح لعدم اقترانه بال التعريف ، فهو عطف بيان .
شرح الجعل لابن عصفور : ٢٩٥/١ .

خافض محذوف منه ، لتقدم ذكره ، وبقي عَمَلُهُ ، لِأَنَّ تَقْدِمَ ذِكْرِهِ مُحَرِّزٌ لَذِكْرِهِ ،
وربما كانت نظائر هذا تَرْبِي على ما اجتلبه هو من النظائر ، وانظر إلى
البدل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد ، على المذهب المنصور ،
فهذا المسلك الذي سلكه في هذه المسألة غير مُرضٍ . وبالله التوفيق .

الوجه الثاني من أوجه التوجيه : أن ضمير الخفض شبهه بالتثوين ،
من جهة أنه زيادة في آخر المضاف إليه ، ومعاقب للتثوين ، فمن حيث
لم يجز العطف على التثوين ، لم يجز العطف على ما أشبهه ، فكرر معه
الخافض ليخرج بذلك عن أن يكون معطوفاً على نفس الضمير ، إلى الاستقلال
بعامله . (١)

قال سيبويه : وما يقبح أن يكون شريكه المظهر علامة
الضمير المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمر ، فكروها
أن شَرَكَ المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلية
فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم^{بها} إلا معتمدة على ما قبلها وانها بمـدلى
من اللفظ بالتثوين ، فصارت عندهم بمنزلة التثوين ، فلما ضعف عندهم
كروها أن يتبعوها الآسم . (٢)

قال ابن مالك : في هذا النظر أيضاً من الضعف ما لا يخفى ؛
لأن شبه ضمير الخفض بالتثوين ، لو منع من العطف عليه بلا إعادة لمنع
منه مع الإعادة ، لأن التثوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو منع من العطف
عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛ لأن التثوين (٣) لا يؤكّد ولا يبدل

(١) شرح عمدة الحافظ : ٦٦٥ .

(٢) الكتاب : ٣٨١ / ٢ .

(٣) في الأصل : " التوكيد " خطأ ، والتصويب من شرح عمدة الحافظ :

٦٦٦ ؛ لأن هذا الكلام ساقط من " ح " كما ذكر ص ١٩١

منه ، وضمير الخفض يوء كد و يبدل منه بإجماع . فللعطف أسوة فيه .

والجواب : انظر الى هذا التحامل على الإمام (١) ، وذلك

أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، زيد معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ، واذا قلت : مررت بك وبزيد . بتكرار الخافض ، فليس

المعطف / على نفس الكاف ، هذا محال ؛ لما يلزم عليه من دخول حرف الجر على مثله تقديرًا ، وإنما عطفت جارًّا ومجرورا على جارٍّ ومجرور على سبيل استقلال كل واحد منهما بالعامل ، حتى كأنه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأما البديل فإنه في حكم الاستقلال ، فله حكم نفسه ، وأما التوكيد فإنه مع الموء كد بمنزلة شيء واحد ، إذ ليس على تقدير عامل ، وأما العطف فإنه يستلزم الغيرية على كل حال ، هذا مع ما قاله الامام من أنه اذا شبه شيء بشيء لم يلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ، وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب ، وبالله التوفيق .

الوجه الثالث من أوجه التوجيه : أن الضمير المخفوض لما كان اتصاله بخافضه أشد من اتصال المرفوع برافعه امتنع العطف عليه دون شرط ، كما امتنع العطف عليه مرفوعا دون شرط ، لأن الاتصال هو السبب المانع من إطلاق العطف في الموضعين ، وهذا أولى بالقياس من المرفوع ، لأن المخفوض لا ينفصل في موضع والمرفوع ينفصل في مواضع ، فلهذا أعادوا معه الخافض ، ليكون في حكم الاستقلال ، فصاحب التوجيه نظر إلى الجامع بينه وبين ضمير الرفع المتصل ، وصاحب التوجيه الذي قبله نظر إلى قوة شبهه بالتنوين .

(١) يعني سيبويه في قوله السابق .

فصل : لا خلاف في جواز تعدد المعطوف بالحرف مع اتحاد العامل ، كقولك ضرب زيد عمراً ويكر خالداً ، وأعلم زيد عمراً بكرّاً قائماً ، وخالداً جعفرّاً أخاك زاهباً ، فالواو في المثال الأول عطفت مرفوعاً على مرفوع ، ومنصوباً على منصوب ، وعطفت في الثاني مرفوعاً على مرفوع ، وكلّ واحد من المنصوبات على كلّ واحد من المنصوبات كلّ ذلك على سبيل التشريك في العامل المذكور ، وإنما اختلف الناس في تعدد المعطوف مع تعدد العامل ، وله صورتان :

إحداهما : متفق على امتناعها ، وصورتها : ان زيدا في الدار وعمراً السوق ، لمكان الفصل بين المخفوض والعاطف .

والثانية : هي المختلف فيها ، وصورتها : ان زيدا في الدار والسوق عمراً ، لعدم الفصل بين المخفوض والعاطف ، فجوزها الأئمة^(١) ، ومنعها سيبويه^(٢) ، فأما الأئمة فاستدلوا على صحة مقاله بأدلة ، منها قوله تعالى : * وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ *^(٣) ووجه الدليل أن قوله تعالى : * فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * معطوف على قوله * عَلَىٰ هُدًى * وإذا كان كذلك كان حرف العطف مشرّكاً بين المعطوف والمعطوف عليه في " ان " وفي " اللام " فيكون على هذا مرفوع المحل بأن وموء كذا باللام على سبيل التشريك .

فإن قلت : ليس ها هنا عطف على عاملين ، وإنما هو عطف على معمول واحد .

فالجواب : أن هذا لم يخف على الأئمة ، وإنما أراد أن العطف نابٍ منابٍ شيئين ، وهما ان واللام ، لكن إذا سلم هذا ، كان الجواب عنه من ثلاثة أوجه : (٤)

-
- (١) المقتضب : ١٩٥/٤ ، والكامل : ٩٩/٣ ، والأصول : ٦٩/٢ ، وما بعدها
والحمل لابن عصفور : ٢٥٥/١ ، والبسيط : ٣٥٣ .
(٢) الكتاب : ٦٤-٦٦ .
(٣) سبأ : ٢٤ .
(٤) الوجهان الأولان من هذه الوجوه ذكرهما ابن أبي الربيع وذكر أنهما مما انفصل به أبو علي الشلوبين وذكر معهما ثالث أيضاً من انفصالات الشلوبين : البسيط : ٢٢١-٢٢٢ .

أحدها : أن " إِنْ " و " الّلام " ، معناهما واحدٌ ، وهو التوكيد ،
فكأنَّ العاطفَ إنما نابَ منابَ شيءٍ واحدٍ ، وهو التوكيد ، ولا فرق أن يعبر
عن المعنى الواحد بلفظ واحد أو بلفظين .

الثاني : أنَّ العطف لا يوجب التسوية بين المعطوف والمعطوف
عليه في كل شيء قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ألا ترى أنك تقول : ليس
زيد بقائم ولا قاعد ، فتسوى بينهما إذا عطفت على اللفظ ، ولك أن تنصب
فتقول : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، فتشرك في ليس دون الباء ، فكذلك
يكون في الآية .

الثالث : أنك إذا قلت : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، بخفض
" قاعد " فانما شركتَ الواو بين قائم وقاعد في " الباء " و " ليس " ، لأن
كل واحد منهما خبرٌ للـ " أو " وكذلك " أو " في الآية ، شركتَ بين
الخبرين في اللام و " أن " وهذا صحيح ، وإنما الذي لا يصح أن يشرك
العاطف بين أربعة أشياء في عاملين ، نحو : إنَّ في الدار زيدا والسوق
عمراً .

ومما استدل به ألا تخفش أيضاً قوله : (١)

أَكَلَّ أَمْرِي تحسبين أمراً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

(١) البيت لأبي ذؤاد انظر ديوانه : ٣٥٣ ، وهو في الكتاب : ١/٦٦ ،
والأصمعيات : ١٩١ ، والكامل : ٢٨٧/١ ، ٩٩/٣ ، وأما في الشجري
: ٢٩٦/١ ، والأصول : ٧٠/١ ، والإنصاف : ٤٧٣ ، وشرح
المفصل : ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، وشرح
أجلجل لابن عصفور : ٢٥٧/١ ، وضرائر الشعر له : ١٦٦ ، وشرح
أبيات المغني : ١٩٠/٥ ، ونسبه المبرد إلى عدي بن زيد نقلاً
عن سيبويه وليس لعدي ، ولم يقل ذلك سيبويه وذكر في شرح
أبيات المغني عن أبي جعفر أن من لم يعطف على عاملين رواه "نارا"
وبهذه الرواية أورده ابن عصفور في شرح أجلجل .

فمطوف مخفوضاً على مخفوض ومنصوباً على منصوب ، وليس في هذا دليل ، لأن حمله على ما ثبت في غير هذا بإجماع ^(١) ، أولى من جعله أصلاً لما لم يثبت ، فيكون من باب حذف المضاف ، لتقدم ذكره وإبقاء / عمله كأنه ٥٦ قال : أكل آمرئٍ تحسبين امرأً . وكل نار توقد بالليل نارا ، فالتشريك على هذا إنما وقع في عامل واحد ، وكذلك أستدل أيضا بقولهم : ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ، ووجه الدليل أن قوله بيضاء مخفوض بالفتحة بالعطف على سوداء بكل ، والمنصوب مطوف على المنصوب ، فقد شركت الواو بين الأسمين في ناصب وخافض ، وهذا عند سيبويه محمول على حذف الخافض ، لتقدم ذكره وإبقاء عمله ، كما تقدم في البيت ، فالتشريك على هذا إنما وقع في عامل واحد .

ومن دلائله ^(٢) أيضا قوله تعالى : * وأختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيت لقوم يعقلون * ^(٣) في قراءة النصب ^(٤) ، ووجه الدليل أن الواو شركت بين المخفوض والمنصوب في الناصب وهو " ان " وفي الخافض وهو " في " .

وليس في هذا دليل ، لأنه محمول على حذف الخافض لتقدم ذكره وإبقاء عمله ، ومثل هذا قد ثبت في غير موضع اتفاقاً ، فاعتباره أولى من إثبات قاعدة بالاحتمال ، ويدل على صحة ذلك قراءة الرفع ، لأنه إن ذاك على حذف الخافض ، وهو بين " إن شاء الله " .

(١) انظر تفصيل المسألة في شرح المفصل : ٢٦ / ٣ - ٢٨ ، وانظر شرح

أبيات المغنى : ١٩٠ / ٥ - ١٩٢ .

(٢) أي الاخفش .

(٣) الجاثية : ٥ ، وقبل الآية : * ان في السموات والأرض لآيات

للمؤمنين * وفي خلقكم وما يبت من دابة آيات لقوم يوقنون *

(٤) أي نصب آيات ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، والجحدري والأعمش

والرفع قراءة الباقيين ، وهم ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم وغيرهم . السبعة لابن مجاهد : ٥٩٤ ، وحجة القراءات : ٦٥٨ ، والبحر المحيط : ٤٢ / ٨ .

وينبغي أن لا تجوز المسألة أصلاً ، لاتفاقهم على امتناع أصلها ، وهو : ان زيدا في الدار وعمر السوق ، فامتناع فرع هذا الأصل أولى ، وهو : ان زيدا في الدار والسوق عمراً ، ألا ترى أن أصل هذا المخفوض التأخير ، لكن قد يقال : إنما امتنع الأصل لعملة معدومة في الفرع ، وهو ما فيه من الفصل بين المخفوض والواو النائية عن الخافض ، وليس ذلك في الفرع ، لكن قد يقال في جواب هذا : هذا القدر لا يوجب امتناعاً ، وإنما يعطى اختياراً ، لأنه شبيه بالخافض وليس به .

وتظهر شرمة الخلاف في قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، فإن كان ذلك على تقدير أن الواو عطفت مخفوضاً على مخفوض ، ومرفوعاً على مرفوع ، كان عطفاً على معمولي عاملين ، فهذه يجيزها ألا تخفش ويمنعها سيبويه ، وإن كان على حذف الخافض وإبقاء عمله كما تقدم قبل لم تجز المسألة من جهة ما بين التوكيد والحذف من التنافي ، وذلك أن الفرض بالحذف الاختصار والمراد بالتوكيد الإسهاب والإكثار ، وهما مقصودان متنافيان ، فالمسألة ممنوعة عند سيبويه على الوجهين ، وممنوعة عند ألا تخفش على الثاني جائزة على الأول . والله أعلم .

مسألة : قوله تعالى : * لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون * . (١)

صور الزمخشري في هذا العطف ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : أن يكون عطفاً على اسم " يكون " لمكان الفصل .
الثاني : أن يكون عطفاً على المستكن في " عبداً " لجريانه

(١) النساء : ١٧٢ .

(٢) انظر قول الزمخشري في الكشف : والبحر المحيط : ٤٠٤/٣ .

مَجْرَى الْأَوْصَافِ فِي نَحْوِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدُ أَبِيهِ ، وَإِذَا رَفَعَ الظَّاهِرَ كَانَ رَفَعَهُ الْمَضْمَرُ أَسْهَلُ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى الْمَسِيحِ ، وَهَذَا الْوَجْهَ هُوَ الْمَخْتَارُ (١)
عِنْدَهُ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ يَقْصُرَانِ عَنِ الْوَفَاءِ بِالْمَعْنَى الَّتِي يَفِي بِهَا [هَذَا] الْوَجْهَ ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ إِنَّمَا يُعْطِي نَفْسِي الْأَسْتِنْكَافَ عَنِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْفَرَادِهِ دُونَ تَعْرِيفِ إِلَى مَنْ ذَكَرَ مَعَهُ ، وَالْوَجْهَ الثَّالِثَ يُعْطِي نَفْسَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَعَمَّنْ ذَكَرَ مَعَهُ نَحْنًا ، وَعَلَيْهِ الْمَعْنَى ، فَكَانَ هُوَ الْمَخْتَارُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَذَكَرَ لِي عَنْ نَاصِرِ الدِّينِ الشَّيْخِ (٢) : أَنَّهُ سَأَلَ أَبْنَ عَصْفُورٍ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي اخْتَارَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ ، فَمَنْعَهُ . قَالَ : وَأَنْسَيْتَ وَجْهَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقُلْ هُوَ فِيهِ شَيْئًا .

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ : أَنَّهُ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَبْنَ عَصْفُورٍ إِنَّمَا مَنَعَ ذَلِكَ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَجْهِ الْمُتَّفِقِ عَلَى مَنْعِهِ ، وَهُوَ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ مَعَ تَأْخِيرِ الْمَجْرُورِ عَنِ الْمَرْفُوعِ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ : لَنْ يَسْتَنْكَفَ الْمَسِيحُ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ ، وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ أَنْ يَكُونُوا عِبِيدًا لِلَّهِ ، فَحُذِفَ مِنَ الثَّانِي مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ مُشْتَبَا ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمَلَائِكَةُ مُعْطُوفًا بِالْأَوَّلِ عَلَى الْمَسِيحِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ مَجْرُورًا بِالْمَحَلِّ

(١) تَكْمِلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٢) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ مَنْصُورُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الشَّيْخِ الدِّالِيِّ ، فَقِيهٌ مَتَّقِنٌ مُجِيدٌ رَحَلَ إِلَى الشَّرْقِ فَلَقِيَ الْعَزَّازِيَّ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرَهُ ، لَهُ مَشَارِكَةٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، قَالَ عَنْهُ تَلْمِيزُ أَبْنِ مَرْزُوقٍ " الْجَدُّ " : إِنَّهُ بَلَغَ مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ وَلَدَ سَنَةَ ٦٣١ وَتَوَفَّى سَنَةَ ٧٣١ ، عَنْوَانُ الدِّرَايَةِ : ٢٠٠ وَانْظُرْ تَرْجُمَةً لَهُ ضَافِيهِ فِي هَوَامِشِ تِلْكَ الصَّفْحَةِ .

بالعطف بها أيضا ، على أن يكون المجرور المحل / بعن المقدرة ، وتقديره ٥٧
تصريحا : لن يستنكف المسيح عن كونه عبداً لله ، ولا الملائكة المقربون
كونهم عبيدا لله ، وهذا التقدير على صورة المسألة المتفق على امتناعها وهي :
زيد في الدار وعمرو السوق ، وإنما اختلف الناس فيما إذا قدمت المجرور
على المرفوع فقلت : زيد في الدار والسوق عمرو ، وبسط ذلك فيما قبل .

فإن قيل : يكون المجرور الثاني في الآية مقدراً معه " عن "
كما كان الأول مقدراً بها ، فيكون كل واحد من المجرورين مستقلاً بعامله ،
فلا يكون التشريك إلا في الرفع فقط .

فالجواب : أنه كأنه لحظ أن العطف يصح فيه الاكتفاء بالعامل
الأول ، دون احتياج إلى تكراره .

قلت : هذا اللفظ ضعيف ، لأن ذلك إنما يكون حيث يصح
التشريك ، وأما حيث يعتنع فلا بد من التكرار ، كمسألتنا ، فإذا لزم
التكرار فراراً من الوقوع في ذلك المحذور ، كانت المسألة من باب اتحاد
العامل وتعدد المعمول ، ولا خلاف في جواز ذلك .

فإن قال : إنما قلت ذلك ، تفريعاً على طريقة الأخفش .
أجيب بأن الأخفش إنما يقول ذلك بشرط تقدم المجرور على
المرفوع ، وأما مع تأخره فموافق على الامتناع ، فكان التفريع فاسداً ، فإذا
كان كذلك كان المختار ما اختاره الزمخشري ، وينبغي أن يعلم أن ما تقدم
من تصوير العطف على عاملين إنما يمشي على طريقة سيبويه القائل بأن
الجار إذا حذف مع أن بقي عمله ، وأما على طريقة الخليل القائل بانتصاب
محله فلا تفريع ، لأن المسألة حينئذ من باب اتحاد العامل وتعدد المعمول
كما تقدم والله أعلم .

مسألة : مررت بزيد وعمراً . قال سيبويه : إنه عربي جيد .
واعلم أن في هذا الأسمِ المقرونِ بالواو عشرة أوجه :

أحدها : أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمِرٍ ، يدل عليه هذا الظاهر كأنه قال : مررت بزيد ولقيت عمراً ، وهو أحسن من مسألة الاشتغال؛ لتقدم المفسر هنا ، وتأخره هنالك .

والثاني : أن يكون عطفاً على موضع المجرور ، لأنه في موضع مفعولٍ منصوبٍ ، قاله ابن جنِّي (٢) ، وهو من باب ما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه . ويمنع هذا الوجه ابن أبي العافية ؛ لأن اعتبار الموضع عنده مشروط بحضور محررٍ ، وجواز التصريح بالموضع ، والثاني هنا فائت (٣) .

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على الصالح في الموضع ، من باب الحمل على المرادف ؛ لأنه إذا قال : مررت بزيد ، فكأنه قال : لقيت ، فقال عليه : وعمراً اعتباراً بهذا المعنى ، قاله أبو بكر بن عبيدة ، نظيره مسألة الإيضاح : « رأيت التيمي » تيم عدي ، بخفض تيم عطفاً على آل المعنى ، لأن رأيت التيمي في معنى رأيت المنسوب إلى تيم فقال عليه : تيم عدي ، على البدل ، قاله الأستاذ في شرح الإيضاح .

- (١) الكتاب : ٩٤/١ .
(٢) قال سيبويه : " ولو قلت : مررت بعمر ووزيداً لكان عربياً ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه أتيت ونحوها " . الكتاب : ٩٤/١ ، وانظر المقتضب ١٥٤/٤ ، وما ذكره عن ابن جنِّي يعني به ما قاله في الخصائص في فصل في الحمل على المعنى : ٤٣٢/٢ ، وانظر المغني : ٦١٦ ، وجمع الهوامع : ٢٧٧/٥ .
(٣) انظر تفصيل مذهب ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٣ ، وفي تقييد بن لب ٣٥ ، وانظر المغني : ٦١٧ ، وانظر نهجاً يأتي ص : ٢٤١ .

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً معه ، والمصاحب المجرور ، فيكون هو والمجرورُ ممروراً بهما في وقتٍ واحدٍ .

الوجه الخامس : أن يكون مفعولاً معه أيضاً ، والمصاحبُ هو الفاعل ، فيكون هو والفاعلُ هما اللذان مرّاً بزيدٍ في وقتٍ واحدٍ ؛ لمكان الواو الجامعة .

الوجه السادس : أن يكون مجروراً بواو القسم ، كما قيل في قوله تعالى : * واتقوا الله الذي تساءلون به والآخرام * (١) في قراءة حمزة (٢) إن كان مما يقسم به على طريقة العرب . (٣)

الوجه السابع : أن يكون عطفاً على الفاعل ؛ لمكان الفصلِ بالمجرورِ ، (٤) كأنه قال : مررتُ أنا وعمروُ بزيدٍ ، ويكون مَرُوزهما بزيدٍ على هذا مجملاً ؛ أعنى أنه مترددٌ بينَ أتحارِ الزمانِ وتعدّيه ، والتقدم والتأخر على التعداد ، وهذا هو الفرق بين المعطوف والمفعولِ معه .

الوجه الثامن : أن يكون مبتدأً محذوف الخبر ؛ لدلالة المعنى عليه كأنه قال : مررت بزيد وعمرو مررت به ، على قول الفراء فـي إجازة : ضربت زيدا وعمرو ، أي ضربت زيدا وعمرو ضربته ، قال ذلك

- (١) أول النساء .
 (٢) قرأ بقراءة حمزة قتادة والأعمش . انظر البحر المحيط ١٥٧/٣ .
 (٣) انظر المسألة في حجة القراءة ١ : ١٨٥ ، والإنصاف : ٤٦٧ .
 (٤) لأنه يقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد أن يوءد بضمير رفع منفصل أو يفصل بفصل . الكتاب : ٣٧٨/٢ ،
 والإنصاف : ٤٧٤ .

في مسألة (١) :

* من المالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا *

في بيت الفرزدق وسيأتي / الكلام فيه في باب المفعول المحمول على ٥٨
المعنى (٢) ان شاء الله .

الوجه التاسع : أن يكون مجرورا عطفا على لفظ قبله ، والمعنى

على الاجمال في اتحاد الزمان وتعددته ، والبدوء به ، وذلك واضح .

الوجه العاشر : أن يكون خفضاً على الجوار ، كأنه كان معطوفاً
على الفاعل ، فلما بعد منه حُمِلَ على الاقرب ، لانه يكون في المعطوف عند
بعضهم (٣) ، وقد قيل في قوله تعالى : * فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ * (٤) بِالْخَفْضِ (٥) ، هذا كله مع
كون الباءِ لِلإِلصاقِ ، وتكون هذه العشرة مع كونها للنقل المعاقبة لهمنزة
التعددية ، وكذلك مع كونها باء الحال فنضرب الثلاثة في العشرة ، فيكون
الجميع ثلاثين مسألة ، ومعانيها واضحة بينه عند التأمل ، ينبني على
ذلك مسائل عجيبة في باب الآيَاتِ ، فشد عليها يد الضنين ، وبالله
التوفيق .

(١) انظر معاني القرآن : ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، والحلل في شرح أبيات

الجميل : ٢٨٢ ، واصلاح الخلل وفيه ينقل عن الفراء كلاماً
يوضح مذهبه . وما أنشده عجز البيت وضدده :

* وعرض زمان يابن مروان لم يدع *

وهو في ديوانه : ، ومعاني القرآن للفراء : ١٨٢/١ -

١٨٣ ، والجميل : ٢٠٤ ، والخصائص : ٩٩/١ ، والمحتسب : ١٨٠/١ ،

وشرح ألفصل لابن يعيش : ٣١/١ ، ١٠٣/١٠ ، واصلاح الخلل :

٢٥٩ ، والحلل : ٢٨٢ ، واللسان : " جلف " والخزانة : ٣٤٧/٢ .

(٢) انظر ما سيأتي ص :

(٣) قال ذلك في الآية التالية ألا تخفش في معاني القرآن : ٢٥٥/١ ،

وانظر معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٦٧/١ ، والمفني : ٨٩٥ ،
وكلهم يضعف العطف على الجوار .

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) هي قراءة كثير من القراء منهم ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، انظر
البحر المحيط : ٤٣٧/٣ ، وحجة القراءات : ٢٢٣ .

فصل أذكر فيه تنزيل المسائل على المعاني في آلايمان ، مسألة

مسألة .

مسألة : إذا قال : وآله ما مررت بزيد وعمراً ، بنصب عمرو ، فإن كان مفعولاً معه والمصاحب الفاعل ، وكان قد مر بزيد وحده ، لم يَأْثَمَ وكذلك إذا مرَّ هو وعمرو بزيد في وقتين ، لأنَّ المحلوف عليه مقيد بالمصاحبة في الأولى ، وباتحاد المرور في الثانية ، ولا اثم مع فقد القيد ، وذلك أن المفعولَ معه نصٌّ في اتحاد الزمان ؛ لأنَّ الواوَّ ثمَّ موضوعةٌ موضعَ " مع " ، على معناها ، و " مع " نصٌّ في الصحبة ؛ ولذلك عدل عن العطف إليه وهو أحد معانيها في العطف ، فتأمل ذلك ، فإن فيه غموضاً .

مسألة : فإن اعتقدت أنَّ المصاحب هو المجرور ، وكان الحالف قد مرَّ بهما في وقتين ، وأمرَّ بأحدهما فلا شيء عليه ، لفقد القيد المحلوف عليه (١) ، وأنظر هل يَأْثَمُ بالآقل ، كما يقع الحنثُ به أولاً ؟

مسألة : فإن كان عمرو معطوفاً على موضع المجرور بالباء ، كان الجواب عليه كالجواب عليه مجروراً بالعطف ، وذلك أنَّ المرور يحتمل التعدد والاتحاد ، فإذا قال : وآله ما مررت بزيد وعمرو ، على معنى الاتحاد وتعدد منه المرور ، فلا إثم عليه ، فإن حلف على معنى التعدد واتحد منه المرور ، فلا إثم عليه أيضاً ، وإنَّما يَأْثَمُ بالمطابقة ، وهي اليمين الغموس (٢) .

(١) القيد الذي فقده هو عدم المصاحبة ، لأنَّ حلفه يقتضي المرور بهما مجتمعين في آن واحد .

(٢) اليمين الغموس هي التي يحلف صاحبها وهو يعلم كذبه ، وانما سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في النار . اللسان " غمس " .

مسألة : فإذا قال : والله ما مررت بزيد وعمرو ، واعتقد في قوله :

وعمرو، أنه قسم ، فإنه يَأْتُمُّ إن كان مر بزيد ، من جهة القسم الأول ، ولا يَأْتُمُّ إن كان مر بعمرودون زيد .

مسألة : فإن قال : والله ما مررت بزيد وعمرو ، رفعا بالعطف

على الفاعل فإن قصد اتحاد زمان مرورهما بزيد ، والواقع المتعدد لم

يَأْتُمُّ ، لأن المعنى على هذا : والله ما اتحد زمان مرورنا بزيد ، وإن

قصد التعدد والواقع الاتحاد لم يَأْتُمُّ أيضا ، لأن المعنى : والله ما تعدد

زمان مرورنا بزيد ، لأن الواو تحتل كل واحد من المعنيين (١) . والله أعلم .

(١) انظر في معنى الواو وصف المباني : ٤١٠ .

باب التوكيد

يقال : توكيد وتأکید ، وكلاهما يتصرف تصرف صاحبه ، فليس أحدهما أصلاً للآخر ، فهما لغتان ، كَأَرَّخَ وَوَرَّخَ ، وَالْأُولَى لغة القرآن ، قال تعالى : * ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها * (١) .

والتوكيد عبارة عن تمكين المعنى في نفس السامع ، وإثبات الحقيقة ، ورفع المجاز ، (٢) وهو على قسمين : لفظي ومعنوي .

فاللفظي : تكرار الشيء بلفظه (٣) ، فليس من خصائص الأسماء ،

كقولك : قام زيد زيد ، وقام قام زيد ، وفي الحروف نعم نعم ، وبللى بللى ، وما أشبه ذلك . (٤)

وأما المعنوي فمخصوص بالأسماء ، وألفاظه سبعة ، ولها أربعة

مواضع : الواحد المذكر ، والواحد المؤنث ، وجماعة الذكور ، وجماعة الإناث ، مثاله في الواحد المذكر : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع أكتع

أبصع (٥) أبتع ، وفي الواحد المؤنث : رأيت هنداً نفسها عينها كلها

جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، وفي جماعة الذكور رأيت الزيدین أنفسهم / ٥٩

أعينهم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين ، وفي جماعة الإناث

: رأيت الهندات أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كتع ، بصع ، بتع ،

(١) النحل : ٩١ .

(٢) هذا القول بنصه في البسيط : ٣٦١ ، ومثله قال أبو إسحاق الفافقي

في شرح الجمل ٥ : ٢١ .

(٣) مضموسة في "ح" .

(٤) انظر البسيط : ٣٦١ / ١ - ٣٦٢ .

(٥) المشهور في هذه الكلمة أنها بالصاد المهمة ، وقد ترد بالضاد

المعجمة ، اللسان "بصع" وشرح ألفية ابن معطى ٧٥٩ .

وكل ذلك بهذا الترتيب المذكور، إلا ما بعد أجمع ففيه قولان : (١)

أحدهما : أنه على الترتيب المذكور. (٢)

والثاني : أنه غير لازم ، بل يجوز تقديم بعضها على بعض. (٣)

فصل : وأما الاثنان فمذهب البصريين الاقتصار في توكيدهما

على ثلاثة ألفاظ ، وهي : أنفسهما ، أعينهما ، كلاهما (٤) في المذكر ، وكلتاهما

في المؤنث ، والكوفيون يزيدون عليها بقية السبعة ، وابن خروف ممن

البصريين يختار طريقة الكوفيين ويقول : لا معنى لمخالفتهم في ذلك ،

والصواب ما ذهب اليه البصريون ؛ لاحتمال أن تكون العرب قد استغنت عن

ذلك بكلاهما ، لأنه يؤيد ذلك المعنى ؛ لأنها تستغني بالشيء عن

الشيء إذا أدّى معناه حتى يصير المستغنى عنه مرفوضا في كلامهم (٥)

(١) قال الراعي : " فتقول : رأيت زيدا نفسه ، عينه كله ، أجمع ، أكتع ،

أبضع أبتع بهذا الترتيب لا غير حسب ما نص عليه الأستاذ البيري .

عنوان الإفادة : ٢٠٢ ، وانظر ما سيأتي ص : ٩٨

(٢) هو مذهب الجمهور . انظر التذييل والتكميل : ١٠٧/٤ أ ،

وانظر المسألة في الأشباه والنظائر : ٢٠٨/٣ .

(٣) هو مذهب الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية لابن مالك : ١١٧٣

والتذييل والتكميل : ١٠٧/٤ أ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٥٩ ،

وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن خروف

: ٢٤ ، وتقييد ابن لب : ١٥٧ ، وذكر ابن مالك : أنه سمع عدم

الالتزام بترتيب ، شرح عمدة الحافظ : ٥٦٣ ، وذكر ابن بزيمة أن

للعرب في ذلك ثلاثة مذاهب ، عدم مراعاة الترتيب مطلقا ، واللغة

الثانية البدء بأيها شئت بعد أجمع ، واللغة الثالثة الترتيب في

جميعها . شرح الجمل : ٨٢ .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٠ - ٧٦١ ، وشرح ابن عصفور :

٢٦٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ، قال ابن القواس :

" واجاز الكوفيون : قام الرجلان كلاهما أجمعان أبصعان ، ولم

يرد به السماع " .

(٥) انظر تفصيل المسألة في إصلاح الخلل لابن السيد : ٩٥ - ٩٦ ،

وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٠ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ،

والأشباه والنظائر : ١٢٨/١ .

فيجب ألا تقتصر على ما سمع من ذلك، لأننا إن استعملنا في الشيء ما استعمل في غيره كنا قد وضعنا لفظة من عند أنفسنا وذلك خطأ والله أعلم.

ويجرب مجرى تلك الالفاظ ما هو في معناها ^(١) كقوله تعالى :
 * قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن * ^(٢) أي كلها ،
 ومن ذلك مسألة الكتاب : ^(٣) ضرب زيد الظهر والبطن ، وكذلك : ضرب عمرو اليد والرجل ^(٤) ، إذا أردت الإحاطة على التفصيل ، فاقصرت على ذكر العضوين ، فان أردت أن الضرب مخصوص بهذين العضوين كان بدل بعض من كل ، والضمير محذوف ، وإن شئت جعلت الألف والسلام عوضاً منه ، فهو قول جيد .

ومن ذلك أيضاً : جاء القوم ثلاثتهم إلى قولك عشرتهم ^(٥) ، إن جعلته تابعا لما قبله توكيداً ، لأنه في معناه ، وإن ألزمته النصب على اللغة الأخرى ^(٦) كان اسماً في موضع المصدر الموضع موضع الحال ، وهذا مذكور في باب " وحده " ، وستقف عليه إن شاء الله .

ثم قال : (وأعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها في الإعراب كما يجرى النعت) ^(٧) .

شبه ما يلزم فيه الإلتباع بما يجوز ^(٨) فيه الإلتباع ، ففي قوة هذا

(١) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٤ / ١ - ٢٧٥ ، وتقييد ابن لب : ١٥٨ .

(٢) الاعراف : ٣٣ .

(٣) في الأصل " الكتب " خطأ .

(٤) الكتاب : ١٥٨ / ١ ، وانظر : الأصول : ٥٤ / ٢ .

(٥) قال الآخفش : " فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا مفتوحاً إلى العشرين " الأصول : ٢٢ / ٢ .

(٦) اللغة الأخرى يعني بها لفظة أهل الحجاز فإنهم ينصبون على الحال ، ومنوتميم يتبعون على التوكيد ، انظر الكتاب :

٣٧٣ / ١ - ٣٧٤ .

(٧) الجمل : ٢١ .

(٨) في " ح " " بما لا يجوز " خطأ .

الكلام أن الوجوه الجائزة في النعت جائزة في التوكيد ، وليس كذلك ، فما وجه هذا التشبيه ؟

الجواب : أن ذلك إحالة على وجه مخصوص مذكور في باب النعت ، وهو قوله : (اعلم أن النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه) (١) ، فكأنه قال : إن هذه الأسماء كلها تجري على ما قبلها كما يجري النعت في الوجوه المذكورة .

فان قلت : إنما يعطى هذا أنها توافق النعت في هذا الحكم المذكور ، ولا يلزم على هذا ألا يكون فيها غير ذلك الحكم .

فالجواب : أنه لو كان هنالك حكم آخر وهو جواز القطع ، سمع الإجراء ، لا أشار إليه ، لأنه لا يجوز في مساق التعليم السكوت على حكم من الأحكام دون إشارة إليه بوجه ما ، فحصل أن هذه الألفاظ يلزم اجراءؤها على ما قبلها في الإعراب لفظاً أو موضعاً من غير قطع (٢) . والله أعلم . ثم قال : (وأما كل وأجمع) (٣) إلى آخره .

ألفاظ التوكيد على قسمين : قسم لإثبات الحقيقة ، وهو النفس والمعين .

- (١) الجمل : ١٣ مع اختلاف في العبارة غير مغل .
 (٢) هذه الشبهة التي ذكرها الإمام ابن الفخار ، لا أرى أنها تترد على أبي إسحاق الزجاجي ، لأنه قال " اعلم أن هذه الأسماء تجري على ما قبلها " فجريان الاسم على ما قبله يعني أنه يأخذ حكمه الإعرابي ، فلا سبيل إلى توهم القطع ، لأنه ليس جرياناً على ما قبله ، وهناك أمر آخر تندفع به هذه الشبهة وهو أن أبا القاسم أراد أن يقول " وأعلم أن هذه الأسماء " كما يجري النعت على ما قبله " لكنه اكتفى بما ذكره لدلالته على ما هو في آلتية وهو قوله " على ما قبله " والله أعلم بالصواب .
 (٣) الجمل : ٢١ .

وقسم للمعنى الإحاطة والعموم ، وهو كل وما بعده ^(١) ، فالقسم الأول يوء كد به ما يتبعض وما لا يتبعض ، فتقول : مررت بزيد نفسه ، كما تقول : مررت بالقوم أنفسهم .

والقسم الثاني لا يوء كدبه إلا ما يصح فيه التبعض كقولك : قام القوم كلهم ورأيت زيدا كله ، لأن هذا الفعل كما يمكن تعلقه بجملته زيد كذلك يمكن تعلقه ببعضه .

ثم قال : (وأعلم أن الأسماء كلها توءكد إلا النكرات) ^(٢) .

وذلك أن هذه الأسماء كلها معارف ، إما بالإضافة الصريحة ، وإما بالعلمية عند قوم ، أو بنية الإضافة عند آخرين ^(٣) ، فلا يوء كد بها إلا المعرفة ، وعلة ذلك علة النعت إذا كان معرفة ، وقد تقدم ذلك في بابهِ ، وهو على إطلاقه عند البصريين ، ومذهب الكوفيين جواز جريان التوكيد التي معناها الإحاطة والعموم ، على النكرة البعضة ، كقول العرب : صمت شهراً كله ^(٥) ^(٦) ، و :

(١) " وما بعده " مطموسة في " ح " .

(٢) الجمل : ٢٢٠ .

(٣) ذكر ابن بزيمة أنها معرفة عند سيبويه بنية الإضافة . شرح الجمل : ٧٨ .

(٤) من هنا إلى قوله : ثم قال : (وأعلم أن أجمع وجمعاً) . يقابله

في (ح) (وأما الكوفيون فيقولون إن كان التوكيد لإثبات الحقيقة

فكما قال البصريون ، وإن كان المعنى الإحاطة والعموم فإنه يجري

على النكرة كما يجري على المعرفة ، وأستدلوا على ذلك بألفاظ أولها

البصريون بما هو مذكور في الكتب المبسوطة) .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٢/١ ، والبسيط : ٣٧٤ فما

بعدها ، والتذييل والتكميل : ١٠٨/٤ أ فما بعدها والكوفيون

في هذه المسألة على قسمين : قسم يجيز تأكيد النكرة المؤقتة ،

لأن التأكيد يفيد ، وقسم أجاز تأكيد النكرة مطلقاً .

(٦) البيت لأحد الأعراب ، وهو في المقرب : ٢٤٠/١ ، وضائر الشعر

٢٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٨/١ والمغني : ٤٨٠٠

والتذييل والتكميل : ١٠٨/٤ ب ، والخزانة : ٣٥٧/٢ ؛

* ياليتني كنت صبياً مرضعاً *

- * تحملني الذلفاء حولاً أكتعاً *
- (١) و : * قد صرت البكرة^(٢) / يوماً أجمعاً *
- (٣) و : * أرمي عليها وهي فرع أجمع *

وهذه وأمثالها عند المانعين ، من الضرائر الشعرية ، محاول بها وجه من التأويل ، وهو أن المجوز لها فيه كون النكرة المؤكدة بها مؤقتة ؛ لا تراد بعينها ، ولكن لأجزائها ، وهي مع ذلك ترادف المعرفة على معناها^(٤) ، قالوا في قوله^(٥) :

* ولكن نصفا لوسبيت وسبني *

إنه ابتداء بالنكرة لأنها ترادف المعرفة على معناها ، والمعنى : ولكن الإنصاف .

وأما قوله : وهي فرع أجمع ، فهو عند الفارسي تأكيد للضمير^(٦) في قوله : فرع ، إلا أنه من باب تذكير المؤنث غير الحقيقي ، وهذا كله توجيه بعد السماع ، مقصور على محله .

-
- (١) البيت لم يعرف قائله ، وقال جماعة من البصريين انه مصنوع ، انظر الخزانة : ٨٧/١ . وهو في شرح الحماسة لابن جني ٣٩٠/١ أ والمسائل البغداديات : ٤٥٠ ، والإنصاف : وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٦٥ ، وتقييد ابن لب : ١٥٥ ، والمقاصد النحوية : ٩٥/٤ ، والخزانة ، ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ .
- (٢) في الأصل " صرفت " وهذا الموضع سقط من " ح " وقد سبقته الإشارة إليه . وما أثبتته من المراجع السابقة في تخريج البيت .
- (٣) البيت لم أقف له على قائل ، وهو في كتاب النبات لأبي حنيفة : ٢٩٧ ، والخصائص : ٣٠٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٨/١ ، والتذييل والتكميل : ١٠٨/٤ ب ، وأرتشاف الضرب : ٩٧٣ .
- (٤) انظر الضرائر الشعرية : ٢٩٥ .
- (٥) البيت للغزلق وليس في ديوانه . وهو في الكتاب : ٧٧/١ ، والمقتضب : ٧٤/٤ ، والحلل لابن السيد : ١٤٢ ، والإنصاف : ٨٧ ، وشرح المفصل ٧٨/١ .
- (٦) المسائل البغداديات : ٤٥٠ .

ثم قال : (وَأَعْلَمُ أَنَّ أَجْمَعَ وَجْمَعَاءَ) ^(١) إلى آخره .

ما كان من هذه الألفاظ على وزن أَفْعَل ، فإنه لا ينصرف لسوزن
ألفعل والعلمية عند قوم ، أو شبه العلمية عند آخرين ، وما كان منها
على وزن فعلاء ، فإنه لا ينصرف للتأنيث ولزوم التأنيث ، وفيه مع ذلك
ما تقدم ذكره من العلمية أو شبهها ،

وما كان منها على وزن فعل ، فإنه لا ينصرف للعدل والعلمية ،
أو شبهها على ما تقدم وعدله عن فعالي أفعال ، كصَحَارَى وصَحَارٍ ، وأهو
معدول عن فَعَلَ كحمرَاء وحُمَر ، والآول أصح . والله أعلم . ^(٢)

ثم قال : (وَأَعْلَمُ أَنَّ أَكْتَعَيْنَ تَابِعَ لَا جَمْعَيْنِ فَلَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَهُ) ^(٣)

هذه الألفاظ السبعة التي يوء كد بها ، ليس التوكيد ^(٤) بها

من باب اللزوم ، وإنما هو من باب الجواز ، فيجوز أن تأتي بالنفس وحدها ،
وبالعين وحدها ، ويجوز أن تأتي بهما معا ، فيجب حينئذ تقديم النفس

على العين ، وكذلك يجوز أن تأتي بكل وحدها وأجمع وحدها ، فإن
جئت بهما معا قدمت كلا على أجمع ، قال الله سبحانه ^(٥) * فسجد

الملائكة كلهم أجمعون * ^(٦) وما زاد على ما ذكر فلا يقع إلا بعد أجمع ،

وإنما اختلف في ترتيبها فقليل : إنه واجبٌ وقيل : إنه جائزٌ ، فإذا جئت

بالألفاظ السبعة رتبها هذا الترتيب ، فتقول : رأيت زيدا نفسه عينه

(١) الجمل : ٢٢ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٣/١ ، والبسيط : ٣٧٥ ،

وشرح الجمل لابن بزيمة : ٨١ .

(٣) في الجمل : ٢٢ " ولا تقع " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل
المعتمدة في تحقيقها .

(٤) في " ح " " التأكيد " .

(٥) في " ح " تعالى .

(٦) ما ذكر جزء من آيتين الأولى في سورة الحجر آية : ٣٠ ، والثانية

في سورة ص آية : ٧٣ .

كله أجمع أكتع أبصع أبتع (١) ، على ما ذكر .

ثم قال : (ولا يجوز عطف التوكيد بعضه على بعض) (٢)

وذلك أن النفس والعين موضوعان لإثبات حقيقة الموء كد بهما ، وكل وأجمع ، موضوعان للإحاطة به ، فلذلك لم يجوز أن يعطف كل واحد من القسمين على صاحبه ؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه ، وقد علم أن العطف يستلزم الغيرية .

فإن قيل : فما المانع من عطف كل ، وأجمع على العين ، وقد حصل بينهما من اختلاف الدلالة ما حصل بين اللفتين في نحو : قام زيد العاقل والكرام كما تقدم ؟ (٣)

فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك ، فإن نسبة كل أو أجمع من العين ، كنسبة اللفة من الموصوف ، لا كنسبة اللفة من اللفة ، فلذلك لم يجوز عطف كل أو أجمع على العين ، كما لم يجوز عطف اللفة على الموصوف ؛ بيان ذلك : أن النفس والعين مدلولهما ذات الموء كد دون أمر زائد ، فلو عطف كل أو أجمع على العين ، لكان ذلك بمنزلة عطف التوكيد على الموء كد فكان في ذلك عطف الشيء على نفسه .

وأما عطف صفة على صفة ، فإنما جاز ذلك باعتبار الوصف دون اعتبار الموصوف ، فتأمل ذلك فإنه حسن إن شاء الله .

-
- (١) قال الراعي : " . . . فتقول : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع أبتع لا غير حسب ما نص عليه الأستاذ البيري ، وقد تقدمت الإشارة لهذا ص : ٩١٢
- (٢) الجمل : ٢٢٠
- (٣) انظر ص :

مسألة : تقول : مررت بدارك جمعاء ، فجمعاء توكيد للدار ، لتوافقهما في التعريف ، فإن نكرت الدار فقلت : مررت بدارك جمعاء ، فإن فتحت جمعاء ، لم يجز على مذهب البصريين ، لما فيه من توكيد النكرة بالمعرفة ، فإن رفعت فقلت : مررت بدارك جمعاء جاز ، لأنه حينئذ توكيد للضمير الذي يتحملة الجار والمجرور من حيث هو في موضع الصفة للدار ، وضمير النكرة محكوم له بحكم المعرفة ^(١) ، والتقدير : مررت بداركائنة هي لك جمعاء

مسألة : تقول : مررت بالضاريين أجمعون زيدا برفع أجمعين ، على أن يكون توكيدا للضمير المستتر في الضاريين ، فهو على هذا داخل في الأصل ، فلو خفضته على أن يكون توكيدا للضاريين لم يجز ، لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول ، وذلك أن زيدا مفعول بالضاريين داخل في الصلة ، وأجمعين توكيد للضاريين مخفوض بالخافض للضاريين ، فهو خارج عن الصلة ، فلزم من ذلك الفصل بين الصلة والموصول فأمتنعت المسألة ، فإن أسقطت زيدا جازت المسألة ، وكذلك إن أوقعت التوكيد بعد زيد ، لارتفاع المانع في الوجهين ^(٢) . وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى ^(٣) .

(١) اختلف في ضمير العائد إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة ، ف قيل انه معرفة مطلقا ، وقيل إنه نكرة مطلقا ، وقيل إن كان عائداً إلى نكرة واجبة التنكير فهو نكرة نحو " ربه رجل " ، وإن كان عائداً إلى نكرة جائزة التنكير فهو معرفة " نحو جاءني رجل فأكرمت الرجل " ، لأن الفاعل لا يشترط فيه التنكير " شرح شذو والذهب : ٣١٤ .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

/ باب البـدـل

البدل : هو التابع على تقدير تكرار العامل ^(١) ، فإذا قلت :
 قام زيد أخوك فإنه في تقدير قام زيد قام أخوك ، وكذلك النصب والجر
 والجزم ، والدليل على أنه كذلك ظهور العامل في بعض المواضع ، وذلك
 أنك تقول : مررت بزيد بأخيك ، أنت مخير في إظهار الخافض وحذفه ،
 لا خلاف في ذلك ، وقد صرح القرآن العزيز بالوجهين ، قال سبحانه :
 ﴿ قال ألملاء الذين آستكبروا من قومه للذين آستضعفوا لمن آمن منهم ﴾ ^(٢)
 وقال تعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من آستطاع إليه سبيلاً ﴾ ^(٣)
 فظهر في الأولى وحذف في الثانية .

وقال أبو العباس : البدل هو التابع على تقدير طرح الأول ^(٤) ،
 وجعل الثاني مكانه ، فإذا قلت : قام زيد أخوك ، فإنه في تقدير قام
 أخوك ، ويرده ما تقدم من ظهوره مع الثاني مع بقاء الأول ، في بعض
 المسائل ، وأيضاً فإنهم مجمعون على جواز قولك : زيد ضربته أخاك ،
 فلو كان على ما يقوله أبو العباس من تقدير إسقاط البدل منه ، لبقى هذا
 المبتدأ بلا رابط بينه وبين هذه الجملة الواقعة خبراً عنه ^(٥) ،

-
- (١) انظر هذا التعريف في البسيط : ٣٨٧ ، وهو قول كثير من النحاة .
 (٢) الأعراف : ٧٥ .
 (٣) آل عمران : ٩٧ .
 (٤) هذا الذي نسب لـ أبي العباس هو مذهب المازني وتبعه عليه
 تلميذه المبرد . انظر حواشي المفصل : ٤٠١ ، والمقتضب : ٣٩٧/٤ ،
 ٢١١/٤ ، ٢٩٥ .
 وذكر ابن بابشاذ : أن هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٣٣١/٢
 " ... فالبدل إنما يجيء كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي
 له الفعل وتجعله مكان الأول " .
 وذكر ابن بزيمة في شرح الجمل ٨٤/١ أن كلام سيبويه وغيره قد
 اضطرب . وذكر النصوص المضطربة عند سيبويه . والله أعلم .
 (٥) انظر التذييل والتكميل ٤٠/٤٦ ، ١/٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
 ٢٨٠/١ ، وانظر شرح المقدمة المحسنة : ٤٢٣ .

بهذا رد عليه القاضي ^(١) رحمه الله ، وتبعه الناس على هذا الرد .

قلت ^(١) : هذا الذي أوردوه على أبي العباس لا يلزم ؛ لأن
الرابط حاصل لفظاً من غير اعتبار بالتقدير ، كما اعتبر الجميع اللفظ دون
التقدير في مسألة : ضرب زيدا غلامه ، فإن اعتبروا التقدير في مسألة أبي
العباس لزمهم اعتبار التقدير فيما أجمعوا على امتناعه فيه ولا قائل به ،
وأيضاً فإن أقل مراتب هذه المسألة أن تنزل منزلة مسألة : من ملك أن
يملك ^(٣) هل يعد مالكا أم لا ؟

والصحيح أنه لا يعد مالكا لعدم حصول الملك اتفاقاً ، فالصحيح
في هذا الضمير الذي في مسألة أبي العباس ، ألا يجرى عليه حكم الحذف ،
لعدم حصوله اتفاقاً ، فهذا بحث في الموضوع فتأمله . وبالله التوفيق .
وأما ما استدلوا به على أبي العباس ، من أن البديل على تقدير
تكرار العامل من ظهوره إذا كان خافضاً ، نحو قولك : مررت بأخيك
بزيد ، فليس فيه كبير دليل ، لاحتمال الاستقلال على أن يكون جار ومجرور
أبدل من جار ومجرور ، لا على أن الأسم بانفراده بدل من مخفوض الباء ،

(١) قال السيرافي : ٩/١ ب "واعلم أن البديل إنما يجيء في الكلام
على أن يكون مكان المبدل منه ، كأنه لم يذكر . والنحويون يقولون
فيه : أن التقدير فيه تنحية الأول ، وهو المبدل منه ، ووضع البديل
مكانه ، وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء وإزالة
الفائدة ، ولكن على أن البديل قائم بنفسه غير مبين للبديل منه
كتبيين النعت للمنعت الذي هو تمام للمنعت ، والدليل على
أن البديل منه لا يلغى أنك تقول : زيدا رأيت أباه عمراً ،
وهذا فاسد محال ، فقد صح أن البديل غير منح للأول حتى يكون
بمعنى الملقى . وانظر المقتضب : ٢١١/٤ .

(٢) من هنا إلى قوله " وقال بعض المتأخرين " ساقط من " ح " .

(٣) أي أن من كان في استطاعته ملك شيء ما هل يعد مالكا له أم لا ؟

على أن يكون الخافض محذوفاً ، ثم أظهر ذلك المحذوف ، نعم إنما كان يكون دليلاً لو أعيد الفعل مع الحذف ؛ لأنَّ العاملَ في الحقيقة إنما هو الفعل ، فعلى هذا لم يظهر العامل قط مع الخافض ، فلا فرق إذًا بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم ، والذي جوز ذكر الخافض وحده أن الخافض والنخفوض كالشيء الواحد ؛ لأنَّ الخافض مع المخفوض في مقابلة همزة النقل مع الفعل ؛ لأنه كما تصير الهمزة ما لا يتعدى متعدياً ، كذلك تصير الباء ما لا يتعدى متعدياً وهذا واضح إن شاء الله .

وقال بعض المتأخرين ^(١) : البديل إعلام السامع بمجموع أسمين أو فعلين على جهة البيان ، وعلى أن يُنَوَّى بالأول منهما الطرح معنًى لا لفظاً ^(١) .

وهذا لا معنى له ، لا ارتباط ما بين اللفظ والمعنى ، ولأنَّ البديل إنما هو عبارة عن اللفظ البديل ، والإعلام ليس بلفظ ، والأولى من ذلك إما الأول وإما الثاني دون هذا الثالث ^(٢) . والله أعلم بالصواب .

فصل : ثم إنَّ البديل على أربعة أقسام : بديل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، وبديل بعض من كل ، وبديل اشتغال ، وبديل إضراب .

وهذا القسم على ثلاثة أقسام : بديل غلط ، وبديل نسيان وبديل بداء ^(٣) ، ويميز كل قسم من هذه الأقسام أن تنتظر إلى الثاني ، فإن كان

(١) به قال ابن باب شاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣ ، وشرح الجمل

: ٢٣/أ ، وابن خروف في شرح الجمل : ٢٦ ، وابن عصفور في شرح الجمل : ٢٧٩/١ .

(٢) أي الأولى من هذه التعاريف الثلاثة أما الأول وأما الثاني وهو تعريف المبرد .

(٣) بديل الغلط والبداء فيه خلاف بين النحاة ، فقد أثبتهما بعض النحاة ونفاهما بعض آخر . انظر همع الهوامع : ٢١٥/٥ ، وفي الجمل : ٢٣ أن بديل الغلط لا يجرى مثله في القرآن ولا في فصيح الكلام ، وكذا قال في المقتضب : ٢٩٧/٤ .

واقعا على جملة ما يقع عليه الأول فهو بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، وإن كان واقعا على بعض ما يقع عليه الأول فهو بدل بعض من كل ، وإن كان صفة من صفات الأول ، أو جوهرا يصحبه صفة عرضية ، فهو بدل اشتغال ، وإن كان الأول مذكورا على جهة الغلط ، فهو - أعنى الثاني - بدل غلط ، وإن كان مذكورا على جهة النسيان فهو بدل نسيان ، وإن كان الأول والثاني مقصودين معا لكن الثاني مسوق على جهة / الإضراب عن الأول بوجه ما كقولك : أكرمني زيد القاضي ٦٢ الخليفة ، وهند كوكب بدر شمس ، فهو بدل بداء ، ومنه الحديث " ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها " إلى عشرها .

فصل : ثم قال : (ويجوز بدل المعرفة من النكرة) (٢) إلى آخره .

البدل بالنظر الى هذا المعنى على أربعة أقسام : معرفة من معرفة ، ونكرة من نكرة ، ونكرة من معرفة ، ومعرفة من نكرة ، فالأول كقوله تعالى : * اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم * . (٣)
والثاني كقوله تعالى : * إن للمتقين مفازا * حدائق وأعنابا * . (٤)
والثالث كقوله تعالى : * بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة * . (٥)
والرابع كقوله سبحانه : * وإنك لتهدى الى صراط مستقيم *
صراط الله * . (٦)

-
- (١) زيادة من " ح " ، والحديث في سنن أبي داود : كتاب الصلاة : ٢١١ / ١ ونصه : ان الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها . وانظره في مسند الإمام أحمد : ٣١٩ / ٤ .
- (٢) الجمل : ٢٣ وفي بعض نسخ الجمل : " ويجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة " .
- (٣) الفاتحة : ٦ ، ٧ .
- (٤) النبأ : ٣١ ، ٣٢ .
- (٥) الملق : ١٥ ، ١٦ .
- (٦) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

مسألة (١) : إبدال النكرة من غيرها عند البغدانبيين والكوفيين (٢)
والزمخشري (٣) والأستاذ أبي الحسين (٤) شروط بكونها موصوفة ،
(٥) عند غيرهم بحصول الفائدة ، وهو خلاف في اعتبار الغالب .

وأما اشتراط كون النكرة وما هي بدل منه متحد المادة فجمود ؛ (٦)
وذلك أن المتبوع إنما ذكر على سبيل التوطئة لِمَا هو معتمد البيان وهو :
البدل ، فلم يكن بدُّ من مزيد فائدة لم يعطها متبوعه ، هذا أصله ،
فإن قيل : مرت بزید رجل صالح ، استُفيد من التابع ما لم يستفد من
المتبوع ، وهو الصلاح ولو اقتصر على الموصوف دون الصفة لقات المطلوب
من البيان ، وهو كونه متصفاً بتلك الصفة .

فإن قيل : حاصل ذلك أن المعنى المطلوب من البدل إنما استُفيد
من الصفة فلم ذكر الموصوف ؟

فالجواب : ليؤتى العامل المقدرحقه من تعلقه بالجامد دون
المشتق ، ومن ثم قال الأستاذ أبو الحسين : متى جاء البدل بالمشتق فلا بد
من تقدير جامد قبله (٧) ، لما ذكرناه .

-
- (١) هذه المسألة كلها ساقطة من " ح " .
(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٦ / ١ ، وشرح الجزولية للأبدي :
٧٠٤ ، والمساعد : ٤٢٨ / ٢ - ٤٢٩ ، وجمع الهوامع : ٢١٨ / ٥ .
(٣) الزمخشري يستحسن إبدال النكرة من المعرفة . الفصل : ١٢١ - ١٢٢ .
(٤) الذي ذكره في البسيط : ٣٩٨ أنه يجيز إبدال النكرة من المعرفة ،
والأكثر أن تكون موصوفة ، وانظر : ٣٩٤ منه وانظر المساعد : ٤٢٨ / ٢ .
(٥) الواو تكلمة يستقيم بها الكلام .
(٦) هذا مذهب الكوفيين نقله ابن مالك في شرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ،
وانظر المساعد : ٤٢٩ / ٢ .
(٧) قال الأستاذ في البسيط : ٣٨٩ - ٣٩٠ " ويكون " أي البدل "
بالجامد إن كان بدلا من جامد ، وإن كان من مشتق كان مشتقا ، لأنه
قد تبدل الصفة من الصفة كما يبدل الأسم من الأسم ، ولا يبدل
المشتق من الجامد إلا على إقامة الصفة مقام الموصوف " .

فإن قلت : مررت بزید رجل ، فقال ابن عصفور : يجوز ، لأنه قد يخطر للسامع في زيد إجمال ، وهو احتمال أن يكون اسم رجل أو اسم امرأة ، فإذا قال بعده : رجل ، ارتفع ذلك الإجمال ^(١) ، وقال الأستاذ إن أفاد جاز ^(٢) ، ولعله أشار إلى نحو هذا والله أعلم .

ثم قال : (والظاهر من المضمرة والمضمرة من الظاهر) ^(٣) .

البدل بالنظر إلى هذا المعنى على أربعة أقسام ظاهر من ظاهر ، كجميع ما تقدم ، ومضمرة من مضمرة كقوله تعالى : * ولكن كانوا هم الظالمين * ^(٤) على قراءة نصب الظالمين ^(٥) على الاحتمال ، وظاهر من مضمرة كقوله تعالى : * ما فعلوه إلا قليل منهم * ^(٦) على قراءة الجماعة ، ومضمرة من ظاهر كقوله تعالى : * وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك * ^(٧) وهذا ^(٨) أيضا على الاحتمال والله أعلم .

وآختلف في ابدال الظاهر من ضمير المتكلم ^(٩) والمخاطب ، فذهب أبو الحسن الأخفش إلى الجواز ^(١٠) ، وذهب سيبويه إلى المنع ، لأن الأصل في البدل أن يؤول إلى به لبيان الأول ، وضمير المتكلم والمخاطب غير

-
- (١) شرح الجمل : ٢٨٧/١ بعبارة مفارقة .
(٢) انظر البسيط : ٣٩٨ ، وقد ذكر محققه أن هناك سقطاً ويمكن أن يكون ذهب فيه ما نقله عن الأستاذ هنا .
(٣) الجمل : ٢٣ .
(٤) الزخرف : ٧٦ .
(٥) هي قراءة الجمهور ، وهي المثبتة في المصحف ، وقرأ عبدالله وابوزيد النحويان "الظالمون" بالرفع خبر "هم" ، البحر المحيط : ٢٧/٨ .
(٦) النساء : ٦٦ والنصب في "قليل" قراءة أبي ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى ، البحر المحيط : ٢٨٥/٣ .
(٧) الأنفال : ٣٢ .
(٨) في "ح" "وكذلك" .
(٩) في "ح" "أو المخاطب" .
(١٠) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٩ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٧٠٨ ، والمساعد : ٤٣٢/٢ .

محتاجين الى ذلك ، لأنهما في غاية البيان ^(١) ، واعتمد الاّخفش على
السمع كقوله تعالى : * ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين
خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون * ^(٢) . فالذين خسروا أنفسهم منصوب
المحلّ عنده على البديل من ضمير المخاطب ، وغيره يرى أنه رفع بالابتداء
خبره فيما بعد الفاء ^(٣) ، وهو ظاهر ^(٤) ، والله أعلم .

و دليل بدل الظاهر من ضمير المتكلم عنده قول الشاعر ^(٥) :

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذرّيت السناما
فأبدل حميدا ، وهو اسم ظاهر ، من ضمير المتكلم ، وغيره يرى أن حميداً
منصوب بإضمار فعل كأنه قال : أخص حميداً ^(٦) ، وأما قوله تعالى :
* اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لنا ولنا وآخرنا * ^(٧)
فإن البديل فيه قد أفاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيب ،
على التفصيل ^(٨) ، فيظهر وجه آخر وهو أن إبدال الظاهر من ضمير المتكلم

-
- (١) انظر الكتاب : ٣٨٦/٢ ، وانظر هامش (٢) وهو من كلام السيرافي
وانظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/١ .
- (٢) الأنعام : ١٢ .
- (٣) وهناك وجه ثالث وهو أن يكون "الذين" نادى .
- (٤) في "ح" "وهو أظهر" .
- (٥) البيت لحميد بن بحدل الكلبى خال يزيد بن معاوية ، انظر الصحاح
"أنن ، والتكلمة والذيل" والصلة للصاغاني "أنن" والخزانة :
٢٩٠/٢ ، وينسب لحميد بن ثور الهلالي ، وهو في ديوانه الذى
صنعه الميمنى : ١٣٣ وذكر البغدادى أن البيت في الصحاح
يروى "جميعاً" بدل "حميدا" وليس فيه شاهد والمثبت في
الصحاح المحققة "حميدا" إلا أن الصاغاني الذى عني بتصحيح
ما في الصحاح من اختلال ذكر ما ذكره البغدادى فيبدو أن محقق
الصحاح كانت نسخته لا تذكر إلا حميدا . فعلى ذلك يندفع عن
هذا البيت سقوط الاستشهاد به .
- وانظره في المصنف : ١٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٣
وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩١/١ ، والضرائر له : ٥٥ .
- (٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٩١/١ .
- (٧) المائدة : ١١٤ .
- (٨) في "ح" "التفضيل" بالمعجمة .

أوالمخاطب ،إن وافق الإبدال في البيان الذى لم يستفد إلا منه جاز ،
وإلا لم يجز ،فألوجه التفصيل دون إطلاق الصنع أوالجواز ،لأن موافقة
كل واحد من هذين الإمامين بوجه ما إذا أمكن أولى من مخالفة أحدهما
مطلقا ،فتأمل ذلك والله أعلم بالصواب .

وكذلك اختلف في إبدال المضم من الظاهر ،ومن المضم في بدل
البعض من الكل كقولك : ثلث الخبزة أكلتها إياه ، وثلث الخبزة أكلت
الخبزة إياه ، فإياه عبارة عن الثلث وقد أبدله من الخبزة أو من ضميرها ،
والمسألة ظاهرة / الجواز على قول ^(١) أبي العباس ، من جهة أن
أبدل عنده على تقدير طرح الأول ،وجعل الثاني مكانه ،وأما على طريقة
من قال : إن البدل على تقدير تكرار العامل فظاهر المسألة الامتناع لخلو
الجملة الواقعة خبراً من ضمير يربط بينها وبين المبتدأ الذى هو الثلث
ولا يصلح الربط بهذا البدل ، لأنه من جملة ^(٢) أخرى وليست من
الخبر في شيء ، وقد جوزها بعضهم ^(٣) مراعاة لما حصل في اليد ؛ لأن
العامل في هذا البدل لم يظهر ،وإنما هو تقدير صناعي ،فأعتبر اللفظ
ولم يعتبر المعنى والله أعلم .

عبارة ^(٤) أخرى أبسط مما قبلها : ثلث الخبزة أكلت الخبزة
إياه ، ثلث الخبزة : مبتدأ ومضاف إليه ، أكلت الخبزة : مرفوع المحل
على أنه خبر عن المبتدأ ، وإياه بدل بعض من كل ، من " الخبزة " وهو
الرابط بين المبتدأ وخبره ،فإن أخذت المسألة على مذهب البرد القائل ،

(١) في " ح " " على طريقة " .

(٢) في الأصل " من جهة أخرى " .

(٣) منهم الشلوين في شرح الجزولية الكبير : ٢١١ .

(٤) من هنا إلى قوله " ثم قال : ومن بدل النكرة من النكرة " .

ساقط من " ح " .

بأنَّ البدلَ على تقديرِ طرحِ الأولِ لم يكنْ في ضميرِ الرِّبْطِ إشكالٌ؛ لأنَّ
الضميرَ على هذا في جملةِ خبرِ المبتدأ ، وإنْ أخذتِ المسألةُ على تقديرِ
تكرارِ العاملِ كانَ الضميرُ في جملةِ أُخْرَى ، بخلافِ الجملةِ الواقعةِ خبراً عن
المبتدأ فَبَقِيَ المبتدأُ على هذا بلا رابطٍ بَيْنَهُ وبينَ خَبَرِهِ ؛ لأنَّ الرابطَ
إنَّما يكونُ في جملةِ ما هو خبرٌ ، لا في جملةِ أُخْرَى ليست بخبرٍ ، فمنهم
من نظرَ إلى حقيقةِ الأمرِ في المسألةِ فَمَنَعَ ، ومنعَ من اعتبارِ الحالِ الظاهرةِ
فأجاز ؛ لأنَّ هذا العاملُ المَقْدَّرُ لم يظهر قط ، وإنَّما هو تقديرٌ صناعيٌّ ،
فأهمل حكمه ، وصارَ الحكمُ لما هو حاضرٌ موجودٌ وهو الفعلُ المذكورُ ، ولا بدَّ
على هذينِ الوجهين من تقديرِ ضميرِ آخرٍ يعودُ على المُبْدَلِ منه ، تقديره
ثلثُ الخبرِ أكلتِ الخبزةَ إِيَّاهُ منها ، فإياه بدلٌ من " الخبزة " بدلٌ
بعضٍ من كل ، وهو عائدٌ على الثلثِ ، والضميرُ الآخرُ المجرورُ بمن في التَّقديرِ
عائدٌ على الخبرِ ، وهو الرابطُ بينَ البدلِ منها وبينها ، وهو متعلِّقٌ بالعاملِ
فيه ، وهو محذوفٌ على مذهبِ الجماعةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَمِلَ في الأسمِ الصَّرِيحِ
فأولَى أَنْ يتعلّقَ به المجرورُ ، أو يكونَ متعلقاً بالفعلِ الحاضرِ على مذهبِ
أبي العباسِ وَتَقْدِيرُ ذلك على مذهبِ الجماعةِ : ثلثُ الخبزةِ أَكَلْتُ الخبزةَ
إِيَّاهُ أَكَلْتُ منها ، أو أَكَلْتُهُ منها ، و" أَكَلْتُهُ منها " منفصلاً مع تقديره
مقدماً على الفعلِ ، متصلاً مع تقديره مؤخرًا عنه على الأصلِ . هذا منتهى
إعرابِ هذا الوجه ، وفي المسألةِ إعرابٌ آخر وهو : إلحاقُها بمنزلةِ : زيدٌ نعم
الرجلُ ، أَنَّ أَسْمَ الجنسِ في المسألتين سَدَّ سَدُّ الضميرِ الرابطِ ؛ لاندراجِ
ذلك المبتدأ تحتَه ؛ وذلك أَنَّ الرجلَ في قولك : زيدٌ نعم الرجلُ جنسٌ
لزيدٍ ، والخبزةُ في قولك : ثلثُ الخبزةِ أَكَلْتُ الخبزةَ جنسٌ للثلثِ من
جهةِ اندراجِ البعضِ تَحْتَ الكلِّ ، وهذا وجهٌ بينٌ . انتهى القولُ في
هذه الصورةِ المفروضة .

وأما صورة إبدال المضمَر من المضمرفيه ، فهي تولد ثلث الخبزة
أكلتها إياه ، إياه بدلٌ من المضمَر المفعول في أكلتها ، على ما مضى من
الوجه الثلاثة ، ووجه رابع وهو أن يكون " إياه " بدلاً من الضمير المفعول ،
بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، على أن يكون الأصل : ثلث
الخبزة أكلته إياه ، فالضمير في أكلته عائد على الثلث ، ولكنك أنتهت على
تقدير تأنيث الثلث ، لإضافته إلى مؤنث هو بعضه من باب * يلتقطه
بعض السيارة (١) (٢) و

* كما شَرِقْتُ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدَّمِ *

فهذه أربعة أوجه في هذه الصورة ، وفي الأولى ثلاثة أوجه ، على ما مضى .
وأما صورة ذلك في بدل الاشتمال ، فقولك : حسن الجارية
أحببت الجارية إياه ، وحسن الجارية أحببتها إياه ، الرفع لكل وجه من ذلك
طريقة . وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن بدل النكرة من النكرة (٣) قول الشاعر : (٤)
* وكنت كذى رجلين [رجل صحيحة] * (البيت . (٥)

- (١) يوسف : ١٠ .
(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، صدره :
* وتشرق بالقول الذى قد أذعته *
وهو في ديوانه : ٢٣ ، والكتاب : ٢٥/١ ، والمقتضب : ١٩٧/٤ ،
١٩٩ . والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ٣١٦ ، والأصول : ٤٧٨/٣ ،
والخصائص : ٤١٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٣٩ ، وشرح
المفصل لابن يعيش : ١٥١/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٧/٢ ،
وشرح أبيات المغنى : ٣٧٨/٣ .
(٣) في الأصل " ومن بدل الاشتمال من النكرة " وما أثبت موافق لما في
الجمل : ٢٤ و " ح " .
(٤) هذا صدر بيت لكثير عزة ، وعجزه :
* ورجل رمى فيها الزمان فشلت *
وقبله :
فليت قلوبى عند عزة قيدت بحبل ضعيف غر منها فضلت
وغودر في آحي المقيمين رحلها وكان لها باغ سوى فليت
انظر ديوانه : ٩٩ . والكتاب : ٤٣٣/١ ، والمقتضب : ٢٩٠/٤ .
(٥) سقطت من " ح " .

هذا البيت فيه الإتياع والقطع ، فالإتياع على وجهين :
أحدهما : البديل كما قال ، والآخر النعت ، ويسمى نعتاً موطئاً ،
أى وطاءً له نعته أن يعرب نعتاً ، ولولاه لم يكن كذلك ، وأما القطع
فعلى وجهين :

أحدهما : على إضمار البتداء ، أى إحداهما رجلٌ صحيحة ،
والأخرى رجلٌ رمى فيها الزمان .

والثاني : أن يكون على إضمار الخبر ، أى منهما رجلٌ صحيحة ،
ومنها رجل رمى فيها / الزمان ، والقطع في مثل هذا أجود ؛ لأنه ٦٤
موضع تبعيض . (١)

ثم قال : (وإِنَّمَا قَلْنَا الْبَعْضَ وَالْكَلَّ مَجَازاً) . (٢)

اعتذر عن (٣) استعمال كل وبعض بالآلف واللام ، وذلك أنهما
معرفتان بنية الإضافة ، فلاجل ذلك يمتنع إدخال الآلف واللام عليهما ،
لما يلزم عليه من الجمع بين تعريفين ، وذلك غير جائز ، وقد أجاز به بعضهم
قياساً على الثلث والرابع والسدس ، وما أشبه ذلك ، لاجتماع الكل في النسبة
الى مضاف إليه ، فكما يقال : الثلث والرابع والسدس ، بالآلف واللام ، وإن
كانت في نية الإضافة ، فكذلك يقال : الكل والبعض ، وإن كانا في نية
الإضافة ، والظاهر أن هذا القياس غير صحيح ؛ لأن بقاء التعريف في " كل " و
" بعض " كالمحرز للإضافة ، وليس في الثلث والرابع والسدس شيء من
ذلك فحصل الفرق ، فظهر فساد القياس ، وأيضاً فإنه لو كان جائزاً عند
العرب لسمع منه شيء ، ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على

(١) انظر الكتاب : ١ / ٤٣٣ .

(٢) الجمل : ٢٤ .

(٣) في الأصل : " على " .

أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم. (١)

ثم قال : (ونظيره قول الله عز وجل : * ولله على الناس حج

البيت من استطاع إليه سبيلاً *) (٢)

اختلف الناس في إعراب " من " في هذه الآية على ثلاثة مذاهب :

فذهب سيبويه إلى أنها في موضع خفض بدل من الناس ،

والمعنى : ولله على الناس المستطيع منهم ، والضمير محذوف دل عليه

(٣) المعنى .

وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع على الفاعلية بالمصدر

المضاف إلى المفعول ، كأنه قال : ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع

منهم (٤) ، وهو منقود بأمرين :

(١)

هذه المسألة ما ناقش فيها ابن السيد أبا القاسم الزجاجي .

انظر إصلاح الخلل : ٩٦-٩٨ ، وانظر اللسان " بعض " ١١٩/٧ ،

وشرح الجمل لابن خروف : ٢٧ ، وشرح الجمل لابن بزيعة : ٩٢

حيث قال : " ثم اعترضوا عليه " أي علي أبي القاسم الزجاجي " .

في الاعتذار ، وزعموا أنه تكلف ما لم يلزمه ، لأن دخول ألف واللام

على البعض والكل جائز كدخولها على سائر الأجزاء ، وقد استعمل

سيبويه ذلك ، وحكى الأزهري عن أبي حاتم أنه خطأه فسي

ذلك ، وقال سيبويه لا يعرف هذا الشأن ، أما

المقطوعة عن الإضافة قطعاً كلياً فإن خالها عليها

جائز ، وأما ما قطع عن الإضافة ونوي فيه المضاف إليه ، فالألف

واللام لا تدخلها . وانظر البسيط : ٤٠١ .

(٢)

" من استطاع إليه سبيلاً " من " ح " والآية من سورة الأعراف : ٩٧

وانظر الجمل : ٢٥ .

(٣)

الكتاب : ١٥٢/١ .

(٤)

لم أجد هذا الرأي للفراء في معاني القرآن عند الآية السابقة . وقد

نسبه ابن أبي الربيع في الكافي : ٢٩٤/٢ إلى الفراء ، وفي

البسيط : ٢٨١/١ لبعض الكوفيين ، ونسبه في البحر المحيط :

١١/٣ لبعض البصريين .

أحدهما : أنَّ فيه إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ،
ولا نظير له في القرآن ^(١) ، ولا يكاد يوجد إلا في الشعر ^(٢) أو في
قليل من الكلام ^(٣).

والثاني : أنه يجب على غير المستطيع أن يحج المستطيع —
البيت ^(٤) ، ومعلوم من الشرع أن الأمر على خلاف ذلك ، لأن كل واحد

(١) لم يرد في القرآن من ذلك إلا ما رواه يحيى بن الحارث الذمري
عن ابن عامر رضي الله عنه في سورة مريم * ذكر رحمة ربك عبده
زكريا * برفع عبده على الفاعلية ، وجر " رحمة " على أنه مفعول
به أضيف إلى المصدر . انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، والتذييل
والتكميل : ٣ / ٢٣٨ / أ .

(٢) من ذلك قول الحطيئة :
أمن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء الشوون وكيف
فمربع فاعل ، والدار مفعول به ، والرسم مصدر مضاف إلى المفعول
انظر البسيط : ٤٠٣ ، فالرسم هنا مصدر ورسم المطر الدار يرسمها
رسما ، إذا جعل فيها رسوما ، وهي الآثار وهو مضاف إلى
المفعول الذي هو " دار " و " مربع " رفع على الفاعلية كما
سبق . انظر أمالي الشجري : ١ / ٣٥١ ، وشرح عمدة الحافظ :
٧٠٠ ، وانظر البحر المحيط : ٣ / ١١ وانظر للمسألة شواهد
أخرى في التذييل والتكميل : ٣ / ٢٣٨ .

(٣) من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " وحج البيت من استطاع
إليه سبيلا " . تقديره وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا
انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، وابن مالك لا يمنع إضافة
المصدر إلى مفعوله مع وجود الكفاعل إلا أن أكثر أن يضاف
المصدر إلى فاعله وابقاء المفعول على حاله منصوبا .

(٤) قال أبو حيان : " وقال بعض البصريين " من " موصولة في موضع
رفع على أنه فاعل بالمصدر . . . وهذا القول ضعيف من حيث
اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول
ورفع الفاعل قليل في الكلام ولا يكاد يحفظ في كلام العرب
إلا في الشعر . . . ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح ، لأنه
يكون المعنى : أن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير
المستطيع أن يحج المستطيع . البحر المحيط : ٣ / ١١ .

من المستطيعين مُؤَكَّلٌ في ذلك إلى أمانته ، وما يَعْلَم من نفسه ، فإن تركه مع علمه بآستطاعته على ذلك فآللَّهُ حسيبه .

وكان الأستاذ أبو عبد الله بن هاني^(١) رحمه الله عليه يروم دفع هذا الإلزام عن الفراء ، ويقول : إنما كان يلزمه ذلك لو كان : والله على الناس أن يحج البيت ، بضم الياء على أن يكون الفعل رباعيا ، فقلنا له : لا فرق بين هذا وما ذكرناه من الإلزام ، إلا التصريح في هذا والتضييـن في ذلك والله أعلم .

وزهد الكسائي إلى أن " من " في موضع رفع بالابتداء^(٢) ، وهي شرطية ، فالفعل بعدها في موضع جزم بها ، وهو ما اتصل به في موضع رفع ، خبر عن المبتدأ ، والجواب محذوف كأنه قال : من أستطاع إليه سبيلا فليحج ، وهذا صحيح المعنى والله أعلم .

وقول سيبويه أرجح ، لأن الكلام على قول الكسائي^(٣) جملتان تحقيقاً ، وعلى قول سيبويه تقديراً ، وأيضاً فقد قيل إن البدل من جملة ما قبله ، فهذا يدل على شدة الاتصال فكان أولى^(٤) والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وأما بدل المصدر)^(٥) إلى آخره .
ليس في الكلام ما يمنع إبدال الأسم من الأسم في هذا الضرب ، وقد ذكر أبو القاسم هذه المسألة في باب كان في قوله : كان زيد ماله كثيراً ،

(١) هو الإمام محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي أبو عبد الله ، كان إماماً في العربية مبرزاً ، حافظاً للأقوال مستحضراً للحجج ، قرأ على أبي إسحاق الغافقي وأبي بكر بن عبيدة وغيره له شرح التسهيل وغيره توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . الإحاطة ١٤٣/٣ - ١٤٥ .

(٢) البحر المحيط : ١١/٣ .

(٣) في الأصل " سيبويه " خطأ .

(٤) الجمل : ٢٥ .

(٥) الجمل : ٤٤ .

فمن نسب إلى أبي القاسم مخالفة النحاة في امتناع هذه المسألة ، واختصاص هذا الضرب من البدل بالمصدر فقد تحامل عليه ، وإنما تكلم أبو القاسم في هذا الباب على الأكثر ، والله أعلم . (١)

وآختلف الناس في تسميته بدل اشتمال على أربعة أقوال : (٢)

أحدها : أنه سمي بذلك ، لأن الثاني منهما يشتمل على الأول ، بيانه أنك إذا قلت : أعجبتني الجارية حسنها ، فالحسن مشتمل على الجارية ، لأنه كالثوب المشتمل عليها .

والثاني : أن ذلك بالعكس ، من جهة أن الحسن صفة من صفات الجارية ، فهو من باب مجاز الملك .

والثالث : أنه إنما سمي بذلك ، لأن كل واحد منهما يشتمل على صاحبه بتعلق (٣) أحدهما بالآخر ، على ما تقدم .

- (١) منهم ابن بزيمة في شرح الجمل : ٩٤ قال : " وقيل ان بدل الاشتمال هو بدل المصدر من الاسم ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم وعليه تمثيله في هذا الباب ، وقد نقصه في باب كان . . . " .
- (٢) قال ابن مَلَكُون " بدل الاشتمال ما لم يُفصح النحويون عنه كـل الإفصاح ، ولا أبانوه كل الإبانة " انظر شرح الجزولية للشلوين ٢١٢ . وبمثل ذلك قال ابن بزيمة في شرحه على الجمل : ٩٤ .
- الا أن أبا علي الشلوين ذكر أن معنى بدل الاشتمال هو تعلق الثاني بالأول من طريق المعنى ، فقال : " ومعناه أن يكون إسناد الخبر إلى الأول لا يكفي من جهة المعنى ، وإنما أسند الخبر إلى الأول على إرادة غير ما يتعلق به ، ويكون المعنى محيطاً بغير الأول الذي سيق له الذكر كما قال المبرد " شرح الجزولية : ٢١١ ، وانظر المقتضب : ٢٩٧/٤ ، ومثل هذا قال ابن بزيمة عن أبي علي الفارسي في الحجة ثم عقب عليه بقوله : " فإلى هذا يرجع معنى الاشتمال على ما يظهر لي من كلام المحققين بعد البحث والنظر من غير الالتفات إلى كون الأول مشتملاً على الثاني أو كون الثاني مشتملاً على الأول . " شرح الجمل : ٩٥ ، وانظر البسيط : ٤٥ .
- (٣) في " ح " " لتعلق " وانظر الهامش السابق .

الرابع : أنه إنما سمي بدل اشتعال ، لأن معنى ^(١) العامل / ٦٥
 مشتمل عليه ، واشتعاله عليه هو ^(٢) تعلقه به من طريق المعنى ، وهو قول
 أبي القاسم ، ثم أدخل هذا البيت ^(٣) شاهداً على إبدال المصدر من
 الاسم .

لقد كان في حول ثواءٍ البيت

إعرابه : اللام جواب لقسم محذوف ، " قد " حرف تحقيق ، " كان " فعل
 ماض ، " في حول " جار ومجرور ، " ثواء " بدل اشتعال ، " ثويته " جملة
 في موضع الصفة لثواء ، والضمير في ثويته هو الرابط بين هذه الصفة
 وبين الموصوف بها ، ولا بد من تقدير ضمير آخر يرجع إلى العبدل منه لأنه
 قال : ثويته فيه ، وقوله : تَقْضِي بالفتح في التاء وكسر الشاد أسـم
 كان ، ويسأـم فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعد الواو ، وهي من باب
 ما يجوز فيه [إظهارها] ^(٤) ؛ لأنه معطوف على أسـم صريح قبله ، وخبر كان
 في المجرور تقديره : لقد كان تقضي لباناتٍ وسأمة سائم كائنين في ثواء
 حول ، ومن رواء تقضي لبانات رفع يسأـم ^(٥) ، لأنه فعل معطوف على
 مثله ، وكان الجميع في موضع نصب على خبر كان ، والمجرور متعلق بهذا الخبر ،
 وأسـم كان مضمرة فيها ، وهو ضمير الأمر والشأن ، كأنه قال : لقد كان الأمر

(١) " تكملة " من " ح " وانظر تحقيق معنى الاشتعال فيما سبق هامش () .

(٢) في " ح " " من " .

(٣) البيت بتمامه في الجمل : ٢٧ وهو :
 لقد كان في حول ثواء ثويته تَقْضِي لباناتٍ ويسأـم سائم
 وهو للأعشى الكبير انظر ديوانه : ٢٧ ، وهو في الكتاب : ٣٨/٣ ،
 والمقتضب : ٢٧/١ ، ٢٩٧/٤ ، والاضول : ٤٨/٢ ، وأما أبيات
 الشجری : ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ ، وشرح أبيات
 المغني : ٩١/٧ .

(٤) " تكملة " من " ح " .

(٥) هي رواية المبرد في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٤ ،

وانظر شرح أبيات المغني : ٩٣/٧ .

أوالشأن تقضى لبانات ويسام سائم في ثواء حول ، والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وأما بدل الغلط) .^(١)

(٢) كان ينبغي أن يقول : وأما بدل الإضراب ليعم الأقسام الثلاثة ، لأن الإضراب يكون على وجه الغلط ، ويكون على وجه النسيان ، ويكون على وجه البداء ، وهو الظهور ، فان كان الأول إنما سبق اللسان إلى ذكره من غير تعلق بالقلب قيل فيه : غلط ، وان كان الأول المذكوراً عن روية وتصور في القلب ثم استبان أن الأمر على خلاف ذلك قيل فيه : نسيان ، وإن كان الأول والثاني مقصودين معاً إلا أن الغرض الانتقال إلى ما هو أهم منه ، إماماً إلى الطرف الآخر على كقولك : أكرمني زيد القاضي الخليفة ، وإماماً إلى الطرف الآخر كالحديث المروي^(٣) " أن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب [له] نصفها ثلثها إلى عشرها " قيل فيه : بدل بداء ، والمراد والله أعلم التنبيه على أحوال المصلين ، وأنهم على هذه المراتب بحسب الإقبال وعدمه .

وأما قوله في التمثيل : (رأيت رجلاً حماراً) .^(٥)

فان هذا يحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون أردت أن تقول : رأيت حماراً فسبق لسانك إلى ذكر الرجل وأنت لا تريده ، فأبدلت منه الحمار ، وهذا هو الذي يسمى بدل غلط .

(١) الجمل : ٢٦ .

(٢) انظر البسيط : ٤٠٨ .

(٣) استدرك عليه هذا الاستدراك ابن أبي الربيع ، وابن بزيمة . سقطت من " ح " والحديث هكذا يورده النحاة ، وهو في مسند الامام احمد : ٣١٩/٣ وسنن أبي داود : كتاب الصلاة : ٢١١/١ وروايته عندهما " . . . عشرها ، تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها " .

(٤) " له " من " ح " .

(٥) الجمل : ٢٦ .

والثاني : أن يكون وقع في نفسك أن المرئي كان الرجل ثم ذكرت أن المرئي كان الحمار فأبدلته من الأول ، وهذا هو الذي يسمى بدل نسيان .

والثالث : أن تكون رأيت الرجل والحمار معا الا أنك أخبرت بروئية الرجل أولا ثم انتقلت الى الإخبار بما هو أهم عند السامع أو عندك على حسب الأغراض وهذا هو الذي يسمى بدل بداء .

والرابع : أن تكون أروت تشبيه^(١) الأول بالثاني في وصف من أوصافه حتى كأنك قلت : رأيت رجلاً مثل الحمار ، أي رجلاً بليداً ، وإعرابه في هذا الوجه نعت وهو على خلاف الأصول^(٢) والله أعلم .

(١) في الأصل " تسمية " خطأ .
(٢) لأن النعت لا يكون الا بالمشتق أو مؤول بالمشتق ، ويمكن تأويله هنا بالمشتق وهو " الهلارة " .

باب أقسام الأفعال في التعدّي

الباب : هو المدخل إلى الشيء * ، ويكون حسياً ومعنوياً ، فالْحِسِّي هو الذي يباشر بالآقدام ، كباب السجن و باب الدار ، والمعنوي هو الذي يحاول بالآذهان وهذا منه .

والأقسام هنا بمعنى الأنواع ، لأن أسم الجنس الذي هو الأفعال يصح إطلاقه على كل (١) قسم من أقسامه .

والتعدّي في اللغة : هو التجاوز يقال : تعدّى فلان قدره إذا جاوزه ، ومن هذا المعنى نقله النحاة فقالوا : التعدّي هو مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعّل به ، وينبغي أن تكون هذه الترجمة من باب حذف المعطوف ، لدلالة ساق الكلام عليه ، كأنه قال : باب أقسام الأفعال في التعدّي / وذا التعدّي . كذا ينبغي أن يكون التقدير (٢) ؛ لأن التراجم لما تحتها كالحدود لما تحتها (٣) ، فكما يجب أن يكون الحد مطابقاً لما تحته ، فكذلك يجب أن تكون التراجم مطابقة لما تحتها ، ولما ذكر بعد ما يتعدّى من الأفعال وما لا يتعدّى علمنا أن الأمر في الترجمة على ما ذكر ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن الأفعال بالنظر إلى أوزانها على قسمين :

قسم مخصوص بما لا يتعدّى ، وقسم مشترك بين التعدّي وغيره ،

(١) " كل " تكملة من " ح " .

(٢) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط : ٤ / ٢ أن من النحاة من رد على أبي القاسم ، وقال : بوب على بيان أقسام الفعل في التعدّي ، وذكر من أقسامه ما لا يتعدّى " وكأنه يعني بذلك ابن السّيد في إصلاح الخلل : ١٠٢ وقال ابن خروف في شرح الجمل : " زاد بعضهم في الترجمة وغير المتعدّي ، وليس في أصل الكتاب ، وإنما زاد لما بدأ الكلام بغير التعدّي " وقد صرح ابن بريزة بنقص ترجمة أبي القاسم ، وذكر اعتذار أبي الحسن بن باب شاذ عنه . انظر شرح الجمل : ١ / ٩٨ . (٣) في الأصل : «لما بعدها» .

فالأول ما كان على وزن فعل، كظرف، وأفعل، وأفعال كاحمر واحمار،
وانفعل كأنطلق، وتفعّل كتحرج، وأفعنلى كاسلفنى، أفعنل كاسحنك
وأفعل كاطمان. فكل هذا مخصوص بما لا يتعدى (١)، وأما قولهم:
"رَحِبْتُمْ الطاعة" فشان (٢)، ووجه بأمرين:

أحدهما: أن يكون تعديه بالتضمن كأنه قال: وسعتكم
الطاعة.

والآخر: أن يكون تعديه على إسقاط حرف الجر كأنه قال: (٣)
رَحِبْتُ لَكُمْ الطاعة، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصبت.

وأما المشترك بين التعدى، وغيره فجميع ما خرج عن الأوزان
المذكورة فما تعلق منها بأمر زائد بعد مرفوعه من غير توسط فهو متعد،
وما وقف عند مرفوعه ولم يتعلق بأمر زائد فهو غير متعد، والاختصار على هذه
القاعدة أولى، لأن دراج القسم الأول تحتها. والله اعلم.

ثم قال: (٤) (وفعل يتعدى إلى مفعول واحد).

هذا الفعل على قسمين:

أحدهما: أن يكون متعدياً بالوضع، كضرب.

والآخر: أن يكون غير متعد في الأصل، ثم ينقل بالهمزة
أو بتضعيف العين، أو بالباء، على معنى الهمزة، فيصير متعدياً بعد أن كان

(١) انظر تقييد ابن لب: ١٧٣.

(٢) حكى أبو علي الفارسي أن هذيل تعدى إذا كان معناه قابلاً

للتعدى. اللسان: "رحب" ووقع ذلك أيضاً في كلام نصر بن

سيار فقال: "رَحِبْتُ الدخول في طاعة الكرماني". وانظر أيضاً

شرح ابن بريزة: ٩٩.

(٣) ساقطة من "ح".

(٤) الجمل: ٢٧.

غير متعد ، كقولك أكرمت زيدا ، وفرحته ، وذهبتُ به ، على معنى أذهبتَه ،
 وأنكر أبو العباس (١) هذا الوجه ورد عليه بقوله تعالى ﴿ ولو شاء الله
 لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ (٢) ولا يتجه هذا اتجاهًا بينا إلا على أن
 يكون معناه : ولو شاء الله لا ذهب سمعهم وأبصارهم ، وغير هذا التوجيه
 تكلف . والله أعلم .

فأما النقل بالهمزة ، وبالباء على معناها فقياس مطرد فيما لا
 يتعدى من ثلاثي الأفعال (٤) ، وغير ذلك مقصور على السماع .
 وزاد الكوفيون في وجوه النقل ثلاثة أوجه : (٥)

أحدها : النقل بإسقاط الهمزة على عكس الأول كقولك : أكب
 زيد على وجهه فهذا غير متعد ، فإذا أسقطت الهمزة صار متعديا
 فقلت : كسبته على وجهه ، قال الله تعالى : ﴿ آمن يمشي مكباً
 على وجهه ﴾ (٦) فهذا من أكب ، وقال تعالى : ﴿ فكبت وجوههم
 في النار ﴾ (٧) فهذا من كب .

والوجه الثاني من وجوه النقل عندهم النقل بالمعنى ، كقولك :
 زيد شحافوه ، وففر فوه ، أي أنفتح فوه ، فإذا أردت تعديه أولته بفتح
 فاه ، فقلت : شحافاه وففر فاه ، فهذا نقل بالمعنى . (٨)

-
- (١) يرى المبرد أن ذهب بزيد يعني مصاحبا له ، وهذا يخالف معنى
 " أذهب زيدا " وهو قول السهيلي أيضا . انظر المعنى :
 ١٣٨ . وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٩٣ .
- (٢) سورة البقرة : ٢٠ .
- (٣) في الأصل " الوجه " .
- (٤) سيبويه وأبو علي الفارسي يجعلان التعدية بالهمزة والباء قياسا
 مطردا انظر الكتاب : ٥٥ / ٤ وما بعدها . والايضاح : ٧٠ ، ١٧١ .
- (٥) هذه الأوجه ذكرها ابن أبي الربيع في البسيط : ٤١٨ ، والكافي
 ٢٠٠ / ١ - ٢٠١ ، وابن الفخار يتابعه على ذلك .
- (٦) سورة الملك : ٢٢ .
- (٧) سورة النمل : ٩٠ .
- (٨) انظر البسيط : ٤١٩ .

وَالْوَجْهَ الثَّالِثَ : النَّقْلَ بِتَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ ، كَقَوْلِهِمْ : كَسَى زَيْدٌ الثَّوْبَ ،
بَكَسَرَ السِّينِ ، أَيْ لَبَسَهُ ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُعَدِّيَهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَتَحْتَ السِّينِ
فَقُلْتَ : كَسَا زَيْدٌ عَمْرًا ثَوْبًا ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لُغَاتُ أَصُولٍ
فِي أَنْفُسِهَا ، لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا أَصْلًا لِصَاحِبِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ ^(١) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : ضَرْبٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبَ : ضَرْبٌ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ
وَضَعًا ، وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : هَذَا الَّذِي يَكْتَرِدُ وَرَهُ نَحْوُ : ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا .

وَالثَّانِي : الْمُسْتَعْمَلُ فِي ضَرْبِ الْإِبِلِ ، نَحْوُ : ضَرْبُ الْفَحْلِ النَّاقَةِ .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : الَّذِي مَعْنَاهُ التَّصْيِيرُ ، فَهَذَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ
وَضَعًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ الْفِضَّةَ خُلْخُلًا .

وَالثَّلَاثُ : الْمُسْتَعْمَلُ فِي ضَرْبِ الْمَثَلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَأَضْرَبْ لَهُمْ

مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ * ^(٢) فَقِيلَ فِي هَذَا إِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَالْمَعْنَى

عَلَى هَذَا وَأَضْرَبْ لَهُمْ أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ مَثَلًا ، وَقِيلَ إِنَّهُ / يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، ٦٧

فَالثَّانِي عَلَى هَذَا بَدَلَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالْمَعْنَى : وَأَضْرَبْ لَهُمْ مَثَلًا مِثْلَ

أَصْحَابِ الْقَرْيَةِ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

وَالضَّرْبُ الرَّابِعُ : الَّذِي يَرَادُ بِهِ الطَّوَافُ فِي الْأَرْضِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

* وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ * ^(٣) فَهَذِهِ خَمْسَةٌ

أَقْسَامُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى وَأَرْبَعَةٌ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعَدَّى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) انظر البسيط : ٤٢٨ .

(٢) سورة يس : ١٣ .

(٣) سورة المزمل : ٢٠ ، والآية في الأصل " . . . يبتغون فضلا
من الله " + وليس في المصحف آية بهذا النظم .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعولين ^(١)) إلى آخره .

كل فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين أصل الثاني منهما حرف
الجر ، ويطرِد إسقاطه يسمى (باب أمرت) .

(٢)
[وكل] فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين من غير توسط
حرف يسمى " باب أعطيت " .

وكل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما الابتداء والخبر يسمى
" باب ظننت " فهذه ثلاثة أقسام .

فأما " باب أمرت " فأفعاله محصورة وجملتها تسعة ^(٣) وهي :
أَمَرٌ ، وَاخْتَارَ ، وَاسْتَغْفَرَ ، وَسَمَّى ، ودعا بمعنى سَمَّى ، وكنى ^(٤) ، وهدى
وَأَدْخَلَ ، على المشهور ، ووهب ، بشرط عدم اللبس عند بعضهم .

وأما " باب أعطيت " فأفعاله غير محصورة بالعدد ، ولكن كل
فعل يندرج تحت الكلية المذكورة قبل ، فهو من " باب أعطيت " .

ثم قال : (وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر) ^(٥) .

والاقتصار هو حذف الشيء لغير دليل ، وأما الاختصار بالغاء

فهو حذف الشيء لدليل يدل

(١) الجمل : ٢٧ .

(٢) " تكملة " من " ح " .

(٣) ذكر بعض النحاة أفعالا أخرى لا يتناولها حصره : مثل : كَلَّتْ
زَيْدًا الطعام ، ووزنته المال ، وعددت الثياب . كلها على إسقاط
اللام . انظر التبصرة : ١١٢ وحصرها ابن عصفور في شرحه ٣٠٧/١
وابن لب في تقييده على الجمل : ١٨٩ بعدد أقل مما ذكر ،
والأخفش الأصغر يقيس حذف حروف الجر ووصول الفعل بنفسه في
غير ما تقدم بشروط ثلاثة . انظر شرح ابن عصفور ، وتقييد ابن لب ،
وانظر الكامل : ٣٤/١ .

(٤) مثل " هديته الطريق " وهي لفظة أهل الحجاز ، وغيرهم يعدونه
بحرف الجر ، حكاه الأخفش . اللسان : " هدى " ٣٥٥/١٥ .
فمن عداه بغير حرف الجر نظر إلى معناه وهو " عرف " .

(٥) الجمل : ٢٧ .

عليه (١) ، وإذا كان الآقتصارُ في هذا الباب جائزاً فالآختصارُ أجوز ،
ولذلك سكت عن ذكره ، لأنه من باب أخرى . والله أعلم .

ثم قال : (والتقديم والتأخير في هذا (٢) كله جائز) .

الأصل في ذلك أن العامل إذا كان متصرفاً في نفسه ، فإنه
يتصرف في معموله بالتقديم والتوسيط ، وإذا كان غير متصرف في
نفسه ، لم يتصرف (٣) في معموله ذلك التصرف ، وكل واحد من
" باب أعطيت و باب أمرت " متصرف في نفسه فيتصرف إذاً في معموله
كما قال . والله أعلم .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الآقتصار
على أحدهما دون الآخر) . (٤)

أفعال هذا الفصل التي شاع استعمالها أربعة عشر فعلاً ،
سبعة منها فعل فاعل ، وسبعة فعل مفعول . (٥)

فالضرب الأول : ظننت ، وحسبت ، وخلت وزعمت ، ورأيت ،
ووجدت ، وعلمت .

والضرب الثاني : أعلمت ، وأريت ، وأنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ،
وخبرت ، وحدثت . فكل واحد من هذه الأفعال ينصب بعد مرفوعه

(١) هذا من اصطلاحات النحاة ، انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٩/١ ،
واليسيط : ٤٢٠ ، وتقييد ابن لب على الجمل : ١٩٦ ، ومعجم
المصطلحات النحوية .

(٢) في الجمل " ٢٨ " ذلك ، وفي نسخة " هذا الباب " وما هنا
يوافق نسخة أخرى .

(٣) في " ح " " فإنه لا يتصرف " .

(٤) الجمل :

(٥) أي أفعال لا يصح بناؤها للمجهول ، والآخرى يصح فيها ذلك كأعلمت
وأخواته .

مفعولين ، لا يجوز الّاقتصار على واحد منهما ^(١) دون الآخر ؛ لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، فهما جزءان متلازمان لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ، ولها ^(٢) معهما ثلاثة أحوال : التقديم ، والتوسيط ، والتأخير .

فإن كانت مقدمة لزِمَ إعمالها لفظاً ^(٣) إلا أن يحول بينهما معلق ، وهو المانع من العمل في اللفظ ، وذلك أربعة أشياء : الاستفهام ، و " ما " ، و " إن " ، النافيتان ، ولام التوكيد ، فإنها وإن كانت معملة في المعنى فإنها غير معملة في اللفظ ، لكان هذا المعلق ، لأن له صدر الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده ، كما يمنع أن يعمل ما بعده [ما هو في حيزه] ^(٤) فيما قبله .

فصل : فإن توسطت هذه الأفعال والأول غير مقرون بلام التوكيد ^(٥) ، والفعل مجرد من توكيده بمصدر أو ضميره أو إشارة إليه ، جاز إعماله وإلغاؤه ، والأول أحسن ^(٦) .

وإن تأخرت على الوجه المذكور جاز الأثران أيضا ، والإلغاء أجود .

فإن كان الأول مقرونا بلام التوكيد والفعل غير موءد بما ذكر قبل لزِمَ إلغاؤه ولم يجز إعماله ، لما يلزم عليه من دخول لام التوكيد على مفعول ظننت ، وذلك غير جائز .

(١) في " ح " " أحدهما " .

(٢) في " ح " " لك " وما أثبت هو الأول ، ليلاءم " فإن كانت مقدمة " .

(٣) قد يرد في الشعور في قليل من كلام العرب ما ظاهره أنها غير معملة ، ففي هذه الحالة يقدر ضمير الأمر والشأن مفعولا أولا ، المسند والمسند إليه الذي بعدهما في محل نصب المفعول الثاني ، أو على طرح لام الابتداء وهي مرادة .

(٤) تكلمة من " ح " .

(٥) هي لام الابتداء وتسمى لام التوكيد أيضا انظر رصف المباني : ٢٣١ .

(٦) انظر شرح الجمل لأبن عصفور : ٣١٥ / ١ - ٣١٦ .

فإن وكدت الفعل بمصدره ، والاسم الأول مجرد من لام التوكيد ،
لزم إعماله ، ولم يجز إلغاؤه إلا على قبح (١) ، إذ لا يجوز الجمع بين
العوض والمعوّض منه ، لأن المصدر يقوم مقام الفعل في الإلغاء ولا يقوم مقامه
في الأعمال ، فإن جمعت بين لام التوكيد وتوكيده بمصدر ، امتنعت المسألة ؛
لأنك إن أعملته وقعت في محذور ، وهو دخول لام التوكيد على مفعول
ظننت ، وقد تقدم أنه غير جائز ، وإن ألغيته وقعت أيضا في محذور ، وهو
الجمع بين الفعل ومصدره في الإلغاء ، وهما فيه متعاقبان كما ذكرنا . هذا
هو الصحيح في المسألة إن شاء الله .

فإن وكدت الفعل بضمير مصدره أو الإشارة إليه ، والاسم الأول
مجرد من لام التوكيد / فالأعمال وجه الكلام ، والإلغاء جائز على ضعف . ٦٨
فإن جئت بلام التوكيد لزم الإلغاء وهذه المسألة من المسائل
التي صار فيها الوجه الضعيف لازما :

* ومن لم يجد إلا صعيدا تيمما * (٣)

وسياتي لذلك نظائر فيما يستقبل إن شاء الله .

ثم قال : (وأعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني) (٤) إلى آخره .

هذه الأفعال من نواسخ الابتداء : فمفعولها الأول لا يكون إلا
ما يصح أن يكون مبتدأ ، وذلك إما مفرد وإما متنى ، وإما مجموع .

(١) انظر الشرح الكبير للشلوبيين : ٢١٧ تعليقه ذلك القبح ، وانظر

شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٦/١ ، وانظر البسيط : ٤٣٥-٤٣٦

وشرح الجزولية للآبدي : ٧٧٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٧/١ .

(٣)

(٤) الجمل : ٢٩٠ .

(١)

وأما الثاني فيشاركه في [هذا] التقسيم ويزيد عليه بأربعة أوجه ، وهي : أن يكون جملةً اسميةً ، وجملةً فعليةً ، وظرفاً ومجروراً لأنه خبر عن المبتدأ قبل دخول هذه النواسخ عليه ، فوجب أن يكون التقسيم مع النواسخ كالتقسيم قبل دخولها ، إلا أن المفعول الثاني إذا كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يتعلّق باسم فاعل منصوب ، يكون تقديره مطابقاً للمفعول الأول في إفراده وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنينه ، إلا أن يرفع ظاهراً فإنه يلزمه الأفراد مطلقاً في أفصح اللغتين (٢) . والله أعلم .

وأما قوله : (ولا توءثر فيها هذه الأفعال) (٣)

فإنما يعني : ولا توءثر في ألفاظها ، وإنما تأثيرها في الموضع ، فلو عطفت اسماً مفرداً على هذه الجملة لكان منصوباً اعتباراً بالموضع كقولك : ظننت زيدا أبوه قائم وخارجاً ، فقولك : خارجاً ، معطوف على موضع الجملة الواقعة موقع المفعول الثاني ، فلولا أنها في موضع نصب ما عطفت عليها منصوباً .

ثم قال : (وأعلم أنك إذا أردت بظننت معنى اتهمت) (٤)

ذكر في هذا الفصل ثلاثة أفعال ، كل واحد منها فيه وجهان من جهة التعدى ومن جهة المعنى وهي : ظننت ، وعلمت ، ورأيت .

- (١) زيادة من "ح" .
- (٢) اللغة الأخرى هي أن عامل الفاعل يشترط جمع مع الفاعل المثني والمجموع مثل قوله تعالى ﴿ واسرؤا النجوى الذين ظلموا ﴾ وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم .
- (٣) الجمل : ٣٠ .
- (٤) المرجع نفسه .

فأما ظننت فإنها تستعمل بمعنى التهمة ، وبمعنى التردد بين معتقدين بترجيح أحدهما ، فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك : ظننت زيدا ، أى اتهمت زيدا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين .
وأما علمت فإنها تستعمل بمعنى المعرفة وبمعنى التعلق بصفة وموصوف .

فعلى الأول تتعدى إلى مفعول واحد كقولك : علمت زيدا ، كما تقول : عرفت زيدا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك : علمت زيدا قائما .

وأما رأيت فتستعمل بمعنى أبصرت ، وبمعنى علمت الثانية قبل ، فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك : رأيت زيدا ، كما تقول : أبصرت زيدا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك : رأيت زيدا قائما (١) ، كما تقول : علمت زيدا قائما ، هذا جملة ما ذكر في الفصل ، وربما فيه (٢) ما يحتاج إلى زيادة على [ما] يذكر بعد إن شاء الله .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين) (٣) .

المشهور أن أفعال هذا (٤) الفصل محصورة في سبعة أفعال (٥)

وهي : أعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث ، وذكر عن أبي الحسن ألا خفش : أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فإنه ينقل بالهمزة فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين بعدما كان يتعدى

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) الجمل : ٣٠ .

(٤) في الأصل " هذه " .

(٥) " الفاعل " ساقطة من " ح " ونون " سبعة " .

إلى مفعولين (١) ، فتقول : أظننت زيدا عمرا قائما ، وأحسبت زيدا عمرا قائما ، وأزعمت زيدا عمرا قائما وأخلت زيدا عمرا قائما ، كما قالت العرب : أعلمت زيدا عمرا قائما ، فجعله قياسا والاكثر على الأول .

ثم اختلف الناس في تعدى أنبا ، ونبا ، وأخبر ، وخبر ، وحدث على قولين ، فمنهم من قال : إنما تعدت الى ثلاثة مفعولين بالنقل من فعل يتعدى إلى مفعولين في التقدير . ومنهم من قال : ان تعديهما إلى ثلاثة بتضمينها معنى أعلم لقرب هذه المعاني بعضها من بعض ، وكلاهما ممكن لوجود النظائر لكل واحد من القولين والله أعلم .

ثم اختلف أيضا في جواز الإقتصار على المفعول الأول دون الثاني والثالث أو على الثاني والثالث دون الأول ، فمنهم من منع ذلك جملة (٢) من غير تفصيل ، وبه قال القاضي أبو الوليد الوقشي (٣) قال : لما امتنع بإجماع (٤) حذف الثاني وحده ، والثالث وحده ، وحذف الأول والثاني

(١) انظر شرح المفصل : ٦٦/٧ ، وتقييدا بن لب : ١٨٠ ، وانظر همع الهوامع : ٢٥٢/٢ ، وفيه زيادة على السبعة التي ذكرت هنا .

(٢) في " ح " جملة ذلك " .

(٣) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعد أبو الوليد ، الكاتب المعروف بأبن الوقشي ، عالم متضلع في علوم عصره على تباين مشاربها ، كان من أعلم الناس باللغة والنحو قال صناعه : الوقشي أحد رجال الكمال في وقته ، له النكت على الكامل وقد حققت في جامعة أم القرى بمكة . ولد سنة ثمان وأربعمئة ، وتوفي بدائية سنة تسع وثمانين وأربعمئة . بغية الوعاة ٣٢٧/٢ .

(٤) في الأصل " باجتماع " .

مما ، وحذف الأول والثالث معاً ، حمل حذف الأول وحده وحذف الثاني
والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة في الأمتناع من باب حمل الأقل
على الأكثر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ^(١) فحمل ما ليس فيه مانع على / ٦٩
ما فيه المانع ، [ليجوز الكل على أسلوب واحد] . ^(٢)

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : كُلُّ مَسْأَلَةٍ لَهَا حُكْمٌ بِنَفْسِهَا فَمَا ^(٣) فِيهِ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ أَمْتَنَعُ وَمَا لَا مَانِعَ فِيهِ جَازٌ لِلْجِهَانِ ^(٤) ، وَهَذَا نَظَرٌ سَدِيدٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : ثم اختلف الناس في تعليق هذه الافعال عن الثاني
والثالث على قولين ، فمن جوز (٥) ذلك احتج بقوله تعالى :

* هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزقٍ إنكم لفي خلق جديد *
 ووجه الدليل فيه ^(٧) أن حرف "إِنَّ" إنما كسرت في الآية لكون اللام التي

(١)
نصف أبي الوليد الوقشي هذا ذكره الامام أبو اسحاق الساطي في
شرح الألفية ٤٥٦، ولم يضعف ما قاله أبو الوليد، وكان يقول به
المبر في المختضب: ١٢٢/٢، وابن باب شاذ في المقدمة الحية: ٣٦٤
وما نسب أبو الوليد الوقشي - رحمه الله - لسيبويه لا يسعفه ما
في الكتاب: ٤٠/١ فقد قال سيبويه: " هذا باب أفعال الذي
يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن يقتصر على مفعول
منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب
الأول الذي قبله في المعنى، الكتاب: ٤١/١. قلت: نقل
أبو بكر بن السراج رحمه الله في الأصول: ٢٨٤/٢ عن سيبويه
قوله: " وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول، لأن المفعول
الأول في ذا كالفاعل في الذي قبله " ثم قال أبو بكر: " والذي عندي
أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما كان يجوز أن يقتصر على
الفاعل بغير مفعول ". وذكر الشلوين أن المذهب الصحيح ما ذكر
سيبويه. ثم قال: وان كان فيه خلاف لبعضهم، فقد منع بعضهم
الاقتصار على المفعول الأول، وربما نسب لسيبويه. شرح
الجزولية ٢١٨.

الجزولية ٢١٨ •

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) في " ح " " ما " بميمين الثانية منهما مشددة . خطأ .

(٤') ساقطة من "ح".

(٥) منهم سيبويه ، وابن مالك ، وابوحيان ، انظر الكتاب : ١٤٨ / ٣ ، وشرح

ابن عقيل ٤٥٣/١، والبحر المحيط ٢٥٥/٧.

(٦) سورة سبأ : ٧ وما في النسختين "أرلكم".

(٧) ساقطة من "ح" .

في خبرها مقدرة قبلها ، وإذا كانت مقدرة قبلها كان الفعل معلقا عما سد مسد المفعول الثاني والثالث ، ولولا ذلك لكانت ان مفتوحة .

والقائل بامتناع التعليق (١) يقول : ليست ان وما بعدها في

موضع معمول لينبئكم ، وإنما الجملة مفسرة لمفعولي ينبئكم ، ويحتج بأن القياس يعضد ذلك وهو ما يلزم عليه من أن يكون الفعل مفعلاً معلقاً في وقت واحد ، لأنه لما أعمل في بعض منصوباته وجب أن يعمل في البواقي ، لامتناع تعليقه عن الثلاثة [بإجماع] وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وأما إلغاء هذا الفعل اذا توسط بين الثاني والثالث فقال الأستاذ أبو الحسين لا أذكر فيه خلافاً (٣) ، وأشار ابن مالك إلى أن المسألة خلافية (٤) ، فتقول على أحد القولين : زيدا (٥) عمرو أعلمت قائم ، فعمرو مبتدأ وقائم خبره ، وأعلمت ملغى بينهما ، وهذه المسألة منوعة على القول الآخر ، فوجه الأول الاعتبار بأصل المسألة قبل النقل ، وقد كان هذا الفعل يلغى عنهما قبل النقل وكذلك (٦) يصح أن يلغى عنهما بعد النقل ، ووجه الامتناع ما يلزم عليه من إلغاء وإهماله في حالة واحدة ، لأنه لما أعمل في بعض الثلاثة أنبغى أن يعمل في البواقي كما لا يجوز أن يلغى عن الثلاثة بإجماع ، وهذا أظهر (٧) والله أعلم .

(١) أكثر النحاة يمنع التعليق انظر البسيط : ٤٥٦ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) انظر البسيط : ٤٥٤ ، على أن ما ذكره ابن أبي الربيع هناك لم ينص فيه على عدم الخلاف ، وإنما ذكر امتناع الإلغاء لأمرين

بسطهما في كتابه ، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب أستاذه الشلوين ؛ ذكره الشاطبي في شرح الألفية : ٤٩٤ /

(٤) التسهيل : ٧٤ ، والمساعد : ٣٨٢ / ١ ، وقد أجاز ابن مالك الإلغاء ونصره الشاطبي في شرح الألفية : ٤٩٤ . وأما إلغاء هذا الفعل

وأخوه " أرى " فلا يلغى عن الأول باتفاق . شرح الألفية للشاطبي : ٤٩٤ /

(٥) " زيدا " في الأصل مرفوعة . خطأ .

(٦) في " ح " : فكذلك .

(٧) بهذا التوجيه وجه الشاطبي هذه المسألة : ٤٩٤ .

ثم قال : (وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض ^(١)) إلى آخره .

الفعل بالنظر الى تعديه بحرف خفض وغيره على ثلاثة أقسام :

قسم يتعدى بحرف خفض ولا يطرد إسقاطه .

وقسم يتعدى بحرف خفض ويطرد إسقاطه .

وقسم يتعدى على وجهين مرة بنفسه ومرة يتوسط حرف الخفض ،

فالأول نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرو ، وذهبت بأخيك وما أشبه

ذلك ، وما جاء على خلاف ما ذكر موقوفاً على السماع كقولهم : مررت زيداً ،

وكقوله تعالى : * لا تعدن لهم صراطك المستقيم * . ^(٢)

وأما الثاني : فنحو قولك : نصحت لزيد ، ونصحت زيدا ،

وشكرت لزيد ، وشكرت زيداً ، ووزنت لزيد ، ووزنت زيداً ، وكُتبت لزيد ، وكُتبت

زيداً ، والأصل حذف حرف الجر . وإنما يطرد إسقاطه في هذه الأفعال

ولا يقاس عليها غيرها .

وأما الثالث : فنحو قولك : جئتك ، وجئت إليك ، [ورجعتك

ورجعت إليك] ^(٣) كل واحد من هذين أصل في نفسه ، وزعم الجرمي ^(٤)

أن من هذا القسم : " دخلت " مع الـ " ماكن " نحو دخلت البيت ، ودخلت

في البيت ، ومذهب المحققين أنه لاحقٌ بالقسم الثاني وهو أصوب والله أعلم .

مسألة ^(٥) : مررت بزيد ولقيت زيدا مختلفان في التعدى متفقان

(١) الجمل : ٣١ .

(٢) في الأصل " ولا تعدن " بالواو خطأ والآية ١٦ من سورة الأعراف .

(٣) زيادة من " ح " وفي اللسان " ورَجَعُ الشيء " ، ورجع اليه عن ابن جني .

(٤) ينسب هذا القول إلى أبي الحسن الاخفش وابن السراج ، انظر شرح

الجمل لابن بريزة ١١٦/١ وشرح ابن عصفور : ٣٢٨/١ ، ونسبه ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦١ للجرمي ، وانظر المسألة في المقتضب ٣٣٧/٤ وما بعدها .

(٥) هذه المسألة جميعها ساقط من " ح " .

في المعنى فلم تعدّي لقيت بنفسه ، وتعدّي مررت بواسطة الحرف ؟
 الجواب : مررت لا يستلزم ممرورا به ، ولقيت يستلزم ملقيا ،
 فكان أقوى دلالة على المعنى منه ، ألا ترى أن المرور يعقل دون مرور به ،
 واللقاء لا يعقل دون ملقي ، فصار بمنزلة ضربت في أنه لا يعقل دون
 مضروب ، والتعدّي تابع للدلالة ، فحيث تقوى دلالة وصل بنفسه
 من غير حاجة إلى استعانة لغيره ، وحيث تضعف دلالة دعت ضرورة
 أضعف إلى الحاجة إلى ما يستعين به على التعدّي وهذا بين إن شاء الله .

فصل : وأما قوله في التمثيل (وركبت إلى أبيك) . (١)

فقال بعضهم (٢) : صوابه وركنت إلى أبيك ، من قوله [تعالى]

* ولا تركنوا إلى الذين ظلموا * (٤) ، لأن كلامه فيما لا يتعدى إلا بحرف
 خفض وركبت بالباء متعدّ بنفسه فوجب أن يكون الصواب ما ذكرناه ، وقال
 أبو علي الشلوبين (٥) : الذي ثبت في جميع النسخ ركبت بالباء ، وإنما
 أراد أبو القاسم أن هذا الفعل لا يتعدى إلى المذكور بعده في الشال
 إلا بحرف خفض . وهذا هو الصواب إن شاء الله .

(١) الجمل : ٣١ .

(٢) بيد وأنه يعني ابن السيد البطلاني في إصلاح الخلل : ١٠٣ - ١٠٤ ،
 إلا أن ابن السيد لم يجعل " ركب " بالباء الموحدة خطأ صريحا ،
 لأنه نص على أن ركبت بالنون وارد في بعض نسخ الجمل التي اطلع
 عليها فقال : " وقع في بعض النسخ ركبت بالباء ، وفي بعضها
 ركنت بالنون ، ولا شبه أن يكون بالنون " . ولم يفب عن ابن السيد
 رحمه الله أن ركب بالباء تتعدى بنفسها وتتعدى بحرف الجر على
 ما وضعه في كتابه المذكور ؛ فعلى ذلك فإن ابن السيد يوجه
 ما كانت عليه النسخ في هذا الموضع . بقي في المسألة أن الشلوبين
 نص على أن نسخ الجمل ليس فيها " ركن " بالنون ، وهو يدفع كلام
 ابن السيد . والمثبت مقدم على النافي فما وقع لابن السيد لم يقع
 للشلوبين ، مع اليقين أن كلا منهما ثقة فيما ينقل ، وأن الشلوبين
 كان يملك أصولا صحيحة لكثير من الكتب .

(٣) زيادة في " ح " . (٤) هود : ٣٣

(٥) لا بي علي الشلوبين غاية خاصة بضبط وتحرير نصوص من سبقه .

٧٠ باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية /

تقرير هذه الترجمة : باب الأسماء المنصوبات التي تتعدى إليها الأفعال المتعدية ، وغير المتعدية ، نحو كلامه في الأسماء المنصوبات التي تشترك في نصبها الأفعال مطلقاً وجملتها ثانية ذكر منها ها هنا أربعة ، وهي : ظرف الزمان وظرف المكان ، والمصدر والحال ، والأربعة الأخرى مذكورة في النصف الثاني من هذا الكتاب ، وهي التمييز والاستثناء والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، فكان ينبغي أن يقول : اعلم أن كل فعل - متعدياً كان أو غير متعدٍ - فإنه يتعدى إلى ثانية أشياء وهي كذا وكذا ، ولعله إنما خص الأربعة الأول بالذكر ، لأنها لازمة لكل فعل ، من جهة أن فعلاً من الأفعال لا يفعل دون زمان ، وكذلك المكان وكذلك كل فعل أصيل يدل على مصدره ، وكل فاعل أو مفعول لا بد أن يكون على هيئة في حين وقوع الفعل منه ، أو به .

وأما الأربعة الأخرى فليست بلازمة لكل فعل ، فالتمييز والاستثناء والمفعول معه إنما تكون على حسب احتياج الكلام إليها ، على سبيل الجواز ، وأما المفعول من أجله ، فإنه علة الفعل وسببه .

== نجد ذلك في شرحه الكبير على الجزولية ، ويظهر بوضوح أكثر في تعليقاته على كتاب أستاذه أبي إسحاق بن ملكون " إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهم " هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لأبي علي الشلوبين كتاباً سماه : " الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل إلى الاختلال " يبدو أنه يرد فيه على ابن السيد في إصلاح الخلل . انظر مقدمة حواشي الفصل لأبي علي الشلوبين .

وَتَمَّ قِسْمٌ مِنَ الْأَفْعَالِ يَقَعُ مِنْ فَاعِلِهِ لغير علة ولا سبب ، كأفعال المجنون ، والسكران ، والغافل ، والنائم ، والرضيع ، ومن أشبههم ، فقد لحق هذا القسم بالثلاثة قبله فلذلك أعتنى أبو القاسم بذكر ما هو لازم ، وآخر ذكر ما هو غير لازم إلى موضعه من الكتاب ، والله أعلم .

ثم قال : (وهو منصوب أبداً إذا أطلقت عليه الفعل في موضعه)^(١).

يعنى أن المصدر إذا عمل فيه الذى من لفظه ، فإنه منصوب أبداً ، كقمت قياماً ، وقعدت قعوداً ، فإن عمل فيه غير فعله ، كان إعرابه على حسب ذلك العامل من رفع ، أو نصب ، أو جر ، قال بعضهم : وكذلك إذا عمل فيه فعل من معناه ، كأن أيضاً منصوباً أبداً نحو : قعد جلوساً ، وجلس قعوداً ، ومنه قول امرئ القيس :^(٢)

..... وألت حلفة لم تحلل

وقد طال بحث النظاري في المسألة^(٣) . والله أعلم بالصواب .

ثم قال : (والمصدر موحد أبداً)^(٤).

المصدر بالنظر إلى تثنيته وجمعه على ثلاثة أقسام :
قسم لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً ، وهو المصدر [المطلق] ، وهو المفهوم من حروف الفعل ،

- (١) في الجمل : ٣٢ "إذا أطلقت الفعل عليه".
(٢) هذا جزء من أحد أبيات معلقة امرئ القيس ، وألبيت بتمامه :
ويوماً على ظهر الكتيب تعذرت علي وألت حلفة لم تحلل
انظر الديوان : ١٢٠ .
(٣) انظر نتائج الذكر : ٣٥٨ فقد جعل السهيلي المصدر منصوباً بفعل مضمر من لفظ السابق وانظر هُجَع الهوامع : ٩٨/٣ ،
وانظر الكتاب : ٢٣١/١ .
(٤) الجمل : ٣٢ .

وقسم يثنى ويجمع اتفاقاً ، وهو المصدر (١) المحدود بالتاء
كضربت ضربة وضرتين وثلاث ضربات.

وقسم في القياس على المسموع منه قولان وهو المختلف الأنواع
كالعلوم والآشغال .

فظاهر كلام أبي القاسم هاهنا القياس ، وظاهر كلام سيبويه
أنه موقوف على السماع (٢) وهو أصح إن شاء الله ، اعتباراً بالدلالة
والأصلية (٣) والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أنه يجوز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره) (٤)

الأصل في تقديم المفعول (٥) ، وتوسيطه تصرف العامل ، فإن

كان العامل متصرفاً في نفسه تصرف في مفعوله ، كضرب زيداً عمرو ، وإن

كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في مفعوله ، كفعل التعجب ونظائره ،

فيجب على هذا الأصل صحة ما قاله أبو القاسم ، ويذكر عن أبي القاسم السهيلي

أنه منع تقديم المصدر الموء كد على فعله ، اعتباراً بأنه موء كد لفعله ، وفعله

موء كد به ، والتوكيد لا يتقدم على الموء كد (٦) . قال : فإن أعربتـه

منصوباً على التشبيه بالمفعول به جاز تقديمه ، لأنه حينئذ ليس موء كداً

لفعله ، وإنما هو كسائر المفعولات (٧) ، وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقاً ،

(١) تكملة من " ح " .

(٢) الكتاب : ٦١٩/٣ قال : " وأعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما
أنه ليس كل مصدر يجمع كالاشغال والعقول والعلوم والألحان
ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر . وانظر نتائج الفكر
: ٣٦٢ ، وانظر التذييل والتكميل المحقق : ٣ / ٨٨ والبسيط :

٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٣) في " ح " " والأصيلة " .

(٤) الجمل : ٣٢ .

(٥) في الأصل " المفعول " وما أثبتته من " ح " ليلائم ما بعده .

(٦) نتائج الفكر : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٧) لم أجد هذا النقل عن السهيلي في نتائج الفكر .

منصوبا كان على التشبيه ، أو مفعولا مطلقا ، وهو الصواب إن شاء الله ، وإنما يمشى ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في إعرابه ، والمصدر الموء كد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه ، كقولك : قام القوم كلهم أجمعون ، وزيد قائم حقا ، أو غير ذى شك ، وأما غير ذلك فلا ، ألا ترى أن " إن " في قولك : ان زيدا قائم توكيد لما بعدها ، وكذلك لام إن ، وكذلك جملة القسم توكيد للجملة التي بعدها قال أبو علي في (الإيضاح) : القسم جملة يوء كد بها الخبر ^(١) ، فما قاله أبو القاسم السهيلي على هذا غير سديد . والله أعلم .

ثم قال : (وأما الظرف من الزمان) ^(٢) إلى آخره .
ظرف الزمان : هو اسم الزمان المنصوب المقدّر بفي ^(٣) حقيقة
أو حكما .

فقولك قمت يوم الجمعة ، اسم زمان منصوب مقدر بفي حقيقة ،
و " إذا " من قولك : إذا قام زيد قام عمرو اسم زمان مقدر بفي حكما ،
لأنها ليست منصوبة حقيقة ولا مقدرة بفي حقيقة ، وإنما / ذلك راجع ٧١
إلى الحكم ، لأنك إذا قلت : أكرمك إذا قام زيد ، فإنه في حكم أكرمك في
وقت قيام زيد ، فلا جل هذا رسنا الظرف بما تقدم ذكره .

ثم إن هذا الظرف بالنظر إلى تصرفه وأنصرافه ^(٤) ينقسم إلى
أربعة أقسام : ^(٥)

-
- (١) الإيضاح : ٢٦٣ .
 - (٢) الجمل : ٣٣ .
 - (٣) انظر البسيط : ٤٧٧ .
 - (٤) التصرف هو أن يستعمل الاسم غير منصوب بأن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ، وعدم التصرف : ألا يوجد إلا منصوبا وأنصراف هو دخول التنوين على الاسم . التوطئة : ١٩٨ ، والتذييل والتكميل : ٢٨٣ / ٣ المحقق .
 - (٥) انظر أمالي ابن الشجري : ٢٤٩ / ٢ - ٢٥٢ .

قسم لا يتصرف ولا ينصرف وذلك سحر وحده ، إذا كان مجرداً
من ألف واللام من يوم بعينه ، كقولك : خرجت يوم الجمعة سحر ، فهذا
لا يتصرف للعدل (١) ولا ينصرف للعدل والتعريف (٢) .

والقسم الثاني : يتصرف وينصرف بعكس الأول ، وذلك جميع
الظروف إذا كانت نكرات ، أو بالألف واللام ، أو بالإضافة .

والقسم الثالث : يتصرف ولا ينصرف وذلك غدوة وبكرة ، إذا كانتا
من يوم بعينه مجردتين من ألف واللام والإضافة (٣) .

والقسم الرابع : ينصرف ولا يتصرف بعكس (٤) الثالث ، وهو (٥)
ما عدا ما ذكر من الظروف إذا كانت من يوم بعينه ، وليس فيها ألف ولا م ،
ولا إضافة ، كقولك : خرجت يوم الجمعة عشية أوضى أو بكرة ، وما أشبه
ذلك .

مسألة : إذا قلت خرجت في يوم الجمعة سحر ، إن جعلت سحر
بدلاً ، على موضع ما قبله جاز (٦) ، وإن جعلته بدلاً على لفظه لم يجز ،

-
- (١) أي العدل عن الألف واللام .
(٢) انظر أمالي بن الشجري : ٢٥٠ / ٢ . والتذييل والتكميل ٢٨٥ / ٣
المحقق . قال أبو حيان : وذهب الجمهور إلى أنه حذف التنوين
منه ، لأنه لا ينصرف ، فأحصى عليه العدل عن تعريفه بالألف واللام
والعلة الأخرى قيل العلمية جعل علماً لهذا الوقت . التذييل
والتكميل ٢٨٥ / ٣ المحقق . وهو مذهب سيبويه قال : فلما
صار معرفة في الظروف بغير ألف ولا م خالف التعريف في هذه
المواضع ، وصار معدولاً عندهم كما عدلت " آخر " عندهم ، فتركوا
صرفه في هذا الموضع كما تركوا صرف أمس في الرفع . الكتاب :
٢٨٣ / ٣ - ٢٨٤ . وقال : " . . . لأنهم إنما يتكلمون به في
الرفع والنصب والجبر بالألف واللام يقولون هذا السحر ، وبأعلى
السحر ، وإن السحر خير لك أول الليل ، الكتاب ٢٢٥ / ١ .
(٣) مثل : غدوة وقت نشاط .
(٤) في " ح " " عكس " .
(٥) في " ح " " وذلك " . (٦) كذا في النسخ ولعل الصواب " بكرة " منونة .
(٧) لأن موضع ما قبله هو النصب على الظرفية .

وَالْفَرْقُ أَنْ فَتَحْتَهُ عَلَى الْإِثْمِ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا يَنْبَغِي ، وَهِيَ عَلَى
الْثَّانِي علامة خفض وذلك لا يجوز ، لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ ،
لَأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ كَمَا تَقْدُم .

مَسْأَلَةٌ : فَإِذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ غَدَوَةً أَوْ بُكْرَةً ،
فَالْوَجْهَانِ جَائِزَانِ بِإِجْمَاعٍ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ سَحَرٍ ، أَنَّهُمَا يَتَصَرَّفَانِ وَسَحَرٌ
لَا يَتَصَرَّفُ ، كَمَا تَقْدُم .

مَسْأَلَةٌ (١) : الظُّرُوفُ مِنَ الزَّمَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى تَعْيِينِ مَدْلُولِهَا
عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا تَعْلَمُ دَلَالَتُهَا مِنْ جِهَةِ لَفْظِهَا وَوَضْعِهَا ، وَذَلِكَ
إِنْ ، وَإِذَا ، وَالْآنَ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَضَعْتُ وَضْعًا وَاحِدًا ، هَذَا لِلْمَاضِي ،
وهَذَا لِلْمُسْتَقْبَلِ وَهَذَا لِلْحَاضِرِ (٢) ، فَهَذِهِ يَتَعَيَّنُ مَدْلُولُهَا مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ ،
مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى عَامِلٍ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ فَتَعْيِينُ مَدْلُولِهِ مَتَوَقِّفٌ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ ، فَإِذَا قُلْتَ :
قَمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ فَهَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ " إِنْ " ، لَأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِفِعْلِ
مَاضٍ فَتَقَعُ بَعْدَهُ الْجُمْلَتَانِ : الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ ، كَمَا تَقَعَانِ بَعْدَ " إِنْ " ،
وَإِذَا قُلْتَ : سَأَكْرَمُكَ يَوْمَ يَقُومُ زَيْدٌ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ إِذَا ، لِتَعْلُقِهِ بِفِعْلِ
مُسْتَقْبَلٍ ، فَلَا يَقَعُ بَعْدَهُ إِلَّا الْفِعْلُ ، كَمَا لَا تَضَافُ " إِذَا " الْشَّرْطِيَّةُ إِلَّا إِلَى
الْفِعْلِ . كَذَا قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي هَذَيْنِ . (٣)

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ الرَّابِعِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ " وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ
يَأْتُوا بَعْدَ " (٤) فَمَدْلُولُ هَذَا مَاضٍ ، لِتَعْلُقِهِ بِفِعْلِ مَاضٍ ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِأَكْمَلِهَا سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

(٢) فِي الْأَوَّلِ " لِلْمَاضِي " وَالْمَثْبُوتُ لَيْسَ فِي " ح " وَهُوَ الْمَتَعَيَّنُ .

(٣) الْكِتَابُ : ١١٩/٣ .

(٤)

بنية الإضافة ، ولذلك بُنيَ لقطعه عنها ، وتقديرها : واخواننا الذين لم يأتوا بعدنا ، أى بعد زمان وجودنا ، والمعنى أنهم لم يخلقوا بعدنا ، وإذا لم يخلقوا بعدهم فليسوا بموجودين في عصرهم ، وإنما يوجدون في عصر آخر بعد عصرهم . وكان هذا النفي ثانياً عن الإثبات ، أو عن تقديره ، أوتوهمه ، ومثال ذلك أن يقول قائل : خلق زيد بعد عمرو ، فإذا نفيت قلت : لم يخلق زيد بعد عمرو ، فإذا قطعت عن الإضافة للعلم بها قلت : لم يخلق زيد بعد ، وكل ذلك ماض ، وعلى هذا المعنى قول الصحابة رضوان الله عليهم "آلسنا بإخوانك" ؟ . فهذا اعتقاد منهم أنهم اخوانه عليه السلام ، وأن اخوانه قد وجدوا ، فنفي اعتقادهم وقال : " بل أنتم أصحابي ، واخواننا الذين لم يأتوا بعد " أى لم يخلقوا بعدنا ، أى بعد زمان وجودنا ، وينحو هذا أجاب الشيخ أبو محمد الحضرمي ^(١) علماء فاس حين سألوه عن حل هذا الإشكال ، وهذا كافٍ في الموضوع ان شاء الله .

ثم قال : (وأما الظروف ^(٢) من المكان) إلى آخره .
ظرف المكان هو اسم المكان المنسوب المقدر بفي ، حقيقةً أو حكماً ، كقوله : ^(٣) قعدت مكان زيد ، وأين قعد زيد ؟ ، فالأول اسم مكان منصوب مقدر بفي حقيقة ، والثاني اسم مكان منصوب مقدر بفي في الحكم دون الحقيقة .

والظروف المكانية على أربعة أقسام :
قسم يسمى مبهماً ، وهو ما ليس له جهات تحصره ، ولا أقطار تحيط به .

وقسم يسمى مختصاً ، وهو ما له جهات تحصره وأقطار تحيط به ؛
بعكس الأول .

-
- (١) عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي . انظر ترجمة في شيوخ ابن الفخار
(٢) في " ح " الظرف ، موافقاً لإحدى النسخ التي حققت عليها الجمل : ٣٤ .
(٣) في " ح " " كقولك " .

وقسم يسمى مشتقا ، وهو ما أشتمل على حروف الفعل الناصب له .

وقسم يسمى مقدرا ، كميل ، وفرسخ ، وبريد .

فالقسم الأول كالأجهاات أأست نحو : قدامك ووراءك ، ويمينك

وشمالك وفوقك وتحتك ، وما أشبه ذلك ، فهذا ينصبه كل فعل ، متعديا
كان أو غير متعد .

والقسم الثاني : كالدار والحانوت والسوق والمدينة / والطريق ، ٧٢

خلافًا لأبن الطراوة^(١) ، فهذا الضرب لا يصل الفعل الذى لا يتعدى إليه
إلا بحرف الجر ، كالأناسي لقوة الشبه بينه وبينهم .^(٢)

والقسم الثالث : كقولك : قمت مقاما حسنا ، وقعدت مقعدا مباركا ،

وزهبت مذهبا بعيدا ، وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب لا ينصبه إلا فعله
الذى من لفظه كما مثل ، وقد ينصبه فعل من معناه وإن لم يكن من لفظه ،
على خلاف في ذلك .^(٣)

والقسم الرابع : ينصبه كل فعل كان فيه معنى حركة أو مشي ،

لأنه الذى يناسبه كقولك : سرت ميلا ، ومشيت ميلين ، وزهبت بريدا
وفرسخا ، وما أشبه ذلك ، وهو عند الحداق من قبيل المبهم ، لأنه وإن
كان مقدارا معلوما ، فإنك تأخذه من أي جهة شئت^(٤) ، والله أعلم .

(١) مذهب آبن الطراوة أن الطريق مبهم . شرح الجزولية للأبذى :
٨٢٤ ، وابن الطراوة ألنحوى : ١٨٧-١٨٨ ، ورد الابذى بأن
الطريق لا يقال إلا لذى هيئة مخصوصة ولم يسمع تعدى الفعل
إليه إلا في الشعر .

(٢) القسم الثاني كله مكرر في "ح" مع بياض مكان كلمة "الأناسي" في
المرّة الأولى وهي واضحة في المرّة الثانية ، وسقط قوله : "لا يتعدى
إليه" في المرّة الثانية ، وبعد كلمة "الأناسي" كلمة "إلى هنا" كأنه
ينبه إلى التكرير ، وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور :
٣٢٨/١ .

(٣) قال سيبويه : وتتعدى إلى ما اشتق من لفظه أسما للمكان وإلى
المكان ، شرح ابن بزيّة ١٠/١١٥ ، والخلاف في ذلك مبسوط
في التذييل والتكميل : ١٨١/٣ المحقق .

(٤) ذهب أبو علي الشلوين - رحمه الله - إلى أن فرسخا وبريدا ==

ثم قال : (وأعلم أن أقوى تعدى الفعل إلى المصدر)^(١) إلى آخره .
تعدى الفعل إلى هذه الأربعة المذكورة على ما قاله من الترتيب ،
فأقواه تعدياً إلى المصدر ، لأنه يدل عليه بحروفه ، ثم إلى الظرف من
الزمان ، لأنه يدل عليه بالبنية ، والدلالة بالحروف مقدمة على الدلالة
بالبنية ، من جهة أن المصدر يدور مع الحروف كيفما دارت ، وتعيين الزمان
على حسب البنية ، يختل زمان البنية باختلالها ، ويخلفه زمان آخر ملائم
لتلك البنية ، بخلاف المصدر فإنه واحد وإن اختلفت البنية ، ثم إلى
الظرف من المكان ، لأنه ليس مدلولاً عليه من جهة الحروف ، ولا من جهة
البنية ، وإنما ذلك من جهة الملازمة ، ثم إلى الحال ، لأنها إنما هي صفة
الفاعل أو^(٢) المفعول في حال وقوع الفعل منه أو به ، وأيضاً فإن الحال
مشبهة بالظرف ، والمشبه^(٣) ثانٍ عن المشبه به .

(٤)
عبارة أخرى أبسط مما قبلهما : (وأعلم أن أقوى تعدى الفعل
إلى المصدر ، لأنه أسمه ومشتق منه)^(٥) .

الفعل هنا عبارة عن المثال المأخوذ من المصادر ، لإضافة التعدي

إليه .

=====

وأمثالهما ليست من قبيل المبهم ؛ لأن المبهم لا يكون له نهاية معروفة
ولا حدود محصورة ، وهذه الظروف لها نهاية معروفة وحدود محصورة .
التذييل والتكميل : ٣ / ٣٧٨ . المحقق . وذهب الفارسي إلى
أنها داخلية تحت حد المبهم . انظر الإيضاح : ١١٥ . وانظر
التذييل والتكميل في الموطن السابق .

- (١) الجمل : ٣٤٠ .
(٢) في " ح " " الفاعل والمفعول " .
(٣) في الأصل " مشبهة بالظرف ، والظرف ثان . . . " وما أثبت هو الصواب .
(٤) من هنا إلى " قوله : من أجل أن الزمان حركة أفلك " ساقط من
" ح " .
(٥) ما بين القوسين هو من نص الجمل السابق ، وانظر الجمل : ٣٤ .

وقوله : (لانه أسمه) .

الضمير المتصل بأسم أن يعود على أقرب مذكور ، وهو المصدر ،
والمتصل بالخبر يعود على الفعل .

وقوله (مشتق) .

معطوف على الخبر ، ويحتمل أن يكون فيه ضمير أو لا يكون ، فإن كان
فيه ضمير فإن أعدته على المصدر ، جاء منه على مذهب الكوفيين (١) ، فلا
يجوز حمله (٢) على هذا ، لانه خلاف مذهبه فلا بد أن يكون عائداً على
الفعل ، وإذا كان كذلك وجب إبراز هذا الضمير ، لأن القاعدة في الصفة
الجارية على غير من هي له في المعنى إبراز ضميرها (٤) مطلقاً عند
البصريين فما وجه إشارته ؟ (٥)

قال أبو الحسن بن الهادي (٦) : أصل المسألة " ومشتق الفعل
منه " ، ثم أضمره اعتباراً باتفاق اللغتين ، وقد اعتبر هذا الغرض في
باب الإعمال ، بما تقف عليه إن شاء الله . (٧)

-
- (١) مذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل : انظر الإيضاح
للزجاجي : ٥٦ ، والإنصاف : ٢٣٥ .
- (٢) في الأصل " جهله " بالهاء " تحريف " وهي - كما ذكرت سابقاً
ساقطة من " ح " ويرجح ما هو مثبت ما بعدها ، فمذهب الزجاجي
رحمه الله هو مذهب جمهور البصريين وهو أن الفعل مشتق من
المصدر . انظر الإيضاح للزجاجي . والإنصاف : ٢٣٥ .
- (٣) المراد بالصفة هنا " أسم المفعول " الذي هو كلمة " مشتق " وليس
المراد بالصفة ما يسميه بعضهم النعت .
- (٤) في الأصل " إبرازاً لضميرها " وما أثبت هو مقتضى القواعد النحوية
وانظر المسألة في الإنصاف : ٥٧ .
- (٥-٥) ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة وهي في الأصل " مما وجه إشارة " .
هكذا بعيين ، و " اشارته " كتبت " إشارة " ولعل الصواب ما أثبت .
- (٦) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري القرناطي
أومد زمانه إتقاناً وتفرداً بعلم العربية ، شارك في غيره له ، شرح
على الجمل وغيره ، ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة ومات بقرنطة سنة
ثمان وعشرين وخمسائة . بغية الوعاة : ١٤٥ / ٢ .
- (٧) انظر ص :

وهذا عندي لا يعني^(١) ، لأنه على كل حال خبر جرى على غير من هوله ، فيجب [إبراز] ضميره^(٢) ، والوجه في ذلك عندي أن تكون المسألة من باب حذف المفعول الصريح^(٣) وإقامة المجرور ، فلا يكون في قوله " مشتق " ضمير ، لأن المجرور بعده مرفوع المحل به والمعنى أن الفعل إنما كان أقوى تعدية إلى المصدر ، لأن المصدر موضع اشتقاقه منه ، وإذا كان موضع اشتقاقه منه كانت دلالة عليه دلالة تعيين ، وهي أقوى من دلالة على الزمان ؛ لأنها دلالة خاصة بصفة عامة في الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وهذه أقوى من دلالة على المكان ، لأنه يدل عليه مطلقاً من غير تعيين ولا تخصيص^(٤) ، ثم إلى الحال ؛ لأنه يدل عليها أيضاً دلالة مطلقة ، لكن الفاعل والمفعول لا لنفسه بخلاف دلالة على المكان ، فإن دلالة عليه لنفسه .

وأما قوله : (من أجل أن الزمان حركة الفلك)^(٥) .

فليس هذا القول جارياً على طريقة أهل السنة ، إلا من جهة الإمكان والله أعلم .

ثم إن قوله : (والفعل حركة الفاعلين) .

ليس جارياً في كل واحد من الأفعال ، لأن أفعال القلوب والخواطر ليست بحركات ، وقال سيبويه : الزمان مضي الليل والنهار^(٦) ، وقال

-
- (١) في الأصل " لا يعني " بالعين المهملة .
(٢) تكملة يستقيم بها المراد .
(٣) الأولى أن يقول : نائب الفاعل إلا أن نائب الفاعل مفعول في الأصل وهو في المعنى مفعول أيضاً .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٢ / ١ .
(٥) الجمل : ٣٥ .
(٦) نقل هذا عن سيبويه بن أبي الربيع في البسيط : ٥٠٩ هـ وفي الكتاب ٣١٩ / ١ : " أهلكك الليل والنهار .

ابن عصفور : ليس الزمان مضي الليل والنهار ، ولكن الزمان هو الليل والنهار^(١) ،
وقال غيره من النقاد على أبي القاسم " من أجل أن الزمان حركة الفلك " :
ليس الزمان هو حركة الفلك ، وإنما الزمان مدة حركة الفلك^(٢) . والله أعلم .
ثم قال : (وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد أسم معرفة^(٣))
الى آخره .

الحال : بيان ما استتبعهم من الهيئات ولها سبعة شروط / ، ٧٣
أربعة لازمة ، وثلاثة أكثرية ، فاللازمة أن تكون نكرة ، أو في حكمها ، منصوبة
بعد تمام الكلام أو في حكمه ، مقدرة بفي من جهة المعنى ، مثال ذلك :
أدخلوا الأول فالأول ، وجاء زيد ضاحكاً ، وضربي زيداً قائماً ، وحبذا زيد راكباً ؛ لأن
الأول فالأول وان كان بلفظ المعرفة فإنه في حكم النكرة ؛ لمكان
زيادة الالف واللام^(٤) ، و " قائماً " من قولك : ضربي زيداً قائماً ، وإن
كان في الظاهر قبل تمام الكلام فإنه في الحكم بعد تمام الكلام ؛ لأن تقديره
وأصله ضربي زيداً إذا كان قائماً ، ولهذا قالوا في " قائماً " (٥) هنا
إنه حال تسد مسد الخبر ، وراكباً من قولك حبذا زيد راكباً إن أعربتة حالا ،
كان على معنى في كآنه قال : حبذا زيد في حال كونه راكباً ، وإن
أعربتة تمييزاً كان على معنى من ، كآنه قال : حبذا زيد من بين سائر

-
- (١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٣٢ / ١ " وظرف الزمان يدل
عليه الفعل بصيغته ، ألا ترى أن صيغة قام تعطى أن الزمان
ماضي ، وصيغة يقوم تعطى أن الزمان غير ماضي ، فأجتمع في
أن الفعل يدل عليهما بلفظه ، وأيضاً فإن الزمان فعل الفلك ،
لأن الزمان اللغوي هو الليل والنهار ، وهما موجودان في قرب
الشمس وبعدها وذلك كائن عن حركة الفلك " .
- (٢) هو ابن السيد البطلوسي ، انظر اصلاح الخلل : ١٠٤ .
- (٣) الجمل : ٣٥ .
- (٤) انظر المسألة في الكتاب : ٣٩٧-٣٩٨ ، والمقتضب : ٢٧١ / ٣ -
- (٥) في " ح " " قائم " وكلاهما متوجه . ٢٧٢ .

الركبان ، فبتقدير (١) الحرف المذكور وقع الفصل بين الحال والتمييز ،
فهذه الشروط اللازمة .

وأما الأكثرية فإن تكون مشتقة ، منتقلة ، من معرفة كقوله : جاء
زيد راكباً ، فراكباً مشتقٌ وصاحبه معرفةٌ ، والانتقال ظاهر ؛ لأنه لا يلزم أن
يكون راكباً في كل أحواله .

(٢) وقد تكون الحال جامدة كقول سيبويه : مررت ببيدٍ قبل []
قفيزاً بدرهم ، واختار بعضهم أن يكون عيوناً من قوله تعالى : * وفجرنا
الأرض عيوناً * (٣) حالاً .

وقد تكون غير منتقلة كقائماً بالقسط من قوله تعالى : * شهد
الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط * (٤) .

(٥) وقد يكون صاحبها نكرة مع تأخرها عنه كقولك : هذا رجلٌ مقبلاً ،
وهذا قليل ؛ لأن مكان إجرائها وصفاً عليه بخلاف تقدمها عليه ، لتعذر الوصف
والله أعلم .

- (١) في الأصل " فتقدير " .
(٢) كلمة من " ح " وانظر الكتاب : ٣٩٦/١ .
(٣) سورة القمر : ١٢ والذي أختار أن تكون " عيوناً " حالاً هو أبو علي
الشلوبين رحمه الله قال : " ويجوز أن يكون عيوناً في هذا حالاً ،
أي فجرنا الأرض في حال أنها عيون ، فإن قلت : أن الأرض في حال
التفجير ليست عيوناً ، وإنما هي بعد التفجير .
فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيوناً بذلك ، ويكون
ذلك من باب التسمية بالحال كقوله : * إني أراني أعصر خمراً *
فإن قلت : فإن الحال لا تكون إلا مشتقة أو في تأويل المشتق ،
فكيف تأويل الاشتقاق هنا ؟
فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الأرض روضين محال
الماء ، أو حوامل الماء ، ونحن إذا قلنا ذلك : اعني " محال الماء " مع
التفجير كانت المحال ، أو الحوامل عيوناً ، فإن قلت : فما أجود
الوجهين في المعنى : الحال ، أو التمييز ؟
فالجواب أن الأجود في المعنى الحال أنه أبلغ من حيث كانت
الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلها عيون " التوطئة : ٢٨٥ .
(٤) آل عمران : ١٨ .
(٥) من ذلك الحديث " . . . صلى وراءه رجالٌ قياماً " .

مسألة (١): ضربي زيدا قائماً ، ضربي مبتدأ ، زيدا مفعول به ، قائماً حال تسد مسد الخبر (٢) ، وصاحب هذه الحال فاعلُ كَان المحذوفة ، وهي مخفوضة المحل بالظرف المحذوف الواقع خبراً عن المبتدأ ، وأصل المسألة : ضربي زيدا إذا كان قائماً ، أو إذا كان قائماً ، ولا تكون كان هذه المحذوفة إلا تامة ، فإن أظهرتها فقلت : ضربي زيدا إذا كان قائماً جاز فيها التمام والنقصان ، فعلى النقصان يجوز في " قائماً " التعريف والتنكير ، وعلى التمام يلزم التنكير ؛ لأنه خبرٌ على النقصان ، والخبر لا يلزم فيه التنكير ، وحال على التمام ، والحال لازمة التنكير .

فإن قيل : وما الدليل على تمام كان المضمرة هنا ؟ قلنا : تنكير منصوبها ؛ لأن الناقصة لا يلزم تنكير منصوبها .
فإن قيل : ولم التزمت العرب فيها بالتمام ؟ قلنا : ليصلوا بذلك الى كالية منصوبها ، فإن قيل : وما الحاجة الى [التمام] (٣) في كونها حالا ؟ قلنا : أن يسد مسد خبر المبتدأ .
فإن قيل : فهلا " اضمروا الناقصة أيضا وجعلوا خبرها يسد مسد خبر المبتدأ ، وكان يكون أنسب لاشتراكهما في الخبرية ، وأيضاً فإن خبر كان خبر عن المبتدأ أصلاً ومعنى .

قلنا : هو وإن كان كذلك فإنه خارج بالتشبيه الى باب المفعولات ، وحق المفعول ألا يسد مسد عمدة ؛ لانتفاء النسبة .

(١) من هنا الى بداية باب المبتدأ ساقط من " ح " وانظر المسألة في شرح الجزولية الكبير للشلوين : ٢٣٠ ، وشرح الأبدى : ٨٥٠/١ ، فابعدها .

(٢) " قائماً حال من زيد ولا يصح أن تكون حالاً من ألياء في " ضربي " انظر تفصيل ذلك في شرح الأبدى : ٨٥١/١ - ٨٥٢ .

(٣) ما بين القوسين بياض في الأصل ، وهو في " ح " ساقط ، وما أثبت يستقيم به السياق .

فان قيل : أليست الحال من قبيل الفضلات ، فكيف جاز فيها

ما امتنع فيما هي من قبيله ؟

فالجواب : أنه وإن كان كذلك فانها مشبهة بالظرف الذي

اُطْرَدَ فيه أن يسد مسد الخبر ، فخير كان خارج بالتشبيه الى باب ما لا أصل له في التنزل منزلة الخبر ، وألحال داخلة في التشبيه الى باب ما له أصل في التنزل منزلة الخبر ، وهذا حسن في معناه فتأمله .

وقد يرد كون المفعول به ساداً مسد الخبر ، وذلك قولهم : أكثر

ما يعترى ذلك السودان ، فأكثر مبتدأ ، و " ما " مصدرية ، وما بعدها صلتها ، وذلك كله مجرور المحل بالإضافة ، والسودان مفعول يسد مسد خبر المبتدأ ، وهذا لا يطرد اطراد الأول^(١) ، وأما " قائم أخواك " فهذا المرفوع بقائم يسد مسد خبره ، وهذا أيضا مطرد ، وأما : أقل يوم لا أصوم فيه ، ففيه قولان :

أحدهما : أن قوله : " لا أصوم فيه " [ليست] ^(٢) في موضع ،

وهي تسد مسد خبر المبتدأ بدليل المطابقة ، وهي أنك تقول : أقل يومين لا أصوم فيهما ، وأقل أيام لا أصوم فيها .

والقول الثاني : أن تلك الجملة خبر عن المبتدأ ، والمطابقة مصروفة

إلى المعنى ، لأن قولك : أقل يومين لا أصوم فيهما في معنى أقل الأيام ، إذا صنف يومين يومين .

(١) انظر التسهيل : ٥٠ ، والتذييل والتكميل : ١٠٦/٢ ب .

(٢) ما بين القوسين كلمة لعلها توافق الأصواب ، قال في اللسان " قلل " " أقل امرأتين تقولان ذلك ، قال أين جني : لما ضارع المبتدأ حرف النفي بقوا المبتدأ بلا خبر ، وانظر الأصول : ١٦٧/٢ - ١٦٨ .

وَأَمَّا حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ^(١) ، فَإِنَّهَا مَسْأَلَةٌ جَلِيهَا بَعْضُ الْهَرَابَةِ إِلَى سَبَبَةِ ظَنَّا مِنْهُ بِأَنَّهَا مِنَ الْفَرَائِبِ ، وَكَانَ سُوءُ الْهَنْدِ عَنْ وَجْهِ جِزْمٍ "يَنْمُ النَّاسُ" ، فَتَوَلَّى الْفَنَظَرَ مَعَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْضُ صَفَارِ الْوِلْدَانِ / فَقَالَ ٧٤ لَهُ : أَنْجِزْ ، لِأَنَّهُ جَوَابٌ مَا تَضَمَّنَهُ "حَسْبُكَ" مِنْ مَعْنَى الْإِمْرِ ، ثُمَّ عَادَ الْمَجِيبُ سَائِلًا عَنْ خَبَرِ هَذَا الْمَبْتَدَأِ ، فَتَوَقَّفَ الْمَسْئُولُ عَنْ الْجَوَابِ ، فَقَالَ السَّائِلُ : أَنَا أَتَبَرَّعُ بِالْجَوَابِ عَنْكَ ، وَأَقُولُ : إِنَّهُ مَحْذُوفٌ ، لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ تَقْدِيرُهُ : حَسْبُكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ يَنْمُ النَّاسُ ، فَقَبِلَ هَذَا الْجَوَابَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ الْفَتَى : أَقُولُ : أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ بِلاَ خَبَرٍ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ كَمَا كَانَ قَوْلُكَ : قَائِمٌ أَخَوَاكَ مَبْتَدَأٌ بِلاَ خَبَرٍ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ فَيَكُونُ هَذَا الْمَجْزُومُ سَادًّا مَسَدَّ خَبَرِهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَفْنَى عَنْهُ مِنْ أَجْلِ قَصْدِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ ، وَهَذَا جَوَابُ حَسَنٍ مِنْ ذَلِكَ الْفَتَى رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ .

فصل : وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا أَوْ جَارِيًا مَجْرَاهُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فِعْلٍ .

فَإِنْ كَانَ فِعْلًا أَوْ جَارِيًا مَجْرَاهُ^(٢) جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَمْنَعْ

مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ^(٣) ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبِهَا مَجْرُورًا بِجَارٍ

(١) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : " وَقَدْ جَاءَ أَشْيَاءُ أَنْزَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ،

وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ " . الْأَصُولُ : ١٦٣ / ٢ .

(٢) الْجَارِيُ مَجْرَى الْفِعْلِ هُوَ أَسْمُ الْفَاعِلِ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَالصَّفْةُ الْمَشَبِّهَةُ .

(٣) كَمَا أَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ مُقْتَرِنًا بِالْأَلْفِ وَالْلامِ نَحْوُ : هَذَا

القَائِمُ مُسْرِعًا ، وَانْظُرْ مَسَائِلَ آخَرَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ

الْحَافِظِ : ٤٣٣ .

غير زائد ، فإن مذهب سيبويه أمتناعُ تقديمها كقولك : مررت بهند ضاحكة ، لا يجوز مررت ضاحكة بهند ، ولا ضاحكة مررت بهند ، ووجه الأمتناع وإن كان العامل فيها فعلاً متصرفاً أن صاحبها مخفوض بالباء لم يجز أن يعمل في الحال قبل ذكر الحرف . (١)

وإن كان العامل فيها معنى فعل (٢) لم يجز تقديمها عليه ؛ لأنَّ المعنى لم يعمل في الحال إلاَّ على التشبيه بالظرف ، من حيث كانت على معنى في ، ولولا هذا لم يجز أن يعمل فيها المعنى ؛ لأنها كمفعول صحيح ، من جهة أنها عبارة عن هيئة الفاعل في حال وقوع الفعل منه ، وعن هيئة المفعول في حال وقوع الفعل به (٣) ، فلذلك لم يعمل المعنى فيها إلاَّ بشرطين : الظهور ، والتقدم ، والظرف يعمل فيه المعنى مطلقاً مقدماً ومؤخراً ، وظاهراً أو محذوفاً ؛ لأنَّه أصلٌ في بابه . والحال مشبهة به ، ومعلوم أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به فافهم ذلك . (٤)

- (١) الكتاب : ١٢٤/٢ وهي مسألة خلافية ، فقد أجازها بعض أهل الكوفة . وابو علي الفارسي في التذكرة ، وابن كيسان ، وابن برهان ، وصححه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، وأكثر من الشواهد على ذلك فقال : وإنما كثرت الشواهد في هذه المسألة ، لأنَّ المخالفين كثيرون . شرح عمدة الحافظ : ٤٢٩ ، وانظر البسيط : ٥١٢ ، والتذييل والتكميل : ٧٥٩/٣ على تفصيل في المسألة عندهم ، فتقديمها على العامل يجوز عندهم مطلقاً بغض النظر عن صاحبها وحالته الإعرابية ، وعامل النصب عندهم الحدث والمحدث عنه كلاهما .
- (٢) العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التنبيه وحرف التمني ، وحرف التشبيه ، أو معنا ، والاستفهام المقصود به التعظيم . انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواص : ٥٥٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٣٣ فما بعدها .
- (٣) انظر المقدمة المحسبة : ٣١١ .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٥/١ .

مسألة : هذا بَسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا. (١)

ذكر ابنُ عَبِيدَةَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ بَسْرًا وَرُطْبًا حَالَانِ ، الْعَامِلُ فِي الْآوَلَى التَّنْسِيبُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الصِّفَةُ. (٢)

قلت : إِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَهُوَ زَهُوٌّ مِثْلًا كَانَتْ الْحَالَانِ مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ بِالْمَالِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَهُوَ بَسْرٌ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ ، وَالْآوَلَى عَلَى [الْحَقِيقَةِ] (٣) مِنَ الْحُضُورِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَهُوَ تَعَمَّرَ كَانَتْ الْآوَلَى مِنْ بَابِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ حَاضِرِهِ .

وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ وَأَبْنُ عَصْفُورٍ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ : أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالَيْنِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (٤) ، وَجَازِلُهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي حَالَيْنِ كَمَا جَازِلُهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي ظَرْفِي زَمَانٍ ، وَفِي ظَرْفِي مَكَانٍ ، لِتَأْوِلِهِ بِعَامِلَيْنِ (٥) ، إِنْ أَلْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : هَذَا بَسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا : هَذَا يَزِيدُ طَيِّبُهُ بَسْرًا عَلَى طَيِّبِهِ رُطْبًا ، وَفِي هَذَا الْقَوْلِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ فِي طَبَقَةِ الْمَعْنَى الْعَامِلَةِ فِي الْأَحْوَالِ ، وَالْمَعْنَى لَا تَقْدُمُ عَلَيْهَا الْأَحْوَالُ ، فَكَذَلِكَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ. (٦)

(١) انظر المسألة في الكتاب : ٤٠٠ / ١ ، والمقتضب : ٢٥١ / ٣ ، والأصول : ٢٢٠ / ١ ، وأما ابنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٧٤ / ٢ ، ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٠ - ٦١ ، وأفردها السيوطي بمسألة مستقلة في أشباه والنظائر : ٢٩٠ / ٨ .

(٢) انظر مذهب أبي علي في شرح المفصل : ٦ / ٢ .

(٣) غير واضحة في الأصل ، والمسألة كلها ساقطة من " ح " وقد سبق التنبيه على ذلك ص ٦٧ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٧٧٩ / ٣ ، المحقق ، وانظر اختيار ابن مالك في شرح التسهيل له : ٣٧ / ٢ .

(٥) العاملان اللذان يُؤَوَّلُ بهما أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ هما : الفعل ، والمصدر ، فالفعل هو " يزيد " والمصدر " طيب " انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦٠ / ٢ .

(٦) يمثل هذا الرد رد الفارسي وزاد إيضاحاً : بَأَنَّكَ لَا تَقُولُ مَعْنَى ==

والثاني : أنها من قبيل الموصولات اعتباراً بالتقدير ، والموصول لا يقدم عليه شيء من صلتها ، فكذلك هذا ، وإنما اغتفر ذلك في الظرف والمجرور ؛ لا تساع العرب فيهما كقوله تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان ﴾ (١) ولم يأت ذلك في الحال .

ونذهب القاضي إلى أن ذلك على تقدير " إن " فيما مضى و " إذا " فيما يستقبل ، فإذا قلت : هذا بئراً أطيب منه رطباً ، فإن كانت الإشارة إليه وهو متروك كان التقدير : هذا إن (٢) كان بسراً أطيب منه إن كان رطباً ، وإن كانت الإشارة إليه وهو مذكور مثلاً كان التقدير : هذا إذا كان بئراً أطيب منه إذا كان رطباً ، وإن كانت الإشارة إليه وهو بئرٌ قدرت إذا كان مع الثاني ، لأنه منتظر وكان العامل في الأول التنبيه ، لأنه حاضر وكأنه قال : هذا في حال كونه بئراً أطيب منه إذا يكون تمراً ، على هذا ينبغي أن يحمل هذا الغرض ، ولم يذكره فيما علمت . (٣)

ورد ابن مالك قول القاضي بأن قال : وليس على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه ، لأنه خلاف قول سيبويه (٤) ،

== أنت أفضل ؟ ولا أنت ممن أفضل ؟ بتقديم الجار والمجرور على " أفعل " لأن " أفعل " ضعيف لا يعمل فيما تقدم عليه ، فإذا لم يعمل في الجار والمجرور ، ومجال التوسع فيه أكثر مما سواه فدل ذلك على امتناعه هنا . شرح المفصل ٦٠ / ٢ .

- (١) آل عمران : ١٦٧ .
(٢) في الأصل " إذا " هكذا ثم سكن الدال ليدل على أن الالف محذوفة .
(٣) شرح السيرافي : ١٢٩ / ٢ / أ وانظر نص السيرافي بهامش الكتاب : ٤٠٠ / ١ .

(٤) قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : " هذا بسراً أطيب منه رطباً ، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى ، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً ، وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، وإن كان فيما مضى ، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على

وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ، ثم قال : وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل التفضيل في الظرف المقدر وفي ذلك مثل : ما فَرَمْنِه . (١)

قلت : لا يَرُدُّ على من دون السيرافي بمثل هذا الرد الضعيف ، أما قوله : لأنه خلاف قول سيبويه فجمود ، على فَرَضٍ / أنه خلاف قول ٧٥ سيبويه ، وإنما رَدُّ (٢) قول سيبويه إلى مذهبه بالتأويل ، وليس في كلام سيبويه نص في المسألة .

وأما قوله : " وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة " . فليس كما قال ، بل دعت الحاجة إليه مع كثرة وجود النظائر حيث يلزمه الإقرار بذلك في نحو : ضربني زيدا قائماً (٣) ، وغير ذلك ، وسيأتي وجه الحاجة في ذلك .

وأما استدلاله على صحة قوله بالآية (٤) فاستدلال ضعيف ، لأنه غاب عنه الفرق بين الحال والظرف والمجرور ، وهو أن الظرف والمجرور يعمل فيهما المعنى مطلقاً ظاهراً ومحذوفاً ومقدماً وموءخراً ، والحال لا يعمل فيها المعنى إلا ظاهراً مقدماً ، وأن الظرف والمجرور يتسع فيهما اتساعاً يخصهما وليست الحال كذلك ، ألا ترى أن الظرف والمجرور يفصل بهما بين كان واخواتها وأسمائها وإن كانا أجنيبين منها ، ولا يكون ذلك في الحال أصلاً ، وهذا واضح لمن تأمله .

====
إذا كان ، ولو كان على إضمار كان لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب الفكرة ، فليس هو على كان ولكنه حال .

(١) انظر قول ابن مالك في شرح التسهيل له : ٣٧/٢ - ٣٨ والثاني منهما هناك : " وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل في " إذ " و " إذا " فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فرمته " .

(٢) " رد " هنا مصدر ، وليس فعلاً ماضياً .

(٣) انظر ما سبق ص : ٢٧٢

(٤) الآية هي : * هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان * .

وأما وجه الحاجة إلى إضمار ستة أشياء في المسألة فمنه ما ذكرناه
أنفأ من امتناع تقدم معمول أفعل التفضيل عليه ، ومنه ما فيه من حكاية الحال
الماضية والمستقبلية وهو على خلاف الأصول ، والأصل في الحال أن تكون
ظرفاً لعاملها ، فإذا أعملت فيها أفعل التفضيل كانا معا طرفين له في
حال واحدة وهو محال حتى يتكلف لذلك وجه من التأويل على ما مضى ،
وإذا قدرت " إذا " أو " إذ " لم يكن فيه ذلك التكلف ، وقول أبي علي
أيضا غير مطرد ؛ لأنه يقال : التمريسرا أطيّب منه رطباً ، دون أسـ
(١)
إشارة ، فكان قول القاضي أوضحها وألينها وبالله التوفيق .

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّصْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَتَحَوَّلُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ كَمَا تَقْدُمُ
، وَيجوز فيه أيضاً الرفع لكن على معنى آخر تقول من ذلك : هذا بسـ
أطيب منه رطب ، وهو عكس المعنى ، وكذلك هذا صبي أحسن منه رجل ،
وهذا رجل أحسن منه صبي ، فإن عدم الشرط لم يجز إلا الرفع كقولك : هذا
تمر أطيّب منه عنب وقس على ذلك .
(٢)

فصل : وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَالَ لَهَا أَسْمَاءٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، فَمِنْهَا الْحَالُ الْحَاضِرَةُ
كـهذا زيد ضاحكاً ، وَمِنْهَا الْحَالُ الْمَقْدَرَةُ كقولهم : مررت برجل معه صقر
صائداً به غداً ، أَيْ مَقْدَرًا الْصَيْدَ بِهِ غَدًا^(٣) ، وَمِنْهَا الْحَالُ الْمُحْكِيَّةُ
كقولك : رأيت زيدا ضاحكاً أمس وَمِنْهَا الْحَالُ الْمُوَكَّلَةُ ، كقوله تعالى :
﴿ اَنَا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٤) فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَرَى أَنَّ " قُرْآنًا " هُوَ
الحال و " عربيا " هُوَ التوطئة ، ومعنى التوطئة أَنَّ الاسم الجامد لما وصف

(١) " لينها " هكذا باللام واضحة ، أَيْ أَسْلَسُهَا

(٢) انظر المقتضب : ٢٥٢/٣ ، والأصول : ٢٢٠/١ .

(٣) انظر الكتاب : ٢٩/٢ ، والمقتضب : ٢٦١/٣ .

(٤) سورة يوسف : ٢ .

بما يجوز أن يكون حالا جازاً أن يقع حالا ، ومن النحويين من يرى أن عربياً هو الحال و قرأنا هو التوطئة ومعنى التوطئة عندهم أن الحال لما كانت صفةً معنوية شبيهة بالصفة اللفظية وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوف تجري عليه فعل مثل ذلك بالصفة المعنوية في بعض المواضع فقدم لها موصوف تجري عليه أيضاً ، وقد يكون معنى التوطئة في الحال أن 'يَتَأَوَّلُ' في الأسم الجامد تأويلٌ يخرج به إلى حكم الأسم المشتق كقول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل كيف يأتيك الوحي ؟ فقال : " أحيانا يتمثل لي الملك رجلاً " فالتوطئة تكون هاهنا على وجهين :

أحدهما : أن يجعل رجلاً في تأويل مرثيا أو محسوسا وهما آسمان جاريان على الفعل .

والثاني : أن يريد مثل رجل فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهذا هو معنى قولنا : إِنَّ سَبِيلَهَا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً أَوْ فِي حَكْمِ الْمَشْتَق .

وأما قول أبي القاسم : (ولا بد لها من عامل يعمل فيها) (١) فمحمول على أنه توطئة لتقسيم العامل فيها ؛ لأنه قد عُلِمَ أَنَّهُ لَا بد لكلٍّ معمولٍ من عاملٍ يعملُ فيه فليس ذكره في الشروط بضروريٍّ والله أعلم .

فصل : وأعلم أن تعدى الفعل إلى الحال أضعف من تعديه إلى المصدر والظرفين ، من أجل أن الحال من صفات الأسم الذي عمل فيه الفعل ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ؛ لأنها عرضٌ من أعراضه متعلق به ، وحكم الفعل في الأصل ألاَّ يتعدى إلا إلى مفعولٍ هو غير الفاعل أو إلى مفعولين متغايرين نحو : ضرب زيد عمراً ، وأعطى زيد عمراً درهما ،

فلما جاءت هذه الأحوال كما وصفت لك وكان الطرفان كل واحد منهما غير
الاول إنما هما مشتعلان على الفعل والفاعل ، وكان حكم المفعول في الاصل
أن يكون غير الاول إلا أن يكون الثاني خيراً الاول مثل : علمت زيدا
منطلقاً ، فإن المفعولين هنا ليسا / بحقيقيين إنما هما مشبهان بغيرهما ، ٧٦
وجب أن يكون تعدى الفعل إلى الحال أضعف التعدى حيث كانت الحال
هي الاسم الاول (١) ، فاعلاً كان أو مفعولاً والله أعلم .

وأما نحو أرسلها العراك ، وجاءوا والجماء الغفير ، وقضهم بقضيتهم
فسيأتي استيعاب الكلام عليها في المنصوب ، حيث تكلم عليها إن شاء الله
تعالى ، فإن في بعضها غموضاً يقتضي بحثاً وتحقيقاً والله المستعان . (٢)

فصل : لما كانت الأحوال ظرفاً لعاملها من جهة المعنى ، مفسرة
بظرف الزمان استحال تقدم عاملها عليها أو تأخره عنها بالزمان ووجب
الاقتران ، ثم لما كان مدلول فعل بمنزلة مدلول رجل ، هذا شائع في أزمانه
وهذا شائع في أشخاصه افتقر كل واحد منهما إلى علامة يحصل بها عند
المخاطب من التعيين ما لا يحصل بدونها ، ودلالة السياق عارضة على
خلاف الاصول ، وغايتها أن تكون محرزة لمعنى الحرف الموضوع لتعيينه
فصار حرف " قد " مع الماضي في مقابلة الالف واللام في الرجل ، فكما
لا يستغنى لفظ رجل عن أداة يعرف بها غير معناه ، كذلك لا يستغنى
لفظ فعل إذا وقع حالاً عن تلك الأداة يعرف بها غير معناه ، ولذلك
قال سيبويه : لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل نفي قد فعل (٣) ،

(١) أي السابق ، فكأن الحال إعادة لما سبقه .

(٢) انظر ما سيأتي .

(٣) الكتاب : ١١٤/٣ - ١١٥ - ٢٢٣/٤ .

يعنى أن لم يفعل نفي الماضي مطلقا ولما يفعل إنما هو لنفي القدر
المشترك بين الماضي والحاضر ، فإذا قلت : جاء زيد ضحكاً ، أو وضحكاً
، كان على معنى قد ولا بد ، كما قال تبارك وتعالى : * حتى إذا جاءوها
وفتحت أبوابها * (١) أي وقد فتحت أبوابها وكما قال عمرو القيس : (٢)
* له كفَلٌ كالدَّعْصِ لبدِه الندى *
أي قد لبدِه الندى .

هذه طريقة الأئمة الموثوق بعلمهم كالأخفش والمبرد وابن
السراج والفارسي والزمخشري والأستاذ أبي الحسين وغيرهم (٣) ، وأنكر
أبو الحسن بن خروف قولهم في ذلك ، وتبعه ابن مالك (٤) ، محتجاً
بأن الأصل عدم التقدير ، وبأن وجود قد وعدمها مع فعل الواقع حالاً
سواء ، ثم قال : فإن قيل إنها تدل على التعريف ، قلنا : ذلك مستغنى
عنه بدلالة سياق الكلام على الحالية ، كما أستغنى عن تقديرها مع الماضي
القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً . قال : ولو كان الماضي لا يقع حالاً
إلا وقبله قد مقدرة ؛ لا متنع وقوع المنفي بلم حالاً ، ولو كان المنفي بلماً
أولى منه بذلك لأن " لم " لنفي فعل و " لما " نفي قد فعل قال :
وهذا واضح لا ريب فيه . (٥)

-
- (١) الزمر : ٧١ .
(٢) هذا صدر البيت وعجزه :
* إلى حَارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمَذَابِ *
انظر ديوانه : ٤٧ .
(٣) وهو مذهب ألفراء انظر معاني القرآن له : ٢٤ / ١ . والمسألة أيضاً
في معاني القرآن للأخفش : ١٤٤ / ١ ، والمقتضب : ١٢٤ / ٤ ،
والأصول : ٢٥٤ / ١ ، والمفصل : ٦٤ ، وشرح ابن يعيش :
٦٦-٦٧ / ٣ وانظر التذييل والتكميل : ٨٥٢ / ٣ المحقق .
(٤) أي أنكروا وجوب تقدير " قد " إذا عريت منها الجملة .
(٥) قول ابن مالك هذا في شرح التسهيل له : ١٣٠ / ٢ / أ مع اختلاف
في اللفظ يسير .

قلت : هذا الذي أورده أبو عبد الله بن مالك لا يردُّ بمثله على من ذكر من الأئمة ، أما قوله : **إِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ فَصَحِيحٌ** ، ولكن يجب القول به إذا دعت الحاجة ، وهو باب واسع لا يكاد ينحصر بالعدد ، وأما تسويته بين وجود قد وعدمها مع فعل الواقع حالاً فغير صحيحة ؛ لأنها حرف معنى موضوع للتقريب وتوقع ما تدخل عليه واتصاله بزمان الحال ، فإذا أراد المتكلم تحصيل ذلك في نفس السامع لزمه اقتران فعل بها ولا يستغنى عنها إلا بقربة حالية أو لفظية إلا عند قصد الإجمال .

وقوله : **إِنَّ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ التَّعْرِيفِ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِسِيَاقِ الْكَلَامِ** . قلنا : سياق الكلام إنما هو محرز لما هولها بالأصالة وهي في ذلك كغيرها من الحروف التي لا تحذف ويبقى معناها إلا بشرط وجود المحرز كنواصب الأفعال وجوازها وخوافض الأسماء وما أشبه ذلك .

وقوله : **كَمَا اسْتَغْنَى عَنْ تَقْدِيرِهَا مَعَ الْمَاضِي الْقَرِيبِ الْوُقُوعُ إِذَا وَقَعَ نَعْتًا أَوْ خَبَرًا ، غَفَلَةٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ بِمَنْزِلَةِ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا فَإِنْ مَعْنَاهُ جَاءَ زَيْدٌ وَقْتَ الضَّحْكِ ؟ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيْبَوِيهٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(١) تَأْوِيلُهُ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ إِذْ طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ^(٢) ، فَقَدَرَهَا بِإِنَّ الَّتِي هِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ ، وَلَا يَدُ مِنْ اقْتِرَانِ الزَّمَانِ بِعَامِلِهِ الْمَظْرُوفِ لَهُ ضَرُورَةٌ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي النَّعْتِ وَلَا فِي الْخَبَرِ .**

وقوله : **وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَكَانَ وَقُوعُ الْمُنْفِيِّ بَلَمَّا حَالًا أَوْلى مِنْ الْمُنْفِيِّ بَلَمَ قُلْنَا : نَعَمْ هُوَ أَوْلى / وَأَمَّا وَقُوعُ الْمُنْفِيِّ بَلَمَ حَالًا بِمَنْزِلَةِ ٧٧**

(١) آل عمران : ١٥٤ .

(٢) الكتاب : ٩٠ / ١ وهو معنى قول سيبويه وليس نصه .

وقوع فعل المجرد حالا ، لأن لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل نفي قد فعل ، والأصل المطابقة .

وقوله : وهذا واضح لا ريب فيه .

قلت : نعم هذا واضح لا ريب فيه ، على الوجه الذي ذكرناه ، ويد الله مع الجماعة وبالله التوفيق .

مسألة : لا بد من رابط يربط بين الجملة الواقعة حالا وبين صاحبها ، إما الواو وإما ضمير صاحبها وهو الأصل ، فإن عدم الضمير لزم الواو ، وتسمى واو الحال وواو الابتداء ، وليست من قبيل الظروف على الأصح ، وإن وجد كنت مخيرا بين وجودها وعدمها ، إلا في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تكون الجملة الحالية موء كدة كقولك : هو الحق لا شك فيه ، وكقول أمري القيس (١) :

* خالي ابن كبشة قد علمت مكانه *

الثاني : حيث لا يستغنى الماضي الواقع حالا عن العطف عليه بأو ، كقولهم : لأضربنه ذهب أو مكث ، أي ناهبا أو ماكثا .

الثالث : أن تكون الجملة الواقعة حالا مصدرة بفعل مضارع ،

ففي هذه المواضع الثلاثة يلزم الضمير وتمنع الواو . (٢)

أما امتناعها من الأولى فلا تحاد الموء كد والموء كد فلا تدخل

الواو بينهما .

(١) هذا صدر البيت ، وعجزه : * وأبوي زيد ورهطه أعامي * وهو في ديوانه : ١١٩ . والتذييل والتكميل : ٨٢٨/٣ المحقق .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٨٢٨/٣ المحقق .

وأما امتناعها من الثانية فلما دخلها من معنى الشرط ، ولا تدخل
الواو بين الشرط والمشروط . وأما امتناعها من الثالثة فلقوة شبه المضارع
(١) بأسم الفاعل ، فكما لا تدخل الواو على أسم الفاعل الواقع حالا ، كذلك
لا تدخل على المضارع الواقع حالا ، فإن جاء ما يوهم ذلك ، وجب
حملة على أنه مبني على مبتدأ مقدر بعد الواو ، والجملة منصوبة المحل
على الحال ، فالواو على هذا إنما دخلت على جملة اسمية كقولهم : جئت
وأصك عينه (٢) ، وكذلك قال الأستاذ في قولهم : لا تأكل السمك وتشرب
اللين : إنها واو الحال وبعدها مبتدأ كأنه قال : وأنت تشرب اللبن
فاعلم ذلك .

(١) انظر شرح الجزولية للابن دى : ٨٥٩/١ .
(٢) هذا القول في إصلاح المنطق : ٢٣١ ، ٢٤٩ .
ومثل ذلك قول الشاعر :
فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

باب الّأبتداء

لا بد من معرفة الّأبتداء والمبتدأ والخبر والرافع لكل واحد منهما .

فأما الّأبتداء فهو تقديم الّأسم المجرّد صدر الجملة الّتي هو أحد جزئها حقيقة أو حكماً ؛ ليحدّث عنه بالجزء الثاني السند إليه ، أو الوصف المجرّد المعتمد المحدث به عن مرفوعه المغني ، المسند هو إليه .

وقد تضمن هذا الرسم تمييز ما يسمى مبتدأ .

فأما خبر الّأسم المبتدأ ، فهو الجزء الثاني المحدث به عنه ، وهو محل الفائدة .

وأما الوصف المذكور فلا خبر له اعتباراً بأنه في حكم ما لا يصح الإخبار عنه ، لكنهم وفوا اللفظ حقه فقالوا في مرفوعه : إِنَّهُ سَانٌ مَسْدُ خبره ، وإليه الإشارة : بوصف مرفوعه بالإغناء ، فحصل الجمع بين حَقِّي اللفظ والمعنى .

أما (١) الرافع للمبتدأ فهو الّأبتداء المذكور ، وأما الرافع للخبر فهو الّأسم المبتدأ ، وهذا (٢) أصح ما في هذا الباب إن شاء الله . (٣)

فأما من ذهب إلى أن كل واحد منهما عامل في صاحبه فيعتل باقتضائه إيّاه من جهة أن هذا مخبر عنه وهذا مخبر به ، وهو أصل في وجوب العمل ، وهذا وإن كان ظاهره صحيحاً فباطنه سقيم ، وذلك أنه

(١) في " ح " " واما " .

(٢) في " ح " " هذا " بدون واو العطف .

(٣) هذه المسألة الّتي ذكرها ذكر الخلاف فيها ابن الأنباري ص ٤٤ من الإنصاف وما ذهب إليه هنا هو مذهب سيبويه . انظر شرح الجزولية للشلوين : ٢٣٦ .

إذا كان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه فهو علامة على ما هو علامة عليه من جهة أن العامل علامة على إعراب معموله ، والشئ إذا كان علامة على شئ لم يستقم أن يكون معلماً لذلك الشئ لما فيه من لزوم الدور . وزانهُ أن دلوك الشمس علامة على وجوب الصلاة فلا يستقيم أن يقال : وجوب الصلاة علامة على دلوك الشمس ، لأنه يتوقف معرفة الوجوب على الدلوك ومعرفة الدلوك على الوجوب (١) فيكون دوراً وما أدى إلى الدور فهو محال .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ وهما معاً يرفعان الخبر ، فيحتج بأنه معنى يقتضيهما معا ، إلا أنه يقتضي المبتدأ بنفسه ، فوجب أن يستقل برفعه ، ويقتضي الخبر بتوسط المبتدأ فوجب أن يشا ركه في رفعه ، ولا يلزم على هذا إعمال عاملين في معمول واحد ، لأن وزانهُ إن الشرطية ، فإنها تجزم فعل الشرط ، وهما معاً يجزمان الجواب لعدم الاستقلال ، بل بمنزلة عامل مركب ، وينخرط في هذا السلك / قول من قال : إن الابتداء عامل فيهما جميعاً ، ويحتج ٧٨ بأنه معنى اقتضاهما (٢) اقتضاً واحداً ، فوجب أن يعمل فيهما جميعاً ، وقصر العمل على أحدهما تحكم وزانهُ : أعطيت ، مثلاً فإنه فعل يقتضي اسمين اقتضاً واحداً ، فوجب أن يعمل فيهما .

والجواب في رد هذين القولين : أن العامل اللفظي أقوى من المعنوي من حيث جمع اللفظ والمعنى ، ولا يوجد في الأقوى ما يعمل رفعين من غير اتباع ، لا بالاستقلال ، ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد بأحد الوصفين ، فإن قال : لا أسلم نفي تعدد رفع

(١) في "ح" "الوصف" تحريف .

(٢) في "ح" "اقتضاهما" .

العامل اللفظي ، لمجيء ذلك في المبتدأ المتعدد الخبر نحو قولهم :
هذا حلٌّ حامضٌ .

قلنا : المتعدد ها هنا في معنى المتحد ، وإلى هذا المعنى
أشار الفارسي حين قال له أبن جني : أين ضمير المبتدأ ؟ فقال له :
في مُزٍّ ، إشارة إلى أن الغرض بالتعدد ها هنا (٢) الاتحاد .

فإن قال : الاستدلال حاصل بوجود تعدد الرفع لفظاً ، وكون
المعنى على خلاف ذلك غير قاطع في اللفظ ، كما أن المعنى في نحو
قولهم : خَرَقَ (٣) الثوبَ المسمارَ ، غير قاطع في إعراب المرفوع فاعلاً
والمنصوب مفعولاً ، وإن كان منافراً للفظ ، سلمنا (٤) ، ولا يلزم من وجود
تعدد رفع العامل اللفظي تعدد رفع العامل المعنوي ، إذ يمكن أن يكون
سبب تعدده عن اللفظي قوته بتركيبه مع معناه ، بخلاف المعنوي ،
كما أن السبب المفرد في باب ما لا ينصرف ليس له قوة المركب ، المركب
يقوى على منع الصرف ، والمفرد لا يقوى إلا على التهيئة دون المنع
[لا بالاستقلال ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد
بأحد الوضعين (٥)] .

وأما من ذهب إلى أن كل واحد منهما ارتفع بتجرده من العوامل
اللفظية بشرط التركيب (٦) ، فيحتج بأن في هذا المعنى قد ثبت له

(١) " له " ساقطة من " ح " .

(٢) في " ح " " هنا " فقط .

(٣) الرءاء مشددة في كلتا النسختين ، وهذه المسألة " خرق الثوب
المسمار " نقلها الراعي في " عنوان الإفادة " ٢١٢ عن أبن الفخار .

(٤) " سلمنا " هنا جواب لقوله : فإن قال الاستدلال حاصل . . .

(٥) ما بين القوسين ساقطة من الأصل ، وانظر شرح الجزولية للشلوميين

: ٢٣٦ .

(٦) هذا مذهب أبي موسى الجزولي انظر شرح الجزولية للأبدي :

الرفع بشرط أن يكون الأسم المجرد قد ركب من وجه ما ، وذلك قولهم :
واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ،
ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم يعطف بعضها على بعض
كانت موقوفة ، ويردُّ هذا المذهب أن التجرد من العامل اللفظي هو
عدم العامل اللفظي ، هذا معناه ، لأن صاحب هذا المذهب لا يعني
بالتجرد من العامل اللفظي زواله بعد وجوده ، وإنما يعني أنه لا عامل
لفظي له ، فإذا كان كذلك ظهر فساد هذا المذهب من جهة أن عدم
الشيء لا يتصور أن يكون موجبا لعمل في معمول (١) .

فأما استدلاله بأسماء العدد ، فإن القول في ذلك ما قاله
القاضي في لغة من قال : زيدون في الأحوال الثلاثة مُسَمًّى به :
إنَّ ذلك حكاية لا أول لأحواله ، فإذا احتمل ذلك ظهر بطلان الاستدلال
وآله أعلم .

وأصح هذه الأقوال القول الأول وآله أعلم .

وقد رام بعضهم إبطال عمل المبتدأ في خبره بأمرين :
أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا في نحو : القائم أبوه
ذاهب ، فيؤيد ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً ،
وقد تقدم بطلانه (٢) .

والثاني : جواز تقدم خبره عليه ، والعامل إذا كان غير متصرف

(١) سبق للأستاذ آبن الفخار أن قال : ان العدم عند أهل السنة
ليس بشيء ، انظر ص ، وانظر شرح المقدمة المحسبة :
٣٤٥ . وقال آبن أبي الربيع : " . . . التعرية عدم ، والعدم
لا يؤيد شيئاً " البسيط : ٥٣٥ ، وانظر
(٢) انظر ص : ٢٦١ .

لم يجز تقدم خبره عليه وهذا نظر ضعيف. (١)

أما قولك : ألقائم أبوه ذاهبٌ فإنَّ ألقائم لم يرفع الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو اسمٌ فاعل بمنزلة الفعل [] وأما رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ ، لا من حيث هو اسمٌ فاعل بمنزلة الفعل [] (٢) فيظهر أنه ظن أن رفعه الآسمين من وجهٍ واحدٍ ، وينظر إلى هذا الظن ما أورده علي بعض المذاكرين في مسألة : ضربي زيداً حسن فقال : إذا كان الخبر مرفوعاً بالمبتدأ الذي هو " ضربي " فهو من صلتة وأصلته والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبتة بنحو ما تقدم ، وهو أن رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلتة من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وزائنه الصلاة في أدار المفعوبة (٣) ، ومثار الغلط عدم التحقيق . والله أعلم .

وأما الجواب عن الثاني : فإنَّ عمل المبتدأ في خبره (٤) ليس محمولاً على غيره ولا مشبهاً به ، وإنما عمل فيه بشرط الأولية . الوضعية ، وعدم العوامل اللفظية (٥) ، وهذا المعنى فيه موجود وإن تقدم خبره عليه ، وإنما يمتنع العامل من العمل في معموله مقدماً عليه ، إذا كان محمولاً على غيره في العمل ، ومشبهاً به من جهة ما ، ويلزم في العمل طريقة واحدة إشعاراً بهذا المعنى . /

-
- (١) هذان الاثني اللذان ذكرهما هنا لأبن عصفور . انظر شرح الجمل له : ٣٥٧/١ .
- (٢) تكملة من " ح " .
- (٣) يبدو أنه يريد أن الصلاة في أدار المفعوبة ليست فاسدة لذاتها ، وإنما لحقتها الفساد من جهة أخرى وهي كونها في ذلك المكان .
- (٤) في " ح " " في الخبر " .
- (٥) سبق أن قال : " إن عدم الشيء لا يتصور أن يكون موجباً لعمل في معمول " .

(١) وأما قول أبي القاسم : (وألا بتداء معنى رفعه ، وهو مضارعة للفاعل) .
فقد (٢) أعترضه ابن عصفور بوجهين :

أحدهما : أن المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .
والثاني : أن الأصل لا يطرد حمله على الفرع . (٣)

الجواب عن الأول : أنه قائل بأن التعري يرفع المبتدأ والخبر ،
فما الفرق ؟ .

والجواب عن الثاني : أن الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل في
الفرع ، فرع في الأصل وذا من ذلك ، هذا إن سلمنا أن الجملة الاسمية
أصل للفعلية ، وفيه نظر ؛ إذ لقائل أن يقول : إن ذلك بالعكس ، وقد
قيل : إنما (٤) يستقيم إفسار (٥) مذهب من المذاهب بأمر وقع إجماع
المختلفين عليه ، فلم يصنع ابن عصفور في هذا الموضوع شيئا . والله أعلم .

فصل : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه
ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته ؛ إذ المجهول لا يحكم عليه بشيء ،
وقد يكون نكرة على خلاف الأصول (٦) وذلك بشرط حصول الفائدة ، هذا هو
الضابط في هذا الباب (٧) ، إلا أن النحويين تتبعوا مواضع حصول
الفائدة من ذلك فوجدوها نحواً من عشرين موضعاً . (٨)

- (١) الجمل : ٣٦ .
(٢) " فقد " ساقطة من " ح " .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٥ / ١ ، وليس ما هنا
هو نص ابن عصفور ، وإنما هو استفاد من كلامه .
(٤) في الأصل " وإنما " بإثبات الواو .
(٥) في " ح " " فساد " .
(٦) في " ح " " القياس " .
(٧) ذكر الأبدى أن هذا شرط سيبويه ، شرح الجزولية : ٨٧٨ / ١ .
(٨) ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن أكثر ما جمع المتأخرون على
ما جمعه بعض شيوخه عشرون موضعاً ، وكأنه يعني ابن الفخار .
شرح الألفية : ٢٩٤ ، وذكر ابن أبي الربيع أن المبتدأ لا يكون
نكرة إلا في عشرة مواضع . البسيط : ٥٣٧ - ٥٤١ وقد أوصلها
بعضهم نيافاً وثلاثين موضعاً . شرح ابن عقيل ٢١٦ / ١ وانظر تقييد
ابن لب : ٣٠٠ - ٣٠٤ .

أحدها : أن يكون فيها معنى العموم كقوله تعالى * كل نفس ذائقة الموت * (١) و * كل حزب بما لديهم فرحون * (٢) ، لأن العموم يتناول الكل فهو في معنى المعرفة .

الثاني : أن يكون فيها معنى الحصر ، كقولهم : شي " ما جاء بك " ، وشر " أهرزنا ناب " ، لأنه مقدر بالفاعل ، أي ما جاء بك إلا شيء وما أهرزنا ناب إلا شر " ، وإذا كان مقدرا بالفاعل صح الابتداء به ، لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ، فهو معتمد على فعله ، فالوجه الذي صح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل . (٤)

الثالث : أن يكون فيها معنى التنويع كقوله : (٥)

* بشق وشق عندنا لم يحول *

فإن معناه الشق الآخر :

الرابع : أن يكون فيها معنى الدعاء كقوله تعالى : * سلام على آل ياسين * (٦) و * ويل للمطففين * (٧) فإنه في معنى ما لا يشترط فيه التعريف .

الخامس : أن يكون فيها معنى التعجب كقولك : ما أحسن زيدا في مذهب سيبويه (٨) ، وعجب لزيد ، فإنه (٩) مبني على الإبهام ، ولهذا

-
- (١) آل عمران : ١٨٥ .
 (٢) الروم : ٣٢ .
 (٣) هذا من أمثال العرب انظر : المستقصى : ١٣٠ / ٢ . والقولان في الكتاب : ٣٢٩ / ١ ، وانظر الأصول : ٩٩ / ١ والمساعد : ٢٢٠ / ١ .
 (٤) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ١٨٥ / ١ مع اتفاق في العبارة كبير .
 (٥) هذا عجزبيت في معلقة أمريء القيس ، صدره :
 * إذا ما بكى من خلنها أنحرفت له *
 وهو في ديوانه : ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٢ / ١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٨٨٠ / ١ ، والبسيط : ٥٣٨ وتقييد ابن لب : ٣٠٣ .
 (٦) الصفات : ١٣٠ .
 (٧) أول المطففين .
 (٨) الكتاب : ٧٢ / ١ ، وانظر المقتضب : ١٧٣ / ٤ .
 (٩) في " ح " " كأنه " .

نقد قول من جعل ما التعجبية موصولة^(١)، لأن الصلة تبين الموصول وتوضحه وذلك منافٍ لوضع الباب .

السادس : أن يكون فيها معنى الاستفهام كقولك : من في الدار ؟ ومن أخوك ؟ في أحد وجهيه^(٢) ، وما عندك ؟ ، وأي إنسان في الدار ؟ وذلك أن أسماء الاستفهام تعم جميع أفراد المسؤول عنه بها ؛ لأنهم ضمنوها معنى حرفه ليكون الاستفهام بها أخصر من التفصيل الذي لا ينوب عنه التطويل .

السابع : أن يكون فيها معنى الشرط كقولك : من يكرمني أكرمه ، وما تفعل أفعل مثله ، لأنها أيضا تعم جميع أفراد مع توقع عليه .

الثامن : أن يكون فيها معنى التفضيل كقولك : مؤء من خير من مشرك ، وهذا يوؤول إلى معنى التعميم ، لأنك أردت تفضيل جنس المؤء من على جنس المشرك ؛ لأن المعنى الذي فضل به الواحد من المؤءنين الواحد من الكافرين موجود في كل واحد من جنسه . هذا حاصله .

التاسع : أن يكون فيها معنى الفعل ، وهو قول الألفخش^(٣) نحو : قائم أخواك ، لأنه قد ثبت جريانه مجرى الفعل في عمله فينبغي أن يجري مجراه في وقوعه أول الكلام والابتداء به ، وهذا قياس على حاله إن قواه سماع اختياري .

(١) هو الألفخش . انظر شرح الكافية للرضي : ٢٨٨/٢ ، والمغنى : ٣٩٢ ، وانظر الإشارة إلى هذا القول دون عزو في المقتضب : ١٢٢/٤ .

(٢)

(٣) انظر مذهب الألفخش في شرح المفصل : ٧٩/٦ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٣/١ ، وهو مذهب الكوفيين ، وأما مذهب الخليل وعليه الجمهور وسيبويه فإنهم يرون أن قائم خبر مقدم . قال سيبويه : " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقيح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم

العاشر : أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً مقدماً عليها بشرط التعريف كقولك : في الدار رجل ، وعندك رجل ، وقد كثر كلام الناس في التوجيه ، فكلهم منع : رجل في الدار ^(١) ، واتفقوا على جواز في الدار رجل فقال قوم : إنما جاز في الدار رجل ، وعندك إنسان ، لأن تقديم الطرف نص في الخبرية ، ولم يجر رجل في الدار ، لاحتمال أن يكون صفة للنكرة ، فينتظر السامع الخبر ، فالذي جَوَزَ : في الدار رجل نفي الاحتمال ، والذي منع رجل في الدار بقاء الاحتمال .

ورد بعضهم هذا التوجيه ، لأن مثل هذا الاحتمال لا يمنع ، بدليل / قولهم : زيد القائم ، فإنه خبر له باتفاق مع أنه يجوز أن يكون صفة فينتظر السامع الخبر ^(٢) .

وصحح ابن عصفور ذلك التوجيه ، ورد هذا بأن النكرة أحوج للصفة من المعرفة اعتباراً بالوضع ^(٣) .

وقال قوم : إنما جاز في الدار رجل ، لأن هذا المبتدأ محكوم عليه قبل ذكره كالفعل الذي لا يشترط فيه التعريف لتقدم الحكم عليه ، فلما شارك الفاعل في هذا المعنى جاء مجيئه وآله أعلم .

- ====
- تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، الكتاب : ١٢٧/٢ . وفسر ذلك السيراني فقال : يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل " قائم " المبتدأ ، و " زيد " خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل قائم خبراً مقدماً والنية فيه التأخير . انظر قول السيراني في الكتاب : ١٢٧/٢ هامش (٢) وانظر المقتضب : ١٢٧/٤ .
- (١) حكى ابن الحاج عن شيخه الشكوبين أنه كان لا يمنع : رجل في الدار ، ولكن يقول الأكثر والأحسن التقديم . انظر شرح الألفية للشاطبي : ٢٩٥ / وتوجيهه لذلك .
- (٢) الذي رَدَّ ذلك هو ابن الحاجب في شرح المفصل : ١٨٦/١ وما أورده قبل هذا الرد به كثير من عبارة ابن الحاجب .
- (٣) شرح الجمل له : ٣٤٣/١ .

(١)

وفيه توجيه آخر وهو أن تقديم ما أصله التأخير مشعر بالعناية والاهتمام ، والمخبر عنه أحق بهذه المنزلة عند قصد المطابقة ، لأنه متعلق بالأحكام ، فمن ثم جاز في الدار رجل ، بتقديم المجرور ولم يجز بتأخير ، لأن المعنى على الإخبار عن الدار أنها معمورة برجل ، لأنها حلت محل ما أصله التقديم ، فجرى على حكمه من جهة المعنى وحلت في الثاني محل ما أصله التأخير فبقي عليها الحكم الحاضر ، وإذا كان كذلك جاء منه الإخبار عن النكرة دون مسوغ ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، وهو معنى قول الأستاذ أبي الحسين دون لفظه .^(١)

الحادي عشر : أن تكون معتمدة على حرف نفي ، لأن النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا عمت كانت للكل ، وهو في معنى المعرفة ، كقولك : ما أحد خير من زيد ، أو على حرف استفهام كقولك : أرجل في الدار أم امرأة ؟ ، لأن السائل عالم بإثبات الحكم لأحدهما بعينه ، وإذا كان الحكم معلوماً صار الخبر في معنى الوصف فهي في المعنى نكرة موصوفة .

الثاني عشر : أن تكون مختصة بوجه ما من الاختصاص ، مثل أن تكون موصوفة لفظاً نحو : رجل من طنجة عاقل ، ورجل من سبته فارس ، أو تقديرًا نحو : السمن منوان بدرهم ، أي منوان منه بدرهم ، على أحد وجهيه ، أو في حكمها نحو : رجيل في الدار ، لأنه^(٢) في معنى : رجل حقير في الدار ، أو مضافة نحو : " خمس صلوات كتبهن الله على العباد ،

(١-١) ساقطة من " ح " ونص قول الأستاذ أبي الحسين هو : " وإنما جاز الابتداء هنا بالنكرة ، لأن المقصود الإخبار عن الدار بأنها مسكونة وليست النكرة المقصودة بالإخبار ، وكان الأصل أن تقول : الدار معمورة برجل ، ثم أرادوا الاختصار فقالوا : في الدار رجل ، والزموا الدار التقديم لأنها المخبر عنها بالحقبة " البسيط : ٥٨٧-٥٨٨ .
(٢) في " ح " " كأنه " خطأ .

أو عاملة نحو : سواء علي أقمت أم تعدت ، على طريقة من جعل سواء مبتدأ ، لاختصاصه بالمجرور .

الثالث عشر : أن تكون في جواب من سأل بالهمزة وأم كقولك : رجل ، جواباً لمن قال : أرجل في الدار أم امرأة ؟ ، لأنحصار الجواب بين الآسمين فلا يكون الجواب إلا بأحدهما .

الرابع عشر : أن تكون النكرة غير مرادةٍ بعينها ، كقولهم : رجل خير من امرأة ؛ أي واحد من هذا الجنس ، أي واحد كان ، لا على معنى أنه يتناول الجنس كله في حين واحد ، قاله ابن عصفور (١) ، وأخذه الأستاذ على معنى أنه يتناول الجنس كله دفعة واحدة (٢) ، وهذا بين ، إلا أنه غير مقيس ؛ لكونه بغير أداتيه . والله أعلم .

الخامس عشر : أن تكون الصفة خلفاً من الموصوف نحو : قولك : ضاحك في الدار ، أي رجل ضاحك في الدار ، حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، وحسنه (٣) ، وهو كما قال ؛ لأن الصفة الخاصة قد كثر قيامها مقام موصوفها .

السادس عشر : أن تكون مقرونةً بواو الحال كقوله تعالى : * يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهتَمَّتْهم أنفسهم * (٤) وفيه أيضاً التنويع .

السابع عشر : أن تكون معطوفةً كقولك : زيدٌ ورجلٌ في الدار ، لأنه قد يكون للشيء مع غيره حكمٌ ، لا يكون له وحده ، أو معطوفاً عليها كقوله تعالى : * طاعةٌ وقولٌ معروفٌ * (٥) (٦- أي طاعة وقول معروف -٦) أمثل .

(١) شرح الجمل : ٣٤٢/١ .

(٢) البسيط : ٥٣٩ .

(٣) شرح الجمل : ٣٤٢/١ .

(٤) آل عمران : ١٥٤ .

(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٢١ .

(٦) ساقط من " ح " .

الثامن عشر : أن تكون النكرة جارية مجرى الأسماء كقولهم :
أُمتٌ في الحجر لا فيك (١) ، وأخذه بعضهم على معنى الدعاء (٢) .
التاسع عشر : أن يكون فيها معنى الأسماء كقولهم تعالى : ﴿ فنظرة
إلى ميسرة ﴾ (٣) .

تمام العشرين : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها
كقولهم : فيها أسد رابض ، فأسد مبتدأ ، ورابض هو الخبر ، وفيها
متعلق برابض ، لقولهم : ان فيها أسداً (٤) رابض ، وإنما صح الابتداء
بالنكرة هنا لتقدم معمول خبرها عليها والله أعلم .
ثم قال : (وأعلم أن الأسماء المبتدأ (٥) يخبر عنه بأحد أربعة
أشياء) . خبر المبتدأ على أربعة أقسام :

مفردٌ ، وجملةٌ ، وظرفٌ ، ومجرورٌ ، فإن كان مفرداً ، فلا يخلو أن يكون
جامداً أو مشتقاً ، فإن كان جامداً طابق الأصل في غير تشبيهه ، كقولك :
أخوك زيدٌ ، وأخوك الزيدان ، وأخوتك الزيدون .

-
- (١) هذا من أمثالهم انظر المستقصى : ٣٦٠ / ١ وهو في الكتاب :
٣٢٩ / ١ .
(٢) الذي أخذه على هذا المعنى هو المبرد ، وابن جنى ، والشلوبين .
انظر شرح السيرافي : ٢ / ٩١ ب ، والخصائص : ٣١٨ / ١ ،
والتوطئة : ٢٠٤ ، وما ابتدأ بالنكرة فيه قولهم : عبد صريخه أمة ،
وذليل عائد بقرملة ، وهذه كلها أمثال .
قال السيرافي : ورأيت بعض النحويين يذكر أن كل نكرة مبتدأ بها
من هذا النحو ففيه معنى عجب أو دعاء . ٢ / ٩٢ أ .
وانظر البسيط : ٥٤٠ ، وتقييد ابن لب : ٣٠٤ ، قال وقول سيبويه
هو الصحيح لأنه نقله عن العرب على غير معنى الدعاء ، ومثله
قال السيرافي .
(٣) البقرة : ٢٨٠ .
(٤) في " ح " " أسد " مرفوع ، وهو خطأ .
(٥) في الجمل : ٣٦ " المبتدأ به " وما أثبت يوافق بعض نسخ الجمل
المثبتة في التحقيق .

وإن كان مشتقاً فإن رفع ضمير الأول؛ أعني (١) المخبر عنه [به] (٢)

لزم المطابقة / أيضا في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (٣) ٨١

وإن رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً لزم الإفراد في أفصح الوجهين
كقولك : زيد قائم أبوه ، والزيدان قائم أبواهما ، والزيدون قائم أبأؤهم ،
وزيد هند ضاربها هو ، والزيدان الهندان ضاربهما هما ، والزييسدون
الهندات ضاربهن هم . (٤)

فإن كان هذا الخبر ظرفاً أو مجزواً، فإن رفع ضمير الأول، لزم تقدير
ما يتعلق به مطابقة، وإن رفع اسماً ظاهراً لزم تقديره مفرداً في أفصح
الوجهين، كما فسر في المفرد المشتق المذكور قبل .

وآختلف الناس في الطرف والمجزور إذا وقع خبرين، أو صفتين،
أو صلتين، أو حالين، هل هما في تأويل مفرد أو في تأويل جملة ؟ فظاهر
كلام أبي علي في إلا يبرح أنهما في تأويل جملة مطلقاً (٥)؛ لأنه عم
ولم يخص، وقال غيره : إن تأويلهما (٦) على حسب الموضع الذي
يكونان فيه، فإن كانا في موضع صلة كانا في تأويل جملة، لا اختصاص الموضع
بالجمل، وإذا كانا في موضع خبر المبتدأ، أو في موضع الصفة، أو في
موضع الحال كانا في تأويل المفرد لا اختصاص الموضع بالمفرد وضعاً، ولا
معنى لتأويله بالجملة في هذه المواضع؛ لأنه يلزم أيضاً تأويل تلك
الجملة بالمفرد . (٧)

-
- (١) في الأصل "اغنى" بالمعجمة .
(٢) "به" كلمة من "ح" .
(٣) مثل "زيد قائم" .
(٤) اللفظة الأخرى هي أن يثنى العامل ويجمع عند تثنية وجمع فاعله،
وهي لفظة بني الحارث وغيرهم، ومن هذه اللفظة قوله تعالى :
﴿ واسرؤا النجوى الذين ظلموا ﴾ الشورى : ٢٤ .
(٥) انظر الإيضاح : ٤٨ وما بعدها، وشرح ألفية للشاطبي : ٢٨٤ .
(٦) في "ح" تأويلها "بالإفراد" .
(٧) انظر تفصيل الشاطبي رحمه الله لتلك التأويلات في شرح ألفية له :
٢٨٤ / وما بعدها .

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا^(١)
فهذا هو الصحيح إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْفَعْلِيَّةً لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِمَّنْ
أَشْتَمَلِهَا عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ أَوْ مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ ؛ لِيَحْصَلَ بِذَلِكَ
الرَّبْطُ ، فَالضَّمِيرُ مَعْرُوفٌ ، وَالَّذِي يَسُدُّ مَسَدَّهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِ
سَيْبَوِيهِ ، وَهِيَ : أَسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمُ الْجِنْسِ ، وَتَكَرُّرُ الْأَوَّلِ بِلَفْظِهِ^(٢) ،
وَزَيْدٌ رَابِعٌ عَنِ الْأَخْفَشِ وَهُوَ تَكَرُّرُ الْأَوَّلِ بِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ
الْقَوْلُ بِذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَسْمَ الْجِنْسِ هَاهُنَا
إِنَّمَا يَصِحُّ^(٣) بِهِ الرِّبْطُ لِأَنَّهُ دَرَجِ الْأَوَّلِ تَحْتَهُ ، فَهُوَ مُكْرَرٌ بِالْمَعْنَى
دُونَ اللَّفْظِ^(٤) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الْفِي مَوَاضِعِينَ فَانْهَ
لَا يَحْتَاجُ فِيهِمَا إِلَى ضَمِيرٍ وَلَا مَا يَسُدُّ
مَسَدَّهُ :

أحدهما : إِذَا كَانَ الْخَبَرُ هُوَ الْمَبْتُدَأُ فِي الْمَعْنَى .
والثاني : إِذَا كَانَ الْخَبَرُ هُوَ الْمَبْتُدَأُ فِي الْأَصْلِ .
فَالأَوَّلُ كَضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ نَحْوِ قَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِنَّ
الْمَعْنَى : الْأَمْرُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ فِي الْوُجُودِ ،
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : الْأَمْرُ الَّذِي يُهْتَمُّ بِذِكْرِهِ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ قَامَ زَيْدٌ ، فَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ
لِاتِّحَادِ الْمَعْنَى ، وَإِنْ غَايَرَهُ فِي اللَّفْظِ .

(١) هَذَا الْبَيْتُ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ أَوْرَدِهِ يَضْرِبُهُ مِثْلًا فِي مِثْلِ
هَذِهِ الْحَالَةِ وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ : ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٢٠ ، وَالْمَحْتَسَبُ
: ١٨٨/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢٠/٥ ، وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ لِلْإِبْدَى

: ٨٨٥ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٤٥/١ .

(٣) فِي "ح" "إِنَّمَا صَحَّ" .

(٤) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٤٥/١ ، وَشَرْحَ الْجَزُولِيَّةِ لِلْإِبْدَى :

والثاني كقولك : سواء علي أقمت أم قعدت ، فسواء هو المبتدأ عند حذاق النحاة وهو ظاهر الفارسي في الآييضاح ^(١) ، والجملة التي بعده في موضع الخبر ولم يحتج فيها إلى ضمير اعتبارا بأنها هي المبتدأ في الأصل تأويلا كأنه كان : سواء علي قيامك وقعودك ، ولو كان هكذا لكان قيامك وقعودك هو المبتدأ ، لكن العرب ربما عكست فأخبرت بالمعرفة عن النكرة إذا كان مسوغا للابتداء بها كقولهم : ان خيرا منك زيد ، وكان خيرا منك زيدا ، فحكم النحاة على مثل هذا الذي نحن بسبيله بأندرأجه تحت هذا الأسلوب ^(٢) ، فلما صار قيامك وقعودك خبرا ، على هذا التقدير وقعت الجملة موقعه .

وهذا المذهب أحسن من قول من قال : إن سواء خبر مقدم والجملة التي بعده هي المبتدأ اعتبارا بالمعنى ^(٣) ، لأن الجملة تقع موقع الخبر ولا تقع موقع المبتدأ الا على وجه الحكاية ، وليس هذا من ذلك ، فالحاصل أن هذه الجملة الواقعة خبرا لم يكن فيها ضمير ، اعتبارا بالأصل ، ولم يكن في الأصل ضمير اعتبارا بالحال والله أعلم .

(٤) ثم قال : (وأعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا) . خبر المبتدأ يكون مفردا ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وظرفا ومجرورا ، وقد

(١) الإيضاح : ٥٠ .

(٢) قال سيبويه : ١٤٢/٢ : وتقول : إن قريبا منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : ان زيدا قريبا منك ، أو بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة ، وانظر ٤٨/١ - ٤٩ . وانظر تفصيل المسألة في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١٣٨/١ -

١٣٩ .

(٣) منهم ابن كيسان ، والمخشوي عند قوله تعالى * سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون * البقرة : ٦ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/١ ، والمفصل : ٢٤ ، وشرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١٣٨/١ .

(٤) الجمل : ٣٧ .

تقدم هذا التقسيم قبل (١) ، ولا يمتنع تقديم شيء من هذه الآخبار على
الابتداء إلا ما كان من ذلك فعلا (٢) ، ومرفوعه (٣) ضمير الأول ، فإنه
لا يتقدم على الابتداء على أن يكون خبرا مقدما ولكن على أن يتبدل الإعراب
إلى إعراب آخر ، وذلك أنك إذا قلت : زيد (٤) قام فقولك : قام ،
خبر عن زيد ، وفاعله ضمير يعود على زيد ، وبه وقع الربط ، فإذا قدمت (٥)
فقلت : قام زيد ، صار زيد مرفوعا به بعد أن كان مرفوعا بالابتداء ،
لأن الفعل عامل لفظي قد جمع اللفظ والمعنى ، والابتداء عامل معنوي
منفرد بأحد الوصفين ، ولا يجوز أن يعمل إلا ضعفاً بحضرة الأقوى مع
عدم المانع ، فإن قلت : فما الذي يدل على صحة هذا القياس / ولعله ٨٢
خبر مقدم ؟ .

فالجواب : أنه لو كان كذلك لكان مع التقديم على حكمه مع التأخير ،
فكنت تلزمه مع التقديم ما يلزمه مع التأخير ، وأنت تلزمه الأفراد مع
التقديم بخلاف التأخير فدل ذلك دلالة ظاهرة على اختلاف الغرضين . (٦)
فإن قلت : هذا ظاهر على اللغة الفصيحة (٧) فما الجواب على
لغة من يسوى بين التقديم والتأخير في تلبسه بعلامة الاثنين والجماعة ؟ .
فأقول في ذلك : أن أصحاب هذه اللغة شبهوا الاثنين والجماعة
بالمؤنث ، لآفاقهما في الفرعية ، فألحقوا الفعل المقدم عليهما علامتيهما

-
- (١) انظر ص ٢٠٤
(٢) " فعلا " ساقطة من " ح " .
(٣) في " ح " " أو مرفوعة " .
(٤) ساقطة من " ح " .
(٥) في " ح " " قدمته " .
(٦) هذا مما أبطل به المبرد تقديم الخبر على الابتداء إذا كان الخبر
فعلاً يتحمله ضمير الابتداء . انظر المقتضب : ١٢٨/٤ وهورد على
الكوفيين والأخفش في تجويز ذلك .
(٧) اللغة الأخرى هي لغة " أكلوني البراغيث " .

فقالوا : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون كما فعلوا بالمؤنث حين قالوا : قامت
الهندان ، وقامت الهندات ، كذا ينبغي أن يكون القول في هذه اللغة ؛
لتكون اللفتان جارتين ^(١) على أسلوب واحد في كون هذا الفعل
المقدم غير منوي به التأخير ، وقد حمله بعضهم على أنه خبر مقدم ، على
اعتقاد اسمية العلامتين ^(٢) ، وحمله آخرون على ابدال الاسم الظاهر منهما ^(٣) .
ولو كان كما قالوا لم يختص ذلك بلغة دون أخرى ؛ لأن تقديم الخبر
والبديل كليهما شائع في جميع اللغات .

مسألة : إذا قلت : قائم زيد ، فهل يلزم أن يكون قائم
خبراً مقدماً ، أو يجوز فيه وجهان : أحدهما ما ذكرناه ، والثاني أن
يكون رفعاً بالابتداء وزيد فاعل به يسد مسد الخبر ، فالأول مذهب
سيبويه ، والثاني مذهب الأخفش ^(٤) ، فان اعتمد " قائم " على حرف
نفي أو استفهام اتفق المختلفان على جواز الازميرين ، وهذا الاختلاف ^(٥)
والوفاق جاريان في الظرف والمجرور إذا قدما على المبتدأ على ما فسرناه
آنفاً . والله اعلم .

ثم قال : (وأعلم أن الظروف من الزمان) ^(٦) إلى آخره .
الظروف على قسمين مكانية وزمانية ، فالمكانية تكون أخباراً عن
الأحداث والأشخاص لحصول الفائدة بالفرقين .

-
- (١) في الأصل " جارتان " .
(٢) انظر شرح ابن عقيل : ٤٦٨/١ ،
(٣) انظر الكتاب : ٤١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٦٨/١ ، وجمع الهوامع
: ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ .
(٤) انظر مذهب سيبويه والأخفش فيما تقدم ص ٦٨ هامش (٣) .
(٥) في " ح " " الخلاف " .
(٦) الجمل : ٣٧

وأما الزمانية فتكون أخباراً عن الأحداث؛ لحصول الفائدة بذلك ،
(١)
ولا تكون أخباراً عن الأشخاص؛ لعدم الفائدة في ذلك ، إلا في سبعة مواضع ،
جاء الزمان فيها خبراً عن الشخص في ظاهر الأمر ، والمعنى على خلاف ذلك
في التحصيل . (٢)

أحدها : أن يكون المبتدأ على حذف مضاف كقولهم : الّهلالُ
الليلة ، أي حدوث الّهلال الليلة .

والثاني : أن يكون المبتدأ موصوفاً كقولهم : أكلُّ يوم ثوب
تلبسه ؟ ! أي أكل يوم ليس ثوب ، من جهة أن الاعتماد على الصفة .
والثالث : أن يكون الزمان موصوفاً كقولهم : نحن في زمان صالح ،
للاعتدال على الصفة .

والرابع : أن يكون المقصود ما أضيف إليه ظرف الزمان كقولهم :
[زيد] (٣) حين طرّ شاربه ، أي زيد طرّ شاربه ، ثم ذكر الزمان
توكيداً ، ومن يقول بزيادة الأسماء قال : الزمان ها هنا زائد .

والخامس : أن يكون جواباً لسؤال مخرج عن حده كقولهم :
(٤)
نحن في يوم الخميس ، جواباً لمن قال : في أي يوم نحن ؟ [و] كان

(١) قال السيوطي قال ابن مكرم في تذكرته قال أبو الخطيب الفارسي
نحو من أصحاب المبرد في كتاب (النوادر) له : الليلة الّهلال
ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ومثله قوله :
أكلُّ عام نعم يحويه "الأشباه والنظائر" : ١٠٢/٣ وهو محجوج بما
أورده النحاة .

(٢) هذه السبعة المواضع ذكر ابن أبي الربيع منها أربعة مواضع ،
وأورد الشاطبي ثمانية مواضع يوافق بعضها عبارة ابن الفجار .
انظر البسيط : ٦٠١ وما بعدها ، وشرح الألفية للشاطبي :

٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٣) تكملة من "ح" .

(٤) "الواو" تكملة من "ح" .

الوجه أن يقول^(١) : في أيِّ يومٍ يومنا^(٢) ، ولما لم يقل ذلك أجابه على حد سوءه إن كان ، كما كان أصل الجواب أن يكون مطابقاً للسوء ال .

والسادس : أن يكون في باب النفي العام ، كالحديث المروى^(٣) : " إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده " ، لأنه يتناول الأزمان المستقبلية كلها .

والسابع : أن يكون الغرض به التأريخ كقولهم : كان موسى عليه السلام زمان فرعون وكان إبراهيم عليه السلام زمان نمرود .

هذا التقسيم على طريقة الجمهور ، وأما أبو الحسين بن الطراوة فخالف في ذلك وقال : ينبغي أن يكون ذلك كله مربوطاً بالفائدة ، فيقال : ظروف الزمان والمكان كلاهما يكون خبراً عن الأحداث والأشخاص بشرط الفائدة ؛ لأنك تجد في الطرفين معاً ما لا يصح الإخبار به عن شخص ولا معنى ، فلو قلت : زيد في مكان [و-] القتال في زمان ، لم يجز ؛ لعدم الفائدة ، وتجد مواضع عدة جاء الزمان فيها خبراً عن الأشخاص ، وهو ما تقدم ذكره ، فينبغي أن يربط ذلك بالفائدة^(٥) .

والصواب ما ذكرناه عن الجمهور من التقسيم ، يدلك على ذلك أنه ما جاء من ظروف الزمان خبراً عن الأشخاص في ظاهر الأمر ، فإن المعنى على خلاف اللفظ ، وجميع ما جاء من ظروف المكان خبراً عن شخص أو معنى ، فإن معناه على حسب لفظه / من غير احتياج إلى تأويل . ولو كان ٨٣ على ما قاله أبو الحسين بن الطراوة لآستوى الفريقان ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) في " ح " " يقال " .

(٢) في الأصل " في يوم يومنا " وفي " ح " " أي يوم يومنا " والوجه ما أثبت .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب - باب علامات النبوة : ٢٤٧ / ٤ .

(٤) تكملة من " ح " .

(٥) انظر مخالفة ابن الطراوة في البسيط ، وشرح الألفية للشاطبي في المواضع السابقة ، وانظر ابن الطراوة النحوى : ٢٣٨ .

مسألة : (١)

(٢)

وأنت إذا استدبرته سد فرجه يضاف فوق الأرض ليس يأكل

"أنت" رفع بالابتداء، و"إذا" ظرف زمان مضمن معنى الشرط والجملة بعده مجرورة المحل به على الأعراف (٣)، وتسمى شرطاً، والجملة الثانية تسمى جزاء، و"إذا" منصوبة المحل بفعله (٣)، على ما اختاره ابن جنى، وهذه الجملة المركبة من الشرط والجزاء مرفوعة المحل على أنها خبر للمبتدأ، والرباط فاعل الشرط، فإذا سئلت عن تقديره على ما هو الأصل فيه، سبكت أسم فاعل من فعل الجزاء، لأنه نظير خبر المبتدأ، من جهة المعنى مطنئة الفائدة، فإذا فعلت ذلك وجب إبراز ضميره (٤) الفاعل من حيث جرى على غير من هوله في المعنى، وجئت بالقيد الزماني بعده ومعه رابط الخبر بالمبتدأ نقلت : وأنت ساد هو فرجه وقست استدبارك إياه، هذا هو القول في المسألة،

ولأبي الحجاج بن يسعون (٥) فيها إعراب غريب، كاد أن يعحى بماء الدموع؛ لجلالة قدره، ولكن لا بد للبطل من روعة، قال : إن خبر المبتدأ من محذوف تقديره : وأنت مروربه، قال : ولا بد من هذا التقدير، لأن الظرف الزماني لا يكون خبراً عن الجثث، يعني أن الخبر مدلول عليه بالسباق، لأن مقتضى الجملة يتضمن المروربه.

(١) هذه المسألة كلها لم ترد في "ح".

(٢) البيت لآمرى القيس من معلقته، انظر ديوانه : ٢٣.

(٣) انظر شرح المفصل لابن الحجاج : ٥٠٢/١، والأشباه والنظائر

: ٣٤٩/٣ - ٣٥٠.

(٤) في الأصل "الضمير" وهذا الموضع ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك.

(٥) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي. كان أديباً نحويًا لغويًا فقيهاً. أقرأ بالمرية وولى أحكامها، له المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح وغيره. توفي في حدود سنة أربعين وخمسمائة. انظر بغية الوعاة : ٣٦٣/٢.

قلت : ليس هذا الذى أوجب له حذف الخبر من نظر العلماء ، وإنما هو خيال لا حقيقة تحته ، وذلك أن معنى قول النحويين : إِنْ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة : أَنَّ متعلق الظرف الزماني إذا كان خبراً عن جثة لم يجر حذفه ، على أن يكون ذلك الظرف مفعلاً عنه ؛ لأن هذا الظرف ليس فيه دلالة عليه ، فإذا قلت : زيدٌ مسافرٌ يوم الجمعة ، لم يجر حذف هذا الخبر ؛ لأن يوم الجمعة لا يدل على صفة من صفات زيدٍ بالتعيين كان الخبرُ يجهلها . (١)

فإن قلت : فأقول زيد يوم الجمعة ، لأن فيه دلالة على استقرار زيد فيه .

قلت : لا يجوز أنه (٢) لم ترد أن تخبر بكون زيد : يوم الجمعة ، ولا بثبوته فيه ولا استقراره ، لأن زيداً من جملة العالم المندرج تحت الزمان المفرد وهو الدقيقة الفاصلة بين الزمانين فضلاً يوم الجمعة ، وإذا كان كذلك كان مجرداً من الفائدة التي أنبئى عليها الكلام ؛ لأنه إخبار بمعلوم عند المخاطب ، وإذا كان كذلك كان خارجاً عن أقسام الكلام ، اللهم إلا أن يكون في الكلام ما يدل على أنه على حذف حدث ، كأنه أراد حدوث (٣) زيد ، أو قدوم زيد ، أو ولادة زيد ، أو سفره يوم الجمعة ، فيجوز ، ويكون من قبيل قولهم : أهلال الليلة ، على ما تقدم .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا من أن " إذا " في البيت منصوبة المحل بجوابها ، لم يكن لها مدخل في القاعدة المعلومة عند النحاة ؛ لأنها على ذلك التقدير ليست من المبتدأ في شيء ، وإنما هي معتبرة بجوابها .

(١) في الأصل " الخبر بجهلها " وما أثبت هو الملائم للسياق ، وقد

نبهت قبل أن هذه المسألة كلها ساقطة من " ح " .

(٢) " لا نك " .

(٣) في الأصل " حدوث " ولعل المثبت هو الصواب والموضع كله ساقط من

" ح " وقد سبقت الإشارة لذلك .

نعم إنما كان يلزم ما قال لو كان الكلام : وأنت إذا استدبرته ،
دون أن يكون إلا إذا جواباً ، بمنزلة قولهم : القتال إذا جاء زيد ،
ولكن لما ذكر لهما جواباً وجب صرفها إلى جوابها ، وأجملة المركبة
من الشرط والجزاء هو الحديث المعلق بالمبتدأ المذكور ، فتأمل ذلك
وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن الآبتداء : قولك : زيد الأسد شدة) (١) .
إذا شبهت شيئاً بشيء في وصف ما ، جعلت المشبه أولاً والمشبه
به ثانياً ونصبت ما وقع به التشبيه على التمييز المنقول ، وأعطى أنه
مصدر في موضع الحال وذلك قولك : زيد الأسد شدة ، فزيد مبتدأ ،
والأسد خبره ، وشدة نصب على التمييز أو الحال ، على ما فسر .
وقوله : (وكذلك ما أشبهه من التشبيه يجري هذا المجرى) (٢) .
يعطى أن هذا الضرب من التشبيه قياس مطرد ، والله أعلم .

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضمير

الاشتغال : هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو جار مجراه قد اشتغل بضمير ذلك الاسم المتقدم أو بسببه ، ولولم يعمل في ضميره أو في سببه لعمل فيه النصب . (١)

[قال] (٢) ابن عصفور : أو في موضعه (٣) ، مثال ذلك كله : زيدا

ضربته ، وزيدا / أنت ضاربه ، وزيدا ضربت إياه (٤) ، وزيدا أنت ٨٤

ضارب أبيه ، فلو أسقطت الضمير ، أو السبب من هذه المسائل لعمل الفعل أو الجاري مجراه في الاسم الأول ، فكان يكون منصوباً به ، ولكن لما شغلته (٥) بضميره أو بسببه امتنع من العمل فيه ، فوجب أن ينصب

[ذلك] (٦) الاسم المتقدم بفعل مضمير لا يظهر أبداً ؛ لأن هذا المفسر صار عندهم بدلاً من اللفظ به وعوضاً منه ، فإن قلت : فكيف القول في نحو : أزيد قام ؟ فانهم قد جوزوا فيه الاشتغال ، ووجه الإشكال في المسألة أن هذا الفعل وإن اشتغل بضمير الأول ، فإنه لا يصح أن يعمل فيه ؛ لما يلزم عليه من تقديم الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه عندنا . (٧)

فالجواب عند الأئمة أنه يصح أن يعمل فيه لكن إذا عمل فيه صار كل واحد منهما في موضعه ؛ لأن الفعل لا يصح له أن يعمل في الفاعل

(١) ساقط من " ح " وهذا التعريف عند ابن عصفور في شرح الجمل :

٣٦١/١ ، والمقرب : ٨٧/١ مع فروق يسيرة .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) شرح الجمل : ٣٦١/١ ، وما نقله عن ابن عصفور هو " أو في موضعه " فقط .

(٤) غير " ح " " أبا " بنقطه تحتيه واحدة .

(٥) في " ح " " أشغلته " .

(٦) زيادة من " ح " .

(٧) هذا مذهب أهل البصرة .

إلا بشرط تقديمه عليه كما أن "أنت" من قولك : أنت ضربت زيدا ، ضمير منفصل فلو ظهر الفعل الرفع له لعاد ضميراً متصلاً ، لأنه إنما ينفصل في مثل هذا بشرط حذف الفعل (٩) .

وأما ابن عصفور فأجاب بأنه إنما دخل في باب الاشتغال - لأنه وإن لم يصح لهذا الفعل أن يعمل في الاسم الذي قبله ، لما يلزم عليه من تقدم الفاعل على فعله - ، لأنه يصح له أن يعمل في موضعه في ظرف أو مجرور مثلاً . (١٠)

فهذا يدل على جواز الاشتغال في المسألة ، وإنما امتنع أن يعمل الفعل في لفظه من جهة أخرى خارجة عن باب الاشتغال وهذا جيد في معناه ، لولا أنه خارج عن أسلوب الاشتغال ، وليس ذلك في قول الأستاذ .

مسألة : إذا قلت : زيدا ضربته فإنه يتصور في زيد ستة أوجه .

- (١) قال ابن أبي الربيع : " فإن قلت : "أزيد قام ؟ فيجوز أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ، ويجوز أن يكون مرفوعاً باضمار فعل ، والرفع باضمار فعل أحسن " البسيط : ٦٣٢ .
- (٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٥ / ١ ، وليس ما نقله المؤلف هنا هونص ابن عصفور ، وإنما هو معنى كلام ابن عصفور - مع اختلاف في المثل الذي أورده . قال ابن عصفور : " فإن قيل لأى شئ أجزتم رفع زيد باضمار فعل في قولك : زيد ليتم أخوه ، يفسره هذا الظاهر ، ولم يجيزوا في زيد قام وامثاله ؟ فالجواب : أنه قد تقدم أن الفعل الذي يفسر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلا حيث يكون في الكلام مقوياً لجنبه الفعل ، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوى منه جانب الفعلية جاز في الاسم معها الرفع باضمار فعل ، ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوى " يعني بالخبر هنا ضد الانشاء " .
- قلت : المثال الذي ذكره ابن الفخار وهو : " أزيد قام " قوى الاستفهام في جنبه الفعل ، لأنه لا يقع بعد الاستفهام إلا الفعل ،

أحدها : أن يكون منصوباً بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره ، كما تقدم ، وهو قول سيبويه وعليه حذاق النحاة .^(١)

الثاني : أن يكون منصوباً بالفعل العامل في ضميره ، وجاز ذلك لأنهما عبارة عن معنى واحد ، عبر عنه بلفظين ، فتزولا لذلك منزلة لفظ واحد ، كما أن الاسم المبتدأ يعمل رفعين إذا كان له خبران كقولهم : هذا حلوحامض ؛ لتزولهما منزلة خبر واحد ، ويعزى هذا المذهب إلى الفراء^(٢) ، ورده الشلوبين بنحو : زيدا مرتت به ، ومررت لا ينصب بنفسه ، وينبغي أن يرد عليه بنحو زيداً ضربت أخاه ، لا متناع ذلك التأويل فيه^(٣) ، فإن وافق النحويين في مثل هذا^(٤) فقد جعله قسماً آخر وخرج عن قوله ، وما يجري على أسلوب واحد أولى .

الثالث : أن يكون ذلك الاسم نصباً من حيث هو مفعول في المعنى ، لأنه موقع به الفعل ، فانتصب انتصاباً ما وقع به فعل لفظاً ، وهو قول ابن الطراوة^(٥) . ورد بأن المفعول به لا ينصبه المعنى ،

====
وانما اغتفر في الهمزة وقوع الاسم بعدها ، لأنها أم الباب ، ولها نظائر . انظر ما قاله ابن لب في تقييده على الجمل : ٤١٧ عن مثل هذه المسألة التي يعترض بمثلها على الاشتغال ، فهو كلام جيد . والله أعلم .

(١) الكتاب : ٨١/١ ، وانظر البسيط : ٦٢٧ - ٦٢٨ . وقال : هكذا قال النحويون كلهم ، وانظر شرح الجمل لابن بزيمة : ١٢٥ . وشرح ابن الضائع : ٩ .

(٢) انظر معاني القرآن : ٢٤٢/١ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١٢٥ ، وهذا هو مذهب الكوفيين . انظر الإنصاف : ٨٢ .

(٣) هذان الردان اللذان رد بهما علي الفراء ذكرهما ابن بزيمة في شرح الجمل دون أن يعزوهم لحد . شرح الجمل : ١٢٥ .

(٤) في "ح" "في نحو هذا" .

(٥) في "ح" "هذا قول ابن الطراوة" . وهذا المذهب مما ابتدعه ابن الطراوة ، فإنه يسمى هذا العامل "القصد اليه" أو "المقصود اليه" ، وهو عامل معنوي . انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٤ .

وإنما ينصبه الفعل أو ما جرى مجراه ^(١) وزعم أنه إنما قال ذلك ؛ لأن
القول بإضمار الفعل باطل ، من جهة أنه لا يحذف شيء من الكلام إلا بثلاثة
شروط : ^(٢)

أحدها : أن يكون له طالب .

والثاني : أن يكون عليه دليل .

والثالث : أن لا يخل إظهاره بالمعنى .

قلنا : هذه الشروط الثلاثة موجودة في مسألتنا ، وذلك أنك إذا

قلت : زيدا ضربته ، فنصب " زيد " يطلب ناصبا ، فهذا شرط ، و " ضربته "
المذكور بعده هو الدليل على ذلك المفعول ^(٣) ، فهذا شرط ثان ،
وإظهار ذلك المحذوف لا يخل بالمعنى ، فهذا هو الثالث ^(٤) .

فقال هو : بل إظهاره مخل بالمعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت :

زيدا ضربته ، فإن ضربته مقصود للإفادة ، وإذا قلت : ضربت زيدا ضربته
صار ضربته توكيدا ؟

==== قال السهيلي " وما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر زيدا ضربته
وهو مذهب شيخنا أبي الحسين ، وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير
لا يجعله مفعولا مقدما ، لأن المفعول لا يتقدم على عامله ،
وهو مذهب قوى . نتائج الفكر : ٨١ .

ولعل ابن الطراوة اقتنص مذهبه هذا من إلماع سيبويه إلى ذلك
بشيء يسير في كتابه حين قال : " وإن قدمت الاسم فهو عربي
جيد . . . وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في
التقديم والتأخير سواء " . الكتاب : ١ / ٨٢ .

(١) انظر تعليل ابن أبي الربيع نصب المفعول عنه بفعل يفسره
الظاهر في البسيط : ٦٢٨ - ٦٢٩ .

(٢) هذه الشروط ذكرها ابن أبي الربيع في الملخص : ١٩٨ ، وفي
البسيط : ٥٢٨ .

(٣) " المفعول " في " ح " " المحذوف " .

(٤) انظر البسيط : ٦٢٨ حيث ذكر أن اثنين من هذه الشروط قد عدم
في هذه المسألة .

قلنا : إنما كان يكون ^(١) كذلك لو جمعنا بينهما في الاستعمال ،
وإنما ذلك أمر تقديري ، وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول
بجواز الجمع بينهما أصلاً ، لأنهما متعاقبان .

قال هو ^(٢) : هذا باطل ، فإن القرآن يرد له لمجيء الجمع بينهما
في قصة يوسف عليه السلام وهو * يا أبتِ إني رأيت أحد عشر كوكباً
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين * ^(٣) فقد جمع بين " رأيتهم آخراً"
و " رأيت " أولاً .

قلنا : ليس هذا من هذا الباب أصلاً ، لأن هذه الأسماء منصوبة
برأيت ، وأما رأيتهم فإنما هو تأكيد جاء بعد مضي ما قبله ، وإنما كلامنا في
نحو أن يكون الكلام أولاً : زيدا ضربته ، ثم تظهير الناصب لزيد / بعد
استقرار ضربته ، فإذا أظهرته زال هذا المفسر زوالاً ضرورياً ، ولا يجمع
بينهما ألبتة بخلاف قولك : ضربت زيدا ، ابتداءً ، فإنك إن شئت وكدت
هذا الفعل فقلت : ضربته ، بعدما مضى كلامك على التأسيس ^(٤) ، وهذا
واضح إن شاء الله .

الرابع : أن يكون زيدا نصباً بضربت ، وألها ضميراً للمصدر ، كأنه
قال : ضربت زيدا ضرباً ^(٥) ، ثم أضمره ، ولا خلاف في هذا ، وليس
من هذا الباب .

- (١) " يكون " ساقطة من " ح " .
(٢) لابن الطراوة كتاب سماه " المقدمات " وعد بأنه سيحشد فيه
الأدلة من القرآن وكلام العرب على ما سماه " القصد إليه " وهو
عامل معنوي كما مر . انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو :
٧٦ ، وانظر ما تقدم ص ٩٨٥ هامش ه
(٣) يوسف : ٣ .
(٤) انظر رد ابن أبي الربيع على أبي الحسين ابن الطراوة في البسيط :
٦٢٨ - ٦٢٩ وهورد بحجج أخرى غير التي ذكرها ابن الفخار .
(٥) في " ح " " ضربه " .

الخامس : أن يكون أصل المسألة : ضربت زيدا إياه ، فإياه بدل من زيد ثم قدم زيد فصار : زيدا ضربت إياه ، ثم اتصل الضمير بالفعل فصار زيدا ضربته ، فزيداً على هذا مفعولٌ مقدمٌ وألهاه بدلٌ منه ، وهذا مردود بأن الضمير لا يتصل إلا بعامله بناءً على أن البديل على تقدير تكرار العامل ، فإن قيل فهل ^(١) يجوز ذلك على من قال : إن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ؟

فالجواب : أنه يحتمل أن يجوز ، لأن المانع من اتصال الضمير بعامله قبل تقديم زيد ، وجود الفصل به بينه وبين عامله ، فلما زال المانع من الاتصال صار متصلاً على ما ينبغي ، ويحتمل أن لا يجوز ، لأنه وإن زال الفصل فإنه في نية الإثبات في موضعه ، فإذا كان كذلك ، وجب بقاء حكمه ، كما أن لام الابتداء وإن تأخرت إلى الخبر في نحو قولك : ظننت إن زيدا لقائم ، فإنها في نية التقديم ، بدليل تعليق الفعل عن الجملة ، فإذا كان حكم هذه اللام باقياً في موضعها الأصلي ، فبقاء حكم الفصل بالاسم المبدل منه في موضعه الأصلي أولى ، لأن تأخير اللام واجب لازم ، وتقديم زيد في مسألتنا غير واجب ولا لازم ، وهذا الوجه أظهر والله أعلم .

السادس : أن يكون أصل المسألة : ضربته زيدا ، على أن يكون زيدا بدلاً من ألهاه ، ثم قدم باعتباراً بتصرف العامل الظاهر ، أو المضمرة ، على اختلاف المذهبين . ^(٢)

(١) في "ح" "فإن قيل فقد " .
(٢) أي على اختلاف المذهبين في العامل في الاسم المقدم . فالبصريون يرون أنه بفعل مترك إظهاره يفسره الظاهر ، والكوفيون يرون أنه بالفعل المذكور . انظر الوجه الثاني من هذه الوجوه ، وانظر الإنصاف : ٨٢ .

وهذا الوجه السادس ممنوع باتفاق على القولين معاً ، لأنَّ البديل لا يتقدم من جهة أنه من الأقسام التي وضعت تابعة ، وتقدمها يناقض الأصل الذي وضعت عليه ، فمن أجل ذلك وقع الإجماع على امتناع هذا الوجه السادس ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن سيبويه يشبه (١) هذا الباب بباب نعم ويثنى من جهة تأخر (٢) المفسر فيهما ، وذلك على خلاف الأصول (٣) ، و (٤) لما كان كذلك وجب تقييد مسأله (٥) بشروط ، وجعلتها تسعة ، ثلاثة في المفسر (٦) : وهي أن يكون فعلاً أو جارياً مجزاه ، وأن يكون وصلاً بنفسه ، وأن يتحد عمله ، خلافاً للاخفش (٧) في هذا ، وثلاثة في المفسر وهي : أن يكون أيضاً فعلاً أو جارياً مجزاه ، وأن يكون ما يضح عمله في الآسم المشغول عنه لو أسقطت الضمير أو السبب ، وأن يكون متصلاً به ما لم تدع ضرورة إلى فصل فيختار ، وثلاثة في الآسم المحمول على الفعل المفسر

-
- (١) في "ح" "شبه" .
 (٢) في "ح" "تأخير" .
 (٣) الكتاب : ١٧٧/٢ وانظر ص ٨٨ هامش (٥) ، والبسيط : ٦١٦ ، والملخص : ١٩٥/١ .
 (٤) في "ح" "أولاً" .
 (٥) أي مسائل باب الاشتغال .
 (٦) المفسر "اسم مفعول" . وهذه الشروط ذكرها ابن أبي الربيع في البسيط : ٦١٦ - ٦٢٣ ، في الملخص : ١٩٦ - ٢٠٠ ، فجعلها في البسيط سبعة وفي الملخص خمسة ، وهي في كل تستغرق التسعة التي هنا . فما ذكره ابن الفخار أكثر تنظيماً ، وما ذكر ابن أبي الربيع أوسع .
 (٧) انظر مذهب الأخفش في الحواشي التي له على كتاب سيبويه ، وقد أفرد هذه الحواشي الأستاذ عبد السلام هارون في هوامش تحقيقه . انظر ١٠٤/١ ، وانظر البسيط : ٦١٩ . وقال في الهمع : ١٥٩/٥ : "وهو مذهب سيبويه والأخفش والشلوبين في آخر قوله ، قال سيبويه : "أعبد الله كنت مثله ، أي أشبهت عبد الله ، فانتصب السابق مفعولاً والتأخر خبر كان" انتهى نص السيوطي ، وانظر الكتاب : ١٠٢/١ .

وهي : أن يكون إعرابه كإعراب ضميره أو سببه ، من ^(١) رفع أو نصب لفظاً أو موضعاً ، واتحاد جهة النصب كالمفعولية ، والظرفية ، والمصدرية خلافاً للاختلاف في هذا أيضاً ، ويقول كان يقول بعض أسيادنا السبتيين : وهو الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه .

والشرط الثالث : تعريه [من حرف] ^(٢) موضوع للجملة الاسمية كإذا الفجائية ^(٣) ، فهذه تسعة شروط تبسطها المذاكرة والمباحثة وعليها يدور باب الاشتغال وغوامض مسائله ، ولا توفيق إلا بالله .

فصل : ثم إن هذا الباب يدور على أربع مسائل ، مسألتان مع الضمير وهما : زيدا ضربته ، وزيدا ^(٤) مرت به ، ومسألتان مع السبب وهما : زيدا ضربت أباه ، وزيدا مرت بأبيه ، فالرفع في جميع هذه المسائل أجود من النصب ، لأن كلاماً بلا إضمار أحسن من كلام بإضمار ، لأن [الإضمار] ^(٥) على خلاف الأصول ، والنصب جائز ، إلا أنه يتفاضل ؛ ^(٦) فالنصب في قولك : زيدا ضربته أجود منه في بقية المسائل ؛ لأن الفعل متعدّد وواقع بضمير الأول ، والرفع في قولك : زيد مرت بأبيه أجود منه في بقية المسائل ؛ لأن الفعل غير متعدّد ، وغير واقع بضمير الأول ، بعكس المسألة الأولى ، وهذا كله بلا خلاف .

-
- (١) يمكن قراءتها في الأصل " قد " .
(٢) تكلمة من " ح " ، وهذه التكلمة هناك " حروف " وما أثبت هو الصواب ليلائم ما بعده .
(٣) مثل : نظرت فإذا زيداً يضربه عمرو . الكتاب : ١٠٢/١ .
(٤) في " ح " غير مقروءة ، ولا يوافق رسمها رسم " زيد " .
(٥) مكانها بياض في الأصل ، والتكلمة من " ح " .
(٦) في الأصل " في النصب " ومن هذا يبدو أن الناسخ كان يستعمل هذه النسخة على الأقل في هذا الموضع .

وأما المسألتان الباقيتان ، وهما : زيدا ضربت أباه ، وزيدا

مررت به ، ففيهما قولان : /

أحدهما : أَنَّ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ : زيدا مررت به ، أجود منه في قولك : زيدا ضربت أباه ، لأنَّ الفعل وإن كان غير متعد ، فإنه واقع بضمير الأول ، وهو قول آلأُستان أبي الحسين . (١)

والقول الثاني : أَنَّ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ : زيدا ضربت أباه ، أقوى منه في قولك : زيدا مررت به ، لأنَّ الفعل ، وإن كان غير واقع بضمير الأول ، فإنه متعدٍ والمتعدي في باب التفسير أقوى من غير المتعدي ، وهو قول ابن عصفور . وقول آلأُستان أولى ، لأنهما قد آستويا في أَنَّ الْمُقْدَرُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي مَعْنَى الْمَفْسَرِ ، وَبَقِيَ عَلَى ابْنِ عَصْفُورٍ أَنَّ قَوْلَهُ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ (٢) ، وقول آلأُستان من باب الحقيقة ، فتأمل ذلك .

ثم قال : (وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ ، إِلَّا فِي الْأَسْتِفْهَامِ) (٣) إِلَى آخِرِهِ .

الْأَسْتِفْهَامُ عَلَى قِسْمَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ بِالْهَمْزَةِ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِهِ ، فَإِنْ كَانَ بِالْهَمْزَةِ ، فَإِنْ أَلَّاسْمُ يَقَعُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ ، كَقَوْلِكَ : زيدا أُخْرِجْتَهُ ؟ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا كُنْتَ تَنْصِبُهُ بِاضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَهَذَا الْبَابُ لَا يَفْسَرُ فِيهِ (٤) إِلَّا مَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَفْسَرَ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ ، فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ :

-
- (١) البسيط : ٦٣٠ .
 (٢) في الأصل " المحال " خطأ .
 (٣) الجمل : ٣٩ .
 (٤) ساقطة من " ح " .

أحدهما : أن يكون رفعاً بالابتداء ، والجملة التي بعده خبره . (١)
والثاني : أن يكون محمولا على فعل مضمير يفسره الظاهر ، ويكون
إعرابه على حسب ضميره أو سببه ، فان كان فاعلا كان هو فاعلا باضمار الفعل
المترك اظهاره ، وان كان نائبا عن الفاعل كان هو مفعولا لم يسم فاعله
بالفعل المضمّر ، [وإن كان مفعولا به كان هو مفعولا به منصوبا بالفعل
المضمّر] (٢) وهذا الوجه الثاني أجود من الأول ، أعني أن حمله على
الفعل المتروك اظهاره أجود من رفعه بالابتداء ؛ لأن الاستفهام أولى
بالفعل ، من جهة أنه إنما يقع على المعاني دون الأشخاص . (٣)

فصل : فإن كان الاستفهام بغير الهمزة كهل ، ومتى ، وكيف ،
وأين فإنّ الأسم يقع قبلهما ، ولا يقع بعدها فاصلاً بينها وبين الفعل ،
فإن كان قبلها ، فلا يكون إلّا رفعاً بالابتداء على حد ما قلنا في الهمزة ،
ولا يجوز أن يقع الأسم فاصلاً بينها وبين الفعل ، فلو قلت : هل زيد
ضربته ؟ ، أو هل زيدا ضربته ؟ لم يجز ، رفعت أو نصبت ، إلّا
في الشعر ضرورة ، فإن فعلت ذلك نصبت ؛ ليكون الفعل بعدها تقديراً ،
ولو رفعت بعدها لم يلبسها فعل لا لفظاً ولا تقديراً ، فلهذا كان النصب
الوجه ، لكن في حال الضرورة دون الاختيار (٤) ، والله أعلم .

فصل : وأما الأمر والنهي ، فإنه إذا اشتغلا بضمير أسم متقدم
عليهما ، فنصبه أجود من رفعه بالابتداء ؛ لأن الأمر والنهي لا يكونان إلّا
بالفعل (٥) ، ولما في الإخبار عن المبتدأ بفعل الأمر والنهي من الإشكال

(١) انظر الكتاب : ١/١٠١ ، ٩٩٠ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) انظر المسألة في الكتاب : ١/١٠٢ وانظر البسيط ٦٣٠ - ٦٣١ .

(٤) انظر الكتاب : ١/٩٨ - ٩٩ .

(٥) انظر الكتاب : ١/١٣٧ .

واضطراب الناس في وجه التأويل ، بما هو مبسوط في الاسماء .

ثم (١) سأل سائل عن الجملة المخبر بها عن المبتدأ هل يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب أو لا ؟

فالجواب : لا يشترط في الجملة المخبر بها عن المبتدأ أن تكون محتملة للصدق والكذب خلافا لابن السراج ومن وافقه (٢) ، وما جاء منها ظاهره ذلك محمول عندهم على إضمار القول ، فإذا قلت : زيد اضربه ، أو زيد لا تضربه ، فإنه على تقدير : زيد مقول فيه اضربه ، أو لا تضربه ، وهذا الرأي ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن هذا التقدير لا يفي بالمطلوب ، لأن قولك : اضربه طلب ، والقول المضمر ليس بطلب .

والثاني : أن المانع من ذلك ، إن كان كون تلك الجملة غير محتملة للصدق والكذب ، فإن هذا المعنى موجود في الخبر المفرد ، وهو جائز باتفاق (٣) ، فإن قالوا : المفرد وإن لم يصح فيه الصدق والكذب من

(١) من هنا الى قوله " وأما الجحد فإن حروفه ستة ص ٢٩٥ ساقط من "ح".

(٢) هو مذهب ابن الأنباري والكوفيين انظر التسهيل : ٤٨ ، والتذيل والتكميل : ١٣٩/٢ و ٨٩/أ و همع الهوامع : ١٤/٣ ، ومذهب سيبويه جواز ذلك ولم يشترط احتمالها للصدق والكذب . الكتاب : ١٣٩/١ قال : " وتقول : اللذين يأتيانك فأضربهما ، تنصبه كما تنصب زيدا ، وإن شئت رفعتك على أن يكون مبنيا على مظهر أو مضم ، وإن شئت كان مبتدأ . وقال أيضا : " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء . . . ثم بنيت الفعل عليه " الكتاب : ١٣٨/١ .

(٣) انظر التذيل والتكميل : ١٣٨/٢ و ٨٩/أ و همع الهوامع : ١٤/٣ .

حيث هو مفرد ، فإنه يصح فيه ذلك مع ما هو خبر عنه . قلنا فما تصنع بنحو :
من أخوك ؟ ، ومن في الدار ؟ وكيف أنت ؟ وكم مالك ؟ ولا خلاف
في جوازه ، الصحيح ما ذكرناه أولاً .

ويظهر أنهم إنما امتنعوا من وضع الجملة غير الخبرية موضعاً ما أصله
أن يكون بالمفرد ؛ لتعذر تأويلها بالمفرد [الذي] ^(١) يعطي معناها
على القاعدة المعلومة في ذلك ، الموضوع موضع المفردات ، فإن جاء
ما ظاهره ذلك لزم التأويل ، فأما ابن السراج ، فقال : هو على تقدير
القول ، كأنه قال : مقول فيه : أضربه / ، وقد تقدم أن هذا ٨٧
الرأي ضعيف ، لأن هذا التقدير لا يفي بالمطلوب ، لأن قولك : " أضربه "
عبارة عن طلب الضرب ، وقولك : " مقول فيه أضربه " اخبار بأنه مقول
فيه ذلك ، وهذا التقدير مخل بالمعنى فكان غير مستقيم .

وأما الأستاذ أبو الحسين فقال : الجملة في نحو قولك : زيد أضربه ،
وزيد هل ضربته ؟ موضوعة موضع مفرد ^(٢) يفيد الأمر والاستفهام عند
المخاطب وإن لم ينطق به على ذلك المعنى ، استغناءً عنه بهذا الذي نطق
به ، وله نظائر كثيرة ، منها التعجب ، والنداء ، والتصغير والتكسير على ما هو
مبسوط في أبوابه .

(١) تكملة ليست في الأصل ، وهذا الموضع ساقط من " ح " كما سبق
الإشارة لذلك .

(٢) البسيط : ٦٣٣ قال : " . . . وانما حسن النصب باضمار فعل ،
لأن الابتداء يضعف فيها ، لما ذكرت من أن الخبر أصله أن يكون
مفرداً ، وإذا كان جملة ، فالجملة موضوعة موضع المفرد ، وأنست
إذا قلت : زيد أضربه ، أو عمراً لا تكرمه ، فليست هذه الجملة
موضوعة موضع المفرد ، وانما هي شبيهة بما وضع موضع
المفرد ، لأنك إذا قلت : زيد ضربته فأنت قد أخبرت عن ضرب
زيد مؤكداً ، وكذلك إذا قلت : زيدا أضربه ، فقد أمرت بضرب
زيد مؤكداً .

وأما أبو بكر بن عبيدة فقال : أصل الخبر أن يكون بالمفرد ؛ لأنه الذي أفاد بالتركيب ، وأما الجملة فتفيد وحدها ، وإنما وقعت الجملة الخبرية موقع المفرد ؛ لأن تقديرها به لا يخل بالمطلوب ، ووقع الإخبار بالجملة الاستفهامية والأمرية حملاً على الخبرية .

فهذه ثلاثة أقوال في المسألة ، وهذا كله يدل على أن النصب في نحو قولك : زيدٌ أضربه ، أجود الوجهين ^(١) ، من أجل صعوبة تقدير الخبر بالمفرد ، وأما ما قبل حرف الاستفهام فلا يجوز نصبه تعذراً ، وهذا ظاهر ، وبالله التوفيق .

وأما الجحد فان حروفه ستة ، وهي : ما ، وإن ، ولم ، ولما ، ولن ، ولا . وهي على ثلاثة أقسام ، ما ، وإن قسم ، وحكما أن الاسم يقع قبلهما وبعدهما ، فإن كان قبلهما فليس إلا رفعاً بالابتداء ؛ لما قلناه في الاستفهام ، وإن كان بعدهما فوجهان :

أحدهما : أن يكون رفعاً بالابتداء وما بعده خبره .
والثاني : أن يكون محمولاً على فعل مضمرب بحسب ضميره ، أو بسببه كما قلناه في الهزة .

ف قيل : ان الوجهين متساويان ، وقيل إن الحمل على الفعل أجود ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم ^(٢) ، فمن قال بالتساوي ، تعلق بالاستعمال ، ومن قال بالترجيح : تعلق بحقيقة النفي وتعلقه بالمعاني دون الأشخاص .

(١) ساقطين "ع" في الأصل : « لا يخل بالمعطوف » ، ووقع بالإخبار بالجملة الاستفهامية والأمرية حملاً على الخبرية ، ولعل المثبت هو الصواب

(١) انظر الكتاب : ١ / ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) في "ح" "أوسبيه" .

(٣) انظر الجمل : ٣٩ ومن حسن ذلك ابن أبي الربيع في البسيط :

٥٠٤ ، قال وهو ظاهر كلام سيبويه .

وأما : لم ، ولما ، ولن ، فإنَّ الأسم إذا كان قبلها ففيه وجهان :

أحدهما : الرفع بالابتداء ، وما بعده خبره .

والثاني : نصبه بإضمار فعلٍ إنَّ كان ضميره منصوباً أو سببه لفظاً

أو محلاً ، والآول أجود ، لتعريفه ما هو بالفعل أولى ، ولا يقع الأسم

بعدها فاصلاً بينها وبين الفعل إلا ضرورة^(١) .

وأما " لا " فإن كانت جواب قسم^(٢) لم يقع الأسم قبلها معمولاً

لمفسر بما بعدها ، لأن لها هنا صدر الكلام^(٣) ، ويقع بعدها على وجهين :

أحدهما : أن يكون محمولاً على فعل مفسر لما بعده^(٤) بحسب

ضميره أو سببه .

والثاني : أن يكون رفعا بالابتداء بشرط تكرار النفي^(٥) ، خلافاً

لأبي العباس في هذا الشرط^(٦) . وإن لم يكن جواب قسم فإن الأسم

يقع قبلها وبعدها ، فإذا^(٧) كان قبلها كان بمنزلة قبل " لم " و " لن " ،

وقد تقدم ذلك ، وإذا كان بعدها فإن تكرار النفي كان بمنزلة بعد " ما "

النافية ، وإن لم يتكرر النفي لم يكن إلا محمولاً على فعل مفسر بما بعده

بحسب ضميره أو سببه ، ولا يجوز رفعه بالابتداء ، لأن ذلك مشروط بتكرار

النفي إلا ضرورة^(٨) ، خلافاً لأبي العباس في إطلاق القول بالجواز .

(١) انظر الكتاب : ٩٨ / ١ .

(٢) مثل : والله لا زيدا اضربه . لا يجوز نصب لعدم التكرار .

(٣) انظر الملخص : ٢٠١ .

(٤) في كلتا النسختين " لما بعده " أي " بما بعده " وهو متجه .

(٥) انظر : ٢٠١ .

(٦) انظر المقتضب : ٣٥٩ / ٤ ، وتعليق الشيخ عبد الخالق عضيمة

" رحمه الله " في الهامش السادس من الصفحة نفسها والهامش

الثالث من ص ٣٦٠ والخزانة : ٢٢٤ / ١ ، ٨٨ / ٢ ، ٨٩ .

(٧) في " ح " " فإن " .

(٨) قال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا

فارس حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ، . . . وقد يجوز على

ضعفه في الشعر . الكتاب : ٣٠٥ / ٢ .

فصل : وأما حروف العرض والتحضيض فأربعة وهي : هـ ، و ، أ ، لا ،
ولولا ، ولو ما ، وقد تخفف هـ ، وتشدد أ ، والفرق بين العرض والتحضيض
إنما هو من جهة المعنى ، لا نك في العرض تعرض عليه الفعل كأنك
تُخَيِّرُهُ (١) ، وأنت في التحضيض تحضه على الفعل كأنك تأمره .

وهذه الحروف عند سيبويه وجميع أصحابه خاصة بالأفعال ،
لا بد لها منها ظاهرة أو مضمرة ، ثم إن الأسم يقع قبلها وبعدها ،
فإن كان قبلها ، فلا يكون إلا رفعاً بالابتداء ، لما ذكرناه في الاستفهام
خلافاً لابن الوراق (٢) وصاحب الكراسة ، في تجويز حمله على فعل مفسر
بما بعدهما (٣) ، وحجتهم أنه يحدث بالتركيب حكم لم يكن قبل
التركيب ، وهذه الحروف كل واحد منها وإن كان مركباً مما أصله الصدرية ،
فقد زال ذلك بالتركيب ، وهذه دَعْوَى لا يَعْضُدُهَا قياس ولا سماع ، ولا
يَطْرُدُ في كل وجه ، مع أنه قد حَصَلَ بالتركيب المعنى الذي تدل عليه
في الحال ، ولا يلزم من ذلك زوال الصدرية ، والأصل بقاء ما كان
على ما كان ، وهو الصواب إن شاء الله .

وإن كان الأسم بعدها فلا يكون إلا محمولاً على فعل مفسر بالظاهر ،
على حسب الضمير أو السبب ، على ما ذكرناه في همزة الاستفهام (٤) ، خلافاً

(١) في "ح" "تخير" بباء موحدة . خطأ .

(٢) هو محمد بن هبة الله بن أبي الحسن محمد بن عبد الله بن

العباس أبو الحسن بن الوراق النحوي ، شيخ العربية ببغداد ،

استدعاه القائم بأمر الله لتعليم أولاده ، وكان ضريراً ، وهو سبط أبي

سعيد السيرافي ، قرأ على الربيعي وغيره وأخذ عنه التبريزي وغيره

ولد في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وتوفي في سنة سبعين وأربعمائة

بغية الوعاة : ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، الأعلام : ١٣٠/٧ .

(٣) في "ح" "بعدها" وهذا ضد مذهب سيبويه : انظر شرح الجزولية للشكوكي ،

وشرح الجزولية للإبدي : ٩٣٢/١ ، والتذيل والتكميل : ٩/٣ المحقق ،

ومنهج السالك : ١٢٠ .

(٤) انظر ما سبق ص ٢٩٦

للكوفيين في جواز رفعه بالابتداء^(١) / وما جاء من ذلك ضرورة^٢ ، وسيذكر ٨٨
ذلك في موضعه من الكتاب^(٢) إن شاء الله .

فصل : وأما أدوات الشرط فعلى قسمين : "إن" وحدها قسم ،
وما عداها قسم آخر ، فأما "إن" فإن الأسم يقع قبلها وي بعدها ، فإن كان
قبلها فلا يكون إلا رفعا بالابتداء ، للوجه الذي ذكرناه في ألف الاستفهام ،
وإن كان بعدها فلا يكون ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون محمولا على فعل مفسر بما^(٣) بعده .

والثاني : أن يكون ذلك المفسر فعلا ماضي اللفظ أو المعنى^(٤)

كقولك : إن زيد قام أكرمه .

وأما غير "إن" من أدوات الشرط ، وهو القسم الثاني ، فإن الأسم
يقع قبلها ولا يقع بعدها فاصلا بينها وبين الفعل إلا في حال الضرورة^(٥)
كقوله :

* أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلْ *

-
- (١) في "ح" "على الابتداء" .
(٢) انظر ما يأتي من ، والمسألة في شرح الرضي : ٣٨٧/٢ ،
والجني الداني : ٤٧٢ ، ٥٥٣ ، والخزانة : ٤٦٤/١ ، ولم
ينسبوا هذا الرأي للكوفيين وجاء من ذلك قول الشاعر :
* فَمَهْلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا *
برفع "نفس" ، وانظر المغني : ١٠٣ .
(٤) في الأصل "لما بعدها" .
(٥) في الأصل "ماضي الفعل أو المعنى" .
(٦) هذا عجز البيت وصدده :
* صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ *
وهو لكعب بن جعيل كما قال في الكتاب : ١١٣/٣ ، وفي بعض
أصول الكتاب : لحسام بن صدا ، الكلبي ، انظره في معاني القرآن
للفراء : ٢٩٧/١ ، والحقتضب : ٥٧/٢ ، والأصول : ٢٣٣/٢ ،
وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٩٦/٢ ، وأما ابن الشجري
: ٣٣٢/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٧ ، والإنصاف : ٣٦٠ ،
والخزانة : ٤٥٧/١ .

فإذا كان الأسم قبلها فلا يكون إلا رفعا بالابتداء ، للوجه (١) الذي ذكرناه
في ألف الاستفهام . والله أعلم .

ثم قال : (وإن كان في صدر كلامك فعل فعطفت عليه فعلا
آخر كان النصب الوجه) (٢) .

هذا الفصل يدور على ثلاث مسائل .

إحداها : أن تكون الجملة الأولى فعلية لا غير ، كقولك : قام
زيد وعمراً كلمته .

والثانية : أن تكون اسمية لا غير ، كقولك : زيد قائم وعمرو كلمته .

والثالثة : أن تكون ذات وجهين كقولك : زيد غربته وعمرو كلمته ،
فهذه الجملة الأولى بأسرها اسمية ، لأنها مبتدأ وخبر ، والجملة التي بعد
هذا المبتدأ فعلية ، فإن عطفت ما بعدها على الجملة الكبرى ، وهي الجملة
بأسرها اختيار الرفع بالابتداء ، لاعتدال الجملتين ، وإن عطفت ما بعد
ألو على الجملة الصغرى وهي الواقعة موقع خبر المبتدأ اختيار النصب ،
لاعتدال الجملتين أيضاً ، ويجوز النصب على الوجه الأول ، والرفع على
الثاني ، ولكن عطف الشكل على شكله أولى ، ولم ينكر أحد من الأئمة
المؤثوق بعلمهم هذا الجواز إلا ابن الطراوة (٣) ، فإنه يلتزم التساوي
في عطف الجمل كما يلتزم الكل التساوي في إعراب عطف المفردات ،

(١) في " ح " " الوجه " .

(٢) الجمل : ٤٠ .

(٣) انظر مذهب ابن الطراوة في البسيط : ٦٤٤ ، وتقييد ابن لب :
٤٦٢ ، وانظر المسألة أيضاً مفصلة في التذليل والتكميل : ٣٦ / ٣
فما بعدها وانظر شرح ابن عصفور : ٢٦٧ / ١ - ٢٦٨ وشرح
الجزولية للإبدي : ٩٣٥ فما بعدها .

فإن جاءت المخالفة في الجمل كانت الثانية عنده محمولة على الحال ، وهذا لا يطرد ، فليس ما قاله يلزم ، وإنما هو من باب الأول لا من باب ألا وجب .

فصل : إذا قلت : زيد ضربته ، وعمره كلمته ، فإن عطفت بالواو على الكبرى ^(١) فلا تفريع ، لبيان المسألة ، وإن عطفت على الصغرى ، فإن كان في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأول صحت المسألة بلا خلاف ^(٢) ، كقولك : زيد ضربته وعمره كلمته عنده ، ومنه قوله تعالى : * والسماء رفعها * ^(٣) على من عطف على قوله تعالى : * الرحمن علم القرآن * ^(٤) فإن لم يكن في الجملة المجاورة للصغرى ضمير يعود إلى المبتدأ الأول كالمثال المبدوء به كان في المسألة أربعة مذاهب ^(٥) .

أحدهما : الاستناع إلا بضمير ، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان في الإخبار بهما عن المبتدأ الأول ، فيلزم في الثانية ما يلزم في الأولى من الاشتغال على ضمير يربط بين المبتدأ وخبره ، واليه ذهب القاضي ^(٦) .

-
- (١) "على الكبرى" ساقطة من "ح" .
 (٢) شرط أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأول من حيث أن الجملة المعطوفة تأخذ حكم المعطوف عليها والمعطوف عليها خبر ، فهي بحكم العطف خبر فلا بد لها من ضمير يربطها بالمبتدأ الأول وهذا قول السيرافي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧/١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٧/٣ المحقق .
 (٣) الرحمن : ٧ .
 (٤) أول الرحمن .
 (٥) انظر هذه المذاهب في التذييل والتكميل : ٣٧/٣ المحقق .
 (٦) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧/١ ، وشرح الجزولية للابن دى : ٩٣٦ .

الثاني : الجواز مطلقاً إن كانت الواو هي الجامعة التي في نحو :
اختصم زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ؛ لأن فائدة الخبر في الجملتين ، كأنه
قال : زيد ضربته مع تكليفي لعمرو ^(١) ، فإن كانت الواو هي العاطفة التي
يتكرر معها العامل لم يكن بدُّ من ضمير ، كما قاله القاضي ، وإليه ذهب
آبن خروف ^(٢) فيما قاله آبن عصفور ، وهو مردود لمجيء ذلك مع حتّى ،
وليست بجامعة ، وإنما كان يكون ذلك صحيحاً لو كان مخصوصاً بالواو ، وقد
علم أنه عامٌّ في سائر حروف العطف ، فكان مذهباً غير مستقيم ^(٣) ، والله أعلم .

الثالث : أن العطف إنما هو على الكبرى على كل حال ، لكن إن
شئت راعيت لفظ الصغرى فأضمرت الفعل ^(٤) وإن شئت راعيت لفظ
الكبرى فرفعت بالابتداء ، فهي مراعاة لفظية ، وحقيقة العطف إنما هو على
الجملة الكبرى ، فلا يحتاج على هذا إلى ضمير ^(٥) ، إذ ليست الجملة
المعطوفة خبراً عن مبتدأ ، وهذا مذهب الفارسي فيما زعم ابن عصفور ^(٦) ،
وهو مذهب حسن . والله أعلم .

الرابع : جواز العطف على الصغرى من غير حاجة إلى ضمير ، ووجه
ذلك أن هذا الخبر جملة لم يظهر فيها عمل المبتدأ فلم توف حق الخبرية
من هذه الجهة ^(٧) ، فجاز أن يعطف عليها بغير ضمير ، وألعب تراعي
آلاً لفاظ كثيراً ، فلو ظهر / عمل المبتدأ لم يكن بدُّ من ضمير ، كمشال

-
- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٨/٢ وهذا مذهب هشام انظر
التذيل والتكميل : ٣٨/٣ المحقق .
(٢) انظر مذهب ابن خروف في تقييد ابن لب : ٣٧٤ .
(٣) هذا الرد في شرح الجمل لابن عصفور .
(٤) تكملة من " ح " .
(٥) في " ح " فهو يحتاج على هذا إلى ضمير " خطأ .
(٦) شرح الجمل : ٣٦٨/١ وشرح الجزولية للإبدي : ٩٣٦ قال أبو
حيان : " ونسبه آبن عصفور للفارسي قولاً ، والصحيح أنه لابي بكر
ابن طلحة " التذيل والتكميل : ٣٦/٣ المحقق .
(٧) في " ح " " من هذه الجملة " خطأ .

سيبويه : هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به ^(١) ، ونظير ذلك : من زيد ؟
على الحكاية ، وتركها في : أى زيد ، لآمتناع الإعراب في " من " وظهوره
في " أي " ^(٢) وشاهد المسألة قوله تعالى : * والنجم والشجر يسجدان
والسما رفعها * ^(٣) فهذا عطف على يسجدان ، وليس فيها ضمير يعود
على المبتدأ ، ولا ينبغي أن يكون محمولاً على الكبرى للزوم النصب ،

- (١) الكتاب : ٩٣/١ .
(٢) قال ابن لب : " إنه يجوز مع كون العطف على الجملة الصغرى ،
وذلك لأن الجملة الواقعة خبراً لما لم يظهر فيها عمل المبتدأ ولم
تكن هي الخبر بنفسها ، وإنما هي موضوعة موضعه لم توفحق
الخبرية فيما عطف عليها ، فلم يلزم لذلك وجود الضمير في
الجملة المعطوفة عليها ، ونظير هذا جواز الحكاية بعد " من "
في نحو قولك : من زيد لمن قال : رأيت زيدا ، ومن زيد لمن
قال : مررت بزید فلم يوءثر المبتدأ الذى هو " من " في خبره
الرفع ، لما لم يظهر تأثير الابتداء فيه ، أعني في " من " ، لأنه
مبني ، فلم يوف لذلك حق المبتدأ ، ألا ترى أنك لا تحكى بعبد
" أى " فلا تقول : أي زيد لمن قال : رأيت زيدا ، ولا أى زيد
لمن قال مررت بزید ، إنما تقول : أى زيد ، فتوءثر " أى " في
خبرها لظهور عمل المبتدأ فيها ، لأنها معربة ، ويؤيد هذا أن الخبر
المفرد إذا عطف عليه جملة لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ
لظهور عمله في خبره المعطوف عليه ، ولأن المفرد خبر بنفسه ،
فما عطف عليه لا بد فيه من وجود أحكام الخبر فيه ، ألا ترى
أن سيبويه مثل العطف على الخبر المفرد بقولك : هذا ضارب
عبد الله وزيد يمر به ، ففي الجملة المعطوفة التي هي " زيداً يمر
به " ضمير يعود على المبتدأ الذى هو " هذا " ، لأن هذه الجملة
معطوفة على الخبر المفرد الذى هو ضارب عبد الله ، وهذا القول
أيضاً محكى عن الفارسي حكاه عنه ابن أبي غالب وابن أبي الربيع
... وهذا القول أجرى على كلام سيبويه " ه تقييداً بن لب :
٤٧٥ . وانظر المسيط : ٦٤٤ .

(٣) الرحمن : ٨ .

فلزم حمله على أحسن الوجهين ، وهذا إذا لم تجعله محمولاً على
* علم القرآن * (١) وقد تقدم ، وهذا المذهب الرابع أجاب به الفارسي
في التعاليق ، فيما قيد عن الشلوبيين ، وهو حسن . والله أعلم .

فصل (٢) : ثم أنشد بيتي الربيع (٣) ينصب " الذئب "
على " أصبح " ، أو على " لا أحمل " ، ولا " أول أجود " ، ليكون البيت الأول
مستقلاً سالماً من عيب التضمن (٤) .

وأوجب أبو الحسين بن الطراوة الثاني (٥) : " لا " نَحْمَلُهُ على الكبرى
مخلٌ عنده بالمعنى ، قال : لأن مقصوده أنه صار بعد الشباب والنجدة
إلى نهاية الضعف من حمل السلاح ودفاع الذئب ، فإذا حملته على " لا أحمل "
كان التقدير : أصبحت أخشى الذئب ، وعلى " لا " يأتي المعنى : إن
خشيتُ الذئب صفة دائمة لم ينتقل إليها بعد أن كان على ضدها ،
وهذا معنى فاسدٌ لم يردّه الشاعر .

(٥)
والجواب عن هذه الشبهة : أن قوله " أخشى " محمول على الحال ،
وإذا كان كذلك صار المعنى في الوجهين واحداً ، وبقي عليه عيب
التضمن " إلا أن هذا التضمن ليس هناك في القبح ، لأنه لو لم يذكر

(١) الرحمن : ٢ .

(٢) هذا الفصل جميعه ساقط من نسخة " ح " .

(٣) بيتا الربيع هما :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نَفَرَا
والذئبُ أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الريح والمطرا
انظرهما في الجمل : ٤٠ ، والكتاب : ٨٩/١ - ٩٠ والتبصرة :

والحلل : ٣٧ .

والربيع هو ابن ضبع الفزاري ، أحد المعمرين ، عاصر أمراء القيس ،
وأدرك الإسلام ولم يسلم . انظر ترجمته في المعمرين والوصايا : ٧
والخزانة : ٣٠٨/٣ يقال عَمَّرَ مَتْنَيْنِ واربعين سنة وهو مجال للشك
كبير والله أعلم .

(٤) انظر هذه المسألة مبسوطه في البسيط : ٦٥٤-٦٥٩ ، وقد رجح ابن
الفخار ما رجحه ابن أبي الربيع وهو مأخذ الشلوبيين من قبل ، وانظر
تقييد ابن لب : ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٥)

"وَالَّذِيبْ أَخْشَاهُ" لكان مستقلاً غير محتاج إلى الثاني ، وليس في القبح مثل بيت النابغة حيث قال في عجز البيت الأول :^(١)

* وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمٍ عُكَاظُ إِنِّي *

وفي صدر البيت الثاني :

* شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَات *

لأن الأول هنا لا يستقل أصلاً بالثاني ، فهما إذن وجهان متقاربان .
وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

وَالرَّبِّيْعُ هَذَا أَحَدُ الْمُعَمَّرِينَ ، قِيلَ : إِنَّهُ نِيفٌ عَلَى الْمُتَيْنِ .

وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

ويروى " أن يقر " من الوقار ، أي لا يملك بضعفه تسكين بغيره ،
وفاعله ضمير الرأس ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

مسألة : خالف النحويون في هذا الباب في ثلاثة مواضع : أما

أبن العريف^(٢) فأجاز الاشتغال في نحو : زيد قام ، فقال : يجوز
في " زيد " أن يكون فاعلاً بإضمار فعل يفسره الظاهر^(٣) ، والصحيح أن

(١) البيتان في ديوانه : ١٩٦ تحقيق د . شكرى فيصل ، وهما
بتامهما :

وهم وردوا الجفار على تميم
شهدت لهم مواطن صادقات
أتيتهم بود الصدر منسي
ابن العريف هو : الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي
كان نحوياً مقدماً فقيهاً في المسائل ، خرج إلى مصر ورأس فيها
مات سنة سبع وستين وثلاثمائة . بغية الوعاة : ٥٢٧/١ .

(٢) انظر مذهب ابن العريف في المساعد : ٤٢٣/١ ، والتذييل
والتكميل : ٥٠/٣ المحقق ، وتقييد ابن لب ، وجمع الهوامع
: ١٦٠/٥ قال : " وقال أبو حيان وهي نزعة كوفية أي لبنائه
على جواز تقديم الفاعل " ..

هذا إنما يكون من باب المبتدأ والخبر ، لا من باب الاشتغال ، لأنه لما لم يصح لهذا الفعل أن يعمل فيما قبله لو قدر مفرغاً له - لما يلزم عليه من تقديم الفاعل - لم يجز أن يفسر حتى يكون هنالك ما يقوى الإضرار ، وهو الحرف الطالب بالفعل ، أو طلب المشاكلة .

وأما الفراء فزعم أن نحو " زيدا ضربته " لا إضرار فيه ^(١) ولكن هذا الفعل هو ^(٢) الناصب للآسين معاً ، لأن الضمير هو الأول ، فهما واقعان على مسمى واحد ، وأعطى في ذلك قاعدة فقال : إذا كان للمسمى آسمان ليس أحدهما تابعا للآخر فإن العامل الواحد يعمل فيهما معاً ، دليل ذلك : زيدا ضربته ، وهذا غير مستقيم ، لأنه جعل موقع النزاع دليلاً ، وقد تقدم ^(٣) ذلك .

وأما أبو الحسين بن الطراوة فزعم أن زيدا من قولك : زيدا ضربته ، ليس على إضرار فعل ، وإنما انتصب بوقوع الفعل عليه ، وأنه مفعول من جهة المعنى ، وهذا غير مستقيم ، لأنه لم يثبت في النواصب ولا يقتضيه قياسٌ فيقال به ، فالصحيح أنه نصب بفعل مضر يفسره الظاهر ، وقد تقدم ذلك ^(٤) كله .

وهذه مسائل من عويص الاشتغال رأيت بسطها ليقرب فهمها على الطالب فأقول وآله المستعان : يقدم بين يدي هذا الفصل أن فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ظاهره مطلقاً كقولك في الأفعال المؤثرة : زيدا ضرب ، والزيدتين ضربا ، والزيدتين ضربوا ، وهذا ضربت ،

(١) تكملة من " ح " .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) انظر قول الفراء وتخريجه فيما سبق ص ٢٨٥

(٤) انظر قول ابن الطراوة فيما سبق ص ٢٨٥

وَالْهِنْدِيْنَ ضَرَبْتَ ، وَالْهِنْدَاتِ ضَرَبَنْ (١) ، وَفِي آلِ أفعالِ الْمَلْغَاةِ زَيْدًا
ظَنَّ قَائِمًا ، وَأَخَوَيْكَ ظَنَّ قَائِمِينَ ، وَأَخَوَيْكَ ظَنُّوا قَائِمِينَ ، وَهِنْدًا ظَنَنْتَ
قَائِمَةً ، وَالْهِنْدِيْنَ ظَنَنْتَا قَائِمَتَيْنِ ، وَالْهِنْدَاتِ ظَنَنْتَ قَائِمَاتٍ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ
فَاعِلُ الْفَعْلِ ضَمِيرُ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ ، فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَدَّى إِلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، رَفَضًا
مِنَ الْعَرَبِ. (٢)

وَأَخْتَصْتُ أفعالَ الْقُلُوبِ - وَهِيَ الْمَعْبَرُ عَنْهَا بِأَلِ أفعالِ الْمَلْغَاةِ -
بِجَوَازِ تَعْدِي فَعْلِ الضَّمْرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى مِثْلِهِ (٣) ، وَفَعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مَضْمَرِهِ
الْمُتَّصِلِ ، وَأَجْرَى مَجْرَاهَا شَذُوذًا مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ / مِنْ قَوْلِهِمْ : عَدِمْتُني
وَفَقَدْتُني (٤) ، وَذَلِكَ أَنَّ فَقْدَانَ الرَّجُلِ نَفْسِهِ وَعَدَمَهُ لَهَا لَيْسَ مَا يَصِحُّ
فِي التَّحْصِيلِ ، لِأَنَّكَ إِذَا عَدِمْتَ شَيْئًا فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ تَعْلَمُهُ غَيْرَ مُوجُودٍ ، وَمَحَالٌ
أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ غَيْرَ مُوجُودٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ مِنْكَ الْعِلْمُ فَأَنْتَ مُوجُودٌ ، فَهَذَا
أَلْفَعْلَانِ مُسْتَعَارَانِ وَالْمَعْنَى : عَدِمْتُني غَيْرِي وَفَقَدْتُني غَيْرِي (٥) ، فَإِذَا

-
- (١) أَيْ لَا يَصِحُّ أَنْ تُنْصَبَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَيْهَا ،
لَمَّا يُلْزَمُ مِنْ جَعْلِ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً فِي أَنْ وَاحِدٍ ، فَضَامَتْهَا
فَاعِلَةٌ وَمُظْهَرُهَا مَفْعُولٌ ، فَفِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ مَا أَوْجَبَ الْمَنْعَ ، وَلَا نَسْهَ
يَصْبِحُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فَضْلَةٌ ، وَالْفَضْلَةُ لَا يَحْتَاجُ
إِلَيْهَا . انْظُرْ شَرْحَ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٢/١ ، وَشَرْحَ الْجَزُولِيَّةِ
لِلْأَبْدِيِّ : ٩٤١/١ .
- (٢) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٣/١ ، وَشَرْحَ الْجَزُولِيَّةِ
لِلْأَبْدِيِّ : ٩٤١/١ .
- (٣) مِثَالُهُ : ظَنَنْتُني .
- (٤) قَالَ الْفَرَاءُ : ... وَقَدْ تَقُولُهُ الْعَرَبُ فِي ظَنَنْتَ وَأَخَوَاتِهَا مِنْ رَأَيْتَ ،
وَعَلِمْتَ ، وَحَسِبْتَ . فَيَقُولُونَ أَظَنَنْتُني قَائِمًا ، وَوَجَدْتُني صَالِحًا ، لِنَقْصِهِمَا
وَحَاجَتَهُمَا إِلَى خَبَرِ سِوَى الْأَسْمِ ، وَرَبَّمَا أَضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَقَالَ : عَدِمْتُني ،
وَفَقَدْتُني ، فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ جِرَّانُ الْعَوْدِ :
لَقَدْ كَانَ بِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وَعَمَّا أَلَا قِي مِنْهُمَا مَتَزَحُّزِحُ
مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٠٦/٢ . وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ
لِابْنِ مَالِكٍ : ٥٦٥ ، وَشَرْحِ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٢/١ وَشَرْحِ
الْأَبْدِيِّ : ٩٤١/١ .
- (٥) انْظُرْ شَرْحَ الْأَبْدِيِّ : ٩٤٢/١ ، وَشَرْحَ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٢/١ .

عرفت هذا الأصل فإن الكلام ها هنا في فصلين :
الأول في مسائل الآفعال الموءثرة ، والثاني في مسائل الآفعال
غير الموءثرة وما أجرى مجراها .

الفصل الأول : اعلم أن الأسم إذا كان له سببان مرفوع ومنصوب ،
حملت على أيهما شئت ، مثاله : أزيد ضرب غلامه أخوه ، رفعا في زيد
ونصبا ، فالرفع على تقدير : أضرب زيد غلامه ، ضرب غلامه أخوه ؟ والنصب
على تقدير : أأهان زيدا أخوه ، ضرب غلامه أخوه ؟ ونحو ذلك من
التقدير ، وكذلك ان كان له سبب وضمير منفصل [نحو (١)] : أزيدا لم يضرب
أخاه إلا هو ، فالنصب على تقدير : ألم يضرب زيدا إلا هو ، لم يضرب
أخاه إلا هو .

والرفع على تقدير : ألم يضرب زيد (٢) إلا أخاه لم يضرب أخاه
إلا هو ، فإن كان الضمير متصلا في هذه المسألة كان الأسم على حسبه ، رفعا
أو نصبا مثاله : نصبا : أزيدا لم يضربه إلا أخوه ، والتقدير : ألم يضرب
زيدا إلا أخوه ، لم يضربه إلا أخوه ، ومثاله رفعا : أزيد لم يضرب إلا أخاه ،
والتقدير : ألم يضرب زيد إلا أخاه ، لم يضرب إلا أخاه ، ولا يجوز في هذه
المسألة الحمل على السبب ؛ لأنك لو حملت عليه فنصبت لكان التقدير : ألم
يضرب زيدا لم يضرب إلا أخاه ، ولو رفعت في قولك : أزيد لم يضربه
إلا أخوه ، لكان التقدير : ألم يضربه زيد ؟ لم يضربه إلا هو ، ففي
الأولى تعدى فعل المضمرة المتصلة ، وهو المستتر في يضرب ، إلى ظاهره ،
وقد تقدم امتناع ذلك مطلقا ، وفي الثانية تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة
المتصلة ، وقد تقدم اختصاص ذلك بالآفعال الملقاة وما جرى مجراها .

(١) تكملة من "ح" .

(٢) زيد "في الأصل" زيدا "منصوب والصواب الرفع ، وهو من "ح" .

فإن كان للآسم ضميران فلا بد أن يكون أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، ويجب حينئذ أن يكون الآسم على حسب المتصل ، من حيث كان المنفصل جارياً مجرى السبب في جميع المسائل ، مثال ذلك : أزيداً لم يضربه إلا هو ، وأزيد لم يضرب إلا إياه ، تقدير النصب : ألم يضرب زيدا إلا هو ؟ لم يضربه إلا هو ، وتقدير الرفع : ألم يضرب زيد إلا إياه ، لم يضرب إلا إياه ، ولو حملت على المنفصل فقلت في الأولى : أزيد لم يضربه إلا هو لكان التقدير : ألم يضربه زيد ، لم يضربه إلا هو ، وفي الثانية : أزيداً لم يضرب إلا إياه ، لكان التقدير : ألم يضرب زيدا ، لم يضرب إلا إياه ، وفي الأولى تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل ، وفي الثانية تعدى فعل المضمرة المتصل إلى ظاهره ، وقد تقدم اختصاص ألا ولي بالافعال الملقاة وما جرى مجراها ، وأمتناع الثانية مطلقاً .^(١)

الفصل الثاني : اعلم أنه إذا كان للآسم المشتغل عنه في هذا الفصل سببان ، حملت على أيهما شئت ، مثاله : أزيد ظن أخاه أبوه منطلقاً ؟ رفعا في زيد ونصبا ، تقدير الرفع : أظن زيد أخاه منطلقاً^(٢) ظن أخاه أبوه منطلقاً^(٢) ، وتقدير النصب : أظن زيدا أبوه منطلقاً^(٢) ظن أخاه أبوه منطلقاً^(٢) .

وإن كان له سبب وضمير منصوب متصل ، حملت أيضا على أيهما شئت مثال ذلك : أزيد ظنه أبوه قائماً ؟ رفعا في زيد ونصبا ، وتقدير النصب : أظن زيدا أبوه قائماً ، ظنه أبوه قائماً ، وتقدير الرفع : أظنه زيد قائماً ، ظنه أبوه قائماً .

(١) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٣/١ وما بعدها ،

وتقييداً بن لب : ٤٨٢ وما بعدها .

(٢) في " ح " " قائماً " في " أ " أربعة المواضع .

فإن كان الضمير المتصل مرفوعا وجب الحمل عليه دون السبب ،

مثال ذلك : أزيد ظن أباه قائما ، والتقدير : أظن زيد أباه قائما ،

ظن أباه قائما ، ولو حملت على السبب لم يجز ، لأن التقدير حينئذ : أظن

زيدا قائما ظن أباه قائما ، وهذا فيه تعدي فعل المضمر المتصل ، وهو

المستتر في " ظن " إلى ظاهره ، وهو زيد ، وقد تقدم امتناعه مطلقا (١)

فإن كان الضمير منفصلا حملت على أيهما شئت مثاله : أزيدا لم يظن أخاه

قائما إلا هورفعا في زيد ونصبا فتقديرال نصب ألم يظن زيدا قائما

إلا هو لم يظن أخاه قائما إلا هو ، وتقدير الرفع : ألم يظن زيد

أخاه قائما لم يظن أخاه قائما إلا هو فإن كان له ضميران متصلان / وجب ٩١

الحمل على المرفوع دون المنصوب مثال ذلك : أزيد ظنه قائما ،

والتقدير : أظنه زيد قائما ، ظنه قائما ، ولو حملت على المنصوب لم

يجز ، لأن التقدير حينئذ : أظن زيدا قائما ظنه قائما ، وهذا فيه

تعدي فعل المضمر المتصل ، وهو المستتر في " ظن " إلى ظاهره ، وهو

زيدا ، وقد تقدم امتناعه مطلقا .

وإن كانا منفصلين حملت على أيهما شئت ، مثال ذلك : أزيدا

إياه لم يظن قائما إلا هو ، رفعا في زيد ونصبا ، فتقديرال نصب : ألم يظن

زيدا قائما إلا هو ، ألم يظن قائما إلا هو ، وتقدير الرفع : ألم يظنه

زيد قائما ، ألم يظن قائما إلا هو ، واتصل الضمير بالفعل لما ظهر ،

وإنما كان منفصلا حين كان الفعل محذوفا .

فإن كان أحدهما متصلا منصوبا حملت على أيهما شئت ، مثاله :

أزيد لم يظنه قائما إلا هو ، رفعا في زيد ونصبا ، فتقديرال نصب : ألم

يظن زيدا قائما (٢) ، إلا هو لم يظنه قائما إلا هو ، وتقدير الرفع :

(١) انظر ص ٢٩٠

(٢) ساقطة من " ح " .

ألم يظنه زيدا قائما ، لم يظنه قائما إلا هو ، فإن كان المتصل مرفوعاً
وجب الحمل عليه دون غيره ، مثاله : أزيد لم يظن قائماً إلا هو (١) ،
والتقدير : ألم يظن زيد قائماً إلا إياه ، لم يظن قائماً إلا إياه ، ولو
حملت على المنصوب لم يحسن (٢) ، لأن التقدير حينئذ : ألم يظن زيدا
إلا قائماً ، لم يظن قائماً إلا إياه ، وهذا فيه تعدي فعل المضمر المتصل ،
وهو المستتر في الظن إلى ظاهره ، وهو زيدا ، وقد تقدم امتناعه مطلقاً (٣) .

والتكسبة التي يعرف بها تقدير المحذوف : أن تضع الاسم المحمول
على الفعل المضمر موضع الاسم المحمول هو عليه ، إن أمكن ، وإن لم يمكن
حذفت المحمول عليه وتركت المحمول في موضعه ، ونويت به التأخير ، فإن
جازت المسألة بعد ذلك ، فهي جائزة قبله ، وإلا فهي ممتنعة على حسب
ما اقتضاه (٤) الأصل المذكور أولاً .

وجميع ما تقدم من المسائل إنما هو (٥) باعتبار الحمل على الفعل ،
وأما الرفع بالابتداء فلا كلام فيه ، ولا مانع له أصلاً فأعرف ذلك وتدبره ،
وبالله التوفيق .

-
- (١) في "ح" "إلا إياه" .
(٢) في "ح" "لم يجز" .
(٣) انظر ص ٣٠٥-٣٠٦ .
(٤) في "ح" "على حسب اقتضاء" .
(٥) في الأصل "هي" .

باب الحروف التي ترفع الأسم وتنصب الخبر

سماها حروفاً وهي كلها أفعال^(١)، لا أحد أمرين^(٢) : إما لأنها أشبهت بالحروف في تجردها من الدلالة على مصدر ، وإما لأن حرفاً يطلق بإزاء كلمة ، فكأنه قال : باب الكلمات التي ترفع الأسم وتنصب الخبر .

ويحتمل أن يكون سماها حروفاً ، لأنها سيقّت لتدل على معنى في الخبر ، وهو مضميه أو استقباله ، فأشبهت بالحروف لذلك . والله أعلم .

وهذه الترجمة نص على أنها أثرت في الأسمين معا ، الرفع في الأول والنصب في الثاني ، أما تأثيرها في الثاني ، فلا أنه مطلوبها ، والطالب يؤثر في المطلوب ، وأما تأثيرها في الأول ، فلا أنه وإن لم يكن مطلوبها فهو مطلوب مطلوبها على اللزوم ، فهو مطلوبها بتوسط الثاني ، ولولا هذا التنزيل ما أثرت في الجملة ؛ لأن الجمل لا تؤثر العوامل في الفاظها على القاعدة المعلومة في ذلك ، إلا على التنزيل المذكور والله أعلم ، هذا مذهب البصريين^(٣) .

وأما الكوفيون فسلموا تأثيرها في الثاني لظهوره ، ولم يسلموا ذلك في الأول ، بل هو عندهم باقٍ على رفعه الأول قبل دخولها^(٤) ، وردّه البصريون بأمرين :

-
- (١) سمي هذا الباب ابن عصفور : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فكأنه بذلك يعترض على تسمية أبي القاسم . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٦/١ .
 - (٢) انظر البسيط : ٦٦١ وما بعدها فابن الفخار يقتدى به في ذلك ، وأنظر شرح الجمل لابن الضائع : ١١/أ .
 - (٣) انظر الكتاب : ١٣١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٩/١ وسمي الهوامع : ٦٣/٢ .
 - (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، وسمي الهوامع : ٦٣/٢ :

أحدهما : أنه يتصل بها إذا كان ضميراً ، والضمير لا يتصل
إلا بعامله . (١)

والآخر : ما يلزم على قولهم من وجود فعلٍ يعملُ نصباً ولا يعملُ
رفعاً ، وهو لا نظيره ، ولا يقتضيه قياس ، وإنما الموجودُ بالعكس ، فالصحيح
ما قاله البصريون والله أعلم .

فصل : في حصر أفعال هذا الباب ، وهي عشرون فعلاً : كان ،
وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَابٌ ، وَصَارَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، وَآضَى ،
وَعَادَ ، وَآلَ ، وَجَاءَ ، وَقَعَدَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا آنَكَ ، وَمَا فَتَى ، وَمَا
بَرَحَ ، وَمَا دَامَ . (٢)

أما " جاء " ، و " قعد " فلا يكونان من هذا الباب إلا إذا كانا
بمعنى صار ، وذلك في قولهم : ما جاء ت حاجتك (٣) ، ومعناه ما صارت
حاجتك ، يُرْوَى هذا الحرفُ برفع الحاجة ونصبها (٤) ، فمن رفعها جعلها
أسم " جاء ت " ، وجعل " ما " خبراً مقدماً ، كأنه قال : أي شيء صارت حاجتك ،
ومن نصبها جعلها خبر " جاء ت " ، وأضمر فيها اسمها ، وجعل " ما " رفعاً
بلا ابتداء ، والجملة خبر المبتدأ ، كأنه قال : أي شيء صارت حاجتك ، / ٩٢
وأنت ضميرها ، لأنها الحاجة في المعنى . (٥)

(١) ذكر هذا الأمر ابن عصفور في شرح الجمل : ٤١٩/١ . والسيوطي

في همع الهوامع : ٦٣/٢ .

(٢) انظر أفعالا أخرى ملحقه بهذه الأفعال في همع الهوامع : ٦٢/٢ .

(٣) قيل أول من قاله الخوارج لابن عباس أرسله علي إليهم . انظر همع

الهوامع : ٧٠/٢ . وانظر القول في الكتاب : ٥٠/١ ، وشرح الجمل

لابن عصفور : ٣٧٦/١ .

(٤) قال سيوطي : " وزعم يونس أنه سمع روبة يقول ما جاء ت حاجتك

فيرفع . الكتاب : ٥١/١ .

(٥) انظر البسيط : ٦٦٨ وهمع الهوامع : ٦٣/٢ .

وأما "قعد" ففي قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها
 حرب^١ ؛ أي حتى صارت كأنها حرب ، خلافا للزمخشري في هذا
 الحرف ، فانه عنده متعدد^(٢) ، والحرفان عند سيبويه جريان مجرى^{١٥٠}
 المثل^(٣) والله أعلم .

ثم قال : (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها)^(٤) إلى آخره .
 هذه^(٥) الحروف بالنظر إلى هذا الحكم تنقسم إلى خمسة أقسام : ما دام
 قسم ، وجاء وقعد قسم ، وما زال وما أنك وما فتى ، وما برح قسم ، وليس
 قسم ، وسائرهما قسم ، فهذه خمسة أقسام .

فأما " ما دام " فإن خبرها يتوسط بينها وبين أسمها بلا خلاف ،
 إلا ما قاله صاحب " الدرة الالفية " ^(٦) من الامتناع^(٧) ، ولا يعرف له

- (١) هذا القول حكاه سيبويه عن العرب . انظر البسيط : ٦٦٩ .
 (٢) أي أن "قعد" عند الزمخشري تأتي بمعنى صار في غير ما ذكر
 ومنه عنده قوله تعالى : * فتقعد ملوما محسورا * أي فتصير
 وملوماً خبر " تقعد " . وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور
 : ٣٨٣/١ ، وشرح الرضي : ٢٩٢/٢ .
 (٣) انظر الكتاب : ٥١/١ على أنني لم اعثر على القول الثاني فسي
 الكتاب . وقد ذكره ابن ابي الربيع عن سيبويه كما تقدم ذلك ،
 وفي التهذيب : ٢٠١/١ ، واللسان : " قعد " ٣٦٥/٤ أن
 ذلك من حكاية ابن الأعرابي .
 (٤) الجمل : ٤٢ .
 (٥) ساقطة من " ح " .
 (٦) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي يكنى
 أبا الحسن ويشهر بابن معطي " وعبد المعطي " المتقدم في
 نسبه " هو معطي " الذي شهر به ، ولد سنة ٥٦٤ ، وتوفي
 سنة ٦٢٨ . انظر ترجمته في مقدمة الفصول الخمسون ، وبغية الوعاة
 : ٣٤٤/٢ .
 (٧) والدرة الالفية هي ألفية ابن معطي قال فيها :
 ولا يجوز أن تقدم الخبر^{١٥٠} على أسم ما دام وجاز في الآخر

فيه سلف (١) ، وَأَرَى أَنَّهُ هُمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٢)

وَأما تقديمه على ما دام فممنوع بإجماع ، لأن حرف " ما " موصول
بجملة ما بعده ، وَالصَّلة أَوْشَى مِنْهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْضُول ، وكذلك يمتنع
توسيط الخبر بين " ما " و " دام " ، لأنهما قد صارا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . (٣)

وَأما " ليس " فإن خبرها يتوسط بينها وبين اسمها بلاخلاف (٤) ،
وَأما تقديمه عليها فنسعه المبرد (٥) ، وابن كيسان (٦) ، والسهيلي ،
وابن مالك (٧) ، تعلقا منهم باللفظ ، لأنَّه فعل غير متصرف اللفظ ، وجوز
ذلك سائر النحاة تعلقا منهم بالمعنى (٨) ، لأنَّه وإن كان غير متصرف
من جهة اللفظ ، فإنَّه متصرف من جهة المعنى [من] (٩) حيث تنفى به

-
- (١) فذكر ابن القواس في شرح البيت السابق : أن منع تقديم خبر ما دام
على اسمها مما انفرد به ابن معطي ، وذكر أنه قيل عن ابن الخشاب
عن قوم ، وذكر الرضي : ٢٩٧/٢ أنه غلط من ابن معطي لم
يذكره أحد ، أي لم يقل بقوله أحد .
- (٢) نقل هذه الفقرة عن ابن الفخار - رحمه الله - الإمام الشاطبي في شرحه
للألفية : ٣٤٤ .
- (٣) ذكر الشاطبي أن هذا المنع مذهب شيخه ابن الفخار . شرح الألفية
: ٣٤٥ ، وقد نقل هذه الفقرة بنصها عن ابن الفخار تلميذه الراعي
في عنوان الإفادة : ١٥٨ .
- (٤) الخلاف وارد ، ذكر ذلك ابن عقيل في شرح الألفية : ٢٧٣/٢ .
- (٥) انظر الإنصاف : ١٦٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٨٦١ ،
والمخلص : ٢١٧ .
- (٦) انظر مذهب ابن كيسان في " ابن كيسان النحوي " للدكتور محمد
البنّا : ١٨١ ، وشرح الأبدى : ٩٦٧ .
- (٧) انظر التسهيل : ٥٤ ، والمساعد : ٢٦٢/٢ ، وهذا مذهب
الكوفيين وأكثر المتأخرين ، والنقل عن سيبويه مضطرب في هذه
المسألة فنقلوا عنه الإجازة وعدمها ، وقال ابن الأنباري فسي
الإنصاف : ١٦٠ " والصحيح أنه ليس له في ذلك نص " ، وقد
رجح ابن الأنباري مذهب الكوفيين على غير عاداته .
- (٨) ذكر أبو علي في الإيضاح : ١٠١ ، أن ذلك مذهب المتقدمين قال وهو
القياس عندي فتقول : " منطلقا ليس زيد " قال ابن أبي الربيع فسي
الكافي ٢٣٣/١ " وهو شرح للإيضاح " يريد بقوله : " المتقدمين -
سيبويه وأبا عمرو " وهذا المذهب للكوفيين الفراء وغيره . وانظر :
الإنصاف : ١٦٠ ، والتبيين : ٣١٥ ، وشرح ابن يعيش : ١١٤/٧ .
- (٩) تكملة من ح .

آلاً زمنه الثلاثة ، ويدل على صحة قول الجماعة قوله عز وجل : * أَلَا يَوْمُ
يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ * (١) ووجه الدليل من هذه الآية أن "يوم"
ظرف متعلق بمصروفاً ، فهو معمول خبرها ، وقد تقدم عليها ، والقاعدة أن
المعمول لا يتقدم إلا حيث يصح تقديم العامل . (٢)

فإن قيل : ليس في هذا كبير دليل ، لاتفاقهم على تقدم معمول
خبر "إنَّ" على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجزواً ، لاتساع العرب فيها ، (٣)
نعم لو كان هذا المعمول غير ظرف لاستقام الاستدلال .

فالجواب : أنه لا فرق بين الظرف وغيره ، في أن تقديمه يؤذن
بجواز تقديم العامل ، ولو كان الاتساع في الظرف سبباً في تقدمه حيث
لا يتقدم غيره ، لجاز أن تقدمه على "إنَّ" نفسها ، وعلى حرف الاستفهام ،
وغير ذلك ما يتعدد ، فكنت تقول : في الدار إن زيدا قائم ، ويوم الجمعة
هل قام زيد ، وفي الإجماع على امتناع هذا دليل "قاطع" على أن الظرف
كغيره .

وأما تقدمه في باب "إنَّ" على اسمها فموقوف على محله ، لخروجه
عن القياس ، فوجب حمله في الآية الكريمة على مقتضى القياس ، لأنه لا يشبه
باب "إنَّ" ، والذي يشبه باب "إنَّ" تقدمه على اسمها ، كقولك : ليس
في الدار زيد قائماً ، ولا خلاف في جواز هذا ، فدل ارتفاع الخلاف ها هنا
على الفرق ، فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق . (٤)

- (١) هود : ٨٠ .
(٢) هذا هو أحد الأدلة على جواز تقديم خبرها عليها ، وقد ذكره
في الإنصاف : ١٦٢ والتبيين : ٣١٦ وفي الملخص : ٢١٧ ،
وزهد ابن أبي الربيع في البسيط : ٦٧٦ إلى جواز تقديم خبر
ليس عليها وسط القول في ذلك .
(٣) مثل أن في الدار زيدا جالس ، وإن غدا أخاك راحل .
(٤) بمثل هذا الجواب أجاب ابن أبي الربيع ، إلا أن جواب ابن الفخار
أكثر بسطاً : انظر البسيط : ٥٤٦ .

وأما " ما زال " و " ما انك " و " ما فتى " و " ما برح " ، فإنها
إن كانت منفية بما له صدر الكلام ، وذلك ما ، وإن ، ولا ، إذا كانت
جواب قسم ، فإن خبرها لا يتقدم عليها اعتباراً باللفظ ، وزعم ابن
كيسان أنه يتقدم عليها اعتباراً بالمعنى (١) . والله أعلم .

فإن كانت منفية بما ليس له صدر الكلام جاز تقديمه بإجماع ،
ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي ، لأنهما كلاً تلازماً
صارا كالشيء الواحد (٢) .

عبارة (٣) أخرى أبسط مما قبلها : جوزابن كيسان من
البصريين تقديم خبر ما ينفي بـ " ما " من زال وأخواتها ، عليها ،
ومنعه الجمهور ، وحجته أن معنى هذه الأفعال مع التجريد النفسي ،
فلما دخل عليها حرفه نفي ذلك النفي ، فصار إيجاباً ، فقولك : ما زال
زيد قائماً ، بمنزلة : ثبت زيد قائماً في المعنى ، فكما أن المنصوب في قولك :
ثبت زيد قائماً ، لا يمتنع تقديمه ، فكذلك المنصوب في قولك : ما زال زيد
قائماً ، لا يمتنع تقديمه اعتباراً بالمعنى الجامع (٤) .

وحجة الجمهور أنه لا يلزم من زوال معنى النفي زوال حكمه من
المصدرية ، كما لم يلزم من زوال معنى الاستفهام في نحو : قد علمت

- (١) انظر مذهب ابن كيسان في الانصاف : ٩٠ ، والتبيين : ٣٠٢ وهو
مذهب الكوفيين وانظر المسألة أيضاً في شرح المفصل لابن يعين :
١٠/١١٣-١١٤ ، وشرح الرضي : ٢٩٢/٢ ، وابن كيسان النحوي
للدكتور البنا ١٨١-١٨٣ . وابن كيسان للأستاذ محمد الدعجاني
: ٢٥٣ ، وقد رجح عند الأستاذ بين رأي ابن كيسان .
(٢) نقل هذه العبارة بنصها الشاطبي عن شيخه انظر شرح الألفية : ٣٤٨
ونقلها عنه أيضاً الراعي في عنوان الإفادة : ١٥٩ .
(٣) من هنا إلى قوله " وأما توسيطه بينها وبين أسماها فجائز " ساقط
من " ح " وسيأتي ص ٣١٨ .
(٤) انظر شرح الأبدى على الجزولية : ٩٦٨ ، وتقييد ابن لب : ٥١٢ .

أزيد قائم أم عمرو ؟ زوال حكمه من الصدرية إجماعاً ،^(١) وأيضاً فكيف يتصور إهمال حكم النفي وباعباره صار المعنى على الإثبات^(٢) ، والصحيح ما عليه الجمهور .

فإن قال ابن كيسان اعتبار ما يعم مقدم على اعتبار ما يخص ، لأن اعتبار ما يعم يطرد ولا ينكسر ، واعتبار ما يخص ينكسر ولا يطرد ، فأنتم اعتبرتم اللفظ في امتناع تقديم الخبر ، والمعنى في امتناع دخول إلا فيه ، وأنا اعتبر المعنى على كل حال ، فيجوز تقديم الخبر / ويمتنع ٩٣ دخول إلا .

أجيب : بأننا إنما قلنا : يتعدد الحكم لتعدد موجهه ، وذلك أن المانع من تقديم الخبر إنما هو بقاء معنى النفي بما ، ولولا بقاء ما صار النفي الذي كان قبله إيجاباً ، فوجب اعتباره ضرورة ،^(٢) وأما " إلا " فأنما تدخل لإثبات ما كان منفيًا قبل دخولها^(٣) ، ودخول " ما " هو الذي صيره ثابتاً ، فامتناع دخول " إلا " إنما هو لمعنى خاص بالخبر ، وامتناع تقديم الخبر إنما هو لمعنى خاص بما ، فلما^(٤) تعدد الموجب تعدد

(١) قال الأبي في شرح الجزولية : ٩٦٨ " وقال المانع لا حجة في هذا ، لأن العرب إنما تراعي اللفظ " وقال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل : ٨٧/٢ " وشبهة ابن كيسان فيما أوله " ما " النافية أنها لما دخلت على النفي صار معناه إثباتاً فتوهم أن حكم النفي يزول لزوال معنى النفي ، وليس بمستقيم ، فإنه لو قيل : ما أبي زيد أكلا لكان معناه إثباتاً للأكل ، ولو قيل : أكلا ما أبي زيد لم يجز ، لأن حكم النفي ثابت ، وإنما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي ، فصار المعنى بالآخرة إثباتاً ، ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذي دخل عليه نفياً ، فكيف يزول معنى النفي ، وباعباره حصل المعنى مثبتاً ، فالوجه ما عليه العامة .

(٢) انظر الهاشمي السابق الذي نصه عن ابن الحاجب ، وانظر أيضاً : ٨٣/٢ من الإيضاح في شرح المفصل .

(٣) مثل ما قام إلا زيد .

(٤) في الأصل " فيما " والتصويب يقتضيه المعنى وهي ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة .

الحكم ، فأما قوله : (١)

حَرَّاجِيحٌ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَسَةً عَلَى الْخُسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا

ف قيل : إِنَّ " تنفك " فعل تام كأنه قال : ما تتخلص من السير ، أو تنفصل منه ، إِلَّا في حال إناختها (٢) ، وقيل : إِنَّ " إِلَّا " زائدة ، قاله ابن جني (٣) ، أو يكون اعتبار اللفظ ، وهو شبهه بالغلط (٤) ، كما قال سيبويه في قولهم : انهم أجمعون ذاهبون . (٥)

وأما توسيطه بينها وبين أسمائها فجائز بلا خلاف .

وأما " جاء " و " قعد " في المثالين المذكورين فإنهما جاريان مجرى المثل ، والأشكال توءم على حالها ، فلا يغير شيء من ذلك عن المسموع . (٦)

وأما سائرهما ، وهو القسم الخامس ، فيجوز تقديم أخبارها عليها وعلى أسمائها بلا خلاف ما لم يمنع من ذلك مانع . والله أعلم .

(١) البيت لذى الرمة وهو في ديوانه : ٢٤٠ ، وانظره في الكتاب : ٤٨/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٣ ، والمحتسب : ٣٢٩/١ ، وأما لي بن الشجرى : ١٢٤/٢ ، والإنصاف : ١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨/١ ، والبسيط : ٧٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢ ، والمغني : ١٠٢ وتقييد ابن لب : ٥٠٠ . والحراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة ، والخسف حبسها على غير طعام .

(٢) قاله الفراء في معاني القرآن : ٢٨١/٣ .

(٣) المحتسب : ٣٢٩/١ .

(٤) قاله الأصمعي والجري : انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٧/٧ ،

وقال في التبصرة : ١٩٠ . . . أدخل الا لحكم اللفظ ولم يراع المعنى . الكتاب : ١٥٥/٢ والوجه في ذلك : انهم أجمعون ذاهبين على معنى

هم ذاهبون وانظر البسيط : ٨١٠ وقال ابن لب : " . . . فإنما " اجمعون " توكيد لهم على التعامل عن " ان " وتوهمه مبتدأ ، وكأنهم قالوا : هم

أجمعون ذاهبون . انظر تقييد ابن لب : ٤٧٦ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٢٤٨ هامش (٧) .

ثم قال : (وأعلم أن كلَّ شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف) . (١)

يريد إلاَّ الجملة غير الخبرية ، وهي الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجي ، والدعاء ، فان هذه الجمل تكون أخباراً للمبتدأ ، ولا تكون أخباراً لهذه الحروف ، فهذا منه عموم في موضع الخصوص (٢) ، ونظيره قوله تعالى * تدمر كلَّ شيء بأمر ربها * (٣)

ثم إن خبر هذه الحروف على أربعة أقسام : مفرد ، وجملة ، وظرف ومجرور ، وقد تقدم تفسير ذلك في خبر المبتدأ فانظر إليه هناك . (٤)

ثم قال : (ولا تؤثر هذه الحروف في الجمل) . (٥)

يريد بالجمل ها هنا الواقعة أخباراً لها ، ومعناه : لا تؤثر في ألفاظها ، ولكنها تؤثر في مواضعها ؛ ولهذا إذا عطفت عليها مفرداً كان منصوباً كقولك : كان زيد أبوه قائم وزاهباً .

ثم قال : (وإذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض) . (٦) إلى آخر الفصل .

مثال ذلك : كان في الدار زيد ، فزيد أسم كان ، وخبرها في المجرور ، ولعله نبه بذلك على إبطال مذهب أبي الحسن القائل بجواز رفع زيد (٧) بالمجرور ، غير معتمد ، فإن ذلك لا يصح في هذه

-
- (١) الجمل : ٤٢ .
 (٢) هذا المأخذ أخذه عليه آبن الضائع في باب ان انظر شرح الجمل له ص ١٥ / أ وانظر ما يأتي ص ٢٧٤
 (٣) الأحقاف ٢٥ وتام الآية * فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم *
 (٤) انظر ص ٢٠٢
 (٥) الجمل : ٤٢ .
 (٦) الجمل : ٤٢ .
 (٧) في الأصل " ذلك " .

المسألة (١) ، إذ معلوم أن المرفوع بكان ما كان مبتدأ قبل دخولها ، ولو كان فاعلاً بالمجرور لم تدخل عليه كان ، لأنها لا تدخل إلا على ما كان رفعاً بالابتداء ، ويمكن أن يكون أبو القاسم وضع هذه المسألة توطئة لما ينبغي عليها من الوجوه التي تذكر بعد إن شاء الله .

ثم قال : (فَإِنْ جِئْتَ بَعْدَ الْمَرْفُوعِ بِخَبَرٍ نَصَبْتَهُ) (٢)

معناه : فَإِنْ جِئْتَ بَعْدَ الْمَرْفُوعِ بما يصلح أن يكون خبراً .

ولك (٣) في هذه المسألة ثلاثة أوجه : (٤)

أحدها : أن يكون قوله (٥) : جالسا خبر كان ، والمجرور من

صلته ، أي متعلق به .

والثاني : أن يكون خبرها في المجرور ، وقوله : جالسا نصباً على

الحال من الضمير الذي في المجرور ، ويجوز أن يكون حالاً من أسم كان .

والثالث : أن يكون جالسا والمجرور خبرين لكان على مذهب

ابن جني (٦) ، ومنع ذلك الأستاذ أبو الحسين ؛ لأن " كان " مشبهة

(١) انظر تقييد ابن لب : ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٢) الجمل : ٤٣ .

(٣) في الأصل : " وذلك " خطأ .

(٤) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٥) هذا القول هو : " كان في الدار زيد جالسا " الجمل : ٤٣ .

(٦) قال ذلك ابن جني عند آية : ٦٥ من سورة البقرة وهي ﴿ فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ قال " ينبغي أن يكون خبراً آخر لكونوا ، والأول " قردة " فهو كقولك " حلوا حامض " وإن جعلته وصفاً لقردة صغر معناه ، ألا ترى أن القرد لذله وصغاره خاسي أبداً ، فيكون إذا صفة غير مفيدة . وإذا جعلت " خاسئين " خبراً ثانياً حسن وأفاد حتى كأنه قال : كونوا قردة كونوا خاسئين ، ألا ترى أن ليس لأحد الأسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ، إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفة بعد تابعة له . الخصائص : ١٥٨ / ٢ - ١٥٩ .

بنحو : ضرب ، و [هو] (١) لا ينصب مفعولين إلا بالتشريك (٢) ،
فالمشبه أولى (٢) ألا ينصب خبرين إلا بالتشريك (٣) ، ولا يكون المشبه
أقوى من المشبه به أبداً ، وتعلق ابن جنّي بأن " كان " دخلت على
مبتدأ له خبران في معنى خبر واحد فوجب أن تعمل فيما دخلت عليه ،
وهو قول جيد ، والألّا فيلزم ألا تدخل على نحو قولهم : هذا حلوحامض ، ولا
يمنع ذلك أحدٌ ، فإذا جَوَزْنَا دخولها عليه فإما أن تعمل فيهما معاً فتعين
مذهب ابن جنّي ، وإما أن تعمل في أحدهما دون الآخر وهو باطل قطعاً ،
فتأمل ذلك . (٤)

ثم قال : وتقول : (كان زيدٌ أبوه منطلق) .

" أبوه منطلق " جملة من مبتدأ وخبر في موضع نصب ، لأنها خبر كان ،
فإن قدمت خبر المبتدأ عليه ، فإن نويت به التأخير بقي مع التقديم على
حكمه مع التأخير ، لأنه خبر مقدم ، وإن جعلته خبر كان وما بعده فاعل
به لزم الأفراد ، لأنه رفع الظاهر ، واسم الفاعل إذا رفع الظاهر جرى
مجرى الفعل المقدم ، والفعل إذا تقدم الأسماء الظاهرة وُعدَّ إذا كان
مسنداً إليها ، فكذلك ما جرى مجراه ، هذا أفصح اللغتين ، وهذا هنا نبه
أبو القاسم على اللغة الثانية التي تسمى / لغة : أكلوني البراغيث ، وقد
٩٤

-
- (١) كلمة من " ح " .
(٢) أي بالعطف نحو : " كان زيد منطلقاً واضحاً " .
(٣) في الأصل " فالمشبه لا يقوى ألا ينصب " . وفي " ح " " والمشبه
به أولى ألا ينصب " ولعل ما أثبت هو الصواب ، وانظر قول أبي
الحسين في البسيط : ٦٨٩ - ٦٩٠ .
(٤) وهذا الذي ذكره خلاف قول ابن درستويه ، لأنه يمنع تعدد خبر
كان . انظر إصلاح الخلل : ١٩٠ ، والتسهيل : ٥٢ ، وشرح
الجمال لابن بريزة : ١٣٤ ، والتذيل والتكميل : ١٢٠ / ٢ ب .
(٥) انظر هذا القول في الكتاب : ٢٠٩ / ٣ ، وهو لأبي عمرو الهذلي
ذكره أبو عبيده في مجاز القرآن : ٣٤ / ٢ . وقد قال ابن أبي الربيع
في البسيط : ٦٩٢ ، وهذا بلا شك لم يقله النحويون إلا بالسمع ،
وليس بمثال وضعوه .

تقدم تحقيق القول في ذلك ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (فَإِنْ)^(١) جئت بعد اسم كان بآسم هو بعض الأول ،
كان^(٢) لك فيه وجهان .

هذه المسألة على أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الآسم الواقع بعد اسم كان هو الأول فسي
ال معنى كقولك : كان زيد أخوك منطلقاً ، فهذا لا يكون إلا بدل شيء من
شيء ، فيجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه خبر كان .

والوجه الثاني : أن يكون بعض الأول كقولك : كان زيد وجهه
حسناً ، فهذا لك فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون بدلاً من الأول فينصب ما بعده على خبر كان .
والثاني : أن يكون رفعاً بالابتداء فيرفع ما بعده على أنه خبر
عنه ، وتكون الجملة بأسرها في موضع نصب ؛ لأنها^(٣) خبر كان .

والوجه الثالث : أن يكون صفة من صفات الأول أو جوهراً يصحبه
صحبة عرضية ، كقولك : كان زيد خلقه حسناً ، وكان زيد ماله كثيراً ، فهذا
فيه ما في الوجه الذي قبله من البدل والقطع .

والوجه الرابع : أن يكون الثاني خارجاً عن هذه الأقسام كقولك :
كان زيد عمرو ذاهباً ، فهذا لا يتصور فيه أن يكون على وجه من الوجوه
المذكورة إلا على وجه الغلط ، فإن كان كذلك لم يكن إلا آخر إلا منصوباً
على خبر كان ؛ لأن ما قبله بدل غلط مما قبله ، أو قصد تشبيهها ، فتنسب
الآسم الثاني على خبر كان ، والثالث على الحال والعامل فيها معنى التشبيه ،
والله أعلم .

(١) في الجمل : " وإن " وفي بعض أصول التحقيق : " وإذا " انظر الجمل

: ٤٣ .

(٢) في الأصل " لكان " خطأ .

(٣) في الأصل " لأنه خبر كان " .

ثم قال : (وَإِذَا تَقَدَّمَ اِسْمُ كَانَ عَلَيْهَا رَفْعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ)^(١).

تجوز أبو القاسم في العبارة ، لأن اسم كان لا يتقدم عليها كالفاعل ،
وانما كان ينبغي أن يقول : وَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَى " كان " ما يصلح أن يكون اسماً
لها مع التأخير ، فتقول : كان زيد قائماً ، فإذا قلت : زيد كان قائماً ، فزيد
رفع بالأبتداء ، وما بعده خبره ، ولا يصح أن يكون " زيد " رفعا بكان ، لِأَنَّهَا
قد رفعت ضميره ، بدليل ظهوره في التثنية والجمع ، فتقول^(٢) من ذلك :
الزيدان كانا قائمين ، والزيدون كانوا قائمين ، ولولم يكن فيها ضمير زيد
في حالة الأفراد لم يظهر في التثنية والجمع ، وهذا بين^(٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
ثم قال : (وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَلُوْكَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا مَا أَنْتَصَبَ بِغَيْرِهَا)^(٤).

هذا الفصل فيه ست مسائل : ثلاث منها جائزة بإجماع ، ومسألة
ممنوعة بإجماع ، ومسألتان مختلفتان في جوازهما .

فأما الثلاث الجائزةُ بإجماعٍ فهي أَنْ يَلِيَهَا اِسْمُهَا كَقَوْلِكَ : كَانَ
زيد قائماً ، أو خبرها إِذَا كَانَ غَيْرَ فَعَلٍ كَقَوْلِكَ : كَانَ قائماً زيد ، أو معمول
خبرها إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا كَقَوْلِهِ : كَانَ فِي الدَّارِ زيد قائماً وكان عندك
زيد قائماً .

وأما الممنوعة بإجماع فأن يليها معمول خبرها ويعدده اسمها ،
وليس المعمول ظرفاً ولا مجروراً ، كَقَوْلِكَ : كَانَ طَعَامُكَ زيد أكلاً^(٥) .

-
- (١) الجمل : ٤٤ .
(٢) في الأصل " تقول " بدون الفاء .
(٣) هذا التسامح الذي ذكره من قبل ابن السَّيِّد في إصلاح الخلل :
١٥٠ ، وابن أبي الدُّبَيْع في البسيط : ٦٩٩ .
(٤) الجمل : ٤٥ .
(٥) هذا الإجماع الذي أطلقه هو إجماع البصريين ، أما أهل الكوفة
فقد أجازوا ذلك . انظر الكتاب : ١ / ٢٠-٢١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور : ١ / ٣٩٣ . وشرح الألفية للشاطبي : ٣٥٩ وما بعدها
والخزانة : ٥٨ / ٤ .

وآختلف في المانع ، فعلة (١) سيبويه بأنك أوليت "كان" ما ليس
بأسم لها ولا خبر (٢) ، وعللها (٣) أبو علي بأنك أوقعت الطعام بين
أجتيبين ، أي ليس معمولاً لواحد منهما (٤) .

وأما المسألتان المختلف فيهما ، فأحدهما أن يكون بعد هذا
المعمول خبرها كقولك : كان طعامك أكلاً زيد ، فهذه ممنوعة على تعليل
سيبويه ، جائزة على تعليل أبي علي ، والله أعلم بصواب ذلك .

والمسألة الأخرى : (٥) هي أن يليها خبرها وهو فعل كقولك : كان
يقوم زيد ، فجوز ابن جني أن يرتفع زيد بكان ، وفي الفعل الذي قبله
ضميره ، والجملة خبر كان مقدماً على أسمها ، ومنع ذلك غيره ، فحجة المانع
أنه لا يرتفع بكان إلا ما يكون مبتدأ عند اسقاطها ، لأنها من نواسخ
الابتداء ، وأنت لو اسقطتها من هذه المسألة لم يكن زيد إلا فاعلاً بالفعل
الذي قبله ، وحجة ابن جني تسليم هذه القاعدة ، إلا أنك إذا أسقطت
"كان" ، عاد الفعل بعد زيد (٦) ، لأن الخبر إنما قدم بشرط وجود كان ،
فاذا زال الشرط زال المشروط ، فالحاصل من مجموع القولين أن المسألة من
باب الإعمال (٧) .

ثم قال : (وإذ آجتمع في باب كان معرفة ونكرة ، فالأسم المعرفة
والنكرة الخبر) (٨) .

-
- (١) في الأصل "فعلة" .
(٢) انظر الكتاب : ٧٠ / ١ ، والهامش الثاني من الصفحة نفسها ، وهو
من كلام السيرافي شرحاً لهذه المسألة ، وهذا مذهب الزجاجي
رحمه الله . انظر الجمل : ٤٥ .
(٣) هكذا في كتبا النسختين ، وسبق "وعلة" .
(٤) الإيضاح : ١٠٦ - ١٠٧ . وانظر شرح الألفية للشاطبي : ٣٦٠ .
(٥) في "ح" "وهي" بإثبات حرف العطف .
(٦) يعني أن الفعل "يقوم" يقع بعد "زيد" ، فتقول : زيد يقوم .
(٧) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٢ / ١ وهو يذهب
إلى الإعمال أيضاً .
(٨) الجمل : ٤٥ .

مسائل هذا الفصل خمس^(١) . إحداهما : أن يكون الأسمان معاً معرفتين كقولك : كان زيد القاسم ، فهذا القسم أنت فيه مخير ، والأجود أن يكون أعرفهما اسمها ، وإن تساوى ارتفع التفاضل كقولك : كان زيد أخاك .

المسألة الثانية : أن يكونا معاً نكرتين ، فهذا الفصل^(٢) لاحق بالأول ، بشرط القاعدة ، مثاله : ما كان فيها أحد خيراً منك .

المسألة الثالثة : / أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة محضة ، ٩٥
فهذا أجود الكلام لمجيئه على الأصل كقولك : كان زيد قائماً .

المسألة الرابعة : أن يكون الأول نكرة محضة والثاني معرفة ،
فهذا القسم خاص بالشعر ، لأنه عكس باب الإخبار كقولك : كان قائم زيدا ، وهو موجهٌ بأمرين :

أحدهما : أنها مشبهةٌ بنحو ضرب ، ومرفوع هذا النوع لا يلزم التعريف ، فليس ذلك في باب كان ببعيد .

والثاني : أنه لما كان الثاني هو الأول لم يخف على السامع أن المنصوب في هذه المسألة هو صاحب الصفة .^(٣)

المسألة الخامسة : أن يكون الأول نكرة مختصة ، كقولك : كان

(١) انظر شرح الجمل لأبن عصفور : ٣٩٩/١ وما بعدها ، والبسيط : ٧١١ وما بعدها ، وشرح آبن بزيّة : ١٣٥ وما بعدها .

(٢) في " ح " " الضرب " ، وبعدها في الأصل بياض بقدر كلمة .

(٣) قال في البسيط : ٧١٣ " والعرب ترفع المفعول وتنصب الفاعل في ضرورة الشعر إذا فهم المعنى ، ففعلوا ذلك باسم كان وخبرها فقالوا : كان قائم زيدا ، لأن المخاطب يعلم بالضرورة أن زيدا هو المخبر عنه وهذا الذي يستحق أن يرفع " قائم " به ، و " بقائم " وقعت القاعدة ، وهو الذي يستحق أن ينصب فجرى ذلك مجرى خرق الثوب المسار ، فكما جاز هذا في ضرورة الشعر . . . جاز أن ترفع النكرة وتنصب المعرفة في الضرورة ، ويكون هذا من باب القلب .

خير منك زيدا ، فهذا الضرب يجوز قليلاً (١) ، وأكثر ما يكون في الشعر والذي
جوز كونه في الكلام شبهه بالمعرفة بما فيه من الاختصاص ، والله أعلم .
وأما قوله : (٢)

(* وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ الْوَدَاعَا *)

في البيت الذي بعد بيت حسان (٣) ، فإنه من الضرب الخامس ، وكان ينبغي
لأبي القاسم أن ينبه على ذلك ، فإن ظاهر كلامه التسوية بينه وبين بيت
حسان في الاختصاص بالشعر ، وليس كذلك .

ثم قال : (وأما قولك : ما كان مثلك أحد) (٤) إلى آخر الفصل .

بيان هذه المسألة أن النفي والإثبات إنما يتوجهان على الخبر ،
فإذا قلت : ما كان زيد قائماً ، فإنما نفيت القيام ، وإذا قلت : ما كان
زيد إلا قائماً ، فقد أثبت ما نفيت في الأولى ، وزيد على حاله في المسألتين ،
فعلى هذا إذا قلت : ما كان مثل زيد أحد ، فقد نفيت أن يماثله أحد
من جنسه ، في وصف جرى ذكره ، أو دلت عليه قرينة نحو أن تقول : ما كان

(١) انظر الكتاب : ١٤٢/٢ ، والبسيط : ٥٨٩ .

(٢) الجمل : ٤٦ وهذا عجز البيت وصدوره :

* قفي قبل التفرق يا ضباعاً *

وهو مطلع قصيدة القطامي " عمير بن شميم " ، أو شميم التي يمدح
بها زفر بن الحارث الكلابي . انظر ديوانه : ٣٠ ، والكتاب :
٣٣١/١ ، والمقتضب : ٩٣/٤ ، والأصول : ٨٣/١ ، وشرح أبيات
سبويه لابن السيرافي : ٤٤٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش

: ٦٥/٣ ، ٥٥/٨ .

(٣) بيت حسان هو : كأن سبيئة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وما
فإنه أخبر بـ " مزاجها " وهو معرفة بإضافته إلى الضمير . وعسل هو
اسم يكون . هذا ما يريده . والضمير هنا اعتبر إضافته معرفة وان
كان بين النحاة منازعة في ضمير النكرة منهم من جعله معرفة وذلك
منقول عن سبويه ومنهم من جعله نكرة لأنه يعود على نكرة ولذلك
دخلت عليه رب في قولهم : ربّه رجل . وبذلك يلتصق العذر لأبي
القاسم ، على أن النكرة هنا مختصة فهي في درجة قريبة من المعرفة .
الجمل : ٤٧ . (٤)

مثل زيد أحد في العلم ، أو في الكرم ، أو في الشجاعة ، وما أشبه ذلك ، ولا يكون ذلك على الإطلاق ، لأنه محالٌّ ألاَّ يشاركه أحدٌ من أبناء جنسه فسي وصفًا ، ولو قلت : ما كان مثل زيد أحداً ، برفع المثل لكان محالاً ، لأنك جعلت له ماثلاً ونفيت عنه ^(١) ألاَّ يحديه ، فالكلام يدفع آخره أولاً ، فكأن محالاً في التحصيل ، إلا أنه قد يجوز على ضرب من المجاز وذلك يراد به ^(٢) التعظيم لشأنه ، أو الوضع منه كقولك : ما زيد إلاَّ ملكٌ ، وما هو إلاَّ شيطان ، وهذا على أن يكون أحدٌ واقعاً موقعٌ إنسان ، حتى يكون ^(٣) قال : ما كان مثل زيد انساناً ، فقد أثبت له مثلاً ، ونفى عنه الانسانية ، فبقي أن يكون ملحقاً بجنس الملائكة ترفيعاً لشأنه ، أو ملحقاً بجنس الشياطين وضعاً من شأنه ، ويتعين أحد الوجهين بما يقتضيه من الدلائل .

وأما على مذهب من قال : إن أحداً هـا هنا واقع موقع عاقل فلا يكون إلاَّ زماً صريحاً ، لأنه كأنه قال : ما كان مثل زيد عاقلاً ، فقد أثبت له مثلاً ، ونفى عن ذلك المثل أن يكون من جنس العقلاء ، ومعلوم أن أصناف العقلاء ثلاثة : الملائكة ، وبنو آدم ، وبنو الجن ، فإذا نفى عنه أن يكون من أحد هذه الأصناف لم يبق إلاَّ أن يكون من جنس البهائم ، أو الجمادات ، فلذلك كان زماً صريحاً والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أن ما أنفك ، وما فتى ، وما برح ، وما زال ، لا تدخل على أخبارها " إلاَّ " وتدخل على سائر الحروف) ^(٥) .

(١) في الأصل : " عنده " خطأ .

(٢) " وذلك يراد به " غير واضحة في " ح " .

(٣) في " ح " " كأنه " .

(٤) في " ح " " بشأنه " .

(٥) الجمل : ٤٨ .

هذه الأفعال الأربعة أخوات ، لا تستعمل إلا تالية لحرف (١)
 النفي لفظاً أو تقديرًا ، وهي وإن كانت منفية في اللفظ ، فإن معناها
 الإثبات ، لدخول النفي عليها ، لأنَّ النفي إذا نفي صار الكلام إيجاباً ،
 ومن ثم لم يجوز دخول " إلا " على أخبارها ، لأنَّك إذا قلت : ما زال زيد
 قائماً فكأنك قلت : ثبت زيد قائماً ، فكما لا يجوز دخول " إلا " هنا ، فكذلك
 [لا يجوز] (٢) ما هو في معناه وبهذا اغترأ بن كيسان فجوز تقديم
 أخبارها عليها منفية بما له صدر الكلام اعتباراً بالمعنى الذي شرحناه (٣) ،
 والصواب اعتبار اللفظ في معنى التقديم ، واعتبار المعنى في منع دخول
 " إلا " والله أعلم .

وأما قول أبي القاسم - (لأنك توجب بقولك : ما انك الخبر ،
 وتنفيه بـ " إلا ") - ففيه إشكال من جهة أن حرف " إلا " ليس من
 أدوات النفي وإنما هو إيجاب بعد النفي ، ووجه ذلك والله أعلم أنه إنما
 قال ذلك ، لأنه رآها في باب الاستثناء توجب ما بعدها إذا تقدمها النفي
 كقولك : ما قام القوم إلا زيد ، وتخرجه من حكم ما قبلها إذا كان إيجاباً ،
 كقولك : قام القوم إلا زيدا ، فلذلك تجوز في العبارة بما قال والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أن كان أربعة مواضع) (٤) إلى آخر / الفصل . ٩٦

كان ينبغي أن يقول : أعلم أن كان على ثلاثة أقسام : (٥)

-
- (١) في " ح " " بحرف " .
 (٢) زيادة من " ح " .
 (٣) انظر ص ٣١٦ وما بعدها ، وهو ما ش تحقيقها .
 (٤) الجمل : ٤٨ .
 (٥) هذا الاعتراض اعترض به ابن باب شاذ في شرح الجمل : ٤١ ،
 وابن السَّيد في إصلاح الخلل وهذا التقسيم الذي قسمه الزجاجي
 رحمه الله - كان قسمه أيضاً ألزمخشرى في المفصل : ٢٦٤ ، انظر
 الإيضاح في شرح المفصل : ٧٧/٢ - ٧٨ .

أحدها : أن تكون ناقصة .

والثاني : أن تكون تامة .

والثالث : أن تكون زائدة .

وإنما قال إن لها أربعة مواضع ؛ لأنَّ الناقصة يكون اسمها مرة ضمير
الأمر والشأن ، ومرة غيره من الأسماء ، فلما رآها تتنوع هذا التنوع جعلها
منقسمة ذلك الانقسام .

(٢)

وزاد بعضهم (١) قسماً خامساً وهو : أن تكون بمعنى صار كقوله :

بُتِيهَا قَفِرَ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهُمَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضَهَا

والمعنى بلا شك : قد صارت بيوضها فراخا .

وزاد آخرون سادساً وسابعاً ، وهما : أن تكون بمعنى : كَفَلَ ،

كقولك : كَانَ الْقَاضِي بِنْتُ فُلَانٍ ، ومعنى غَزَلَ كقولك : كَانَ زَيْدٌ صُوفًا

كثيراً (٣) ، والمعنى : كَفَلَ الْقَاضِي بِنْتُ فُلَانٍ ، وغَزَلَ زَيْدٌ صُوفًا كثيراً ،

فهذه سبعة أقسام .

ثم إنَّ " كَانَ " التي يكون اسمها ضمير الأمر والشأن ، لا يكون

خبرها عند نحاة البصرة إلا جملة فعلية ، أو اسمية كقولك : كَانَ قَامَ زَيْدٌ ،

(١) منهم ابن باب شاذ في شرح الجمل : ٤١/١ ، والجزولي . انظر

شرح الجزولية للابن دى : ٩٥٣ .

(٢) البيت لابن أحمد الباهلي : وهوفي ديوانه : ١١٩ وشرح المفصل

لابن يعيش ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٧٨/٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٢/١ ، وشرح الجزولية للابن دى :

٩٥٣/١ ، والخزانة : ٣١/٤ ، وشرح الحماسة للمعزوقي : ٦٨ ،

وانظر تخريجات الديوان للبيت .

وذكر ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ١٥٤ أن البيت الذي الرمة ،

وليس في ديوانه وإن كان هناك قصيدة من بحر هذا البيت

وقافيته .

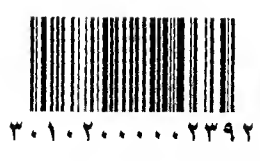
(٣) ذكر ذلك ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ١٥٥ وعزاه إلى ما نقله

اللغويون من غريب اللغات وانظر اللسان " كون " .

وكان زيد قائم ، فآسم كان مضمرفيها ، والجملة التي بعدها في موضع نصب على الخبر ، وهذا الضمير الذي [يكون في] ^(١) كان ، يجوز أن يكون عبارة عن الأمر والشأن ، ويجوز أن يكون عبارة عن القصة ، فإن جعلته عبارة عن القصة ألحقت الفعل تاء التانيث بدلالة على ذلك المقصد ، وإن كان ^(٢) عبارة عن الأمر والشأن لم تلحق تاء التانيث ، لأن الضمير مذكر ، والأحسن أن يكون تانيث الضمير مع الموءنت ، وتذكيره مع المذكر ، للمجانسة كقولك : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة ، ويجوز تانيثه مع المذكر ، وتذكيره مع الموءنت ، فتقول : كانت زيد قائم ، وكان هند قائمة ^(٣) ، والأحسن ما بدأنا به ، والله أعلم .

-
- (١) تكملة من "ح" .
(٢) في النسختين "كانت" .
(٣) قال ابن عصفور : " وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكرا فالضمير ضمير أمر وإن كان موءنتا فالضمير ضمير قصه ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة للمشاكلة ، ولا يقال عندهم : كانت زيد قائمة ، ولا كان هند قائمة ، وهذا الذي منعه جاز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضا ."

طالب الطالب يتبعه ما يطلب منه من
 ملحوظات عندي لنا في
 د. عبد الفتاح إسماعيل شاذلي



جامعة مصر للدراسات
 كلية اللغة العربية
 قسم الدراسات العليا
 فرع اللغة

د. حسين عبد الله
 ١٤٠٩ / ٩ / ١٤
 د. محمد الطناني
 محمد الطناني

فتحناز وعبد الله مع تحقيق كتابه شرح الجمل



رسالة دكتوراه

٢٩٢

إعداد
 عماد بن محمد بن علي

١١٠٠٠

إشراف
 د. محمد محمد الطناني

المجلد الثاني

العام الجامعي ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ



باب الحروف التي تنصب الآسم وترفع الخبر

هذه الحروف ستة وهي : **إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ** ،
كذا عدها (١) أبو القاسم .

وقال سيبويه : هذا باب الحروف الخمسة وهي : **إِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ** (٢) ، وأسقط منها " **أَنَّ** " المفتوحة الهمزة ، ووجه ذلك ، أن المفتوحة فرع المكسورة ، بدلالة أنها لا تفتح إلا في موضع يعمل فيه العامل ، فكان فتحها شعرا بأن موضعها يتأثر بالعوامل ، فلذلك اقتصر سيبويه على الأصول وعدها أبو القاسم بأصولها وفروعها ، إلا أنه لم يستوف جملة فروعها ، وذكر غيره أن في " **لعل** " ثمانى لغات (٣) وهي : **لعل ، وَعَلَّ ، وَلَاَنَّ ، وَأَنَّ (٤) ، وَلَعَنَّ ، [وَرَعَنَّ] (٥) ، وَغَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَعَلَّ** ،
أبا القاسم إنما لم يذكر هذه اللغات ، لقلة استعمالها واعتمد على المشهور منها ، كما لم يذكر " **هناها** " مع الآسماء الخمسة ، لقلة استعمالها بالحروف .
والله أعلم .

مسألة (٦) : لما بلغ بالقراءة عليّ إلى هذا الموضع من الجمل جرى بين المذاكرين في المسألة فوائد ، رأيت إثباتها هنا ، وذلك أن " **أن** " المفتوحة فرع المكسورة بدلالة استفتاح الكلام بها مكسورة ، ولا يستفتح بها

- (١) الجمل :
(٢) الكتاب : ١٣١/٢ وعدها المبرد خمسة أيضا انظر المقتضب : ١٠٧/٤ .
(٣) انظر هذه اللغات في أمالي القاضي : ١٣٤/٢ ، رصف المباني : ٣٧٥ وذكر المرادى في الجني الداني أن فيها اثنتي عشرة لغة انظرهما هناك : ٥٢٩ ، وذكر الراعي أن " **لعل** " وأن **وعل** " وأن **هسي** مشاهير تلك اللغات جاء في القرآن وفي فصيح الكلام . عنوان الإفادة : ١٦٢ .
(٤) تكملة من " **ح** " .
(٥) تكملة من " **ح** " .
(٦) هذه المسألة ساقطة من " **ح** " بأكملها .

مفتوحة ، وما يستفتح به مقدم على ما يكون حشوا ، ثم إذا وقعت المكسورة مع معموليها [فهي] (١) من قبيل الجمل ، لا تكون فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مجرورة ، لأن كل واحد من هذه الثلاثة يخبر عنه في المعنى ، وإنما يخبر ويحدث عن الأسماء ، والمفتوحة مع معموليها من قبيل المفردات ، والفاعلية ، والمفعولية ، والجر من أحكام المفردات .

ثم قال بعض المذاكرين عن زمان فتحها : والسبب فيه هل هو متحد أو متعدد ؟ إن قلنا بالتعدد لم يكن بد من أحد أمرين : إما تقدم الموحدة بالزمان ، وإما تأخره بالزمان ، أما تأخره فبين الإحالة ، وأما تقدمه بالزمان فأدق من الإحالة ، لأنه يستلزم التعليق في زمانه الذي كان فيه متقدماً على زمان أثره بلا معلق ، وإذا كان كذلك وجب القول بالاقتران ، وبقي تعدد الزمان ، وهذه المسألة شبيهة بتكأة شيخنا أبي القاسم بن الشاط - رحمة الله عليه - كان يقول فيما إذا مر به نحو هذا : ففي أي وقت انكسرت القدر ، أي زمان الصحة أم في زمان الكسر ، أم في زمان بين الزمانين ؟ وتلخيص ما يرفع الإشكال من هذا وأمثاله ، أن تقدم السبب / على المسبب ، ٩٧ مرة يكون تقدماً زمانياً ومرة يكون تقدماً حكماً ، وهذا مما ألتقدم فيه حكماً لا زمانياً ، وهو الذي عبرنا عنه قبل الاقتران ، فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق .

(١) تكملة يستقيم بها المراد .

(٢) هو أبو القاسم قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري السبتي قال ابن فرحون أقرأ عروة بمدينة سبته الأصول والفرائض ، مقدم "موصوف" بالإمامة ، وكان موفوراً ألحظ من ألفقه حسن المشاركة في العربية كاتباً مترسلاً رياناً من الأرب ، له نظر في العقليات ، يكنى كما سبق بأبي القاسم ، والشاط كما قال هو اسم لجده لطوله ، ولد سنة ٦٤٣ ، ومات سنة ٧٢٣ . ترجمته في برنامج السوادي أشي : ١٦٨ ، ودرة البحال : ٣ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، والذيباج المذهب : ١٥٢ / ٢ .

فصل : ثم إن هذه الحروف نصبت الأسم الذي كان مبتدأ ، ورفعت الخبر الذي كان خبراً ، لأنها أشبهت الفعل المتعدي إلى واحدٍ من خمسة أوجه . (١)

أحدها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد ، والتمني ، والترجي ، والتشبيه ، والاستدراك .

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال ، لأن منها ثلاثيا ورباعيا ، وخماسيا .

والثالث : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الماضي .

والرابع : أنها تطلب أسمين من وجهين مختلفين ، وذلك أنها تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تمنيه ، أو ترجيه ، وغير ذلك من المعاني المذكورة قبل ، وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر ، لأنه مطلوبه على اللزوم .

والخامس : أنها يتصل بها ضمير المنصوب كما يتصل بالفعل ، فتقول : إنك ، وانه ، وإني كما تقول : ضربني ، وضربك وضربه ، هذا كله توجيه أبي القاسم ، وقد نقضها عليه السهيلي إلا الرابع (٢) ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، وهو الذي عبر عنه بأنها تطلب أسمين من وجهين مختلفين ، قال : أما اتصال الضمير المنصوب بها ، فلم يكن إلا بعد حصول التشبيه الموجب للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ، فلا فرق في هذا بين الضمير

(١) ذكر هذه الأوجه الزجاجي في الجمل عدا الوجه الثاني ، وذكر الأربعة الأول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٦٨ وذكرها الشاطبي في شرح الألفية : ٤٠٤ / بنص ابن الفخار هنا ، فيبدو أنه نقلها عن أستاذة .

(٢) انظر نتائج الفكر : ٣٤٢ . وجعل المبرد شبهها بالأفعال بأنها لا تقع إلا على الأسماء فقال : "... وإنما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني ، والتشبيه التي عباراتها أفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي . " المقتضب : ١٠٨ / ٤ .

والظاهر ، في أن كل واحد منهما ثانٍ من الوجه الذي أوجب لها العمل ، وهذا الذي قاله ظاهر .

وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف " ثم " ، ولم يوجب لها ذلك شيئاً من العمل ، انتهى ما قاله السهيلي . (١)

وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أن اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل ، وأما الشبه المذكور ، فلم يوجب [لها] (٢) شيئاً من العمل ، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها (٣) . والله أعلم .

فصل : ثم قال (فلا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها) (٤) .

إن وأخواتها غير متصرفة في نفسها ، وما لا يتصرف في نفسه فلا يجوز أن يتصرف في معموله ، فمن ثم لم يجوز أن يتقدم عليها شيء مما في حيزها (٥) ، فلا يتقدم عليها أسمها ، ولا خبرها مطلقاً ، ولا معموله مطلقاً ؛ لما ذكر من عدم تصرفها ، وأما تقديم خبرها على أسمها فجائز بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً ،

(١) قول السهيلي هذا نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٤٠٤ / ولم أعر عليه في نتائج الفكر إلا الوجه الرابع الذي سبقت الإشارة إليه ، وكذلك لم أجده في أماليه . فيبدو أن الشاطبي نقله من عند أستاذه ، لأنه صرح بالنقل عنه من الفقرة التالية . (٢) زيادة من " ح " وشرح الشاطبي .

(٣) في معبر لما نقله وهذه الفقرة نقلها بنصها الشاطبي عن أستاذه ابن الفخار انظر شرح الألفية : ٤٠٤ . وقال الراعي في عنوان الإفادة : ١٦٣ " . . . فهذه الحروف مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ، فلاختصاصها وجب لها أن تعمل ، وإنما رفعت ونصبت لشبهها بالفعل الماضي المتعدى إلى واحد ، وشبهها به من أربعة أوجه " . ثم ساق الآ وجه السابقة عد الخامس .

(٤) الجمل : ٥٢ .

(٥) في الأصل : " خبرها " خطأ .

وكذلك معموله ، بالشرط المذكور ، وأكثر ما يكون هذا في الشعر كقوله : (١)

فلا تلحني فيها فإنَّ بحبها أخاك مصابُّ القلب جمُّ بلا بِلِه

فصل : وأما قوله : (لأن كان متصرفه . تقول : كان يكون

(٢)

فهو كائن ومكون) .

أما كان يكون فلا إشكالَ فيهما لمجيئهما في التنزيل ، وأما كائن

فمعلوم من كلام العرب ، حكى الخليل في الكتاب : (٣) هو كائن أخيك ،

وأصله كائن أخاك وأضيف للتخفيف ، ولولا ذلك لم يجز ، ثم تقدير الانفصال .

ليس هو المجوز بأنفراده ولكن لما أضاف البيان (٤) كان خبر كان مشبهاً

بالمفعول به حصل الجواز بمجموع الأمرين . والله أعلم .

وأما مَكُونٌ فلا يقال بوجه ، وألمانع من ذلك ما يلزم عليه من حذف

الابتداء من غير دليل وإبقاء الخبر ، وهذا ممنوع عند الكافة ، لأنهم

جزءان متلازمان لا يستغنى أحدهما عن صاحبه (٥) ، ولا شكال هذه المسألة

سأل ابن جني عنها شيخه الفارسي فقال له : أيجوز أن يقال : مَكُونٌ ؟

فقال : لا ، فقال له : أنا خطأ سيويهم ؟ فقال : لا ، فقال له : أنا خطأ

الناسخ ؟ فقال : لا ، فقال له فأيش (٦) هذا ؟ فقال : ليس كلُّ داءٍ

يعالجه الطبيب . (٧)

(١) ذكر البغدادى في الخزانة ٥٧٣/٣ أن هذا البيت من الخمسين

المجهولة ، وهو في الكتاب : ١٣٣/٢ والأصول : ٢٤٧/١ ،

وشرح ابن عصفور : ٤٤٠/١ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، وشرح الشاطبي

: ٤٠٩/٠

(٢) الجمل : ٥٢ .

(٣) لم أستطع العثور على ذلك في الكتاب . والذي في الكتاب : ٤٦/١

قوله " هو كائنٌ ومَكُونٌ ، كما تقول : ضارب ومضروب " .

(٤) في الأصل " إليه أن " فالتبست على الناسخ لأشتباه الكلمتين في الخط .

(٥) انظر إصلاح الخلل : ١٦٠ .

(٦) في الأصل " أيش " بإسقاط حرف العطف .

(٧) قول المناقشة التي في هذه المسألة بين ابن جني وشيخه في إصلاح

الخلل : ١٦٠ .

(١) وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا [لِلنَّاسِ] خِلَافٌ كَثِيرٌ، وَأَجُودٌ مَا وُجِّهَتْ بِهِ مَا قَالَهُ
الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ : إِنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْإِعْلَامَ بِتَصَرُّفِ
الْفِعْلِ ، وَإِنْ مَكُونًا لَيْسَ أَمْتَنَاعُهُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ (٢) ، وَإِنَّمَا أَمْتَنَاعُهُ مِنْ
جِهَةِ أُخْرَى وَهِيَ : مَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، وَابْتِقَاءُ
الْخَبَرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَجَازَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : ثُمَّ قَالَ (٣) : (وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ خَبَرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ
حَرْفَ خَفْضٍ ، أَوْ ظَرْفًا جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْأَسْمِ) (٤) إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ .

وَجِهَ هَذَا الْإِتْسَاعُ أَنَّ كُلَّ كَلَامٍ لَا يَخْلُو مِنْ ظَرْفٍ وَمَجْرُورٍ ، إِمَّا تَصْرِيحًا
وَأَمَّا تَقْدِيرًا / فَقَوْلُ مَنْ ذَلِكَ : قَعْدَ زَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَهَذَا ٩٨
تَصْرِيحٌ بِالظَرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، وَقَوْلُ : قَعْدَ زَيْدٍ ، فَهَذَا الْكَلَامُ ، وَإِنْ لَمْ
يُصْرَحْ فِيهِ بِالظَرْفِ وَالْمَجْرُورِ فَانَّهُ فِي الْحُكْمِ كَالأَوَّلِ ، فَإِنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يَدُ
مِنْ جِهَةِ التَّحْصِيلِ أَنْ يَكُونَ فِي زَمَانٍ وَفِي مَكَانٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا كَلَامٌ وَكَثُرَ
هَذِهِ الْكُثْرَةُ اتَّسَعَ فِيهِمَا مَا لَمْ يُتَّسَعْ فِي غَيْرِهِمَا ، فَفَصَلَ بِهِمَا حَيْثُ لَا يَفْصَلُ
بغَيْرِهِمَا ، فَهَذَا وَجْهُ الْإِتْسَاعِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : ثُمَّ قَالَ : (فَإِنْ أَتَيْتَ بِخَبَرٍ مَعَ الظَّرْفِ بَعْدَ الْأَسْمِ) (٥) إِلَى
آخِرِ الْفَصْلِ .

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الَّذِي بَعْدَ أَسْمِهَا خَبَرٌ " إِنْ " وَالظَّرْفُ
أَوْ (٥) الْمَجْرُورُ مِنْ صِلَتِهِ ، أَيْ مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ جَائِزٌ مُطْلَقًا سِوَاكَ كَانَ

-
- (١) زِيَادَةٌ مِنْ " ح " .
(٢) الْبَسِيطُ : ٧٧٤ - ٧٧٥ .
(٣) " ثُمَّ قَالَ " سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " وَانْظُرِ الْجُمْلَ : ٥٢ .
(٤) الْجُمْلَ : ٥٢ .
(٥) فِي " ح " " وَالْمَجْرُورُ " .

الظرف أو المجرور تاماً أو ناقصاً .

الثاني : أن تنصبه على آحال ، ويكون الخبر في الظرف أو المجرور ،

إِلَّا أن هذا الوجه لا يكون إلا بشرط أن يكون الظرف أو المجرور تاماً ؛ أي يتم به مع الأسم الكلام ، بأن يصلح أن يكون خبراً كقولك : **إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا قَائِمًا** ، وَإِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا قَائِمًا ، فزَيْدٌ أَسْمٌ إِنَّ ، وقَائِمٌ نَصْبٌ على الحال ، والخبر في الظرف أو المجرور ، ولو قلت : **ان اليوم زَيْدًا قَائِمًا** ، أو **إِنَّ (١) فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ زَيْدًا ذَاهِبًا** ، بنصب " قائم " و " ذاهب " على آحال لم يجز ؛ لأن آحال لا تكون إِلَّا بعد تمام الكلام ، وهذا الظرف أو المجرور غير تام ، فلذلك لم يجز في قائم غير الرفع على الخبر .

الثالث : أن يكون الظرف ، أو المجرور خبراً ، **لِإِنَّ** ، و " قائم "

المرفوع خبر ثان ، وقد جوز سيبويه في قوله تعالى : **كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَىٰ نَزَاعَةٌ لِّلشَّوٰى** (٢) في قراءة الرفع أن تكون لَطَىٰ ، ونزاعة جميعا خبرين ، **لِإِنَّ** " فهذه المسألة كذلك ، والله أعلم .

الرابع : أن ترفع " قائم " على الخبر ، ويكون المجرور في موضع

آحال من الضمير في الخبر ، كأنه قال : **ان زَيْدًا قَائِمًا** في حال كونه ثابتاً في الدار .

ووجه خامس : أن يكون أَسْمٌ **إِنَّ** ضميراً للأمر والشأن والجملة خبرها ،

كأنه قال : **إِنَّهُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ** ، ولكنه حذف ضميراً للأمر والشأن لطول الكلام ، وليس هذا خاصاً بالشعر ، ولكنه أكثر ما يكون فيه .

(١) في الأصل " وإن " .

(٢) سورة الماعارج : ١٥ وهي قراءة ابن مسعود ، انظر الكتاب : ٨٤/٢ وذكر ابن زنجلة أن النصب في " نزاعة " قراءة حفص ، وقرأ الباقر بالرفع ، فمن نصب فعلى أنها حال مؤكدة ، كما تقول : **"أنا زيد"**

فصل : ثم قال : (وأعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ) (١)

إلى آخر الفصل .

كان ينبغي أن يقول : وأعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ ، فإنه يكون خبر هذه الحروف ، إلا الجملة غير الخبرية المتقدم تفسيرها في باب كان ، وإلا ما له صدر الكلام من مفردات الأسماء ، وهذا المعنى يريد ، ولكن الإطلاق في موضع التقييد محل بالمقصود ، والله أعلم .

فصل : ثم قال (وأعلم أنه يدخل في خبر إن وحدها من بين

سائر أخواتها الآلام) .

يعني لام الآباء ، وهذه الآلام لها ثلاثة ألقاب : لام التوكيد ، ولام الآباء ، ولام إن ، ولا تقع إلا في جملة خبرية صالحة أن تكون جواباً للقسم (٣) ، وهذه الأوصاف الثلاثة مخصوصة بـ " أن " وحدها من بين سائر أخواتها ، فلا تدخل هذه الآلام مع ليت ، ولعل ، لأنهما وإن كانا في جملة فإِنَّها غير خبرية ، وغير صالحة أن تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع " كأن " ولا مع " لكن " لأنهما وإن كانا في جملة خبرية ، فإنَّ واحدة منهما لا تكون جواباً للقسم ، ولا تدخل مع " أن " المفتوحة الهمزة ، لأنَّها وإن صلحت أن تكون جواباً للقسم عند بعضهم فإنَّها ليست بجملة ، لأنَّها موصولة بما بعدها ،

معروفاً ومن رفعها جعلها بدل من " لظي " وهو قول الفراء . وقال الزجاج بما قال به سيبويه شبهه بقولهم : إنه حلو حامض ، إن قد جمع الطعمين ، حجة القراءات : ٧٢٣ - ٧٢٤ .

- (١) الجمل : ٥٣ .
(٢) انظر ص : ٢١٩ ، وهذا المأخذ أخذه عليه ابن الضائع في كلا الموضعين . انظر شرح الجمل : ١٥ / أ ومثله قال في البسيط : ٧٧٧ واعتذر عنه بأن أبا القاسم يريد الحقائق وهي أن هذه الحروف يخبر عنها بالجملة وبالظروف كما يخبر عن المبتدأ بالجملة وبالظروف دون الالتفات إلى احتمال الجملة للصدق والكذب .
(٣) انظر البسيط : ٧٨١ .

والموصول مع صلته بنزلة اسم مفرد (١) ، فلهذا آخضت (٢) بـ "ان" المكسورة الهمزة من بين سائر أخواتها والله أعلم .

فصل : ثم إن هذه الآلام أصلها أن تكون قبل "إن" كقولك :

لَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، ولكنهم كرهوا الجمع بين حرفين مؤه كدّين ، ففرقوا بينهما إصلاحاً [اللفظ (٣)] لهذا الغرض ، فأخروا الآلام إلى الخبر بشرط الفصل ،

وبشرط أن لا يكون فعلاً ماضياً مطلقاً عند قوم (٤) ، أو متصرفاً عند آخرين ،

وإلا يكون شرطاً ولا جزءاً ، ولا قسماً وجواباً (٥) ، تقول من ذلك : إِنَّ

زَيْدًا لِقَائِهِ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، وإن زيدا عندك ، وإن زيدا ليقوم ،

وإن زيدا لنعم الرجل ، على أحد القولين ، فإذا قلت : إن زيدا لأبوه

قائم ، فقيل : إنها مؤخرة من تقديم ، كالمسائل الأولى ، وقيل إنها في

موضعها ، لا ينوى بها التقديم ، بدليل ثباتها في موضعها عند سقوط ان ،

ولو (٦) كانت مؤخرة من تقديم ، لوجب ردها إلى أول الكلام عند زوال "إن" ،

لارتفاع السبب الذي أوجب / تأخيرها ، وهذا ظاهر والله أعلم ، وتظهر ١٩

شدة الخلاف في نحو هذه المسألة : إذا قلنا (٧) : إن زيدا في الدار لأبوه

قائم ، وإن [زيداً] طعامك لأبوه أكل ، فمن قال : إنها مؤخرة من

(١) انظر البسيط : ٧٨١ .

(٢) في "ح" اختصت .

(٣) تكملة من "ح" وانظر المسألة في الخصائص : ٣١٤ / ١ باب في

إصلاح اللفظ .

(٤) نقل أبو حيان أن الصفار وابن السكيت منعاً ذلك نقلاً عن سيبويه

بهمع الهوامع : ١٧٤ / ٢ ، ومنع الجمهور دخولها على الماضي

المتصرف وأجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي المتصرف على

نية الاقتران بقدر . انظر المغني : ٣٠١ ، وورصف المباني : ٢٣٤ ،

والجني الداني : ١٦٣ ، ١٦٧ .

وقال الزمخشري إنها لا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع .

المفصل : ٣٢٨ وانظر المسألة في شرح الألفية للشاطبي ٤٢٣ ،

وشرح ابن هفوف ٤٣٢ / ١ ، وتقييد ابن لب : ٧٢٥ .

(٥) انظر شرح الألفية للشاطبي : ٤٢٥ .

(٦) سقطت واو العطف من الأصل .

(٧) في "ح" قلت . (٨) تكملة من "ح" .

تقديم جواز هذه المسألة ، كما جوزها الكل في المسائل المتقدمة ، ومن قال :
إنها في موضعها لا ينوى بها التقديم منع هذا ونحوه ، لأن هذه اللام لها
صدر الكلام ، فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها إذا كانت في موضعها ،
فتدبر ذلك . والله المستعان .

فصل : وتوخر هذه اللام أيضا إلى اسم " إن " بشرط الفصل
بينهما ، ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو مجرور ، كقولك : إن في الدار لزيدا ،
وتوخر أيضا إلى معمول الخبر بشرط تقديمه عليه ، وحصول الفصل بينهما
كقولك : ان زيدا لطعامك آكل ، ولا يجوز دخول اللام في الخبر مع دخولها
في معموله المتقدم عليه غالبا^(١) ، وقد سمع من كلامهم : انى ليحمد الله
لصالح^(٢) ، وهو قليل في الاستعمال^(٣) .

فصل : ثم قال : (وتقول في العطف إن زيدا قائم وعمره ، وعمره
بالنصب والرفع)^(٤) .

أما نصب هذا المعطوف فلا إشكال في أن جميع هذه الحروف متساوية
فيه ، وأما رفعه فإن هذه الحروف تنقسم بالنظر إليه على ثلاثة أقسام : إن ،
ولكن قسم ، وليت ، ولعل ، وكان قسم ، وأن المفتوحة الهمزة قسم .
[فاما]^(٥) إن ولكن ، فإن المرفوع فيها بعد الخبر على ثلاثة أوجه :
أحدها : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال : إن زيدا قائم ،
وعمره قائم ، ثم حذف من الثاني ما دل عليه الأول ، وهذا من باب عطف
أجمل المتساوية في المعنى ؛ لأن " إن " لم تغيّر من المعنى شيئا .

-
- (١) أجاز الزجاج دخولها على الخبر وعلى معموله مثل : إن زيدا
لفي الدار لقائم انظر شرح الشاطبي : ٤٢٦ .
(٢) انظر هذا القول في شرح ابن عقيل : ٣٧١ / ١ .
(٣) في الأصل : " الاستفهام " خطأ .
(٤) الجمل : ٥٤ .
(٥) تكملة من " ح " ومكانها بياض في الأصل بقدر كلمتين .
(٦) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٦٧ .

وآلوجه الثاني : أن يكون عطفاً على الضمير الذي في الخبر إن كان ما يتحملة كأنه قال : ان زيدا قائم هو وعمره ، والأحسن في ذلك أن يوءد أو يفصل ^(١) ، وهذا من عطف مفردٍ على مفرد .

وآلوجه الثالث : أن يكون عطفاً على موضع اسم "إن" قبل دخولها ، على توهم الأصل ؛ لأن "إن" لم تغير من المعنى شيئاً .

وينبغي أن يحقق النظر في هذا الموضع ، فإن بعض أئمة السبتيين المحققين وهو : الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم - رحمه الله عليه - سلك مسلك أبي عبد الله بن أبي العافية ، في إنكار العطف على الموضع في هذا الباب وأمثاله ، فكان يقول : إن العطف على الموضع ، إنما يكون حيث يتقدم عاملان أحدهما معلق باللفظ ، والآخر معلق بالموضع ، فإذا كان كذلك جاز أن يحمل المعطوف على كل واحد منهما ، كقولك : ليس زيد بقائم ولا قاعداً [معا] ^(٢) ، فليس عاملة في الموضع ، وألباء عاملة في اللفظ ، ولا تشبه "إن" هذا ؛ لأنها معاقبة للابتداء ؛ لا تجامعه البتة ، فوجب ألا يكون العطف على الموضع إلا بشرط حضور صاحبه ؛ لأنه لا موضع إلا لذي ^(٣) [موضع] ^(٤) ، وصاحب الموضع هو الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، فوجب زوال الموضع بزوال صاحبه ^(٥) ، وهذا مذهب قوي .

قال سيبويه : وأعلم [أن] ^(٦) الاسم أوله الابتداء ، وإنما يدخل الرفع والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان

-
- (١) انظر الكتاب : ١٤٤/٢ ، والمقتضب : ١١٢/٤ .
 (٢) تكملة من "ح" .
 (٣) في الأصل "الذي" خطأ .
 (٤) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .
 (٥) انظر قول ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٤ ، وقد تقدّم : ١٨٧ ، وهناك استوفيت مراجعته .
 (٦) تكملة من "ح" ومكانها بياض في الأصل .

مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى
الآبتداء ما دام مع ما ذكرت لك ، إلا أن تدعه ، وذلك إذا قلت : عبد الله
منطلق ، إن شئت أدخلت رأيت [عليه]^(١) ، فقلت : رأيت عبد الله منطلقا ،
فالمبتدأ أول ، كما أن الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة^(٢) . فقله :
ولا تصل إلى الآبتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه ، نص في الموضع .
فأما من قال بجواز العطف على الموضع ، فإنما غره في ذلك ما نحنا
إليه سيبويه من أن بعض العرب يتوهم الآبتداء فيعطف عليه . قال في الكتاب :
وأعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك
وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الآبتداء ، فيرى أنه قال : هم ،
كما قال :^(٣)

* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا *

(٤)

على ما ذكرت لك ، انتهى .
وإنما اضطرب سيبويه إلى توهم الآبتداء ، لا لشراك المعطوف
والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان في معمول واحد ، ألا ترى
أنه لو جعل المرفوع مبتدأ لوجب أن يكون " ذاهبان " مرفوعا بـ " أن "

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) الكتاب : ٢٣-٢٤ .

(٣) هذا عجز البيت وصدده .

* بدالي أني لست مدرك ما مضى *

وفي نسبه اضطراب فهو لزهير ابن أبي سلمى ، أول صرمة بن قيس
الأنصاري كل ذلك قاله سيبويه في مواطن متعددة : ١٦٥/١ ،

٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ١٠٠ ، ٥١ ، ١٦٠/٤ .

وذكر الأصبغي أن هذا البيت ليس موسوما بميسم زهير ، وإنما هو

لصرمة بن قيس : الوصايا : ٨٤ ولم يتعرض الأسود الغندجاني

لهذا البيت وهو في شرح ديوان زهير : ٢٨٧ ، والخزانة : ٦٦٥/٣ ،

وانظر بقية تخريجه في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٧٢/١ .

(٤) الكتاب : ١٥٥/٢ .

وبالابتداء ، ولم يضطر إلى ذلك فيما إذا انفرد كل واحد من الأسمين نحو:
 ١٠٠ ان زيدا قائم وعمرو ، لأن الدلالة / على الخبر حاصلة مع مخالفة عمل
 "إن" لعمل الابتداء ، لاجتماعهما في معنى الإيجاب ، فلم يضطر إلى توهم
 الابتداء ، هذا هو الصحيح وإن كان على جواز العطف على الموضع في
 باب "إن" جماعة كبيرة من حذاق اللغة .

فالحاصل أن إطلاق القول بجواز العطف على الموضع أو تقييده
 بخفاء الأعراب . أو تأخر المعطوف على الخبر لفظاً أو حكماً غير مستقيم ، لما
 ذكرناه .

فأما قول بعضهم : إن الإسناد هو المحرز ، بمنزلة ليس في
 بابها (١) ، فبناء على أصل مذهبه ، من أن الإسناد هو الرفع للابتداء ،
 والمخالف ينكره ، فليس قادحاً فيما أورد على إفساد القول بالعطف على
 الموضع في باب إن ، وأيضاً فإن الإسناد وصف يعم ولا يخص ، وليست
 العوامل هكذا ، فتأمل ذلك كله . والله المستعان .

وأما ليت ، ولعل ، وكأن ، وهو القسم الثاني ، فإن رفع المعطوف
 معها بعد الخبر على وجه واحد ليس غير ، وهو العطف على المضمرفي
 الخبر ، إن كان الخبر مما يتحمله ، والأحسن في ذلك أن يوءد ذلك
 المضمرف قبل العطف عليه ، أو يفصل بينهما ، (٢) ولا يجوز العطف على الموضع
 ضد القائل [به] (٣) في "إن" و"لكن" ، لأن ذلك إنما يكون على
 توهم إسقاط الحرف ، وإسقاطه هنا يخل بالمعنى ، فلا يجوز توهم إسقاط
 ما يخل بالمعنى ، بخلاف "ان" فإن إسقاطها لا يخل بالمعنى فيصح

(١) انظر المسألة في شرح الجزولية للأبدي : ١٠٠٨/١ .

(٢) انظر الملخص : ٢٣٥/١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ١٠١٦ ،

والبسيط : ٨٠٦ .

(٣) تكملة من "ح" .

توهمه ، فمن ثمَّ جازعندهم العطف على الموضع في " إِنْ " ولم يجز في ليت ، ولعل ، ولكن ، ولا يجوز أيضا رفعه بالابتداء ، لانتفاء ما يدل على خبره ، ولا يَصِحُّ أَنْ يدل خبر هذه الحروف الثلاثة على خبر المبتدأ ؛ لاختلاف معنى الخبرين ، وذلك أن أخبار هذه الحروف غير واجبة ، وخبر المبتدأ واجب ، ولا يدل خبر غير واجب على خبر واجب ^(١) ، فإنَّ أظهرت الخبر فقلت : ليت زيدا قائم وعمرو قائم ، جاز ؛ لخروج هذه الجملة على حرف ليست وأستقلالها بنفسها ، وهذا ظاهر والله أعلم .

وأما " أن " المفتوحة ، وهو : القسم الثالث ، فإنَّ لم تصلح فسي مكانها المكسورة ، لحقت بالقسم الثاني في امتناع العطف على الموضع ، واختصاصه بالعطف على الضمير الذي في الخبر إنَّ كان ما يتحملة ، كقولك : أعجبنى أن زيدا قائم وعمرو ، أي [قائم] هو وعمرو ، وذلك أن العطف على الموضع إنما هو على توهم إسقاط ذلك الحرف ، وتوهم إسقاط " أن " ها هنا يؤدِّي إلى إسناد الفعل إلى الجملة ، وذلك محال ، وما أدى إلى المحال محال ؛ فمن ثمَّ لَحِقَ هذا الفرع بالقسم الثاني ، وذلك إذا رفعت المعطوف .
وأما نصبه على اللفظ فلا كلام في صحته . ^(٣)

وأما إنَّ صلحت في مكانها المكسورة فإنها لاحقة بالقسم الأول في جميع ما ذكر في المكسورة ، ومن هذا القسم قوله تعالى ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٤) بدليل قراءة ^(٥) الكسر ، وكذلك [تقول] ^(٦) : ظننت أن زيدا قائم وعمرا ،

-
- (١) انظر هذه المسألة في شرح الجزولية للأبدي : ١٠١٦ .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) انظر شرح الجزولية للأبدي : ١٠١١ .
(٤) سورة التوبة : ٣ .
(٥) أي كسر همزة إن . وهي قراءة الحسن ومجاهد وابن يعمر . انظر البحر المحيط : ٦/٥ .
(٦) تكملة من " ح " .
(٧) ساقطة من " ح "

وعمره ، ألا ترى أنك تدخل الّلام فتكسر إنَّ ، هذا هو الصّحيح (١) ،
خلافاً لمن أطلق القول في إلحاق " أن " المفتوحة بالمكسورة . (٢)

فصل : هذا الّذي ذكرناه من اعتبار الموضع في ان ، ولكن ، مخصوص
بعطف النسق دون سائر التّوابع (٣) على حسب ما تقدم ، وينبغي أن نصورها
مسألة مسألة ، كل مسألة بعلمتها حتى يعلم الفرق بين عطف النسق وغيره من
التّوابع .

مسألة النعت (٤) : إن زيدا العاقل قائم ، لا يكون فيه إلّا النصب ،
وذلك أن الغرض بالنعت بيان المنعوت ، وفصله ممن يشاركه في اسمه
ليصح الإخبار عنه ، فوضعه أن يكون قبل الخبر ، متى جاء بعده فهو في
نية التقديم ، والحمل على الموضع لا يكون إلّا بعد تمام الكلام ، ولهذا إذا
كان المعطوف قبل الخبر لم يكن فيه إلّا اعتبار اللفظ لا غير ، كقولك ان زيدا
وعمره قائمان ، ولا يتصور في النعت أن يكون بعد الخبر لفظاً ونية أصلاً ،
كما يكون ذلك في المعطوف ، فمن ثم لم يكن فيه إلّا النصب ، فتأمل هذه
المسألة فإنها كانت السبب في عني الأستاذ أبي الحجاج الأعمش ، وذلك أنه
سأله بعض نحاة عصره ، لم جاز اعتبار الموضع هنا في العطف ، ولم يجز
في النعت ؟ ، فتكلف إيراداً ، وكان إذ ذاك رمد العينين ، فنزل الماء
فيهما فعني . (٥)

-
- (١) هذا هو مذهب ابن أبي الربيع . انظر البسيط : ٦٨٠ .
(٢) هو أبو الفتح بن جني . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٧/١ ،
والبسيط : ٨٠٤ وتقيداً بن لب : ٧٢٧ .
(٣) انظر بقية التّوابع في البسيط : ٦٨٤ وما بعدها ، وتقيداً بن لب :
٧٣ . وهذا مذهب أهل الكوفة وبعض أهل البصرة فإنهم فيما
عدا " ان " و " لكن " فإن التابع يكون للفظ لا للموضع . انظر شرح
الجمل لابن عصفور : ٤٥٨/١ .
(٤) انظر المسألة في الكتاب : ١٤٧/١ ، والمقتضب : ١١٣/٤ .
(٥) قصة عني الأعمش هذه أوردها الشاطبي في شرح الألفية عن أستاذه
ابن الفخار : ٤٣٤ /

- ١٠١ فإن قيل : قد جوزتم / ألنعت على الموضع في باب " لا " ؟
 فالجواب : أن " لا رجل " كالشيء الواحد ، من أجل التركيب ،
 وليست إن مع أسمها كذلك .
 فإن قيل : فقد جوزتم ذلك في نحو * مالكم من إله غيره * (١) ؟
 وليس فيه ما في " لا رجل " من التركيب .
 فالجواب : أن " من " زائدة وليست " ان " بزائدة ، فحصل
 الفرق .

وأما مسألة التوكيد فالكلام فيها كاللّلام في النعت ، في امتناع الحمل
 على الموضع كقوله تعالى * قل إن الأمر لله * (٢) ، فأما قراءة الرفع
 فعلى الابتداء والخبر (٤) ، دون اعتبار الموضع ، والتعميم من " كل " تابعا
 حاصل كحصوله منه مبتدأ ، ولا تستعمل مضافة للضمير غالبا ، إلا على هذين
 الوجهين ، وقد تقدم القول فيما حكاه سيبويه من قولهم : انهم أجمعون
 ناهبون . (٥)

وأما مسألة البدل : فالكلام فيها أيضا كاللّلام في مسألة النعت
 في امتناع اعتبار الموضع ، وأيضا فإن البدل إن قلنا : إنه على تقدير طرح
 الأول فهو (٦) أسم " إن " المذكورة في التحصيل ، وأسم " ان " لا يكون

- (١) وردت هذه الآية في سور متعددة أولها الأعراف : ٥٩ وانظر البقية
 في المعجم المفهرس .
 (٢) آل عمران : ١٥٤ .
 (٣) هي قراءة أبي عمرو انظر حجة القراءات : ١٧٧ .
 (٤) انظر القرطبي : ٢٤٢/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٣٠٣/١ ،
 أي " كله " مبتدأ و " لله " خبر ، وهما في موضع خبران .
 (٥) انظر ما تقدم ص : ٣٤٢ .
 (٦) انظر معنى الطرح فيما سبق ص : ٣٠٣ .

إِلَّا نَصَبًا ، وَإِنْ قُلْنَا : أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَكُونُ
إِلَّا نَصَبًا ، لِأَنَّهُ لَا عَامِلَ يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ مَعَ الْبَدَلِ غَيْرَ " إِنْ " وَمَنْسُوخَهَا
لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ ، لِأَنَّهُمَا مُتَعَاقِبَانِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ .

وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي
النَّعْتِ أَيْضًا فِي امْتِنَاعِ اعْتِبَارِ الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ
هُوَ عَلَيْهِ ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ ، لَكَانَ مَعْمُولًا لِعَامِلٍ آخَرَ ، عَلَى سَبِيلِ
الِاسْتِقْلَالِ ، وَذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ كَمَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي النَّعْتِ وَمَجْرَاهُمَا فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَذَكَرَ عَنِ الْجَرَمِيِّ ، وَالزَّجَاجِ ، وَالْفَرَاءِ ^(١) ، إِجْرَاءَ النَّعْتِ وَعَطْفَ
الْبَيَانِ ، وَالتَّوَكِيدَ مُجَرَّى عَطْفِ النَّسَقِ فِي جَوَازِ اعْتِبَارِ الْمَوْضِعِ ، وَهُوَ غَيْرُ
مُسْتَقِيمٍ ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ قُلْ إِنْ رُبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عِلَامَ
الْغُيُوبِ ﴾ ^(٢) فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ ^(٣) ، فَإِنَّهُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى مُبْتَدَأٍ ، أَيْ هُوَ عِلَامٌ ^(٤) ، وَلَا سَبِيلَ
إِلَى حَمْلِهِ عَلَى الْمَوْضِعِ لَمَّا تَقَدَّمَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي [رَفْعِ] ^(٥) ﴿ قُلْ إِنْ أَلَامَرْتُ
كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ ^(٦) .

(١) ذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ قَالَ :
" وَأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِنَّ الْإِتْبَاعَ عِنْدَهُمْ فِيمَا عَدَا " إِنْ " وَ
" لَكِنْ " عَلَى الَّلَفْظِ لَيْسَ إِلَّا ...

وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ : ٦٨/٨ وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْآيَةِ
التَّالِيَةِ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ الزَّجَاجِ فِيهَا أَنَّ عِلَامٌ بِالرَّفْعِ خَيْرٌ ثَانٍ وَقَرَأَ
الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ .

(٢) سَبَأٌ : ٤٨ .

(٣) فِي " ح " فِي قِرَاءَةِ رَفْعِ عِلَامٍ . وَالرَّفْعُ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ ، وَقَرَأَ
بِالنَّصَبِ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ
وغيرهم . الْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٢٩٢/٧ .

(٤) الْكِتَابُ : ١٤٧/٢ .

(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ " ح " .

(٦) انْظُرْ مَا سَبَقَ ص ٢٨٠ .

مسألة (١) : لا خلاف عند البصريين في امتناع إن زيدا وإن
 عمراً قائمان ، لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد (٢) ، إلا أن تكون
 الثانية تأكيداً للأولى ، ومأخذها على مذهب الفراء (٣) القائل بجواز إعمال
 عاملين في معمول واحد ، بشرط اتفاق المعنى والعمل ، فتكون المسألة حينئذ
 جائزة .

لا خلاف في جواز : زيد وعمرو قائمان ، وإن كان فيه إعمال
 عاملين في معمول واحد (٤) ، لأن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ،
 عامل في خبره ، لكنه أجرى مجرى المثنى من أجل أن العطف في المختلف نظير
 التثنية في المتفق ، ولولا السماع لساوت الأولى في الامتناع .

فرع بين أصليين : اختلف سيبويه والأخفش في جواز لا رجل
 ولا امرأة قائمان ، فجوزها سيبويه بناءً على " أن " لا " وما علت فيه في
 موضع رفع بالابتداء ، فالمسألة عنده ملحقة بالثانية ، ومنعها الأخفش بناءً
 على أن " لا " تعمل في خبرها فالمسألة عنده ملحقة بالأولى (٥) ،
 واتفقا على جواز : لا رجل ولا امرأة في الدار ، كما اتفقا على جواز : إن
 زيدا وإن عمراً في الدار ، وكل واحد من الإمامين يقدر ما يتعلق به المجرور
 على أصل مذهبه على ما تقدم ، وهذه المسألة أحكمها الفارسي غاية الأحكام ،
 وطول فيها ، وهذا اختصارها ، فأبصر ذلك وتأمله ، وبالله التوفيق .

-
- (١) من هنا إلى آخر هذا الباب ساقط من " ح " .
 (٢) يعتبر الفراء أن خبر أن واخواتها باقٍ على رفعه ولم توءثر فيه
 هذه الحروف انظر معاني الفراء : ٣١١/١ .
 (٣) انظر المساعد : ٤٥٢/١ .
 (٤) انظر المصدر السابق . ٤٤١ /
 (٥) انظر المصدر نفسه ٤٤١/١ .

باب الفرق بين إنَّ و أنَّ

اعلم أنَّ " إنَّ " لها ثلاثة مواضع ، موضع يلزم فيه كسرهما ، وموضع يلزم فيه فتحها ، وموضع يجوز فيه الأثران .

فيلزم كسرهما في ثمانية مواضع : إذا وقعت أول الكلام ، وإذا كانت معها اللام ، وبعد الواو والحالية ، وألا الاستفتاحية ، وكلاً الجزرية ، وحتى الآبتدائية ، وبعد القول المجرد من معنى الظن ، وإذا وقعت صلة للذي وأخواتها ، فهذه ثمانية مواضع يلزم فيها كسرهما .

وأما ما يجوز فيه الأثران ، فأربعة مواضع وهي : إذا وقعت بعد القسم ، والقول المشرب معنى الظن ، وبعد أما / وإذا الفجائية ، إلا أنَّ كسرهما بعد القسم أجود ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره (١) ، لا مرين :

أحدهما : أن ذلك لم يأت في القرآن أصلاً .
والآخر : أن جواب القسم لا يكون إلا جملة اسمية أو فعلية ، فقول أبي القاسم : (وألّفتح جائر قياساً) (٢) فيه نظر ، لما ذكرناه .

- (١) ذكر الزجاجي رحمه الله . أنَّ " أن " تكسر بعد القسم ، ثم نقل عن بعض النحاة جواز ألّفتح ، ثم تعرض ابن مالك لذلك فقال : فأكسرفي الآبتدا وفي بدء صلّه وحيث إنّ ليعين مكمّله ثم قال فيما بعد :
- بعد إذا فجأة أو قسم لا لام بعده بوجهين نبي واعتذر به الشاطبي - رحمه الله - بأن ما في البيت السابق مقيد لما في البيت التالي . فعلى ذلك يجب كسر همزة إن في جواب القسم . انظر شرح الألفية للشاطبي : ٤١١-٤١٢ وهذا مذهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ وهمع الهوامع :
- ١٦٦/٢ وصححه ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٦٠/١ ونقل هذه الفقرة عن الاستاذ ابن الفخار الراعي في عنوان الإفادة : ١٦٩ .
- ثم عقب ذلك بقوله : فقله : لم يأت في القرآن ليس فيه دليل لأن القرآن قد يأتي على أفصح مرة وعلى الفصح أخرى ، وإنما الدليل في الثاني .
- الجمل : ٥٨ (٢)

وأما القول المَشْرَبُ معنى الظَّن ففيه ثلاث لغات :

إحداها : إجراؤه مُجَرِّى الظَّن مطلقاً .^(١)

والثانية : الحكاية مطلقاً على الأصل فيه .^(٢)

والثالثة : إجراؤه مُجَرِّى الظَّن بأربعة شروط وهي^(٣) : أن

يكون فعلاً مضارعاً بقاء الخطاب تقدمته أداة الاستفهام^(٤) ، لم يفصل

بينهما بأجنبي ما عدا الظرف والمجرور ، والحكاية جائزة مع استيفاء الشروط ،

لأنها الأصل ، فمن أعمل القول في المبتدأ والخبر فتح "إن" ومن حكى

كسرها .

والموضع الثالث وهو ما عدا ما ذكر : يلزم فيه فتحها ، وهي وما

عملت فيه بمنزلة اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والجر .

مسائل الباب : ان زيدا قائم ، إن كانت التوكيدية التي نحن

بسبيلها لزم كسرها لوقوعها أول الكلام ، لأن تقديرها مع الفتح . قيام زيد ،

وهذا ليس بكلام ، فلا يجوز فتحها حتى يضم إليها ما يكون معه كلاماً نحو :

ظننت أن زيدا قائم ، وفي علمي أن زيدا عالم وما أشبه ذلك ، وإن كانت التي

معناها الرجاء ، إحدى لغات لعل ، فتحتها فقلت : أن زيدا قائم

بمعنى لعل زيدا قائم ، لأنها ليست المصدرية ، كذا قال الخليل في قوله

تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾^(٥) أي لعلها

إذا جاءت لا يؤمنون^(٦) .

(١) وهذه لغة بني سليم . الكتاب : ١٢٤/١ ، وشرح ابن عصفور

٠٤٦٢/١

(٢) انظر الكتاب : ١٢٢/١ .

(٣) هذه الشروط يشترطها أكثر العرب . انظر المساعد : ٣٧٥/١ .

(٤) في "ح" "استفهام" بدون تعريف .

(٥) الأنعام : ١٠٩ وانظر قول الخليل في الكتاب : ١٢٣/٣ . وأما

أبو الخطاب إلا "خفش الكبير فيجعلها مكسورة على أنه ابتداء بها .

وما قال به الخليل هو قراءة أهل المدينة ، وانظر حجة القراءات :

٠٢٦٦ - ٢٦٥

(٦) تكملة من "ح" .

مسألة اللام : تقول : علمت إنَّ زيدا لقائم ، ولا يجوز فتحها معها ؛ لأن هذه اللام مقدرة قبلها ، وهي إحدى المعلقات ، فمن ثمَّ لزم كسرهما معا ، وقد تقدم بيان ذلك في الباب قبل هذا (١) ، فأما فتحها في قوله تعالى : * وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام * (٢) في بعض القراءات فعلى زيادة اللام (٣) ، فليست التي يجب كسرها معها ، وكذلك إذا قلت : علمت أن زيدا ليقوم ، بفتحها لا غير ، أن هذه اللام لام اليمين وليست لام الابتداء ، بدليل إلحاق نون التوكيد ، فلو أسقطت النون لكانت لام الابتداء ، ووجب كسر إنَّ ، لما تقدم .

مسألة الواو الحالية : جاء زيد وإنَّ يده على رأسه ، بالكسر لا غير ، لأن واو الحال مخصصة بالجمل ، و " أن " المفتوحة بتأويل المفرد ، فلم يكن لها سبيل إلى هذا الموضع ، وبهذه المنزلة " ألا " الاستفتاحية ، و " كلاً " الجزرية ، ويقال : الردعية ؛ لأنَّ الموضع مخصوص بالجمل ، ولا حظ فيه للمفرد .

مسألة حتى الابتدائية : قام القوم حتى إنَّ زيدا قائم ، لا يجوز فتحها هنا لتعذر تأويلها بالمصدر ، فإن كانت العاطفة فتحتها كقولك : عرفت زيدا حتى أنه كريم ، أي حتى كرمه .

-
- (١) ساقطة من " ح " .
(٢) الفرقان : ٢٠ كما في الخصائص : ٣١٥ / ١ .
(٣) قرأ بها سعيد بن جبير كما في الخصائص : ٣١٥ / ١ ، والمفني : ٣٠٧ ، وشرح الرضي : ٣٥٦ / ٢ ، وهي في البحر المحيط : ٤٩٠ / ٦ دون نسبة . قال أبو جعفر النحاس : " إذا دخلت اللام لم يكن في إنَّ إلا الكسر ، ولولم تكن اللام ما جاز أيضا إلا الكسر ، لأنها مستأنفة . وهذا قول جميع النحويين ، إلا أن علي ابن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد أنه قال يجوز الفتح في إن هذه وإنَّ كان ما بعدها اللام ، وأحسبه وكها منه " .
إعراب القرآن : ٤٦٢ / ٢ . وانظر الخصائص : ٣١٥ / ١ ، فإنَّ أبا الفتح رحمه الله جعلها زائدة وأورد على ذلك شواهد متعددة جاءت فيها اللام مع أن المفتوحة ومع غيرها من أخواتها .

مسألة القول اللفظي : قال زيد : ان عمرا منطلق ، أى فاه بذلك ،
على الأصل الذى وضع له القول . (١)

مسألة الواقعة صلة للذى وأخواتها : مثاله : أعجبنى الذى إنه
قائم لا بد من كسرها ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة ، فلا حظ للمفرد في
الموضع .

مسألة القسم : والله إن زيدا قائم ، البين الذى لا اختلاف فيه
كسرها ؛ لأنَّ جواب القسم لا يكون إلا جملة ، ومن جوز فتحها فعلى معنـى
أحلف بالله على قيام زيد ، وهو قليل جدا .

مسألة القول المشرب معنى الظن : بنوسليم أطلقوا القول بأعماله
عمل الظن ، فيقولون قال زيد ، أن عمرا منطلق ، وكذلك باب القول أجمع ،
وغيرهم يحكى على الأصل مطلقا ، والفصحاء على ما تقدم من اعتبار الشروط
كقولك : أتقول : زيدا منطلقا ، فعلى هذا تفتح بعده " ان " كما تفتحها
بعد الظن (٢) ، فإذا قلت : أفي الدار تقول : زيدا منطلقا ، جاز مطلقا
سواء عقلت المجرور بالقول ، أو بقوله : منطلقا ، فإن كان معلقا بالقول
لم يكن أجنبيا ، فجوازها ظاهر ، وإن جعلته معلقا بمنطلق ، فهو أجنبي
من القول ، أى ليس معمولا له ، وإنما هو معمول معموله ، ولكنه فصل
مفتفر ، لأنَّ الظروف والمجرورات لا يعتد بها فصولا ، لاتساع العرب فيها ،
فإن قدمت أحد جزأي الجملة المعمولة للقول جاز ؛ لأنَّ الفصل به بين
الاستفهام والقول مفتفر ؛ لكونه غير أجنبي من القول من حيث هو معموله ،
فأعرف ذلك .

(١) وهو الحكاية كما تقدم ص ٣٥١

(٢) في الأصل " أتظن " .

مسألة أما تقول : أما انك ذاهب / : إِنْ جَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ ١٠٣
 " أَلَا " أَسْتَفْتَا حَاجَةً عَلَى حَكْمِ " أَلَا " فِي لَزُومِ الْكَسْرِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا
 بِمَعْنَى حَقًّا مُلْحَقَةً بِالظُّرُوفِ الْمَعْنَوِيَةِ ، لَزِمَ فَتْحُ " إِنْ " وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ
 عَلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ الْكَسْرِ فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ مُجْرَدًا مِنْ التَّحْقِيقِ ،
 فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

مسألة إِذَا الْفُجَائِيَّةُ : مِثَالُهُ الْبَيْتُ الْمَشْهُورُ : (١)
 وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْفَقَا وَاللَّهَازِمِ
 فَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى : فَإِذَا الْعِبُودِيَّةُ لَائِحَةٌ عَلَيْهِ ، أَيْ أَخْلَاقُهُ أَخْلَاقُ الْعَبْدِ ،
 وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ عَبْدٌ ، وَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى : فَإِذَا هُوَ عَبْدٌ ، أَيْ مَمْلُوكٌ ،
 مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ إِلَى الْإِخْلَاقِ .

مسألة : " سَأَلْتُ قَدِيمًا فِي مَسْأَلَةِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ (٢) أَوَّلُ
 مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَرَأَيْتُ أَنَّ أَكْتُبُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَتَتِمَّ بِهِ
 نَائِدَةُ الْبَابِ ، فَأَقُولُ وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فِيهِ
 أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ :

أحدها : أَنْ تَكُونَ [مَا] (٣) بِمَنْزِلَةِ الَّذِي .
 والثاني : أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً .
 والثالث : أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً مُقَدَّرَةً مَعَ الْفِعْلِ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ .

-
- (١) الْبَيْتُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ : ٤٧٢/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ
 ٣٥١/٢ ، وَالْأُصُولُ : ٢٦٥/١ وَالْخَصَائِصُ : ٣٩٩/٢ ، وَشَرْحُ
 الْمَفْصَلِ لِأَبْنِ يَعِيشَ : ٦١/٨ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ : ٤٦١/١
 وَالْخَزَانَةُ : ٣٠٣/٤ .
 (٢) الْإِيضَاحُ : ١٣٠ .
 (٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ " ح " .

والرابع : أن تكون مصدرية مقدرة بلفظ الذي المعني به المصدر، فإن اعتقدت كونها بمنزلة الذي غير معني به المصدر، جاز في "أن" الفتح والكسر، فأما الكسر فعلى أن تكون هي وما عمت فيه في موضع خبر المبتدأ الذي هو "أول"، كانه قال : أول الأشياء التي أقولها ؛ أي أول المقولات إنني أحمد الله ، وبهذه المنزلة الوجه الثاني من القسمة الأولى ، وهو كونها نكرة موصوفة ، والتقدير : أول شيء أقوله ؛ أي أول مقول أقوله اني أحمد الله إلا أنك إن جعلتها موصولة فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، وإذا جعلتها نكرة موصوفة فلها محل من الإعراب ، وهو الجر ، لكونها صفة لمجرور ، والعائد إلى الموصول ، أو الموصوف مفعول القول المحذوف ، وكونها موصولة أحسن من كونها نكرة موصوفة من جهتين :

إحداهما : أن الموصولة أكثر في الكلام من الموصوفة .
والثانية : ما يلزم على جعلها نكرة موصوفة من الإخبار بالمعرفة عن النكرة ؛ لأن قوله اني أحمد الله ، في هذا الموضع جارٍ على أحكام المعارف ، وإن هو حكاية قول القائل : اني أحمد الله ، والذي سوغ الإخبار به عن النكرة اختصاصها ، لأن الاختصاص في النكرة تقرب لها من المعرفة ، من جهة تقليل تنكيرها ، وإن شئت اجتناب ما يعتذر منه ، فجعلت " اني أحمد الله " مبتدأ ، و " أول " خبراً مقدماً ، كأنك قلت : اني أحمد الله أول ما أقول ، وفي هذا أيضا كون الكلام على غير النظم المألوف ، مع الإعراض ^(١) عن مذهب مانع تقديم خبر المبتدأ عليه .

ويرجح أيضاً تقديم الموصولة على الموصوفة من جهة ثانية وهي : أن حذف ضمير الموصوفة على التشبيه بالموصولة ، ففي المسألة أصل ، وفرع ، والأصل أحق بالتقديم من الفرع .

(١) في الأصل : "الاعتراض".

وأما الْفَتْحُ فعلى تقدير : أَوَّلُ الْكَلَامِ الَّذِي أَقُولُهُ كَلَامٌ فِيهِ حَمْدُ اللَّهِ ، فَسَمَّيْتُ ذَلِكَ الْكَلَامَ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ ، لِتَضَمُّنِهِ إِيَّاهُ .

فصل : فَإِنْ أَعْتَقَدْتَ كَوْنَهَا مَصْدَرِيَّةً مَقْدَرَةً مَعَ الْفِعْلِ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ جَازَ أَيْضاً فَتْحُ " إِنْ " وَكَسْرُهَا ، فَأَمَّا الْفَتْحُ فعلى وجهين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ " أَوَّلُ " ، وَهَذَا وَاضِحٌ ، لِإِخْبَارِكَ بِمَصْدَرٍ عَنِ مَصْدَرٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ " إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ " مَفْعُولاً بِالْقَوْلِ ، سَادّاً مَسَدَّ الْخَبَرِ ، عَلَى جَعْلِ الْقَوْلِ أَعْتِقَاداً .

وأما الْكَسْرُ فعلى أربعة أوجه :

أحدها : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِالْقَوْلِ سَادّاً مَسَدَّ الْخَبَرِ ، مِنْ غَيْرِ أَعْتِقَارٍ حَذْفٍ أَعْتِبَاراً بِأَنْ الْمَعْنَى : أَقُولُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، كَمَا يَسُدُّ الْفَاعِلُ وَالصِّفَةُ مَسَدَّ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ أَعْتِقَارٍ حَذْفٍ ، فِي قَوْلِهِمْ : أَقَائِمُ أَخْوَاكَ ، وَأَقِلُّ يَوْمِينَ لَا أَصِيدُ فِيهِمَا .

والثاني أَنْ يَكُونَ : " إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ " خَبِراً عَنِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ " أَوَّلُ " ، عَلَى أَعْتِقَارٍ أَنْ تَكُونَ " مَا " مَقْدَرَةً مَعَ الْفِعْلِ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْمَفْعُولِ ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ (١) أَيِ مَخْلُوقِ اللَّهِ ، وَقَوْلِهِمْ : هَذَا دَرَاهِمُ ضَرَبِ الْأُمَيْرِ ، أَيْ مَضْرُوبِهِ ، وَزَيْدٌ رِضًا ، أَيْ مُرْضِي ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَقُولِي : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، وَهَذَا وَاضِحٌ الْمَعْنَى ، لِأَنْ " إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ " مِنْ جِنْسِ الْمَقُولَاتِ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّمَا جَاءَ مِثْلُ هَذَا التَّعْدِيرِ فِي / الْمَصْدَرِ الْمَصْرُوحِ بِهِ ، ١٠٤
نَحْوَمَا تَقْدِمُ ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ فغَيْرُ مَعْرُوفٍ ذَلِكَ فِيهِ .

فالجواب : أن ذلك ليس ببعيد ؛ إذ جاء المصدر المقدر موضوعاً موضع اسم الفاعل في قولهم : قام القوم ما عدا زيداً ، وما خلا عمراً فسي الاستثناء ، وإذا جاء ذلك في الفاعل فلا يبعد أن يأتي في المفعول مثله ؛ لأشتراكهما في المصدر المصرح به .

والثالث : ما حكاه الفارسي عن عضد الدولة (١) ، ونصه : قال أحد أهل النظر : إذا كسر إن كان التقدير : أول ما أقول : قلبي إنني أحمد الله ، فيكون إنني أحمد الله متعلقاً بقوله : " قلبي " المضمرة الذي هو خبر المبتدأ ، وهو قول حسن جميل .

فإن قلت : فقد حذف الموصول وأبقى بعض الصلة ، فإن ذلك في قول البغداديين بين (٢) جائز ، وينبغي ألا يمتنع عن قول غيرهم ، لأن هذا الحرف قد كثر في كلامهم إضماره ، حتى صار يجري مضمراً مجزأً مظهراً (٣) ، هذا آخر نصه .

ورده ابن عصفور بما يلزم عليه من حذف الموصول وإبقاء الصلة ، (٤) ظناً منه أن الفارسي لم ينتبه لفامض ما نبه عليه ، وقد تقدم جوابه .
والرابع : أن يكون " إنني أحمد الله " مفعولاً بالقول ، وخبراً للمبتدأ محذوفاً آجتزاً عن ذكره بفهم المعنى وطول الكلام ، تقديره : أول قلبي :

-
- (١) في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٧/١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ١٠٥٨/١ سيف الدولة ، والصواب ما أثبت ، انظر شرح الجمل لابن بريزة ١٥٣ .
(٢) ساقطه من " ح " .
(٣) انظر تمثيل ابن أبي الربيع لكثرة حذف القول كثيراً في شرح الإيضاح : ٢٨٤/١ .
(٤) انظر شرح الجمل : ٤٦٧/١ . قال : " وحكي عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون : انني أحمد الله مفعولاً لقول مضمرة يدل عليه ما تقدم ، كأنه قال : أول ما أقول قلبي : انني أحمد الله . واضمر " قلبي " وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات ، واضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر " .

إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ وَهُوَ قَوْلُ الْفَارْسِيِّ فِي "الْإِيضَاحِ" (١) وَغَيْرِهِ .
وَأَعْتَرَضَ (٢) بِأَنْ مِثْلَ هَذَا لَا يَصْدُرُ عَنْ فِطَانَةٍ وَإِمَعَانٍ تَأْمَلُ ؛
بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ :
أَوَّلُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ هُوَ مُتَعَلِّقٌ فِي الْمَعْنَى ،
فَالْإِخْبَارُ إِذَا بَيَّنَّثَ أَوْ مَوْجُودٌ ، إِنَّمَا وَقَعَ مِنْ "أَوَّلُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، وَأَوَّلُهُ
بِاعْتِبَارِ الْحُرُوفِ الْهَمْزَةِ ، وَبِاعْتِبَارِ الْكَلِمَاتِ " إِنِّي " فَيَكُونُ الْإِخْبَارُ بِثَابِتٍ
أَوْ مَوْجُودٍ فِي الْمَعْنَى عَنِ الْهَمْزَةِ ، أَوْ عَنْ "إِنِّي " ، وَهَذَا فَاسِدٌ لِعَدَمِ الْقَصْرِ
إِلَيْهِ ، وَفَسَادُهُ مِنْ جِهَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : الْإِخْبَارُ عَنْ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بِالْوُجُودِ ، مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ دُونَ
تَقْدِيرِ هَذَا الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ لَا يَكُونُ مُؤَكِّدًا لِتَعَرِّيهِ مَا وَضَعَ لَهُ .

وَالثَّانِيَةُ : مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ انْتِفَاءِ وُجُودِ سَائِرِهَا ، وَمَعْلُومُ وُجُودِهِ
بِنَفْسِ نَطْقِ النَّاطِقِ ، فَقَدْ ظَهَرَ بَطْلَانُ وَجْهِ الْكُسْرِ عَلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ .
وَأَلَوْجُهُ الصَّحِيحُ الَّذِي يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ الْكُسْرُ هُوَ أَنَّ يَكُونَ الْقَوْلُ طَامًا
فِي الْحَمْدِ وَغَيْرِهِ ، فَيَكُونُ "أَوَّلُ" مُضَافًا إِلَى أَقْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْهَا أَنِّي أَحْمَدُ
اللَّهِ وَمِنْهَا غَيْرُهُ ، فَمَا أَخْبَرْتَ بِهِ هُوَ أَوَّلُهَا ، وَهُوَ قَوْلُكَ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ،
وَحِكْمَتُهُ ، لَا تَهْ قَوْلٌ ، وَبَعْضُ أَقْوَالٍ قَوْلٌ ، كَمَا تَقُولُ : أَوَّلُ الْأَقْوَالِ
الَّتِي تَكَلَّمْتُ بِهَا الْيَوْمَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى خَيْرٍ مَحْذُوفٍ ، بَلْ يَكُونُ
قَوْلُكَ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ نَفْسَ الْخَبَرِ ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً لَا تُكَ أَخْبَرْتَ بِهِ
عَمَّا مَعْنَاهُ جُمْلَةً ، كَمَا تَقُولُ : قَوْلِي : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

(١) الإيضاح : ١٣٠-١٣١ وانظر شرحه لابن أبي الربيع : ٢٨٥/١
"السمي الكافي في الإيضاح . . ."
(٢) انظر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ٢٨٥/١ وشرح الجمل لابن
صفور : ٤٦٣/١ وما بعدها وشرح الجزولية للابن أبي
وما بعدها .

ولا بن عصفور في المسألة كلام أساء فيه الأندلس مع شيخه أبي علي الشلوبين (١) ، وقال : إِنَّ كَلَامَ الْفَارْسِيِّ محمول على ظاهره ، لا يتوجه عليه اعتراض .

قال : و مراد المتكلم أن يقول : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ قد ثبت واستقر مني قبل نطقي بهذا الكلام ، أى ليس قولي الآن : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ بأَوَّلِ حَمْدٍ حَمْدُهُ ، بل أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ قد تقدم قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ هذا اللفظ الذى لفظ به الآن ، وإنما يريد جنس قوله لللفظ الذى يحمد بها اللَّه . انتهى (٢)

(١) وكلام الأستاذ أبي علي رحمه الله يتعلق بكلام الفارسي - رحمه الله - عند قوله : " وَإِذَا وَقَعَتِ الْكُسُورَةُ وَالْمُفْتُوحَةُ فِي مَوْضِعٍ ، فَالتَّأْوِيلُ مُخْتَلِفٌ " ، تقول : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ ، فتكسر الهمزة مني وتفتحها ، فإذا كسرت كان كقولك : "أَوَّلُ مَا أَقُولُ" مبتدأ محذوف الخبر تقديره : "أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ ثابت أو موجود . . ."

الإيضاح : ١٣٠-١٣١ .

قال الأستاذ أبو علي الشلوبين شرحاً لذلك : " لم يرد أن التقدير : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ ثابت على معنى أن خبراً أول محذوف ، وإنما أراد أن أَوَّلُ مَا أَقُولُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بمنزلة في قولك : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ ثابت أو موجود لو كان هذا ما يقال ، ومعنى قوله محذوف الخبر ، أى لا خبر له ، لأنَّ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ محمول على المفهوم من هذا اللفظ المراد فله ، وأغنى عما يطلبه . . . " شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ٢٨٥ / ١ وانظر ما قاله ابن عصفور في حق استاذه من تكذيبه صراحة فيما ذهب اليه في شرح الجمل : ٤٦٦ / ١ ، ومعلوم ما بين ابن عصفور وبين شيخه من جفوة ربما تولد عنها مثل هذه المخالفة وهذه الإساءة .

وبقي التنبيه على أن كلام أبي علي الشلوبين وكلام الفارسي يبدو عند ابن عصفور من كلام الفارسي ، فلذلك يبدو مضطرباً ، وذلك أنه حينما أراد رد كلام الشلوبين لم يحل الأستاذ بشهرته وإنما اكتفى بكنيته وهي مشتركة بين الفارسي والشلوبين رحمهما الله .

(٢) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل له : ٤٦٦ / ١ - ٤٦٧ .

وهذا لا يتوجه به انفصال ، لأنَّ القول هو متعلِّقه ، فالمعنى ، ولا بد :
أول انني أحمد الله ، فلزم ما تقدم من مجيء الخبر مؤكِّداً ، وهو خلاف
ما أنبني عليه أصل الخطاب وذلك أنه لما أضاف " أول " إلى القول المضاف
إلى ضميره ، حصل العلم بوجوده ، لانتفاء تصور جهل المخاطب بحصوله
فتأمل / ذلك فإنَّه من غامض ما ينظر فيه والله أعلم بالصواب .

١٠٥

وأقرب ما يتخرج عليه كلام الفارسي ، أنه لم يظهر هذا الخبر ليفيد
به ، وإنَّما المفيد عنده " اني أحمد الله " الداخر في القول ، ولما كان
أصل الخبر ووضعه أن يكون جزءاً آخر خارجاً عن المبتدأ مثل بـ " ثابت " و
" موجود " ، إصلاحاً لحكم اللفظ ، وليس بمقصودين ، لاستغناء الكلام بالإفادة
دونهما ، وبالله التوفيق . (١)

وأما المصدرية المقدرة بلفظ " الذي " فالكلام فيها على ما مضى ،
في المقدرة بلفظ المصدر ، لا فرق بينهما إلا في مسألتين :

إحداهما : اعتقاد أسمية هذه وحرفية تلك .

والثانية : اعتقاد ضمير يعود إلى هذه دون تلك ، وهذا على
الخلاف الجاري بين سيبويه وأبي الحسن . (٢)

فإن قلت : كيف يصح اعتقاد تعدى الفعل في صلة ما إلى ضمير
في النية ، مع اعتقاد تعديه إلى قولك : انني أحمد الله .

فالجواب : أن ذلك لا يمتنع ، لأنَّ كل فعل يتعدى إلى مصدره

مع تعديه إلى ما يقتضيه من المفعولات أصحاب ، فأعرف ذلك ، والله المستعان .

(١) انظر قول الاستاذ أبي علي السابق في هامش التحقيق .

(٢) انظر مذهب سيبويه والأخفش في امالي ابن الشجري : ٢ / ٢٤٠ ،
والجني الداني : ٣٣١ .

باب حروف الخفض

الخفض لا يكون إلا بإضافة ، وإضافة على وجهين :

أحدهما : إضافة اسم إلى اسم مثله .

والثاني : إضافة فعل إلى اسم .

فأما إضافة الاسم إلى اسم مثله فهي أن يحل الاسم الثاني من

الأول محل تنوينه حقيقة أو حكما .

فالأول نحو قولك : غلام زيد ، وصاحب عمرو ، فقد حل الاسم الثاني

هنا من الأول محل تنوينه حقيقة ، إن أصله : غلام لزيد ، وصاحب لعمرو .

والثاني جميع ما لا ينصرف في النكرة نحو : * إنما يعمر مساجد

الله من آمن بالله ^(١) * ومن أظلم ممن منع مساجد الله * ^(٢) وما أشبه

ذلك ، فقد حل الاسم الثاني من الأول هنا محل تنوينه حكما لا حقيقة ،

لأن هذا الضرب ليس مما ينون معرفة ولا نكرة غالبا ، لكنه في نية التنوين

من جهة أنه لما أشبه الفعل على الوجه المذكور فيما لا ينصرف ، منع فسي

اللفظ ما لا يكون في الفعل ، وهو الجر والتنوين ؛ لأن الغرض إنما هو

تخفيف اللفظ ، وذلك حاصل بزوال التنوين لفظا وبقائه نية ، كما قالوا

فيما إضافته غير محضة : إنه في نية التنوين ؛ ولذا كانت أحكامه أحكام

النكرة ، وذلك دليل على زواله لفظا وبقائه حكما ، وهذا واضح والله أعلم .

ومن هذا الضرب ما جاء مضافا من المبنيات نحو : كم كتاب عندى

إذا أخبرت ^(٣) ، فالاسم المخفوض بكم ، حال محل تنوينها حكما ،

(١) التوبة : ١٨ .

(٢) البقرة : ١١٤ .

(٣) أي جعلت كم خبرية ، وهي تفيد التكثير .

أعتباراً بأن كم عبارة عن عدد مضاف إلى ما بعده ، كأنه قال : مائة كتاب عندي ، ألف كتاب عندي ، وكذلك ما أشبهه .

مسألة : سأل سائل فقال : المضاف إليه إضافة معنوية ، واقع موقع التنوين ، ومُضَمَّنٌ معنى حرف الإضافة وهو : اللام ، أو من ، وكلاهما مذكور في أسباب البناء ، والحاصل أنه شبهه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ، ووقوعه موقعه ، أما شبهه بتضمنه معناه فظاهر ، لحصول المشاركة فيما هو للحرف وضعاً ، وأما شبهه بوقوعه موقعه ، فمن حيث شاركه أيضاً في الموضع الذي هو للحرف وضعاً ، وقد تقرر أن موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف ، في نفي اشتراط التعدد ، وقد تعدد ها هنا موجب البناء ، فبناءوه أكد من بناء ما اتحد فيه سببه ، فما الجواب ؟

الجواب : أن الوقوع موقع الحرف أو تضمن معناه ، إما أن يكون على وجه الجواز كهذا الذي نحن بسبيله ، وإما أن يكون على وجه اللزوم . فالأول لا يوجب بناءً ، لضعفه بعروضه وقوة (١) أصالة الاسم بالتمكن ، والخروج عن الأصل لا يكون إلا بسبب قوِي .

والثاني : هو الذي يوجب البناء ، لقوته باللزوم ، وهذا هو المذكور في أسباب البناء ، وقد أورد ابن جنّي سوءاً في الظروف المعربة لم لم تبين وقد تضمنت معنى حرف الوعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه ، من أن ذلك التضمن لا حكم له ؛ لكونه على وجه الجواز ، فهو بصدور الاستعمال / ، فلم يعتد به لذلك ، إلا أنه يهيئه للبناء ، مثل أن يقطع عن الإضافة ، فيسرع إليه البناء ، بخلاف

(١) في " ح " . " وقلة " خطأ .

الاسم الذى لم يتقدم إليه تهيئة ، وبهذا فرقوا بين نحو : قبل ، وبعد ، وبين كل ، وبعض ، فأما امتناع بناء نحو "عندك " و "دونك " مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال ، فقد يقال : إنَّ هذا اللزوم إنّما هو من جهة أخرى ، وهي عدم التصرف ، لا من جهة التضمن الذى الفرض به البناء ، وقد يقال : ان هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله إذا جُرا بحرف " من " والله أعلم ، ويؤنس ما ذكرناه ^(١) آنفاً ما رآه سيبويه في باب النداء ، وهو أن المنادى إما أن يلزمه النداء ولا يفارقه ، أو يكون على وجه الجواز .

فالأول : لا يجوز نعته عنده ، للزومه موضع ما لا يصح نعته .
والثاني : لا يمتنع نعته ، لعروضه في ذلك الموضع ، وعدم لزومه ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

فصل : وأما إضافة الأفعال إلى الأسماء فمحروف الجرّ الموضوعة لذلك كقولك : مررت بزيد ، فقد أضفت المرور إلى زيدٍ بالباء ، ولولاها لم تصح هذه الإضافة ، وعلى هذا فقس .

وهذه الحروف تسمى حروف خفضٍ اعتباراً بعملها ، وتسمى حروف إضافةٍ ، اعتباراً بالمعنى الذى سبقت له ، وهو إضافة معانى إلى أفعالٍ إلى الأسماء ، وتسمى حروف جرّ اعتباراً بعملها ، كالوجه الأول ، واعتباراً بالمعنى الذى سبقت له كالوجه الثاني ، لأنّها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، فهما وجهان .

(١) في "ح " بما ذكرناه .

(٢) انظر الكتاب : ١٩٨/٢ - ١٩٩ .

مسألة : دخول حروف الجرفي الكلام لأحد ثلاثة أشياء :

إما لتعددية ما لا يتعدى نحو مررت بزيد ، وذهبت بعمر ، وإما لزيادة ما يتعدى تعدياً (١) نحو : باب أمر وأختار ، وإما لتأكيد ما ضعف العلم به نحو : ليس زيد بقاتم (٢) ، وما أشبه ذلك .

فصل : أما من المضيئة فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضةً ،

وتكون زائدة وغير زائدة ، فأما الزائدة فمعناها استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه ، والفرق بينهما أن استغراق الجنس إن كان مستفاداً من لفظ ما تدخل عليه دونها ، كانت لتأكيد استغراقه كقولك : ما قام من أحد ، وإن كان بالعكس ، فهي لاستغراقه نحو : ما قام من رجل ، وليس بمستقيم ما يعتقد كثير من أهل الأصول من إطلاق القول بأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، ولا بد من التفصيل كما ذكرناه (٣) ، فتأمل .

وآختلف في موضعها على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن زيادتها مشروطة بتكثير مجرورها ، وكونها فسي مساق نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، هذا مذهب البصريين (٤) ، وزاد الأستاذ أبو الحسين شرطاً ثالثاً (٥) وهو : أن يكون مجرورها مراداً به استغراق

(١) مكانها بياض في "ح" .

(٢) أي تأكيد النفي . انظر شرح ابن خروف : ٥٩ ، والبسيط : ٧٣٨ .

(٣) ذكر في شرح الكوكب المنير : ٢٤٣/١ نقلاً عن المعنى : ٤٢٥ ،

وانظر رصف المباني : ٣١٧ ، والجني الداني : ٣٢٠ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش : ١٣/٨ وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٤/١ ،

والجني الداني : ٣٢١ ، وانظر الصاحب : ٢٧١ .

(٥) البسيط : ٧٢٠ ، وعزاه إلى سيبويه ، هو والشرط التي قبله ،

ويبدو أنه اشتق ذلك من مثل سيبويه فقد مثل لمن الزائدة

بقول : " ما أتاني من أحد إلا زيد " وقال : ما أتاني من رجل ،

وما رأيت من أحد ، الكتاب : ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ على التوالي .

الجنس . وظاهره غير مستقيم ، لأنَّ استغراق الجنس مستفاد من زيادة " من " في أحد الوجهين ، فكيف يشترط ما هو لازم عنها ؟ ، ولذا أسقط ابنُ عصفور هذا الشرط ^(١) ، والصحيح ما قاله الأستاذ ، ووجه ذلك أن " من " لا تزداد في النكرة إلا بشرط أن يرد بتلك النكرة استغراق الجنس قبل دخول " من " عليها ، ودخول " من " علامة على ذلك المعنى ، فإن كانت تلك النكرة غير مرادٍ بها استغراقُ الجنس ، لم يجز دخول " من " عليها كقولك : ما قام رجل واحد بل اثنان ^(٢) أو أكثر ، فالصحيح اشتراطه .

ونذهب قوم ^(٣) إلى جواز زيادتها في الشرط ، لكونه غير واجبٍ كقولك : إن قام من رجل أكرمه ، ورد بأن الشرط وإن كان غير واقعٍ فإنَّه مفروض الوقوع ، فهو جارٍ مجرى الواجب ^(٤) .

القول الثاني : أنَّ زيادتها مشروطة بتذكير مجرورها حسبُ ، قاله الكوفيون ^(٥) ، وأحتجوا بقولهم : قد كان من مطر ^(٦) ، وأول بإمكان كونها للتبعية ، على معنى : قد كان شيء من مطر ، أو كائن من مطر ، ويحسن حذف الموصوف مع من التبعية ^(٧) .

وأما ألا خفش فأطلق القول بزيادتها ، وهو القول الثالث : وأحتج

- (١) شرح الجمل : ٤٨٤/١ .
- (٢) في الأصل " اثنين " خطأ .
- (٣) منهم الفارسي : انظر المغني ٤٢٥ .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٧/١ .
- (٥) انظر
- (٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٥/١ والبسيط : ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١٥٥ وجمع الهوامع : ٢١٦/٤ ، وهو من حكاية الألف خفش .
- (٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٤/٢ .

بقوله تعالى : * يغفر لكم من ذنوبكم * (١) لأن الكافر إذا أسلم يغفر له ما قد سلف . (٢)

وأوله ابن عصفور بإمكان كونها تبعيضية قال : لأن المغفور بالإيمان ما اكتسبه في حال الكفر ، لا ما يكتسبه في الإسلام من الذنوب ، فالمغفور إذا بالإيمان بعض الجملة (٣) ، وهذا التأويل إنما يستقيم على الجملة لا على التفصيل ، فهو بعيد ، وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين من كونها لأبتداء الفاية ، على تضمين الفعل ، والمعنى : يخلصكم من ذنوبكم ، لأن من غفرت ذنوبه فقد خلص منها ، لأنها كالحيوان العادي ، وقد وصفها الله تعالى بالإحاطة / فقال : * وأحاطت به خطيئاته * (٤)

١٠٧

فصل : وأما غير الزائدة فتكون على أوجه من المعاني ، فمنها أن تكون للتبعيض نحو : أكلت من الرغيف ، أي بعضه وهو ما دون الكل ، ومنها أن تكون لأبتداء الفاية مع قصد الانتهاء ، وهي التي يصلح معها إلى ، نحو : سرت من الدار إلى المسجد ، ولمجرد الأبتداء دون قصد انتهاء ، وهي التي يعبر عنها بالفاية ، نحو : أخذته من التابوت ، وأعوز بالله من الشيطان الرجيم ، فالتابوت ، والشيطان محلان لأبتداء الفعل المذكور وانتهائه . (٥)

وهل تكون لبيان الجنس ولانتهاء الفاية ؟ مسألة خلافية :

-
- (١) الأحقاف : ٣١ .
 (٢) انظر قول الأَخفش في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٥ / ١ ، والبسيط : ٧٢٢ .
 (٣) شرح الجمل : ٤٨٥ / ١ مع اختلاف في العبارة . وبه قال ابن بزيمة في شرح الجمل له : ١٥٥ / ١ .
 (٤) البقرة : ٨١ وخطيئاته جمع خطيئة ، قرأ بالجمع نافع ، وقرأ بقرية السبعة بالإفراد . انظر السبعة ١٦٢ ، وانظر قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٧٢٢ .
 (٥) في الأصل " ما كان الكل خطأ " .
 (٦) الجنبي الداني : ٣١٨ .

احتج القائل بإثبات كونها لبيان الجنس بقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(١) ؛ لأنها هنا كالصفة لما قبلها^(٢) ، أي الذي هو الأوثان ، ومجرورها جملة المذكور قبلها^(٣) .

واحتج القائل بإثبات كونها لانتهاء ألفاية ، بقولهم : رأيت الهلال من داري من خلل السحاب ، لأن مجرورها هنا منتهى غاية الروئية^(٤) .

وأولهما القائل بانتفاء الوجهين ، بإمكان كونها لإبتداء ألفاية فسي الموضعين ، فقال في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(٥) إن معناه : فَاجْتَنِبُوا مِنَ الْأَوْثَانِ عِبَادَتَهَا دون غير ذلك مما لم يحرمه الشرع ، من إحراقها واستعمالها في بناء أو غير ذلك .

وآختلف في تصوير كون الثانية لإبتداء ألفاية ، فأما أبو الحسن ابن عصفور فقال : إِنَّ الْأَوَّلَى لِأَبْتَدَاءِ الْفَايَةِ فِي حَقِّ الْفَاعِلِ ، وَالثَّانِيَةِ لِأَبْتَدَاءِ الْفَايَةِ فِي حَقِّ الْمَفْعُولِ ، لِأَنَّ أَبْتَدَاءَ وَقُوعِ الْرُوءِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا كَانَ فِي الدَّارِ ، وَأَبْتَدَاءَ وَقُوعِ الْرُوءِيَةِ بِالْهَلَالِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ^(٦) .

وأما الأستاذ أبو الحسين فسلم كون الثانية لإبتداء ألفاية ، إلا أنه جعلها في موضع الحال ، كأنه قال : رأيت الهلال من داري بادياً أوظاهراً من خلل السحاب^(٧) ، ورده ابن عصفور بأن المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه مشروط ، بمناسبة معناه الحرف^(٨) نحو : زيد في الدار ،

-
- (١) الحج : ٣٠ .
(٢) هذا قول الزجاجي في معاني الحروف له : ٥٧ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٢ / ٨ ، والجني الداني : ٣١٥ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٩٠ .
(٥) الحج : ٢٢ .
(٦) انظر شرح الجمل : ١ / ٤٩٠ .
(٧) البسيط : ٧٢٦ .
(٨) انظر قول ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٤٩١ .

أي مستقر فيها ؛ لأنَّ " في " يناسبها الاستقرار ، فصحت النياية ؛ لقوة الدلالة ، و " مِنْ " الابتدائية لا يفهم منها الكون ولا الظهور ، فلم تصح النياية ؛ لانتفاء الدلالة ، وهذا إذا سُلِّم لم يلزم منه بطلان المسألة ؛ لأنَّ المحذوف منها مدلولٌ عليه بِسَاقِ الكلام ومقتضاه ، وإذا حَقَّقْتَ النَّظَرَ تبين لك قرب ما قاله الأستاذ أبو الحسين بوجود النظائر وبعد ما قاله أبو الحسن بن عصفور بعدم النظائر ؛ لأنَّ حرفي جر متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعلٍ واحد (١) ، وأنظر إلى كلام الأئمة في ذلك .

(٢) - وأما " من " من قوله تعالى ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تيسر من القرآن ﴾ (٣)

فتحتل أمرين :

أحدهما : أن تكون البيانية كما تقدم .

والثاني : أن تكون التبعيضية ، فإن قلت : التبعيض مفهوم من

قوله " ما تيسر " ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن تكون " مِنْ " هنا على حذف موصوفٍ لمتعلقها ،

أَلَا تَرَكَ تقول : أكلت من الخبز ، وشربت من الماء ؟ على معنى أكلت

شيئا من الخبز ، وشربت شيئا من الماء ، فيكون هذا من ذلك القبيل ،

والتأويل : فأقرءوا ما تيسر ، شيئا من القرآن ، ويكون شيئا المحذوف بدلا

من " ما " ، سواء جعلتها موصولة أو نكرة موصوفة ، ويكون كون " من "

(٢-

للتبعيض على هذا التأويل واضحا بينا ، والله أعلم .

وآخلف في " من " الابتدائية هل هي مخصوصة بغير الزمان ،

أو هي عامة في الزمان وغيره ، فالأول مذهب البصريين ، والثاني

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٣٥٣ .

(٢-٢) ساقط من " ح " .

(٣) المزمل : ٢٠ .

مذهب الكوفيين (١) ، والآستعمال يشهد بقوة ما ذهبوا إليه (٢) ، وبه

كان يقول الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم ، وكان يستضعف نظراً لتأخرين من البصريين في تأويل قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق ﴾ (٣) ويقول : إنه تأويل يلزم عليه التسلسل ، فهو باطل ، وقد أرتاب الفارسي في المسألة وقال : هذا : ما ينظر فيه ، فإن كثرة توجب القياس ، فالقول ما قاله الكوفيون ، وإلا فالقول ما قاله البصريون . (٤)

وزاد بعضهم في أقسامها أن تكون للتعليل (٥) ، كفعلت هذا من أجلك ، ومن جرائك ، وزيداً أيضاً في أقسامها أن يكون معناها البديل (٦) ، كما قاله الفارسي في قوله تعالى : ﴿ ولونشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون ﴾ (٧) أي بدلا منكم ملائكة (٨) ، والله أعلم .

وإنما قلنا أولاً : " من " المضيضة تنبيهاً على اشتراك عارض في

اللفظ ، وذلك أن " من " هذا اللفظ / قد يكون فعل أمر من ١٠٨ مَن يَمِينُ إذا كذب ، ومعلوم أن هذا اللفظ مسبق بأصل ، فوجب التنبيه على ذلك .

-
- (١) انظر الإنصاف : ٣٧٠ ، والجني الداني : ٣١٤ .
 (٢) صحح مذهب الكوفيين ابن مالك انظر التسهيل : ١٤٤ ، والمساعد : ٢٤٦/٢ ، وذكر الأخفش من البصريين أن بعض العرب قد قال : من الآن الى غد . انظر معاني القرآن : ١١٠ . والمساعد ، واظهر التبيان للعسكري : ٦٠٠ .
 (٣) التوبة : ١٠٨ .
 (٤) انظر قول الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٩/١ ، وذكر ابن عصفور أن هذا لم يكسر كثرة توجب القياس ، وانظر ما يأتي : ٦٩٦ .
 (٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٤٤ ، وانظر المساعد : ٢٤٧/٢ ، والجني الداني : ٣١٤ .
 (٦) انظر الجني الداني : ٣١٤ والمغني : ٤٢٢ .
 (٧) الزخرف : ٦٠ .
 (٨) " أي بدلا منكم ملائكة " ساقط من " ح " .

فصل : وأما " إلى " الضيفة وضعاً ، فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضةً ، ولا تكون زائدةً ، ومعناها انتهاء الفاية ، وهل تكون بمعنى مع ؟ مسألة خلافية ^(١) ، فقله تعالى * وأيدكم إلى المرافق * ^(٢) من قال : إنها بمعنى " مع " فلا إشكال في إيجابه دخول المرافق في الفسل ، ومن قال : إنها على بابها من انتهاء الفاية فينبغي أن يوجب أيضاً دخولها في الفسل ^(٣) ؛ لأن المجرور متعلق بالفعل ، منصوب المحل به ، ولو زال الجار لباشر الفعل لفظ المرافق ؛ لأن حرف الجر إنما سيق لتوصيل الفعل إلى الأسم على حسب معناه الذي وضع له ، وهذا يوجب دخولها في الفسل ، ومن قال : إنها غير داخلية في الفسل فينبغي أن يكون ذلك عنده من باب تسمية الشيء بما قرب منه ، وذلك مجاز يجب اجتنابه مع إمكان الحمل على الحقيقة ^(٤) .

وأنظر كلام ابن عصفور فإنه لم يحقق أنظر في المسألة ^(٥) ، والله أعلم .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ : إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى "مَعَ" يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : * مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ * ^(٦) وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : * وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ * ^(٧) قَالَ : مَعْنَاهُ : مِنْ أَنْصَارِي مَعَ اللَّهِ ، وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ

-
- (١) انظر الصحابي : ١٧٩ - ١٨٠ وفيه كلا المعنيين ، ومن مواضع كونها بمعنى مع ما حكاه الفراء في المعاني : ٢١٨/١ وهو قولهم : الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ " أى مع الذود وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٧١ ، والجني الداني : ٣٧٣ والمغني : ١٠٤ .
- (٢) المائدة : ٦ .
- (٣) يقول الإمام الشافعي رحمه الله " ان الآية تحتل أن يكونا - أى المرفقين والكعبين - حدثين للفسل ، وأن يكونا داخلين في الفسل " انظر الرسالة : ٢٩ .
- (٤) انظر الجني الداني : ٣٧٣ .
- (٥) لم يشر ابن عصفور رحمه الله إلى أنها تأتي بمعنى مع . انظر شرح الجمل : ٤٩٨/١ - ٤٩٩ .
- (٦) آل عمران : ٥٢ .
- (٧) النساء : ٢ .

مع أموالكم ، وقد ردت بالتأويل إلى الوجه المجمع عليه ، وذلك أن تضمين الحرف معنى ليس له بأصل الوضع ضرباً من التصرف ، والحرف بمَعَزَلٍ عن ذلك ، فيجب أن يكون موقوفاً على السماع ، والتضمين في الأفعال أوجه منه في الأحرف ، فينبغي أن يقال به هنا ليكون حرف " إلى " باقياً على وضعه المجمع عليه ، فيكون المعنى : ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم ، وكذلك من يضيف نصرته [لى] (١) إلى [نصرة] الله ، وهذا التأويل أبين (٢) (٣) والله أعلم .

وإنما قلنا أولاً " إلى " الضيفة وضعاً تنبيهاً على اشتراك عارض في اللفظ ، وذلك أن " إلى " هذا اللفظ ، قد يكون اسماً يراد به النعمة ، وهي التي تجمع على الآء ، كما قال سبحانه : ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾ (٤) فيقال : اشكر إلى (٥) الله عليك ، أى اشكر نعمة الله عليك ، وتكون أيضاً فعل مأمورين من وال يئل إذا لجأ (٦) ، تقول من ذلك ، يا زيد إل إلى الله ، ويا زبدان إلاً إلى الله (٧) ، فلما صار اللفظ مشتركاً بين الآء الثلاثة وجب تجريد الرسم ليقع الميز بين (٨) الحرفية وغيرها ، لأن الحرفية موضوعة للإضافة ، وأمر الفعلية بين ، والآسمية إنما طرأت عليها الإضافة ، وليس لها أصل في ذلك .

فصل : وأما " عن " فلا تكون إلا خافضة ، ولا تكون زائدة ، ومعناها ألبعد والمجاورة ، كقولك : أطعمته عن جوع ، ورميت عن القوس ، أي أزلت

(٢١) تكلمة من " ح " .

(٣) انظر معاني القرآن للفرأ : ٢١٨/١ ، والصاحبي : ١٨٠ ، ومعاني

الحروف للزجاجي : ٦٩ والجتني الداني : ٣٧٤ .

(٤) الرحمن في مواضع متعددة .

(٥) اللسان : " ألا " ٤٣/١٤ .

(٦) انظر اللسان : " وأل " ٧١٥/١١ .

(٧) انظر عنوان الافادة : ٢٦٨ ، والكتاب : ٢٣١/٤ .

(٨) في " ح " " التمييز " .

عنه الجوع ، وقذفت السهم عن القوس ، وتكون أسما إذا دخل عليها حرف الجر لأنه من دلائل الأسمية .

قال ابن عصفور : وكذلك إذا أدى جعلها حرفاً إلى تعدي فعل المضمير المتصل إلى مضمرة كقوله : (١)

* دع عنك نهبا صيح في حجاته *

ولم يشترط أبو القاسم في الحكم عليها بالأسمية غير دخول حرف الجر عليها ، فيمكن أن يكون مذهبه جواز تعدي فعل المضمير المتصل إلى مضمرة مع حرف الجر ، ويكون ذلك من باب الاتساع المقصور على حروف الجر ، ويقوي ذلك أن الضمير المجرور ، غير متصل بالفعل لفظاً ، فيجري لذلك مجرى الضمير المنفصل ، وهذا أولى مما ذهب إليه ابن عصفور (٢) ؛ لكثرة ما جاء من ذلك مع حروف الجر التي لا يمكن جعلها أسماً ، كقوله تعالى : * وأضم إليك جناحك من الرهب * (٣) ومنه * ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون * (٤) لأن المعنى على تعلق " لهم " بيجعلون ، ولا يمكن جعل لاه أسماً ، وبهذا الرأي كان يقول الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه .

(١) قول ابن عصفور في المقرب : ١٩٥ / ١ . وانظر الهامش الآتي بعد هذا ، وما أنشده صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه : ٩٤ ، وعجزه : * ولكن حديثاً ما حديث الرواحل *

وهو في المقرب : ١٩٥ / ١ ، والمغني : ٢٠٠ ، ٦٨٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣١٥ / ٣ ، ٢٢٧ .

(٢) هذه المسألة تنبني على أنه لا يتعدى فعل المضمير المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن ، وفقد ، وعدم ، سواء كان التعدي بلا واسطة نحو ضربتني ، أي ضربت نفسي أو بواسطة نحو : فرحت بي ، أي بنفسي ، فلما امتنع ذلك حمل ابن عصفور " عن " على أنها اسم ، وذكر ابن هشام : أنها إذا لم يصح تقديرها بجانب لم تكن اسماً . انظر المغني : ١٩٤ ، ٢٠٠ . وقد كان الأخفش لا وسط يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عصفور ، فكان يقول في قول العرب " سويت علي ثيابي " أن " على " اسم فراراً من تعدي الفعل المضمير إلى ضميره ، إلا أن " علي " هنا تقدر بفوق فليس فيها إشكال على ما قاله ابن هشام قال البغدادي : وهذا الذي ذهب إليه الأخفش وبعض أصحابنا لا يطرد بل هو مراد غالب لكنه قد جاء ذلك التعدي قال تعالى * وهزي إليك * و * وأضم يدك إلى جناحك * ومن كلامهم " في " إليك " شرح أبيات المغني الفصل : ٣٢ . (٤) النحل : ٥٧ .

ولا خلاف في حرفيّتها فيما عدا هذين الموضعين .

ولم يتعرض أبو القاسم في هذا الباب إلى تحرير اللفظ وتثقيف الكلام من عروض الاشتراك اللفظي ، بين عن الخافضة وعن المبدلة عينها من همزة أن المخففة في بعض اللفغات ^(١) ، لأن هذه مسبوقة بأصل آخر ، وذلك أنك تقول : أعجبتني أن زيدا قائم ، ثم تخفف " أن " فتقول :

أعجبتني أن زيدا قائم بإبقاء عملها لفظاً إن شئت ، ثم تبدل / من ١٠٩
الهمزة عينا فتقول : أعجبتني عن زيدا قائم ، وإن شئت أعجبتني عن زيد قائم ، بإهمالها لفظاً دون معنى .

فصل : وأما " على " المضيئة فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضة ،

ولا تكون زائدة ، ومعناها الاستعلاء ، حساً كقوله تعالى : * كل من عليها فان * ^(٢) أو معنى كقوله سبحانه : * تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض * ^(٣) وتكون أسماً حيث تكون " عن " أسماً . وقد تقدم ذلك .

وزعم بعض النحاة أن " على " الخافضة لا تكون إلا أسماً مطلقاً ، دخل عليها خافض أولاً ^(٤) ، تعلقاً منه بكلام الإمام في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم ، فانه قال فيها : لا تكون إلا أسماً ولا تكون إلا ظرفاً ^(٥) ، وأوله الأستاذ أبو الحسين ، بأن قال : يريد إذا دخل عليها حرف الجر ، لأنه أنشد في أول الكتاب بيت المتلمس : ^(٦)

(١) انظر ما سبق ص

(٢) الرحمن :

(٣) البقرة : ٢٥٣ .

(٤) منهم ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابوطي الرندي ،

وابو الحجاج بن معروز ، والشلوبين في احد قوليه . انظر الجني

الداني : ٤٤٢ ، وشرح أبيات المغنى : ٢٢٨ / ٣ .

(٥) الكتاب : ١٣١ / ٤ وكلام سيبويه بتمامه : وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً

وبذلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من طيه .

(٦) المتلمس هو

والبيت في ديوانه : ٩٥ ، والكتاب : ٣٨ / ١ والاصول : ١٧٩ / ١

وأما ابن الشجري ٣٦٥ / ١ ، والمغنى : ١٣٤ ، والجني الداني

: ٤٧٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٢٥٩ / ٢ .

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
على أنه من باب : أمرتك الأخير ، فالاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بما
آخر الكتاب (١) ؛ لأن في هذا تصريحاً بالحرفية ، وذلك يحتمل ما قاله
الأستاذ ، وأيضاً فإذا حققت النظر قطعت بحرفيتها ، وذلك أنك إذا قلت :
جلست على الحصر فهمت المباشرة ، وحروف الجر إنما جيء بها لتوصيل
معاني الأفعال إلى الأسماء ، وعلى هذا المعنى نبهت أولاً بقولي عنها :
على المضيئة ؛ لأن إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء لا يتصور إلا في
الحروف ، فإذا قلت : جلست فوق الحصر كان الفعل واقعاً بمدلول فوق ،
لا بمخفوضها ، فدل ذلك على انتفاء المرادفة ، فكيف يصح أن يقال : إن
" على " بمعنى فوق ؟ فيفسر اللفظ بما يباينه ، فالصحيح ما ذكرناه
أنفاً ، والله أعلم .

ونبهت أيضاً بقولي : " على " المضيئة ، على اشتراك عارض في
اللفظ ، وذلك أن " على " هذا اللفظ يكون فعلاً كقوله تعالى :

(١) قال ابن أبي الربيع : " . . . واما نسبته الى سيبويه لقوله في
الباب الذي ذكر " ولا تكون إلا ظرفاً " فيريد والله أعلم " ولا
تكون إلا ظرفاً إذا كانت اسماً ، والدليل على ذلك أنه قال في باب
ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الإقتصار على أحدهما دون الآخر أنك
تقول : استغفر الله الذنب ، والاصل استغفر الله من الذنب ،
فأسقط حرف الجر ونظيره بقول الشاعر :

آليت حب العراق

وقال في هذا انه على اسقاط حرف ، وقال الأصل : آليت على حب
العراق ، فلما سقط حرف الجر انتصب الاسم ، فهذا يدل على أن
" على " تكون عنده حرف جر . البسيط : ٧٣٢ .

ومثل قول ابن أبي الربيع قال المرادى في الجني الداني : ٤٤٢ ،
وابو حيان . انظر شرح أبيات مغني اللبيب : ٢٦٠ / ٢ وذكر
في الاصول : ١٧٩ / ١ أن سيبويه خولف في ذلك وان مراد الشاعر
آلت اطعم حب العراق ، أي لا اطعم فهو من باب الاشتغال أي
لا أطعم حب العراق الدهر لا اطعمه فنصب حب باطعم
المفسرة .

* ان فرعون علا في الأرض * (١) ومعلوم أن هذا اللفظ مسبوق بأصل وهو "علو" فصار اللفظ واحدا بالاعتلال، فلما وقع الاشتراك وجب التنبيه على ذلك.

مسألة: "عن" و"على" مبنيان في حال الاسمية؛ لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابھتهما الحرف في لفظهما وأصل معناهما، والدليل على صحة بناء "على"

في حال الآسمية حصول العلم ببناء "عن" في حال الآسمية، فلو كانت معربة لوجب أن تكون عن معربة، وأيضا فلو كانت معربة في حال الآسمية لوجب مساواتها لسائر المقصورات في ثبات ألفها في كل أحوالها فكنت تقول: جئت من علاه (٢)؛ أي من عليه، كما تقول: فتاه ورحاه، وفي عدم ذلك دليل على عدم إعرابها، لأنهم إنما يفعلون ذلك فيما كان غير معرب قال سيبويه: فرقا بين المتمكن وغيره (٣)، والله أعلم.

فصل: وأما "في" المضيفة فلا تكون إلا حرفا، ولا تكون إلا خافضة، ولا تكون زائدة، ومعناها الظرفية الحسية نحو: المال في الكيس، والمعنوية نحو: زيد ينظر في العلم.

وإنما وصفناها بالمضيفة تنبيها على اشتراك عارض في اللفظ، وذلك أنك إذا أمرت موء نثا من وفى يفي قلت: في يا هند بالعمد، وأصله أوفىي على مثال: أضربي، ثم حذفت منه الواو كما حذفت من مضارعه؛ لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأن الأفعال كلها كالمثال الواحد، يلزم (٤) في الكل ما يلزم في البعض، ثم حذفت كسرة الياء تخفيفا، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وكانت هي أولى بالحذف من الثانية؛ لأنها لا تدل على معنى، والثانية ضمير الفاعل، والفاعل لا يحذف، قال أمرها إلى أن صار

-
- (١) القصص: ٤.
 (٢) حكى أبو زيد أن لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا يقولون "أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان، والسلام عليكم. النوادر: ٥٨، وانظر الكتاب: ٤١٣/٣.
 (٣) الكتاب: ٤١٢/٣.
 (٤) في "ح" "فلزم".

لفظها كلفظ الحرفية ، فحصل أن هذه مسبوقة ^(١) بأصل آخر ، وليست مضيفة ، فتحرزنا من هذا الاشتراك العارض ، ووصفناها بالمضيفة ، والله أعلم .

فصل : وأما " رَبِّ " المضيفة فلا تكون إلّا حرفاً ، ولا تكون

زائدة ، ومعناها التقليل ^(٢) ، ومخفوضها يلزم الصفة على الأصح ^(٣)

في الأربعة ^(٤) ، وإنما وصفناها بالمضيفة تنبيهاً على اشتراك عارض في اللفظ ، وذلك أنه يقال : رَبُّهُ يَرْبُهُ إِذَا أَصْلَحَهُ ، ولأمر من هذا : رَبُّ

زيداً ، أي أصلح زيداً وأحسن القيام عليه ، والماضي المبني للمفعول :

رَبَّ زَيْدٌ ، أي أَصْلَحَ زَيْدٌ ، وَأَحْسَنَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ ، فأصل الأول : أَرَبُّ

زيداً على مثال : أَقْتَلُ [زيداً] ^(٥) وأصل الثاني رَبِّبَ عَلَى / ١١٠

مثال : ضَرَبَ ، ثم صار على مثال : رَبِّبَ المضيفة ، فلما اشتراك اللفظ

هذا الاشتراك العارض وجب التنبيه عليه ليقع التمييز بين اللفظين ، والله

أعلم .

فصل : وأعلم أن حذاق النحويين من البصريين يذهبون إلى أن

" رَبِّ " المضيفة موضوعة للتقليل ، والتقليل بها على وجهين :

(١) في الأصل " منسوقة " خطأ .

(٢) هو قول أكثر النحويين وينسب إلى سيبويه انظر الأصول : ٣١٧/١ ،

٤١٦ ، ٤١٨ ، التسهيل : ١٤٤ ، والجني الداني : ٤١٧ ، وشرح

الجمال لابن بزيمة : ١٥٦ وهمع الهوامع : ١٧٤/٤ وما في الكتاب

: ١٦١/٢ يقتضي أنها تفيد التكثير ، وأن كان كلام سيبويه

ليس نصاً صريحاً في المسألة ، فهو محتمل للتكثير ، ولذلك اختلف

النحاة في مراد سيبويه .

(٣) نص على ذلك ابو علي في الإيضاح : ٢٥١ ، وابن الحاجب في الإيضاح

شرح المفصل : ١٥١/٢ " وخالف في ذلك ابو الحسين بن الطراوة

وجماعة من حذاق النحويين ، والخلاف في هذا قوى ، وظاهر كلام

سيبويه أن مخفوضها لا يلزم الصفة ، وكان الأستاذ ابو علي يتأول

كلام سيبويه ، ويذهب إلى ما قال ابو علي " انتهى بنصه من الكافي لابن

أبي الربيع : ٢٠٥/٢ وانظر تأويل أبي علي الشلوين في شرح

الجزولية : ٢٧٠ وانظر قول المخالفين في الجني الداني : ٤٢٥-٤٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين ، ولعله يعني بالأربعة أن رب مضيفة ، وحرف وغير زائدة ،

وتفيد التقليل .

(٥) تكملة من " ح " .

أحدهما : أن يكون لتقليل الشيء في نفسه كقوله : (١)

ألا رب مولودٍ وليس له أبٌ وذئ وليدٍ لم يلدْهُ أبوانِ
(٢)
وذئ شامةٍ غراءٍ في حرٍّ وجهه مجللةٌ لا تنقضُني لائوانِ

فالأول عيسى عليه السلام ، والثاني آدم عليه السلام ، والثالث القمر ،
والشامة أرنبه . (٣)

والوجه الثاني أن تكون لتقليل النظم نحو قوله : (٤)

* فيا ربَّ مكروبٍ كررت وراءه *
وكرم الكوفيون وبعض البصريين أنها للتكثير (٥) ، واحتجوا بهذا البيت

وأمثاله ، ولا حجة فيه ، لما تقدم ذكره من اعتبار النظم .

فصل : وأعلم أن مجفوز " رَبَّ " يلزم الصفة عند كبار
النحويين كابن السراج والفارسي (٦) ؛ لأن الصفة تخص الجنس المذكور
فيصير بها نوعاً ، وأيضاً فإنها موضوعة للمباهاة والافتخار ، ولم يقع

(١) البيتان ينسبان لرجل من أزد السراة ، ونسبا أيضاً لعمر والجني .

انظر الكتاب ٢٦٦/٢ والاصول : ٣٦٤/١ ، ١٥٨/٣ ، وشرح المفصل

لابن يعيش : ١٢٦/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٠٠/١ ،

ورصف المباني : ١٨٩ ، الجنى الداني : ٤١٩ والمفني : ١٨١ ،

وشرح أبياته ١٧٣/٣ ، والخزانة ٣٩٧/١ ، ويرويه المبرد في الكامل

١٧٧/٣ ، والفارسي في التكملة ١٧٣ " عجبت لمولود " .

وليس فيه شاهد على تلك الرواية ، وكلتا الروايتين صحيحة عن البغدادي .

في الاصل " مجلقة " بالجيم والقاف . خطأ ، وتروى " مخلده " أيضاً .

قال في رصف المباني " وذئ والشامة السوداء في حر وجهه البدر " .

وشامة : الأرنب في وسطه " وقال البغدادي في شرح أبيات المفني ١٧٥/٢

: الشامة : المسحة التي في القمر يقال : انها من أثر جناح جبريل عليه

السلام . وفي القاموس : الأرنب : ضرب من الحلي .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس وعجزه : .

* وعان فككت الغل عنه ففدان * وهو في ديوانه : ٩٠ .

(٥) جملة الكوفيين ، الكسائي ، والفراء ، وابن سعدان ، وهشام يرون أن

" رب " للتقليل . انظر الاصول ٤١٨/١ ، وجمع الهوامع : ١٧٤/٤

وفي الكتاب : ١٦١/١ " وأعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل

فيه رب لأن المعنى واحد " ويعنى بكم هنا كم الخبرية التي تفيد

التكثير . انظر الاصول ٤١٧/١ ، ٤١٨ ، والايضاح ٢٥١ ، والجنى الداني : ٤٢٥ .

(٦)

الافتخار بمجرورها من حيث هو ذات فقط ، وإنما وقع الافتخار به ،
لإختصاصه (١) مثلا بتلك الصفة ، فلذلك وجب ذكرها تنبيها على أنه إنما
افتخر به من أجل تلك الصفة .

ونذهب قوم من النحويين إلى نفي اللزوم ، تعلقا بقول سيبويه : رب
رجل يقول ذاك ، أضفت القول إلى الرجل برب (٢) وحصل هذا الكلام
على ظاهره غير مستقيم ؛ لما يلزم عليه من تعدي فعل المضمر المتصل إلى
ظاهره ، وقد تقدم في الاشتغال امتناعه مطلقا (٣) ، فلا بد أن يكون قول
سيبويه أضفت القول إلى الرجل برب ، تجوزا في العبارة ، ووجهه أنه
أطلق على ما سدد مسدّ الجواب من طول الكلام ما حقه أن يطلق على
الجواب (٤) .

فصل : وأعلم أن " رب " إذا لحقتها " ما " فإن ذلك على وجهين :

أحدهما : اعتقاد كونها زائدة ، والآخر اعتقاد كونها كافة ، فعلى
الوجه الأول تبقى على حكمها مع التجريد ، وعلى الثاني تكون من حروف
الأفعال الخاصة بها (٥) ، وهو مذهب سيبويه (٦) ، وهو مرتضى علماء
سبته .

ونذهب الجزولي (٧) وصاحب الدرة إلى أنها بمنزلة " إنما " ،

(١) غير واضحة في " ح " وصححت في الهامش مع إلحاق كلمة قبلها
لم أستطع قراءتها .

(٢) الكتاب : ٤٢١ / ١ .

(٣) انظر ما سبق ص ٢٤١ وانظر تفصيل المسألة في شرح الجزولية
للشلوبين : ٢٧٠ .

(٤) انظر شرح الجزولية للشلوبين : ٢٧١ .

(٥) أي انه لا يليها إلا الفعل إذا كانت مقرونة بما وانظر المسألة في
المفني ١٨٢ وما بعدها .

(٦) الكتاب : ١١٦ ، ١٥٨ ، قال في شرح ألفية بن معطي
: ٤٧ " وقيل لا تدخل على الأسمية إلا في الضرورة حكاه الشلوبين
عن سيبويه " .

(٧) في الأصل " الجرمي " وما أثبت يوافق ما في الجزولية ١١٨ وشرحها
للشلوبين : ٢٧١ .

تقع بعدها الأسماء والأفعال (١)، وليس بجيد، وينبغي أن يكون وقوع الأسماء بعدها خاصاً بالشعر (٢)، والله أعلم.

فصل : وأعلم أن "رب" قد تجر ضميراً لازم الأفراد والتذكير، مفسراً بنكرة متأخرة مطابقة المعنى، منصوبة على التمييز كقولك : ربه رجلان، وره رجلين، وره رجلاً، وره امرأة، وره امرأتين، وره نساء (٣).

ومذهب الكوفيين مطابقة الضمير للمفسر (٤)، ورد بأنه من باب الاستغناء (٥) بالمفسر عن ذلك كباب نعم وبئس، وإنما جاز دخول "رب" على هذا الضمير، وهو من جنس المعارف - وقد تقرر أنها مخصصة بالنكرات - من جهة أن هذا الضمير قد (٦) انتفى عنه المعنى الذي كان به ضمير النكرة معرفة، وهو تأخر مفسره (٧)، فلم يعقل مدلوله إلا بعد الفراغ من ذكره، فلم تدخل عليه "رب" إلا وهو أشد إبهاماً من النكرة الظاهرة، لأن النكرة الظاهرة تدل بلفظها على جنس أو نوع (٨) منه، بخلاف الضمير المفسر بمذكور قبله. (٩)

وأما الضمير في رب رجل وأخيه، فمعرفة على الأصل في ضمير النكرة

-
- (١) قال : ورب ان كنت بما كرهما صارت كمثل انما وقلمها
فيقع الفعل والاسم بعدها
- انظر شرح الفية بن معطي لابن القواس : ٤٠٥ وهو أيضاً مذهب المبرد، انظر المقتضب ٤٨/٢، ٥٥، وانظر الجنى الداني : ٤٩٩.
- (٢) انظر الهامش : ٢، وشرح الجزولية للشلوبين : ٢٧١.
- (٣) انظر الاصول : ٤١٩/١.
- (٤) انظر التسهيل : ٢١٢.
- (٥) في "ح" "الاشتغال" خطأ.
- (٦) "قد" ساقطة من "ح".
- (٧) في الأصل "تأخره" بمفسره.
- (٨) في الأصل : "أنواع".
- (٩) انظر الاصول : ٤١٩/١.

المتقدمة الذكر، وإنما جاز لِرُبِّ (١) أن تعمل في الأسم المضاف إليه ؛ لأن إضافته في نية الانفصال (٢) ، غير أن ذلك مشروط بعدم المباشرة ، لأنه من باب ما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وهي أبواب محصورة ستقف عليها في باب الإضافة ، إن شاء الله .

فصل : واعلم أن "رُبَّ" تضر بعد ثلاثة أحرف ، وهي ألواو كقوله : (٣)

* وقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِيِ المَخْتَرِقِ *

والفاء كقوله : (٤)

* فَمَثَلِكِ حَبَلِيْ قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعِ *

وَبَلْ كقوله : (٥)

* بَلْ بَلَدٍ مَلَأَ الفِجَاجَ قَتْمَهُ *

وآختلف في الجر ، فذهب سيبويه أنه بِرُبِّ (٦) المحذوفة ، لدلالة الحرف المعوض / منها عليها .

وقد تقرر أن [- الحرف -] (٧) المحذوف يبقى عمله مع وجود المحرز ، وهذا من ذلك ، وذهب أبو العباس المبرد أن الجر بعد

(١) "لرب" غامضة في "ح" .

(٢) قال سيبويه : "وأما رب رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى تقول : وأخ له" .

(٣) البيت لروءبة ، وهو في ديوانه : ١٠٤ : ١٠٤ / ٤ : ٢١٠ ، والخصائص ٢٢٨ / ١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس في معلقته وعجزه :

* فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ نَذِيِّ تَمَائِمِ مُجَبَّلِ *

وهو في ديوانه برواية الاعلم : ٦٧ . وجمع الهوامع ٢٢٢ / ٤ .

(٥) البيت لروءبة في ديوانه : ١٥٠ : ١٥٠ / ١ : ١٤٤ .

والانصاف : ٥٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥ / ٨ .

(٦) انظر الكتاب ١٠٦ / ١ : ٢٦٣ ، ١٦٣ / ٢ - ١٦٤ ، سر صناعة

الإعراب : ٦٣٨ ، وانظر شرح ألفية بن معطي : ٤١٠ .

(٧) تكلمة من "ح" .

آلواو بالواو نفسها لا برب المحذوفة^(١) ، ولم يخالف في غيرها ، ولو كان على ما يقوله أبو العباس لجاز دخول حرف العطف عليها كما يجوز دخوله على واو القسم من حيث خرجت بالجر عن معنى العطف ، وأمتاعه من قول ذلك في الفاء ويل رجوع إلى القول الصحيح ، والله أعلم .

فصل : إذا قلنا : إن "رَبَّ" ليست بمنزلة حرف زائد ، فلا إشكال في احتياجها إلى متعلق ، وهو يأتي على وجهين : ظاهر ، ومضمّر .

قال أبو العباس المبرد^(٢) : النحويون كالجمعين على أن "رَبَّ" جواب للكلام متقدم ، فلذا يكثر حذف متعلقها كقولك : رب رجل عالم ، جواباً لمن قال : هل لقيت رجلاً عالماً ؟ أو ما لقيت رجلاً عالماً ، وأستغنى عن ذكر "لقيت" لوجوده فيما هي جواب له ، ولا يصح فيها الزيادة بمنزلة آباء ، في : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ؛ لأن الحرف الزائد لا يختل المعنى بسقوطه ، ولو أسقطت "رَبَّ" لاختل المعنى الذي سيق له بسقوطه ، وأيضاً فإن الحرف الزائد لا يعمل إلا أن يكون منقولا من موضع صح له فيه العمل ، و "رب" هذا مؤضعفها ليست منقولة إليه من غيره^(٣) ، لكن يشبه أن يكون ذلك قولاً من جهة صعوبة إضافة الجواب إلى مخفوضها بها ؛ لأنك إذا قلت : رَبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ أو شاهدتُ ، أو رأيتُ ، لا يطلب مخفوضها بتوسطها ، إنما يطلبها بنفسه لتعديده ، فهي شبهة تقتضى

(١) انظر المقتضب ٢١٨/٢ ، وشرح ألفية بن معطي : ٤١٠

وانظر ص ٤٢٩

(٢) انظر الأصول ٤١٧/١ ويبدو أن هذا القول من كلام ابن السراج إلا أنه منسوب في شرح ابن عصفور : ٥٠٢/١ لأبي العباس المبرد .

(٣) انظر في المسألة البسيط : ٧٤٦ .

زيادتها ، فإن كان كذلك جاز اعتبار موضع المخفوض بها ، فإن كان موضعه رفعا رفعت التابع ، وإن كان نصبا نصبت ، فهذا مما ينظر فيه . والله أعلم .
 وذهب بعض الناس إلى أسميتها (١) ، وأشهد بقولهم (٢) :

* ورب قتل عار *

وهذا ممكن (٣) . وليست بأبعد من كم ، إلا أن من منع ذلك تأول قولهم : رب قتل عار ، فجعله خبراً ابتداءً مضمراً ، أي ورب قتل هو عار (٤) ، فرق بينها وبين " كم " بأن " كم " يدخل عليها حرف الجر نحو : بكم رجل مررت ، ويستقل بها الكلام مع الأسم نحو : كم رجل أفضل منك وكم رجل عاقل ، ولولا هذا ما قيل في " كم " إنها اسم ، لأنها تدل على معنى في غيرها ، ولا يوجد في " رب " من هذا شيء (٥) ، فالصواب القول بحرفيتها ، والله أعلم .

فصل : وأما " حاشي " المضيضة فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضةً ، ولا تكون زائدةً ، ومعناها الاستثناء .

وزعم أبو العباس أنها قد تخرج عن الإضافة فتكون فعلاً ،

(١) انظر الأصول : ٤١٨/١ والإنصاف : ٨٣٢ ، والجني الداني : ٤٣٩ ، وسمع الهوامع : ١٧٤/٤ وهو أيضاً مذهب الأخفش انظر الخزانة : ١٨٤/٤ .

(٢) هذا جزء من بيت لثابت قُطِنَ ، وهو بتمامه :
 ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
 وهو في ديوانه : ٤٩ برواية " وبعض قتل عار " وهو في المقتضب ٦٦/٣ ثم قال بعده : هذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده " وبعض قتل عار " وانظره أيضاً في أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢ ، والمقرب ٢٢٠/١ والمغني : ٤١ ، والجني الداني : ٤١٧ ، والخزانة ٤ : ١٨٤ .

(٣) انظر البسيط : ٧٤٤ - ٧٤٥ .

(٤) منهم المبرد في المقتضب ٦٢/٣ .

(٥) في " ج " " ولا يوجد في رب شيء من هذا " .

واستشهد على صحة ذلك بأمرين : (١)

أحدهما : أنه حُكي من كلامهم (٢) : غفر الله لي ولمن سمعني حاشي الشيطان وأباً للإصبع ، فهذه فعل لوقوع المنسوب بعدها .

والثاني : قول النابغة (٣) :

* ولا أحاشي من الأقوام من أحد *

وقد أجيب عن هذين : أما الأول فنادر ، والنوادر لا تُعلّق عليها الأحكام ؛ لأن ندورها يلحقها بالعدم .

وأما الثاني : فمبني من لفظ " حاشي " ، لأن معناه : ولا أقول حاشي ، من باب " لو ليت لزيد " أي قلت له : لولا ، فهذا فعل مبني من لفظ الحرف الذي هو " لولا " كما يقول : بَسْمَلٌ وَحَوَّلَ يريد بآسم الله ، ولا حول ولا قوة (٤) ، وسيأتي الكلام فيها في باب الاستثناء إن شاء الله .

فصل : وأما " خلا " فلا يخلو أن يضاف إليها " ما " أو لا ، فإن لم يضاف إليها " ما " فلا خلاف في تردها بين الفعلية والحرفية ، فإن جرت مابعدا فحرف جرمته بقوله ، ومعناه الاستثناء ، وإن نصب ما بعده فهو فعل مضمر فيه فاعله ، وهو في موضع نصب على الحال

(١) انظر قول المبرد في الأصول ٢٨٩/١ وانظر رد ابن ولاد في

هامش المقتضب ٣٩٢/٤ .

(٢) حكى هذا القول المازني رواية عن أبي زيد . انظر الأصول ٢٨٩/١ .

(٣) هذا عجز بيت صدره :

* ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه *

وهو في ديوانه : ٢٠ ، الأصول : ٢٨٩/١ ، والزاهر ٦٢٦/١ ،

٣٠٠/٢ ، ومالي ابن الشجري ٨٥/٢ ، والمغني : ١٦٤ ، والجني

الداني : ٥١٠ ، والخزانة ٤٤/٢ ، وانظر تخرجات أخرى في معجم

شواهد العربية ١١٨/١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٨١/١ ، والملخص ٤٠٥/١ .

من المستثنى منه كأنه قال : قام القوم خالين زيدا ، أي مجاوزين زيدا ، أي قام القوم إلا زيدا ، فإن أضيف إليها " ما " تعينت الفعلية لأنها حينئذ صلة لما المصدرية ، وما المصدرية لا تُوصَلُ بالحرف ، إنما تُوصَلُ بالفعل ، و " ما " مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع الحال كأنه قال : قام القوم خلو زيدا ، أي خالين زيدا / أي مجاوزين زيدا ، أي قام القوم إلا زيدا . ١١٢

ونقد ابن الأضائع هذا الموضع بأن المصدر المَعْرِفَ بالإضافة لا يكون حالا إلا قليلا لا يقاس عليه .

قال : فالوجه في ذلك أن تكون " ما " هي الطرفية كأنه قال : قام القوم وقت خلوهم زيدا ، أي زمان خلوهم زيدا ، ووضع المصدر موضع الزمان بحيث لا يَحْصَى كثرة لما بينهما من المداخلة ، والكل يحومون على معنى واحد ، فحملة على ما كثرت نظائره أولى .

وهذه الطريقة قد قالها غيره ، فكان ينبغي أن ينبه على ذلك ، فإنه ساقها مساق ما هو من استنباطه ، والله أعلم .

وأما الضمير الفاعل بهذا الفعل ، فزعموا أنه ضمير البعض المفهوم من سياق الكلام ، ولهذا لزم إفراده وتذكيره ، فإذا قلت : قام القوم خلا زيدا ، فإن تقديره خلا هو زيدا ، أي خلا بعضهم زيدا ، على هذا إجماعهم ، وسيأتي تحقيق ذلك في باب الاستثناء إن شاء الله تعالى .

فصل : وأما " منذ " فإنها مترددة بين الحرفية والاسمية ، والغالب عليها الحرفية ، وهي في الزمان بمنزلة " من " في سائر الأشياء ، أي إنها تكون لأبداء الفاية في الزمان كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ،

وتكون للغاية كلها ، ابتداءً بها ، وانتهاءً بها ، كقولك : ما رأيته منذ يومين ، كما أن " من " تكون في غير الزمان على ذينك الوجهين وسيأتي بيان أحكامها في بابها إن شاء الله .

فصل : وأما كاف التشبيه ، فللناس فيها ثلاثة مذاهب ، فأما الألف (١) فأطلق القول باسميتها تعلقاً منه بالمعنى ، ومجيئها كذلك في بعض المواضع ، ورد قوله بأمرين :

أحدهما : وقوعها صلةً في نحو قولك : أعجبني الذي كزید ، ووجه الاستدلال من هذا أن الصلة محصورة في أربعة أشياء ، وهي إما جملة فعلية ، أو جملة اسمية ، أو ظرف ، أو مجرور ، وقوله : كزید في صلة الذي ، قد أنتفى عنه أن يكون جملة فعلية ، أو جملة اسمية ، أو ظرفاً ، فتعينت الحرفية ، فإن زعم أنها اسم مبني على مبتدأ محذوف تقديره أعجبني الذي هو كزید ، أجيب بأن حذف المبتدأ من صلة " الذي " مع عدم الطول قليل (٢) جداً ، ووقوع الكاف صلة للذي مظهرٌ كثير ، فكثرة هذا وقلة ذاك دليل على صحة ما قلناه ، فنفهم ذلك .

وأما الأمر الثاني : فقوله تعالى : * ليس كمثله شيء * (٣) ووجه الدليل أنه إن قال باسميتها لزم أن تكون غير زائدة ، لا متناع زيادة

(١) ذكروا أن أبا الحسن الألف والفرسي وكثيراً من النحويين يجيزون في الاختيار أن تكون الكاف أسماً وحرفاً ، انظر الجني الداني : ١٣٢ ، وشرح الرضي : ٣٤٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ .

(٢) انظر شرح الرضي : ٣٤٣/٢ . قال ابن مالك : " وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة " الجني الداني ١٣٤ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١٥٨ ، وانظر تفصيلاً آخر في المسألة في سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ بتحقيق السقا وآخرين . وانظر الإيضاح : ٢٦٠ .

(٣) الشورى : ١١ .

الأسماء عنده كسائر البصريين ، وأقول بهذا يؤيدني إلى صريح الكفر ، لأن تقديره على هذا الغرض ليس مثل مثله شيء ، وهذا كفر صراح ، فلزم لهذا أن تكون زائدة للتوكيد ، وإذا لزمَت الزيادة تعينت الحرفية ^(١) ، على الأصل الذي أجمع عليه البصريون ، فتأمل ذلك ، فإنه حسن والله أعلم .
وأما سيبويه فإطلق القول بالحرفية ^(٢) ، وخصص أسميتها بالضرورة ، ^(٣) على ما هو مبسوط في الآمها ^(٤) ، وهذا المذهب الثاني .

وأما الأستاذ أبو الحسين فتوسط بين المذهبين فقال : أكثر ما تكون اسماً في الشعر وأقل ذلك في الكلام ^(٥) ، تعلقاً منه بقوله تعالى : * أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير * ^(٦) فالكاف هاهنا مفعولة بأخلق ؛ لأن المعنى : أني أخلق لكم من الطين مثل هيئة الطير ، فتعينت الأسمية بالمفعولية ؛ لأنها من دلائل الأسمية وخصائصها ، هذا هو الظاهر والله أعلم .

فصل : وأما آباء فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضةً ، وتكون زائدةً وغير زائدةً ، فأما الزائدة فعلى ضربين : ضرب يطرد زيادته ، وضرب زيادته مقصورة على السماع .

فأما الضرب الذي ^(٧) تطرد زيادته فمنه آباء في خبر " ليس " ،

- (١) انظر المقتضب : ١٤٠ / ٤ .
- (٢) انظر الكتاب : ٣٨٣ / ٢ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١٥٩ .
- (٣) الكتاب : ٤٠٨ / ١ .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٠١ وما بعدها والبسيط : ٧٢٤ .
- (٥) انظر البسيط : ٧٣٣ وما بعدها وليست الآية المستشهد بها فيه .
- (٦) آل عمران : ٤٩ .
- (٧) في الأصل " التي " .

وفي خبر " ما " الحجازية^(١) ، وفي خبر " لا " المحمول على " إِنْ " على ظاهر كلام أبي علي في " الإيضاح " **"لَا نَهَّ جَعَلَ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِمْ : لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارَ ، وَلَا شَرَّ بِشَرِّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ ، زَائِدَةٌ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْبَاءُ فِي فَاعِلٍ * كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا * (٣) إِنَّمَا هُوَ كَفَى آلَهُ شَهِيدًا إِلَّا أَنَّ إِثْبَاتَهَا أَكْثَرُ مِنْ إِسْقَاطِهَا (٤) ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْبَاءُ فِي فَاعِلٍ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ كَقَوْلِكَ : / أَحْسَنَ بَزِيدٌ ، إِلَّا أَنَّهَا ١١٣ لَازِمَةٌ هُنَا لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ (٥) .**

وتزاد أيضا في خبر المبتدأ بعد " ما " التيمية ، لأنَّ صاحب معنى النفي عليها^(٦) ، ولذلك زيدت في خبر " أَنْ " في نحو قوله تعالى :
* أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْصِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى *^(٧) ؛ لأنَّ المعنى : أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى^(٨) ، ومن أطراد زيادتها عند ابن عصفور دخولها على مفعول كفى^(٩) كقوله :^(١٠)

-
- (١) انظر الإيضاح : ١١٠ .
(٢) انظر تفصيل المسألة في الملخص : ٤٠٧ وانظر المغني : ١٤٩ ، وجمع الهوامع : ١٢٨/٢ والقول الذي نقله من الإيضاح لم أعثر عليه فيه .
(٣) النساء : ٨١ .
(٤) انظر تفصيلا أكثر في رصف المباني : ١٤٨ ، والجني الداني : ١١١ والمغني : ١٤٥ .
(٥) انظر الجني الداني : ١١٠ .
(٦) خالف في هذه المسألة الفارسي والزمخشري فمنع ذلك . انظر التسهيل : ٥٨ وشرح الرضي ٢٦٨/١ ، والجني الداني : ١١٥ .
(٧) الأحقاف : ٣٣ .
(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢/١ .
(٩) شرح الجمل : ٤٩٢/١ .
(١٠) البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، وأولحسان بن ثابت رضي الله عنهما ، وينسب لغيرهما ، وهو في ديوان حسان :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمد إِيَّانَا
وإنما قال ذلك ، لاعتقاده أن "حب" فاعل "كفى" ، وأن المجرور بالباء
مفعولها ، وليس هذا مذهب المحققين كالاستاذ أبي الحسين وابن الضائع
، فإنهما قالا : ان "حب" بدل اشتمال من موضع المجرور بالباء (١) ،
فالباء على هذا إنما هي زائدة في الفاعل خلافا لما قاله ابن عصفور .

وأما الضرب الذي زيادته موقوفة على السماع ، فمن ذلك زيادتها
في المفعول كقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٢) ويمكن
أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿ وأمسحوا برءوسكم ﴾ (٣) .

وحضرت بمدينة فاس - حرسها الله - مجلساً جرى فيه ذكر هذه
آلباء ، فقال بعض أصحابنا الصحيح عندي أنها للإلصاق (٤) ، وكان قد
رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير (٥) على المدونة ،
فسكت ، رضاءً لصاحبي ؛ إذ كان قد قبل بذلك ، فقال لي بعض حذاق
ألفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فإنها وقعت عندنا قديماً
وحديثاً ، فلم نقف منها على طمأنينة ، فلم يسعني إلا الكلام ، فقلت :

- ==== وفي ديوان كعب : وانظره في الكتاب : ١٠٥ / ٢ ومعاني
الفراء : ٢١ / ١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ٥٣٥ / ١ ،
وأما ابن الشجري : ١٦٩ / ٢ ، ٣١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش
١٢ / ٤ ، ورصف المباني : ١٤٩ ، والجنبي الداني :
وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢ / ١ والخزانة : ٥٤٥ / ٢ .
(١) لم أر ما نسب له لابن أبي الربيع ولا ابن الضائع إلا أن ابن أبي الربيع
في الملخص : ٥١٥ ذكر عدم قياس زيادتها في المفعول وانظر
البسيط : ٧٣٩ .
(٢) البقرة : ١٩٥ .
(٣) المائدة : ٦ .
(٤) ذكر في آية المائدة أن الباء تكون للإلصاق وقيل للتبعيض ، وقيل
إنها زائدة وقيل إنها للاستعانة ، انظر الجنبي الداني : ١٠٦ - ١٠٧ .
وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١٧٠ .
(٥) هو علي بن محمد بن عبد الحق الزويلي (أبو الحسن الصغير)
قاضي معمر ، ولي القضاء بفاس . له التقييد على المدونة توفي سنة
٧١٩ هـ . انظر : درة البحال : ٢ / ٤٤٣ ، والاعلام : ٤ / ٢٢٤

مسحت رأسي ، ومسحت برأسي باتحاد المعنى ، فلو كانت للإصاق
لذهب معناها بذهابها ولم يجز الاستغناء ، فجائز أن يقال بالزيادة ؛
لصحة المعنى عند زوالها ، بمنزلتها في خبر ليس ، وما ، وألقى بيده ،
وأمثالها ، ولأن الفعل إذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على
وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ، فلا أصل وصوله ^(١) بنفسه لا على
نوعين ، وجائز أن تكون بمنزلتها في برئت بالأسكين ؛ لأن مسحت يقتضي
ممسوحا وممسوحا به عند المحققين ، كما أن برئت يقتضي مبريا ومبريا به
عند جميع الناس ، فيكون المفعول محذوفا ، كأنه مسحت الماء بالراس ،
فأستحسن ذلك من حضر ممن له فهم ، وسكت الخصم .

ومن ذلك أيضا زيادتها في الفاعل غير المذكور ^(٢) قبل ، كقوله : ^(٣)

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
فألباء في قوله " بما لاقت " زائدة في فاعل " يأتيك " ^(٤) وجعلها ابن
الضائع غير زائدة متعلقة بـ " تنمي " على إضمار الفاعل في " يأتيك " قبل
الذكر من باب إعمال الثاني ، وسيأتي الكلام عليه فيما يستقبل إن شاء الله .
ومن ذلك أيضا زيادتها في المبتدأ كقولهم : بحسبك زيد ، وإنما

(١) في الأصل : " وصولها " .

(٢) انظر ص ٤٢١

(٣) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب : ٣١٦/٣ ونواد رأبي زيد :

٢٣ ، ومعاني الغراء : ١٦١/١ ، ٢٢/٢ ، والأصول ٤٤٣/٣ ،

والمحتسب : ٦٧/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٨٧ ، والإيضاح في

علل النحو : ١٠٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٥/١ ، وشرح الجمل

لأبن عصفور : ٩٣/١ ، والضرائر لأبن عصفور : ٦٣ ورف المبانى

: ١٤٩ والجنى الداني ١١٤

(٤) زيادة ألباء في فاعل " يأتيك " ضرورة . انظر الضرائر لأبن عصفور :

٦٣ ، وشرح الجمل له : ٩٣/١ ، والمقرب : ٢٠٣/١ .

هو : حسبك زيد ، ولا معنى لقول ابن عصفور في المسألة ، وذلك أنه جعل القياس في المسألة مقصوراً على السماع ^(١) ، وهذا لا معنى له ، لأن القياس إنما يطلق على ما تعدى موضع السماع إلى أمثاله .

ومن ذلك أيضا زيادتها في خبر المبتدأ كقوله تعالى : * جزاء سيئة بمثلها * ^(٢) وإنما معناه والله أعلم : جزاء [سيئة سيئة] ^(٣) مثلها ، فهذه المواضع المذكورة في هذا الضرب الثاني موقوفة على السماع . ويمكن أن تكون من هذا الضرب الباء في قول امرئ القيس ^(٤) :

* فَإِنَّكَ مَا أُحْدِثْتُ بِالْمَجْرَبِ *

على رواية كسر الراء ، فتكون زائدة في خبر إن حملاً لها على " لا " النافية العاملة عليها ، فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتهما ، والله أعلم . فصل : وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددة ، فمنها أن تكون للإلصاق والاختلاط كقولك : خضت الماء برجلي ، ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : * وآمسحوا برءوسكم * ^(٥) ؛ لأن المعنى على مباشرة الرأس بالماء من غير حائل . والله أعلم ، وقد تقدم القول في ذلك . ^(٦)

ومن ذلك أن تكون للنقل بمعنى الهمزة كقولك : ذهبت بزييد

على معنى أذهبت زييداً ، وأنكر هذا الوجه أبو العباس / المبرد ، ^(٧) ١١٤

(١) قال ابن عصفور : "... فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة

وجود ذلك في كلامهم ، شرح الجمل : ١/٤٩٣ .

(٢) يونس : ٢٧ ، وهي في الأصل "سيئة سيئة" وما أثبت من "ح" إلا أن فيها "جزاء" بإقحام الواو .

(٣) ما بين القوسين مكرر في النسختين .

(٤) هذا عجز البيت صدره : * فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَاقِيهَا *

وهو في ديوانه : ٤٢ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٥٩ .

(٥) المسائدة : ٦ .

(٦) انظر ص ٤٢٢

(٧) انظر الجني الداني : ١٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٩٣ .

ورد قوله بهذه الآية الكريمة : **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ** ^(١)
 فَإِنَّ الْمَعْنَى وَلَا يَد : **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ** ، وَلَا يَجُوزُ
 اعتقاد كونها للمصاحبة ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَنْزَهُ عَنْ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ ،
 إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ آيَةَ مِنَ التَّشَابُهِ الَّتِي يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ بَعْدَ نَفْسِي
 التَّحْدِيدِ وَالتَّكْيِيفِ ، وَلَكِنَّهَا تَمُرُّ كَمَا جَاءَتْ كَطَائِرِهَا ، أَوْ يُقَالَ : إِنَّهَا
 للمصاحبة الحقيقية على أن يكون فاعل ذهب ضمير الرعد والبرق ، وأضر
 مفردا على معنى ما ذكر قولهم : **هُوَ أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ** ^(٢) ،
 فكأنه في المعنى : **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ الرعد والبرق بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ** ،
 فالسمع راجع إلى الرعد ، والأبصار راجعة إلى البرق .

وَالْمَأْخُذُ الْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ الْآيَةُ ، لِأَنَّهُ
 لَا اعتذار عنه وقد حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ : **تَكَلَّمَ فُلَانٌ فَمَا سَقَطَ بِحَرْفٍ** ، وَمَا
 أسقط حرفا ^(٣) ، بَاتِّحَادِ الْمَعْنَى ، وَهَذَا نَصٌّ فِي الْمَوْضِعِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ كَقَوْلِكَ : **ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ** ، إِذَا
 أَرَدْتَ **ذَهَبْتُ وَمَعِيَ زَيْدٌ** ، وَإِنَّمَا سَمِيَتْ "بَاءُ" الْحَالِ ، لِأَنَّهَا فِي
 مَوْضِعِ الْحَالِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ **ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ** **ذَهَبْتُ مُلْتَبِسًا بِزَيْدٍ** ^(٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى السَّبَبِ كَقَوْلِكَ : **أَعْطَيْتُ بِزَيْدٍ دَرَاهِمًا** ،
 أَيِّ بِسَبَبِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "فِي" كَقَوْلِكَ : **نَزَلْتُ بِالْبَلَدِ** ، أَيِّ
 فِي الْبَلَدِ ، وَهِيَ الْمَقُولُ عَنْهَا ظَرْفِيَّةٌ .

-
- (١) البقرة : ٢٠ .
 (٢) انظر القول في معاني ألفراء : ١٣٠ / ١ ، والنهاية لابن الأثير :
 ٤٥٤ / ١ ، واللسان (قصر) .
 (٣) انظر القول في : المشوف المَعْلَم : ٣٨٥ ، "سقط" واللسان
 "سقط" .
 (٤) انظر سر صناعة الإعراب : ١٣٤ ، وورصف المباني : ١٤٥ .

ومن ذلك أيضاً أن تكون المبدل والمعوض ، كقولك : الدقيق رطلان بدرهم ، ومنه والله أعلم قوله تعالى : * وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس *^(١) إلى آخره .

فصل : وأما اللام المضيضة ، فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون إلا خافضة ، وتكون زائدة وغير زائدة ، فالزائدة مطردة وغير مطردة ، فالمطردة فسي مفعول الفعل المتأخر عنه كقولك : لزيد ضربت^(٢) ، وفي التنزيل : * إن كنتم للرؤيا تعبرون *^(٣) وفي مفعول أسم الفاعل مطلقاً كقولك : هذا ضارب لزيد ، ولزيد ضارب ، وفي التنزيل * فعال لما يريد *^(٤) وفي مفعول المصدر كقولك : أعجبنى ضربك لزيد ، ويمكن أن يقال : إنها في هذه المواضع غير زائدة ، ولكنها لتعدية ما ضعف عن التعدى إما بالتأخر^(٥) وإما يكون عمله غير أصيل ، كما قالوا في لام المستغاث ونحوها .

فصل : وغير المطردة المقحمة بين المضاف والمضاف إليه فسي بابي النداء و " لا " النافية كقولك : يا بوء س للحرب^(٦) ، ولا أبالزيد^(٧) ،

-
- (١) المائدة : ٤٥ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٨ / ١ والبسيط : ٧٤١ وانظر كتاب اللامات للهروي : ٥٢ ، ورصف المباني : ٢٤٧ والجني الداني : ١٥٠ .
(٣) يوسف : ٤٣ .
(٤) سورة هود : ١٠٧ ، والبروج : ١٦ .
(٥) انظر البسيط : ٧٤١ - ٧٤٢ .
(٦) من ذلك ما أنشده ابن جني في الخصائص : ١٠٦ / ٣ .
قال ابن جني : أراد يا بوء س الجهل ، فأقحم لام الإضافة تمكيناً واحتياطاً للمعنى الإضافة .
(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٣٣٢ ، وهذه اللام مقوية للإضافة .
فأصل الكلام لا أباك .

وفي مفعول الفعل الباقي على الترتيب المألوف كقولك : ضربت لزيد ،
وأكثر ما يكون في الشعر ، ولا يجوز في باب أعطيت دخول اللام على
المفعول تقدم أو تأخر ، بخلاف المتعدي إلى واحد على ما قدمنا ، وانظر
هل يجوز : هذا معطٍ لزيد درهما ؟

يقتضي قول بن عصفور في منع لزيد أعطيت درهما ، أنه لا يجوز ،
لا اجتماع الضعف والقوة وذلك متدافع . (١)

وأما غير الزائدة فلها معانٍ متعددة ، منها أن تكون مشعرة
بالمك كقولك : آمال لزيد ، ومنها أن تكون للاستحقاق كقولك الحصير
للمسجد ، ومنها أن تكون للتحضيض كقولك : هذا أخ لزيد ، وعبر
الشلوبين عن ذلك بالمك الحقيقي أو المجازي (٢) ، وهذه العبارة
تعم جميع ما ذكر ، والله أعلم .

وإنما وصفت اللام أولاً بالمضيضة إشارة إلى اشتراك عارض في
اللفظ ، وذلك أنها قد تكون فعل أمر من ولي يلي كقول الشاطبي : (٣)

✽ وعند سِرَاطٍ والسِرَاطُ لِحَنْبِلًا ✽

وهي ليست مضيضة ، ومن مسائل الألفاز : لِعَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا .

فصل : وأما الواو فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون زائدة على الأصح ،
وتكون خافضة وغير خافضة في موضعين .

أحدهما : إذا أبدلت من باء الجر وذلك في القسم خاصة
كقولك : والله لا فعلن ، ولا خلاف في هذا ، إلا ما يذكر عن أبي القاسم

(١) انظر شرح الجمل : ٣٠٩/١ .

(٢) التوطئة : ٢٣٠ .

(٣) هو أبو محمد قاسم بن فيرة بن أبي القاسم الرعييني الشاطبي الضري ، عالم بكتاب
الله قراءة وتفسيراً ، وحديث رسول الله ، يُصَحِّحُ عليه البخاري ومسلم وموطأ مالك
من حفظه ، ألف القصيدة المسماة « حزن الإمامي » في القراءات ، ولد سنة ٥٣٨ هـ ،
وتوفي سنة ٥٩٠ هـ . شجرة النور الزكية ، ١٥٩ .

السهيلي ، فانه قال : لو كانت بدلا من ألباء لكانت على حركتها ؛ لأن
الحرف إذا أبدل من حرف آخر لم يكن إلا على حركته : كثرأث ، وتُخمة ،
وتوراة ، وتُقاة ، وتَقوى ، وتَقُور فيعول ، من الوقار ، إلى غير ذلك مما لا
يُكاد ينحصر ، قال : فلو كانت هذه الواو بدلا من ألباء لكانت مكسورة
مثلها ، فكنت تقول : والله لا فعلن . (١)

أجاب الأستاذ أبو الحسين بأن الواو هنا على حركة ألباء الأصلية ،
وذلك أن ألباء إنما كانت أصلها أن تكون مفتوحة ، وقد جاء ذلك منبهة
على الأصل المذكور ، وذلك قولهم : بهجج ناعقه ، وهو موضع ، وإنما
كسرت تشبيها بعملها اللازم لها . فلما أبدلت الواو منها زال الحرف
الذي وجبت له الكسرة بحق الأصل فعاتت الفتحة ، لارتفاع السبب ،
فجاء في هذا أن المسألة مندرجة تحت الأصل المذكور ، وهو الحرف إذا
أبدل من حرف آخر لم أن يكون على حركته لفظاً أو أصلاً ، وهو جواب
حسن كما ترى .

والموضع الثاني : هو الواو المضافة إلى " رَب " في نحو : (٣)

* وَقَاتِمِ الْآعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ *

فذهب أبو العباس المبرد إلى أنها خافضة بنفسها من حيث كانت عوضاً
من " رَب " فتولت عملها من هذه الجهة ، وأستدل على صحة ذلك بوقوعها
أولاً ، ولو كانت عاطفة لم يكن كذلك ، لأن سبيل العاطف ألا يكون صدراً
أصلاً . (٤)

-
- (١) انظر قول السهيلي في البسيط : ٨١٩ مع اختلاف في اللفظ
ظاهر . وانظر سر صناعة الإعراب : ١٤٥-١٤٦ .
(٢) انظر البسيط :
(٣) سبق ص : ٣٧٩
(٤) انظر مذهب المبرد في الإنصاف : ٣٧٦ والتسهيل : ١٤٨ ، ومنهج
السالك : ٢٦٠-٢٦١ والجني الداني : ١٨٥ وانظر ص ٩٨٥

والجواب : أن وقوعها أولاً ، إنما هو أمر لفظي ، والمعنى على خلاف ذلك ، فإما أن يكون الشاعر قد أسقط بعض ما رواه على جهة الانتقاء ، (١) وإما أن يكون عطف على ما رواه في نفسه ، ولم يلفظ به فالواو على هذين الوجهين ليست صدراً تقديراً وإن كانت صدراً تسطييراً ، فالصحيح أنها عاطفة ، وهذا مذهب المحققين كسيبويه والفارسي (٢) وأمثالهما ؛ والدليل على ذلك أنها لو كانت خافضة بنفسها لجاز دخول العاطف عليها كما يدخل على واو القسم لما (٣) كان خافضاً بنفسه ، وفي امتناع ذلك - إجماعاً - دلالة ظاهرة على أنها عاطفة كما يقوله المحققون وآله أعلم .

فصل : وأما آتاء فلا تكون إلا حرفاً ، ولا تكون زائدة ، وتكون خافضة وغير خافضة ، إلا أنها لا تخفض إلا في القسم ؛ لأنها ثم مبدلة من الواو المبدلة من الباء على الوجه المذكور ، فهي رتبة ثالثة ، ولهذا المعنى اختصت باسم الله تعالى ، على أن ألا تخفش حكى عن العرب : (٤) ترَّبَّ الكعبة ، على وجه الندور .

فصل : وأما حتى فحرف غاية وهو على ثلاثة أقسام : حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء (٥) ، فتكون حرف جر في موضعين :

أحدهما : أن يقع بعدها الاسم الصريح مجروراً بها ، وحكمه

- (١) في الأصل " الانتقاء " بنقطة واحدة من أسفل .
 (٢) الكتاب : ١٠٦/١ وانظر ص ٩٨٥ والإيضاح : ٢٥٤ .
 (٣) في " ح " " بما " .
 (٤) في الأصل " أن ألا تخفش حكى عن اخفش " وانظر ما حكاه في الجني الداني : ١١٢ .
 (٥) هذا هو تقسيم البصريين ، وزاد قسماً رابعاً الكوفيون إن جعلوها ناصبة للفعل المضارع . الجني الداني : ٤٩٨ .

أنه إن لم يكن من جنس ما قبلها كان غاية له ، غير داخل فيه نحو :
 * سلام هي حتى مطلع الفجر * (١) . وإن كان من جنس ما قبلها ،
 واقترب به ما يدل على امتناع دخوله فيما قبلها ، أو على وجوب دخوله فيه ،
 وجب العمل على مقتضى تلك القرينة ، كقولك : صمتُ الأيام حتى يوم
 الفطر ، أو يوم الأضحى ، وكقولك : صمتُ الشهور حتى شهر رمضان ،
 فالأول خارج والثاني داخل ، إلا أن الأول يلزم جره [بحتى] (٢) ،
 والثاني يجوز جره بحتى ، ويجوز نصبه على أن تكون "حتى" هي العاطفة
 وإن تجرد من القرائن كقولك : صمتُ الأيام حتى يوم الجمعة ، فهذا
 يحتمل الدخول والخروج ، إلا أن الأكثر في المجرور بحتى إذا كان
 من جنس ما قبلها أن يكون داخلاً فيما قبلها مع وجود القرائن ، فيجب
 حمله على الغالب (٣) في المجرور بها مع عدم القرائن .

والموضع الثاني التي تكون فيه حرف جر : هو إذا وقع بعدها
 المضارع المنصوب نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، وذلك أن هذا الفعل
 منصوب بإضمار "أن" ، ولا يجوز (٤) إظهارها و "أن" مع الفعل بتأويل
 المصدر ، وهذا المصدر المؤول مجرور في المعنى بحتى .

وأما كونها حرف ابتداء ففي ثلاثة مواضع :

إذا وقع بعدها الفعل الماضي كقوله : (٥)

* ... حتى بلُّ دمعي محملي *

-
- (١) القدر : ٦ .
 (٢) تكملة من "ح" .
 (٣) "الغالب" في "ح" "أفعالها" .
 (٤) في "ح" "لا يجوز" بإسقاط حرف العطف .
 (٥) هذا جزء من بيت لا مريء القيس من معلقته ، وهو بتمامه :
 ففاضت دموع العين منى صبابة على النحر حتى بلُّ دمعي محملي
 وهو في ديوانه : ٩ .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَرْفُوعُ ، كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ ^(١) :
* وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ * ^(٢) .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ

قَائِمٌ . /

١١٦

وَيَخْتَلِفُ فِيهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا " إِذَا " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * حَتَّى
إِذَا جَاءَهَا * ^(٣) فَمِنْ قَائِلٍ إِنَّهَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ أَعْتَابَارًا بِأَنَّ " إِذَا "
مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ [ـ] بِجَوَابِهَا ، فَكَأَنَّهَا إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ مَصْدَرَةٍ بِفِعْلِ
غَيْرِ مَوْءُولٍ بِمَصْدَرٍ ، فَلِزِمَ لِذَلِكَ أَنْ تَكُونَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ ، وَمِنْ قَائِلٍ أَنَّ " إِذَا "
مَجْرُورَةٌ الْمَحَلِّ [ـ] ^(٤) بِهَا وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَوَابِ الْمَذْكُورِ ^(٥)
وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ مِنَ التَّقْسِيمِ الْأَوَّلِ : أَنْ تَكُونَ حَرْفُ عَطْفٍ ، وَذَلِكَ
إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْأَسْمُ الْمَعْرَبُ بِأَعْرَابٍ مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى
زَيْدٍ ، وَرَأَيْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى بَزِيدٍ ، إِذَا أَعْدَتِ الْخَافِضُ ،
فَإِنْ قُلْتَ مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ ، مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ، وَجَبَ حَمْلُهَا
عَلَى أَنَّهَا الْجَارَةُ دُونَ الْعَاطِفَةِ ^(٦) ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَالْعَاطِفَةُ مَنْقُولَةٌ
مِنْهَا ، فَإِذَا أَحْتَمَلَ الْمَوْضِعُ الْأَمْرَيْنِ ، وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ ، وَلَا يَقْدَمُ عَلَى
الْفَرْعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

-
- (١) انظر القراءة في السبعة : ١٨١ ، والحجة لابن خالويه : ٩٥ ، ٩٦ ،
والبحر المحيط : ١٤٠ / ٢ .
(٢) البقرة : ٢١٤ .
(٣) هذا جزء من آية في الزمر : ٧١ ، ٧٣ ، وفصلت : ٢٠ .
وآية الزمر الأولى [حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها * الآية] .
(٤) تكملة من " ح " .
(٥) ممن قال بانها حرف جر إذا وقع بعدها " إذا " الأخفش وابن
مالك . انظر المغني : ١٧٤ والجمهور على أنها ابتداءية .
(٦) انظر المغني : ١٧٢ .

فصل : وأما الأسماء فأنها بالنظر إلى الإضافة على أربعة

أقسام :

قسم : لا يستعمل إلا مضافا نحو "كَلَّا" و "كَلْنَا".

وقسم لا تصح إضافته على وجه : كالضمائر ، والموصولات ، وأسماء الإشارة .

وقسم يستعمل على وجهين : مضافاً وغير مضاف ، كفلام ، وثوب ، ودار ، وما أشبه ذلك من أسماء الأجناس .

وقسم جاء مضافا إلى الجملة ، وذلك آية (١) بمعنى علامة كقوله : (٢)

بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا
وَقَوْلِهِمْ (٣) : أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ ، وَبِذِي تَسْلَمَانَ ، وَبِذِي تَسْلَمُونَ ،

(١) في الأصل " أنه " بالنون .

(٢) عجز هذا البيت ساقط من " ح " وقد نسبته سيبويه للأعشى : ١١٨/٣ ، وذكر البغدادى في الخزانة : ١٣٦/٣ أنه لم يره منسوباً للأعشى عند غير سيبويه ، وليس في ديوانه ، وانظره في شرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٣ ، والمفني : ٥٤٩ ، ٨٣٦ وشرح أبياته للبغدادى : ٢٧٧/٦ .

وفي آية ذكر أبو على الشَّكُوبِينَ أنها تضاف إلى المفرد ، قال ووجدت لذلك شاهداً وهو قوله بَايَةَ الْخَالِ مِنْهَا تَحْتَ سَرْتِهَا .
(٣) في " ح " " وقولهم " بإسقاط كاف التشبيه ، وانظر القول في الكتاب : ١١٨/٣ ورواية الكتاب " لا افعَلْ بِذِي تَسْلَمٍ " وانظر أيضاً الإيضاح في علل النحو : ١١٢ ، ١١٨ .

ولا يضاف شيء من الأسماء إلى الجملة إلا أسماء الزمان ، و " حيث " وحدها من ظروف المكان ، والاسمان المذكوران ، فهذه أربعة أقسام جاءت على خلاف الأصول ، لأسباب ، على (١) ما أذكره ، وذلك أن أسماء الزمان لا تضاف إلى المعاني دون الجواهر ، وما أوهم خلاف ذلك أول بتوهم المعنى ، فمن ثم فإنه كَوَّاهَا إلى الإضافة إلى الأفعال والجمل ، لأنها عبارة عن المعاني المنسوبة . (٣)

وأما اختصاص " حيث " بالإضافة إلى الجملة من بين سائر أخواتها من ظروف المكان ، فلما دخلها من معنى المجازاة التي تستلزم التركيب من جملتين ، وقد سوى سيبويه بينهما وبين " إذا " في باب مسن أبواب الاشتغال ، فقال : انهما يقبح ابتداء الأسم بعدهما إذا وقع بعده الفعل ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة (٤) ، وهذا يبين فيما قلناه ، وأما " آية " في نحو قوله : (٥)

بآية تقدمون الخيل شعشا كأن على سنانكها مداما
فألذى جوز إضافتها إلى الفعل ، أنها تجامع الوقت في أن كل واحد منهما علامة ، وتوقيت الفعل المذكور معهما فأجريت مجراه . (٦)

وأما قولهم : اذهب بذى تسلم ، ففيه قولان : (٧)
أحدهما : أنها ذو الطائفة كسرت ذالها إتباعاً ، فهي بمعنى الذى ،

-
- (١) من هنا إلى قوله : ثم قال : " اعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما بعدها " ساقط من " ح " .
(٢) هنا كلمة في الأصل غير واضحة والمثبت اجتتهادي " وانظر الإيضاح في طل النحو : ١١٤ .
(٣) انظر نتائج الفكر : ٩٣ - ٩٤ .
(٤) انظر الكتاب : ١٠٦ / ١ - ١٠٧ .
(٥) سبق ص ٢٢٢ .
(٦) انظر في هذه المسألة الإيضاح في طل النحو : ١١٣ وما بعدها ، ونتائج الفكر : ٩٦ .
(٧) انظر الإيضاح في طل النحو : ١٨ والمساعد : ٣٦٠ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٩١ / ٤ .

والفعل صلتها ، والعائد محذوف على حد حذفه من قوله تعالى :
﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (١) "أي لا تجزى فيه ،
فكذلك اذهب بذى تسلم ، وهي عبارة عن الزمان ، كأنه قال : اذهب
في الزمان الذى تسلم فيه ، واما أن تكون الباء للمصاحبة كأنه قال :
اذهب مصاحبا للزمان الذى تسلم فيه ، وهو مضمّن معنى الإنشاء ، لأنّه
مقولٌ في معرض التوديع .

القول الثاني : أنها من الأسماء الخمسة إلا أنها هنا عبارة
عن الزمان . فمن ثمّ جازت إضافتها إلى الفعل ، كأنه قال : اذهب
مصاحبا لزمان سلامتك ، على معنى الإنشاء على الوجه المذكور ، وهذا
بين إن شاء الله .

ثم قال : (واعلم أن هذه الحروف التي ذكرناها تخفض ما
بعدها) (٢) إلى آخر الفصل .

ثم مثل بقوله : [لعمرو] (٣) من زيد رسول قاصد ، ولعمرو
مال كثير ، وفي أخيك خصلة جميلة ، فهذه الأثلة الثلاثة مطابقة
للقانون المذكور له ، وما بعد ذلك من المثل غير مطابق ، فلذلك اعتُرض
عليه هذا الفصل ، وأنفصل عن ذلك بأن هذه المثل كلها إنما هي راجعة
إلى الحروف المتقدمة وليست راجعة إلى ما يقتضيه قانونه المذكور ،
وإنما قصد أن يُمثّل كلّ حرفٍ حرفٍ بما يليقُ به (٤)

- (١) البقرة : ٤٨ .
(٢) الجمل : ٦٢ ، ونص الجملة " واعلم أن حروف الخفض هذه التي
ذكرناها تخفض ما بعدها " .
(٣) تكملة من "ح" والجمل : ٦٢ .
(٤) في "ح" "له" .

من التمثيل (١) ، والله أعلم .

وأما قوله : (ويرتفع / ما بعد المخفوض بالابتداء) ١١٧

فمعناه إن كان هنالك ما يصح فيه ذلك الحكم ، وهذا انفصال جيد ، والله أعلم .

(٢)

ثم قال : (تنصب الظروف وتخفص ما بعد هابها ،] إلى آخره [

ظاهره أن المضاف إليه مخفوض بنفس المضاف كظاهر الكتاب (٣)

وزهب قوم منهم أبو الحسن بن البازش إلى أنه مخفوض بالحرف المحذوف الذي ناب عنه المضاف (٤) ، وزهب أبو القاسم السهيلي إلى أنه مخفوض بمعنى الإضافة ، لا بالمضاف . قال : لأنه جامد والجامد لا أصل له في العمل ، ولا بالحرف المحذوف ، لتنافي القصدين ، والصحيح ما ذهب إليه

(١) قال ابن أبي الربيع : اعترض بعض المتأخرين هذا القول بأن قال : " ليس هذا على إطلاقه ألا ترى أنك تقول : ضربت في آدار زيدا ، ولا يرتفع ما بعد المخفوض هنا . والجواب : " أنه قال بعد هذا : " إلا أن يدخل عليه عامل غيره " وأنت إذا قلت : ضربت في آدار زيدا ، فقد أدخلت على زيد عاملا وهو " ضربت " ، فقد تبين أن مراده ما لم يكن هناك عامل إلا الابتداء ، فقد صح أن هذا الكلام على إطلاقه ، فإنك متى وجدت بعد المخفوض أسما غير مرفوع فهو بلا شك محمول على عامل غير الابتداء " البسيط ٧٧٧ ، وقد ذكر الزجاجي من مثله في هذا المقام : زيد على فراشه ، وقد اعترض عليه ابن السيد في هذا المثال فقال : هذا الذي قاله صحيح غير أنه كان يجب أن يقول : على فراشه زيد ، فيقدم المجرور . . .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) الكتاب : ١ / ٤٢٠ .

(٤) هو مذهب الزجاج وابن الحاجب . انظر التذييل والتكميل

٤ / ٦٧ أ وسمع الهوامع : ٤ / ٢٦٥ .

الجمهور من أنه مخفوض بنفس المضاف ، وذلك أن أصل العمل الطلب ، ولا شك أن المضاف طالب للمضاف إليه ، فوجب أن يعمل فيه لذلك .

وأما من قال : إنه مخفوض بالحرف المحذوف ، فانه يلزم عليه أن يكون منفصلاً بحق تقدير الحرف ، متصلاً بحق الإضافة المعنوية ، والشئ الواحد لا يتصور أن يكون متصلاً منفصلاً في حال ، أو تقول : يلزم من تقدير الحرف أن يكون المضاف معرفة اعتباراً بالإضافة المقصودة ، نكرة باعتبار تقدير الحرف ، والشئ الواحد لا يتصور أن يكون معرفة نكرة في حال (١) ، والمعنى في الوجهين واحد .

فإن قلت : ويلزم عليه أيضاً حذف الخافض وابقاء عمله ، وهو شان لا يقاس عليه . (٢)

قلنا : لا يلزم هذا ، لأن المضاف يشعر به ويدل عليه ، فيكون بمنزلة حذف " رَبَّ " مثلاً بعد الواو ، وليس مثل هذا بشان ، وإنشأ الشان حذفه بلا دليل باق .

وأما قول السهيلي : انه مخفوض بمعنى الإضافة ، فإنه لم يثبت إعمال المعنى في المخفوض ، وإنما ثبت إعماله في المبتدأ ، أو في المضارع على خلافٍ فيهما ، وأيضاً فانه لا ينبغي أن ينسب العمل إلى المعنى مع إمكان نسبه إلى اللفظ ، إذ كان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ لأن كل عامل لفظي يتضمن المعنى ، ولا ينعكس ، يدلك على ذلك قلة ما جاء منه .

(١) هذا آرد آلا خير رداً بن دُرُسْتُوِيَه على الجرمي ، التذييل والتكميل

٦٩/٤ ب .

(٢) هذا قول ابن عصفور . انظر شرح الجمل : ٢/٧٥ .

(١) وأما قول أبي القاسم بعد : (وتخفض زيدا بإضافة الغلام إليه) .
فيحتمل أن تكون هذه آباء بَاء السبب ، فإذا احتمل ذلك لم
يكن فيه تقوية لما ذهب إليه السهيلي ، والله اعلم .

فصل : ثم قال : (وكذلك كل مضاف يحذف منه التنوين
والألف واللام)^(٢) إلى آخر الفصل .

إنما وجب أن يحذف التنوين من المضاف ، لأن بقاءه يؤدى إلى
أن يكون المضاف منفصلا من المضاف إليه اعتبارا بوجوده ، ومتصلا به
اعتبارا بنية الإضافة ، أو تقول : لأن بقاءه يقضى بتشكيك المضاف ، ونية
الإضافة تقضى بتعريفه ، فلما تدافع الأمران رفض الجمع بينهما ؛ ولهذا
أجمع الفقهاء على بطلان صلاة القائل عند خروجه منها : السلام عليكم ،
بالتنوين مع الألف واللام ، لأن هذا ليس من كلام العرب ، ونعلم قطعاً
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أحداً من أصحابه المقتدى بهم من
بعده لم يفهم قط بذلك ، فمن ثم قيل ببطلان هذه الصلاة .

فإن قال قائل : إنما لفظ هذا المصلي بالتنوين ، بعد خروجه
من الصلاة عند تمام ضمة الميم ، والتنوين إنما لفظ به بعد فراغه من الضمة ،
ففايته أن نطق بالتنوين بعد خروجه من الصلاة ، فكان اللحن خارجاً
عن الصلاة ، فإذا كان الأمر كذلك لم يقدح ذلك في صحة الصلاة .

فالجواب : أن الخروج من الصلاة ، إنما هو بتمام قوله : " عليكم " ،
الذى هو خبر المبتدأ ، وذلك هو المشروع فيها^(٣) ، فالتنوين على هذا

- (١) الجمل : ٦٣ .
(٢) الجمل : ٦٣ .
(٣) في " ح " " فيه " .

إنما هو في أثناء الكلام الذي خرج من الصلاة بتمامه ، والدليل على ذلك اختلاف الفقهاء فيما إذا قال في الخروج من الصلاة : السلام ، ولم يذكر بعده " عليكم " ، ووجه الدليل أنه من قال ببطلانها يقول : لم يأت بتمام ما شرع في الخروج به من الصلاة ، فوجب القضاء ببطلانها لذلك ، ومن قال بصحتها يقول : إنَّ المبتدأ يجوز ، حذف خبره اختصاراً ، إلاَّ أنَّه إذا كان في حكم الملفوظ به ، وهذا من ذلك ، فقد اتفق المختلفان على صحة ما قلناه من أن الخروج من الصلاة إنما يكون بمجموع قوله : السلام عليكم شرعاً ، فأين قول هذا القائل : إنه إنما لفظ بالتنوين في خارج الصلاة من هذا التحقيق الذي حققناه ، فتأمل ذلك ، وآله المستعان /

١١٨

فصل : وأما الألف واللام ، فإنَّما وجب زوالها من المضاف ، لما يلزم على بقائها فيه من الجمع بين تعريفين إنَّ كان المضاف إليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير إنَّ كان نكرة ، واللفظ الواحد لا يتصور أن يكون معرفة نكرة في حال واحدة .

ومما يلزم زواله عند الإضافة تعريف العلمية أيضا ، لما يلزم على بقائه من الجمع بين تعريفين إنَّ كان المضاف إليه معرفة ، أو بين تعريف وتنكير إنَّ كان نكرة ^(١) كما قلناه في الألف واللام .

وجوز أبو الحسن بن الطراوة بقاءه ، ويكون المراد بذلك رفع الاشتراك المعارض في الأعلام ، كما يرفع بالنعته مع بقاء العلمية ^(٢) ، ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف يكتسب ^(٣) من المضاف إليه التنكير ، فكذلك يكتسب منه ^(٣) التعريف ، وإذا وجب أن يكتسب ^(٣) منه

-
- (١) تكملة من " ح " وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٧٦/٢ .
 (٢) انظر مذهب ابن الطراوة في شرح الجمل لابن بزيمة : ١٦٠ .
 (٣) في " ح " " يكتسب " في المواضع الثلاثة .



لأن كلا عبارة عن جملة أجزاء ما تضاف إليه ، وإضافة الكل كإضافة الجزء ، فكما أنك لو قلت : جزء الدراهم كانت إضافته إضافة اللام ، فكذلك كل الدراهم .

وزاد ابن مالك في هذه الإضافة المعنوية قسماً ثالثاً وهو :
أن الإضافة تكون على معنى " في " كقوله تعالى مخبراً في كتابه العزيز ✱ يا صاحبي السجن ^(١) ؛ لأن معناه عنده يا من اصطحبنا في السجن ، أو يا من هما في السجن صاحبان ^(٢) ، وهذا غير منكور في الظروف ، وفيه بحث ، ^(٣) وذلك أن ابن مالك أثبت هذا القسم الثالث في الإضافة المعنوية وقال : إن ذلك ثابت في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح في التنزيل : ✱ وهو ألد الخصام ✱ ^(٤) و ✱ تربص أربعين شهراً ✱ ^(٥) ، و ✱ بل مكر الليل والنهار ✱ ^(٦) و ✱ يا صاحبي السجن ✱ ^(٧) وفي الحديث : " فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة " ^(٨) وهو كثير جداً .

قلت : ليس فيما أورده على إثبات هذا القسم دليل وثيق ، أما ✱ وهو ألد الخصام ✱ فمحمول على أن معناه شديد الخصام ، وإذا كان كذلك فإضافته غير محضة ، وإضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف إليه ، ألا ترى أن قولك : حسن الوجه ، ليس بين المضاف والمضاف اليه في النية حرف ينسب إليه الخفض في المعنى ،

(١) يوسف : ٣٩ ، ٤١ .

(٢) التسهيل : ١٥٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٨٠ ، ٤٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٥٢٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ٤/٦٨/أ ، وقد قال بما ذهب إليه ابن مالك ابن الحاجب انظر همع الهوامع

: ٢٦٧/٤ .

(٣) من هنا إلى قوله " وإن شئت نونت وجعلت الثاني تابعا للأول " ٤٧ ساقط من " ح " .

(٤) البقرة : ٢٠٤ .

(٥) البقرة : ٢٢٦ . (٦) سبأ : ٣٣ .

(٧) الحديث في همع الهوامع : ٢٦٧/٤ نقلاً عن ابن مالك في شرح التسهيل .

وإنما الإضافة غير المحضة ^(١) ، مشبهة بالمحضة هذه في مقابلة
حرف الجر غير الزائد ، وتلك في مقابلة حرف الجر الزائد ، وفي أفعل
التفضيل نظر وإشكال وخلاف ^(٢) سيأتي ذلك مستوعباً في باب
الإضافة إن شاء الله ، وأما * تربص أربعة أشهر * و * بل مكر الليل
والنهار * وما أشبه ذلك ، فإنه لم يضاف إلى الظرف حتى نصب
الظرف على أنه مفعول به مجازاً ، فهو من باب إضافة العامل إلى معموله
كما قال سيبويه في قولهم : ^(٣)

* يا سارق الليلة أهل الدار *

على أن الليلة مسروقة لا على تقدير أنها مسروقة فيها ، لو كانت كذلك
لم تجز الإضافة إليها أصلاً ، على هذا إجماع النحويين ، وهذا معلوم
مقرر عند المعربين ، نعم إذا فُسِّرَ / المعنى قيل : إنه على معنى ١١٩
" في " أي في الأصل ، لا على أن " في " مقدرة بين المضاف والمضاف إليه
في النية ، تقدير إعراب ، هذا لا يقوله أحد .

وأما * يا صاحبي السجن * فانه من باب إضافة الملا بسة ، وهذه
قاعدة معلومة ، عند النحاة أن الإضافة تكون بأدنى ملا بسة كقوله : ^(٤)

* إذا كوكب الخرقاء لا ح . . . *

-
- (١) بمثل هذا رد أبوحيان في التذييل والتكميل : ٦٨/٤ أ .
(٢) انظر الخلاف فيها ضمن شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٦ ، والتذييل
والتكميل : ٧٣-٧٤ / ٤ وجمع الهوامع : ٢٧٢-٢٧٣ .
(٣) لم يتعرض أحد إلى نسبة هذا الشعر ، وهو في الكتاب : ١٢٥/١ ،
١٢٦ ، ١٩٣ ، وإمامي ابن الشجري : ٢٥٠/٢ والفصل : ٥٩ ،
وشرحه لابن يعيش : ٤٥/٣ ، والخزانة : ٤٨٥/١ .
(٤) هذا جزء من بيت مجهول ، وهو بتمامه :
إذا كوكب الخرقاء لا ح سحره سهيل أذاعت غزلها في القرائب
وهو في الفصل : ٩٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٨/٣ ، والمقرب :
٢١٣/١ ، والخزانة : ٤٨٧/١ .

وإضافة اللَّامِ بِسَبَبِ مجازية مقدرة بِاللَّامِ ، كأنه : يا صاحبين السَّجن ، وهي صاحبة اللَّامِ كما تقول : فلان صاحب الصَّلاة ، أي موكل بها ولا زم لها ، وأصحاب الجَنَّةِ ، وأصحاب النَّارِ ، وكل ذلك على معنى اللَّامِ ، كما كان ذلك في قوله : إِذَا كُوبِ الْخُرْقَاءُ ، أي كوكب للخُرْقَاءِ ، وتقدير الإضافة في " يا صاحبي " بفي إنما يعطي أنهما أصطحبا في السَّجن ؛ لأنَّ التَّقدير عنده يا صاحبي في السَّجن ، ولا يعطي هذا معنى اللَّامِ المُلزِمة المفهومة من تقديرنا نحن ؛ لأنه عليه السَّلام لبث في السَّجن سبع سنين عند أكثر المفسرين .

وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال ، اقتداءً بالزمخشري ، وقد غلط الزمخشري في المسألة حيث قال مستشهدا على أن الإضافة على معنى " في " بقولهم : (١)

* يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ *

ان اللَّيْلَةَ مسروق فيها لا مسروقة ، وهذا غلط بين ، ولا يظهر من كلامه أنه أراد في الأصل ، ومن هذا الأصل " عالم المدينة " أي عالم للمدينة ، كل ذلك على سبيل الاختصاص المجازي ، فأسلك هذا المسلك بكل ما جاء من نحو هذا ، وما وقع في كلام النحويين من تقدير " في " فإنه تفسير معنى لا تفسير إعراب (٢) ، وبالله التوفيق .

(٣)
ثم قال : (وَإِنْ شئتَ نَوَّنتُ وجعلت الثاني تابعا للأول) إلى آخره .
ظاهر قوله ، وإن شئت نصبتَه على التَّمييز والتفسير ، أَنَّ تَبَعِيَّتَهُ

(١) سبق قبل قليل : ٤٠٦

(٢) انظر الخصائص : ٢٧٩/٦ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى .

(٣) الجمل : ٦٥ .

على البديل لا على النعت ، وذهب سيبويه والمحققون من أصحابه أن تبعيته إنما هي على النعت ^(١) ، لأن قلة إتباعه وكثرة نصبه على الحال دليل على أنه من باب الوصف بالجامد ، لأنه لو كان بدلا لكان كثيرا ، لأن باب البديل أن يكون بالجامد ، كما أن باب النعت أن يكون بالمشتق ، وأما نصبه على الحال ، فإنما كثر وإن كان جامدا ، لأن الحال خبر في المعنى ، والخبر ليس من شرطه أن يكون مشتقا ، فلذلك لم يكن الاشتقاق من شروطها اللازمة ، وهذا المعنى مبسوط في الأمهات .

مسألة : تقول : هذا خاتم حديد ، فيه أربعة أوجه .
أحدها وهو الأصل : هذا خاتم من حديد ، فيكون هذا المجرور في موضع الصفة لخاتم ويتصور في حرف " من " وجهان :

أحدهما : أن يكون للتبعيض ، فإن الخاتم جزء من الحديد .
والثاني : أن يكون لبيان الجنس ، ولا يلزم اتحاد المدلولين إلا في الجنسية ، وقد قالوا ذلك في ترجمة سيبويه : " هذا باب علم ما الكلم من العربية " ، وليس الكلم هو جملة العربية .

(١) قال سيبويه : " ومن قال : مرت بصحيفة طين خاتمها ، قال : هذا راقودٌ خلٌ . . . وهذا قبيح ، لكنه حسن أن يبني على المبتدا ، ويكون حالا . الكتاب : ١١٧/١ - ١١٨ .
وقد رجح المبرد - رحمه الله - البدلية فقال : " . . . وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ ، وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبين مسأرة على النعت ، وجوازه في الإتيان لما قبله إن شاء الله ، ويقال للذي أجاز على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعا ، فإنه غير مرفوع ، وتأويله : البديل لأن معناه خاتم حديد ، وخاتم من حديد فيكون رفعه على البديل والإيضاح ، فأما ادّعاؤه أنه نعت ، وقد ذكرت أن النعت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلة أنت ذكرت أنها وإنما حق هذا أن تقول : راقود خل ، أو خلا على التبيين ، فهذا حق هذا .
المقتضب : ٢٥٩/٣ .

الوجه الثاني من التقسيم الأول : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإضافة ، وقد ذكرت قبل .

الوجه الثالث : أن تقول : هذا خاتم حديد على الإلتباع : إما على النعت على رأى سيبويه ، وإما على البدل على ظاهر كلام أبي القاسم ، وهو قول المبرد (١) ، لأنه جواهر ، والجواهر لا تكون أوصافاً بالوضع .

ونقد بأنه أعم من الأول (٢) ، فيجىء بصورة بدل كل من بعض ، وقد تشرَّب الجواهر معاني الأوصاف فيوصف بها كقولهم : مررت بقاع عرفج كله ، (٣) وقد يكون عطف بيان على رأى من أجاز في النكرة .

الوجه الرابع : هذا خاتم حديداً ، بالنصب على الحال ، على رأى من جعله نعتاً في الإلتباع ، أو على التمييز على رأى من جعله بدلاً في الإلتباع ، على ما تقدم ، والأجود تعريف صاحب الحال كقولك : هذا خاتمك حديداً .

مسألة : (٤) اتفق الناس على أن إضافة الشيء إلى جنسه محضة ، وهي على معنى " من " واختلفوا في إضافة أفعل التفضيل ، فمن قائل (٥) : إنها

-
- (١) سبق قول المبرد في ص : ٢٠٨ هامش (١)
 (٢) نعت الأخص بالأعم غير ممتنع عند ابن مالك ، فإنه يرى صحة النعت بالأعم والأخص ، والمساوى انظر شرح عمدة الحفاظ : ٥٩٩ .
 (٣) معنى ذلك : مررت بقاع خشن ، وانظر القول في الكتاب : ٢٤/٢ ، وانظر المقتضب : ٢٥٩/٣ ، والأصول : ٢٨/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك : ٣٤١ .
 (٤) هذه المسألة ساقطة من " ح " ، وبها ينتهي الباب .
 (٥) انظر تلك الآراء في شرح ألفية بن معطي : ٧٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٧٢/٤ ، ٧٣ ، وجمع الهوامع : ٢٧٢/٤ - ٢٧٣ .

محضة ، ومن قائل : انها غير محضة ، وإن كانت على معنى " من " ومحضة
إن كانت على معنى " في " ، فمن قال إنها محضة وسوى بينهما وبين / ١٢٠
إضافة الشيء إلى جنسه ، فلا إشكال بعد التسليم ، لأن الإضافتين في
الموضعين على معنى " من " وكذلك لا إشكال أيضا على من قال : انها
محضة إذا كانت على معنى " في " ، لأنه قسم آخر ، وانما الاشكال على
من قال انها غير محضة ، مع أنها بمنزلة إضافة الشيء إلى جنسه ، في
أنهما معا على تقدير " من " فما الفرق ؟

فإن أجيب بأن مدلول أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فلو
جعلناها محضة لزم تعريف الشيء بنفسه ، وذلك باطل لدخولها على
مسائل الدور .

أجيب بأن بعضاً من قولك : بعض القوم ، معرفة بالإضافة ،
وفيه هذا المعنى ، فإن أجاب بأن البعض مفتفر في جانب الكل مع
تباين اللفظين ، من جهة أن الثاني أعم من الأول ، ولم يفتفر ذلك
في أفعل التفضيل ، لأن الاعتماد على اتصاف الموصوف بتلك الصفة التي
فضل بها القوم ، فكيف يفتفر ما هو مقصود ؟ فلا يعتد به ، فإذا وجب
الاعتداد به لزم كون الشيء متعرفاً بنفسه في الجملة ، ولما كان ذلك باطلاً ،
وجب القول بأن الإضافة غير محضة ، فرارا من هذا المحذور ، فيجاب صاحب
هذه المقالة بقوله : كل القوم ذاهب ، وهو يقر بأن كلا هنا معرفة
بالإضافة إلى القوم ، والمدلول شيء واحد ، وليس هنا ما يصح اغتفاره ،
فعاد الإشكال ، فما الجواب ؟

الجواب أن الإضافتين وإن كانتا على معنى " من " فإن أفعل
التفضيل من باب الصفات المقتضية معاني الأفعال ، فوصف الفاضل معلق
بالمفضول ، فهو بذلك قريب من نحو : هذا ضارب زيد ، وبيانه أنك إذا

قلت : هذا أفضل القوم ، فهو في معنى : هذا يفضل القوم ؛ أي كل واحد منهم ، وإذا كان المعنى على ذلك كان ولا بد في حكم هذا فاضل القوم ، ولو قلت : هذا فاضل القوم لكنت الإضافة غير محضة ؛ لأنَّه يراد به الحال ، وهذا هو مقتضى قول النحويين إنَّه يتضمن معنى الفعل والمصدر ، وليس هذا المعنى في إضافة الشئ إلى جنسه ، نعم اجتماعاً في أن الإضافة فيهما على معنى " من " وأتفرقا في الدلالة ، على ما أوضحناه .

وأما قول الأستاذ : إن إضافة قد تكون على معنى " في " فإنه تفسير المعنى ، لا على أن " في " مقدرة كتقدير " من " في الوجه الآخر ، وإنَّما أشار إلى الفرق بين " من " التي للتفضيل وبين " من " التي في نحو قولك : زيد من الناس كريم ، أي هو منهم ، وهو فيهم ، لأنه إذا كان منهم فهو فيهم ، وكذلك ما في التنزيل * إلا الذين هم أراذلنا ^(١) أي الأراذل منا ، أي فينا ؛ لأنهم إذا كانوا منهم فهم فيهم ؛ لأنهم لم يثبتوا لأنفسهم اشتراكاً في تلك الصفة ، وعلى هذا هو المعنى ، وأما استيعاب القول في الخلاف في الإضافة فسيأتي في بابها إن شاء الله .

باب حتى في الأسماء

قد تقدم بيان أقسامها في الباب الذي قبل هذا ، وإنما ذكر هذا الباب ؛ لبيان حكمها في الأسماء ، وذلك أنها إذا وقعت بعدها أسماء المفردة فالوجه فيها أن تكون خافضة ؛ لأنه الأصل فيها ، وقد تكون عاطفةً والعطف بها مخصوص بالأسماء^(١) ؛ لأنها منقولة من الجارة ، ولا يعطف بها إلا

بشرط أن يكون ما بعدها بعض ما قبلها تحقيقاً أو تقديرًا ، وأن يراد بها تعظيم ، أو تحقير ، أو قوة ، أو ضعف^(٢) كقولك في التعظيم : أكرمني الناس حتى الأمير ، وفي التحقير : يشتمني^(٣) الناس حتى السفهاء ، وفي القوة : ضعف الخلق حتى الأسد ، وفي الضعف : قدم الحاج حتى المشاة ، وتقول : أعجبنى الرجل حتى زيد ، فمابعدا في هذه المسألة

بعض ما قبلها / تقديرًا إذا كانت ألف واللام جنسية كقوله تعالى : ١٢١ ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ ﴾ الذين آمنوا وعملوا الصالحات^(٤) فإن كانت الألف واللام للعهد في الشخص ، لم تجر المسألة لفوات شرط الجواز ، لأن ما بعدها حينئذ ليس بعض ما قبلها ، لا تحقيقاً ولا تقديرًا .

ثم قال : (ضربت القوم حتى زيداً ضربته)^(٥) .

هذه المسألة فيها ثلاثة أوجه : رفع زيد ، ونصبه ، وخفضه ،

فنصبه على وجهين :

(١) انظر الجني الداني : ٥٠٣ ، والمفني : ١٧٢ وهمع الهوامع

٠١٧١/٤

(٢) انظر رصف المبانسي : ١٨١ .

(٣) في "ح" "شتمني" .

(٤) العصر : ٢ ، ٣ .

(٥) الجمل : ٦٨ .

أحدهما : أن يكون معطوفاً بحتى على ما قبلها ، ويكون ضربته
توكيداً لما يفهم من قولك : ضربت آل قوم حتى زيدا ، من أن زيدا مضروب.

الوجه الثاني : أن يكون زيد منصوباً بإضمار فعل يفسره ما بعده
من باب الاشتغال ، وهو أجود الوجهين ، لما بينهما وبين حروف العطف
من الشبه ، من جهة امتناع الابداء بها ، وأيضا فإنها تكون عاطفة فسي
بعض الأحوال ، فلحقت بحروف العطف في استحسان المشاكلة (١)

وأما رفعه بالابداء وخبره في الجملة التي بعده .

وأما خفضه فعلى أن تكون حتى حرف خفض ، ويكون الفعل الذي
بعدها توكيداً كما هو كذلك بعد العاطفة ، وقد فسرناه هنالك (٢)

وأما قوله (ولا تقع في الوجهين إلا بعد جمع) (٣)

كان ينبغي أن يقول : ولا تقع في الوجهين إلا بشرط أن يكون
ما بعدها بعض ما قبلها تحقيقاً أو تقديراً كما تقدم ، لأنك تقول : أكلت
السمة حتى رأسها ، فهذه المسألة جائزة باتفاق ، وليست بعد جمع ،
ولكن ما بعدها بعض ما قبلها ، فعبارته غير جامعة كما ترى (٤) ، والله أعلم.

ثم قال : (ومثل ذلك أكلت السمة حتى رأسها) (٥) إلى آخره .

وذلك أنه لا يخلو أن تذكر فعلاً بعد رأسها أولاً ، فإن لم
تذكر فعلاً بعده كان في " رأسها " وجهان : أن نصب على أن تكون حتى

(١) انظر مسألة المشاكلة وخلاف آبن الطراوة فيما سبق ص ٢٢٥

(٢) انظر الجمل : ٦٨ فقد شرح الزجاجي عبارته السابقة .

(٣) في الجمل : ٦٧ ، " ولا تقع في كلا الوجهين ... الخ و " كلا "

ساقطة من بعض نسخ الجمل .
(٤) انظر إصلاح الخلل : ١٨٢ ، فلا بن السيد رحمه الله اعتراضات
غير هذا .

(٥) في الجمل : " فإن قلت أكلت السمة حتى رأسها " .

حرف عطف ، والخفض على أن تكون حرف جر ، وهذا أجود الوجهين ،
(١)
لأنه الأصل فيها ، ولا يجوز رفعه بالابتداء وحذف الخبر ، خلافا للكوفيين
ومن وافقهم ، لأن " حتى " إذا وقع بعدها مفرد تطلبه بالخفض اعتبارا
بالغالب عليها ، فلو رفعته على هذا الفرض لكنت قد غلبت حكم
اللفظ ، لأنك إنما كنت ترفعه بالابتداء ، والابتداء عامل معنوي ، ولا يجوز
تغليب العامل المعنوي على العامل اللفظي ، لأن ذلك ضرب من التهيئة
والقطع . (٢)

وبهذا المعنى يرد على من اختار الوقف على " أم لم تنذر " من
قوله تعالى : * سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذر * (٣) ثم يقول :
* هم لا يؤمنون * على الابتداء والخبر ، وذلك أن قوله : " أم لم
(٤)
تنذر " يطلبه فلا يجوز قطعه عنه ورفعته بعامل معنوي ، لما ذكرناه
وآله أعلم .

فصل : فإن ذكرت بعد " رأسها " فعلا كان لك فيه ثلاثة
أوجه بأربعة أعراب . (٥)

-
- (١) انظر إصلاح الخلل : ١٨٧ وشرح الجمل لابن خروف : ٦٤ ،
البيضاوي : ٨٠٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٧/٤ ب ، قال فسي
التذيل ، هو مذهب بعض الكوفيين .
(٢) هذا الذي قاله هو قول أبي علي الشلوبين ، وهو في التذيل
والتكميل : ٧٤/٤ ب وانظر البيضاوي : ٨٠٢ فإنه نقل جزءا من
كلام أبي علي ، وهذا الذي هنا هو الجزء الآخر ، وكلاهما في
التذيل والتكميل .
(٣) البقرة : ٦ .
(٤) في " ح " ورفعته بالابتداء والخبر ، لأنه عامل معنوي ، وآله أعلم .
وقد أجاز ذلك أبو بكر بن الأثير ، إلا أنه ذكر أن الأولى أن يكون
القطع " لا يؤمنون " . القطع والاتفاق : ١١٦ .
(٥) انظر هذه الأوجه في البيضاوي : ٨٠٣ .

فالأوجه : رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، وأما الأعراب : فالمرنوع
مبتدأ ، خبره ما بعده ، والمخفوض مجرور بحتى والفعل توكيد للفعل
الواقع بالرأس من جهة المعنى ، وأما النصب فعلى وجهين :
أحدها : أن تكون حتى حرف عطف ، والفعل توكيدا للفعل
الواقع بالرأس كما تقدم . (١)

والثاني : أن تكون المسألة من باب الاشتغال ، والفعل المذكور مفسر
للفعل المضمر الناصب للرأس ، وحتى على هذا حرف ابتداء .
فصل : في ترتيب هذه الأوجه في الجودة : (٢) فأجودها
النصب بإضمار فعل من جهتين :

أحدهما : أنها مضارعة لحروف العطف من جهة أنها لا تستعمل
مبتدأة كحروف العطف . وأيضا فإنها تكون حرف عطف في بعض الأحوال ،
فأختير أن يكون ما بعدها لذلك مشاكلا لما قبلها ، كما يختار ذلك مع
حروف العطف .

والجهة الثانية : أن الفعل الذي بعدها حينئذ ليس بتوكيد
، وإنما هو مفسر للمضمر ، ويلى هذا الوجه الرفع بالابتداء ، وإنما
كان هذا الوجه دون ما قبله في الجودة لفوات / المشاكلة ، لكنه
مثله في أن الفعل الذي بعده ليس بتوكيد ، وإنما هو خبر المبتدأ ، وبعد
هذا الوجه الخفض ، وإنما كان هذا الوجه دون الوجهين المذكورين
لفوات المشاكلة المحسنة للوجه الأول ، وفوات التأسيس الموجود في

(١) ص : ٤١٣ .
(٢) انظر هذا الترتيب في البسيط : ٨٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور

الوجهين ، لأن الفعل في الجر توكيد للفعل الواقع بالرأس من جهة
المعنى ، كما تقدم ، وبعد هذا الوجه العطف ، وإنما كان هذا الوجه
أضعفها لتعريبه من المرجحات المفترقة في الأوجه الثلاثة ، وذلك
فوات المشاكلة على ما تقدم ، وفوات التأسيس وقلة العطف بها ، وبهذا
الوجه ضعف عما قبله .

مسألة : (١) منع بعض نحاة الأندلس الخفض والعطف بحتى
ما لم يكن الفعل الواقع بعدها عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها ، كقولك :
ضربت القوم حتى زيداً ضربتهم ، وكأنك قلت : ضربت القوم ضربتهم
حتى زيداً ، وحجته أنه توكيد للفعل المذكور المعلق بالقوم ، فلا يتصور
فيه التوكيد حتى يعلق بضميرهم ، والأل لم يكن توكيداً له (٢) ، وقال في
قول الشاعر : (٣)

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله وألزام حتى نعله ألقاها
إنَّ الضمير من " ألقاها " عائد على " الصحيفة " إذا خفضت " النعل "
أو نصبته على العطف ، والصحيح أن ذلك لا يشترط ، وذلك أنك إذا

- (١) ذكر هذه المسألة كلها مع اتفاق في بعض ألفاظها ابن عصفور
في شرح الجمل : ٥١٩/١ .
(٢) في " ح " توكيد إلا تحريف .
(٣) البيت نسبه سيبويه في الكتاب : ٩٢/١ لابن مروان النحوى
هكذا ثبت في تحقيق الأستاذ عبد السلام إلا أنه وضع اسم
الشاعر بين معقوفين ليبين أنها زيادة من بعض النسخ ،
على أن ابن السيراني في شرح أبيات الكتاب : ٤١١/١ ، قال :
قال سيبويه : قال الشاعر ، ثم أنشد البيت عارياً من النسبة ،
ونسبه ابن السَّيد في الحلل : ٨٩ ، والعيني في الشواهد الكبرى
: ١٣٤/٤ ، والبغدادى في الخزانة : ٤٤٦/١ لأبي مروان النحوى

خففت ما بعدها أو عطفته بها جئت بعد ما تم الكلام بقولك : (" ضربته " على سبيل التوكيد لما يفهم من قولك : ضربت القوم ، من أن زيدا مضروب ، فهو في المعنى توكيد للفعل الواقع بزید في الجملة ، وأما الضمير في ألغاه فهو ضمير النعل في حالة الرفع والنصب على الاشتغال ضرورة ، فينبغي أن يكون في الوجهين الآخرين كذلك ^(١) . والله أعلم .

====
في قصة صحيفة المتلمس . ونسبه بعضهم إلى المتلمس ، منهم ابن خروف في شرح الجمل : ٦٤ إلا أنه قال : ولم يوجد في شعره ومثله قال ابن السيد ، واضطرب السيوطي في نسبه ، فقد نسبه في بغية الوعاة : ٢٨٤ / ٢ لأبي مروان النحوي ونسبه في شرح شواهد المغني : ٣٧٠ للمتلمس وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٩ / ٨ ، وشرح الجمل : ٥١٩ / ١ ، والبسيط : ١٠٣ .
(١) في " ح " " عطفت " .

باب القسم وحر وفسه

القسم جملة يوء كد بها الخبر ^(١) ، وعبر بعضهم عن ذلك بأن قال : القسم جملة يوء كد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية ^(٢) ، واعترض بأن ظاهره أن كل واحدة من الجملتين محكوم عليها بأنها خبرية ؛ لأن التقدير في قوله : " كلتاهما خبرية " : كل واحدة منهما خبرية ، وهذا ليس بمستقيم ، أما الثانية فلا نزاع في أنها خبرية ، وقد تكون طلبية وهي التي قصد بها الاستعطاف كقوله : ^(٣) بالله أجرنسي ، وبالله هل كان كذا ؟ وأما الأولى فإنها إنشائية بإجماع ، فجاء من هذا أن قوله : " كلتاهما خبرية " غير سديد .

والجواب أن قوله : " كلتاهما خبرية " عبارة عن مجموع الجملتين ، لأنه إذا انضم خبر إلى غير خبر فقد يعود ^(٤) الجميع خبراً ^(٥) ، ألا ترى أن جملة الشرط والجزاء محكوم عليها بالخبرية ، وإن كان الشرط وحده غير خبر ، ولكنه لما ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة صار الجميع خبراً ، والقسم والجواب بهذه المنزلة ، ولهذا مثلت بالشرط وجوابه .

وأجود من تينك العبارتين أن تقول : القسم جملة إنشائية يوء كد بها جملة أخرى ، لأن العبارة الأولى لا تعم جملتي الجواب الخبرية

-
- (١) هذا قول ابن أبي الربيع في البسيط : ٨٠٥ ، وابن بزيمة في شرح الجمل : ١٦٢ .
 (٢) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٢٠ .
 (٣) في " ح " " كقولك " .
 (٤) في " ح " ، " يكون " .
 (٥) هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن ابن عصفور استفاده من كلام ابن عصفور حيث يقول : " وقولنا كلتاهما خبرية ، يعني أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب ... شرح الجمل : ٥٢١ .

والطلبية التي يراد بها الاستعطاف ، والعبارة الثانية يرادُ عليها ما تقدم ،
فهذه العبارة الثالثة أعم وأسلم من الوارد على الثانية ، والله أعلم .

ولا بد من تمييز الحروف الخافضة للمقسم به ، ومن تمييز الحروف التي
يتلقى بها (١) القسم .

فأما الحروف الخافضة للمقسم به فهي خمسة : الباء ، والواو ،
والتاء ، واللام ، ومن ، وقد تضم ميمها (٢) وهو من تغيير القسم ، وزاد بعضهم
ألف الاستفهام (٣) ، وهاء التنبيه (٤) وقطع ألف الوصل (٥) ، وانما
يمشى على مذهب الأخفش القائل : بأن الموض / من حروف القسم ١٢٣
يتولى عمله (٦) ، وسيأتي (٧) إن شاء الله ، فتكون الحروف الخافضة للمقسم
به على هذا المذهب ثمانية .

وأما الحروف التي يتلقى بها القسمُ فسبعة على خلاف في بعضها ،
وهي : " إنَّ " المكسورة ، و " لام الابتداء " ، و " ما " ، و " ان " و
" لا " النوافي ، و " قد " و " أن " المفتوحة .

- (١) في الأصل : به .
- (٢) ذكر في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣١١/٢ أن حرفيها
يُثْنَانِ ، وهو منقول عن الجوهري .
- (٣) قال في المساعد : ٣٠٧/٢ : " والمفارقة يعبرون عن هذه الهمزة
بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة لا معنى الاستفهام .
- (٤) هذه الهاء تكون محذوفة الألف وثابتها مع وصل الف الله أو قطعها
انظر التسهيل : ١٥٠ وهاء التنبيه من اصطلاحات المفارقة أيضاً .
انظر المساعد : ٣٠٧/٢ .
- (٥) انظر ما يأتي ص : ٤٣٥
- (٦) انظر مذهب الأخفش في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣٠٨ .
- (٧) انظر ص ٤٣٥

ثم إنَّ الجملة التي تكون جواباً للقسم على قسمين :

أحدهما : أن تكون اسمية ، والآخري أن تكون فعلية ، فإن كانت اسمية ، فإما أن تكون موجبة أو منفية ، فإن كانت موجبة كانت بإِنَّ ، واللام ، أو بأحدهما كقولك : والله إنَّ زيدا لقائم ، والله إن زيدا قائم ، والله لزيد قائم ، (١) وإن كانت منفية كانت بـ " ما " أو " إن " النافية ، وقد يكون بلا النافية بشرط التكرار (٢) ، خلافاً لأبي العباس في الإطلاق .

وأما الفعلية ، فإما أن يكون الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً كان في النفي " بما " أو " إن " النافية ، وفي الإيجاب باللام و " قد " ، أو بأحدهما (٣) لكن الاقتصار على " قد " مشروط بطول الكلام (٤) ، ويقل خلاف ذلك ، ولا يجوز حذفهما معاً على الأصح . (٥)

وإن كان مضارعاً ، فإما أن يراد به الحال ، أو الاستقبال ، فإن أريد به الحال كان في النفي " بما " أو " إن " النافية (٦) ، وأما في الإيجاب فالمسألة مهمة على طريقة البصريين ، فإن أدى قياس إلى ذلك صيغرت

- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٦/١ .
- (٢) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٤٣ ، وجمع الهوامع : ٢٤٣/٤ وقد غلط أبو حيان أبا عبد الله بن مالك فقال إنَّ الجملة الاسمية لا تنفي بلا . انظر التذييل والتكميل : ٥٨/٤ ، وجمع الهوامع : ٢٤٣/٤ .
- (٣) لم يذكر في البسيط النفي بإِنَّ ، وكذلك ابن عصفور والذي ذكره هو النفي بما انظر : ٨١ ، ٥٢٦ على التوالي .
- (٤) انظر شرح الكافية لابن مالك : ٨٣٩ - ٨٤٠ ، وفصل ابن عصفور فذكر أنه إنَّ كان الماضي قريباً من زمن الحال قرن بقدر واللام ، وإن كان بعيداً قرن باللام وحدها . شرح الجمل : ٥٢٦/٢ - ٥٢٧ .
- (٥) انظر شرح الكافية : ٨٤١ .
- (٦) انظر البسيط : ٨٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٦٢/٤ ، وجمع الهوامع : ٢٤٩/٤ .
- (٧) ذكر ابن عصفور أن النفي لفعل الحال يكون بـ " ما " خاصة . انظر شرح الجمل : ٥٢٨/١ .

الجملة اسمية^(١) فلو حلفت على قولك : يقوم زيد ، لكنت صورتها : والله ليقوم زيد ، وهذا لا يجوز ، لأن هذه اللام تلزمها النون ، فلو جئست بالنون صار الفعل مستقبلا ، وإنما حلفت على فعل الحال ، فلا بد من تقديم الاسم على الفعل ، كما تقدم ، فإن جاء ما ظاهره خلاف هذا أول ورد إلى القاعدة ، ومن ذلك قراءة قُنْبِلَ^(٢) : * لا قسم بيوم القيامة * قال الأستاذ : الفعل مبني على مبتدأ مضمركأنه : لا أنا أقسم^(٣) ، وقال الشاطبي^(٤) : وبالحال أولا ، يعني أنه لما كان الفعل مرادا به الحال ، تعذر لذلك لحاق النون ، إذ كان من علامات الاستقبال . والله أعلم .

وإن كان الفعل مستقبلا كان في النفي بلا النافية^(٥) ، وربما حذف مع بقاء معناها للمعلم بمكانها ، لأنه قد وقع الفرق بين الإيجاب والنفي بلزوم الموجب اللام واحد النونين^(٦) كقولك : والله ليقوم زيد ، فلما قلت : والله يقوم زيد ، علم أنه منفي في المعنى ، وأما في

-
- (١) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٨/١ .
 (٢) هو ابو عمر محمد بن عبد الرحمن الحمكي ، مولى بني مخزوم ، لقب بِقُنْبِلَ لشدة ، أو نسبةً لبیت بمكة يعرفون بالقنابلة ، أخذ القراءة عن احمد بن محمد النبال ، واحمد بن محمد اليزيدي ، وعنه ابن مجاهد وابن شنيوف ، وآخرون ، انتهت إليه مشيخة الإقراء في الحجاز ، ولي شرطة مكة ، فحمدت سيرته . ولد سنة ١٩٥ هـ وتوفي سنة ٢٩٥ .
 غاية النهاية : ١٦٥/٢ ، والسبعة : ٩٢ .
 (٣) البسيط : ٨١١ .
 (٤) تقررت ترجمته ص ٣٩٢ .
 (٥) انظر البسيط : ٨١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٧/١ .
 (٦) انظر البسيط : ٨١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٧/١ .

الإيجاب فتلزمه آلام واحدى النونين الخفيفة أو الثقيلة بشرط اتصال
اللام بالفعل ، فإن فصل بينهما امتنع المحاق ^(١) كقوله تعالى :
﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ ^(٢).

وأما قول أبي القاسم (وربما حذف " ما " أو " لا " و أضمرت
وكان ذلك جائزاً) ^(٣).

فظاهرة التسوية بين " ما " و " لا " في جواز الحذف ، وليس
كذلك عند الحذاق ، فلهذا اعترض عليه هذا الموضع ، وتأوله الأستاذ على
عاداته في توجيه أقوال العلماء بأن قال : قوله : وربما حذف ما ، يريد
إذا وضعت موضع " لا " لا أنه ^(٤) قد توضع هذه موضع هذه ، فيجوز أن
ذاك الفرع على حكم الأصل في جواز الحذف واستناعه ^(٥) ، وهذا الذى
قاله الأستاذ ممكن في الموضع ، إلا أنه تلفيق كما ترى ، والله أعلم بالصواب.

وقد جوز أبو اسحاق بن ملكون حذف " ما " وعلى هذا حمل
قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ ^(٦) وهو ظاهر ، والله أعلم ،
لأن السابق إلى الفهم أن هذا الفعل يراد ^(٧) به الحال وحرف " ما "
هو الموضوع لنفي الحال ، وأما حرف " لا " فموضوع لنفي المستقبل غالباً ،
والله أعلم .

- (١) انظر البسيط : ٨١٢ - ٨١٣ .
- (٢) الضحى : ٥٠ .
- (٣) الجمل : ٧٠ .
- (٤) في " ح " " لا أنه " خطأ .
- (٥) البسيط : ٨١٤ . وقد أجاز ابن بزيمة في شرح الجمل : ١٦٥
حذف " ما " .
- (٦) يوسف : ٨٥ .
- (٧) في " ح " " مراد به " .

ثم قال : (وأعلم أن الواو والباء يدخلان على كل محلوف به)^(١)
إلى آخر الفصل .

كان ينبغي أن يقول : وأعلم أن الباء تدخل على كل محلوف به
مطلقا ، ظاهرا كان أو مضرا كقولك : بآله لا فعلن ، وبه لا فعلن ، وأما
الواو فمخصوصة بجر الظاهر ، وإذا أردت جر الضمير بعدها رجعت
إلى الأصل ، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، فقله : وأعلم أن
الباء والواو يدخلان على كل محلوف به ، إن قلنا فيه : يريد إذا كان
ظاهرا / فات حكم الباء مع الضمير ، وإن تركناه على عمومه اقتضى التسوية ١٢٤
بين الباء والواو في جر الظاهر والضمير ، وليس كذلك ، فلهذا كان العموم
غير مستقيم^(٢) ، والله أعلم بالصواب .

ثم قال : (ولا تدخل التاء إلا على الله عز وجل)^(٣) .
أي على هذا اللفظ ، وذلك أن التاء في رتبة ثالثة ، وكل ما كان
هكذا فإنه ينقص عن حكم ما قبله ، ألا ترى أن ما الحجازية لما كانت
في رتبة ثالثة لم تعمل إلا بالشروط المذكورة في بابها ، وكذلك " القول "
المشبه بالظن لما كان في رتبة ثالثة لم يعمل إلا بالشروط الأربعة
المذكورة حيث جرى ذكره ، وكذلك الصفة المشبهة لما كانت في رتبة
ثالثة لم تعمل إلا فيما كان من سببها على [ما] يأتي فيما يستقبل^(٤)
إن شاء الله ، فكذا هذه التاء^(٥) لما كانت في رتبة ثالثة نقصت عن

(١) الجمل : ٧١ .
(٢) هذا الاعتراض الذي ذكره ذكر مثله ابن السكيت في إصلاح الخل
: ١٨٨-١٨٩ إلا أنه اعتذر عن أبي القاسم بأن قال : " غير أن
هذا له فيه عذر ، لأن سيبويه كذلك قال في كتابه : وينبغي أن
يتأول على أنه أراد : تدخلان على كل محلوف به من الأسماء
الظاهرة خاصة " انتهى . قال سيبويه : " وأكثرها الواو ثم الباء
يدخلان على كل محلوف به : الكتاب ٣ / ٤٩٦ .

(٣) الجمل : ٧١-٧٢ .

(٤) تكلمة من " ح " .

(٥) " التاء " ساقطة من " ح " .

حكم ما قبلها فاختصت بآسم الله تعالى من جملة الآسماء الظاهرة والله أعلم.

ثم قال : (ولا تدخل اللام إلا في التعجب)^(١).

مثال ذلك : الله لا يفعل ، وهذا الوجه مجمع عليه .

وأما التاء فذلك فيها جائز غير لازم ، والدليل على أن التاء قد يراود بها من التعجب ما يراود باللام المذكورة أنها وقعت موقعها على معنى واحد في هذا البيت الذي أنشده :^(٢)

* تالله يَبْقَى على الأيام ذو حيد *

فإنه يروى بالتاء ، وباللام^(٣) ، ومراد الشاعر التعجب من فناء الخلق ،^(٤) والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أنه قد يجيء في القسم شيء غير مخفوض)^(٥)

إلى آخر الفصل .

المقسم به على ضربين :

(١) الجمل : ٧٢ ونص الجمل : " واللام لا تدخل إلا في التعجب " .

(٢) أي في الجمل ٧١ ، وعجز البيت :

* بمشخر به الضيان والاس *

والبيت في نسبه خلاف ، نسبه سيبويه لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسب في موضع آخر بيتا آخر من هذه القصيدة لمالك ابن خالد الخناعي . انظر الكتاب : ٤٩٧/٣ ، ١٥/٢ ، وفي شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ منسوبة لآبي ذؤيب ثم قال أبو نصر بعد ذلك وإنما هي لمالك بن خالد الخناعي ، وهي أول أشعار خالد في شرح أشعار الهذليين ص ٤٣٩ وهي له في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٤٧٩/١ ، وفي طبعة بولاق لكتاب سيبويه ٢٢٥/١ نسب لصخر الغي ، ونسب في الخزانة : ٣٦٢/٢ لشعراء آخرين من غير هذيل . وانظر البيت في الحلل : ٩٦ ، والبسيط : ٨١٣ ، ٨١٤ ، وذو الحيد هو الوعل ، لأن في قرنيه أعوجاجاً ، وقيل غير ذلك .

(٣) رواية اللام هي رواية سيبويه : ٤٩٧/٣ .

(٤) انظر الكتاب : ٤٩٧/٤ والبسيط : ٨١٥ .

(٥) الجمل : ٧٢ .

أحدهما أن يكون اسم الله تعالى ، والآخر أن يكون غيره ، فإن كان اسم الله تعالى هذا اللفظ ، فإنه إن كان معه الخافض أو العوض منه كان مخفوضاً لا غير ، والعوض منه ثلاثة أشياء وهي ها ^(١) التنبيه ، وألف الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ^(٢) كقولك : ها الله ^(٢) ، وألله ، وأنالله ^(٣) لا تفعّلن ؟ وأختلف في خفضه مع هذا العوض ، فمنهم من جعل الخفض بالعوض نفسه ، وهو مذهب آل أخفش ^(٤) ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم ، ومنهم من جعل الخفض بالحرف المحذوف العوض منه ، وهذا هو الجارى على أصل سيبويه في الحرف المعوض من " رب " ^(٥) ، والله أعلم .

وإن لم يكن معه خافض ولا عوض منه فالنصب على الأصل ، والخفض على إسقاط الخافض وإبقاء عمله . ^(٦)

وإن كان غير اسم الله تعالى فمنه ما يكون فيه الرفع لا غيره ، نحو : آمين الله ، ولعمر الله ، ومنه ما يكون فيه الرفع والنصب نحو : أمانة الله ،

(١) في " ح " " ها " بالهمز وهو خطأ ، فإننا إذا همزنا فنعني بها حرفاً واحداً وهو الذي يأتي قبل الواو في حروف الهجاء وليس ذلك هو المراد . وإنما المراد " ها " الذي يقتدرن بالألف ، ولذلك قال فيها " ها " التنبيه . قلت و " ها " التنبيه هي التي في اسم الإشارة وهي بالألف لفظاً ، وإن حذف خطأ في الكتابة ، نعم يصح حذف الألف من " ها " هنا لكن ذلك جائز لا واجب . انظر الكتاب ٤٩٩/٣ ، والتسهيل : ١٥٠ ، والمساعد : ٣٠٧/٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٥٥ هـ ٢

(٣) في " ح " " افا الله " خطأ وانظر الكتاب : ٥٠٠/٣ .

(٤) انظر مذهب آل أخفش في التسهيل : ١٥١ ، والمساعد : ٣٠٨/٢ .

(٥) انظر مذهب سيبويه في الكتاب : ١٠٦/١ وقد سبق تخريجه

مستوفى ص ٤١٥ ، وذكر في البسيط أن الخفض بهذه الحروف

المعوضة من حرف القسم . البسيط ٨٢٦ .

(٦) حكى سيبويه من كلامهم " الله لا تفعّلن " بالخفض . انظر

المساعد : ٣٠٨/٢ ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ٢٠ .

ومنه قوله تعالى : * قال فالحق وألحق أقول لا ملأن جهنم *
قرى، (٢) "الحق" الأول رفعا ونصباً على ما ذكر.

وأما قول أبي القاسم : (كأنه قال : ألزم نفسي أمانة الله) (٣).

فينبغي أن يحمل على أنه أراد بذلك تفسير المعنى ، ولو أراد
تفسير الإعراب لقال : كأنه قال (٤) : أحلف أمانة الله ، لأن أصله :
أحلف بأمانة الله ، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصب ، وإنما قلنا
هذا ، لأن الأصل في القسم به أن يكون مخفوضا بحرف القسم ،
فإذا حذف الخافض انتصب القسم به (٥) بعد إسقاطه بفعل القسم ،
هذا تحقيق ذلك ، وبه يرتفع الاعتراض عليه في الموضع . والله أعلم .

ثم قال : (وما لا يكون من) (٦) القسم إلا مرفوعاً قولهم :
أمين الله لأفعلن ذلك (٧) إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في هذه اللفظة ، فذهب سيبويه وجميع أصحابه
إلى أنها اسم مفرد وأن ألفها ألف وصل (٨) ، فالحالف بها حالف بيمين
واحدة ، وذهب آخرون من الكوفيين إلى أنها جمع يمين ، وأن ألفها ألف
قطع (٩) ، فالحالف بها أقل ما يلزمه ثلاث (١٠) أيمان ، والصحيح هو

(١) سورة ص : ٨٦

(٢)

(٣) الجمل : ٧٢ .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥) "به" ساقطة من "ح" .

(٦) في "ح" في ، وليس ذلك في الجمل : ٧٣ .

(٧) "ذلك" ليست في الجمل .

(٨) الكتاب : ٥٠٣/٣ .

(٩) انظر الأزهية : ٣ ، وإصلاح الخلل : ١٩١ ، وجعل في الإنصاف

المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ٤٠٤ ، وانظر الهمع

٢٣٩/٤ .

(١٠) في الأصل "ثلاثة" خطأ .

(١)

مذهب سيويو ، لأن بعضهم يقول فيها : ايمن الله بكسر الهمزة ، ولا خلاف في هذه أنها ألف وصل ، ولزوم سقوطها في الدَّرَج يشهد أيضا بأنها ألف وصل ، وفيها لغات يقال : أَيْمُنُ الله ، وَأَيْمُنُ الله كما تقدم ، وَأَيْمُ الله وَأَيْمُ الله ، بالفتح والكسر أيضا مع حذف النون ، وَمِنْ الله ، / ١٢٥ وَمِنْ الله مثلثين ^(٢) ، وإعرابها كلها مبتدأ محذوف الخبر ، على وجه اللزوم استثناء عن ذكره بحضور معناه وطول الكلام بالجواب ، وعلامة الرفع في المبتدأ الضمة في النون الظاهرة أو المحذوفة لكثرة الاستعمال .

وأما قول أبي القاسم في رده على ألفراء (ولو كانت ألف قطع لم تكسر) ^(٣) .

فغير مستقيم ، لأن ألف القطع تعتورها الحركات الثلاث ، فقد كان ينبغي أن يقول عوضاً من ذلك : ولو كانت ألف جمع لم تكسر ، ولعله من تغيير الناسخ ، لكن قد يتجه ذلك بأن يكون المعنى : ولو كانت ألف قطع على الوجه الذي يقوله ألفراء لم تكسر ، لأن ألفراء يقول : إنها ألف قطع في جمع ^(٤) ، والله أعلم .

مسألة : لا إشكال في لغة من كسر الف " آيمن " وإنما الإشكال في لغة من فتحها من جهة أن ألف الوصل إنما استمر فتحها مع حرف التعريف لدخولها ثم على الحرف ، ودخولها على الحرف شذوذ فشدوا في حركتها ؛ ليناسب ^(٥) الشذوذ الشذوذ ، فإذا قيل : فلم فتحت

(١) انظر إصلاح الخلل : ١٩١ وذلك أن ألف الجمع لا تكسر .

(٢) انظر التسهيل : ١٥١ ، وإصلاح الخلل : ١٩١ .

(٣) الجمل : ٧٣ .

(٤) يمثل هذا الاعتذار اعتذر ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٩١ إلا أنه ذكر أن النسخ تذكر أنها ألف قطع .

(٥) في " ح " " فيناسب " .

في آيمن الله ؟ فيكون الجواب : أنها إنما فتحت هنالك لدخولها على أسم غير متمكن بوجوه الإعراب ، فأشبهه دخولها عليه دخولها على الحرف ، وقد أشار أبو القاسم إلى هذا التوجيه . (١)

مسألة : (٢) النحويون كالمجمعين على أن قولهم في القسم :

آيمن الله ، ولعمر الله مبتدأ ، وأن خبره محذوف على اللزوم (٣) استغناءً

عن ذكره بحضور معناه وطول الكلام بالجواب ، وتقديره عندهم : آيمن

الله قسمي ، ولعمر الله قسمي ، إلا أبا بكر بن طلحة (٤) فإنه خالف

النحويين في هذه المسألة وقال : إن هذا التقدير خطأ لأن القائل آيمن الله قسمي ، ولعمر الله قسمي ليس بحالف والقائل : آيمن الله لا فعلن ولعمر الله لا فعلن

حالف ، فكان التقدير خطأ ، والعجب من هذا الإمام كيف غاب عنه في

أحوال أن كثيرا من التقديرات تأتي على غير الاستعمال ، وهو مع هذا

قائل بذلك ، ألا تراه يقول : أصل قام ، وباع قوم ، وبيع ، ولم يظهر

ذلك إلى الوجود ، وكذلك يقول : والله لا فعلن ، وبالله لا فعلن ،

الجار هنا متعلق بفعل محذوف لا يظهر وتقديره : أحلف بالله

لا فعلن ، ثم إذا وافق أن آيمن الله ولعمر الله مبتدأ فأين خبره ؟

فإذا قيل : إنه مبتدأ ، وقولك : لا فعلن هو المسند إليه ، ولا أقول :

إن خبره محذوف فيقال : لو كانت هذه الجملة مسندة إلى هذا المبتدأ

لكان له فيها ذكر ، فإذا قال : أفرق بين الخبر والمسند ، فالخبر

يلزم فيه الذكر والمسند لا يلزم فيه الذكر ، فيقال له : المسند إليه

(١) الجمل : ٧٣ .

(٢) هذه المسألة جميعها ساقطة من " ح " .

(٣) قال ابن مالك :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر كذا وفي نص يمين ، ذاك استقبر

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الأشبيلي

تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون ، زعيم وقته في إقراء الكتاب

: جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي ، وكان يميل إلى مذهب ابن

الطراوة ، ولد سنة ٥٤٥ هـ ، وتوفي سنة ٦١٨ هـ ، بغية الوعاة : ١٢١/١ .

جملة واحدة أو جملتان ؟ فإن قال : جملتان ← لزم أن يكون نفي الجملة الأولى مسند إليه غير جواب القسم ، وهذا هو قول النحويين بعينه . وإن قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه لا بد أن يكونا جملتين إحداهما مؤكدة بالأخرى ، وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولا بد ، أعني أن يكون المسند في الجملة الأولى غير الجواب ، وكذلك قال في قولهم : لولا زيد لفعلت ، إن هذا المبتدأ مسند إليه " لفعلت " وليس خبره محذوفاً .

والجواب في هذا الشرط والمشروط كما قدمنا في القسم وجوابه . مسألة : ما الذي دلّ النحويين على أن المرفوع في هذا آلياب هو المبتدأ والخبر هو المحذوف ؟ وهلا عكسوا ، أو جؤزوا الوجهين كما جؤزوهما في قوله تعالى ﴿ فصبر جميل ﴾ (١) ؟

الجواب : ظهور الخبر في قولهم : طي عهد الله ، نص في آلياب يرتفع به الإجمال المفروض فإن قيل : ويدل على ذلك أيضا دخول لام الابتداء عليه (٢) ، لأنها لا تدخل على الخبر إلا مع " إن " .

الجواب : سلمنا بأنها داخلة على المبتدأ المقدر على الفرض المذكور كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لا قسم بيوم القيامة ﴾ (٣) على

(١) يوسف : ١٨ .
(٢) قال في البسيط : ٨٣٥ : " ولم يسمع في " عمرك " في القسم إلا الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، ودخل هذه اللام على عمر ، وقولهم " لعمرك " دليل على أن اللام لام ابتداء ، لا يلزم أن تكون جواباً للقسم ، لأن القسم إنما وقع بعمرك ، ولا يكون القسم جواباً للقسم .
(٣) القيامة : ١ .

قراءة القصص (١) ، فإنه في تقدير : لا أنا أقسم . ولولا / أنه في ١٢٦
هذا التقدير لكان بإحدى النونين (٢) ، وإذا كان كذلك كان الدليل
الواضح ما ذكرناه وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن نادر القسم جبر لا فعلن ذلك) (٣) .
(٤) -

وآختلف الناس في " جبر " على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال :
(٤-) هو حرف بمعنى نعم (٥) . ورد بسماع (٦) التثنية فيها ، السدى
هو (٧) من خصائص الأسماء . (٨)

وقيل (٩) : إنها من قبيل المصادر ، كأنه قال : حقا لا فعلن ،
ضعف بالبناء ، وقد يقال : أوجه (١٠) قلة التمكن - وقد ذكره بعضهم
في أسباب البناء ، وقد يقال : وجه بنائها - (١١) تضمن (١٢) حرف
القسم ؛ لأنها كلمة مخصوصة به . والله أعلم - (١٣)
وقيل (١٤) : إنها من قبيل أسماء الأفعال ، كأنه قال :

-
- (١) هي قراءة ابن كثير . انظر حجة القراءات : ٧٣٥ .
(٢) لأن لام القسم إذا دخلت على المضارع لزم أن يتصل به نون التوكيد
خفيفة أو ثقيلة وانظر المحتسب : ٤١٤/٢ .
(٣) الجمل : ٧٤ .
(٤-٤) في " ح " " أحدها أنها حرف " .
(٥) منهم ابن مالك في التسهيل : ١٥٤ ، وعزى في رصف المباني
: ١٧٦ للجزولي .
(٦) في الأصل " بسمع " .
(٧) " الذى هو " في " ح " " وهو " .
(٨) ذكر في المساعد : ٣٢٨/٣ أن سيبويه يقول : إنها اسم ،
بتنوينها ، وهو قول الزجاجي في الجمل : ٢٦٣ .
(٩) في " ح " " والثاني " .
(١٠) في " ح " " وجهه " .
(١١) تكلمة من " ح " .
(١٢) في الأصل " أو تضمن " وهو ملائم لنص تلك النسخة .
(١٣) تكلمة من " ح " .
(١٤) في " ح " " الثالث .

أحقق لا فعلن ، وهو قول علماء سبته (١) وناوها على هذا ظاهر ،
لأن أسماء الأفعال مبنية بأصل وضعها ، ونيت على حركة فراراً من
التقاء الساكنين ، وكانت كسرة على الأصل في ذلك .

وأما "عَوْضُ" (٢) فيقال بالحركات الثلاث ، فأما الّضمة فلائنه
طرف مقطوع عن الإضافة كقبيلُ وبعدُ ، وأما الكسرة فعلى الأصل فسي
التقاء الساكنين ، وأما الفتحة فلائنها أخف الحركات . (٣)

-
- (١) منهم ابن أبي الربيع . البسيط : ٨١٦ .
(٢) عَوْضُ من أسماء الدهر ، لأنه إذا ذهب جزء منه أعقبه جزء منه آخر ،
فهو عَوْضٌ منه . وقيل آسم صنم كانوا يحلفون به فتنوسي الأسم
وأصبح قسماً . انظر القاموس المحيط ، والبسيط ٨٣٨ ، وشرح
الجمال لأبن الضائع : ٢١ .
(٣) انظر البسيط : ٤٣٨ .

باب ما لم يسم فاعله

الأفعال ثلاثة أبنية^(١)، بناء خاص بالماضي وضعاً كضرب ونظائره ، وبناء خاص بالمستقبل وضعاً كآضرب ونظائره ، وبناء مشترك بين الحال والمستقبل^(٢) [- وضعاً^(٣)] كيضرب ونظائره ، فأما الخاص بالمستقبل فلا مدخل له في هذا الباب ؛ لعدم تصور بناءه للمفعول ، وأما الخاص بالماضي والمشارك بين الحال والمستقبل فهما اللذان ينبغيان للمفعول ، و [- صورة^(٤)] ذلك بأن تضمّ أولهما [- معا^(٥)] وتكسر ما قبل آخر الماضي ، وتفتح ما قبل آخر [- المشترك وهو^(٦)] المضارع ، ويحذف [- حينئذ^(٧)] الأفعال لغرض من أغراض عشرة ، وهي : إما للعلم به ، أو للجهل به ، أو خوف^(٨) منه ، أو [- خوف^(٩)] عليه أو تعظيماً له ، أو تحقيراً ، أو إيهاماً على السامع ، أو لإقامة وزن ، أو قافية ، أو سجع ، فإن كان الفعل ثلاثياً معتلاً العين بالياء أو بالواو ، كقال ، وباع ، فللعرب فيه ثلاث لغات :

إحداها : إخلاص الكسر كقولك^(١١) : رُقيل ، وبيع ، وهو الأكثر .

والثانية : إشمام الضم حرصاً على البيان ، وفي صورة الإشمام

(١) في " ح " أبنية الأفعال على ثلاثة أقسام .

(٢) في " ح " الحاضر والمستقبل .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) زيادة من " ح " .

(٥) زيادة من " ح " .

(٦) زيادة من " ح " .

(٧) زيادة من " ح " .

(٨) في الأصل " خوفاً " منصوباً .

(٩) زيادة من " ح " .

(١٠) " فللعرب فيه " في " ح " " ففيه " .

(١١) في " ح " نحو

ثلاثة مذاهب : ضم الشفتين مع النطق بالحرف الأول ، فتكون الحركة بين الضمة والكسرة [نحو قيل وبيع] (١) وهذا هو الإشمام الذي يقرأ به اليوم .

(٢) والمذهب الثاني : ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الحرف الأول [كقولك : قيل وبيع] .

والمذهب الثالث : ضم الشفتين قبل النطق بالحرف الأول (٣) لأن أول الكلمة نقيض آخرها ، فكما أن الإشمام في الآخر بعد الفراغ من اسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسرة الحرف ، والمشهور المذهب الأول (٤) .

واللغة الثالثة : إبقاء ضمة الأصل في أول الفعل ، فيستوى في ذلك ذوات الواو وذوات الألف كقولك : قُولَ الحق ، وبُوعَ المتاع ، ولم تجيء هذه اللغة في القرآن العزيز ؛ لشذوذها وقلة المستعملين لها ، والله المستعان .

(٥) ثم قال : (فإن كان الفعل غير متعد [إلى مفعول] لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله) إلى آخره .

(٦) إذا بنيت الفعل للمفعول حذفت الفاعل [على ما ذكرنا أولاً] وأُقيمَتْ مَقَامُهُ أحد خمسة أشياء وهي : المفعول به ، والمجرور ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمصدر ، فيقام المفعول به من غير شرط ، ويقام

-
- (١) تكلمة من "ح" .
- (٢) في "ح" بعد كلمة "الأول" "كقولك : قيل ، وبيع" وهذه الزيادة لا يصح اثباتها ، لأن الإشمام هنا منظور وليس مسموعاً .
- (٣) ساقطة من "ح" .
- (٤) في "ح" فالمشهور ما ذكره أولاً .
- (٥) تكلمة من الجمل ٧٧١ ، و "ح" .
- (٦) الجمل : ٧٧ ، وفي نسختي الجمل المطبوعة : "... غير متعد إلى مفعول لم يجز رده ..." .
- (٧) زيادة من "ح" .
- (٨) ساقطة من "ح" .

المجورر بشرط واحد ، وهو أن لا يحضر المفعول [به] ^(١) ، ويقام كل واحد ^(٢) من الطرفين بشرطين وهما : أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون [أرتفاعهما] من نصب على التشبيه بالمفعول به ، ويقام المصدر بثلاثة شروط ^(٣) وهي : أن لا يحضر المفعول به ، وأن يكون أرتفاعه من نصب على التشبيه بالمفعول ^(٤) به ، وأن يكون مفيداً ، والإفادة إما بالنوع ، وإما بالعدد كقولك : سير به ^(٥) سيرٌ عنيفٌ أو سيرٌ به سَيرَتَانِ ^(٦) .

وزعم أبو القاسم ها هنا أن مذهب سيبويه جواز إقامة المصدر المؤكد بالفعل ^(٧) ، وقال الأستاذ أبو الحسين : ليس ذلك مذهب سيبويه ، وإنما يظهر ذلك منه بعض ظهور ^(٨) / قال : والصحيح ١٢٢ امتناع ذلك ، لأنَّ من شرط الكلام أن يكون مركباً من جزئين يفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر ، وأنت إذا قلت : ذهب ذهب ، أو ضرب ضرب ، فإنَّ المصدرها هنا ليس فيه أثر زائد على الفعل ، وإنما أَسْتَفِيدُ منه ما أَسْتَفِيدُ من الفعل ، وإذا أفاد أحد الجزئين ما أفاده الآخر فقد تنزلا معا ^(٩) منزلة الجزء الواحد ، والجزء الواحد لا يكون كلاماً ، فالأصح ما ذكرناه قبل ، والله أعلم .

- (١) زيادة من " ح " .
- (٢) في " ح " " ارتفاعه " .
- (٣) انظر هذه الشروط الثلاثة في البسيط ٨٥٠ - ٨٥١ ، والمخلص : ٢٩٢ .
- (٤) يعنون بذلك أن لا يكون المصدر ملازماً للنصب ، بل لا بد من تصرفه ، فلا يقع مثل سبحان ، ومعان الله ، انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٥٣٦ .
- (٥) في " ح " " سير يزيد " .
- (٦) في " ح " " وسير " .
- (٧) انظر الجمل : ٧٧ .
- (٨) البسيط : ٨٥٨ ، وليس ذلك بنصه .
- (٩) انظر البسيط : ٨٥٣ - ٨٥٥ ، مع اختصار عما في البسيط شديد . وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٦ .

مسألة : زعم السهيلي أن المجرور لا تصح إقامته بدليلين :
أحدهما : امتناع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل .
والآخر : امتناع لحاق الفعل علامة التانيث إذا كان المجرور
مؤنثا ، كقولك : **زُهِبَ بِهِندٌ** ، فلو كان قولك : **بهند** نائبا عن الفاعل
للزمت (١) العلامة الفعل ، وفي امتناع ذلك دلالة على أن المقام مذكر ،
ولا مذكر في الموضع إلا أن يكون المقام ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل .
فأما الأول ، فرده ابن عصفور بأن هذا المجرور إنما امتنع جعله
مبتدأ عند تقدمه على الفعل لفوات شرطه ، وهو التعرية من العوامل
اللفظية غير الزائدة .

وأما امتناع لحاق العلامة إذا كان المجرور مؤنثا ، فإنما
[كان] (٢) ذلك اعتبارا بالصورة اللفظية ، وذلك أن هذا المجرور وإن
كان عمدة ، فإنه بصورة الفضلة التي أصلها صحة الاستغناء عنها ، والعلامة
إنما تلحق الفعل (٣) دلالة على تانيث العمدة ، لا على تانيث الفضلة ،
والدليل على مراعاة (٤) الصورة اللفظية قوله تعالى : **﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾** (٥)
ووجه الدليل من ذلك : حذف " بهم " من الثاني ؛ لتقدم ذكره ، وهو فاعل ،
والفاعل لا يحذف لدلالة ولا لغيرها ، (٦) ولكن لما كانت صورته صورة

-
- (١) في الأصل " للزم " .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ح " " اعتبار " .
(٥) مريم : ٣٨ .
(٦) في " ح " " ولا غيرها " .

الفضلة التي يسوغ حذفها ، حذفت اعتباراً بالصورة اللفظية ، ^(١) وأن الشاعر إذا حذف الباء من فاعل أفعل في التعجب ، نصب المجرور بها اعتباراً بالصورة اللفظية ، ومن ذلك قول العرب : ^(١)

✽ وأجدر مثل ذلك أن يكونا ✽

وأصله وأجدر بمثل [ذلك] ^(٢) ، فنصب " مثل " بعد إسقاط

الجار ^(٣) ، وإن كان فاعلاً اعتباراً بالصورة اللفظية ، كذا قال الأستاذ أبو الحسين ، وهو صحيح إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق .

(٤)

ثم قال : (وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين) إلى آخره .

الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين على ثلاثة أقسام : قسم " يسمى

باب أعطيت ، وقسم يسمى باب أمرت ، وقسم يسمى باب ظننت ، فالأول أنت فيه مخير بين إقامة الأول وإقامة الثاني بشرط عدم اللبس ، وإقامة الأول أحسن ، لأنه فاعل في المعنى ^(٥) ، والقسم الثاني والثالث يلزم فيهما إقامة الأول إلا في الشعر ، أو في النادر ، وبهذه المنزلة باب أعلمت ^(٦) ، وهو ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وحيث أقمت أحد المفعولين ، فالآخر منصوب على كل حال .

وآختلف في وجه نصبه على ثلاثة أقوال :

(١-١) في " ح " " وأن الشاعر إذا أضطر إلى حذف الباء من هذا الفاعل المجرور باعتبار الصورة المثبتة كقوله " .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) في " ح " " الباء " .

(٤) الجمل : ٧٧ +

(٥) انظر للإيضاح : ٧٢ ، ٧٣ .

(٦) هذا الذي ذهب إليه هنا في الثلاثة الأبواب هو مذهب ابن أبي

الربيع في البسيط : ٨٥٨ - ٨٦٠ وانظر الخلاف في صحة إقامة

غير الأول ، في المساعد : ٣٩٩ / ١ - ٤٠٠ . وانظر شرح الجمل

لابن عصفور : ٥٣٨ / ١ وما بعدها .

أحدها : أنه منصوب بالفعل المذكور الراجع للمقام ، وهو مذهب
سيبويه ، وهو الأصح ، لأنه تعدى إليه فعل مفعول ، هو بمنزلة الفاعل . (١)

(٢) والقول الثاني : أنه منصوب بالأصل ، وذلك أنه كان الكلام :
أعطيت زيدا درهما ، فدرهما منصوب بلفظ أعطيت ، ثم غير إلى أعطيتي ؛
ليرتفع به زيد ، وبقي درهما منصوباً على أصله ، فيكون زيد مرفوعاً بأعطي ،
ودرهما منصوباً بأعطيت المحول إلى أعطيتي ، وهذا إنما يمشي على مذهب
من قال : إنَّ فعل المفعول مغير من فعل الفاعل (٣) ، وأما من قال :
إنهما أصلان فيسقط عليه هذا القول ، والله أعلم . (٢-)

والقول الثالث : أنه انتصب ، لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وهذه
عبارة كوفية (٤) ، وليست المسألة من باب الابتداء والخبر فيقال فيها
ذلك كما يقال في باب كان وما أشبهها . والله أعلم بصواب ذلك . (٥)

(١) الكتاب : ٤١/١-٤٢ وهو مذهب الزجاجي ونسبه لسيبويه
الجملة : ٧٨ .

(٢-٢) في " ح " : والثاني : أنه منصوب بالفعل المحول هذا منه ؛
وذلك أن الأصل أعطيت زيدا درهما ، ولا شك أن " درهما "
منصوبٌ بأعطيت فلما غير الفعل بقي الثاني على ما كان عليه ،
لأن الفعل إنما غير للأول ولم يغير لهما معا كما أن " قال " لم
يحول إلى فعل ليزال عنه التعدى وإنما حول إلى فعلٍ لأسر
آخر ، وهو قصد التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ، ولذلك بقي
على تعديه وإن كان فعل وضعاً لا يتعدى ، وذلك القول بناءً
على أن فعل فرع فعل وأما من قال : إنهما أصلان فيسقط
عليه هذا الفرع .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٤٤/١ قال : " وهذا المذهب
فاسد ، لأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز إبقاء عمله ،
وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى
ليس إلا على إسناد الفعل للمفعول .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٤٤/١ ، وهو مذهب الزجاجي
قال : ... وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته ، لأنه خبر
ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب
على المبتدئ . الجملة : ٧٨ .

(٥) " بصواب ذلك " ساقط من " ح " .

ثم قال : (وإذا قلت : ضَرَبَ زيد سوطاً)^(١) إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر المفعول به فلا يقام غيره على الأصح ، وهذه
المسألة فيها مفعول به وأسم واقع موقع المصدر [] والأسم الواقع موقع
المصدر جار على حكم المصدر []^(٢) ، فلذلك لم تجز إقامة غير المفعول به ،
فتقول : ضَرَبَ زيدٌ سوطاً لا غيرُ ، وكان الأستاذ رحمه الله يُعَرِّبُ "سوطاً"
أسماً واقعاً / موقع المصدر^(٣) .

١٢٨

وقال ابن جني :^(٤) المسألة تفسر تفسيرين ، تفسير معنوي وتفسير
إعرابي ، فالتفسير المعنوي : ضربت زيدا ضربة بسوط ، هذا هو المعنوي
بلا شك ، والتفسير الإعرابي :^(٥) ضربت زيدا ضربة سوط ، على إضافة المصدر
إلى السوط إضافة الملابسة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ،
فوجب أن يعرب بإعرابه^(٥) ، فالمسألة إذاً من باب قوله تعالى^(٦)
﴿ وأسأل القرية ﴾^(٧) وهذا ظاهر والله أعلم ، وعلى كلا العبارتين لا تجوز
إقامة "سوطاً" بحضرة المفعول به ، كما لا يقام المصدر الصريح بحضرة
المفعول به^(٨) على ما قاله أبو القاسم في المثال الذي استدل به على
امتناع إقامة "السوط" ، والله أعلم .

-
- | | |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | الجمال : ٧٨ . |
| (٢) | تكملة من "ح" . |
| (٣) | البسيط : ٨٦٤ . |
| (٤-٤) | في "ح" " للمسألة تفسيران معنوي وإعرابي ، فالمعنوي : ضربت
زيداً ضربة بسوط ، والإعرابي . |
| (٥) | انظر المسألة في الخصائص : ٢٨٤ / ١ ضمن "باب في الفرق بين
تقدير الإعراب وتفسير المعنى" . |
| (٦) | في "ح" كقوله تعالى . |
| (٧) | يوسف : ٨٢ . |
| (٨) | "المفعول به" ساقط من "ح" . |

(١-١) وأما قول أبي القاسم : (وكان المفعول أولى بأن يقام) .

فأولى ها هنا مجردة من الدلالة على الاشتراك في الصفة ، من باب قولهم : العسل أحلى من الخل ، وقد أثبت هذا الأصل بعض النحاة ، وإن كان أكثرهم يزعم أن " أفعل من " لا تعرى عن (٢) الدلالة على الاشتراك في الصفة ، وما جاء مما ظاهره أنه على (٣) خلاف ذلك لزم فيه التأويل ، وهذا مبسوط في الأمهات فتأمله هنالك .

ثم قال : (وأعلم أنك إذا شغلت ما لم يسم فاعله بحرف خفض) (٤)

إلى آخره .

قد تقدم أنه إذا حضر مفعول وغيره مما تصح اقامته تعينت اقامة المفعول به على الأصح ،

فقوله : (أخذ من زيد دينار ، ودفع إلى عمرو ثوب) (٥) ظاهر بلا إشكال ؛ لأن كل واحدة من المسألتين فيها مفعول به ومجرور ، فلهذا لم يقم غير المفعول به .

وأما قوله في المثال الثالث (سير يزيد فرسخ) (٦) .

فليس من هذا في قبيل ولا دبير (٧) لأن هذه المسألة فيها مجرور وظرف ، ولا خلاف في جواز إقامة كل واحد منهما إلا الخلاف

(١-١) في " ح " وأما قوله : فان المفعول وانظر الجمل : ٧٨ .

(٢) في " ح " " من " .

(٣) " أنه على " ساقط من " ح " .

(٤) الجمل : ٧٩ .

(٥) الجمل : ٧٩ .

(٦) الجمل : ٧٦ .

(٧) في " ح " " فليس من هذا في شيء " .

(١) المذكور [قبل] لا أبي القاسم السهيلي ، وقد تقدم أنه قول مرجوح ، فتقول في هذه المسألة : سيربزيد فرسخا ، [إن أمت المجرور ، وينتصب حينئذ الفرسخ] (٢) على وجهين :

أحدهما : على أصله من الظرفية ، والآخر : على التشبيه بالمفعول به ، وإن أمت الفرسخ قلت : سيربزيد فرسخ ، ويكون رفعه إن ذاك من نصب على التشبيه بالمفعول به ، لا من نصب على الظرفية ، وقد تقدم بيان ذلك ، ويكون المجرور في هذا الوجه في موضع نصب ، (٣- حتى لو تصور حذف الخافض لا انتصب) (٣) وأما على رأي أبي القاسم السهيلي فيجوز إقامة المصدر المفهوم من الفعل ، ويكون المجرور مع (٤) الظرف على هذا المذهب منصوبين ، المجرور في التقدير ، والظرف في اللفظ ، فتأمل ذلك ، والله المستعان .

-
- (١) زيادة من " ح " وانظر خلاف السهيلي فيما سبق ص ٤٣٥
 (٢) في الأصل : " على ان أمت ، وكان نصب الفرسخ " .
 (٣-٣) في " ح " " ولو زال الخافض أظهر النصب فيه " .
 (٤) في " ح " " ويكون المجرور والظرف " .

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قوله : () تقول ^(١) : سير بزيد يومان فرسخين .

هذه المسألة فيها أربعة أسماء : ضمير ومصدر الفعل المذكور ، والمجرور ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، فأما الظرفان فلا خلاف في جواز إقامة أيّهما شئت ^(٢) ، وأما ضمير المصدر ، والمجرور ففي جواز إقامة كل واحد منهما قولان ، والأصح امتناع إقامة المصدر [المذكور] ^(٣) ؛ لعدم افادته ^(٤) ، وجواز إقامة المجرور ، وعلى الجملة ، فأَيُّ أولئك أقمت [رفعته و] ^(٥) . نصبت البواقى ، وإنّذا أقمت كل واحد من الطرفين كان ارتفاعه من نصب على [التشبيه بـ] ^(٦) المفعول به ، وإنّذا نصبت كان انتصابه على وجهين : على الظرفية وهو الأصل ، وعلى التشبيه بالمفعول به ، وهذا كله ظاهر إن شاء الله .

ثم قال : () وتقول : ضرب بزيد ضرب شديد ^(٧) .

في هذه المسألة مجرور ومصدر مفيد ، فأما إقامة المصدر فلا خلاف في جوازها ، وأما إقامة ^(٨) المجرور فعلى القولين ^(٩) ، وإقامة المصدرها هنا أجود ، لا مَرين :

-
- | | |
|-----|-------------------------------------------------------------|
| (١) | ساقطة من " ح " وانظر الجمل : ٨٠ . |
| (٢) | في " ح " " أي واحد منهما " . |
| (٣) | زيادة من " ح " . |
| (٤) | في " ح " " الفائدة " . |
| (٥) | تكلمة من " ح " . |
| (٦) | تكلمة من " ح " . |
| (٧) | الجمل : ٨٠ . |
| (٨) | ساقطة من " ح " . |
| (٩) | تقدم أن أبا القاسم السهيلي لا يجيز إقامة المجرور انظر ص ٢٦٧ |

(١) أحدهما : ورود القرآن العزيز بذلك في قوله تعالى : (١)

* فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة * (٢)

والآخر : الإجماع على جواز ذلك (٣) ، (٤) والمجرور قد

منع قوم إقامته ، فإن أقيمت المجرور نصبت المصدر على وجهين ، على أصله ، وعلى التشبيه بالمفعول به .

ثم قال : (وتقول : ضرب بزيد على الحائط ضربتان) (٥)

في هذه المسألة ثلاثة أسماء ، مجروران ومصدر ، فأما المصدر / ١٢٩

فإقامته أجود لما تقدم ، وأما المجروران فأنت مخير في إقامة أيهما شئت ،

(٦) إلا أنك أيهما أقيمت لزمك تقديمه على الآخر ، فإن (٦) نسبة المقام

مع غير المقام كنسبة الفاعل مع المفعول إذا عدم الفارق بينهما ، فكما

أنه يلزم تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا عدم الفارق بينهما ، فكذلك

يلزم تقديم المقام على غير المقام فيما إذا عدم الفارق بينهما [والله أعلم] .

(٧)

ثم قال : (وكذلك تقول : ضرب بعمرى على أعلى الحائط ضربتان) .

هذه المسألة بمنزلة التي قبلها سواء بسواء (٨) [وإنما أراد تكثير

المثل لقصد التمرين] (٩) والله المستعان .

(١-١) في " ح " أنها لغة القرآن العزيز ، قال سبحانه .

(٢) الحاقة : ١٣ .

(٣) في " ح " على الجواز .

(٤) في " ح " والمجرور فيه الخلاف المذكور قبل .

(٥) الجمل : ٨١ .

(٦-٦) في " ح " إلا أنك تقدم المقام منهما على الآخر على الوجوب لأن .

(٧) الجمل : ٨١ .

(٨) " سواء سواء " ساقطة من " ح " .

(٩) زيادة من " ح " .

ثم قال : (فَإِنْ قُلْتَ : ضرب بزيد أعلى الحائط ضربتين)

إلى آخره .

ظاهر كلامه في هذه المسألة أَنَّ " أعلى " ليس من قبيل الظروف ،

لأنه [منع معه إقامة المجرور ، وإقامة المصدر ، وقد عدده في باب حروف الخفض (١) مع الظروف] (٢) ، فيظهر أنه يستعمل على وجهين ظرفاً وأساساً غير ظرف ، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه فيكون " أعلى " في هذه المسألة أساساً للظرف الأعلى من الحائط ، فلهذا لم تجز إقامة المجرور والمصدر معه والله أعلم .

[فصل] (٣) : ثم قال : (وتقول : أعطي بالمعطى دينارين

ثلاثون ديناراً) . (٤)

هذه المادة كيفما تصرفت محتاجة إلى مفعولين ، و " أعطي " في هذه المسألة له مفعول ومجرور ، وإذا حضر مفعول ومجرور لم يقدّم إلا المفعول ، فيلزم على هذا رفع الثلاثين ، وأما " المعطى " فله مفعولان ، أحدهما الضمير المستتر فيه ، والآخر الديناران ، (٥) فَإِنْ شئت أقمت له الأول فنصب الدينارين ، وَإِنْ شئت أقمت له الثاني (٥) فجئت بالضمير ضمير نصب ، فتقول : أعطي بالمعطاء ديناران ثلاثون ديناراً (٦) ، وإنما لزم إبراز ضمير النصب ، لأنه من قبيل الفضلات التي أصلها جواز الاستغناء عنها ، فيكون لفظها

-
- (١) انظر الجمل : ٦١ .
(٢) في الأصل " لم يجز معه إقامة المجرور ، ولا المصدر في باب حروف الخفض مع الظروف " .
(٣) زيادة من " ح " .
(٤) ساقطة من " ح " وانظر الجمل : ٨١ .
(٥-٥) في " ح " " فَإِنْ شئت أقمت الأول على ما في الكتاب ، وَإِنْ شئت أقمت الثاني " .
(٦) انظر البسيط : ٨٧٦ .

دليلا عليها ، وأما ضمير الرفع فإنه عمدة لا يصح الاستغناء عنه ، فهي وإن لم تبرز فإنها معلومة بالضرورة بخلاف الفصلة فإنها لا تعلم بالضرورة ، ولذلك برز في التثنية والجمع ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : أعطي المعطى به ديناران ثلاثين دينارا) (١) .

هذه المسألة بعكس ألا ولي فالجواب على العكس فتأمل ذلك . (٢)

ثم قال : (ولو قلت : أعطي بالمعطى به (٣) ديناران ثلاثون

دينارا) .

هذه المسألة ليس فيها إلا وجه واحد ، وهو إقامة الدينارين

للتثنية ، والثلاثين للأول ، لأن كل واحد من " أعطي والمعطى له مفعول ومجرور ، ومعلوم أنه إذا حضر (٤) المفعول لم يقم غيره ، فلو لم تأت بحرفي الجر لكان الوجه إقامة الأول لكل واحد منهما ، ويجوز إقامة الثاني لكل واحد منهما ، وألا أول أحسن .

وأما قوله : (ولولم تشغلها بالباء لنصبت الجميع) . (٥)

فإنما معناه على وجه الاختيار لا على وجه الوجوب ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : زيد في رزق عمرو عشرون دينارا) (٦) إلى آخره .

" زاد " فعل استعمل على ثلاثة أضرب : (٧)

(١) الجمل : ٨١-٨٢ .

(٢) في " ح " " وهو ظاهر فيها " .

(٣) به " ساقطة من الأصل ، وهي في الجمل : ٨٢ .

(٤) في " ح " " وقد تقدم أنه إذا حضر " .

(٥) في الجمل : ٨٢ " لنصبهما جميعا " وما ورد هنا يوافق بعض

النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل .

(٦) الجمل : ٨٢ .

(٧) في " ح " " أوجه " وانظر ذلك في البسيط : ٨٧٨ .

أحدهما : أن يتعدى إلى مفعولين كقولك : زاد آلأُميرُ عمراً
عشرين درهماً (١).

والثاني : أن يتعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بحرف الجر
كقولك : زاد آلأُميرُ في رزق عمرو عشرين درهماً (١).

والثالث : أن يكون غير متعد ، وذلك إذا كان بمعنى كثر كقولك :
زاد المال درهماً ، أي كثر ، وينتصب درهماً [بعده] (٢) انتصاب سوط
في قولك : ضربته سوطاً (٣) على أنه اسم موضوع موضع المصدر.

فأما الضرب الأول فيجوز فيه إقامة الأول وإقامة الثاني ، و
[إقامة] (٤) الأول أحسن (٥) ، [لأنه من باب أعطيت] (٦) تقول
من ذلك : زيد عمرو عشرين درهماً (٧) ، وزيد عمراً عشرين درهماً (٧) ،
على إقامة الثاني ، فإن قدمت عمراً رفعت بالابتداء فقلت : عمرو زيد عشرين
ديناراً ، والعمران زيدا عشرين ديناراً ، والعمرون زيداً وعشرين ديناراً
[هذا على إقامة الأول] (٨).

فإن أقمت الثاني قلت : عمرو زيد عشرين ديناراً ، والعمران
زيداً عشرين ديناراً والعمرون زيداً عشرين ديناراً ، فتنهم ذلك (٩).

وأما الضرب الثاني فله مفعول ومجرور وقد تقدم / أنه
لا يقام بحضرة المفعول به ، غيره على الأصح ، فليس في المسألة على هذا

-
- (١) في "ح" ديناراً .
 - (٢) تكملة من "ح" .
 - (٣) في "ح" ضربت زيدا سوطاً .
 - (٤) تكملة من "ح" .
 - (٥) في "ح" أجود .
 - (٦) تكملة من "ح" .
 - (٧) في "ح" ديناراً .
 - (٨) تكملة من "ح" .
 - (٩) فتنهم ذلك ساقط من "ح" وأنظر تعليل ذلك في ص ٤٧٥

غير وجه واحد ، وهو أن تقول : زيد في رزقي عمرو عشرون درهما ، وعمرو زيد في رزقه عشرون درهما .

وأما الضرب الثالث فلا يصح بناؤه للمفعول به ، لأنه ليس ثم بعد حذف الفاعل ما يقوم مقامه وأما الدرهم (١) فقد ذكرنا أنه واقع موقع المصدر [المطلق] (٢) ، والمصدر المطلق لا يصح (٣) إقامته ؛ لخلو الكلام معه من الفائدة على ألاّ صح ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول : كسي المكسو جبة قميصاً) (٤) إلى آخره .

هذه المسألة جارية على حكم أعطي المعطى ، إلا أن المعطى مقصور لا يظهر فيه إعراب والمكسو مدغم في آخره فيظهر (٥) فيه الإعراب ، وفي هذه المسألة أربعة أوجه .

أحدهما : إقامة الأول لهذا ، ولأول لهذا ، أعنى : لكسي والمكسو ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميصاً ، فرفعت المكسو ، لأنه مقام لكسي ، ولم يبرز ضمير المكسو ، لأنه مقام له ، ونصبت جبة بالمكسو ، لأنه غير مقام ، ونصبت أيضاً قميصاً بكسي ، لأنه غير مقام .

الوجه الثاني : إقامة الثاني لهذا ، و [إقامة] (٦) الثاني لهذا ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميصاً ، فنصبت المكسو

-
- (١) في "ح" "درهم".
(٢) تكملة من "ح" وانظر ص ٤٧٦
(٣) في الأصل "ما تصح".
(٤) الجمل : ٨٣ .
(٥) في "ح" "والمكسو مدغم يظهر".
(٦) تكملة من "ح" .

بكسي ، لأنه غير مقام ، وظهر الضمير الذي كان [فيه] مستترا ، لأنه غير مقام ، ورفعت جبة بالمكسو ، لأنه مقام له ، ورفعت أيضا قميصا بكسي ، لأنه مقام له .

الوجه الثالث : إقامة الأول للأول والثاني للثاني ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميصا ، ورفعت (٢) المكسو ، لأنه مقام وبرز الضمير الذي كان مستترا في المكسو ، لأنه ضمير نصب غير مقام ، وضمير النصب لا يستتير بخلاف ضمير الرفع ، وقد تقدم وجه ذلك (١) ، ورفعت جبة بالمكسو ، لأنه مقام له ، ونصبت قميصا .

والوجه الرابع : إقامة الثاني للأول ، والأول للثاني ، وصورة ذلك أن تقول : كسي المكسو جبة قميصا ، فنصبت المكسو ، لأنه غير مقام . وأستتر الضمير في المكسو لأنه مقام له ، ونصبت جبة ، لأنه غير مقام ، ورفعت قميصا بكسي ، لأنه مقام له ، فهذه أربعة أوجه .

ثم قال : (وأخذ من المكسو جبة قميصا) (٣) .

أما أخذ فله مفعول ومجرور ، وقد تقدم أنه (٤) إذا حضر مفعول ومجرور فلا يقام إلا المفعول (٤) ، وأما المكسو فله مفعولان صريحان ، فإن شئت أقمنا الأول ونصبت الثاني ، وإن شئت عكست ذلك ، والصورة الأولى أن تقول : أخذ من المكسو جبة قميصا فنصبت (٥) جبة بالمكسو ، لأنك

(١) زيادة من "ح" .

(٢) في "ح" "رفعت" .

(٣) الجمل : ٨٣ .

(٤-٤) في "ح" "إذا حضر المفعول فلا يقام غيره" .

(٥) في "ح" "نصبت" .

أقمت له آلاؤول ، وآلصورة (١) آلثانية أن تقول : أخذ من ألمكسوه جبة قميص ، فأبرزت (٢) الضمير الذي كان مستترا في ألمكسو ، لأنك أقمت له آلثاني ، فصار هو ضمير نصب ، فلم يستتر ، وهذا بين إن شاء الله .

ثم قال : (وأدخل زيد آدار ، ودخل يزيد آدار) (٣) .

(٤) - يعني أن آباء في قولك : دخل يزيد آدار ، باء النقل بمعنى ألهمزة ، فهما حرفان لمعنى ، فلهذا لم يجمع (٤) بينهما فلا يقال : أدخل يزيد آدار ، وأما قراءة من قرأ (٥) * تَنَبَّتْ بِالْدهن * (٦) ففيها أربعة أوجه :

(٧) أحدها : أن تكون آباء زائدة كأنها (٧) تنبت الدهن . (٨)

والآخر (٩) : أن تكون آباء باء الحال من ضمير الشجرة كأنه قال (١٠) : تنبت الثمر ملتبسة بالدهن .

(١) في "ح" " وصورة " .

(٢) " أبرزت " .

(٣) الجمل : ٨٣ .

(٤-٤) في "ح" يعني أن آباء هنا باء النقل المعاقبة للهمزة ، لأنهما حرفان بمعنى واحد فلهذا لم يجمع " .

(٥) قرأ بها كثير وأبو عمرو ، والحسن وغيرهم : انظر معاني الفراء : ٢٣٢/٢ ، والمحتسب : ٨٨/٢ ، وحجة القراءات : ٤٨٤ وهذه القراءة بضم آلاء وكسر آباء .

(٦) المؤمنون : ٢٠ .

(٧-٧) في "ح" " أحدهما زيادة آباء كأنه " .

(٨) ذكر ذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن : " قال : " ومن مجاز ما يزداد في الكلام من حروف الزوائد * أن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها * ... * وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن " ... مجاز هذا أجمع إلقاؤه هن ... وانظر أيضا : ٥٦/٢ ، وقال الفراء : إنهما لغتان : ٢٣٣/٢ .

(٩) في "ح" " والثاني " .

(١٠) ساقطه من "ح" " .

والثالث : أن يكون الحال من الشمر المحذوف ، كأنه تنبت الشمر
ملتبسا بالدهن .

والرابع : أن تكون آباء في تنبت بالدهن هي آباء في القراءة
الأخرى ، لأنه يقال : نبت وأنبت بمعنى (١) .

(١) انظر حجة القراءات : ٤٨٥ .

باب اسم الفاعل

اسم الفاعل يطلق بعموم وخصوص، فإطلاقه بعموم أن تقول : اسم
الفاعل هو الصفة الدالة على الفاعل ، فيدخل في هذا الرسم الجارى وغير
الجارى ، وهذا هو المذكور في النصف الثاني من هذا الكتاب .

وأما إطلاقه بخصوص ، فإن تقول : اسم الفاعل هو الصفة

- الدالة على الفاعل الجارية على [الفعل] ^(١) المضارع في حركاته / (١٣١)
وسكناته وعدد حروفه ^(٢) ، وهذا هو مراد أبي القاسم ها هنا ، وهذا ^(٣)
هو الذى يعمل عمل فعله ، إلا أن ذلك لا يكون إلا بأربعة شروط ^(٤) وهي :
أن لا يكون في معنى الماضي ، خلافا للكسائي ^(٥) في هذا [الشرط] ^(٦)
والأ يوصف قبل العمل ^(٧) ، وألا يصغر ^(٨) ، وأن يعتمد ، خلافا
للاخفش ^(٩) في هذا ، واعتماده أن يكون خبراً لذي خبر ، أو حالاً لذي

- (١) زيادة من "ح" .
(٢) قريب من هذا تعريف ابن أبي الربيع في البسيط : ٨٨٣ ،
ومعنى جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه أن اسم الفاعل
إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فإنه مثل الفعل المضارع تماماً ،
فمكرم حركات حروفه وعددها متحدة مع المضارع يكرم سوى أن
أول الفعل حرف المضارعة وأول الأسم ميم . انظر البسيط : ٨٩٦ .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) انظر هذه الشروط في البسيط : ٨٨٤ .
(٥) انظر مذهب الكسائي في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠ ،
والتسهيل : ١٣٦ وشرح الرضي : ٢/٢٠٠ والكسائي يعمل اسم
الفاعل أيضاً مصغراً ، خلافاً للجماعة . انظر ليس في كلام العرب
: ٢٠٢ .
(٦) زيادة من "ح" .
(٧) (٨) انظر المساعد : ١٩١/٢ وشرح الرضي : ٢/٢٠٠ .
(٩) انظر مذهب الاخفش في : شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٧٦ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٥٣ ، والبسيط : ٨٨٥ ، والبحر
المحيط ٨/٣٩٦ ، وشرح ابن عقيل : ١/١٩٢ .

حال ، أو صفة لموصوف ، أو تاليا لحرف نفي أو استفهام ، فإذا اجتمعت هذه الشروط ، فإن شئت عملته عمل فعله وإن شئت أضفته إلى معموله ، والأصل ما ذكرناه من إعماله ، ولهذا كانت إضافته غير محضة .

وأما ما ذهب إليه الكسائي من إعماله بمعنى الماضي ، مستدلا بقوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾ ^(١) ويقول العرب : هذا ماربُزِيدُ ، أمس فسُوَيْثِرُ فرسخاً ^(٢) ، ^(٣) فلا دليل في شيء من ذلك ، أما باسط ذراعيه فهو من باب حكاية الأحوال الماضية ^(٣) ، وأما ماربُزِيدُ أمس ^(٤) ، فإنَّ المفعول ها هنا مجرور وهو يعلق بمعاني الأفعال ، ولا خلاف في ذلك ، وإنما ^(٥) كلامنا في إعماله في المنصوب والمرفوع الظاهر والجاري مجراه ، فصحة الشرط ^(٥) المذكور قبل ^(٦) .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من جواز إعماله غير معتدٍ ، فإنه لا يقوى [قوة الفعل] ^(٧) ، لأنَّ الأصل ^(٨) فيه عدم العمل ، لأنه من

-
- (١) الكهف : ١٨ .
 (٢) انظر هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٥٠ بهذه الرواية ، وفي المساعد : ١ / ١٩٢ ، " اظننى مرتحلاً وسُوَيْثِرًا فرسخاً " وبهذه الرواية يبطل الاستشهاد بهذا القول ، وهو هناك شاهد على إعمال آسم الفاعل مصغرا وهو " سوير " وانظر شرح الرضي : ٢ / ٢٠٣ .
 (٣-٣) في " ح " " فإنه في الآية محمول على أنه من باب حكاية الحال الماضية " وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٥٠ .
 (٤) ساقطة من " ح " .
 (٥-٥) في " ح " " وإنما كلامنا في إعماله نصبا في المفعول به ورفعاً في الظاهر والجاري مجراه ، فإذا كان كذلك صحت صحة الشرط " ساقطة من " ح " .
 (٦) تكلمة من " ح " .
 (٧) في " ح " " وذلك أن الأصل " وقبلها كلمتان غير واضحتين .

قبيل الاسماء ، فينبغي ^(١) أن لا يعمل حتى يقوى فيه جانب الفعل لما ذكرناه من الاعتماد ^(٢) ، وما استدل به من قراءة بعضهم ^(٣) :
 * ودانية عليهم ظلالها * ^(٤) بالرفع ، فلا دليل فيه لاحتمال أن تكون
 "دانية" خبرا مقدا وإذا احتمل سقط الاستدلال ^(٥) ، وهذا بين
 إن شاء الله .

ثم قال : (وإذا ^(٦)) ثنيت أو جمعت ^(٧) حذف آلنون وخففت
 إلى آخره .

أسم الفاعل إذا كان بغير ألف ولام ، فإن كان بمعنى الماضي
 لزمّت الإضافة سواء كان مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا على حده كقولك : هذا
 ضارب زيد أمس ، وهذان ضاربا زيد ، وهو لا ضاربو زيد ، وإضافته
 حينئذ محضة ، لأنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل عند
 المحققين من علماء النحو ، وجرى مجرى غيره من الأسماء ^(٨) وإن كان
 بمعنى الحال أو الاستقبال ، كنت مخيرا بين الإضافة وإثبات التنوين أو
 آلنون مع نصب المفعول ، وهو الأصل ، وإضافة هذا الضرب غير محضة .
^(٩) ومعنى غير محضة أنه في نية الانفصال ، وأنّ إضافته ^(٩) إنما هي
 لفظية ؛ قصد بها تخفيف اللفظ ، وذلك قولك : هذا ضارب زيد الآن أو غدا ،

-
- (١) في "ح" "يجب" .
 (٢) انظر تفصيل ذلك في البسيط : ٨٨٥ .
 (٣) قرأ بها أبو حيوة . انظر البحر المحيط ٣٩٦ / ٨ ولم يتعرض
 الاخفش لمذهبه هذا في معانيه عند الآية المذكورة .
 (٤) الانسان : ١٤ . (٥) في "ح" "وإذا تطرق الاحتمال سقط الاستدلال" .
 (٦) في الأصل : " وإن " ولم يثبت من الجمل : ٨٤ و "ح" .
 (٧) في الأصل " وجمعت " وهو يوافق بعض نسخ الجمل والمثبت من الجمل "ح" .

- (٨-٨) في "ح" "كان على الأصل كسائر الأسماء لا حظ له في العمل ،
 هذا مذهب المحققين من علماء النحو" .
 (٩-٩) في "ح" "لأنها ثانية عن الانفصال ، ومعنى غير محضة أنها إنما
 هي لفظية قصد بها" .

وهذان ضارباً زيد ، وهو لاء ضاربو زيدٍ [الآن أوغداً] ^(١) ، وإن شئت قلت : هذا ضاربٌ زيدا بالتنوين ونصب المعمول ، وهذان ضاربان زيدا ، وهو لاء ضاربون زيدا ، بإثبات النون فيهما [ونصب المعمول] ^(٢) ، ولا يجوز النصب مع حذف النون في هذا .

قال الفارسي : وكان أبو السَّمال ^(٣) يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : * إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْآلِيمِ * ^(٤) ^(٥) كان يقرأه * إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْآلِيمِ * ^(٥) ، بنصب العذاب [مع حذف النون] ^(٦) ، وهذا قد يتجه اتجاهها بعيداً ، وهو أن هذه النون فيها معنى التنوين ، فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين ، لالتقائهما وذلك [نحو] ^(٧) قراءة بعضهم ^(٨) * قل هو الله أحدُ الله الصمد * فإن قلت : إنَّ النون هنا حركة ، فأين الساكنان ؟

فالجواب أنها إنما حذفت اعتباراً بسكونها في الأصل وسكون ما بعدها في اللفظ ، ويؤنسك ^(٩) بهذا ما قاله ابن جني في مثل

-
- (١) زيادة من "ح" .
 (٢) تكلمة من "ح" .
 (٣) هو قَعْدُبُ بْنُ أَبِي قَعْدِبٍ أَبُو السَّمَالِ الْعَدَوِيُّ الْبَصْرِيُّ ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة . ترجمته في غاية النهاية ٢٧٢/٢ .
 (٤) الصافات : ٣٨ ، ونهاية الآية ينتهي النقل عن الفارسي من الإيضاح : ١٥٠ ، وما قاله الفارسي رواه عن أبي عثمان عن أبي زيد .

- (٥-٥) ساقط من "ح" .
 (٦) تكلمة من "ح" .
 (٧) زيادة من "ح" .
 (٨) قرأ بها أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن أبي إسحاق وأبو السَّمال ، وأبو عمرو وغيرهم البحر المحيط : ٥٣٨/٨ .
 (٩) في الأصل "يأنسك" .

قوله تعالى : ﴿ قل هلم شهداءكم ﴾ ^(١) : إِنَّ الْأَصْلَ "ها" للتنبيه ،
و "لم" فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ، فصار "هالم" ثم
حذفت ألف "ها" لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها ^(٢) في نفسها
، والآخر سكون ^(٣) اللام التي بعدها في أصلها ، لأن أصلها "الم"
فحصل أن الألف حذفت من "هلم" اعتباراً بسكونها في اللفظ
وسكون / ما بعدها في الأصل ^(٤) ، ^(٥) فهذه وصألتنا سَيَّان ، فتفهم ١٣٢
ذلك والله المستعان . ^(٥)

ثم قال : (فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل ،
جاز في المعطوف الخفض والنصب) ^(٦) .

لا يخلو أن يكون اسم الفاعل بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال
، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي جاز في المعطوف الخفض والنصب ، فأما الخفض
فبالعطف على اللفظ ، وهو أجد بشرط عدم الفصل ، وأما النصب فبإضمار
فعل مقدر بلفظ الماضي كقولك : هذا ضارب زيد وعمر [أمس] تقديره :
وضرب عمر [أمس] ^(٨) وأما تقدير أبي القاسم له بلفظ المضارع في
أحد وجهيه ^(٩) فمعتز ^(١٠) ، لأنه لا دليل عليه وإنما ينبغي أن

-
- (١) الأنعام : ١٥٠ .
(٢) (٣) في "ح" يسكونها .
(٤) انظر ما قال ابن جني في الخصائص : ٣ / ٣٥ .
(٥-٥) في "ح" فهذه مسألة تنظر إليها مسألتنا . والله أعلم .
(٦) الجمل : ٨٥ .
(٧) (٨) تكملة من "ح" .
(٩) تقدير أبي القاسم لناصر المعطوف إما فعل مضارع أو ماض .
انظر الجمل : ٨٥ ، وانظر شرح الرضي : ٢ / ٢٠٣ ونصه
منقول فيما بعد .
(١٠) اعترض ذلك ابن السيد . انظر الحلل : ٢٠٣-٢٠٤ .

يقدر بلفظ الماضي ، لأنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي، وهو الذي يدل على المضمر ، وإنما يدل الشيء على ما هو بمعناه [(١)] هذا هو الصواب إن شاء الله (٢) ، فإن كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز أيضاً في المعطوف وجهان : الخفض ، والنصب ، فأما الخفض فبالعطف على لفظ ما قبله كما ذكرناه آنفاً ، وأما النصب فباضمار فعل ، أو اسم فاعل تقديره : هذا ضارب زيد ويضرب عمراً أو ضارب عمراً ، هكذا (٣) قدره سيبويه ، وجعله أبو علي معطوفاً على موضع المخفض باسم الفاعل (٤) ، لأنه وإن كان مخفوضاً في اللفظ فإنه منصوب في الأصل ، وإنما أضيف للتخفيف ، وإنما سكوت سيبويه عن هذا الوجه لبيانه ، لأنه من باب مراعاة الأصول ، وسكت أبو علي عن الوجه الآخر لتنصيص الإمام عليه ، فأجتمع من ذلك كله جواز ألا وجه الثلاثة التي هي : عطفه على الموضع ، ونصبه بإضمار فعل مضارع ، أو نصبه (٥) بإضمار اسم فاعل ، (٦) وهذا كله بين إن شاء الله . ومن الناس (٧) من أنكر العطف هنا على الموضع ، كما أنكره في باب " إنَّ " (٨) وحمل كلام سيبويه على ظاهره ، أنه لا يجوز العطف على الموضع في نحو هذا ، على ما ذكر في باب " إنَّ " ، وهذا ما ينظر فيه ، فإن فصلت بالظرف بين المعطوف والمعطوف عليه فقلت : هذا ضارب زيد أمس وعمراً ، أو هذا ضارب زيد الآن أو غداً (٩) وعمراً ، كان (١٠) النصب

-
- (١) تكملة من " ح " .
(٢) انظر شرح الرضي : ٢٠٣ / ٢ قال : " ولا يكون ذلك المقدراً لإلزامياً ليوافق المفسر إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد أمس وعمراً غداً " .
(٣) في " ح " " كذا " وأنظر الكتاب : ١٦٩ / ١ وما بعدها .
(٤) انظر مذهب أبي علي في الملخص : ٢٩٧ .
(٥) نصيب " ساقطة من " ح " .
(٦-٦) ساقطة من " ح " ، وهذه ألا وجه ذكرها في البسيط ج ٩١٣-٩١٥ وشرح الرضي : ٢٠٠ / ١ .
(٧) منهم ابن أبي العافية كما في البسيط : ٩١٣ .
(٨) انظر ص .
(٩) " أو غداً " ساقطة من " ح " . (١٠) في " ح " " صار " .

أجود من الخفض لما يلزم على خفض من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في التقدير (١) ؛ لِأَنَّ الْخَفُوضَ بَعْدَ الْوَاوِ مَخْفُوضٌ فِي الْحُكْمِ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ الْخَافِضِ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ شَرِيكَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْعَامِلِ ، فَإِذَا قَدِمَتِ الظَّرْفُ عَلَى هَذَا الْمَعْطُوفِ ، صَارَ (٢) فِي الْحُكْمِ فَاصِلًا بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ ، فَكَانَ النَّصْبُ أَجُودَ ؛ [لِلخروج به عن هذا المحذور ، فتفهم ذلك ، فَإِنْ أَخْرَجْتَ الظَّرْفَ كَانَ الْخَفُوضُ] (٣) أَجُودَ لَا مَرِينَ :

أحدهما : المشاكلة اللفظية .

الآخر : عدم تكلف الإضمار ، والله أعلم .

مسألة : (٤) اختلف الناس في الناصب لدرهم من قولك : هذا معطي زيد درهما أمس ، فذهب القاضي إلى أنه منصوب بأسم الفاعل المذكور ، وإن كان بمعنى الماضي ؛ لأنه لما أُضِيفَ إِلَى الْأَوَّلِ تَعَذَّرَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي ، [وَلَمَّا] (٥) كَانَ يَطْلُبُهُ فِي الْمَعْنَى ، وَجَبَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِهِ (٦) ، وَإِلَى هَذَا كَانَ يَذْهَبُ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا وَهُوَ : الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ الْمَنَعَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَذَهَبَ الْكَثِيرُونَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ ، مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّهُ تَصَحَّ مِنْهُ لِدَلَالَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ لَهُ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ . (٧)

(١) في " ح " في الحكم .

(٢) في " ح " كان .

(٣) تكملة من " ح " .

(٤) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

(٥) تكملة يقتضيها السياق ، وهي ليست من النسخ المعتمدة .

(٦) انظر مذهب السيرافي في شرح الجزولية للشلوين : ٢٩٤ ،

وشرح الرضي : ٢٠٠ / ١ ، والبسيط : ٨٩٣ / ١ ، والكسائي يعمل

أسم الفاعل مطلقا . انظر البحر المحيط : ١٨٦ / ٤ .

(٧) هذا مذهب الفارسي وجماعة ، انظر الإيضاح : ١٤٣-١٤٤ ،

وشرح الرضي : ٢٠٠ / ١ ، وانظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ ،

وشرح الجمل لابن بزيه : ١٧٩ / ١ ، البحر المحيط : ١٨٦ / ٤ .

وأما مسألة : هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمس^(١) ، فزعم ابن جنبي أنه ناطقٌ فيها الفارسيّ فقطعه ، فقال له : إِنْ أَنْتَ نَصَبْتَ شَاخِصاً بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمَذْكُورِ ، فَقَدْ أَعْمَلْتَهُ بِمَعْنَى الْآخِضِيِّ ، وَلَيْسَ ذَاكَ بِمَذْهَبٍ ، وَإِنْ نَصَبْتَهُ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ لَزِمَ مِنْهُ مَا أَتَّفَقَ عَلَى امْتِنَاعِهِ ، وَهُوَ الْاِقْتِصَارُ^(٢) ، بِخِلَافِ بَابِ أُعْطِيتَ ، فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحَذْفَ هُنَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَارِ كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتِ الْمَوْجُودِ ، فَمَا الَّذِي يَنْصَبُهُ ؟ فَإِنْ قُلْتَ : فَعْلٌ مُضْمَرٌ ، قُلْنَا : فَأَيْنَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، فَإِنْ قُلْتَ مُحْذُوفٌ اِقْتِصَاراً ، قُلْنَا : فَمَا الَّذِي يَنْصَبُهُ ؟ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَعْلٌ مُضْمَرٌ قُلْنَا ، فَأَيْنَ الثَّانِي ؟ وَهَذَا يَتَسَلَّلُ أَبَداً ، قَالَ : فَسَكَتَ عَنْهُ الْفَارِسِيُّ .^(٣)

قال شيخنا أبو إسحاق الفارقي : فظن لذلك ابن جنبي أنَّ سكوتَه انقطاع ، وليس كذلك ، وإِنَّمَا كَانَ / إِعْرَاضاً عَلَى وَجْهِ الْاِنْكَارِ ١٣٣ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ .

وكان الأستاذ^(٤) يحكي لنا صورة ذلك : مثل أن يخاطبه إنسانٌ بما ليس بصحيح ، فيعرض عنه ، ويميل برأسه إلى آخر ، ويقول له :

(١) انظر المسألة في البسيط : ٨٩٣ .
(٢) لأن الإقتصار هو الحذف بلا دليل ، ولا يجوز هنا لأن حذف المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر لا يجوز لأنها عمدة .
انظر ص عنوان الإفادة : ١٧٩ وانظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٨٨ .

(٣) انظر مسألة ابن جنبي مع أبي علي في البسيط : ٨٩٤ ، عن كتاب القدر لابن جنبي ، ويسميه في الخزانة : ١٣٢/٤ "ذا القدر" وانظر المسألة في شرح الجزولية للشلوبين : ٢٩٤ ، وذكر هذه المسألة الشاطبي عن أستاذه ابن الفجار عن أستاذه أبي إسحاق الفارقي عن أستاذه بن أبي الربيع عن أستاذه الشلوبين من كتاب القدر لابن جنبي - شرح الألفية ١٧٤/٣ .

(٤) يطلق المؤلف في العادة كلمة "الأستاذ" على ابن أبي الربيع ، وربما عني بها غيره في بعض الأحيان ، فلعله أراد هنا ابن أبي الربيع ، أو الفارقي لقرب وروده .

اقرأ يا فقيه ، كأنه يقول له : أثبت هذا من كلام العرب فيقع^(١) فيه الكلام ؟ !

فأما قوله تعالى : ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾^(٢) فمنهم من قال : إنه من هذا الباب ، فيكون اسم فاعل قد نصب المفعول الثاني ، وإن كان بمعنى الماضي بدليل القراءة الأخرى^(٣) ، لما تعذرت إضافة فتة إلى الثاني ، وحل الأول منه [محل]^(٤) تنوينه ، وكل اسم منون طالب لما بعده ، فإنه ينصبه ، وكذلك هذا ، وهو رأي الشلوبين^(٥) ، وكذلك ابن عصفور^(٦) ، وأما الأستاذ فأخذه على أن " سكنا " عنده حال و " جاعل " بمعنى خالق^(٧) ، يتعدى إلى واحد ، فإن قلت : إنما كان " سكنا " بعد الخلق ، لا في حال الخلق قلنا : يكون من باب التسمية بالمآل ، والله أعلم ، ويجوز أن يكون " سكنا " مفعولا ثانياً على وجه آخر بخلاف قول القاضي ، وهو : أن يكون اسم الفاعل هنا من باب الحال الدائمة ، فلم يعمل هذا باعتبار المضي ، ولكن باعتبار ما هو مستمر متصل الدقائق ، فتأمل ذلك .

ثم قال : (وإذا^(٨)) شئت اسم الفاعل وهو بمعنى الحال^(٩) والاستقبال وجمعه (إلى آخره .)^(١٠)

-
- (١) في الأصل " يقع " وزيدت ألفاء ليستقيم الكلام .
 (٢) الأنعام : ٩٦ .
 (٣) هي " وجعل الليل سكناً " وقرأ بها عاصم ، وحمزة ، والكسائي .
 انظر حجة القراءات : ٢٦٢ .
 (٤) تكملة يقتضيها السياق .
 (٥) انظر شرح الجزولية : ٢٩٤ ، والتوطئة : ٢٤٢ .
 (٦) انظر المقرب : ١٢٤ / ١ .
 (٧) انظر الملخص : ٢٩٨ .
 (٨) في الجمل : ٨٨ " فإذا " بالفاء .
 (٩) في الجمل " أو الاستقبال " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل .
 (١٠) في " ح " إلى آخر الفصل .

ضابطُ هذا الفصل أن [- تقول -] ^(١) : أَسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مجرداً من الـآلف واللام ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَزِمَ الْإِضَافَةُ ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْأَسْتِقْبَالِ فَوَجْهَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِيمَا قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِالْآلفِ وَالْلامِ ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ مُطْلَقًا ، سِوَاهُ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، أَوِ الْحَالِ ، أَوِ الْأَسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَخْلُو [- حينئذ -] ^(٢) أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، أَوْ [- جمعاً -] ^(٣) مَكْسِرًا أَوْ مُجْمُوعًا بِالْآلفِ وَالتَّاءِ ، أَوْ مُثْنًى ، أَوْ مُجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، أَوْ [- جمعاً -] ^(٤) مَكْسِرًا أَوْ مُجْمُوعًا بِالْآلفِ وَالتَّاءِ ، نَظَرْتُ إِلَى مَعْمُولِهِ ، فَإِنْ كَانَ بِالْآلفِ وَالْلامِ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَا هُمَا فِيهِ ^(٥) ، أَوْ إِلَى ضَمِيرٍ مَا هُمَا فِيهِ عَلَى رَأْيٍ ^(٦) ، جَازٍ وَجْهَانِ : أَلَنْصَبُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَالْخَفْضُ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُثْنًى ، أَوْ مُجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ جَازَ إِثْبَاتُ النُّونِ وَحَذْفُهَا مُطْلَقًا ، فَإِذَا أَنْتَ أَثْبَتَهَا ^(٧) لَمْ يَكُنْ فِي الْمَعْمُولِ إِلَّا أَلَنْصَبُ ، وَإِنْ حَذَفْتَهَا جَازَ فِي الْمَعْمُولِ وَجْهَانِ :

أحدهما : الخفض على الإضافة مطلقاً ، سواءً كان المفعول بالـآلف واللام ، أَوْ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَا هُمَا فِيهِ ، أَوْ إِلَى ضَمِيرٍ مَا هُمَا فِيهِ ، عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ ، وَجَازَ أَلَنْصَبُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ حَذْفُ النُّونِ ^(٨) إِنْ ذَاكَ تَخْفِيفًا ، لِأَنَّ الْآلفَ وَالْلامَ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَالْمَوْصُولِ يَحْتَمِلُ التَّخْفِيفَ ^(٩) .

-
- | | |
|-----|-----------------------------------------------------------------|
| (١) | تكملة من "ح" . |
| (٢) | زيادة من "ح" . |
| (٣) | زيادة من "ح" . |
| (٤) | زيادة من "ح" . |
| (٥) | انظر المسألة في شرح الجمل لأبن عصفور : ٥٥٢/١ والمُلَخَص : ٢٩٨ . |
| (٦) | نحو : "الرجل الضارب غلامه" منه قال ابن مالك ، وأبن عصفور ، |
| | انظر شرح الرضي : ٢٨٣/١ ، وشرح الجمل لأبن عصفور : ٥٥٦/١ . |
| (٧) | في "ح" "فإن أثبتها" . |
| (٨) | في "ح" "التنوين خطأ" . |
| (٩) | انظر المُلَخَص : ٢٩٨ - ٢٩٩ وشرح الجمل لأبن عصفور : ٥٥٦/١ . |

وأختصار هذه المسألة أن نقول: لا يخلو اسم الفاعل المقرون
بـالـآلف واللام أن يكون معرباً بالحركات، أو بالحروف، فإن كان معرباً
بالحركات جاز في معمله النصب على الأصل، والجرب بالإضافة بشرط أن
يكون بالـآلف واللام، أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو إلى ضمير ما هما فيه
(١) على رأي، وإن كان هذا (١) المفعول مجرداً مما ذكر لم يكن فيه إلا
النصب إجماعاً، إلا ما يحكى عن الفراء (٢) من جواز جره (٣) اعتباراً
بالمعنى، لا أنك إذا قلت: هذا الضارب زيد، فمعناه وتقديره: هذا
الذى هو ضارب زيد (٣)، (٤) فعلى هذا المعنى جوزه الفراء (٤)،
والأكثر التعلق بظاهر اللفظ.

وإن كان اسم الفاعل المقرون بـالـآلف واللام، معرباً بالحروف (٥)
جاز إثبات النون وحذفها، فإذا أثبتتها لم يكن في المفعول إلا النصب،
أو الجرب بلام الإضافة، وإن حذفها (٦)، جاز جره ونصبه، فالجـر
بالإضافة، والنصب على المفعولية، ويكون حذف النون إن ذاك تخفيفاً، وتقصيراً
للصلة، فتفهم ذلك والله المستعان.

ثم قال: (وَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ، فَأُضِفَتْ
إِلَى نَكْرَةِ تَنَكَّرَ (٧) إِلَى آخِرِهِ. (٨))

-
- (١-١) في ح " على الخلاف في ذلك، فإن كان هذا."
(٢) انظر مذهب الفراء في الفصل: ٨٤، وشرح الكافية لابن مالك: ٩١٣.
(٣-٣) في ح " " اعتباراً بأن هذا الضارب زيد عنده بالذى هو ضارب
زيد."
(٤-٤) ساقط من ح " "
(٥) في الأصل " بالحركات."
(٦) في ح " " وإذا حذفها."
(٧) الجمل: ٩٠.
(٨) في ح " إلى آخر الفصل."

اسم الفاعل إذا كان مضافاً وهو بمعنى الماضي ، فمعناه غير مخالف للفظه ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى المعرفة ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلفظه مخالف لمعناه ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى النكرة ، وأستدل النحاة على تنكير هذا وما أشبهه بأحد عشر دليلاً وهي : / دخول رَبٍّ ، وَكَمْ ، وَكُلٌّ ، وَأَيٌّ ، وَلَا النافية ، ومن الزائدة ، ووصف النكرات بها ، ووصفها بالنكرات ، والإخبار بها عن النكرات ، ووقوعها أحوالاً ، وتمييزاً ^(١) ، وذلك أن هذه الأشياء من أحكام النكرات ، واللفظ إذا كان مخالفاً لمعناه فلا سبيل إلى إثبات ذلك المعنى إلاً بدليل يقتضيه ، فتأمل ذلك ^(٢) والله المستعان .

١٣٤

ثم قال : (فأما شَبِيهَكَ فمعرفةٌ وحده) . ^(٣)

إنما فرق بين شبه وشبيه ، لأن شبيهاً من أمثلة المبالغة ، فلا يقال : زيدٌ شبيهك إلاً إذا استغرق جميع وجوه الشبه ، فكأنه قال : زيد المعروف بشبيحك ، فصار بمنزلة الماضي ، فكانت إضافته محضة ، وأما زيد شبيحك ، فإنه يقال : على معنى أن بينهما شبيهاً ما غير معينٍ ، فكانت إضافته غير محضة ، فهو نكرة ^(٤) .

وأما البيت ^(٥) الذي جاء به شاهداً على أن إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال غير محضة ، ففيه إشكال من جهة أن جره برب يقتضي أنه نكرة ، ^(٦) لأن " رب " مخصوصة ^(٦) بالنكرات ،

(١) انظر بعض هذه الأدلة في البسيط : ٩٢٢ .

(٢) " فتأمل ذلك " ساقط من " ح " .

(٣) الجمل ٩٠ وفي إحدى نسخ الجمل نص على أن شبيحك بالياء .

(٤) انظر البسيط : ٩٢٨ .

(٥) وهو : يا رَبِّ غابِطُنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدةً منكم وحرماناً

(٦-٦) في " ح " " لأنه حرف مخصوص " .

ومن حيث هو في حيز "رَبَّ" يقتضي أنه بمعنى الماضي ، لأن "رب" مخصوصة بالماضي (١) ، فيلزم كونه بمعنى الماضي ، وإذا كان بمعنى الماضي كانت إضافته محضة ، فأشهر هذا أنه نكرة اعتباراً بجره برب ، ومعرفة اعتباراً بكونه بمعنى الماضي ، وهذان متضادان (٢) ، ورفع هذا الإشكال بأن نقول (٣) : هو من باب حكاية الحال الماضية ، وفيه بحث فتأمل ذلك (٤) ، والله المستعان .

مسألة : يقال : هذا الضارب الرجل زيد ، بخفض الرجل وزيد ونصبهما ، وخفض الأول ونصب الثاني وبالعكس على أصل البغدانيتين في مراعاة توهم ألفروع (٥) ، فأما نصبهما معاً فلا إشكال (٦) ، لأنه الأصل فيهما ، فينتصب الأول على أنه مفعول به ، وينتصب الثاني على وجهين : على أبدل وعطف البيان ، وأما خفضهما ففرع النصب ، فينخفض الأول بإضافة الضارب إليه ، بالأحمل (٧) على مسألة الحسن الوجه (٨) ، وستبين في بابها إن شاء الله ، وينخفض الثاني على وجهين : أحدهما : عطف البيان ، وهو ألا يظهر وعليه الأكثر (٩) .

-
- (١) في "ح" لأن رَبَّ حرف مخصوص بالماضي .
 (٢) في "ح" "متدافعان" .
 (٣) في "ح" "أن تقول" .
 (٤) في "ح" "فتأمله" .
 (٥) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٢١٥/٤ ب .
 (٦) في "ح" "فظاهر" .
 (٧) في "ح" "حملاً" .
 (٨) انظر المسألة في الخصائص : ٢٩٧/١ .
 (٩) انظر التذييل والتكميل : ٢١٦/٤ ، فقد أعربوا "بشراً" عطف بيان في قوله : * أنا ابن التارك البكري بشر * وهذا مذهب الأكثرين ، فلا يصح أن يكون بدلاً ، لأنَّ أبدل في نية إحلاله محل المبدل منه ، وعليه فلا يجوز : أنا ابن التارك بشر ، لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو "التارك" إلا إلى ما فيه الألف واللام ، ولا يقال : الضارب زيد بالإضافة . انظر شرح قطر الندى : ٣٣٩ .

والثاني : على البدل على طريقة الأعلم ، لأنه يقول : يجوز في التابع ما يمتنع في المتبوع ، لأن^(١) المتبوع مباشر للعامل فيه لفظاً ، والتابع غير مباشر له لفظاً ، فالسألة لها ظاهر وباطن ، فمن تعلق بالظاهر جوز البدل ، ومن تعلق بالباطن منع البدل والتزم عطف البيان .

وأما خفض الأول ونصب الثاني^(٢) فبلا إشكال ، فخفض الأول بإضافة أسم الفاعل إليه كما تقدم ، وأما نصب الثاني فعلى الوجهين اتفاقاً^(٣) ، وهما آبدل وعطف البيان ، وكلاهما على الموضع .

(٣-٢) وأما عكس هذه السألة التي أضفناها إلى أصل (٣) البغداديين وهي : نصب الأول وخفض الثاني ، فوجه ذلك أنه إنما انخفض على توهم خفض ما قبله ، لأن البغداديين يراعون الفروع (٤-٤) كما نراعي نحن الأصول^(٤) ، وذلك أنك إذا نصبت الثاني مع جر الأول فهو على مراعاة الأصل ، لأن الأول مخفوض في اللفظ وأصله النصب^(٥) ، فمراعاة هذا الأصل بيّنة بلا إشكال ، وإذا نصبت الأول وخفضت الثاني ، فإنما ذلك على توهم خفض هذا المنصوب ، وتوهم خفضه فرع ، ونظير هذه السألة في بيت الكندي ، وهو قوله :^(٦)

-
- (١) في الأصل " لا " وأنظر التذييل والتكميل : ١/٢١٦/٤ .
 (٢-٢) في " ح " فظاهر ، لأن الأول ينخفض بإضافة الضارب إليه ، وأما الثاني فإنه ينتصب على الوجهين اتفاقاً .
 (٣-٣) في " ح " وأما عكس هذه السألة ، وذلك ما أضفناه إلى أصل . .
 (٤-٤) في " ح " كما تراعى الأصول عند الجميع .
 (٥) في " ح " منصوب في الأصل .
 (٦) " وهو قوله " ساقط من " ح " . هذا البيت أحد أبيات المعلقة .
 انظر الديوان : ٢٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري : ٩٧ .

وظل طهارة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

فقال البغداديون في قوله : "أو قدير" إنه عطف على توهم الخفض قسي صفيف^(١) ، فهذا من باب مراعاة الفروع .

وقال سيبويه [بذلك]^(٢) في قول زهير :^(٣)

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فقال في قوله : "ولا سابق" إنه عطف^(٤) على توهم الخفض في مدرك^(٥) ، فهذا أيضا من باب مراعاة الفروع ، إلا أن سيبويه وجه المسموع ، والبغداديون طردوا ذلك وجعلوه أصلا مقيسا ، والله أعلم .

فتحصل في قولك : هذا الضارب الرجل زيدا ، أن يضبط بأربعة

أوجه ، وهي خفضها معا ، ونصبها معا ، وخفض الأول ونصب الثاني ، وخفض الثاني / ونصب الأول ،^(٦) على الوجه المتقدم بسطها والله أعلم . ١٣٥

(١) انظر قول البغداديين في شرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٩٧ ،

والتذيل والتكميل : ٢١٥/٤ ب وأنظر الخصائص : ٣٥٣/٢ .

(٢) تكملة من "ح" وأنظر الكتاب ٣٦/١ ، وقد أشده في ستة مواضع

آخر ، بعضها بنصب سابق ، وأنظر المسألة في شرح عيون سيبويه

: ١٤٩ ، ١٨٤ .

(٣) هذا البيت نسبته سيبويه خمس مرات إلى زهير ، ونسبه مرة واحدة

لصيرمة الأنصاري ، وذكر الأصمعي أنه لصيرمة ، إن لا يشبه شعر

زهير . الوصايا : ٨٤ ، وهوفي شرح ديوان زهير : ٢٨٧ ،

والمقتضب : ٣٣٩/٢ ، ١٩١/٤ ، والخصائص : ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ،

وشرح أبيات سيبويه لابن السيراني : ٧١-٧٢ ، والخزانة :

٦٦٥/٣ .

(٤) في "ح" "معطوف" .

(٥) قال هارون بن موسى : " . . لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا

تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الأخير حتى

كانهم تكلموا بها في الأول " . شرح عيون سيبويه : ١٨٤ .

(٦-٦) في الأصل "على الوجه المذكورة المتقدم ذكرها" ، والله المستعان .

باب الأُمثلة التي تعمل عمل آسم الفاعل

الأُمثلة التي يراد بها المبالغة أكثر ما ذكر ، ولكن الذي يعمل منها عمل آسم الفاعل هي هذه الخمسة على رأى سيبويه ^(١) ، وخالف أبو العباس في فَعِيلٍ ، وفَعِيلٍ ^(٢) ، وقدح في آبيتين المستشهد بهما على صحة إعمالهما ، فبيت فعيل قول الشاعر :

حتى شأها كليلٌ موهناً ^(٣) عملٌ باتت طراباً ومات الليل لم ينم
ميت فعيل [قوله :] ^(٤)

حذر أموراً لا تضريرٌ وآمينٌ ما ليس منجيهٌ من الأقدار
فجعل " موهناً " في الأول ظرفاً ، والظرف ينتصب بالمعاني ^(٥) ، وقال في البيت الثاني : انه مصنوع ، قال : حدثني أبو عثمان المازني قال : حدثني أبو يحيى اللاحقي قال : لقيني سيبويه فقال لي : هل تحفظ

- (١) الكتاب : ١١٠/١ وهي " فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومفعَالٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعِيلٌ " .
- (٢) المقتضب : ١١٤/٢-١١٥ وهو رأى المازني أيضاً انظر شرح الجمل لابن الضائع : ٢٧ .
- (٣) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي ، وانظر شرح أشعار الهذليين : ١١٢٩ ، والكتاب : ١١٤/١ . وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٦٢/١ ، والبسيط : ١٠٥٨ ، والمغني : ٥٦٨ وشرح أبياته : ٣٢٤/٦ ، والخزانة : ٤٥٠/٣ ، ومعنى " شأها " شاقها ، و " موهناً " في هُدَاةٍ من الليل .
- (٤) تكملة من " ح " والبيت يزعم أبان اللاحقي أنه له ؛ صنعه لسيبويه حين طلبه شاهداً على إعمال " فعيل " انظر ما سيأتي ، وشرح أبيات سيبويه : ٤٠٩/١ ، والخزانة ٤٥٧/٣ ، ويقال إنه مجهول ونسبه الأعلام : ٥٨/١ للاخفش الأوسط ، وقيل لابن المقفع وانظر في الكتاب : ١١٤/١ والمقتضب : ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٤٠٨/١ وشرح عيون سيبويه : ٧٩ وأما لي أبي الشجرى : ١٠٧/٢ . والحلل : ١٣١ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٣٩ ، والبسيط : ١٠٥٨ ، والخزانة : ٤٥٦/٣ .
- (٥) المقتضب : ١١٤/٢ ، وانظر الخزانة : ٤٥٠/٣ .

في إعمال فعل شيئا ؟ فقلت له : نعم وصنعت له هذا البيت ^(١) ، فإذا كان هذا البيت مصنوعا ، و "موهن" في الأول ظرفا سقط الاحتجاج بهما على إعمال المثالين المذكورين .

الجواب : أن موهنا في الأول إنما انتصابه على أنه مفعول به ، وهو ^(٢) مقتضى آخر البيت ، لقوله : وبات الليل لم ينم ، فاقترض معنى البيت أن كليلا في معنى مكل لا على معنى أنه يكل في نفسه في ساعة من الليل ، هذا يعيد جدا من معنى البيت ،

وأما الثاني فإنَّ اللاحقي قد أقر على نفسه فيه بالكذب ، لأنه بين أمرين : إما أن يكون كذابا ولم يلق سيبويه قط في مثل هذا ، وإما أن يكون لقيه وكذابا فيما سأل عنه ، فينبغي أن يكون ^(٣) على أنه كذابا ، دون أن يكون كذابا لسيبويه ، لأن سيبويه لم يكن ليثبت في متن كتابه إلا ما صح عنده من أقوال العلماء المشاهير ^(٤) بالعلم والثقة والآمانة ^(٥) كالخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي الخطاب ، ونظرائهم ، ولم يكن اللاحقي من طبقة هؤلاء ، فثبت صحة إعمال المثالين المذكورين ، فآلا مثله خمسة كما قال أبو القاسم .

^(٦) ولا تعمل هذه آلا مثله ^(٦-٦) إلا بالشروط الآربعة التي يعمل

(١) انظر هذه الحكاية عن المبرد في شرح عيون سيبويه : ٧٩ .

وأنظر أيضا الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٣١ .

(٢) في الأصل "وهي" .

(٣) في "ح" "يحمل" .

(٤-٤) ساقط من "ح" .

(٥) انظر شرح أبيات سيبويه : ١٠/٤١ وانظر البسيط : ١٠٥٩ .

(٦-٦) في "ح" "وأعلم أن هذه آلا مثله لا تعمل" .

بها اسم الفاعل (١) ، (٢-١) إِلَّا أَنْ أَبَا الْحَسَنِ بْنِ خُرُوفٍ خَالَفَ فِي إِعْمَالِهَا
بِمَعْنَى الْمَاضِي (٢) ، وَقَالَ : إِنَّهَا تَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي ؛ لَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى
الْمِبَالِغَةِ (٣) ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَخَالَفَ الْكُوفِيُّونَ أَيْضًا فِي إِعْمَالِ هَذِهِ
الْأَمْثَلَةِ [مُطْلَقًا] (٤) وَجَعَلُوا الْمَنْصُوبَ بَعْدَهَا مَفْعُولًا بِفِعْلِ مُضَرٍ يَدُلُّ
عَلَيْهِ الْمَثَلُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدُلُّ مَا لَا يَعْمَلُ ، وَلِهَذَا لَا يَتَقَدَّمُ عَنْدهُمْ عَلَيْهَا
الْمَنْصُوبُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّ الْمَدْلُولَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الدَّلِيلِ (٥) ، وَعَلَى طَرِيقَةِ
الْبَصْرِيِّينَ تَتَصَرَّفُ فِيهَا تَعْمَلُ فِيهِ تَصَرَّفَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، فَيَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ (٦)
وَيَتَأَخَّرُ (٧) .

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ : (وَفِي فِعْلِ اخْتِلَافٍ) (٨) .

[فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ وَ] (٩) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَفِي فِعْلٍ ، وَفِعْلٍ
اخْتِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي خَالَفَ فِي أَحَدِهِمَا خَالَفَ فِي
الْآخَرِ ، فَالْخِلَافُ فِيهِمَا وَاحِدٌ (١٠) .

-
- (١) البسيط : ١٠٥٦ .
(٢-٢) فِي " ح " " لَا تَنْهَا مُخْتَصَرَةً مِنْهُ خِلَافًا لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ خُرُوفٍ فِي
جَوَازِ إِعْمَالِهِمَا بِمَعْنَى الْمَاضِي " .
(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ : ٧٨ وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٨٩/٥ .
(٤) زِيَادَةُ مِنْ " ح " .
(٥) انْظُرْ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ : ١٢٤ ، ١٩٦ ، وَشَرْحُ
أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي لِابْنِ الْقَوَاسِ : ٩٨٨ . وَالْمُسَاعَدُ ١٩٣/٢ وَشَرْحُ
الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٥٦١ .
(٦) فِي " ح " " الْمَفْعُولُ " .
(٧) فِي " ح " " وَبِتَوْسُطٍ وَيَتَأَخَّرُ " انْظُرْ الْكِتَابَ : ١١٠-١١١ ،
وَالْبَسِيطُ : ١٠٦٤ .
(٨) الْجَمَلُ : ٩٣ .
(٩) تَكْمَلَةُ مِنْ " ح " .
(١٠) هَذَا الِاعْتِرَاضُ الَّذِي اعْتَرَضَ بِهِ ، كَانَ اعْتَرَضَ بِهِ ابْنُ السَّيِّدِ .
انْظُرْ إِصْلَاحَ الْخَلَلِ : ٢٠٧ ، وَقَالَ فِي الْبَسِيطِ : ١٠٦٦ اعْتِذَارًا

(١-) وظاهر كلامه أنه [لم] يستحضر* (٢) في الوقت هذا المعنى ، فاعرف ذلك ، والله المستعان .- (١)

فصل : واختلف الناس في القياس والسمع في هذه الأمثلة على

قولين :

أحدهما : أنه لا يقال منها إلا المسموع ، من ثلاثي كانت ، أو من رباعي .

والقول الثاني : أنه يقاس على المسموع منها لكن بشرط أن

يكون [ذلك] (٣) من الثلاثي (٤) ، ويتفق عن قصر الرباعي على السماع ؛ لكثرة استعمالها من الثلاثي ، وندور ذلك في الرباعي . (٥)

ثم إن هذه الأمثلة تتفاضل في المبالغة ، فأما فَعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال فأكثرها مبالغة (٦) وأستعمالا (٧) ، وفَعِيل دونها (٨) مبالغة وأستعمالا ، وفَعِل دونه مبالغة وأستعمالا .

وقد تكون المبالغة فيها وهي من فعل غير متعد نحو: مِطْرَابَةٌ

ومِعْرَابَةٌ ، وقوام ، وصوام ، وزعم ابن عصفور أنها لا تكون من غير المتعدي ، (٩)

====
عن أبي القاسم بعد أن أورد اعتراض ابن السّيد ويظهر لي أنه إنما قصد لتصحيح البيت الذي أحتج به سيبويه وهو "حذر أمورا" ، لأنّ المازني لم يره حجة ، وقال : إنه مصنوع . ففي كلام أبي القاسم تنبيه "على ذلك" .

(١-١) في "ح" "ولعله لم يستحضر في الوقت صحة الخلاف ، فاقصر على ما حقق والله أعلم . * "لم" تامة من "ح" .

(٢) في الأصل "يستحذر" والتصويب من "ح" .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) في الأصل "الثاني" خطأ ، وانظر المسألة في شرح ألفية أبين

معطي : ٩٩٣ ، شرح الرضي : ٢٠٢/٢ وانظر البسيط : ١٠٥٤ -

١٠٥٥

(٥) في "ح" "من الرباعي" .

(٦) خالف في ذلك ابن أبي الربيع بناءً على القياس . البسيط : ١٦٤ .

(٧) الكتاب : ١١١/١ - ١١٢ ، وشرح الكافية لأبن مالك : ١٠٣١ .

(٨) في الأصل "دونهما" .

(٩) انظر شرح الجمل : ٥٦١ .

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا تَقْدُمُ ، وَأَمَّا جَمْعُهَا تَسْلِيماً أَوْ تَكْسِيراً أَوْ لِحَاقِ التَّاءِ وَامْتِنَاعِهَا فِي مَوْضِعِهِ التَّكْسِيرِ ^(١) ؛ لِتَعْلُقَ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ ^(٢) : وَجْهُ إِعْمَالِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ - وَإِنْ

فَاتَهَا بَعْضُ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي عَمِلَ بِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ الْجَرِيَانُ اللَّفْظِيُّ / - ١٣٦
أَنَّهُمْ جَعَلُوا مَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ الْمَعْنَى ، قَائِمًا مَقَامَ مَا فَاتَهَا مِنَ الْجَرِيَانِ مَعَ
أَنَّ الْإِعْتِبَارَ الْمَعْنَوِي أَقْوَى مِنَ الْإِعْتِبَارِ اللَّفْظِيِّ ، أَوْ تَقُولُ إِنْ شِئْتَ إِنَّمَا
أَعْمَلْتَ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، مَعَ فَوَاتِ الْجَرِيَانِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْضِعَ اسْمِ
الْفَاعِلِ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَنَائِبَةٌ عَنْهُ ^(٣) ، كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ فِي الْأَمْرِ عَامِلٌ عَمَلُ
الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْضِعَهُ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَنَائِبٌ عَنْهُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : ضَرَبَا
زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مَا يَكْتَرُ ، فَقَوْلُكَ : هَذَا ضَرَابُ
زَيْدًا وَاقِعٌ مَوْضِعَ قَوْلِكَ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا ضَرْبًا كَثِيرًا ، ثُمَّ عُدَلَ عَنْ
هَذَا لِذَلِكَ ، لِضَرْبٍ مِنَ الْإِخْتِصَارِ الْمُقْتَضِي لِلْكَلامِ ، وَكَذَلِكَ جَمْعُ اسْمِ الْفَاعِلِ
الْمَكْسَرِ ، وَالْمُسَلَّمِ ، وَتَثْنِيَّتُهُ ، وَجَمْعُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ، وَتَثْنِيَّتُهَا ، كُلُّ ذَلِكَ يَجْرِي
فِي الْعَمَلِ مَجْرَى وَاحِدِهِ .

أَمَّا التَّثْنِيَّةُ وَجَمْعُ السَّلَامَةِ فَأَمْرُهُمَا وَاضِحٌ ؛ لِسَلَامَةِ بِنَاءِ الْوَاحِدِ ،
وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ مَا أُجْرِيَ فِيهِ الْفَرْعُ مَجْرَى أَصْلِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَا عَمِلَ مُصْغَرًا كَمَا عَمِلَ مُكَبَّرًا ، فَيَكُونُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ
مِنْ بَابِ مَا أُجْرِيَ فِيهِ الْفَرْعُ مَجْرَى أَصْلِهِ ، وَالْأَمْرُ فَمَا الْفَرْقُ ؟

(١) أَيِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَانْظُرِ الْبَسِيطَ : ١٠٦٤ .
(٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ جَمِيعُهَا سَائِقَةٌ مِنْ " ح " .
(٣) انْظُرْ شَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي لَابْنِ الْقَوَاسِ : ٩٨٨ ، وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ
مُصْفُورٍ : ٥٦٠ / ١ .

الجواب من وجهين :

أحدهما : التزام هذا الإيراد أنه في الموضعين جار مجرى أصله في الإعمال والإهمال ، فعمل المكسر عمل أصله ^(١) ، وأهمل المصغر بإهمال أصله ، بيان ذلك : أن أصل المكسر واحد ، وهو مستحق للعمل ، فجرى مجرى أصله ، والمصغر أصله المكسر الموصوف ، والمكسر الموصوف لا يعمل ، ففرعه المصغر لا يعمل ، ألا ترى أنك إذا قلت : هذا ضوئير ، أن الأصل أن يقال : هذا ضارب حقيق ، ثم اختصر فقيل عوضاً منه : هذا ضوئير ، كما قالوا : إن قولك : هذا ضارب زيد مختصر من قولك هذا ضارب زيداً ضرباً كثيراً ، وكما قالوا في نحو أين زيد : إنه مختصر من قولك : أفي الدار زيد ، أم في كذا ، أم في كذا ، ثم اختصر ذلك كله إلى اللفظ المستعمل ، وأما ضارب زيداً ، فمختصر من قولك : ضاربٌ ، وضاربٌ ، وضاربٌ ، وهذا الأصل مستحق العمل فجرى فرعه مجراه في العمل ، وإلى هذا المعنى أشار أبو علي في "الإيضاح" قال : إنما لم يعمل آسم الفاعل مصغراً من حيث لم يعمل موصوفاً ، لأن التصغير في الآسم بمنزلة وصفه بالمصغر ^(٢) ، وهذا واضح إن شاء الله .

الوجه الثاني : من وجهي الإهمال ، أن تصغير آسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل ^(٣) الذي هو عمدة العمل ، وتضعيف جانبه ، وكل واحد من الأمثلة ، وجمع التكسير ، يستلزم تكثير الفعل وتقوية جانبه ، ولذلك اعتمد ابن خروف على هذا المعنى ، فأعمل الأمثلة ،

-
- (١) أي وفرد المكسر مستحق للعمل .
 (٢) التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ "باب التصغير" .
 (٣) في الأصل "الفصل" بالصاد المهملة ، وهي ساقطة من "ح" كما سبقت الإشارة .

وإن كانت بمعنى الماضي وقد مضى ذلك . (١)

وانظر إلى مسألة : قلما سرت حتى أدخل المدينة ، في باب
حتى في الأفعال^(٢) ، فإن العرب تنصب المضارع في هذا الموضع لتقليل
سبب الدخول وتضعيفه ، فإذا قلت : كثيرا سرت حتى أدخلها ، فإنك
ترفع ، لأن الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل وهو سبب الدخول ، وهذا
تدقيق في الموضع ، فتأمله ، فإنك لا تجده هكذا ، وبالله التوفيق .

(١) انظر ما سبق ص : ٤٦٧ .

(٢) انظر ص : ٧٨١ .

باب الصفة المشبهة

بأسم الفاعل فيما تعمل ، وإنما تعمل فيما كان من سببها (١)

الصفة المشبهة بأسم الفاعل هي : كل صفة تثني ، وتجمع ، وتذكر ، وتؤنث ، وليست على شكل المضارع ، ولا هي من أمثلة المبالغة ، كحَسَنٍ ، وكَرِيمٍ ، وَقَرَشِيٍّ ، وسائر المنسوبات ، هذا رسم الأستاذ رحمه الله .
وقال ابن عصفور : الصفة المشبهة هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍّ تثني وتجمع ، وتذكر ، وتؤنث ، كقائم ، وزاهب ، [] وحسن (٢) وكريم ، وما أشبه ذلك . (٤)

ورسم الأستاذ أعم من هذا ؛ لأنه يعم جميع المنسوبات ، بخلاف رسم ابن عصفور ، فهو أجود ، والله أعلم ، إلا أن نحو منطلق ، وزاهب ، وقائم مما هو غير متعدٍّ وجارٍ على الفعل المضارع متردد العمل عند الأستاذ بين الصفة وأسم الفاعل ، فرفعه الظاهر عنده على التشبيه بالفعل ونصبه الاسم على التشبيه بأسم الفاعل المتعدي (٥) ، وهو بين في ذلك .

(١) في " ح " " باب الصفة المشبهة بأسم الفاعل " وورد في الجمل : ٩٤ " باب الصفة المشبهة بأسم الفاعل فيما تعمل فيه " ، وما بعده من نص الجمل لا من العنوان ، والترجمة التي في الجمل توافق ما نص عليه بعد قليل .

(٢) انظر البسيط : ١٠٦٧ والمخلص : ٣٠٩ .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) شرح الجمل : ٥٦٦/١ .

(٥) البسيط : ١٠٧٤ - ١٠٧٥ .

وآختلف الرجلان أيضا في رفع هذه الصفة للظاهر، بعد

١٣٧ اتفاقهما / على أَنَّ المنصوبَ بها على التشبيه [- بالمنصوب -] ^(١)
 بِأَسْمِ الْفَاعِلِ [- المتعدى ، وأما الأستاذ فلم يفرق بين الرفع والنصب
 في أَنَّ جميع ذلك على التشبيه بِأَسْمِ الْفَاعِلِ -] ^(٢) ، وفرق ابن عصفور
 فقال : أما رفعها ^(٣) للظاهر فليس على التشبيه بِأَسْمِ الْفَاعِلِ ، وإنما
 هما في ذلك بمنزلة واحدة ^(٤) ، وأما نصبها ما بعدها فعلى
 التشبيه بِأَسْمِ الْفَاعِلِ ، فتعلق الأستاذ بظاهر ترجمة أبي القاسم حيث
 قال : (باب الصفة المشبهة بِأَسْمِ الْفَاعِلِ فيما تعمل فيه) ، لأن قوله :
 فيما تعمل فيه يقتضي عموم العاملين ، وذلك أن حرف " ما " من ألفاظ
 العموم ، فكأنه قال : المشبهة في كل ما تعمل فيه ، فظاهره ^(٥) ما قلناه
 من عموم العاملين .

ويقول ابن عصفور : هذا العموم قد دخله تخصيص الضمير
 المستتر ، لأن عملها فيه ليس على التشبيه اتفاقاً ، ^(٦) والعموم إذا دخله
 تخصيص فهل يبقى عاماً في الباقي ، أو يعود مجعلاً ؟ هذا مما
 اختلف فيه أرباب الأصول ، فيقول الأستاذ بالثاني ، وابن عصفور بالأول ^(٦-٦)
 فإذا قلنا بالإجمال ، ^(٧) قيل لابن عصفور ^(٧-٧) فماذا يفسر ذلك المجمل ؟

-
- (١) تكملة من " ح " .
 (٢) تكملة من " ح " وأنظر المسألة في شرح ابن عصفور : ٥٧٠ / ١ .
 (٣) في الأصل " رفعه " .
 (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠ / ١ ، وهو مذهب ابن الطراوة
 انظر البسيط : ١٠٧٥ .
 (٥) في " ح " " فظاهاها " .
 (٦-٦) في " ح " " والعموم إذا دخله تخصيص عاد مجعلاً على رأى
 بعض أهل الأصول ، ويبقى عاماً في الباقي على رأى آخرين ،
 فيقول ابن عصفور بالأول ، والأستاذ بالثاني .
 (٧-٧) في " ح " " على قول ابن عصفور " .

فيجيب : بأن الإمام لما ذكر هذا الباب لم يذكر فيه إلاَّ النصب
ثم الخفض منه ^(١) ، فهذا دليل على أن مذهب الإمام ما قلناه من ^(٢) أن
التشبيه إنما هو في النصب دون غيره . ^(٣)

أجاب ^(٤) من قال بالطريقة الأخرى : أنه إنما لم يذكر الرفع
في هذا الباب ؛ لأنَّ كلامه في زمرة ^(٥) المنصوبات ، ^(٦) والرفع سيذكر
في زمرة المرفوعات ^(٦) ، وهذه ^(٧) طريقة أبي علي ^(٨) في "الإيضاح" ^(٩)
[وهذا الرأي الذي رواه ابن عصفور منقول عن ابن الطراوة ^(١٠)] ، وليس
بصحيح ؛ لأنه لو كان رفعها للظاهر لمجرد طلبها له دون حمل على غيرها
لأستوت ضمائر الصفات في رفع الظاهر كما تستوي في رفع المضمَر ، ألا ترى
أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر ويرفع المضمَر بلا
خلافٍ ، بل الأسماء التي أجريت مجرى المشتق ترفع المضمَر دون الظاهر

-
- (١) انظر الكتاب : ١٩٤/١ - ١٩٥ .
(٢) " ما قلناه من قبل " ساقط من " ح " .
(٣) في " ح " " دون الرفع " .
(٤) في " ح " " فيجيب " .
(٥) " زمرة " في " ح " " زمرة " وكذلك في هامش الأصل عن نسخة
أخرى .
(٦-٦) في " ح " " والرفع قد مضى فيه الكلام في زمرة المرفوعات " .
(٧) في الأصل " هذا " .
(٨) في " ح " " طريقة الفارسي " .
(٩) بعده في الأصل " فتبين ذلك والله المستعان " وهي عادة تستعمل
عند تمام الكلام ، والكلام لم يتم حسب ما في نسخة " ح " وهذه
الزيادة التي في نسخة " ح " من المواضع القليلة التي زادت بها
هذه النسخة وهذه الزيادة تنتهي عند قوله : " ثم قال : وفي هذا
وجوه " ص ٥٠٢ ب
(١٠) انظر رأي ابن الطراوة في البسيط : ١٠٧٥ .

نحو : مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كُلِّهِ ، ويقومُ عربٌ أجمعون ، فدل هذا كله على أن رفع الظاهر يكون أمراً زائداً على الطلب ، وهو المحمول على غيرها ، وأيضاً فإنَّ «أُفْعِلَ مِنْ» لا يرفع الظاهر غالباً ؛ لنقصان شبهه باسم الفاعل ، وهذا بين إن شاء الله . (١)

فصل : اعلم أن مرفوع هذه الصفة على وجهين : أحدهما أن يكون من سبب الموصوف بها كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، والثاني أن يكون أجنبياً منه كقولك : مررت برجلٍ كريمٍ عمرو عليه ، وبأمرأةٍ شريفٍ زيدٍ (٢) ، فالوجه الأول هو الذي يصح فيه نقل الضمير فينتصب المفعول بالصفة بعد النقل ثم يخفض ، وأما الوجه الثاني فيجب بقاؤه على رفعه ، لامتناع النقل ، فإن قيل : ما الفرق بين معمولها منصوباً ومخفوضاً ، وبينه مرفوعاً حتى كان عملها الرفع مطلقاً ، وعملها النصب والخفض مقيداً بالشبهة ؟ فالجواب أن هذا السوء الـ لا يرد على من يقول : إن عملها الرفع في طبقة اسم الفاعل ، وهو قول ابن الطراوة ، وبه قال ابن عصفور (٣) ، وسأذكر رد هذا المذهب ، وإنما يرد على من يرى أن عملها مطلقاً على التشبيه باسم الفاعل وأنها في الدرجة الثالثة ، فكان يجب على هذا ألا ترفع إلا ما كان سبباً للموصوف بها ، كما لا تنصب ولا تخفض إلا ما كان من سببه ، فيكون الجواب عن هذه الشبهة : أنه لما كان الرفع أصلاً للنصب ، والنصب في الدرجة الثالثة صار الرفع كأنه في الدرجة الثانية بمنزلة مع اسم الفاعل ، وإن كان بالحقيقة في الدرجة الثالثة ،

(١) يمثل هذا قال ابن أبي الربيع في البسيط : ١٠٧٥-١٠٧٦ .

(٢) كلمة ليست واضحة .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠ / ١ ، والبسيط : ١٠٧٥ .

(١) فمن ثمَّ ساوت هذه الصفة اسمَ الفاعل في رفع الظاهر مطلقاً . والله أعلم [-

ثم قال : (وفي هذا وجوه) (٢) إلى آخره . (٣)

ينظر أولاً في انحصار الوجوه المصورة في هذا الباب ، وجعلتها
ثمانية عشر وجهاً ، (٤) والأصل في معرفة ضبطها أن تنظر إلى الصفة
والموصوف ، فإنَّهما إما نكرتان ، وإما معرفتان ، فإنَّ كانا نكرتين نظرت
إلى معمول الصفة ، فإنَّه لا يخلو (٥) أن يكون معرفةً بالالف واللام ، أو
بالإضافة ، أو نكرةً .

فالمعروف بالالف واللام بثلاثة أماريب ، بالرفع ، والنصب ، والجبر ،
والمعروف بالإضافة كذلك ، بالرفع ، والنصب ، والجبر ، والمنكر كذلك بالرفع ،
والنصب والجبر ، فهذه تسعة أوجه : مع تنكير الصفة والموصوف ، ثم إنَّ
هذه الأوجه التسعة تكون بعينها مع تعريف الصفة والموصوف ، فيصير
جميع ذلك ثمانية عشر وجهاً (٦) ، وذلك [- على] (٧) ما ذكرناه أولاً ،
يسقط منها سقوطاً مطلقاً ما يلزم فيه الجمع بين الف واللام والإضافة ،
(٨) وليس في المضاف إليه ألف ولا م ، ولا فيما أضيف هو إليه ، وذلك مسألتان :

-
- (١) ما بين المعقوفين زيادة من "ح" وانظر البسيط : ١٠٧٦ .
(٢) الجمل : ٩٤ .
(٣) في "ح" إلى آخر الفصل .
(٤) ساقطه من "ح" .
(٥) في "ح" نظرت إلى المعمول فإنَّه لا يخلو .
(٦) انظر هذه الأوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٠ / ١ ،
والإيضاح في شرح الفصل : ٦٤٦ / ٢ .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) انظر شرح آبن عصفور : ٥٧٠ / ١ ، ٥٧١ ، والإيضاح في شرح
الفصل ٦٤٦ / ٢٠ .

إحداهما قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه . فمقووط هذه
بين ، لأنها عكس أصل باب الإضافة ، لأنَّ الأصل في الإضافة أن يضاف المنكر
إلى المعرّف ليكتسي منه [معنى] (١) التعريف أو التخصيص ، والمعرّف
ها هنا مضاف إلى المنكر ، فكان عكس الوضع ، فامتنع لذلك امتناعاً مطلقاً ،
أعني من النظم والنثر . (٢)

والسؤال الثانية التي هي اختها في الامتناع ، قولك : مررت بالرجل
الحسن وجهه ، وذلك أنَّ الأول مقرون بالآلف واللام دون الثاني ، وجمع
في الثاني بين الضمير المنقول إلى الصفة وتكراره ، وهو مناقض للغرض بنقله ،
فانضاف هذا إلى ما قلناه من اقتران الصفة بالآلف واللام دون المضاف
إليه ، فامتنع كامتناع ما قبلها (٣) بقي النظر في باقي المسائل ، وذلك
سنة عشر وجهها ، يسقط منها سقوطاً مخصوصاً بالنثر دون النظم ثلاثة
أوجه .

أحدها : مررت برجل حسن وجهه ، بإضافة حسن إلى الوجه
المضاف إلى ضمير الموصوف . (٤)

-
- (١) زيادة من " ح " .
(٢) في " ح " " أعني نظماً ونثراً " .
(٣) قال ابن عصفور في هذه المسألة : قال الأستاذ : " والموجب
لامتناع الحسن وجهه أنه اجتمع فيه شيان ضعيفان أحدهما
تكرار الضمير ، لأنَّ الإضافة متى نصبت معمولها فلا بد في الصفة
من ضمير مرفوع يعود على الموصوف .
وآخر الجمع بين الآلف واللام والإضافة ، وكل واحد منهما على
أنفراده ضعيف ، فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة " .
شرح الجمل : ٥٧١/١ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٦ قال : " . . . أجازة سيبويه ،
قال : شبهوه بحسن الوجه ، يعني جعلوا الإضافة معاقبة الآلف

والثانية : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه بتنوين الصفة ، ونصب الوجه المضاف إلى ضمير الموصوف (١) ، وكذلك مع اقتران الصفة بـ "ألف واللام" ، وهو الوجه (٢) الثالث ، وهو قولك : مررت بالرجل الحسن وجهه .

بقي من جملة العدد ثلاثة عشر وجهاً ، يسقط منها وجهان على طريقة الكوفيين وهما : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، وبالرجل الحسن وجهه يرفع الوجه فيهما على الفاعلية ، وأمتاعهما عندهم من جهة أنه ليس فيهما ضمير يعود إلى الموصوف ، وألف واللام تسد مسد الضمير على أصل مذهبهم . (٣)

يبقى من أصل العدد المذكور أحد عشر وجهاً متفقاً على جوازها (٤-٤) وسيد كرنك بعد واحدًا واحدًا إن شاء الله تعالى ، والله المستعان .

واللام ، قال : وهو ردي ، يعني أنه قد جاء عن العرب مع ردائه ، وذلك أن الأصل كان زيدٌ حسنٌ وجهه فإلها تعود إلى زيد ، فنقلت إلى الصفة وصارت الصفة مسندة إلى عامّة بعد أن كانت مسندة إلى خاصّة ، وأستكن الضمير في الصفة وصار مرفوع الموضع بفعله بعد أن كان مجرور الموضع بالإضافة فلا يحسن إعادتها مع إسناد الصفة إليها ، لأن أحد هما كاف ، فلذلك كان رديًا ، ووجه جوازه جعل الضمير مكان ألف واللام ، لأنهما يتعاقبان ، وبقي الضمير الأول على حاله فعاد إلى الأول ضميران ، أحدهما مرفوع ، والآخر مجرور . وأنظر الكتاب

٠١٩٩/١

- (١) انظر الوجهين السابقين في البسيط : ١٠٨٧ .
 (٢) في "ح" " وهذا الوجه " .
 (٣) في "ح" " تسد مسده على أصلهم " وأنظر مذهب الكوفيين في معاني ألفراء ٤٠٨/٢ وشرح القصائد السبع الطوال ٧٠ والجمل : ٩٧ والإيضاح في شرح المفصل : ٦٥٠/٢ والبسيط : ١٠٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١ .
 (٤-٤) في "ح" " وهي التي أوضحها الاستثناء فتأملها " .

(١) تقول : مررت بالرجل الحسن الوجه ، على أن ألف واللام دخلت في الصفة بعد استقرار الإضافة ، وتقول : مررت بالرجل الضارب الفلام ، ثم تضيف اسم الفاعل إلى معموله بالحبل على المسألة الأولى ، ثم تضيف أيضاً الصفة إلى معمولها ، وهي المسألة الثانية حملاً على اسم الفاعل المحمول / على الأول ، فقد صارت الأولى على وجهين :
أحدهما : أن تكون ألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول

١٣٨

الإضافة .

والوجه الآخر : أن يكون دخولها قبل حصول الإضافة ، وهذا الثاني محمول على الأول ، والأول محمول عليه لا غير ، ولا يخلو قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه ، أن يكون محمولا على غيره ، أو يكون غيره محمولا عليه .

ثم قال : (والسابع أن تقول : مررت بالرجل الحسن الوجه) (٢)

إلى آخر الفصل .

قال سيبويه : الخفض في هذا الباب على وجهين (٣) ، وفسر ذلك الأستاذ بأنه يعني أن أحد الوجهين : أن تكون ألف واللام دخلت في الصفة بعد حصول الإضافة ، وأن الوجه الثاني أن تكون ألف واللام دخلت فيها قبل حصول الإضافة .

(١-١) ساقطة من " ح " .

(٢) الجمل : ٩٦ .

(٣) الكتاب : ٢٠١/١ وعبارة سيبويه بتمامها : "... وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجه على [قوله] [هو الضارب الرجل ، فالجر في هذا الباب من وجهين] من الباب الذي هو له ، وهو الإضافة ، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف [.

فألوجه الأول هو الذى حمل عليه إضافة اسم الفاعل المقرون
بألف واللام إلى معموله المقرون أيضا بألف واللام ، أو المضاف إلى
ما قرن بهما .

وألوجه الثاني هو المحمول على اسم الفاعل المحمول على الوجه
الأول ، فقد صار قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه متردداً بين أن يكون
محمولاً عليه اسم الفاعل ومحمولاً هو على اسم الفاعل المحمول عليه (١) ،
فقد انحل الإشكال وزال الدور الذى كان يظهر في المسألة على بادي الرأى
فتأمل ذلك ، فإن فيه بعض غموض يزاح بالذاكرة ، والله المستعان .
ثم قال أبو القاسم (٢) : (وليس في العربية شيء يجمع فيه
بين الألف واللام والإضافة ، إلا هذا ، وما جرى مجراه) (٣)

والقول في ذلك : أن تقول : يجوز أن يجمع بين الألف
واللام ، والإضافة في باب اسم الفاعل ، وفي باب الأثلة التي تعمل عمله ،
وفي العدد قليلاً (٤) ، وفي هذا الباب ، وسط ذلك أن تقول لا يخلو
اسم الفاعل أو الصفة ، أو أمثال (٥) المبالغة أن يكون معرباً بالحركات ،
أو بالحروف ، فإن كان معرباً بالحروف جاز (٦) أن يضاف إلى معموله
سواء كان ذلك الم معمول مقروناً بألف واللام ، أو مضافاً إلى ما هما فيه
أولاً ، وإن كان معرباً بالحركات لم يضعف إلى معموله إلا بشرط

(١) انظر البسيط : ١٠٨٨ .

(٢) " أبو القاسم " ساقطه من " ح " .

(٣) الجمل : ٩٦ .

(٤) مثل قول العرب : عندي الثلاثة الأثواب .

(٥) في " ح " " مثال " .

(٦) في " ح " " فإن كان معرباً بالحركات جاز " .

أن يكون ذلك المعمول مقرونا بآلاف وآلام ، أو مضافا إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه على أحد القولين ^(١) ، وما عدا ذلك فممنوع إلا ما ^(٢) يحكى عن الفراء أنه جوّز إضافته إلى هذا الممنوع عندنا ^(٣) ، فتقول على قوله : هذا الضارب زيد ، اعتباراً بأن تأويله : هذا الذى هو ضارب زيد ، وهذا بعيد في التأويل ، فأعرف ذلك ^(٤) ، والله المستعان .
ثم قال : (والعاشرا أن تقول : مرت بالرجل الحسن الوجه) ^(٥)
إلى آخره .

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب :
(٦-)
الأول : أن " الوجه " يرتفع على البديل من ضمير مستتر في
الصفة ، وذلك الضمير هو الرابط بين الصفة والموصوف ، وأما الرابط بين
البديل والمبدل منه ، فمحذوف كأنه قال مرت بالرجل الحسن الوجه منه ،
وهو مذهب الأستان ، وقاله الفارسي ^(٧) .

-
- (١) نحو: الرجل أنت الضارب علامة . وهذه المسألة منع المبردان
يجر الفلام بالإضافة ويتعين عنده النصب . انظر المساعد :
٢٠٣/٢ والتذييل والتكميل ٢١٣/٣ .
(٢) في "ح" إلا أنه يحكى .
(٣) اسم الفاعل يضاف إلى معموله إذا كان المعمول مقرونا بآلاف وآلام
أو مضافا إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، ولا يغني كون
معمول اسم الفاعل معرّفا بغير ألف وآلام . سواء كان التعريف
بالعلمية أو بالإشارة أو ضمير نحو الضارب زيدا ، والضاربك ،
والضارب نيك . فهذه الأمثلة عند الجمهور تنصب حتما ،
إلا الفراء فقد أجاز الجر بالإضافة . قال في المساعد : ٢٠٤/٢
ولا مستند له من نشر ولا نظم وأنظر التكميل والتذييل : ٢١٣/٣ .
(٤) فأعرف ذلك "ساقط من "ح" .
(٥) الجمل : ٩٧ .
(٦-٦) الأول : أن يرفع الوجه على البديل .
(٧) انظر قول الإيضاح : ١٥٤ ، والبسيط ١٠٩٥ - ١٠٩٦ وشرح الجمل
لابن عصفور : ٥٧٠١ .

والمذهب الثاني : أن "الوجه" يرتفع بالصفة على الفاعلية ،
والرابط بين الصفة والموصوف محذوف ، كأنه قال : مررت بالرجل الحسن
الوجه منه ، وهو مذهب أبي القاسم وشيخه [أبي إسحاق] (١) الزجاج ،
وقال به ابن عصفور (٢) ، ورجحه على الأول بأثباتهم على الفاعلية في نحو
قولك : مررت بالرجل الحسن الـأبـ واللقاء الـأخـ ، فيجب أن يحمل ذلك
المجمل على هذا المفسر (٣) ليكون الباب كله جارياً على أسلوب واحد .

وهذا الذي قاله ابن عصفور ظاهر في المسألة ، ولكن نعاضه بقول
أمرئ القيس في إحدى الروايات : (٤)

* كَبَكَّرَ مَقَانَةَ الْبِيَاضِ *

برفع ألبياض ، ولا وجه لارتفاعه ، إلا أن يكون بدل اشتغال (٥) من
ضمير مستتر في المقاناة ، لأن لحاق آتاء لهذه الصفة نص على

(١) زيادة من "ح" وانظر مذهب الزجاج في البسيط : ١٠٩٥ .

(٢) شرح الجمل : ٥٧١ / ١ - ٥٧٢ .

(٣) في "ح" على ذلك المفسر .

(٤) وردت رواية البيت في ديوان أمرئ القيس : ٧٥ لأبي الحجاج

الأعلم هكذا :

كَبَكَّرَ مَقَانَةَ الْبِيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاها نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمَحْلَلِ
بإضافة بكر إلى المقاناة مع جر البياض ، وفي النسخة الأخرى
التي بتحقيق أبي الفضل ، بتعريف "مقاناة" بالالف واللام ، وجر
ألبياض . إلا أن ابن الأنباري ذكر عن ثعلب جواز الجر
والنصب والرفع في ألبياض ، ولم يذكر أنها رواية . انظر شرح السبع
الطوال : ٧١ .

(٥) ذكر ابن الأنباري في شرح السبع الطوال : ٧١ أن أبا العباس
أحمد بن يحيى قال : " ومن رفع ألبياض جعل ألف والسلام
بدلاً من ألها . "

تأنيث المرفوع بها ، فالظاهر أنَّ الحاصل ^(١) أنَّ مسائل هذا الفصل ثلاث :

مسألة تتعين فيها الفاعلية وهي : مرتت بالرجل الحسن الأَبُ
[وما أشبهها] ^(٢) .

مسألة تتعين فيها البدلية ، وهي : كبر مقانة ألبياض ، برفع ألبياض كما قلناه ، ومسألة يجتمع فيها ما افترق في المسألتين ، على طريق الاحتمال ، وهي قولك : مرتت بالرجل الحسن الوجه .

لكن قد يقول ابن عصفور : لا تصح المعارضة بقولك : كبر مقانة ألبياض ؛ لأن الرواية مضطربة ، وإذا اضطربت الرواية في أمر مسند ترك العمل به ورجع إلى القياس ، ومع هذا فهو مما ينظر فيه .

والذهب الثالث : أن " الوجه مرفوع بالصفة كما قاله الزجاج ؛ لأنَّ الألف واللام يقع بها الربط الذي كان يقع بالضمير ^(٣) لأنها / ١٣٩ معاقبة له ، والعرب تحكم للمعاقب بحكم المعاقب ، فإن قيل : الضمير اسم والألف واللام حرف ، فكيف يسد الحرف مسدَّ الأسم مع اختلاف الجنسَيْن ؟

أجيب بواو الحال ، فإنَّها حرف قد حصل بها الربط الذي يحصل بالضمير ^(٣) ، فإن قيل : ألوا وأصلها الربط بين الشيئين فلا يستنكر فيها الوجه الذي كان لها بحق الأصل ، بخلاف الألف واللام .

(١) " أنَّ الحاصل " ساقط من " ح " .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣-٣) ساقطه من " ح " .

قيل : وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ أَيْضًا مَعَاقِبَةٌ لِلضَّمِيرِ ، وقد ثبت أن الْعَرَبَ
تَحْكُمُ لِلْمَعَاقِبِ بِحُكْمِ مَا عَاقَبَهُ ^(١) ، كما قلناه ، فلا يَسْتَنَكِرُ أنْ يَحْصَلَ بِهَا الْوَجْهَ
الَّذِي كَانَ يَحْصُلُ بِمَا عَاقَبَهُ ، وَهَذَا بَيْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَأُظِنَ أَنَّ مَالِكَ
قَالَ ^(٢) ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبِطْنَ . ^(٣)

ثم قال : (وَالْوَجْهَ الْحَادِي عَشَرَ) ^(٤) إِلَى آخِرِهِ [الْفَصْلُ]
هَذَا الْمَوْضِعَ مَا زَالَ يَنْقُدُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : وَالْوَجْهَ
الْحَادِي عَشَرَ أَجَازَهُ سَيَبُويَه وَحْدَهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي بَظَاهِرَهُ إِطْلَاقَ الْجَوَازِ
وَإِنَّمَا قَالَ سَيَبُويَه : وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ حَسَنَةٌ وَجْهَهَا ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ
قَبِيحٌ . ^(٥)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ النَّاسِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ) ^(٦) ، وَلَا يَذْكُرْ لَهُ مُخَالَفٌ مَنْ تَقَدَّمَ إِلَّا الْمَبْرَدُ ^(٧) .

-
- (١) فِي " ح " " بِحُكْمِ الْمَعَاقِبِ " .
(٢) فِي " ح " " قَدْ قَبِلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ .
(٣) انْظُرْ مَا قَالَهُ آبْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لَهُ قَالَ : " الْأَلْفُ وَاللَّامُ
عَوِضٌ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَهَذَا التَّعْوِضُ قَالَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ
وَإِنْ كَانَ بَعْضُ التَّأَخِّرِينَ قَدْ عَدَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ
الْخِلَافِ " . وَانْظُرِ التَّسْهِيلَ : ٤٢ وَالْجَنِّي الدَّانِي : ٢٢٠ .
(٤) الْجَمَلُ : ٩٨ .
(٥) الْكِتَابُ : ١٩٩/١ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي اللَّفْظِ .
(٦) فِي الْجَمَلِ : ٩٨ وَخَالَفَهُ جَمِيعُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ .
(٧) انْظُرْ مُخَالَفَةَ الْمَبْرَدِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٥٧٣/١ ،
وَالْبَسِيطُ : ١١٠١ .

ومن ذلك قوله (وقالوا ^(١) هو خطأ وهو كما قالوا ، إلا أنه قد أضاف الشيء إلى نفسه ^(٢)) .

ولو كانت العلة هذه لآمنت كل مسألة أضيفت فيها الصفة إلى الموصوف بها من طريق المعنى ، وقد أجمعوا على أن قولك : مررت برجل حسن الوجه صحيح ^(٣) فصيح مع أن فيه ما ذكر في المسألة المنقودة ، فالصحيح إذا جاوزها في الشعر ووجه اختصاصها به ^(٤) أن نقل الضمير من آخر الكلمة إلى الصفة إنما سببه ^(٥) طلب الاختصار والتخفيف ، وتكراره كما في المسألة المنقودة مناف لهذا الغرض ، فهذا وجه ضعفها وقلتها والله أعلم ، على أنه قد جاء هذا النوع في الكلام قليلا ^(٦) كما في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم : (شئت أن أصابعه) وجاء في صفة الدجال الكذاب : (أعور عينه اليمنى) ^(٦) وهذا نظير المسألة التي كنا بسبيلها ، فلأظهر أن ذلك جائز في / النثر ١٤٠ على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدثين ، والله أعلم بالصواب .

(١-١) تكرر في الأصل مرتين المرة الأولى في موضعه هذا ، إلا أنه كان ملحقا في الهامش إلحاقا وكتب بعده " صح من الأصل " والمرة الثانية وقع بعد قوله " ثم رأيت ذلك في تعليق ابن أبي ... وهو ظريف في المسألة " .

(٢) الجمل : ٩٨ " وقوله كما قال " في الجمل بعد كلمة " نفسه " .

(٣) صحيح " ساقطة من النص المكرر الثاني .

(٤) في النص المكرر الثاني " واختصاصها بالشعر " .

(٥) في النص المكرر الثاني " تشبه " خطأ .

(٦-٦) وردت هذه الفقرة في النص المكرر " في صفة الدجال الكذاب أعور

عينه اليمنى ، وجاء في حديث آخر في صفة رسول الله صلى الله

عليه وسلم شئت أن أصابعه " وانظر المسألة في شرح المفصل لابن

يعيش : ٨٦-٨٧ / ٦ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٣-٥٢٥ / ٥٧٥ .

فصل : وأعلم أن هذه الصفة لا تكون إلا للحال ، ولا تعمل مضمرة ، ولا يتقدم عليها معمولها . (١)

قال ابن عصفور : ولا ينعت لتنزله منزلة المضمرة في أنه لا يكون أبداً إلا للآول . فجرى مجرى المضمرة في امتناع نعته ، وفيما قاله نظر ، لأنه جاء في صفة الدجال " أعور عينه اليمنى " (٢) فأعلمه .

سألة (٣) : قال الفارسي : إن سواً برفع المضمرة دون المظهر ، إلا أن يكون معطوفاً (٤) ، لانتفاء البشارة كقولهم : مررت برجل سواً هو والعدم (٥) ، إلا في لغة من قال : مررت برجل خير منه أبوه (٦) ، على ألا جراء ، وعلى هذه اللفظة حمل قراءة حفص وحسرة (٧)

-
- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٩٥ - ٩٩٦ وه وجوه أخرى ما تختص به الصفة المشبهة .
- (٢) سبق ص ٥٨٠
- (٣) هذه المسألة كلها ساقطة من " ح " .
- (٤) قال في البسيط : ١٠٧١ " ... فالعدم معطوف على الضمير في سواً فصار - على هذا - سواً عاملاً في العدم . ولا يعمل سواً في الأعراف من اللغات إلا في الضمير ، ولا يعمل في الظاهر إلا أن يكون الظاهر معطوفاً " وانظر الملخص : ٣١٤ .
- (٥) في الأصل " العادم " والتصويب من الكتاب : ٣١/٢ وقال سيبويه : " وأما قوله : " مررت برجل سواً والعدم ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواً اسماً مضمراً مرفوعاً ، كما تقول : مررت بقوم عرب أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمرة في عرب بالنية ، فهي هنا معطوفة على المضمرة ، فإن تكلمت به على قبحه رفعت العدم " .
- (٦) انظر الكتاب : ٢٢٧/٢
- (٧) انظر السبعة : ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٦٦١ ، والقراءة بنصب " سواً " على أنه مفعول ثانٍ لنجعلهم " .

* أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم * (١)

قال أبو علي الشَّلوْبِينُ : لا أرى أن يُحمل القرآنُ على هذا الوجه أشان (٢) ، وإنما ينبغي أن يحمل على وجه هو أحسن منه ، وذلك على أن يرتفع " محياهم " و " مماتهم " بالابتداء ، والخبر محذوف دل عليه السياق ، كأنه قال : محياهم كمحياهم ، ومماتهم كمماتهم ، وتكون الجملة داخلة في الاستفهام المراد به إنكار استواء أحوال الفريقين ، ويكون المعنى : أي حسب هؤلاء أن يكون محياهم ، ومماتهم كمحيا المؤمنين ومماتهم ، ويكون الله تبارك وتعالى قد فرق بين محيا المؤمنين ومماتهم ، وبين محيا الكافرين ومماتهم ، فالْمَوْء من يعيش مَوْء منا ويموت مَوْء منا ويحشر مَوْء منا ، والكافر يعيش كافراً ويموت كافراً ويحشر كافراً ، وتكون الجملة على هذا منصوبة المحل على البديل من سواء ، و " سواء " بدل من المفعول الثاني ، وهو كاف التشبيه ، لأن الفعل هنا متعد إلى مفعولين ، فهو بدل من يدل .

هذا هو المعنى على اتصال المعنوي ، أعني دخول الجملة تحت الإنكار المراد بالاستفهام . وإن كان على معنى الانقطاع ، أي على الاستئناف كان المعنى على إثبات استواء كل فريق في محياهم ومماتهم ،

- (١) الجاشية : ٢١ .
 (٢) وجه الشذوذ في ذلك : أن الأكثر في سواء ألا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفاً على المضمرة ، كما ذكر سابقاً فمحياهم على هذه القراءة - وهو ظاهر - مرفوع بسواء على أنه فاعل ، وهذا هو قليل كما قال سيبويه ، انظر الكتاب : ٢٧/٢ ، وقبيح أيضاً . وانظر مذهب الشَّلوْبِينِ هذا في البسيط ١٠٧٢ - ١٠٧٣ .

أَيَّ كَلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ يَمُوتُ عَلَى مَا عَاشَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَحْيَاهُمْ
كَمَاتِهِمْ ، وَمَمَاتِهِمْ كَمَحْيَاهُمْ ، أَيَّ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَوَاءٌ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ ،
وَذَكَرَ فِي مِصْدَاقِ تَوْجِيهِ الشَّلَوِيِّينَ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا ، أَنَّ إِنْسَانًا رَأَى فِي النَّسُومِ
بَعْضَ الْفُقَهَاءِ فَقَالَ لِصَاحِبِ الرُّوْءِ يَا : الْقَوْلُ مَا قَالَ الشَّلَوِيُّونَ ، كَذَا كُنْتُ
أَسْمَعُ فِي الْمَجَالِسِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِي تَعْلِيقِ آبِنِ (١) . وَهُوَ طَرِيفٌ
فِي الْمَسْأَلَةِ .

(١) هُنَا كَلِمَتَانِ غَيْرِ وَاضِحَتَيْنِ فِي الْآصْلِ .

باب التعجب

التعجب : آستعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره . (١)

فقولهم (٢) : " آستعظام " تنبيه على أن التعجب من صفة المخلوق (٣) ، ولهذا يجب صرف ما جاء من ذلك في التنزيل إلى المخلوق . (٣)

وقولهم : " زيادة " تنبيه على أنه إنما يصح ما يقبل الزيادة والنقصان ، ولذلك (٥) لا يقال : ما أموت زيدا ، إنما هو عبارة عن إزهاب الروح ، وهذا حقيقته وأصله .

وقولهم : " في وصف الفاعل " تنبيه على أن فعل التعجب لا يُبنى من فعل المفعول غالباً ، فلا يقال من ضرب زيد : ما أضرب زيدا ، مخافة التباسه بالفاعل ، هذا أحد الوجهين ، وسيأتي الآخر بعد إن شاء الله .

وقولهم " خفي سببها " تنبيه على امتناعه من الخلق الظاهرة كالعمى ، والعرج ، والعور ، والألوان كالبياض ، والأسود وما أشبه ذلك . (٧)

- (١) هذا التعريف نفسه في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٦ ، وأنظر شرح الجمل لابن خروف : ٨١ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١١٥ ، وشرح ابن الأضائع : ٣١/أ ، وأنظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٥٧ .
- (٢) في "ق" "فقله" .
- (٣) أي أن المخلوق هو الذي يعجب .
- (٤) مثل قوله تعالى * أسمع بهم وأبصر * .
- (٥) في "ق" "ولذا" .
- (٦) في "ح" "ذهب" بدون همزة تعدية .
- (٧) وما أشبه ذلك "ساقط من "ح" .

وقولهم : " وخرج بها المتعجب منه على (١) نظائره ، أو قلّ

نظيره " تنبيه على أفراده بتلك الصفة ، أو ندور الشركة معه فيها ؛
لأنه لو لم يخرج بها على النظر (٢) ، أو كثر النظر [فيها] (٣)
لم يكن لأختصاصه بالتعجب معنى (٤) . والله أعلم .

فصل : وأما الأفعال فإنها تنقسم بالنظر إلى هذا الباب على
خمسة أقسام ، قسمان يبنى منهما فعل التعجب باتفاق ، وقسمان لا يبنى
منهما باتفاق ، وقسم فيه خلاف .

فأما القسمان الأولان ، فهما : الثلاثي الذي لم يجر مجرى
الزائد ، والزائد الذي جرى مجرى الثلاثي .

فالأول كضرب وسمع وكرم .

والثاني كاشتد وأستغنى وأفتقر ، لأنهم قالوا منه : شديد ،
وغني ، وفقير ، فهذا تفسير جريانه مجرى الثلاثي ، لأن فعلا إنما (٥)
أصله أن يكون من الثلاثي (٦) .

وأما القسمان الثانيان ، فأحدهما : الزائد الذي لم يجر مجرى
الثلاثي .

والثاني : الثلاثي الذي جرى مجرى الزائد ، فالأول : كأنطلق

(١) في " ح " و " ق " عن " .

(٢) في " ق " عن النظائر .

(٣) في " ح " أو أكثر نظيره فيها وفي " ق " أو أكثر النظر .

(٤) ساقطة من " ق " وفي هامشها إحالة لعلها لها ولكن لم يظهر

أمامها شيء . وانظر شرح التعريف في شرح ابن عصفور :

٥٧٦/١ - ٥٧٨ .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) الكتاب : ٧٣/١ وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٢ ، والمساعد

١٦٣/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٩/١ والتذييل والتكميل :

١٩١/٣ ب .

وَأَسْتَخْرِجُ ، وَأَطْمَأْنِنُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ^(١) ، وَالثَّانِي كَحَوْلٍ ، وَعَوْرٍ ، وَصَيْدٍ
[البعير] ^(٢) ، لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا فِي اللَّفْظِ فَإِنَّ حَكْمَهُ
حَكْمَ الزَّائِدِ بِدَلِيلِ تَصْحِيحِ الْعَيْنِ ^(٣) ، لِأَنَّ مَعْنَى عَوْرٍ ، وَحَوْلٍ ، وَصَيْدٍ ،
أَعَوَّرَ ، وَأَحْوَلَ ، وَأَصَيْدَ ، وَلَوْلَا هَذَا لَانْقَلَبَتِ عَيْنُ الْكَلِمَةِ أَلْفَا ، فَهَذَا تَفْسِيرُ
جَرَّيَانِهِ مُجَرَّى الزَّائِدِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْخَامِسُ : فَهُوَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ ^(٤) وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ

أَقْوَالُ :

أَحَدُهَا : إِطْلَاقُ الْقَوْلِ ^(٥) بِالْقِيَاسِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ .
وَالثَّانِي : ^(٥) الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَسْمُوعِ ^(٧) مِنْ ذَلِكَ ^(٨) وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ

مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ .

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ : اَلتَّفَرُّقَةُ بَيْنَ مَا هَمَزَتْهُ لِمَعْنًى وَمَا هَمَزَتْهُ لِفَيْرِ مَعْنًى فَمَا هَمَزَتْهُ

لِمَعْنًى قُصِّرَ عَلَى السَّمَاعِ ، وَمَا هَمَزَتْهُ لِفَيْرِ مَعْنًى أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِيهِ بِالْقِيَاسِ ^(٩) ،
وَأَلَّهِ الْمُسْتَعَانُ .

فصل : اِخْتِلَافُ النَّاسِ فِي تَفْسِيرِ " مَا " اَلتَّعْجِبِيَّةِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ

عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ اَلْمَحَلُّ بِالْأَبْتِدَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ .

(١) إِنَّمَا آمَنَ اَلتَّعْجِبُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهُ دَامَ بِنَيْتِهَا ، وَلِزُومِ

حَذْفِ بَعْضِ أَصُولِهِ . اَنْظُرِ اَلْمُسَاعِدَ : ٢ / اَلتَّسْهِيلَ :

٣ / ١٨٩ ب ، وَشَرَحَ اَلْجَمْلُ لَابِنْ عَصْفُورٍ : ١ / ٥٥٧٩ ، وَالتَّذْيِيلَ

وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ١٨٩ ب .

(٢) تَكْلِمَةٌ مِنْ " ح " وَ " ق " ، وَالتَّصْيِيدُ دَاءٌ يُصِيبُ الْإِبِلَ فِي أَنْوْفِهَا لَا تَسْتَطِيعُ مَعَهُ اَلْإِلْتِفَاتُ

(٣) فِي " ح " عَيْنُهُ .

(٤) مِثْلُ " أَغْفَى " .

(٥-٥) سَاقَطَ مِنْ " ح " .

(٦) فِي " ق " وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ وَأَنْظُرْ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ فِي عَمْدَةِ

اَلْحَافِظِ : ٧٤٦ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَيَقُولُهُ أَقْوَالٌ لِكثْرَةِ وُرُودِ ذَلِكَ ،

وَأَنْظُرْ شَرَحَ اَلْجَمْلِ لَابِنْ عَصْفُورٍ : ١ / ٥٥٧٩ .

(٧) فِي " ح " اَلسَّمَاعُ .

(٨) مِنْ ذَلِكَ سَاقَطَ مِنْ " ح " وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا اَلْمَازَنِيُّ وَاَلْكَبَرْدِيُّ وَابْنُ

اَلسَّرَاجِ وَاَلْفَارَسِيُّ اَنْظُرِ اَلْمَقْتَضِبَ وَالأَصُولَ : ١ / ٩٩-١٠٠ وَالتَّذْيِيلَ

وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ١٩١ أ ، وَشَرَحَ اَلْجَمْلُ لَابِنْ عَصْفُورٍ : ١ / ٥٧٩-٥٨٠

الأول : أنَّ تقديرها : شيءٌ أحسنَ زيدا ، هذا قول سيبويه ، قال : ولا يُتكلَّمُ بهذا (١) وأعرضه ابن الطراوة بأن لفظ "شيء" لا يعطى معنى التعجب الذى يعطيه لفظ "ما" ومن شرط التفسير أن يعطى المعنى الذى يعطيه المفسر ، وإلا لم يكن تفسيراً له . (٢)

أجيب بأن التفسير ها هنا يعطى (٣) المعنى الذى يعطيه المفسر بعينه ، وإلى هذا أشار بقوله : ولا يتكلم بهذا ، وإنما أتى على ابن الطراوة من جهة اشتراك اللفظ ، لأنه إنما خطر له أن سيبويه إنما فسره بشيء المستعمل ، وإنما هو ضد سيبويه جار على غير المستعمل ، وله نظائر ستقف عليها إن شاء الله . (٥)

(١) الكتاب : ٢٢/١ .

(٢) "له" ساقطه من "ح" وانظر قول ابن الطراوة في الكافي لابن أبي الربيع : ٢١٩/١ ، وقد رده عليه ونقل أبوحيان عن ابن الطراوة أنه قال : "الشيء" إذا زاد على حده المتعارف ، وخرج عما عليه نظائره ، فإن العرب تضم له لفظاً ينقله عن بابه إلى معنى التعجب ، وذلك قولهم : في المتناهي الحسن : ما أحسنه ، ومثله ما أشجعه ، وما أظرفه ، ينقلون الفعل عن هوله وبه إلى لفظ آخر لا يخص واحداً من جمع ، ولا جمعا من تشية وهو "ما" ولا يكون "ما" في الخبر بغير صلة إلا في هذا الباب ، لأن الصلة تبين الموصول وتوضحه ، والتعجب لا يدرى الضرب الذى تعجب منه كيف خرج عن بابه ، ولا ما الذى أخرجه حتى صار إلى تلك الحال ؟ ولو وصل "ما" كان قد بين ووضح ، وليس هذا طريق التعجب ، ألا ترى أنهم يقولون : شيءٌ أحسن زيدا ، إذا كان شيءٌ بهذا اللفظ يخص الواحد وبين ما ليس بواحد فعدلوا عن ذلك إلى ما هو أعم منه وهو "ما" ، التذييل والتكميل : ١٢٩/٣ أ وانظر توضيحاً آخر في المساعد : ١٤٨/٢ ففيه شيءٌ قريب ما نسبته المولى لابن الطراوة .

(٣) هكذا في كتبا النسختين ، وربما كان الصواب "أجيب بان التفسير لا يعطى المعنى . . ."

(٤) في الأصل "خطر" ووضع الناسخ "حاء" صغيرة تحت الحاء علامة على الإهمال ، وفي "ح" "ظن" وهي تقوى ما أثبت ، وهي مطموسة في "ق" .

(٥) في "ح" "وله نظائر تذكر فيما يستقبل إن شاء الله .

القول الثاني : أن " ما " موصولة بمعنى الذي ، كأنه قال : الذي أحسن زيدا شيئا عظيما ؟ وهذا أحد قولي ألا تخفش ^(١) ، وأعرض بأن هذا الباب موضوع على الإبهام ، وأصله تبين الموصول وتوضحه ^(٢) ، فتنافى الغرض ^(٣) بينهما ^(٤) ، وأيضا فإن الحذف على خلاف الأصول ، ^(٥) وأيضا فإن التزامه كذلك ، فكان قوله مرجوحا ^(٥-) من هذه الأوجه .

والقول الثالث : أن " ما " استفهامية على معنى التعجب ، فكأنه قال : أي شيء أحسن زيدا ^(٦) ، وهذا مرجوح ^(٧) بأول نظر ؛ لأن التعجب ليس ^(٨) يستفهم أحدا ، فإن قال : هو استفهام يراد به التعجب ، قيل : ولا معنى ^(٩) لهذا ، إذا أمكن التعبير عن التعجب بلفظ يخصه ، ^(١٠-) هذا منتهى القول في " ما " ^(١٠-) والله أعلم .

- (١) لا تخفش في المسألة أكثر من قول انظر المساعد : ١٤٨/٢ ، وانظر قوله هذا في الأصول : ١٠٠/١ ، وشرح الرضي : ٣٠٧/٢ ، وهو في المقتضب غير منسوب ١٧٧/٤ .
- (٢) انظر الأصول : ٩٩/١ ، والمقتضب : ١٧٧/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٨٢/١ .
- (٣) في " ح " و " ق " " الغرضان " .
- (٤) ساقطه من " ح " .
- (٥-٥) في " ح " وأيضا فإنه ممنوع الظهور ، فكان قولا مرجوحا " ومثله في " ق " وجعل فوقه حرف (خاء) معجمة ليدل على أنه كذا في نسخة أخرى ووضع قيل هذا النص علامة إحالة إلى الهامش فلعله يشير إلى نص الأصل المثبت إلا أن الرطوبة طمسست ذلك النص إلا أحرفا يسيره .
- (٦) هو مذهب الفراء وابن درستويه ، ويعزى للكوفيين انظر المساعد ١٤٨/٢ .
- (٧) في " ح " و " ق " " مردود " .
- (٨) في " ح " " لا " .
- (٩) في " ح " " قيل : لا معنى . . . بدون واو العطف ، وإثبات الواو يفيد تأكيد النفي للقول السابق .
- (١٠-١٠) ساقطة من " ح " .

(١) [فصل] : وأما أفعال الموضوع بعد " ما " ففي فعليته وأسميته / (١٤١)
 قولان : فذهب أهل البصرة (٢) وبعض الكوفيين إلى الأول ، و[ذهب] (٣)
 فريق من الكوفيين إلى الثاني (٤) ، فالقائل بالفعلية متعلق باللفظ وحكمه ،
 لأنه على مثال الفعل الماضي وعلى (٥) بناءه على الفتح ، وينصبه للمفعول
 به ، وليس من قبيل ما ينصبه (٦) ، إلا أن يكون فعلا ، وبلحاق نون
 الوقاية له على وجه اللزوم .

والقائل بأسميته متعلق بتصغيره وبتصحيح معتل ، قالوا : ما
 أَحْسَنُ (٧) زيدا ، وما أُجِيعُ زيدا ، وما أقوله .

وأجاب الفريق الأول عن هذين : بأنه إنما دخله ذلك من
 جهة قوة شبهه بالأسماء الموضوع للمفاضلة في عدم تصرفها وفي (٨)
 دلالتها على الزيادة على الأوصاف المعهودة ، وفي كونها يراد بها
 الحال دون الماضي والمستقبل ، وفي احتياجها إلى فاعل ، وفي لزوم استتاره
 فلما كانت بينهما قوة هذا الشبه من هذه الوجوه (٩) حمل عليها في
 التصغير والتصحيح مع أن علامة التصغير لحقت الفعل ، والمراد بها
 المتعجب منه ، ونظيرها في هذا تاء التأنيت ، فإنها لحقت الفعل ، والمراد
 بها الفاعل ، فقد آجتمعا في أن كل واحد منهما لحق الفعل ، والمراد به
 غيره ، فأعرف ذلك .

-
- (١) تكملة من " ح " .
 (٢) في " ق " البصريون .
 (٣) تكملة من " ق " .
 (٤) انظر الإنصاف : ١٢٦ وشرح الرضي : ٣٠٨ / ٢ والذي وافق
 البصريين من أهل الكوفة هو الكسائي .
 (٥) ساقطة من " ح " .
 (٦) في " ح " و " ق " وليس من قبيل ما ينصب المفعول به " .
 (٧) في " ق " ما أحسن " غير مصغر .
 (٨) في الأصل " أوفي " وما أثبت أولى ، لأن التخيير غير مقصود هنا .
 (٩) في " ق " إلا وجه .

ثم اختلف في كون هذا الفعل مراداً^(١) به الحال ، أو الماضي المتصل بزمان الحال ، فالأول قول الأستاذ أبي الحسين ، والثاني مرتضى ابن عصفور^(٢) ؛ لأن فيه بقاء الفعل على أصل وضعه من الدلالة على الماضي ، والآول أولى^(٣) إن شاء الله ؛ [لأنه من تنمة منع التصرف]^(٤) والله المستعان .

فصل : اتفق الناس على امتناع الفصل بين " ما " التعجبية^(٥) وفعل التعجب ، إلا بـ " كان " وحدها من بين سائر أخواتها ، والذي جوز ذلك الحاجة إليها ، من حيث كان فعل التعجب يراد به الحال أو ما قرب منه [على الخلاف المذكور]^(٦) مع أنها أصل في^(٧) كل فعل وحدث ، ويتصرف في الأصول ما لا يتصرف في غيرها .

وإنما امتنع الفصل بينهما ، لانهما كالشيء الواحد للزوم مباشرة " أفعل لفظ " ما " والشيء الواحد لا يفصل بين أجزائه ، وقد اعتل بعضهم لذلك بجريانه مجرى المثل^(٨) ، والامثال لا تغير عن أوضاعها ، والآول أعم من هذا الثاني فتأمله .

ثم اختلف الناس في إعراب " كان " المفصول بها بين " ما " و " أفعل " .^(٩) على ثلاثة مذاهب : فذهب أبو القاسم إلى أنها الناقصة ،

-
- (١) في " ح " يراد .
 - (٢) انظر شرح الجمل : ٨٤/١ هـ وهو قول الأكثرين ومنهم المبرد ، انظر همع الهوامع : ٦١/٥ .
 - (٣) انظر حجة ذلك فيما بعد .
 - (٤) تكلمة من " ح " و " ق " و " التصرف " في " ق " " الصرف " . خطأ .
 - (٥) ساقطة من " ح " .
 - (٦) تكلمة من " ح " .
 - (٧) ساقطة من " ح " .
 - (٨) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٠ .
 - (٩) في " ح " " المفصول بها بين " كان " وأفعل " خطأ .
 - (١٠) هو مذهب شيخه الزجاج . انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٦٢ .

وزهد الفارسي والقاضي إلى أنها الزائدة إلا أنهما اختلفا في تحملها ضميرا ، فاعلا بها وتجردها ، فذهب الفارسي إلى التجرد ، وذهب القاضي إلى التحمل (١) ، وأكثر الناس على ما ذهب إليه الفارسي ، لأنه قد جاء الفصل بها بين الجار والمجرور في قولهم : (٢)

* عَلَى كَأَنَّ الْمَسُومَةَ الْعَرَابِ *

ولا شك أن اتصال الجار بالمجرور أشد من اتصال " ما " التعجبية بفعل التعجب ، والفصل من حيث هو قبيح ، فإن يكون بالمفرد أخف من كونه بجملة ، فيترجح بهذا قول الفارسي على قول القاضي . (٣)

وللقاضي أن يقول : أصل الفعل من حيث هو فعل عدم الخلو من فاعل (٤) أو نائب ، فأصل كان المزيدة أن يكون لها فاعل (٥) اعتباراً بسائر الأفعال ، فيترجح قول القاضي على قول الفارسي بهذا النظر . (٦)

وللفارسي أن يقول : هذا الفعل مخالف لسائر الأفعال ، لأنه إنما جيء به ليكون عبارة عن الزمان بانفراده (٧) ، فإذا زدناه فارغا كان جاريا على حكم الأصل الذي كان ينبغي أن يكون عليه ، فيترجح قول الفارسي على قول القاضي بهذا النظر ، ويبقى (٨) الترجيح الأول بتمامه وكماله ، فكان قوله أولى من قول القاضي ، والله أعلم .

(١) انظر رأي القاضي أبي سعيد ، والفارسي في شرح الجمل لابن

عصفور : ٥٨٥ / ١ .

(٢) هذا عجز بيت مجهول ، صدره * سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرَتَسَامِي * وهو في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦١ والأزهية : ١٩٧ وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٨ / ٧ - ١٠٠ والخزانة : ٣٣ / ٤ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٨٥ / ١ .

(٤) في " ح " أصل الفعل من حيث هو فعل امتناع خلوه من فاعل .

(٥-٥) ساقط من " ح " وهو انتقال نظر .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور .

(٧) منه قال ابن السراج في الأصول : ١٠٧ / ١ .

(٨) في " ق " وينبغي .

وعلى قول القاضي : هي كان التامة ، لأنها مندرجة في رسمها ،
لاكتفائها بالمر فوع ، والله أعلم .

فالحاصل ثلاثة مذاهب : (١) ناقصة ، على قول أبي القاسم ،

زائدة على قول الفارسي ، تامة على قول القاضي ، وهي الزائدة . (٢)

فصل : فإن جئت بكان بعد فعل التعجب لزم اقترانها بـ " ما "

وكان ألا وجه أن تكون التامة ، فترفع بها ما بعدها ، فتقول : ما أحسن (٣)

ما كان زيد ، فما مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال (٤) : ما أحسن

كون زيد (٥) ، وقد يجوز أن تكون " ما " بمعنى الذي فتنصب زيدا

بكان على أنها ناقصة كأنه قال : ما أحسن الذي كان زيدا ، (٦) وهذا

ضعيف من جهتي اللفظ والمعنى ، أما من جهة المعنى ، فإن ظاهره الحكم

على تبدل الآذات ، وهذا غير معقول في التحصيل ، ولكن قد يتجه ذلك

على إجراء حكم الصفات على الآذات (٧) ، وأما من جهة اللفظ فهو أنه أوقع

" ما " على ذات / من يعقل على مذهب من لا يرى ذلك (٨) ، فهذا ١٤٢

وجه ضعف النص ، فإن ذكرت كان في الموضعين كانت الأولى على التفسير

الأول ، والثانية على التفسير الثاني ، وقد فرغنا من بيانها .

(١) في " ق " مسائل .

(٢) وهي الزائدة " ساقطة من " ح " و " ق " .

(٣-٣) ساقطة من " ق " لا تتكال الورقة .

(٤) ساقطة من " ق " ومكانها إحالة لم تظهر في الهامش .

(٥) انظر المقتضب ١٨٤/٤ - ١٨٥ ، الأصول : ١٠٦/١ ، والتبصرة :

٢٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٨٥/١ .

(٦) أجاز ذلك المبرد انظر المقتضب ١٨٥/٤ .

(٧) في " ح " " . . . على إجراء حكم الآذات على حكم الصفات " .

(٨) انظر المقتضب : ١٨٥/٤ والتبصرة : ٢٧٠ ، وما ذكره من مجي

" ما " لمن يعقل إنما هو مبني على رواية أبي زيد عن العرب أنها

تقول : سبحان ما سبح الرعد بحمده . المقتضب : ١٨٥/٤ ،

وقال أبو عبيدة : وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد " سبحان

ما سبحت له " صاحبني : ٢٦٩ .

مسألة : تقول : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجملها ، ويجوز أجمله ،
فمن قال : وأجملها اعتبر هنداً ، ومن قال : وأجمله اعتبر المصدر المسبوك
من " ما " والفعل الذي بعدها ، كأنه قال : ما أحسن ما كانت هندٌ وأجمله ،
أي ما أحسن كونَ هندٍ وأجمله ، وكونها هو : وجودها ، ووجودها هو
عينها ، أي نفسها ، لأنَّ الوجود هو عين الموجود ، فلا فرق إذاً في التحصيل
بين الوجهين ^(١) [من جهة المعنى] ^(٢) والله المستعان .

ثم قال : (وأعلم أن فعل التعجب غير متصرف) ^(٣) إلى آخره . ^(٤)

اتفق الناس على منع تصرف فعلي التعجب ، فيلزم على هذا
أن لا يقدم عليهما ما هو معمول لهما ، وأن لا يقدم على معمولهما ما ليس
معمولاً لهما ، وكذلك ما كان معمولاً لهما وليس ظرفاً ولا مجروراً ، لا خلاف
في ذلك كله ، وإنما اختلف الناس في جواز تقديم ما هو معمول لهما على
المتعجب منه ، إذا كان ذلك ^(٥) المعمول ظرفاً أو مجروراً ، فزعم
قوم أن ظاهر [كلام] ^(٦) سيبويه منع ذلك ، وزعم قوم أن مذهبه
الجواز ^(٧) ، وإنما تعرض سيبويه لامتناع تقدم المتعجب منه على الفعل ،

-
- (١) انظر المقتضب : ١٨٥/٤ والأصول : ١٠٢/١ .
(٢) تكملة من " ح " .
(٣) الجمل : ٩٩ .
(٤) في " ح " إلى آخر الفصل .
(٥) ساقطه من " ح " .
(٦) تكملة من " ح " .
(٧) منع ذلك ألا خفش والمبرد وأجازه الجرمي ، انظر المقتضب : ١٢٨/٤
وشرح الكافية لابن مالك : ١٠٩٦ والهمع : ٦١/٥ .
قال السيرافي : " ولم يتعرض " يعني سيبويه " للفصل بين الفعل
والمتعجب منه " ومثل قول السيرافي قال ابن يعيش : ١٥٠/٢
قال ابن مالك : " قال الشيخ أبو علي الشلوبين - رحمه الله - حكى
الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب
ومعموله ، والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور والمنصور . هكذا قال
الأستاذ أبو علي . وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلاً وفهماً " .
شرح الكافية : ١٠٩٦ وانظر التبصرة والتذكرة : ٢٦٨ .

وهذا المعنى أراد بقوله : ولا تزيل شيئاً عن موضعه ^(١) ، فلو قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ، على إعمال الفعل الأول لم يجوز ، لأنك فصلت بين فعل التعجب الأول ومنصوبه بالجملة المعطوفة بالواو ، فلو قلت ما أحسن وأجمل زيدا ، على إعمال الثاني لم يكن في المسألة إلا حذف مفعول الفعل الأول ، فهل يجوز ذلك ، لأن المتعجب منه وإن كان محذوفاً في اللفظ فإنه معلوم ^(٢) في المعنى ، أو لا يجوز لإطلاق بعضهم المنع ؟ مسألة نظر والظاهر الجواز. ^(٣)

مسألة : ولو قلت : ما أحسن مقبلاً زيدا ، لم يجوز ، لأنك فصلت بقولك : "مقبلاً" بين فعل التعجب والمتعجب منه ، بما ليس ظرفاً ولا مجروراً ، وإنما هو حال من المتعجب منه ^(٤) ، وكذلك لو قلت : ما أنفع درهما معطيك ، تريد ما أنفع معطيك درهما لم يجوز ، لأنك فصلت بدرهما ، بين فعل التعجب والمتعجب منه ، وليس ظرفاً ولا مجروراً ، وليس أيضاً معمولاً لفعل التعجب [فهو آخرى بالمنع] ^(٥) وكذلك لو قلت : ما أحسن بالمعروف أمرك تريد ما أحسن أمرك بالمعروف لم يجوز لفصلك بين فعل التعجب والمتعجب منه بما ليس معمولاً لفعل التعجب ، وإن كان

(١) قال في الكتاب : ٧٢/١ - ٧٣ ، هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يتمكن تمكته ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به ، ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتوخر "ما" ولا تزيل شيئاً عن موضعه .

(٢) في "ح" ثابت .

(٣) ظاهر كلام ابن السراج جواز ذلك . الأصول ١٠٦/١ وهو مذهب المبرد ، والجمهور يمنعه . انظر شرح الجمل لابن بريزة : ١٩٢ .

(٤) جواز الفصل بالحال الجرمي وهشام . انظر : همع الهوامع : ٦١/٥ .

(٥) في "ح" بدرهم . وكل متجه .

(٦) تكملة من "ح" و"ق" .

مجرورا ، بهذا مثله بعضهم ^(١) ، وفيه زيادة أخرى مانعه ، وهي أن هذا
المجرور ^(٢) معمول مصدر ^(٣) موصول ، والمصدر الموصول لا يتقدم شيء
من معموله ^(٤) عليه * فأعرف ذلك وتأمله .

ثم قال : (وفعل التعجب ثلاثي أبداً) ^(٥) إلى آخره .

قد تقدم أن فعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي الذي لم يجر
مجرى الزائد ، كضرب ، وعلم ، وحسن ، أو من الزائد الذي جرى مجرى الثلاثي
كاشتد ، واقتقر ، واستغنى ، واتقى ، وأن أفعال مختلف في القياس على
المسموع منه ^(٦) ، بأبسط من هذا . ^(٧)

ويختص بهذا الموضع أن فعل المفتوح العين أو المكسورها ،
كذهب ، وعلم ، وفي وجوب تحويلهما إلى فعل بضم العين قبل نقلها
بالحمزة قولان :

(١) قال أبو حيان : " ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول
ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم :

ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :

خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى
صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر
أما ما لا يتعلق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفقاً نحو ما
أحسن بمعروف أمراً " وأنظر عمدة الحفاظ ٧٤٧ ، وهمع

الهوامع : ٦٠/٥ - ٦١ .

(٢) في " ح " " وفيه مانع آخر وهو أن هذا المجرور " .

(٣) في الأصل : " للمصدر موصول خطأ " .

(٤) بعده كلمة معموله في " ح " " ولعله غفل عن هذا وظن أن

المانع ما ذكر والله أعلم " وأنظر ما تقدم في هامش ح .

(٥) الجمل : ١٠٠ .

(٦) في " ح " " وأن أفعال مختلف فيه بأبسط من هذا " .

(٧) انظر ص : ٩٠

الأول : لا بُدَّ من عبد الله بن أبي العافية ، والثاني : ظاهر
 "الكتاب" فارتضى ابن صفور ما ذهب إليه ابن أبي العافية ، واستدل على
 صحة ذلك بثلاثة أدلة : لفظيين ومعنوي ، فأحد اللفظيين أنك تقول
 ما أضله التعدى : ما أضرب زيداً عمرو ولا يجوز ما أضرب زيدا
 عمراً ، ولو كان منقولاً بالهمزة من أصله دون تحويل إلى فعل لتعدى إلى
 مفعولين ، أحدهما بِحَقِّ الْأَصْلِ وَالْآخَرُ بِحَقِّ النِّقْلِ ، وفي امتناع ذلك دلالة
 واضحة على أن نقله بالهمزة إنما كان بعد تحويله من فَعَّلَ أَوْ فَعَّلَ ،
 إلى فَعَّلَ (١) بضم العين .

والدليل الثاني أن هذا التحويل مسموع في نحو قولهم : ضُرِبَ
 أَلَيْدُ يَدِ زَيْدٍ ، أي ما أضربها ، وَقُضِيَ الرَّجُلُ ، أي ما أقضاه ، فهذا تحويل
 بالقصر (٢) من فَعَّلَ إلى فَعَّلَ .

وأما الدليل المعنوي فَإِنَّ هذا الباب موضوع لغاية المبالغة
 في المعنى الذي عبر عنه بهذا المثال ، وفَعَّلَ هو الموضوع غالباً للطبائع
 والفرائز ، فإذا قلت : ما أضرب زيدا ، فكأنك جعلت الضرب غريزة / له
 وطبيعة ، فكأنه ملازم له غير منفك عنه ، فعلى هذا المذهب لا يكون أفعل
 المتعجب به أبداً ، إلاً منقولاً من فَعَّلَ ، بضم العين أصلاً أو تحويلاً (٣) .
 وهذه طريقة حسنة . والله أعلم .

ثم قال : (فإن زاد الفعل على الثلاثة لم يُمكن إدخال الهمزة
 عليه) . (٤)

يعني إلاً بعد هدم البنية والإخلال بها (٥) ، والحكم في هذا الفصل :

-
- (١) " إلى فعل " ساقط من " ح " .
 (٢) أي اللزوم .
 (٣) انظر قول ابن صفور في شرح الجمل ٥٨١/١ وأنظر المسألة في
 شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٢ .
 (٤) الجمل : ١٠٠ .
 (٥) انظر ما سبق ص ٥١٢ هامش (٢)

أَنَّ كل فعل لا يصح بناءً فعل التعجب منه ، أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ التَّعْجِبَ مِنْهُ
بَنَيْتَ فعلَ التَّعْجِبِ مِنْ فعلٍ يَجُوزُ أَنْ يَبْنِيَ مِنْهُ وَنَصَبْتَ بِهِ مَصْدَرَ الفِعْلِ
الْمَنْوَعِ بِنَاءُ فعلِ التَّعْجِبِ مِنْهُ ، مِثْلًا إِلَى صَاحِبِهِ كَقَوْلِكَ : مَا أَشَدَّ انْطِلَاقَ
زَيْدٍ ، وَمَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجِ زَيْدٍ ^(١) لِلْمَالِ ، وَمَا أَشَدَّ حِمْرَةَ ثَوْبِكَ ، وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ . فَهَذَا ضَابِطُ هَذَا الْفَصْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَ : (وَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْجِبَ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْفَاعِلِ) ^(٢) إِلَى آخِرِهِ .

هَذَا كَمَا قَالَ ، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَنَاعِ مِنْ ذَلِكَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ :

حَصُولُ الْبَلَسِ بَيْنَ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَمَا هُوَ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى ، فَأَنْتَ
إِذَا قُلْتَ مِنْ ضَرَبَ زَيْدٌ : مَا أَضْرَبَ زَيْدًا ، وَمِنْ ضَرَبَ زَيْدٌ مَا أَضْرَبَ زَيْدًا ،
لَمْ يَعْلَمْ السَّامِعُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ ، وَعَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ يَجُوزُ حَيْثُ أُمِّنَ ^(٤)
الْبَلَسُ كَقَوْلِكَ : مَا أَشْرَبَ هَذَا الْمَاءَ ، وَمَا أَلْبَسَ هَذَا الثَّوْبَ ، وَقَدْ قَالُوا :
مَا أَشْهَرَ زَيْدًا ، وَهُوَ مِنْ شَهَرَ زَيْدٌ ^(٥) ، وَمَا أَشْفَلَ ، وَهُوَ مِنْ شَفَلَ ، وَمَا
أَزْهَاهُ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : زُهِيتْ عَلَيْنَا يَا رَجُلَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : أَزْهَى مِنْ
رَيْكَ ^(٦) ، وَأَشْفَلُ مِنْ ذَاتِ التَّحْيِينِ ^(٧) ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَكْثُرُ
تَعْدَادُهُ ^(٨) ، لَا سِيَّمَا فِيمَا لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْمَنَاعُ [مِنْ ذَلِكَ] ^(٩) هُوَ أَنَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ

-
- (١) فِي " ح " " عمرو " .
(٢) الْجَمَلُ : ١٠٠ .
(٣) أَيْ الْمَنَاعُ مِنَ التَّعْجِبِ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي عِبَارَةِ الزَّجَاجِيِّ
وَأَنْظُرْ تَعْرِيفَ التَّعْجِبِ ص ٥٨٢
(٤) فِي " ح " " يَوْءٌ مِنْ " .
(٥) فِي " ح " " مِنْ شَهَرَ فِي النَّاسِ " وَ " زَيْدٌ " سَاقَطٌ مِنْهَا .
(٦) الْمَثَلُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٣٢٧/١ .
(٧) الْمَثَلُ فِي الْفَاخِرِ : ٨٦ وَجَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ ٥٦٤/١ .
(٨) فِي الْأَصْلِ ج : تَعْدَدُهُ .
(٩) زِيَادَةُ مِنْ " ح " .

لا كسب [فيه] (١) للمتعجب منه في إيقاعه (٢) إذا كان مفعولا
فأشبه أفعال الخلق والألوان . وعلى هذا الرأي يجب ألا تقتصر على المسموع
منه ولا يتعدى . وألا أول أظهر ، فيطرد حيث أمن (٣) اللبس ، فهذا
أشبه (٤) لكثرة ما جاء من ذلك في هذا الباب ، وفي [باب] (٥) أفعال
التفضيل (٦) . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وما كان من الألوان والخلق) (٧) إلى آخره .
قد تقدم الكلام في هذا الفصل ، غير أنه قد يعرض في بعض ألفاظه اشتراك
فيجب حينئذ النظر إلى المعنى المجوز ، والمانع فيكون العمل على ما
يقتضيه ذلك النظر ، ومثال ذلك أن تقول : ما أسود زيدا ، إن أردت اللون
لم يجز ، وإن أردت السوء رد جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أحمر زيدا
إن أردت اللون لم يجز ، وإن أردت وصفه بالبلادة جاز حتى كأنك قلت :
ما أبلد زيدا ، وكذلك إذا قلت ما أصفر يد زيد ، إن أردت اللون لم
يجز ، وإن أردت خلوها من شيء جاز ، لأنه من الصفر ، والصفر هو الخالي ،
وكذلك إذا قلت : ما أبيض هذا الطائر ، إن أردت اللون لم يجز ، وإن
أردت أنه يبيض كثيراً جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أعرج زيدا إن أردت
أنه من عرج يعرج ، إذا صار أعرج (٨) لم يجز ، وإن أردت أنه من عرج
يعرج إذا صعد في السلم ، أو من عرج يعرج إذا غمز من شيء أصابه ،
جاز .

-
- (١) زيادة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) في " ح " " يو " من " .
(٤) " فهذا أشبه " ساقط من " ح " .
(٥) زيادة من " ح " .
(٦) انظر المسألة بفرعيها في شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/١ - ٥٧٧ .
(٧) في الأصل : " وما كان من هذا الألوان " وكلمة هذا ليست في " ح " ولا في الجمل : ١٠١ وليس لها مشار إليه يقتضي وجودها .
(٨) عرج يعرج عرجاً خلقه . مقاييس اللغة " عرج " وفي القاموس عرج كفرج وبثلت في غير الخلقه .

وكذلك إذا قلت : ما أعمى زيدا ، إن أردت أنه من عمى البصر ،
لم يجز ، وإن أردت به عمى القلب جاز ، وكذلك إذا قلت : ما أموت زيدا ،
إن أردت أنه من مات يموت إذ ذهب روحه لم يجز ، وإن أردت من موت
القلب جاز ، كما جاز ما أعماه ، إن أردت عمى القلب ، والله أعلم .

ثم قال : (وكل شيء لا يقال فيه : ما أفعله ، لا يجوز أن
يقال فيه هو أفعل من كذا) . (١)

اعلم أن ما أفعله وأفعل به في التعجب ، وأفعل الذي يراد به
المفاضلة ، وأمثلة المبالغة لا يبنى واحد منها إلا ما يصح بناء الآخر
منه ، لأنها كلها مجراها في المبالغة واحد ، وما جاء من ذلك مبنيا من
الزائد ، فموقوف على محله . (٢)

ثم قال : (وأعلم أن كان تدخل في باب التعجب وحدها
من بين سائر أخواتها) . (٣)

هذا الفصل قد تقدم بيانه قبل ، إلا أن ظاهر كلامه القدح فيما
حكى أنه من كلام العرب ، وهو ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ؛ (٤)
لأنه قد قال فيه بعض (٥) النحاة إنه مصنوع ، فلعل أبا القاسم يقول
بهذا ، فلذلك قال (٦) : وأعلم أن كان تدخل في باب التعجب وحدها
من بين سائر أخواتها ، وإن كان ذلك صحيحا من كلام العرب ، فلعله

-
- (١) الجمل : ١٠١ .
(٢) في " ح " " فموقوف على السماع " .
(٣) الجمل : ١٠٣ .
(٤) القول من حكاية الألف في حواشيه على كتاب سيبويه : ١ / ٧٣ ،
ولم يحكه سيبويه انظر شرح ابن يعيش ١٥١ / ٧ وانظر في
الأصول ١٠٦ / ١ وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦٢ .
(٥) بعد " بعض " في صلب المتن " هو الجرمي " ثم ضُيِّبَ عليها .
(٦) في الأصل و " " وكذلك لو قال " خطأ .

لم يحفظه ، وهو بعيد جداً ، ولهذا قال الأستاذ : إنَّ صح هذا من كلام العرب كان حجةً لاُبي القاسم في الحكم على كان بعدم الزيادة فـ في هذا / آلباب اعتباراً بامتناع زيادة هذين الفعلين ، والله أعلم . ١٤٤

ثم قال : (ومن قال : ما أحسن زيداً على التعجب ، قال إذا رُدَّ الفعل إلى نفسه : ما أحسننى) (١) إلى آخره . (٢)

إذا تعجبت من نفسك قلت : ما أحسننى وما أحسننى ، بالإظهار وبالإدغام ، فوجه الإظهار وإن توالى فيه المثلان أن الثاني من المثلين غير لازم ، لأنه من باب ما أصله جواز الحذف ، ووجه الإدغام الاعتبار بالصورة ، إذ فيها توالى مثلين ، وعلى هذا قوله تبارك وتعالى : ﴿ قال ما مكننى فيه ربي خير ﴾ (٣) و (ما مكننى) (٤) بالإظهار والإدغام ، فإن كان معك غيرك قلت : ما أحسننا بالإظهار لا غير ، لأنه لو أدرم لالتبس بالنفي ، فأجتنب ذلك .

ثم قال : (ويعرض في هذا الباب) (٥) لفظان آخران (إلى آخره .

وذلك أنك تقول إذا استغفمت عن نفسك : ما أحسنني ؟ بنون واحدة ، وهي التي من نفس اللفظ ، لأن نون الوقاية مخصوصة بالأفعال وبعض الحروف .

-
- (١) الجمل : ١٠٣ .
 (٢) في " ح " إلى آخر الفصل .
 (٣) الكهف : ٩٥ قرأ بن كثير " ما مكننى " والباقون بالإدغام انظر السبعة : ٤٠٠ .
 (٤) ساقطة من " ق " .
 (٥) " الباب " ليست مثبتة في متن الجمل ، وهي في إحدى النسخ المعتمدة في التحقيق انظر الجمل : ١٠٣ .

وأحسن ها هنا أسم فلا تلحقه نون الوقاية ، فلذلك قلت :
 ما أحسنني ، كما تقول : قام غلامي ، فإن كان معك غيرك قلت : ما أحسننا
 بنونين آلا أولى من نفس الكلمة بضمة الإعراب ، والثانية نون الضمير ، ولا يجوز
 إدغام هذا مخافة اللبس بالنفي . كذا قالوا . (١)

وقد يجوز فيه (٢) ما جاز في قوله تبارك وتعالى : * ما لك
 لا تأمنا على يوسف * (٣) وذلك أن هذا الحرف يقرأ على وجهين : (٤)

أحدهما بالروم وهو : تضعيف الصوت بالحركة .
 والآخر بالإشمام وهو : ضم الشفتين عند النطق بالحرف المشم
 حشوا ، فكذلك يجوز [لك] (٥) في قولك : ما أحسننا وجهان ، أحدهما
 الروم ، وهو تضعيف الصوت بالحركة كقولك : ما أحسننا . (٦)
 والآخر : الإشمام وهو : ضم الشفتين عند النطق بالحرف المدغم
 ففي المسألة إذا ثلاثة أوجه ، على ما تقدم .

وتقول في النفي إن كنت وحدك : ما أحسنت ، فإن كان معك
 غيرك قلت : ما أحسننا بالإدغام ، لأن آخر الفعل يسكن مع (٧) ضمير الرفع ،
 فلذلك لزم الإدغام ، ولم يجز غيره .

ثم قال : (ومن ألتعجب ما جاء بلفظ الأمر ، وليس بأمر فـى
 الحقيقة) (٨) إلى آخره .

-
- (١) انظر المقتضب : ١٨٦/١ .
 (٢) أجاز ذلك أبو بكر بن الأنبأرى . انظر الأشباه والنظائر : ٢٩٤/٧ .
 (٣) يوسف : ١١ .
 (٤) انظر هذين الوجهين في البحر المحيط : ٢٨٥/٥ .
 (٥) زيادة من " ح " .
 (٦) " كقولك ما أحسننا " ساقط من " ق " .
 (٧) في " ح " و " ق " قيل .
 (٨) الجمل : ١٠٤ .

اختلف الناس في قولك في التعجب : أَحْسَنُ بزيد ، على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال : أحسن على لفظ الأمر ، وليس بأمر في الحقيقة^(١) ، والمجرور بعده في موضع رفع به ، لأنه الفاعل ، والباء زائدة لإصلاح اللفظ ، وذلك أن لفظ أفعل يطلبه بالمفعولية ، ومعناه يطلبه بالفاعلية ، فلما اختلف الطلبان جراً المرفوع بالباء الزائدة ، ولم ينصب اعتباراً باللفظ ، ولم يرفع اعتباراً بالمعنى ، فهذا معنى قولهم : جر بالباء [الزائدة]^(٢) لإصلاح اللفظ ، وهذا أصح المذاهب الثلاثة [والله أعلم]

وأما^(٤) المذهب الثاني : أن أفعل فعل أمر لفظاً ومعنى ، وفاعله مضمرة فيه ، وهو ضمير المخاطب وتعلق صاحب هذا المذهب^(٥) بدليلين ، أحدهما قرآني ، والآخر شعري .

فأما القرآني فقوله تبارك وتعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾^(٦) ووجه الدليل حذف " بهم " من الثاني لتقدم ذكره ، ولو كان فاعلاً ، كما ذهب إليه صاحب المذهب الأول لم يحذف^(٧) ، فدل حذفه على أنه من قبيل ما يجوز حذفه ، وهو المفعول^(٨) لفظاً أو حكماً .

وأما الشعري ففي هجزي بيتٍ لم يُلَفَّ صدره وهو :

(١) في " ح " " وليس أمر في الحقيقة " برفع أمر خطأ ، وفي هامش الأصل من نسخة أخرى " المعنى " بدل " الحقيقة " - وهذا مذهب جمهور البصريين ، انظر التذييل والتكميل : ١٧٨/٣ - ١٧٩/١ وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٧٧ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) " وأما " ساقطة من " ح " .

(٥) وهذا المذهب الذي ذكره هنا هو مذهب أبي إسحاق الزجاج والزمخشري

انظر : المفصل : ٢٧٦ ، وشرحه لابن يعيش ١٤٨/٧ ، والمساعد

١٤٩/٢ ، والتذييل والتكميل ١٧٤/٣ .

(٦) مريم : ٣٨ .

(٧) في " ح " لم يجوز حذفه .

(٨) في " ح " " المفعول به " .

(٩) الكاهن في التذييل والتكميل : ١٨٠/٣ .

* وأَجْدَرُ مَثَلُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا *

وأصله : وأَجْدَرُ بِمَثَلِ [ذَلِكَ] (١) ، فلما سقط الخافض انتصب ما كان مجروراً به ، فهذان دليلان على أن المجرور بالباء هاهنا (٢) في موضع نصب ، وإذا كان في موضع نصب كان مفعولاً بأَحْسَنَ ، وإذا كان مفعولاً بأَحْسَنَ كان الفاعل مضمراً فيه .

قال صاحب هذا المذهب : وإنما لزم جريان الفعل على طريقة واحدة في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ لجريانه (٣) مجرى المثل (٤) والامثال توءم على طريقة (٥) واحدة ، هذا تلخيص هذا المذهب (٦) ، وهو مع ذلك غير صحيح ، أما تعلُّقه بالدليلين فغير مستقيم : أما حذفهم " في الآية فوجهه أن هذا المجرور لما لزمه حرف الجر ولم يستعمل دونه إلا في الضرورة (٧) أشبه بذلك (٨) ما أصله جواز الحذف لكن لم يحذف هذا إلا (٨) لتقدم ذكره ، فكان في حكم المثبت لفظاً (٩) وكذلك إنما نصبه الشاعر في العجز المذكور بعد إسقاط الخافض للشبه المذكور ، لأنه قد علم في غير موضع أنه إذا قوي شبه شيء بشيء آخر جرى عليه حكمه ، وهذا من ذلك .

وأما اعتلاله عن كونه / على طريقة واحدة في الأفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وعدم التقديم لجريانه (١٠) مجرى المثل ،

-
- (١) زيادة من "ح" و"ق" .
 - (٢) "هاهنا" ساقطة من "ح" .
 - (٣) في "ق" "بجريانه" .
 - (٤) في "ح" "لأنه جارٍ عندهم مجرى المثل" .
 - (٥) في "ح" "حالة واحدة" .
 - (٦) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ١٨١ / أ .
 - (٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٢٩ - ١٠٨٠ .
 - (٨-٨) في "ح" و"ق" "ما أصله جواز حذفه مع أن حذفه هاهنا لم يكن إلا" .
 - (٩) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٢٩ .
 - (١٠) في "ح" و"ق" "بجريانه" .

فهذا أيضا غير سديد بدليل أنه يُجَنَّبُ قياساً من كل فعل يجنب منه «ما أفعله»، ويذكر بعده كل اسم يصح أن يتعجب منه، وليست إلا مثال هكذا، لأن المثل يجب^(١) قصره على الوجه الذي وقع عليه في أول أحواله^(٢) - المسموع هو^(٣) فيه، فأعرف ذلك^(٢) والله المستعان.

والمذهب الثالث مثل هذا من أن " أفعل " فعل أمر لفظاً ومعنى، وأن المجرور في موضع نصب، إلا أن الفاعل ضمير المعنى المتعجب منه، فإذا قلت: أحسن يزيد، فتقديره عنده: أحسن يا حسن يزيد، وهذا المذهب أيضا غير سديد، لأنك لا تنادي شخصاً ثم تخاطب غيره، هذا عي ليس من كلام العرب ومن^(٥) ذلك أنك تقول: يا زيد أحسن بعمره، فلو كان تقديره: يا زيد أحسن يا حسن بعمره، لكان لغواً من الكلام، لأن الغرض بالنداء إنما هو استعطاف المخاطب عليك، لتأمره، أو تنهيه، أو تخبره، فأما أن تنادي إنساناً فإذا أقبل عليك أنصرفت عنه وأمرت غيره، كما لو قلت: يا زيد أحسن يا هند إلى عمرو، فليس من عادة أولى العقل، فهو خطأ من القول، وأيضاً فإنه خبر من الأخبار لدلالة احتمال الصدق والكذب^(٦)، ولو كان أمراً لما جاز فيه ذلك، وأيضاً فإنه يجب تصحيح المعدل منه^(٧)، ولو كان أمراً صريحاً لوجب إعلاله، ويرد أيضا بهذين الوجهين على صاحب المذهب الثاني، والله أعلم^(٨) لأن هذا النوع من الخطاب^(٩) لا يوجد في كلام العرب، هذا مع ضعف ما يقتضيه معنى الأمر به، فتأمل ذلك، والله المستعان.^(٨)

(١) في "ق" "يجري".

(٢-٢) ساقطه من "ح".

(٣) ساقط من "ق".

(٤) انظر هذا المذهب في التذييل والتكميل ٢/ ١٨٠ ب.

(٥) "ومن" ساقطه من "ح".

(٦) هذا مما استدل به ابن طلحة. انظر التذييل والتكميل ٣/ ١٢٩ ب.

(٧) ساقطة من "ح".

(٨-٨) ساقطه من "ح".

(٩) في "ق" الخطاب.

بـ ا ب مـ

" مـ " حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، فقياسه أن لا يعمل فيما يدخل عليه ، لأنَّ عمله في الأسماء ليس بأولى من عمله في الأفعال ، وبالعكس ، وأمتناع عمله فيهما معاً بين (٢) الأمتناع (٣) ، لخروجه عن القاعدة المجمع عليها ، وهي أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وبالعكس ،

والأصل الذي يشمل هذا الحكم أن الحروف (٤) على أربعة

أقسام :

قسم مختص بالأسماء أو بالأفعال عامل [فيما اختص به] (٥)
 كحروف الجر ، وحروف الجزم ، هذا الضرب (٦) مختص بالأسماء وعامل فيها ، وهذا الضرب (٦) مختص بالأفعال وعامل فيها ، فما كان هكذا لم يكن فيه إشكال اعتباراً بأن أصل العمل الاختصاص .

والقسم الثاني يقابل هذا القسم بالعكس : وهو ما كان من الحروف مشتركاً بين الأسماء والأفعال ، وغير عامل [في واحد من الضربين] (٧)
 كحروف العطف ، وحروف الاستفهام ، وما أشبه ذلك [فهذا القسم جارٍ على الأصل فلا إشكال فيه] (٨)

(١) ساقطة من " ق " لا تشكل أطراف الورقة .

(٢) في " ح " و " ق " فيها معاً واضح .

(٣) ساقطة من " ح " .

(٤) في " ح " " والأصل الذي يعمل عليه في ذلك أن الحرف " .

(٥) في الأصل " فيها " فقط .

(٦) ساقط من " ح " في كلا الموضعين .

(٧) زيادة من " ح " .

(٨) تكملة من " ح " .

والقسم الثالث : ما كان من الحروف مختصاً بأسم أو فعل وغير عامل فيه (١) كحرف التعريف وحرف التنفيس وما أشبه ذلك ، فهذا القسم مما يسأل عنه إذ كان من حقه أن يعمل فيما دخل عليه لاختصاصه به ، فيجاء بأن حرف التعريف كالجزء من المعرفة ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ويدل على كونه (٢) كالجزء منه امتناع الفصل بينهما مطلقاً ، وعدم اعتبار فصليته بين الجار والمجرور ، في نحو : مررت بالغلام ، وحمل على هذا حرف التنفيس ، لاجتماعهما في تخصيص ما دخلا عليه ، (٣-٣) فتأمل ذلك .

والقسم الرابع : هذا (٤) الحرف الذي نحن بسبيله ، وهو حرف " ما " وهو عكس ما قبله ؛ وذلك أن له شبهتين : شبه خاص ، وهو شبهه بليس من جهة اتفاقهما في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ، وأن منفيهما محمول على الحال مع التجريد من القرائن .

وشبه عام : وهو اعتبار نظائره من الحروف المشتركة ، فاعتبر الحجازيون أشبه الخاص ، فأعملوه عمل (٥) ليس ، واعتبر جمهور العرب أشبه العام ، فأهملوه (٦) .

قال سيبويه : وهو القياس (٧) ، فعرّفنا [من ذلك] (٨) أن اعتبار العموم مقدم على اعتبار الخصوص ؛ لأن المسألة من باب الدخول

(١) في " ح " " وغير عامل فيما اختص به " .

(٢) في " ح " " ويدل على أنه " .

(٣) في " ح " " وهذا واضح والله أعلم .

(٤) في " ح " " هو " .

(٥) في الأصل " فأعملوها إعمال ليس " .

(٦) في الأصل " فأهملوها " .

(٧) الكتاب : ٥٧/١ .

(٨) زيادة من " ح " .

في أوسع البابين ، وأيضاً فإنَّ الشبه (١) العام شبه بالجنس ، والشبه الخاص شبه بغير الجنس ، وحمل الشيء على جنسه أولى (٢) من حمله على غير جنسه ، فأعرف ذلك وتأمله . (٢)

فصل : لما كانت " ما " مشبهةً بليس وكان المشبه لا يقوَّى قوة المشبه به لم تعمل (٣) ، إلاَّ بشروط ثلاثة وهي : (٤) أن يكون الخبر مؤخرًا منفياً غير واقع بعدها حرف " إن " (٤) كقولك : ما زيد قائماً ، فلو قلت : ما قائم (٥) زيد ، أو (٦) ما زيد إلاَّ قائم ، أو ما إنَّ زيد قائم لآستوت اللغتان في انتفاء العمل ، لتقدم الخبر في الأولى (٧) وإيجابه في الثانية ، ووجود إنَّ بعد " ما " في الثالثة ، إلاَّ أنه قد جاء ما ظاهرة [جواز] (٨) إعمالها في الأولى وفي الثانية كقولهم : (٩)

وما الدهر إلاَّ منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلاَّ معذبا

- (١) في " ح " و " ق " وأيضاً فالشبه .
- (٢-٢) في " ح " وحمل الشيء على جنسه أولى به ، إلاَّ أن يكون ... جنسه ، وهذا ظاهر والله اعلم ، وسقط من " ق " بائتكال الورقة " أولى من حمله على غير " والصواب المثبت .
- (٣) ساقطة من " ق " لا تكتال الورقة .
- (٤-٤) في " ح " بشروط ثلاثة وهي : تأخير الخبر وبقاء نفيه ، وفقدان إنَّ وانظر هذه الشروط في الجنى الداني : ٣٢٥ وما بعدها .
- (٥) في " ق " قائماً " منصوب وهو متجه .
- (٦) في " ح " وما زيد " بالعطف بالواو دون " أو " .
- (٧) في الأصل " إلاَّ أول " .
- (٨) تكلمة من " ح " و " ق " .
- (٩) البيت لأحد الأعراب ، كذا في الخزانة : ١٢٩/٢ . وانظره في المحتسب : ٣٢٨/١ والمقرب : ١٠٣/١ والجنى الداني : ٣٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٥/٨ والمغني : ١٠٢ ، وأوضح المسالك : ١٩٦/١ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى : ١١٦/٢ ورواية ابن جني له في المحتسب : أرى الدهر ... وعليها فلا شاهد فيه . والمنجنون آلة السقي ، شبه تقلب الدهر بتقلب تلك الآلة .

(١) وكقولهم:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إن هم قرئش وإن ما مثلهم بشر

فالأول شاهد على إعمالها والخبر موجب (٢) والثاني شاهد على إعمالها

والخبر مقدم (٣)، وقد قيل ذلك في البيتين (٤) /

١٤٦

(٥) - والمانع لذلك يتأول ألا أول - (٥) بأن "منجنونا" موضوع

موضع المصدر المنصوب بفعل مضمر، والفعل المضمر في موضع رفع على أنه

خبر للمبتدأ الواقع بعد "ما" كأنه قال (٦): وما الدهر إلا يدور

دوران منجنون (٧)، أي أنه يتقلب بأهله كما يتقلب المنجنون، وهي

السانية، ثم حذف الفعل فبقي "وما الدهر إلا دوران منجنون" كقولك:

ما أنت إلا سيرا، وهذا فصيح [صحيح] (٨) من كلام العرب، يستعمل

في موضع التكرير، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه نصار:

وما الدهر إلا منجنونا، كما ترى. (٩)

وأما قوله [في] (١٠) آخر البيت:

(١) في "ح" قدم هذا البيت على سابقه وهو للفرزدق في ديوانه:

٢٢٣/١ والكتاب: ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤، وشرح الجمل

لابن عصفور: ٥٩٣/١ والجني الداني: ٢١٣، ٤٢٣، والخزانة

٠١٣٠/٢

(٢) في "ح" "مقدم" وهو صحيح بناءً على أن البيت الأول هو الثاني

في هذه النسخة.

(٣) في "ح" "موجب" وهو صواب بناءً على ما تقدم.

(٤) قاله سيبويه في بيت الفرزدق إلا أنه قال: وهذا لا يكاد يعرف

، الكتاب: ٦٠/١ يعني أنه لا يكاد يعرف تقدم خبر "ما".

وقال الشلوبين في بيت "وما الدهر" ألا ظهر فيه أن يكون نصب

الخبر بعد "إلا" شاذاً. حواشي الفصل: ٢٩٧.

(٥-٥) في "ح" وأما البيت الأول فيتأوله المانع ومن هنا إلى قوله

وإما البيت الثاني فالشاهد في "و" وقع في "ح" بعد قوله

"لأن مثلهم لا يعرف هذا المعنى والله أعلم وسيأتي بعد.

(٦) ساقطة من "ق" لا تتكامل الورقة.

(٧) في "ح" "المنجنون" (٨) زيادة من "ح".

(٩) انظر ذلك في حواشي الفصل للشلوبين: ٢٩٧ وشرح الجمل لابن

عصفور: ٥٩٢/١ زيادة من "ح" و"ق". (١٠)

* وما صاحب الحاجات إلاّ معذبا *

فان معذبا مصدر يراد به التعذيب كأنه قال : وما صاحب الحاجات الا تعذبا أى الا يعذب تعذيبا ، فيعذب المحذوف [هو] (١) في موضع رفع على أنه خبر للمبتدأ الواقع بعد " ما " [والله أعلم]

وأما البيت الثاني فالشاهد في قوله :

* وإنّ ما مثلهم بشراً *

فظاهره أن خبر " ما " مقدم على اسمها و [هذا] (٢) هو ظاهر كلام سيبويه (٣) ، ويقول : إنه قدمه (٤) ضرورة (٥) في الشعر (٦) وإن كان رفعه لا يكسر (٧) الشعر ولكن الشاعر يستعمل الضرورة في شعره وإن لم يحتج إليها . (٨)

وفي هذا البيت غير وجه من التأويل ، فمن ذلك ما قاله ابن عصفور وهو : أن " مثلهم " مرفوع الموضع [بلاّبتداء] (٩) ولكنه بناء

-
- (١) زيادة من " ق " .
 (٢) تكملة من " ح " .
 (٣) الكتاب : ٥٩/١ - ٦٠ ، وهذه الفقرة في " ح " وقعت بعد قوله " وإن لم يحتج إليها " .
 (٤) ويقول : انه قدمه " ساقطة من " ح " .
 (٥) في " ح " " بالضرورة " .
 (٦) في الشعر " ساقطة من " ح " .
 (٧) انظر الزيادة في الوزن أو النقص منه في الكامل ٢٠١/٣ وهي مسألة غريبة .
 (٨) انظر نقض ابن ولاد ص ١٨ وانظر المقتضي ١٩١/١ هـ (١) ، ففي نقض ابن ولاد ما يقطع بأن سيبويه جعل تقديم خبر " ما " ضرورة وليس في الكتاب ما يقطع بذلك ، وكل ما في الكتاب هو أن تقديم خبر " ما " لا يعرف فلذلك فهم الشلوين وابن عصفور وابن الضائع من كلام سيبويه أن البيت ثانٍ . انظر حواشي الفصل ٢٩٥ . وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٣ . وانظر معنى الضرورة في الخزانة ج ١/١٥ ، والضرورة الشعرية : ٦١ .
 (٩) تكملة من " ح " .

على الفتح لإضافته إلى مبني^(١) كقراءة من قرأ * إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون * (٢) ألا ترى أن مثل في موضع رفع، لأنه نعت^(٣) لحق، ولكنه بني^(٤) لإضافته إلى مبني، هذا قول ابن عصفور، وقد نقد بما هو مذكور في غير هذا،^(٥) ولكن الكلام في ذلك يخرج عن الاختصار.^(٥)

ومن ذلك ما يذكر عن أبي الحجاج^(٦) ألا علم : أنه إنما ترك الخبر منصوبا مع التقديم محافظة على بقاء المعنى مع التأخير، وذلك أنه إذا قال : وإن ما بشر مثلهم، فهذا مدح صريح كما تقول : ما أحد مثل زيد، فلو قدمه مرفوعا فقال : وإن ما مثلهم بشر، لا وهم أن "مثلهم" مبتدأ و"بشر" خبره، فكان [- يكون] -^(٧) قد أثبت لهم مماثلا، ونفى عنهم البشرية، وهذا يحتمل أن يكون^(٨) زما، فلما^(٩) كان رفعه^(٨) مقدما يوهم قلب المدح زما تركه^(١٠) منصوبا مع التقديم إحرازا للمعنى المراد، وهو صريح المدح^(١١)، وهذا كلام حسن، إلا أنه نقد^(١٢) عليه^(١٣) بأن المدح مفهوم مما قبل هذا^(١٤)، فقد ارتفع

-
- (١) انظر المقرب : ١٠٤/١ وانظر الحجة : ٣٣٢ .
(٢) الذاريات : ٢٣ وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وابن عامر وحفص عن عاصم . السبعة : ٦٩ .
(٣) في "ح" "على النعت" .
(٤) في "ق" "مبني" .
(٥-٥) ساقط من "ح" .
(٦) "إلى الحجاج" ساقطة من "ح" .
(٧) تكملة من "ح" .
(٨-٨) ساقطة من "ق" .
(٩) في "ح" "فلو" .
(١٠) "ما تركه" .
(١١) انظر النكت للأعلم : ١٩٥ ونقل قول الأعلم هذا الشلوين في حواشي المفصل : ٢٩٧ .
(١٢) ساقطة من "ق" لا تتكال الورقة .
(١٣) ساقطة من "ح" .
(١٤) قال الشلوين : ويضعف هذا أنه خرج عن اللغتين، لغة قومه ولغة أهل الحجاز إلا أن يكون الأمر على ما قاله سيبويه، فنقوله في المسألة هو الصحيح لا غير . حواشي المفصل : ٢٩٧ .

الخيال الذي تخيله أبو الحجاج ألا أعلم (١).

وأيضاً (٢) فلا يجوز استعمال اللحن محافظة على المعنى
[أصلاً] (٣) ومن ذلك أيضاً ما يذكر عن أبي العباس المبرد (٤) : أن
" مثلهم " منصوب على الحال ، لأن إضافته غير محضة والخبر محذوف ،
كأنه قال : وإن ما في الوجود بشر في حال كونهم شبيها بهم . (٥)

وردد بأن المعنى لا يعمل في الحال محذوفاً ولا مؤخر ، وهذا
وإن صح تقديره مقدماً فإنه محذوف على كل حال ، والمعنى لا يعمل
في الحال إلا بالشرطين المذكورين .

ومنهم من قال : إن " مثلهم " نصب على الظرف كأنه قال :
وإن ما فوقهم بشر ، وهذا فيه نظر ، لأن " مثلهم " لا يعرف فيه هذا
المعنى (٦) ، والله أعلم .

فصل : إذا جئت بعد خبر (٧) " ما " بأسمين ، وكان
المرفوع منهما قبل المنصوب (٨) جاز ذلك مطلقاً سواء كان المنصوب
حقيقاً أو سببياً ، ولا فرق في هذا بين " ما " و " ليس " كقولك : ما زيد قائماً ،
ولا عمرو سائراً أو سائراً أخوه ، فتكون هذه ألواو قد عطفت المرفوع على

-
- (١) ساقطة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) زيادة من " ح " و " ق " .
(٤) ساقطة من " ح " .
(٥) المقتضب : ١٩٢/٤ قال " وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بين ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضم الخبر فتنبه على الحال مثل قولك فيها قائماً رجلاً .
(٦) هذا القول لابن السراج نقله الشلوين في حواشي المفصل : ٢٩٦ ، النكت للأعلم : ١٩٦ إلا أن الأعلم لم يصرح أنه من قول السراج وهو مذهب الكوفيين أيضاً . الخزانة ١٣٠ / ٢ ورد الشلوين هذا القول بمثل ما هنا . (٧) ساقطة من " ق " .
(٨) قبل المنصوب " مكانها في " ح " تمزق في الورقة ظهرت من خلاله في التصوير كلمتان من الورقة السابقة " كقولك " ما زيد قائماً مكانها في " ح " تمزق في الورقة ظهر من خلاله بعض كلمات من الورقة السابقة .
(٩)

المرفوع ، والمنصوب على سبيل التشريك في العامل المتحد ، ولا خلاف في هذا الأصل : أعني إذا اتحد العامل وتعدد المعطوف (١) ، وإنما اختلف الناس في تعدد المعطوف بتعدد العامل وليس هذا موضع بسطه ، فلوقدمت المنصوب على المرفوع جاز في باب " ليس " مطلقاً ، وأما في باب " ما " فإن كان من سبب الأول جازت المسألة على أن يكون المنصوب معطوفاً على المنصوب ، والمرفوع فاعلاً بالمنصوب كقولك : ما زيد قائماً ولا قاعداً (٢) أخوه ، (٣) ولا يكون على أن يكون المرفوع معطوفاً على المرفوع ، والمنصوب معطوفاً على المنصوب (٣) ، لا متناع تقدم المنصوب بما على مرفوعها خلافاً لباب ليس ، لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل ، فإن كان المرفوع أجنبيّاً لزم قطع المعطوف واستثناؤه ، كقولك : ما زيد قائماً ولا قاعداً عمرو ، على أن يكون " قاعد " مبتدأ ، لاعتماده على حرف النفي ، وما بعده فاعل به سد (٤) مسدّ خبره ، أو على / أن يكون خبراً مقدماً وما بعده هو ١٤٧ المبتدأ ويكون ذلك في الوجهين معطوفاً على " ما " مع ما بعدها ، فيكون حرف " لا " للنفي لا لتوكيده ، لخروج هذا المعطوف على (٥) انسحاب النفي بما عليه ، ولا يكون على أن تكون الجملة معطوفة على الخبر ، لعدم الضمير ، وكذلك لا تكون الصفة إذا رفعت ما بعدها معطوفة على الخبر ، لارتفاعها بالابتداء ، وليست مما يمتنع أن يوءثر فيها العامل ، ويمتنع أن توءثر فيها " ما " هنا (٦) ؛ لعدم الضمير ، فلم يبق إلا الوجه الذي ذكرناه أولاً ، فأعرف ذلك (٧) وتأمله فإن فيه غموضاً (٨) ، وبالله التوفيق .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٧/١ .

(٢) في " ح " " سائراً " .

(٣-٣) ساقط من " ح " .

(٤) في " ح " " سار " .

(٥) في " ح " " عن " .

(٦) " ها هنا " ساقطة من " ح " .

(٧) " فأعرف ذلك " ساقطة من " ح " .

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٧/١ .

مسألة : تقول (١) : ما زيد بقائم ولا قاعداً ، ولا قاعد ، ولا قاعدٌ ، مثلثا ، فالخفض عطفاً على اللفظ ، والنصب عطفاً على [] (٢) الموضع والرفع مبنيٌّ على مبتدأ كأنه قال : ما زيد بقائم ولا هو قاعد .

مسألة أخرى : تقول (٣) ما زيد بقائم ولا قاعدٌ أبوه ، مثلثا (٤) أيضاً على أن يكون أبوه فاعلاً بقاعد ، مع وجه آخر في الرفع وهو : أن تكون الجملة مستأنفة ، أو عطفاً على الخبر ، والذي يمتنع (٥) من ذلك أن يكون المخفوض معطوفاً على المخفوض ، والمرفوع معطوفاً على المرفوع لوجهين في هذا الباب .

أحدهما : ما يلزم عليه من تقدم ما أصله أن يكون ثانياً على ما أصله أن يكون أولاً .

والوجه الثاني : ما يلزم عليه من العطف على عاملين . وافق ألا خفش على الوجه الأول ، وخالف في الوجه الثاني ، فلهذا جازت المسألة على رأيه في باب ليس ، ومنعناها نحن (٦) في البابين معا ، فتفهم ذلك ، والله المستعان .

-
- (١) ساقطة من "ح" .
 (٢) تكملة من "ح" و "ق" .
 (٣) ساقطة من "ح" .
 (٤) في "ح" " مثلها " خطأ .
 (٥) في "ح" " يمنع " خطأ .
 (٦) في "ح" " ومنعها سيبويه .

باب نِعْمَ وَبَيْئَسَ

نعم وبئس فعلان متصرفان في أصل وضعهما ، يقال : نِعْمَ الرجل يَنْعَمُ ، إِذَا صار في نعيمٍ وطيبٍ (١) عِشٍّ ، وبَيْئَسَ الرجل (٢) يَبْئَسُ (٣) ، إِذَا صار ذا بؤسٍ ومُرٍّ ، ثم نقلا عن أصلهما وَضَعْنَا معنى المدح والذم فصارا لذلك يدلان على معنى في غيرهما ، فأشبهها بذلك الحروف فمنعنا التصرف. (٤)

وَاتَّفَقَ البصريون وطائفة من الكوفيين على فعليتهما بَدَلَالَةٌ لِحَاقِ تاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ الدَّالَّةِ على تَأْنِيثِ المَرْفُوعِ بهما ، وبما حُكِيَ من اتِّصَالِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ البارزِ بهما ، وهذان من أحكامِ الأفعالِ. (٥)

وزَهَبَ الْفَرَاءُ وطائفة [معه] (٦) من الكوفيين إلى أَنَّهُمَا آسَمَانِ بِدَلِيلِ (٧) دخول حرفِ الجَرِّ عليهما في نحو قولهم : مَا هِيَ بِنَعْمِ الْوَلَدِ ، وَعَلَى بَيْئَسِ الْعَبِيرِ ، وحرفِ الجَرِّ (٨) من خصائصِ الأسماءِ. (٩) ، ولا دليل في ذلك لَاحْتِمَالِ أن يكون دخول حرفِ الجَرِّ (١٠) عليهما ، على تقدير موصوف حذف لفهم المعنى كما قالوا : (١١)

-
- (١) في "ق" "وأطيب".
 (٢) ساقطة من "ح".
 (٣) ساقطة من "ق".
 (٤) انظر الملخص ١٤٤/١ والكافي ٢١١/١.
 (٥) في "ح" "..." من اتصال الضمير المرفوع البارز به وذلك كله من أحكام الأفعال. وهذا نحو ما حكاه الكسائي والأخفش : نَعِمَا رَجُلَيْنِ ، وَضَعُمَا رَجَالًا . شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٩٦٧ والمساعد ١٢٠/٢ وانظر المسألة في الكتاب ٣٦٦/٣ ، والإيضاح : ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، وشرح ابن عصفور ٦٠٦/١ ، ومنع ذلك سيبويه وغيره ، انظر الكتاب ١٢٩/٢ .
- (٦) زيادة من "ح" و"ق".
 (٧) في "ح" و"ق" بدلالة " . (٨) في الأصل "الجار".
 (٩) انظر معاني القرآن للفراء ٥٦/١ ، ٥٧ .
 (١٠) في الأصل : "الجار".
 (١١) الرجز مجهول القائل وتامه : * ولا مخالطُ اللِّيانِ جَانِبُهُ * وانظره في الكامل ٣٨٣/١ والخصائص ٣٦٦/٢ وأما لي ابن الشجري ٤٨/٢ ، والخزانة ١٠٦/٤ .

* وَاللهِ مَا زَيْدٌ بَنَامُ صَاحِبُهُ *

وَالْأَصْلُ : وَاللهِ مَا زَيْدٌ بَرَجَلٌ ثَامٌ صَاحِبُهُ ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَا هِيَ بِنَعْمِ
الْوَلَدِ ، أَيِ مَا هِيَ بَوْلَدِ نَعْمِ الْوَلَدِ ، وَعَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ [أَيِ عَلَى عَيْرِ بَيْتِ
الْعَيْرِ ، فَالْأَصْحَحُ مَا قُلْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ الْبَصْرِيِّينَ ^(١) بِالْإِذْلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ،
وَلَرَفْعُهُ الْفَاعِلُ ، وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَرْفَعُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَعَلًا كَمَا تَقْدُمُ ^(٢) ،
وَاللهِ أَعْلَمُ .

فصل : ثم فاعلهما لا يكون غالباً إِلَّا مقروناً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، أَوْ
مُضَافًا إِلَى مَا هُمَا فِيهِ ، أَوْ مُضَمًّا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ
الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ [فِي الْآوَلِ] ^(٣) نَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَ [فِي الثَّانِي] ^(٤) :
نَعْمَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَ [فِي الثَّلَاثِ] ^(٥) نَعْمَ رَجُلَا زَيْدٍ ، هَذَا
هُوَ الْآفْصَحُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ^(٦) ، وَقَدْ أُجْرِيَ الْعِلْمُ الْقُرُونُ ^(٧) بِالْأَلِفِ
وَاللَّامِ هَذَا الْمُجْرَى كَمَا قَالُوا : بَيْتُ الْحَجَّاجِ حَجَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ ، وَاسْتَعْمَلُوهُ أَيْضًا
نَكْرَةً كَمَا قَالُوا ^(٨) :

فَنَعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
وَقَالُوا : الزَّيْدَانِ نَعْمَا رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ نَعْمُوا رَجَالًا ، فَأَبْرَزُوا ^(٩) الضَّمِيرَ
الْمَرْفُوعَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَعَ تَفْسِيرِهِ بِالنَّكْرَةِ الْمَغْنِيَةِ مِنْ إِيرَادِهِ ، وَهَذَا
كُلُّهُ شَاذٌّ ، وَالْوَجْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا ^(١٠)] وَقَالُوا نَعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا

-
- (١-١) ساقط من " ق " .
(٢) (٣) (٤) تكملة من " ق " .
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور = ٦٠٠ / .
(٦) فِي " ق " " مقرونا " .
(٧) البيت لكثير بن عبد الله النهشلي ، المعروف بابن الغريفة ، وقيل
لحسن رضي الله عنه . وهو في الإيضاح : ٨٥ وشرح ألفية ابن
معطي لابن القواس : ٩٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤١ / ٧
وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١ / ١ والخزانة ١١٧ / ٤ .
(٨) فِي " ق " " فأظهروا " .
(٩) ما بين المعقوفين تكملة من " ح " و " ق " .

أصلح الله به بين فئتين (١) ، على سبيل التوكيد ، وهو قليل .

هذه طريقة المحققين ، أعني أن مرفوع نعم وبئس موضوع للجنس بكماله (٢) ، وأعرضه بعض المتأخرين ، بأنه لو كان كذلك لوجب ألا يثنى ولا يجمع ، لأن حقيقة التثنية والجمع ضم الشيء إلى مثله أو أمثاله ، والجنس بكماله ليس له مثل ولا أمثال فيقبل ذلك ، فتثنيته وجمعه ممنوعان عقلاً ، بل كان ينبغي أن يطابق مرفوعهما بالجنس لو كان موضوعاً له بكماله . (٣)

قال : والصواب أن الالف واللام إشارة إلى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك : اذهب إلى المسجد ، إذا لم يكن بينك وبين مخاطبك مسجد معهود في الوجود ، ولهذا وجب أن يكون المقصود بالمدح أو الذم مطلقاً (٤) ، والله أعلم .

والصواب ما عليه الجمهور من أن مرفوع هذين الفعلين موضوع للجنس بكماله ، والدليل على ذلك أنه لو كان لا يراد به استغراق الجنس لم يقيد بالالف واللام ، فلما قيد بالالف واللام علمنا أن ذلك لمعنى يختص بها وضعاً ، وهو استغراق الجنس المناسب للمعنى (٥) نعم وبئس ، وهو المدح العام والذم العام ، ليقترن عموم بعموم (٦) ، ولولا أن هذا

(١) قاله الحارث بن عباد لما قتل مهلهل ابن أخيه بجيراً في الحرب التي كانت بين تغلب ومكر ابنه وائل . انظر فصل المقال : ٣٠٥ والخزانة ٤٢٣/١ ، والملخص ٤٤٧/١ .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٤ .

(٣) ممن قال بذلك أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجواليقي ، وأشلوبين الصغير ، التذييل والتكميل ١٢٢/٣ وجمع الهوامع ٣١/٥٠ وانظر المسألة في شرح ألفية ابن معطي ٩٧٠ .

(٤) في الأصل و " ح " مطبقاً .

(٥) في الأصل " معنى " .

(٦) في " ح " " العموم " خطأ ويمكن أن تكون " بالمعوم " وهو قول الزجاج انظر شرح الفصل لابن يعيش ١٣٠/٧ .

مقصود لكان فاعلها كفاعل / سائر الأفعال ، وهذا ظاهر ، والله أعلم . ١٤٨

والجواب عن الشبهة التي أوردها المعترض أن التثنية والجمع مصروفان إلى تفصيل الجنس بكماله اثنين اثنين أو جماعة جماعة ، بيانه أنك إذا قلت نعم الرجلان الزيدان فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجمعول رجلين رجلين ، ثم ذكرت الزيدين من بين كل اثنين ، على سبيل التخصيص وإذا قلت نعم الرجال الزيدون ، فإنك قاصد إلى مدح الجنس بكماله المجمعول جماعة جماعة ، ثم ذكرت الزيدين من بين كل جماعة على سبيل التخصيص ، وهذا واضح . والله أعلم .

مسألة : إذا تقدم المخصوص كان مبتدأ خبره ما بعده بلا خلاف ، وإذا تأخر فكذلك على ظاهر [كلام] (١) سيبويه وقدم الفعل للاهتمام بمعناه ، وجوز الفارسي وغيره بناءً على مبتدأ على تقدير سوء ال ، وهو مشكك من جهة أن السوء ال إنما هو على تقدير استقلال السوءول عنه ، ولا معنى لقوله ابتداء : نعم الرجل ، عند المخاطب أصلاً ، فلا يتصور استقلاله من جهة المعنى ، وإذا كان كذلك لم يستقم ذلك الوجه ، وإذا لم يستقم تعيين الأول إلا أن يكون قوله : نعم الرجل ، بعد جري ذكر المخصوص ثم حضر من لم يسمع ذكره فقال : من هذا الذي يثنى عليه ؟ فقال له : زيد ؛ أي هو زيد فعلى هذا الوجه يتصور ذلك ، فيطلق القول بالجواز خلفاً . (٢) والله أعلم .

-
- (١) زيادة في "ح" وانظر الكتاب ١٧٨/٢ ، ابن يعيش ١٣٤/٧-١٣٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ .
 (٢) انظر الإيضاح ٨٥-٨٧ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٧/١-٣٦٩ ويعني أن زيد خبر والمبتدأ محذوف ، وانظر الفصل الآتي بعد قليل .
 (٣) انظر الكافي : ٢١٤/١ .

مسألة : لا خلاف أن تكرار الآسم بلفظه يعطى من الربط ما يعطيه الضمير ، وأما التكرار بالمعنى فيعزى إلى الألفش ، وأفسدوا عليه وجوه (١) استدلاله (٢) ، ويلزمهم القول به في نحو : زيد نعم الرجل وبيانه أن المرفوع بنعم جنس يعم زيدا وغيره ، وهذا تكرار بالمعنى . والله أعلم .

فصل (٣) : ثم اختلف في إعراب الآسم المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر عن الجملة ، فقل إن مذهب سيبويه ارتفاعه بالابتداء والجملة التي قبله في موضع خبره ، وقيل إنه مبني على مبتدأ محذوف لأنه كان جواب سوء ال محقق أو مقدر كأنه لما قال : نعم الرجل ، قيل له : من ذا الذي تشني عليه فقال في الجواب : زيد ، أي هو زيد .

وأما إذا كان هذا المخصوص مقدا على الجملة فلا خلاف أنه رفع بالابتداء وأن الجملة في موضع خبره ، والربط بين هذا الخبر وما أخبر به عنه آسم الجنس ، لأن دراج المخبر عنه في جملة الجنس ، فقام ذلك مقام الضمير فحصل الربط . (٤)

مسألة : كان الأصل أن يكون هذا الفعل مسندا إلى المخصوص بالمدح أو الذم ، ولكن عدلوا عن ذلك وأسندوه إلى الجنس المندرج المخصوص في

(١) "أفسدوا عليه وجوه" مطموسة في "ق" .

(٢) في "ق" الاستدلال .

(٣) هذا الفصل جميعه ساقط من "ح" وفيه إعادة لما سبق في إحدى المسائل المتقدمة قريبا .

(٤) إنما كان آسم الجنس قائما مقام الضمير ، لأن زيدا في قولك : نعم الرجل زيد ، أحد أفراد هذا الجنس المفهوم من الرجل . وانظر المسألة في الكافي : ٢١٣ .

جملته (١)، تنبيهاً على أن هذا المخصوص قد اجتمع فيه ما افترق في
أحاد الجنس، وبيان (٢) ذلك أن "نعم" مستوفية لجميع خصال المدح،
وبئس مستوفية لجميع خصال الذم، وكأنك إذا قلت: نعم الرجل زيد
أخبرت أن زيدا قد استوفى جميع الخصال التي افتقرت في جميع أفراد
الجنس المسند إليه الفعل، الذي يراد به المدح أو الذم.

ثم إن هذا المخصوص لا يكون إلا من جنس (٣-٣) المرفوع بنعم
وبئس كقولك (٣-٣): نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، فإن جاء ما ظاهره
أنه على خلاف هذا الأصل لزم التأويل، مثال ذلك ما قيل في قوله
تبارك وتعالى * بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله * (٤) فقوله
تعالى: "الذين" إن كانت في موضع خفض على الصفة للقوم فلا إشكال،
إلا أن المخصوص محذوف [تقديره بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله
هذا المثل] (٥).

وإن كان في موضع رفع على أنه المخصوص بالذم، كان ظاهره
الخروج عن الأصل المذكور، لأن هذا المخصوص ليس من جنس المثل،
فإنما أن يقال: [إن] (٦) المسألة من باب حذف المضاف وإقامة
المضاف إليه مقامه، كأنه قال: بئس مثل القوم الذين، وإما أن يقال:
جعلوا من جنس المثل مبالغة كما تقول: صار زيد مثلاً يتمثل (٧) به
والله أعلم بذلك. (٨)

-
- (١) في "ح" "المندرج هو في جملة.
(٢) في "ح" "بيان" بدون عاطف.
(٣-٣) في "ق" "المرفوع بنعم وبئس اعتباراً بالجنس فالخصائص
كقولك". ولعل في العبارة إتحافاً.
(٤) الجمعة: ٥.
(٥) تكملة من "ق".
(٦) زيادة من "ق".
(٧) انظر شرح ابن يعيش: ١٣٧/٧ - ١٣٨.
(٨) ساقطة من "ح".

مسألة : نعم ويئس وزنهما أصلاً فعِلْ كَصَحَكْ ، وثانيهما حرف حَلَقِيْ ، وكل ما كان هكذا ففيه أربع لغات مطلقاً ، أسما كان أو فعلاً ، وهي الأصل والتسكين منه ، والإيتباع ، والتسكين منه . (١)

قال سيبويه : وما كان على مثال فَعِيل وثانيه حرف حلقي (٢) - كرحيم (٣) ، ولئيم ، وسعيد (٢) ففيه لغتان الأصل والإيتباع ، وما كان على مثال "فَعُلْ" أو [على مثال] (٤) فَعِلْ فلفتان : أحدهما (٥) الأصل ، والثانية (٦) التسكين نحو : ظرف وظرف ، وعلم وعلم (٧) . والله أعلم . فصل : ثم قال : (وتقول : نعمت المرأة هند) (٨) إلى آخره .

إذا كان الفعل مسنداً إلى مؤنث حقيقي التانيث / لزمت ١٤٩
العلامة مع عدم الفصل غالباً ، وهذا الحكم مطرد في جميع الأفعال إلا
نعم ويئس ، فإنهما مخالفان لسائر الأفعال ، في أنهما إذا كانا مسنديين
إلى مؤنث حقيقي التانيث وكانا ظاهراً ، فأنت مخير في إثبات العلامة
واسقاطها كقولك نعمت المرأة ، ونعم المرأة هند .

-
- (١) الكتاب : ١٠٧/٤ وانظر التسهيل : ١٢٦ ، المساعد ١٢١/٢ -
١٢٢ ، واللسان "نعم" ٥٨٦/٢ - ٥٨٧ .
(٢-٢) في "ح" نحو رحيم ورحيم ، وشعير وشعير "وقد وقعت هذه
الفقرة بعد قوله " . . . لغتان الأصل والإيتباع ، وليست الأمثلة
التي هنا في الكتاب ١٠٧/٤ .
(٣) في الأصل و "ق" "كريم" خطأ .
(٤) زيادة من "ح" .
(٥)(٦) ساقطة من "ح" .
(٧) انظر قول سيبويه في الكتاب ١٠٧/٤ - ١٠٨ .
(٨) الجمل : ١٢٢ .

واختلف في التوجيه ، فقال أبو القاسم : علة ذلك عدم التصرف ،
وأعترض بليس فإنها مثلها في عدم التصرف ، فلو كانت العلة في جواز
الوجهين عدم التصرف لم يفرق بينهما وبين ليس ، وقد رأينا ليس على
حكم سائر الأفعال ، في لزوم العلامة على الوجه المذكور ، فدل على أن
العلة في جواز الوجهين في نعم وبئس غير ما ذكره ^(١) أبو القاسم ، وكان
يمشي لنا في مجالس المذاكرات أن " ليس " وإن كانت غير متصرفة من
جهة ^(٢) لفظها ، فإنها متصرفة في معناها تصرف الأفعال بخلاف
نعم وبئس ^(٣) ، وهو ^(٤) منتزَع من قول سيبويه ، في باب من أبواب
الاشتغال ، فهذا انفصال عن أبي القاسم ، يمكن أن يكون أراد ،
وآله أعلم .

وقال بعض [حذاق] ^(٥) المتأخرين منفصلاً عن أبي القاسم
إنه يمكن أن يكون أراد التنبيه على ضعف نعم وبئس وأنحطاطهما عن قوة
الأفعال ، وذلك أنهما لا يتصرفان في أنفسهما ولا في معمولهما ، فغلب
عليهما شبه الحرف من هذا الوجه ، فأجرى مجرى الحروف في عدم إلحاق
العلامة ، وذلك أن معمولهما مقصور على شيء بعينه قد تقدم تفسيره ^(٦) .

وأما ليس فإن معمولها غير مقصور على شيء بعينه ، فكان لها
من التصرف في المعمول ما ليس لنعم وبئس ^(٧) فلذلك جاز الوجهان

-
- (١) في " ح " " ذكرناه " خطأ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) " بخلاف نعم وبئس " ساقطة من " ق " .
(٤) في " ح " " وهذا " .
(٥) زيادة من " ح " وكتب أمامها في هامش الأصل عن نسخة أخرى :
" يعني الشلوين " .
(٦) " قد تقدم تفسيره " ساقطة من " ح " .
(٧) في " ح " " وليئس " .

نعم وبئس ، ولزم أحدهما في ليس ؛ لأنهما أقوى منهما بهذا النظر ،
والله أعلم .

وقال الأستاذ أبو الحسين في بعض تقييده : إنه ^(١) إنما
جاز فيهما ^(٢) الوجهان اعتباراً بأن فاعلهما مقصور على اسم الجنس ، واسم
الجنس فيه التذكير والتأنيث ، إذا كان واقعاً على مؤنث ، فلذلك جاز أن
يقال : نعم المرأة هند بإسقاط ^(٣) العلامة اعتباراً ^(٤) بالجنس . ^(٥)

^(٦) فالحاصل في توجيه إسقاط العلامة - في نحو : نعم المرأة

هند - أربعة أوجه :

أحدها : عدم التصرف مطلقاً .

الآخر : عدم التصرف من جهة اللفظ .

والثالث : عدم التصرف من جهة اللفظ والمعمول .

والرابع : الاعتبار بتذكير الجنس ، والله أعلم بصواب ذلك ^(٦) .

-
- (١) ساقطة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) في " ق " " نعم المرأة هي هند " .
(٤) في الأصل و " ق " " اعتباراً " منصوب .
(٥) وفي المسألة قال ابن أبي الربيع في الكافي ٢١٤ / ١ " إذا كان
فاعل نعم مؤنثاً نحو : نعمت المرأة - هند - فأنت بالخيار في
إلحاق علامة تأنيث الفعل وإسقاطها ، فمن أثبتتها ، فلائها
فعل أسند إلى مؤنث ، فصار بمنزلة قامت هند ، ومن أسقطها
فقال : نعم المرأة هند فلا مرين ؛
أحدهما : أن نعم وإن كان فعلاً فهو شبيه بالحرف ودال على
معنى الحرف على حسب ما تقدم ، ولذلك منع التصريف فلم تلحقه
علامة التأنيث كما لم تلحق الحرف .
والثاني : أن فاعل نعم هنا الجنس وتساويته الجنس غير حقيقي ،
والمؤنث غير الحقيقي أنت فيه مخير نحو : * وأخذت الذين ظلموا
الصيحة * و " أخذ " في موضع آخر وما أشبه ذلك .
(٦-٦) ساقط من " ح " .

مسألة : المخصوص بالمدح والذم يلزم ذكره مع عدم العلم به
 لو حذف (١) ، ويجوز حذفه مع [حصول] (٢) العلم به كقوله تعالى :
 ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾ (٣) أَلَّا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ نَعْمَ الْعَبْدُ
 (٤) أَيُوبُ ؟ فلما أحاط العلم به جاء محذوفاً (٥) ، وهذا والله أعلم وإنما يكون
 على أن يكون نعم العبد استثناءً بعد وقف (٦) ، وأما إن كان نعم
 العبد بدلاً من قوله " صابراً " فإنه لا يحتاج إلى تقدير ذلك المحذوف ،
 لأنَّ البديل في حكم الحصول في موضع البديل منه ، ولو كان في موضعه لكان
 " إِنَّا وَجَدْنَاهُ نَعْمَ الْعَبْدُ " وأصله قبل دخول " وجد " وهو نعم العبد
 ، وهو نعم العبد ، كقولك : زيد نعم الرجل ، وقولك زيد نعم
 الرجل ، ليس (٧) على تقدير محذوف بعد نعم الرجل ، فكذلك هذا
 والله أعلم .

(١) انظر الكتاب ١٧٦/٢ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) سورة ص ٤٤ .

(٤) في " ح " وهامش الأصل عن نسخة أخرى " حصل " .

(٥) " جاء محذوفاً " في " ح " و " ق " حذف .

(٦) انظر القطع والائتناف : ٦١٤ .

(٧) ساقطة من " ح " .

باب حبذا

اختلف الناس في حبذا زيد ، على ثلاثة أقوال :
أحدها : أنه بمنزلة نعم الرجل زيد ، فكما أن نعم فعل ماض
والرجل فاعل وزيد مبتدأ خبره في الجملة مقدم ^(١) ، وأخبر مبتدأ مضمراً ،
فكذلك "حب" فعل ماض و"ذا" فاعل و"زيد" مبتدأ خبره في الجملة
وأخبر مبتدأ محذوف ^(٢) ، وهذا القول منقود من أربعة أوجه :

أحدها : ^(٣) امتناع تشبيه هذا الفاعل وجمعه وتأنيثه ^(٣) .
والثاني : امتناع الفصل بين الفعل والفاعل ^(٤) بظرف أو مجرور .
والثالث : اتفاق المختلفين على كتبه متصلاً .
والرابع : جواز ^(٥) تقديم المخصوص بالمدح على المنصوب ،
ولو كان بمنزلة نعم لامتنع تقديم المخصوص ^(٦) على المنصوب ، كما يمتنع
ذلك في باب نعم [والله أعلم] .

(١) هو اختيار الفارسي في البغداديات ٢٠١-٢٠٤ ، وبه قال ابن خروف في شرح الجمل له : ٨٧ ، وقال : "إنه مذهب سيبويه وأخطأ من زعم عليه غير ذلك ، وفي الكتاب ١٨٠/٢ "وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حب الشيء ولكن "ذا" و"حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، وهو اسم مرفوع كما تقول : ابن عم فاعلم مجرور ، ألا ترى أنك تقول للموءنت : حبذا ، ولا تقول حبذ ، لأنه صار مع "حب" على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل وهذا القول لسيبويه فهم منه كثير من النحاة أن "حبذا" مبتدأ ، وما بعدها خبر ، انظر الملخص : ٤٤٩/١ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠-٦١١ والتسهيل ١٢٩ ، والمساعد : ١٤٠/١-١٤١ وانظر في المسألة شرح ابن يعيش : ١٣٨/٢ وما بعدها .

(٢) في "ح" "مضمراً" .
(٣-٤) في "ح" "امتناع مطابقة هذا الفاعل للمدوح" .
(٤) "بين الفعل والفاعل" في "ح" بينهما .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في "ح" "لامتنع تقديمه على المنصوب" .

والقول الثاني : أن حبذا مركب غلب فيه جانب الفعل لتقدمه
لفظاً (١) ، كما رُكِبَ الفعل مع الحرف في هلم ، فصار الجميع أسماً (٢) ،
فكذلك / هذا ، فيكون قولك " حبذا " بمجموعه فعلاً [- ماضياً] (٣) ١٥٠ .
والمخصوص فاعل به .

وهذا منقود بأن التركيب لا يكون في الأفعال ، ولا في كل
ما يجري مجراها [- من الأسماء] (٤) ، فبطل هذا القول (٥) .
والقول الثالث : أنه مركب (٦) كهذا القول ، إلا أنه غلب فيه
جانب الاسم لتأصله (٧) ، فصار الجميع اسماً واحداً في موضع رفع بالابتداء ،
وخبره ما بعده ، وقد يجوز أن يكون خبراً مقدماً ، وما بعده هو المبتدأ (٨) ،
والأول أولى ؛ لبقاء الكلام على الترتيب المألوف ، وهذا القول الثالث أجودها ؛
لسلامته من الاعتراضات المذكورة [- قيل] (٩) وعليه الحذاق من النحاة ،
والله أعلم .

-
- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور
٦١٠-٦١١ وهو مذهب الأخفش وخطاب ونسب إلى ابن
درستويه . المساعد ١٤٢/٢ .
(٢) في الأصل "قسماً" .
(٣) زيادة من "ح" وستأتي في كلام الشارح .
(٤) تكملة من "ح" و"ق" .
(٥) "فبطل هذا القول" ساقطة من "ح" .
(٦) "أنه مركب" ساقطة من "ح" .
(٧) في "ح" و"ق" "لتقدمه بالاصالة" .
(٨) به قال المبرد ، وابن السراج انظر المقتضب ١٤٣/٢ ،
والأصول ١١٤/١-١١٥ . وعمدة الحفاظ ٨٠١ ، والمساعد
١٤١/١ .
(٩) زيادة من "ح" .

فصل : فَإِنْ جِئْتَ بِعَدِّ " حَبْذا " أَوْ بِعَدِّ الْمَخْصُوصِ بِنَكْرَةِ منصوبة ، فَإِنْ كَانَتْ جَامِدَةً كَانَتْ إِعْرَابُهَا تَعْيِيزًا ، وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً جَازَمَ ذَلِكَ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَهُوَ أَجُودُ مِنْ جِهَةِ الَّلَفْظِ ^(١) ، وَالتَّعْيِيزُ أَبْلَغُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى . وَلَيْسَ وَاحِدُ مِنْهُمَا بِلَازِمٍ ، بِخِلَافِ التَّعْيِيزِ فِي بَابِ نَعَم ، فَإِنَّهُ هُنَاكَ لَازِمٌ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ ^(٢) لَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِذَلِكَ الْمَفْسَّرِ ، فَافْهَمْ ذَلِكَ ^(٣) . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

مسألة ^(٣) : الْأَصْلُ فِي " حَبْ " هَا هُنَا " حَبِّبْ بِضَمِّ الْعَيْنِ أَيْ صَارْ حَبِيبًا ، وَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ^(٤) فَعْلٌ مُضَعَّفٌ الْعَيْنِ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَفْظَاظٍ ، حَبَّبْتُ وَلَبَّبْتُ ، وَشَرَّرْتُ يَا رَجُلَ ^(٥)] وَمِنْ نَادِرِ الْعَرَبِيَّةِ الَّاسْتِغْنَاءُ بِالْمَفْعُولِ مِنْ حَبِّ الثَّلَاثِي عَنْهُ مِنْ أَحَبَّ الرَّبَاعِي ، وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِالْفَاعِلِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ عَنْهُ مِنَ الثَّلَاثِي تَقُولُ : أَحَبَّ يُحِبُّ فَهُوَ مُحَبُّوبٌ ، وَحَبَّه فَهُوَ مُحَبٌّ ، وَمُحَبٌّ هُوَ الْفَاعِلُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، وَمُحَبُّوبٌ هُوَ الْمَفْعُولُ مِنَ الثَّلَاثِي ، وَقَدْ جَاءَ الْمَفْعُولُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ عَلَى وَجْهِ النَّدْوَرِ ^(٦)

-
- (١) إِنَّمَا كَانَ أَجُودَ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْحَالِ الْأَشْتِقَاقُ ، وَانْظُرْ بِسَطِّ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا يَأْتِي ص ٥٥٢ .
- (٢-٢) فِي " ح " " لَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِهِ " .
- (٣) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كُلُّهَا هِيَ وَقَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ التَّالِي وَشَرْحُهُ وَقَعَتْ فِي " ق " فِي نِهَايَةِ الْبَابِ وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا شَيْءٌ انْظُرْ ص ٥٥٤
- (٤) سَاقَطَ مِنْ " ح " .
- (٥) فِي الْأَصْلِ " إِلَّا لَفْظَانِ حَبَّبْتُ وَلَبَّبْتُ يَا رَجُلَ " وَمَا أُثْبِتُ مِنْ " ح " وَمِنْ هَامِشِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الَّتِي سَاقَهَا ، ذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي كِتَابِ لَيْسَ : ٧٣ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا جَاءَ مِنَ الْمَضْعَفِ عَلَى فَعَّلْتُ إِلَّا قَوْلُهُمْ : " لَبَّبْتُ يَا رَجُلَ . . . وَقَوْلُهُمْ : عَزَّزْتُ الْأَشَاةَ إِذَا قَلَّ لِبْنُهَا . وَذَكَرَ الْأَسْتَاذُ عَبْدُ الْغَفُورِ فِي تَحْقِيقِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ أَنَّ ابْنَ خَالَوَيْهِ تَسَرَّعَ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَأَنَّ هُنَاكَ أَفْعَالًا أُخْرَى هِيَ : حَبَّبَ الرَّجُلَ ، وَشَرَّرَ ، وَدَمَمَ . انْظُرْ مَقْدِمَةَ لَيْسَ " ص ١٩ .
- (٦) انْظُرْ الْخَزَانَةَ ١ / ٥٤٠ .

(١) - ومنه قول غنّرة (٢) :

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرهُ
مني بمنزلة المحبِّ المكرم (١)

والله أعلم .

وأما قول أبي القاسم : (ويرفع النكرة) (٣)

فلا بد أن يريد : ويرفع المعرفة (٤) والنكرة المخصوصة ؛

(٥) - لأنه لا معنى في رفعه النكرة المحضة (٥) ، (٦) - فتفهم ذلك
والله المستعان . (٦)

إملاء (٧) آخر ، وفيه كلام مع ابن مالك في المسألة : اختلف

الناس في إعراب "حبذا زيد" على أربعة مذاهب :

أحدها : أن "حبذا" اسم مركب في موضع رفع بالابتداء

خبره (٨) مابعد ، وهو ألا يظهر من كلام سيبويه والخليل ،

(١-١) ساقط من "ح" و"ق" .

(٢) البيت من معلقة غنّرة انظر شعره : ١٨٧ ، والمحتسب : ٧٨/١ ،

والمقرب ١١٧/١ والخزانة ٥٣٩/١ .

(٣) في الجمل : ١١٠ "ويرفع المعرفة" وينصب "النكرة" هكذا

بزيادة "ينصب" وهذه الزيادة من إحدى النسخ المعتمدة

في التحقيق ، وزيادتها خطأ وهذه الزيادة لم تثبت في الجمل :

: ١٢٢ بتحقيق ابن أبي شنب وما نقله المؤلف هنا تصرف

فيه تصرفا لا يخل بالمعنى إذ إنه أتى بكلمة "يرفع" وهي

ليست في الجمل .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥-٥) في "ح" "لأنه لمعنى لرفعه النكرة المحضة" .

(٦-٦) ساقط من "ح" .

(٧) من هنا إلى نهاية الباب ساقط من "ح" .

(٨) في "ق" "وخبره" .

وإليه ذهب المبرّد وابن السراج ، وابن جنّي ، والزجاجي ^(١) في الجمل ،
صاحب الدرّة ^(٢) وابن عصفور ، ونحاة سبّته ، وهو الصحيح خلافا لمن
خالف .

والثاني : أن "حبذا" فعل وفاعل غير منتقل عن إعرابه
الأصيل ، والمخصوص بعدهما بمنزلة بعد نعم وبئس ، إما مبتدأ ،
والجملة خبر مقدم ، وإما خبر ابتداء مضر ، وهو قول ألفا رسي . وتبعه
على ذلك جماعة منهم ابن مالك ، وقال : إنه الصحيح وأفسد القول بغيره
وسياطي بيان الراجح والمرجوح ، بحول الله تعالى .

والثالث : أنه فعل وفاعل كما تقدم ، إلا أن المخصوص بدل من
فاعل "حب" وهو "ذا" .

والرابع : أن "حبذا" كله فعل ، كأنه لما ركب "حب" مع
"ذا" تركيب مزجٍ وخلطٍ غلب جانب الفعل ، وأميت جانب الاسم ،
فوجب أن يكون "حبذا" فعلا ماضيا ، وفاعله المخصوص بالمدح والكلام
في التمييز يأتي أخيرا ^(٤) إن شاء الله تعالى .

الترجيح : قال ابن مالك : الصحيح أن "حبذا" فعل وفاعل
ولكنه جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة ، وقال : إن هذا هو اختيار
ألفا رسي ، وابن برهان وابن خروف ، قال : وهو ظاهر كلام سيبويه .

-
- (١) في "ق" "الزجاج" خطأ .
(٢) "الدره" مطموسة في "ق" وانظر الفصول الخمسون : ١٧٨ .
وانظر تخريج المسألة في بداية الباب ص ٥٩٩ فما بعدها
(٣) سبق تخريج ذلك ص ٥٩٩ .
(٤) انظر ص : ٥٩٥

قال ابن خروف : وأخطأ من قال غير ذلك ^(١) ، قال ابن مالك : ولا يصح القول بأن "حبذا" اسم مبتدأ ؛ لأن قائله مقرب فعلية "حب" وفا عليه "ذا" قبل التركيب ، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا ^(٢) معنى ولا لفظاً ، فوجب بقاءهما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حرفية "لا" وأسمية ما ركب معها في نحو : لا غلام لك . ^(٣)

قلت : هذا اسم مؤنث بل تغيرا بعد التركيب معنى ولفظاً ، أما تغيير المعنى فإنهما نقلا من باب الخبر إلى باب إنشاء المدح ، ألا ترى أن معناه حاصل في زمن ^(٤) النطق به ، ولم يكن كذلك في أصل وضعه ، وأما تغيير ^(٥) اللفظ فبالاقتصار به على الحالة السابقة ، وهي حالة إفراد اسم الإشارة ، وتذكيره والاقتصار بالشئ على أحد الجائزات ^(٦) يسمى تغييرا ، وقد أشار الفارسي في النصف الثاني من الإيضاح إلى نحو هذا .

وأما مسألة : " لا رجل " فمفارقة لسألتنا ، لأنها جواب لمن قال : هل من كذا ؟ وحق الجواب أن يطابق السؤال ، والذي يشبه سألتنا "إن ما" في الجزاء ، فإن "إن" كانت قبل التركيب ظرفاً / ١٥١ ثم صارت بالتركيب حرفاً في رأى سيبويه ^(٧) ، وقد تغير اللفظ والمعنى ،

-
- (١) وانظر تخریج قول الفارسي وابن خروف وسيبويه فيما سبق
ص ٥٩٢ هـ أ
- (٢) في الأصل "لم يتغير" بالإفراد والمثبت من "ق" .
- (٣) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ١٩٦/٢ - ١٩٧ وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٥ وما بعدها ، والتذيل والتكميل ١٧٢/٣ ب وما نقله هنا عن ابن مالك فيه تصرف .
- (٤) في "ق" "زمان" .
- (٥) في "ق" "تغيير" .
- (٦) مطموسة في الأصل .
- (٧) الكتاب : ٥٧/٣ .

أما تغيير اللفظ فكان أسما مضافاً إلى ما بعده ، فلما ركب مع " ما " صار غير مضاف ، وهذا تغيير لفظ ، اعتباراً بأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلما قُطِعَ عن الإضافة صار بمنزلة ما قطع منه بعضه .

وأما تغيير (١) المعنى فبالتحويل من حقيقة الأسمية إلى حقيقة الحرفية ، ومن المضي إلى الاستقبال .

وأما تفريقه بين " حبذا " وبين " إنـمـا " بأن تركيب " إنـمـا " لازم وتركيب " حبذا " غير لازم ؛ لجواز (٢) الأقتصار على حب عند العطف كقول ابن روضة رضي الله عنه : (٣)

* فحبذا رباً وحسب ديننا *

فغير مستقيم ، ومناقض لما قدم . أما كونه غير مستقيم فإن " حب " في قوله " وحسب ديننا " أصل بناء وليس فرع " حبذا " ، وإنما هو من باب * كبرت كلمة * (٤) يراد به التعجب ، وليس ذلك مقصوراً على عطف أصلاً .

وأما كونه مناقضاً لما قدم من قوله : ولكنه جرى مجرى المثل ، ومعلوم أن الأمثال تؤيد كما وقعت .

وقوله : ولا يفعل ذلك بإنـمـا .

قلت : نعم ولا بحبذا ، فهما سواء (٥) في ذلك ، وهذا واضح

لمن تأمله .

-
- (١) في " ق " تغيير .
 (٢) في الأصل " بجواز " والمثبت من " ق " .
 (٣) البيت في ديوان عبد الله بن روضة : ١٠٧ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٨٠٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٦ ، والتذييل والتكميل : ١٢٢/٣ ب ، وجمع الهوامع : ٤٨/٥ .
 (٤) الكهف : ٥ .
 (٥) مطموسة في " ق " .

ثم قال : ولو كان "حبذا" مبتدأ كما قالوا ، لدخلت عليه نواسخ (١) الابتداء كما تدخل على غيره (٢) من المبتدآت .

قلت : غاب عنه (٣) أنَّ "حبذا" لإنشاء معنى المدح ، ولا تدخل نواسخ الابتداء على مثل هذا ، لأن ذلك يخرج به إلى باب الخبر المحض ، فيبطل (٤) معنى الإنشاء (٥) الذي وضع اللفظ له ، ولذلك لزم التقدير ، ويلزم على قوله ، إدخال النواسخ على "ما" التعجبية ، وعلى أسماء القسم المرفوعة بالابتداء ، ولا قائل بذلك ، فكان الزامه غير لازم .

ثم قال : وأيضا لو كان كذلك للزم إذا دخلت عليه "لا" أن يعطف عليه منفي بـ "لا" أخرى ، فكان يمتنع أن يقال : لا حبذا زيد ، حتى يقال : ولا المرضي فعله .

وهذا أيضا غير مستقيم ، لأن ما ألزمه لازم له ، وذلك أن المبتدأ إذا دخلت عليه لا ، وكانت غير عاملة لزم تكرارها نحو : لا زيد في الدار ولا في السوق ، وكذلك إذا دخلت على الفعل الماضي غير مراد به ألدعاء لزم تكرارها أيضا نحو : لا تكلم زيد ، ولا سكت ، ونحو قوله تعالى : * فلا صدق ولا صلى * (٦) .

وقوله : "كما يفعل بالابتداء الموءى معناه" ، غير صحيح ، لأن المبتدأ الموءى معناه مع غيره خبر ، محض ، و"حبذا" مع خبره لإنشاء معنى المدح ، فلذلك لا يلزم معها تكرار النفي ، فإذا لم يكن

-
- (١) مضمومة في "ق" .
(٢) هكذا في هامش الأصل و"ق" وفي متن الأصل "الخبر" ثم شطبها شطبا بسيطا .
(٣) يمكن قراءتها في "ق" "عليه" .
(٤) في "ق" "فبطل" .
(٥) في "ق" الإشارة .
(٦) القيامة : ٣١

فيما قاله كبير دليل على تصحيح ما ذهب إليه ، من كون " حبذا " باقيا على التركيب الأصيل ، كان الصحيح أن حبذا آسم مركب من آسم وفعل ، غلب فيه الأقوى على الأضعف ، لأن الآسم أقوى الكلم الثلاث ، فلذلك غلبت جهة الآسمية على جهة الفعلية ، وهو في موضع رفع بالابتداء والمخصوص خبره .

هذا هو ظاهر كلام سيبويه ، ونصه : وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة " حب الشيء " ولكن " ذا " و " حب " بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، وهو آسم مرفوع ، كما تقول : يا بن عم ، فالعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول للمؤمن حبذا ، ولا تقول : حبذه ، لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك ، وصار المذكور هو اللازم ، لأنه كالمثل (١) ، فتأمل (٢) كلامه فإن الناس اضطربوا في فهمه ، ففهم أكثر حذاق العلماء منه (٣) أنه على ما ذكرت لك ، من أنه آسم مركب من آسم وفعل في موضع رفع بالابتداء ، والمخصوص خبره ، وأنه في قوة قولك : المدوح زيد .

فأما قوله : إن حبذا بمنزلة " حب الشيء " فإنما يعني بذلك التركيب الأصيل المستقل .

وقوله : ولكن " حب " و " ذا " بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، يعني به التركيب العارض غير المستقل ، ولذلك شبهه (٤) بلولا ، وهذا كالنص فيما قلناه .

-
- (١) الكتاب : ٢ / ١٨٠ .
 (٢) في " ق " فتدبر .
 (٣) في الأصل " نفهم أكثر حبذا والنحويين العلماء منه " ثم ضبب الناسخ على " والنحويين العلماء " . وفي " ق " الحذاق العلماء .
 (٤) في " ق " شبه .

وقوله : وهو اسم مرفوع يعنى أن " حبذا " اسم مرفوع ،

هذا مقتضى المساق .

وقوله : كما تقول : يا بن عم ، فالعم مجرور . يعنى في الأصل

، ثم ركب مع " ابن " وصير بمنزلة كلمة واحدة ، كما قال في " حبذا " : إنه بمنزلة " حب الشيء " يعنى في الأصل ، ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ؛ لأن كل مركب ^(١) لا بد أن يكون له أصل قبل التركيب ، ومن ذلك الأصل وقع التركيب ، والدليل على ^(٢) ذلك أن العرب تختلف في تركيب " يا بن أم "

و " يا بن عم " وعلى ذلك خلافهم / في إجرائهما في باب النداء مجرى

يا غلامي ، أو مجرى يا غلام غلامي ، وإجراؤه هما مجرى يا غلامي ، على قصد التركيب ، وإجراؤه هما مجرى ^(٣) يا غلام غلامي ، على قصد الإضافة وعدم التركيب ، فتأمل هذا ، فإنه غاب عن إدراك من جعل قوله : " فالعم

مجرور " دليلا على أن " ذا " مرفوع في الحال " بحب " ، وإن كان قائله موشوقا بعلمه ، ولكن في غير هذه المسألة ، فهذا التنظير منه بين جدا ، ^(٤) لأن حبذا كان في الأصل فعلا وفعلا ، ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ، وكذلك ابن عم كان العم مجرورا بإضافة ابن إليه ^(٥) ، ثم وقع التركيب من ذلك الأصل ثم استدل على التركيب بأنك تقول للموتى : حبذا ،

ولا تقول : حبيذه ، يعنى أنه إنما لزم وجهاً واحداً وهو سابق الوجوه الممكنة في الأصل لمكان التركيب ، هذا هو الظاهر . إلا أنه عليه ^(٦) ، بقوله : لأنه صار مع " حب " على ما ذكرت لك ، يعنى من التركيب الذى أعطاه

تشبيهه بلولا .

(١) " كل مركب " ذهب من " ق " لذهاب طرف الورقة .

(٢) " على " ذهب من " ق " لذهاب طرف الورقة .

(٣) في " ق " " إجراؤه " هما على مجرى .

(٤) في " ق " " حبذا " خطأ .

(٥) ما بين المعقوفين من " ق " .

(٦) في الأصل " علمه " خطأ .

وأما قوله : وصار المذكر هو اللازم ، يعني أن التركيب إنما وقع مع سابق الوجه الممكنة وهو الوجه (١) المذكور ، فلما وقع التركيب من ذلك الأصل ، تعذرت المطابقة للمخصوص لمكان التركيب ، فصار شبيها بالمثل ، على هذا ينبغي أن يحمل كلامه ، لأن التشبيه (٢) بالمثل مقصور على "حبذا" لا على جملة الكلام ؛ لأن المخصوص ليس مقصورا على ذات دون ذات ، وإن لم تحمله على ما ذكرته ظهر التناقض والتدافع في كلامه .

وأمتناع الفصل بين "حب" و"ذا" مطلقا دليل على التركيب المذكور ، لأن شبهه بالمثل ثمرة الامتناع ، وإلا لزم الدور وإجماعهم أيضا على اتصالهما في الخط مشعر بالتركيب ، كما أشعر بالتركيب حذف ألف هلم ، وما كان راجعا إلى الخط خارج عن مناسبة الأمثال ، وهذا كله واضح بين لمن تأمله .

فأما من نسب إلى سيبويه أن "حبذا" باقي على التركيب الأصل ، وأستدل على ذلك بقوله : إن حبذا بمنزلة "حب الشيء" وأستدل أيضا بقوله : فالعم مجرور ، فقد تقدم جوابه ، وأنه يعني بذلك أن هذا التركيب مسبق بذلك الأصل ، وإلا لم يستوف في النداء لغات غلام غلامي ، وما قلناه كاف في تفسيره . والله أعلم .

وأما القول بأن حبذا بجملة فعل ماض فاعله المخصوص ، فلا خفاء بفساده ؛ لما يلزم عليه من تغليب الأضعف على الأقوى ، ولأن التركيب لا يكون في الأفعال .

(١) في الأصل "الواحد" وما أثبت من "ق" ومن هامش الأصل عن

نسخة أخرى .
(٢) في الأصل "الشبيه" .

وأما قولهم : لا تحبّذه ، فليس جارياً على حبذا ، وإنما هو جار
على "حبّذ" (١) نحو : كلم وأما تقدم الفعل في اللفظ فليس فيه
ترجيح وتغليب (٢) ؛ لأنه معارضٌ بتقديم الاسم معنى (٣).

وأما القول بأن "حبذا" فعل وفاعل ، والمخصوص بدل من
فاعل "حب" : فغير مستقيم ؛ لأنه يوجب أن يكون التقدير : حب زيد ؛
لأنّ البديل إمّا على تقدير تكرار العامل ، وإمّا على تقدير أن يحل الثاني
محل الأول (٥) ، وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز في باب نعم وبئس ، وأيضاً
فامتناع المطابقة مانع من هذا الإعراب ، فإنّ زعم أنّ ذلك جار مجزئ
المثل ، فالجواب أنه إنّما أشبه المثل بسبب امتناع المطابقة بالشبه ،
فالمثل شمة الامتناع ، فلائى شيء كان الامتناع ؟ فلا يحير جواباً ، إلا أن
يقول : للتركيب ، وهو القول الصحيح ، وصاحب هذا المذهب هو أبو جعفر
ابن الحاج (٦) ، من كبار أصحاب الشلوبين المحققين .

قال : ولجريانه ، مجزئ المثل امتنع تقديم المخصوص على حبذا ،
ولولا جريانه مجزئ المثل لم يمتنع تقديمه ، كما لم يمتنع في باب نعم
وبئس .

قلت : "حبذا" هو الشبيه بالمثل ، ووجه شبهه به استعماله
على صورة واحدة في كلّ الأحوال ، فليس مثلاً وإنما هو شبيه بالمثال

-
- (١) في الأصل "حبذا" بالالف . خطأ .
(٢) في "ق" "لتغليب" .
(٣) فُسِّرَ ذلك في هامش "ق" بقوله : "أي في الوجود" .
(٤) زيد "ذهبت من" ق "بذهاب طرف الورقة" . (٥) أنظر المسألة فيما سبق ، ص ٣٠١ .
(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي يعرف بابن الحاج
قرأ على الشلوبين وأمثاله ، وله على كثير من الكتب ، أمال ، وإيرادات
وحواش ، ونقود ، كان يقول : إنا مت يفعل ابن عصفور في كتاب
سببويه ما شاء . مات سنة إحدى وخمسين وستمائة أو سبع
وأربعين . بغية الوعاة : ٣٥٩ / ١ - ٣٦٠ .

في الوجه المذكور ، فما آذى أثر هذا الشبه ؟ ولا جواب عن هذا إلا
التركيب كما قلناه . (١)

وأما امتناع تقديم المخصوص ، فليس لكونه جاريا مجرى المثل كما
قال ابن الحاج ، لما قلناه ، ولأن المخصوص ليس من المثل في شيء ؛ لأنه
ليس مقصوراً على لفظ مخصص ، والذي يشبه المثل إنما هو "حبذا" وحده
على الوجه الذي قلناه ، دون المخصص ، والحال والتمييز .

وإنما منع تقديمه للزوم "حبذا" التصدير ، لما تضمنه من
معنى إنشاء المدح المتمم به ، ولأنه يوهم التجريد للخبر المحض . (٢)

فصل : والمنصوب في هذا الباب على الجواز دون اللفظ ،
ولا يخلو أن يكون جامداً أو مشتقاً ، فإن كان جامداً فعلى التمييز كقولك :
حبذا زيد رجلاً ، وحبذا رجلاً زيد ، والفرض تفضيله على / سائر ١٥٣
أفراد جنسه ، وإن كان مشتقاً فوجهان : الحال والتمييز ، كقولك :
حبذا زيد راكباً ، وحبذا راكباً زيد ، وكل واحد منهما راجح مرجوح
، فالحال راجح من جهة اللفظ ، وهو الاشتقاق ، وهو الأصل المعقود
عليه باب الحال ، مرجوح من جهة المعنى ، وهو تقييد المدح بها .

- (١) في "ق" "قلنا" .
(٢) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل : ١٢٥ / ٣ ب : إن المانع
من تقديم المخصوص على حبذا إنما هو ، لأن حبذا فرع عن نعم
وبئس ، فلا يكون فيها ما يكون في الأصل من وصف وتأکید وتقديم
وغير ذلك ، هذا مع أن تقديم المخصوص على نعم وبئس مرجوح وإن
كان جائزاً . ونقل عن ابن مالك أن سبب المنع هو أن حبذا زيد
جارية مجرى المثل ، وما جرى مجرى المثل لا يغير ، وذكر فسي
المساعد : ١٤٣ / ٢ أن الأكثرين أغفلوا هذه المسألة ، فنبه
ابن بابشاذ على ذلك وعلل المنع باحتمال توهم كون "ذا" في
"زيد حبذا" مفعولاً . قال وهو توهم بعيد .

والتمييز راجع من جهة المعنى وهو : إطلاق المدح وتفضيل المدوح على سائر أبناء^(١) جنسه من الركبان ، مرجوح من جهة الاشتقاق ، وهو على خلاف الأصل المعقود عليه باب التمييز^(٢) والفصل بين التمييز والحال دخول "من" عليه إذا كان تمييزاً ، أو تقديره بغير من جهة المعنى^(٣) إذا كان حالاً والله أعلم [بالصواب]^(٣)

-
- (١) في "ق" وهامش الأصل عن نسخة أخرى "أمراد".
 (٢-٢) في "ق" والفصل بين التمييز والحال ، أن تقديره من جهة المعنى بمن ، إذا كان تمييزاً ، وتقديره بغير من جهة المعنى . الخ وللعلماء في هذا المنصوب آراء متعددة ، فقال بعضهم إنه منصوب على الحال لا غير ، وقال آخرون إنه منصوب على التمييز لا غير . وفي البسيط لابن العليج أنه مفعول لفعل مقدر بأعني ، وهو غريب . التذييل والتكميل : ١٢٥ / ٣ والمساعد : ١٤٤ / ٢ .
 (٣) زيادة من "ق" . وبعدها في هذه النسخة قوله : "مسألة الأصل في حب" وقد تقدمت هذه المسألة ص ٥٣١

باب الفاعلين / المفعولين

الَّذِينَ يَفْعَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ بِهِ الْآخَرُ .
 زاد سيبويه : وما كان نحو ذلك ^(١) ، وهذه الزيادة يعم
 جميع مسائل [هذا] الباب ، والرسم الذي يَنْضِيطُ بِهِ الْبَابُ هُوَ أَنْ تَقُولَ :
 الْإِعْمَالُ هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ وَيَتَأَخَّرُ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ أَوْ أَكْثَرُ ^(٢) ،
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ ^(٣) يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ^(٤) كَقَوْلِكَ : ضَرَبَنِي
 وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَقَدْ تَقَدَّمَ عَامِلَانِ هَا هُنَا وَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ
 مِنَ الْعَامِلِينَ يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَالْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَالثَّانِي
 يَطْلُبُهُ بِالْمَفْعُولِيَّةِ ، وَلَا يُمْكِنُ إِعْمَالُ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مَعَ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ
 الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَامِلَانِ ، وَلَا مَعَ اتِّفَاقِهِ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي إِعْمَالِ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ
 وَاحِدٍ إِذَا اتَّفَقَ الْإِعْرَابُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَامِلَانِ فِي نَحْوِ : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ^(٥) ،
 فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِ الْعَامِلِينَ فِي
 الْمَعْمُولِ الْمَتَأَخَّرِ عَنْهُمَا وَحَذْفِ مَعْمُولِ الْآخَرِ أَوْ اضْمَارِهِ عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

-
- (١) الكتاب : ٧٣/١ وذكر ابن خروف أَنَّ هَذِهِ التَّرْجِمَةُ لَا تَعْمُ الْبَابَ ،
 وَذَكَرَ أَنَّ أَحْسَنَ التَّرَاجِمِ مَا تَرْجِمُ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْأَخْضَرِ . وَهِيَ :
 بَابُ الْعَامِلِينَ الَّذِينَ يَسُوغُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَعْمَلَ فِي
 الْأَسْمِ ، لِتَقَدُّمِهَا عَلَيْهِ لَفْظًا وَتَعَلُّقِهَا بِهِ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى .
 شرح الجمل : ٨٧ . وَذَكَرَ ابْنُ بَرِيزَةَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لَه : ١٩٩/١
 أَنَّهَا غَيْرُ عَامَّةٍ أَيْضًا ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ .
 (٢) "أَوْ أَكْثَرُ" كَتَبَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَأَنَّهَا مِنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى وَهِيَ
 ثَابِتَةٌ فِي النُّسَخَتَيْنِ الْآخَرِيَيْنِ .
 (٣) فِي "ح" وَ"ق" "كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا" .
 (٤) هَذَا التَّعْرِيفُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ٦١٣/١ .
 (٥) التَّسْهِيلُ : ٨٦ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٥٢/١ .

وإنما أشرنا بتعلق كل واحد من العاملين بالمعمول المتأخر
 ههما من جهة المعنى، لأنه قد يأتي ما صورته صورة الأعمال وليس منه
 في شيء، لانتفاء تعلق العاملين بالمعمول من جهة المعنى، ولهذا
 (١) لم يجعل سيبويه قول امرئ القيس (٢) :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
 من هذا الباب، لأن معنى البيت، لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل
 من المال، ولم أطلب الملك. هذا حقيقة معناه (١) وقال الفارسي
 (٣) ومن إعمال الأول قول امرئ القيس (٣) وأنشد البيت، قال الأستاذ :
 ليس يريد بهذا مناقضة سيبويه، لأن معنى البيت [ولا بدّ على] (٤)
 ما قلناه، وإنما أراد الفارسي بقوله (٥) ومن إعمال الأول [أي] (٦)
 ومن دليل إعمال الأول فحذف المضاف (٥).

(١-١) في الأصل " قال في الكتاب : وأما قول الكندي :
 ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
 فليس من هذا الباب، يعني لأن قوله : ولم اطلب الملك. هذا
 حقيقة معناه .

وفي " ق " قال في الكتاب : وأما قول الكندي :
 ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
 فليس من هذا الباب، يعني، لأن قوله : ولم اطلب انما ... الملك،
 لأن معنى البيت : لو كان سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من
 المال ولم اطلب الملك. هذا حقيقة معناه .

(٢) انظر قول سيبويه في الكتاب : ٥٧/١ والببيت من قصيدة امرئ

القيس التي تلى المعلقة في الشهرة، وهو في ديوانه : ٣٩ ،

والايضاح : ٦٧ ، والخزانة : ١٥٨/١ .

(٣) في الأصل " من هذا الباب قول امرئ القيس " وفي " ح "

" ومن باب إعمال الأول " فقط ، والمثبت يوافق نص الفارسي

في الايضاح : ٦٧ .

(٤) زيادة من " ح " و " ق " .

(٥-٥) في الأصل و " ق " ومن هذا الباب، أي ومن دليل هذا الباب .

هذا المعنى أراد . والله أعلم " وانظر قول الأستاذ في الكافي :

١٩٤/١ - ١٩٥ . وانظر حواشي الفصل للشلوبين : ٤٨ - ٤٩

وانظر المسألة في شرح الفصل لابن الحاجب ١/١٧١ .

(٦) تكملة مستفادة من الأصل و " ق " وبها يتضح المراد .

وسط ذلك أن هذا الباب جاء فيه الفصل بين الفعل وفاعله بجملة
أجنبية ، ^(١) وليس ذلك في شيء من كلامهم ، فأراد الفارسي زوال ما
يستوحش منه بمجيء الفصل بين الفعل ^(٢) والفاعل ^(٣) بجملة أجنبية
وهي غير ^(٤) باب الأعمال ^(١) ، ومجيء ذلك في باب الأعمال أسهل ، لأن
أصله أن يكون بتأويل المفاعلة ، فهذا المعنى أراد الفارسي والله أعلم .

وكان الأستاذ يحكى في بيت أمرى القيس طريقتين صحيحتين
مبنيتين ^(٥) على مأخذين متباينين ، فيكون مأخذ سيبويه على أن يكون
قوله : ولم أطلب عطفا على جواب " لو " ^(٦) فيكون ^(٧) معنى البيت
على ^(٨) ما فسّرناه أولاً ، ويكون مأخذ الفارسي على أن يكون قوله : ولم
أطلب مستأنفا عطفاً على أول الكلام ، كأنه قال : لو كان سعيي لا دنى
معيشة كفاني قليل من المال ، وأنا لا أطلب قليلاً من المال ، لأن
مطلوبي الملك ، فقد صار كل واحد من العاملين على هذا المأخذ طالبا
للقليل من جهة المعنى ، فهو من باب الأعمال ، فنقول الفارسي على هذا
المأخذ : ومن ^(٩) هذا الباب قول أمرى القيس ^(٩) محمول على ظاهره
وهذه طريقة أبي إسحاق بن ملكون ، وكان الأستاذ [شيخنا أبو إسحاق
رحمة الله عليه] ^(١٠) يستحسنها .

-
- (١-١) ساقطة من " ح " .
(٢) ذهب من " ق " بذهاب طرف الورقة .
(٣) في " ق " فاعله " .
(٤) في " ق " " في غير " بدون واو .
(٥) ساقطة من " ح " .
(٦) ساقطة من " ح " .
(٧) في " ق " " أو يكون " .
(٨) في " ح " " كما " .
(٩-٩) ساقط من " ح " وأنظر قول الفارسي فيما سبق وفرق النسخ هناك .
(١٠) تكملة من " ق " وفي " ح " وكان شيخنا أبو إسحاق رحمة الله عليه .

وأما أبو الحسن بن صفور فرام أن يرد هذا المأخذ ، وذلك أنه
 زعم أن باب الأعمال من شرطه أن يكون العامل الثاني مرتبطاً بالعامل
 الأول ، إما بحرف عطف ، وإما أن يكون معمولاً له ، وليس في بيـــــــــــــــــت
 أمرى القيس شيء من ذلك ، فلا يتصور / أن يكون من باب الأعمال ١٥٤
 عنده (١) ، وليت شعري ما يصنع بقوله تعالى * هاوهم أقرءوا كتابه * (٢)
 و * اتوني أفرغ عليه قطرا * (٣) و * يستفتونك قل الله يفتكم في
 الكلالة * (٤) وكل ذلك من باب الأعمال باتفاق (٥) ، وليس على الوجه
 الذي قاله ابن صفور (٦) فلم يصنع في [هذه] (٧) المسألة شيئاً .

فصل : قال أبو القاسم : (اعلم أن الاختيار في هذا الباب
 إعمال الفعل الثاني) (٨) إلى آخره .

اتفق الناس على جواز إعمال كل واحد من العاملين ، وإمّا اختلفوا
 في الوجه المختار ، فاختار الكوفيون إعمال الأول اعتباراً بالسبقية ، وبانتفاء
 حصول ما يقُل في غير هذا الباب أو يعدم ، وهو الإضرار قبل الذكر ، أو حذف
 الفاعل على الطريقة الأخرى ، فلما كان إعمال الثاني يوءدّي إلى الوقوع في
 هذا المحذور انبغى اجتنابه واختير إعمال الأول .

وأما البصريون فاختاروا إعمال الثاني (٩) اعتباراً بأن التنزيل
 لم يرد إلا بإعمال الثاني ، ولا ينبغي أن يعتقد أن التنزيل ورد بالوجه

-
- | | |
|-----|---------------------------------------------------------|
| (١) | |
| (٢) | الحاقة : ١٩ . |
| (٣) | الكهف : ٩٦ . |
| (٤) | النساء : ١٧٦ . |
| (٥) | في " ح " " عند الجميع " . |
| (٦) | ابن صفور ساقطه من " ح " . |
| (٧) | زيادة من " ح " . |
| (٨) | الجدل : ١١١ . |
| (٩) | الكتاب : ٧٤ / ١ ، والمقتضب ٧٢ / ٤ والإنصاف ٨٣ فابعدها . |

المرجوح دون الراجح (١)، وأيضاً فإنَّ إعمال الأول يلزم فيه الفصل بين الفاعل وفعله بجملة أجنبية (٢) وليس ذلك في شيء من كلامهم (٢-١)، وأيضاً فإنَّ الأصل اتصال المفعول بعامله وليس ذلك فيما اختاره الكوفيون، وأيضاً فإنَّ مزية القرب مقدّمة عند العرب مع فساد المعنى في قولهم : هذا جَحْرُضْبٌ خربٌ، فتقديمها مع صحة المعنى أخرى (٣) [وأولى] (٤) فجاء من هذا كله أن طريقة البصريين في المسألة أرجح من طريقة الكوفيين والله أعلم. (٥)

ثم قال : (وذلك قولك : ضربت وضربني زيد على إعمال الفعل الثاني) (٦).

الأصل المعتبر (٧) في هذا الباب أنك إذا عملت [الفعل] (٨) الأول أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة (٩)، وإذا عملت الثاني نظرت إلى الأول، فإن طلب فضلة حذفته، وإن طلب عمدة أضمرتها قبل الذكر، وهو أحد الأبواب التي جاء فيها الإضمار قبل الذكر، وجعلتها خمسة أبواب : (١٠)

(١) ما ورد في التنزيل آية الحاقة وآية الكهف السابقتان، فلو عمل الأول لقال : هاؤم أقروءه كتابيه، وآتوني أفرغه عليه قطرا.

انظر الإنصاف : ٨٧ وشرح ابن عصفور ٦١٥/١ والمخلص : ٢٨٣. (٢-٢) في الأصل " وليس ذلك في شيء من كلامهم " .

وفي " ح " " وهو قبيح في غير هذا الباب " وانظر شرح ابن عصفور ٦١٥/١.

(٣) في " ح " " أولى " .

(٤) زيادة من " ق " .

(٥) الإنصاف : ٩٢ .

(٦) الجمل : ١١١ .

(٧) ساقطه من " ح " و (ق) إلا أن في " ق " علامة إلحاق لم يظهر أمامها في الهامش شيء لذهاب طرف الورقة.

(٨) زيادة من " ح " .

(٩) في الأصل " وعمده " .

(١٠) انظر هذه المواضع في المغني : ٦٣٥ وما بعدها، وشرح ابن يعيش : ٧٧/١.

أحدها : باب (١) نعم وبئس في (٢) نحو [قولك] (٣)

: نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو .

والثاني : باب ضمير آلأمر والشأن كقولهم : إنه زيد نائم ،

وإنه أمة الله ذاهبة .

والثالث : باب رب كقولهم : ربه رجلاً .

والرابع : هذا الباب على طريقة سيبويه ومن رأى رأيه (٤)

والخامس : باب البدل كقولك ضربته (٥) زيدا (٦) إذا كان

أبتداءً كلام ، وكان الضمير عائداً على زيد (٦-) وهو أحسن القولين ، وهو

ظاهر كلام سيبويه (٧) حيث تكلم مع يونس في هذا البيت [وهو قوله] : (٨) (٩)

قد أصبحت بقرقرى كوانسا

فلا تلمه أن ينام البائسا

فأعرب يونس "البائسا" حالا على أصل مذهبه من جواز اقترانها بآلاف

وآلام ، وجعله سيبويه بدلا من الباء التي في قوله "فلا تلمه" على أصل

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) ساقطة من "ح" .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) في الأصل "ومن رأى برأيه" .

(٥) في "ح" و"ق" "كقولك ابتداءً ضربته زيدا" .

(٦-٦) ساقطة من "ح" .

(٧) في الأصل و"ق" لأنه ظاهر كلام سيبويه ومن هنا إلى نص الجمل

الآتي ساقط من "ق" .

(٨) زيادة من "ح" .

(٩) الأرجز مجهول القائل وهو في الكتاب ٧٥/٢ والمغنى : ٦٣٩ ،

وشرح أبياته للبغدادى ٣٥١/٦ .

مذهبه من امتناع تعريف ما هو حال بنفسه ، وكذلك قال في قول العرب :
مررت به المسكين ، بالخفض على البدل ، ومن قال : مررت به المسكين ،
بالرفع جعله مبتدأ والخبر في الجملة قبله . (١)

ثم قال : (وأما الفراء فإنه لا يجيز هذه المسألة الثانية) (٢).
اختلف الناس في كل مسألة أعمل فيها الثاني ، والأول يطلب
عدة ، على ثلاثة مذاهب ، مذهب الفراء إلى امتناعها جملة اعتباراً
بأن جوازها إنما كان يكون على أحد أمرين : إما على حذف الفاعل
وذلك محذور لعدم النظر .

وإما على الإضرار قبل الذكر ، وهو نادر ، فوجب لذلك رفض (٣)
هذه المسألة .

هذه حجة الفراء ولعمري إن ذلك معضود بالقياس ، لولا ورود
السمع .

حكى سيبويه : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ (٤) ، وهذا نص
في المسألة ، ولا حكم للقياس مع [وجود] (٥) السماع أصلاً .

وأما الكسائي فإنه يجيزها على [حذف] (٦) الفاعل ، و مراده
أن الفعل فارغ منه غير مشغول به ، وهو محذوف لفظاً مراد معنى ، وليس
قول أبي القاسم : وهذا غلط ، برّد صحيح ، لأن الكسائي

-
- (١) انظر الكتاب : ٧٦-٧٥ / ٢ .
(٢) الجمل : ١١٣ .
(٣) في " ح " " امتناع " وانظر مذهب الفراء في المغني : ٦٣٥ ،
والمساعد ٤٥٧ / ١ .
(٤) الكتاب : ٧٩ / ١ والملخص ٢٨٤ / ١ .
(٥) تكملة من " ح " و " ق " .
(٦) تكملة من " ح " و " ق " وانظر المسألة في شرح ابن عصفور ٦١٧ / ١
والمساعد : ٤٥٨ / ١ .

(١) لم يرد ما أشار إليه أبو القاسم ، لأن ظاهر (١) قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حد حذف المفعول به على الإطلاق .

هذا لا يقوله أحد ، وإنما ينبغي أن يقال في المسألة : إنَّ الفاعل إذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ، فالفاعل مضمّر في قام مع أنه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع . والمبتدأ ، والخبر ، والمفعول به إذا علم حذف ، فالفاعل (٢) في هذا الباب إما أن يحذف مع العلم به حملاً (٣) على المبتدأ والخبر والمفعول به ، وإما أن يضرر مع العلم به حملاً (٣) على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ؛ ليكون حيث ما كان جارياً على / أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي ١٥٥ والله أعلم .

هكذا ينبغي أن يقال في ترجيح طريقة سيبويه على طريقة الكسائي ، لا على الوجه الذي قاله أبو القاسم ، والله المستعان .
وأما سيبويه ، فإنه يجيزها على الإضمار قبل الذكر ، (٤) وهو أرجح أيضاً من طريقة الكسائي ، لأن الإضمار قبل الذكر (٤) له نظائر في غير هذا الباب . وإن قلّت وحذف الفاعل لا نظير له في غير هذا الباب ، وحمل الشيء على ما له نظير وإن قلّ أولى من جعله مستقلاً مجرداً من النظائر ، وقد تقدم ما جاء نصاً عن العرب في المسألة ، وذلك قولهم : ضربوني وضربت قومك ، فلم يبق للكسائي ولا لغيره بعد ما يقول ، فأعرف ذلك والله المستعان . (٦)

(١=١) في "ح" "لم يرد ما أشار إليه وذلك أن ظاهر".

(٢) "والفاعل".

(٣=٣) ساقط من "ح" و"ق".

(٤=٤) ساقط من "ح".

(٥) انظر شرح المفصل : ٧٧/١ .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٤٩ والمخلص : ٦٨٦ .

ثم قال : (وتقول على إعمال الأول في هذه المسألة : ضربني وضربه زيد) (١) إلى آخره . (٢)

وقد تقدم أنك إذا أعملت الأول في هذه المسألة (٣) أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه من فضلة أو عمدة ، ولا يلزم في شيء من ذلك عودة (٤) ضمير على ما بعده في الرتبة ، وإنما ذلك أمر لفظي ، لأنك إذا قلت : ضربني وضربه زيد ، فإن تقديره وأصله : ضربني زيد وضربه ، ولا محذور في هذا ، فمن ثم أضمرت الفضلة هاهنا ، وإذا أعملت الثاني ، نظرت [إلى] (٥) الأول فإن طلب عمدة أضمرتها ، وإن طلب فضلة حذفتها ، والفرق بينهما أن العمدة لا يُستغنى عنها ، فمن ثم لزم إضمارها قبل الذكر جملاً على النظائر في غير هذا الباب ، وأما الفضلة فلم تدع ضرورة إلى إضمارها قبل الذكر لصحة الاستغناء عنها ، فمن ثم حذفت حذفاً لما يلزم بإضمارها من عودة الضمير على ما بعده لفظاً ومعنى ، ولم تدع إلى ذلك ضرورة ، وهذا بين إن شاء الله .

ثم قال : (وتقول : مررت ومربي زيد) (٦)

هذه المسألة بينة على الأصل (٧) المذكور ، إلا أنك إذا عكستها فقلت : مربي ومررت بزيد ، فأعملت الثاني قلت في الأفراد : مربي ومررت بزيد ، وفي التثنية مرابي ومررت بالزيدين ، وفي الجميع مروا بي

-
- (١) الجمل : ١١٣ .
 (٢) في " ح " إلى آخر الفصل .
 (٣) في هذه المسألة " ساقط من " ح " و " ق " .
 (٤) في " ق " " عود " .
 (٥) تكلمة من " ح " .
 (٦) الجمل : ١١٣ .
 (٧) في " ق " " على الوجه " .

ومررت بالزبدین ، فأظهرت في التثنية والجمع ما كان مستترا في الأفراد ، فإن قال قائل كيف قلت : مربى ومررت بزبد ، وقولك : بى ، من قبيل الفضلات ، وقد قلت : إنك إذا أعلت الأول حذفته منه الفضلة دون العدة ، وقد أثبت الفضلة ها هنا ؟

فالجواب عن ذلك (١) : أن كلام النحاة إنما هو في الفضلة التي وقع فيها التنازع ، لأن حذفها معقول المعنى ، وهوانها إنما حذفنا ؛ لما يلزم من إثباتها من عودة ضمير (٢) المفعول على ما بعده لفظاً أو رتبة على ما تقدم بيانه ، وأما هذه الفضلة التي في قولك : مربى ومررت بزبد ، فليست من ذلك في شيء ، والتنازع بين الفعلين ، إنما وقع في زيد وضميره دون [ضمير المتكلم وهو] (٣) " بى " من قولك : مربى وإنما احتجت إلى هذا البيان ، لأن هذا أبسط غاب عن بعض المقرئين ، فأعرف ذلك والله المستعان .

ثم قال : (وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما) (٤) هذه المسألة من باب إعمال الفعل الثاني ، فلو أعلت الأول لأضمرت في الثاني جميع ما يطلبه على الأصل المذكور قبل ، فتقول : أعطيت وأعطاني درهماً زيدا درهماً ، إن كان الدرهم الذى أعطيته غير ما أعطاك ، ويجوز مع هذا إضماره اعتباراً لفظياً فتقول : أعطيت وأعطانيه زيدا درهماً ، وإن كان الدرهم الذى دار (٥) بينكما واحداً لزم إضماره ، لأن إظهاره يعطي الغيرية ، وهذا واضح فإن ثنيت المسألة وجمعتها (٦) فقلت :

-
- (١) " عن ذلك " ساقط من " ح " .
 (٢) " في " ح " " من عودة الضمير " .
 (٣) " تكلمة من " ح " .
 (٤) " الجمل : ١١٤ .
 (٥) " ساقطه من " ح " .
 (٦) " في " ح " و " ق " " أو جمعتها " .

أعطيت وأعطيتاني درهما آلزبدن درهمين ، وأعطيت وأعطوني درهما آلزبدن دراهم ، لم يجرز الإضرار هاهنا ^(١) ، لارتفاع الوجه الذى جوز الإضرار فى حالة الأفراد وهو الاتفاق اللفظى ، فلما اختلف اللفظان امتنع الإضرار ، وهذا بين إن شاء الله .

وقال بعض النحاة : يجوز الإضرار مع اختلاف اللفظين لدلالة المعنى عليه ، [حكاه الشلوين فى الأسئلة] ^(٢) ، وهو غير صحيح ، لأن ما قاله غير مفهوم من الكلام لتطرق الاحتمال من كل وجه ، والله أعلم .

ثم قال : (وتقول ظننت وظننى زيد شاخصا) ^(٣) إلى آخر الفصل .

إعمال الثانى فى هذه المسألة ظاهر كما قال ، فإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى جميع ما يطلبه ، فقلت : ظننت وظننى زيدا شاخصا ، وإنما أضمرت ثانى الأول اعتباراً بالصورة اللفظية ، وقد تقدم بيان ذلك ^(٤) ، وهو من كلام / العرب ، ومنه قولهم : عندى درهم ١٥٦ ونصفه ^(٥) ، ومنه قوله تعالى ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا فى كتاب ﴾ ^(٦) والأصل إظهاره ، كقولك : ظننت وظننى شاخصا زيدا شاخصا ، ولم يُعَوَّل [الناس] ^(٧) على قول ابن الطراوة هاهنا ^(٨)

- (١) ساقطة من " ح " .
 (٢) تكلمة من " ح " وهذه التكملة فى هامش الأصل ولم يظهر فى الصورة ما إذا كانت من نسخة أخرى كما هى عادة هذه النسخة فى مثل هذه الزيادات .
 (٣) الجمل : ١١٤ .
 (٤) انظر ص : ٥٩٩ ضارحها .
 (٥) أى عندى درهم ونصف درهم آخر . فالدرهم الآخر لم يجر له ذكر ، هذا مرادهم بإيراد هذا القول هنا . لكن ابن الضائع فى شرح الجمل له : ٣٧ ب اعترضه على ابن عصفور فقال : " ليس الذى عندك بنصف درهم آخر ، بل معنى الكلام : ومثل نصفه فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنى " وهو قول سديد . وانظر مع الهوامع : ١٤٣/٥ .
 (٦) فاطر : ١١ . (٧) تكلمة من " ح " .
 (٨) انظر مذهب ابن الطراوة فى ابن الطراوة النحوى : ١٧٧ وما بعدها .

فإن قدمت الفعل الثاني على الأول في هذه المسألة فقلت : ظنني وظننت زيدا شاخصاً ، فإن أعملت الأول قلت : ظنني وظننته شاخصاً زيدا شاخصاً ، وإن شئت أضمرته كما تقدم فقلت : ظنني وظننته إياه زيد شاخصاً ، فإن أعملت الثاني كان في ثاني الأول ثلاثة أقوال :

أحدها : أنك تضره قبل الذكر ، لأنه لما ^(١) لم يجز الأقتصار دونه تنزل منزلة العمده في جواز إضماره قبل الذكر ، بخلاف سائر المفعولات ، فتقول على هذا : ظننيه وظننت زيدا شاخصاً .

والقول الثاني : أنك تضره وتؤخره ، لأنه ليس مع الفعل كالشيء الواحد بخلاف الفاعل المضر فإنه مع الفعل كالشيء الواحد ، بدلالة تسكين آخر الماضي ^(٢) مع ضمير الفاعل دون ضمير المفعول ، فمن ثم جاز تأخير المفعول مضمراً بخلاف ضمير الفاعل ، فتقول على هذا : ظننسي وظننت زيدا قائماً إياه .

والقول الثالث : أنك تحذفه اختصاراً لدلالة الثاني ^(٣) عليه ، فتقول : ظنني وظننت زيدا شاخصاً ، وأحذف اختصاراً جائز مطلقاً . نعم يكون الخلاف بين من جوز حذفه وبين من منع ذلك خلافاً في تحقيق مناط .

فالذي يمنع الحذف يقول : لا أسلم أن الحذف هنا اختصاراً ، لأن الدليل عليه لم يأت إلا بعد حصول الحذف فقد حذف قبل وجود ^(٤) الدليل ، وهذا بعينه هو الأقتصار بالوقف ، والذي يقول : بأن الحذف

(١) في الأصل " لما يجز " وفي " ح " " لم يجز " ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) في " ق " تسكين الفعل الماضي .

(٣) في " ق " " الكلام " .

(٤) في " ح " و " ق " " أن " فقط .

ها هنا اختصارا يقول : إِنَّ الجملتين معاً في حكم الجملة الواحدة ، هذا أصل الباب ، فكان الحذف اختصاراً وهذا النظر جيد ^(١) إِنَّ شاء الله .

ثم أنشد أبو القاسم [قول الفرزدق] ^(٢) على إعمال الثاني :

ولكنَّ نصفاً البيت

ولو أعمل الأول لقال ^(٣) : لو سببت وسبونني بني عبد شمس .

قال بعض الناس في إعراب البيت [إِنَّ] ^(٤) (٥) - " لو " تسد

مسدٌ خبر لكنَّ - ^(٥) ، ولكنَّ تسدُّ مسدَّ جواب لو ^(٦) والآولى أن تكون

" لو " حرفاً مصدرياً هو خبر " لكنَّ " كأنه قال : ولكنَّ الإنصاف مسابتي ^(٧)

لهو لا ، فليست " لو " ها هنا ما يحتاج إلى جواب ، فيقال فيها ما قاله ذلك المعرب .

ثم يسأل عن تنكير اسم ^(٨) " لكن " ، وما الذي سوغ الابتداء به

قبل دخول الناسخ عليه .

فإنَّما أن يقال : هو من باب الاعتبار بالمراد ، فكأنه ^(٩) قال :

(١) انظر ذلك في شرح ابن الضائع : ٣٦ / ب وما بعدها .

(٢) تكملة من " ح " وانظر البيت في إصلاح الخلل : ١٤٢ وهو

بتامه :

ولكنَّ نصفاً لو سببت وسببني بنو عبد شمس من قریش وهاشم
في " ح " فقال " . خطأ .

(٣) تكملة من " ح " و " ق " .

(٤) في " ح " إِنَّ لو حرفاً مصدرياً هو خبر لكن " ولعله تكرير لما
في السطر الثاني .

(٥) هذا القول لابن خروف في شرح الجمل له ٨٩ .

(٦) " لهو لا " فليست " ذهب من " ق " بذهاب طرف الورقة .

(٧) اسم " ذهب من " ق " بذهاب أطراف الورقة .

(٨) في " ق " " كأنه " فقط .

ولكن الإنصاف ، وإِما أن يقال : المسوغ لذلك كون النكرة غير مرادة
بمعناها ، كقولهم : ثمرة خير من جرادة ، ورجل خير من امرأة على
طريقة ابن عصفور . (١)

وقوله في آخر البيت :

* بنوعبد شمس من منافٍ وهاشم *

فهاشم معطوف على عبد شمس (٢) ، كأنه قال : بنوعبد شمس وهاشم
من منافٍ ، لأن منافاً (٣) هو الأُعلى ، وهذا المعطوف والمعطوف عليه
يجتمعان في مناف ، فكان الأُمر (٤) على ما وصفت (٥) ، والله أعلم .
ثم أدخل بيت طفيل (٦) شاهداً على إعمال الثاني أيضاً ،
وهو فيه بين (٧) ، ولو أعمل الأول لقال :

* جرى فوقها وأستشعرت لون مذهب *

وقد يحذف هذا الضمير لكونه من قبيل الفضلات التي أصلها جواز الحذف ،
إلا أن باب ذلك ها هنا [الشعر] (٨) وقد جوز القاضي حذفه
في الكلام .

- (١) انظر شرح الجمل ٣٤٢/١ .
- (٢) في "ح" "هاشم منه عطف على عبد شمس" .
- (٣) في الأصل "منافٍ غير منصوبة . خطأ .
- (٤) في "ح" "ذلك" .
- (٥) في "ح" "ذكرت" وفي "ق" "وصفته" وأنظر المسألة في شرح
الجمل لابن خروف : ٨٩ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ١٤٣ .
- فعبد شمس وهاشم أخوان ، أبوهما عبد مناف .
- (٦) بيت طفيل هو :
- (٧) "وهو فيه بين" ساقط من "ق" .
- (٨) تكملة لازمة من "ح" و"ق" .

ثم أدخل بيتي ابن أبي ربيعة (١) شاهداً على إعمال الأول ،
والظاهر أن الشاهد في البيت الثاني (٢) ، وإنما جاء بالأول إعلماً بأن
القوافي منصوبة (٣) ، ومن الناس من قال : إن الأول أيضاً من باب
الإعمال ، وهو غير بَيِّن ، لأن " سؤل " يطلب " السوء " (٤) على
المصدرية ، و " يبين " مطلوبه المضاف إلى السوء المحذوف ، وأصله :
لويبين لنا جواب السوء ، فلما اختلف الطالبان انتفى أن يكون من باب
الإعمال ، لأنه قد تقدم (٥) أن الإعمال هو : أن يتقدم عاملان أو أكثر
ويتأخر معمول كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى (٥) ، وليس ذلك
في مسألتنا .

ومن الناس من جعلها (٦) من باب الإعمال على اعتقاد تعميم
اللفظ المشترك ، وبيان ذلك أن " سوء " عبارة عن الحديث الذي هو

- (١) البيتان هما :
فرد على الفؤاد هو عييداً وسؤل لويبين لنا سوءاً لا
وقد نفى بها ونرى عصورا بها يقتدنا الخرد الخدال
هذان البيتان نسبهما الموءل لابن أبي ربيعة تبعاً لبعض
أصول الجمل انظر ص ١١٦ . وهما ليسا في ديوانه ، وإنما هما
للمرآة الأسدي كما في الكتاب : ٧٨/١ وشرح أبياته لابن السيرافي
: ٣٧٦/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٥٢ . وشرح الجمل
لابن خروف : ٠٨٩ .
(٢) تقديره : كرى الخرد الخدال يقتدنا بها .
(٣) انظر ذلك في الحل : ١٥٤ .
(٤) في " ق " " السوء " في المسألة . قال ابن درستويه : من
نصب السوء لويبين فقد أخطأ ، لأن السوء لا يثبت به المجيب ،
إنما يثبت به السائل ، قال : إنما هو منصوب " بسؤل " مصدراً
له ، ومفعول يبين محذوف كأنه قال : وسؤل السوء لو
يبين لنا الجواب . الحل : ١٥٤ .
(٥-٥) في " ح " : " . . . إن الإعمال مشروط بالطلب المعنوي دون
طلب مجرد اللفظ " .
(٦) في " ح " و " ق " " جعل ذلك " .

المصدر ، وقد يكون المصدرها هنا عبارة عن المفعول ، فقد صار "سو" الـ
 مشتركاً بين معنيين أحدهما مطلوب "سؤل" والآخر مطلوب "يبين"
 فمن قال ^(١) بتعميم اللفظ / المشترك جاز أن يكون هذا من باب ١٥٧
 الأعمال على قوله ، وهي طريقة شافعية ^(٢) ومن لم يقل بتعميمه منع
 كون هذا الباب ^(٣) من باب الأعمال ، وعلى ذلك عوام الناس ، فعلى
 هذا ، الشاهد إنما هو في البيت الثاني ، وإعمال الأول فيه قد نص
 عليه البيت ، ولو أعمل الثاني لقال يقتادنا الخرد الخدال . فأعرف ذلك ^(٤)
 والله المستعان .

-
- (١) في "ق" "فقد قال" خطأ .
 (٢) انظر الرسالة للشافعي : ٥١ - ٥٢ والمستصفي ٣٤٠ - ٣٤١
 وأنظر الأحكام في أصول الأحكام ١٩/١ والتصور اللغوي عند
 الأصوليين ٩٢ فابعدها .
 (٣) ساقط من "ح" .
 (٤) "فأعرف ذلك" ساقط من "ح" و"ق" .

باب ما يجوز تقديمه من المضمير على الظاهر وما لا يجوز

الضائر على ثلاثة أقسام : قسمان يفسرهما المشاهدة والحضور ، فلا إشكال فيهما ، وهما ضمير المتكلم ، وضمير (١) المخاطب .

والقسم الثالث ضمير الفاعل ، وهو موضع الإشكال ، لأنه لا يعقل معناه إلا بتقدم صاحبه ، هذا أصله ، ثم إنه يتصرف [في الكلام] (٢) على أربعة أقسام :

قسم يعود على ما قبله لفظاً ومعنى ، أو لفظاً دون معنى ، أو معنى دون لفظ .

فالأول كزيد (٣) ضربته ، والثاني كضرب (٣) زيدا غلامه ، والثالث كضرب (٣) غلامه زيد . (٤)

والقسم الثالث (٥) من التقسيم الأول يعود على ما يفهم من

سياق (٦) الكلام كقوله تعالى * حتى توارت بالحجاب * (٧) فالضمير الفاعل بتوارت ضمير الشمس ، ولم يجز لها ذكر ، ولكنه يدل عليه سياق الكلام ، وكذلك * كل من عليها فان * (٨) فإن ألها ضمير الدنيا ، (٩)

-
- (١) ساقطة من "ح" و"ق" وأنظر شرح الجمل لابن عصفور ١١/٢ .
 (٢) زيادة من "ح" و"ق" .
 (٣) كاف التشبيه ساقطة من "ح" في المواطن الثلاثة .
 (٤) في الأصل "كضرب غلامه زيدا" برفع الغلام ونصب زيد .
 (٥) في "ح" و"ق" والقسم الثاني خطأ .
 (٦) في "ق" "مساق" .
 (٧) الزمر : ٧ .
 (٨) الرحمن : ٣٢ .
 (٩) في "ح" و"ق" "وهو ضمير الدنيا" .

ولم يجرلها ذكر ولكن السياق يدل عليها .

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ : ضمير (١) يعود على ما يفهم من لفظ ما قبله
كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ (٢) أَيِ الشُّكْرِ و ﴿ اْعْدِلُوا
هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (٣) أَيِ الْعَدْلِ ، وكذلك ظننته زيدا قائما ، أَيِ
الظَّنِّ .

وَالْقِسْمُ (٤) الرَّابِعُ يعود على ما بعده لفظا ومعنى ، وهذا
القسم على خلاف الأصول ، فهو شان ، ومواضعه خمسة ، وقد تقدم ذكرها
[فِي آيَاتِ] (٥) قَبْلَ هَذَا [فَانْظُرْ إِلَيْهَا هُنَا] (٦) .
ثم قال : (وَالْوَجْهَ الثَّانِي وهو الذي قصدناه في هذا الباب) (٧)
إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ .

مسائل هذا الباب سبع :

الأولى : مرتبة الفاعل قبل المفعول .

الثانية : المفعول به قبل المجرور .

الثالثة : المفعول الأول قبل الثاني مطلقا سواء كان من باب
أمرت ، أو من باب أعطيت أو من باب ظننت ، أو من باب أعلمت .

الرابعة : المبتدأ قبل الخبر .

الخامسة : المصدر قبل ظرف الزمان .

السادسة : الزمان قبل المكان .

-
- (١) ساقطة من " ح " و " ق " .
- (٢) الزمر : ٧ .
- (٣) المائدة : ٨ .
- (٤) ساقطة من " ح " و " ق " .
- (٥) زيادة من " ح " و " ق " .
- (٦) زيادة من " ح " و " ق " وأنظر ذلك فيما سبق ص ٥٥٨
- (٧) الجمل : ١١٨ .

السابعة : المكان قبل الحال ، فإذا اتصل الضمير بما أصله (١)
التقديم لم يتقدم ، وإذا اتصل بما أصله التأخير جاز تقديمه (٢) ، ويتبين
ذلك بالتمثيل (٣) في كل مسألة مسألة ،

مثال الفاعل مع المفعول : ضرب زيدا غلامه ، لا يتقدم لاتصاله
بما أصله التقديم فإن نصبت الغلام ورفعت زيدا جاز التقديم لاتصاله
بما أصله التأخير.

ومثال المفعول مع المجرور : لبست من الثياب ألينها ، لا يتقدم
لاتصاله (٤) بما أصله التقديم ، فإن قلت : رأيت زيدا في داره ، جاز
التقديم ، لاتصاله بما أصله التأخير .

أمثلة الثالثة (٥) من باب اخترت (٦) الغلمان أحسنهم ،
لا يتقدم ، لاتصاله بما أصله التقديم ، فإن قلت : اخترت زيدا أهمل
بلده جاز التقديم ، لاتصاله بما أصله التأخير .

ومن باب أعطيت : أعطيت السيف صاحبه لا يتقدم (٧) ، لاتصاله
بما أصله التقديم ، وأعطيت زيدا سيفه يجوز تقديمه ، لاتصاله بما أصله التأخير .
ومن باب ظننت : ظننت في الدار صاحبها ، لا يتقدم لاتصاله
بما أصله التقديم ، وظننت زيدا في داره يجوز التقديم لاتصاله بما أصله
التأخير .

-
- (١) في "ح" "مرتبه" .
(٢) في "ح" "وإذا اتصل بما أصله التأخير لم يتأخر جاز تقديمه" .
فأقحم "لم يتأخر" .
(٣) في الأصل "في التمثيل" و "التمثيل" ساقط من "ق" .
(٤) لاتصاله "ساقطة من" ح " .
(٥) في "ح" "الثلاثة" .
(٦) في "ح" "من باب اخترت أمرت" بإقحام "أمرت" .
(٧) لا يتقدم "ساقط من" ح " .

ومن باب أعلمت : أعلمت الكيش سميناً صاحبه ، لا يتقدم ، لاتصاله
بما أصله التقديم ، وهو الأول وأعلمت زيدا في الدار صاحبها ، لا يتقدم
على المجرور لاتصاله بما أصله التقديم عليه وهو الثاني ، ويجوز تقديمه
مع المجرور على زيد ، لأن رتبتهما التأخير عنه .

والثالث : أعلمت هنداً زيدا في داره ، يتقدم مطلقاً لاتصاله
بما أصله التأخير مطلقاً .

ومثال المبتدأ مع خبره : في الدار صاحبها ، لا يتقدم لما
ذكر ، و زيد في داره يجوز فيه التقديم لما ذكر .

ومثال المصدر مع ظرف الزمان : صمت رمضان صوم من يراعيه ، لا يتقدم
لما ذكر . وضربت ضرباً وقته يجوز فيه التقديم ^(١) لما ذكر .

ومثال ظرف الزمان مع المكان : جلست مكانك وقت اتساعه ،
لا يتقدم لما ذكر ، وجلست / يوم الجمعة مكان صلاتها يجوز فيه ١٥٨
التقديم لما ذكر .

ومثال ظرف المكان مع الحال : جلست ضاحكاً من زيد مكانه ،
لا يتقدم لما ذكر ، وجلست مكانك منبسطاً فيه ، يجوز فيه التقديم لما ذكر
من اتصاله بما أصله التأخير فاعرف ذلك ^(٢) والله المستعان .

وأما قول أبي القاسم : (فَإِنْ آتَّصَلَ بِأَسْمِ مَرْفُوعٍ لَمْ يَجْزِ

(١) في "ح" " وضربت ضرباً وقته يتقدم " ولا بأس بذلك .

(٢) في "ح" و "ق" " فتأمل ذلك " .

تقديمه (١) وقوله : (فَإِنْ اتَّصَلَ بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ جاز تقديمه) (٢)
 فاعترضه الناس بنحو قولك : زيد أبوه منطلق ، فَإِنَّ التَّقديمَ هنا
 جائز مع اتصاله بِاسْمٍ مرفوعٍ . وَلَبِستُ مِنَ الثَّيَابِ أَلْيَنَهَا ، ممنوع التقديم
 مع اتصاله بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ ، وإِنَّمَا كان ينبغي أن يقول عوضاً من هذا :
 فَإِنْ اتَّصَلَ بِمَا أَصْلُهُ التَّقديمَ لم يتقدم ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِمَا أَصْلُهُ التَّأخيرُ
 جاز فيه التقديم [والتأخير] (٣) وهذا أبين (٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

-
- (١) الجمل : ١١٨ .
 (٢) في الجمل : ١١٨ " . . . كل مضمَرٍ اتَّصَلَ بِاسْمٍ مَنْصُوبٍ أو مخفوضٍ فَإِنَّهُ يجوزُ تقديمه وتأخيره على الظاهر " ويبدو أنَّ المَوْءَ لَفٍ لم يقصد إلا لنقل المعنى .
 (٣) تكملة من " ح " وانظر إصلاح الخلل ٢١٩ - ٢٢٠ وشرح الجمل لابن الضائع : ٣٨ .
 (٤) في الأصل و " ح " " بين " والمثبت من " ق " ليناسب الاعتراض الذي اعترض به المَوْءَ لَفٍ .

باب إضافة المصدر إلى ما بعده

(١)

الغرض بهذا الباب تمييز المصدر الموصول ، وبيان أحكامه ،

وهو كل مصدر عمل فيه غير فعله ، وكان مبتدأ بمحله كقولك : أعجبني قيام زيد وكرهت ضرب عمرو ، وإنما سمي هذا الضرب من المصادر ^(٢) موصولا ، لأنه يقدر بصلة وحرف موصول ، وذلك الحرف الموصول إما " أن " الموضوعة خفيفة كقولك : أعجبني قيام زيد ، أي أن قام زيد ، ويعجبني ضرب زيد عمرا ، أي أن يضرب زيد عمرا ، وإما " أن " المثقلة أو المخففة منها كما قيل في ترجمة الإمام " هذا باب علم ما الكلم من العربية " ^(٣) أي هذا باب أنك تعلم ، وإما " ما " المصدرية كقولك : يعجبني قيام زيد الآن ، تريد يعجبني ما يقوم زيد .

فصل : هذا المصدر الموصول أصله أن لا يعمل بخلاف الفعل ؛ لأن الفعل إنما وضع ليخبر به عن الفاعل ، والخبر لا بد له من مخبر به عنه ، فعلم الفعل لقوة طلبه لمعموله ^(٤) ، وأما المصدر فليس وضعه أن يخبر به ، فأصله أن لا يعمل ، وإنما عمل ها هنا بحكم النياية عن الفعل الذي له أصل العمل ، وهذا كما تقوله في الظروف ^(٥) والمجرورات إذا وقعت أخبارا ، أو صفات ، أو وصلات ، أو أحوالا فإنها تعمل عمل ^(٦) ما نابت عنه .

- (١) في " ح " " حكمه " .
- (٢) في " ح " " هذا الضرب مصدرا من المصادر . . .
- (٣) الكتاب ١٢/١ .
- (٤) في الأصل " معموله " لكنها ملحقة في الهامش بخط مغاير هي وما بعده إلى نهاية الفصل ، وما اثبت من " ح " وفي " ق " " لمفعوله " وفي هامشها عن نسخة أخرى " لمعموله " .
- (٥) في " ح " الظروف .
- (٦) ساقطة من " ح " .

فصل (١) : هذا المصدر الموصول في نحو قولك : أعجبني قيام زيد ، في تقدير أن والفعل ، وأنّ والفعل في تقدير المصدر الموصول ، فهل هما مترادفان على المعنى الواحد أو متباينان .

قال ابن الطراوة : متباينان ، وقال سائر النحاة : مترادفان على أحد الوجهين في المصدر .

ومشار الخلاف أنك إذا قلت : أعجبني قيام زيد ، فهل ذلك المصدر بإزاء هيئة القيام وصورته ، وإن لم يعجبك أن يفعل القيام ، أو [أنك] (٢) إنما أعجبك أن يقوم ، وإن لم تعجبك صورة القيام (٣) ، ويتبين [لك] (٤) ذلك أنك تقول : أعجبني ركوب هذا الكافر ، فلا يكره لك ذلك ، لأنك إنما تعني هيئته وصورة ركوبه ، لا أنه يعجبك (٥) أن يفعل الركوب ؛ لأنه لك عدو ، وتقول : أعجبني أن يركب هذا المسلم وإن كانت صورة ركوبه لا تعجبك ، وهذا في (٦) غاية الأوضح وألبان قلت : لا خلاف في هذا الوجه الذي أبداه ابن الطراوة بناقب ذهنه رحمة الله عليه ، وإنما خولف في الوجه الذي خالف فيه الجماعة ، وهو الوجه الذي وقعت به المرادفة بين اللفظين .

وتحقيق القول في ذلك أن يقال لابن الطراوة : قولك أعجبني أن قام زيد دائريين أمرين : إما أن يكون بمنزلة المصدر ، ولذلك جاز أن يكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ، وإما أن تمنع ذلك ، فإن قال بالأول

(١) هذا الفصل ساقط جميعه من " ح " .

(٢) زيادة من " ق " .

(٣) في " ق " " قيامه " .

(٤) زيادة من " ق " .

(٥) في الأصل " لأنه " يعجبك " .

(٦) ساقطه من " ق " .

رجع إلى قول النحويين : لأنَّ الفعل إذا كان مع " أن " في تأويل المصدر
لزم اتِّحادُ المعنى ، لأنَّ التأويل شرح وبيان وإيضاح ، وإنَّ منع التأويل
بالمصدر قيل له : فبأيِّ وجه جاز لـ " أن " والفعل " أن يكون فاعلاً
ومفعولاً ومجروراً ، وهي أحكام الأسماء الصريحة ، فإنَّ قال : أسلم أن
الفعل معها في تأويل المصدر لكن لا في تأويل هذا المصدر المستعمل ،
بل في تأويل مصدر يعطى معنى " أن " مع الفعل لم يستعمل على حد
ما قاله الخليل في " ما " التعجبية وفعل النداء ^(١) ، وغير ذلك . قيل :
هذا / تحكم على آلاء لفاظ من غير ضرورة ؛ لأنَّنا نعلم أنَّ الفعل
مع " أن " موضوع موضعاً هو للأسماء الصريحة بالآصال والحاصل
أنَّ المصدر المذكور مقولٌ على معنيين :

أحدهما : ما أبداه ابن الطراوة ، ولم يسع أحداً خلافه ،
وليس على هذا مراداً لـ " أن " والفعل .

والثاني : المعنى الذي غاب عنه ، وأثبتته سائر النحاة وعلى ذلك
يكون مراداً لـ " أن " والفعل " وقد ترجم سيبويه على أنَّ الفعل مع
" أن " بمنزلة المصدر ، فقال : هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل
بمنزلة مصدره ^(٢) ، تقول : أن تأتيني خيرٌ لك ، كأنك قلت : الإتيان
خير لك . ثم قدر في " باب من المصادر " المصدر بالفعل ، وحرف
مصدرٍ فقال فيه : وذلك قولك عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، كأنه قال :
عجبت أنه يضرب زيدٌ عمراً ^(٣) ، فهذا نصٌّ في المسألة ، وبالله التوفيق .

(١) يعني أن الخليل قدّر في : " ما أحسن عبدالله " : شيء أحسن
عبدالله . قال : وهذا لا يتكلم به الكتاب : ٧٢/١ وانظر

النداء : ١٨٢/٢ .

(٢) في الكتاب ١٥٣/٣ " بمنزلة مصدر " .

(٣) الكتاب : ١٨٩/١ .

سؤال في المسألة : قال قائل : إذا كان (١) الفعل مع " أن " في تقدير المصدر ، وكان ذلك المصدر في تقدير " أن والفعل " كان ظاهراً لأمراً أنها من مسائل الدور ، لأنَّ التقدير شرحٌ وبيانٌ ، والشرح والبيان فرع ، باعتبار كونه بعد رتبة المشروح والمبين ، لأنَّ الشرح لا يتصور إلا بعد وجود المشروح ، فلزم لذلك أن كل واحد من المصدر و " أن " مع الفعل أصل (٢) لصاحبه وفرع (٣) عن صاحبه ، وباعتبار كونه أصلاً لزم تقدمه على فرعه ، وباعتبار كونه فرعاً لزم تأخره ، وكذلك العكس ، وقد علم أنَّ كل فرع متوقف على وجود أصله ضرورةً ، وهذا هو الدور بعينه .

وتحقيق القول في بسط ذلك ، أنه لا خفاء أن " أن " والفعل فصرع مؤلف من فرعين ، كل واحد منهما أصل في معناه الذي وضع له ، فالحرف أصل في تصيير الفعل بمنزلة المصدر ، والفعل أصل في العمل ، ومجموعهما فرع في كونه موضوعاً موضعاً هو للمصدر بالأصل ، وأما المصدر الذي وضعت " أن والفعل " موضعاً ، فهو أصل ، لاستحقاقه رتبة التقدم ، لسكن له حظ في الفرعية ، وهو عمله العمل الذي هو للفعل بالأصل ، لأنه أحد الأجناس التي لا حظ لها في عمل بالأصل ، فلولا أن هذا المصدر في تقدير " أن والفعل " ، ما جاز له أن يعمل ذلك العمل .

-
- (١) في " ق " " أن كان " .
 (٢) في الأصل و " ق " " أصلاً " خطأ .
 (٣) في الأصل و " ق " فرعاً . خطأ .

فإن قيل : إذا كان قولك : " أن قام زيد " في تقدير قيام زيد ،
وقيام زيد في تقدير أن قام زيد ، كانت المسألة من مسائل الدور ، لأن
معنى قوله : أن قام زيد في تقدير : قيام زيد ، أصله قيام زيد ، ومعنى قوله :
قيام زيد في تقدير : أن قام زيد ، أصله أن قام زيد ، لأن الشيء إنما يقدر ،
بما هو له أصل بالآستحقاق .

فالجواب : أن (١) هذا الإلزام لا يرد على ألفاظ الترادف ، فقولنا :
أن قام في تقدير القيام ، إنما هو تقدير لبيان الإعراب مع صحة المعنى ، وقولنا :
قيام زيد في تقدير أن قام زيد ، إنما هو تقدير لبيان العمل ، وليس المعنى
على [أن] (٢) أن والفعل أصله أن يكون مصدرا ، ، ولا المصدر أيضا أصله
أن يكون أن والفعل ، لأنك إذا قلت : هذا في معنى هذا لم يلزم أن
يكون ذلك أصله ، كما تقول : زيد ضاربٌ عمرا ، فضاربٌ في معنى يضرب ،
وليس ذلك الموضع أصلا ، وعكسه : أقائم أخواك ، فقائم في معنى يقوم ،
والموضع له بالأصلالة ، وفي كلام النحويين في بعض ذلك مسامحة . وبالله
التوفيق .

فصل : من أحكام هذا المصدر أن يعمل عمل فعله الذي ناب
عنه ، وينقسم ذلك بحسب التعدى وعدمه ، فإن كان فعله غير متعد
كان هو غير متعد كقولك : عجبت من قيام زيد ، وأصله [عجبت] (٣)
من أن قام زيد ، وعجبت من ضرب زيد عمرا ، وأصله من أن ضرب زيد عمرا ،
وعجبت من أعطى زيد عمرا ، وأصله من أن أعطى زيد عمرا ، وأصله
من أن أعلم زيد عمرا أخاك منطلقا .

(١) في الأصل " أن أن " .

(٢) تكملة من " ق " .

(٣) زيادة من " ح " .

- وطريقة البصريين أن هذا المصدر يعمل على ثلاثة أوجه ، منوناً كما مثلنا (١) وهو أوجهها ؛ لموافقتها ما ناب عنه في التنكير (٢) ، ثم مضافاً ، لأن الإضافة غير محضة على أحد القولين ، وقد تكون غير محضة على الجملة على القول الآخر (٣) ، ثم بالالف واللام / وهو أضعفها ، لأن الف واللام إما أن تكون للتعريف ، فيكون مخالفاً لما ناب عنه في التنكير ، وإما أن تكون زائدة وهو قليل ، فلهذا قل إعماله مقروناً بالالف واللام (٤) .
- وأما طريقة الكوفيين ، فإنه لا يعمل إلا منوناً ؛ لموافقتها ما ناب عنه في التنكير (٥) ، ولا يعمل عندهم مضافاً (٦) ولا بالالف واللام (٧) لمخالفته الفعل في هذين الوجهين .

قال الشلوبين : والنصب عندهم بعد المضاف ، والمعرّف

-
- (١) المصادر السابقة كلها في جميع النسخ غير منونة ، وفي نسخة الأصل جعل بعضها مضافاً ، وما بعدها مضافاً إليه .
- (٢) أي لموافقتها الفعل في التنكير ، فالمصدر ناب عن الفعل ، والفعل نكرة وذكر ابن أبي الربيع في الكافي : ٣٤٠ / ١ ، أن المصدر المقدر بأن معرفة وإن كان منوناً . وفي الجمع ٧١ / ٥ أن المصدر المنون يشبه الفعل من حيث أن التنوين كونه التوكيد الخفيفة .
- (٣) انظر التسهيل : ١٥٦ والمساعد ٣٣٢ / ٢ .
- (٤) انظر مذهب البصريين في المساعد : ٢٣٤ / ٢ .
- (٥) لم تذكر هذه المسألة عن الكوفيين في الإنصاف ، ولا في التبيين للعكبري ، والمذكور عندهم أنهم يمنعون إعمال المصدر المنون ، فلا يرفع ولا ينصب ، وأن ما وقع بعده مرفوعاً أو منصوباً فإنه محمول على فعل مضمّر يفسره المصدر . وقد ذكر عن الفراء أن التنوين ليس من كلام العرب ، وإن ورد في الشعر فإنه مستكره . كذا في التذييل ٢٣٦ / ٣ وذكر في المساعد ٢٣٤ / ٢ أن الفراء قال : " ولا يوجد المنون في كتاب الله إلا بفواصل " نحو ﴿ أو إطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾ وانظر جمع الهوامع : ٧١ / ٥ . وعلى ذلك يمكن أن يكون المضاف - رحمه الله - وهم في نقل مذهب الكوفيين والله أعلم .
- (٦) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المضاف . وقيل إن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال .
- (٧) نقل عن الفراء إجازة إعماله على استقبح . المساعد : ٢٣٤ / ٢ .

بِالْألف وَاللَّام إِنَّمَا انتصب بمضمر يفسره ما قبله. (١)

وأما أبو الحسين بن الطراوة فإنه وافق أصحابه البصريين في المنون والمضاف ، وأما المقرن بالالف واللام فهو عنده على وجهين : أحدهما : أن تكون الالف واللّام معاقبة للإضافة كقوله : (٢)

* عن الضرب مسمعا *

أراد عن ضرب مسمعا ، فهذا يعمل عمل المضاف ، لأنه في حكمه ، والعرب تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه. (٣)

قال : وإن كانت الالف واللّام غير معاقبة للإضافة ، وإنما هي لمجرد التعريف لم يعمل شيئا كما قال الكوفيون . هذه طريقة ابن الطراوة. (٤)

(١) لم أجد قول الشلوين هذا في شرحي الجزولية له ، ولا في التوطئة ، وانظر قول الكوفيين في التذييل والتكميل : ٢٣٦/٣ والهمـع ٠٧١/٥

(٢) في "ح" "كقولك" وهذا جزء بيت هو بتمامه :
لقد علمت أولى المفيرة أنني كررت ولم أنكل عن الضرب مسمعا
والبيت نسيه في الكتاب : ١٩٣/١ للمرار الأسدي وذكر ابن
السيرا في شرح أبيات سيبويه : ٦٠/١ : أنه رأى في شعر مالك
ابن زغبة الباهلي ، وصحح نسبه لمالك الأسود الغندجاني في فرحة
الأديب : ٣٢ ، وقال ابن خروف : ٩٣ عزاه الجرمي لمالك بن
زغبة ، ومثله في إيضاح شواهد الإيضاح : ١٨٠ وهو في المقتضب :
٤١/١ ، والإيضاح : ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨/١ ،
وشرح ابن يعيش : ٦٤٠٩/٦ ، والخزانة : ٤٣٩/٣ ، و"مسمعا"
اسم لشخص .

(٣) في "ح" و"ق" "بحكم المعاقب" وهو صحيح أيضا .

(٤) انظر قول ابن الطراوة في : ابن الطراوة النحوى : ٢٦٨-٢٦٩
نقلا عن الإفصاح له .

ثم حيث جوز الكوفيون إعماله فإنه عندهم ينصب ولا يرفع (١) ،
لأنه كذلك جاء في القرآن (٢) قال تبارك (٣) وتعالى : ﴿أطعام في
يوم ذي مسغبة* يتيمًا ذا مقربة﴾ (٤) فقد نصب هاهنا (٥) (٦) ولم يرفع ،
وذلك أن المصدر لا يطلب فاعلا من جهة لفظه ، ولم يرد به سماع ، فمن ثم
نصب (٦) ولم يرفع عندهم .

(٧) وأما البصريون فردوا عليهم بالقياس والسماع (٧) ، ومن حفظ

حجة على من لم يحفظ .

- (١) قال ابن أبي الربيع في الكافي : ٣٢٩/١ : " والفاعل مع المصدر
يحذف وإن كان لا يحذف مع الفعل ، وفي هذا خلاف ، وقال
الكوفيون : إن المصدر المنون ينصب ولا يرفع ، ومن الناس من
ذهب إلى أن هذا المصدر يرتفع بعده المفعول ، فتقول :
اعجبني ركوب الفرس ، على تقدير أن يركب الفرس ، فالكلام هنا في
فصول . الأول مع الكوفيين ، فإنهم ذهبوا إلى أن ينصب ولا
يرفع ، فتقول : اعجبني ركوب الفرس ولا تقول : اعجبني ركوب
زيد ، ولا يقال اعجبني ركوب زيد الفرس . والصحيح أنه يرفع
وينصب ويجوز أن تأتي بهما ، ويجوز أن تأتي بأحدهما
وليس خلافهم في أن المصدر المنون أتى عاملا الرفع فـ في
الشعر ، وإنما الكلام - والله أعلم - في عمله في الكلام ، والقياس
يقتضي ذلك . وانظر بقية كلامه وهو مفيد جدا في جلاء المسألة
وانظر الملخص : ٣١٧ - ٣١٨ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٥ / ٣ ب .
- (٢) في " ح " و " ق " " التنزيل " .
- (٣) ساقطة من " ح " .
- (٤) البلد : ١٤ + ١٥ وزاد في " ح " ﴿أو مسكينًا ذا مقربة﴾ .
- (٥) ساقطة من " ح " و " ق " .
- (٦-٦) ساقط من " ق " .
- (٧-٧) في " ح " و " ق " " وأما البصريون فاعتمدوا على القياس " ومثله
في هامش الأصل عن نسخة أخرى .

أما القياس : فهو أن طلبه للمفعول والفاعل من جهة المعنى ،
فالوجه الذي عمل به النصب ، به يعمل الرفع فلا فرق . (١)

وأما السماع (٢) فإنه حكى في كلامهم (٣) : أعجبتني قراءة في
الحمام القرآن (٤) ، فليس للكوفيين بعد ما يقولون مع هذا القياس الذي
وافقه السماع ، والله أعلم . (٥)

فصل : وأعلم أن هذا المصدر لا يخلو أن يكون مصدر فعل غير

متعد ، أو مصدر فعل متعد إلى مفعول واحد ، أو مصدر [فعل] (٥)
متعد إلى مفعولين ، أو مصدر فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين ، فإن كان
مصدر فعل غير متعد جازت إضافته إلى فاعله وإلى ظرف متسع فيه كقولك :
أعجبتني قيام زيد ، وقيام يوم الجمعة زيد ، وإن كان مصدر فعل متعد
إلى مفعول (٦) واحد جاز فيه ثلاثة أوجه : إضافته إلى فاعله ، وإلى
مفعوله ، وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك : أعجبتني ضرب زيد عمراً ، وضرب عمرو
زيد ، وضرب يوم الجمعة زيد عمراً ، وإن كان مصدر فعل متعد إلى مفعولين
جاز فيه أربعة أوجه : إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله الأول ، وإلى مفعوله
الثاني ، وإلى ظرف متسع فيه ، كقولك : أعجبتني إعطاء زيد عمراً الدرهم ،

- (١) انظر الكافي : ٣٣٠ / ١ ، والملخص : ٣١٧-٣١٨ .
(٢-٣) ساقط من " ح " يريد بهذا القول : أن " قراءة " مصدر لفعل
مبني للمجهول فهو يطلب نائب فاعل .
قال أبوحيان : " ولم يرد ما ظاهره رفع الفاعل بعد المصدر المعرف
بـ " ال " فيما وقفنا عليه غير بيت واحد . . . وهو قول الشاعر :
عجبت من الرزق المسمى بالله . . .
بنصب المسمى ، ورفع إلهه بالرزق ، وهو مصدر رزقه يرزقه رزقا
التذييل والتكميل : ٣ / ٣٣٨ ب .
(٣) في " ق " من كلام العرب .
(٤) " القرآن " منصوبا في " ق " ونصبه خطأ .
(٥) تكملة من " ح " و " ق " .
(٦) ساقطة من " ق " .

واعطاءُ عمر زيدُ الدرهم ، واعطاءُ الدرهم زيدُ عمراً ، واعطاءُ يوم الجمعة زيدُ عمراً الدرهم ، وكذلك إن كان من باب ظننت كقولك : أعجبنى ظنن زيدُ عمراً القائم ، وظنن عمرو زيدُ القائم ، وظنن القائم زيدُ عمراً ، وظنن يوم الجمعة زيدُ عمراً القائم .

وإن كان مصدر فعل متعد إلى ثلاثة مفعولين جاز فيه خمسة أوجه : إضافته إلى فاعله وإلى مفعوله الأول ، وإلى مفعوله الثاني ، وإلى مفعوله الثالث ، وإلى ظرف متسع فيه كقولك : أعجبنى إعلام زيد عمراً كبشك السمين ، وإعلام عمرو زيدُ كبشك السمين ، وإعلام كبشك السمين زيد عمراً ، وإعلام السمين كبشك زيد عمراً ، وإعلام يوم الجمعة زيد عمراً كبشك السمين ، والقوة والضعف على حسب الترتيب الأصيل ، واستيفاء العمل بعد الإضافة على حسب فعله وجوباً أو جوازاً .

فصل : وإضافة هذا المصدر إلى فاعله بحضرة مفعوله أجود من العكس ، لا مرين :

أحدهما : أنه على الترتيب الوضعي .

والثاني : أن الإضافة حقيقية ولا شيء من ذلك في العكس ،

ولذلك لم يأت في التنزيل ، والله أعلم ، غير أنه حكى في الشارح * ذكر
رحمة ربك عبده زكرياء* (٢) برفع الدال والهمزة ، وزعم الفراء أن (٣)

من ذلك قوله تعالى * ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً* (٤)

، وليس المعنى على ذلك مع ما تقدم (٥) / والله أعلم . ١٦١

(١) هي قراءة أبي العالية ، الجامع لأحكام القرآن : ٧٥ / ١١ وذكر

أبوحيان أنه رواية يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر .

التذييل والتكميل : ٢٣٨ / ٣ .

(٢) مريم : ٢٠ (٣) ساقطة من " ق " .

(٤) آل عمران : ٩٧ وما ذكره عن الفراء لم أجده منسوباً للفراء وإنما

هو للكسائي انظر الجامع لأحكام القرآن : ١٤٦ / ٤ .

(٥) " مع ما تقدم " ساقط من " ح " والذي عليه المعنى أن " من استطاع .. " .

بدل كل . انظر الكتاب : والأصول : ٤٧ / ٢ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥٧٩ .

فصل : ويضاف هذا المصدر إلى الفاعل دون ذكر المفعول ،
 كقوله تعالى ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا ببيعكم ﴾ (١) ﴿ وما كان آستغفار إبراهيم ﴾ (٢)
 ﴿ وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إنَّ أخذه أليم شديد ﴾ (٣)
 ﴿ وإنَّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ (٤) ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون
 بنصر الله ينصر من يشاء ﴾ (٥) .

ويضاف أيضاً إلى المفعول دون ذكر الفاعل ، كقوله تعالى :
 ﴿ لقد ظلمك بسوء الظالمين ﴾ (٦) ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء
 الخير ﴾ (٧) ﴿ وهو محرم عليكم إخراجهم ﴾ (٨) ﴿ وإن أردتم استبدال
 زوج مكان زوج ﴾ (٩) ﴿ وإيتاء ذى القربى ﴾ (١٠) وهو كثير . والله
 أعلم .

فصل : واعلم أن حكم الفاعل مع هذا المصدر جارٍ على حكم
 المفعول ، في جواز الذكر والحذف وأمتناع الإضمار (١١) على الأصح ،

-
- | | | | |
|-----|----------------|------|----------------|
| (١) | التوبة : ١١١ . | (٢) | التوبة : ١١٤ . |
| (٣) | هود : ١٠٢ . | (٤) | الرعد : ٦ . |
| (٥) | الروم : ٤ . | (٦) | ص : ٢٤ . |
| (٧) | فصلت : ٤٩ . | (٨) | البقرة : ٨٥ . |
| (٩) | النساء : ٢٠ . | (١٠) | النحل : ٩٠ . |
- (١١) ذهب بعض المتأخرين إلى أن الفاعل لا يحذف مع المصدر كما
 لم يحذف مع الفعل ، لأن المصدر نائب مناب الفعل . والذي كان
 يذهب إليه الأستاذ أبو علي أن الفاعل مع المصدر بخلافه مع
 الفعل ، لأن الفعل طالب للفاعل ببنية والإخبار عنه أخذ من
 الحدث وبني ، فحذفه نقض للغرض ، ويحذف المفعول مع الفعل
 المبني للفاعل ، ولا يحذف مع الفعل المبني للمفعول ، لأنه
 ليس طالبا له ببنيته ، وإنما تعدى إليه لأنه يستدعيه من جهة
 معناه ، فإذا بني الفعل للمفعول صار المفعول كالفاعل . . .
 ولا يجوز حذفه لما في ذلك من نقض الغرض ، فإذا تقرر أن الحذف
 وعدم الحذف راجعان لنقض الغرض ، وذلك راجع لبني الفعل ،
 فما بني الفعل للإخبار عنه لم يحذف ، وما لم يبني الفعل للإخبار
 عنه جاز حذفه ، والمصدر ليس يطلب الفاعل إلا من الجهة التي
 يطلب المفعول . فيجوز لك أن تأتي للمصدر بما تريد من فاعل
 ومفعول وتحذف الآخر ، إذ ليس في ذلك نقض للغرض

وإنما استويا فيما ذكر لا ستوائهما في وجه الطلب المعنوي دون اللفظي ،
وذلك لأن (١) الفعل يطلب المرفوع به (٢) من جهتي لفظه ومعناه ، فمن
ثم لم يجر حذفه معه لقوة الطلب ، وأيضاً فإنَّ الفعل إنما اشتق من
المصدر ليخبر به عن المرفوع به (٣) . فلو حذف معه لبقى الخبر بلا
مخبر عنه ولتأنى الغرضان ، وليس ذلك في المصدر ، وإنما طلبه له مثل طلبه
للمنصوب من جهة معناه دون لفظه ، فلما استوى الطالبان استوى الحكمان
والله أعلم .

وأما المصدر النائب عن الفعل نفسه كضرباً زيداً ، فإنَّ فاعله مضمَر
فيه ، وإنما خالف الموصول من جهة اختلاف النيابة ، لأنَّ هذا نائب عن
الفعل بانفراده ، والموصول نائب عنه مقروناً (٤) بحرف مصدرٍ ، والله
أعلم .

فصل : قد تقدم الكلام على أقسام هذا المصدر ، من إعماله
مرة منوناً ، ومرة مضافاً ، ومرة بالآلف واللام ، وبقي الكلام في مسألتين :

إحداهما : أن هذا المصدر هل (٥) يجوز تقديره بأن وفعل
المفعول كما يجوز (٦) بأن وفعل الفاعل ، أولاً يجوز ذلك ؟ مسألة
خلافية (٧) بين الفارسي وابن أبي العافية (٧) ، فجوزها الفارسي اعتباراً

=====

وهذا الذي ذهب إليه صحيح . . . فينبغي ألاَّ يعدل عنه للإضرار
وتكلف من غير دليل . ينصه من الكافي : ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وانظر
الملخص : ٢٩٤ وانظر التذييل والتكميل : ٣ / ٢٣٤ أ .

- (١) في "ح" و"ق" "أن" .
- (٢) "به" ساقطة من "ح" و"ق" .
- (٣) "به" ساقطة من "ق" .
- (٤) "مقروناً" بياض في "ق" .
- (٥) ساقطة من "ق" .
- (٦) في "ح" و"ق" "كما" يقدر .
- (٧-٧) ساقط من "ح" وانظر المسألة في الإيضاح : ١٥٨ ، والبغداديات
: ٣٦٥ ومابعدهما ، وشرح الجمل لابن بزيمة ١ / ٢٠٩ ، والكافي
٣٣٧ / ١ - ٣٣٨ والملخص : ٣١٩ - ٣٢٠ .

بصحة التقدير ، ومنعها ابن أبي العافية اعتبارا بامتناع تصور ذلك من جهة اللفظ ، وإن المفعول الذي لم يسم فاعله لا بد من تغيير لفظ ما يسند إليه ، وهذا ممتنع في لفظ المصدر ^(١) فوجب الأقتصار على تقديره مع " أن " بفعل الفاعل ^(١) ، وهو الأصل ، ويدل على صحة ما قاله الفارسي أنه حكى عن العرب : أعجبتني قراءة في الحمام القرآن ، وهذا إنما يكون على تقدير : أعجبتني أن قرئ في الحمام القرآن ، على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول ، وقد قيل ذلك في ترجمة سيبويه ^(٢) : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، على تقدير : هذا باب أن يعلم ما الكلم من العربية ، و " ما " زائدة .

وأما المسألة الثانية : فهي أن المخبوض بهذا المصدر يجوز العطف عليه اعتبارا باللفظ واعتبارا بالموضع ^(٣) فتقول : أعجبتني قيام زيد وعمرو وعمرو ، خفضاً ورفعاً ، بحسب اللفظ والموضع ، وتقول : ^(٤) أعجبتني ضرب زيد وعمرو وعمرو ، لفظاً وموضعاً ، فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول ، والرفع على وجهين : أحدهما متفق عليه : وهو العطف على الموضع ، على أن المصدر مضاف إلى الفاعل .

والثاني : العطف على الموضع أيضاً إذا أردت أن المصدر مضاف إلى المفعول الذي لم يسم فاعله على أن يكون المصدر مقدراً بأن وفعل المفعول على طريقة الفارسي ، وهذا الوجه ممنوع على طريقة ابن أبي العافية . وأبو الحسن بن البان ش مع الفارسي في المسألة ، فأعرف ذلك . ^(٤)

(١-١) ذهب من " ق " لذهاب طرف الورقة .

(٢) انظر المسألة في البغداديات : ٣٦٥ وما بعدها .

(٣) في الأصل اعتبارا باللفظ والموضع " والمثبت من " ح " و " ق " .

(٤-٤) في " ح " و " ق " " وأعجبتني ضرب زيد عمر رفعاً ونصباً وخفضاً ،

ثم قال : (وأعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من صلة المصدر عليه

(١- مضافاً كان أو غير مضاف) (١) إلى آخر الفصل .

يحافظ في هذا المصدر الموصول على مسألتين : (٢)

إحداهما : أن لا يقدم عليه شيء من صلتها .

والثانية : أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو ما ليس

معمولاً له ، فيلزم على هذا أن لا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه ولا يبدل منه ،

ولا يعطف عليه مطلقاً (٣) ، ولا ينعت ولا يوءد إلا بعد كمال صلتها

وتامها ، لأن جميع ذلك أجنبي منه من جهة أنه ليس معمولاً له .

وأما المسألة التي ذكر ، وهي : عجبت من أكل زيد / طعامك ١٦٢

يوم الجمعة عند أخيك متكئاً أكلاً شديداً ، فإنه (٤) يتصور فيهم

[أربعة] (٥) أوجه ، وذلك أن الطرفين والحال ثلاثها تحتمل

أن تكون كلها معمولة للمصدر ولقوله : عجبت ، ويحتمل أن يكون بعضها

معمولاً للمصدر وبعضها معمولاً للفعل ، فإن كانت كلها معمولة للمصدر لم

يجز تقديمها عليه ، وجاز تقديم بعضها على بعض ، لأن المجموع صلة ،

وإن كانت كلها معمولة للفعل لم يكن بد من أحد أمرين : إما أن تقدمها

على المصدر ، وإما أن توءد خرها عن جملة معمولاته ، وهي : زيد ، والطعام

والأكل الشديد ، وإن كان بعضها معمولاً للمصدر وبعضها معمولاً للفعل ،

===== فالرفع على وجهين : أحدهما على أن يكون الأول فاعلاً في المعنى ،

والثاني أن يكون نائباً عنه على أحد القولين المذكورين قبل .

وأما النصب فعلى أن يكون الأول مفعولاً في المعنى منصوباً بالمحل ،

وأما الخفض فعلى اللفظ ، وهو ظاهر إن شاء الله .

(١-١) ساقط من " ح " و " ق " وانظر الجمل : ١٢٣ .

(٢) انظر المسألتين في الملخص : ٣٢٢/١ .

(٣) ساقطة من " ق " .

(٤) في " ح " " فأنها " .

(٥) تكملة من " ق " .

فما كان معمولاً للفعل فكما قلناه في جميعها من لزوم ^(١) التقديم على المصدر أو التأخير عن جميع معمولاته ، وما كان معمولاً للمصدر لم يقدم عليه ، ولم يفصل بينه وبين المصدر بما هو معمول للفعل لما ذكر ، وهذا بين ، إن شاء الله تعالى .

وأما قوله : (فإن جعلت متكثراً حالاً منك) ^(٢) ، يعنى من ضمير المتكلم ^(٣) (جاز تقديمه) ولم يقل : وجب ؛ لأنه جعل الجواز دأئاً ^(٤) بين التقديم والتأخير عن الجميع ، لا بين التقديم وبقائه في محله ؛ لأنه خطأ ، على ما قدمناه من امتناع الفصل بين الأصل والموصول بأجنبي ، وهذا واضح إن شاء الله .

وأما البيت الذى أدخله شاعراً ^(٥) على إعمال المصدر المقرون بالالف واللام ففيه تردد ^(٦) ، لأن قوله : " مَسْمَعاً " يحتمل أن يكون منصوباً بلحقت كما قال ، ولا شاهد فيه على هذا .

قال الفارسي : ويرى " كرت " في موضع " لحقت " ^(٧) ففيه شاهد على هذه الرواية ، لأن كرت لا يتعدى إلا بحرف جر ، فإن قيل : لعل " مَسْمَعاً " منصوب بكرت على إسقاط حرف الجر ، أجيب بأن

- (١) في الأصل " بلزوم " .
 (٢) في الجمل : ١٢٣ " ولكن ان جعلت " متكثراً حالاً من التاء " وفي بعض نسخها " منك " كما هنا .
 (٣) " ضمير المتكلم " مطبوعة في " ق " .
 (٤) ساقطة من " ق " .
 (٥) البيت هو :
 لقد علمت أولى المغيرة أنني
 لحقت ولم أنكل عن الضرب مسمعا
 وقد تقدم ص
 (٦) في " ح " و " ق " " ففيه نظر " وفي هامش الأصل إشارة الى ذلك .
 (٧) الايضاح : ١٦١ فهو عنده في الايضاح منصوب بالمصدر ، وقال في غير الايضاح إنه منصوب بكرت . انظر شواهد الايضاح لابن برى : ١٣٨ ، وايضاح شواهد الايضاح : ١٨٠-١٨١ .

ذلك لا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة ، فإذا أنتهينا إلى هذا قلنا : لم نجد عن ذلك مندوحة ، فإن قيل قد وجدت مندوحة عن ذلك ^(١) بإعمال المصدر في مسمع ^(٢) ، قيل : وفي ذلك هو الكلام ومحل النظر ، فكيف يستدل على تصحيح الشيء بنفسه ؟ هذا لا يتصور ^(٣) ، فإذا لا دليل في البيت ^(٤-٤) فأعرف ذلك وتأمله .

فصل : اختلف الناس في تعريف هذا المصدر الموصول على قولين ، فذهب الأستان أبو الحسين إلى أن تعريفه بالصلة كسائر الأسماء الموصولات ، وأن إضافته غير محضة ، وألف واللام زائدة ؛ لا متناع الجمع بين تعريفين . ^(٥)

وذهب آلا أكثر إلى أنه كسائر الأسماء ، معرفةٌ بالإضافة إلى المعرفة ، وبالألف واللام ، ونكرةٌ إذا كان مجرداً منهما . ^(٦)

فأما الأستان [أبو الحسين] ^(٧) فاستدل على أن إضافته غير محضة ، وأن الألف واللام زائدة بجواز العطف على الموضع ^(٨) ، ويندور إعماله بالألف واللام ، [وقد أنكره طائفة] ^(٩) ؛ إذ كانت زيادتهما شاذة على خلاف الأصول .

- (١) في "ح" و"ق" "قد وجدنا عن ذلك مندوحة" .
- (٢) انظر شواهد الإيضاح لابن بري : ١٣٧ ، والكافي : ٣٤٣/١ .
- (٣) "هذا لا يتصور" ساقط من "ح" .
- (٤-٤) في "ح" و"ق" "وهو ظاهر إن شاء الله" .
- (٥) الكافي ١/٣٤٠ - ٣٤١ وانظر : ٣٣٥ ، ٣٣٧ والملخص : ٣٢١/١ والتذييل والتكميل : ٢٣٧/٣ ب ، وجمع الهوامع : ٧٣/٥ .
- (٦) انظر التذييل والتكميل : ٢٣٨/٣ ب وجمع الهوامع : ٧٣/٥ .
- (٧) تكلمة من "ح" و"ق" .
- (٨) مثل : اعجبني قيام زيد وعمر برفع عمرو وخفضه ، فالرفع عطف على موضع زيد ، لأنه فاعل . انظر الملخص : ٣١٩/١ - ٣٢٢ .
- (٩) والكافي : ٣٣٧/١ - ٣٣٨ .
- (٩) تكلمة من "ح" .

فإذا قيل (١) له : فإذا كان معرفةً بالصلة فهل يجوزت :

عجبت من ضرب زيدٍ عمراً الشديداً ، فتمنعه (٢) بالمعرفة ، من حيث كان عندك معرفة بالصلة ، فإنه يقول : يمتنع ذلك من حيث أمتنع وصف كل وبعض " بالمعرفة مع أنهما معرفتان بنية الإضافة ، فلا يلزم من امتناع وصفه بالمعرفة أن يكون نكرةً ، لأن سيبويه قد منع وصف كل وبعض بالمعرفة (٣) ، ولم يلزم من امتناع وصفهما بالمعرفة أن يكونا نكرتين — فهذا جوابه في المسألة .

ووجه امتناع وصف " كل وبعض " بالمعرفة أن لفظهما لفظ النكرة ، فأمتنع وصفهما بالمعرفة (٤) - اعتباراً لفظياً ، وكذلك هذا المصدر الموصول يمتنع (٤) وصفه منوناً [بالمعرفة] (٥) اعتباراً لفظياً ، والله أعلم .

وأما من قال : إن إضافته محضة فإنه يقول : لا دليل في جواز حمل التابع على الموضع هاهنا ، لأنه إنما (٦) هو حمل على المعنى ، إذ كان الأصل في قولك : عجبت من قيام زيد وعمرو : عجبت (٧) من أن قام زيد وعمرو ، فالحمل على المعنى هاهنا اعتباراً بالأصل ، واعتبار الأصول شائع ، فإذا لا دليل في اعتبار الموضع على (٨) كون الإضافة غير محضة (٩) / ١٦٣

- (١) في " ح " " قال " .
- (٢) في " ح " " فتمنعه " خطأ .
- (٣) الكتاب : ١١٠-١١٢ ، ١١٤ .
- (٤-٤) ذكرت مرة أخرى في " ق " بعد قوله : " ... لا دليل في جواز الحمل على الموضع " .
- (٥) تكملة من " ح " و " ق " .
- (٦) ساقطة من " ق " .
- (٧) في " ح " " وعجبت " بإثبات حرف العطف . خطأ .
- (٨) ذهب من " ق " بذهاب طرف الورقة .
- (٩) " غير محضة " مطموسة في " ق " .

وأما قلة إعماله بآل ألف واللام ، فلمكان تعريفه بها ، فبعد (١)
 بذلك عن جانب الفعلية . فضعفت نيابته عن الفعل لهذه المنافرة .
 فإن قيل : فلتضعف إذا نيابته عن الفعل ، إذا كان مضافاً ،
 إذ كانت إضافته عندك [غير] (٢) محضة أجيب بأن الإضافة
 على قسمين : محضة وغير محضة ، وأما آل ألف واللام (٣) فإنها موضوعة
 على قسم واحد (٣) وهو التعريف ، فلهذا كثر إعماله مضافاً ، وندر إعماله
 بآل ألف واللام ، ثم يقول صاحب هذا القول للأستاذ : يلزمك أنت ندور
 إعماله مطلقاً ، إذ (٤) كان عندك معرفة في كل أحواله فيجيب الأستاذ (٥)
 بأنه إذا كان منونا على صورة النكرة ، فليس بينه وبين الفعل منافرة من جهة
 اللفظ ، وكذلك القول فيه إذا كان مضافاً ، لأن الإضافة عنده غير محضة ،
 فهو في حكم المنون ، وكذلك إذا كان بآل ألف واللام ، لأنها عنده زائدة ،
 فهو في حكم المنون ، فإذا كان هذا المصدر مضافاً ، وبآل ألف واللام في
 حكم المنون ، فلا منافرة بينه وبين الفعل ، بهذا الاعتبار ، فهذه موافقة
 بين الفريقين فتأملها ، وبالله التوفيق .

(١) في "ح" "ويعده" .

(٢) تكملة من "ق" .

(٣-٣) في "ح" "و" "ق" "على قسم واحد وضعاً" .

(٤) في الأصل "إذا" .

(٥) ساقطه من "ق" .

باب العدد

الكلام في هذا الباب يدور على مسألتين : إحداهما حكم العدد ،
والثانية حكم المعدود .

فأما العدد فهو هاهنا : عبارة عن ألفاظ التي يُعَدُّ بها ،
وهي أربع مراتب ، آحاد ، وعشرات ، ومئون ، وآلاف .

فأما الآحاد ، فالواحد والآثنان منهما ^(١) مذكوران للمذكر ، وموءنتان
للموءنت كقولك في المذكر : واحد وآثنان ، وفي الموءنت واحدة واثنان ،
أو اثنتان ، ولا يضاف شيء منهما إلى مفسرٍ استغناءً عن ذلك بذكر المعدود ،
لأنه يحصل من لفظه بيان الجنس ومقداره ، تقول من ذلك : رجل ورجلان ،
وآمرأة ^(٢) وأمرأتان ، فيحصل الغرض المطلوب ^(٣) بذلك ^(٤) :

..... شتا حنظل

ضرورة .

وأما الثلاثة فما فوقها إلى العشرة فإنه لا يحصل الغرض المطلوب ^(٣-)
إلا بذكر العدد والمعدود معاً ، كقولك : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، فيكون
أسم العدد يعطى المقدار ، والمعدود يعطى بيان جنس ذلك المقدار ، ولو

(١) في الأصل و " ق " " " فيهما " .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣-٣) ساقطة من " ح " .

(٤) هذا جزء من رجز هو بتمامه :

كَأَنَّ خُصِيَّيْنِ مِنَ التَّدْلُدِ
ظرف عجوز فيه شتا حنظل

والرجز لخطام الرِّيحِ المَجَاشِعِيِّ من أبيات كثيرة ذكرها له الأسود
الفندي في فُرَجَةِ الأديب : ١٥٨-١٦٠ ، وينسب لجندل بن
المُنْتَقِي الطَّهَوِيِّ ولسلمى الهذلي . انظر الخزانة : ٣١٧/٣ ،
والرجز في الكتاب : ٥٦٩/٣ وإصلاح المنطق : ١٨٩ والمقتضب
١٥٣/٢ وانظر تخريجات له أخرى هناك ، وشرح الجمل لابن

آقتصرت على اسم العدد لم يعط إلا^(١) المقدار، دون بيان الجنس، ولو آقتصرت أيضاً على المعدود لم يعط إلا^(١) بيان الجنس دون المقدار،^(٢) فلذلك كنز الجمع بين العدد والمعدود في الثلاثة فما فوقها .

فصل : وحكم لفظ اسم العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون

بالتاء مع المذكر، ودونها مع المؤنث، والمعتبر في ذلك حكم الواحد من المعدود إن كان جمعاً حقيقة، فإن كان الواحد مذكراً أثبت العلامة في اسم العدد، وإن كان مؤنثاً أسقطتها منه كما قال الله تبارك وتعالى ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَشَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾^(٣) لأن واحد المعدود في الأول مؤنث وفي الثاني مذكر، فلذلك كان الأول بغير علامة، والثاني بعلامة، هكذا حكمه إن كان جمعاً حقيقة، ولا يعتبر التأنيث العارض في الجمع، وفقاً لسيبويه^(٤) وأتباعه، فلذلك^(٥) تقول : ثلاثة حَمَامَاتٍ بِالْعَلَامَةِ اعتباراً بالواحد، ولا تقل^(٦) : ثلاث حَمَامَاتٍ بِاسْقَاطِهَا، لأن تأنيث الجمع عارض، فلا يعتد به، هذا هو^(٧) المشهور .

فإن كان المعدود اسم جمع كان معتبراً في نفسه، فإن كان مذكراً

أثبت العلامة في اسم العدد، كما قال الله تبارك وتعالى :

- (١-١) ساقط من " ح " .
- (٢) في " ح " " مقداره " .
- (٣) الحاقة : ٧ .
- (٤) الكتاب : ٥٥٧/٣ ، والنظر إلى التأنيث بالألف والتاء مذهب بعض النحويين . الملخص : ٤٢١ ، والتسهيل : ١١٦-١١٧ .
- (٥) " وأتباعه فلذلك " مطموسة في " ق " .
- (٦) في " ق " " ولا تعول " خطأ .
- (٧) " هذا هو " مطموسة في " ق " .

* وكان في المدينة تسعة رهط * (١) وإن (٢) كان مؤنثا أسقطتها منه كما قال عليه السلام (ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة) (٣) اللهم إلا أن يكون اسم الجمع واقعا موقع ما يعتبر واحده ، فإنه لا يعتبر لفظه كقولك : ثلاثة أشياء ، فأشياء واقعة موقع أشياء جمع شيء ، فكما يجب إثبات العلامة في قولك : ثلاثة أشياء جمع شيء فكذلك يجب إثباتها مع أشياء ، لوقوعها موقع أشياء جمع شيء (٤) وهذا بناء على مذهب سيبويه والخليل ومن تبعهما القائلين : إن أشياء اسم جمع ، وإنه لفعاء مقلوب من فعلاء (٤) ، وهذا مبسوط في آخر التصغير إن شاء الله . (٥)

فصل : وأما ما زاد على العشرة فيمنى للتركيب وتضمن الحرف ، إلى تسعة عشر ، إلا ألمثنى منه ، فإن الجزء الأول باق على إعرابه لا متناع بناء ألمثنى ، لأن علامة التثنية علامة إعراب (٦) على ما مضى في موضعه .

وأما العقود من عشرين إلى تسعين ، ومائة وألف فيستوى فيها المذكر والمؤنث ، والعاقل وغيره ، لأنها أسماء جموع .

واعلم أن الجزء الأول من العدد المركب مبني مع الثاني لتركيبه ، والجزء الثاني مبني لتضمنه حرف العطف إن الأصل عطف الثاني على الأول (٧) ، ولكنه اختصر لرفع اللبس الكائن في بعض المواضع لو ترك غير

-
- (١) النمل : ٤٨ .
 (٢) في "ح" و"لو" .
 (٣) الجامع الصحيح " صحيح البخاري " كتاب الزكاة : ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٦ ، وصحيح مسلم كتاب الزكاة : ٢ ، ٥ ، ٧ .
 (٤) الكتاب : ٥٦٤ / ٣ .
 (٥) في الأصل : " وهذا مبسوط في الأمهات ١٦٤ فانظر إليه في موضعه " وما أثبت من "ح" و"ق" وهما مشر الأصل عن نسخة أخرى . وانظر المسألة في الفصل الأخير من باب التصغير .
 (٦) في "ح" "لأن علامته إعراب" والمثبت من الأصل و"ق" .
 (٧) في "ح" و"ق" "إن الأصل عطف على الأول" .

مركب^(١) ، وكان بناؤه هما على حركةٍ ، لأنه طاريٌّ عليهما ، وكل ما كان البناء طارئاً عليه فسبيله أن يبني على حركة للمزية التي له على المتوغل في البناء .

وأما كون حركة الأول فتحة ، فلا أن الثاني من المركبين بمنزلة تاء التانيث ، فكما يجب فتح ما قبل تاء التانيث^(٢) ، فكذلك يجب فتح ما قبل الثاني من المركبين .

وأما كون حركة الثاني فتحةً ، فطلب^(٣) للتخفيف ، لأن التركيب يناسبه التخفيف ، فأعرف ذلك^(٤) .

وحكم الأول من المركبين باقٍ على ما كان عليه قبل التركيب من إثبات العلامة مع المذكر ، وإسقاطها مع المؤنث ، وأما الثاني منهما فبالعكس ما كان عليه قبل التركيب من إثباتها مع المؤنث ، وإسقاطها مع المذكر ، من ذلك : خمسة عشر رجلاً ، وخمس عشرة امرأةً ، وإن شئت كسرت الشين من " عشرة " مع المؤنث في هذا ، وهي لغة شهيرة^(٥) .

وأما ثمان في التركيب ، فالمشهور إجراؤه مجرى قاضٍ كقولك : ثمانِيَّ عشرة امرأةً ، ويجوز إجراؤه مجرى جمال ، فتقول : ثمانُ عشرة ، فأعرف ذلك .

عبارة أخرى^(٦) بمزيد فائدة : العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وإحدى عشرة إلى تسع عشرة^(٧) إلا المثنى منهما ، لاستحالة

-
- (١) انظر ما سيأتي قريباً ، وشرح ألفية ابن معطي لأبن القواس : ١١٠١ .
 (٢) في " ح " " ما قبل التاء " .
 (٣) كذا في جميع النسخ مرفوعاً ، وهو متجه .
 (٤) في " ح " " والله أعلم " .
 (٥) كسر الشين لغة بني تميم ، وإسكانها لغة الحجازيين : الكتاب ٥٥٧/٣ ، واللسان " عشر " ٥٦٨/٤ .
 (٦) من هنا إلى بداية الفصل الآتي ساقط من " ح " .
 (٧) بعد " عشرة " في " ق " قرابةٌ من خمس كلمات غير واضحة .

الجمع بين إعراب وناء في محل واحد ، أصله أن^(١) يكون معطوفاً
بالواو ، على معنى الإجمال^(٢) الذي تقتضيه الواو وضعاً ، ثم لما أرادوا
التنصيص على أحد المعاني التي يقتضيهما الإجمال مع إرادة الاختصار ،
ركبوا المصدر مع العجز ، وصيروهما بمنزلة لفظ واحد ، عبارة عن جملة العدد
المذكور ، وبيان الإجمال في الأصل المرفوض غالباً أنك إذا قلت : اشتريته
بخمسة وعشرة ، فإنه يحتمل أربعة مقاصد :

أحدهما : أن يكون جميع العدد المذكور شئنا واحداً^(٣) .
والثاني : أن يكون اشتريته بخمسة في وقت ، ثم اشتريته بعشرة
في وقت آخر .

والثالث : أن يكون ذلك بالعكس .
والرابع : أن كل واحدة^(٤) من الواو وأو تقع موقعاً أختها
على معناها . كقولهم : خذه بما عزّوهان ، والواقع إحداها ، وقال في
الكتاب : خذه بما عزّوهان ، وخذه بما عزّوهان^(٥) على معنى واحد .
وهذه المقاصد يحتاج إليها في البيّاعات والأشربة ، فلما كان
لفظ الأصل دائراً بين هذه المقاصد ، عدلوا عنه إلى صورة تكون نصّاً على
المعنى المخصوص بالواو وضعاً مع إرادة الاختصار .

(١) في الأصل « وأصله أن » بإشبات الرار خطاً وفي " ق " كلمة أخرى غير واضحة ويبدو

أنها مغايرة لها .

(٢) في " الأصل " " الإخبار " . والمتثبت من " ق " " ولو قال " احتمال " كان أولى .

(٣) في " ق " " شيئاً واحداً " .

(٤) في " ق " " واحد " .

(٥) ساقطة من " ق " وانظر الكتاب : ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ .

وما شئت يوماً في جماعة من آل أصحاب بسبته ، الشيخ الفقيه
أبا زكريا الدكالي (١) من طلبة شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الفافقي -
رحمة الله عليهما - فسألناه (٢) مسألة فقال : ما وجه قوله تبارك وتعالى
﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ (٣) بعد قوله ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في
الحج وسبعة إذا رجعت ﴾ مع العلم بأن ثلاثة مع سبعة عشرة ، فقلنا
إنه من باب الفذلكة ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقلنا
ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا فما وجه
الإعلام بالشيء جملة وتفصيلاً ؟ ، وأحدهما مِّن عن الآخر ، فقلنا : لأنه
أبلغ في إثباته في نفس السامع ، فقال : ومع هذا فما وجه التوكيد في
ذلك ؟ قلنا : فأفدنا ، فقال : لما كانت الواو تقع موقع " أو " على
معناها عند بعض العرب ، صار في المعنى إجمالاً ، فرفع ذلك بـ " تلك
عشرة كاملة " ، فكذلك مسئلتنا وبالله التوفيق . (٤)

فصل : وأما المسألة الثانية وهي : حكم المعدود ، فإنه

ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها/ : أن يكون جمعا [مخفوضا] (٥) لفظاً أو حكماً ، ١٦٥

وذلك من ثلاثة إلى عشرة ، كقولك : ثلاثة رجال ، وتسعة رهط ، وخمس

نسوة ، وست جبات ، وما أشبه ذلك . (٦)

(١) هو الفقيه الحافظ الذكي الناقدر زعيم أهل سبته في الفقه ذاك للمسائل عازراً بالأصول
ووظف من الاداء أنيق الخط صحيحه ، لا يحتاج لمقابلة ، كان حياً سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة .
نيل الابتهاج : ٣٥٦ .

(٢) هكذا في الأصل و " ق " ، ولعل وجه الكلام : " فسألنا " أي
يكون الفقيه هو السائل لا المسؤول .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) انظر ذلك في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢ / ٤٠٢ .

(٥) تكلمة من " ق " .

(٦) " وما أشبه ذلك " ساقطه من " ح " و " ق " .

والثاني : أن يكون واحداً منصوباً ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، كقولك : أحد عشر درهما ، وتسعة وتسعين درهما ، وأصله أن يكون جمعاً مَعْرَفاً بالآلف واللام مخفوضاً بمنّ الجنسية ، وهو جائز في الاستعمال كقولك : عندي خمسة عشر من الدراهم ، وتسعة وتسعون من الدراهم ، فإذا اختصرت هذا اختصرت الجمع واكتفيت بواحد من الجنس منكور؛ لأنّه يعطى الغرض المقصود من بيانه .

والقسم الثالث : أن يكون واحداً مخفوضاً ، وذلك مع مائة وألف ، وما تكرر منهما كقولك : مائة رجل ، ومائتا رجل ، وألف رجل ، وألفا رجل ، وعشرة آلاف رجل ، وهي ألفاية .

ومائتان عاماً ^(١) ضرورة ، وكان أصل هذا المعدود أن يكون بلفظ الجمع ، إلا أنّه اختَصِرَ مع المائة اعتباراً بمجاورها ، وهو التسعون ، وما هي عَقْدٌ له وهو العشرات ، فكان ^(٢) مفسّرها واحداً اعتباراً بالمجاور ، ومخفوضاً اعتباراً بالعشرات ، فاجتمع فيها ما افترق فيهما من هذين الحكمين ، ولم يكن ذلك بالعكس طلباً للاختصار ، مع حصول الغرض المقصود ، وحُمِلَ الآلف على المائة في ذلك ، لأنها عَقْدُهَا إذا بلغت عَشْرًا . ^(٣)

وأما قراءة [من قرأ] ^(٤) : * وليثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين * ^(٥)

(١) " ومائتان عاماً ضرورة " ساقط من " ح " و " مائتان عاماً " جزء من

بيت للرُّبُيعِ بنِ صَبْعِ الْفَرَارِيِّ ، والبيت بتمامه :
إذا عاش ألفتي مائتين عاماً فقد ذهب السُّرَّةُ والفَنَاءُ
وهوفي الكتاب : ٢٠٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٦/٢ ،

والخزانة : ٣٠٦/٣ .

(٢) في الأصل " وكان " بالواو .

(٣) في " ح " " عشرة " وكل متجه . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦/٢ .

(٤) زيادة من " ح " .

(٥) الكهف : ٢٥ - قرأ بها حمزة والكسائي . السبعة : ٣٩٠ وحجّة

القرآيات : ٤١٤ . قال الكسائي : العرب تقول : أقمت عنده مائة سنة ، ومئة سنين .

بالإضافة إلى سنين ، فمن باب ما جاء منبهة على الأصل (١) كالقصوى في بابيه .

وأما من قرأ (٢) * ثلاث مائة * بالتنوين فإن " سنين " على (٣) هذا ينتصب على الجدل من " ثلاث " المضاف إلى مائة بدل شيء من شيء .
وأما من قال : إنه ينتصب على التمييز (٤) ، فغير مستقيم ، لأنه يلزم عليه أن يكون لبثهم في الكهف على أقل ما يعتبر في الجموع تسعمائة سنة دون ما زادوا (٥) ، وليس المعنى على ذلك والله أعلم .

فصل : قد تقدم أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يفسر بجمع مخفوض وأن (٦) ذلك الجمع يعتبر واحده إن كان جمعا حقيقة ، فإن كان واحده مذكرا أثبت العلامة في أسم العدد ، فقلت : ثلاثة رجال ، فإن كان واحده مؤنثا أسقطتها من أسم العدد (٧) فقلت : ثلاث جبات .
بقي النظر في هذا الجمع ، هل يطرد كونه (٨) من جموع القلة أو يطلق فيه القول ؟

وبسط ذلك أن تقول : لا يخلو المعدود أن يكون له جمع قلة فقط ، أو جمع كثرة فقط ، أو يجتمع له الأمران ، فإن انفرد له أحده

- (١) في الأصل " الاصول " . وانظر حجة القراءات : ٤١٤ ، والحجة لابن خالويه : ٢٢٣ .
(٢) قرأ بها بقية السبعة .
(٣) انظر التبيان للعكبري : ٨٤٤ ، والبحر المحيط ١١٧/٦ .
(٤) انظر البحر المحيط ١١٧/٦ .
(٥) في " ح " و " ق " " دون ما زاد " .
(٦) في " ق " " فان " .
(٧) في " ح " و " (" ق " " اسقطها منه " .
(٨) في " ح " و " ق " " قوله " خطأ " .

آلا مَرِين آلا وَلِين أَضِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ الْعَدَدِ بِحَقِّ الْضُرُورَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ
(١)
جَمْعَانِ اخْتِيرَ أَنْ يُضَافَ اسْمُ الْعَدَدِ إِلَى الْقَلِيلِ مِنْهُمَا ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْكَثِيرِ ،
وَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مِنْ بَابِ وَضْعِ الْكَثِيرِ مَوْضِعَ الْقَلِيلِ (٢) ، وَمِثْلُ (٣) ذَلِكَ
كَلَّهُ أَنْ تَقُولَ (٤) : ثَلَاثَةُ أَرْسَانِ ، وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ، فَأَرْسَانُ جَمْعُ رَسَنٍ لَيْسَ
لَهُ إِلَّا ذَلِكَ ، وَدَرَاهِمُ جَمْعُ دِرْهَمٍ لَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ ، فإِضَافَةُ ثَلَاثَةٍ إِلَى أَرْسَانِ
عَلَى مَا يَنْبَغِي ، وَإِضَافَتُهَا إِلَى دَرَاهِمَ (٥) عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ الْمَطْرُودِ ، إِلَّا
أَنَّهُ يَلْزَمُ ذَلِكَ ، لَامْتِنَاعِ مَا أَطْرَدَ عَلَيْهِ الْأَصْلُ الْمَذْكُورُ .

وَمِثَالُ مَا لَهُ جَمْعَانِ : كَبِشَ وَأَكْبَشَ ، وَكَبِاشَ ، فَالْأَخْتِيَارُ أَنْ تَقُولَ
ثَلَاثَةَ أَكْبَشَ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ثَلَاثَةَ كِبِاشٍ ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ (٦)
الْمَطْرُودِ فَاعْرِفْ ذَلِكَ (٧) ، وَاللَّهُ أَلَمَّ سَعَانَ .

فَصْلٌ : وَأَمَّا كَوْنُ آتَاءٍ فِي عَدَدِ الْمَذْكُورِ دُونَ [عَدَدِ] (٨)
أَلْمَوْئِثِ ، فَرَفَعُ لَمَّا كَانَ يُوْهَمُ إِسْقَاطُهَا مِنْ تَذْكِيرِ اسْمِ الْعَدَدِ (٩) ، إِذْ
كَانَ الْعَدَدُ هُوَ الْمَعْدُودُ ، فَإِنَّمَا أُثْبِتَتْهَا فِي عَدَدِ الْمَذْكُورِ لِتَحْقِيقِ تَأْنِيثِ
اسْمِ الْعَدَدِ ، وَأَمَّا إِسْقَاطُهَا مَعَ أَلْمَوْئِثِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ (١٠) فِي الْنَفْسِ تَذْكِيرُهُ ،
لَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَوْئِثٍ ، هُوَ مَدْلُولُهُ فِي الْمَعْنَى ، وَهَذَا الْقَوْلُ ظَاهِرٌ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

-
- (١) مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ وَقَوْلُهُمْ : ثَلَاثَةُ كَلَابِ .
(٢) انْظُرْ شَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي : ١٠٩٨ وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ الضَّائِعِ
٣٧/ب وَشَرْحَ ابْنِ بَزِيزَةَ : ٢١٦ .
(٣) فِي " ح " وَ " ق " مِثَالٌ .
(٤) كَلَّهُ أَنْ تَقُولَ " سَاقَطَ مِنْ " ح " وَ " ق " ، وَفِي " ق " إِحَالَةٌ يَبْدُو
أَنَّهَا لَهَا ، وَلَكِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِي الْهَامِشِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .
(٥) فِي الْأَصْلِ " دَرَاهِمُ " .
(٦) فِي " ح " وَ " ق " عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ .
(٧) فَاعْرِفْ ذَلِكَ " سَاقَطَ مِنْ " ح " وَ " ق " .
(٨) زِيَادَةُ مِنْ " ح " وَ " ق " .
(٩) لِأَنَّ الْفَاعِلَ الْعَدَدُ مَوْئِثَةٌ .
(١٠) " فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ " فِي " ح " " فَلَا نَه لَا يَقَعُ " .

وفيه طريقة أخرى تظهر من أبي القاسم وهي : أنه إنما كان (١)
ذلك للمشكلة والمناسبة بين الأصول والفروع ، فكأنهم جعلوا أصلاً مع
أصل ، وفرعاً مع فرع ، بيان ذلك أن ألفاظ العدد كلها مؤنثة ، فمنها
ما هو مؤنث بعلامة كثلاثة وأربعة ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة كثلاث
واربع ، (٢) والمؤنث بالعلامة أصل للمؤنث بغيرها (٣) - (٢)

والمعدود أيضاً على قسمين : مذكر ومؤنث والمذكر أصل للمؤنث
، فجعلوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود / فقالوا : ثلاثة ١٦٦
رجال ، وجعلوا الفرع من ألفاظ العدد مع الفرع من المعدود ، فقالوا :
ثلاث نسوة ، وهذا (٤) ظاهر تعليل أبي القاسم (٥) ، إلا أنه لم
يبسطها هذا البسط (٦) - فاعرف ذلك والله المستعان . (٦)

مسألة : قد تقدم أن العدد المركب حكمه أن يكون الجزء الأول
بالتاء مع المذكر ، وبإسقاطها مع المؤنث ، وأن الجزء الثاني بالعكس بالتاء
مع المؤنث وبإسقاطها مع المذكر ، كأنهم كرهوا الجمع بين علامتي تأنيث
فيما هو كالشيء الواحد ، وأثبتوها في الجزء الثاني من عدد المذكر ،
واستحسنوا نقلها من عدد المذكر للجزء الثاني من عدد المؤنث توفيةً لحق
الأصل ، إذ كان أصل التاء أن تكون في عدد المؤنث لولا ما عرض لها
ما ذكر قبل [والله أعلم] . (٧)

-
- (١) " إنما كان " ساقط من " ح " .
(٢-٢) ساقط من " ق " .
(٣) في " ح " لغير علامة " .
(٤) في " ح " " هذا " بدون حرف العطف .
(٥) الجمل : ١٢٥ .
(٦-٦) في " ح " و " ق " والله أعلم . وانظر المسألة في شرح الجمل
لابن هشام الأنصاري : ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٧) " والله أعلم " زيادة من " ح " و " ق " .

فإن قلت : فما بالهم جمعوا بين ألف "إحدى" والتاء في قولهم : إحدى عشرة امرأة ، وهما علامتا تأنيث ، وقد قلت : إنه لا يجوز أن يجمع بين علامتي تأنيث .

فالجواب : أنه إنما جاز ذلك لمجموع أمرين .
أحدهما : الاعتبار بأصل العدد المركب وهو العطف .
والثاني : اختلاف لفظي العلامتين .

فإن قلت : فما بالهم جمعوا بين علامتين متفتحي اللفظين في قولهم : اثنتا عشرة امرأة .

فالجواب : أن عشرة ليس مركبا مع اثنتين ، لأن التثنية تمنع من ذلك ، بدليل بقاء الإعراب ، وإنما يبنى الجزء الثاني ها هنا لوقوعه موقع الحرف ، وهونون اثنتان ، وأيضا فإنه مضمّن معنى حرف العطف إذا كان معطوفا في أصله ، فإذا كان " اثنتا " غير مركب مع ما بعده ، فلا إشكال في مجيئه بتاء التأنيث ، لانفصاله من الثاني بنفسه ، وهذا واضح إن شاء الله . (١)

وأما ألف إحدى^(٢) فكونها للتأنيث ظاهر ، فإن قيل : ولعلها للإلحاق فلا يحتاج إلى السوءال المذكور ، ولا إلى الجواب عليه .

فالجواب : أنها لو كانت للإلحاق للحقها بالتنوين فيما إذا عطف عليها في نحو إحدى وعشرون ، فأمتناع كحق التنوين لها في نحو هذا دليل على أنها للتأنيث ، فأعرف ذلك والله المستعان .^(٢)

(١) انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٨/٢ .
(٢-٢) في "ح" "فكونها للتأنيث ظاهر ، لأنها لا يلحقها تنوين في نحو : إحدى وعشرين ، وهذا يرفع أن تكون للإلحاق ."

مسألة : قد تقدم وجه بناء هذا العدد المركب ^(١) ، والمشهور

بقاء بنائه إذا أضيف لغير التمييز كقولك : عندي خمسة عشر زيد ، ومنهم من يعرب آخره هاهنا اعتباراً بتمككه ^(٢) بالإضافة ، إن أصلها معاقبة تنوين التمكن ، فهذا وجه ذلك على قلته ^(٣) ، والله أعلم .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِضَافَةَ مَمْتَنَعَةٌ فِي الْمَثْنَى مِنْ هَذَا الْعَدَدِ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَضَفْتَهُ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ تَحْذِفَ عَشْرَ فِيلْتَبَسَ بِالْأَثْنَيْنِ ، وَإِمَّا أَنْ تَثْبِتَهَا فَتَكُونَ جَامِعًا بَيْنَ الْإِضَافَةِ وَبَيْنَ مَا هُوَ مَنْزِلُ مَنْزِلَةِ نُونِ الْأَثْنَيْنِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ نُونِ الْاِثْنَيْنِ وَالْإِضَافَةِ ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ عَشْرٍ وَالْإِضَافَةِ ، لِتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ النَّونِ الَّتِي يُلْزَمُ حَذْفُهَا عِنْدَ الْإِضَافَةِ ^(٥) كَمَا ذَكَرَ ^(٤)] وَاللَّهُ أَعْلَمُ] .

مسألة : إذا أضيف العدد من ثلاثة إلى تسعة ، إلى المائة كان كُلهُ بغير علامة مطلقاً ، لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى الْمِائَةِ ، وَهِيَ مَوْءَنْثَةٌ وَالْمَعْتَبِرُ اللَّفْظُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُجْمَعَ فَيُقَالُ : ثَلَاثُ مِائَاتٍ أَوْ مِئَتَيْنِ ، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ ^(٦) ، وَإِفْرَادُهَا أَكْثَرُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ اعْتِبَارًا بِأَنَّهَا جَمْعٌ فَسِي الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ اسْتَفْنَى عَنْ جَمْعِهَا .

وَأَمَّا آلُفٌ فَمَجْمُوعٌ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ عَلَى الْأَصْلِ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ آلَافٍ ، وَعَشْرَةُ آلَافٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

- (١) انظر ما سبق ص
- (٢) في " ح " " لتكنه " خطأ .
- (٣) انظر الكتاب : ٢٩٨ / ٣ - ٢٩٩ وانظر قول السيرافي في هامش (٢) من صفحة ٢٩٩ .
- (٤) " كما ذكر " ساقط من " ح " .
- (٥) زيادة من " ح " و " ق " .
- (٦) ومنه قول الشاعر :
ثلاث مئينٍ للملوك وفي بها رداي وجلت عن ملوك الأعاجم
وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٦ / ٢ .

مسألة : لا يجوز الفصل بين التمييز وأسم العدد ها هنا ، أما في الإضافة فلأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وأما في النصب ، فلم يأت ذلك إلا في الشعر كقوله : (١)

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

وهذا بخلاف تمييز " كم " (٢-) فإنَّها يجوز الفصل بينهما هناك في فصيح الكلام ، (٢-) وُفِّرَقَ بينهما أن " كم " (٣) منعت التصرف بلزومها صدر الكلام ، فعوضت من ذلك التصرف في تمييزها بجواز الفصل بينهما .
وأما أسماء العدد فلم تمنع شيئاً من ذلك ، فلم يجز الفصل بينها وبين تمييزها لضعف عمل العامل فيه . والله أعلم .

(١) البيت لعباس بن مرداس الأسلمي وهوفي ديوانه : ١٣٦ والكتاب ١٥٨/٢ ، والمقتضب ٣ : ٥٥ ، والاصول : ٣١٦/١ ، والإيضاح : ٢٢٤ ، وشرح آبن يعيش : ١٣٠/٤ ، والخزانة : ٥٧٣/١ .
(٢-٢) ساقطة من " ح " .
(٣) في " ح " " لا " ن " .

باب تعريف العدد /

العدد المفرد يعرف من أوله كغيره من الأسماء كقولك الثلاثة ،
والأربعة ، العشرة ، العشرون ، المئة ، الألف ، والمضاف يعرف منه الثاني
فيتعرف الأول بإضافته إليه ، لأنه قد علم أن المضاف يكتسي من المضاف
إليه التعريف ، كما يكتسي منه التذكير ، وكما يكتسي منه حكم الشرط
والاستفهام ، والتذكير والتأنيث .

وقد كان أصل الألف واللام أن تكون في الأول دون الثاني ، لأنه
المقصود بالتعريف ، لكن عدل عن ذلك لما كان يلزم عليه من الاستحالة ،
وهي كونه معرفةً اعتباراً بالألف واللام ، ونكرةً اعتباراً بالمضاف إليه
وهذا محال في التحصيل ، هذا هو الوجه المتفق عليه .

وحكى الكسائي تعريف الأسمين المضاف والمضاف إليه ، وهو
قولهم : الخمسة آلاثواب ^(١) ، ووقع الاتفاق على وجود السماع ، وإنما
اختلف ^(٢) القياس على ذلك ^(٣) المسموع ، فطرد الكسائي وأتباعه ذلك
آالباب ، وقصره البصريون على محله ^(٤) ، وهو أجود ، لأن المسموع موجب
بالحاقه بباب الصفة المشبهة .

- (١) انظر قول الكسائي في إصلاح المنطق : ٣٠٢ ، وشرح ألفية ابن
معطي لابن القواس : ١١٠٨ ، واعتبر المبرد ذلك خطأ فاحشاً
انظر المقتضب : ١٧٣/٢ .
- (٢) في " ح " " وإنما اختلف في القياس " .
- (٣) " ذلك " سابقة من " ح " .
- (٤) انظر معاني القرآن للفراء : ٣٣/٢ ، الإنصاف : ٣١٢ وما بعدها .

وبيان ذلك أن آسم العدد قد يوصف به فيقال مثلاً : عندي رجال خمسة ، كما تقول : هذا وجهٌ حسنٌ ، ثم قيل ^(١) : الخمسة ألثواب كما قيل ^(١) : الحسن ألوجه ، فهذا وجه ذلك ، والله أعلم .

وهل يقال : الخمسة أثواب بإدخالها في الأول دون الثاني

أو لا ؟

ظاهر كلام الأستاذ أبي الحسين أن ألفراء يقوله ، كما يقول : الحسن وجه ^(٢) ، وظاهر ابن عصفور أن الإجماع على امتناع المسألتين ^(٣) ، فإن كان الأستاذ نسب ذلك للأفراء بالإلزام ^(٤) ، فالقول ما قاله ابن عصفور ، وإن كان حفظه نصاً عن ألفراء ، فالقول ما قاله الأستاذ ، لأن من حفظ حجةً على من لم يحفظ ^(٥-٥) فاعرف ذلك والله المستعان .

وأما العدد المركب ففي تعريفه أربعة أوجه :

أحدها : أن يعرف من أوله ، لأن الأسمين قد صاراً بالتركيب ، بمنزلة آسم واحد ، والآسم الواحد إنما يعرف من أوله فتقول : عندي الخمسة عشر درهماً . ^(٦)

والوجه الثاني : أن يعرف الآسمان معاً باعتباراً بأصلهما قبل

التركيب كقولك ^(٧) : الخمسة العشر درهماً .

-
- (١) في "ح" و"ق" " تقول " وانظر المسألة في شرح ابن عصفور : ٣٧ / ٢ .
 (٢) انظر الملخص : ٤٢٧ / ١ .
 (٣) شرح الجمل لابن عصفور
 (٤) قال الأستاذ : " ولم يقولوا : حسن وجه ، ولثلاثة أثواب لا يجوز من جهة القياس ، ولا حكى عن العرب ، وأجازه ألفراء ، قياساً ، وهو خطأ " الملخص : ٤٢٧ / ١ .
 (٥-٥) في "ح" " والله أعلم " .
 (٦) هو مذهب البصريين . انظر شرح ابن عصفور ٣٧ / ٢ .
 (٧) في "ح" " فتقول " وهذا مذهب الكوفيين .

والوجه الثالث : تعريف ثلاثة أَلْأَسْمَاء كقولك الخمسة العشر الدرهم ، أَمَّا تعريف الثاني فقد بين وجهه ، وأَمَّا تعريف التمييز ^(١) فهو خطأ عند آلحذاق ؛ لِأَنَّ الْمَرَاد حاصل بلفظ التَّنْكِير ، ولا معنى لتكليف التعريف إِذْ كَانَ فرعاً ، والفروع لا تُتَكَلَّفُ إِلا لمزيد فائدة .

والوجه الرابع : تعريف أَلْأَوَّل والآخِر ^(٢) فقط كقولك : الخمسة عشر الدرهم ؛ لِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ قد صار مع أَلْأَوَّل [بالتركيب] ^(٣) كالشئ واحد ، فيكفي ^(٤) في ذلك تعريف أَلْأَوَّل فقط ، ^(٥) وأما الثالث فمنفصل ما قبله فَعَرَفَهُ ؛ لِأَنَّ تعريف أَلْأَوَّل لا يسرى إِلَيْهِ ^(٥) ، وقد قلنا إِنَّ تعريف التمييز غير مستقيم ، فَإِنْ سَمِعَ ما ظاهره ذلك من كلام العرب حُكِمَ على أَلْأَوَّل والآلام بالزيادة .

ولو كان التمييز ما يصح تعريفه عند العرب ، لَأَطْرَدَ ذلك وكثر كثرة تدل على الصحة ، وَلَمَّا نَدَرْنَا ظاهره ذلك علم أنه ما ^(٦) لا يصح تعريفه . وآله أعلم .

وأما آلعطف وآلمعطوف عليه فيعرف كل واحد منهما لآنفصاله لفظاً من صاحبه كقولك : الخمسة والعشرون ، والتسعة والتسعون .

ونقل ابن عصفور عن بعضهم جواز الأقتصار على تعريف أَلْأَوَّل تشبيهاً بالمركب ، كقولك : الخمسة وعشرون درهما ^(٧) ، ورده بكون الثاني

(١) في " ح " " الثالث " .

(٢) في " ح " " والثالث " .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) في " ح " " فاكتفى " .

(٥-٥) في " ح " " وأما الثالث فمنفصل ما قبله ، لا يسرى إليه تعريف

أَلْأَوَّل . وانظر تعريف العدد في شرح التسهيل لابن مالك

١٤٠-١٣٩/٢ .

(٦) ساقطة من " ح " .

(٧) ساقط من " ح " .

لا يتعرف بتعريف الأول لأنفصاله / منه . (١)

فإن قلت : أجمعه معطوفاً على المعروف دون أدوات (٢) ،
فيكون حرف العطف قد شَرَك بينهما في حرف التعريف .
فإن ذلك لا يستقيم لما يلزم عليه من الفصل بحرف العطف
(٣-٣) بينه وبين حرف التعريف .

فإن قلت : وكذلك يلزم الفصل بحرف العطف (٣-٣) بين المضاف
والمضاف إليه في نحو : هذا غلام زيدٍ وعمرو ، وقد جوزتم ذلك .
فالجواب أن اتصال المضاف بالمضاف إليه ليس في قوة اتصال
حرف التعريف بالمعروف ، ومع هذا ففي المسألة نظر ، والله أعلم .

(١) شرح الجمل : ٣٨/٢ .
(٢) في "ح" "أرواته" .
(٣-٣) ساقط من "ح" .

باب ثاني آثنين وثالث ثلاثة

يريد وما فوق ذلك ، فحذف المعطوف ، لأنَّ كلامه بعدُ يدلُّ عليه ، والآشتقاق في هذا الباب على وجهين : اشتقاق من اسم العدد ، واشتقاق من مصدر مشتق من اسم العدد ، فالأول يلزم الإضافة ^(١) كقولك : هذا ثاني آثنين ، وثالث ثلاثة إلى قولك : عاشر عشرة ، خلافاً لمن جَوَز في هذا الضرب التنوين والنصب ^(٢) ، والدليل على فساد هـ أمران :

أحدهما : عدم السماع ، ولو كان ذلك جائزاً في اللفظة لجاء يوماً ما على وجه لا يَحْتَمِلُ التأويل ، وفي آمتناع ذلك دلالة واضحة على آنتفائه لفظاً .

والأمر الثاني : أنه في معنى ما لا يعمل ، فقولك : ثاني اثنين ، في معنى أحد اثنين ، وثالث ثلاثة في معنى أحد ثلاثة ، وكل واحد من الثلاثة يصدق عليه ثالث ^(٣) .

وكان يمشى لنا في المذاكرات أنه يلزم على ذلك تعدّي فعل المضمّر المتصل إلى ظاهره وليس ذلك جائزاً في العربية ^(٤) ، وهذا الضرب الذي فرغنا منه يسمى الموافق .

- (١) هذا مذهب سيبويه : ٥٥٩/٣ ، والمبرد : ١٨٠/٢ والفراء في معاني القرآن : ٣١٧/١ ، وغيرهم .
- (٢) هو أبو العباس ثعلب . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢ .
- (٣) قال الفراء رحمه الله في آية المائدة : ٧٣ * لقد كفر الذين قالوا إنّ الله ثالث ثلاثة * يكون مضافاً ، ويجوز التنوين ، فتنصب ثلاثة (كأنك) قلت : واحد من اثنين ، واحد من ثلاثة . معاني القرآن : ٣١٧/١ .
- (٤) فاسم الفاعل هنا وهو ثاني ، وثالث يتعدى إلى مظهر مضمرة لأنَّ التقدير ، ثانياً لنفسه ، وثالثاً لنفسه . انظر معاني الفراء ، وما سيأتي بعد قليل .

تتمة (١) : ذكر الأستاذ في "شرح الإيضاح" أن من أهل الكوفة من جوز في المتفق اللفظ من العدد نحو: ثالث ثلاثة ما جوز الجميع في المختلف اللفظ نحو: رابع ثلاثة، من تنوين فاعل، ونصب ما بعده به، فيقول هذا ثالث ثلاثة، كما يقول الجميع: هذا رابع ثلاثة، وذلك غير مستقيم عند البصريين من غير وجه، وذلك أنه لو قيل: هذا ثالث ثلاثة لكان معناه: هذا يثلث ثلاثة، أي هذا الذي يصير الثلاثة ثلاثة بنفسه، وهذا لا معنى له، ومن ذلك أيضاً أن معنى هذا ثالث ثلاثة، هذا أحد ثلاثة كما قال تعالى: * لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة * (٢) وهذا لا أصل له في العمل، فما كان بمعناه لا يعمل أصلاً، ومن ذلك أيضاً أنه يتضمن تعدّي فعل المضمحل المتصل إلى ظاهره، بيانه أن مدلول الضمير الذي يتضمنه "ثالث" على قوله مندرج تحت: ثلاثة، فهو فاعل مفعول، فيكون شبيهاً بقولك: زيداً ضرب، أي ضرب نفسه، وبهذه المنزلة قول الناس، وكذب قي الموفي عشرين من شهر كذا، وهذه العبارة قد كثر استعمالها وشاع ذكرها على ألسنة العلماء، فضلاً عن غيرهم، وظاهر أمرها الآمتاع، فإن فيها ما في قول الكوفييين في نحو: هذا ثالث ثلاثة من تعدّي فعل المضمحل المتصل إلى ظاهره في الجملة، بيانه أن مدلول الضمير المستتر في اسم الفاعل مندرج تحت العشرين في الجملة، فهو إنفاً فاعل مفعول، فألوجه أن يقال: عوضاً من ذلك: وكذب في تمام العشرين، كما قال سيبويه في قول العرب: هذا اليوم خمسة عشر من الشهر، أي هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر،

(١) هذه التتمة ساقطة كلها من "ح".

(٢) المائدة: ٤٠.

(٣) تكلمة من "ق".

كذا فسره سيبويه ، وهذا التفسير من سيبويه أجمل مما ذكرنا . وبالله التوفيق .

وأما الضرب الثاني : وهو المشتق من مصدر مشتق من اسم العدد ، فإنه اسم فاعل حقيقة فتجرى أحكامه على ما تقدم في باب اسم الأفعال ^(١) ، فيعمل عمل فعله بأربعة شروط وهي :

أن لا يكون بمعنى الماضي ، ^(٢) وأن لا يوصف قبل العمل ^(٢) ، وأن لا يصغر ، وأن يستمد خلافاً للاخفش في هذا والكسائي في الأول [فلو قلت : هذا ثالث اثنين أمس ، وهذا ثالث عاقل اثنين ، وهذا ثوبلث اثنين ، أو ثالث اثنين ... لم يجز] ^(٣) ، ومعنى الاعتداد ، أن يكون خبراً لذي خبر ، أو حالاً لذي حال أو صفة لموصوف ، أو يتقدم عليه حرف ^(٤) نفي أو استفهام [من مثال الخبر : هذا ثالث اثنين ، ومثال الحال جاءني ^(٥) زيد ثالثا اثنين . ومثال الصفة : مرتت برجل ثالث اثنين ، ومثال حرف النفي : ما ثالث اثنين في الدار ، ومثال الاستفهام : أ ثالث اثنين في الدار ؟] ^(٦) ، ^(٧) وقد تقدم ذلك ^(٧) ، فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط كنت مخيراً في إعماله عمل

-
- (١) قال سيبويه : " وتقول : هذا خامس أربعة ، وذلك أنك ... تريد هذا الذي هير أربعة خمسة . وقلما تريد العرب هذا وهو القياس ، ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : ثنيت الواحد ، ولا ثاني واحد ، الكتاب ٥٥٤/٣٠ ، وقال أيضا " ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك : ٥٦١/٣ .
- (٢-٢) ساقط من " ح " .
- (٣) تكلمة من " ق " وبها طمس بقدر كلمتين أو ثلاث .
- (٤) ساقط من " ح " .
- (٥) " ومثال الحال جاءني " مطموسة في " ق " وقد آجتهدت فيما أثبت .
- (٦) ما بين القوسين تكلمة من " ق " .
- (٧-٧) ساقطة من " ح " .

فعله ، و اضافته / إلى معموله ، وتكون ^(١) الإضافة إذ ذاك غير محضة ، ١٦٩
والإضافة ها هنا أجود ، بخلاف أسم الفاعل ^(٢) ، والفرق بينهما أن أسم الفاعل
مشتق من أصل ، وأسم الفاعل ها هنا مشتق من فرع ، فحيث ضعف الاشتقاق
قويت الإضافة ، وحيث قوى الاشتقاق ضعفت الإضافة ، وهذا الضرب الثاني يسمى
المخالف ، لأن رتبة أسم الفاعل فوق رتبة معموله ^(٣) ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

عبارة أخرى بمزيد فائدة : إذا أضفت ثالثاً أو رابعاً ، أو خامساً أو
تاسعاً فإن ذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يضاف إلى موافقه ^(٤) في المادة نحو ثالث ثلاثة
ورابع أربعة ، وعاشر عشرة ، فهذا لا يعمل عمل أسم الفاعل ، وإن كان على
صورته ، لأن معناه ما لا أصل له في العمل فمعنى قولك : ثالث ثلاثة
أحد ثلاثة ، ورابع أربعة أحد أربعة ، وعاشر عشرة أحد عشرة ، وقد مضى التنبيه
على ما نسب إلى الكوفيين في ذلك . ^(٥)

الثاني : أن يضاف إلى ما دون مقتضى مادته بواحد ، مخالفاً
له فيها ، كقولك : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة وتاسع ثمانية ، فهذا
أسم فاعل حقيقة ، وجار على حكمه المذكور في بابه ، ومعناه الجعل
والتصيير .

فإن قلت : هذا رابع ثلاثة فكأنك قلت : هذا جاعل ثلاثة

-
- (١) في "ح" "تكون" بدون حرف عطف .
(٢) انظر شرح الفية ابن معطي لابن القواس : : ١١١٢ .
(٣) معناه : أنه يجب في أسم الفاعل أن يكون أكثر من معموله بواحد
مثل قالت آثنين ، ورابع ثلاثة . . . انظر شرح ألفية ابن معطي :
١١١٢ .
(٤) في "ق" "موافقيه" .
(٥) انظر ما تقدم ص

(١) أربعة بنفسه ، ومصيرها كذلك ، ولا يجوز إضافته إلى ما دون مقتضى مادته بأثنين ، ولا إلى مثل مقتضاها ، ولا إلى أكثر من ذلك على هذا المعنى المذكور ؛ لأنك لو قلت : هذا رابع اثنين ، لكان معناه : هذا الذي يصير الاثنين أربعة بنفسه ، ولو قلت : هذا ثالث ثلاثة لكان معناه : هذا الذي يصير الثلاثة - بدخوله فيهم - ثلاثة ، لأنهم إنما يصيرون أربعة بدخوله فيهم ، وكذلك لو قلت : هذا رابع خمسة لكان معناه : هذي الذي يصير الخمسة أربعة بدخوله فيهم ، وإنما يصيرون ستة بدخوله فيهم .

الثالث : أن يضاف إلى أكثر من مقتضى المادة ، لكن على معنى أنه أحد ذلك العدد المضاف هو إليه ، لا على معنى الجعل والتصيير ، كالذي قبله ، فإن ذلك محال على ما تقدم بيانه ، كقولك في تفصيل جملة عدد هو عشرة مثلاً : ثلاثتها ، ورابعها ، وخامسها ، ومعناه الواحد من العشرة كذا ، والثالث منها كذا ، والعشرة يصح لكل واحد من مدلولها ، أن يطلق عليه ثانياً وثالثاً ورابعاً كما يقال : عاشر على معنى واحد من عشرة ، لأن العشرة إنما قامت من أول ، وثانٍ ، وثالث إلى عشرة ، ولهذا لا يضاف على هذا المعنى إلى ما هو دون مقتضى مادته لو قلت : هذا ثالث اثنين لم يكن له معنى ، لأن الاثنين بانفرادهما لا تصح تسمية أحدهما ثالثاً ، على معنى أنه أحدهما ، ومن هذا القسم عبارة الإمام أبي عمرو بن الحاجب رضي الله عنه في اختصاره : ثالثها كذا ، ورابعها كذا ، كأنه

-
- (١) في الأصل " مقتضيها " والمثبت من " ح " .
 (٢) " والثالث منها " بدلاً منها في " ق " والرابع من العشرة " وأما في هامش النسخة نفسها عن نسخة أخرى " منها " يعني " والرابع منها " . وبعد ذلك قريباً من ثلاث كلمات مطموسة وهي زيادة عما في الأصل .

استحضر في فكره جملة أقوال ، ثم فصلها ، فإن كانت آلا أقوال ثلاثة فقال
ثالثها كان ذلك بمنزلة القسم الأول ، فإن كانت الجملة عشرة مثلاً فقال :
ثالثها كذا ، ورابعها كذا ، وخامسها كذا ، فلتضمنها إيّاها ، والضمير
المخفوض بثالث ، ورابع ضمير آلا أقوال المدلول عليها بسياق الكلام ،
والمضاف واحد من مدلوله ، عبر عنه بثالث أو رابع أو خامس باعتبار ما قبله
[وهو ما قبله]^(١) من جملة العشرة مثلاً ، بخلاف واحد من الاثنين ،
فإنه لا يصح التعبير عنه بثالث ، لأن الثلاثة ليست مندرجة تحت
الاثنين ، وهذا بين إن شاء الله .

ثم قال : (وتقول : هذا حادي أحد عشر)^(٢) ، إلى آخره .

هذا الموافق يستعمل من حادي عشر إلى تاسع عشر ، وأصله
أربعة ألفاظ^(٣) كقولك : هذا حادي عشر أحد عشر ، وهذا ثاني عشر
اثنى عشر^(٤) ، فالجزءان الأولان مبنيان للتركيب مع الثاني^(٥) والجزءان
الأخيران مبنيان أيضاً ، الأول لتركيبه مع الثاني ، والثاني لتضمنه معنى
حرف العطف ، وهما معاً في موضع خفض بإضافة المركب الأول إليهما ،
هذا أصل المسألة ، ويجوز حذف الجزء الثاني من الأول ، فيجب حينئذ
إعراب الجزء الأول ؛ لزوال ما أوجب بناءه ، وهو تركيبه مع الثاني [صورة
ذلك أن تقول : هذا ثالث ثلاثة عشر في المذكر ، وثالثة ثلاث عشرة في
المؤنث إلى تاسع تسعة عشر ، وتاسعة تسع عشرة ، وهذا الوجه هو
الأكثر ؛ لما فيه من الاختصار ، حكاه البصريون]^(٦) وفيه وجه آخر ،

-
- (١) تكملة من " ح " .
(٢) الجمل : ١٣٢ وفي " ح " هذا حادي عشر أحد عشر .
(٣) في " ق " " وله أربعة ألفاظ " .
(٤) كذا في الكتاب : ٥٦٠ / ٣ .
(٥) ساقط من " ح " .
(٦) ما بين القوسين تكملة من " ق " .

وهو حذف الآول أيضا / من الثاني ، ويبقى ما بعده على بناءه ، لأنه ١٧٠
 إنما كان مبنيًا مع الآول لتضمنه معنى حرف العطف ، وهذا المعنى قائم
 فيه ، فتقول : هذا حادى عشر ، وهذا ثانى عشر ، فإذا تقدمه ناصبٌ
 فتحت الياء ، لأنه معرب كما قلناه ، فهذه ثلاثة أوجه (١) ، والمعنى فيها
 كلّها واحدٌ ، لأنها راجعة إلى أصل واحد ، فإذا قلنا (٢) : هذا حادى
 عشر ، فالمعنى : هذا واحد من أحد عشر .

ومن الناس من جوز تركيب الآول من المركب الآول مع الثاني من
 المركب الثاني (٣) ، فيصير قولك : هذا ثالث عشر ، بعد التركيب المذكور ،
 على صورة : هذا ثالث عشر ، الذى هو على حد قولك : هذا ثالث ، فيلتبس
 المعنيان ، لأن المعنى في قولك : هذا ثالث عشر الذى هو أصل في نفسه ،
 أنه في هذه الرتبة المذكورة ، والجملة غير محصورة ، والمعنى في قولك :
 هذا ثالث عشر المركب من قولك : هذا ثالث عشر المختصر من أربعة
 أَلَفاظ : هذا واحدٌ من جملة هذا العدد ، فالجملة محصورة ، والرتبة
 غير معلومة ، فلما أوقع ذلك التركيب في هذا اللبس وجب اجتنابه ، كذا
 يقول من منع ذلك ، ومن جوزّه اعتمد على الفرق بالقرائن وما يقتضيه
 مساق الكلام كسائر المشتركات .

فصل : وأما المختلف اللفظ فالظاهر امتناعه في المركب ،
 لأنك لو قلت : هذا رابع عشر ثلاثة (٤) عشر لم يكن قولك : هذا

(١) انظر هذه الآوجه في شرح الجمل لابن عصفور : ٤١ / ٢ ، وشرح ابن

عقيل : ٤١٧ / ٢ - ٤١٨ .

(٢) في "ح" و"ق" "قلت" .

(٣) حكى ذلك الكوفيون عن بعض العرب انظر شرح الجمل لابن

الضائع : ٤٢ / ب وانظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ،

وشرح ابن عصفور : ٤١ / ٢ .

(٤) في "ح" : "أربعة عشر خطأ" .

رابع عشر، ألا على أنه نظير قولك : هذا رابع ثلاثة ، وأسم الفاعل لا يتصور فيه التركيب ، لأنَّ من شرطه أن يكون جارياً على فعله ^(١) ، ولا يتصور التركيب في الفعل ، فلذلك يمتنع في أسم الفاعل .

فإن قلت : أحذف الجزء الثاني من الأول ، فأقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، فإنه ينبغي أن لا يجوز أيضاً ، لأنه فرع ذلك الممتنع ، فيمتنع بامتناع أصله ^(٢) ، اللهم إلا أن يثبت من كلام العرب أنها ^(٣) رفعت الثلاثة عشر ، فيقال على هذا : هذا ^(٤) رابع ثلاثة عشر ، لأن رابعا على هذا التقدير ليس مختصراً من قولك : هذا رابع عشر ، وفيه مع هذا نظر مذكور في غير هذا . والله أعلم .

مسألة : إذا قلت : هذا حادي عشر ، وهذا ثاني عشر ، وكان الأول منهما مركباً مع الثاني فإن هذه الياء فيها وجهان : الفتح والإسكان ، فالفتح فيها ، لأنَّ الثاني من المركبين ^(٥) عندهم بمنزلة ^(٦) تاء التانيث ، فكما أن آتاء يفتح لها ما قبلها ، فكذلك الثاني من المركبين يفتح له ما قبله ، فيستوى على هذا ^(٧) الصحيح والمعتل ، وأما الإسكان ، فلأنه لما ركب الأول مع الثاني صار آخر الأول وسطاً فأشبهه ياء دُرْدِيس ، فاستمر فيها الإسكان لذلك ، وهو أكثر في الاستعمال ، والله أعلم .

(١) هذا مذهب الأخفش والمبرد والمازني وابن عصفور وغيرهم انظر المقتضب ١٨١/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١١١٣ وشرح ابن عصفور : ٤٢/٢ ، وهذه المسألة مما رده المبرد على سيبويه .

(٢) ذكر ابن خروف رحمه الله - أن سيبويه أجاز قياساً استعمال أسم الفاعل المختلف في المركبات ، فأجاز ثالث عشراثنى عشر ، وتاسع عشر ثنائي عشروما بينهما ، ويحذف العجز من الأول لا غير فتقول : هذا رابع ثلاثة عشر ، وتاسع ثمانية عشر . ومعنى تاسع ثمانية عشر : أي صير ثمانية عشر تسعة عشر . شرح الجمل : ٩٦ ، ونص سيبويه على ما قاله ابن خروف انظر الكتاب : ٥٦١/٣ ، وذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل السفر الأول : ١٦٠ أن أكثر النحويين على منعه ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١١١٣ .

(٣) تكلمة ليست في النسخ يستقيم بها الكلام . (٤) ساقطة من "ق" .

(٥) في الأصل "المركب" والتصويب من "ح" و"ق" .

(٦) في "ق" "منزل بمنزلة" . (٧) في "ق" "فيستوى في هذا" .

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى

ظاهر كلامه أن هذا الباب مخالف لغيره من أبواب العدد ، في أنه يراعى فيه اللفظ دون المعنى ، والقول ^(١) في ذلك : أنه لا فرق بينه وبين غيره من أبواب العدد في وجوب مراعاة اللفظ دون اعتبار المعنى .

والمراد ^(٢) بمراعاة اللفظ أنه إن جرت عليه أحكام المذكرفي باب الأخبار ، والصفة ، والضمير ، والإشارة ، وغير ذلك من الأحكام التي تخص المذكر ، قيل فيه : مذكر اللفظ ، وإن كانت فيه علامة التأنيث كطلحة وحمزة وحبلى علما لرجل [- فَإِنَّكَ تُجْرَى عليه أحكام المذكر فيما ذكرناه من الضمير والأخبار والإشارة والصفة -] ^(٣) فيقال في كل واحد منهما مذكر اللفظ [- بهذا الاعتبار -] ؛ ^(٤) ^(٥) لجريان أحكام المذكر عليه من جهة استعمال اللفظ على ما ذكرناه ، ^(٥) وإن كان اللفظ بالعكس فجرى عليه أحكام المؤنث على الوجه الذي ذكرناه ، قيل فيه : مؤنث اللفظ ، آعتباراً بتلك الأحكام ، فيقال في زيد ، وجعفر ، وهند أسماء نساء : إن كل واحد منها مؤنث اللفظ اعتباراً بما ذكرناه من جريان أحكام المؤنث عليه من جهة استعمال اللفظ ، ولم يشذ من ذلك إلا

ثلاثة / ألفاظ ، وهي : نفس ، وعين ، ودابة ، فإنها تجرى عليها أحكام ١٧١
المؤنث واسم العدد معها بالعلامة ، آعتباراً بالمعنى إن عُنِيَ به مذكر ،

(١) قريباً مما ذكره هنا ما ذكره ابن الضائع : ٤٣ ، و ابن عصفور

: ٤٣/٢ .

(٢) في " ح " " والمراعاة " خطأ .

(٣) تكلمة من " ق " وهذه التكملة ملحقة في الهامش بخط مغاير .

(٤) تكلمة من " ق " وهي ملحقة في الهامش بخط مغاير .

(٥-٥) ضرب عليه في " ق " .

فقالوا : ثلاثة أنفس ، وثلاثة أعين ، جمع عين الذي هو الرَبِيَّةُ (١) ،
وثلاثة دواب (٢) ، هذا هو المشهور في دابة .

وقد حكى إسقاط العلامة معها فقليل : ثلاث دواب ، فمن أثبت
العلامة اعتبر الموصوف المحذوف ، والأصل ثلاثة أشخاص دواب ، ثم
حذف الموصوف ، وبقي الحكم مع الصفة على ما كان عليه مع الموصوف ،
ومن قال : ثلاث دواب بغير علامة اعتبر استعمالها استعمال الأسماء ،
ولم يعتبر أصل المسألة ، والله أعلم .

ثم نرجع إلى قول أبي القاسم .

قال : (تقول : له ثلاث من البط ذكور) (٣) .

[البط] (٤) [من طير الماء ، الواحدة بطّة ، وليست آلتاء للتأنيث ،
وإنما هي للواحد من الجنس ، يقال : هذه بطّة للذكر والأنثى جميعاً .
قاله الجوهري إلا (٥) أنافسرت] بمذكر ومؤنث اعتبر أقربهما إليه ، فكان إثبات العلامة
في اسم العدد ، وحذفها على حسب ذلك كقولك : له ثلاث من البط ذكور ،
وثلاثة ذكور من البط ، فإن توسط اسم العدد بينهما كقولك له من البط ثلاث
ذكور ، كانت (٦) المسألة دائرة بين نظرين .

-
- (١) " الرَبِيَّةُ " عين القوم ، وهو الجاسوس ، كذا قال سيبيويه : ٣٢٧/٣ ،
وفي موضع آخر قال : " وتقول : ثلاث أشخاص وان عنيت نساء ...
ومثل ذلك ثلاث أعين وان كانوا رجالاً ، لأن العين مؤنثة " .
٥٦٢/٣ ، وانظر : ٥٦٥/٣ . وذكر أبو موسى الحامض في المذكر
والمؤنث : ١٢٦ في العين الجارحة ربما ذكرت . وانظر
المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٩٦ . والمذكر والمؤنث لابن
القسري الكاتب : ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢ .
(٢) انظر الكتاب : ٥٦٣/٣ ، وانظر المذكر والمؤنث لابن القسري :
٧٤ ، وانظر ليس في كلام العرب : ١٩٤-١٩٦ .
(٣) الجمل : ١٣٣ .
(٤) " البط " تكملة يقتضيها السياق وهي في الصحاح " بطط " (٥) ما بين
القوسين تكملة من " ق " .
(٦) في الأصل " وكانت " بحرف العطف .

أحدهما : يقتضي إثباتها ^(١) في اسم العدد .
والآخر : يقتضي حذفها ^(٢) منه ، بإثباتها اعتباراً بأصل
المسئلة ، وحذفها اعتباراً بلفظ التقدم ، ونظير ^(٣) هذه المسئلة ضرب
غلامه زيد ، وضرب زيداً ^(٤) غلامه ، وذلك أن هذا الموءنث من صلة
الخبر ، وأصله التأخير عن المذكر في هذه المسألة ، فالمذكر في التحصيل
أقرب إلى اسم العدد ، فوجب اعتباره كما جاز : ضرب غلامه زيد اعتباراً
بأصل المسألة ، وهذا واضح والله أعلم .

وأما وجه حذفها من اسم العدد ، فاعتباراً بلفظ التقدم ، كما
جاز : ضرب زيداً غلامه اعتباراً ^(٥) بلفظ التقدم ، وأيضاً فذكر المذكر
في هذه المسألة غير لازم من حيث هو صفة لاسم العدد ، وأصلها عدم
اللزوم ، فوجب بناء الحكم على السابق دونها ، وأيضاً فإن هذه الصفة إنما
جاءت بعد استحقاق الحكم للسابق كما تقول بجواز وصف اسم الفاعل
بعد العمل ^(٦) ، لأنه إنما جاء بعد حصوله ، والحكم الواقع لا ترفعه
العوارض ، وهذا النظر الثاني أظهر ، وعليه الاعتماد ^(٧) ، إن شاء الله .

مسألة : تقول : عندي ثلاثة طلحات ، وثلاثة حمزات بإثبات
العلامة في أسماء الرجال ، لأن طلحة اسم رجل مذكر اللفظ في باب
الأخبار ، أي تجري على لفظه أحكام ^(٨) المذكر ، وإن كنت تمنعه

-
- (١) في "ق" "اسقاطها" .
(٢) في "ق" "اثباتها" .
(٣) في "ح" "ووران" .
(٤) في "ق" "زيد" بالرفع ، ومساق المثل يقتضي الرفع .
(٥) في الأصل "اعتبار" غير منصوب .
(٦) في "ق" "بجواز وصف اسم الفاعل إذا وصف بعد العمل" .
(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤/٢ وشرح ابن الضائع : ٤٣/ب .
(٨) في "ح" "تجري عليه أحكام" .

الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ، فتذكيره وتأنيثه مختلف باختلاف البابين ، فيقال فيه مؤنث اللفظ اعتباراً بمنع الصرف ، ويقال فيه : مذكر اللفظ اعتباراً بجريان أحكام (١) التذكير (٢) عليه ، فهو لفظ مشترك ، وإذا حققت ذلك سهل عليك المأخذ وذهب الإشكال والغلط ، وكذلك تقول :
عندي ثلاث هندات بغير علامة اعتباراً باللفظ من جهة الاستعمال ، ووافق المعنى ها هنا اللفظ (٣) ، وهذا واضح إن شاء الله .

مسألة : حضرت يوماً مجلس الإمام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله ، وهويتكم في الأقرء ، فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها الأظهار بإثبات العلامة في قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٤) .

قال : ولو كانت الحيض لكان اسم العدد بغير علامة على الأصل المذكور عند علماء العربية (٥) ، فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف إلى مذكر في المعنى ، وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أظهار ، ولو كان اسم العدد مضافاً إلى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ؛ لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حيض ، فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجمل / اعتباراً بما

- (١) ساقطة من "ح" .
- (٢) في "ح" التوكيد ، خطأ .
- (٣) انظر في المسألة المذكر والمؤنث لابن الأثير : ٦٤٠ .
- (٤) البقرة : ٢٢٨ .
- (٥) في "ح" المذكر عند العلماء فقط .

أصله من يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة
الاستعمال ، فيكون إثبات العلامة وإسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي
دون اعتبار المعنى ، إلا ما شذ نظماً أو نثراً ، ولا يجوز حمل التنزيل
إلا على أفصح الوجهين إذا أمكن ، فكأنه مال إلى هذا بعض الميل ،
وهو الصحيح إن شاء الله .

وأما قوله تعالى * من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها * (١) فإن
أسم العدد هنا إنما جاء بغير علامة ، وإن كان مضافاً إلى ما واحده
مذكر اللفظ ، إنما اعتباراً بالموصوف المحذوف لفظاً ، فكأنه عشر حسنات
أمثالها ، وإما اعتباراً بأن مثل الحسنة حسنة ، ولأنه مضاف إلى مؤنث هو
بعضه على الجملة ، والعرب توءنث مثل هذا (٣) والله أعلم .

-
- (١) الانعام : ١٦٠ .
(٢) في الأصل "فهو" .
(٣) مثل "قطعت بعض أصابعه" فالمضاف يكتسي التأنيث والتذكير
من المضاف إليه ، وأنظر المسألة في شرح ابن الضائع : ٤٣ / ب .

ب ا ب ك م

اعلم أنَّ لـ " كم " موضعين : الاستفهام ، والخبر .

وهي في الاستفهام بمنزلة عدد يُنصَّب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة

عدد يخفض ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون تمييز الاستفهامية واحداً

منصوباً مطلقاً ، متصلاً كان أو منفصلاً ، أو مجروراً بمن لفظاً ، ويجوز حذفها
وابقاءً عليها بشرطين : (٢)

أحدهما : الاتصال بـ " كم " . (٣)

والآخر : دخول الخافض عليها كقولك : على كم جذع بيتك

مبني؟ (٤) والآظهر أنها غير زائدة بل لأنَّ الزائد إذا كان موجوداً فهو في

نية السقوط ، (٥) فكيف ينوئ إثبات ما هو في نية السقوط (٥) ، في حال
وجوده ، هذا بعيد فتأمل .

ووقع الخلاف ها هنا في موضعين :

أحدهما : في جواز جمع المفسّر ، وهو مذهب الكوفيين (٦) ، ومنع

ذلك البصريون ، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على الحال ، كقول

(١) أي حذف " من " .

(٢) ذكر الشرطين ابن الضائع في شرحه : ٤٣ - ٤٤ .

(٣) ساقطة من " ق " .

(٤) القول في الكتاب : ١٦٠ / ٢ قال " القياس النصيب ، وهو قول

عامة الناس ، وأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم
حذفوها تخفيفاً . وذكر المبرد أن الخفض يجيزه البصريون
على قبح . المقتضب : ٥٦ / ٣ - ٥٧ وانظر شرح الجمل لابن

خروف : ٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٥٧ / ٢ .

(٥-٥) ساقطة من " ق " بانتقال النظر .

(٦) الأصول : ٣١٧ / ١ ، وشرح الرضي : ٩٦ / ٢ ، والمغنى : ٢٤٥ ،

وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٧١١ .

العرب : كم لك غلماناً ، فغلماناً ها هنا حال عند البصريين . والمفسّر محذوف تقديره : كم شخصاً لك في حال كونهم غلماناً ، ولو كان غلماناً تمييزاً كما يقول (١) الكوفيون لجاز تقديمه على " لك " وذلك غير مسموع ، فدل امتناع تقديمه على المعنى الذى هو لك على أنه حال ، لأن الحال هي التي يمتنع تقديمها على العامل فيها إذا كان معنىً ، فهذا أصح (٢) والله أعلم .

والموضع (٣) الثاني المختلف فيه هو جر المفسّر بعد " كم " هذه ، فذهب الجمهور إلى أنه مجرور بإضمار " من " كما ذكرناه آنفاً . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن جره بإضافة " كم " إليه بالحمل على الخبرية ، كما حملت الخبرية عليها في نصب مفسرها (٤) ، فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتهما ، والأصح قول الجمهور ، لأنه لو كان على ما يقوله الزجاج - رحمه الله - لم يشترط في جر ما بعدها دخول خافض عليها ، وهذا شبهه برد سيبويه على الخليل في مسألة " إذن " من النواصب ، وذلك أن إذن تنصب الأفعال بنفسها بشروطها المذكورة فسي بابها .

وحكى عن الخليل أن أنصب بعدها بإضمار " أن " كحتى ، فقال سيبويه : لو كان على ما يقوله الخليل رحمه الله لم يشترط في انتصاب الأفعال بعدها تقدمها ، فكنت تقول : زيد إذن يكرمك بالنصب ، وهذا

- (١) في " ق " . . . تمييزاً لكان كما يقوله الكوفيون .
- (٢) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٢ ، وشرح الرضي : ٩٦/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٧١١ وانظر الكتاب . ١٥٩/٢ .
- (٣) ساقطة من " ق " .
- (٤) انظر مذهب الزجاج في شرح الرضي : ٩٦/٢ ، والمساعد ١٠٩/٢ والمغني : ٢٤٥ .

غير جائز ، فدل على صحة القول الأول ^(١) ، وكذلك سألتنا فتأملها ،
وبالله التوفيق .

وأما بناؤها ، فلتضمنها معنى حرف الاستفهام ، ولا سوء ال في
بنائها على السكون ، لأنه الأصل .

نصل : وأما الخبرية فإنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ،
فيلزم على هذا أن يكون مفسرها مفرداً وجمعاً كقولك : كم كتاب عندي !
وكم كتب عندي ! فمن أفرد المفسر جعلها بمنزلة مائة وألف ، كأنه
قال : مائة كتاب عندي ، ألف ^(٢) كتاب عندي ، ومن جمعه جعلها
بمنزلة ثلاثة إلى عشرة ، لأن هذا هو العدد ^(٣) الذي يفسر بجمع
في الأصل ^(٤) .

وقال بعض النحاة : إنما فسرت بالجمع اعتباراً بالأصل المرفوض
في مائة وألف ، وهذا أظهر من جهة المعنى ، لأنها موضوعة للافتخار
والمباهاة ، وإنما يفتخر بالكثير دون القليل ، فكان أجود ^(٥) ، والله أعلم .
ويجوز جر مفسرها بمن لفظاً مطلقاً متصلاً أو منفصلاً كقولك :
كم من كتاب عندي ، وكم عندي من كتاب ، فإذا حذف " من " لزم انتصابه

(١) انظر قول الخليل في الكتاب : ١٦/٣ ، وهذا الذي ذكره سيبويه
عن الخليل ، إنما روى لسيبويه عنه أما ما سمعه سيبويه من
الخليل فهو غير هذا .

(٢) في الأصل و " ق " و " والف " بإثبات حرف العطف .

(٣) في " ح " لأن هذا القول هو العدد بإقحام " القول " .

(٤) في " ح " و " ق " الاستعمال .

(٥) قال في الملخص : ٤٣٧/١ : " وأما كم الخبرية فتفسر بالمخفوض
مفرداً وجمعاً . فتقول : كم غلام ملك . وكم غلمان ملك ، فمن
قال : كم غلام أجراها مجرى مائة وألف ، لأنها واقعة على عدد
كثير ، ومن قال : كم غلمان أجراها مجرى ما كان القياس أن يكون
عليه مائة وألف . إلا ترى أنه لولا ولاية المائة للتسعين لفسرت
المائة بالجمع ، لأن إضافتها من إضافة الشيء إلى نفسه ، وجنس المائة
عدد كثير " .

مع الفصل ، وجاز مع الاتصال حملاً على الاستفهامية (١)

قال شيخنا أبو إسحاق - رحمه الله - : وانتصابه مع الانفصال / ١٧٣
دليل على جوازه مع الاتصال ، لأن الفصل لم يكن إلا بين الناصب والمنصوب
لتعذره بين الخافض والمخفوض ، وهذا بيّن إن شاء الله . (٢)

واعلم أن حملها (٣) في نصب المفسر على الاستفهامية لا يمنع
جواز جمع المفسر ، لأنها إنما حملت عليها في مجرد النصب ، كما أن
الاستفهامية حملت على الخبرية عند الزجاج في مجرد الخفض بالإضافة ،
ولا يوجب ذلك جواز جمع مفسرها والله تعالى أعلم .

مسألة : وأما وجه بنائها ففيه أربعة طرق : (٤)

منهم من قال بالحمل على الاستفهامية لشبهها بها لفظاً ومعنى ،
وذلك أنها ثنائية العدد وكناية عن عدد مبهم ، وأنها مفتقرة إلى مفسر ،
وأنها تلزم (٥) الصدر ، وأنها يحكم على موضعها بالأعراب الثلاثة ،
فلما أشبهت الاستفهامية في جميع ما ذكر حملت عليها في البناء كما حملت
فَعَالٍ التي لا يراد بها الأمر على فَعَالٍ التي يراد بها الأمر في (٦)
مذهب سيبويه ، لاتفاقهما معاً في النسبة ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

(١) قال سيبويه : " واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها

في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم
منون " الكتاب : ١٦١/٢ ثم قال أيضاً : " . . . إذا فصلت
بين كم وبين الاسم بشئ استغنى عليه السكوت أو لم يستغنى
فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون : لأنه قبيح
أن يفصل بين الجار والمجرور " الكتاب : ١٦٤/٢ .

(٢) هذا القول الذي عزاه لشيخه الفافقي رحمه الله ذكره ابن أبي

الربيع في الملخص ٤٣٨/١ وابن أبي الربيع شيخهما .

(٣) في " ح " حملها " .

(٤) انظر بعض هذه الطرق في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ١١١٨ .

(٥) في " ق " تلزمها " .

(٦) في " ح " على " .

الطريق الثاني : أنها بنيت بألحمل على " رَبَّ " لشبهها بها معنى ؛ لأنها موضوعة للمباهاة والافتخار فهي شبيهة بـ رَبَّ ، وشبه الحرف من أسباب البناء^(١) ، فلا إشكال .

والطريق الثالث : أنها بنيت لشبهها بالحرف في رُلالتها على معنى فيما بعدها ؛ لأنها^(٢) إنما جيء بها لتكثير ما بعدها كقولك : كم كتاب عدي ، فكتابٌ وإن كان مفرداً في اللفظ ، فإنه متعدد في المعنى .

والطريق الرابع : يحكى عن الشلوين أنه قال في بعض مجالس إقرائه : إنها^(٣) بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مفسر ، فنقده عليه^(٤) بعض طلبته ، فقال : يلزم على هذا بناء سائر أسماء العدد^(٥) لتساويها في هذه العلة ، فلما رأى الشلوين ورود هذا النقد ، زاد زيادة أخرج بها سائر أسماء الأعداد ، فقال : بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسر لا يعقل لها معنى إلا به ، بخلاف قولك : عشرون ، وثلاثون ونحو ذلك ، فإنه يعقل له معنى ، وهو المقدار ، وإنما بقي بيان جنس ذلك المقدار ، وهذا بين إن شاء الله .

فصل : ثم قال : (وهي في ذاتها اسم)^(٧) إلى آخره .
قد قامت الدلالة على أسميتها ، وهي جريان أحكام الأسماء عليها ،

(١) ذكر في المعنى أن رَبَّ تأتي للتكثير ، وقال آبن عصفور بعد ذكر ذلك في شرح الجمل : ٥٠ / ٢ ، ولها شبه آخر بِرَبَّ من حيث أن " رَبَّ " للتقليل و " كم " للتكثير فحملت عليها من باب حمل النقيض على نقيضه .

(٢) في " ح " " لائه " .

(٣) في " ح " " انما " .

(٤) ساقطه من " ح " .

(٥) استعمال سائر بمعني جميع لم يرد وإنما سائر يكون بمعني " باقي " لأنه من السور وهو البقية . و " كم " ليست من أسماء العدد .

(٦) في " ح " و " ق " الأعداد .

(٧) الجمل : ١٣٤ .

فمن ذلك دخول حرف الجَرِّ عليها ، وعودة الضمير أيضاً عليها، ووقوعها مفعولة ومخبراً عنها ، وهذه من أحكام الأسماء .

وأما الحكم على موضعها بالرفع والنصب والخفض ، فيعلم ذلك بما (١) يذكر ، وذلك أنها إن دَخَلَ عليها خافض ، اسماً كان أو حرفاً (٢) فهي في موضع خفضٍ ، فإن عريت عن ذلك نظرت إلى ما بعدها ، فإن كان اسماً مفرداً كقولك : كم مالك ، فإنها في موضع رفعٍ (٣) بالابتداء وما بعدها خبرها ، وهو قول سيبويه (٤) - وإما بالعكس ، ولا يمنعه سيبويه (٤) - ، وإنما اختار الأول ، لأنَّ الكلام معه على الترتيب المألوف مع حضور المسوِّغ للابتداء بالنكرة ، وهو على الثاني على خلاف الأصل .

لكن وجه ذلك - والله أعلم - أنَّ (٥) الثاني معرفة ، و " كم " نكرة ، (٦) والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة بخلاف الخبر ، والله أعلم . فإن كان ما (٧) بعدها ظرفاً ، أو مجروراً ، أو فعلاً مرفوعاً ضميرها كانت في موضع رفع بالابتداء كقولك : كم رجلاً في الدار ؟ وكم رجلاً عندك ؟ وكم رجلاً جاءك ؟ وكم رجلاً ضرب ؟ ، وكم رجلاً ذهب ؟ فإن كان بعدها (٨) فعلٌ فيه ضمير نصب يعود عليها كانت المسألة من باب الاشتغال كقولك : كم رجلاً ضربته ؟ فهي ذات وجهين :

-
- (١) في " ح " بما .
 (٢) في " ح " اسماً مفرداً كان أو ظرفاً .
 (٣) مكان " اما " بياض في " ق " .
 (٤-٤) ساقطه من " ق " وانظر الكتاب ١٥٩/٢ - ١٦٠ .
 (٥) ساقطه من " ح " .
 (٦-٦) في " ق " والأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير وهو واضح .
 (٧) " ما " ساقطة من " ق " .
 (٨) في الأصل " ما بعدها " .

أحدهما : أن تكون رفعاً بالابتداء ، وهو أحسن الوجهين ؛ لأنَّ
كلاماً بلا إضمار خير^(١) من كلام بإضمار ، مع عدم المرجح على ما تقدم في
بابه .

والوجه الثاني : أن تكون نصبا بإضمار فعل مقدر بعدها ، وبعد
لفظ التمييز ، إن كان ملفوظا به ، ولا يصح تقديره قبلها ، لأن لها صدر
الكلام ، وماله صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله^(٢) / إلا الخافض . ١٧٤

فإن عري الفعل الواقع بعدها من ضمير يعود عليها كان إعرابها
بحسب مفسرها ، وكذلك إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسمية كقولك : كم
جاءك زيد ؟ وكم زيد قائم ؟ وكم رجلا ضربت ، فإن كان مفسرها
مصدرا أو اسم زمان أو اسم مكان ، أو اسما غير ما ذكر كان إعرابها على
حسب ذلك ، مصدرا على الأول وظرف زمان على الثاني ، وظرف مكان
على الثالث ، ومفعولا به على الرابع [من مثال المصدر : كم ضربة ضربت
والتقدير : أعشرين ضربة أم ثلاثين ، ومثال الزمان : كم يوما سرت ،
والتقدير : : أعشرين يوما أم ثلاثين ، ومثال ظرف المكان : كم مكانا جلست
، والتقدير : : أعشرين مكانا جلست أم ثلاثين ، ومثال المفعول به : كم رجلا
ضربت ، والتقدير : : أعشرين رجلا ضربت أم ثلاثين]^(٣) فبهذا^(٤)
الذي ذكرناه يتبين^(٥) الحكم على موضعها^(٦) . والله أعلم .

-
- (١) في " ح " و " ق " " أجود " .
(٢) في " ق " لا يحمل فيما قبله " .
(٣) ما بين القوسين تكملة من " ق " وبها خروم اجتهدت في ترقيعها .
(٤) في " ح " " فهذا " بدون حرف جر .
(٥) في " ح " يتعين .
(٦) الملخص ١ / ٤٣٤ .

فصل : ثم قال : (فَإِنْ فصلت بين كم وما تعمل فيه ، لم يجز إلّا النَّصْبُ) ^(١) إلى آخره .

تصريح بجواز الفصل بينها وبين مفسرها مطلقا خلافا لسائر أسماء
آلأعداد ، فإنه لا يجوز الفصل بين شيء من أسماء ^(٢) آلأعداد ومفسره مطلقا ،
إلّا في الشعر ^(٣) ضرورة ، كقوله : ^(٤)

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا
والفرق بين كم وسائر أسماء آلأعداد أن كم مبنية تلزم موضعا واحدا ، فمُنِعَتْ
آلتصرف الذي لسائر أسماء آلأعداد ، فعوضت من ذلك جواز الفصل بينها
وبين مفسرها ، وقد تقدم شيء من ذلك ^(٥) . والله أعلم .

ثم قال : (وأما قول الشاعر :

كم بجود مُقْرِفٍ نال العلا وكريمٌ بخله قد وضعه ^(٦)

هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه ، برفع مُقْرِفٍ ، ونصبه ، وخفضه ، فأما الرفع

- (١) الجمل : ١٣٥ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) البيت لعباس بن مرداس الأسلمي رضي الله عنه ، وهو في ديوانه :
١٣١ ، والكتاب : ١٦٧/٢ ، والمقتضب : ٥٥/٣ ، ومجالس شعلب
والأصول ٣١٦/١ ، والإيضاح : ٢٢٤ ، والإنصاف : ٣٠٨ ، وضرائر
الشعر لابن عصفور : ٢٠٣ . والخزانة : ٥٧٣/١ .
(٥) وانظر الملخص : ٤٣٦/١ .
(٦) البيت في الجمل : ١٣٦ وهو لأنس بن زعيم رضي الله عنه . وهو
في الكتاب : ١٦٧/٢ والمقتضب : ٦١/٣ ، والأصول ٣٢٠/١ ،
وشرح أبيات سيبويه : ٣٠/٢ والحل : ١٧٧ ، والخزانة :
١١٩/٣ ويروى البيت مع أبيات آخر لعبد الله بن كريز ، وتروى
لأبي الأسود الدؤلي وفي ديوانه : ٦٣ قصيدة على هذا الوزن
والرؤي وليس فيها البيت المذكور ، وديوان أبي الأسود صنعة
السكرى رحمه الله .

فعلى أنه^(١) أوقع كم على المرار ، كأنه قال : [كم] مرة مَقْرَفٍ^(٢) نال العلا بجود ،^(٣) وكم على هذا نُصِبَ على الظرف^(٣) ، [العامل فيها " نال العلا " ، ولا يجوز أن تكون خبراً عن مَقْرَفٍ ؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يكون إخباراً عن الجثث]^(٤) وَمَقْرَفٌ رُفِعَ بالابتداء و " نال العلا " خبره ، و " بجود " من صلة هذا الخبر ، والمسوَّغ للابتداء بالنكرة هنا ، إما كونها غير مرادة بعينها ، وإما كونها صفةً خَلَّتْ^(٥) موصوفها ، وإما كونها تقدم عليها معمول خبرها كما قال سيبويه : إِنَّ فِيهِمْ أَسْداً رَابِضٌ^(٦) .

ومن خفض المَقْرَفِ ، فعلى أنه فصل بالمجرور بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ضرورة .

وأما نصبه فعلى أنه لما تعذر غده الفصل بين المضاف والمضاف إليه عدل إلى النصب ، وهذا يدل على جوازه مع الاتصال ؛ لأنَّ النصب لم يكن مع الانفصال إلا بعد حصوله مع الاتصال ، لتعذر الفصل بين المضاف والمضاف إليه . وقد حكاها سيبويه لغة حملاً لها على الاستفهامية ، وإعراب " كم " مع خفض مَقْرَفٍ ونصبه .

الرفع بالابتداء والخبر في قوله : " نال العلا " [والمسوَّغ للابتداء بكم مع خفض مَقْرَفٍ وهي نكرة شيطان :

-
- (١) في " ق " " فأما الرفع فكأنه " .
 (٢) تكملة من " ح " و " ق " .
 (٣) في " ح " و " وكم على هذا ظرف " وفي " ق " " وكم على هذا في موضع نصب على الظرف " .
 (٤) ما بين القوسين تكملة من " ق " .
 (٥) في " ق " " حلفت " .
 (٦) الكتاب : ١٤٣/٢ والذي فيه هو : " إِنَّ بالطريق أسداً رابضاً " وفي ١٣٢/٢ " وَإِنَّ فيها زيدا قائماً " ويجوز قائم .
 (٧) الكتاب : ١٦١/٢ وانظر ما سبق ص : ٦١٥ هامش (١) .

أحدهما : اختصاصها بالإضافة .

الثاني : ما فيها من معنى التكثر ، والمسوّغ للابتداء بها مع نصب مَقْرَفٍ ، ما فيها من معنى التكثر [(١)] وهي في هذين الوجهين لتكثير المفسّر الذي هو مَقْرَفٌ والمعطوف عليه .

وهي في الوجه الثالث لتكثير المرات ، والمقرف والبخيل لم يتوجه عليهما في اللفظ تكثر ، والله أعلم .

وأما البيت الآخر وهو قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ [فُدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عَشَارِي] (٢)

فإنه يروى على ثلاثة أوجه : على الرفع والنصب والجَر ، وهي خبرية في الآوَجْه الثلاثة ، فمن جَرَّهَا فهي رَفَعٌ بالابتداء ، وكذلك مَنْ نَصَبَهَا ، وخبرها في قوله : قَدْ (٣) حَلَبْتُ .

وإعرابها فيمن رفع ما بعدها نصب على الظرف (٤) ، لأنها واقعة

على المَرَارِ كأنه قال : كَمْ مَرَّةٍ عَمَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ، أي كثير من المَرَاتِ كان هذا ، وعمّة مبتدأ موصوف (٥) بالمجرور بعده ، وخالة عطف عليه موصوفة بما بعدها .

وقوله : " قَدْ حَلَبْتُ " خبر عن إحداهما ، وخبر الآخري محذوف

لدلالة هذا المذكور عليه .

(١) ما بين القوسين تكملة من " ق " .

(٢) هذا الشطر تكملة من " ح " والبيت للفرزدق وهو في الكتاب : ١٦٢/٢ ومعاني الفراء : ١٦٩/١ والمقتضب : ٥٨/٣ ، والأصول : ٣١٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٣/٤ ، وشرح ابن عصفور : ٤٨/٢ ، والخزانة ١٢٦/٣ .

(٣) " قَدْ " ساقطة

(٤) بعد كلمة " الظرف " قرابة من أربع كلمات لم يتضح منها إلا " قَدْ حَلَبْتُ " .

(٥) في متن " ق " موصوف " وصححها في الهامش بـ " موصوفه " .

وَأَمَّا قول أبي القاسم : (ومن نصب جعلها آستفهاماً) (١)

فقد رده الناس من جهتين : (٢)

إحداهما : أَنَّ الْفَرْذَ هَاجٍ وَالْهَجُ لَا يَصْلَحُ (٣) فِيهِ
الْأَسْتِفْهَامُ ، لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ غَيْرُ عَارِفٍ بِحَقِيقَةِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ .

وَالْجِهَةُ الْأُخْرَى دُخُولُ قَدْ فِي خَبَرِهَا . وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي
الْأَسْتِفْهَامِ ، لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَالَ
ذَلِكَ : لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ فِي الْوَقْتِ نَصَ الْإِمَامِ (٤) عَلَى أَنَّ الْخَبْرَ يَسْتَفْهَمُ
يُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا حَمَلًا عَلَى الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، وَلَوْ حَضَرَ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى
تَكْلِفِ هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- (١) الجمل : ١٣٨ .
(٢) الخلاف في هذه المسألة دار بين أبي سعيد السيرافي والفارسي ،
فالسيرافي يرى أنها آستفهامية والفارسي يرى أنها خبرية ،
وتوسط الربيعي في المسألة فقال : الوجه ما قاله أبو علي ،
والذي قاله السيرافي مجازاً على أنه آستفهام على وجهه
الآستفهامي . إصلاح الخلل : ٢٣٢ . وقال ابن خروف : " وقوله :
ومن نصب وجعلها آستفهاماً صحيح " شرح الجمل : ٩٩ لأن
ابن خروف حمل الاستفهام على ما حمله عليه الربيعي فسي
توجيه قول أبي سعيد .
(٣) في " ق " " يصح " .
(٤) يريد سيبويه ، وتقدم في تعليقات ص : ٦١٥ هاشم : ١

(١) باب مذ و منذ

مذ و منذ يكونان حرفين ولا بدّ ، في موضعين :

أحدهما : إذا دخل على الزمان الحاضر كقولك : ما رأيته

مذ (٢) يومنا ، و منذ شهرنا .

والآخر : إذا دخل على " كم " الاستفهامية / كقولك : مذ ١٧٥

كم سرت ؟ لائنك أوصلت السير إلى " كم " بتوسط " منذ " (٣) وذلك

أصل الحرف ووضعه . (٤)

ويكونان اسمين ولا بدّ ، في موضعين .

أحدهما : إذا وقع بعدهما الجملة [الاسمية كقولك : ما رأيته

مذ زيد قائم ،

والآخر : إذا وقع بعدهما [(٥) الفعلية (٦) ، كقولك : ما رأيته

مذ قام زيد ، لأن حروف الجر لا تدخل على الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ،

وما عدا هذه المواضع (٧) الأربعة فجائز أن يكونا (٨) فيه اسمين ،

وجائز أن يكونا فيه حرفين ، إلا أن الغالب على " مذ " الحرفية ، فيكون

الغالب عليها أن تجر ما بعدها والغالب على " مذ " الاسمية (٩) فيكون

(١) قال الألفخش : منذ لغة أهل الحجاز ، و منذ لغة بني تميم .

شرح الجمل لابن خروف .

(٢) في الأصل " منذ " .

(٣) هكذا في كل النسخ ولعل الأولى " مذ " ليوافق ما سبق .

(٤) انظر الجني الداني : ٢٠٩ .

(٥) تكملة من " ح " و " ق " .

(٦) في " ح " و " ق " " الفعل " .

(٧) ساقطة من " ح " .

(٨) في " ح " " يكونا " .

(٩) انظر الجني الداني : ٤٦٤ .

آلغالب عليها رفع مابعدھا ، وإتّما كان ذلك لمكان ما دخلها من الحذف ،
والحذف ضربٌ من التصرف ، والتصرف يكثر في الأسماء ويندر في الحروف ،
وسياتي بعد تمام المسألة إن شاء الله .

وذكر^(١) أن أبا إسحاق بن ملكون أنكر ما يقوله النحويون :
بأن^(٢) آلغالب على " منذ " الحرفية والغالب على " مذ " الأسمية
لمكان الحذف ، إن^(٣) الحذف ضربٌ من التصرف ، وليس في الحروف
أهلية للتصرف ، فقال أبو إسحاق بن ملكون : لو كانت " مذ " محذوفة
من " منذ " لكان آلغالب عليها الحرفية أيضاً ، لأنها هي بعينها
ولا يوجب الحذف تبدل ذات المحذوف منه^(٤) .

والجواب عن هذا الإلزام : أن " منذ " على وجهين فـ
الاستعمال : اسمية وحرفية ، إلا أن الأكثر فيها الحرفية^(٥) لموافقتها
" من " لفظاً ومعنى ، أما اللفظ ، فإن حروف " من " موجودة فيها ،
وأما المعنى فإنها موضوعة لابتداء الفاية ، أو الفاية كلها ، ولا تعطى
ذلك^(٦) المعنى إلا في غيرها ، فلذلك^(٧) كان آلغالب عليها الحرفية ،
ولولا ما وجد فيها من أحكام الأسماء في بعض المواضع ، لم يحكم عليها
بالأسمية أصلاً ، وهذا ظاهر إن شاء الله ، فإذا أردنا حذف نونها فعلنا

-
- (١) في " ق " و " ذلك " .
(٢) في " ح " و " ق " من أن " .
(٣) في " ق " لأن " .
(٤) انظر قول أبي إسحاق بن ملكون في شرح الجمل لابن الضائع
: ٤٥ ، والجنبي الداني : ٣٠٩ .
(٥) بعد كلمة " الحرفية " في " ق " إحالة إلى كلمة في ألهمش غير
واضحة .
(٦) في " ق " ولا تعطى من ذلك " بأحكام " من " .
(٧) في الأصل " فلتلك " .

ذلك كثيراً في الآسمية (١) ؛ لأنَّ فيها أهليةً للتصرف ، وفعلناه* قليلاً في
الحرفية لعدم الأهلية للتصرف ، فالكثرة والقلّة إنّما هما باعتبار كثرة الحذف
وقلته ، وهذا واضح فتأمله ، فبه يرتفع الإشكال الذي أورده أبو إسحاق (٢) ،
والله أعلم .

(٣)

ثم قال : (ولو استعملت من في هذا الباب مكان منذ) إلى آخره .

هذه المسألة خلافية بين أهل البلدين ، فزعم الكوفيون أنَّ " من "
الابتدائية تقع موقع " منذ " ، فتقول : ما رأيته من يوم الجمعة ، كما تقول
ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وأستدلوا لذلك (٤) بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ (٥) ووجه الدليل من ذلك أن حرف
" من " قد دخل على " أول " و " أول " (٦) ها هنا عبارة عن الزمان ؛ لأنَّ
أول الزمان زمان ، فصح الاستدلال بالآية ، على جواز : ما رأيته من يوم
الجمعة .

وأما البصريون فمنعوا دخولها على الزمان (٧) ، وتأولوا هذه
الآية بأنها على حذف مضافٍ تقديره " من تأسيس أول يوم ، فحرف (٨)
" من " وإن دخل على الزمان في اللفظ ، فهو داخل على المصدر فـي
الأصل ، والاعتماد على الأصول دون العوارض .

(١) في الأصل «المستعمل اسميه» هكذا ، ثم شُكِبَ «ستعمال» في الأصل «فعلناه»

(٢) رد على أبي إسحاق مذهب تلميذه الأستاذ أبو علي الشلوبيسن
رحمهما الله بأن الحذف جاء في الحروف مثل تخفيفهم لأنَّ وأنَّ
وكأنَّ وأيضاً فقد حذفوا من لعل أولها فقالوا : علَّ انظر شرح
ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦ والجني الداني : ٣١٠ ، وذكر ابن مالك
أنَّ منذ أصلها مذ بدليلين . انظر شرح التسهيل له : ٢٣٦/١ -
٢٣٧ وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٨٢ .

(٣) الجمل : ١٣٩ . (٤) في " ح " و " ق " على ذلك .

(٥) التوبة : ١٠٨ . (٦) " وأول " ساقط من " ق " .

(٧) انظر مذهب أهل البلدين في شرح الجمل لابن خروف : ١٠٠ ،

وشرح الألفيه للشاطبي : ٢٠٨/٣ بترقيم حديث .
(٨) في " ق " فحذف " خطأ .

قال بعض أسياننا (١) : هذا التأويل يوء دي إلى التسلسل ،
لأنه مهما قدرنا مصدراً ، قدرنا قبله زماناً ، لأن الموضع موضع تأريخ ،
والتأريخ إنما يقع بالزمان دون المصدر ، وإذا جاء بالمصدر ، كمقدم
الحاج ، فلا بد من تقدير الزمان ، وذلك يوء دي إلى ما لا نهاية له (٢) ،
فذلك باطل ، فقوى احتجاج الكوفيين بهذه الآية ، لما ذكرناه ، والله أعلم .
ولما رأى الفارسي كثرة دخول "من" هذه على الزمان ، ارتاب
في المسألة فقال : ينظر فيه ، فإن (٣) كثر ذلك كثرة تقتضي القياس ،
فأقول ما قاله الكوفيون ، وألا فآقول قول البصريين (٤) ، فهذا توقف
من الفارسي في المسألة ، ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم
لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل ،
وهذا كافٍ في المسألة إن شاء الله .

ثم قال : (فيرتفع (٥) ذلك كله - لأنه ماض - (٦) بالابتداء ، وخبره
مذ) إلى آخره .

جعل أبو القاسم "مذ" من قبيل الظروف ، وما بعدها رفعاً
بالابتداء ، خبره "مذ" ، وجعل الفارسي "مذ" هي الابتداء ، وخبرها
ما بعدها (٧) ، وهما قولان متقاربان (٨) ، لأن قول أبي القاسم يترجح

-
- (١) أما م هذه الفقرة في هامش "ق" بخط الأصل ما يأتي "أصل آخر:
ويلزم على تقديرهم تقدير مصدر قبل الزمان ، وعلى الوجه الآخر
تقدير زمان قبل المصدر إلى ما لا يتناهى ، وكل تأويل يلزم
عليه التسلسل ، فهو باطل مطلقاً ، فلا يفوت إبطال احتجاج الكوفيين ."
(٢) في "ح" " إلى ما لا يتناهى " ، وهذا قول أبي عبد الله بن عبد المنعم فيما سبق : ٣٦٨ .
(٣) في "ح" " أن " باسقاط حرف العطف .
(٤) في "ح" " و " ق " فآقول ما قاله البصريون ، وانظر الكتاب : ١٢ / ١ .
ونظرتخرج قول النازسي والتعليق عليه : ٣٦٨ ، (٥) في الجمل : ١٤٠ " مترفع .
(٦) " لأنه ماض " ضرب عليها في نسخة " ق " وهي ثابتة في الجمل .
(٧) الايضاح : ٢٦١ ، وذلك مثل " ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وانظر
الملخص : ٥٢٦ / ١ - ٥٢٧ .
(٨) قال في الملخص : ٥٢٧ : وهما قولان متساويان .

من جهة اللفظ ، ويضعف من جهة المعنى في بعض المسائل ، وقول الفارسي
 يترجح من جهة المعنى ويضعف من جهة اللفظ ، وبيان ذلك أنك إذا
 قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة ، على تقدير أبي القاسم ، كان غير / ١٧٦
 صحيح المعنى ، إلا بتقدير حذف ، كأنه قال : بيني وبين لقائه يوم
 الجمعة وما بعده إلى الآن ، فظهر فساد المعنى في هذه المسألة ، إلا على
 التأويل المذكور ، فهذا وجه ضَعْفِه من جهة المعنى ، وأما صحته من جهة
 اللفظ ، فإن " مذ " اسم غير متصرف ، وعدم التصرف يكثر في الظروف والمصادر
 والنداءات ، ويندر في غيرها ، والدخول في أوسع البابين واجب ، فلهذا
 جعلها أبو القاسم من قبيل الظروف ، ليدخل بذلك في أوسع البابين ، وهذا
 إنما يكون فيها (١) ، إذا كان الزمان الواقع بعدها غير عدد كما مثلنا ، فإن
 كان عددًا كقولك : ما رأيته مذ يومان ، لم يكن في المسألة إشكال من
 طريق المعنى (٢) .

وأما على طريقة الفارسي ، فإنه يقدرها بأمد إن كان الزمان
 الواقع بعدها عددًا ، وبأول إن كان غير عدد ، مثاله : ما رأيته منذ
 يومان ، أي أمد ذلك يومان ، وما رأيته مذ يوم الجمعة ، أي أول ذلك
 يوم الجمعة ، وهذا معنى صحيح .

وأما ضَعْفُه من جهة اللفظ ، فإن " مذ " على قوله من قبيل
 الأسماء التي يندر فيها عدم التصرف نحو : آيمن الله ، ولعمر الله ، فلزم
 على قوله الدخول في الباب النادر فيه عدم التصرف ، فهذا وجه ضعفه
 من طريق اللفظ ، فهما قولان متقاربان ، والله أعلم .

(١) في " ق " " فيما " واضحة .

(٢) في " ق " " من جهة طريق المعنى .

وقال بعض الناس : إِنَّ المرفوع بعدها فاعل بفعل مضر ،
 (١) كَأَنَّهُ : ما رأيته مذ كان يوم الجمعة (١) ، وهو باطل ؛ لَأَنَّهُ مهما
 قدرنا فعلاً (٢) لزم تقدير زمان قبله ؛ لَأَنَّهُما موضوعان لابتداء الفايعة
 في الزمان ، فلا بد من تقديره ، وهذا يؤيد إلى ما لا نهاية له فكان باطلا ،
 والله أعلم .

ثم قال : (وتقول فيما أنت فيه بالخفض : ما رأيته مذ يومنا) (٣)
 إلى آخره .

زعم بعض النحاة أنها ظرف إذا جرت ما بعدها ، لأنها قد ثبتت
 لها الآسمية إذا ارتفع ما بعدها والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فوجب
 استحباب الحكم الثابت لها قبل أن تجر ما بعدها (٤) ، ورده ابن عصفور
 بأن الظرف إذا نفي عنه الفعل استغرقه النفي ولم يتعدّه ، كقولك : ما رأيته
 يوم الجمعة ، فقد استغرق النفي جميع أجزاء يوم الجمعة ، ولم يتعدّها ،
 وإذا نفيت الفعل قبل " مذ " لم يستغرقها ، وتعداها ، فإذا قلت :
 ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فلا بد أن تكون رأيته في جزء من يوم الجمعة ،
 ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه ، فقد رأيت تعدّي النفي لها وامتناع
 استغراقه ، فلو كانت ظرفاً لكان حكمها حكم الظرف فيما ذكر ، فلمّا
 اختلف الحكماء دلّ على فساد قول من قال فيها (٥) بالظرفية ، فلما ظهر
 فساد هذا القول تعيّن صحة قول الجماعة في أنها حرف ، إذا جرت ما
 بعدها ، واسم إذا رفعت (٦) . والله أعلم .

-
- (١-١) ساقط من " ح " .
 (٢) في " ق " " رافعا " وهو صحيح أيضا .
 (٣) الجمل : ١٤٠ .
 (٤) هذه المسألة نقلها الشاطبي عن أستاذه دون الإشارة إلى ذلك .
 انظر شرح الألفية ٢٠٧/٣ بترقيم حديث .
 (٥) فيها " ساقطة من " ح " .
 (٦) انظر شرح ابن عصفور ٥٤/٢ .

وهذا الذى أورده آبن عصفور لا يلزم القائل بالظرفية ، لأن ذلك
 المعنى موجود فيها إذا ارتفع ما بعدها وهي هُنَاكَ اسمٌ أو ظرفٌ ، ولم
 يوجب ذلك أن تكون حرفاً ، وإنما وجب أن تكون كذلك من جهة أنها كلمة
 موضوعة لابتداء ألفاية ، وأولغاية كليها ، فكل كلمة لها حكم نفسها الذى
 وضعت له ، والذى يعتمد عليه في أنها حرف ، إذا جرت ما بعدها أنها
 كلمة لا معنى لها إلا في غيرها ، لم توجد إلا مبنية ، ليس لها حكم من
 أحكام الآسماء في ذلك الموضع ، فوجب القول بالحرفية ، وقد كان ينبغي
 أن يحكم عليها بذلك [الحكم] ^(١) إذا ارتفع ما بعدها ، لولا أن فيها
 هنالك حكماً من أحكام الآسماء ، وهو استقلال الكلام بها مع ما بعدها ،
 وليست بفعل ، كذا ينبغي أن يقال في المسألة لاما قاله ^(٢) آبن عصفور ،
 والله أعلم .

مسألة : وأما بناؤها ، فإن كانت حرفاً محذوفة النون ، فلا سوء ال
 ، لأن أصل الحروف البناء ، وأصل البناء السكون ، وأما مع ثبات النون ، فلا
 سوء ال في البناء ، وإنما يسأل عن بنائها على حركة ، وعن الاختصاص
 بتلك الحركة .

فيكون الجواب عن بنائها على حركة : أن [كان] ^(٣) قبل آخرها
 ساكناً ، ويكون الجواب عن الاختصاص بالضة دون غيرها من الحركات :
 إرادة الإتيان لضة الميم ^(٤) ، ولم يعتد بالنون لسكونها ، وأما إن كانت
 اسماً فيسأل عن بنائها ، ويكون الجواب أنها أشبهت " مذ " ^(٥) الحرفية

-
- (١) زيادة من " ح " .
 (٢) في الأصل " لا مقالة " وقول آبن عصفور هذا والرد عليه نقله
 الشاطبي في شرح الألفية : ٢٠٧/٣ .
 (٣) تكملة من " ح " .
 (٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٨٢ .
 (٥) ساقطة من " ح " .

في لفظها وأصل معناها ، وهذا من أسباب البناء .

ويبقى سوء الان بعد هذا السوء ال / في " منذ " وهو ١٢٢
 بناؤها على حركة ، وكون تلك الحركة ضمةً ، فيجاب عن السوء الين بما
 تقدم في الحرفية ، فإن لقي " مذ " ساكنٌ من كلمة أخرى كقوله : ما رأيت
 مذَّ اليوم ، فالوجه تحريكها بالضم ، وقد تحرك بالكسر على أصل التقاء
 الساكنين ، والآول أوجه ، لأنها حركة الأصل ، والكسرة أجنبية ، وحركة
 الأصل مقدمة على الحركة الأجنبية .

مسألة : إذا جرّت " مذ " (١) ما بعدها ، فالكلام كله حينئذ جملة
 واحدة ، لأنها مع ما بعدها جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبلها ،
 وإذا ارتفع ما بعدها ، فالكلام كله جملتان ، الأولى فعلية ، والثانية
 اسمية (٢) ، واختلف في هذه الجملة الآسمية هل لها موضع من الإعراب ،
 أو لا ؟

فقال الأستاذ أبو الحسين : لا موضع لها من الإعراب (٣) ، وإنما
 هي مفسّرةٌ لمقدار الزمان الذي اقتضاه ما قبلها ، لأنك إذا قلت : ما رأيت ،
 دلّ على انقطاع الروئية في زمان لا يدري السامع من اللفظ ما (٤) مقداره ،
 فجاءت الجملة الثانية مفسّرة لهذا المعنى ، كما قيل في قوله تعالى :
 * وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم * (٥) وذلك (٦)

-
- (١) " مذ " في " ق " " منذ " .
 (٢) ساقطة من " ق " ؛
 (٣) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٣٨٢ .
 (٤) " ما " ساقطة من " ق " .
 (٥) المائدة : ٩ .
 (٦) في الأصل " وذكر " والمثبت من " ح " و " ق " وشرح الشاطبي ٢٠٩ / ٣ .

أن هذه الجملة الثانية مفسرة للموعود الذي هو مفعول ثانٍ لوعده ، لما استحال أن تكون هذه الجملة مفعولاً ثانياً لوعده ، لأنَّ "وَعَدَ" من باب أعطى ، والمفعول الثاني في باب أعطى لا تقع الجملة موقعه ، وإنما ذلك لباب ظننت وسائر ما يدخل على المبتدأ والخبر (١) ، وهذا بين إن شاء الله .

وقال بعضهم : موضعها نصبٌ على الحال ، [أي ما رأيته متقدماً] (٢) أي ما رأيته متقدماً زمني (٣) ، لأنَّ انقطاع الروئية متصل بزمانه الذي هو فيه ، وألاً ول أظهر ، والله أعلم .

مسألة (٤) : لا يجوز العطف على الزمان المخفوض بمنزلاً أو منذ مطلقاً ، متقدماً كان المعطوف على المعطوف عليه في المعنى ، أو متأخراً ، لما في ذلك من التناقض والتدافع ، فلو قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، ويوم السبت لم يجز ، لأنَّ قولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة يقتضي أنك لم تراه يوم السبت ، لأنَّ النفي يتعدى المخفوض بمنزلاً ومنذ إلى زمانك الذي (٥) أنت فيه ، وقد تقدم ذلك (٦) ، وقولك بعده : ويوم السبت يقتضي أنك رأيته في جزء منه من حيث هو مخفوض بمنزلاً أو منذ ، والمخفوض بمنزلاً أو منذ محل انقطاع الفعل ، فكان ذلك متدافعا ، فوجب اجتنابه ، وكذلك لو قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ويوم الخميس ؛ لأنك لما (٧) قلت :

-
- (١) قول الأستاذ هذا بنصه نقله الشاطبي في شرح الألفية : ٢٠٩/٣ وعزا هذا الرأي في همع الهوامع : ٢٢٣/٣ للجمهور .
- (٢) ما بين القوسين تكملة من "ح" .
- (٣) هو مذهب السيرافي كما في همع الهوامع : ٢٢٤/٣ . وقد استفاد الشاطبي من أستاذه في هذا الموضع .
- (٤) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٥٢/٢ .
- (٥) في الأصل : "التي" .
- (٦) انظر ما تقدم من
- (٧) في "ح" "لو" .

ما رأيته مذ يوم الجمعة ، أعطى أنك رأيته في جزء منه من حيث هو محل
آنقطاع الروئية ، وقولك بعده : ويوم الخميس يعطى أنك لم تره يسوم
الجمعة أصلاً ، لأنَّ المعطوف على مخفوض " منذ " مخفوضٌ بها فسي
الحكم ، والمخفوض بها يتعداه آلنفي إلى زمانك الذي أنت فيه ، فكان
ذلك متدافعاً ، فوجب امتناعه .

فإن كان ما بعد " مذ " أو " منذ " مرفوعاً فلا يخلو أن يقصد
بهما آلفاية كليهما أو ابتداءهما ، فإن قصدت آلفاية كليهما جاز العطف
عليه مطلقاً ، متقدماً كان في المعنى على المعطوف عليه أو متأخراً عنه ، ويجوز
الأنصب ^(١) بإضمار فعل من غير شرط ، لأنه لا تدافع في شيء من ذلك ،
ألا ترى أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ولا ^(٢) يوم السبت ولا ^(٣)
يوم الخميس ، فإن معناه : ما رأيته مذ ثلاثة أيام ، لأنك قصدت آلفاية
كليهما ، ولا إشكال في ذلك فإن قصدت ابتداء آلفاية امتنع ذلك كله مطلقاً ،
متقدماً كان المعطوف على ^(٤) المعطوف عليه في المعنى أو متأخراً ، لأن فيه
التدافع المذكور قبل .

ولا يجوز أيضاً نصبه بإضمار فعل إلا بشرط أن يكون المعطوف متقدماً
في المعنى على المعطوف عليه ، وغير متصل بما بعده ^(٥) " مذ " كقولك :
ما رأيته مذ ^(٦) يوم الجمعة ويوم الأربعاء ، كأنك قلت : وما رأيته ^(٧) يوم
الأربعاء أيضاً ، فتأمل ذلك فإن فيه غموضاً . والله المستعان .

(١) انظر هـ مع الهوامع ج : ٢٢٣/٣ . وأنظر شرح الجمل لابن عصفور :

٠٦١/٢

(٢) في " ح " و " ق " نصبه .

(٣) ساقطة من " ح " .

(٤) " المعطوف على " ساقطة من " ح " .

(٥) في " ح " و " ق " " بعد " بدون ضمير .

(٦) في " ح " " منذ " .

(٧) في " ح " " ما رأيته " بإسقاط الواو .

مسألة : إذا قلت : ما رأيته مذ قام زيد ، فلا بد من تقدير

زمان بين " مذ " والفعل ، كأنه : ما رأيته مذ زمان قام زيد ^(١) ، وهذا

الزمان المقدّر ينبغي أن يقدر مرفوعاً ، لأنك إذا قدرته مرفوعاً كانت

" مذ " أسماً ^(٢) من أسماء الزمان ، وأسماء الزمان تباشر الأفعال ، ولا

ينبغي أن يقدر مخفوضاً ، لأنك إذا قدرته / مخفوضاً كانت " مذ " ١٧٨

حرف جر ، وحروف الجر لا تباشر الأفعال إلا في مواضع معلومة ؛ لا يقاس

عليها ، لا مرأى واجب ذلك هو معدوم ها هنا .

فنظر من قال : لا يجوز العطف على هذا الزمان المقدّر لا مرفوعاً

ولا مخفوضاً ؛ لأن الرفع فيه ليس بأولى من الجرّ ، ولا الجرّ أولى من الرفع ،

نظرٌ ضعيف من جهتين :

إحداهما : جواز تقديره مجروراً قبل الفعل ، لأنه يقتضي

دخول حرف الجر على الفعل كما ذكرناه ، وقد منعه الحدائق في هذا

الموضع .

والجهة الأخرى : أنه لو كان مما يصح تقديره مجروراً لم يمتنع

العطف عليه من هذه الجهة ، لأن العطف على المقدّر كان يكون على

حسب التقدير فيه ، كما قالوا في مسألة : ماذا ^(٣) فعلت ؟

فإنّ الجواب يكون على حسب تقدير المجيب ، فإن قدر " ذا " موصولاً

، كان الجواب مرفوعاً ، وإن قدر " ماذا " قبل الفعل مركباً كان الجواب

منصوباً ، وعليه القراءتان * يسألوك ماذا ينفقون قل العفو * ^(٤) رفعا

على التقدير الأول ، ونصبا على التقدير الثاني ، فأعرف ذلك وآله المستعان .

(١) انظر معجم الهوامع : ٢٢٣/٣ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٦١/٢ .

(٢) " مذ اسماً " ساقطة من " ح " .

(٣) في " ح " " فإذا " خطأ .

(٤) البقرة : ٢١٩ والقراءتان اللتان أشار إليهما هي قراءة أبي عمرو ،

رفعه " العفو " والباقون نصبوه ، انظر حجة القراءات : ١٣٣ .

باب الجمع بين **إِنَّ** و**كَانَ** (١)

نبه بهذا الباب على امتناع الأعمال بين الحرف والفعل ، لِمَا يُوَدَى إليه من الإضمار في الحرف ، وإِنَّمَا يتصور الأعمال بين الفعلين وما جرى مجراها ، فإذا اتفق اجتماع **إِنَّ** و**كَانَ** ، لزم تقديم **إِنَّ** على **كَانَ** ، اعتباراً بأن لها صدر الكلام ، وتأخير **كَانَ** اعتباراً بأنها شبيهة بظرف الزمان من حيث هي مجردة له ، فكانها من أسمائه ، فلذلك وجب هذا الترتيب المذكور ، والله أعلم .

فنقول : **إِنَّ** زيداً كان قائماً ، فتكون **كَانَ** مع أسمائها وخبرها في موضع رفع على أنها خبر **إِنَّ** ، فتكون كل واحدة منهما في حال الاجتماع على حكمها (٢) في حال الافتراق ، وهذا هو أجود الوجهين ، وفيها وجه آخر وهو : أن تُلغى **كَانَ** وترفع ما بعدها على أنه خبر **إِنَّ** (٣) ، وقد جوز بعض النحاة رفع " زيد " بعد " **إِنَّ** " على الابتداء ، وما بعده خبر على أن يكون أسمائها محذوفاً ، كأنه قال : **إِنَّ** زيد كان قائماً (٤) ، وهو ضمير الأئمة والشأن ، وهذا لا يجوز إلا في الشعر كقوله : (٥)

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَانِزًا وَظِيَاءً

-
- (١) انظر هذا الباب في المذكر والمؤنث لابن الانباري : ٦٠٧ .
 (٢) في " ق " " حالها " .
 (٣) الكتاب : ١٥٣/٢ .
 (٤) في " ح " " انه زيد قائم " فقط .
 (٥) البيت ينسب للإخطل ضد بعضهم انظر الحلل : ٢٨٧ ، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي : ١٢٢ . وليس في شعره بشرح أسكري ، وكذا قال البغدادي وغيره ، وقال : ولعله في رواية أخرى . الخزانة : ٢١٩/١ وهو في الجمل : ٢١٥ ، وأما ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، وشرح الجمل : ٤٤٢/١ . وضرائر الشعر : ١٧٨ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، ٢٧٧ ، والبسيط : ٤٣٥ ، والملخص : ٢٥٤ ، والمغني : ٧٦٧ ، ٥٦ .

(١) وجوز سيبويه ذلك في الكلام بشرط الفصل بمجرور ، أو ،
 ظرف كقولك : إِنْ بك زيد مأخوذ (٢) ، كأنه قال : إِنَّه بك زيد مأخوذ .
 وحكى عن الخليل أنها لغة (٣) ، وحكى أيضاً مَنْ حكى الوجه
 الأول من هذين الوجهين أنه يجوز رفع قائم بعد كان ، على أن يكون
 اسمها ، والخبر محذوف ، كأنه قال : إِنْ زيداً كأنه قائم ، فقائم
 مرفوع بكان ، والضمير المتصل بها خبرها ، وهو من باب القلب ، وكان أصله
 كان قائمٌ زيداً ، ثم أضمرت زيد (٤) على ما تقدم (٥) ، وفيه الإخبار
 بالمعرفة عن النكرة ، فهو من ضرائر الشعر كما قال (٦) سيبويه فالوجه
 ما تقدم في صدر الباب ، والله أعلم .

(ثم قال : إِنْ القائم أبوه كان منطلقاً جاريته (٧)) إلى

آخر الفصل +

يجوز في كان هنا الزيادة ، والنقصان أجود ، فيجوز في الخبر
 الذي بعدها وجهان ، الرفع والنصب ، فالنصب على أنه خبرها وما بعده
 فاعل به ، والرفع على أنه خبر مقدم وما بعده مبتدأ والجملة خبر "كان"
 فإن جعلت كان زائدة وهو الوجه الثاني كان هذا الخبر مرفوعاً لا غير ،
 على وجهين :

-
- (١) في "ح" أجاز .
 (٢) في "ق" "لماخوذ" .
 (٣) الكتاب : ١٣٢/٢ .
 (٤) الكتاب : ١٣٤/٢ .
 (٥) من "ح" "اضمر ذلك" .
 (٦) في "ق" "كما تقدم" .
 (٧) في "ح" و "ق" "كذا قال" .
 (٨) الجمل : ١٤١ .

أحدهما : أن يكون خبر "إِنَّ" وما بعده فاعل به .
والآخر : أن يكون ما بعده مبتدأ ، و "كان" هو خبرا عنه مقدما ،
والجمله "خبر" إِنَّ و "كان" ملغاة ليس لها عمل ، في لفظ ولا موضع ،
وعلى ما ذكرته تتفرع مسائل في هذه المسألة : أن تثني منطلقا ^(١) وتجمعه
إِنَّ كان منصوبا على خبر كان ، لكن هذا الوجه ، من تثنيته وجمعه إنما هو
على لغة أكلوني البراغيث ، وهي لغة قليلة ، فالوجه أفراد " منطلقا "
إذا نصبته على خبر كان ، فَإِنَّ رفعتة فلا يخلو أن يكون خبرا لِإِنَّ على
زيادة " كان " أو خبرا متقدما لما بعده ، فعلى الأول يلزم إفراده لرفعه
الظاهر ، إلا على تلك اللغة المذكورة فيثنى عليها ويجمع ، إِنَّ كان الثاني
مثنى أو مجموعا ، وعلى الثاني يلزم أن يكون مطابقا لما بعده ^(٢) ، وهذا
[كله] ^(٣) بين إِنَّ شاء الله .

مسألة : مما يسأل عنه في هذه المسألة هل الآلف واللام / آسم ١٧٩
موصول أو حرف موصول ؟ فمن قال : إِنَّه حرف [موصول] ^(٤) أوجب
أن يكون الضمير المضاف إليه الآب عائداً إلى موصوف محذوف ، كأنه قال :
إِنَّ الرجل ألقام أبوه ، ومن قال : إِنَّه آسم موصول ^(٥) أوجب أن يكون
الضمير عائداً إلى الآلف واللام ، لأنها آسم بمعنى الذي ، وعلى هذا
المذهب أكثر الناس ، والله أعلم .

- (١) في "ح" كلمة أخرى لا يوافق رسمها رسم "منطلق" .
(٢) انظر المسألة في شرح الجمل لابن خروف : ١٠١ ، وشرح آبن الضائع : ٤٦/ب .
(٣) زيادة من "ح" و "ق" .
(٤) زيادة من "ح" و "ق" ، ومن قال بحرفية "ال" الآلف خفش والمازني
انظر المساعد : ٤٩/١ ، والتذييل والتكميل : ١١٦/١ أ الاسكريال
وانظر حواشي الفصل للشلوبين : ٤٧٤ ، ٧٥ وما بعدها .
والجمهور على أن "ال" آسم .
(٥) في الأصل "فوصف" خطأ .

فإذا قلت : إِنَّ الْقَائِمَ أَبَوَهُ كَانَ مِنْطَلَقَةً جَارِيَتَهُ ، وَإِنَّ الْقَائِمَ
أَبَوَاهُمَا كَانَا مِنْطَلَقَةً جَارِيَتَاهُمَا ، وَإِنَّ الْقَائِمَ أَبَاوَهُ هُمَا كَانُوا مِنْطَلَقَةً
جَوَارِيَهُمْ ، كَانَ هَذَا الْضَمِيرُ الْمَفْرَدُ ، وَالْمُتَشَى ، وَالْمَجْمُوعُ مَنْزِلًا
عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فَأَعْرِفْ ذَلِكَ ، وَآلِلَهُ أَعْلَمُ .

باب الفصل ويسميه الكوفيون العِمَاد

إنَّما سماء البصريون فصلاً لرفع أحد الاحتمالين في نحو قولك :
زيد القائم ، فالقائم ها هنا يَحْتَمِلُ أمرين عند السامع ، أن يكون خبراً ،
وأن يكون صفةً ، فجيء بالفصل لرفع توهم الصفة (١) ، وحُمِلَ على هذا (٢)
سائر مسائل الباب مما ليس فيه احتمال ؛ ليجرى الباب كله على أسلوب
واحد ، كما فعل في غير موضع من أبواب العربية ، وإلى هذا الفرض
ترجع تسمية الكوفيين له عِمَاداً ؛ لأنه يعتمد عليه في البيان ، وإنَّما هو
خلاف في عبارة ، والله أعلم .

فصل : اعلم أنَّ ضمائر الرفع المنفصلة وهي اثنا عشر ضميراً تَقَعُ
فصولاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله ذلك بثلاثة شروط . (٣)

أحدها : أن يكون المبتدأ معرفة .

والثاني : أن يكون الخبر معرفةً ، أو نكرةً تشبه المعرفة ؛ وهي

أفعل التفضيل ، ومثلك وشبهك ، ونحو ذلك .

والثالث : أن يكون الفصل مساوياً للمبتدأ في إفراده وتثنيته

وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، وفِيتته ، وحضوره .

وقد زاد بعض النحاة في الشرط الأول : أن يكون نكرة تشبه

(١) انظر الكتاب : ٣٨٩/٢ .

(٢) في "ح" "على مثل هذا" .

(٣) انظر الكتاب : ٣٩٢/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس :

٦٦٧ - ٦٦٨ ، والملخص : ٥٩٤ ، وشرح الجمل لابن الضائع

: ٠٤٧ .

آلمعرفة كما قلناه [في الخبر] (١) وليس ذلك بآلمشهور (٢) ، وظاهر كلام (٣) أبي القاسم ما ذكرناه .

فصل : تتعين الفصلية في موضعين :

أحدهما : في (٤) باب ظننت إذا كان المفعول الأول اسماً (٥)

ظاهراً كقولك : ظننت زيداً هو القائم ، فهو هنا لا يتصور فيه غير الفصلية ، لأنه لا (٦) يصح [فيه] (٧) أن يكون توكيداً لما قبله ، لأن الظاهر لا يوءد بالضمير (٨) ، ولا تصح فيه آلبدلية ، لأن الأول منصوب ، و"هو" ضمير رفع ، ولا أن يكون مبتدأ ، لأن ما بعده منصوب ، فلما انتفت هذه آلا وجه تعينت الفعلية .

والموضع الثاني : إذا دخلت عليه آلام الفارقة بين إن المخففة

من آالثقيلة ، وإن آالنافية ، وذلك في بابين : باب ظننت ، وباب كان ، كقولك : إن ظننتك لآنت آالقائم ، وإن كنت لآنت آالقائم ، فأنت هنا لا يتصور فيه غير الفصلية ، ألا ترى أنه لا تصح فيه آلبدلية ، ولا آلتوكيد ، لأنهما من توابع آالاول ، وهذه آلام الفارقة لا تدخل على المبتدأ ،

(١) تكملة من "ح" و"ق" .

(٢) مثل : ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وما أظن أحداً مثلك ينصب خبر

ومثل : ذكر ذلك سيبويه عن أهل المدينة . انظر الكتاب

: ٣٩٦/٢ ، والمساعد : ١٢١/١ .

(٣) ساقطة من "ح" .

(٤) ساقطة من "ق" .

(٥) ساقطة من "ق" .

(٦) ساقطة من "ح" .

(٧) زيادة من "ح" و"ق" .

(٨) قال في الكتاب : ٣٩٠/٢ . . . وقد زعم ناس أن هوها هنا صفة ،

وليس من الدنيا عربي يجعلها هنا صفة للمظهر .

ولا على الذى سيق (١) له ، وإنما تدخل على الخبر وما سيق للخبر ، والفصل لم يوءت به للمبتدأ ، وإنما سيق للخبر ليفصل به بينه وبين الصفة ، فلذلك تعينت الفصلية ، والله أعلم .

وما عدا هذين (٢) الموضعين المذكورين فإن الفصلية فيه على طريق الاحتمال ، فإذا قلت : زيد هو القائم ، فإن " هو " هنا يحتمل ثلاثة أوجه : أن يكون فصلاً ، وأن يكون بدلاً ، وأن يكون مبتدأ مخبراً عنه بما بعده ، وإذا قلت : إن زيدا هو القائم ، فإنه يحتمل وجهين : أن يكون فصلاً . وأن يكون مبتدأ ، وإذا قلت : إنك أنت القائم ، فإنه يحتمل ثلاثة أوجه ، الوجهين المذكورين ، والثالث : أن يكون توكيداً لما قبله ، فإن قلت : كيف يوءد المنصوب بالمرفوع ، وحق التوكيد أن يتبع ما قبله (٣) في الإعراب لفظاً أو محلاً .

فالجواب أن ضمير الرفع يوءد به الضمير مطلقاً اعتباراً بأن الأصل فيه أن يكون بلفظ المرفوع والله أعلم .

وإذا قلت : ظننتك أنت القائم ، فإنه يحتمل وجهين :

أن يكون فصلاً ، وأن يكون توكيداً على ما ذكرناه ، فقد رأيت آاحتمال في هذه المواضع المذكورة . وعرفت بذلك أنه لا يتعين إلا في الموضعين المذكورين على ما فسرناه . والله أعلم .

مسألة (٤) : اختلف الناس في بقاء اسمية هذا الفصل وتجسده

(١) في " ح " و " ق " ما سيق .

(٢) ساقطة من " ح " و " ق " .

(٣) قبله " ضرب عليها في " ح " وكتب أمامها في الهامش " ما بعده " وهو خطأ .

(٤) في " ق " فصل .

منها إلى الحرفية على قولين : فظاهر (١) الخليل بن أحمد بقاء الأسمية ؛
لأنه قال : وعظيم - وآله - جعلهم هو وأخواتها فصولاً (٢) ، وإنما
/ استعظم ذلك ، لأنها عنده أسماء وليس لها موضع من الإعراب ،
وهذا على خلاف الأصول ، وذهب قوم إلى تجردها من الأسمية إلى الحرفية ،
منهم أبو الحسن بن ألبان (٣) اعتباراً بانتفاء الإعراب عن محلها .

وتعلق الخليل ومن قال بقوله بأن الأصل بقاء ما كان على
ما كان ، ولا يقدح في هذا انتفاء الإعراب عن المحل ؛ لأن الإعراب سببه
التركيب ، وهذه الفصول مجردة من التركيب ، فلما انتفى عنها سبب الإعراب
وهو التركيب ، وجب انتفاء الإعراب عن محلها ، إذ معلوم أن المسبب يدور
مع سببه نفيًا وإثباتًا ، فهذا هو الأصح ، والله أعلم .

مسألة : ظننت زيداً هو القائمة جاريتي ، نصباً في القائمة ورفعاً ،
فأما النصب فعلى وجه واحد ، وهو أن يكون مفعولاً ثانياً لظننت ، بشرط
أن تكون الألف واللام لزيد ، ولفظ " هو " فصل لا غير ، كأنه قال : ظننت
زيداً هو الذي قامت جاريته ، ولا يجوز أن تكون الألف واللام في هذا الوجه
للجارية ، لأنها حينئذ بمعنى التي ، و" التي " لفظ مخصوص بالمؤنث ،
فلا يخبر به عن مذكر في وجه من الوجوه .

وأما الرفع وهو الوجه الثاني فعلى ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون هو مبتدأ (٤) ، والقائمة خبر سببي ، والألف

واللام لزيد ، والجملة مفعول ثانٍ لظننت ، كأنه قال : ظننت زيداً هو
الذي قامت جاريته .

-
- (١) في " ق " وهامش الأصل عن نسخة أخرى " فرأى " .
(٢) الكتاب : ٣٩٧/٢ . وانظر المساعد : ١٢٠/١ وينسب هذا
المذهب للبصريين . انظر الإنصاف : ٧٠٧ . والجني الداني : ٤٤٥ .
(٣) وهو مذهب ابن صفور وعليه أكثر النحويين . انظر شرح الجمل له :
٦٥/٢ ، والمساعد : ١٢٠/١ .
(٤) في " ح " و " ق " المبتدأ .

والثاني : أن يكون القائمة مبتدأ ، وفيها ^(١) ضمير مستتر يعود إلى الموصول ، وهو آلف وآلام ، وآلجارية الخبر .

والثالث : أن تكون آلجارية هي المبتدأ ، والموصول خبر مقدم ، والجملة خبر " هو " وهو وخبره مفعول ثانٍ لظننت ، غير أنه لا يصح هذان الوجهان ، إلا بشرط أن تكون آلف وآلام للآلجارية ، لأنها حينئذ بمعنى آلي ، فتأمل ذلك .

مسألة ابن أبي العافية : فيها أربعة أوجه :

أحدها : هند زيد الضاربه ، هذا على أن آلف وآلام ، والصفة لزيد ، كأنه هند زيد الذي ضربها ، فلذلك لم يظهر الفاعل ، لجريان الصفة على صاحبها .

الثاني : هند زيد الضاربه هي ، هذه على أن آلف وآلام والصفة لهند ، فالضاربه مبتدأ ، وهي خبره أو بالعكس ^(٢) ، كأنه آلي ضربته هي ، ولا يسبرز الفاعل ، لجريان الصفة على صاحبها .

والثالث : هند زيد الضاربه هي ، فهي فاعل برز ، لجريان الصفة على غير صاحبها ، لأن آلف وآلام لزيد ، والصفة لهند ^(٣) .

والرابع : هند زيد الضاربه هو هي ، فالآلف وآلام لهند ، والصفة لزيد ، فيجب أن يكون [هي] ^(٤) خبرا عن الموصول ، أو بالعكس ، وهو فاعل برز ، لجريان الصفة على غير صاحبها ، فهذه أربعة أوجه فتأملها ، فإن فيها غموضاً والله المستعان .

-
- (١) في "ح" فيه .
 (٢) في "ق" وبالعكس .
 (٣) في "ح" لهند خطأ .
 (٤) تكلمة من "ح" .

باب الإضافة

الإضافة على وجهين ، إضافة فعل إلى آسم ، وإضافة آسم إلى آسم ، فالضرب الأول لا يكون إلا بحروف الجر الموضوعة لذلك ، وقد تقدم ذلك مستوفى في باب حروف الخفض (١) .

وأما الضرب الثاني ، فهو أن يحل الثاني من الأول محل تنوينه ، حقيقة كغلام زيد ، أو حكما كقولك : كم كتاب عندك ؟ ، وهذا الضرب على قسمين :

أحدهما : ما إضافته محضة ، وهي التي يراد بها تعريف الأول أو تخصيصه ، كغلام زيد وغلام امرأة .

والضرب الثاني : لا يتعرف بها الأول ، ولا يتخصص ، ولكن يكون المضاف مع المضاف إليه كما كان قبل ذلك ، وهذا المعنى أراد ابن عصفور بقوله : لأن الإضافة غير المحضة لا تخصص ولا تعرف (٢) .

قال ابن الضائع : أما قوله : لا تُعرف ، فصحيح ، وأما قوله : ولا تخصص ، فباطل ، لأنك إذا قلت : هذا ضارب امرأة ، فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه ، مع كون الإضافة غير محضة (٣) . وهذا تحامل

(١) في "ق" "الجر" .

(٢) شرح الجمل : ٢ / ٧٠ .

(٣) لم أجد ما نسب له لابن الضائع في شرحه للجمل في باب الإضافة ، ولا في باب آسم الفاعل بل المثبت في شرحه للجمل بخلاف ما ذكر عنه فذكر أن إضافة آسم الفاعل هي إضافة تخفيف لا تخصيص ، لأن "التخصيص حاصل مع النصب" ٢٤ / ب وانظر : ٢٥ / ب ، ولعل ما نقله عن ابن الضائع في موضع آخر لم أهتد إليه أو فسي كتاب آخر . والله أعلم .

من ابن الضائع ، لأنّ هذا ^(١) التخصيص قد كان موجوداً قبل حصول
الإضافة ، فلما أضفت بقي التخصيص على ما كان عليه ، فلم تحدث الإضافة
شيئاً ^(٢) ، فلم يصنع ابن الضائع في هذا الموضع شيئاً ، فالصحيح ما قاله
ابن عصفور ، وإليه وقعت الإشارة بما ذكرنا في العبارة .

وهذا الضرب من الإضافة محصورٌ في أربعة أبواب :

١٨١ / أحدها : باب أسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

والثاني : باب الصفة المشبهة به . ^(٣)

والثالث : أفعال التفضيل ، وفي هذا الضرب اضطراب ، فقال ابن
عصفور : إنّ إضافته غير محضة ^(٤) . وهو ظاهر في الإيضاح ^(٥) ، وقال
أبو الحسن بن الضائع : مذهب البصريين أنّ إضافته محضة ، وهو ظاهر
كلام سيبويه ، لأنّه قال في الكتاب : لو قلت : هذا زيد ^(٦) أسود الناس
لم يجز ، لأنّ الحال لا تكون إلّا نكرة ^(٧) ، وأما الأستاذ أبو الحسين فقال :
إنّ كانت إضافة على معنى " من " كانت غير محضة ، وإنّ كانت على معنى
" في " كانت محضة ^(٨) ، وأستدل على ذلك بقوله تعالى : * وما نراك
اتبعك إلّا الذين هم أراذلنا * ^(٩) فأراذلنا جمع أراذل المضاف على

-
- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٣٣ .
(٣) في " ح " الصفة المشبهة بأسم الفاعل .
(٤) شرح الجمل : ٧١ / ٢ .
(٥) الايضاح : ٢٦٩ .
(٦) في " ح " " زيداً " منصوباً خطأ .
(٧) انظر الكتاب : ١١٣ / ٢ مع تصرف كبير في عبارة سيبويه .
(٨) انظر الملخص : ٦١٣ - ٦١٥ .
(٩) هود : ٢٧ .

غير معنى "من" ، فمعناه إلا ألا رازل فينا ، لأنهم لم يريدوا إثبات الرذالة فيهم ، وإنما أرادوا اختصاصها بالتابعين له ^(١) ، وكذلك قول الناس : عربن عبد العزيز أفضل بني أمية ، فالإضافة هنا لا يجوز [أن تكون] ^(٢) على معنى "من" ، لأن التقدير حينئذ : عربسن عبد العزيز أفضل من كل واحد واحد من بني أمية ، فكان يجيء من ذلك أنه أفضل من عثمان رضي الله عنه ، والإجماع على خلاف هذا ، فلا بد أن يكون المعنى : إنه فاضل فيهم ، ولهذا اتفقوا على امتناع : زيد أفضل إخوته ، لما يلزم على ذلك من التدافع ، لأن "أفعل من" تقتضي دخول "زيد" ، وإضافة الإخوة إلى ضميره يقتضي خروجه منهم ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، وإنما لزم هذا ، لأن الإضافة على معنى "من" ، وقد جوز الأستاذ أن تكون على معنى "في" فتجوز المسألة على ذلك ^(٥) ، والله أعلم .

والقسم الرابع ما إضافته غير محضة : مثلك وأخواته .
قال سيبويه : وزعم الخليل ويونس - رحمهما الله - أن جميع ما ذكرناه ما إضافته غير محضة يجوز أن تكون إضافته محضة ، إلا الحسن الوجه ^(٦) ، وإنما استثنى هذا الباب ، لأن الشيء فيه مضاف إلى نفسه ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولكن يتعرف بغيره ^(٧) ، والله أعلم .

-
- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) تكملة من "ح" .
(٣) انظر سبب منع ذلك فيما يأتي ص
(٤) "من" ساقطة من "ح" .
(٥) انظر البسيط : ١٠٤١ - ١٠٤٢ .
(٦) هذا معنى قول سيبويه . الكتاب ١ / ٤٢٨ - ٤٣٩ .
(٧) انظر شرح ألفية ابن معطى ٧٣٥ - ٧٣٦ .

عبارة (١) أخرى بمزيد فائدة : الإضافة غير المحضة على قسمين :
قسم لا (٢) يصح فيه توهم تعريف (٣) المضاف ، وقسم يصح (٤) فيه
تعريف المضاف ، فأما القسم الذي لا يصح فيه تعريف المضاف فمحصور فسي
ثانية مواضع. (٥)

أحدها : باب " لا " النافية كقولك : لا أبا لزيد ، وذلك أن
" لا " هذه لا تعمل إلا في نكرة عامة ، وقولك " أبا " منصوب بها ، وهو
مضاف إلى زيد ، ولام الجر زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، والدليل
على الإضافة رد لام الكلمة ، وردها مسبب عن الإضافة ، ولا يصح أن يقال :
إنه مبني معها ، ورد اللام على لغة القصر ، لأن هذا يقوله من ليس ذلك
من لغته ، فصح ما ذكرناه ، ومن ذلك قولك أيضا : لا رجل وأخاه. (٦)

الثاني باب " من " الزائدة كقولك : ما من رجل وأخيه في الدار .

الثالث : قولك : رب رجل وأخيه .

الرابع : قولك : كل شاة وسخلتها بدرهم ، فيمن خفض السخلة. (٧)

الخامس : قولك (٨) :

*وأي فتى هيجاء أنت وجارها *

-
- (١) هذه العبارة كلها ساقطة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ق " وانظر الهامش الذي بعد الآتي .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) في " ق " لا يصح " .
(٥) قال في البسيط : ١٠٤٥ " الأدلة التي يعلم بها أن هذه الأسماء
نكرات عشر " وانظر أيضا : ٣١١-٣١٢ وذكر في الملخص الستة
الأدلة الأولى منها هنا بعبارة قريبة ما هنا . الملخص : ٥٢٨ .
(٦) انظر الكتاب : ٨٢/٢ ، ٣٠٠ .
(٧) انظر الكتاب : ٣٠٠/٢-٣٠١ فإن سخلة بالخفض نكرة ، لأن
كلاهما لا تخفض إلا النكرات .
(٨) هذا صدر بيت وعجزه * إذا ما رجال بالرجال استقلت * وهو
غير معروف القائل ، وانظره في الكتاب : ٥٥/٢ ، والأصول :
وشرح عمدة الحافظ : ٤٤٨ ، والمغني : ٩٠٨ وشرح أبياته للبغدادى
١٠٠/٨

إِذَا خَفَضَتْ جَارَهَا (١).

السادس : قولك : هذه ناقة وفصيلها راتعان (٢) ، فيمن
رفع راتعين . (٣)

السابع : قولك : كم رجل وأخيه أكرمت.

الثامن : باب الحسن الوجه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه .

وإنما وجب أن تكون الإضافة في هذه المواضع (٤) الثمانية فسي
نية الانفصال .

أما باب الحسن الوجه ، فلائه فاعل في الأصل ، والصفة له في
المعنى ، والشيء لا يتعرف بنفسه .

وأما بقيتها فلأن عواملها مخصصة بالنكرات ، والمعطوف شريك
المعطوف عليه في ذلك العامل ، فلو جعلت الإضافة فيها محضة ، لا خلت
القاعدة الموضوعية ، وهذا واضح ، إن شاء الله .

وأما القسم الذي يصح فيه توهم تعريف المضاف : فتلاثة أنواع : (٥)

أحدها : آسم الفاعل ، وآسم المفعول على الجملة ، وأمثلة المبالغة
إِذَا أُرِيدَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ آحَالٌ وَالْأَسْتِقْبَالُ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْآمُثْلَةِ ،

(١) جارها مخفوضاً عطفاً على " فتى هيجاء " وهو نكرة لأنه مضاف
إلى " أي " وأي إذا أضيف إليها واحد لم يكن إلا نكرة ، فهو
نكرة في المعنى .

(٢) لأن رفع " راتعان " يكون على الصفة وهو نكرة فلا بد أن يكون
الموصوف نكرة ، وعلى النصيب يكون حالا . قال أبو زيد السهيلي :
" . . . هذا زيد ورجل ضاحكان " على الحال ، ولا يجوز ضاحكين
على النعت تغليباً منهم لجزم المعرفة . نتائج الفكر : ٢١٦ .

(٣) في " ق " " راتعان " .

(٤) في " ق " " الأبواب " وهي ملحقة في الهامش بخط مغاير .

(٥) انظر الملخص : ٥٣١ فقد استفاد منه كثيراً .

ويلزم على قول ابن خروف الإِطلاق في الأمثلة . (١) أعني في كل (٢) الآزمنة .

النوع الثاني : أفعال التفضيل (٣) على الوجه الآتي بعدد إن شاء الله . (٣-)

النوع الثالث : مثلك ، وشبهك ، ونحوك ، وتركك ، وخدّتك ،

وغيرك ، وما أشبه هذه (٤) ، ويجوز في جميع هذه الأنواع الثلاثة توهيم

تعريف / المضاف ، فتجرى عليه أحكام المعارف ، كذا قال سيبويه عن ١٨٢
الخليل ويونس ، في هذه الأنواع الثلاثة . (٥)

وأما واحد أمّه ، وعبد بطنه ، فالأكثر فيهما أن يكونا معرفتين ،

وقد يكونان نكرتين ، فتجرى عليهما أحكام ما تعتقد فيهما من تعريف أو تنكير . (٦)

فصل (٧) : أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه بدليل أنك تقول :

زيد أفضل آل أخوين ، وليس له إلا أخ واحد ، ومنه قول حسان : (٨)

* فخيركما لشركما الفداء *

وتقول : زيد أفضل العشرة ، وهم تسعة دونه ، ولما (٩) كان كذلك

(١) انظر قول ابن خروف في شرح الجمل له : ٧٨ .

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣-٣) في الأصل "عن الوجهين ولا بعد إن شاء الله" وهو كلام مضطرب .

(٤) في "ق" "ذلك" .

(٥) الكتاب : ٤٢٨/١ وما قبلها . وانظر شرح ابن مالك على

التسهيل : ٥٣٦/٢ .

(٦) مثل مررت بزيد واحد أمّه ، وبعمرو عبد بطنه ، ومثال تنكيرهما :
مررت برجل عبد بطنه ، وبرجل واحد أمّه . انظر الإيضاح للفارسي

: ٢٦٨ ، والبسيط : ١٠٤٤ .

(٧) هذا الفصل ساقط من "ح" .

(٨) هذا عجز البيت ومصدره : * أتهجوه ولست له بكفو *
وهو في ديوان حسان : ٧٦ .

(٩) في "ق" .

وجب امتناع قولك : زيد أفضل إخوته ، لأن إضافة "أفضل" إلى الآخوة تستلزم دخولهم فيهم ، وإضافتهم إلى ضميره تستلزم خروجه منهم ، والعجز ينقض الصدر ، والصدر ينقض العجز ، فظهر فساد المسألة ، وليس ذلك في قولك : زيد أفضل الإخوة ، فلذلك جازت هذه وأمتنعت تلك .

فإن قلت : في هذه إشكال آخر ، وهو أن المعنى : زيد أفضل من كل واحد من الإخوة ، وهو واحد منهم ، فهو أفضل من نفسه ، كما هو أفضل من كل واحد من إخوته .

فالجواب أن قولك : زيد أفضل الآخوة يستلزم فاضلاً ومفضولاً ، فالفاضل هو ^(١) زيد ، والمفضول بقية الأخوة ، وإذا كان كذلك كان المعنى في قولك : زيد أفضل الإخوة أنه أحدهم ، وهو ^(٢) "أفضل" منهم ؛ أي هو أفضل ^(٢) من كل واحد منهم غيره .

ثم قال : (إذا أضفت اسماً إلى اسم خفضت المضاف إليه . وأجريت آلاؤل بالإعراب) ^(٣) .

(٤) لم يتعرض أبو القاسم هنا إلى بيان الخافض [للمضاف إليه] ؛ لأنه قد ذكر ذلك في باب حروف الخفض ، وقد مضى لنا هنالك شيء منه ، ونعيده هنا على سبيل الإكمال .

فنقول - وآله المستعان - : اختلف الناس في الخافض للمضاف ^(٥) إليه

على ثلاثة أقوال :

-
- (١) ساقطة من "ق" .
 - (٢-٣) في "ق" "أفضل" منهم ، أي فيهم ، أي هو هو أفضل . . .
 - (٣) الجمل : ١٤٤ .
 - (٤) تكملة من "ح" و "ق" .
 - (٥) الأصل "المضاف إليه" .

أحدها : أنه المضاف ، لانه طالب له ليتعرف به ، أو يتخصص به ^(١) ، وأصل العمل الطلب ، فوجب أن يكون هو ^(٢) الخافض له ، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه ^(٣) ، وعليه أكثر أصحابه .

والثاني : أن الخافض له حرف الجر الذي تقتضيه الإضافة ^(٤) ، فحذف الخافض وبقي عمله ؛ لقوة الدلالة عليه ، وعلى هذا أقول جماعة منهم أبو الحسن ابن الباز ، وهو منقود بما يلزم عليه من ^(٥) أن يكون المضاف متصلاً باعتباراً بالإضافة ، منفصلاً اعتباراً بتقدير الحرف ، فيكون الآسم الأول ^(٦) متصلاً منفصلاً في حال واحدة ، أو تقول : يلزم عليه أن يكون المضاف معرفة اعتباراً بالإضافة ، نكرة اعتباراً بتقدير الحرف ، وذلك كله مستحيل ، فيبطل هذا القول ، فوجب اجتنابه .

والثالث : أنه مخفوض بالمعنى ، وهو الإضافة ، وهو قول أبي القاسم السهيلي وإنما قال ذلك لما رأى من بطلان القول الثاني بما ذكرناه ، وبطلان [القول] ^(٧) الأول بأنه [لا] ^(٨) أصل له في العمل بجموده .

وقد وجهنا نحن عمل المضاف في المضاف إليه بما تقدم ذكره ، وأما نسبة العمل [إلى] ^(٩) المعنى مع إمكان نسبته إلى اللفظ فمذهب

-
- (١) في الأصل "أو يختص" فقط .
(٢) في "ح" "هذا" .
(٣) الكتاب : ٤١٩/١ وهو مذهب ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٥٢٢/٢
(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي :
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) ساقطة من "ح" .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) تكملة من "ح" و "ق" .
(٩) تكملة من "ح" و "ق" .

يجب اجتنباه ، لأن العوامل اللفظية أقوى من المعنوية ، وأكثر استعمالاً ، ولا يعرف عامل معنوى إلا ما قاله سيبويه في الرفع للمضارع ، وفي الرفع للمبتدأ (١) ، وزاد ألا خفش التبعية ، وقال بها ابن عصفور ، فلا يصح ما ذكرناه أولاً ، وهذا كله إنما هو فيما إضافته محضة .

وأما الإضافة غير المحضة ، فإنما هي مشبهة بالمحضة ، لا حكم لها إلا مجرد التخفيف ، لا نهى ليست بتقدير حرف إجماعاً . والله أعلم .
(٢) و أما تقسيم الإضافة المحضة باعتبار تقديرها باللام ، أو بمن ، أو بى ، فقد تقدم ذلك مستوفى في باب حروف الخفض ، فأغنى ذلك عن إعادته .

فصل : ثم أخذ أبو القاسم في بيان (٤) ما يحذف للإضافة ، وأقول في ذلك : أن جملة ما يحذف بسبب الإضافة ستة أشياء :
أحدها : التثنية الملفوظ به ، أو المقدر .
والثاني : نون المثني والمجموع على حده .
والثالث : لام الجر إن كانت الإضافة على معناها .
والرابع : حرف " من " إن كانت الإضافة على معناها أيضاً .
والخامس : حرف " في " على طريقة من أثبت الإضافة على معناها (٥) .
والسادس : هاء التانيث .

-
- (١) الكتاب : ١ / ٨٤ ، ٣٠ / ١٠ ، وانظر المسألة في الإنصاف : ٤٤ .
(٢) في " ح " : " لا يحكم " .
(٣) من هنا إلى نهاية الباب جاء في " ح " إنشاء باب التاريخ وهي صفحة كاملة ورقمها : ١٦١ .
(٤) في الأصل " شأن " .
(٥) منهم ابن مالك ، وقد أكد في شرح التسهيل ٢ / ٥٢٧ - ٥٣٠ وجودها وأورد لها شواهد كثيرة .

(١) فمثال حذف التنوين المفلوظ به (٢) المقدر : غلام زيد أفضل
الغلمان ، فقد كان "غلام" منوناً لفظاً ، و "أفضل" منوناً نيةً قبل
الإضافة ، وذلك أن الاسم الذي لا ينصرف في نية التنوين (٣) ، بدليل أن
الشاعر ينونه لفظاً ضرورةً ، ولولا ذلك لم يجزله تنوينه (٤) . ألا ترى
أنه لا يسوغ له تنوينه إذا كانت فيه ألف ولام حشواً ؛ لأنهما معاقبان له ،
نعم إنما يتصور ذلك / فيما لا ينصرف في النكرة ، وأما ما ينصرف فسي
النكرة نحو : أحمد ، وإبراهيم ، فهو من باب ما حذف منه التنوين المفلوظ
به ، لأنه إنما أمتنع صرفه في حال التعريف ، فإذا أردت إضافته نكسرت
فلم تحصل الإضافة إذاً إلا بعد استحقاقه الانصراف ، وهذا بين إن شاء الله .
ومثال نون التثنية والجمع : ضارباً زيد ، وضاربون (٥) ، وإنما
وجب حذفها تغليباً لما فيها من معنى التنوين ، وقد تقدم ذلك .

ومثال لام الجر : غلام زيد ، أصله غلام لزيد ، فاجتمع (٦) حذف
اللام وحذف التنوين [ولذلك أيضاً اجتمع حذف من وحذف التنوين] (٧)
في (٨) نحو : ثوب خز ، إن أصله : ثوبٌ من خز ، وهو المثال الرابع ،
وبهذه المنزلة حذف "في" نحو قوله تعالى ﴿ بل مكرّاً الليل والنهار ﴾ (٩)
(١٠) لأن معناه بل مكرّم في الليل والنهار (١٠) وهو المثال الخامس .

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢) في الأصل و "ق" أو المقدر "والمثبت هو الصواب .
(٣) في "ق" في قوة التنوين .
(٤) زعم أبو الحسن ألا خفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك . . . قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك . ينصه من ضرائر الشعر : ٢٥ .
(٥) "ضاربون" ساقطة من "ق" .
(٦) في الأصل "فاجمع" .
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من "ق" .
(٨) ساقط من "ق" .
(٩) سبأ : ٣٣ .
(١٠) (١٠-١٠) ساقط من "ق" .

ومثال حذف هاء التانيث : ليت شعري ، إِنَّمَا هُوَ شَعَرْتُ شَعْرَةً ،
فلما أضفت حذفته منه آلهاء ، ومنه قوله تعالى * وإِقَامَ الصَّلَاةِ * (١) ، إِنَّمَا
هو أَقَمْتُ (٢) الصَّلَاةَ إِقَامَةً ، وآلتاء عوض من المحذوف من إِقَامَةٍ ، فلمَّا
أضفتَ حذفتها (٣) ، وَيَنْدُرُ حذفها دون إضافة .

فصل : وأما امتناع الجمع بين التثنية والإضافة ، فلما كان
يلزم عليه من الجمع بين ضدين وهما الاتصال والانفصال في حال واحدة ،
من جهة أن الإضافة تقتضي الاتصال ، والتثنية يقتضي الانفصال .

وأما امتناع الجمع بين ألألف واللام والتثنية ، فلأن التثنية من
دلائل التنكير ، وآلألف واللام من دلائل التعريف ، فكرهوا الجمع بينهما
لذلك .

وأما امتناع الجمع بين ألألف واللام والإضافة ، فليس ذلك مطلقا .
ولكن أقول في [ذلك] (٤) أنه (٥) لا يخلو أن تكون الإضافة محضة أو غير
محضة ، فإن كانت محضة امتنع ذلك مطلقا ، إلا في باب العدد نحو الخمسة
آلأشواب ، ووجهه التشبيه (٦) بالحسن الوجه ، وقد ذكر فيما مضى . (٧)

وإن كانت الإضافة غير محضة جاز ذلك (٨) في باب أسم الفاعل
وما شبّه به ، وأقول في ذلك أن أسم الفاعل المقرون بآلألف واللام لا يخلو أن

-
- (١) الأنبياء : ٧٣ ، والنور : ٣٦ .
(٢) في الأصل " أقامت " هكذا .
(٣) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٥٣٢/٢ - ٥٣٤ وانظر معاني
الفراء : ٢٥٤/٢ .
(٤) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٥) ساقطة من " ق " .
(٦) في الأصل " ووجهه الشبه " .
(٧) انظر باب تعريف العدد ص
(٨) في الأصل " جازت لك " .

يكون معرباً بالحروف أو بالحركات ، فإن كان معرباً بالحروف جاز ذلك مطلقاً ، سواء كان في معموله آلا فُ واللام ، أو كان مضافاً إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، أولاً (١) كقولك : الضارب (٢) زيد ، والضاربون زيد ، وإنما جاز ذلك لوجود ما تعاقبه الإضافة (٣) ، فإن كان معرباً بالحركات لم يجز ذلك إلا بشرط أن يكون في معموله آلا فُ واللام أو يكون مضافاً إلى ما هما فيه ، أو إلى ضمير ما هما فيه ، على خلاف في هذا ألا خير كقولك : الضارب الرجل ، والضارب الرجل ، والضاربات الرجل ، والضارب غلام الرجل ، والضارب غلامه ، وإنما امتنع [أن يضاف] (٤) هذا الضرب ؛ لعدم ما يعاقب الإضافة لفظاً أو نية ، وإنما جاز ذلك فيه بالشرط المذكور تشبيهاً بالحسن الوجه ، ولولا ذلك لآمتنع ، ويذكر عن الفراء أنه جوز (٥) : هذا الضارب زيد ، اعتباراً بأن معناه هذا هو ضارب زيد (٦) ، وهو خلاف قول الجماعة ، ولا نظير له ، والله أعلم .

-
- (١) "أولا" ساقطة من "ق" .
(٢) في الأصل "الضاربان" خطأ .
(٣) الإضافة تعاقب النون هنا . انظر معاني الفراء : ٢٢٦/٢ .
(٤) تكملة من "ح" و "ق" .
(٥) في "ق" جواز .
(٦) انظر مذهب الفراء في شرح ألفية ابن معطي ٩٨٣ ، وشرح الرضي ٢٢٢/٢ .

باب التاريخ

يقال : أَرَّخَ وَوَرَّخَ ، كلاهما أَصْلٌ ، لأنهما يتصرفان تصرفاً متساوياً ، فيقال : أَرَّخَ وَوَرَّخَ ، وَيَوَرَّخَ ، وَمَوَرَّخَ ، وَمَوَرَّخَ ، وَتَوَرَّخَ ، وَتَأَرَّخَ ، فكل واحد من ألواو وألهمزة ثابت في جميع وجوه التصريف ، فدل ذلك على ما ذكرناه من أصالة كل واحد منهما .

والتَّأَرَّخُ يكون بعدد^(١) الليالي والآيام ، ولا يخلو من أربعة

أوجه :

أحدها : أن تذكر الآيام فقط . . .

والثاني : أن تذكر الليالي فقط .

والثالث : أن تجمع بين الليالي والآيام .

والرابع : أن تسكت عن ذكرهما .

فالأوجه الأول يكون فيه العدد بتاء التانيث ، لأنه مضاف إلى

ما واحده مذكركلوك : كتبته لخمسة أيام خلت من كذا ، والآوجه الثلاثة

الباقية يكون آسم العدد فيها بغير تاء بمنزلة^(٢) مع الموءنت ، وهل ذلك

من باب تغليب الموءنت على المذكر أولاً ؟ فيه تفصيل .

أما إذا قلت : كتبته لخمس ليالٍ ، فأمره بين ، لأن آسم العدد

مضاف إلى ما واحده موءنت ، فوجب أن يكون بغير علامة على الأصل فسي

ذلك .

وأما إذا قلت : كتبته لِسِتِّ بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فهو^(٣) من باب

(١) في "ح" «بعدي» .

(٢) ساقطه من "ق" .

(٣) في "ح" " فهذا " .

تغليب الموءنث على المذكر ، لأن المراد لِسْت / ليالٍ وستة أيام ، ١٨٤
فاللفظ يُعْمُ المذكر والموءنث ، فكان ذلك من باب التغليب ، وأما إذا قلت :
كتبته لست خلون ، فقال قوم : إِنَّ هذا من باب تغليب الموءنث أيضاً ، ورده
آبن عصفور بأنَّ التغليب إنما يكون إذا كان اللفظ يُعْمُ المذكر والموءنث ،
فيغلب أحدهما على الآخر ، وهذه المسألة ليست من ذلك ، وإنما هي من
باب الاستغناء بالليالي عن الأيام ، وإنما جرى الحكم على الليالي لسبقها
الأيام (١) ، وهذا الذي قاله آبن عصفور ظاهر ، والله أعلم .

فصل : واعلم أنَّ الأصل تغليب المذكر على الموءنث إذا آجتمعا
في لفظ كقولك : زيدٌ وهندٌ قائمان ، والهندان وزيدٌ خرجوا ، وقد جاء في
العربية تغليب الموءنث على المذكر في مواضع قليلة ، جمعتها أربعمئة
موضع : (٢)

أحدها : هذا الباب على الوجه الذي ذكرناه . (٣)

(١) في "ق" لسبقيتها للأيام " وأنظر المسألة في شرح آبن عصفور :
٧٨/٢ ، ووافق آبن عصفور آبن مالك وأبو حيان . انظر شرح الكافية
١٦٩٠ . وأرتشاف الضرب : ٣٧٥/١ ، ومثل قول الموءلف قال
آبن خروف في شرح الجمل : ١٠٤ ، وآبن الضائع في شرح
الجمل ٤٨/ب .

(٢) قال آبن خالويه في كتاب ليس له : ١٩٤ : " ليس في كلام
العرب موءنث غلبه المذكر إلا في ثلاثة أحرف في التاريخ :
صمت عشرأ يَرُدُّ على الليالي ، لئلا ينقص الشهر يوماً ، ولا تقبل
عشرة ، ومعلوم أنَّ الصوم لا يكون إلا بالنهار ، وتقول سرت عشرأ بين
يوم وليلة ، والثاني أنك تقول الضبيع العرجاء للموءنث ، والمذكر
ضِبْعَان فإذا جمعت بين الضبيع والضبعان قلت : ضِبْعَان ...
والثالث النفس فيقال : ثلاثة أنفس على لفظ الرجال " .
وانظر المذكر والموءنث لآبن الأنباري : ٦٧٦ ، ودرة الفواص
: ٩٩ ، وانظر تذكرة النحاة : ٤٦١ .

(٣) هذا مذهب الزجاجي في الجمل : ٤٥ وقال آبن مالك وآبن عصفور
وأبو حيان : إنه ليس من تغليب الموءنث على المذكر ، شرح
الكافية : ١٦٩٠ وشرح الجمل : ٧٨/٢ وأرتشاف الضرب : ٣٧٥/١ .

والثاني : ضَبَعَ وَضَبَعَانِ ، فضيع آسم (١) خاص بالمؤنث ،
 وَضَبَعَانِ خاص بالمذكر ، فإذا شئت غلبت المؤنث فقلت : ضَبَعَانِ ،
 وكان القياس ضبعانان ، وقد حكاه أبو زيد قليلاً (٢) .

والثالث : ابن وبنت ، فيما لا يعقل ، تقول : ابن لبون ،
 وبنتا لبون (٣) ، فإذا جمعت قلت : بنات لبون ، ومنه : بنات نعش .

الرابع : إذا كان الفعل مسنداً إلى معطوف ومعطوف (٤) عليه ،
 وكان المعطوف عليه مؤنثاً كقولك : قامت هند وزيد ، فإنك تغلب
 المتقدم منهما للزومه ، وعدم لزوم الثاني .

وأما قوله تبارك وتعالى : * وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ * (٥)
 فيَحْتَمِلُ أمرين :

أحدهما : أن يكون من باب تغليب (٦) المذكر وإن تأخر
 للزومه لزوم الأول ، لقوله : جُمِعَ ، وهذه المادة تلزم شيئين فأكثر ،
 فلما استوى الثاني مع الأول في اللزوم وجب تغليب الأصل على القياس
 المطرد .

والأمر الثاني : أن يكون إسقاط العلامة من حيث كان تأنيث المعطوف
 عليه مجازياً ، وهذا الثاني أوجه ، والله اعلم ، لقوله تعالى في آية أخرى

- (١) في " ح " و " ق " " لفظ " .
- (٢) النوادر : ٥٣٧ ، وتذكرة النحاة : ٤٦١ . قال في درة الغواص : وإنما فعل ذلك فراراً ما كان يجتمع من الزوائد لوثنى على لفظ المذكر .
- (٣) في " ق " " بنت لبون " خطأ .
- (٤) ساقطة من " ق " .
- (٥) القيامة : ٩ .
- (٦) ساقطة من " ق " .

* أم هل يستوى الظلمات والنور * (١) وقرئ بآلتاء وبآليا (٢) ،
فالقراءة بآلتاء على القانون الذي ذكرناه من تغليب حكم المتقدم ، والقراءة
بآليا من باب إسقاط العلامة مع التأنيث المجازي .

ثم قال : (وتقول : كتبت لخمس خلون) (٣) إلى آخره .

اختلف الناس فيما يقع به التأريخ (٤) ، فمنهم من قال : يقع
بآلأقل من (٥) الماضي ، أو المستقبل ، فتقول : كتبت لثلاث خلون ،
إلى أربع عشرة (٦) خلّت ، وكذلك في الباقي (٧) ، فإذا انتصف الشهر
كنت مخيراً في التأريخ بالماضي أو الباقي ، لتساويهما ، فإذا أرخت
بالباقي بنيت على الكمال ، لأنه الأصل ، هذا هو (٨) قول الجمهور ، ومنهم (٩)
من يبني التأريخ كله على الماضي ، لأنه محقق معلوم قليلاً كان أو كثيراً ،
ولا يوءرّخ بالمستقبل ، لأنه غير معلوم ، إذ يمكن أن يكون الشهر ناقصاً أو
كاملاً ، ومنهم من ذهب لمذهب الجمهور ، إلا أنه احتاط (١٠) بحرف
الشرط إذا (١١) أرّخ بالمستقبل ، فيقول : كتبت لثلاث إن بقين ، (١٢)
وهذا لا يلزم ، لأن البناء ينبغي أن يكون على حسب الأصل ، فإن ظهر
بعد نقصان لم يضر ، والله أعلم .

-
- (١) الرد : ١٦ .
(٢) قرأ بالياء حمزة والكسائي وأبو بكر ، وقرأ بآلتاء المثناة من فوق ابن
كثير ، ونافع وأبو عمرو وابن عامر . السبعة : ٣٥٨ ، وحجة
القراءات : ٣٧٢ .
(٣) الجمل : ١٤٥ وفيها " كتبت " .
(٤) انظر ارتشاف الضرب : ٣٧٦ / ١ .
(٥) " بآلأقل من " ساقطه من " ق " .
(٦) في " ق " " عشر خطأ .
(٧) هو مذهب الأكثر . انظر المساهد : ٩٤ / ٢ .
(٨) سقطت من " ح " .
(٩) عزاه في المساهد ٩٤ : ٢ لبعض المغاربة .
(١٠) في " ح " " يحتاج " .
(١١) في " ق " " إن " .
(١٢) انظر شرح ابن عصفور : ٨٠ / ٢ .

فصل (١) : إذا كان العدد قليلا ، وحده من الثلاثة إلى عشرة ،

جازلك أمران .

أحدهما : أن تعيد عليه ضمير جماعة الموءنث ، كقولك : كتبت
لثلاث خلون ، أو لعشر خلون .

والثاني : أن تعيد عليه ضمير الواحدة كقولك : لثلاث (٢) خلت ،
أو لعشر خلت ، وآل أول أجود ، وسواء في هذا ذكرت العدد أو لم تذكره ،
وهو كلام آلاءة وتمثيلهم ، وهو مطابق للعلة في ذلك ،

فإن كان العدد كثيرا ، وهو ما زاد على عشرة . فالوجه أن
المذكوران ، وإفراد الضمير أجود هنا ، على العكس مما ذكر ، وإنما كان
كذلك اعتبارا بالمفسر ، والعدد القليل يفسر بجمع ، والكثير يفسر بالواحد ،
فأرادوا أن يكون ضمير العدد على حسب تفسيره من أفراد أو جمع ، لتحصل
المشكلة بذلك (٣) ، والله أعلم .

(١) أقحم بين هذا الفصل وما سبقه في نسخة " ح " فصلان في باب
الإضافة وقد سبقنا الإشارة لذلك .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) قال أبو بكر بن الأنباري : " اعلم أن النون علامة لجمع الموءنث
القليل ، والتاء علامة لجمع الموءنث الكثير . تقول في جمع القلة :
الهندات قمن . . . وتقول في الكثرة الهنود قامت . . . وكذلك
تقول : لثلاث خلون ومضين . . . فإذا كثر العدد قلت :

لأحدى عشرة ليلة مضت . . . سمعت أبا العباس يقول : هو بمنزلة
الهندات قمن والهنود قامت " المذكور والموءنث : ٦٨ . وقال
ابن قتيبة - رحمه الله - " فإذا أرادوا التأريخ قالوا لعشروما
دونها : خلون وبقين ، فقالوا : لتسع ليالٍ بقين ، ولثمان ليالٍ
خلون ، لأنهم بينوه بجمع ، وقالوا لما فوق العشرة : خلت ومضت
وبقيت لأنهم بينوه بواحد ، أدب الكتاب : ٢٧١ ، وانظر
شرح الأجل لآبن عصفور : ٧٧-٧٨ ، وشرح الرضي : ١٥٧/٢ .

قال أبو عثمان : العرب تقول : ألا جذاع أنكسر ، والجذوع

آنكسرت ، لأن الأول من جموع آلفة ، والثاني من جموع الكثرة ، فجرى ذلك كله ^(١) على حكم العدد ^(٢) ، وكذلك قال ^(٣) أبو علي الشلوبي

وقال غيره : إن العدد هو المحمول على ما قاله أبو عثمان في ألا جذاع ، والجذوع ، وهذا كله إنما هو على وجه الاستحسان ^(٤) /

١٨٥

ثم قال : (وكذلك تقول لرجل ^(٥) مع خمس نسوة : هذا سادس

سته) إلى آخره .

في مثل هذه المسألة يكون التغليب ، لأن التغليب إنما يكون في

لفظ يعم المذكر والمؤنث فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، فلذلك تقول :

هذا سادس ستة ، لأن ستة لفظ "يعم" المذكر والمؤنث ، إلا أنك ^(٦) إذا

جئت بعد العدد بمعطوف ومعطوف عليه غلبت المتقدم فيمن يعقل

كقولك : عندي ست نساء ورجال ، وستة رجال ونساء ، إلا أن يكون مفصلاً

بيّن ، فإنك تغلب فيه المذكر ، تقدم أو تأخر ، كقولك : اشتريت خمسة عشر ،

بين عبد وجارية ، أو بين جارية وعبد . ^(٧)

فصل : إذا نعت العشر في هذا الباب كان لك فيه ثلاثة

أوجه . ^(٨)

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) انظر قول المازني في شرح الرضي : ١٥٧/٢ .

(٣) في الأصل و "ق" كذا قال "وألصواب إثبات الواو .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٣/٢ .

(٥) في الأصل و "ق" "للرجل" والمثبت من "ح" والجمل : ١٤٥ .

(٦) غير مقروءة في الأصل .

(٧) انظر شرح الجمل لابن خروف : ١٠٤ وشرح الرضي : ١٥٦/٢ ،

والتذيل والتكميل : ١٣١/٣ ب وما بعدها . وانظر الكتاب

: ٥٦٤/٣ .

(٨) انظر التذيل والتكميل : ١٣٢/٣ ب .

أحدها : أن تقول : كتبت في العشر الأولى ، اعتباراً بلفظ " العشر " ، لأنه أسم موءنث .

والثاني : أن تقول : كتبت في العشر الأولى اعتباراً بمعناه ؛ لأن مدلوله ليالٍ ، والأول جمع الأولى (١) .

الثالث (٢) أن تقول : كتبت في العشر الأولى [ومنع بعض النحاة أن ينعت بالأول ، فلا يجوز أن يقال : العشر الأولى ، لأنه لا ينعت الموءنث بالمذكر في التأنيث الحقيقي ، وجوز ذلك أبو علي الشلوين (٣) فتصف العشر ، وإن كان موءنثاً بصفة المذكر اعتباراً بالتقسيم ؛ لأن الشهر ثلاثة أقسام ، العشر الأولى (٤) قسم ، والعشر الثانية قسم ، والعشر الثالثة قسم ، فإذا قلت : كتبت في العشر الأولى ، فكأنك قلت : كتبت في القسم الأول من الشهر ، فإن وقع التاريخ بالقسم الثاني قلت : كتبت في العشر الأوسطى ، اعتباراً بلفظ العشر ، لأنه مفرد موءنث ، ويجوز في العشر الأوسطى ، اعتباراً بالمعنى ، لأن مدلوله ليالٍ ، والأوسط جمع الأوسطى ، ويجوز : في العشر الأوسطى ، على ما ذكرناه ، في العشر الأولى ، على اعتبار التقسيم ، وكذلك يجوز أيضاً : في العشر الأوسطى .

فإن وقع التاريخ بالقسم الثالث قلت : كتبت في العشر الآخرة ، اعتباراً بالمدلول ، لأنها ليالٍ (٥) ، فلذلك نعتها بالجمع ،

-
- (١) في " ق " " الأولى " خطأ .
 (٢) في " ق " " الثاني " خطأ .
 (٣) ما بين القوسين تكملة من " ق " وهي ملحقة في الهامش .
 (٤) في " ق " " الأولى " خطأ .
 (٥) بعد " ليال " في هامش " ق " بخط النسخة نفسه قوله : " وعلى طريقة الشلوين في العشر الآخرة ، ويمنعها غيره ، ولا يجوز كتبت في العشر الآخرة " اهـ . وقبل هذه الزيادة كلمة " أصل " يظهر

(١-) ويجوز كتبه في العشر الآخر، بتذكير النعت على الوجه الذي ذكرناه من اعتبار التقسيم (١-) ، ولا يجوز كتبه في العشر الأخرى ؛ لئلا يلتبس بالثانية ، إذ يجوز إطلاق لفظ "أخرى" على كل واحدة منهما ، ولا يجوز أيضاً في العشر الآخر ، لئلا يلتبس أيضاً بجمع أخرى التي يراد بها الثانية ؛ لصحة إطلاق اللفظ على كل واحدة منهما .

وَتَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ جَرَى فِيهَا نَعْتَ الْمَوْءُثِ بِالْمَذْكَرِ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكَورِ ، فَهَوْرَائِي رَأَى الشُّلُوبِينَ ، وَمَنْعَهُ غَيْرُهُ مِنَ النَّحَاةِ ، وَكَأَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ "فَلَانَ لِقُوبِ أُمَّتِهِ كِتَابِي فَأَحْتَرَقَهَا" (٢-) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسألة : منع بعضهم أن يقال : كتبه في الأحد والعشرين يوماً ، لأنه لا يخلو أن يشرك حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه أولاً ، فَإِنْ شَرَكَ بَيْنَهُمَا فَسَدَ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ : كَتَبَهُ فِي أَحَدٍ وَفِي الْعَشْرِينَ ، فَيَجِيءُ الْكَتَبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا الْعَدَدِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْكَتَبُ فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ فَقَطْ ، وَهُوَ مَا تَمَّ بِهِ الْعَدَدُ .

قال : وَإِنْ لَمْ يَشْرِكْ حَرْفُ الْعُطْفِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَخْرَجَ بِذَلِكَ عَنْ أَصْلِهِ ، فَهَذَا وَجْهُ الْمَنْعِ .

قال الشلوبين ، وهذا غير لازم ، لأن جملة هذا العدد من المعطوف والمعطوف عليه اسمٌ لشيء واحد ، وهو جملة المعدود ، وقد قال النحاة : إِنَّكَ إِذَا سَمِيتَ بِالْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ جَرَى ذَلِكَ مَجْرَى الْلفظِ

=====

بعدهما حرف لعله جزء من كلمة آخر ، فتكون هذه الزيادة من أصل آخر وقد جرى لها سابقة ، يرجح هذا أن هذه الزيادة متضمنة لما سقط من هذه النسخة ، وهو بعدها مباشرة . انظر الهامش التالي .

(١-١) ساقط من "ق" .
(٢) في "ق" "أحرقها" .

الواحد في المعنى ، فأرتفع بهذا منع ^(١) المانع .

مسألة : ومنع بعضهم أيضاً أن يقال : كتبته ^(٢) في العشرين يوماً ، لأنه يلزم عليه أن يكون أَلَكْتُبُ وقع في كل واحدٍ واحدٍ من هذا المعدود ، وليس كذلك ، وإنما يقال : كتبته في الموفى عشرين .

قال الشلوبين : وهذا لا يلزم ، لأنه على حذف مضاف ، كأنه قال [كتبته] ^(٣) في تمام العشرين ، وقد قال سيبويه : اليوم خمسة عشر من الشهر ، والمعنى ولا بد : اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ، وهذا بين والله أعلم .

مسألة : انظر إلى قولهم : كتبته في الموفى عشرين ، فإنه يلزم عليه ما اتفقوا على امتناعه من تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ، بيان ذلك أن آسم الفاعل ، وهو الموفى ، قد تعدى إلى العشرين وضميره واحد من العشرين ، فوقع قائله في المحذور ، فما وجه إجازتهم له ؟ . هذا ما ينظر فيه ، فالوجه أن يقال في تمام العشرين ، أو كتبته في العشرين ، على حذف ^(٤) المضاف كما قال سيبويه : اليوم خمسة عشر من الشهر ، ولا فرق بين / موفى والمتم في الإلزام المذكور ، وإيّاك وما يعتذر منه . ١٨٦

فصل : تقول في أول ليلة وفي الثانية وفي الثالثة : كُتِبَتْ ^(٥) غرة شهر كذا ، وهلال شهر كذا ، لأن الهلال أول ليلة والثانية والثالثة ^(٦) ، ثم هو قمرٌ بعد ذلك ، والمعنى ، كتبته زمان ظهور هلال شهر كذا ، وتنفرد أول ليلة بأن تقول فيها : كتبته مستهل شهر كذا ^(٧) ، وأستهل شهر

- (١) ساقطة من " ق " .
- (٢) ساقطة من " ق " .
- (٣) تكلمة من " ق " .
- (٤) في " ح " " خلاف " خطأ .
- (٥) هكذا بدون ضمير ، وهو صحيح وقد جاء ذلك في اللسان " غرر " ١٥/٥ .
- (٦) اللسان " هلال " ٧٠٢/١١ .
- (٧) انظر درة الغواص : ١٠٠ ، ومقدمة الآواني بالوفيات : ١٢/١ و وانظر شرح الجمل لأبن خروف : ١٠٤ ، والتذييل والتكميل : ١٣٢/٣ .

كذا ، فإنَّ كُتِبَتْه في أثناءِ أولِ ليلةٍ من الشهر قلت : كُتِبَتْه أولَ ليلةٍ من شهر كذا ، وفي الثانية : لِلَّيْلَةِ خَلَّتْ ، وفي الثالثة لليلتين خَلَّتَا ، ولا يجوز كُتِبَتْه لليلة خَلَّتْ وأنت فيها ، لأنها لم تَخُلْ بعدُ ^(١) ، ولهذا لم يقولوا : كُتِبَتْه لليلة بقيت وأنت فيها ، وإنَّ كان المعنى صحيحاً ، لكنهم أجزوا الخاتمة مجرى الفاتحة ، وقالوا ^(٢) في الثلاث ألا وآخر من الشهر : كُتِبَتْه في عقب الشهر ، وقال بعضهم : يكون ذلك إذا بقيت منه بقية ، ولم يَخْصْ ، وقال بعضهم : هي الثلاث ونحوها ، ويجوز أن تقول : كُتِبَتْه لثلاث بقين [ولليلتين بقيتا] ^(٣) ولليلة بقيت ^(٤) على الوجه الذي ذكر في أول الشهر : لليلة خَلَّتْ ، ولليلتين خَلَّتَا ، ولثلاث خَلَّوْنَ ، وهذا كله مستوفى في كتب اللغة ، والله أعلم .

وتقول أيضاً إذا بقيت من الشهر ليلة : كُتِبَ سَلَخُ شهر كذا ^(٥) . قال أبو زيد : يقال : سَلَخْنَا شَهْرَ كَذَا سَلَخًا ، فسَلَخَ فيما يؤرُّخُ به مصدر أقيم مقام اسم الزمان [والله أعلم] .

-
- (١) انظر درة الفواص : ١٠٠ .
(٢) في " ق " و " و " يقال " .
(٣) ما بين القوسين تكملة من " ح " و " ق " .
(٤) " الليلة بقيت " ساقطة من " ق " .
(٥) اللسان " سلخ " ٢٤ / ٣ .

باب النِّداء

يقال : النِّداءُ والنِّداءُ بكسر النون وضعها ، لأنه صوت ، والأصوات تأتي على هذين البنائين ، كالصَّياح والصُّراخ .

والمنادى على أربعة أقسام : مفرد مقصود ، ومضاف ، ومطول ، ومنكور ، وكلها معربٌ على الأصل ، إلا المفرد المقصود علماً كان أو غير علم ، فإنه مبنيٌّ إلا أن يجزَّ باللام ، فإنه معربٌ حينئذٍ .

وآختلف في وجه بناءه ، فمنهم من قال : إنما بني لوقوعه موقع المضمر ، وشبهه به في إفراده وتعريفه ، وخطابه ^(١) ، ومنهم من قال : إنما بُني لتضمنه معنى الخطاب ، وهو معنى يغلب على الحرف ^(٢) .

ومنهم من قال : إنما بُني لاختلاطه بالصوت وامتزاجه به ، فهو من باب التركيب مع الصوت ^(٣) .

فأما صاحب المقالة الأولى فيحتج لصحتها بامتناع بناء غيره من المناديات ، لأن كل واحد منها لا يصح فيه وصفه المذكور ، ألا ترى أن المضاف ، والمطول ، والمنكور لا شبه بينه وبين الضمير ؟ لأن المنكور مُفارق له بتكثيره ، والمضاف مُفارق له بإضافته ، والمطول مُفارق له بعمله .

فلذلك لم يجز بناء واحد من هذه الثلاثة ، وأنفرد هو بالبناء المذكور ، لما ذكر من قوة شبهه بالضمير .

(١) منهم المبرد وأبن خروف وجماعة . المقتضب : ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ ، والتذييل والتكميل : ١٨٩/٤ .

(٢) هو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين . المساعد : ٤٩٠/٢ .

وهذا مذهب سيبويه . انظر الكتاب : ١٨٥/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٨٨/٤ ب ، والمساعد : ٤٨٩/٢ .

(٣-٣) ساقط من "ح" .

وأما صاحب المقالة الثانية ، فيقول : إِنَّمَا لَمْ يُبَيَّنَّ الْمُضَافُ ، وَإِنْ كَانَ مثله في تضمنه معنى الخطاب ، لَأَنَّهُ وَإِنْ شَابَهُ الْحَرْفُ بِذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَفَارِقُهُ فِي الْإِضَافَةِ ، فَأَمْتَنَعَ بِنَاوَهُ لَذَلِكَ ، وَالْمَطْوُولُ فِي هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمُضَافِ ، لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ لَهُ مِنْ جِهَةِ عَمَلِهِ وَاسْتِخْصَاصِهِ بِمَا بَعْدَهُ .

وأما الْمُنْكَوْرُ فَإِنَّهُ مَجْرَدٌ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْبِنَاءِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْأَعْمَى إِذَا قَالَ : يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصُدْ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ ، خِلَافًا لِمَا يَذْكُرُ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ إِشْرَافِ اللَّهِ .

وأما صاحب المقالة الثالثة فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ بِامْتِنَاعِ بِنَاءِ الْمُضَافِ ، لِمَا كَانَ يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ جَعْلِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَكَذَلِكَ الْمَطْوُولُ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى .

وأما الْمُنْكَوْرُ فَإِنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنْ حَرْفِ الْإِنْدَاءِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا بَعِيْنَهُ كَانَ فِي حَكْمِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ ، وَكَأَنَّهُ مَكْتُفٍ بِمَجْرَدِ الصَّوْتِ ، بِخِلَافِ الْمَقْصُودِ ، فَإِنَّهُ مَعَ حَرْفِ الْإِنْدَاءِ كَشْيٍ وَاحِدٍ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ حَرْفُ الْإِنْدَاءِ كَالْتَوَاطُئَةِ لَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَصْلٌ : شَمَّ يُقَالُ بَعْدَ : لَمْ كَانَ بِنَاوَهُ عَلَى حَرَكَةٍ ، وَأَصْلُ الْبِنَاءِ

السَّكُونُ ؟

فَالْجَوَابُ (١) : أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْبِنَاءَ طَارِيءٌ

عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ (٢) كُلِّ مَا كَانَ الْبِنَاءُ طَارِئًا عَلَيْهِ فَسَبِيلُهُ أَنْ يَسْنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ، لِلْمَزِيَّةِ الَّتِي لَهُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ مُعَرَّبًا فِي مَوْضِعِهِ .

(١) انظر الملخص : ٤٥٥ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي : ١٠٣٨ ،

والتذليل والتكميل : ١٨٣/٤ ب .

(٢) في الأصل " و " ق " وكذلك " بالواو .

ثم يقال بعدُ : ولم كانت الحركة ضمة دون غيرها ؟

فالجواب : أنهم أرادوا بذلك الفرق بين حركتي إعرابه وبنائه
في / هذا الباب ، وبيان ذلك أن الحركات ثلاث ؛ فالفتحة تكون له ١٨٧
إعراباً في هذا الباب ، كقولك : يا عبدالله ، ويا ضارباً زيداً ، ويا رجلاً
خذ بيدي ، والكسرة أيضاً تكون له إعراباً إذا جُرباً للام كقولك : يا لزيد
للسارق ، والضم لا تكون له إعراباً في هذا الباب ، فلذلك خصّ بالضمّة
فرقاً بين حركتي إعرابه وبنائه .

وأما الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم ، فإنّها ناعبة عن الفتحة ،
وإنّما كانت كسرة بعد كونها فتحة ، لأجل ياء المتكلم ، فهي عارضة ،
ومنهم من قال : إنّما خصّ بالضمّة حملاً على " قبل " و " بعد " وذلك
أنّ " قبل " و " بعد " يعربان إذا كانا مضافين أو منكورين ، ويبنيان
إذا قطعا عن الإضافة ، مراداً بها التعريف ، وهذا المنادي يُعرب إذا كان
مضافاً أو منكوراً ، ويبني إذا كان غير مضاف ، ولا منكور ، فلما أشبه " قبل " و
" بعد " حملاً عليهما في الاختصاص بالضمّة .

ومنهم من قال : إنّما خصّ بالضمّة ، لانه لو بني على الكسر
لأشبه المضاف إلى [ياء] (١) المتكلم ، لانه تحذف منه ألياء كثيراً
كقولك : يا غلام يريد بذلك : يا غلامي أقبل ، ولو بني على الفتحة لالتبس
بمنكور ما لا ينصرف ، كقولك : يا أحمر (٢) أقبل ، فلم يكن السامع يعرف
المقصود من غيره ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) تكملة من " ق " .
(٢) في الأصل " حمر " .

ثم قال : (وهو في موضع نصب) ^(١) إلى آخر الفصل .

اختلف الناس في الناصب للمنادى على ثلاثة مذاهب :

فمنهم من قال : إنه منصوب بفعل مضمرا لا يجوز إظهاره ؛ لأنَّ

حرف النداء صارِدًا من اللفظ به ^(٢) ، ولذلك جازت إمالة ، وليس في

أحرف أهلية للإمالة . وتقدير الفعل : يا أريدُ زيدًا ، أو أنادي زيدًا ،

هذا مذهب سيبويه عند الجمهور ^(٣) ، واعتُرض بأنَّ هذا التقدير مخالفٌ

للمعنى ؛ لأنَّ قولك : يا عبدالله ، إنشاءً ، وقولك : أريد ، أو أنادي خبرٌ من

الأخبار ، ولا يفسر الشيء إلا بما يعطى معناه على سبيل المطابقة ، هذا

معنى قول المعترض .

وأجيب : بأنَّ هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمل في الكلام ،

وإنما هو فعل إنشاءي يعطي المعنى الذي يعطيه قولك : يا عبدالله ،

إلا أنه لا يستعمل على هذا المعنى ، وإنما جرى مجرى ما أحسن زيدًا ،

وقد تقدم في بابه .

على ^(٥) أن أبا على الشلوبين قال في قول سيبويه : يا أريد

زيدًا " يا " نداء عام ، ثم خصصه بقوله : أريد ، وليس هذا بأنفصال ^(٦) ،

وإنما الانفصال ما ذكرناه ، والله أعلم .

(١) الجمل : ١٤٧ .

(٢) " به " ساقط من " ح " .

(٣) وهو صريح كلامه في الكتاب ١٨٢/٢ ، شرح الرضي : ٣١/١ .

(٤) وهو الكسائي - رحمه الله - انظر التذييل والتكميل : ١٨٣/٤ ب .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) قول الشلوبين في شرح الجمل لابن الضائع : ٥٠ ، ومثل ما

انفصل عنه هنا انفصل ابن الضائع .

وقال بعض الناس : إِنََّّ المُنَادَى منصوب بحرف النداء (١) ، فَإِنْ أراد بذلك نسبة مجازية من حيث كان الحرف عَوْضاً من الفعل ، وبدلاً من ألفظ به (٢) ، فيعرب ، وَإِنْ أريد بذلك نسبة حقيقة كنسبة عملٍ إِنَّ في أسمها مثلاً ، فذلك غير صحيح من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّ الحرف لا يعمل في الأسم إِلَّا إِذَا أشبه الفعل ، كعمل إِنَّ في أسمها لشبهها بالفعل ، وليس شيء من ذلك أشبه في حرف النداء .

والوجه الثاني : أنه ليس في الدنيا حرف يعمل نصباً ولا يعمل رفعاً ، إِنَّ ليس ذلك في الفعل المحمول هو عليه .

والوجه الثالث : أَنَّ امتناع اتصال المُنَادَى به إِذَا كان ضميراً ، والضمير المنصوب يجب اتصاله بعامله ، إِلَّا أن يمنع من ذلك مانع ، والعرب إِنَّمَا تقول : يَا إِيَّاكَ ، فجاءت بالضمير المنصوب منفصلاً ، وأيضاً فَإِنَّ الحرف لا يعمل مضمراً (٣) ، وقد قالوا في النداء : عِدَّالَهُ أَقْبِلْ ، يريدون : يَا عِدَّالَهُ أَقْبِلْ ، وحرف النداء يطرد حذفه في مثل هذا ، وهذا كله واضح إِنَّ شاء الله .

ومن الناس من قال : إِنََّّ هذا (٤) المُنَادَى منصوب بمعنى التنبيه (٥) ،

(١) نسب الرضي للمبرد أنه أجاز نصب المُنَادَى على حرف النداء لِسِدِّهِ مَسَدَّ الفعل . قال الرضي : وليس ببعيد ، لأنه يعال إمالة الفعل ، فلا يكون إِذَا من هذا الباب ، أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف . شرح الرضي : ١٣٢/١ والذي في المقتضب : ٢٠٢/٤ أَنَّ نصب المُنَادَى بفعل متروك إظهاره ، وهو مذهب سيبويه . وانظر المسألة في التذييل والتكميل : ١٨٤/٤ ب ولم يعز هذا المذهب لأحد .

(٢) في "ج" "بدل منه" .

(٣) التذييل والتكميل : ١٨٤/٤ ب .

(٤) ساقطه من "ق" .

(٥) انظر الجني الداني : ٣٥٠ ، وانظر التسهيل : ١٧٩ .

وهذا أيضاً ضعيفٌ ، لأنَّ المعنى لا ينصب المفعولَ به ، فهذه ثلاثة مذاهب
أصحابها الأول ، والله أعلم .

ثم قال : (فإذا نعت المنادى المفردَ العلمَ كان لك في نعتـه

إذا كان مفرداً وجهان) ^(١) إلى آخره .

أخذ يتكلم في توابع المنادى ، فأعلم أنَّ التوابع خمس ^(٢) وهي :

النعته ، وعطف النسق ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والتبديل .

فأما النعته فيعتبر ^(٣) بالمنادى ، فإن كان المنادى منصوباً ^(٤) نصباً

صحيحاً كان النعته منصوباً لا غير مطلقاً ^(٥) ، سواء كان مفرداً أو مضافاً إضافة

محضة ، أو غير محضة ، أو مطولاً كقولك : يا عبدالله العاقل ، ويا عبدالله / ١٨٨

صاحب زيد ، ويا عبدالله الحسن الوجه ، ويا عبدالله الضارب زيداً ، كل ذلك

نصب ^(٦) كما ترى ، فإن كان المنادى مبنياً على الضم نظرت إلى نعتـه ، ^(٧)

فإن كان مضافاً إضافة محضة ، لم يكن فيه إلا النصب كقولك : يا زيد صاحب

عمرو ، لأنَّ العامل في النعته هو العامل في المنعوت ، وحرف النداء لا يعمل

في المضاف إلا بالنصب ، فمن ثمَّ وجب نصب هذا النعته ، فإن كان النعته

مفرداً ، أو مطولاً ، أو مضافاً إضافة غير محضة كان لك فيه وجهان : الرفعُ

حماً على لفظ المنادى ؛ لشبه حركته بحركة الإعراب ، والنصبُ حملاً على موضع

المنادى ؛ لأنه الأصل في المناديات ، كقولك : يا زيد العاقل والعاقل رفعاً

ونصباً ، ويا زيد الضارب عمرو [والضارب عمراً] ^(٨) رفعاً ونصباً ،

(١) في الجمل : ١٤٧ " كان ذلك في نعتـه مفرداً " وما أثبتت يوافق
بعض نسخ الجمل .

(٢) في " ح " و " ق " " خمسة " .

(٣) في الأصل " فيعتبر " .

(٤) في " ح " فإن كان منادى منصوب .

(٥) الكتاب : ١٨٤/٢ والمقتضب : ٢٠٩/٤ .

(٦) في " ق " " نصباً " .

(٧) في " ح " و " ق " " نظرت إلى النعته " .

(٨) زيادة من " ح " و " ق " .

ويا زيد الحسن الوجه رفعا ونصبا ؛ لأنَّ هذا وإن كان مضافا ، فإنَّه بمنزلة
(١) مفردا ؛ لأنَّ إضافته في نيَّة الانفصال ، وهذا كله إذا كان المنادى غير " أي " .
وَأَسْمُ الْإِشَارَةِ ، فَإِنَّ نَعْتَ هَذَيْنِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الَّرْفَعُ (٢) ؛ مِنْ جِهَةِ أَنْهُمَا
إِنَّمَا جِيءَ بِهِمَا وَصْلَةً لِنَدَاءٍ مَا فِيهِ آلاُفٌ وَآلَامٌ ، وَلِهَذَا كَانَ نَعْتُهُمَا مَخْصُوصًا
بِمَا فِيهِ آلاُفٌ وَآلَامٌ . (٣)

وَتَعَزَّى لَا بِي عِثَانَ الْهَارِثِيِّ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُنَادِيَّاتِ الْمَبْنِيَّةِ
عَلَى الْضَمِّ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَالرَّجُلُ رَفْعًا
وَنَصْبًا ، (٤) وَرَدَّ النَّحْوِيُّونَ بِالْقِيَاسِ وَعَدَمِ السَّمَاعِ ، أَمَا عَدَمُ السَّمَاعِ فَإِنَّ أَحَدًا
مَنْ يُوَثِّقُ بَعْلَمَهُ لَمْ يَحْكُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبِ ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّ " أَيًّا " .
إِنَّمَا سَيِّقَتْ وَصْلَةً لِنَدَاءٍ مَا فِيهِ آلاُفٌ وَآلَامٌ ، فَالْمَقْصُودُ بِالنَّدَاءِ مَا بَعْدَهَا ،
فَكَمَا أَنَّهُ لَوْ بَاشَرَهُ (٥) حَرْفَ النَّدَاءِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِلَفْظِ الَّرْفُوعِ ، فَكَذَلِكَ
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بَعْدَ " أَيِّ " ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : يَا زَيْدَ ، فَإِنَّ زَيْدًا
هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّدَاءِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، فَاعْرِفِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ (٦) إِنْ
شَاءَ اللَّهُ .

مَسْأَلَةٌ : مَنَعَ الْأَضْمَعِي نَعْتَ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْضَمِّ فِي هَذَا الْبَابِ ،
لَشَبْهِهِ بِالضَّمِيرِ (٧) ، فَإِنْ جَاءَ بَعْدَهُ مَا يُوْهِمُ النَّعْتَ كَانَ عِنْدَهُ مَقْطُوعًا
إِلَى الَّرْفَعِ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مَضْمُرٍ ، أَوْ إِلَى النَّصْبِ عَلَى إِضْمَارٍ " أَعْنِي " .

-
- (١) فِي " ق " " كُلِّهِ غَيْرَ أَيِّ " .
(٢) الْكِتَابُ : ١٨٩/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢١٦/٤ - ٢١٧ .
(٣) الْكِتَابُ : ٧/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ .
(٤) انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ : ٨/٢ ، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ : ١٤٢/١ ، وَبِهِ
قَالَ الزَّجَّاجُ أَيْضًا .
(٥) فِي الْأَصْلِ " بَاشَرٌ " بِدُونِ ضَمِيرٍ .
(٦) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ الْحَاجِبِ : ٢٧٠/١ .
(٧) لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يَنْعَتُ ، وَانْظُرْ مَنَعَ الْأَضْمَعِي فِي شَرْحِ أَبِي مَالِكٍ عَلَى
التَّسْهِيلِ : ٧٩١/٢ ، وَانْظُرْ تَفْصِيلَ الْمَسْأَلَةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ
: ١٩٣/٤ .

ورده النحويون بأنه وإن كان شبيهاً بالمضمر ، فإنَّ العرب قد أبقت عليه حكم أصله بدليل أنها تقول : يا زيدُ نفسه ، ونفسك (١) ، فالأول اعتباراً باللفظ ، والثاني اعتباراً بالمعنى ، فلولا أنها أبقت عليه حكم الأصل (٢) لما قالت (٣) : يا زيدُ نفسه ، ولوجب الاقتصار على الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

ومذهب سيبويه أنَّ الآسم إذا اختصَّ بالنداء ، ولم يستعمل في غيره آمتنع نعته (٤) للزومه الموضع الذي أصله أن يكون للضمير ، كقولك : يا ملائمان ، ويا لكع [والمكاع] (٥) كل ذلك لا ينعت ، فإن جاء بعده ما يوهم النعت وجب قطعه كما تقدم ، ومن أجل ذلك قال سيبويه فسي * فاطر السماوات والأرض * (٦) بعد * قل اللهم * إنه نداء ثانٍ ، أو بـدُل (٧) ، وليس بنعت ، وجوز المبرد

(١) في "ق" "نفسه" خطأ . قال أبو علي الشلوين في "يا تميم كلكم وكلهم" "كلكم" على المعنى ، لأنَّ المنادى مخاطب و "كلهم" على اللفظ ، لأنَّ الأسماء الظاهرة للغيبة ، وقال ابن أبي الربيع : المنادى المبني على الضم يجوز وصفه فتقول : يا زيد العاقل ، ومنعه الأصمعي لأنه صار كالضمير ، والمضمر لا ينعت ، وهذا وهم لأنهم يقولون ياتميم كلهم ، فأعادوا عليه ضمير الغيبة ، وهذا منهم تغليب لحكم الظاهر ، وبذلك الملاحظة يجوز أن ينعت المنع المخلص : ٤٦١/١ ، وانظر : ٤٥٩ .

(٢) في "ح" و "ق" أصله .

(٣) في "ق" "ما قالت" .

(٤) انظر مذهب سيبويه في المقتضب : ٢٣٧/٤ .

(٥) تكملة من "ح" و "ق" .

(٦) الزمر : ٤٦ .

(٧) الكتاب : ١٩٦/٢ - ١٩٧ ولم أجد في هذا الموضع أنه جعله بدلًا ، وكذلك ما ذكره في المقتضب : ٢٣٩/٤ ، فلم يذكر عن سيبويه البدلية ولعل المولى هنا ذكر عن سيبويه البدلية ، لأنه رأى قول المبرد وهو "وزعم" أي سيبويه [أن مثله اللهم ...

فيه النعت ^(١) ، فتَحَصَّلَ ما تقدم ثلاثة مذاهب :

الأصمعي يمنع نعت المبنى على الضم في هذا الباب مطلقا ،
والمبرد يجوز مطلقا ، وسيبويه يجعله قسمين كما تقدم ، وهذا أعد لها ،
والله أعلم .

مسألة : إذا قلت : يا أيُّها الرجل ، كان فيه ثلاثة أقوال :
أحدها : أنَّ المرفوع بعد " أيُّ " نعتٌ لها لا زم مخصوص بالرفع ،
وهو مذهب الجماعة .

والثاني : أنه نعت لها يجوز فيه الرفع والنصب اعتبارا باللفظ—
والموضع ، وهو مذهب أبي عثمان ، وقد تقدم القول في ذلك .

والثالث : أنَّ " أيَّا " ها هنا موصولة بمعنى الذي ، والمرفوع
بعدها مبني على مبتدأ مضر ، والجملة صلة ، لا ئى ، وهو محكي عن الأُخفش
الأوسط ^(٢) ، وردّه القاضي بأنه لو كان على ما يقوله الأُخفش لوجب إعراب
" أيِّي " ها هنا ؛ لأنَّ الموصول لا يبنى على الضة في هذا الباب ، ألا ترى
أنَّ أحدا لا يقول : يا خير من زيد ، بآلبناء على الضة ، وإنما وجب
نصبه اتفاقا ، وهذا ظاهر والله أعلم .

مسألة ^(٣) : المضموم في النداء حكما نحو : يا هو لا وغيره

ما ^(٤) كان مبنيا قبل النداء ، فهذا ألُضرب ، وإن لم يكن مضموما لفظا فإنه

... ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال ، لأنه إذا كانت بدلا
من " يا " ... " فرأى " كلمه " بدل " فظن أنها الاصطلاحية
والموضع قابل لها . وإنما أراد بالبدل هنا أن الميم في لفظ
" اللهم " بدل من يا النداء . والله أعلم بالصواب .

(١) المقتضب : ٢٣٩/٤ وانظر الملخص : ٤٦١/١ - ٤٦٢ .

(٢) انظر ما حكى عن الأُخفش في شرح ابن مالك على التسهيل :

٨٠٣/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٩/٤ ب - ٢٠٠/١ .

(٣) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

(٤) في الأصل و " ح " " فما " والصواب المثبت .

مضمومٌ حكماً ، ولذلك يجري نعته على الوجهين المذكورين في نحو : يا زيد
 العاقل ، رفعا ونصبا / فإذا قلت : يا هوء لا العقلاء نصبا باعتبار ١٨٩
 الموضوع ، لم يكن فيه إشكال ، ^(١) لانه على الأصل في المبنيات من اعتبار
 الموضوع ، دون اللفظ ^(١) ، وإذا قلت : يا هوء لا العقلاء رفعا ، كان على حكم
 اللفظ ، وهو الموضوع الأقرب ، والأول على الموضوع الأصل وضعاً ، ولا خلاف في
 هذا الوجه : أعني الرفع باعتبار الحال الحاضرة ، وإنما يختلف في جواز
 نصب هذا النعت باعتبار الموضوع مع أساء الإشارة مطلقاً ، أو بشرط تقدير
 الاستقلال هذا الثاني هو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه ^(٢) ، والإطلاق
 مذهب أبي عثمان المازني على أصله في جواز نصب نعت " أي " في قولك :
 يا أيها الرجل ، نظراً إلى كونه ^(٣) منادى ، فهو منصوب المحل ، فجاز
 في نعته النصب على ذلك التقدير ، والتفرقة بالنظر إلى كونه وُصلةً لنداء
 ما فيه الألف واللام ، فلا يعتبر غير اللفظ ، لأن المقصود ما بعده . أو النظر
 إلى تقدير الاستقلال ، فلا يكون وُصلةً ، فيجوز فيه ما يجوز ^(٤) في يا زيد ،
 ولا يتصور الاستقلال في " أي " والله أعلم .

فصل : ثم قال (يا زيد ومحمد) ^(٥) إلى آخره .

المعطوف بالحرف على حكمه مع حرف النداء ، لأن حرف العطف
 لما كان مشرّكا بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن
 يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء ، فيجب أن
 يعتبر المعطوف في نفسه ، فإن كان مفرداً كان مبنياً على الضم
 وإن كان مضافاً ، أو مطوّلاً وجب نصبه ، إلا أن يكون مصحوباً بالألف
 واللام ، ففيه إن ذاك أربعة مذاهب :

-
- (١-١) ساقط من " ق " .
 (٢) الكتاب : ١٨٩/٢ .
 (٣) في الأصل " نظر إلى كونه " .
 (٤) في " ق " ما جاز .
 (٥) الجمل : ١٥٠ .

أحدها : اختيار الرفع إن كان آلا أول مبنياً على الضم مطلقاً ، وهو

مذهب سيبويه . (١)

والثاني : اختيار النصب مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء . (٢)

والثالث : التفرقة ، فإن كانت آلا ف واللام للتفخيم ، فكقول

سيبويه ، وإن كانت لمجرد التعريف ، فكقول أبي عمرو ، وهو مذهب أبي العباس المبرد . (٣)

وكان شيخنا أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه يختاره ،
وبيانه أن آلا ف واللام إن كانت في الآسم لمجرد التفخيم اعتبر زوالها ،
لأستغنائه عنها بتعرفه دونها ، وإن كانت لمجرد التعريف لم يكن اعتبار
زوالها لتعرفه بها دون غيرها ، فلذلك اختار رفع آلا أول ، لأن حرف
الْعطف معه بمنزلة حرف النداء بوجه ما ، واختار نصب الثاني ؛ لامتناع
أن يكون حرف العطف معه (٤) بمنزلة حرف النداء بوجه ما ، فكان لذلك (٥)
لمجرد العطف على موضع المبني ، وهو النصب ، وضعف اعتبار اللفظ لتعذر
التشريك في حرف النداء ، لمكان آلا ف واللام ، وهذا واضح إن شاء الله .
والمذهب الرابع : أن المنادى إذا كان معرفة بالإقبال عليه لم يكن
في المعطوف عليه المصحوب بآلا ف واللام ، إلا الرفع ، كقولك : يا رجلُ
والغلام ، وهو مذهب الأخفش ، ووجه ذلك عنده أن هذا المنادى مختصر (٦)
من قولك : يا أيها الرجل ، فكما أنك لو قلت هذا لم يكن في المعطوف
إلا الرفع ، فكذلك لا يكون في قولك : يا رجل والغلام إلا الرفع

(١) الكتاب : ١٨٢/٢ قال " . . . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون

يا زيد والنضر . " . يعني برفع النضر . وهو مذهب الخليل والمازني

أيضا ، انظر المقتضب : ٢١٢/٤ .

(٢) المقتضب : ٢١٢/٤ ولم يذكر في الكتاب مذهب أبي عمرو هذا ،

ومن وافق أبا عمرو ، عيسى بن عمر ، ويونس والجرمي .

(٣) المقتضب : ٢١٣/٤-٢١٤ وانظره أيضاً في شرح ألفية ابن معطي :

١٠٥٤ ، وحواشي الفصل : ١٢٠ .

(٤) في الأصل و " ق " منه " . (٥) في " ح " ذلك " بدون لام الجر .

(٦) في " ح " " أن هذا المنادى عنده " .

(١) اعتباراً بالأصل ، فإن كان النداء المبني على الضم علماً كان في المسألة مع سيبويه (١) ، وهذا التوجيه لا يوجب الرفع في المعطوف ، وغايته أن يكون الرفع هنا أحسن (٢) من النصب ، وقد جاءت القراءة بالوجهين — يا جبال أوبي معه والطير * (٣) معاً (٤) رفعاً (٥) ونصباً .

فصل : وأما عطف البيان فينظر معه إلى النداء ، فإن كان منصوباً لم يكن في عطف البيان إلا النصب كقولك : يا أخانا زيداً ، وإن كان النداء مبنيّاً على الضم نظرت إلى عطف البيان ، فإن كان مضافاً لم يكن إلا منصوباً أيضاً كقولك : يا زيد أخانا ، وإن كان النداء مفرداً جاز فيه (٦) وجهان الرفع اعتباراً بلفظ النداء ، والنصب اعتباراً بموضعه كقولك : يا زيد زيد و زيداً ، وعلى هذا أنشدوا قوله : (٧)

إنني وأسطار سطر سطر
لقائل يا نصر نصر نصراً

فنصر الثاني يروى (٨) على ثلاثة أوجه ، وهي : رفعه منوناً / اعتباراً ١٩٠
باللفظ ، ونصبه اعتباراً بالموضع ، وكلاهما عطف بيان ، والوجه الثالث ضمه بلا تنوين ، وهو محمول على الابدال ، لأن الابدال على تقدير تكرار العامل كما تقدم .

-
- (١-١) ساقطة من " ق " .
(٢) في " ق " " أجود " .
(٣) سبأ : ١٠ .
(٤) " معاً " ساقطة من " ح " و " ق " والرفع قراءة الأعرج ،
وأبي إسحاق ، وعاصم ، وأبن هرmez ، ومسلمة بن عبد الملك والنصب
قراءة الباقيين . انظر تفسير القرطبي : ٢٦٦/١٤ ، وأنظر
الكتاب : ١٨٧/٢ .
(٥) ساقطة من " ح " و " ق " .
(٦) الرجز لروبة في ملحقات ديوانه : ١٧٤ ، وهو في الكتاب :
٢/١٨٥ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والخصائص ١٤٠/١ ، وشرح
أبن يعيش ٣/٢ ، والخزانة ٣٢٥/١ .
(٧) ساقطة من " ح " .

وأما الثالث " نصراً " فقليل : إِنَّ مدلوله مدلول ما قبله ، فيكون ما قبله محمولاً على لفظ المنادى ، أو على موضعه كما تقدم ، ويكون هذا الثالث محمولاً على موضعه لا غير ، وقد قيل إِنَّه نصبٌ على المصدر ، كأنه قال : انصرتي نصراً^(١) ، وقد قيل أيضاً إِنَّه اسمٌ حاجبٌ كان يمنع روءى من الدخول على آلأمير^(٢) ، فيكون على هذا محمولاً على إضمار فعلٍ ، كأنه قال : امنع نصراً ، وها هنا يظهر الفرق بين عطف البيان والبدل ، فَإِنَّكَ إِذَا قلت : يا أخانا زيدا بالنصب ، تعين عطف البيان ، وَإِذَا قلت بالضم تعينت البدلية^(٣) ، وكذلك إِذَا قلت : يا زيدُ زيد الطويل ، إِنَّ كان زيد الثاني منوئاً مرفوعاً أو منصوباً تعين عطف البيان ، وَإِنْ كان مبنياً على الضم^(٤) تعين البدل ، وأما الطويل فيجوز أن يكون على حسب ما قبله ، وهو الثاني من رفع أو نصب ، لِأَنَّهُ نَعَتْ له كقولك : يا زيدُ زيد الطويل ، ويا زيد زيدا الطويل ، ويجوز أن يكون نعتاً للمنادى على الموضع بشرط أن يوافق إعرابه إعراب عطف البيان ، وآله أعلم .

فصل : وأما التوكيد ، فَإِنْ كان تابعاً لمنادى مبنيٍّ على الضم ، فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مضافاً ، فَإِنْ كان مفرداً فوجهان : الرفع اعتباراً باللفظ ، والنصب اعتباراً بالموضع ، كالنعت كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين ، وَإِنْ كان مضافاً لم يكن فيه إلَّا النصب ، حملاً على الموضع كالنعت أيضاً ، فَإِنْ كان المنادى منصوباً لم يكن في التوكيد إلَّا النصب مطلقاً ، مضافاً كان أو مفرداً ، كقولك : يا تميم كلکم ، ويا بني تميم أجمعين^(٥) ، ويجوز

- (١) هو قول آلأصمعي . انظر المقتضب : ٢١٠ / ٤ .
(٢) روى المازني عن أبي عبيدة أنه كان حاجب نصر بن سيار وكان يقال له : نصر قيل : إِنَّه قد حجب روءى عن نصر بن سيار ، فقال ألعجز المتقدم يفر به ، أي أضرب نصراً الحاجب . انظر ذلك في حواشي المفصل : ١١٩ - ١٢٠ ، وانظر الخزانة .
(٣) لأن البدل على تقدير أنه يحل محل البدل منه ، وليس عطف البيان على ذلك .
(٤) في الأصل " الضمير " خطأ . (٥) الكتاب : ١٨٤ / ٢ .

"كلهم" بلفظ الفَيْسَبَةِ اعتباراً باللفظ ، ومن قاله ^(١) بلفظ الخطاب
اعتبر المعنى ، لأنَّ المنادى واقعٌ مَوْقِعٌ ضمير الخطاب ^(٢) .

فصل : وأما البدل فإنه يعتبر في نفسه لو كان معه حرف النداء ؛
لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل ، كما تقدم في بابه ، فعلى هذا إنَّ كان
البدل مفرداً كان مبنيّاً على الّضم ، كقولك : يا أخانا زيدُ ، وإنَّ كان مضافاً
كان منصوباً لا غيرُ ، كقولك : يا زيدُ أخانا ^(٣) ، لأنّه كذلك يكون مع حرف
النداء ، فإنَّ قلت : يا زيدُ زيدُ ذا الجُمَّةِ ، كان زيدُ الثاني على وجهين :
أحدهما : البدل ، فيكون مبنيّاً على الّضم .

والثاني : عطف البيان ، فيلزم تنوينه بالّنصب على الموضع ،
وبالّرفع على اللفظ ، وأما ذا الجُمَّةِ فنصوب لا غيرُ ^(٤) إذا حملته على
المبني على الّضم ، سواءً كان نعتاً له ، أو بدلاً منه ، أو عطف بيان عليه ،
وكذلك إنَّ حملته على المنصوب على عطف البيان نعتاً له ، أو بدلاً منه ، أو
عطف بيان عليه ، فإنَّ رفعت عطف البيان جاز رفعه حملاً عليه ،
فأعرف هذه المسألة ، فإن سيبويه ذكرها في الكتاب ^(٥) وهي حسنة .
ثم قال : (وأعلم أنّه لا ينادى اسم فيه ألّاف واللام إلا بأيّ) ^(٦)

إلى آخره .

لا يجوز أن تجمع بين حرف النداء وحرف التعريف . وذلك أن حرف
النداء وإنَّ لم يكن موضوعاً للتعريف فإنه بمنزلة ، من أجل أنه يتعرف معه
الاسم النكرة نحو قولك : يا رجل ، فلما كان الأمر كذلك لم يجز أن يجمع
بينه وبين حرف التعريف ، لأنه بمنزلة الجمع بين تعريفين .

(١) في "ح" قال " .

(٢) انظر ما سبق ص (٣) في "ح" " يا رجل أخانا " .

(٤) أجاز الفراء الرفع ، ولكنه أقر أنه لم يسمعه ، انظر حواشي الفصل : ١٢٣ .

(٥) الكتاب : ١٨٤ / ٢ . (٦) الجمل :

فَأَمَّا دُخُولُهَا فِي قَوْلِنَا : " يَا إِلَهَ أَرْحَمِنَا ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ،
لأنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِلَاهَ ، فَحُذِفَتِ
الْهَمْزَةُ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَصَارَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَوَاضًا مِنْهَا ، فَلَمَّا كَانَتْ عَوَاضًا
مِنْ حَرْفٍ مِنْ أَصُولِ (١) الْكَلِمَةِ صَارَتْ كَأَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ ، فَهَذَا
هُوَ الْمَجُوزُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفِ الْإِنْدَاءِ وَهَذِهِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ. (٢)
فَأَمَّا يَا الرَّجُلَ ، فَلَا يُقَالُ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ : (٣)

فِيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

فَإِذَا أُرِدَتْ نِدَاءٌ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَوَصَّلَتْ إِلَى ذَلِكَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :
إِمَّا بِأَيِّ كَقَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَإِمَّا بِأَسْمِ الْإِشَارَةِ كَقَوْلِكَ :
يَا ذَا الرَّجُلِ ، وَالْمَقْصُودُ بِالْإِنْدَاءِ مَا بَعْدَهُمَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ
خِلَافًا لِأَبِي عِثْمَانَ فِي تَجْوِيزِهِ نَصْبَهُ ، / وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ. (٤)
وَأَمَّا حَرْفُ " هَا " فِي قَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَإِنَّهُ لَتَوْكِيدٍ
الْتِنْبِيهِ وَعَوَاضٍ مِنْ إِضَافَةِ أَيٍّ ، وَيُقَالُ أَيْضًا : إِنَّهُ عَوَاضٌ مِنْ وَلَايَةِ " يَا " الْأَلْفِ
وَاللَّامِ ، إِذَا كَانَ (٥) أَصْلُهَا ذَلِكَ. (٦)

-
- (١) فِي " ح " " الْأَصُول " .
(٢) الْكِتَابُ : ١٩٥ / ٢ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِأَبْنِ الضَّائِعِ : ٥١ / ب .
(٣) الرَّجَزُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ فِي الْمَقْتَضَبِ : ٢١٤ / ٤ ، وَمَا يَجُوزُ
لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ : ١١٢ وَالْإِنْصَافُ : ٣٣٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ
لِأَبْنِ يَعِيشَ : ٩ / ٢ ، وَالْمَقْرَبُ ١ / ١٧٧ ، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ : ١٦٩ ،
وَالْخَزَانَةُ : ٣٥٨ / ١ .
(٤) انْظُرْ مَا سَبَقَ ص
(٥) فِي الْأَصْلِ وَ " ح " لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ إِذَا كَانَ .
(٦) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِأَبْنِ الضَّائِعِ : ٥١ ، وَالْمَغْنِي : ٤٥٦ .

وأما قوله (وها صلة) (١) .

فإنما يعني بذلك أنها حرف زائد ، في الموضع ، لأنه يعبر عن
الحرف الزائد بلفظ " صلة " ليس يعني بذلك أنها صلة لأي ، و " أي " ^و
موصولة بمعنى الذي ، لأن الحرف لا يكون صلة بهذا المعنى أبداً ، فإنما
يعني بقوله " وها صلة " ، ما ذكرناه من أنها زيدت لتوكيد التنبيه . ولتكون
عوضاً من إضافة أي ، أو من ولاية " يا " الألف واللام .

وأما مذهب الآخفش في " أي " فقد ذكرناه قبل شرحنا . (٢)

وقوله : (والرجل نعت لأي) . (٣)

هذا هو الصحيح هنا ، ومع اسم الإشارة ، ولو كان عطف بيان

في الموضعين ، كما يقوله بعضهم لجواز الفصل بينهما بظرف أو مجرور ،
وذلك ممنوع اتفاقاً . وهذا دليل على صحة ما قاله أبو القاسم ، من كونه
نعتاً لا غير (٤) ، وفيه أيضاً تبيكيت على أبي الحسن ، لأنه عنده مبنيٌّ
على مبتدأ مضمّر ، والجملة (٥) صلة لأي ، وأي بمعنى الذي ، وقد
تقدم ردُّ هذا المذهب .

وقوله : (ولا يجوز فيه إلا الرفع) . (٦)

تبيكيت أيضاً على أبي عثمان ، لأنه يجوز فيه النصب ، وسوى بينه

وبين قولك : يا زيد العاقل ، وقد تقدم الفرق بين الموضعين .

-
- | | |
|-------|-----------------------------|
| (١) | الجملة : ١٥٠ . |
| (٢) | انظر ما سبق ص |
| (٣) | الجملة : ١٥٠ . |
| (٤) | " لا غير " ساقطة من " ق " . |
| (٥) | في " ح " " لجملة " . |
| (٦) | الجملة : ١٥٠ . |

وقوله (ولا يتعرف الآسم من وجهين مختلفين) (١)

كذا عاداته في استعمال هذه العبارة ، وكان الظاهر إطلاق القول في ذلك ، وأن يقول : ولا يتعرف الآسم من وجهين [مختلفين] (٢) [من] (٣) غير قيد ، غير أن عبارته موجهة بوجهين :

أحدهما : أنه إنما تعرض لنفي ما يصح إثباته ، دون ما لا يصح فيه ذلك ، كما تقول : لم يكلمني اليوم زيد ، ولا تقول : لم يكلمني اليوم هذا الحائط ، ولا يتعرض لنفس مثل هذا ، لانتفائه بنفسه (٤) ، وهذا وجه ظاهر .

والوجه الثاني : أنه (٥) إنما تعرض لنفي الجمع بين تعريفين مختلفين ، لأن ذلك وإن تصوّر ، فإنه لم يرد به الاستعمال ، وأما الجمع بين تعريفين متفقين ، فقد وجد على وجه ما ، وذلك في (٦) قولهم : الخمسة ألأثواب ، لأن الألف واللام في الموضعين إنما قصد بهما الأول ، على ما فسر في باب (٨) ، فلعله أشار إلى هذا . والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه) (٩) إلى آخره . لما قدّم أولاً أن النادى كله منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ،

-
- | | |
|-----|------------------------|
| (١) | الجملة : ١٥١ . |
| (٢) | تكملة من "ح" . |
| (٣) | تكملة من "ح" و "ق" . |
| (٤) | في "ح" لنفسه . |
| (٥) | ساقطة من "ق" . |
| (٦) | في الأصل "من" . |
| (٧) | ساقطة من "ق" . |
| (٨) | انظر باب تعريف العدد ص |
| (٩) | الجملة : ٥٢ . |

ولم يستثن من ذلك كله إلا المفرد العلم إذ قال : فإنه مبني على الضم وفاته التنبيه على النكرة المقصودة نحو : يا رجل ، آستدرك ها هنا التنبيه على ذلك فقال :

(وأعلم أنك إذا أقبلت على رجلٍ بعينه) الفصل .

وقد كان ينبغي من جهة الاختصار أن يقول أولاً : إن (١) المندى كله منصوب بإضمار فعل ، لا يستعمل إظهاره إلا المفرد المقصود ، فإنه مبني على الضم ، علماً كان أو غير علم ، لأنَّ العلة التي أوجبت بناء المفرد العلم على الضم موجودة في النكرة المقصودة من غير فرق ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .
وأما قوله (فرفعته) . (٢)

فكان ينبغي أن يقول : فضمته ، عوضاً من قوله : فرفعته ، من حيث كان الضم من ألقاب البناء والرفع من ألقاب الإعراب ، واللفظ مبني ولكن لما كانت هذه الحركة شبيهة بحركة الإعراب (٣) أطلق عليها ما أصله أن يطلق على حركة الإعراب ، لأنه إذا أشبه شيء شيئاً جاز أن يسمى باسمه ، وليس في العربية حركة بناء شبيهة بحركة الإعراب إلا في هذا الباب ، وفي باب " لا " المفعلة (٤) عمل (٥) " إن " وجه الشبه أنها حركة توجد بوجود كلمة قبلها ، وتعدم بعدها ، وقيل : إن وجه الشبه بينهما وبين حركة الإعراب : الآطراد ، لأنك تقول : كل مفرد مقصود مبني على الضمة ، كما تقول : كل فاعل مرفوع .

- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) الجمل :
(٣) إنما كانت شبيهة بحركة الإعراب .
(٤) في " ق " " العاملة " .
(٥) في الأصل " عملة " خطأ .

ثم قال : (والتقدير : يا أيها الرجل)^(١).

ظاهره أن قولك : يا رجل ، مختصر من قولك : يا أيها الرجل ،
فيكون قولك : يا رجل معرفة بحرف التعريف المحذوف ، حذف وبقي معناه ؛
لأنَّ حرف النداء محرز لمعنى حرف التعريف [المحذوف]^(٢) ولما كان
كذلك صار محكوماً له بالتعريف ، فكأنَّه^(٣) حرفٌ / تعريفٌ بمن ١٩٢
أجل ذلك لم يجر أن يُجمع بينه وبين حرف التعريف ، من حيث لم يجر أن يجمع
بين حرفي تعريف . ومن الناس من يقول^(٤) : ان تعريفه بالخطاب ، ورده
آبن عصفور بنحو قولك : أنت رجلٌ منطلقٌ ، فلو كان الخطاب ما يعرفُ الاسم
لعرفَّ " رجلاً " هاهنا .

قال آبن الضائع : وفيه نظرٌ ، لأنَّ الالف واللام في قولك : يا أيها
الرجل ، لا عهدٌ فيها ، فإنَّ قال : معناها الحضور ، فهو معنى قول من قال
: إنه معرفة بالخطاب^(٥) ، وهذا كله إنما هو في النكرة المقصودة .

وأما العلمُ نحو : يا زيد ، فقليل : إنه باقٍ على تعريفه الأول ،
وحرف النداء مجرّدٌ من معنى التعريف المجازي ، لأنه لا يجمع بين تعريفين ،
ولأنَّ حرف النداء لا ينسب إليه^(٦) التعريف [إلا]^(٧) إذا كان عوضاً
من حرف التعريف ، وهذا لا يتصور إلا في النكرة المقصودة ، ومن الناس من
قال : إنَّ العلم ينكرُ أولاً ، ثم يتعرّف بحرف النداء^(٨) ، لأنَّ حرف
النداء قد ثبت أنه يتعرّف معه النداء المقصود كما تقدم ، فوجب أن يجري

(١) شرح الجمل : ٨٩/٢ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) في الأصل " كأنه " بحذف حرف العطف .

(٤) في " ق " " قال " .

(٥) شرح الجمل : ٥١/ب مع تصرف في عبارة آبن الضائع ، وأنظر قول

ابن الضائع أيضاً في التذييل والتكميل : ١٨٩/٤ ب .

(٦) في " ح " " له " .

(٧) تكملة من " ق " وفي " ح " " ألا ترى إذا كان عوضاً . . . باقحام " ترى " .

(٨) هذا قول المبرد في المقتضب : ٢٠٥/٤ وأنظر شرح ألفية ابن معطى

أَلْبَابُ كُلِّهِ عَلَى أَسْلُوبٍ وَاحِدٍ ، وَمَا زَالَ هَذَا الْقَوْلُ مُعْتَرِضًا بِأَسْمِ "الله" (١)
تَعَالَى إِذَا قُلْنَا : يَا أَلَلَّهُ ، وَذَلِكَ أَنْ تَنْكِيرُ الْلفظِ إِنَّمَا (٢) هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ
تَعَدُّرٍ مَدْلُولِهِ ، وَتَقْدِيرِ ذَلِكَ فِي أَسْمِ أَلَلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَفَرٌ صَرِيحٌ . (٣)

فَإِنْ قَالَ : خَرَجَ هَذَا بِدَلِيلِهِ ، وَأَسْتَمِرَّ ذَلِكَ فِيمَا عَدَاهُ ، قُلْنَا :
فَمَا يَصْنَعُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا التَّنْكِيرُ (٤) ، كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ (٥)
وَالْمَوْصُولَاتِ ، وَالضَّمَائِرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ تَقْدِيرَ التَّنْكِيرِ ؟
فَهَذَا قَوْلٌ مَرْجُوحٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَوَجِبَ اجْتِنَابُهُ .

إِمْلَاءُ آخَرٍ بِمَزِيدٍ فَائِدَةٍ (٦) : الْمَفْرَدُ الْمَقْصُودُ بِالْبِنَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى
الضَّمِّ ، عَلَمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَلَمٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي وَجْهِ تَعْرِيفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
قَوْلَيْنِ :

أَمَّا نَحْوُ : يَا رَجُلَ ، فَقِيلَ : إِنَّ أَصْلَهُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ثُمَّ اخْتَصِرَ
وَصَارَ حَرْفُ الْإِنْدَاءِ مُحَرَّرًا لِمَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، لَمَّا
كَانَ بِإِزَاءِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْقَصْدِ وَالْإِشَارَةِ ، وَحَرْفُ الْإِنْدَاءِ أَيْضًا
عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْقَصْدِ وَالْإِشَارَةِ
إِنَّمَا يَكُونُ بِوُجُودِهِ ، فَصَارَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْاِقْتِرَانِ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَعْرِيفِهِ .

- ===
- ١٠٣٨ ، وَشَرْحُ آبِنِ يَعِيشَ : ١٢٩/١ ، وَقَدْ رَدَّ مَذْهَبُ الْمَبْرُورِ
تَلْمِيزُهُ آبِنَ السَّرَاجِ فِي الْأُصُولِ : ٣٣٠/١ وَصَوَّبَ آبِنُ يَعِيشَ مَذْهَبَ
الْمَبْرُورِ ، وَأَنْظَرَ السَّأَلَةَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٨٩/٤ أ .
- (١) فِي "ق" وَمَا زَالَ هَذَا الْقَوْلُ مُعْتَرِضًا ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي أَسْمِ "الله" .
- (٢) فِي الْأَصْلِ "إِذَا" خَطَأً .
- (٣) فِي "ح" وَ"ق" "صَرَّاحٌ" .
- (٤) أَنْظَرَ هَذَا الْاِقْتِرَاضَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِآبِنِ عَصْفُورٍ : ٨٩/٢ .
- (٥) قَالَ الْهَازِنِيُّ فِي أَسْمِ الْإِشَارَةِ : يَنْكُرُ ثُمَّ يُجْبَرُ بِحَرْفِ الْإِنْدَاءِ .
- أَنْظَرَ السَّأَلَةَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ : ١٤٢/١ .
- (٦) هَذَا الْإِمْلَاءُ سَاقِطٌ كُلُّهُ مِنْ "ح" .

وأما نحو : يا زيد ، فقليل : إِنَّهُ باق على تعريفه الوضعي ، اعتباراً بما لا يقبل تنكيراً ، كالأضائر وأسم الإشارة ، والموصول ، وكذلك قولنا : يا أُلَّهُ ، لا بد فيه من القول باستدامة ^(١) التعريف ؛ لأن تقدير التنكير إنما كان يكون على إحضار التعدد بالبال ^(٢) ، وذلك منافٍ للتوحيد .

وقال المبرد ليس نحو : يا زيد ، باقياً على علميته ؛ لأن حرف النداء قد صار بمنزلة حرف التعريف ، ولا يجمع بين تعريفين ، فوجب القول بتنكير العلم ثم يتعرف مع حرف النداء كغيره ^(٣) ، وهذا الرأي ضعيف ؛ لأنه إن تصوّر له ذلك في نحو : يا زيد ، فإنه لا يتصور له ذلك في الضمير نحو : يا أنت ، ويا إياك ، ولا في أسم الإشارة نحو : يا هو ، لا ، ويا هذا ، ولا في الموصول نحو : يا من يعلم ما في نفسي أغفر لي ذنوبي ، ولا في قولنا : يا أُلَّهُ ارحمني ، لأن شيئاً من هذه الأسماء لا يقبل تنكيراً ، فكان قوله ضعيفاً ، لانكساره وعدم أطراحه ، ثم لما تقرر هذا من مذهب المبرد قال قائل : يلزمه التسوية بين يا زيد ، ويا رجل في الآمتناع من حذف حرف النداء ؛ لاستوائهما في حدوث التعريف فيه ، فهو في الموضعين بمنزلة حرف التعريف ؛ لأنه أَمَارَةٌ عليه ، ولذلك لا يجمع بينهما غالباً ، فكان يجب على هذا أن يستوى نحو : يا زيد ، ويا رجل ، في الآمتناع من حذفه ، فقال بعض المذاكرين : لا يلزمه ؛ لأن هذا التنكير إنما هو تقدير صناعي ، فلا يعتد بالتعريف الأحادث بعده ، كما لم يعتد يونس بتعريف زيد المضاف إلى الضمير في مسألة : هذا زيد بن زيدك ، فأبقى عليه الحكم الوضعي ،

(١) في الأصل " باستدامة " .

(٢) في " ق " في " في آبال " .

(٣) انظر قول المبرد في المقتضب : ٢٠٥ / ٤ وأنظر شرح الجمل لابن

عصفور : ٨٩ / ٢ .

وأنظر إلى اتفاقهم على أن إدخال ألف واللام على العلم غير الملحوظ فيه الوصف خاص بالشعر ، مع العلم بأنه لم تدخل عليه إلا بعد تقدير التنكير ، وإنما استقيح ذلك ، لأنه لفظ العلم ، والتقدير أمر غائب عن اللفظ ، وكما قال ابن الأضائع فيما إذا سميت بنحو : ثلاث ، فإنه لا يتصرف اسم رجل ، للعلمية ولفظ العدل ، وإن لم يكن فيه عدل ، ولكنه اللفظ الذي كان معدولا ، والله أعلم .

ثم قال : (وإن) (٢) لم ترد رجلاً بعينه) إلى آخره .

النكرة في هذا الباب على وجهين :

أحدهما : أن تكون مقصودة ، فهذه مبنية على الضم ، لأن فيها

سبب البناء ، وقد / تقدم ذلك . ١٩٣

والوجه الثاني : أن تكون النكرة غير مقصودة بعينها ، مثل (٣) أن

يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، ومعلوم أنه لم يقصد واحداً بعينه ، وإنما غرضه أن يؤخذ بيده ، فمن أخذ بيده فقد (٤) حصل به (٥) قصده ،

وأما قوله بعد : " خذ بيدي " فإنما قاله بعد حصول الإجابة ، أو تقدير

حصولها ، وليس المعنى على أن قوله : خذ بيدي ، متصل بالنداء ، لأن

ذلك يستلزم قصد هذا المنادى ، وبهذا تعلق من أنكر وجود هذا القسم

في المناديات ، أعني باتصال قوله : " خذ " بالمنادى ، لأنه لا يتصور منادى

من غير قصد ، وما جاء مما ظاهره ذلك ، فإنما جاء منوئاً منصوباً في حال

الضرورة . (٦)

(١) في " ق " لا يتصرف .

(٢) " وإن " ساقطة من " ق " وأنظر الجمل : ١٥٢ .

(٣) ساقطة من " ق ر " .

(٤) ساقطة من " ح " .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) هو المازني ، قال أبو حيان : قال ابن مسعود : وإن كانت النكرة

وَالصَّوَابُ مَا قُلْنَا^(١) مِنْ إِثْبَاتِ هَذَا الْقِسْمِ فِي الْمَنَادِيَاتِ ، عَلَى
الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَهَذَا بَيِّنٌ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(١) فِي الْبَيْتِ (لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا)^(٢) فَإِنْ زَائِرَهَا نَصَبٌ
عَلَى أَحَالٍ ، وَإِضَافَتُهُ لَفْظِيَّةٌ ، فَإِنْ قُلْتُ : إِنْ أَسْمَ الْفَاعِلِ هَا هُنَا بِمَعْنَى
الْمَاضِي ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ إِضَافَتُهُ مَعْنَوِيَّةً ، فَمَا وَجْهَ اتِّصَالِهِ عَلَى أَحَالٍ
مَعَ هَذَا الْإِلْزَامِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ مِنْ بَابِ حِكَايَةِ أَحَالِ الْمَاضِيَةِ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
* وَكَلْبِهِمْ بِاسْطَ ذِرَاعِيهِ بَآلِوَصِيدٍ *^(٤) .

وَأَمَّا قَوْلُ كَثِيرٍ^(٥) :

حَيْتَكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ [وَانْصَرَفْتَ]^(٦) الْبَيْتَيْنِ

=====

غَيْرَ مُقْبِلٍ عَلَيْهَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً ، هَذَا بِإِخْلَافٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، إِلَّا
الْمَازْنِيَّ فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ تَوْجِدَ نَكْرَةً غَيْرَ مُقْبِلٍ عَلَيْهَا ،
فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْوْنَا فَإِنَّمَا لِحَقِّهِ التَّنْوِينُ ضَرُورَةً . التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
١٨٩/٤ ب . وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ٨٤/٢ أَنَّ
الْأَصْمَعِيَّ زَعَمَ أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :
* فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ * . . . * أَنَّ " رَاكِبًا " غَيْرُ مَنْنُونٍ ، فَيَكُونُ نَكْرَةً
مَقْصُودَةً ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَصْفُورٍ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ النُّكْرَةَ
غَيْرَ الْمَقْبِلِ عَلَيْهَا لَا تَكُونُ فِي الْإِنْدَاءِ إِلَّا مُوصُوفَةً . التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ
: ١٨٩/٤ - ١٩٠/١ . وَفِي الْمَسْأَلَةِ هُنَاكَ بَسْطٌ أَكْثَرُ .

(١-١) سَاقَطَ مِنْ " ق " : " قَالَتْ هَرِيرَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلِيَّ عَلَيْكَ وَيَلِيَّ مِنْكَ يَا رَجُلُ
(٢) الْبَيْتُ هُوَ : قَالَتْ هَرِيرَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلِيَّ عَلَيْكَ وَيَلِيَّ مِنْكَ يَا رَجُلُ
وَهُوَ اللَّاعِشِيُّ الْكَبِيرُ دِيَوَانُهُ : ٥٧ ، وَالْجَمَلُ : ٥٣ .

(٣) " فَإِنْ زَائِرَهَا " سَاقَطَ مِنْ " ق " .

(٤) الْكَهْفُ : ١٨ .

(٥) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ : حَيْتَكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانْصَرَفْتَ

فَحَيِّي وَيَحْكُ مِنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ جَمْعٌ . احْسَانُ عَبَّاسٍ : ٤٥٣ ، وَالْجَمَلُ : ١٥٣ ،
وَالْحَلَلُ شَرْحُ أَبْيَاتِ الْجَمَلِ : ١٩٤ . وَبَعْدَ الْبَيْتِ :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلًا حُيِّيتَ يَا رَجُلُ
(٦) تَكْمَلَةٌ مِنْ " ح " .

(١) فَإِنَّ قَوْلَهُ فِي [آخر] البيت الثاني : "حييت يا رجل" بدل من آسم ليت ، وقوله : "مكان يا جملا" بدل من خبرها فكأنه قال : ليت حييت يا رجل ، مكان يا جملا ، وهذا من بديع الإعراب ، وقوله : يا جملا ، يروى بالنصب على اختيار أبي عمرو ، وبالرفع على اختيار سيبويه (٢) ، وتنوينه في الوجهين ضرورة (٣) ، لأنه مقصود والله أعلم .

ثم قال : (وإذا لحق الآسم العلم المنادى التنوين في ضرورة الشعر) (٤) إلى آخره .

ظاهر كلامه اختصاص العلم بهذا الحكم دون النكرة المقصودة ، وذلك (٥) يقول بعض علماء سبته ، وظاهر كلام النحويين خلاف (٦) ذلك ، وأنه لا فرق بين العلم والنكرة المقصودة في هذا الحكم ، لأنهم قالوا في بيت كثير عزة ، ما تقدم من الروايتين على اختيار المذهبين ، والله أعلم .

ثم اختلف الخليل وأبو عمرو في المبتني على الضم إذا نونه الشاعر ضرورة ، فالخليل وأصحابه يختارون تنوينه على لفظه (٧) ، لأن هذه الحركة وإن كانت حركة بناء ، فإنها شبيهة بحركة (٨) الإعراب ، فكان عندهم بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف ، فكما أن هذا ينون على لفظه ضرورة ، فكذلك هذا المنادى آلا جود فيه أن ينون على لفظه ضرورة .

وذهب أبو عمرو إلى أن آلا جود رده إلى أصله (٩) ؛ لأن الشاعر يرد الأشياء إلى أصولها (١٠) وتنوين التمكن لا يلحق حركة البناء ،

-
- (١) زيادة من "ق" .
(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٧٩٩ الرواية المشهورة بالضم .
(٣) الجمل : ١٥٤ ، وانظر الكتاب : ٢٠٢ / ٢ .
(٤) الجمل : ١٥٤ .
(٥) في "ح" بهذا .
(٦) في "ق" "غير" .
(٧) لم أجد قول الخليل في الكتاب وهو في المقتضب : ٢١٣ / ٤ والأصول ٣٣٦ / ١ والملخص : ٤٦٧ .
(٨) ساقطة من "ق" .
(٩) انظر مذهب أبي عمرو في المقتضب ٢١٣ / ٤ ، والملخص ٤٦٨ ، والخزانة ٢٩٤ / ١ .
(١٠) ما بين المعقوفين من "ح" و "ق" .

قال : فإذا رددته إلى أصله كان التثنية تابعا لحركة الإعراب ، فكان على ما ينبغي ، ولو نونته على لفظه لكان تثنية التمكن تابعا لحركة البناء ، فكان على خلاف ما ينبغي .

والجواب ما قلناه قبل من أن^(١) الحركة قوية أشبه بحركة الإعراب ، فجرى عليها حكمها ، ولهذا كان ألا أكثر حمل ألنعت على اللفظ في نحو يا زيد العاقل . وما ذاك إلا لقوة أشبه المذكور ، والله اعلم ، فالحركة^(٢) التي لحقها^(٣) التثنية على رأي الخليل وأصحابه حركة بناء ، وعلى رأي أبي عمرو ومن أخذ بمذهبه حركة إعراب .

وأما قوله في بيت الأخصى :^(٤)

(سلام الله يا مطرٌ عليهمَ وليس عليك يا مطرُ السلامَ)^(٥)

(٦)

(وأبو عمرو يرويه بالنصب) .

فظاهره أنها رواية عن العرب ، ولا يصح ذلك عند بعضهم ، لأن عيسى قال فيه : ولم أسمع من عربي ، وقال سيبويه فيه^(٧) : وله وجه من القياس^(٨) ، فلو كان ذلك مسموعا من^(٩) العرب لآثبه سيبويه رواية ، فيحتمل أن يكون قول أبي القاسم : (وأبو عمرو يرويه بالنصب) أي يقوله بالنصب على أصل مذهب^(١٠) ، لأن له وجها من القياس ، والله أعلم .

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) في " ح " " التثنية " سبق قلم .

(٣) في " ق " " يلحقها " .

(٤) البيت في شعره والكتاب ٢/٢٠٢ والمقتضب ٤/٢١٤ ، ومجالس

شعلب : ٩٢ ، ٥٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠/٥٠٦ ، ٢٥/٢٠ ،

وأما لي ابن الشجرى : ١/٣٤١ .

(٥) هذا الشطر ساقط من " ق " .

(٦) الجمل : ١٥٤ ، والذي يرويه أبو عمرو بالنصب هو قول مهلهل :

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك ألا واقبي

بنصب عدى .

(٧) ساقطة من " ح " .

(٨) الكتاب : ٢/٤٠٣ . (٩) في " ح " عن .

(١٠) كذا قال ابن الأضائع في شرح الجمل : ٥٢/أ .

ثم قال : (وحروف النداء خمسة) إلى آخره .

قد ذكر " وا " في باب النُّدْبَةِ ، فهي سِتَّةٌ ، وكذلك قال سيبويه ، ويحكى عن أبي الحسن مَدُّ الهمزة في قولك : آزيد ^(١) ، وقد حكى مدَّ أَيِّ ^(٢) ، وهي أقلها ، فهي على هذا ثمانية ، وقال الأُستاذ أبو الحسين : إنَّ الّاظهر عندي أن تكون الّهاء من " هـيا " مبدلةً من همزة " أيا " ^(٣) ، لأنَّ إبدال الّهاء من ^(٤) الهمزة أكثر من العكس ، وهذا التعليل لا يلزم منه الفرعية .

والأصل من هذه الحروف " يا " لآستعمالها في كل منادى بخلاف غيرها ، فدلَّ ذلك على أصالتها ، وذلك أنَّ الحروف المذكورة على ثلاثة

١٩٤

أقسام :

" يا " قسم ، و " وا " قسم ، والبواقي قسم .

فأما " يا " فشائعة في كل منادى ، وأما " وا " فمخصوصة بالمندوب ، وأما " هـيا " و " أيا " و " أي " فينادى بها ما عدا المندوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه .

ثم إنَّها تنقسم باعتبار قرب المنادى وبعده وتوسطه ثلاثة أقسام ، فالهمزة ينادى بها القريب ، و " أي " ينادى بها الأوسط ^(٥) ، والبواقي ينادى بها البعيد وما في حكمه من الّنائم ، والغافل ونحوه ^(٦) ، هذا قول الأُستاذ ^(٧) ، وقال غيره : إنّما ^(٨) هي على قسمين : قسم للقريب ، وهو ^(٩) الهمزة وحدها ، وقسم للبعيد وهي البواقي .

(١) ذكرها الآخفش في الكبير . هـمع الهوامع : ٣٦ / ٣ ، وأنظر المغنى : ٢٦٠ ، وذكر ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٨٠ / ٢ أن الذى حكاهها هم الكوفيون .

(٢) حكى مدها الكسائي ، انظر شرح ألفية ابن معطى : ١٠٣٣ .

(٣) كذا قال ابن السكيت ، وأنظر شرح ابن يعيش : ١١٨ / ٨ - ١١٩ ،

والمخلص : ٤٧٢ .

(٤) " الّهاء من " ساقطة من " ق " (٥) في " ح " و " ق " " الوسط " .

(٦) في " ح " " وغيره " . (٧) المخلص : ٤٧٢ .

(٨) ساقطة من " ق " . (٩) في " ح " و " ق " " وهي " .

قال أبو بكر بن عبيدة : وإذا نظرت إلى الوسط فهو متراخ^(١) عن القريب ، وكأنه ينحو إلى القول الثاني ، والله أعلم .

مسألة : الأصح أنه^(٢) كما ذكرناه من أنها حروف صارت بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم في أول الباب .

وقال بعضهم : إنها أسماء أفعال^(٣) ، وهذا مردود بأمرين : أحدهما : انفصال المنادى عنها إذا^(٤) كان ضميراً^(٥) كقولك : يا إياك ، ولو كانت أسماء أفعال كما قاله هذا القائل لوجب اتصاله بها .^(٦)

والأمر الثاني : أن منها ما هو على حرف واحد ، وليس في أسماء أفعال ما هو على حرف واحد ، فلما بطل ذلك في بعضها وجب بطلانه في كلها ، لأن المراد بجميعها معنى واحد ، وهو دعاء المنادى ، فوجب إجراؤه ها^(٧) على أسلوب واحد .

ثم قال : (وقد ينادى بغير حرف النداء)^(٨) إلى آخره .
ظاهره أنه قد^(٩) ينادى دون حرف نداء مطلقاً لا في اللفظ ولا في التقدير ، ومعلوم أنه لم يُرد هذا المعنى ، وإنما أراد أن يقول : وقد ينادى بغير حرف^(١٠) نداء لفظاً ، فقد كان آلاً ولي أن يقول : وقد يحذف حرف النداء من اللفظ وهو مراد في المعنى ، وإنما يحذف^(١١)

-
- (١) في " ح " تراخ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) انظر شرح ابن يعيش : ١٢١ / ٨ .
(٤) في الأصل " ان " .
(٥) في " ح " " الضمير " .
(٦) انظر همع الهوامع : ٣٤ / ٣ .
(٧) في " ق " " إجراؤه " .
(٨) الجمل : ١٥٦ .
(٩) ساقطة من " ق " .
(١٠) في الأصل " وقد ينادى دون غير حرف ... بإقحام " دون " .
(١١) في " ح " " يجوز " .

من كل معرفة لا يصح دخول "أي" عليها ^(١)، فيجوز حذفه من العلم كقولك : زيد أقبل ، تريد يا زيد أقبل ، ويحذف من "أي" كقولك : أيها الرجل أقبل ، تريد يا أيها الرجل أقبل ، لأن كل واحد من هذين معرفة لا يصح دخول "أي" عليها ^(٢) ، وكذلك أيضاً إذا قلت : يا من لم يزل محسناً أحسن إليّ . يجوز حذف حرف النداء منه ، فتقول : من لم يزل محسناً أحسن إليّ ، لأن "من" الموصولة معرفة لا يصح دخول "أي" عليها ، وكذلك تقول : غلام امرأة أقبل ، تريد : يا غلام امرأة أقبل ؛ لأنه معرفة بالقصد ، لا يصح دخول "أي" عليه ، ولا يجوز حذفه من أسماء الإشارة ، ولا من النكرة المقصودة المبنية على الضم ولا من النكرة غير المقصودة ^(٣) ، فلا يقال : هذا أقبل ، وأنت تريد : يا هذا أقبل ؛ لأنه وإن كان معرفة يصح دخول "أي" عليه ^(٤) ، فتقول : يا أيها الرجل ، وكذلك أسم الجنس المبني على الضم ، لأنه وإن كان معرفة يصح دخول "أي" عليه ^(٤) ، وما جاء من ذلك محذوفاً منه حرف النداء موقوف على

- (١) كذا قال في الملخص : ٤٧٣ .
 (٢) في "ح" "عليه" .
 (٣) المقتضب : ٢٥٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٤١ ، وهمج الهوامع : ٤٣/٣ وما بعدها . وقال الشلوين : يقول النحويون إن حرف النداء لا يحذف إلا إذا كان المنادى قريباً منك مقبلاً عليك ؛ ولذلك قال سيبويه في قولهم : حاربن كعب ، وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه . انظر حواشي الفصل : ١٣٩ ، والكتاب : ٢٣٠/٢ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٨١/٢ : "ولا يجوز حذف حرف النداء إن كان المنادى "الله" أو ضميراً ، أو مستغاثاً ، أو متعجباً منه أو مندوباً . . فإن كان غير ذلك جاز الحذف إلا أن جوازه يقل مع أسم الإشارة وأسم الجنس المبني للنداء . والقاعدة التي ذكرها المؤلف هنا ذكرها أستاذ في الملخص : ٤٧٣ ، وهي في كلام المبرد فسي المقتضب وأنظر ما يأتي من :
 (٤-٤) ساقط من "ح" .

السمع كقولهم : افتد مخنوق (١) ، وأصبح ليل (٢) ، وأطرق كرا (٣) (٤) ،

* جارية (٥) لا تستنكري عذيري *

وجاء في الحديث : ثوبي حجر (٦) ، واشتدي أزمة تنفرجي (٧) ، والمراد في ذلك كله حرف النداء .

(١) هذا مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ٧٨/٢ ، قال : وبيروى " افتدى مخنوق " .

(٢) هذا مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ٤٠٣/١ . وهو جزء من بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي وهو بتمامه :
فبات يقول أصبح ليل حتى تجلي عن صريمته الظلام
يصف ثور وحش زعره شدة المطر ، فبات يتعنى الإصباح ، والصريمة : الرمل . وألبيت في ديوانه : ، والمفضليات : ٣٣٥ ،
والاختيارين : ٦١٣ .

(٣) انظر الأمثال للميداني : ٤٣١/١ وهو جزء من رقية كانوا يصيدون بها - في زعمهم - الصيد ، وهي أطرق كرا ، إنَّ النعام في القرى ، ما إن أرى هنا كرا ، وكرا ألوارد أولا : ترخيم كروان .

(٤) بعده :
* سيري واشفاقي على بعيري *
وألعدير آلحال .

والرجز للجاح في ديوانه : ٢٢١ مطلع أرجوزة طويلة ، والكتاب : ٢٣١/٢ ،
والمقتضب : ٢٦٠/٤ ، والأصول : ٣٦١/١ وشرح أبيات سيبويه
٤٦١/١ وأمالى ابن الشجري : ٨٨/٢ ، وشرح المفضل لابن يعيش
١٦/٢ ، والخزانة : ٢٨٣/١ .

(٥) " جارية " هكذا في جميع النسخ مثبتا فيها حرف التأنيث ؛ وقد
استشهد سيبويه وغيره بهذا ألبيت على ترخيم جارية .

(٦) الحديث بهذا اللفظ في صحيح مسلم كتاب الحيض باب : ٧٥
جزء ٢٦٧/١ ، وهو في صحيح البخاري ، كتاب الغسل : ٧٥/١ ،
بلفظ : " ثوبي يا حجر " وهذا الحديث شطر من مطلع قصيدة
لابي عبدالله محمد بن أحمد بن ابراهيم الأندلسي ، طبقات
الشافعية ٥٦/٨ ، وألبيت بكماه :

اشتدي أزمة تنفرجي قد آذن ليلى بالبلج
الحديث رواه البخاري في كتاب الغسل ٧٠/١ ، وانظره في فيض
القدير شرح الجامع الصغير ٥١٦/١ ، وهو حديث ضعيف .

مسألة : إذا قلت : يا رجل ، وباعلاً خذاً (١) بيدي ، فهل يجوز حذف حرف النداء من الثاني على أن يكون حرف العطف قد شرك بينه وبين الأول في حرف النداء [المذكور] (٢) أو لا ؟

فالجواب (٣) : أن ذلك لا يجوز ، لاختلاف الغرضين ، وذلك أن حرف النداء في الأول كحرف (٤) التعريف وباعتبار الثاني ليس كحرف التعريف ، فلما تنافى الأمران امتنع التشريك ، وإذا امتنع التشريك امتنع الحذف ، لأنه حينئذ بمنزلة دون [حرف] (٥) عطف ، وإذا لم يجر حذفه منه منفرداً لم يجر حذفه منه غير منفرد .

وانظر هل يقال : إن قولك : يا رجل وباعلاً جائز على التشريك في حرف النداء المذكور ، على رأي الشافعي في تعميم اللفظ المشترك (٦) وكذلك هل يقال (٧) : إن المسألة جائزة على غير التشريك ؟ ولكن على حذف حرف النداء من الثاني ؛ لتقدم ذكره ؛ لأن المحذوف عند تقدم ذكره في حكم الثابت لفظاً ، فإن قيل : وكيف يجوز حذف شيءٍ لشيءٍ آخر مباينٍ له في المعنى ؛ لأنَّ الغرض بهما (٨) يختلف .

فالجواب : أن حرف (٩) " يا " مع الثاني نظير حرف " يا " مع

-
- (١) في الأصل " خذ " بـ" لا " فرد . خطأ .
- (٢) زيادة من " ح " و " ق " .
- (٣) في " ح " و " ق " " الجواب " بدون عطف .
- (٤-٤) في الأصل " وذلك أن حرف النداء المذكور أولاً وحرف " . . " خطأ . وهو انتقال نظر إلى الفقرة السابقة . وأثبت من " ح " و " ق " .
- (٥) زيادة من " ح " .
- (٦) انظر ما سبق ص
- (٧) في الأصل " قد يقال " بإقحام " قد " .
- (٨) في " ح " " بها " .
- (٩) في " ح " " حروف " خطأ .

الأول ، وقد يحذف الشيء لنظيره وإن كان مبايناً له في المعنى ، ألا ترى

١٩٥

إلى قولهم: (١) /

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

أراد (٢) : وحاملاً رمحاً ، فحذف حاملاً لنظيره الذي هو " متقلداً " وكذلك

قولهم: (٣)

* علفتها تبناً وماءً بارداً *

يريد : وسقيتها ماءً بارداً ، فحذف نظيره (٤) ، وكذلك قال أبو عليّ في

قوله تعالى : * فأجمعوا أمركم وشركاءكم * (٥) : إن شركاءكم منصوب

بإضمار فعل ، تقديره : وأجمعوا شركاءكم (٦) ، بوصل آلاء ، فحذف

هذا الثاني لتقدم نظيره ، لأن أجمع في المحسوس (٧) نظيره الإجماع في

المعنى ، فعلى هذا ينبغي ألا يمتنع أن يقال : يا رجل وغلاماً أقبل ،

(١) البيت لعبد الله بن الزبير وهو في شعره : ومجاز القرآن

: ٦٨/٢ ، ومعاني الألف : ٢٥٥ ، والمقتضب : ٥٠/٢ ، والخصائص

: ٣٢/٢ ، وأما ابن الشجري : ٣٢١/٢ ، وأما المرتضى : ٥٤/١ ،

٢٦٠/٢ ، ٣٧٥ ، والإيضاح : ٦١٢ ، وشرح ابن يعيش : ٥٠/٢ .

في " ق " " أرادوا " (٢)

هذا صدر بيت عجزه : (٣)

* حتى شئت همالة عيناها *

وبعضهم يجعله عجزاً وصدره :

* لما حططت الرجل عنها وأردا *

قال في الخزانة ٩٩/١ : ولا يعرف قائله ، ورأيت في حاشية

نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، وفتشت ديوانه فلم أجده

فيه . وقد أضافه محقق شرح ديوان ذي الرمة في ملحق الديوان

١٨٦٢ . وهو في الخصائص : ٣٤١/٢ ، وأما المرتضى : ٢٥٩/٢ ،

وأما ابن الشجري : ٣٢١/٢ ، والإيضاح : ٦١٣ ، وشرح ابن

يعيش : ٨/٢ ، وشرح ابن عقيل .

في " ح " و " ق " " فحذفه لنظيره " . (٤)

يونس : ٧١ . (٥)

الإيضاح : ١٩٤ - ١٩٥ . (٦)

في " ق " في هذا المحسوس . (٧)

وأنت تريد : يا غلاماً^(١) أقبل ، والله أعلم ، وكذلك لو قلت : يا رجلاً
ويا^(٢) غلامُ أقبل ، لم يجز حذف حرف النداء من الثاني : وهو^(٣) عكس
الآول^(٤) في التفسير المذكور ، وكذلك لو^(٥) قلت : يا زيدُ ويا رجلاً
ويا رجلاً مقصوداً أو غير مقصود ، يجرى كل ذلك على ما ذكرناه .

ومنع ابن عصفور حذف حرف النداء من الثاني في جميع هذه المسائل
قال : لا اختلاف المراد فيهما^(٦) ، وفيه النظر الذي ذكرناه ، فتأمل ذلك ،
والله الموفق .

-
- (١) في "ح" وأنت تريد ويا غلاماً " .
(٢) "يا" ساقطة من "ق" .
(٣) في جميع "وهي" .
(٤) في الأصل و"ق" "آلاؤلى" .
(٥) في "ق" "إذا" .
(٦) شرح الجمل : ٩٥ / ٢ .

باب الآسمين اللّذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما (١)

عقد هذا الباب أن تقول : كل آسم مضاف ليس علما ، فإنه يجوز أن يكرر (٢) في النداء توكيدا كقولك : يا زيد زيد عمرو ، ويا غلام غلام زيد ، وأصل المسألة قبل التكرار : يا زيد عمرو ويا غلام زيد ، فزيد في قولك : زيد عمرو ليس علما في الحال ، وإنما كان علما ثم نكر عند الإضافة ، فصار غير علم ، لتعرفه الآن بالإضافة ، بعد ما كان علما قبلها ، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العلمية والإضافة : لامتناع الجمع بين تعريفين ، فصار قولك : يا زيد عمرو ، في طبقة يا غلام زيد ، فلاجل هذا قلنا في عقد الباب ما تقدم .

ثم إن الآسم الأول من الآسمين فيه وجهان :

أحدهما : بناؤه على آضم ، وهو أجود ، لأنه ليس فيه تكلف يحتاج فيه إلى اعتذار (٣) .

وأما الثاني : فإنه منصوب لا غير ، وانتصابه من خمسة أوجه (٤) .

أحدها : أن يكون عطف بيان على الأول .

والثاني : أن يكون بدلا منه ، وكلاهما على الموضع .

والثالث : أن يكون نداء ثانيا حذف منه حرف النداء ، والفرق بين

هذا الوجه وبين البديل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك

(١) في " ق " والآخر منهما مضاف " وهذا يوافق بعض نسخ الجمل .

انظر الجمل : ١٥٢ .

(٢) في " ق " يكون " .

(٣) لأنه منادى مفرد . انظر المقتضب : ٢٢٩/٤ .

(٤) ذكر ابن صفور من هذه الأوجه الثلاثة الأولى . شرح الجمل : ٩٦/٢ ،

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل : ٨١٢/٢ خمسة أوجه ، فزاد أن

يكون الثاني منصوبا على البدلية ، ونقص الوجه الخامس المذكور هنا .

وانظر مع الهوامع ٥٨/٣ ففيه ما ذكره ابن مالك ونص على أن ابن

مالك زاد التوكيد ، وهو الآخر لم يذكر الوجه الخامس الذي ذكره

المؤلف هنا ، وانظر قول السيرافي الآتي في هامش التحقيق .

في آبدال ، وإن كان آبدال على تقدير تكرر (١) [العامل] (٢) ويتضح ذلك غاية الاتضاح على رأي من يقول : إنَّ تقدير العامل مع آبدال إنما هو تقدير معنوي ، وهو في مسألتنا تقدير لفظي والله أعلم .

والوجه الرابع : أن يكون منصوباً بإضمار " أعني " كأنه لما (٢) قال : يا زيد قيل له من تعني ؟ قال : أعني زيد عمرو ، وهذا اللفظ هو الذي يقدر في مواضع البيان .

والوجه الخامس : أن يكون نعتاً للأول كأنه قال : يا زيد زيد عمرو (٣) أي يا زيد المنسوب إلى عمرو ، وهذا الوجه فيه نظر ، لأنَّ الوصف بالجامد على توهم الاشتقاق موقوف على السماع ، فإن قيل : نعم ولكنّه توجيه المسموع قيل : قد وجد عنه مندوحة بما تقدم ، وإنما يقال ذلك عند قيام دليل عليه دون تصور الاحتمال ، كما قال سيبويه في مسألة : هذا خاتم حديد ، وقد تقدم [ذلك] (٤) في بابه . (٥)

والوجه الثاني من الوجهين المذكورين أولاً : نصب الأسمين معاً كقولك : يا زيد زيد عمرو ، واختلف سيبويه وألبرد في المسألة ، فذهب سيبويه إلى أنَّ الاسم المضاف إليه مخفوض الأول ، والاسم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه (٦) ، وذهب أبو العباس (٧) إلى أنَّ المضاف إليه

(١) في الأصل و " ح " " تكراره " وذلك صحيح إذا حذفنا التكملة التي بين القوسين وهي من " ق " .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) هذا قول السيرافي . قال " وعندي وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ،

وهو قوي في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله : يا زيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نعتاً للأول مثل قولنا : " يا زيد بن عمرو ،

ثم تتبع حركة الأول المبنى حركة الثاني . الكتاب : ٢٠٦ / ٢ هامش (٢) . زيادة من " ق " .

(٤) انظر الكتاب : ٣٩٦ / ١ .

(٥) قال ابن عصفور : سيبويه - رحمه الله - يقدر الأصل : يا زيد عمرو

زيد عمرو ، ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه ، فبقي : يا زيد

عمرو زيد ، ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه . شرح الجمل

: ٩٦ / ٢ وانظر الكتاب : ٢٠٦ / ٢ وقول السيرافي في حاشية الكتاب . (٦) في " ح " " أبو القاسم خطأ .

(٧)

مخفوض بما يليه ، وهو زيد الثاني ، ومخفوض الأول محذوف لفظاً ، مراد معنى ،
وإنما حذف لدلالة ما بعده عليه (١) ، ونقد الناس هذا المذهب
بثلاثة أوجه . (٢)

أحدها : أنه لو كان كذلك لرجع تنوينه لزوال ما أوجب
حذفه ، لأنه إنما كان حذف للإضافة ، فلما حذف المضاف إليه الذي هو
سبب حذف التنوين وجب رده ، لارتفاع سبب حذفه ، فإن أجاب عن هذا
بأن المضاف إليه وإن كان محذوفاً من اللفظ ، مراد في المعنى ، فكان
بمنزلة الثابت لفظاً .

أجيب : بأن (٤) المضاف إليه " كل " و " بعض " بهذه
المنزلة ، ولم يجز فيهما إلا رد التنوين الذي كان محذوفاً للإضافة مع وجود
الحذف لها ، وهو بقاء التعريف (٥) ، فإذا كان كذلك وجب اجتناب ما ذهب إليه .

- (١) أصل الكلام عند المبرد : يا زيد عمرو / زيد عمرو ، فحذف عمرو الأول
لدلالة الثاني عليه . انظر مذهب المبرد في المقتضب : ٢٢٧/٤ ،
وفي الحاشية الثانية من الكتاب : ٢٠٦/٢ وشرح الجمل لابن خروف
: ١١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ ، وشرح الجمل لابن
الضائع : ٥٢/ب ، والحقيقة أن للمبرد في هذه المسألة مذهبين
أحدهما مذهب سيبويه والآخر ما هو مذكور هنا ، ولكن من ذكر
من النحاة مذهب المبرد لم ينصرف إلا إلى المذهب الثاني ،
ويبدو أن سبب ذلك ما نقله السيرافي عنه في شرحه . انظر
هامش الكتاب : ٣١٥/١ نسخة بولاق ، فإن شرح السيوافي كان
أكثر دورانا من كتاب المقتضب ، لأسباب شرحها محققه رحمه الله .
وقد نبه الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى هذين المذهبين في حواشي
الجزء الرابع ص ٢٢٧ وأستكمل الحديث عنها بأبسط من هذا .
(٢) انظر بعض هذه الأوجه في شرح ابن عصفور ٩٦/٢ وما بعدها
وشرح ابن الضائع ٥٢/ب .
(٣) في " ق " ما وجب " خطأ .
(٤) في الأصل " إن " بدون حرف جر .
(٥) لأنهم إذا حذفوا المضاف إليه أرجعوا التنوين إلى المضاف فإنهم
قالوا في كل إذا حذفوا : مررت بكل قائماً بتنوين " كل " فالمضاف
هنا ممنون لأنه حذف المضاف إليه وأستدلوا على حذف المضاف إليه
في كل بنصب قائم على الحال ، وألحال لا يكون إلا من المعرفة .

الوجه الثاني من النقد عليه : أنه لو كان [على] (١) ما ذهب

إليه لم يختص هذا الحكم بالنداء ، فكنت / تقول : هذا زيد زيد ١٩٦ عمرو ، ورأيت زيدَ زيدَ عمرو ، ومررت بزيد زيد عمرو ، لأن مخفوض الأول عنده محذوف لدلالة ما بعده عليه ، وهذا الحكم مستمر في باب الإعمال ، وفي اختصاص هذا الذي نحن بسبيله بالنداء دليل على خلاف ما ذهب إليه .

الوجه الثالث من أوجه النقد : أن تأخر الدليل على خلاف الأصول ،

فكان ما ذهب إليه من حذف الأول لدلالة ما بعده عليه مرجوحاً .

وأما هو فنقد مذهب سيبويه بأمرين : (٢)

أحدهما : أن أطراد الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوص بالشعر

بشرط أن يكون الفصل (٣) ظرفاً أو مجروراً ، فلما كان قول سيبويه يلزم عليه الفصل بالثاني بين الأول ومخفوضه ، وليس بشعر ولا هو ظرف ولا مجرور ، وجب القول بخلافه .

والأمر (٤) الثاني : ما ألزمناه أولاً من كون الاسم الثاني غير

مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير ممنون ، ولو كان غير مضاف على ما يقوله سيبويه لكان ممنوناً ، إذ لا مانع يمنع من ذلك .

أجيب عن هذا بالفرق بين هذا وبين قوله هوفي الأول :

بأن هذا بصورة المضاف ، فالزم حذف التنوين ، لإصلاح اللفظ ، لاستقبال تنوين مباشر للمضاف إليه (٥) وليس هذا في الأول ، لأنه غير مباشر للمضاف إليه (٥) وأما نقده الأول فأجاب عنه الأستاذ بأن الأسمين ركبا وصيرا كاسم واحد ، قال : ويكون تركيبه إن ذاك من عطف آليان (٦) ، قال

(١) تكملة من "ح" .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع : ٥٢/ب .

(٣) في "ح" "اللفظ" .

(٤) في "ق" "الوجه" .

(٥-٥) ساقط من "ق" .

(٦) انظر الملخص : ٤٦٣ .

أبو بكر بن عبيدة : وهو قول حسن ، فجاء من هذا كَلِّ تَرْجِيحُ ما ذهب إليه
سيبويه على ما ذهب إليه أبو العباس ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وكذلك تقول : يا زيد بن عمرو) (١) إلى آخره
هذه المسألة شبيهة بما قبلها من وجه ، وبإينة لها من وجه
فأما وجه المشابهة فهي أن الآسم الأول من الآسمين يجوز فيه وجهان :
الضم والفتح كما جاز في الأول ، فالضم أجود كما كان في الأول ، ويكون
إعراب الثاني على ضم الأول نعتاً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، أو نداءً ثانياً ،
أو على أعنى ، والأول أجود ؛ ليكون في هذا الموضع على مجراه في الكلام ،
وأنت إذا قلت : هذا زيد بن عمرو ، ورأيت زيد بن عمرو ، ومرت بزید
ابن عمرو ، فإنما هو نعت لما قبله ، فكذلك ينبغي أن يكون في هذه
المسألة .

وأما آفتح فعلى تركيب آلنعت مع المنعوت وجعلهما كآسم واحد ،
فيكون آخر الأول متبعاً للمنادى ، فيكون قولك (٣) : يا زيد بن (٤) ،
منادى مضافاً إلى عمرو ، وعلامة نصبه فتحة النون ، وأما فتحة آخر الأول
فحركة إلتباع وليست حركة إعراب ، وهذا الوجه إنما يكون على مذهب
من يقول : إن تنوين الآسم الأول إنما حذف في نحو : هذا زيد بن
عمرو ، للتركيب مع كثرة الاستعمال .

[وأما على مذهب من يقول : إنما حذف لالتقاء الساكنين مع
كثرة الاستعمال] (٥) ، فإنما يجيء منه الوجه الأول ، فالحاصل أن ضم

-
- (١) الجمل : ١٥٧ .
(٢) في " ح " الثاني .
(٣) في الأول " صل و " ح " " كقولك " خطأ .
(٤) في " ح " يا زيد بن عمرو بزيادة عمرو . خطأ .
(٥) تكلمة من " ح " و " ق " .

آلأول في قولك : يا زيد بن عمرو ، على مذهب من يقول بحذف التسنوين في غير النداء ؛ لالتقاء الساكنين ، وأن فتحه على مذهب من يقول : إن حذفه [تَم] (١) للتركيب ، وسنبين ذلك بأكثر من هذا في بابيه إن شاء الله .

فصل : ثبت قوله في الترجمة (٢) (والآخر مضاف (٣) منهما)

بضبطين في خاء الآخر ، بالكسر والفتح ، فأما بالكسر (٤) فظاهره مذهب أبي العباس ؛ لأنه يقول : إن الاسم الثاني مضاف إلى ما بعده ، ومخفوض الأول محذوف ، فقوله : (والآخر مضاف منهما) بكسر الخاء ، ظاهر في هذا المأخذ ، وقد يقال يمكن أن يكون تجوز في العبارة ، من حيث كان بصورة المضاف ، فسماء مضافاً لذلك ، والله أعلم ، وهذا هو الظاهر من مذهبه في داخل آليات ، وأما على الرواية الأخرى وهو فتح الخاء ، فليس فيه بيان لأحد المعنيين ؛ لأن قوله : (والآخر مضاف منهما) بمنزلة لو قال : وأحدهما مضاف ، فتأمل ذلك وبالله التوفيق .

وأما ما ذكره أبو القاسم من إقحام " أبين " بين زيد وعمرو في

قولك : يا زيد بن عمرو ، فلا وجه له ؛ لامتناع زواله ، بخلاف يا زيد وعمرو ، إلا أن يريد بذلك (٥) أنه مثل الأول في أنهما كاسم واحد مضاف إلى ما بعده ، فصا ركانه (٦) مقحم (٧) ، فيصح على ضرب من المجاز ، والله أعلم .

(١) زيادة من " ح " و " ق " . وأنظر المقتضب : ٢٣١/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ - ٩٨ وشرح الجمل لابن الضائع : ٥٢/ب

والمخلص : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) في " ق " " ثبت في قوله في الترجمة " .

(٣) ساقطة من " ح " ولها إحالة لم يظهر في الهامش أما مهاشي .

وأنظر الجمل : ١٥٧ .

(٤) في " ح " فأما الكسر " بسقوط الباء " .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) في " ح " " كله " .

(٧) وكذا قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل : ١/٥٣ وابن عصفور

في شرحه : ٩٨/٢ وأنظر المسألة في المقتضب ٢٣١/٤ .

باب إضافة المنادي إلى المتكلم (١) /

قوله : إلى المتكلم ، على حذف المضاف [وإقامة المضاف إليه مقامه] (٢) ومعناه إلى يا المتكلم ، لأن المتكلم هو الشخص [والشخص (٣) ليس هو المخفوض بالإضافة ، وإنما المخفوض بالإضافة ضميره .

ولا خلاف في جواز حذف المضاف إذا كان المعنى مفهوماً ، إلا ما يحكى عن أبي الحسن (٤) ، وتوقف ابن الحاج في هذه الحكاية ، وقال فيها نظر ، لأن مقتضاها خلاف ما عليه الجماعة .

ثم إن المضاف إلى يا المتكلم لا يخلو آخره من ثلاثة أقسام : إما أن يكون صحيحاً ، وإما أن يكون معطلاً بالالف ، وإما أن يكون معطلاً بالواو أو الألف ، فإن كان حرفاً صحيحاً كان (٥) فيه ستة أوجه . (٦)

أحدها (٧) : يا غلامي بإسكان الألف ، وصلاً ووقفاً ، وأصلها ألفتح ، لأنها بإزاء كاف المخاطب ، فلذلك وجبت لها الحركة ، وإنما أسكنت في هذه اللفة ، لأنها عوض من الأسم الظاهر ، فهي في حكم ما هو على ثلاثة أحرف مثلاً ، وأيضاً فإنها شبيهة بالتنوين من حيث هو (٨) طرّف على حرف

(١) في "ح" إلى يا المتكلم . ويمكن قراءة ذلك في "ق" وكلمة "يا" مثبتة في الجمل عن أحد الأصول المعتمدة والصواب إسقاطها لتلائم الترجمة ما بعدها .

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) تكملة من "ح" .

(٤) انظر ما يحكى عن أبي الحسن ألا خفش في ضرائر الشعر : ١٦٦ ، ومذهب ألا خفش هذا لم يضمه كتابه معاني القرآن في المواطن التي ذكر فيها محققه أنها من حذف المضاف .

(٥) ساقطة من "ق" .

(٦) انظر تلك الأوجه في شرح ابن عصفور : ٩٩/٢ .

(٧) انظر هذا التوجيه في المقتضب : ٢٤٧/٤ .

(٨) "هو" في "ق" "هي" وكله صواب .

واحد ، ووضع التنوين أن يكون ساكناً ، وأيضاً فإن الحركة مستثناة في حرف
العلّة ، وأيضاً فإنه مبني ، والمبني مستثقل في نفسه ، فلما اجتمعت فيها
هذه الأسباب أسكنت (١) ، وأصلها التحريك ، وإنما اختيرت لها الفتحة
دون الّضمة والّكسرة طلباً للتخفيف المناسب لما ذكر من أسباب الإِسكان .

الوجه الثاني (٢) : حذفها لإشعار الكسرة بها تشبيهاً لها

بالتنوين من جهة تطرفها ، وسكونها ، وكونها على حرفٍ واحدٍ ، فحذفت
كما يحذف التنوين من المنادى .

الوجه الثالث (٣) : بناؤه على الّضم بعد حذفها تكملة

لشبهها بالتنوين من آلاؤه المذكورة ، إلا أن هذا الوجه ينبغي ألا يجوز
إلا في موضع البيان ؛ لئلا يلتبس بغير المضاف حتى يكون مثل قراءة من
قرأ ﴿ قل ربّ أحكم بالحق ﴾ (٤) بضم آباء ، لأنّ الداعي مقرر
بالعبودية ، لانه في مقام الخضوع والاستكانة .

وحذف حرف النداء هاهنا دليل آخر ، إلا أنه لا يطرد حذفه

من النكرة المقصودة ، وأطراً حذفه في هذا الوجه دليل على أنه ليس
بنكرة مقصودة (٥) ، ومثال ما فيه بيان على الإضافة أيضاً أن تقول : قال
زيدٌ لفلانه : يا غلامُ أقبل ، فالظاهر أنّ معناه الإضافة .

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) هذا هو الوجه المختار . الكتاب ٢/٩٠ ، والمقتضب ٢/٢٤٦ .

(٣) في الأصل " الوجه الثالث بل الرابع " .

(٤) آخر الأنبياء وهي قراءة أبي جعفر . النشر ٢/٣٢٥ ، والبحر
المحيط ٦/٣٤٥ ، وذكر أبو الفضل الرازي أنه نكرة مقصودة ، فبني
على الّضم وهو بعيد . النشر ، وانظر الآتي .

(٥) انظر ما سبق ص: ٥٩١-٥٩٢ وانظر شرح التسهيل لابن مالك
٢/٦٢٥ ، وهذه المسألة التي ذكرها هنا في غاية التحقيق ،
لأنه يعتمد على ما سبقته الإشارة له ، ولم يحقق ابن مالك هذا
التحقيق . وانظر شرح ابن الضائع ٣/٥٠ .

الوجه الرابع^(١) : يا غلامي أقبل بفتح ياء المتكلم بعد الكسر،^(٢)
وهذا هو الأصل لما قلناه من أن هذه آليا بازاء كاف المخاطب، وقد
تقدم ذلك، ويدل على ذلك أيضا أطراد الفتح دون الإسكان، وذلك أنها
تُفتح مطلقاً، ولا تُسكن إلا بعد حركة في الأمر الشائع.

والوجه الخامس : يا غلاماً أقبل بتحويل الكسرة فتحةً والياء ألفاً،
وإنما فعل ذلك فراراً من ثقل آليا المتحركة المكسورة ما قبلها، فإذا فعلت
ذلك وقفت بهاء السكت على سبيل الجواز دون اللزوم، لأن القراء وقفوا
بغيرها على يا حسرتي *^(٣) ونظائرها، ويجوز أيضاً إلحاق هاء
السكت آليا المفتوحة في الوقف كقولك : يا غلامية.

فهذه خمسة أوجه لم يذكر سيبويه غيرها^(٤)، وزاد ألا خفش
سادساً^(٥) وهو حذف الألف بعد الفتحة^(٦) في قولك : يا غلاماً، وهذا
وجه ضعيف؛ لاستخفاف الألف بعد الفتحة، ولكن وجه ذلك أن هذه
الألف مبدلة من آليا المستثقلة، والمبدل من المستثقل مستثقل، وهذا كما قالوا
في الفتحة المبدلة من الكسرة في معتل ما لا ينصرف، كقولك : مررت بجوار،
تقديره : مررت بجواري، ولم تظهر هذه الفتحة، لأنها نائبة عن كسرة، فكان
حكمها حكمها في الاستثقال، بخلافها إذا كانت أصلاً بنفسها نحو : رأيت
جواري، فظهرت هاء هنا في موضع النصب لخفتها، ولم تظهر في موضع
الجر لثقلها اعتباراً بالأصل والفرعية، فعلى هذا يتجه ما ذكره عن

(١) هذا الوجه ذكره في المقتضب ٢/٢٤٧.

(٢) في "ح" و"ق" "الكسرة".

(٣) في "ح" "يا حسرتا".

(٤) الكتاب : ٢/٢١٠.

(٥) ذكر هذا الوجه عن الأخفش ابن عصفور ٢/١٠٠.

(٦-٦) ساقط من "ق" وجزء من مكانها بقدر كلمة بياض.

(٧-٧) ساقط من "ح".

آلا خفش وآله أعلم. (١)

فصل : فَإِنْ كَانَ الْفَحْرُ الَّذِي قَبْلَ ياءِ الْمُتَكَلِّمِ أَلِفًا كَانَ لَكَ

فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ :

أحدهما : إِبْثَاتِ أَلِفٍ (٢) مَعَ فَتْحِ (٣) أَلْيَاءٍ فِي الدَّرَجِ كَقَوْلِكَ :

يَا فَتَايَ أَقْبِلْ ، وَلَا يَطْرُدُ إِسْكَانُ هَذِهِ أَلْيَاءٍ فِي الدَّرَجِ ؛ لِمَا يَلْزِمُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِغَيْرِ شَرْطِهِ . (٤)

(١) انظر ما زاده آلا خفش في معاني القرآن له : ٧٢-٧٣ ، وشرح آبن

عصفور : ١٠٠ / ٢ ، وقد أعترض آبن عصفور على آلا خفش فقال :

وزعم أبو الحسن آلا خفش أنه يجوز : يَا غَلَامَ تَجْتَزِيْ بِالْفَتْحَةِ عَنْ أَلِفٍ ، وهذا خارج عن القياس ، ألا ترى أن الذي قال : يَا غَلَامَا إِنَّمَا أَثَرُ أَلِفٍ يَحْذَفُ ، فَإِذَا حُذِفَ فَقَدْ تَنَاقَضَ ، مَعَ أَنَّ أَلِفًا فِيهَا مِنَ الْخَفَّةِ بَحِيثٌ لَا تَحْذَفُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْكُسْرَةِ وَأَلْيَاءٍ ، وَالَّذِي عَرَّرَ فِي هَذَا - آلا خفش قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلَّيْتُ وَلَا بَلَهْفٌ وَلَا لَوَأْنَسِي
قال : [أي آلا خفش] فهو قد حكى قوله : يَا لَهْفٌ وَلَوْلَمْ يَكُنْ
عَلَى الْحِكَايَةِ لَقَالَ : بَلَهْفٌ [بكسر ألفاء] فهو قد حكى قوله قبل
هذا ، على أنه قال : يَا لَهْفٌ [بفتح] [والألفا الذي حكى ؟
وهذا غير مرضي ، لأن ما ذكرنا من القياس يدفعه ، ولا يخفى إلا
في هذا خاصة ، مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون
قد حذفت أَلِفٌ ضرورةً كما قال الشاعر :

* أَقْبِلْ سَيْلَ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ *

فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات " هـ .

فِي " ح " " الْإِثْبَاتِ بِأَلِفٍ " . (٢)

فِي " ق " " فَتْحَةٍ " . (٣)

فِي " ق " " عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ " انظر الكتاب : ٤١٣ / ٢ ، والمقتضب (٤)

٢٤٨ / ٤ - ٢٤٩ وانظر شرح ابن الضائع : ٥٣ / ب والمخلص

: ٤٦٦ وقرأ نافع آية الأنعام ١٦٢ * قل إن صلاتي ونسكي ومحياي

ومماتي * بإسكان أَلْيَاءٍ مِنْ " محياي " انظر السبعة : ٢٧٤ ،

وحجة القراءات : ٢٧٩ .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : قلب آلا ف / ياءٌ وإدغامها في ياء المتكلم ١٩٨
كقولك : يا فتى أقبل ، وهو أقل الوجهين ، فإن كان الحرف الذي قبل ياء
المتكلم ياءً لزم إدغامها في ياء المتكلم ^(١) ، ولم تكن ياء المتكلم حينئذ
إلا مفتوحة كقولك : يا قاضي أقبل ، ويا غلامي أقبل ^(٢) ، ويا زيدي أقبلوا .

وهل يتصور أن يكون ذلك الحرف واوًا في هذا الباب ؟ الظاهر
أنه لا يتصور ، لأنَّ نحو : مصطفون ، ومسلمون ، إذا ناديتهم مضافاً إلى المتكلم
لم يكن الموضع للواو أصلاً ، لأنَّه منادى مضاف ، والمندى المضاف إعرابه
الأنصب ، فلا مدخل للواو ها هنا ^(٣) ، وأنظر إلى مسألة نحو : يفزرو
إذا حكيتهم اسماً للفظ الفعل ، ثم أضفته على سبيل الملاسة كقولك : يفزرو
فعل مضارع نحو : قام فعل ماض ، فالظاهر أن أصله يفزروي فعل مضارع ،
ثم لحقه الإللال ، فهذا موضع يتصور فيه ما بقي قبل ، فتأمل ذلك ، ولم
أر هذا النحو لا أحد ، وبالله التوفيق .

وأما مسألة : * يآبنة عما لا تلومي وأهجعني * ^(٤)

فليست من هذا الباب ، وإنما هي من الباب الثاني بعد هذا ، فثم يستوفى
حكمها إن شاء الله ، وإنما ذكرها أبو القاسم في هذا الباب ، لأنها قد
تكون منه على وجه ما ^(٥) ، وسنبينه بعد إن شاء الله .

(١) هذه اللغة لهذيل ، وقال الفراء إنه سمعها أيضاً من سليم . معاني

القرآن ٣٩/٢ ، والقبيلتان جارتان .

(٢) في " ق " " أقبل " بآ لإفراد خطأ .

(٣) انظر الملخص : ٤٦٢ .

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ١٩ ،

والكتاب : ٢٤١/٢ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ والأصول ٣٤٢/١ ،

وشرح آبن يعيش ١٢/٢ .

(٥) في " ح " و " ق " " لا " أنها قد تكون من هذا الباب على وجه ما .

باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات آليات

إذا أضفت منادى إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم كانت آليات معه على حالها إذا لم يضاف إليها منادى ، وحالها أن تنظر إلى ما قبلها ، فإن كان ساكناً لم تكن إلا مفتوحة كقولك : يا غلام فتاى ، ويا غلام قاضى ، وأصل هذا قاضى بياء مكسورة قبل ياء المتكلم فحذفت (١) الكسرة وأدغمت في ياء المتكلم .

ويجوز قلب الالف ياء فتقول : يا غلام فتى ، ويا غلام موسى ، وإثباتها أجود (٢) ، وهذا حكم آليات إذا كان قبلها ساكن ، فإن جاءت ساكنة في مثل هذا كان ذلك (٣) من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، كقراءة نافع * ومحياى وماتى * (٤)

فإن كان الحرف الذى قبل ياء المتكلم متحرراً (٥) ، ولا تكون الحركة إلا كسرة جاز في آليات الفتح ، وهو الأصل ، والإسكان طلباً للتخفيف كقولك : يا صاحب غلامي أقبل ، ويا صاحب غلامي أقبل ، ويستثنى مما ذكر أربعة ألفاظ وهي : ابن أمي ، وابن عمي ، وأبنة أمي ، وأبنة عمي ، فإن العرب تختلف فيها ، فمنهم من يبقي (٦) ذلك على الأصل من عدم التركيب ، فيكون فتح الأصل فتحة إعراب . والآسم الثاني مخفوض بال إضافة ، فينبغي على هذا أن يكون حكم ياء المتكلم على ما ذكر من إسكانها وتحريكها ، فتقول : يا بن أمي أقبل ، ويا بن أمي أقبل ، وكذلك الثلاثة .

(١) في "ق" "فحذف" .

(٢) انظر ص ٧٠٧ .

(٣) في "ح" "كذلك" خطأ .

(٤) الأنعام : ١٦٢ . وانظر ذلك فيما سبق ص ٧٠٦ هامش ٤ .

(٥) في "ق" "مفتوحاً" خطأ .

(٦) في الأصل "يبني" .

(٧) في "ق" "وتحريكها" .

ومنهم من يركب الآسم الأول مع الآسم الثاني تركيب خمسة عشر ،
 فيكون ذلك بمنزلة آسم مفرد مضاف إلى يا المتكلم ، فيكون في آليا على
 هذه اللغة الأوجه الخمسة ^(١) المذكورة في آليا المخفوضة بالمدادى ،
 فمن قال : يا غلامي أقبل بإسكان آليا قال : يا ابن أمي أقبل ، ومن
 قال : يا غلامي بفتح آليا : يا بن أمي أقبل ، ومن قال : يا غلام بحذف
 اليا ، اكتفاء عنها بالكسرة . قال : يا بن أم أقبل ، ومن قال : يا غلام
 بالضم تشبيهاً بالمفرد قال ها هنا : يا بن أم بفتح الميم لتعذر ضمه ؛
 لأنه لا يصح في النداء المركب ، وإنما يصح فيه ما طرأ عليه البناء ، نعم
 هو في موضع آسم مضموم ، ومن قال : يا غلاماً بتحويل الكسرة فتحة ^(٣) ،
 وآليا ألفاً قال ها هنا : يا بن أم ، كذلك .

ويجوز وجه سادس على قول الآخفش ، وهو حذف الألف اكتفاءً
 عنها بالفتحة ، وهو ضعيف ، والذي سوغ ذلك الاعتبار بأصل هذه الألف
 مع ثقل التركيب ^(٤) ، والله أعلم .

مسألة : إذا أضفت آسمًا يعرب بالحركة إلى يا المتكلم زال
 إعرابه من اللفظ لأن يا المتكلم يجب لها كسر ما قبلها كقولك : قام
 غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، وليس مبنياً خلافاً لبعض المشاركة ،
 ولا معرباً بالكسرة الظاهرة في موضع الجر خلافاً لابن مالك ^(٦) ، ولا رتبته
 موقوفة بين رتبتين ، خلافاً لأبي الفتح ، وإنما هو معرب زالت منه العلامة
 لفظاً لإضافته إلى يا المتكلم ، كما تزول في الوقف لفظاً ، وكلاهما عارض .

-
- (١) الكتاب : ٢١٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٥/٢ .
 (٢) في "ق" تشبه "يضم" .
 (٣) في الأصل "الفتحة كسرة" خطأ .
 (٤) انظر ما سبق ص
 (٥) منهم الجرجاني وآبن الخشاب ، والمطرزي ، وهو الظاهر من كلام
 الزمخشري ، وفي كلام آبن السراج احتمال ، شرح آبن مالك للتسهيل
 ٠٦٢٠/٢
 (٦) شرح التسهيل : ٠٦٢٠/٢

وأما ما يعرب بحرف، فإن كان ذلك (١) الحرف حرف تشنية
لزم بقاؤه على حاله لو لم يضاف كقولك : قام زيداي بإثبات الألف،
لأنها علامة الرفع / والتشنية، فلما اجتمع فيها الأمران خالفت
الحركة في هذا الحكم، لأن المحافظة على المعنى أكد من المحافظة
على اللفظ.

وإن كان ذلك الحرف واواً لزم قلبها ياء كقولك : هوء لا
مسلمى، وأصلها : هوء لا مسلموى، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت
الأولى بالسكون لزم قلبها ياءً وإدغامها في ياء المتكلم فقلت : هوء لا
مسلمى، ومنه قوله عليه السلام لورقة بن نوفل " أومخرجي هم " (٢) وأصله
أومخرجوى هم، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلم، لما ذكر، فعلمة
الرفع الواو التي أنقلبت ياءً، وهذا هو الوجه الذى اتفق عليه الإمامان :
أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي (٣)، وأبو عبد الله بن عبد المنعم
في حكاية حضرتها بينهما، فليبحث عن الفرق بين هذا الضرب من الجمع
والمفرد، فإن فيه غموضاً.

وأما قول أبي القاسم في آخر الباب (وإثباتها أجود) (٤)
يعني إثبات آليا في قولك : يآبن أمي، فاعترضه الناس بأن
الافصح حذفها، فإن أراد بقوله : " أجود " في القياس صح، لأن
الأصل عدم التركيب، والقياس يقتضي إثباتها اعتباراً بهذه الأصلة (٥)،
والله أعلم.

-
- (١) ساقطة من " ح " .
(٢)
(٣) في " ق " أبو عبد الله محمد عبد المهيمن " خطأ .
(٤) الجمل : ١٦٢ .
(٥) ذكر اعتراض الناس عليه ابن الضائع، واعتذر عنه بهذا الاعتذار
ولعل المؤلف استفاد ذلك منه .

وأما إِنْشَارُ هَذَا الْبَيْتِ :

* يَا بَنَةَ عَمٍّ (١) لَا تَلُومِي وَأَهْجُمِي *

فِي آلِ بَابٍ قَبْلَ هَذَا (٢) ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِنْمَا أَدْخَلَهُ فِي ذَلِكَ
آلِ بَابٍ أَعْتَبَارًا بِلَفْظٍ مِنْ يَرْكَبُ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ مُضَافٍ
إِلَى يَاءِ الْتَكْلُمِ ، وَيَكُونُ ذِكْرُ الْأَلْفَافِ الْأَرْبَعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْتَبَارًا بِلَفْظٍ
مِنْ لَا يَرْكَبُ ، هَذَا تَحْقِيقُ الْفَرَضِ بِذِكْرِ ابْنِ أُمِّي وَأَبْنِ عَمِّي فِي الْبَابِ بَيْنَ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي "ح" "عَمِّي" .

(٢) انْظُرْ مَا سَبَقَ ص: ٧٠٧ .

باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

اسم هذا الباب على أربعة أقسام :

قسم كان يستعمل في النداء وغيره ، ثم زيد عليه ^(١) فصار بتلك الزيادة مخصوصاً بالنداء ، وذلك قولهم : يَا هَئَا .

وقسم كان يستعمل أيضاً في النداء وغيره ثم نقص منه فصار بذلك النقصان مخصوصاً بالنداء ، وذلك يَا فُل ، وَيَا فُلَّة .

وقسم كان يستعمل أيضاً في النداء وغيره على بناءٍ ثم غير بناؤه ، فصار بذلك التغيير مخصوصاً بالنداء وذلك قولهم : يَا مَكْرَمَان ، وَيَا مَكْذِبَان .

وقسم كان يستعمل أيضاً في النداء وغيره ثم حذف منه حرف وعوض منه حرف آخر ، فصار لذلك مخصوصاً بالنداء كقولنا : اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا ، وَيَا أَبْتَ لَا تَفْعَل ، وَيَا أُمَّ ^(٢) لَا تَفْعَلِي ، فهذه أربعة أقسام . ولا بد من بيانها واحداً بعد واحد إن شاء الله .

فنقول وآله المستعان : اختلف العلماء في قولهم : يَا هَئَا على ستة أقوال . ^(٣)

أحدها : أن هذه الهاء بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من ألف ، وآلاف بدل من واو ، وآلواو هي أصل الكلمة لقولهم : ^(٤)

- (١) ساقطة من " ق " .
 (٢) في " ق " " وَيَا أُمِّي " .
 (٣) انظر أمالي ابن الشجري : ١٠١/٢ وما بعدها ، وشرح ابن الأضائع ٥٣/ب - ٥٤/أ .
 (٤) البيت لم يعرف قائله وهو في الكتاب : ٣٦١/٣ ، والمقتضب : ٢٧٠/٢ ، والأصول : ٣٢١/٣ ، ورسالة الإعراب : ١٥١ ، ٥٥٩ ، وشرح ابن يعيش : ٥٣/١ ، ٣٨/٥ ، ٣/٦ ، ٤٠/١٠ ، ٤٤٠ .

أرى ابن نزار قد جفاني وملني ^(١) على هنوات شأنها متتابع
فأصل الكلمة ^(٢) : يا هناؤ ، بواو مضمومة ، فأنقلبت ألواو ألفا ، لتحركها
وأنفتاح ما قبلها ، ولم يعتد بآلأف ، لسكونها وزيادتها ، ثم قلبت آلأف
همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، ثم قلبت الهمزة هاءً ، كما قلبت
في "هرقت" الماء ، فصار : يا هناؤ كما ترى ، وهذا أجود آلأقوال
إن شاء الله ^(٣) ، لأن كل واحد من هذه المراتب جارٍ على القياس ، وكثير
في الاستعمال ، لأن إبدال آلهـا من الهمزة أكثر من عكسه ^(٤) .

القول الثاني : أن هذه آلهـاء بدل من آلأف المنقلبة من ألواو كما
أبدلت من ألف هنا ^(٥) ، حيث قالوا : هئـه ، وهذا وإن كان له نظير
فليس في طبقة القول الأول لقلته ^(٦) .

القول الثالث : أن هذه آلهـاء مبدلة من همزة مبدلة من ألواو ^(٧)
على حدّ إبدالها في كساءٍ ورداءٍ ، لأن ألواو إذا وقعت ظرفاً بعد ألف
زائدة وجب قلبها همزة ، وهذا من ذلك ، فلما أنقلبت ألواو همزة قلبت
الهمزة هاءً ، من باب هرقت الماء ، وهذا وإن كان جارياً على السنة
المعربين ، فإنه على وجه المسامحة في إسقاط رتبة منها ، فكان فيه
بعض تحريف من القول الأول ، فكان مرجوحاً باعتباره .

- (١) صدر البيت ساقط من "ح" و"ق" .
- (٢) في "ق" "المسألة" .
- (٣) كذا قال ابن الشجري : ١٠١/٢ .
- (٤) كذا قال ابن السكيت . انظر ما سبق ص: ٦٩٠ هـ ٣ وبعد كلمة
"عكسة" في "ق" ألحق في الهامش قرابة سطر لكنه غير واضح
لكثرة الطمس فيه .
- (٥) انظر سر صناعة الإعراب : ٥٥٥ .
- (٦) ساقطه من "ق" .
- (٧) شرح الجمل لابن الأضائع : ٥٤/أ .

القول الرابع : أَنَّ هذه آلهاء مبدلة من ألواو التي هي أصل الكلمة ، وهذا القول ضعيف ؛ لعدم النظائر ، ولعل قائله تمسك بإبدال آلهاء من آليا في قولهم : هذه ، فإن أصلها ^(١) هذي بآليا ، ثم أبدلت آليا منها ، فكما أبدلت آلهاء من آليا هاهنا ، فكذلك أبدلت آلهاء من ألواو في ههنا ، لأن آليا وألواو أخوان ، فما جاء في أحدهما لم يمتنع في الآخر ، وما تعلق به أيضا قولهم في التصغير : هنيهة ، قال بعضهم : إِنَّ هذه آلهاء بدل من ياء مبدلة من ألواو التي هي لام الكلمة ، فإذا كانت هذه آلهاء مبدلة من آليا المبدلة من ألواو صارت آلهاء ، كأنها مبدلة من ألواو بواسطة آليا ، وهذا كله تلفيق ، ليس في قوة ما قبله .

القول الخامس : أَنَّ هذه آلهاء لام الكلمة أصل بنفسها ^(٢) ، وأن لامها كلام سنة ^(٣) وعضة ، مرة واو مرة هاء ، لأنه يقال : في جمع سنة : سنوات وفي تصغيرها سنية ، ويقال في تسليم عضة : عضوات ، وفي تكسيرها : عضاء ^(٤) . وكذلك يا ههنا ، لأنها مرة هاء ، ومرة واو ، إلا أن هذا المذهب يلزم منه الدخول في الباب المنهي عنه ما وجد عنه مندوحة ، وهو من ^(٥) باب سليس ، أعني بذلك أن فاءه ولامه من جنس واحد ، وعينه أجنبية منها ^(٦) ، وهذا القول ضعفه ابن عصفور ^(٧) ، ورجحه ^(٨) ، ابن الضائع ^(٩) .

-
- (١) في "ق" في قولهم : هذه أصله .
(٢) في "ق" بدل .
(٣) شرح الجمل لابن الضائع : ٥٤/أ .
(٤) في "ق" سنيه خطأ .
(٥) في الأصل ، "ق" عضة ، بالتاء المعقودة .
(٦) ساقطة من "ق" ، "ح" .
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) جعله ابن عصفور قليلا ، ١٠٥/٢ ، وهو قول ابن الشجري : ١٠٢/٢ .
واليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٨١٢ .
(٩) شرح الجمل : ٥٤/أ .

القول السادس : أَنَّ هذه الهاء هاء السكت ، ولام الكلمة محذوفة ، وآلاف^(١) هي المزيدة قبل هاء السكت ، وهو قول الكوفيين وأبي زيد الأنصاري^(٢) ، وهو أضعف الأقوال ، لأن هاء السكت وضعت^(٣) ألا تثبت وصلاً ، وألا تحرك فيه^(٤) ، غير أنهم اعتذروا عن ذلك بأن قالوا : لما كثر استعمالها في الباب الذي كثر فيه التغيير ، شبهت بالأصلية ، فجرى عليها ما يجري على الأصلية من إثباتها في الدَّرج وتحريكها^(٥) فيه ، وقد يستدل على صحة هذا القول بتحريك هذه الهاء بالكسر ، وقد سمع ذلك فيها ، ولا وجه لذلك ، إلا أن تكون هذه الكسرة لالتقاء الساكنين ، وهما سكونها وسكون آلاف قبلها ، ولا وجه لسكونها ، إلا أن تكون هاء السكت ، والله أعلم .

مسألة : إِنْ قيل كيف تقول في التثنية على هذه الأقوال ؟
فأقول في ذلك : أَنَّ من زعم أنها هاء السكت فإنه يقول : في التثنية يا هَنَانِيَّة ، وفي الجمع : يا هَنَوْناء ، يجعل^(٦) آلاف المزيدة قبل هاء السكت تابعة لما قبلها ، فتقلب ياءً بعد الكسرة ، وتثبت بعد الفتح ، وتقلب واواً بعد الضمة في جمع الموءنث إذا قلت : يا هَنَانُوهُ ، فألياء في قولك : يا هَنَانِيَّة منقلبة عن آلاف المزيدة لأجل كسرة نون التثنية . وتثبت بصورتها في جمع المذكر لوقوعها بعد فتحة النون ، وأنقلبت واواً في جمع الموءنث لوقوعها بعد ضمة التاء ، هذا كله على مَنْ قال : إنها هاء السكت .

-
- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) أمالي ابن الشجري : ١٠٢/٢ .
(٣) بعد كلمة " فيه " في " ق " الحق بخط النسخة قوله : " وإِنَّمَا وضعت أن تثبت ... في الوقف وتحذف في الدَّرج " .
(٤) في " ق " " تحريكها " .
(٥) انظر هذه المسألة في أمالي ابن الشجري : ١٠٢/١ .
(٦) في الأصل " يجعل " مجروراً .

وأما على الآقوال المتقدمة ، فإنك تلحق علامة التثنية والجمع بعد آلهاء ، لأن آلهاء لام الكلمة لفظاً أو أصلاً ، على ما تقدم من المذاهب ، وعلامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد الفراغ من الكلمة بأسرها ، كما أن هاء السكت إنما تلحق بعد العلامة ، فيجب أن يكون اللفظ بذلك : يا هنا هان ، وفي الجمع : يا هنا هون ، وفي جمع المؤنث : يا هنا هات ، وزعم ابن السراج أن هذا لا يقوله أحد ، يعني أن هذا غير مسموع ، وإنما هو قياس تلك الآقوال (١) ، ولهذا - والله أعلم - تمسك الكوفيون وأبو زيد بمذهبهم في المسألة فدل لحاق علامة التثنية والجمع قبل آلهاء أنها هاء السكت ، ولو كانت أصلاً على ما تقدم من الآقوال لم تلحق علامة التثنية والجمع قبلها ، لأن علامة التثنية والجمع لا يمكن لحاقها قبل حرف أصلي من أصول الكلمة ، والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو قولهم (٢) : يا فل ، ويا فلة ، فإن البصريين يذهبون إلى أن هذا من الحذف المخصوص بالنداء على غير قياس ، وليس بترخيم فلان وفلانة ، وإنما أقول فيه كالأقول في يدٍ ودمٍ ونحو ذلك ما حذف منه وبقي الاسم بعد الحذف بمنزلة لو وضع كذلك ، ولو كان يا فل ترخيم فلان لم يحذف منه إلا النون وحدها ، لأنه لا يجوز بقاء الاسم في النداء على حرفين ، إلا ما كان في آخره تاء التانيث ، فكنت تقول : يا فلا بآلف ، ويدل على ذلك قولهم في المؤنث : يا فلة أقبلي ،

(١) الأصول : ٣٤٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٨١٧/٢ ، وشرح ابن الضائع ١/٥٤ .

وقول ابن السراج كما ينقله ابن مالك هو أن ابن السراج لا يرى أن الهاء بدل من لام الكلمة وأستدل على ذلك بأن العرب لم تقل في تثنيته إلا يا هنان ، ولو كانت بدلا لقل : يا هنا هان . وضعف ذلك ابن مالك بأن العرب قد تستغني بما فيه نعتان بأخصر اللفظين كقولهم في تثنية سوا : سيان .

(٢) ساقط من ق .

ولو كان ترخيم فلائه لم يحذف منه إلا آلتاء وحدها ، لأن ما آخره قاء
التأنيث لم يحذف منه غيرها (١) ، قلت حروفه أو كثررت ، فدل ذلك على
صحة قول البصريين ، من أنه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم (٢)
، والله أعلم .

وأما القسم الثالث : وهو ما كان يستعمل على بناء ثم غير إلى
بناء آخر ، فصار بسبب ذلك مخصوصاً بالنداء (٣) فمنه قولهم : يا مكرمان ،
ويا مكذبان ، وياملاً مان ، واختلف الناس في اختصاص هذا البناء بالذم
وجواز / استعماله في المدح ، فأكثرهم على الجواز ، وهو ظاهر قول
أبي القاسم ، لقوله : يا مكرمان ويا مكذبان (٤) ، وقال المانع : إن قوله :
يا مكرمان تصحيف (٥) ، وإنما هو يا مكذبان ، والمشهور ما ذكرناه (٦) من
جواز استعماله في المدح والذم معا .

وإذا أردت الموءنت ألحقت البناء تاء التأنيث فقلت : يا ملامانة ،
ويا مكرمانة .

-
- (١) في "ح" "غير ما" خطأ .
(٢) الكتاب : ١٩٨/٢ - ١٩٩ ، ٢٤٨ ، والمقتضب : ٢٣٧/٤ ،
والأصول : ٣٤٩/١ - ٣٥٠ ، وأما لي أبى الشجرى : ١٠٠/٢ .
(٣) روى أبى سيدة : وجل مكرمان وملاً مان وامرأة ملامانة . المساعد
: ٥٤٤/٢ .
(٤) قال أبو القاسم في الجمل : ومن ذلك قولهم : ياملاً مان ، ويامخبثان ،
ويا مكذبان . فلم يرد في كلام أبى القاسم هذا ما يدل على
المدح ، وإن كان قد جاء في إحدى نسخ الجمل : مكرمان
بدل مكذبان . وبذلك يتجه قول الموءنت إلا أنه لم يثبت
في نسخ الجمل الجمع بين مكذبان و مكرمان في آن
واحد ، ولعل ذلك في نسخة الشارح من الجمل والله أعلم .
(٥) هو ابن السيد في إصلاح الخلل : ٢٣٧ ، ونقل في هامش الإصلاح
أن أبا حيان قال : لا التفت إلى زعم أبى السيد أن مكرمان تصحيف
مكذبان .
(٦) في "ق" "ما قلناه" .

ومن هذا الفصل قولهم : يَالْكَاعِ ، وَيَا خَبَاثِ ، وَيَا لَكُعُ ، وَيَا خَبِثُ
في المذكر ، وهو قياس في الموضعين ^(١) ، والله أعلم .

وأما ^(٢) القسم الرابع : وهو ما كان يستعمل في النداء وغيره ،
ثم حذف منه وعوض فيه من المحذوف ، فصار لذلك مخصوصا بالنداء ، فمنه
قولنا : اَللّٰهُمَّ اَرْحَمْنَا ، أصله : يا الله ، فحذف حرف النداء من أوله ،
وزيدت الميم المثقلة في آخره عوضاً من حرف النداء ، والدليل على ذلك
امتناع الجمع بينهما من حيث لم يجر الجمع بين العوض والمعوّض منه ، إلا في
الشعر ، وقال الفراء : إِنَّ هذه الميم المشددة إِنَّمَا هي بقية فعل ، وأصل
المسألة عنده : يا الله اُمَّنَّا بخير ، معناه اَقْصِدْنَا بخير ^(٣) ، فحذف
المجرور والمفعول ، لأنهما ^(٤) من جنس ما يجوز حذفه مطلقاً ، ثم حذفت
الهمزة من الفعل لكثرة الاستعمال ، فصار اَللّٰهُمَّ كما رأيت ^(٥) .

وهذه دعوى لا دليل عليها ، فإن استدل بمجيء الجمع بين
الميم وحرف النداء على نفي العوضية ^(٦) ، أجيب : بأن ذلك إِنَّمَا جاء في
الضرورة ^(٧) ، ولو كان على ما يقوله لم يختص بها ، فسقط الاستدلال [بهذا] ^(٨)
وردّ بعضهم قوله بجواز قولك : اَللّٰهُمَّ اُمَّنَّا بخير ، ولو كانت الميم بقية أمنا ،
لم يجر أن يذكر بعده " اُمَّنَّا بخير " ^(٩) .

(١) وهو وزن فعال ، وفعل . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٢/٢ - ١٠٨ .

(٢) سقطة من " ق " .

(٣) معاني القرآن : ٢٠٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٦/٢ .

(٤) في " ح " " لا " اُمَّنَّا " خطأ .

(٥) في " ق " " كما ترى " .

(٦) الذي قال بأن الميم عوض من حرف هو الخليل . انظر الكتاب ١٩٦/٢ ،

وقال به عموم البصريين ، الإصناف : ٣٤١ .

(٧) نحو قول الشاعر :

* صليت أو سبحت يا اللهم ما *

أنشده الفراء في المعاني : ٢٠٣/١ وانظر المسألة في الإصناف ٣٤١ .

(٨) زيادة من " ق " .

(٩) هذا الرد في الإصناف : ٣٤٤ .

قال بعضهم ليس في هذا ردٌّ على ألفراء ، لأنه لم يوه شرعه امتناع
الجمع بين فعلين يكون الثاني منهما تأكيداً للأول ، وصوب بعضهم الردَّ
عليه بهذا من جهتين :

إحداهما : أنك تقول هذا من غير قصد إلى تأكيد أصلاً .
والجهة الأخرى : أن هذا إنما كان يكون من باب ^(١) التوكيد
اللفظي ، والغرض به التأكيد والإسهاب ، والحذف ينافي هذا ^(٢) الغرض ،
فيبطل القول بذكر الفعل بعد اللهم ، على وجه التوكيد ، وإذا بطل أن يكون
توكيداً تعين أن يكون بياناً ، وإذا تعين كونه بياناً بطل قول ألفراء
بجواز استعمال أمنا بخير بعد اللهم ، فتأمل ذلك فإنه مأخذ حسن .

ويحكى عن الفارسي أنه ردَّ قول ألفراء بقوله تبارك وتعالى :
* وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا ^(٣) * ووجه
الرد ^(٤) من آية الكرمة أن اللهم لو كان أصله يا الله أمنا بخير لكان
أمنا مغنياً عن جواب الشرط ، ولم يوه ت للشرط بجواب ، لأن حرف الشرط
إذا تقدم عليه فعل أمر لزم حذف جوابه ، فلما صرح بجواب الشرط ،
وهو الفعل المقرون بألفاء دل على خلاف قول ألفراء ، وهذا بيان ما ردَّ ^(٥) به
الفارسي على ألفراء ، ومنه نقله آبن ملكون وآبن صفور ^(٦) .

-
- (١) في "ق" "من حكم" .
(٢) ساقطة من "ق" .
(٣) الأنفال : ٣٢ .
(٤) في "ق" "الدليل" .
(٥) به "تكملة من ح" و "ق" .
(٦) انظر نقل آبن صفور دون الإشارة إلى أنه من كلام الفارسي في شرح
الأجمل : ١٠٧/٢ وقال آبن صفور أيضاً : "ولا يتصور أن يقدر
هنا : يا الله أمنا بخير ، إن كان هذا هو الحق من عندك فأَمْطِرْ
علينا حجارة من السماء ، لأن ذلك تناقض ، فدل ذلك على بطلان
ما زعم .

ولقائل أن يقول : ليس في آلاية رُدَّ على الفراء ، ولا بدَّ ، لانه له أن يقول : يمكن أن يكون قولهم : فأمطر علينا غير جوابٍ لحرف الشرط ؛ لانه لا نسبة بين قولهم : يا الله أمنا بخير إن كان هذا هو الحق — عندك ، وبين * فأمطر علينا حجارة من السماء * وإنما ينبغي أن يكون عطفا على الفعل الذي قبل حرف (١) الشرط ، كأنهم قالوا : يا الله أمنا بخير فأمطر علينا حجارة من السماء (٢) إن كان هذا هو الحق من عندك ، فإذا أمكن ذلك كان جواب الشرط محذوفاً غير مصرح به ، والله أعلم .
ثم قال : (وما لا يستعمل إلا في النداء خاصة) (٣) قولهم :
يا أبت لا تفعل (إلى آخره .

أب وأم لا تلحقهما تاء التانيث إلا بثلاثة شروط :
أحدها : أن يكونا مناديين .
والثاني : أن يكونا مضافين إلى ياء المتكلم .
والثالث : أن تكون ياء المتكلم غير منطوق بها كقولك : يا أبت لا تفعل ،
ويا أمت لا تفعلي .
وفيها لغات (٤) .

-
- (١) في "ح" "فعل" .
(٢) هذا الذي ذكره الموهل على ما أول به فيه تناقض ، لأن حرف العطف يفيد التشريك فينوب عن تكرير العامل وعليه يصح الكلام : يا الله أمنا بخير ، يا الله أمطر علينا حجارة ، وليس هذا مرادهم فطلب الخير مناقض لطلب الشر وهو إمرار الحجارة عليهم . وقد قال ابن عصفور ذلك فيما نقلته في الهامش : " ٦ " من ص ٢١٩ .
(٣) خاصة "لم ترد في الجمل : ١٦٥ ، وهي في جميع النسخ .
(٤) انظر تلك العبارة في أوضح المسالك : ٥٢٧ وما بعدها ، وذكر فيها عشر لغات ، وانظر باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم ص : ٧٠٣ وما بعدها .

إحداها : بتاء مكسورة ، وهي ما ذكرناه .
والثانية : بضم آلتاء : يا أبة ، ويا أمّة ، تشبيهاً بالمفرد كقراءة
من قرأ * قل ربّ آحكم بالحق * (١) بضم آلباء .
والثالثة (٢) : يا أب ، ويا أم بالترخيم ، لأنه لما بُني على
الضم تشبيهاً بالمفرد ، صار بمنزلة قولك : يا طلحة ، مرخماً كترخيم طلحة .
واللغة الرابعة : يا أبة ، ويا أمّة بفتح آلتاء على وجه الإقحام ،
كما فعلوا في قولهم : يا طلحة ، وسننن وجه الإقحام في باب الترخيم ،
إن شاء الله .

٢٠٢ اللغة الخامسة : يا أبتاء / ويا أمتاء بألف بعد آلتاء ، وفي
هذه الألف قولان ؛ منهم من يقول : إنّها مبدلة من ياء المتكلم ، وجاز
أن يجمع بينها وبين آلتاء ، لأنها ليست نفس آليا ، وإنما هي مبدلة
منها ، فليس فيه صورة الجمع بين العوض والمعوّض منه ، كما جاز الجمع بين
لام التوكيد وإنّ ، حين غيرت همزتها بقلبها هاء (٣) في قولهم (٤) :
* لَهَنَّكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ *
لما لم يكن فيه صورة الجمع بين اللام وإنّ .

(١) آخر سورة الأنبياء وسبق تخريج القراءة ص

(٢) في " ح " " الثانية " .

(٣) رصف المباني : ١٢١ .

(٤) هذا عجز بيت وصدره :

* أَلَا يَا سَنَّا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحَمَى *

وهو لغلام من بني كلاب كما في مجالس شعلب : ٩٣ ، أو لرجل
من بني نمير كما في أمالي القالي : ٢٢٠ / ١ ، والخزانة : ٣٣٩ / ٤
وانظره في سر صناعة الإعراب : ٣٧١ ، ٥٥٢ ، والخصائص : ٣١٥ / ١
ورصف المباني : ٤٤ ، ١٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ،
والمخلص : ٢٣١ ، والجنتي الداني : ١٦٦ .

ومنهم من يقول : إِنَّ هذه الالف ليست مبدلة من ياء المتكلم بلما في ذلك من الجمع بين العوض والمعوض منه على الجملة ، وإنما هي الالف المزيدة قبل هاء السكت ، والله اعلم ، فهذه خمس لغات .

ثم اختلف في صورة الوقف عليها ، فالبصريون يختارون الوقف عليها بالهاء اعتباراً بأنها تاء (١) التانيث ، فوجب أن تكون كياء عمة وخالة (٢) ، والفراء يختار الوقف عليها بالتاء (٣) اعتباراً بأنها بدل من ياء المتكلم ، فأنهى أن يكون حكمها في الوقف حكم (٤) الحرف المبدل منه ، فكما أن ألياء لا تغير في الوقف ، فكذلك التاء ينبغي أن لا تغير في الوقف ، وأيضاً فإنها في خط النصف بالتاء مسبوذة ، وأول أولى (٥) ، لأن تاء التانيث لا يمتنع أن يوقف عليها بالتاء ، وباللهاء أولى ، لأنه الأكثر ، فكذلك هذه ، والله أعلم .

وأما قوله : (ولا يجمع أيضاً) (٦) بين علامة التانيث وياء الإضافة في نداء ولا غيره) .

فإنما يريد في اللفظين المذكورين (٧) ، ولا يتصور إرادة الإطلاق بذلك ، والله أعلم .

-
- (١) في " ح " هاء التانيث .
 (٢) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٨١٦/٢ ، وقد وقف عليها بالهاء ابن كثير وابن عامر .
 (٣) انظر معاني القرآن : ٣٢/٢ ، وقد قرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون قوله تعالى : * يا أبت اني رأيت أحد عشر كوكبا * ، فوقفوا عليها بالتاء . شرح ابن مالك للتسهيل : ٨١٦/٢ ، وأنظر السبعة : ٣٤٤ .
 (٤) في " ح " و " ق " كحلم .
 (٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨١٦/٢ وكلا الوجهين صحيح ، فصيح .
 (٦) ساقطة من " ق " والجمع : ١٦٥ .
 (٧) أي " أب " و " أم " .

باب الاستغاثَة

الاستغاثَة دعاء المستنصر به على وجه الاستغاثَة به (١) ، فإذا ناديت الاسم على معنى (٢) الاستغاثَة به (٣) ، أو التعجب لم يكن بد من أحد أمرين ؛ إما أن تلحقه لام الجر من أوله ، وإما ألف من آخره ، كقولك : يا لزيدٍ لعمرٍ ، ويا زيدا لعمرٍ ، ولا يجوز الجمع بين الحرفين لأن أحدهما يغني عن الآخر ؛ لحصول المعنى المراد منه ، ولا ينادى المستغاث إلا بيا وحدها من بين سائر حروف النداء (٤) ، لأنها الأصل وأكثرها تصرفاً ، ولا يجوز حذفها منه ؛ لأن الغرض بها مد الصوت ، والحذف ينافي هذا القصد ، والكلام في هذه الآلام من وجهين :

أحدهما ؛ هل هي زائدة أو حرف إضافة ؟ فظاهر سيبويه أنها حرف إضافة غير زائدة (٥) ، وهي الأصل ، وقال جماعة منهم ابن الطراوة ، وابن خروف (٦) : إنها زائدة [لأنها] (٧) في مقابلة ألف المزيدة آخرها ، فكما أن ألف زائدة في آخر المستغاث ، فكذلك تكون هذه الآلام زائدة في أوله ، فعلى هذا القول لا متعلق لها ؛ لأن حرف الجر إذا كان زائداً لم يفتقر إلى ما يتعلق به ، وعلى القول الأول لا بد لها من متعلق .

واختلف في تعيينه ، فذكر عن ابن جني وبه قال ابن الباذن : إنها متعلقة بحرف النداء (٨) كأنهم عدوه إلى المنادى على وجهين ،

-
- (١) به ساقطه من "ح" .
وانظر تعريف ابن مالك للاستغاثَة في شرح التسهيل : ٨١٨/٢ .
- (٢) في "ق" "جهة" .
ساقطه من "ح" ، وذكر ابن مالك أن استغاث يتعدى بنفسه ، قال :
" والنحويون يقولون استغاث به ، فهو مستغاث به ، وكلام العرب بخلاف ذلك .
- (٣) الكتاب : ٢١٨/٢ .
- (٤) ذكر في المغني : ٢٨٩ أن ابن عصفور وابن الضائع نسباه لسيبويه .
- (٥) انظر المغني : ٢٨٨ ، وشرح الجمل لابن الضائع : ١/٥٦ .
- (٦) زيادة من "ح" و "ق" .
- (٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢ ، وشرحها لابن الضائع : ٥٥/ب .

مرة بنفسه كقولك : يا عبدالله ، ومرةً بالحرف كقولك : يا لزيد ، وهذا
الرأى ضعيف ؛ لأن الحرف ليس أصله أن يعمل بما فيه من معنى الفعل ،
وإنما ذلك في مواضع نواذر لا يقاس عليها ، وهي كأن ، وليت ، ولعل ،
وأما الشرطية .

والقول الثاني : أنها متعلقة بفعل النداء الذى صار الحرف بدلاً
من اللفظ به ، فإن قيل : كيف عدّى بحرف الإضافة ، وإنما وضعه على التعدى
بنفسه ، وما وضع متعدياً بنفسه من الأفعال لم يجز أن يعدّى بحرف
الإضافة ، إلا عند تقدم معموله عليه ، كقولك : ضربت زيدا ، ولا يطرأ
نحو : ضربت لزيد ، ^(١) فإن قدمت المفعول ^(٢) فقلت : زيدا ضربت
أطرد أن تقول : لزيد ضربت ^(١) ، كما قال تعالى * إن كنتم للروءى يا
تعبرون * ^(٣) .

فالجواب : أن هذا الفعل لما لزم إضماره ، ولم يجز إظهاره ، وكان
مع هذا مراداً به الإنشاء وليس ذلك أصلاً في الأفعال ، ضعف عن قوة
غيره من الأفعال المتعدية ، فجاز أن يعدّى على وجهين ، مرةً بحرف الإضافة
أعتباراً بهذا ألوهن الذى لحقه ، ومرةً بنفسه أعتباراً بأصله ^(٤) ، وهذا
بين إن شاء الله .

فصل : وأما فتح هذه الآلام ، فمنهم من قال : إنما فتحت فرقاً
بينها وبين لام ^(٥) المستغاث من أجله ^(٦) ، لأنه قد يذكر هذا دون هذا

-
- (١) ساقط من "ح" .
(٢) في "ق" "المفعول" .
(٣) يوسف : ٤٣ ، وهذا الإيراد ذكره ابن الضائع في شرح الجمل
٥٥/ب .
(٤) انظر شرح الجمل لابن صفور : ١٠٩/٢ فقد ذكر إضمار الفعل ولم
يذكر أن الجملة يراد بها الإنشاء .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) هو المبرد . انظر المقتضب : ٢٥٥/٤ وانظر المسألة في الآلام
للهروقي : ٧٤ ، وشرح الجمل لابن صفور : ١٠٩/٢-١١٠ وشرح
ابن يعيش : ١٣١/١ .

[وهذا دون هذا]^(١) ، فلو لم تفتح لام المستغاث [به]^(٢) لوقع
اللبس بينهما ، وحمل ألا زواج على الأفراد ، فإن قيل : / وهلا كان ٢٠٣
ألا مر بالعكس ، لأنَّ الفرق أيضا يقع بذلك ؟^(٣)

أجيب بأن لام المستغاث أولى بالفتح ، لأنها داخلة على منادى ،
والمنادى واقع موقع المضم ، والمضم يرد الشيء إلى أصله في غالب الأمر^(٤) ،
فمن ثم كانت بالفتح أولى من الثانية ، ومنهم من قال : إنما وجب لها الفتح
لا للفرق ، ولكن لدخولها على اسم واقع موقع المضم كما تقدم^(٥) ، فمن
ثم لزم فتحها ، وليس في الثانية شيء من ذلك ، فوجب بقاؤه ها على الكسر
الذي وجب لها مع الأسماء الظاهرة ، ومنهم من قال : إنما وجب لها الفتح
لا لما ذكر ، ولكن لا مر آخر ، وهو أن اللبس الذي من أجله كسرت مع
الأسماء الظاهرة .

وبيان ذلك أنها إنما كسرت مع الأسماء الظاهرة ، فرقا بينها
وبين لام الابتداء على ما فسّر فيما مضى ، فلما أُمن [هاهنا]^(٦) اللبس
بينها وبين لام الابتداء ردت إلى أصلها من الفتح^(٧) ؛ لأن هذا الموضع
لا يقع فيه الابتداء ، لأنَّ الابتداء لا يكون منادى^(٨) أبداً ، والمنادى لا يكون
مبتدأ أبداً ، فلما ارتفع السبب في كسرها مع الظاهر وجب ردها إلى الفتح

-
- (١) زيادة من " ح " و " ق " .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) الاعتراض والجواب هذان أوردهما ابن عصفور : ١١٠ / ٢ .
(٤) انظر المسائل البصريّات : ٥١٢ ، وصرناعة الإعراب : ٣٢٢ .
(٥) هو قول أبي الفتح بن جني في صرناعة الإعراب : ٣٢٩ ،
وانظر الخصائص : ٢٧٨ / ٢ .
(٦) زيادة من " ح " .
(٧) قال أبو الفتح : وأعلم أن جميع الحروف التي تقع في أوائل الكلام
حكما الفتح أبداً لخفته نحو : واو العطف وفاء ، وهمزة
الاستفهام ، ولام الابتداء وصرناعة الإعراب : ١٤٤ .
(٨) في هامش " ق " " مستغاثا " .

الذى هو أصلها ، حيث لم يُعْرَضْ لها ما تلتبس به ، وأما اللام الثانية ، وهي لام المستغاث من أجله فكسرها واجب ؛ لبقاء اللبس بينها لو فتحت وبين لام الابتداء ، لأنَّ الموضع يصلح فيه الابتداء ، ألا ترى أنك تقول : يا كزيد ولعمرو ، ممن استغيث به ، فلو فتحت لاحتمل أن تكون لام الابتداء ، أو لام الجر ، ولا يعتد بالإعراب فرقاً ، لأنه يزول في الوقف ، ولأنَّ ثمَّ مواضع يعدم فيها فرق الإعراب ، وهذا الفرق قوى في معناه ، والله أعلم .

فصل : ثم اختلف الناس في تعيين متعلِّق لام المستغاث من أجله فأما ابن الضائع فذكر أنها مُعَلِّقة بفعل النداء قولاً واحداً ^(١) ، والعجب منه مع كثرة اضطراب الناس في ذلك ، فكان ينبغي أن يقول موضحاً من ذلك : والمختار تعلقها بفعل النداء ، أو غير ذلك ، كما قال غيره ، وجاز تعلقها بفعل النداء مع تعلق الأولى به وقد قالوا : إنَّ حرفي جرٍّ متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعل واحد ، إلا أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، لا اختلاف معنييهما ، لأنَّ الأولى لام إضافة فعل النداء إلى المدعو ، على جهة المفعولية ، ولام المستغاث من أجله لام العلة والسبب ، فلما اختلف معنيهما ^(٢) جاز أن يتعلقا بفعل واحد ، وهذا ظاهر ^(٣) ، والله أعلم .

ومنهم من قال : إنها متعلِّقة ^(٤) بفعل محذوف دلَّ عليه الساق ^(٥) ، كأنه قال : يا كزيد أدعوك لعمرو ، وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، لأنَّ الغالب امتناع حذف الفعل الواصل بحرف الجر .

-
- (١) شرح الجمل له : ٥٦/أ .
(٢) في "الأصل" : "معناها" .
(٣) انظر التذييل والتكميل : ٢١٤/٤ ب .
(٤) في "ق" : "معلقة" .
(٥) انظر المعنى : ٢٩٠ .

ومنهم من قال: إنها معلقة بحال محذوفة مدلول عليها أيضاً بالمساق، كأنه قال: يا لزيد مدعوا لعمرو^(١)، فيكون "مدعوا" نصباً على الحال من المستغاث، ولام المستغاث من أجله معلقة بها، وهذا أيضاً مرجوح، لأن حذاق النحويين يمنعون الحال من المنادى، باعتباراً بكونها قيداً في حصول الفعل أو عدم حصوله كقولك: جاء زيد ضاحكاً، فالمجبي مقيد بالضحك، أي أن مجيئه كان في هذه الحال، وكذلك لم يجبي زيد ضاحكاً، امتناع المجبي مقيد بالضحك، أي لم يجبي في هذا الحال، إما على معنى^(٢) انتفاء المجبي وثبات الضحك، وإما بالعكس، فافهمه، وأما فعل النداء فهو فعل إنشاء لا يتصور أن يكون وقوعه موقوفاً على قيد^(٣)، لأن النداء قد وقع من المنادى بنفس التلطف به، فاستحال توقفه على قيد، فكان القول الأول أظهر، والله أعلم.

مسألة: فإن عطفت مستغاثاً على مستغاث، فإن كررت حرف النداء لزم فتح لامه لما تقدم وإلا لزم كسرهما، لأنه قد علم من عطفه على المستغاث أنه مستغاث مثله، فلما أمن اللبس من جهة العطف لزم أن تكون مكسورة على ما آسقر لها مع الظاهر في غير هذا الباب، لكن هذا إنما هو على طريقة من قال: إنما فتحت لام المستغاث ليقع بذلك الفرق بينه وبين [لام] ^(٤) المستغاث من أجله إن كان كل واحد منهما يجوز ذكره وحده، ففرق بينهما بالحركة، وأما على طريقة من قال: إنما فتحت لام المستغاث، لأنه واقع موقع المضمير، فإنه إذا قيل له: فكان ينبغي أن تفتح بعد حرف العطف، لأنه قد شرب بينهما في الوقوع موقع المضمير / فإنه قائل يجوز في الثاني ما لا يجوز في الأول، ٢٠٤ وله نظائر ليس هذا موضع استقصائها.

(١) قال به ابنُ الأثير. التذييل والتكميل: ٤/٢١٤ ب، والمساعد:

٥٢٨/٢

(٢) ساقطه من "ح". (٣) في "ح" وجه.

(٤) تكملة من "ح".

(١) باب الترخيم

الترخيم في اللغة هو : التسهيل والتلين (٢) ، ومنه البيت
المشهور : (٣)

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمِنْطَقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرٌ

ومن هذا المعنى أخذه النحاة فقالوا : الترخيم حذف أو آخر الأسماء في
النداء (٤) ، وينبغي أن تحصر مواضعه فيقال : الترخيم على ثلاثة أقسام :

قسم يختص بالنداء ، وقسم يختص بالتصغير ، وقسم يختص بالشعر ،
وله باب يبين فيه ، يأتي بعدُ ، إن شاء الله ، وكذلك القسم الذي يختص
بالتصغير يذكر في بابه إن شاء الله .

والكلام ها هنا إنما هو فيما يختص بالنداء وبيان ذلك أن نقول :
الأسماء المعربة على قسمين : قسم آخره تاء التانيث ، وقسم مجرد منها ،
فما آخره تاء التانيث يرخم بثلاثة شروط وهي : النداء ، والبناء على الضمة
أو ما ناب عنها ، وأن يكون غير مقصود به مد الصوت ، وهو المندوب والمستغاث
والمتعجب منه ، فإذا توفرت فيه هذه الشروط الثلاثة (٥) جاز ترخيمه ، وهو
أكثر الوجهين استعمالاً (٦) ، ووجه هذه الكثرة أن هذه التاء قد كانت

- (١) عنون ابن مالك في شرح التسهيل : ٨٣٦/٢ بقوله : " باب
ترخيم المنادى " وقد قيد " الترخيم " بالمنادى لثلاث يدخل
فيه ترخيم التصغير ، لأن معناه مختلفان .
- (٢) اللسان " رخم " وأنظر تفسير ابن الشجري لذلك : ٧٨/٢ .
- (٣) البيت الذي الرمة في ديوانه : ٢٩٦ ، والخصائص : ٢٩/١ ، وأمالى
ابن الشجري : ٨١/٢ ، شرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٥ ، شرح
ابن يعيش : ١٦/١ ، ١١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن الضائع :
٥٦/ب .
- (٤) انظر التعريف في شرح الجمل لابن عصفور : ١١٣/٢ وشرح ابن
الضائع : ٥٦/ب .
- (٥) انظر هذه الشروط الثلاثة في الملخص : ٤٧٧ .
- (٦) نص على ذلك سيبويه : ٥٣/١ ، ٢٤١/٢ ، وشرح ابن مالك على
التسهيل : ٨٤٥/٢ .

تبدل في الوقف هاء ، فهذا تغيير ، وأنها تضم في النداء ، فهذا تغيير آخر ، فكثير حذفها في النداء ؛ لأن التغيير يُأَنَسُ بالتغيير فيما أصله آلبناء على التغيير ^(١) ، ولأنها بمنزلة الثاني من المركبين ، وإذا وقفت وقفت بهاء السكت لبيان الحركة ، وأما قوله : ^(٢)

قفي قبل التفرق يا ضبأعا ولا يك موقفك الوداعا
فإننا وقف على ألف دون هاء السكت ، لأنه يحصل منها ما يحصل من الهاء من بيان الحركة ^(٣) ، وألا أول أكثر والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو المجرد من تاء التأنيث فإنه يرخم
بخمسة شروط ^(٤) : الثلاثة المذكورة فيما فيه تاء التأنيث ، والشرط الرابع العلمية ، والخامس الزيادة على ثلاثة أحرف خلافا للفراء في جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الثاني ^(٥) ، فتقول ^(٦) في : حارث ، وعامر ، ومالك :

- (١) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/٧٩ .
(٢) الشطر ألا خير من البيت ساقط من " ح " و " ق " ، وألبيت للقطامي وهو أول قصيدته العينية . انظر ديوانه ، والكتاب : ٢/٢٤٣ ، والمقتضب : ٤/٩٤ ، وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/٨٤٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٩٦ ، وشرح ابن يعيش : ٧/٩١ ، والمغني : ٥٩١ ، والخزانة : ١/٩١ ، ٤/٦٤ .
(٣) قال أشلومين : ... وينفرد من يحذف الهاء للترخيم إذا وقف التزم " هاء " السكت ، ولم يكن فيها بالخيار ، إلا إذا اضطر شاعر - ثم أنشد ألبيت السابق - ومن العرب من لا يلتزم الهاء ، ولكنه قليل . حواشي المفصل : ١٥١ ، وفي الكتاب : ٢/٢٤٢ ، وأعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها .
(٤) انظر تلك الشروط في الملخص : ٤٧٨ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٦ ، وما بعدها ، والتوطئة : ٢٦٨ .
(٥) انظر قول الفراء في شرح السيرافي : ٣/٧٠ ، وانظر أمالي ابن الشجري : ٢/٨١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١٠٦٧ ، وشرح ابن مالك على التسهيل : ٢/٨٣٩ ، والمسألة من مسائل الخلاف ، انظر الإيضاح : ٣٥٦ ، فنحو : عنق ، وحجر يجوز عند الفراء ومن تبعه : عن ، وحج .
(٦) فتقول " كذا في جميع النسخ ولعل في الكلام سقطا يصح بنحو : كما تقول " ...

يا حارٍ ، ويا مالٍ ، ويا عامٍ ، وقد كثر ترخيم هذه الأسماء الثلاثة أكثر من غيرها من المجرد لكثرة استعمالها في الكلام (١) ، وتقول في جعفر (٢) :
يا جعفاً أقبل (٣) ، وتدع ما قبل المحذوف على حاله ، وإن كان ساكناً خلافاً للفرء في حذف الساكن (٤) ، وإن كان أصلياً مع الآخر ، فتقول في هرقل :
يا هرق أقبل بحذف اللام وحدها ، لأن المحذوف في حكم الملفوظ به في لغة من نوى ، وسيأتي بعد إن شاء الله .

وأما قوله : (حار بن كعب ...) البيت (٥)

فإنه أدخله شاهداً على ترخيم حارث على لغة من نوى ، والمشهور جواز نعت المرخم (٦) ، فقوله : ابن كعب نعت لهذا المرخم ،
ويذكر عن أبي الحسن الرمانسي امتناع نعتـه (٧) ،
(١) الكتاب : ٢٥١/٢ .

(٢) في " ح " جعفاً خطأ .

(٣) ساقطه من " ح " .

(٤) انظر شرح الرضي : ١٥٤/١ ، وشرح التسهيل : ٨٤١/٢ - ٨٤٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٥/٢ .

(٥) الجمل : ١٦٩ ، والبيت بتمامه :

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير
وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه وهو في ديوانه :

والكتاب : ٧٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣٢/٤ ، وشرح أبيات الكتاب

٥٦٢/١ ، وأما ابن الشجري : ٨٠/٢ ، والحلل : ٢٣٠ ، وشرح ابن

يعيش : ١٠٢/٢ ويروى " يا يزيد يا بن الأفحل " والقصيدة في

مدح يزيد بن معاوية .

(٦) في الأصل " الترخيم " .

(٧) انظر مذهب الرمانسي في الخزاعة : ٣٩٦/١ ، وتبعه عليه ابن خروف

وقال ابن عصفور : ١٢٢/٢ : وأعلم أنك إذا وصفت المرخم فقلت :

يا مال بن فلان ، فمنهم من زعم أنه على نية النداء ، ولا يجوز عنده أن

يوصف المرخم ، لأنك لم تحذف إلا وقد علم من تعنى به ، والوصف

إنما يجي للبيان ، فيصير جامعاً بين ما يقتضي البيان والإبهام ،

وذلك تناقض .

وهذا خلف ، لأن المخاطب إنما يكون يعلم أن الاسم حارث أو مالك ،

فإذا علم اللفظ حذف ، إلا أن ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو ،

فلا بد فيه من الوصف ، فالحذف إنما ورد على غير ما ورد عليه الوصف ،

فهو معلوم من وجه مجهول من وجه آخر . هـ . قال ابن السيراني

في شرح أبيات سيبويه : ٥٦٣/١ : " وقد أنكر بعض النحويين

وما أوهم ذلك فإنه (١) محمولٌ عنده على القطع ، وإنما تعلق بقول سيبويه في مسألة : يا معاوي بن آلاء فضل . (٢)

أن حرف يا الذي بعد " واو " معاوي حرف نداءٍ للثاني ، وأن معاوية دخله ترخيم بعد ترخيم فيقول الرمانى لو كان المرخم عند سيبويه مما يجوز نعته لجعل آلياء للأول ولم يدع في لفظ معاوية ما ليس بأصل معروف ، وهو دخول ترخيم على ترخيم ، هذا متعلقه ، وأما من طريق المعنى فإن نعت المرخم ينافي الغرض [المقصود] (٣) بالترخيم ، وذلك أنهم إنما قصدوا بترخيم الأسم تسهيله بتقليل حروفه ، وألنعت بمنزلة تكثيره ، من جهة أن ألنعت وألنعت كالشيء الواحد فحصل التنافي (٤) فوجب آلمتناع ، وهذا كله غير لازم عند الجمهور .

====
إشاد سيبويه هذا البيت ، وقال : إنما هو :

* إنك يا معاوي آبن آلاء فضل *
فأثبت آلياء في " معاوي " ولم يحذف منه إلا آلياء ، وجعل " آبن آلاء فضل " صفة ، فيقال له : لوجاءت رواية بما ذكرت لم يمتنع من قبولها . والذي يرويه سيبويه إنما تبينه بعد أن فهمه عن أخذها عنه ، ولا ينكر جواز ما قاله هذا القائل لو كانت الرواية جاءت به ، فإن قال : فأنا أنكره ولا أنسب سيبويه إلى تهمة وضع رواية ، وسيبويه سمع هذا البيت ينشد فظن أن آلياء التي هي من حروف " معاوي " منفصلة عنه ، وأنها آلياء من " يا " ، ولا يمكنكم أن تقولوا إن الذي سمعه سيبويه ينشد قال لسيبويه : أنا أريد " يا معاوي " بلا يا ، وأنا الذي نداء آخر فأقول : يا بن آلاء فضل . قيل له كان سيبويه سمع هذا البيت ينشد ولفظه يحتمل أمرين : أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمت ، ورأينا لما قلت نظيراً في كلام ، ورأينا لما قاله نظيراً لم تعمد إلى قول سيبويه فنردّه ، والشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإشاد .

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) هذا جزء من بيت للعجاج في ديوانه : ١٦٤ وهو ما قبله :

* فقد رأى الراؤن غير البطل *

* أنك يا يزيد يا بن آلاء فضل *

وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وهو في الكتاب : ٢ / ٢٥٠ ، والخصائص : ٣ / ٣١٦ ، والخزانة : ١ / ٣٩٦ .

(٣) زيادة من " ق " .

(٤) في " ق " " التنافي " .

وقوله في البيت : * أَلَا أَحْلَامُ تَزْجُرُكُمْ *
 هي "لا" (١) العاملة عمل إن دخل عليها حرف الاستفهام ،

فدخلها معنى التوبيخ ، وأما أن تكون هنا بمعنى ألتمني فبعيد جداً
 لقوله في عجز البيت :

* وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ *

لأن هذا يناسب التوبيخ ، والجُوف جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف ،
 والجماخير : العظام ألا جسام ، والواحد جَمْخُور ، أولاً تراه قال فسي
 هذه القصيدة :

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عِظَمٍ (٢) جسمُ البغال وأحلام العصافير
 وهو غاية في (٣) الهجو ، فكيف يصح مع هذا أن يكون قوله : ألا أحلام ،
 تمنياً ، وقوله : أحلام (٤) أسم "لا" مبنيٌ معها ، فمن قال : ان أحلام
 منصوبٌ / بما في لا (٥) من معنى ألتمني فباطلٌ من جهتين :
 ٢٠٥

إحداهما : أن الحرف لا يعمل بما فيه من معنى الفعل ، وإنما
 ذلك مقصور على السماع ، لخروجه (٦) عن الأصل ، لأنها موضوعة على
 الاختصار ، وإنما سمع ذلك في كائن ، وليت ، ولعل ، وأما الشرطية (٧) ،
 ثم إنَّ الحرف لا يعمل في الأسم الصريح بما فيه من معنى الفعل مطلقاً .
 والجهة الثانية : أنه لو كان منصوباً بما في الحرف من معنى
 الفعل على تسليم الجواز ، لكان الأسم معرباً منوناً ، إذ لا مانع من ذلك
 في اللفظ ، فأعرف ذلك ، وبالله التوفيق .

-
- (١) ساقطة من "ق" .
 (٢) في "ح" " قصر " خطأ .
 (٣) ساقطة من "ق" .
 (٤) في "ح" " وأحلام " .
 (٥) في "ح" " ألا " خطأ .
 (٦) في "ق" " . . . مقصور على السماع ، وهو مع ذلك خلاف الأصول
 بخروجه على الأصل " والزيادة التي في "ق" ملحقة بالهامش ،
 وكأنها بخط مغاير .
 (٧) انظر ما تقدم ص : ٧٢٤ .

ثم قال : (ومن العرب من إذا رخم الاسم حذف منه آخره)^(١)
إلى آخر الفصل .

الترخيم على وجهين :

أحدهما : يحذف فيه آخر الاسم ويبقى ما قبل المحذوف على حاله من حركة أو سكون ، إلا أن يعرض له حكم يستلزم تحريك الساكن ، أو تبدل الحركة على - ما يأتي بعد إن شاء الله - وتسمى هذه بلغة من نوى ، لأنه ينوى المحذوف ويجعله بمنزلة ملفوظاً به .

والقسم الثاني : يحذف فيه آخر الاسم ويكون الباقي بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فيلزم على ذلك أن تجرى عليه الأحكام التي يقتضيها التصريف ،^(٢) وتسمى هذه بلغة من لم ينو ، لأنه لا ينوى المحذوف كما ذكر .

واللغة الأولى أكثر استعمالاً من هذه لموافقتها الحقيقة ، فإذا سئلت عن ترخيم كمود قلت : يا شو ، على لغة من نوى ، لأنه ينوى المحذوف وكأنه موجود ، فيجب بقاء الواو على ما كانت عليه ، لأنها وإن كانت طرفاً في اللفظ فإنها متوسطة في المعنى ، فإن رخمته على لغة من لم ينو قلت : يا شي ، فقلت الواو ياءاً والضمة كسرة ، لأنه^(٣) لما لم ينو المحذوف كان آخر الاسم واواً قبلها ضمة لفظاً وحكماً ، ومتى أدى قياس^(٤) إلى هذا رفض ، فقلت الضمة كسرة والواو ياءاً ، باعتباراً بوجود ذلك عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، وكذلك إذا سميت بقولك : بنون ، فرخمته على من نوى ، قلت : يا بنو ، بإثبات الواو ، وبإثبات بني على ألا أخرى ، بقلبها ياءاً على الأصل المذكور^(٥) ، فإن سميت بقولك : محمر ، فرخمته على من نوى

- (١) الجمل : ١٧٠ .
(٢) انظر الكتاب : ٢٤٥ / ٢ وما بعدها .
(٣) في " ق " " لا أنها " .
(٤) في " ق " " قال أبو علي : متى أدى قياس إلى هذا رفض وانظر المسألة في أمالي ابن الشجري : ٨٥ / ٢ وما بعدها بنص قريب مما هنا ، ومثله في الملخص : ٤٨١ .
(٥) الكتاب : ٢٥٥ / ٢ .

قلت : يا مُحْمَرٌ ، يسكون الراء الباقية ، لأنك حذفْتَ الثانية وبقيت الأولى على حالها ، فإن رخمته على الأخرى قلت : يا محمَرُ بضمها ، لأنه لا يُنَوَّى المحذوف ، فوجب أن يكون كقولك : يا زيد مبنيا على الضم ، فإن سميت بنحو مُحْمَرٍ ، بالألف فرخمته على لغة من لم ينو حذف الراء الثانية وضمت الأولى على الأصل المعلوم ، فإن رخمته على لغة (١) من نَوَّى قلت : يا محمَرٍ بكسرهما ، إن كان اسمٌ فاعل في أصله (٢) ، وذلك أنك لما حذفْتَ الراء الثانية على هذه اللغة بقيت الأولى ساكنة وقبلها ألف ساكنة ، فلما ألتقى ساكنان وجب تحريك الثاني ، لالتقائهما ، وحيث يجب ذلك فلا بد أن ينظر إلى الحرف الذي يجب تحريكه لالتقاء الساكنين ، فإن كان له أصل في الحركة حُرِّك بها ، وكان ذلك أولى من اجتلاب حركة أجنبية ، وهذا كما مثَّل ، فإن لم يكن له أصل في الحركة فإنَّ الأَفْصح أن تحرك بحركة إلتباع كما قال سيبويه في مسألة : إِسْحَارٌ (٣) ، أنك إذا سميت به فرخمته على مَنْ نَوَّى قلت : يا إِسْحَارُ بفتح الراء الباقية ، وذلك أن هذه الكلمة وزنها إفعال ، ولا أصل للراء الأولى في الحركة ، فلما حذفْتَ الراء الثانية للترخيم بقيت الأولى ساكنة وقبلها ألف ساكنة وجب (٤) تحريكها لالتقاء الساكنين ، وقد كان ألا يظهر أن تحرك بالكسر على أصل الالتقاء الساكنين ، ولكن لما كانت لغة المتبعين أفصح من ذلك آخِتر تحريكها بالفتح ، إِتِّباعاً للألف التي قبلها ، على أن ابنَ عَصْفُور قال : إنما حرك بالفتح ، لأنه لو حرك بالكسر لآتيس بالضاف إلى المتكلم ، فعدل إلى الإِتِّباع

(١) ساقطة من "ح" و"ق"

(٢) وتفتح إن كان اسم مفعول ، لأن نحو : مضارٍ إن كان اسم فاعل

فإن أصله مضارٍ بكسر الراء الأولى وإن كان اسم مفعول فهو

مضارٍ بفتح الراء الأولى . انظر المسألة في الكتاب : ٢٦٣/٢

وشرح ابن مالك على التسهيل : ٨٤٠/٢ وانظر أمالي ابن

الشجري ٩٦/٢ .

(٣) إِسْحَارٌ ، بفتح الهمزة وكسرهما مع تشديد الراء ، بقل يسمن عليه

أمال . الواحدة إسحارة ، بالفتح والتكسر ، وانظر الكتاب ٢٦٧-٢٦٤/٢

وشرح ابن مالك ٨٤٠/٢ .

(٤) في "ح" موجب .

آلذى لا ليس فيه ^(١) ، ولا أول أولى ، لأن سيبويه لم يعرض لذكر
اللبس [ها هنا] ^(٢) أصلاً ، ولا ستقصاء هذا موضع آخر يأتي في باب ^(٣)
المعرب والمبني إن شاء الله .

فإن سميت بقولك : قاضون ، وغازون ونحو ذلك قلت ^(٤) :

يا قاضون ويا غازون ، / فبيئته على ما كان يعرب به ، فإن رخمته
قلت : يا قاضي ، ويا غازي على اللغتين معاً ، وذلك أن الكلمة أصلها
قاضيون وغازيون على مثال ضاربون ، فنقلت ضمة آلياء إلى ما قبلها ،
ثم حذف آلياء لالتقاء الساكنين ، فلما رخمتم الكلمة بحذف الواو والنون ،
وجب رد آلياء لزوال ما أوجب حذفها ، لأنك إنما حذفتها لسكونها
وسكون الواو بعدها ، فلما أُنحذفت الواو زال بذلك سبب حذف آلياء
فوجب ردّها ، فلما رجعت وجب كسر ما قبلها ، لأن ضمة إنما كان بنقل
ضمة آلياء عند حذفها ، فلما رجعت آلياء وجب تحريك الحرف بحركة أصله
والفرق في المسألة بين اللغتين أن الكلمة مبنية على الواو المحذوفة على
لغة من نوى ، لأنها في حكم الملفوظ به ، والمنادى المقصود يبنى على
ما كان يرفع به ، وأما على لغة من لم ينو فإنه مبني على ضمة مقدرة في آلياء ،
لأنه عنده بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلا يقع فرق بين اللغتين هنا إلا
في التقدير كما تقدم . ^(٥)

ولا ين مالک في هذه المسألة نظير غير هذا ، خالف فيه حذاق
النهويين ، ^(٦) وذلك أن الأئمة الموثوق بعلمهم سوا بين باب الترخيم

(١) شرح الجمل ٢ / ١١٧-١١٨ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) ساقط من " ح " .

(٤) في الأصل " قالت " خطأ .

(٥) انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٢ ، وأما لي أبن الشجرى ٢ / ٩٦ .

(٦) من هنا إلى قوله " فصل " الآتي ص : ٧٣٩ ساقط من " ح " .

وباب النون الخفيفة في وجوب (١) ردّ المحذوف عند زوال السبب في حذفه
 فيقولون في ترخيم قاضون ومُصْطَفُونَ (٢) - علمين - : يا قاضي ، ويا مصطفى ،
 على اللغتين معاً ، كما يقال في الوقف على الموء كد بالنون الخفيفة نحو
 هل تفعَلُنْ يا زيدون : هل تفعَلون (٣) ، وذلك أَنَّ واو الجمع في
 قاضون ومُصْطَفُونَ ، والنون الخفيفة في : هل تفعَلُنْ يا زيدون سبب في
 حذف ما حذف في هذه المواضع الثلاثة ، فلما زال ذلك السبب بالترخيم
 والوقف (٤) وجب ردّ المحذوف لزوال سبب الحذف ، هذا هو القول
 في هذا الأصل . (٥)

وأما أبو عبد الله بن مالك - رحمة الله عليه - فردّ قول الأئمة في
 ذلك وأستضعف تسويتهم بين باب الترخيم وباب التوكيد بالنون الخفيفة ،
 وألّفرق بينهما عنده واضح ، وهو أَنَّ الترخيم في الاسم غير لازم ، فيصح
 أن ينوى معه ثبوت المحذوف ، ولا يرد ، وحذف نون التوكيد لأجل الوقف (٦)
 لازم ، فلا يصح أن ينوى معه ثبوت المحذوف ، ولكن يجب ردّه قال :
 وكذلك أيضاً احتجوا برّد الواو والياء في نحو إنّ مدمني البر وافروا الأجر ،
 عند زوال المضاف إليه ، فكذا يجب ردّ المحذوف من نحو : قاضون ،
 ومصطفون إذا رخّم ، لاجتماعهما في أنّ المحذوف في الموضعين إنّما كان
 لالتقاء الساكنين ، فلما أزال الترخيم ، وزوال المضاف إليه سبب الحذف ،

-
- (١) ساقطة من " ق " .
 (٢-٢) ساقط من " ق " .
 (٣) في الأصل و " ق " " تفعّلوا " بدون نون والكلام كله ساقط من
 " ح " وقد سبقت الإشارة لذلك .
 (٤) في " ق " كلمة أخرى غير واضحة .
 (٥) انظر شرح ابن مالك على التسهيل : ٨٤٠ / ٢ والمساعد : ٥٥٥ / ٢ .
 (٦) في " ق " " للوقف " .

وجب ردّ المحذوف ، لأنّه لو لم يرد لكان حذفه لغير سبب ، قال : وهذا يستلزم أن يعطى كل مصحح بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجودا ، فكان يقال في ترخيم كروان ، ونزوان : يا كرا ، ويا نزا ، على اللغتين معاً ، لأن سبب تصحيح الواو فيهما هو ما كان يلزم على اعتلالهما من الالتقاء الساكنين ، وقد زال ذلك ، وهم مع ذلك يبقون الحكم المرتب عليهما ، لكن المحذوف منوئ الثبوت ، قال : ولا فرق بين نية ثبوته ونية ثبوت سبب حذف ياء قاضون وآلف مصطفىون ، حين يرخمان .

قال : فعلى هذا يقال في ترخيمهما على لغة من نوئ يا قاض ، ويا مصطفى ، ليدل بذلك على تقدير (١) ثبوت سبب المحذوف .

قال : وأما [على] (٢) لغة من لم ينو ، فيجوز أن يقال : يا قاض ، ويا قاضي ، ويا مصطفى ، ويا مصطفى (٣) .

قلت : هذا كله تخليطٌ وافساد (٤) قاعدة أثبتها الأئمة الموثوق بعلمهم ، بتخيل ضعيف وعدم شعور بالفرق بين مشتبهين ، وذلك أنهم جعلوا جميع ما هو راجع إلى اللفظ قسماً على حياله (٥) ، وجعلوا ما هو راجع إلى الأحكام التصريفية قسماً آخر ، فما هو راجع إلى اللفظ جعلوا فيه السبب مربوطاً بسببه وجوداً وعدماً ، وما هو راجع إلى الأحكام التصريفية ، فرقوا في ترخيمه بين (٦) لغة من نوئ ولغة من لم ينو ، وبيان ذلك أن

-
- (١) ساقطة من "ق" .
 (٢) تكملة من "ق" .
 (٣) انظر قول ابن مالك في شرحه على التسهيل ٨٤٠ / ٢ - ٨٤١ مع تصرف في بعض العبارات .
 (٤) في "ق" "إثبات" .
 (٥) في "ق" "حاله" .
 (٦) في "ق" "على" .

(١) حذف يا قاضي وألف مصطفى مع واو الجمع إنما كان لتعذر النطق بالساكن، فوجب تعلق الحكم به ضرورة، فلما زال ذلك بالترخيم وجبت مراجعة الأصل على اللفتين معاً، لأنها تكون بأدنى سبب، فضلاً عن أقوى سبب، وأما ترخيم نحو: كروان، ونزوان، وشمود، وما أشبه ذلك، فإن رخم على لفظة من نوى قيل: يا كرو، ويا نزو، ويا سمو، لأن النطق بنحو هذا غير متعذر، فإذا قيل: فينبغي أن تنقلب ألواو / في الأولين ألفاً^(٢)، لتحركها ٢٠٧ وأنفتاح ما قبلها، والأضمة كسرة، وألواويا في نحو: سمو، لأنه لا يوجد في الأسماء العربية اسمٌ ما آخره وأقبلها ضمة، ومتى أدى قياس إلى ذلك رفض، وقلبت الأضمة كسرة وألواويا.

أجيب بأن المسألة تصريفية، والتصريف يراعى فيه المعاني دون مجرد الألفاظ، فوجب لذلك أن يفرق بين لغة من نوى، ولغة من لم ينو، فيقال: ما كان على لغة من نوى فإنه يبقى الشيء فيه على صورته قبل الترخيم، لأنه في معنى ما لم يحذف منه شيء، وما كان على لغة من لم ينو، جرى عليه حكم التصريف، لأنه بمنزلة ما لم يحذف منه شيء، ومن هذا مسألة أبي بكر بن عبيدة، قال قلت للأستاذ: ما الفرق بين درحابة وبين قاضون، حيث بقي درحابة بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم،^(٣) ولم يبقى قاضون بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم^(٣-١)

فأجاب بأن قال: إنما كان ذلك في قاضون، لأجل النطق، لأنه لا يمكن النطق بساكنين، وأما نحو درحابة فيمكنك النطق بقولك: يا درحاب، وهذا كله بين واضح لا إشكال فيه، وبالله التوفيق.

(١) في "ق" "الساكنين".

(٢) ساقطة من "ق".

(٣-٣) ساقطة من "ق".

فالحاصل أن مختار الإمام أبي عبد الله بن مالك رحمة الله عليه غير مختارٍ، لأنه جعل المتعدد الأحكام متحداً، ولم يكفه ذلك حتى أردفه فجعل المتعدد في فصل الموءنث بآلتاء متحداً، فقال: لا يرخم نحو عمرة، وضخمة إلا على لغة من نوى، لأنه لو رخم على اللغة الأخرى لالتبس بالمذكر (١)، فجعل العلم والصفة قسماً واحداً وهما قسمان، وذلك أن آلتاء في نحو ضخمة موضوعة للفرق بين صفة المذكر وصفة الموءنث، وآلتاء في نحو عمرة وغيرها من الأعلام ليست بفارقة، لأن التسمية بما فيه آلتاء غير محجورة والصفات مشتقة على سبيل الاشتراك في معناها، فدعت الضرورة إلى فارق بين القبيلين، وأما الأعلام فلا يراعى فيها اللبس؛ لأنها موضوعة على الاختصاص، والفرق بين ما وضع على الاشتراك وما وضع على الاختصاص واضح جداً (٢)، وبالله التوفيق.

فصل: الأسماء كلها ترخم بشروطها المذكورة قبل، على من نوى مطلقاً، وأما على لغة من لم ينو فلم يستثن سيبويه من ذلك ولا حذاق أصحابه، إلا ما آخره آلتاء الفارقة بين صفة المذكر وصفة (٣) الموءنث كقولك: يا شيخة، ويا ضاربة، ويا قائمة وما أشبه ذلك، فإن هذا النوع

-
- (١) شرح التسهيل ٨٤٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣١١-٣١٢: قال في المساعد: ٥٥٥/٢: "... فلا يرخم عمرة وحفصه، إلا على لغة الانتظار، لئلا يلتبس بندا من اسمه عمرو وحفص، وكذا ضخمة لو رخم على غير الأعراف [] وهي معاملة المرخم على أنه أسم لم يذهب منه شيء [] التباس بصفة المذكر، هذا كلام المصنف، والمغاربة يخصون هذا بالصفات، وأما الأعلام فلا يمتنع فيها ذلك عندهم، فتقول في قائمة ونحوه علماً: يا قائم على اللفتين، ولا يجوز في الصفة إلا اللغة الأولى، وهو ظاهر كلام سيبويه.
- (٢) ساقطة من "ق".
- (٣)

يرخم على من نوى [- لعدم اللبس^(١)] ، ولا يرخم على من لم ينو خوف اللبس
بالمذكر^(٢) ، وزاد أبو العباس شرطاً ثانياً^(٣) وهو ألا يؤدِّي^(٤) ترخيمه
على هذه اللفظة إلى مثال غير موجود ، ومثال ذلك لورخمت سفر جلاً علماً
لقلت : يا سَفَرَجُ ، فكان يكون على مثال جعفر^(٥) ، وهو بناء غير موجود ،
وكذلك لورخمت طِيلَسَانًا على من كسر لامه لقلت : يا طِيلَسُ ، فكان يكون
على مثال فَيْعِلُ ، وهو بناء مخصوص بالمعتل [- العين] كسَيْدٌ ، ومَيِّتٌ ،
وكذلك لورخمت حِذْرِيَّةً^(٧) لقلت : يا حِذْرِي ، فكان يكون على مثال^(٨)
فَعْلِي ، وهو مثال غير موجود ، وكذلك لو سميت بقولك : حُبْلَوِي لوجب أن
تقول : [- على هذه اللفظة]^(٩) يا حُبْلَى ، لأنك لما حذفت ياء النسب
للترخيم وجب تحريك الواو بضمة آلياً ثم تنقلب ألفاً ، لأنها بعد فتحة ،
فصار يا حُبْلَى ، وهذا المثال مخصوص بالتأنيث ، لا تكون ألفه أبداً إلا له ،
وألف التأنيث لا تكون أبداً^(١٠) منقلبة عن شيء ، فلم يجز لذلك ،
وكذلك لو سميت بقولك : حَمْرَاوِي ، لوجب حذف ياء النسب للترخيم ،

- (١) تكلمة من " ق " .
- (٢) الكتاب : ٢٥١ / ٢ ، والمخلص : ٤٨٠ .
- (٣) انظر قول المبرد في شرح السيرافي ٧١ / ٣ وحواشي المفصل :
١٥٣ - ١٥٤ ، وانظر المخلص ٤٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك
٨٤٢ / ٢ - ٨٤٣ .
- (٤) في الأصل " ينوي " تحريف .
- (٥) انظر المسألة في سر صناعة الأعراب والمخلص ٤٨٠ .
- (٦) تكلمة من " ح " .
- (٧) " حِذْرِيَّة " بالكسر ثم السكون ، وكسر الراء ، وياء مفتوحة خفيفة ثم
هاء : اسم إحدى حُرَّتَي بني سُلَيْم .
- (٨) ساقطة من " ق " .
- (٩) تكلمة من " ق " .
- (١٠) ساقطة من " ق " .

ثم تنقلب (١) آواو همزة لوقوعها طرّاً بعد ألف زائدة، فيصير اللفظ :
يا حمراء، فتكون هذه الهمزة بدلاً من واو (٢)، وهمزة التانيث لا تكون
منقلبة عن واو أبداً، وهذا اللفظ مخصوص بالتانيث فوجب امتناع ذلك
كله، هذا رأي أبي العباس في هذا الفصل، وخالفه حذاق النحاة في ذلك،
وجوزوا جميع ما منع، لأنه أمر أدنى إليه القياس مع العلم بأنه ليس ببناءً أصلياً،
وهذا أظهر، والله أعلم.

ثم قال : (ومن قال : يا تيم تيم عدي فأقحم الثاني توكيداً) (٤)
إلى آخره .

ما آخره آتاء ينادى على أربعة أوجه :

أحدها : يا طلحة بالضم ، والثاني يا طلع بالترخيم على من
نوى ، والثالث : يا طلع على من لم ينو ، والرابع : يا طلحة بفتح
آتاء (٥) ، فالأوجه الثلاثة الأولى (٦) بينة بلا إشكال ، وهذا الوجه
هو المشكل ، ولا شك أنه / اضطرب (٧) الناس في توجيهه ، فقال
أبو علي الفارسي : إن هذه آتاء مقحمة بين الحاء وحركتها ، فصارت عليها
حركة الحاء ثم فتحت الحاء لا أجل آتاء ، لأن آتاء يفتح ما قبلها وتبعه
على هذا القول جماعة منهم الأستاذ أبو الحسين وغيره . (٨)

-
- (١) في "ق" تنقلب .
(٢) في "ق" بدلاً من واو هو همزة "خطأ"
(٣) انظر شرح آبن صفور ٢/ ١٢٠-١٢١ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٣١/ ١
(٤) الجمل : ١٧٢ .
(٥) انظر فتح آتاء في الكتاب ٢/ ٢٤٢ قال : "واعلم أن ناساً من
العرب يشبتون آلهاء فيقولون : يا سلمة اقبل [أي بالضم] وبعض
من يثبت يقول : يا سلمة اقبل [أي بالفتح] وانظر : ٢/ ٢٠٧ ،
وشرح آبن مالك على التسهيل : ٢/ ٨٤٥ .
(٦) في "ح" و "ق" "آلأول" .
(٧) في "الأصل" "اضطراب" .
(٨) انظر قول آبن الفارسي في شرح آبن الضائع : ٥٨ ، والتذييل
والتكميل ٣/ ٢٣٣ - ٢٣٤ / ٢ وقول أبي الحسين في الملخص ٤٨٣-٤٨٤ .

ومنهم من قال : إِنَّمَا فتحت هذه التاء اعتباراً بالتاء المحذوفة للترخيم ، لأنها مقدرة من حيث الكلمة مرخمة على مَنْ نَوَى كَأَنَّهُ في تقدير يا طلحة ، فهذه التاء على هذا أقول غير التاء التي من أصل الكلمة ^(١) ، وهذا بعيد ، لأن ما يقبح في الإظهار يقبح في الإضمار ، لقول سيبويه : أحسنه في الإضمار أحسنه في الإظهار .

ومنهم من قال : إِنَّ الكلمة مختصرة من آسمين كأنها كانت يا طلحة طلحة على سبيل التوكيد ، فأقحم طلحة الثاني بين الأول وتائه فنصار كأنه يا طلع طلحة ، ثم فتحت التاء الأولى من أجل الثانية ، لأن التاء تَطْلُبُ بفتح ما قبلها كما قلناه ، فنصار كأنه يا طلع طلحة ثم حذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني ، وحذف من الثاني ما ثبت نظيره في الأول ، ومعنى هذا أنه ^(٢) حذف التاء الثانية ، لأنها من الأسم الأول ، لأن نظيرها تاء الأسم الثاني ، وحذف الأسم الثاني دون تائه ، لأن نظيره الأسم الأول ، وهذا أقول ينظر إلى قول الهذلي ^(٣) :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ فَتْرَةٌ كَمَا آتَنَفُضُ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

ومعنى البيت فيما زعموا : وَإِنِّي لتعروني لذكراك فترة وانتفاض كفترة العصفور وانتفاضه ، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، ويعزى هذا المذهب الذي ذكرناه في يا طلحة لأبي الحسن بن الأخضر ، وفيه نظر ، لأن الغرض بالإقحام التوكيد ،

(١) هذا المذهب لابن كيسان . انظر التذييل والتكميل ٢/٢٣٣/ب .

(٢) في "ق" "أنها" خطأ .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ ،

والخزانة ٥٥٢/١ ، ورواية السكري هي :

* إِذَا ذُكِرْتُ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا *

وانظره في الإنصاف : ٢٥٣ وشرح ابن يعيش : ٦٧/٢ ، وأما

القالبي : ١٤٩/١ ، والمقرب : ١٦٢/١ .

والتوكيد يناسبه الإسهاب والإكثار ، وينافره الحذف والاختصار .

وأما أبو الحسن بن الضائع فاستبعد أن يكون على ما ذكر ، قال :
وإنما حملهم على ذلك اعتقادهم أن معنى الإقحام جعل شيء بين شيئين
فقط ، وليس كذلك ، وإنما معنى الإقحام جعل الشيء في غير موضعه سواء
كان بين شيئين أو لم يكن . (١)

والقول في المسألة (٢) : أنهم لما رخموا الكلمة على من نكوى
فقالوا : يا طلع أرادوا أن يردوا التاء مفتوحة ليكون الآخر مفتوحاً كما
كان مفتوحاً مع (٣) حذفها إشعاراً بإرادة الترخيم ، لأنهم لوردوها
مضمومة لم يعلم أنه أريد به الترخيم ، فهذه التاء على هذا مجعولة فسي
غير موضعها ، لأنه لما أريد به الترخيم لم ينبغ أن ترد إليه التاء ، فصار
ردّها جعلاً لها في غير موضعها بهذا النظر فتدبره فإنه قول حسن ،
فهذه أربعة طرق ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وإذا رخمّت آسمين جعلاً اسماً واحداً) (٤) إلى آخره .
وذلك أن الثاني من المركبين يجري في هذا المعنى مجرى تاء
التأنيث ، فكما أن تاء التأنيث لا يحذف معها غيرها ما قبلها فكذلك الثاني
من المركبين يحذف بكماله في الترخيم ولا يحذف معه غيره ما قبله ، وإنما
يكون هذا في لغة من ركب الأول مع الثاني من المركبين يحذف بكماله
في الترخيم ، ولا يحذف معه غيره ما قبله ، وإنما يكون هذا في لغة من
ركب الأول مع الثاني وأجراه مجرى اسم لا ينصرف ، ولا يتصور ذلك على

(١) انظر قول ابن الضائع في شرح الجمل : ٥٨ / ب +

(٢) هذا القول لابن الضائع .

(٣) في " ح " قبل " .

(٤) الجمل : ١٧٣ .

اللغتين الأخرين ؛ لأنه لا يرخم إلا ما غيره النداء ، وقد تقدم ذلك كله . فتقول على لغة من نوى في بعليك ، وحضرموت ، ورام هرمز ، وبلال أباب ، ومعدى كرب : يا بعل ، ويا حضر ، ويا رام ، ويا بلال ، ويا معدى ، يبقى آخر الأول على ما كان عليه قبل الترخيم ، وتضمه على لغة من لم ينو ، لا أنها مقدرة في يا معدى ، فيبقى اللفظ على اللغتين واحداً ، والتقدير مختلف كما كان ذلك في قولك : يا منص ، وكذا تفعل بكل مركب هذا التركيب ، فأعرفه وقس عليه ، وبالله التوفيق .

فصل (١) : يحذف ما قبل الآخر مع الآخر بشرط التجريد من تاء التأنيث ، وأن يكون حرف مدّ ولين زائداً ، (٢-١) والألا يبقى بعد الحذف على أقل من ثلاثة أحرف فيما لم يكثر استعماله على حرفين (٢-٢) ، فتقول في سَعْلَة : يا سَعْلًا ، ولا تحذف الألف ، وإن كان حرف مدّ ولين زائداً ، لتلبسه بتاء التأنيث ، وتقول في مختار ، ومنقاد ، يا مختا ، ويا منقا ، ولا تحذف الألف وإن كانت حرف مدّ ولين ؛ لأنها ليست بزائدة ، وإنما هي منقلبة عن عين الكلمة ، وتقول في إدْرُون : يا إدْرُو ، (٣) ولا تحذف الواو وإن كانت زائدة ؛ لأنها ليست حرف مدّ ولين ، وإنما هي حرف لين ، لأن حركة ما قبلها من غير جنسها ، وإنما يقال حرف مدّ ولين عن الواو وألياء إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها ، وكذلك إذا رخت عذِيوطاً لم تحذف إلاّ الطاء / وحدها ، وتقول في ترخيم سعيد : يا سعي ، وفي شُود ، ٢٠٩

(١) انظر هذا الفصل في الملخص : ٤٧٨ وما بعدها ، فهو مستفيد من أستاذة كثيراً .

(٢-٢) ساقط مع "ح" .

(٣) شرح الشافية : ٥٦/١ .

يا شمو ، ولا يجوز حذف آلياؤه وآلواؤه ، لما في ذلك ^(١) من بقاء الأسم على حرفين ، ولم يكثر استعماله عليها ، ولا يوجد ذلك في الأصول ^(٢) ، وكذلك تقول في بنون يا بنو ، بإثبات آلواؤه على ^(٣) ما ذكر ، وتقول في ترخيم يدان ، ودمان : يا يد ، ويا دم ، على الأصح ، لأنه قد استعمل في الكلام عليهما ، فلم يستوحش من بقاءه ^(٤) في الترخيم ^(٥) عليهما ، وقد مضى بيان الترخيم على من لم ينو .

-
- (١) في "ق" "لما ذكر" .
(٢) نص على ذلك سيبويه في الكتاب : ٢٥٥ / ٢ .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) في الأصل "بنائه" .
(٥) بعد كلمة "الترخيم" في "ح" سقط كبير قرب نهاية باب النكرة والمعرفة بقوله : "العلم إلى القلب ، فالتعريف حقيقته ، إنما هو بالقلب" وهو في ص

باب ما رُحمت الشعراء في غير النداء اضطراباً

ذهب سيبويه إلى أن الترقيم في غير النداء ضرورة يكون على
الفتين معاً ، لأن ترخيمه في غير النداء مُشبه بترخيمه في النداء ، فوجب
أن يكون كما قال الإمام (١) ، وذهب أبو العباس إلى اختصاصه بلغة من
لم ينو ، لأنه حذف في غير النداء على غير قياس ، فوجب أن يكون كيد ،
و دم يجري بوجه الأعراب ، وأنكر الاحتجاج ببیت جرير : (٢)

(٣-)
ألا أضحت حبالكم رَمَامَا وأضحت منك شاسعة أَمَامَا

وقال : الرواية الصحيحة :

(٣-)
ألا أضحت حبالكم رَمَامَا وما عهدي كعهدك يا أَمَامَا
وهذا ترخيم في النداء (٤) ، وأجيب بأن رواية لا تقدر في رواية ، فليس

- (١) الكتاب : ٢٦٩/٢ وما بعدها .
(٢) البيت لجرير في ديوانه : ٥٠٢ برواية السكري ، والكتاب : ٢٢٠/٢ ،
وشرح أبيات سيبويه : ٥٩٤/١ ، وأما ابن الشجري : ١٢٦/١ ،
والإنصاف : ٥٩٥ ، والمخلص : ٤٨٥ .
(٣-٣) ساقطه من " ق " وهي ملحقة بالها مش هناك وأكثرها غير واضح .
(٤) انظر رد المبرد على سيبويه في شرح أبيات سيبويه : ٥٩٥/١ ،
وأما ابن الشجري : ١٢٧/١ وما بعدها ، وفي المقتضب ما يؤيد
إلى هذا المذهب دون الإشارة إلى مخالفة سيبويه فقال : ٢٥٢/٢ :

" وأما قول ربيعة :
أما ترينني أليوم أم حمز
فليس من هذا ، ولكنه قد رُحمت أولاً مرخماً على قول : يا حار ،
فجعله أسماً على حياله فأضاف إليه . ه فقله أسماً على حياله يعني
أنه يعرب على أنه اسم لم يذهب منه شيء ، فيبنى على الضم
ولعل هذه المسألة ناقشها المبرد في ردّه على سيبويه ، وهو
كتاب مستقل ، وكان بأسلوب عنيف . ثم لما كبر سئل عن ذلك
فأجاب بأن ذلك كان زمن الشبابة ، معتذراً بذلك عما كان في
أسلوبه من حرارة ، وقد عدل عن كثير من تلك المسائل ، وما لم
يعدل عنه ، فقد ساقه بأسلوب هادئ ، لا يظهر منه تحامل على الإمام
كهذه المسألة التي في المقتضب ، إلا أن الإمام أبا عبد الله بن مالك
قال في شرح التسهيل : ٨٥٠/٢ ، وللمبرد إقدام في رد ما لم يزو .

الاستدلال بإحدى الروايتين بقادح في الاستدلال بالأخرى ، والرواية
الاولى (١) صحيحة ؛ لاستدلال الثقات بها ، فالأصح ما ذهب إليه سيبويه ،
وعليه أكثر (٢).

ثم أدخل أبو القاسم هذا البيت شاهداً على جواز الترخيم في غير
النداء ضرورةً على لغة من لم ينو وهو : (٣)

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبي نفسي أمان بن حنظل

الشاهد في قوله : ابن حنظل ، وهو أنه لما رخمه على لغة من لم ينو
أجراه بالإعراب الذي يقتضيه الموضع ، وهو الجبر بالإضافة ، ولورخمه على
لغة من نوى لقال : آبن حنظلا بفتح اللام (٤) ، ولكن لما كانت
القوافي مطلقةً بالياء دعاه ذلك إلى ترخيمه على لغة من لم ينو ، لأن
ترخيمه على من نوى يقتضي إطلاقه بالألف ، ولا أجل هذا أنشد البيت
الذي قبله (٥) ليعلم به إطلاق القوافي بالياء (٦) ، والله أعلم .

-
- (١) في " ق " " الأخرى " .
(٢) انظر شرح أبيات سيبويه : ٥٩٥ / ١ ، وشرح آبن مالك على التسهيل
٢٤٩ / ٢ وما بعدها .
(٣) البيت للأسود بن يعفر التميمي وهو في ديوانه : ٥٦ ، ونواد رأبي
زيد : ١٥٩ ، والكتاب ٢ / ٢٤٦ ، والجمل : ١٧٤ ، والحلّل
: ٢٤٩ ، وما بعدها ، وشرح الجمل لابن خروف .
(٤) " بفتح اللام " ساقطة من " ق " .
(٥) هو قوله :
ألا ما لهذا الدهر من متعلل
على الناس مهما شاء بالناس يفعل
في " ق " " في الياء " .
(٦)

باب النَّدْبَةِ

إذا كان المندوب مندوباً متفجعاً عليه كنت مخيراً بين أمرين:

أحدهما : أن تأتي به على هيئته إذا كان غير مندوب كقولك :
وازيد ، واعمر (١) .

والثاني : أن تلحقه ألفاً من آخره تكون علامة الندبة ، وألحقها

هاء آسكت في الوقف فقلت : وازيداه ، واعمره ، وهذه الألف يجب أن تكون

تابعة للحركة التي قبلها في كل موضع يقع فيه اللبس بين مشتبهين كقولك :

واغلام صاحبها ، فهذه آليا بدل من ألف الندبة لكسر ما قبلها ، لأنك لو

قلت : واغلام صاحبها ، فأثبت الألف التيس بالماء نث ، وكذلك إذا قلت :

واغلامكيه إذا خاطبت مؤنثاً فقلت الألف ياء للكسرة التي قبلها ، ولو لم

تفعل ذلك وأثبت الألف فقلت : واغلامكاه التيس بالمذكر ، وكذلك إذا

قلت : واغلامكموه ، أو واغلامهموه ، فقلت الألف واواً من أجل الضة التي

قبلها ، ولو أثبتتها فقلت : واغلامكاه ، وواغلامهماه التيس بالمشي ، وكذلك

(٢)

ما أشبهه ، فوجب في مواضع اللبس أن تكون الألف تابعة للحركة التي قبلها ،

فإن أمن اللبس وجب إثباتها ألفاً ؛ لأنها الأصل في الباب .

فصل : إذا كان المندوب منادياً بوا (٣) ، فلا إشكال في كونه

مندوباً ؛ لأن هذا الحرف مخصوص بالمندوب ، فإن كان مندوباً بـ « يا » لم

يعلم كونه مندوباً إلا بقرينة حالية ؛ لأن حرف « يا » مشترك بين سائر

المناديات ، وسواء كان على هيئته غير مندوب كقولك : يا زيد ، أو ألحقته

ألفاً من آخره ؛ لأنه حينئذ على صورة الاستغاث والمعجب منه . فوجب

أن يكون كما ذكرناه ، ولا ينادى المندوب إلا بأحد [هذين] (٤) الحرفين ،

(١) في الأصل : أيا زيد ويا عمرو .

(٢) في " ق " تابعة لما قبلها .

(٣) في " ق " " بواو " خطأ .

(٤) زيادة من " ق " .

(١) ولا يجوز حذفه ، لأنَّ الغرض بنداؤه مدَّ الصوت بإظهار التفعج عليه ، لا لأنَّ يجيب ، وحذفه يناقض هذا الغرض ، وآله أعلم .

/ ثم قال : (وتقول : واغلاماه (٢) في لغة من قال : يا غلام) ٢١٠ إلى آخره .

الأصل في هذا الفصل أن الحرف الذي تلحق الأندبة بعده لا يخلو من أن يكون مضموما ، أو مكسورا أو مفتوحا أو ساكنا ، فإنَّ كان مضموما أو مكسورا فتح لها ، فقلت في قولك : يا غلام ، ويا غلام : يا غلاماه ، وكذلك تقول في لغة من قال : يا غلام بالفتح ، فإنَّ كان ساكنا يقبل الحركة ، وله أصل فيها ، حرك لها بالفتح ، فقلت في قولك : تغزو ، مسمى به منو يا فيه ضمير . واغزواه ، وكذا ينبغي أن تقول فيمن قال : يا غلامي بسكون آلياء : واغلامياه ، لأنَّ أصلها آلفتح ، وهو رأي سيبويه (٣) ، وذكر القاضي وجهاً آخر وهو : حذف آلياء لالتقاءها ساكنة مع ألف الأندبة . (٤)

فإنَّ كان الساكن ليس له أصل في الحركة ، أو كان غير قابل لها وجب حذفه ؛ لالتقاءه ساكنا مع ألف الأندبة ، فقلت : واغلامهوه (٥) ، فحذفت ألواو التي هي صلة الضمير ، وهذه ألواو بدل من ألف الأندبة لئلا يلتبس بآلموئث على الأصل المذكور قبل ؛ من أنَّ ألف الأندبة يجب أن تكون تابعة لما قبلها إذا خيف لبس بين مشتبهين ، وما يجب حذفه لسكونه وسكون ألف الأندبة آلتنوين كقولك : واغلام زيداه ، هذا مذهب البصريين ، وآلכוفيون يشبثونه

-
- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) في الأصل " يا غلاماه " خطأ وعبارة الجمل بتماها " وتقول : يا غلاماه في لغة من قال : يا غلام [بالكسر] ، وكلمة الكسر زيادة من إحدى نسخ الجمل في حين ورد في نسخة أخرى " غلام " مضموما .
(٣) الكتاب : ٢ / ٢٢٠-٢٢١ .
(٤) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن الأضائع : ٦٠ / ب .
(٥) انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٢ .

فيقولون : واغلام^(١) زيدناه ، ويحتجون بأنَّ الأصل في التَّنوين التحريك ،
لالتقاء الساكنين ، وهو الغالب فيه ، وحذفه لالتقاء الساكنين شان ، ويحتج
البصريون بأنه قد جاء حذفه في غير النداء لالتقاء الساكنين ، فلزم أن يحذف
في هذا آلياب ، لأنه باب تغيير ، وقد أُلِف فيه حذف التَّنوين ، وهذا المذهب
أقوى^(٢) ، والله أعلم .

فالحاصل أنه من قال : يا غلام ، ويا غلام ، ويا غلاماً ،
قال في الندبة : يا غلاماه لا غير ، ومن قال : يا غلامي بفتح آلياء قال : يا
غلاميها لا غير ، ومن قال : يا غلامي بسكون آلياء فوجهان : أحدهما : تحريكها
بافتح لالتقاء الساكنين . والآخر : حذفها لهما وقد تقدما .

ثم اختلف في موضع ألف الندبة من الصفة والموصوف ، فقال يونس :
آخر الصفة ، محتجاً بأنَّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول ، فكما تقول : وأمن
حفر بئر زمزماه ، فتلحقها آخر الصلة ، فكذلك تقول : وازيد العاقلاه ، فتلحقها
آخر الصفة ، وفرق سيبويه بين الصفة والصلة ، فألحق العلامة آخر الموصوف ، فقال :
وازيدا العاقل ، لأنَّ الصفة مع الموصوف ليست كالصلة مع الموصول في الاتصال
واللزوم ، وهو أظهر^(٣) ، والله أعلم .

- (١) في الأصل " وياغلام " خطأ .
(٢) انظر مذهب كل من البصريين والكوفيين في شرح ابن الضائع :
٦٠/ب ، وشرح ابن عصفور : ١٣٢/٢ ، وانظر شرح ألفية
ابن معطي : ١٠٥٩ .
(٣) الكتاب : ٢٢٦/٢ ، وقد احتج لمذهب سيبويه الفارسي ، فقال :
" والدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن كانت
تجري عليه في إعرابه قولهم في النداء : يا زيد العامل ، ألا ترى
أنَّ الموصوف مبني والصفة معربة ، فأختلافهما في الإعراب وألبنا
دلالة على أنهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد ، فإذا كان
كذلك لم يجوز قول يونس في إلحاقه علامة الندبة الصفة . المسائل
البصريات : ٥١٣ - ٥١٤ . وانظر شرح ابن عصفور : ١٢٩/٢ .

باب المعرفة والنكرة

النكرة مقدّمة على المعرفة وضعاً ، والدليل على ذلك أنّ لفظ الآسم يكون نكرةً ثم يدخل عليه ما يعرف به ، ^(١) فالمقرون بالالف واللام قد كان ^(٢) مجرداً منها ، وكذلك المضاف والمعلم ، قد كان هذا غير مضاف ، وهذا غير علم على الأصل ، ثم عرض لكل واحد من المذكورين ^(٣) ما تعرف به ، وهو ظاهر .

وعبر بعضهم عن ذلك بأن قال : النكرة قبل المعرفة ؛ لأنّ الجهل في طبع آدمي قبل العلم ، فقد حصل تقدم النكرة على المعرفة ؛ لأنّ النكرة مجهولة ، والمعرفة معلومة ، وأيضاً فإنّ النكرة كالعموم والمعرفة كالخصوص ، والعموم مقدّم على الخصوص ، فالنكرة أوّل ، وقد يقال : إنّ التعريف من جملة علل ما لا ينصرف وهي كلّها فروع اتفاقاً ، فلزم كونه فرعاً ، من حيث كان واحداً من جملة ما اتفق على فرعيته على الجملة ، والتذكير ليس واحداً منها ، فلزم كونه أصلاً ؛ لأنّ الأسماء محصورة في القسمين ، فإذا عرفت فرعية أحدهما تعينت أصالة الآخر ضرورةً ، فهذا ما يشبه أن يقال في الموضع .

ثم أخذ أبو القاسم في بيان ما يميز النكرة من المعرفة فقال :

(النكرة كل اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد دون آخر) . ^(٤)

أما قوله : " لا يخص به واحد دون آخر " فهو تفسير لقوله : شائع ، لأنه لو كان مخصوصاً به واحد دون آخر لم يكن شائعاً ، وكان شيخنا أبو إسحاق الفافقي - رحمه الله عليه - يتم هذا الرسم بأن يقيد الشائع بالموضع ،

(١) في " ق " " يتعرف " .

(٢) في " ق " " قد يكون " .

(٣) في " ق " " المنكورين " خطأ .

(٤) الجمل : ١٧٨ .

فيقال : النكرة كل آسم شائع في جنسه وضعاً ، وكان يقول رحمه الله :
 / إِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ مَخَافَةَ مَا يُلْزِمُهُ مِنْ تَعْرِيفِ بَعْضِ مَا اتَّفَقَ عَلَى تَنْكِيرِهِ مَا لَيْسَ ٢١١
 شائعاً في جنس كشمس وقمر ، فذكرت " وضعاً " في الرسم تنبيهاً على أن شمساً
 وقمرًا وضعهما وضع النكرات ، وما وضع شائعاً في جنس لكن اتفق أن لم يكن
 لهما جنس فلم يكونا شائعين في الوجود .
 وكان أيضاً يقول في بعض إقراءه : وقد لا يحتاج إلى ذكر
 " وضعاً " .

فيجاء بالمعتز على أبي القاسم بالإلزام المذكور قبل ، بأن (١)
 الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك في المعرفة ، فكما أن الاشتراك في
 المعرفة لا يصيرها نكرة ، فكذلك الاختصاص في النكرة لا يصيرها معرفة بدلالة
 الأحكام ، لأن كليهما عارض والعارض لا يعتد به ، وهذا بين إن شاء الله .
 ثم قال : (وأنكر النكرات شيء ثم جوهراً ثم جسم) (٢) إلى آخر الفصل .
 الألفاظ باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام : متباينة ، ومترادفة ،
 ومتداخلة ، ويعتبر ذلك بأن تضيف " كلاً " هذا (٣) اللفظ إلى أحد
 الأسمين وتخبر عنه بالآخر ثم تعكس ، فإن كذبت القضية من طرفيها فالأسمان
 متباينان كقولك : كل رجل فرس ، وكل فرس رجل ، فإن صدقت من طرفيها
 فاللفظان مترادفان كقولك : كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك إنسان ، فإن
 صدقت المسألة من أحد طرفيها وكذبت من الآخر فالأسمان متداخلان كقولك :
 كل رجل إنسان ، وكل إنسان رجل ، فهذه القضية صادقة في الأول كاذبة في
 الثاني ، وهذا القسم (٤) هو مقصود أبي القاسم ، لأن كل واحد من الأسماء

(١) في الأصل " فإن " .

(٢) الجمل : ١٢٨ .

(٣) ساقطه من " ق " .

(٤) في " ق " " الثاني " .

المذكورة في مساقه داخل ، فيما قبله ، فكان أخص منه ، وما قبله أعم منه ،
 لأنك تقول : كل رجل إنسان ، وكل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، وكل
 جسم جوهر ، وكل جوهر شيء ، ولا يصح العكس في جميعها ، ويظهر من أبي
 القاسم أنه أخذ جوهرًا بمعنى متحيز ، وإذا كان كذلك صح التداخل بينه
 وبين جسم ، لأن جوهرًا على هذا يكون أعم من جسم ، إذ كان الجسم لا يطلق
 إلا بأزاء الجواهر المركب ، والجوهر يعم المركب ، والفرد (٢) إذا كان بمعنى
 متحيز ، لأن التحيز (٣) عبارة عما شغل حيزًا ، فإذا كان كذلك عرفت أن
 اعتراض ابن عصفور على أبي القاسم تحامل ، لأنه قال في قول أبي القاسم :
 " ثم جوهر ثم جسم " لا يخلو أن يعني بالجواهر المركب أو الفرد (٤) ، فإن
 عنى المركب فهو الجسم بعينه ، ولا يكون بينهما عموم ولا خصوص ، وإن عنى به
 الجواهر الفرد كائنا متباينين ، لأن القضية على هذا كاذبة من طرفيها ، لأنك
 لو قلت : كل جسم جوهر فرد ، أو كل جوهر فرد جسم ، لكان فاسدًا (٥) ،
 والجواب ما قلناه قبل فتأمل . (٦)

ثم قال : (والمعارف خمسة أجناس) (٧) إلى آخره .

خص المعارف بالعدد اعتبارًا بتنوعها وأقسامها ، كما ذكر ، إلا أن
 منها ما في وجه تعريفه خلاف ، فمن ذلك الأسماء الموصولات كالذئ وأخواتها
 ، فذهب الفارسي ومن قال بقوله إلى أن تعريفها بالصلة ، إذ لا بد فيها من
 عهد والآلف والآلام زائدة بدلالة أن فيها ما ليس فيه ألف ولا م ، كمن وما ،

(١) في " ق " ينطلق .

(٢) في الأصل " المفرد " .

(٣) في الأصل " التحيز " .

(٤) في الأصل " المفرد " .

(٥) شرح الجمل : ١٣٥ .

(٦) هذا الجواب هو جواب أبي الحسن ابن الضائع في شرح الجمل له

: ٦٢ ب ، أ .

(٧) الجمل : ١٢٨ .

فكما أنَّ هذا الضرب معرفة بالصلة لعدم معرف غيرها ، فكذلك ما فيه
آلاف وآلام منها . (١)

ونذهب آلا خفش إلى أنَّ تعريفها بآلاف وآلام ، لأنها أصل في
التعريف ، وما ليس فيه ألف وآلام منها معرف بنيتها ، لأنه في معنى ما فيه
آلاف وآلام ، فإذا قلت أعجبنى من في آدار ، فإن معناه أعجبنى الذي في
آدار . (٢)

ورد أبو بكر بن ميمون قول الفارسي ، بأن الصلة لا بد أن تكون جملة ،
أو في حكمها ، والجمال نكرات ، وما لا يقوى على تعريف نفسه فأولى ألا يقوى
على تعريف غيره (٣) ، وهذا نظر ضعيف ، لأنه ليس من شرط المعرفة أن يكون
معرفة في نفسه . فإن آلاف وآلام موضوعة للتعريف ، ولا يقال : إنها معرفة في
نفسها ، ولعله إنما غره في ذلك أن المضاف إليه لا يقوى على تعريف المضاف
إلا إذا كان معرفة في نفسه ، فإن كان نكرة لم يقوى على تعريف المضاف .

قلنا : لا بد إن ذاك من تخصيصه وإن كان نكرة في نفسه ، وعلى
القولين فإن الموصول داخل في قسم المعرفة بالآلاف والآلام ، لأنه معرفة
بالعهد الذي في الصلة على قول ، أو بالآلاف والآلام على قول . (٤)

ومن ذلك أيضاً المنادى المقصود نحو : يا رجل ، منهم من قال :

إنه معرفة بالآلاف والآلام / ، إلا أنها حذفت بقي معناها ، لأن حرف
النداء صار عوضاً منها ، وبهذا المعنى نسب لها التعريف ، وأصل المسألة :
يا أيها الرجل ، وقد تقدم ذلك في النداء ، فعلى هذا يكون داخلاً في قسم
المعرفة بالآلاف والآلام .

(١) انظر مذهب الفارسي في شرح آبن عصفور : ١٣٥ / ٢ ، وشرح آبن

الضائع ٦٢ / ب ، وسمع الهوامع ١ / ١٩٠ .

(٢) انظر مذهب آلا خفش في شرح آبن عصفور ١٣٥ / ٢ ، وشرح آبن الضائع

٦٢ / ب ، وسمع الهوامع ١ / ١٩٠ .

(٣) انظر شرح الرضي : ٣٦ / ٢ .

(٤) في الأصل و " ق " أو في آلاف " وهذا الموضع كما سبقت الإشارة
ساقط من " ح " ولعل ما أثبت هو الصواب .

ومنهم من قال : ان تعريفه بالخطاب ؛ لأن معنى يا رجل يا أنت ،
أويا إِيَّاكَ ، وقد جاء ذلك ^(١) ، وعلى هذا أقول يكون داخلاً في قسم
المضمرات من جهة التعريف .

ومن ذلك أيضاً أُلْفَاظ التوكيد المعنوي كقولك : قبضت المال
أَجْمَعُ ، فذهب الفارسي ومن قال بقوله إلى أنها أَعْلَامُ بمعنى الإحاطة والعموم ،
فعلى هذا أقول تكون داخلة في قسم المعرفة العلمية ، إلا أنها جنسية .

ومنهم من قال : إنَّ تعريفها بنية الإضافة ؛ ^(٣) لأن معنى قبضت
المال أجمع ، قبضت أجمعه ^(٣) ، وعلى هذا أقول تكون داخلة في قسم ^(٤)
المعرفة . بالإضافة كالمضاف منها ، وأما أسامة وشعالة وأمثال ذلك فإنها مترددة
بين التخصيص [والشيع] ^(٥) فالتخصيص باعتبار استعمال اللفظ ، والشيع
باعتبار المعنى ، لأن العرب أجرت على هذا اللفظ أحكام المعارف ، وإنَّ
كان نكرة من جهة المعنى فأعرف ذلك ، وبالله التوفيق .

فصل : العلمية إما شخصية ، وإما جنسية ؛ فالشخصية في الحيوان
العاقل ، وفي الحيوان المخالط له ، وأما الجنسية فتكون في الحيوان غير
العاقل ، وغير المخالط له . وتكون أيضاً في المصادر . وفي الزمان ، وفي

(١) في " ق " " وكذلك " خطأ . وما أشار إليه نحو قوله :
يا أقرع ابن حابس يا أنت أنت الذي طلقت عام جعست
(٢) أُلْفَاظ التوكيد معارف بالإجماع ، لكن الاختلاف في سبب تعريفها ،
فذكر عن صاحب البديع ، وابن الحاجب ، وصححه أبو حيان أنها
أعلام لتعليقها على معنى الإحاطة ، كأسامة علم على الجنس ، وعزي
لسيبويه وهو اختيار السهيلي وابن مالك أنها أعلام بنية الإضافة
إلى الضمير . هــمـعـهـوـامـع ٢٠٢/٥ - ٢٠٣ وأنظر المسألة في شرح
ألفية ابن معطي : ٧٦٤ .

(٣-٣) في " ق " " لأن معناه قبضت المال أجمعه .

(٤) ساقط من " ق " .

(٥) تكملة من " ق " .

النبات (١) ، مثال ذلك في الحيوان غير المخلط لمن يعقل : أسامة ، وشعالة ، وقد تقدم أن اللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى النكرة ، وقال بعضهم : بل هو معرفة لفظاً ومعنى ، ويبان ذلك أن اللفظ علم للمعنى المعقول المتصور في الفذهن ، وهو غير متعدد لا يتصور أن يعقل له ثانٍ ، ولما كان ذلك المعنى منطقياً على ما في الخارج ، جاز إطلاق اللفظ الموضوع على ذلك المعنى على كل واحد واحد مما في الخارج ، وهذا موقوف على السماع ، ولولا ذلك لجاز هذا الحكم في سائر أسماء الأجناس ، والله أعلم .

ومثال كونها في المصادر قوله : (٢)

* سبحان من علقمة الفاخر * للعلمية
أي براءة منه على طريق الذم ، وسبحان لا ينصرف ها هنا / وزيادة الألف والنون ، وهي علمية الجنس كما قلناه .

ومثال كونها في الزمان قولك : خرجت يوم الجمعة سحر ، وغدوة ، ومكرة ، فلولا العلمية مع العلة الأخرى لا نصرفت .

ومثال كونها في النبات : بنات أوبر لضرب من الكأمة ، ولولا العلمية مع العلة الأخرى لا نصرف اللفظ ، والله أعلم .

(١) انظر تحرير الشاطبي لعلم الجنس في شرح ألفية ١٦٢/١ وما بعدها .

(٢) هذا عجز البيت وصدره : * أقول لما جاءني فخره * وهو من قصيدة للأعشى الكبير نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن روايتها ؛ لأن الأعشى يفضل فيها عامر بن الطفيل على علقمة بن علاثة رضي الله عنه . انظر سيرة آبن هشام ، والبيت في ديوانه ١٧٩ . والكتاب : ٣٢٤/١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٥٧ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، ومجالس شعلب : ٢٦٠ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، والخزانة ٤١/٢ .

فصل : وقد تقدم أنَّ المعارف خمسة أجناس ، فأعلم ها هنا أنها ترجع إلى أربع مراتب ، فالضائر في المرتبة ^(١) الأولى من [قوة] [التعريف] ، إلَّا أنها في هذه المرتبة ^(٣) على ثلاثة أقسام ، أقواها تعريفاً ضمير المتكلم ، لامتناع الاشتراك وضعاً ، ثم ضمير المخاطب ، لندور الاشتراك ، ثم ضمير الغائب لآحتمال الاشتراك .

والمرتبة الثانية للعلم والمضاف إليه والمضاف إلى الضمير .
والثالثة للمبهم والمضاف إليه ، هذا مذهب سيبويه ^(٤) ، وعكس
الفراء فقدم المبهم على العلم ، لانه يعرف من جهتين بالعين والقلب ،
والعلم إنما يعرف من جهة القلب خاصة ، وما يعرف من جهتين أقوى تعريفاً
ما يعرف بجهة واحدة . ^(٥)

والجواب عن هذه الشبهة : أنَّ معرفة العين إنما هي نسبة
مجازية ، وإنَّما هي أداة توصل العلم إلى القلب ، فالتعريف حقيقة ، إنما هو
بالقلب ، لكن من هذه الناحية ، كاللمس باليد ^(٦) والذوق باللسان والاستنشاق
بالأنف ، في أنها أدوات توصل العلم إلى القلب ، وأيضاً فإنَّ العلم يعرف
مطلقاً ، لا يتوقف على قيد ، والمبهم لا يعرف إلَّا بشرط حضور ^(٧) مدلوله ،
وما يعرف مطلقاً أقوى تعريفاً ^(٨) مما يعرف بقيد .

(١) في "ق" "المرتبة" .

(٢) تكملة من "ق" .

(٣) في "ق" "المرتبة" .

(٤) انظر معجم الهوامع : ١٩٢/١ ، وانظر الكتاب : ١/٢ .

(٥) انظر معجم الهوامع : ١٩٢/١ .

(٦) ساقطة من "ق" .

(٧) ساقطة من "ح" .

(٨) ساقطة من "ق" .

والترتبة الرابعة لما فيه ألف وآلام ، والمضاف إلى الشيء في رتبته ،
إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم خلافاً للمبرد في أن^(١) المضاف
إلى الشيء دونه في الترتبة مطلقاً^(٢) ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وما جاء بلفظ المعرفة وهونكة مثلك)^(٣) إلى آخره .

زعموا أن هذه الأشياء / نكرات وإن كانت بلفظ المعرفة ، ٢١٣
وآستدلوا على ذلك بأدلة جملتها أحد عشر دليلاً ، وهي : دخول
كم ، وكل ، وأي ، ورب ، ولا النافية ، ومن الزائدة ، ووقوعها أحوالاً ، وتميزاً ،
وصفات للنكرة ، وموصوفاً بها النكرة وإخبارها عنها ، كقولك : كم ضارب زيد ،
وأَيُّ ضارب زيد ، وربُّ ضارب زيد ، ولا مثل زيد هنالك ، وما جاء^(٤) من
ضارب زيد ، وهذا زيد ضارب عمرو ، وعندى عشرون مثل زيد ، وهذا رجل
ضارب زيد ، وهذا ضارب زيد عاقل ، وكل نفس ذائقة الموت ، وهذه كلها^(٥)
أحكام النكرات .

ثم اختلفوا في وجه تنكيرها ، فذهب الفارسي وعليه الأكثر إلى
أنها إنما وجب تنكيرها ، لأنها مؤولة بأسم الأفعال ، فقولك : هذا رجل
مثل زيد ، بمنزلة هذا رجل مشابه زيد^(٦) ، و^(٧)

* بمنجرد قيد ألا وأبد *
بمنزلة مقيد ألا وأبد .

- (١) " في أن " في الأصل " فإن " والمثبت من " ح " و " ق " .
(٢) انظر هـ مع الهوامع ١/ ١٩٣ .
(٣) الجمل : ١٨٠ .
(٤) في " ق " " وما جاءني " .
(٥) في الأصل " وهذا كله " .
(٦) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ١٠٤٣-١٠٤٤ : أن الفارسي يرى
أن سبب تنكير " مثلك " وما جرى مجراها عائد إلى أن الاشتراك لا
يرتفع بالإضافة بل يبقى ، ولذلك جرى وصفاً للنكرة . وهي
طريقة سيبويه ١/ ٤٢٣ ، وانظر كتاب الشعر : ٢٨٦-٢٨٧ .
(٧) هذا جزء من بيت وهو بتمامه :
بمنجرد قيد ألا وأبد لأحد
وطراد الهوادي كل شأ ومغرب
وهو في ديوان امرئ القيس : ٤٦ ، والكتاب : ١/ ٤٢٤ ، ونسبه
ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٠/ ٤٥٧ لعلقمة بن عدي .

ومنهم من قال : إِنَّمَا وجب تنكيرها ؛ لكثرة آلاشباه وآلامثال ، ويلزم على هذا القول تعريفها إِذَا آتَتْغَى التَّعْدُدَ كَقَوْلِكَ : مررت بآلساكن غير آلتحرك ، و * أَنَعَمْتُ عَلَيْهِمْ غير المفضوب عليهم ولا آالضالين * ، وكشمس وقمر وما أشبه ذلك .

ومنهم مَنْ قال : إِنَّمَا وجب تنكيرها ؛ لِأَنَّهَا وضعت مضافة في أول أحوالها ، إِذْ معلومٌ أَنَّ التعريف ثانٍ عن آالتنكير ، وليست إِضافتها ثانيةً عن انفصالها ، فوجب أن تكون نكرة ؛ لِأَنَّ الأسم في أول أحواله نكرة ، وهذا آالمذهب أيضا غير سديد ؛ لِأَنَّهُ معارضٌ بكل ، وبعض من جهة أنهما لا ينفصلان عن الإضافة تصريحًا أو تقديرًا ، وقد أجمعوا على تعريفهما بهما فأعرف ذلك ، وآالله ولي آلتوفيق .

مسألة : شَبِيهٌ إِضافته محضة من بين سائر أخواته ، ووجه ذلك أَنَّهُ من أمثلة آالمبالغة ، فلا يقال : زَيْدٌ شَبِيهٌ عمروٌ ، إِلَّا عند آاستغراق جميع وجوه آالشبه حتى كَأَنَّهُ هو ، فصارقوك : زَيْدٌ شَبِيهٌ عمروٌ ، بمنزلة لو قلت : زيد آالمعروف بِشَبِيهٍ (١) عمروٌ ، فكان بمنزلة آالماضي (٢) ، وآاسم آالفاعل إِذَا كان بمعنى آالماضي كانت إِضافته محضةً ، فأفهم ذلك وآالله آلتوفيق .

(١) في آالأصل و " ق " " شَبِيه " .

(٢) ساقطة من " ح " .

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية

كلامه في هذا الباب في نواصب الأفعال المضارعة ، وهي أربعة
في الحقيقة " أن " المصدريّة الموضوعة خفيفة " لن " و " إذا " و " كي " المصدريّة ، وهذه الحروف على قسمين : أحدهما : لا ينصب إلا ظاهراً ، وهو " لن " و " إذا " و " كي " .

والآخر : ينصب على ثلاثة أوجه وهو " أن " . أحدها : أن تكون محذوفة لا تظهر ، وذلك بعد " حتى " الجارة ، و " كي " الجارة ، ولام الجحود ، والجواب بالفاء ، والواو ، وأو .

والثاني : أن تكون مخيراً في إضمارها وإظهارها ، وذلك في موضعين : أحدهما بعد لام " كي " إذا لم يقع بعدها لا ^(١) النافية ، فيلزم حينئذ إظهارها ، ليكون فاصلاً بين المثلين كقوله تعالى * لئلا يعلم أهل الكتاب * ^(٢) فإضمارها كقوله تعالى : * ليقطع طرقات الذين كفروا * ^(٣) وإظهارها كقوله تعالى * وأمرت لأن أكون أول المسلمين * ^(٤)

والموضع الثاني : إذا كان المضارع معطوفاً على اسم صريح قبله مصدراً كان أو غير مصدر ^(٥) وأكثر ما يكون مصدراً ؛ من ذلك قول الشاعر : ^(٦)

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

-
- (١) ساقطة من " ح " .
(٢) الحديد : ٢٩ .
(٣) آل عمران : ١٢٧ .
(٤) الزمر : ١٢ .
(٥) في " ح " مخروم مكانها . وظهر في التصوير بعض حروف كلمة أخرى من الصفحة التي تليها .
(٦) انظر البيت فيما سبق ص : ٧٩ .

(١)

ومثال إظهارها قول الشاعر:

أَبَتِ الرُّوَادُفُ وَالْثُدِيُّ لِقَمَصَهَا مَسَّ الْبَطُونُ وَأَنْ تَمَسَّ ظَهْرُهَا

والموضع الثالث من القسمة الأولى ما خرج عن القسمين يلزم فيه إظهارها في غالب الأمر، وقد تقدم ذلك في باب الأفعال، وإنما أعدنا ذكره هنا على سبيل البيان .

وأما "لن" ففيها ثلاثة مذاهب :

(٣)

(٢)

أحدها : أنها بسيطة ، أعني أنها غير مركبة ، وهو قول سيبويه ،

وعليه الأكثر .

والثاني : أنها مركبة من "لا" و"أن" وهو قول الخليل ، ورده

سيبويه بإجماعهم على جواز تقديم معمول معمولها عليها (٤) كقولك :

زيدا لن أضرب ، ولو كان أصلها لا أن أضرب زيدا كما يقوله الخليل لا متنع

هذا لأن الموصول لا يتقدم عليه ما في حيزه (٥) ، وقد وجهه (٦) / بعضهم ٢١٤

بأن التركيب تحدث معه أحكام لم تكن قبل التركيب (٧) ، وهذا كما ترى ؛

لأنه يلزم (٨) عليه أن يعود ما ليس بكلام كلاماً مستقلاً بالتركيب ، وذلك

غير مستقيم ، فتأمل ذلك .

والمذهب الثالث : أن أصلها "لا" ثم أبدلت ألفها نوناً كما

أبدلت النون ألفاً في نحو : ضربت زيدا إذا وقفت عليه ، ويعزى هذا

(١) لم أعر على البيت فيما راجعته .

(٢) ساقطه من "ق" .

(٣) الكتاب ٥/٣ وانظر الجني الداني ٢٨٤ .

(٤) في "ح" عليه .

(٥) الكتاب ٥/٣ ، وانظر الصاحبى : ٢٥٦ ، والجني الداني : ٢٨٤ ،

وانظر ما سبق ص

(٦) في "ق" وجه .

(٧) انظر نتائج الفكر : ١٣٣ ، والجني الداني ٢٨٥ ، وانظر ما سبق

ص

(٨) "لأنه لا يلزم" في "ح" "لا يلزم" وهو متجه أيضا .

القول إلى ألفراء^(١) قال القاضي^(٢) : وهذه دَعْوَى مجردة من الدليل .

وَأَمَّا " إِنْذَا " فذهب سيبويه إلى أنها تنصب المضارع بنفسها ،
وَحَكِي عن^(٣) الخليل أَنَّ له فيها قولاً أَنَّها تنصب المضارع بإضمار " أَنْ " .
كحتى وأخواتها ، وردّه سيبويه بأنها لو كانت كذلك لجاز انتصاب المضارع
بعدها ، في نحو قولك : زيد إِنْذَا يُكْرَمُكَ ، لأنَّ النصب عنده إِنْمَا هُوَ
بأنَّ مضمرة بعدها^(٤) ، فما معنَى ذكر تقدمها شرطاً في عملها ؟

ومنهم من قال : إِنَّ أصلها إِنْذَا أَنْ^(٥) ، فنقلت حركة ألهمزة للذال
قبلها ، وحذفت ألهمزة على قياس التسهيل ، فصارت^(٦) إِنْذَا ، وهذا ضعيف
من جهة التزام التسهيل بالنقل والحذف ، لأنَّ التسهيل موقوف على بعض العرب
دون بعض ، وهذا اللفظ يقوله كل العرب ، وأيضاً فَإِنَّه لو كان أصلها إِنْذَا أَنْ
لكانت " إِنْذَا " ظَرْفًا مضافاً إلى مفرد ، لأنَّ " أَنْ " مع الفعل بتأويل اسم
مفرد^(٧) ، ولا يضاف هذا الظرف للمفرد أصلاً ، وأيضاً فيلزم أن يكون [قولك]
إِنْذَا أَكْرَمَكَ في الجواب غير كلام ، لأنَّه ظرف مخفوض به ، ولا بد في الكلام من
مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه ، فَإِذَا بَطُلَ هذا والذي قبله صحَّ الآول^(٨) ، والله أعلم .

- (١) رصف المباني : ٢٨٥ .
- (٢) " قال القاضي " ساقطة من " ح " .
- (٣) ساقطة من " ح " .
- (٤) في " ح " " إِنْمَا " هو بإضمار أَنْ بعدها ، وأنظر المسألة في
الكتاب ١٦/٣ وما ذكره سيبويه عن الخليل حكاه عنه أبو عبيدة
رصف المباني : ٦٩ ، الجنى الداني : ٣٥٧ .
- (٥) نسبه في الجنى : ٣٥٧ إلى الخليل في أحد أقواله ، ونسبه في
رصف المباني للكوفيين : ٦٩ .
- (٦) رصف المباني : ٦٩ .
- (٧) زيادة من " ح " .
- (٨) رد في رصف المباني بردين آخرين .

وأما " كي " فإِنَّهَا على وجهين : جارة ، ومصدرية ؛ فالمصدرية هي الناصبة للفعل ، والجارّة بمنزلة حتى في أنها تنصب المضارع بإضمار " أن " ولها ثلاثة أحوال ؛ فموضعٌ يتعين فيها ^(١) أنها ناصبة بنفسها ، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر كقوله تعالى ﴿ لَكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ^(٢) لأن حرف الجر لا يدخل على مثله ، وموضعٌ يتعين فيها ^(٣) أنها جارة ، وذلك إذا كانت من لغة من يقول : كَيْمَه بمعنى لِمَه ؟ فلا بد أن تكون هاهنا جارة ؛ لأن عوامل الآفعال لا تدخل على الآسما ، وموضعٌ يَحْتَمِلُ الأمرين ، وذلك إذا وقع بعدها الآفعل ، ولم يدخل عليها حرف جر كقولك : جئت كي أقرأ ، وكقوله تعالى : ﴿ كِي تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ ^(٤) فإن كانت الجارة كان الآفعل بعدها منصوباً بإضمار " أن " ، وإن كانت المصدرية كان الآفعل بعدها منصوباً بها نَفْسِهَا ، وهذا أولى هاهنا ، لأنه قد ثبت كونها مصدرية في قوله تعالى ﴿ لَكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ^(٥) فيكون من باب حَمَلِ المطلق على المقيّد ، والله أعلم .

وأما لام الجحود ، فهي الواقعة في خبر كون منفي ماضي اللفظ ، أو المعنى كقولك : ما كان زيد لِيَفْعَلَ ، ولم يكن [زيد] ^(٥) لِيَفْعَلَ ، فالأول ماضي اللفظ ، والثاني ماضي المعنى ، وإنما لزم إضمارها ههنا ^(٦) ليكون الخبر في النفي بمنزلة في الإيجاب في وجوب أستفتاحه بحرف واحد ؛ لأن قولك : ما كان زيد لِيَفْعَلَ ، نفى لقولك : كان زيد سيفعل ، ولو

(١) في " ح " و " ق " فيه .

(٢) الحديد : ٢٣ .

(٣) في " ح " و " ق " فيها " .

(٤) طه : ٤ ، والقصص : ١٣ .

(٥) زيادة من " ق " .

(٦) في " ق " " وإنما لزم إضمارُ [أن] هاهنا .

أظهرت "أَنَّ" بعد آلام فقلت : ما كان زيد لَإَنَّ يفعلَ ، لَانتفت المطابقة بين الخبر ونفيه ، وظاهر هذا جواز استعماله بَأَنَّ دونَ آلام (١) ، وقد قال به بعضهم ، وأستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أَن يُفْتَرَى ﴾ (٢) وليس في هذا دليلٌ ، لاحتمال أَن يكون من باب الإخبار بالمصدر عن الآسم مبالغة (٥) ، والله أعلم .

(١) مذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار أَنَّ بعد آلام ، واختلف النقل

عن الكوفيين فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر "أَنَّ" وحكى غيره جواز ذكرها تأكيداً . الجنى الداني : ١٥٨ .

(٢)

يونس : ٣٧ .

(٣) انظر مسألة لام الجحود في شرح ابن الضائع : ٦٨/أ فقد استفاد

منه المؤلف فائدة ظاهرة .

(١)

باب الجواب بالفاء

الفاء حرف من حروف العطف ، موضوع للتشريك ، إِلَّا أَنَّهَا إِنْ وَقَعَ بعدها فعل مضارع ، وكان معطوفاً على اسم صريح قبلها ، مصدرًا كان ، أو غير مصدر ، كان منصوباً بإضمار أن ، ويجوز إظهارها ، فَإِنْ كان معطوفاً على اسم مقدر كان منصوباً بإضمار أن ، ولا يجوز إظهارها ، إِلَّا أَنْ هذا لا يكون في غالب الأمر إلا بشرطين :

أحدهما : أَنْ يكون ما قبلها غير واجب .

والثاني : أَنْ يكون سبباً فيما بعدها ، وذلك في تسعة مواضع

وهي : الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني والترجي ، والدعاء ، وزيد فيها الشرط وجوابه (٢) ، إِلَّا أَنَّهُ بعد فعل الشرط أسهل منه بعد الجواب ، وستأتي هذه المسألة بعد إِنْ شاء الله .

ونذكر سيبويه في جملتها مثلاً من الشك وهو قول العرب : حسبته

شَتَمَنِي فَأَثَبَ عَلَيْهِ (٣) ، لِأَنَّ هذه اللفظة بمنزلة / غير الواجب ، لِأَنَّهَا ٢١٥

للمتردد في وقوع معناها . (٤) فعلى هذا تكون جملة المواضع التي ينصب

المضارع فيها بعد الفاء بإضمار أن لا يجوز إظهارها (٥) أَثَبْتُ عَشْرَ مَوْضِعًا ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطَانِ الْمَذْكُورَانِ كَانَ (٦) فِي الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ الَّرْفَعُ وَالنَّصَبُ ،

فَالنَّصَبُ عَلَى مَعْنِيَيْنِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى مَعْنِيَيْنِ مِثَالُ ذَلِكَ : مَا تَأْتِينَا فَتَحْدِثْنَا ،

(١) انظر الكتاب : ٢٨/٣ وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب : ٢٧٠ وما

بعدها .

(٢) انظر صرف اليوناني : ٤٢٢ ، وجمع الهوامع : ١٣٦/٤ .

(٣) الكتاب : ٣٦/٣ .

(٤) انظر جمع الهوامع : ١٣٧/٤ .

(٥) في "ق" " اظهرها " سبق قلم .

(٦) في هامش "ق" عن نسخة أخرى "جاز" .

فأحد معنَيي (١) النَّصب مقدَّر بقولك : ما تأتينا محدثا ، ومفهومه توجه
 آلنفي على إتيان مخصوص بالحديث دون غيره ، فمعناه ما يكون منك إتيان
 لأجل الحديث ، ولكن يكون منك لغیره ، وآلمعنى الآخر مقدَّر بكيف ، كأنه
 قال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ وظاهره نفي الإتيان مطلقا ، فحاصل
 المسألة انتفاء الحديث ، لانتفاء سببه في الوجهين ؛ لأنه إذا انتفى السبب
 انتفى السبب (٢) ، وأما الرفع فعلى وجهين من المعنى أحدهما على التشريك
 في آلنفي ، فيكون المعنى على نفي الإتيان ، ونفي الحديث في عقبه ؛ أي ما
 تأتينا وما تحدثنا ، والوجه الثاني على القطع وعدم التشريك في حرف آلنفي ،
 ويكون حينئذ سببا في معرفة مقتضى الأول ، أي حديثك الآن دليل على
 امتناع الإتيان ، ويتبين لك هذا بأن تضع اللام موضع ألفاء ، فإن اللام تشعر
 بالعلّة ، كما أن ألفاء تشعر بالسبب ، فكانه قال : ما تأتينا لأنك تحدثنا ، (٣)
 والفعل حينئذ مبني على مبتدأ تقديره : ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا ،
 وذكر آبن جني وجهًا ثانيًا في الرفع ، وهو أنه يأتي على معنى النَّصب ، وقال : من ذلك
 قوله تعالى ﴿ ولا يؤءن لهم فيعتذرون ﴾ (٤) معناه على معناه لو كان منصوبا
 ، وقال سيهويه : إنه على التشريك في حرف آلنفي . وآلمعنى : إنهم
 لا يؤءن لهم ولا يعتذرون أصلا . (٥)

(١) في "ق" "معنى" بدون نقط آليا ، فهو مفرد .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٠ .

(٣) في "ق" "لتحدثنا" .

(٤) الرسائل : ٣٦ .

(٥) الكتاب ٣ / ٣٠ .

بَاب "أَوْ"

الأصل في "أو" أن تكون عاطفة ، تعطف ألا سماءً ولا أفعال ،
 فتمت عطفت فعلاً مضارعاً على اسمٍ صريحٍ كان منصوباً بإضمار "أن" وجاز
 إظهارها كقولك يعجبني قراءتك ألفقه أو تقرأ النحو ، ويجوز أو أن تقرأ النحو ،
 فإن كان معطوفاً على اسمٍ غير ملفوظٍ به وكان ما بعدها مخالفاً لما قبلها ،
 كان منصوباً بأن لازمة الإضمار ، ليحصل بذلك التناسب بين توهمها وتوهم
 المعطوف عليه ، ويراد بها حينئذ معنى "إلا أن" أو معنى "إلى أن"
 أو معنى "كي" كقولك : لا تسيرن في آبلار أو أستغني ، فهذا المثال
 يحتمل الآوجه الثلاثة ، وأما قولك ^(١) : لا سيرن أو تغرب الشمس ، فهذا
 المثال لا يتصور فيه أن يكون على معنى كي ، لأن سيرك لا يكون سبباً في
 غروب الشمس ، ولكن يكون ^(٢) على معنى "إلى أن" على أن تجعل
 غروب الشمس غاية سيرك ، ويكون أيضاً على معنى "إلا أن" أي لا تسيرن
 في جميع الآزمان إلا زمان غروب الشمس ، كأنك استثنيت زمان الغروب من
 أزمنة السير ، ومثال كونها بمعنى "إلا أن" على التعيين : لا تقتلن هذا
 الكافر أو يسلم ، أي لا تقتلنه إلا أن يسلم ، ومثال كونها بمعنى "كي" على
 التعيين لا صلين أو أدخل الجنة ، أي لا صلين كي أدخل الجنة ، فيظهر
 من هذا كله أن واحداً من هذه ^(٣) التقديرات لا يطرد ، فالوجه أن يكون
 تقديرها على حسب المعنى الذي يصح في الموضع ، ورَبَّ موضع يتعين فيه
 أحد هذه المعاني الثلاثة فيجب تقديرها بالحرف الذي يليق بذلك

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) "ولكن يكون" في "ق" "ولا يكون" .

(٣) في "ق" "هذا" .

آلْمَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ : لَا تُسَيِّرَنَّ فِي الْبِلَادِ أَوْ اسْتَغْنَى كَانَ مَجْمَعًا فِي الْمَعْنَى
الثَّلَاثَةِ ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَا تُسَيِّرَنَّ فِي الْبِلَادِ كَيْ أَسْتَغْنَى ، فَيَكُونَ
عِلَّةً وَمَعْلُولًا ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَا تُسَيِّرَنَّ فِي الْبِلَادِ إِلَى أَنْ أَسْتَغْنَى
فَيَكُونَ حَصُولُ الْغْنَى غَايَةَ السَّيْرِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَا تُسَيِّرَنَّ فِي
الْبِلَادِ إِلَى أَنْ (١) اسْتَغْنَى ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَقَعَ سَيْرُهُمْ يَرْتَفِعُ بِحَصُولِ الْغْنَى ،
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَحْصَلَ الْغْنَى دُونَ وَقُوعِ سَيْرِهِمْ ، وَيُظْهِرُ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعْنَى
فِي بَابِ الْإِيمَانِ الَّتِي يَنْفَعُ فِيهَا الْإِسْتِثْنَاءُ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَاللَّهُ لَا يُسَيِّرَنَّ أَوْ اسْتَغْنَى
، فَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ لَا تُسَيِّرَنَّ إِلَى أَنْ أَسْتَغْنَى ، فَهُوَ عَلَى حِنْثٍ إِلَى زَمَانِ حَصُولِ
الْغْنَى أَوْ يَمُوتُ دُونَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ : لَا تُسَيِّرَنَّ كَيْ أَسْتَغْنَى ، فَإِنَّهُ يُلْزِمُهُ اتِّصَالُ
السَّيْرِ إِلَى زَمَانِ الْغْنَى ، أَوْ الْمَوْتِ ، وَإِنَّمَا يُلْزِمُهُ أَقْلٌ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ،
لَا أَنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى وَقُوعِ سَيْرِهِ يَكُونُ سَبَبًا فِي حَصُولِ الْغْنَى غَالِبًا / وَلَيْسَ ٢١٦
عَلَيْهِ حَصُولُ الْغْنَى ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِجْتِهَادُ فِي ذَلِكَ ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَرِيدُ
بِالْأَلْفِ وَالْإِلَامِ اسْتِفْرَاقَ جِنْسِ الْبِلَادِ مُطْلَقًا حَتَّى يُلْزِمُهُ إِعْمَالُ السَّيْرِ إِلَى كُلِّ
وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْ بِلَادِ أَهْلِ الْأَرْضِ ، هَذَا لَا يَخْطُرُ لِأَحَدٍ ، وَإِنَّمَا غَرَضُهُ
بِذَلِكَ الْإِجْتِهَادُ فِي حَصُولِ الْمَطْلُوبِ ، وَلَا يُلْزِمُهُ حَصُولُهُ بَعْدُ ، هَذَا هُوَ
الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ لَا تُسَيِّرَنَّ فِي الْبِلَادِ إِلَى أَنْ (٢) أَسْتَغْنَى ، فَإِنَّهُ
إِنْ أَسْتَغْنَى مَكَانَهُ لَمْ يُلْزِمُهُ السَّيْرُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَسْتَغْنَى بَعْدَ مَا سَارَ إِلَى مَا
لَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ أَسْمُ بِلَادٍ (٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : يَسْأَلُ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْوَأْوِ ، فَإِنَّهُ قَالَ فَيَسِي
بَابِ الْإِيمَانِ : بَابُ الْجَوَابِ بِالْإِيمَانِ ، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْوَأْوِ وَأَو ؟

- (١) فِي "ق" "إِلَّا أَنْ" .
(٢) فِي "ح" "وَق" "إِلَّا أَنْ" .
(٣) فِي "ق" "بِلَادٍ" .

فيجاب بأنَّ آلفاء من شروط نصب ما بعدها أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها ، فأشبهت وقوعها في جواب الشرط ؛ لأنها هنالك يقال فيها : جواب قسم ، ثم قيل فيها ها هنا جواب اعتباراً بما فيها من معنى السبب ، وليس شيء من ذلك في الواو وأو ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

(١)

فإن أطلق لفظ جواب على الواو وأو ، كما أطلق [ذلك] على آلفاء ، فيكون ذلك مجازاً وتشبيهاً بعيداً اعتباراً بأنها كلها أخوات في لزوم إضمار التائب بعدها ، أطلق على الكل ما أضله أن يطلق على البعض ، والله أعلم .

باب آلاوا

الواو بمنزلة ألفاء ، في أنها تعطف المضارع الواقع بعدها على
 آسمٍ صريحٍ وغير صريحٍ ، فإن كان معطوفاً على آسمٍ صريحٍ جاز إظهار "أن" وإضمارها (١) كقولك : أعجبتني قراءتك وتفهم ، وإن شئت أظهرت "أن"
 وإن كان معطوفاً على آسمٍ غير صريحٍ لزم إضمارها ليقع التساوي بين توهمها
 وتوهم المعطوف عليه ، وأيضاً فإن لزوم إضمارها لا يستلزم محظوراً بخلاف (٢)
 إظهارها ، فإنه يستلزم محظوراً وهو "أن" ذلك شبيهٌ يعطف الآسم على الفعل ،
 (٣) "أن" مع الفعل في حكم الآسم الصريح ، فكان يجيء من ذلك
 ما قلناه من عطف الآسم على الفعل (٣) ، فلهذا ولما قدّمناه لزم إضمارها
 والله أعلم ، غير أنها لا ينتصب بعدها في هذا القسم إلا بشرطين :
 أحدهما : أن يكون ما قبلها غير واجب ، وهو ما قدّمنا تعديده في
 باب ألفاء .

والثاني : أن يراى به (٤) معنى الجمع دون معنى العطف ،
 ومثال ذلك "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" (٥) بنصب آباء ، ومعنى هذا :
 أن النهي معلق بالجمع بين الأمرين ، أي لا تجمع بينهما في زمان واحد ،
 فلو استعملها في زمانين مفترقين لم يكن مرتكباً للنهي ، فلو كانت آلاوا
 لمجرد العطف قللت : لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً ، بجزم الفعلين لكان
 النهي مطلقاً ، والنهي المطلق يتناول جميع المذكور بعده ، فإن قلت : لا تأكل
 السمك وتشرب اللبن ، بجزم آلاو ورفع الثاني كان آلاو وحده منهياً عنه ،

(١) في "ق" جاز إظهارها وإضمارها .

(٢) في "ح" آلاوا .

(٣-٣) ساقطة من "ح" .

(٤) في "ح" و "ق" بها .

(٥) هذا آلاو في الكتاب ٤٢/٣ .

وأما الثاني فقول : إِنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ عَلَى مَعْنَى الْإِبَاحَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَأْكُلِ
الْسَمَكَ وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ ، أَيْ وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ إِنْ شِئْتَ ، أَيْ وَلَكَ ذَلِكَ .^(١)

وقال قوم من النحاة : إِنَّ هَذِهِ آلَاوٌ وَآلُحَالٌ وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا
مَبْنِيٌّ عَلَى مَبْتَدَأٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ ، أَيْ لَا^(٢) تَأْكُلِ
السَّمَكَ فِي حَالِ شَرِبِكَ اللَّبْنَ .^(٣)

فإن قيل : هَذَا الْمَعْنَى بَعِيْنُهُ هُوَ الْمَعْنَى^(٤) الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ
نَصْبُ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ فِي النَّصْبِ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ شَرِبِكَ
اللَّبَنِ كَانَ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ : لَا تَأْكُلِ^(٥) السَّمَكَ فِي حَالِ شَرِبِكَ
اللَّبَنِ .

فالجواب : أَنَّ بَعْضَ الشُّيُوخِ كَانَ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ ، بِأَنَّ النَّهْيَ
مَعَ نَصْبِ الْفِعْلِ مَعْلُوقٌ بِهِمَا عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ ، وَأَمَّا مَعَ^(٦) رَفْعِ الْفِعْلِ فَإِنَّ
النَّهْيَ مَعْلُوقٌ بِأَكْلِ السَّمَكِ فِي حَالِ شَرِبِهِ اللَّبَنِ ، وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ النَّهْيَ
غَيْرُ مَعْلُوقٍ بِشَرِبِ اللَّبَنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْلُوقٌ بِأَكْلِ السَّمَكِ فِي حَالِ اسْتِعْمَالِ اللَّبَنِ ،
فَقَدْ ظَهَرَ الْفَرْقُ بِاخْتِلَافِ وَجْهِ اتِّعْلُقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وفيه طريقة أخرى أظهر من هذا / وهي أَنَّ النَّهْيَ مَعَ ٢١٢
جَزَمَ الْفَعْلَيْنِ يَخَاطَبُ بِهِ الْمَرِيضَ دُونَ الصَّحِيحِ ، كَأَنَّ الطَّبِيبَ رَأَى أَنَّ هَذَا
الضَّرْبَ يَضُرُّ الْمَرِيضَ مُطْلَقًا ، وَأَنَّهُ مَعَ نَصْبِ الْفِعْلِ الثَّانِي يَخَاطَبُ بِهِ الصَّحِيحَ ،

(١) الكتاب ٤٢/٣ والأصول ١٥٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك :

٠٩٧١/٢

(٢) في الأصل " ولا " .

(٣) ممن قال به آبن مالك ، وآبن الضائع ، لكنه ضعف دخول واو

آلحال على المضارع ، شرح التسهيل لابن مالك ٩٧١/٢ ، وشرح

آبن الضائع : ١/٧١ ، وانظر شرح آبن صفور ١٥٨/٢ .

(٤) " هو المعنى " ساقط من " ق " .

(٥) " لا تأكل " ساقطة من " ح " .

(٦) في الأصل " وأقاما " خطأ .

كَانَ الطَّبِيبُ قَالَ لَهُ : لَا تَجْمَعُ بَيْنَ هَذَيْنِ ، لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يُشِيرُ كَيْمُوسٌ
سَوْءٌ ، وَأَمَّا مَعَ رَفْعِ الْفِعْلِ الثَّانِي فَيَخَاطَبُ بِهِ مِنْ عَادَتِهِ اسْتِعْمَالُ أَحَدِهِمَا ،
فَيَقُولُ الطَّبِيبُ لِرَاعِي الْغَنَمِ مَثَلًا : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ، أَيْ وَأَنْتَ
تَشْرَبُ اللَّبْنَ ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَنْبَهِاهُ عَنْ أَكْلِ السَّمَكِ وَإِنَّمَا اللَّبْنُ بِيَدِهِ مَثَلًا ،
وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَأَنْتَ مِنْ عَادَتِهِ شَرِبَ اللَّبْنَ ، لِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ دَخَلَ غِذَاءُ السَّمَكِ عَلَى أَعْضَاءِ نَشَأَتْ مِنْ شَرِبِ اللَّبْنَ فَأُثْمِرَ ذَلِكَ كَيْمُوسٌ
سَوْءٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَخَاطَبُ بِذَلِكَ أَهْلَ السَّوَاوِلِ كَانَتْ الْعِبَارَةُ : لَا تَشْرَبِ
اللَّبْنَ وَتَأْكُلِ السَّمَكَ ، أَيْ وَأَنْتَ تَأْكُلُ السَّمَكَ ، أَيْ وَأَنْتَ مِنْ عَادَتِهِ أَكَلَ السَّمَكِ ،
كَمَا قُلْنَا فِي السَّأَلَةِ قَبْلُ ، وَهَذَا بَيْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا يَفْسَّرُ بِهِ
الْمَوْضِعُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (اعلم أَنَّ آوَاوُ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبِلَ) (١) إِلَى آخِرِهِ .

ظَاهِرُهُ مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍ (٢) الْجَرْمِيِّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ

الْحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ : آوَاوُ ، وَآلِفَاءُ ، وَآوُ تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَرْفٍ
بَعْدَهَا ، وَحِجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِضْمَارَ الْحُرُوفِ وَإِبْقَاءَ عَمَلِهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصُولِ
وَأَيْضًا فَإِنَّ "أَنَّ" لَمْ تَظْهَرْ فَقَطْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَوَجِبَ نِسْبَةُ النِّصْبِ
إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ ، وَحِذَاقُ النَّحَاةِ يَضْمُرُونَ "أَنَّ" بَعْدَ هَذِهِ
الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ (٤) فِي النَّصْبِ (٥) ، وَلِأَنَّ
إِضْمَارَهَا قَدْ ثَبَتَ بَعْدَهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ مَعْطُوفًا بِهَا عَلَى

----- ج -----

- (١) الْجَمْلُ : ١٨٧
- (٢) فِي الْأَصْلِ "عَمْرُو" خَطَأً .
- (٣) انْظُرْ مَذْهَبَ الْجَرْمِيِّ فِي الْإِنْصَافِ : ٥٥٥ ، وَنَسِبه بِدْرُ الدِّينِ بِنِ
مَالِكٍ فِي تَكْمَلَةِ شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٩٧٦/٢ لِلْكُوفِيِّينَ وَالْمَشْهُورِ فِي
مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ
نُصِبَ بِالْأَصْرِفِ ، أَيْ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ "أَصْلُ" .
- (٥) فِي "ح" "الْمَذْهَبُ" خَطَأً .

آسم صريح قبلها ، فوجب أن يضر هنا ما ظهر هناك ، وأيضاً فإن هذه
الحروف الثلاثة لو كانت ناصبةً بنفسها لجاز أن يدخل عليها حرف
الْعطف ، كما دخل على واو القسم ، فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا
وفتكرنا ، وهذا لا يقوله أحد (١) ، وأيضاً فإن الحروف مشتركة بين الأسماء
والأفعال ، والحروف لا تعمل إلا بشرط الاختصاص ، فالأصح ما ذهب إليه
سيبويه (٢) والله أعلم .

فإن قلت : لعله نسب النصب لها مجازاً كما نسبه لحتى ، ويكون
مذهبه مذهب الجماعة .

قلنا : يظهر من قوله بعد أنها نسبة حقيقية ، ألا تراه قال :
«وأما قوله : (٣)

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فإنه أضمر " أن " ونصب بها ، فهذا ظاهر في اختلاف الموضعين
، ولو كان النصب في الأول بإضمار " أن " لم يكن بين الموضعين فرق ، ولكن
قد يقال : يصح في الأول أن يكون نسبةً مجازيةً ونه في هذا الموضع
على إضمارها ، لأنها تظهر فيه كثيراً ، ولما لم تظهر في الأول صحت النسبة ،
ولو نسب (٤) النصب في هذا القسم الثاني للواو لعارضة جواز إظهارها ،
فهذا مما يمكن أن يقال ، والله أعلم .

(١) هذا الدليل الأخير من أدلة سيبويه : ٤١/٣ . وقال أبو الفتح
أبْنُ جُنَيٍّ - رحمه الله - [في شأن حروف العطف] " . . . إنما هي
ناتية عن العامل دالة عليه ، وليست بمتولية للعمل دونه ، وذلك قولك :
قام زيد وعمر ، ورأيت زيدا وبكرا . . . فلو كانت ناصبة لم تكن جارة وهي
يلفظ واحد ، وكذلك لو كانت ألوا ورافعة لم تكن جارة ، وبذلك على
أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ، ودل
عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو : ضربت زيدا
وضربت بكرا ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد ، فالعمل إنما للعامل
المراد بالحرف العطف . سر صناعة الأعراب : ٦٣٨ .

(٢) الكتاب : ١٨/٣ ، ٤١ .

(٣) سبق ص : ٧٦٠ (٤) في " ح " نصب .

باب واحد

مذهب سيبويه في " وحده " أنه آسَمُ في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، والأصل في قولك : جاء زيد وحده ، جاء زيد منفرداً ، منفرداً حالاً ، ثم وضع موضعه انفراداً ، فأنفراداً مصدر في موضع الحال ، ثم وضع موضعه وحده ، فوحده آسَمُ في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، فإن قيل : (١) هلا قلتم فيه : إنه آسَمُ في موضع الحال ، ولم يحتج إلى توسط المصدرية ؟

فالجواب أنا إنما قلنا ذلك ؛ لأننا رأينا العرب تضع المصادر مواضع

الأحوال ، كقوله تعالى ﴿ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾ (٢) وتضع الأسماء موضع المصادر كقوله تعالى ﴿ لَنْ يَضُرَّوْا اللَّهَ شَيْئًا ﴾ (٤) فإذا قلنا : إنَّ وحده آسَمُ في موضع المصدر كان له نظير ، وإذا قلنا إنَّ ذلك المصدر موضوع موضع الحال كان له نظير ، فلو قلنا : إنَّ وحده آسَمُ في موضع الحال لم يكن له نظير ؛ لأننا لم نرها تضع الأسماء في موضع الأحوال من غير واسطة فسي موضع من المواضع ، فوجب اعتبار النظائر واجتناب ما ليس له نظير . فلهذا قلنا في وحده إنه آسَمُ في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، وذهب قوم إلى أنه في موضع الحال ، لأنه حكى من كلامهم : وَحَدَّ يَحْدُ حِدَّةً ، وَوَحَدَ يُوَحِّدُ وَحْدًا وَوَحْدَةً / وَوَحَادَةً ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا كَانَ وَحْدُهُ مَصْدَرًا في موضع الحال ، وهذا ظاهر قول أبي القاسم (٥) ، وذهب يونس إلى أنه على إسقاط حرف الجر ، والمعنى عنده : زَيْدٌ عَلَى حَيَالِهِ (٦) ، فهو

(١) الكتاب ٣٧٨/١ ، وأنظر شرح ابن الضائع ١/٧٢ وشرح ابن عصفور

١٥٩/٢

(٢) في الأصل " كقولك " .

(٣) البقرة ٢٦٠ .

(٤) آل عمران ١٧٦ ، ١٧٧ ، ومحمد صلى الله عليه وسلم ٣٦٠ .

(٥) الجمل :

(٦) الكتاب : ٣٧٧/١ .

في رأيه بمنزلة عنده ، وهذا ضعيف ؛ لبعد معنى الطرفية فيه ، وينبغي على هذا الخلاف جواز ما يجري على السنة العامة ^(١) من قولهم : زيد وحده ، وامتناعه وإثباته في لحنهم ، أما على مذهب الجماعة ، فهو من لحن العامة ؛ لأن زيدا من قولك : زيد وحده رفع بالابتداء ، ووحده حال ، على التقدير المذكور ، والحال لا تأتي إلا بعد تمام الكلام ، فإن قلت : أجمعه حالا تسد مسد الخبر كقولهم : ضربني زيدا ^(٢) قاشما .

أجيب بأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشرط أن يكون المبتدأ مصدرا أو في حكمه ، وليس ذلك في قولك : زيد وحده ، والعلة في الشرط المذكور أن الخبر الذي سدت الحال مسده ظرف زمان ، وظروف الزمان يصح كونها أخبارا عن المصادر دون الأشخاص ، ويمكن أن يتجه قول العامة على طريقة يونس ؛ لأن وحده في رأيه بمنزلة عنده ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن وحده منصوب أبدا ، إلا في ثلاث مواضع ، فإنه يضاف إليه فيخفف ، وذلك أنه حكي من قولهم : زيد نسيج وحده ، إذا مدحوه تشبيها بالشوب الرفيع الذي لا ينسج على منواله غيره ، كأنه واحد زمانه في الفضائل ، فإذا ذمموه قالوا : عيبر وحده ، وجحش وحده ^(٣) ، كأنهم أرادوا أنه منفرد برأيه ، ولا خير فيه ، حتى كأنهم قالوا : حمار نفسه ، وما عدا هذه المواضع الثلاثة منصوب لا غير ^(٤) ، على ما ذكر .

وقوله في أول الباب : (لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث) ^(٥) .

يعني أنهم استغنوا عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بإعطاء الضمير

(١) في "ج" "المعربين" خطأ .

(٢) في الأصل "زيد" غير منصوب .

(٣) انظر الكتاب ٣٧٧/١ - ٣٧٨ .

(٤) في هامش الأصل عن نسخة أخرى "ليس غير" .

(٥) الجمل ١٨٩/١ .

المتصل به تلك المعاني ، وقد نبه هو على ذلك بقوله : (ولكن يشنى
الضمير المتصل به ويجمع ، ويؤنث ، ويذكر) ، والأولى أن يقال : ولا يشنى
، ولا يجمع ، ولا يؤنث اعتباراً بالمصدرية ، ولا حظ للمصدر في واحد من
تلك المعاني (١) ، وأيضاً فإنَّ الضمير المتصل به يفي بتلك المعاني ، والله
أعلم .

ثم قال : (وتقول : مررت بالقوم خمستهم) (٢) إلى آخره .

هذه الأسماء المذكورة في هذا الفصل تستعمل مضافةً إلى ضمير المذكور
قبلها من ثلاثة إلى عشرة ، كقولك : مررت بالقوم ثلاثتهم ، إلى قولك : عشرتهم ،
ولا يستعمل فيما دون الثلاثة ؛ لما يلزم في ذلك (٣) من إضافة الشيء إلى
نفسه ، فلما قلت : مررت بالزئدين اثنيهما لكان فيه المحذور المذكور ، فإنَّ
قلت : هذا المانع المذكور (٤) موجودٌ في سائرهما .

فالجواب أنَّ الأمر كذلك ، ولكن فرق بين الموضعين بأنَّ ذلك
في المتن بالتخصيص ، فوجب امتناعه ، وهو في الثلاثة وأخواته بخلاف ذلك ،
ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بالقوم ثلاثتهم ، فإنَّ هذا الضمير ليس نصّاً
في المذكور قبله ؛ (٥) لصلاحيته للوقوع على أكثر من المذكور ، وهذا فرق
واضح (٦) ، ولا تستعمل فيما فوق العشرة على المشهور ، استغناءً عن
ذلك بمجيء (٧) اسم العدد على الأصل من انتصابه على الحال كقولك :

(١) لأنَّ المصدر يدل على الكثير والقليل .

(٢) الجمل : ١٨٩ .

(٣) في "ح" و"ق" "لما يلزم عليه" .

(٤) ساقطة من "ح" و"ق" .

(٥) في "ق" "قبلها" .

(٦) أجاب بهذا الجواب ابن الضائع في شرحه ٧٢ / ب .

(٧) في "ح" "لمجيء" .

مررت بالقوم أحد عشر رجلاً ، أي في حال كونهم أحد عشر (١) . ومن الناس من أجراه مجرى ما قبله (٢) ، والصواب ما ذكرناه أولاً ، لأنه ليس موضع قياس ، والله أعلم .

فصل : ثم إن العرب تختلف في هذه الأسماء ، فأهل الحجاز يجرونها مجرى وحده في لزوم النصب على ما ذكر فيه قبل ، وينوטים يجرونها على ما قبلها على سبيل التوكيد (٣) ، والمعنى فيها على حسب المعنى فيما أجريت مجراه ، فإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم فكأنك قلت : مررت بالقوم وحدهم فكما أن المعنى في قولك : مررت بالقوم وحدهم ، أنك لم تمر بغيرهم ، وإنما خصصتهم بالمرور ، فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم سواء بسواء ، وإذا أنت أجريته على ما قبله في الأعراب فقلت : مررت بالقوم خمستهم ، فكأنك قلت : مررت بالقوم كلهم ، وإذا قلت : مررت بالقوم كلهم ، فإن معناه أنك لم تدع منهم أحداً إلا مررت به ، ولا يلزم من ذلك / امتناع المرور بغيرهم ، فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم ، والمفهوم منه تابعاً عكس المفهوم منه منصوباً نصب وحده ، فتأمل ذلك فإن فيه غموضاً ، وبالله التوفيق .

من ذلك / امتناع المرور بغيرهم ، فكذلك إذا قلت : مررت بالقوم ٢١٩ خمستهم ، والمفهوم منه تابعاً عكس المفهوم منه منصوباً نصب وحده ، فتأمل

ذلك فإن فيه غموضاً ، وبالله التوفيق .

- (١) في "ح" * أحد عشر رجلاً .
 (٢) قال ابن الضائع : فإذا جاوزت العشرة لم تضاف اسم العدد بل يقال : رأيت القوم أحد عشر رجلاً ، فهذا حال بنفسه لما كان لا يضاف إلى المعدود لم يستعمل هنا مضافاً كما تقدم في الواحد والاثنيين ، وقد حكى عن بعض العرب : مررت بهم أحد عشرهم ، وهو قليل ، ويكون على ذينك الوجهين التوكيد والحال على ذينك المعنيين . شرح الجمل : ٧٢ - ٧٣ .
 (٣) الكتاب : ٣٧٣ / ١ - ٣٧٤ .

باب حتّى في الأفعال (١)

إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ (١) الْمَضَارِعُ بَعْدَ حَتَّى فَإِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أحدهما : يُلْزَمُ فِيهِ النَّصْبُ . وَالْوَجْهُ (٣) الثَّانِي يجوز فيه
الْأَمْرَانِ : الَّرْفَعُ وَالنَّصْبُ ، فَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِي يُلْزَمُ فِيهِ النَّصْبُ فَثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ . (٤)
أحدها : إِذَا كَانَ قَبْلَهَا اسْمٌ مَفْرَدٌ كَقَوْلِكَ : سِيرِي حَتَّى
أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ .

وَالثَّانِي : إِذَا كَانَ قَبْلَهَا جُمْلَةٌ لَا تَقْتَضِي وَقُوعَ الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ :
مَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا غَيْرَ سَبَبٍ فِيمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ
سَرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ (٥) فِي هَذَا الثَّالِثِ وَلَا تُخَفَشُ فِي
الثَّانِي ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا جُمْلَةٌ تَقْتَضِي وَقُوعَ الْفِعْلِ ، سَبَبٌ فِيمَا بَعْدَهَا
نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا فِي الْمَعْنَى ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا ،
وَإِنْ كَانَ حَالًا فِي الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرْفُوعًا ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا فِي الْمَعْنَى
جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ مِثَالُ الْأَوَّلِ : أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمِثَالُ الثَّانِي :
مَرَضْتُ حَتَّى لَا يَرْجُوَنِي ، (٦) وَمِثَالُ الثَّالِثِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَزَلْزَلُوا حَتَّى
يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرَ اللَّهِ * (٧) قَرِئَ رَفْعًا وَنَصْبًا (٨)
فَالنَّصْبُ عَلَى مَعْنَى إِلَى أَنْ قَالَ ، وَالرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى الْفَاءِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وَزَلْزَلُوا فَقَالَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ترجمته في الجمل : ١٩١ "باب من مسائل حتّى في الأفعال" .

(٢) ساقط من "ح" و"ق" .

(٣) ساقط من "ق" .

(٤) انظر الكتاب ١٧/٣ وما بعدها ، ووصف المباني : ١٨٣ وما بعدها .

(٥) انظر الجني الداني : ٥٠٧ .

(٦) هذا من أمثلة الكتاب ١٩/٣ .

(٧) البقرة : ٢١٤ .

(٨) الرفع قراءة نافع ، وقراءة الكسبة بالنصب . السبعة لأبن مجاهد

١٨١ ، وأنظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/١ .

ثم قال : (وللنصب وجهان ^(١)) إلى آخره .
هذا كما ذكر ، وذلك أَنَّ الْمُضَارِعَ إِذَا اَنْتَصَبَ بعد حَتَّى فَإِنَّ ذَلِكَ
على معنيين :

أحدهما : أن تكون غاية لما قبلها لا يُحْتَمَلُ غير ذلك ، وذلك في
كل موضع لا يتجه أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى
تطلع الشمس ، معناه سرت إلى ^(٢) أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

والمعنى الثاني : أَنْ يكون ما بعدها على وجهين : أحدهما أَنْ
تكون غاية لما قبلها ، وآخَرُ : أَنْ تُرِيدَ بها ^(٣) مَعْنَى كَيْ وذلك في كُلِّ
موضعٍ يَتَصَوَّرُ أَنْ يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : سرت حتى أدخل
المدينة ، يَتَصَوَّرُ أَنْ تُرِيدَ مَعْنَى الْغَايَةِ ، فيكون معناه : سرت إلى أَنْ أدخل
المدينة ، وَيَتَصَوَّرُ أَنْ تُرِيدَ بها مَعْنَى " كَيْ " ، فيكون المعنى سرت كي
أدخل المدينة ، فيتعين الدخول في الأول دون الثاني ، لأنَّ قولك : سِرْتُ
كي أدخل المدينة ، غايته أَنْ أَوْقَعْتَ سِيراً به أن يكون سبباً لدخول المدينة ،
ولا يلزم من وقوع السبب وقوع السبب ، وما يَتَحَصَّنُ فِيهِ أَنْ يكون معناها معنى
كَيْ قولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، معناه : أسلمت كي أدخل الجنة ،
هذا هو الظاهر .

وزعم زاعم ^(٥) أنه على حذفٍ معطوفٍ تقديره : أسلمت ودُمت على
إسلامي حتى أدخل الجنة ، رَوِّماً منه على إبقائها على أَصْلِ وَضْعِهَا مِنْ مَعْنَى

-
- (١) الجمل : ١٩١ .
(٢) في " ق " " معنا إلى أَنْ " وفيها إحالة إلى السقط لم يظهر في
الهامش .
(٣) في " ح " " به " .
(٤) في الأصل " فقولك " .
(٥) في هامش " ق " " هو الشلوين " وليس هذا مِنْ نَصِّ الْمُؤَلِّفِ ، وقول
الشلوين ذكره ابن الأضاع في شرح الجمل : ٧٤ / ب .

(١) آلفاية، وهذا لا يحتاج [إليه] لأن الإسلام له غايتان. (٢)

إحداهما حاصلة في الدنيا، وهي النجاة من إراقة الدماء وإباحة
الأموال، لقوله عليه السلام: "فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم"،
والغاية الثانية في الآخرة وهي آلفاية الأعظمى، وهي النجاة من عذاب الله
تبارك وتعالى، وذلك [أضحك] (٤) إنما حملك على الإسلام معقولية دخول
الجنة، والإسلام سبب في نفس الدخول، وهذا واضح إن شاء الله. (٥)

ثم قال: (وإذا كان الفعل الذي قبل حتى منفيًا) (٦) إلى آخره.

هذه المسألة خالف فيها ألا خفش (٧) وقال: إن الرفع فيما
بعدها جائز قياساً منه على ألفاء في نحو قولك: ما تأتينا فتحدثنا؛
لأن الفعل الذي قبل ألفاء بمنزلة قبل حتى في أنه سبب فيما بعدها،
فكما أن الرفع والنصب جائزان بعد ألفاء، فكذلك بعد حتى، وهذا قياس
منه في موضع السماع (٨)، وهو عندهم من فساد الوضع، فوجب اجتنبه،
والقول بما أثبت السماع، وبالله التوفيق.

مسألة: إذا قلت: قلما سرت حتى أدخل المدينة، فإن هذا
على وجهين: (٩)

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام.
(٢) ذكرهاتين الغائتين ابن الضائع.

(٣)

(٤) زيادة من "ق".

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) الجمل: ١٩٢ "وإذا كان الفعل منفيًا...".

(٧) انظر خلاف ألا خفش في شرح الجمل لابن عصفور: ١٦٥/٢،

وابن عصفور قال، ويجب أن لا يُعَدَّ هذا خلافاً بين ألا خفش

وسيبيويه، وانظر قول ألا خفش وتوجيه السيرافي لمراده ورك ابن

عصفور في شرح ابن الضائع: ٧٣/أ. وانظر المسألة في شرح الرضي

٢٤٢/٢.

(٨) زعم ألا خفش أن القياس يقتضي جواز الرفع بعد النفي، إلا أن العرب

لم تقله، كذا قال ابن الضائع: ٧٣/أ. فعبارة ابن الفخار توهم أنه

يقيس لتعذر السماع، وما ثبت عن ألا خفش أنه قاس مع علمه بمخالفة السماع.

(٩) انظر المسألة في الكتاب ٢٢/٣، ٢٥، وشرح ابن عصفور: ١٦٥/٢.

أحدهما : أَنْ تَرِيدَ أَنَّكَ أَوْقَعْتَ سِرًّا قَلِيلًا لَا يَوْمَ دِي إِلَى

الدخول.

٢٢٠ والاخرا أَنَّكَ سَرْتَ قَلِيلًا فَدْخَلْتَ ، فعلى الآول لا يكون الفعل /
الذي بعدها إلا منصوبًا ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ بَعْدَ النَّفْيِ ، وَعَلَى الثَّانِي يَجُوزُ
الَرْفَعُ لِحَصُولِ السَّبَبِ فِي الدَّخُولِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرِيدَ بَقَلَمِ النَّفْيِ الْمُحْضَ ، كَأَنَّكَ
قُلْتَ (١) : مَا مَرَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، وَهُوَ أَحْسَرُ
بِذَلِكَ مِنَ الْآوَلِ ، وَهَذَا بَيْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

مسألة : فَإِنْ قُلْتَ : كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا ، فَإِنْ جَعَلْتَ
كَانَ نَاقِصَةً ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَعْدَهَا إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّهُ خَبَرُهَا ، وَلَا تَصِحُّ الْخَبَرِيَّةُ
بِنَصْبِهِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا تَامَةً جَازِئًا لِمَرَانِ ، لِاسْتِقْلَالِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا ، لِأَنَّ الْمَعْنَى
ثَبَتَ سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا فِي جَوَازِ الْآمُرِينَ (٢) ،
فَإِنْ زِدْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ ظَرْفًا فَقُلْتَ : كَانَ سِيرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخَلَهَا فَإِنْ
جَعَلْتَهَا تَامَةً كَانَ عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَكَانَ الظَّرْفُ مَعْلَقًا بِالمصدرِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا
نَاقِصَةً نَظَرْتَ فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ مَعْلَقًا بِالمصدرِ لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا
إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ كَانَ ، فَإِنْ جَعَلْتَ الظَّرْفَ خَبَرًا كَانَ وَلَمْ
تَعْلَقْهُ بِالمصدرِ جَازٍ فِي الْفِعْلِ الَرْفَعُ وَالنَّصْبُ ، لِأَنَّ قَبْلَهَا حِينَئِذٍ جُمْلَةً
مُسْتَقْلَةً .

مسألة : إِذَا قُلْتَ سَرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَأَدْخَلَ الْمَدِينَةَ ، فَإِنْ
نَصَبْتَ الْفِعْلَ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْجَوَازِ ، فَإِنْ نَصَبْتَ الْآوَلِ اعْتِبَارًا بِأَنَّ مَا قَبْلَهَا
غَيْرُ سَبَبٍ فِيهَا بَعْدَهَا وَرَفَعْتَ الثَّانِي اعْتِبَارًا بِأَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا (٣) لَمْ
تَجْزِ الْمَسْأَلَةُ ، لِأَنَّ حَتَّى الْجَارَةَ غَيْرُ حَتَّى الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ ذَلِكَ

(١) ساقطة من "ق" ، وانظر المسألة فيما سبق : ٤٧١

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٣٤٨ .

(٣) في "ق" "قبله" .

لكانت حتى جارة اعتباراً بالأول وابتدائية اعتباراً بالثاني ، فقد ظهر فساد المسألة ، ولقائل أن يقول: إنها جائزة بالتخريج على مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وذلك أنه يقول بتعميم اللفظ المشترك^(١) ، ويان ذلك أن لفظ حتى مشترك بين الجر والابتداء ، فهي بمنزلة غيرها من الآ لفاظ المشتركة كالعين والجون وما أشبه ذلك .

مسألة : سرت حتى أدخلها ويدخلها زيد ؛ فنصب الفعلين ظاهر الجواز ورفعهما معاً غير جائز ، لأن سيرك وإن كان سبباً في دخولك أنت ، فليس سبباً في دخول زيد ، هذا وجه الامتناع ، فإن كان زيد من أتباعك كأن يكون غلامك أو خديك أو أحداً^(٢) ممن ينضوي إليك جاز الامتناع لتصور كون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها^(٣) فأنهم ، والله المستعان .^(٣)

(١) انظر ذلك فيما سبق ص
(٢) في " ق " " أحد " غير منصوبة .
(٣-٣) ساقطة من " ح " و " ق " .

باب من مسائل ألفاء

هذا الباب قد تقدم القول فيه ، وإِنَّمَا ذكره ها هنا على سبيل بسط
مسائله وجمله ألا مَرَّ أَنَّ أَلْفَاءَ كَأَخْتِيهَا أَلَوِ وَأَو ، وذلك أَنَّ هذه أَلَا حُرْفَ
أَلَثَلَاةَ إِذَا كَانَ الْمَضَارِعُ ^{بعدها} معطوفاً على اسمٍ صريحٍ قبلها جازِ إِظْهَارُ
أَنَّ وَاِضْمَارَهَا (١) ، وان كان معطوفاً على اسمٍ غير صريحٍ لم يجزِ إِظْهَارُهَا ،
وكانت هي وآل فعل بتأويل (٢) مصدرٍ (٣) معطوفٍ على اسمٍ مقدَّرٍ مما
قبلها ، فَإِذَا قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فكأنك قلت : ما يكون منك إِيْتِيَانُ
فحديثٌ إِلَّا أَنَّ هذا لا يلفظ به على ذلك المعنى ، وقد تقدم أَنَّ أَلْفَاءَ
يَنْتَسِبُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ " أَنَّ " لا يجوزِ إِظْهَارُهَا بشرطين :

أحدهما : أَنَّ يكونَ ما قبلها غير واجبٍ .

والشرط الثاني : أَن يكونَ سبباً فيما بعدها ، وقد تقدَّم أيضاً أَنَّ
النَّصَبَ على معنيين : أحدهما أَن تقصدَ إِلَى نَفْيِ الْإِيْتِيَانِ مطلقاً فينتفي
الحديثُ بآنتفائه ، ويكونَ تقديرُ هذا : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟
والمعنى الثاني أَن تقصدَ إِلَى نَفْيِ الْإِيْتِيَانِ الْمَخْصُوصِ بِالْحَدِيثِ
دونَ غيره فينتفي الحديثُ بآنتفاء سببه ، ويكونَ تقديرُ هذا : ما تأتينا
محدثاً . وتقدم أيضاً أَنَّ الرفعَ وجهين :

أحدهما : تَشْرِيكَ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ فِي حَرْفِ النْفْيِ ، فيكون
الْفِعْلَانِ منفيين بِالْقَصْدِ .

والثاني : أَن يكونَ الثَّانِي مَقْطُوعاً مِنْ (٤) الْأَوَّلِ مبنياً على

(١) في "ق" جازِ إِظْهَارُهَا وإِضْمَارُهَا .

(٢) في "ق" " في تأويل " .

(٣) في "ح" " المصدر " .

(٤) في "ح" " عن " .

مبتدأ محذوف، كأنه قال : ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا ، فالثاني على
هذا سبب في معرفة مقتضى الأول ، وهذا واضح إن شاء الله / ٢٢١
وأما قوله : () وجميع ما ينتصب من الجوابات بآلاء ، وآلواو ،
وأو ، فإنما ينتصب لمخالفة الثاني آلاء أول (١) .

فظاهره مذهب أبي عمر الجرمي آلاء ثل بأن هذه الحروف هاهنا
نواصب بأنفسها ولا إضمار ، وقد تقدم القول في ذلك ، (٢) وقوله : لمخالفة
الثاني آلاء أول شرط وليس بناصب خلافاً للكوفيين (٣) ، فإن قلت : لعل
آلاء في قوله : بآلاء ، وآلواو ، وأو بآء سبب (٤) فينتفي الظهور المذكور .
فالجواب : أن هذا التأويل بعيد جداً ، لأن الآلام في قوله :
لمخالفة الثاني آلاء أول قد اقتضت ذلك والله أعلم .

ثم قال : () وتقول : ليت لي مالاً فانفق منه (٥) إلى آخره .

قوله : " فانفق منه " فيه الرفع والنصب ، أما النصب فعلى جواب
آلتمني ، لأنه إنما تمنى وجود مال يكون سبباً في الإنفاق ، وأما الرفع
فعلى القطع ، كأنه قال : ليت لي مالاً فأنا أنفق منه ، فالثاني على (٦) هذا
هو (٧) سبب في معرفة مقتضى الأول ، كأنه إنما حملة على هذا آلتمني
معرفة من نفسه حصول الإنفاق لو كان له مال ، فمعقولية الإنفاق سبب في
آلتمني ، ولا يجوز رفعه على التشريك ، لأنه ليس قبله فعل يعطف عليه ،

-
- (١) الجمل : ١٩٣ .
(٢) انظر ص
(٣) الكوفيون يعتبرون الناصب هو المخالفة ، انظر ما تقدم في هامش
(٣) ص ٧٧٢
(٤) في " ق " " باب السبب " خطأ .
(٥) الجمل : ١٩٤ .
(٦) و (٧) ساقط من " ق " .

وأورد بعض الأشياخ (١) ها هنا سوءاً ألا وهو : إن قال ما الذي يمنع أن يكون النصبُ ها هنا من باب ما يجوز فيه إظهارُ " أن " على أن يكون عطفاً على نفس المال ، فيكون من باب :

(١) * للبس عباءة وتقرعيني *

ويكون المعنى حينئذ أنه تمنى المال والإنفاق منه ، كأنه تمنى المال وإطلاق يده عليه ، وهذا معنى صحيح ، فسئل عن الجواب فقال : لا مانع من ذلك ، إلا أنه علم (٣) من العرب بالاستقراء (٤) أنه من باب الأجوبة وهي التي لا تظهر فيها أن ، وإلا فلا مانع من ذلك والله أعلم .

ثم قال : (وقريء * يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون *)
بالرفع على العطف والنصب على الجواب بالواو . (٦)

هذه المسألة ليست من هذا الباب ، وإنما هي من باب الواو ، وإنما ذكرها [ها] (٧) هنا لما بين الواو والفاء (٨) من الارتباط من جهة أن كل واحدٍ منهما يلزم معه إضمارُ " أن " وأن يكون ما قبله غير واجب ، وإلا فكان ينبغي أن يذكرها في باب الواو ، ثم إن هذه الآية قرئت على ثلاثة أوجه : * يا ليتنا نرد ولا نكذب ونكون * بنصب الفعلين ويرفعهما ، وينصب الثاني منهما ورفع ما قبله ، فأما رفع الفعلين فعلى وجهين ،

-
- (١) في هامش الأصل وفي هامش " ق " " هو ابن هاني " وابن هاني من أساتذة ابن الفخار . انظر ترجمته في أساتذته
(٢) هذا جزء من بيت تقدم ص
(٣) في " ق " " عرف " .
(٤) في " ق " " الاستقرار .
(٥) الأنعام ٢٧ .
(٦) الجمل : ١٩٤ .
(٧) " ها " زيادة من " ح " و " ق " .
(٨) في " ق " " لما بينهما وبين الفاء " .
(٩) نصب الفعلين قرأ به حمزة وحفص ، وقرأ ابن عامر بنصب الثاني ، ورفع ما قبله ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر حجة القراءات : ٢٤٥ .
(١٠) انظر الكتاب ٣ / ٤٤ .

أحدهما : أن يكونا مقطوعين مما قبلهما ، كأنهم تمنوا الرد ثم أخبروا عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين لوردا ، وهذا ظاهر لقوله تبارك وتعالى بعد : * وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * والتكذيب إنما يصح في الأخبار دون غيرها . والوجه الثاني : أن يكونا معطوفين على خبر ليت داخلين في التمني ، كأنهم تمنوا الرد وعدم التكذيب والكون من المؤمنين ، وهذا الوجه فيه إشكال من جهة قوله تعالى [بعد] (١) * وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * وليس التمني مما يصح فيه التكذيب أو التصديق ، لكونه غير خبر (٢) ، وقد اعتذر بعضهم عن سيبويه في هذا الوجه بأن التكذيب راجع إلى ما علمه الله من عقائدهم دون حقيقة التمني (٣) ، وهذا ممكن ، على أن بعضهم يزعم أن التمني خبر يصح فيه الصدق والكذب (٤) ، وهذا والله أعلم باعتبار ما عقده القلب من المعنى المعلق بالتمني وما عليه الجمهور أظهر (٥) ، وأما نصب الفعلين فعلى إرادة معنى الجمع ، كأنهم قالوا : يا ليتنا نجتمع لنا الرد ، وعدم التكذيب ، والكون من المؤمنين ، وكل ذلك منسحب عليه حكم التمني والقول في قوله تعالى : * وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * على ما تقدم في أحد وجهي الرفع ، فلا معنى لنقد ناقد كلام سيبويه .

وأما قراءة نصب الثاني منهما مع رفع ما قبله ، فمن الناس من يقول :

إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَنْ / بِاعْتِبَارِ لَا النافية ، كأنهم قالوا : يا ليتنا ٢٢٢

(١) تكملة من " ح " و " ق " .

(٢) كذا قال ابن الضائع ٧٧/أ .

(٣) هو آبن السَّيد ، انظر إصلاح الخلل : ٢٥٥ ، وشرح ابن الضائع ٧٧/أ .

(٤) هو عيسى بن عمر . إصلاح الخلل : ٢٥٦ .

(٥) في " ق " " أكثر " .

نرد ونحن لا يجتمع لنا التّكذيب والكون من الموءنين ، وهذا بعيد من جهة المعنى ؛ لأنّ الإخبار بامتناع التّكذيب مع حصول الإيمان غير مفيد ؛ لأنه معلوم بالضرورة أنّ الموء من غير مكذب ، وأنّ المكذب غير موء من ، فلا معنى إذا لقولهم : ونحن لا يجتمع لنا التّكذيب والكون من الموءنين ، فالأولى أن يكون منصوباً بإضمار «أن» باعتبار التمني ، كأنهم تمنوا الرد ولا يجتمع لهم التّكذيب مع الكون من الموءنين ؛ أي ولا يكونوا مع حصول الإيمان مكذّبين ، أي تمنوا حصول الإيمان وأن يحال بينهم وبين التّكذيب ، فتأمل ذلك فإن في الموضع مجالاً للبحث (١) وبالله التوفيق .

ثم قال : (وكذلك تقول : متى تخرج فأخرج معك) (٢) إلى آخره .

متى هاهنا استفهام يرفع (٣) الفعل بعدها ، ولا يجوز جزؤه على أن يكون شرطاً إذا نصبت ما بعد ألفاء ؛ لأنه إن ذاك في حكم المفعول ، وجواب الشرط لا يكون إلا جملة والمعنى مع نصب ما بعد ألفاء أنه استفهم المخاطب عن تعيين زمان خروجه الذي هو سبب في خروجه معه ، ولا إشكال في هذا المعنى ، وأما رفع ما بعد ألفاء فعلى وجهين :

أحدهما : القطع بما قبله ، كأنه قال : متى تخرج فأنا خارج معك على كل حال ، ولم يجعل الأول سبباً في الثاني .

والوجه الثاني : (٤) أن يكون معطوفاً على الفعل قبله مشتركاً معه في الاستفهام ، فإن قلت : وكيف يستفهم المخاطب عن فعل نفسه ، فالجواب أنه مقيد بقوله معك ؛ لأنه جعل خروجه معه موقوفاً على خروجه هو ، ولولا هذا المعنى لم يصح التشريك ، وهذه المسألة تنظر إلى مسألة المسافرين إذا وعد قوماً على سفر وجهة تقصر فيها الصلاة ، فخرج ينتظرهم ، فإنه لا يقصر ما دام في انتظارهم ، لأن سفره موقوف على سفرهم ، فكان غير محقق ولا معزوم عليه ، والله تعالى أعلم .

(١) انظر شرح ابن الضائع ٧٧/أ . (٢) الجمل : ١٩٤ .

(٣) في "ح" "لرفع" . (٤) ساقطة من "ق" .

بَابُ مِنْ مَسَائِلِ إِذَا (١)

اعلم أن إذا حرف جواب وجزاء (٢) ، وهي أحد حروف نواصب الأفعال ، إلا أنها لا ينتصب المضارع بعدها إلا بثلاثة شروط (٣) .

أحدها : أن تكون أولاً ، والثاني أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، والثالث : ألا يفصل بينهما إلا بالقسم ، والنداء ، و " لا " ، فإن الفصل بهذه كلها أو بعضها كلاً فصل ، فإن كانت غير أول وجب إهمالها إلا مع الواو والفاء من حروف العطف ، فالأعمال (٤) والإهمال (٥) جائزان مع هذين الحرفين كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا لَا يَأْمُرُ النَّاسَ بِشَيْءٍ ﴾ (٦) ، ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٧) ، قال سيبويه : وفي بعض المصاحف ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا ﴾ بالنصب (٨) ، فإن كان الفعل الذي بعدها حالاً في المعنى وجب إهمالها كقولك (٩) لمن يحدثك حديثاً : إِذَا أَظْنُكَ صادقاً ؛ لأنك إنما أخبرته بصفة حاضرة ، وإنما اشترط فيه الاستقبال ؛ لأن هذا الشرط لازم لكل واحد من النواصب ، فلم يلحق بها إلا بحصول هذا الشرط ، فإن فصل بينهما وبين الفعل بغير القسم والنداء (١١) و " لا " وجب إهمالها إلا بالظرف والمجرور (١٢) ، فإن ذلك

-
- (١) اختلف في كتابه " إذا " ؛ فمنهم من يكتبها بالنون ، ومنهم من يكتبها بالالف والألف والكراتنون ، انظر المسائل في رصف المباني ، والجنسي الداني وشرح ابن عصفور ١٢٠ / ٢ .
- (٢) كذا قال سيبويه ٢٣٤ / ٤ ، وانظر شرح ابن عصفور ١٢٠ / ٢ والجنسي الداني ٣٥٧ .
- (٣) الكتاب ١٢ / ٣ - ١٣ ، ١٦ ، والجني الداني : ٣٥٥ ، وانظر شرح ابن عصفور ١٢٢ / ٢ ، وشرح ابن الضائع : ٧٨ / ١ .
- (٤) في " ح " " فإن الأعمال " . (٥) ساقطة من " ق " .
- (٦) في " ق " " جائز " بالافراد . (٧) النساء : ٤ .
- (٨) الإسراء : ٧٦ .
- (٩) الكتاب : ١٣ / ٣ ، والنصب قراءة أبي عبد الله بن مسعود . البحر المحيط ٦٦ / ٦ .
- (١٠) في الأصل " قوله " . (١١) في " ق " " أولاً " .
- (١٢) في " ق " " أو المجرور " .

مفتفر عند ابن عصفور . (١)

مسألة : إذا آتجّع الشرط والقسم وإذا ، وجب إهمالها
(٢) وكان الحكم للمتقدم من الشرط والقسم ، وكذلك إذا آتجعت مع
الشرط ؛ لأنها إن كانت أولاً حصل الفصل بالشرط ، وإن كان الشرط
أولاً حصل توسطها هي ، فإن آتجعت مع القسم فإن تقدم القسم
وجب إهمالها لتوسطها ، وإن تقدمت هي فوجهان : إعمالها لتقدمها وعدم
الاعتداد بهذا الفصل وإهمالها اعتباراً بالفصل بالقسم عند بعض العرب ،
وأما البيت الذي أنشد الشيخ أبو القاسم في هذا الباب (٣) ، ففيه
آتجتماع القسم والشرط وإذا ، ولما كان القسم هو المتقدم كان الجواب له
وأغنى عن جواب الشرط ، ولذلك أهمل إذا ، وهذا كله ظاهر .

مسألة / : إذا توفرت شروط إعمالها كان إعمالها من باب ٢٢٢
(٤) الواجب لا من باب (٤) الجائز على ظاهر (٥) قول أبي القاسم ،
وذكر سيبويه أن بعض العرب يلغيها إن ذاك (٦) ؛ فمن اعتبر هذا
فجائز (٧) أن يجعل إعمالها من باب (٨) الجائز على معنى الاعتداد
بهذه اللفظة على قلتها ، وجائز أن يجعل إعمالها من باب (٨) الواجب
على عدم الاعتداد بهذه اللفظة وندورها .

مسألة : المشهور في "إن" ما ذكرناه من كونها إحدى ما ينصب
بنفسه ، وحكى سيبويه عن الخليل أنها تنصب بإضمار أن (٩) كما تنصب

-
- (١) انظر مذهب ابن عصفور في الجني الداني ٣٥٦ .
(٢-٢) في "ح" " وكذلك الحكم المتقدم " .
(٣) البيت هو : لكن عاذلي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقيلها
(٤-٤) ساقطة من "ح" .
(٥) ساقطة من "ح" .
(٦) الكتاب : ١٣/٣ ، ١٦٠ .
(٧) في "ح" " الجائز .
(٨-٨) ساقط من "ح" .
(٩) ساقط من "ح" .

حتى كذلك ، وردَّه سيبويه بأنَّه لو كان كذلك لم يشترط فيها التقديم
فكنت تقول : زيدٌ إذن يكرمك ، لأنَّ النَّصب على قوله : إنما هو بيانٌ مضمرةٌ
فلا معنى لاشتراط تقديمها (١) ، وحكي عن بعضهم : (٢) أنَّ أصلها «إذن أن»
فإنَّ (٣) ظُرفُ زمانٍ و «أنَّ» حرفٌ ينصبُ ثم سَهَّلَ بالنقلِ والحذفِ
على القياس ، فصار إذن ، وهذا غير مستقيم من غير وجه ، لأنَّ هذا الظرفُ
لا يخفضُ المفرد ، ويلزم عليه أن يكون قولك إذا أكرمك غير كلام ، لأنه
في تقدير مضافٍ ومضافٍ إليه ، ويلزم عليه أيضاً أن يكون الزمان الماضي
ظرفاً للفعل المستقبل ، وهذا محالٌ ، وبالله التوفيق .

-
- (١) الكتاب : ١٦/٣ وحكاية سيبويه عن الخليل لم يسمعها سيبويه
من الخليل ، وإنما نقلها بعضهم إلى سيبويه .
(٢) ذهب إلى ذلك الخليل في أحد قوليه ، الجني الداني : ٣٥٧ .
(٣) في «ح» «إن» بدون حرف عطف .

بَابُ مَنْ مَسَّئِلُ أَنَّ الْخَفِيفَةَ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ

الفرض بهذا الباب إعطاء الفرق بين أن الناصبة للفعل وأن الخفيفة من الثقيلة ، وبيان ذلك : أن الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم يراد به التحقيق وثبات الأمر كعلمت وتيقنت ، وقسم بعكسه كتمنيست وأردت ، وقسم متردد بينهما كظننت وحسبت ، فإن تقدم على حرف " أن " ما يراد به العلم والتحقيق وثبات الأمر فهي مخففة من الثقيلة ليس (١) غير كقولك : علمت أن سيقوم زيد ، وتيقنت أن لا يخرج عمرو ، وإن تقدم عليه العكس فهي الناصبة للفعل ليس غير (٢) كقولك : أريد أن تقوم ، وأتمنى أن تخرج ، وعسى أن يذهب زيد ، وإن تقدم عليها القسم الثالث جاز ألا مران كقولك : ظننت أن لا يقوم زيد رفعا في المضارع ونصبا وذلك أن الظن موضوع للتردد بين معتقدين ، فلذلك كانت بعدها على الوجهين (٣) وقد قرئ : * وحسبوا أن لا تكون فتنة * (٤) رفعا ونصبا .

فصل : ثم لما كانت أن المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء والأصل في عوامل الأسماء امتناع مباشرة الأفعال ، أرادوا ألا تبأشرا لأفعال مخففة كما لم تكن تبأشرها مثقلة ، فلم تخفف إلا بشرط العوض ، وبسط ذلك أن تقول إذا خففتها فلا يخلو أن تعملها لفظا أو معنى دون لفظ ، فإن أعملتها لفظا كان الحكم على ما كان عليه ، وهي مثقلة كقولك : أعجبنى أن زيدا قائم ، وإن أهملتها لفظا فإنها معلة معنى لا بد من ذلك ، ولا يخلو حينئذ أن يقع بعدها جملة اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية

- (١) في " ح " و " ق " لا غير ، والمثبت من الأصل وكتب فوقها في الأصل " صح " .
 (٢) في " ح " و " ق " ، وانظر المغني : ٤٢ ، الجنى الداني : ٢٣٨ ، ورفأ المباني : ١١٢ .
 (٣) في " ق " على وجهين .
 (٤) المائدة : ٧١ ، والرفع قراءة أبي عمرو ، وحمزة والكسائي ، والنصب قراءة الباقيين . حجة القراءات : ٤٣٣ .

(١) لم يلزم آلَعَوْض كقوله تعالى ﴿ وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
 المعنى معنى المثقلة ، فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا
 كَانَ فِي الْنَفْيِ بِمَا كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَفِي الْإِيجَابِ بِقَدْ كَقَوْلِكَ :
 عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، وَمِنْ هَذَا عِنْدَ سَيَبَوِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ
 أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ (٢) وَفِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ
 عِبَارَةٍ (٣) وَتَفْسِيرٍ ، وَكِلَاهُمَا فِي الْكِتَابِ. (٤)

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا ، كَانَ فِي الْنَفْيِ بِ " مَا " إِنْ أُريدَ بِهِ الْحَالُ ،
 وَ ب " لَا " إِنْ أُريدَ بِهِ الْآسْتِقْبَالُ ، وَفِي الْإِيجَابِ بِحَرْفٍ قَدْ كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ
 أَنَّ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا لَا يَرَادُ بِهِ الدَّعَاءُ ،
 فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ أَوْ مُرَادًا بِهِ الدَّعَاءُ تَعَذَّرَ آلَعَوْضُ (٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾ (٦) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ
 عَلَيْهَا ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٧)

ثم قال : (كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ يَقُومُ زَيْدٌ) (٨) إِلَى آخِرِهِ .

كَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ / دُونَ عَوْضٍ ، وَالصَّوَابُ لَزُومِ آلَعَوْضِ ، ٢٢٤

- (١) يُونُسُ : ١٠٠ .
 (٢) الصَّافَاتُ : ١٠٤ ، ١٠٥ . وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْكِتَابِ : ١٦٣/٣ .
 (٣) فِي " ق " " عَبْرَهُ " .
 (٤) فِي " ق " " الْكِتَابِ " خَطَأً وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْكِتَابِ : ١٦٣/٣ ،
 وَانْظُرْ رِصْفَ الْمُبَانِي : ١١٦ ، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٢٣٩ ، وَأَنْكَرَ ابْنُ
 هِشَامٍ هَذَا الْقِسْمَ تَبَعًا لِلْكُوفِيِّينَ قَالَ : إِنَّهُ إِذَا قِيلَ : كَتَبْتُ لَهُ
 بِأَنْ قَمْ لَمْ يَكُنْ مُعْنَى " قَمْ " نَفْسٌ " كَتَبْتُ " كَمَا كَانَ الذَّهَبُ
 نَفْسَ الْعَسْجَدِ فِي قَوْلِكَ هَذَا عَسَجْدٌ ، أَيْ ذَهَبٌ ، وَلِهَذَا لَوْ جِئْتَ
 بِأَيِّ فِي مَكَانِ " أَنْ " فِي الْمَثَالِ لَمْ تَجِدْهُ مَقْبُولًا فِي الطَّبَعِ .
 (٥) الْمُغْنِي : ٤٧ - ٤٨ .
 هَذِهِ الْأَحْرَفُ عَوْضٌ لِأَنَّهَا سَادَةٌ مَسْدُ اسْمٍ أَنْ " الْمُخَفَّفَةُ ، الْمُلَخَّصُ

- ٠٢٤٠
 (٦) الْأَعْرَافُ : ١٨٥ .
 (٧) النُّورُ : ٩ .
 (٨) الْجَمَلُ : ١٩٧ .

فكان ينبغي أن يقول : علمت أن سيقوم زيد إن كان موجبا ، أو علمت أن لا يقوم زيد إن كان منفيا (١) ، فجاء بعض الناس وقال : إنما قاله بغير عوض ، لأنه (٢) إنما (٣) أراد به الحال في ساق الإيجاب ، ولا يتأتى حصول ذلك المعنى إلا بالتجريد من العوض ، فأضطره المعنى إلى ذلك ، وهذا توجيه ضعيف ؛ لأن [هذا] (٤) المعنى حاصل مع ما هو مذكور فيما يصح أن يكون عوضا ، وهو حرف قد ، ألا ترى أنه لو قال : علمت أن قد يقوم زيد لكان ذلك المعنى حاصلا ، وهذا الحرف يستعمل فيما يراد به الحال كقول امرئ القيس : (٥)

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه وأمنع عرسى أن يزن بها الخالي

فأصبي في هذا الموضع يراد به الحال ، ولا بد ، وهو كما ترى مقرون بحرف قد ، فقد ظهر ضعف ذلك (٦) التوجيه ، وألا ولي أن يقال في ذلك : إن كلامه إنما (٧) هو في تصوير المسألة ، وذلك لزوم رفع الفعل المضارع بعد أن المخففة من الثقلية ، وأما لزوم العوض فأمر ثان عن تصوير المسألة حتى لو قيل له : هلا جئت بالعوض لقال : العوض لا بد منه ، وليس كلامي إلا في صورة رفع الفعل بعد هذا الحرف المخصوص ، وهذا كثير الدور في ألفاظ العلماء من ذلك قول الأستان في القوانين : وتقول في دلو دلي ، فصغره كما ترى بغير علامة ، والمعروف فيها التأنيث ، وإنما قال

-
- (١) انظر إصلاح الخلل : ٢٥٨ ، وشرح ابن الضائع : ٨٠ / ب .
(٢) في الأصل " لأنها " .
(٣) في الأصل " فل " . لا إنما إنما أراد خطأ وفي " ح " " لأنه أراد " والمثبت من ق .
(٤) زيادة من " ح " .
(٥) البيت في ديوانه : ٢٨ ، والخصائص : ٢٠٦ / ٣ ، ويزن : يرمى ويتهم بها الخالي .
(٦) في " ق " هذا .
(٧) إنما " ساقطة من " ق " .

ذلك الأستاذ كذلك (١) ، لأنَّ كلامه إنما هو في صورة التغير وأما إلحاق العلامة فأمر ثان عن معرفة صورة التصغير ، وكذلك صاحب الدرّة في تصغير عصا عصي (٢) ، والتوجيه كما تقدّم في قول الأستاذ ، وهذا أسهل ، لأنّه في النظم يجوز فيه تذكير الموءنث غيّر الحقيقي ، ومن ذلك أيضاً مسألة سيبويه في باب الاشتغال في نحو : زيد ضربته وعمراً كلمته إذا عطفت على الصغرى في مأخذ القاضي ، فهذا التوجيه أقرب لما أراه أبو القاسم ، والله أعلم .

قوله : (لأنَّ الظنَّ في كلام العرب يكون بمعنى العلم) (٣)

هذا كما ذكر إلا أنّه إذا كان بمعنى العلم ، كان حكمه حكم علمت ، ولا بدّ ، وإنّما كلامنا في الظنّ إذا كان على أصله من ترجيح أحد الطرفين ، وأما بيت دريد بن الصّمة :

* فقلت لهم ظنوا بالفي مدجج * البيت

(٥)

فأدخله شاهداً على أن الظنّ بمعنى اليقين ، ومعناه : فقلت [لهم] أيقنوا بالفي مدجج ، لأنّ اليقين هنا أبلغ في الترهيب والحمل على الاستعداد من التنبيه على الترجيح ، فمن ثمّ صحّ الاحتجاج بهذا البيت ، والله أعلم .

- (١) ساقطة من " ق " .
- (٢) انظر شرحها لابن القوّاس : ١٢١٢ .
- (٣) كذا في جميع النسخ وفي الجمل : ١٩٨ " لأنّ الظنّ في كلام العرب قد يكون في معنى العلم " .
- (٤) تمام بيت دريد : * سراتهم بالفارسيّ المسرد * والبيت من قصيدة لدريد في الأصمعيّات : ١٠٥-١١٠ ، والمحتسب : ٣٤٢/٢ ، الجمل : ١٩٩ ، والحلل : ٢٦٧ . وانظر تخريجات له أخرى هناك .
- (٥) تكملة من " ح " .

وأما إعراب هذا البيت فَعَلَى مَا يَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَّا
آلباء في قوله بالفي فظرف للظن كما تقول : ظننت بزيد ، أي جعلته موضع
ظني (١) . كذا قال سيبويه ، وأما سرائهم فيحتمل أمرين :

أحدهما أن يكون رفعاً بآل ابتداء خبره في آلباء بعد (٢) ، والوجه
الثاني أن يكون رفعاً بمدجج سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول ، والمدجج
التام السلاح ، ويختلف المعنى باختلاف الإعراب ، فالمعنى على الأول أن كل
واحد [واحد] (٣) من الألفين تام السلاح ، فقد دخل في الجملة سرائهم ،
فيكون تخصصهم بعد الذكر (٥) من باب التجريد على جهة التضمين كقوله
تعالى * من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل * (٦) وهو
باب واسع في كلام العرب ، وأما الإعراب الثاني فيقتضي أن ذلك مخصوص بالسراة
دون كل واحد واحد من الألفين ، لأن سرائهم أشرافهم وزعماءهم ، وهذا
ظاهر ، إلا أنه يحكى عن ابن (٧) أبي العافية أنه أوجب رفع سرائهم
بآل ابتداء ومنع ارتفاعه بمدجج مطلقاً .

قال : لأن المسألة حينئذ من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ،
ولا تجوز مسألة من تلك المسائل إلا حيث تجوز صاحبيتها ، فإن تعذرت إحدى
تلك / المسائل منعت البواقي جملة ، ويبان ذلك أنك لو نقلت الضمير ٢٢٥

-
- (١) انظر شرح ابن الضائع ٨٠ / ب .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) تكملة من " ح " و " ق " .
(٤) هذا تفسير ابن خروف في شرح ابن الضائع ٨٠ / ب .
(٥) في " ق " " بالمذكر " .
(٦) البقرة : ٩٨ ، المثبت في المصحف " مكال " وهي قراءة أبي عمرو ،
وحفص والمثبت هنا هي قراءة نافع بهمة مختلفة ليس بعدها
" يا " لأنه كسرة الإشباع . حجة القراءات : ١٠٨ .
(٧) ساقطة من " ق " .

المخفوض بالسراة واضمرتته في مدجج لوجب جمعه لتحملة ضمير الجماعة ،
فكنت تقول بألفي مدججين سراة ، وهذا لا يجوز ، لأن الألف وما تكرر منه لا
يفسر بجمع (١) ، وإنما يفسر بواحد مخفوض ، فلما كان أمر المسألة يؤول إلى
هذا المحذور وجب امتناعه جملة ، فهذا هو السبب الذي أوجب عنده رفع
سراتهم بالأبداء دون أن يكون مرفوعا بما قبله ، هذا حاصل قوله ، والقول
في ذلك : أن هذا الأصل الذي أصله غير لازم ، ولا مسلم ، لأن كمل مسألة
لها حكم نفسها ، والامتناع والجواز مربوطان بوجود المانع والمجوز .
فما صحبه المانع امتنع ، وما صحبه المجوز جاز ، فأنت إذا رفعت سراتهم
بما قبله لم يكن في لفظه مانع ، وإذا نقلت الضمير على طريقة ما تفعله في
باب الصفة المشبهة امتنع ، فوجب أن يكون لكل مسألة حكم نفسها ، هذا هو
الأصل ، وأما آخر وهو أن الأصل في الألف أن يفسر بجمع مخفوض ، فلا
يبعد أن يأتي ذلك على الأصل المرفوض منه على الأصل ، وعلى ذلك
قراءة من قرأ * ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين * (٢) على الإضافة
فإذا جاء ذلك صريحا فكيف يمتنع ارتفاع سراتهم بما قبله على توهم
ما جاء صريحا ؟ ! فهذا من آبن أبي العافية كما ترى على إمامته ورُسوخ
قدمه في هذا الفن (٣) ، وبالله التوفيق .

- (١) في الأصل " بجمع " .
(٢) الكهف : ٢٥ وهي قراءة حمزة والكسائي بإضافة ثلاثمائة إلى سنين ،
وكان حق ذلك على ما يقول قوم من النحاة - أن تميز المائة بمفرد
فيقول ثلاث مائة سنة . انظر حجة القراءات ٤١٤ .
(٣) هذه المسألة ألفتها حول البيت استغفادها من آبن الضائع في
شرح الجمل : ٨٠ - ٨١ ، أو من آبن خروف . إلا أنها عند آبن
الضائع أكثر وضوحا واستشهادا . فكان عليه أن يعزوما أعترض به
على آبن أبي العافية وما اختاره لمن قال به قبله ، وهو الإمام أبو
الحسن بن خروف رحمه الله .

باب أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام: (١)

أحدها: لمقاربة الفعل في الوقوع، وهو كاد، وكر ب (٢)؛
لأنك إنما تقول: كاد زيد يدخل المدينة إذا أشرف عليها ولم يدخل.

والثاني لمقاربة الفعل في الرجاء، وهو: عسى، وأوشك وذلك
أنك تقول: (٣) عسى زيد أن يحج [وهو] (٤) لم يبرح من مكانه
بعد، وإنما قرب ذلك في رجائك.

القسم الثالث: للاخذ في الفعل والشروع فيه، وذلك: جعل،
وأخذ، وأنشأ، وطفق، لأنك تقول جعل زيد يقرأ بعد أخذه في القراءة،
وشروعه فيها، فهذه الأقسام الثلاثة لا تكون أخبارها إلا بالأفعال
المضارعة المسندة إلى ضمائر أسمائها غالباً، ويلزم تجريد القسم الثالث من
حرف أن لتدافع الحال والاستقبال؛ لأن الشروع فيه حال، والمصحوب
بـ "أن" مستقبل، فلزم التدافع، فلم يجز لذلك مطلقاً، وأما الأول فتجريده
من حرف أن هو الصواب (٦) لقربه من زمان الحال وما قرب من الشيء أعطي
حكمه، وقد يأتي مصحوباً بأن اعتباراً بأنه لم يقع بعد (٧)، وأكثر ما يكون
ذلك في الشعر، وأما القسم الثاني فعكس الأول على ما ذكر، والله أعلم.

- (١) في "ق" أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام.
(٢) "كرب" بفتح الكاء وكسرهما، وألفتح أفصح، شرح ابن مالك على
التسهيل ١/ وهو مع الهوامع: ١٣٢/٢. وزعم بعضهم
أنها من أفعال الشروع، انظر شرح ألفية ابن معطي: ٨٩٩،
وهو مع الهوامع: ١٣٢/٢.
(٣) في "ق" "لأنك تقول".
(٤) زيادة من "ق".
(٥) في الأصل "أل" خطأ.
(٦) في "ح" و"ق" "الباب".
(٧) في "ح" "بعده".

فصل : اختلف الناس في حكم " عسى " على أربعة مذاهب . (١)

أحدها أنها في معنى قَرُبَ مطلقاً ، فإنَّ بَاشَرَهَا " أَنْ " مع
الفعل كان ذلك فاعلاً بِهَا ، وإنَّ تَرَاخَى عنها كان مرفوعاً المحلُّ على البدلِ
من مرفوعها . (٢)

والثاني : " أنها في معنى قارب مطلقاً ، وموضعُ أَنْ مع الفعلِ
نصبٌ على المفعولية بِهَا مطلقاً بَاشَرَهَا أو تَرَاخَى عنها .

والثالث أنها في معنى قَرُبَ إنَّ وَلِيَهَا حرفُ " أَنْ " وفي معنى
قَارَبَ إنَّ تَرَاخَى عنها ، فـ " أَنْ " مع الفعل فاعلٌ بِهَا إنَّ بَاشَرَهَا ، ومفعول
بِهَا إنَّ تَرَاخَى عنها .

والرابع أنها من نواسخ الآبتداء ، فأما الأول فردودٌ من جهتين :

إحداهما : لزوم البدل على أصل مذهبه فيما إذا تَرَاخَى عنها
حرفُ أَنْ .

والجهة الثانية : ظهورُ المنصوبِ في الموضع ، ولو كان في موضع
رفع على أصل مذهبه لظهر فيه الرفع دون النصب (٣) ؛ فدلَّ هذا على
فسادِ هذا القول .

وأما الثاني فيبطلُ بقوله تعالى * وعسى أَنْ تكرهوا شيئاً وهو
خير لكم * (٤) إذ لا يتصورُ في هذا الموضع أَنْ يكون موضعاً مع الفعل
نصباً على المفعولية بعسى ؛ لأنَّ ذلك إِنَّمَا كَانَ (٥) يكون على أَنْ تكون

(١) انظر هذه المذاهب في شرح الألفية للشاطبي : ٣٩٧-٣٩٨ .

(٢) حكاه بعض المتأخرين عن الكوفيين . شرح الفية ابن معطي : ٩٠١ .

والتذيل والتكميل : ٢/١٨١ أ ، ومنهج السالك : ٦٩/١ .

(٣) ظهور النصب مثل " عسى الْغَوِيُّرُ أَبَوْ سَا " فأبَوْ سَا منصوب .

(٤) البقرة : ٢١٦ .

وأنظر شرح الجمل ١٧٧/٢-١٧٨ .

(٥) ساقطة من " ق " .

مسندة إلى ضمير المخاطبين ، وقال به (١) ابن عصفور ، وهو غلط على القاعدة
في وجوب إبراز / ضمير المخاطب المسند إليه الفعل الماضي مطلقاً ؛ ٢٢٦
أي مفرداً أو مثنى أو مجموعاً (٢) ، فتعين كونها (٣) ، ها هنا بمعنى
قرب .

وأما الثالث وهو التفصيل فهو أجودها وقال به الأستاذ ، ويعزى لابن
العباس المبرد (٤) ، وهو ظاهراً أبي القاسم ها هنا ، وأما القول بأنها من
نواسخ الابتداء فإنه منقود بما يلزم عليه من الإخبار بالمعنى عن العين
إذ كان حرف أن مع الفعل في تأويل المصدر ، ويجب عن هذا الإلزام بأن
حرف أن ها هنا إنما جيء به تنبيهاً على التراخي الموضوع له باب عسى ،
فليس الفعل معها ها هنا مؤولاً بالمصدر ، كما لم يكن مؤولاً به في خبر
" لعل " نحو قوله عليه السلام " لعل بعضكم أن يكون ألحن من بعض " (٥) فكما
لا يتصورها هنا تأويل أن مع الفعل بالمصدر ، فكذلك في مسألتنا ، وينبغي
أن يكون هذا أجود ما يؤخذ عليه هذا الفعل من جهة أنه لا يقتضي
مفعولاً به ، فوجب حملُه على أن يكون من جملة النواسخ ، ويدل (٦) على
ذلك أيضاً أن هذا الفعل الذي دخلت عليه " أن " قد جرد منها
فيتعين حينئذ جعله خبراً ، لأن الفعل لا يكون مفعولاً ، والله أعلم .

-
- (١) في " ح " بها " وفي " ق " وقاله ابن عصفور .
(٢) في الأصل " مفرداً ومثنى ومجموعاً " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) انظر مذهب المبرد في شرح ابن الضائع : ٨٢ / ب .
(٥) في " ح " و " ق " " لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر " وفي " ق " من بعض .
(٦) في " ق " " ويدل " .

عبارة أخرى : الجواب عن ذلك إلزام أنه يجب أن تكون عسى من نواسخ الآبتداء وإن كان الفعل بعدها مقروناً بحرف " أن " كما هسي كذلك باتفاق إذا كان مجرداً منها ، ولا ينبغي أن تكون من قبيل ما لا يتعدى إلى مفعول ، لأنها لا تقتضيه من جهة المعنى ، ولما يلزم عليه عند بعضهم من الإخبار بالمعنى عن العين ، فإنما كان يلزم ذلك لو قدرناه معها بلفظ المصدر ، ولا نقول بذلك ؛ لأن دخول هذا الحرف إنما هو لمعنى غير هذا وهو التنبيه على التراخي ، ألا ترى أن لعل قد وقعت أن مقرونة بخبرها ، ولا يصح تقدير المصدر هناك ، وكذلك هذا ، وهو ظاهر إذا وليها الاسم بعده أن مع الفعل ، فأما إذا وليها أن والفعل فإنها حينئذ مقدرة مع الفعل بلفظ المصدر ، ويكون موضعها مع الفعل رفعاً بأنه اسمها ، ويكون ساداً مسدّ خبرها لتضمنه الخبر والمخبر عنه كما تقول ذلك في أن المثقلة إذا وقعت معمولاً لناسخ يتعدى إلى مفعولين كقولك : علمت أن زيداً قائم ، ألا ترى أنها مصدرية سادة مسدّ مفعولي علمت ، لتضمنها الخبر والمخبر عنه ، وهذا ظاهر وبالله التوفيق .

ثم قال : (فإن قدمت «أن» فقلت : عسى أن يقوم زيد كان موضعها رفعاً) (١) إلى آخره .

إنما جعل عسى في الآية بمعنى قرّب (٢) ، لأنه لا يتصور عنده أن تكون بمعنى قارب ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين أثناء صلابة " أن " ، كذا قال بعضهم (٣) ، واحتج بذلك على من زعم أنها بمعنى

- (١) الجمل : ٢٠٠ .
 (٢) الآية هي : عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ، الإصراء : ٧٩ .
 (٣) هو ابن باب شان ، انظر شرح الجمل له : ١٢٢ ب بترقيماً ،
 وانظر شرح ابن عصفور ١٧٨ / ٢ والإشارة إلى ابن باب شان وقعت في هامش " ق " .

قارب على كل حال ، وذلك لازم من جهة أنه يجوز في المسألة وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول ، فتكون إنذاك بمعنى قارب ، فتكون أن مع الفعل [بتأويل المصدر] (١) في موضع نصب بعسى ، وإنما لزم (٢) أن يكون المرفوع بعد أن يبعثك إنما ارتفع ببعثك ؛ لأن مقاما لا وجه له إلا التعلق ببعثك ، فلو كان المرفوع بعد يبعثك مرفوعا بعسى للزم فيه ما قلنا به من الفصل بين أثناء أصله والموصول .

ثم قال : (وأما قوله عز وجل * إذا أخرج يده لم يكد يراها *) تأويله : لم يرها ولم يكد (٤) ، أي لم يرها (٥) ولم يقارب رؤيتها .

إذا دخل حرف النفي على كاد كان ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يقتضي نفي الفعل ونفي مقارنته ، وهو مقتضى ما قاله أبو القاسم في هذه الآية الكريمة .

والوجه الثاني : أن يكون لنفي المقاربة دون نفي الفعل ، وهو مقتضى الآية الأخرى * فذبحوها وما كادوا يفعلون * (٦) وهذا أكثر الوجهين استعمالا ، وتحقيق ذلك أنك إذا نفيت الشيء وكان له ضدان لم يتعين إثبات أحدهما بعينه ، بل يكون ذلك على وجه الاحتمال حتى يقتن بأحدهما ما يوجب إثباته ، وذلك أنك إذا قلت : ما كاد زيد يفعل كذا ، فإن النفي واقع على المقاربة التي دلت عليها (٧) كاد ، ولهذه المقاربة ضدان .

- (١) زيادة من " ح " .
- (٢) في " ق " يلزم .
- (٣) الجمل : ٢٠١ - ٢٠٢ والآية من سورة النور : ٤٠ .
- (٤) لم يكن ساقطة من " ق " .
- (٥) في " ق " " يراها " خطأ .
- (٦) البقرة : ٧١ .
- (٧) في " الأصل " عليه .

أحدهما : المباشرة ، والآخرة : مناسبة الفعل ومباشرة ، فإن اقترنت
بالكلام ما يقتضي إثبات المباشرة جاء من ذلك مقتضى (١) ما قاله
أبو القاسم في الآية الأولى ، وإن اقترنت به ما يقتضي إثبات الوجد الثاني ،
وهو مناسبة الفعل ومباشرة جاء منه ما اقتضته / الآية الثانية ، وهذا ٢٢٧
هو الوجه الكثير في الاستعمال ، فتدبر ذلك فإنه تحقيق في الموضع (٢) ،
والله أعلم .

وأما قول ربيعة : (٣)

* قد كاد من طول البطي أن يمصحا *
فأدخله شاهداً على تشبيه كاد بعسى لقرب ما بينهما في المعنى كما تشبه (٤)
عسى بكاد ، فيكون إسقاط أن مع عسى وإثباتها مع كاد تنبيهاً على هذا
المعنى ، وقوله أن " يمصحا " معناه يدرس ويذهب ، مصح الظل إذا
انتقل ، ومصح المنزل إذا درس وذهب أثره ، ويقال مسح بالسين ، ومعناه
الانملاس قريب من هذا المعنى يصف منزلاً قد خلا من أهله وأقفر .

وأما قوله : (جعل زيد يقول كذا وكذا) (٥) فظاهره أن الحكم
واحد ، وليس كذلك ، لأن جعل ، وأخذ ، وأنشأ ، وطفق للأخذ فصي
الفعل والشروع فيه ، وحرف أن مخصوص بالاستقبال ، فلا مدخل له في هذا
الموضع ، ولا يصح ذلك .

مسألة : إذا قلت : زيد عسى أن يقوم ، فإن " أن يقوم " (٦)

- (١) ساقط من " ق " .
(٢) انظر المسألة في شرح ابن الضائع ٨٣ / ب فقد ذكر الوجهين
دون التحقيق الذي ذكره هنا .
(٣) هذا آليت ينسب لروبة وليس في ديوانه كذا قال في الحل :
٢٧٤ ، وهو في ملحقات ديوانه ٧٢ ، وهو من شواهد الكتاب :
١٦٠ / ٣ ، والمقتضب ٧٥ / ٣ ، والجمل : ٢٠٢ ، وشرح الفصل
١٢١ / ٢ ، والخزانة ٩٠ / ٤ .
(٤) في " ق " " شبه " .
(٥) الجمل : ٢٠٢ . (٦) ساقطة من " ق " .

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ مِنَ الْإِعْرَابِ .

أحدهما : أن يكون مرفوع المحل بعسى على أن تكون بمعنى قَرُبَ .

والثاني أن يكون منصوب المحل بعسى على أن يكون فيها ضمير زيد ، وهي بمعنى قارب ، ويظهر الفرق بين الوجهين في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على الوجه الأول : الزيدان عسى أن يقوموا ، وألز يدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم .

وتقول على الوجه الثاني : الزيدان عسى أن يقوموا ، وألزيدون عسوا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم ، والهندات عسين أن يقمن ، فهذا يبين لك وجه الفرق ، ويوضحه والله أعلم . (١)

مسألة : عسى وزنها فعل بفتح الثاني ، وبذلك قرأت الجماعة مطلقاً ، وقرأ نافع وحده بكسر السين مع ضمير المخاطبين (٢) ، وهي لغة فاشية يفعلون ذلك إذا كانت مسندة إلى ضمير المتكلم أو المخاطب ، أو الإناث ، ووجه ذلك الإتيان للياء إن (٣) كانت الكسرة من جنسها تقول في ذلك : عسيت أن أفعل ، وعسيتم أن تفعلوا ، والهندات عسين أن يفعلن وألفتح أكثر (٤) ، وهو الأصل ، والله أعلم .

(١) انظر المسألة في شرح ابن الضائع : ٨٢/١ .

(٢) انظر قراءة نافع في حجة القراءات : ١٣٩ - ١٤٠ عند آية

البقرة : ٢٤٦ * قال هل عسيتم أن كتب عليكم القتال *

(٣) في الأصل و " ق " إذا " خطأ .

قال أبو عبيد [القاسم] القراءة عندنا هي ألفتح ، لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان عسيتم لقرئت عسى ربنا ، وما اختلفوا في هذا الحرف ، وقد حكى عن أبي عمرو أنه كان يحتج بهذه الحجة .

حجة القراءات : ١٤٠ .

عام الطالب بقصر طالب في عتبات
/ غير لفتح الكا على شاي

د/أمين عبد السلام
عن عبد السلام

العام الجامعي ۱۴۰۹-۱۴۱۰ھ

باب من المفعول المحمول على المعنى

قوله : (اعلم أَنَّ الْعَرَبَ مَجْمَعُونَ عَلَى رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ) (١)

إلى آخره .

هذا مثل قوله في أول الكتاب : (الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا) (٢)
إِلَّا أَنْ فِي كَلَامِهِ هَاهُنَا مَا يَقْتَضِي كَسْرَ مَا قَالَهُ هُنَاكَ وَهُوَ قَوْلُهُ (إِلَّا أَنَّهُ
قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ شَيْءٌ قَلْبَ فَصِيرٍ مَفْعُولُهُ فَاعِلًا ، وَفَاعِلُهُ مَفْعُولًا) (٣) .

فهذا بظاهره نقض لقوله هنالك : الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ؛ لِأَنَّ أَبَدًا
يَعْمُ جَمِيعَ الْأَزْمَانِ .

الجواب : أَنَّ كَلَامَهُ وَاحِدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا حَصَلَ
فِيهِ إِعْرَابُ الْمَفْعُولِ فَإِنَّمَا يُعْرَبُ مَفْعُولًا ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يَكُونُ أَبَدًا عَلَى حَسَبِ
الْعَلَامَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَرْيَةَ مِنْ قَوْلِهِ :
* وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ * إِنَّمَا تُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ حَرَكَتِهَا لَا عَلَى حَسَبِ الْأَصْلِ ،
وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ كَسْرًا لقوله لَوْ كَانَ الْمَنْصُوبُ يُعْرَبُ فَاعِلًا ، وَالْمَرْفُوعُ
يُعْرَبُ (٤) مَفْعُولًا مِنْ قَوْلِكَ : خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ ، فَالْفَاعِلُ كَمَا قَالَ :
مَرْفُوعٌ أَبَدًا أَي (٥) اللَّفْظُ الَّذِي يُعْرَبُ فَاعِلًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةٌ
رَفْعٍ سِوَاهُ كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى أَوْ مَفْعُولًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ
الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ . (٦)

(١) الجمل : ٢٠٣ .

(٢) الجمل : ١٠ .

(٣) الجمل : ٢٠٣ * سورة يوسف : ٨٩ .

(٤) فِي " ق " " يَنْصَبُ " .

(٥) فِي " ق " " فِي " .

(٦) انظر ما سبق من ، وانظر هامش المسألة هناك .

فصل : ما ذكرناه في أول هذا الباب هو مذهب جميع النحاة
إلا أبا الحسين بن الطراوة ، فإنه زعم أن الإعراب لا يلزم على الترتيب
المذكور ، إلا إذا كان بيان المعنى موقوفاً عليه ، فإن كان المعنى مفهوماً
دون الترتيب المذكور لم يلزم ، بل تكون مخيراً في رفع أيهما شئت ونصبه ،
واستدل على ذلك بأمرين : القياس ، والسماع ، أما القياس فهو أن الإعراب
إنما جيء به ليفرق بين المعاني الثلاثة وما لحق بها وهي : الفاعلية ،
والمفعولية ، والإضافة ، فإذا كان المعنى مفهوماً ، فلا حاجة إليه ، فإن قلت :
يلزم على هذا ، الامتناع من الأعراب جملةً ، بل يكون الاسمان موقوفين
إذا كان المعنى حاصلًا دون إعراب .

قلنا : لا يلزمه ذلك ، لأن الإعراب قد استقر في الكلام من جهة
التركيب ، وإنما تكلم في عكس الوضع ^(١) ، وأما السماع فقد حكى من كلامهم ^(٢)
خَرَقَ الثوبَ السَّمارَ ، / وَكَسَرَ الزَّجاجُ الحَجَرَ ، ^(٣) وَوَجُودٌ مِثْلُ هَذَا فِي ٢٢٨
الشَّعْرِ كَثِيرٌ ، وهو من هذا ، والله أعلم ، قراءة عبد الله : * فتلقي آدم من ربه
كلماتٌ * ^(٤) ومنه عند بعضهم * وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء
بالعصبة * ^(٥) وهذا الذي قاله آبن الطراوة خلاف ما عليه الجمهور ^(٦)
- ويد الله مع الجماعة - وذلك أن ترتيب ^(٧) الإعراب إنما أوجبه طلبُ
الفرق بين الفاعل والمفعول ، والمالك والمملوك ، ثم لزم في موضع البيان
بالحمل ^(٨) على موضع الإشكال ، ليجري الكل على أسلوب واحد ونظائره
كثيرة ، والدليل على أن هذا الأصل هو قصد العرب قلة عكس الإعراب ،

-
- | | |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | في الأصل و " ق " " الموضع " . |
| (٢) | في " ق " " قولهم " . |
| (٣) | القول في المغني ٦١٢ . |
| (٤) | البقرة : ٣٧ وانظر قراءة عبد الله بن كثير في حجة القراءات : ٩٤
وهي ينصب " آدم " ورفع " كلمات " . |
| (٥) | القصص : ٧٦ . |
| (٦) | انظر قول آبن الطراوة في البسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣ . |
| (٧) | ساقطة من " ح " . |
| (٨) | في " ق " " حملاً " . |

ولو كان على الوجه الذي قاله ابن الطراوة لكثرت وانتشرت ولم يتوقف على حكاية
حكاية ولا خبر مخبر كالوجه الآخر ، فهذا هو الصواب ، والله أعلم ، ثم أنشد :
(٢)
(١ - مثل القنائف) البيت

شاهداً على ما قاله من القلب وإعرابه : (٣) " مثل " مبنى على مبتدأ محذوف
كأنه قال : هم مثل القنائف (١) ، والقنائف مضاف إليه ، وهو جمع قنيفة ،
بضم الفاء وفتحها . والضم هو الأصل ، " هداجون " خبر ثان ، أوتعت له ،
أو مقطوع كالأول ، ومعناه مشاءون ، يقال : هدج يهدج أسرع ، وهدج
الشيء يهدج هدجاناً مشى بارتهاش ، لأن في الارتهاش سرعة ، وإنما
يهجوه ، لأنهم يسرعون المشي بالليل للسرقة والفجور ، ولذلك شبهتهم
بالقنائف لمشيها بالليل .

ثم (٤) قال : (ومثله قول الآخر (٥)

(١ - ١) ساقط من " ق " .
(٢) الجمل : ٤٠٣ ، وألبيت للأخطل وهو بتمامه :
مثل القنائف هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر
انظر شعره : ٢٠٩ ، ومجاز القرآن لأبي حيد : ٣٩ / ٢ ،
ومعاني القرآن للأخفش : ١٣٤ والأصول :
والإيضاح ، والمحتسب : ١١٨ / ٢ والضرائر الشعرية : ٢٦٨ ،
والمفنى : ٩١٧ ، وشرح أبيات البغدادي ١٢٥ / ٨ ، ويروى
ألبيت في شعر الأخطل هكذا :
على العيرات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سواتهم هجر
وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وأنشده أبو العباس المبرد
- رحمه الله - برفع نجران وهجر وقال تجعل الفعل للبدلين
على السعة ، الكامل : ٣٢٢ / ١ والحلل : ٢٧٨ ،
وإصلاح الخلل :

(٣) في " ح " " إعراب " .
(٤) من هنا إلى قوله " ثم أنشد بيت الفرزدق " ساقط من " ح " .
(٥) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٧ وفي الجمل : ٢٠٤ ،
وأنظره في الكامل : ٤٧٦ ، والحلل : ٢٧٩ وشرح الفصل
لأبن يعيش : ٣٢ / ١ ، ٨٠ / ٧ ، وقال الفرزدق هذا البيت في

غداة أَحَلَّتْ لَابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حَصِينٍ عَيْبِطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ (

الشاهد فيه: قلبُ الأعرابِ، بتصييرِ الفاعِلِ مفعولاً، والمفعولِ فاعلاً، وذلك أنَّ
المعنى على عطفِ الخمرِ على العَيْبِطَاتِ، فلَوْلَمْ يَقلبَ لرفعِ الطَّعْنَةِ ونصبِ
العَيْبِطَاتِ، فكانَ يَجِبُ نَصْبُ الخمرِ بالعطفِ على المَنْصُوبِ وقوافي [هذه] (١)
القَصيدةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ مَرْفُوعَةٌ، واجْتِمَاعُ الرِّفْعِ مَعَ النِّصْبِ فِي الْقَوَافِي
قَبِيحٌ كَقَوْلِهِ: (٢)

لَا تَنْكِحَنَّ عَجُوزًا أَوْ مَطْلَقَةً وَلَا يَسُوقَنَّهَا فِي حَبْلِكَ الْقَدَرُ

وَإِنْ أَتَوْكَ وَقَالُوا إِنَّهَا نَصَفٌ فَإِنَّ أَطْيَبَ نِصْفَيْهَا الَّذِي غَبَرَا
فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَى أَحْسَنِ الْأَقْبَحِينَ أَوَّلَى، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقلبَ الْأَعْرَابَ حَتَّى
حَاوَلَ بِهِ (٣) وَجْهًا مِنَ التَّأْوِيلِ وَهُوَ أَنَّ الْعَيْبِطَاتِ وَالْخَمْرَ لَمَّا حَرَّمَهَا عَلَى
نَفْسِهِ؛ لِثَلَا يَشْتَغِلَ بِاللَّذَاتِ مِنْ طَلَبِ النَّارِ، صَارَتِ الْعَيْبِطَاتُ وَالْخَمْرُ هِيَ
الْحَامِلَةُ لَهُ (٤) عَلَى الْجَدِّ فِي طَعْنِ قَاتِلِ قَتِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَجْتَهِدْ
فِي طَلَبِ النَّارِ، لَكَانَتِ الطَّعْنَةُ كَالْمَحْرَمَةِ عَلَيْهِ، هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي حَاوَلَ
بِهِ وَجْهَ الْقَلْبِ.

====
حَصِينٌ بِنِ أَصْرَمَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَتَلَ لَهُ قَتِيلَ فَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَرْبَ الْخَمْرِ
وَأَكَلَ اللَّحْمِ الْعَيْبِطَ حَتَّى يَقْتُلَ قَتِيلَهُ، فَلَمَّا قَتَلَهُ أَحَلَّتْ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى
نَفْسِهِ. فَتِلْكَ الطَّعْنَةُ أَحَلَّتْ لَهُ ذَلِكَ. وَاتَّشَادُ الْبَيْتِ بِنِصْبِ
طَعْنَةٍ، وَرَفْعِ عَيْبِطَاتٍ.

(١) زِيَادَةُ مِنْ "ق".

(٢) الْبَيْتَانِ لَا تُحَدُّ الْأَعْرَابُ وَهِيَ فِي عَيُونِ الْأَخْبَارِ ٤٣/٤، وَالْأَوَّلُ

مِنْهُمَا أَوْرَدَهُ هَكَذَا:

لَا تَنْكِحَنَّ عَجُوزًا إِنْ دَعَاكَ لَهَا وَإِنْ حَبْلُكَ عَلَى تَرْوِيجِهَا الذُّهَبُ

وَالْأَوَّلُ فِي الْعِقْدِ الْفَرِيدِ: ١١٣/٦.

(٣) فِي الْأَصْلِ "بِهَا" وَهَذَا الْمَوْضِعُ كُلُّهُ سَاقِطٌ مِنْ "ح" وَقَدْ سَبَقَتْ

إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ.

(٤) سَاقِطٌ مِنْ "ق".

ثم قال أبو القاسم : (ومنهم من يرويه

..... طعنة " حصين عبيطات السدائف والخمر

فيرفع الطعنة على القياس وينصب العبيطات ، ثم يرفع الخمر ويقطعها مسا قبلها ، كأنه قال : والخمر حلت له (١) .

وهذا الوجه فيه قبح ، لأنه بصورة قولك : ضربت زيدا وعمرو ، تريد : وعمرو (٢) ضربته ، لأنه هيأت الفعل ليعمل في الاسم فقطعته منه وتكلفنا إضماراً ، فلذلك عدل عنه إلى ما هو أحسن منه ، وهو القلب ، لا تعديل الكلام معه .

وروى أن يونس لقي الكسائي فقال له : كيف تروي هذا البيت ؟

فقال له (٣) : أرفع الطعنة ، وأنصب العبيطات ، وأقطع الخمر ، كأنه قال : والخمر حلت له ، فقال له يونس : ما أحسن ما قلت ، غير أن ألفردق أنشدني مقلوباً (٤) ، وظاهر هذا أن ذلك عنده بالرواية ، وليس في ذلك مناقضة لإشعار ألفردق بإياه مقلوباً ، لأنه يمكن أن يكون أنشده بالوجهين ، أو يكون قد سمع من عربي غيره كذا ، فإذا احتمل (٥) هذا الذي

- (١) الجمل : ٢٠٤ .
 (٢) تريد وعمرو " ساقطة من " ق " والموضع كله ساقط من " ح " .
 (٣) فقال له " ساقطة من " ق " والموضع كله ساقط من " ح " .
 (٤) الرواية عن يونس رواها المبرد في الكامل : ٣٧١/١ وهي في مجالس العلماء للزجاجي : ٢١ ، والحلل : ٢٨١ .
 (٥) كلام الكسائي فيما حكاه ابن السيد يظهر منه أنه قياس وليس رواية كما ذكر المولى لف هنا ، فقد قال في الحلل شرأبيات الحمل حكاية عن الكسائي : " أرفع الطعنة على القياس " ، وإنما تابع المولى لف في هذه المسألة ابن المصنف في اعتراضه على ابن صفور ، وابن صفور على ما سقته من قول ابن السيد لا يصح الاعتراض عليه بهذا ، اللهم إلا أن يكون ابن السيد أخطأ فيما نقله عن الكسائي ثم إن ابن السيد لم يعترض على الزجاجي في هذه المسألة بشيء اللهم إلا أن يكون في غير كتابيه اللذين جرى ذكرهما سابقاً .

ذكرته كان اعتراض ابن السيد وابن صفور عليه غير وارد؛ فإن ظاهر
الحكاية من الكسائي أن ذلك رواية، ولو كان ما قاله الكسائي من نظره لكان
ينبغي له أن يزيل الاحتمال.

وخفض حصين في البيت على البدل من ابن أصرم، وفيه ضعف
من جهة الفصل بينهما بالفعول لا سيما في الخفض.
والعبيطات اللحم الطري، والسدائف: شقق السنم وغيره مما يغلب
عليه السمن.

ثم أنشد بيت الفرزدق: (١)

* وقض زمان يا بن مروان لم يدع * البيت

مستشهداً به على الحمل على / المعنى على ما يأتي بيانه إن شاء الله. ٢٢٩
وهذا البيت من مفعرات أبيات الفرزدق، وكان فيما يذكر يتوخم التغير
كثيراً؛ ليغنت بذلك ابن أبي إسحاق النحوي، لأن ابن أبي إسحاق
كثيراً ما كان يعترض عليه شعره، ويروم تلحينه، وحكي أنه لقيه فسأله
من قوله في هذا البيت: "أوجلف" بعد نصبه (٢) "سحتاً" فقال

(١) هذا صدر البيت وعجزه :
* من المال الا سحتاً أو مجلف *

وعض مصدر .
وانظره في ديوان الفرزدق : ٥٥٦ ، وهو في الجمل ٢٠٤ ،
والخصائص : ٩٩/١ ، والمحتسب ١٨٠/١ والحلل : ١٨١ ،
والخزانة ٣٤٧/٢ .

وقبل البيت :

إليك أمير المؤمنين رمت بنا هموم المنى والهوجل التعسف
في "ق" "نصب" . (١)

له : هلام تَرْفَعُهُ ، فقال له الْفَرَزْدَقُ : على ما يسوءك وينوءك (١) ،
وكان الْفَرَزْدَقُ إِذَا سُئِلَ عن شيءٍ من غامضٍ شِعْرِهِ أَحَالَ على أَهْلِ إِسْحَاقَ
بلفظٍ جافٍ (٢) ، وفي هذا الموضع ثلاث روايات ، أعني في قوله :
لم يدع .

أحدهما : فتح الياء مع فتح آدال لم يدع ، أي لم يترك .
والثانية : ضم آليا مع فتح آدال لم يدع ، أي لم يترك على ما لم
يَسْمُ فاعله ، وكان القياس ردّ الواو لزوال الكسرة ، فهو شاذٌّ (٣) ، ووجهه
عدم الاعتداد بالعارض ، وكأنه منبهة على الأصل إذ كانت بنية المفعول
فرعاً عن بنية الفاعل .

والرواية الثالثة كسر آدال مع فتح آليا يدع ، أي لم يسبق ، يقال :
ودع الرجل في بيته فهو وادع إِذَا بَقِيَ (٤) ، وعلى هاتين الروايتين
يلزم رفع سُحَّتْ فيكون قوله : أَوْجَلَفَ معطوفاً عليه بلا إشكال ، وأما
على الرواية الأولى فيكون سُحَّتًا منصوباً على أَنَّهُ مفعولٌ به ، وفي رفع
مَجَلَفَ على هذه الرواية خمسة أقوال (٥) .

أحدها : أنه مبتدأ محذوف الخبر كأنه قال : أَوْجَلَفَ ، كذلك
ورد بالابتداء بالنكرة دون مسوغ ، وقال بعضهم : إنما جاز ذلك ؛ لأنها

- (١) انظر الحكاية في معاني القرآن للفراء : ١٨٣/٢ .
(٢) انظر ذلك في إصلاح الخلل : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٣) انظر إصلاح الخلل : ٢٦١ وشرح آبن صفور : ١٨٣/٢ .
(٤) ذكرها آبن جني في الخصائص ج : ٩٩/١ ، ونسبها آبن السيد
في الأصول للأصمعي ، وتنسب إلى غيره انظر هامش إصلاح الخلل
: ٢٦١ .
(٥) انظر تلك الأقوال في إصلاح الخلل : ٢٦٢ - ٢٦٣ وشرح آبن
صفور : ١٨٣/٢ - ١٨٤ وشرح آبن الضائع وهو مستفيد منه
كثيراً : ٨٤/ب .

صفة خلفت موصوفها ، كأنه قال : أوشى مجلف كذلك ، وذلك الإعراب محكي من ألفراء ، وجوز عليه أن تقول : ضربت زيدا وعمرو أي وعمرو مضروب .
الإعراب الثاني : أن يكون خبر ابتداء مضمرك أنه قال : والباقي مجلف .

والثالث : أن يكون فاعلاً بفعل مضمرك دل عليه المعنى ، كأنه قال أوبقي مجلف .

والرابع : أن يكون معطوفاً على الضمير في قوله مسحتاً قاله الكسائي ، وهو صحيح المعنى خلافاً لابن صفور (١) ، لأن المسحت هو المستأصل الذي لم يبق منه شيء ، والمجلف هو الذي ذهب معظمه وبقي منه بقية ، فكانه قال لم يدع من المال إلا شيئاً مستأصلاً هو أو مجلف ، فكانه أخبر أن شدة الزمان أذهبت الأموال المفورة بجملتها ، وأذهبت أيضاً الذي بقيت منه بقية فاستأصلت شدة الزمان جميعاً لا مريم ، وهذا معنى (٢) صحيح معقول ، وليس في هذا الوجه إلا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل ، وهذا جائز في الشعر ، وقد يأتي في الكلام قليلاً (٣) .
والإعراب الخامس : محكي (٤) من الفارسي : أن المجلف ها هنا مصدر يراد به التجليف ؛ وهو معطوف على ضم زمان ، كأنه قال : ضم زمان أو تجليفه لم يبق شيئاً من الأموال إلا استأصلها ، وهذا إعراب جيد مقدم عند كثير من المعربين على جميع ما ذكر ، والله أعلم .

(١) شرح الجمل : ١٨٤/٢ .

(٢) في "ق" المعنى .

(٣) هذا رد ابن الضائع على ابن صفور . شرح الجمل ٨٤/ب .

وأنظر في العطف على الضمير المرفوع ، الإنصاف ٤٧٤ .
(٤) في "ح" "يحكي" .

ثم أنشد قوله: (١)

(* قد سالم الحيات منه القدما *) إلى آخره

هذا البيت فيه روايتان :

أحدهما : نصب "الحيات" على المفعولية ، والفاعل "القدما" وهو تنثية حذف نونها ضرورة ، وهو قليل جد (٢) ، ولهذا لم يذكره سيبويه في الضرائر ، ولا إشكال على هذا في نصب الأنعوان وما بعده على البدل من الحيات ، وهو بدل شيء من شيء ، لأن الحيات يصدق على جميع المذكور .

والرواية الثانية رفع "الحيات" ونصب "القدم" على المفعولية وهو على هذا (٣) مفرد ، والمعنى على التنثية ، ولكن الشيثين المتلازمين يصح الاستغناء بذكر أحدهما عن الآخر ، لفهم المعنى ، وعلى هـ هذه الرواية يكون نصب الأنعوان وما بعده من باب الحمل على المعنى ، وهو موضع الشاهد ، فهو مفعول بفعل مضمر دل عليه المعنى ، لأن المسألة (٤) كالمضاربة والمقاتلة تستلزم اثنين فصاعداً ، والتقدير : وسالمت القدم الأنعوان . (٥)

(١) الرجز منسوب في الكتاب ٢٨٦/١ لعبد بني هاشم وهو في معاني ألفراء ١١/٣ ، ونسبه الأعلام ١٤٥/١ للعجاج ، ونسبه ابن السكيت في الحلل : ٢٨٤ المساور العبسي وفي ضرائر الشعر : ١٠٢ لابي حناء القعسي ، وفي اللسان "ضم"

لمساور بن هند العبسي ومعه :

* الأنعوان والشجاع الشجعما *

* وذات قرنين ضموذاً ضرمما *

وذكر هذه القصيدة التي منها الرجز السابق البغدادي في الخزانة ٥٦٩/٤ ، عن العلامة الأسود الغندجاني ، وذكر البغدادي في نسبتها أقوالاً كثيرة وانظر الرجز في شرح ابن هـ ١٨٥/٢ .

(٢) هذه رواية الكوفيين كما في الخصائص ٤٣٠/٢ ، وضرائر الشعر ١٠٨ .

(٣) في "ق" هـ "المسألة" . (٥) الحلل : ٢٨٤ .

(٤)

ثم قال : ومثله قوله عز وجل * وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم * (١) إلى آخره .

هذه الآية فيها أربع قراءات :
أحدها : (٢) ما ذكره المؤلف . (٣)

والثانية : خفض شركائهم .

والثالثة : نصب الأولاد مع خفض الشركاء وهي قراءة عبد الله بن عامر (٤) ، وهذا كله على من / قرأ زين على من لم (٥) يسم فاعله . ٢٣٠

القراءة الرابعة : زين مبنياً للفاعل ، " قتل " (٦) بالنصب

على المفعولية ، " أولادهم " بالخفض بالإضافة " شركاؤهم " رفـع
بالفاعلية ، فاما القراءة الأولى فإن القتل يرفع (٧) بزين ، وه يتم (٨) الكلام .

فيجس قوله : شركاؤهم مرتفعاً بفعل مضمـر على الفاعلية ، كأنه قال :
زينه شركاؤهم ، ونظير هذه القراءة قراءة * يسبح له فيها * بفتح الباء
ورجال على هذا فاعل بفعل مضمـر بعد تمام الكلام .

فإن قيل : ولم لا يكون الشركاء في هذه القراءة فاعلاً

بالمصدر ، ويكون المصدر إن ذاك مضافاً إلى المفعول ، فيكون التقدير :

وكذلك زين لكثير من المشركين أن قتل أولادهم شركاؤهم ؟

-
- (١) الأنعام : ١٣٧
(٢) في " ق " " إحداهما " خطأ .
(٣) انظر الجمل ٢٠٦ وما ذكره هـــــم الزاى من " زين " على ما لم يسم فاعله ، ورفع " قتل " وشركاء
(٤) قراءة أبـن عامر في السبعة ٢٢٠ ، وحجة القراءات ٢٧٤ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وانظر هذه القراءة وتوجيهاتها في منهج السالك ٣٠٣/٢ وما بعدها .
(٥) في " ح " و " ق " " ما لم " .
(٦) ساقطة من " ق " .
(٧) في " ح " و " ق " " مرتفع " .
(٨) في " ح " و " ق " " تم " .
(٩) سورة النور ٣٦ وهي قراءة ابن عامر وقاصم . انظر السبعة ٤٥٦ ، وحجة القراءات : ٥٥١ .

فالجواب (١) : أَنَّ الإعرابَ الأولَ أولى ، لا ثمرين :
أحدهما (٢) : اتفاق معنى هذه القراءة لمعنى قراءة الجماعة ؛
لأنَّ الشركاء - في قراءة الجماعة - مَزَيَّنُونَ لا قَاتِلُونَ ، وعلى هذا الإعراب الذي
أوردته السائل ، يكون الشركاء قَاتِلِينَ غير مزيَّنين ، واتفاق معنى القراءة بين
أولَى من اختلافهما ، فَإِنَّ قَالَ السائل : ومعنى هذه القراءة في هذا (٣)
الإعراب الذي ذكرته موافقٌ أيضاً لمعنى قراءة عبدالله بن عامر ، فالجواب
: أَنَّ قراءة الجماعة هي الفصحى باتفاق ، وأما قراءة عبدالله بن عامر (٤) فقد
تكلم الناصن فيها من جهة الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه
حتى قال بعضهم في عبدالله قولاً مرغوباً عنه (٥) ، فلذلك كَانَ الأولَى
مراعاة قراءة الجماعة ، هذا أحد الوجهين .

-
- (١) في الأصل "الجواب" بسقوط الفاء .
(٢) انظر هذين الوجهين في شرح ابن عصفور ١٨٦/٢ ، وشرح ابن
الضائع ٨٥ - ٨٦ مع تأثر ظاهر ، بما أوردته ابن الضائع .
(٣) ساقطة من "ح" و "ق" .
(٤) في "ح" و "ق" "عبدالله" فقط .
(٥) قال الرمخشري : "والذي حمّله على ذلك (أي ابن عامر) أن
رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر
الأولاد والشركاء - لأن الأولاد - شركاؤهم في أموالهم - لوجد
عن ذلك مندوحة من هذا الارتكاب " البحر المحيط : ٢٣٠ / ٤
وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٦١٥ / ٢ - ٦١٦ ، وأبو حيان
في البحر المحيط ٢٣٠ / ٤ ومنهج السالك ٣٠٣ / ٢ أَنَّ هذه
القراءة مروية بالتواتر ، ومعزوة إلى من يوثق بعربيته قبل تعلم ،
فإنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة
كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله ، ويكفيه أن أحد شيوخه
هشام بن عمار رضي الله عنه . هذا نص ابن مالك وقريب منه
قول أبي حيان . وانظر الخلاف في مسألة الفصل بين المضاف
والمضاف إليه بالمفعول في الإنصاف : ٤٢٧ وما بعدها .

والأمر الثاني من الترجيح المذكور : أن في ذلك الإعراب الذي
أورده السائل إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، ولم يجيء من
ذلك شيء في التنزيل ، إلا ما يذكر عن الفراء (١) في قوله تعالى :
﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ (٢) وبعدم النظر
في التنزيل رد عليه أيضاً ، وقد تقدم ذلك في باب البدل (٣) ، فلهذا
الذي ذكرناه كان الأولى حمل الشركاء في تلك القراءة على إضمار الفعل
المذكور ، وكون الكلام في حكم جملتين والله أعلم .

وأما من خفض الشركاء من هذه القراءة فإنه حملهم على البدل من
الأولاد وهو قريب من باب بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ،
وأما قراءة عبد الله فمن أشكل شيء عند النحاة من جهة الفصل بين المضاف
والمضاف إليه بالمفعول به ، وقد قال سيبويه في الكتاب (٤) : لو قلت :

(١) ما ذكره من الفراء لم يرد عند ابن هشور ولا عند ابن الأثير .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) انظر ما سبق ص

(٤) في " ق " الكتاب قال سيبويه : " ولا يجوز يا سارق الليلة أهل
الدار إلا في الشعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فإذا
كان منونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة
الكتاب ١٧٦/١-١٧٧ وقال أيضاً : " والأسم المنون يفصل بينه
وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك زيد ، ولا تقول
: هذا ضارب بك زيد ، الكتاب ١٦٤/٢ ، ولم أهتم إلى ما نقله
المؤلف عن سيبويه إلا أن هذين الموضعين من كلام سيبويه
نص في المسألة . والله أعلم .

وهذه المسائل وهي الفصل بمعمول المضاف بين المضاف والمضاف
إليه منعها البصريون كما في الإنصاف : ٤٢٧ وما بعدها ،
وكما هو منقول عن سيبويه إلا أن كثيراً من النحاة أجازوا ذلك
بناءً على قراءة عبد الله بن عامر ومنهم ابن مالك في الألفية
" آخر باب الإضافة " وفي شرح التسهيل ٦١٥/٢ - ٦١٦
وأبو حيان في منهج السالك ٣/٣ ، والشاطبي في شرح الألفية
١٤٩/٣ " بترقيتنا " وهو في آخر باب الإضافة . وكان حق هذه
المسألة قياساً أن لا تجوز لأن المضاف إليه من تمام المضاف فلا
يؤتى بما يعطل التمام . إلا أنه لا يقاس مع وجود النص .

هذا معطي درهماً زيد لم يجوز ، يعني إلا في الشعر على وجه الضرورة ،
فلاجل هذا قال من قال : لما كان شركاءهم مرسومًا في مصحف الشاميين
بالياء غلط القارئ فتوهمه مخفوضاً اعتباراً بصورة الخطأ ، وإنما يقرأ مرفوعاً ،
وهذا قول مرغوب عنه . (١) لأنه لا يجوز أن يكون مستند عبد الله
مستنداً خطياً ، هذا لا يجوز أن ينسب لمثل عبد الله وهو ممن أشتهرت
إمامته وعرفت عدالته وصحة نظره وضبطه ، فهذا الرأي باطل قطعاً ، وأيضاً
فإن القراءة لا تؤخذ بالرأي ، وإنما تتلقى من أفواه الرجال .
وأما قرينة الجماعة " زين " مبنياً للفاعل ، فإن القتل ينتصب به
على المفعولية ، والشركاء مرتفعون به على الفاعلية ، ولا إشكال في ذلك لفظاً
ولا معنى ، وهذا كله واضح ، إن شاء الله .

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك قبل قليل .

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية

هذا من جملة الأبواب التي أحال عليها في باب الأفعال حيث

قال : (ولها موضع تذكر فيه إن شاء الله) . (١)

وقد تقدم (٢) لنا حصرها وتنويعها (٣) ، ولكن نعيد هاهنا

ذكرها على سبيل التوطئة في بسط مسائل هذه الأبواب (٤) التي شرع

هو في ذكرها فنقول والله المستعان : جواز الأفعال على قسمين : قسم

يجزم فعلاً واحداً إلا (٥) بالتشريك ، وقسم يجزم فعلين أو ينجزم بمعد

فعلان إلا (٦) بالتشريك أيضا .

فأما القسم الأول فهو لم ، ولما ، ولام طلب الفعل ، ولا التي لطلب

ترك الفعل .

وأما القسم الثاني فهو " إن " وما ضمن معناها على ما يذكر في

بابه إن شاء الله

فصل (٧) : أما لم فهي (٨) لنفي الماضي مطلقاً ، (٩) أي غير مقيد

بقرب ولا بعد .

وأما " لما " فهي (١٠) لنفي الماضي القريب من زمان الحال ،

(١) الجمل : ٧ .

(٢) في " ح " و " ق " " وكان تقدم " .

(٣) انظر ما سبق ص

(٤) في " ح " للتوطئة في الخوض في مسائل الباب " وفي " ق " " ... هذا الباب " .

(٥) و (٦) في الأصل " لا بالتشريك " وهذه النسخة كثيراً ما ترسم " إلا " على صورة " لا " .

(٧) فصل " مكانه بياض في " ح " .

(٨) في " ح " و " ق " " فإنها " .

(٩-٩) ساقط من " ح " و " ق " .

(١٠) في " ح " و " ق " " فإنها " .

ولا تفيد استغراقاً ، هذا هو الصحيح / في الحرفين ، وزعم ابنُ صفور ٢٣١
 أَنَّ لَمْ لنفي الماضي المنقطع ^(١) ، لِأَنَّهُ قَابِلٌ بِهَا لَمَّا ، فكما أَنَّ لَمَّا
 لنفي الماضي ^(٢) المتصل بزمان الحال ، فلم لنفي الماضي البعيد من زمان
 الحال ، وظاهر هذا الرأي خِلَافٌ لظاهر كلام الإمام ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَمْ يَفْعَلْ
 نَفْيُ فَعَلٍ ، وَلَمَّا يَفْعَلْ نَفْيُ قَدْ فَعَلَ ^(٣) ، فقلوه - : لَمْ يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلٍ -
 مطلقٌ في الزمان المَحْتَمَلَةِ ، فَإِنَّ لَفْظَ " فَعَلَ " يكون عبارة عن الماضي
 البعيد من زمان الحال ، ويكون أيضاً عبارة عن الزمان القريب من الحال ،
 ويكون أيضاً عبارة عما بينهما .

وأما " لَمَّا " فَإِنَّهُ جَعَلَ " مَا " الَّتِي بَعْدَ " لَمْ " فِي مَقَابَلَةِ
 حرف ^(٤) " قَدْ " وَالْمَاضِي الْمَقْرُونُ بِقَدْ إِنَّمَا يَكُونُ هِبَارَةً عَنِ الْقَرِيبِ مِنْ
 زَمَانِ الْحَالِ ، فَكَذَلِكَ " لَمَّا " إِنَّمَا تَكُونُ لِنَفْيِ هَذَا الْفِعْلِ الْمَقْرُونِ بِقَدْ ، وَأَمَّا مَنْ
 زَعَمَ أَنَّ " لَمَّا " تَفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ مُسْتَدِلًّا بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْقَائِلِ :
 عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمُ ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِنَحْوِ عَلَى إِفَادَةِ الْإِسْتِغْرَاقِ ،
 وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَاصِيَ بَعِيدٌ مِنَ التَّنَادَةِ عِنْدَ
 مَوَاقِعَةِ الْمَعْصِيَةِ ، قَرِيبٌ مِنْهَا فِي آخِرِ أَمْرِهِ ، وَإِبْلِيسُ لَعْنَهُ اللَّهُ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ
 عَنِ التَّنَادَةِ فِي آخِرِ عَمَلِهِ ، فَيَكُونُ بَعْدَهُ عَنْهَا عِنْدَ تَلْبَسِهِ بِالْمَعْصِيَةِ مِنْ بَابِ
 آخَرٍ ، فَيَكُونُ الْقَائِلُ : عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمُ ، إِنَّمَا نَبِهَ بِهِذَا الْكَلَامَ
 عَلَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ مِنَ التَّنَادَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْقَرِيبِ مِنْ زَمَانِ الْحَالِ ،
 وَلَمْ يَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْدَمِ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ عِنْدَ السَّمْعِ ، مَنْ

(١) شرح الجمل : ١٨٧/٢ .

(٢) ساقط من " ق " .

(٣) الكتاب : ٢٢٠/٤ ، ٢٢٣ وانظر المغني : ٣٦٧ .

(٤) ساقط من " ق " .

جهة الأولوية ، فإذا اَحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ (١) الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ فِي
تلك العبارة دليل على استنباط إفادة معنى الاستغراق ، وهذا المعنى
يذكر من الأستاذ : أبي علي الشلوين (٢) وهو ظاهر ، والله أعلم .

وأما قولنا : لام طلب الفعل (٣) ، و " لا " التي
لِطَلْبِ تَرْكِهِ ، وَلَمْ نَقْلْ وَلَا أَمْرٌ وَلَا " في النهي كما قاله أبو القاسم (٤)
فإننا (٥) إنما عدلنا عن ذلك إلى ما ذكرناه ؛ ليتناول اللفظ ما لا يتناوله ذكر
الآخر ، فإنك تقول : لتقم يا زيد ، ولا تقم يا زيد ، ثم تقول : لترحمني
يا رب ولا تعذبني يا رب ، فإن اِصْرَتْ عن ذلك كله بالطلب عم ولم يخص ،
وإذا اِصْرَتْ بعبارة أبي القاسم خص ولم يعم ، فكان ما ذكرناه أولى ، والله أعلم .

فصل : ثم اختلف الناس في " لم " و " لما " هل دخلا على لفظ
المضارع وحولا معناه إلى الماضي ، أو دخلا على لفظ الماضي وحول لفظه
إلى المستقبل ؛ ليظهر العمل ، لئلا يقع في ألوههم أنهما غير عاملين (٧) الأول
لأبي العباس المبرد ، ومضى عليه أكثر المتأخرين . (٨)

والثاني ظاهر كلام سيبويه (٩) ؛ فحجة المبرد في ذلك الحمل
على النظائر ؛ لأنَّ الحرف قد ثبت له تحويل المعنى دون تحويل اللفظ
كَانِ الشَّرْطِيَّةِ ، فإنها تدخل على لفظ الماضي وتحوّل معناه إلى المستقبل
كقولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا أَقَامَ عَمْرُو بَعْدَ غَدٍ .

-
- (١) " أَنْ يَكُونَ " ساقطة من " ح " .
(٢) شرح الجزولية له : ١٢٧-١٢٨ وكلام الشلوين هناك أكثر بسطا ،
وهو يرد فيه على أبي موسى الجزولي الذي قال : إنها تنفيـد
الاستغراق .
(٣) في الأصل " الطلب للفعل " .
(٤) الجمل : ٢٠٧ .
(٥) في " ح " فإنه " . (٦) في " ح " و " ق " ذلك " وكلها متجه .
(٧) قال ابن الضائع في هذه المسألة : " ولا معنى للكلام في هذا لكن يحكى
مقالهم في ذلك : شرح الجمل ٨٦ / ب .
(٨) المقتضب : ١ / ١٨٥ ، وانظر شرح ابن الضائع : ٨٦ وما بعدها ، وشرح
ابن يعيش ١٠٩ / ٨ - ١١٠ .
(٩) الكتاب : ٢٢٠ / ٤ ، ٢٢٣ ، فقد قال : لم يفعل نفى فعل ، ولما يفعل
نفى قد فعل . من هذا أخذ مذهب سيبويه . والله أعلم .

وَحُجَّةٌ سَبِيحِيَّةٌ أَنَّ حَرْفَ "لَمْ" مَوْضُوعٌ لِنَفْيِ الْمَاضِي، فَكَيْفَ لَا يَدْخُلُ

عَلَيْهِ وَهُوَ مَوْضُوعٌ لِنَفْيِهِ؟ هَذَا تَنَاقُضٌ!، فَلَا أَقُولُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ

عَلَيْهِ تَقْدِيرًا، ثُمَّ حَوَّلَ اللَّفْظُ لِيُظْهَرَ فِيهِ الْعَمَلُ، لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَحْوُلَ اللَّفْظُ

لَوَقَعَ فِي الْوَهْمِ أَنَّهِنَّ غَيْرُ عَامِلِينَ، فَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلتَّنْصِيسِ عَلَى كَوْنِهِمَا ^(١)

مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِلِ، وَأَمَّا "إِنْ" الشَّرْطِيَّةُ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَقَدْ دَخَلَتْ

عَلَيْهِ لَفْظًا ثُمَّ وَضَعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُسْتَقْبَلِ لِضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ ^(٣): (وَكُلُّ فِعْلٍ فِي آخِرِهِ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ) إِلَى آخِرِهِ.

إِنَّمَا حَذَفَ الْجَازِمُ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ مِنْ جِهَةِ مُعَاقَبَتِهَا

لِلضَّمَّةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا فِي الْجَزْمِ، لِأَنَّ الْجَازِمَ لَيْسَ أَصْلُهُ أَنْ

يَحْذِفَ شَيْئًا مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ ^(٥)، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ

إِنَّمَا حَذَفَهَا الْجَازِمُ مِنْ حَيْثُ عَاقَبَتِ الضَّمَّةُ أَنَّ هَذَا الْحَذْفُ ^(٦) إِنَّمَا يَكُونُ

عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَقْدَرُ الضَّمَّةُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَأَمَّا عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَظْهَرُهَا فِيهِمَا،

فَإِنَّهُ لَا يَحْذِفُ الْحَرْفَ أَصْلًا إِنَّمَا يَحْذِفُ الضَّمَّةَ ^(٧)، وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ

الصَّحِيحُ أَنَّ الْأَلِفَ إِنَّمَا يُلْزِمُهَا الْحَذْفُ فِي الْجَزْمِ لِلزُّومِ مُعَاقَبَتِهَا لِلضَّمَّةِ

، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ ^(٨): إِنَّ الْجَازِمَ قَدْ يَحْذِفُ مِنْهَا الضَّمَّةَ الْمَقْدَرَةَ

وَيَبْقَى الْأَلِفُ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَنَقْرَأُكَ فَلَاتَنْسَى﴾ ^(٩) / ٢٣٢

(١) فِي الْأَصْلِ "كَوْنُهُمَا" بِالْإِفْرَادِ خَطَأً.

(٢) انْظُرْ هَذِهِ الْحُجْجَ فِي شَرْحِ آيِنِ الضَّائِعِ: ٨٦/ب، وَشَرْحِ ابْنِ

يَعِيشَ: ١١٠/٨.

(٣) ثُمَّ قَالَ "سَاقَطَ مِنْ ح."

(٤) الْجَمْلُ: ٢٠٧.

(٥) فِي الْأَصْلِ "الْكَلَامُ".

(٦) أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ "سَاقَطَ مِنْ ق".

(٧) ذَكَرَ الْفَرَاءَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ: ١٦١/١ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ لَا تَحْذِفُ

وَأَنْشُدْ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِيً* وَأَنْشُدْ أَيْضًا:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَانَ لَمْ تَهْجَوْ وَلَمْ تَدْعِ

وَهَذِهِ اللَّفَةُ ذَكَرَهَا الزَّجَاجِيُّ فِي الْجَمْلِ: ٤٠٦، عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ. وَهَذَا

الْحَذْفُ يَخْتَصُّ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ فَقَطْ. أَمَّا الْأَلِفُ فَتَحْذِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذِهِ اللَّفَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالشَّعْرِ. انْظُرْ شَرْحَ آيِنِ الضَّائِعِ:

٨٦/ب، وَانْظُرِ الْمُحْتَسِبَ: ٦٩/١ - ٧٠.

(٨) انْظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ: ١٦١/١. (٩) الْأُطَى: ٦.

فهذا نهى وهو مجزوم بحذف الّزة المقدرة لبقاء الألف ومثله * لا تخف
دركا ولا تخشى * (١) وليس في هذا دليل ، لأنه ليس نصا فيما ذهب
إليه ، والأولى أن تكون هذه الألف هي المزيدة في رؤس الآي ، كالألف
في الظنونا ، والسبيلا ، والرسولا ، لأن رؤس الآي مشبهة بالقوافي ، فعلامة
الجزم على هذا حذف الألف التي من أصل الكلمة ، وهذه الألف أخرى
على ما ذكرناه ، وأما قول الشاعر : (٢)

وتضحك مني شخة عشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا
على من رواه " ترى " (٣) بالألف ، فإن مأخذ الفارسي فيه أنه مجزوم بحذف
الألف التي هي لام الفعل ، وهذه الألف بدلة (٥) من الهمزة التي هي
مين الكلمة بعد نقل حركتها لما قبلها على لغة من يقول في امرأة مـرأة ،
وأصل الكلمة تـرأى ، فلما حذف الجازم الألف وبقي لم تـرأ كقولك (٥) :
لم... نقلت فتحة الهمزة لما قبلها فصار لم تـرأ بسكون الهمزة ، ثم أبدلها

- (١) طه : ٧٧ وحذف الألف من تخاف هي قراءة حمزة . معاني ألفراء
١٦١/١ ، والسبعة : ٤٢١ ، ووجه القراءات ٤٥٨ .
- (٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . والبيت من قصيدة نسي
المفضليات ١٥٨ والمحتسب : ٦٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٦ ،
والجمل ٢٥٦ والحلل : ٣٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٥ ،
١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، والمغني : ٣٦٦ ، والخزانة : ٣١٣/١ .
- (٣) " ترى " ساقطة من " ح " وهو يشير إلى رواية أخرى رواها الأخفش
عن الكوفيين وهي " كأن لم تري " بالياء المنقوطة ، وانظر الخزانة :
٣١٣/١ وشرح أبيات المغني : ١٣٧/٥ ، وشرح ابن الضائع . وقال
القالبي في ذيل الأملالي : ١٣٤ - ١٣٥ قال الأخفش : رواية أهل
الكوفة " كان لم تنن قبلي " وهذا خطأ والصواب ترى بحذف النون
علامة الجزم . كذا قال : وما نقله عنه البغدادي في شرح أبيات
المغني ١٣٢/٥ هو قوله : " وقال القالبي في ذيل الأملالي :
قال الأخفش : رواية أهل الكوفة " كأن لم تـرئ " بالألف وهو خطأ
عندنا ، والصواب ترى بحذف النون للجزم ، وفي نص القالبي إثبات
النون في الموضعين ، وفي نص البغدادي اضطراب ، لأنه قال :
" ترى " ثم قال : بحذف النون ، وليس في ترى نون وإنما النون
في " تنن " بدل " ق " (٥) كقولك لم... ساقطة من " ق " .
- (٤) (٥) " مكان النقاط كلمة لم أتمكن من قراءتها .
- (٦)

ألفاً للفتحة قبلها ، وهذا مأخذ حسن . (١)

ثم قال (٢) : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَهْمُوزًا فَإِنَّهُ لَا يَحْذَفُ فِي الْجَزْمِ) (٣)

إلى آخره .

هذا الاستثناء إنما هو اعتباراً بالصورة الخطية ، وإلا فالهمزة حرف أصلي صحيح يسكن في الجزم ، فإن سهلت بإبدالها ألفاً فالأولى لا تحذف ، لأن التسهيل عارض ، فالوجه ألا يعتد به ، ومن يقول في الروي (٤) إذا سهّل الرّيا (٥) اعتدأ بالعارض حذف الحرف البديل من الهمزة هاهنا ، وعلى ذلك قوله : (٦) * ... وإلا يُبدَ بالظلم يُظلم *
إلا أن يكون على لغة من يقول في توضأت توضيت ، وفي قرأت قرئت ، وفي أخطأت أخطيت ، فيجعل ذلك إبدالاً على غير قياس (٧) ، وإنما (٨) تحذف الحرف حينئذ في الجزم وليس بالكثير ، والله أعلم .

(١) قول أبي علي في سر صناعة الإعراب : ٧٦ ، وهو ينصه : " ... جاء به على أن تقديره محققاً ، كأن لم تراء " ثم إن آراء لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لم تراء ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت " تراء " ، فالتف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفتان للجزم ، على مذهب التحقيق ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ٨٦/ب ، والمغني : ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وشرح أبيات المغني : ١٣٣/٥ ، وانظر المحتسب : ٦٩/١ +

(٢) ثم قال " مكانه بياض في " ح " .

(٣) الجمل : ٢٠٧ .

(٤) في الأصل ، و " ق " " الروي " بدون همز .

(٥) في الأصل " الروي " ميموز ، والمثبت من " ح " وفي " ق " " الريا " مشددة الياء ، ويظهر في هذه الكلمة أثر الإصلاح .

(٦) هذا جزء من البيت لزهير في شرح ديوانه : ٢٤ ، وهو بتمامه :

جرى متى يُظلم يعاقب بظلمه سريعاً وإلا يُبدَ بالظلم يُظلم

والبيت في سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ ، وشرح ابن الضائع : ٨٧/أ .

(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ .

(٨) في " ح " و " ق " " فانك " .

باب الأمر والنهي

أما النهي فلا يكون إلا بالمضارع ، لأن أدواته لازمة له ، وأما الأمر

فإنه على وجهين :

أحدهما : أن يكون ^(١) بالأداة ، فلا يكون إذ ذاك إلا بالمضارع .

والآخر : أن يكون بالصيغة دون أداة ^(٢) ، إلا أن الأداة يعتبر

لزومها وعدم لزومها بأن تنظر إلى الفعل المأمور به ، فإن كان مسنداً إلى

الفاعل المخاطب ، كنت مخيراً بين الأمرين كقولك : أضرب ولتضرب ، والأول

أكثر في الاستعمال ، وإن كان مسنداً إلى غير الفاعل المخاطب لم يكن إلا باللام

كقولك : ليقم زيد ، فالسند إليه ها هنا فاعل ، إلا أنه غير مخاطب ، وتقول :

لتكلم يا زيد ، فالسند إليه ها هنا مخاطب ، إلا أنه غير فاعل ، وتقول : ليكرم

زيد ، فالسند إليه ها هنا لفاعل ولا مخاطب ، فلذلك لم يمت اللام في هذا

وما أشبهه . ^(٣)

مسألة ^(٤) : إنما صح الاستغناء عن لام الأمر مع الفاعل المخاطب ،

ولا يصح مع المتكلم والغائب ، لأن الخطاب والتوجيه بالأمر يعطى ما تعطيه

اللام من معنى الطلب ، فلم تكن الحاجة إليها ضرورة ^(٥) بخلاف فعل الغائب ،

فإنه لما فاتته محرز الاستغناء ، كانت الحاجة إليها ضرورة ^(٥) ، وأما كون المتكلم

أمراً لنفسه في نحو : لا تفعل كذا ، فإنما ذلك مجاز من القول ، فلم تقو

الدلالة فيه على الأمرية ، فلزم اللام ، لتدل على المعنى المطلوب من الأمرية ،

(١) في "ق" "الا يكون" خطأ .

(٢) "دون أداة" ساقطة من "ق" .

(٣) انظر شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٧١ .

(٤) هذه المسألة ساقطة كلها من "ح" .

(٥-٥) ساقطة من "ق" انتقال نظر .

وأما لزومها في فعل المخاطب ، غير الفاعل نحو : لَتَعْنِ بِحَاجَتِكَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى فعل الغائبِ أَعْتَبَارًا بِأَصْلِ الْإِسْنَادِ ، وَهُوَ لِيَعْنِكَ بِحَاجَتِكَ أَهْتِمَامُكُ بِهَا ، وَفعل الغائب تَلْزِمُهُ اللَّامُ لَمَّا تَقَدَّمَ (١) هَذَا أَحْسَنُ مَا يُوْجِهُ بِهِ هَذَا الْمَوْضِعَ . (٢) وَقَدْ وَجَّهَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِغَيْرِ هَذَا فَقَالَ : لَمَّا دَخَلَ الْمَوْضِعَ حَذَفُ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ حَذْفَ حَرْفَيْنِ : لَامِ الْأَمْرِ وَحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِخْلَالًا كَثِيرًا (٣) وَهَذَا التَّوْجِيهِ (٤) ضَعِيفٌ لَا مُرِينَ :

أحدهما : أَنَّهُ غَيْرُ مَطْرُودٍ ، لَخُرُوجِ فعل التَّكَلُّمِ مِنْ ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُمْ (٥) لَوْ كَرِهُوا كَثْرَةَ الحَذْفِ فِي بَابِ الْأَمْرِ

لَمْ يَبْقُوا الْكَلِمَةَ فِيهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي نَحْوِ : قِ (٦) نَفْسِكَ وَشِرْثُوكَ (٧) ،

وَلَكَرِهُوا مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا ، وَهُوَ أَنْ تُتْبِعُوا الْحَرْفَ الْبَاقِيَ أَخُوهُ نَفْسِي

الْحَذْفِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا حَرَكَةُ ذَلِكَ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ ، وَذَلِكَ

إِذَا أَمَرْتَ مُذَكَّرًا مُفْرَدًا مِنْ وَلَئِي يَيْسِي قُلْتُ : يَا زَيْدَ ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَهُ (٨)

سَاكِنٌ صَحِيحٌ نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَيْهِ وَحَذَفْتُهَا فَقُلْتُ : قُلْ يَا زَيْدَ ، فَكُسِرَتْ

الْلامُ [هي] (٩) الْبَاقِيَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْفِعْلِ ، فَكَثُرَ الحَذْفُ فِي بَابِ الْأَمْرِ

غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ ، وَلَا أَظْهَرَ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّوْجِيهِ إِنَّمَا يَكُونُ جَوَابًا لِسُؤَالٍ وَارِدٍ

عَلَى طَرِيقَةِ الْكُوفِيِّينَ الْقَائِلِينَ : بِأَصَالَةِ أَحَدِ الْبَنَائِينَ لِصَاحِبِهِ (١٠) / نِقَالَ ٢٣٣

(١) فِي "ق" "كَمَا تَقَدَّمَ" .

(٢) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ٥٩/٧ - ٦١ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ : ٥٩/٧ .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ "ق" .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ "ق" .

(٦) فِي "ق" "قَه" .

(٧) فِي "ق" "شَه" .

(٨) فِي "ق" "أَه" .

(٩) تَكْمَلَةٌ مِنْ "ق" .

(١٠) زَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ مَخْتَصَرَةٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ

الْمَجْزُومَةِ بِلَامِ الْأَمْرِ . انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٥٢٤ ، وَالْمُلَخَّصَ : ١٤٨ .

لهم :- لَمْ لَمْ يَجْزِ اسْقَاطُ آلَامٍ إِلَّا بِالْشَرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ؟ ، فيجاء بما تقدم ،
وأما على طريقة البصريين الفاعلين بأصالة كُلِّ واحدٍ من المثالين فلا ، لأنه
سؤال (١) عن مبادئ اللغات ، والله أعلم .

فصل : (٢) إذا كان الأمر بالصيغة دون أداة لَزِمَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ
إِنْ كَانَ ثَانِي مَضَارِعِهِ سَاكِنًا لَفْظًا غَيْرَ مَحذُوفٍ فِي الْإِسْتِعْمَالِ كَقَوْلِكَ : أَضْرِبْ ،
وَأَذْهَبْ ، وَآخِرُجْ ، فَإِنْ كَانَ ثَانِي مَضَارِعِهِ مُحَرَكًا لَفْظًا اسْتَفْنَى عَنْهَا كَقَوْلِكَ :
قُمْ ، وَبَعْ ، وَخَفْ ، وَأَمَّا خذ ، وكل ، ومر ، فَإِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تَسْتَعْمَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أحدهما : حذف الهمزة ، لكثرة الاستعمال ، فيستغنى - على هذا -
عن أَلْفِ الْوَصْلِ (٣) على ما ذكر .

والآخر : سلامتها من الحذف ، فيجب اجتناب أَلْفِ الْوَصْلِ (٣) ،
فيقال : آخذ ، آكل ، وآمر ، فتبدل الثانية واوًا لُضْمَةً (٤) أَوَّلَى ، وَاللَّفْظُ
الثالث أكثرها كقوله تعالى * وَأَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ * (٥) فَإِنْ كَانَ الْمَضَارِعُ
الْمَحْرُكُ (٦) الثَّانِي لَفْظًا رَابِعِيًّا لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنْ مَرَاجَعَةِ الْأَصْلِ كَقَوْلِكَ يقيم ،
ويفيض ، تقول منه : أقم ، أفض ، والله أعلم .

ثم قال : (وَإِذَا كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ يَا ، أَوْ وَاوًا أَوْ أَلْفًا) (٧) إِلَى آخِرِهِ .
هذه طريقة البصريين ، أَنَّ (٨) الْأَمْرُ بِغَيْرِ لَامٍ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ ،

(١) في "ق" من المثالين فإنه سؤال

(٢) في "ح" مسألة

(٣-٣) ساقط من "ق"

(٤) في "ح" للضمة

(٥) طه : ١٣٢ .

(٦) المضارع المحرك ساقط من "ق"

(٧) الجمل : ٢٠٨ .

(٨) أن " في "ح" ، إلى

وليس مختصراً من الأمر باللام ، خلافاً للكوفيين القائلين بالاختصار ، وأن
الأمر بغير اللام فرج الأمر باللام ، مستدلين على ذلك بثلاثة أدلة (١)
وهي : حذف الأواخر ، وحذف الأوائل ، وقد اجتمع الأمران في المعتل
آلفاء (٢) واللام كقولك : ع (٣) كلامي ، وش ثوبك ، فهذا فعل
أمر محذوف اللام وآلفاء ، فلولا أنه معرب مختصر من الأمر باللام لم تحذف
فاؤه ، ولا لامه ، لأن هذه اللام إنما يحذفها الجازم ، وآلفاء إنما تحذف
لوقوعها بين كسرة وحرف المضارعة فدل هذا على أن قولك : ع (٤) أصله
لتع .

والدليل الثالث جريانه عليه ، إذا كان بغير لام كجريانه عليه
إذا كان باللام في الحركات والسكنات ، وعدة الحروف .

وقد اعتذر البصريون عن ذلك كله بما ينفي عنه وجه الاستدلال
فقالوا : إن حذف اللام وحذف آلفاء إنما أوجب الحمل عليه إذا كان
باللام ، لأنه في معناها ومن جنسه وجار عليه ، فكانهم حملوا ما ليس فيه
موجب الحذف ، لقوة هذا الشبه ، وإذا كانوا يحملون اسم الفاعل على الفعل
وليس من جنسه ، لأنه في معناه وجار عليه ، فحمل الجنس على جنسه أولى
وأقرب ، وأما الشبه اللفظي الذي استدلوا به أيضاً فإن الذي يشبه ذلك
ضمة المنادي وفتحة المبني مع " لا " فإنهم أجروا عليهما ما يجري على
حركة الإعراب ، لشبهها (٥) بها من جهة الأطراد أيضاً ، فهذا مما اعتذر
به البصريون عنه شبه (٦) الكوفيين ، يبقى عليهم دقوى الفرعية ،

(١) انظر الإنصاف : ٥٢٤ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن الضائع :

٨٧/ب وشرح الفصل لابن يعمر ٦١/٧-٦٢ .

(٢) في " ق " " بالفاء " .

(٣) في " ق " " ع " .

(٤) ساقطة من " ق " .

(٥) في " ق " " لشبههما " .

(٦) في الأصل " تشبه " .

وهي على خلاف الأصول ، وأن الأمر بغير لام أكثر استعمالاً (١) منه باللام ، فتكون المسألة من باب ما غلبت فيه الفروع الأصول ، وذلك على خلاف الأصول أيضاً .

فصل : فإن كان ثالث المضارع مضموماً ضمة لازمة ، وجب ضم ألف الوصل عند الابتداء بها إتياناً كقولك : أقتل ، أغز ، أدرع ، فإن كانت الضة عارضة لم يعتد بها ، ولزم كسر ألف الوصل عند الابتداء بها كقولك : إمشوا يا زيدون ، لأن أصله امشيوا ، فنقلت ضمة الياء لما قبلها ، ثم حذفنا (٢) لالتقاء الساكنين ، فصارت كما ترى ، فإن كان مفتوحاً كانت ألف الوصل مكسورة عند الابتداء بها كقولك : اذهب اعلم ، فإن كان مكسورة كسرة أصلية فكذلك أيضاً كقولك : امش اضرب ، فإن كانت الكسرة غير أصلية ، وهي المشمة كقولك : اغزى ياهند فحكم ألف الوصل في هذا كالحكم في الضة الأصلية ، وذلك أن الأصل في هذا الأمر للمؤنث اغزوى على مثال اخرجني ، فنقلت كسرة الواو لما قبلها ، ثم حذفنا الواو لالتقاء الساكنين ، أو قلبت ياءً ، ثم حذفنا فصارت كما ترى ، فلما كان الإشعاع في الزاى لازماً ها هنا صار بمنزلة التصريح بالضة ، فلزم لك (٣) ضم ألف الوصل عند الابتداء بها ، وهذا بين إن شاء الله .

(١) في "ح" "استفهما" .

(٢) في الأصل "حركت" خطأ .

(٣) في "ق" و "ح" "لذلك" .

باب ما يجزم من الجوابات

(١) الضابط لهذا الباب أن المضارع إذا وقع جواباً لغير الخبر ٢٣٤ فإنه ينجزم لا بد من ذلك ، لأن معنى كونه جواباً : أنه مسبب عما قبله ، ولا يستثنى من هذا الأصل على مذهب أهل البصرة إلا مسألة النهي إذا كان الثاني مسبباً عن وجود الفعل الذي قبله .

وأطلق أهل الكوفة القول في ذلك (٢) على أصل تقديرهم في المسألة ، وجعل ما يتدرج تحت هذه الكلية ثمانية (٣) أشياء ، وهي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجى ، وليس أنفي ما ينجزم جوابه ، وقد غلط أبو القاسم في التسوية بينه وبين ما ذكر ، وكذلك إطلاقه القول في النهي ، والأصل المرجوع إليه ما ذكرناه أولاً ، وبالله التوفيق .

عبارة (٤) أخرى أبسط مما قبلها : إذا وقع المضارع جواباً لغير الخبر ، أي مسبباً عنه ، فإنه ينجزم ولا بد ، وجعلتها (٥) ثمانية أشياء وهي : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجى ، والعرض ، والتحضيض ، مثاله : اتق الله تدخل الجنة ، ولا تعصه تنج من النار ، وغفر الله لنا سيئتنا ، وأمين بيتك أزرك ؟ وليت لي مالا أنفق منه ، ولعل أحج تغفر ذنوبي ، وألا تنزل عندنا نتحدث (٦) ، وألا تقرأ تنتفع ، ومن ذلك

-
- (١) أي للإنشاء .
 (٢) في الأصل " و " ق " بذلك " .
 (٣) لم يبلغ مجموع ما ذكره هنا ثمانية ، فأسقط الدعاء وسيأتي بعد قليل .
 (٤) هذه العبارة كلها ساقطة من " ح " وينتهي السقط عند نص الجمل الاتي .
 (٥) والاصل " جعلته " .
 (٦) في الأصل " لتحدث " خطأ .

قولك (١) : لا تدن من الأسد تسلّم ، والمعنى إلا تدن منه ، أي إن لم تدن منه تسلّم ، وهذا صحيح المعنى ، فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك ، لزم رفع يأكلك عند البصريين .

وضبط هذه المسألة أن تقول (٢) : إذا كان المضارع مسبباً

عن عدم فعل النهي لزم جزمه نحو : لا تدن من الأسد تسلّم ، فالسلامة مسببة عن عدم الدنو ، وإذا كان مسبباً عن وجود فعل النهي وجب رفعه كقوله : لا تدن من الأسد يأكلك ، فالأكل مسبب عن وجود الدنو ، لأن التقدير : إلا تدن منه ، أي إن لم تدن منه يأكلك ، وهذا المعنى فاسد مع جزم المضارع بعد فعل النهي ، فلهذا لزم رفعه على معنى التحذير ، والكوفيون يجزمونهم ، لأنهم إذا قدروا حرف الشرط اسقطوا " لا " فقالوا : لا تدن من (٣) الأسد يأكلك على تقدير : إن تدن منه يأكلك ، والمعنى على هذا صحيح ، ولكنه خطأ من جهة إسقاط حرف " لا " مع تقدير حرف الشرط ، ويلزمهم على هذا إسقاطها من نحو : لا تعص الله تدخل الجنة ، وهذا شنيع ، فكان قولهم غير صحيح .

- (١) ساقطة من " ح " .
 (٢) ضبط هذه المسألة آبن صفور بقوله : " واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزم جواب النهي ، فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أرادة النهي نحو : لا تعص يغفر لك ، لأنه يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله يغفر لك ، ولا يجوز : لا تعص الله تندم ، لأنه لا يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله تندم " شرح الجمل : ١٩٢/٢ - ١٩٣ ، وانظر الكتاب : ٩٧/٣ ، وشرح ابن الضائع : ٨٩/أ . قال آبن السيد : وفي القولين نظر . إصلاح الخلل : ٢٦٣ ، ويعنى قول البصريين والكوفيين .
 (٣) " من " ساقطة من " ق " .

خبرني المسألة : حدثت بسببة أن محفلاً عظيماً جمع أمراءها

وأعيانها وعظماءها فتكلموا فيما نحن بسبيله من جزم الجواب بعد هذه
الآشياء المذكورة ، فألقى عليهم بعض أصحاب الاستاذ ابن أبي الربيع
يسعريه بابن الخضار ^(١) سوءاً فقال : أين في القرآن جواب الأمر غير

مجزوم ؟ ! فاستغربوا هذا سوءاً ال وكادوا ينكرونه مطلقاً فضلاً عن [من]
أن يكون في القرآن ، لكنهم لم يسمعهم إلا البحث عن ذلك ، لمكان السائل
من العربية ، فبينما هم كذلك إذ أقبل عليهم صاحب المنزل وهو شيخنا
أبو محمد عبد المهيم الحضرمي ^(٢) رحمة الله عليه ، فلما رآهم غير مبصرين

بموضعهم من القرآن أرشدهم إليه فقال : من ذلك قوله تعالى * فذرهم
في خوضهم يلعبون * ^(٣) و * خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم
بها * ^(٤) و * هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب * ^(٥)
فحسن السائل إصابته وجميع من حضر ، وكان حينئذ حدث السن ، وكان
ذلك عند أبيه خيراً من رئاسة سببة بل [سببة] ^(٦) دونها .

والقول في ذلك عندي : أن جواب هذه الأشياء لا يكون إلا
مجزوماً ما لم يعرض له مانع ، إذ لا يعنى بالجواب إلا كونه مسبباً عن
الآول ، فنتى قصد به ذلك تعين تضمن الشرط ، وإذا تعين تضمن
[معنى] ^(٧) الشرط وجب الجزم ، وحيث يأتي غير مجزوم ، فإنما ذلك

-
- (١) هو أبو الحسن علي بن محمد الكناني التلسماني ، كذا ورد اسمه
قرضاً في درة الحجال : ٦٦/٢٠ ، وذكرني الإحاطة : ٩٣/٣ ،
قرضاً ، أنه عروضي كفيف . ولم أتمكن من العثور على ترجمة له مستقلة .
- (٢) تكملة من " ق " .
- (٣) في " ق " أبو محمد هداية بن عبد المهيم . خطأ وانظر
ترجمته في قسم الدراسة .
- (٤) الأنعام : ٩١ .
- (٥) التوبة : ١٠٣ .
- (٦) مريم : ٦ .
- (٧) تكملة ليست في النسخ وبها يستقيم الكلام .
- (٨) تكملة من " ق " .

لعدم تضمن معنى الشرط ، أما على جعله حالا أو صفة ، أو على معنى القطع ، ويتبغي أن يحمل كلام صاحب المنزل على أنه أجاب السائل على مقتضى سوءه ، لا أنه (١) يعتقد ذلك ، وإنما حمله على ذلك لمكانه من العلم ودقة النظر فتفهم ذلك ، وبالله التوفيق .

وأما قوله (وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبا) (٢) إلى آخره .

فإن هذه الكلية غير صحيحة ؛ لأنها يندرج تحتها النفي وسألة النفي التي استثناها البصريون ، فالصحيح ما ذكرناه أولا .

ثم اختلف الناس في الجازم لهذا الفعل على قولين (٣) فمنهم من

قال إنه مجزوم بحرف الشرط محذوفا لدلالة المعنى عليه حتى صارت الجملة

/ ألاولى بمنزلة العوض منه (٤) من حيث هي سبب في الثانية ، فكان ٢٣٥

حذف حرف الشرط بعد هذه الجملة بمنزلة حذف رب بعد الواو ، وهذا

هو (٥) القول المشهور الذي عليه العذاق ممن يوثق بعلمه كالفارسي

وأمثاله . (٦)

والقول الثاني أنه مجزوم بالجملة المذكورة قبله لا بتقدير حرف

شرط (٧) ، وإنما جاز ذلك لأنها سبب في الثانية ، والسبب مؤثر في

مسببه ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج ، ورده ابن صفور بأن الجملة

(١) في "ق" "لا أنه" .

(٢) الجمل : ٢١٠ .

(٣) في "ق" "قولهم" . خطأ . قال سيبويه "وعلم أن حروف

الجزاء تجزم ألافعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك

إذا قلت : إن تأتني آتك ، فآتك أنجزمت بأن تأتني ، كما تنجزم

إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتني آتك . الكتاب : ٦٢/٣ -

٦٣ ، فيذهب سيبويه يحكميل الوجهين ، وكذا قال ابن الضائع :

٨٨/ب ، مذهب الخليل هو الثاني وانظر شرح ابن صفور ١٩٢/٢ .

(٤) ساقطة من "ق" .

(٥) ساقطة من "ح" .

(٦) الإيضاح : ٣٢٢ .

(٧) في "ق" "الشروط" .

لم يثبت لها عملٌ من حيث هي جملة^(١) ، ورام ابن الضائع الاحتجاج^(٢) له^(٣) بأن قال : له أن يقول : ولم يثبت للجازم أيضاً أن يعمل محذوفاً ، وقد ذكرنا قبل وجه عمله محذوفاً بما رفع الإشكال عن هذا الإلزام ، والله أعلم .
وأما قوله : (وجواب الجزاء مجزومٌ وقد ذكرناه في بابه^(٤)) .
فكان من حقه أن يقول : وسيذكر فيما يستقبل إن شاء الله^(٥) ، وكذا يعبر سيهويه عما كان نحو هذا ، فما وجه قوله وقد ذكرناه في بابه ، وهو إنما يذكره^(٦) فيما يستقبل ، فيمكن أن يجاب عن ذلك بأنه عبر بقوله : وقد ذكرناه عما وقع في المبيضة^(٧) ، ثم جرد هذا التصنيف منها وهذا أولى من أن يقال : إنما عبر بقوله : وقد ذكرناه عما رواه في نفسه ، لأن حديث النفس يسمى ذكراً * وأذكر ربك في نفسك *^(٧) من جهة أن ذلك منه إحالة للمخاطب ، ولا تكون الإحالة إلا على ما وقع التعبير عنه خارج الوجود ، هذا هو الأصل ، وبالله التوفيق .

-
- (١) شرح الجمل : ١٩٢/٢ .
(٢) ساقطة من م .
(٣) شرح الجمل : ٨٨/ب .
(٤) الجمل : ٢١٠ .
(٥) في إحدى نسخ الجمل المعتمدة في التحقيق " وقد يذكر في باب الجزاء " ولعل هذه العبارة من إصلاح النسخ .
(٦) ساقطة من ح .
(٧) الاعراف آية ٢٠٥ .

بَابُ الْجَزَاءِ

اختلفت عبارة الناس في الترجمة من هذا الباب ؛ فمنهم من يقول :
باب الشرط والجزاء ، وهو ظاهر ، لأن الشرط عبارة عن الجملة الأولى
والجزاء عبارة عن الجملة الثانية .

ومنهم من يقول : باب الشرط ، ويكتفى بالجملة الأولى ؛ لأنها
سبب في حصول الثانية .

ومنهم من يقول باب الجزاء ويكتفى بالثانية ، لأنها مسببة عن
الأولى ، وهما جملتان متلازمتان ، لا تستغني إحداهما عن الأخرى لفظاً
وإن معنى ، أو معنى دون لفظ ، فمن ثم جاز الاستغناء بإحداهما عن
الأخرى في التعبير ، وكل شيئين متلازمين جائز أن يستغني بذكر أحدهما
عن الآخر كقولك : لست نعلي ، ولست خفي ، ويستفاد من هذا ما يستفاد
من قولك لست نعلي وخفي ، وهذا بين إن شاء الله تعالى .

ثم قال : (وحروف الجزاء إن ، ومهما) (١) إلى آخره .

جملة ما يجزم فعلين إحداهما عشرة كلمة هي : إن وثلاثة أسماء ،
وهي : من ، وما ، ومهما ، وثلاثة ظروف زمان وهي : متى ، وإن ، وأيان
بفتح الهمزة وكسرها ، وثلاثة ظروف مكان وهي : أين ، وأنى ، وحيثما .

و "أي" وهي تتردد بين الأقسام الثلاثة ، لأنها بحسب ما

تضاف إليه .

فأما "إن" فلا خلاف في حرفيتها ، وأما "مهما" فاختلف

فيها على ثلاثة أقوال (١).

أحدها : إطلاق القول بالآسمية وهو المشهور (٢).

والثاني : إطلاق القول بالحرفية ، وهو ضعيف ، لجريان أحكام

الآسماء عليها .

والثالث : التفرقة بين أن (٣) يعود عليها ضمير أولاً ، وهو

أيضاً ضعيف ، لأن عودة الضمير ليس منفرداً بالدلالة على الآسمية (٤) ثم

اختلف في وجه تركيبها على ثلاثة أقوال ، فقال الخليل : إنما هي " ما "

زيدت بعدها " ما " على سبيل التوكيد ، ثم أبدلت ألف الأولى هاء فصارت

مهما كما ترى (٥) وقال سيبويه : هي " مه " ضمت إليها " ما " ،

ودخلها معنى الشرط (٦) . وقال أبو إسحاق الزجاج " مه " اسم فعل

على سبيل الجزر و " ما " التي بعدها هي اسم الشرط (٧) ، وهذا القول

ردّه الأئمة بأن القائل : مهما تقم أقم ، لم يقصد معنى زائداً على الشرط ،

ولو كان على ما قاله الزجاج - رحمه الله - لم يقل أحد : مهما تقم أقم إلا على

معنيين أحدهما : أن يكون زاجراً للمخاطب بقوله : مه ، وشارطاً أن يقوم

عند قيامه مثلاً ، ولما كان الأمر على خلاف ذلك دلّ على عدم صحة هذا

(١) انظر الجني الداني : ٥٥٠ .

(٢) قال به السهيلي وابن يسهون . المغني : ٤٣٥ ، وذكر ابن الضائع

أن السهيلي يزعم أنها اسم في موضع ، وحرف في موضع . شرح الجمل

١/٩٠ ، ومثله في الجني الداني : ٥٥١ ، وجريان أحكام الآسماء

عليها هو عود الضمير عليها في مثل قوله تعالى ﴿ مهما تأتينا

به من آية ﴾ فعاد ضمير " به " عليها .

(٣) في الأصل " من أن " .

(٤) تقدمت الإشارة إلى صاحب هذا القول في هامش تحقيق القول الثاني .

(٥) الكتاب : ٥٩/٣ - ٦٠ مع اختلاف ظاهر ، وانظر المسائل البغداديات

٣١٢-٣١٣ .

(٦) الكتاب : ٦٠/٣ ونص سيبويه : "... وقد يجوز أن يكون " مه "

كإنما ضم إليها ما .

(٧) انظر قول الزجاج في إعراب القرآن له عند قوله تعالى ﴿ مهما تأتينا

تأتينا به من آية ﴾ ج ٥ / قسم ٢٢ / ص ١٠ ، وفي شرح الجمل لابن

الضائع : ٩١/١ ، ونسبه في شرح ألفية ابن معطى : ٣٢٢ للاخفش .

الذهب^(١)، فالقول إذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وهما قولان جيدان، والله أعلم.

والفرق بين هذه الأقوال أن الجازم على قول الخليل "ما" الأولى، لأنها^(٢) اسم الشرط عنده، وأما الثانية فحرف زائد للتوكيد ولا حظ له^(٣) في العمل على / الحقيقة، والجازم على قول سيبويه ٢٣٦ "مهما" بكما لها، لأنها اسم مركب جعل عبارة عن معنى واحد بمنزلة سائر المركبات تركيب مزج، وخط، والجازم على قول الزجاج الكلمة الثانية، وهي "ما" وأما "مه" فلا حظ لها في العمل على العكس من قول الخليل. وأما "إن" فلا خلاف أنها مركبة من "إن" و"ما" وإنشأ اختلاف في بقاء ظرفيتها وتجردها للحرفية، فذهب أبو العباس البرد إلى الأول^(٤)، وذهب سيبويه إلى الثاني^(٥)، والعجب أن أكثر المتأخرين سلخوا في المسألة منك أبي العباس مع نص الإمام على الحرفية وصحة الاستدلال على ذلك، فلنبسط القول في الاحتجاج لكل واحد من القولين حتى يظهر صحة^(٦) الصحيح منهما إن شاء الله.

فأما أبو العباس فتعلق بما ثبت لها قبل أن تكون شرطاً من أحكام الأسمية، فلزم مصاحبة الأصل الثابت لها، ويقول: إنما أحدث التركيب

- (١) انظر مثل هذا الرد في المسائل البغداديات ٣١٣-٣١٤.
 (٢) في "ح" و"ق" "أنها".
 (٣) في "ق" "لها".
 (٤) انظر المقتضب: ٤٦/٢، وهو مذهب الفارسي في البغداديات: ٢٩٤.
 (٥) الكتاب: ٥٧/٣، وانظر الجني الداني ٢١٤-٢١٥، وورصف الباني ٦٠.
 (٦) في "ق" حجة.

إِنْ كَانَتْ عِبَارَةٌ عَنِ الزَّمَانِ الْمَاضِي، فَصَارَتْ فِي هَذَا الْبَابِ عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ، لِتَضَمُّنِهَا جُرْفَهُ، فَهَذَا هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي أَحْدَثَهُ التَّرْكِيْبُ .

وَأَمَّا سَبَبُوهُ فَيَقُولُ : كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفًا ، لِأَنَّهَا بِنَزَلَتِهِ فِي لَفْظِهَا وَأَصْلُ مَعْنَاهَا ، وَإِنَّمَا قَلْنَا فِيهَا بِالْأَسْمِيَةِ ، لِجَرِيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهَا ، فَاسْمِيَّتُهَا مَجَازِيَّةٌ ، فَلَمَّا رَكِبَتْ مَعَ حَرْفٍ " مَا " فِي هَذَا الْبَابِ انْتَفَتْ عَنْهَا أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ جَمْلَةً ، فَكَانَ الْحُكْمُ الَّذِي أَوْجِبَهُ التَّرْكِيْبُ أَنْ صَيَّرَهَا إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي كَانَ يَشْبِغِي أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ ، لِانْتِفَاءِ جَمْلَةِ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ عَنْهَا فِي حَالِ التَّرْكِيْبِ ، هَذَا أَظْهَرَ (١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا أَيْنَمَا فَلَيْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ ، لِأَنَّ " مَا " مَعَهَا غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ ، وَيَعْلَمُ الزَّائِدُ مِنَ التَّرْكِيْبِ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَنْ تَنْظُرَ إِلَى أَسْمِ الشَّرْطِ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَجْزِمُ وَحْدَهُ كَانَتْ " مَا " مَعَهُ زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ كَأَيْنَ ، وَمَتَى ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجْزِمُ إِلَّا بضم " مَا " إِلَيْهِ كَانَتْ " مَا " مُرَكَّبَةً مَعَهُ نَحْوَ حَيْثُ ، وَإِذْ .

ثُمَّ إِنْ بَعْضُهُمْ هَرَمَ " مَا " فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِأَنَّهَا عَوَضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَنَقَدَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْجَمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا هِيَ الَّتِي كَانَتْ مُضَافًا إِلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، فَلَمَّا ضُمَّنَا الْكَلِمَةَ مَعْنَى الشَّرْطِ زَالَتِ الْإِضَافَةُ وَبَقِيَ الَّذِي كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَحَّ هَذِهِ الْعِبَارَةُ بِأَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا عَوَضٌ مِنَ الْإِضَافَةِ لَا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الَّذِي زَالَ بِتَضَمُّنِ (٢) مَعْنَى الشَّرْطِ إِنَّمَا هُوَ الْإِضَافَةُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ يُقَالُ : إِنَّ هَذِهِ

(١) انظر ترجيح اسميتها في المسائل البغداديات : ٢٩٤ ، وترجيح

حرفيتها في رصف الباني : ٦٠ .

(٢) في " ح " و " ق " بتضمين .

الجملة إِنَّمَا كانت مضافاً إليها (١) قبل تَضَمَّنَ الكلمة معنى الشرط ، وأما في حين تضمنها معنى الشرط فليست مضافاً إليها ، فلا يصدق عليها إِذْ ذاك أنها مضافٌ إليها ، فإذا لم يصدق عليها ذلك صح قول من قال : ان " ما " عوضٌ مِنَ المضافِ إليه ، والله أعلم .

مسألة : يقال لَمْ (٢) سَمَّاهَا حروفاً ، وقد آنقسمت أربعة أقسام ؟ فيجيب من ذلك بأحد ثلاثة أشياء (٣) : إِمَّا أَنْ يكون أوقع الحرف بإزاء كلمة حتى كأنه قال : وكلمات أجزاء ، وهذا مأخوذٌ حَسَنٌ ، إِذْ كان الحرفُ يَعْمُ الكلمات بهذا النظر .

وإِمَّا أَنْ يكون سَمَّى الْأَسْمَاءَ حروفاً ، لتضمنها معنى الحرف ، فكانها حروفٌ ، إلا أَنَّ هذا المأخذ فيه استعمال اللفظ في حَقِيقَتِهِ ومجازِهِ ، وهي مسألة خلافية بين أهل الأصول .

وإِمَّا أَنْ يكون أطلق عليها حروفاً تغليباً لحكم أصل الباب ، وهو حرف الشرط ، والله أعلم .

ثم قال : (اعلم أَنَّ هذه الحروف تجزَمُ الأفعال المستقبلية ، والجواب (٤) إلى آخره .

اختلف النام في آجازم للجواب بعد اتِّفَاقِهِمْ على جزم فعل الشرط بحرفه على أربعة أقوال : (٥)

-
- (١) في " ق " " إليه " .
 - (٢) في الأصل " لما " خطأ .
 - (٣) انظر الآول والثاني في إصلاح الخلل : ٢٦٤ وانظر شرح ابن هـنصور : ١٩٥ / ٢ .
 - (٤) في الجمل : ٢١١ " فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب وفي بعض النسخ " ... تجزم الأفعال المستقبلية والجواب " .
 - (٥) انظر هذه الأقوال ومن نسبت له في شرح ألفية أبـن معطي : ٣٣١ - ٣٣٢ ، والمساعد : ١٥٢ / ٣ وما بعدها .

أحدها : أنه مجزومٌ بحرفِ الشرطِ ، وهو ظاهرٌ قولِ أبي القاسمِ ،
وَنَقَدَ بِأَنَّ الْجَازِمَ لَا يَقْوَى أَنْ يَعْمَلَ فِي فَعْلَيْنِ ، كَمَا أَنَّ الْجَارَّ لَا يَقْوَى أَنْ
يَعْمَلَ فِي آسَمِينَ ، إِذْ كَانَ جَازِمُ الْأَفْعَالِ نَظِيرَ جَارِ الْأَسْمَاءِ ، وَعَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ
أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ ، فَظَهَرَ ضَعْفُ ذَلِكَ الْقَوْلِ .

وَأَجِيبَ : بِأَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ الْطَلْبُ فَقَوِيَ حَرْفُ الشَّرْطِ عَلَى الْعَمَلِ
فِي فَعْلَيْنِ ؛ لَطَلَبِهِ إِيَّاهُمَا بِخِلَافِ الْجَارِ .

القول الثاني : أنه مجزومٌ بالحرفِ وفعلُ الشرطِ معاً ، ووجه ذلك
أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ سَبَبٌ فِي الثَّانِي ، وَالسَّبَبُ / مَوْثِرٌ فِي مُسَبِّبِهِ إِلَّا أَنْ هَذَا ٢٣٧
السَّبَبُ لَا يَرْتَبِطُ بِمُسَبِّبِهِ إِلَّا بِحَرْفِ الشَّرْطِ ، فَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ قِسْطُ
مِنَ الْعَمَلِ ، فَصَارَ حَرْفُ الشَّرْطِ وَفَعْلُ الشَّرْطِ ^(١) معاً بمنزلةِ عاملٍ مركَّبٍ مِنْ
جَزَيْنِ ، وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ ^(٢) ، فَهُوَ أَجُودُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

القول الثالث : أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ بِأَنْفَرَادِهِ عَامِلٌ فِي الْجَوَابِ ، وَاسْتَشْكَلَ
مَنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ ، وَعَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ،
وَأَجِيبَ بِمَا قُلْنَا أَوَّلًا مِنْ أَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ الْطَلْبُ ، وَفَعْلُ الشَّرْطِ يَطْلُبُ ^(٣)
جَوَابَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ سَبَبٌ فِيهِ ، فَمِنْ ثَمَّ صَحَّتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ مِنَ الْعَمَلِ .

القول الرابع : أَنَّ الْجَوَابَ مَنْجُزٌ عَلَى الْجَوَارِ ^(٤) ، وَكَانَ هَذَا
الْقَائِلُ مَرَّ بِهَالِهِ جَوَازُ خَفْضِ الْأَسْمِ عَلَى الْجَوَارِ ، وَالْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ
الْجَرَفِ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَكَانَ الْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ عَلَى الْجَوَارِ ^(٥) اعْتِبَاصًا

-
- (١) فِي " ق " وَالْفِعْلُ مَعاً .
(٢) الْكِتَابُ : ٦٢ / ٣ قَالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ تَجْزِمُ الْأَفْعَالِ ،
وَيَنْجِزُ الْجَوَابَ بِمَا قَبْلَهُ " ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ : " وَلَمْ تَجْعَلْ لِإِنْ جَوَابًا
يَنْجِزُ بِمَا قَبْلَهُ " ٦٦ / ٣ ، وَانْظُرْ مَا قَالَهُ الْمَوْهُولُ مِنْ أَنَّ حَرْفَ
الشَّرْطِ يَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ ص
فِي الْأَصْلِ وَ" ق " يَطْلُبُهُ .
(٣) هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ . انْظُرْ الْإِنْصَافَ : ٦٠٢ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابِنْ
مَالِكٍ " تَكْلِمَةُ الْأَبْنِ " ١٠٣٣ / ٢ ، وَالْمُسَاعَدُ : ١٥٣ / ٣ .
(٤) فِي " ق " " الْجَوَازُ " .
(٥)

بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَصَارَ قَوْلُكَ : إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ ، يَقُمُ عَمْرُو فِي مَقَابِلَةِ : هَذَا
جَحْرُضْبٌ خَرَبٌ ، وَرَبَّمَا يَنْقَدُ هَذَا بِأَنَّ الْخَفْضَ عَلَى الْجَوَارِ ، إِنَّمَا هُوَ
لِمَشَاكِلَةِ أَمْرِ لَفْظِيٍّ ، وَهَذَا الْمَجْزُومُ قَدْ يَكُونُ قَبْلَهُ مَجْزُومٌ ، لَفْظًا وَقَدْ يَكُونُ
قَبْلَهُ مَا لَيْسَ مَجْزُومًا لَفْظًا وَبِالْعَكْسِ ، فَهَذِهِ الْمَشَاكِلَةُ الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا ،
هَذَا الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا تَحْصُلُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلَانِ مَجْزُومَيْنِ مَعًا لَفْظًا
لَا تَحْصُلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ يَقُولُ صَاحِبُ هَذَا الْمَذْهَبِ إِذَا حَصَلَ ذَلِكَ
فِي مَوْضِعٍ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ ، لِيَجْرِيَ الْكُلُّ عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ ، وَكَأَنَّهُ
لَمْ يَنْقَدِحْ لَهُ صَحَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ مِنْ حَيْثُ مَكَانُ (٢) وَرُودِ
النَّقْرِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ ، فَهَذَا [هُوَ] (٣) الَّذِي أَوْجِبَ
لَهُ أَنْ يَقُولَ هَذِهِ الْمَقَالَةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَا يَنْهَضُ ذَلِكَ الْإِهْتِزَارُ عَنْهُ ، لِامْتِنَاعِ
ذَلِكَ الْحَمْلِ فِي الْأَسْمَاءِ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَإِذَا امْتَنَعَ فِي الْأَصْلِ كَانَ امْتِنَاعُهُ
فِي الْفَرْعِ أَوْلَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال : (إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ فِي الْجَوَابِ الْفَاءُ فَيَرْتَدِعَ الْجَوَابُ) (٤).

بالنظر إلى دخول آلفاء على ثلاثة أقسام : قسم تلزمه آلفاء ،
 وقسم لا تلحقه آلفاء ، وقسم يجوز فيه الأثران .

فَأَمَّا الْقَسْمُ الَّذِي تَلْزِمُهُ الْفَاءُ فَهُوَ كُلُّ جَوَابٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
شَرْطًا كَقَوْلِكَ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَ عَمْرُوهُ ، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ ، وَمَا
أَشْبَهَهُ . مَا لَا يَصِحُّ لِبِإِشْرَةِ حَرْفِ الشَّرْطِ .

وَأَمَّا الْقَسْمُ الَّذِي لَا تَلْحَقُهُ الْفَاءُ فَكُلُّ جَوَابٍ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ
شَرْطًا إِلَّا الْمَضَارِعَ كَقَوْلِكَ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ هَمْرٌ وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقَمْ

(١) فـي " ق " " أـمر اللفظ " .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) تكملة من " ح " .

(٤) الجميل : ٢١١ .

عمرو؛ لأن كل واحد من هذا الضرب يصلح لمباشرة (١) حرف الشرط،
وأما القسم الثالث فهو إذا كان الجواب مضارعاً مجرداً (٢)، فهذا الضرب
على وجهين، إن قصدت بناءً (٣) على مبتدأ كان بالفاء كقوله تعالى
* فمن يوء من سريره فلا يخاف * (٤)؛ أي فهو لا يخاف كذا
قال سيبويه (٥)، وإن لم تقصد بناءً على مبتدأ لم تلحقه الفاء وجاز
فيه حينئذ الرفع والجزم، إن كان فعل الشرط ماضي اللفظ أو المعنى،
فأما الجزم فعلى جعله جواباً، وأما الرفع فعلى نية التقديم عند سيبويه (٦)،
وعلى تقدير الفاء عند أبي العباس (٧) كقوله: (٨)

وإن آتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم
ومذهب سيبويه أجود؛ لأن الفاء إنما تحذف من الجواب للضرورة دون
سعة الكلام (٩) والله أعلم.

ثم قال: () والواجب في هذا الباب أن تأتي بفعليين
مستقبلين (١٠) إلى آخره.

هذا كما قال؛ وذلك أن الموضع إنما هو للمستقبل، فإذا اجئت
بفعليين مستقبلين كان اللفظ مطابقاً للمعنى، فكان أجود الوجه من جهة
المطابقة.

(١) في الأصل: "المباشرة" وزاد في "ق" "حرف الشرط الشرط"
فكرر الشرط.

(٢) في "ق" "مجرد" مرفوعاً.

(٣) في الأصل "بناؤه".

(٤) الجن: ١٣.

(٥) الكتاب ٦٩/٣، فهو مبتدأ ولا يخاف الخبر، والخبر لا يكون إلا مرفوعاً.

(٦) الكالب: ٦٦/٣.

(٧) المقتضب ٦٧/٢، ٦٨، وانظر شرح أبيات المغني ٢٩١/٦.

(٨) البيت لزهير من قصيدة يمدح بها هريم بن سنان انظره في شرح ديوانه:

١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٦٨/٢ والاصول ٩٢/٢ والمحتسب:

٦٥/٢، الإنصاف: ٦٢٥، وشرح الفية ابن معطي: ٣٣٠، وشرح ابن

يعيش ١٥٧/٨، وشرح أبيات المغني ٢٩٠/٦.

والخليل: الفقير من الخلّة بالفتح وهي الفقر.

(٩) انظر الكتاب ٦٧/٣، وشرح الفية ابن معطي: ٣٣٠، وشرح ابن عصفور ١٩٧/٢-٩٨:

الجميل: ٢١٢.

وأما الوجه الثاني : وهو أن يكون الشرط والجواب معاً بلفظ الماضي ، فإنه من باب وضع الماضي موضع المستقبل ؛ لأنَّ حرف الشرط يحرز المعنى ، إذ هو من آلاؤات المخلصة للاستقبال ، فمن أجل فوات المطابقة كان هذا الوجه دون ما قبله في الجودة .

وأما الوجه الثالث : وهو أن يكون فعل الشرط بلفظ الماضي والجواب بلفظ المضارع ، فإنَّ ذلك في الرتبة ^(١) الثالثة من الجودة / من جهة ٢٣٨ المنافرة اللفظية ، من حيث كان لفظ الثاني مطابقاً للمعنى ، وكان ^(٢) لفظ الأول مخالفاً له ، ولكن حسن ذلك ما قلناه قبل : من إحرار حرف الشرط المعنى ^(٣) .

وأما الوجه الرابع وهو كون الأول بلفظ المستقبل والثاني بلفظ الماضي ^(٤) ، فإنه ضعيف عندهم من جهة إعمال حرف الشرط في الأول وقطعه عن العمل في الثاني ، وهو ضرب من التهيئة والقطع ، وفي هذه المسألة على هذا دليل على إعمال حرف الشرط في الجواب ، كما فعل في الأول ، ولولا أنه عامل فيه ما قبح هذا ، فإن قيل لعل قبح ذلك من جهة المنافرة بين اللفظين .

فالجواب : أن هذا المعنى موجود في عكسها ، ولم يقبح هذه فإذا كان كذلك ظهر وجه الاستدلال ، والله أعلم .

-
- (١) في الأصل " فإذا كان في الرتبة " .
 (٢) في " ح " " كان " بدون حرف العطف .
 (٣) في " ح " و " ق " " للمعنى " .
 (٤) هذا قليل لا يأتي إلا في الشعر ومنه قوله :
 وإن تقطعوا منا مناك قلادة قطعنا به منكم مناك القلائد
 انظر شرح الفية ابن معطي : ٣٣١ ، وشرح ابن هفوز ١٩٨/٢ .

ثم قال : (وَإِذَا جِئْتَ بِعَدِّ جَوَابٍ ^(١) . الْجَزَاءُ بِفَعْلٍ مَعْطُوفٍ)

إِلَى آخِرِهِ .

الفعل المَعْطُوفُ بِعَدِّ الْجَزَاءِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا بِاللَّوَاوِ ،

أَوْ بِالْفَاءِ ، أَوْ بِشَيْءٍ ، فَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا بِاللَّوَاوِ كَانَ لَكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَجِهٍ ^(٢) .

أحدها : أَنْ تَجْزِمَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَقَوْلِكَ : إِنْ تَكْرَمَ زَيْدًا

يَشْكُرَكَ وَيُحَسِّنُ إِلَيْكَ ، وَمَعْنَى ^(٣) هَذَا أَنَّ الْآوَلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ

الْفَعْلَيْنِ مطلقًا مجتمعين أو منفترقين .

الوجه الثاني : أَنْ تَنْصِبَهُ بِإِضْمَارٍ "أَنْ" بِعَدِّ اللَّوَاوِ ، وَتَكُونَ

"أَنْ" مَعَ الْفَعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرِ الْفَعْلِ الْمَذْكُورِ ،

وَمَعْنَى هَذِهِ السَّأَلَةِ أَنَّ الْآوَلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الْفَعْلَيْنِ بِقَيْدِ الْاجْتِمَاعِ ،

لأنَّ اللَّوَاوَهُنَا مَوْضُوعَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ مِنَ النَّصْبِ بِعَدِّ

اللَّوَاوِ ضَعِيفٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ اللَّوَاوَةَ إِنَّمَا يَنْتَسِبُ مَا بَعْدَهَا بِأَنْ لَا زِمَةَ الْإِضْمَارِ

بَشَرْطَيْنِ : ^(٤)

أحدهما : أَنْ يَرَادَ بِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ دُونَ مَعْنَى الْعَطْفِ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا غَيْرَ وَاجِبٍ ، وَهَذَا الشَّرْطُ غَيْرُ مَوْجُودٍ

هَاهُنَا ، إِذْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءُ مِنْ جُمْلَةِ الْوَاجِبِ ، لَكِنْ حَسُنَ ذَلِكَ قَلِيلًا

أَنَّ الْجَوَابَ مُعَلَّقٌ عَلَى غَيْرِ وَاجِبٍ ، فَاشْبَهَ غَيْرَ الْوَاجِبِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ^(٥) ،

(١) ساقطة من "ق" وانظر الجمل : ٢١٢ -

(٢) انظر هذه الأوجه في الكتاب ٨٩/٣ ، والمقتضب ٦٤/٢ - ٦٥
وشرح ابن يعيش ٥٥/٧ وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٦٠٣
وما بعدها وشرح الرضي ٢٦٢/٢ -

(٣) ساقطة من "ق" .

(٤) انظر ما سبق من

(٥) ساقطة من "ق" وانظر بيان عدم كونه غير واجب فيما يأتي قريبا

كما أنه إذا عُلّقَ غير واجبٍ على واجبٍ صار الواجب واجباً ، وانظر إلى ما قاله العلماء في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ * . (١)

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّ تَرْفَعَهُ بَعْدَ الْوَاوِ قَوْلٌ : إِنْ تَكْرُمَ زَيْدًا يَشْكُرُكَ وَيُحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَارْتِفَاعُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : عَلَى الْقَطْعِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، كَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ تَكُونَ الْوَاوِ وَالْحَالِ ، وَلَا بُدَّ حَيْثُئِذٍ مِنْ (٢) أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى مَبْتَدَأٍ مَقْدَرٍ كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ تَكْرُمَ زَيْدًا يَشْكُرُكَ فِي حَالِ إِحْسَانِهِ إِلَيْكَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ أَنَّ الْمَعْنَى مَعَ الْقَطْعِ : أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي الثَّانِي بِانْفِرَادِهِ ، وَقَوْلُهُ بَعْدُ وَيُحْسِنُ إِلَيْكَ إِخْبَارٌ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مُطْلَقًا سَوَاءً وَقَعَ الشَّرْطُ أَوْ لَمْ يَقَعْ ، وَالْمَعْنَى مَعَ وَאוَّ الْحَالِ أَنَّ الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الثَّانِي مُقَيَّدًا بِالْحَالِ الْمَذْكُورَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ .
أحدها : أَلْجَزَمُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِثَالُهُ : إِنْ تَكْرُمَ زَيْدًا يَشْكُرُكَ فَيُحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَمَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الْفَعْلَيْنِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ تَنْصِبَهُ بِإِضْمَارٍ "أَنْ" ، وَ"أَنْ" مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ وَالْمَصْدَرُ مَعْطُوفٌ بِالْفَاءِ عَلَى مُصَدَّرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ كَقَوْلِكَ : إِنْ تَكْرُمَ زَيْدًا يَشْكُرُكَ فَيُحْسِنُ إِلَيْكَ ، (٣-٣٠) وَمَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْقَوْلِ (٣-٣١) فِي الْوَاوِ مِنْ ضَعْفِ النِّصْبِ .

(١) الجمعة : ٩ .

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣-٣) فِي "ح" وَ"ق" وَمَعْنَى هَذَا الْوَجْهُ كَالْقَوْلِ " .

الوجه الثالث : الرفع على القطع كأنه قال : **إِنْ تَكْرَمَ زَيْدًا** يشرك فهو يحسن إليك ، ومعنى القطع هاهنا أَنَّ هذا الفعل المعطوف خارج عن جملة الشرط ، ومقتضاه حاصل ، على سبيل التعقيب على جملة الشرط والجزاء ، **وَاللَّهُ أَعْلَمُ** .

فصل : **فَإِنْ** كَانَ الْعَطْفُ بِحَرْفٍ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَالرَّفْعِ ، وَلَمْ يَجْزْ فِيهِ (١) النَّصْبُ ، لِأَنَّ ثُمَّ لَيْسَتْ كَالْفَاءِ ، وَالْوَاوُ فِي نَصْبِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، إِلَّا أَنَّ يَكُونُ مَعْطُوفًا بِهَا عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ ، فَأَمَّا الْمَعْنَى مَعَ الْجَزْمِ فَإِنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الْفَعْلَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ مَعَ الرَّفْعِ / فَإِنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الْجَوَابِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ ثُمَّ خَارِجٌ عَنِ الشَّرْطِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي حُكْمِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِثْنَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَأَمَّا الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِحَرْفٍ طَوِيلٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِحَرْفٍ طَوِيلٍ فَإِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَدَلُ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَدَلُ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَدَلِيَّةُ (٢) كَانَ مَجْزُومًا بِحَقِّ الْبَدَلِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : مَنْ يَقْصِدُ (٣) زَيْدًا يَمُوتُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَدَلُ أَرْتَفَعَ عَلَى الْحَالِ كَقَوْلِكَ : مَنْ يَقْصِدُ زَيْدًا يَضْحَكُ يَشْكُرُهُ ، أَيْ مِنْ يَقْصِدُهُ ضَاحِكًا يَشْكُرُهُ (٤) ،

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) فِي "ح" وَ"ق" الْبَدَلُ .

(٣) مَنْ يَقْصِدُ " ساقطة من "ح" .

(٤) ساقطة من "ح" وانظر الكتاب ٨٥/٣ - ٨٧ وشرح آبن منصور ٢٠٣/٢ ، وشرح آبن يعيش ٥٣/٧ ، وهذا البديل بديل غلط أو نسيان ولا يكون كلاً ولا بعضاً .

(١) ومن هذا القبيل قول الشاعر :

تعال فإن ما هدتني لا تخونني تكن مثل من يا ذيب يصطحبان

فقوله : لا تخونني في موضع نصب على الحال ، أي فإن ما هدتني غير خائن .

وسألني يوماً الخطيب أبو إسحاق بن أبي العاص رحمه الله عن (٢)

إعرابه ، فدار بيننا فيه الكلام ، وكان رحمه الله معجباً بالفرائب ، وكان

مع ذلك ضئيلاً بها ، لا على وجه البذل بالعلم ، ولكن على سبيل الإغراء

بالمسائل ؛ لأن الطالب إذا كانت فيه نجابة وضن عليه بمسألة ما حمله

ذلك على شدة الحرص على تحصيلها ، ورُبما كان ذلك أكثر فائدة وأثبت

لها من أن تنسى . كما حدثني الشيخ أبو بكر بن حفيد الأمين المالقي

رحمه الله قال : صليت يوماً العصر بمسجد بالقاهرة ، وأقال بغيرها ، فلما

انصرف من الصلاة إذا بشيخ ظريف المنازع قد أسند ظهره إلى جدار القبلة ،

فعتقد بين يديه أخوان يجودان عليه ، أحدهما بحرف حمزة والآخر بحرف

الكسائي ، فلما بلغ هذا الثاني بالقراءة إلى قوله تعالى : هل يستطيع

ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ؟ (٣) قال الشيخ للقاري : قف ، فوقف ، (٤)

فقال له فائدة ، ثم قال له : أقرم ، ولم يفسر له الشيخ هذه الفائدة ، قال

فقلت في نفسي لعله يفسرها إذا فرغ ، فلما فرغ لم يفعل فحال بيني وبين

سوء اله عنها في اليوم الثاني سفرى مع أصحابي ، فانظر إلى هـذا

الغرض من هذا الشيخ فإنه من باب ما ذكرناه عن الخطيب رحمه الله ، والذي

(١) البيت للفرزدق وهو في الكتاب ٤١٦/٢ ، والمقتضب ٩٥/٢ ،
٢٥٣/٣ ، والاصول ٣٩٧/٢ ، والمحتسب ٢١٩/١ ، والخصائص
٤٤٢/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٣٧/٦ ، ويروى " تعش " بدل
" تعال " وهي الرواية الشهيرة .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن
أبي العاصي التنوخي . كان أماً زاهداً مدرساً للعربية والفقه ، أخذ
في الأدب ، ملازماً للسنة محارماً للبدعة تولى الخطبة والقراءة بجامعة
فزانة أخذ عن ابن الزبير وغيره . توفي سنة ٧٢٧ . لاحظ : ٣٧٤/٣ ،
الكتيبة الكائنة : ٣٢ ، وعناية النهاية : ٢٤/١ .

(٣) من السماء من ق والآية ١١٢ من سورة المائدة .

(٤) ساقطة من " ق " .

أبرزته المذاكرة في هذا البيت أن قوله : لا تخونني جواب القسم المذكور قبله ، فلا يكون له موضع من الإعراب على هذا ، خلافاً للوجه الأول الذي حملهُ عليه سائر النحاة وهذا واضح .

فصل : فإن كان الفعل الواقع بين الجزمين (١) مصحوباً (٢)

بحرف عطفي ، فلا يخلو أن يكون حرف العطف الواو أو الفاء أو ثم ، فإن كان الواو فشلاثة أوجه (٣) .

أحدها : الجزم عطفاً على الجزوم قبله كقولك : من يقصد زيداً ويكرمه يشكره (٤) ويكون المعنى على هذا أن الفعلين معاشرط في الجواب مطلقاً .

والوجه الثاني : النصب بعد الواو ، لأن فعل الشرط بمنزلة غير الواجب من حيث لا يصلح فيه بآنفراده عن الجواب صدق ولا كذب ، وإن كان على فرض الواجب بدلالة الامتناع من زيادة حرف " من " بعده على الأصح (٥) ، فيكون هذا الفعل منصوباً لأن لزمة الإضمار (٦) ، من حيث كان هذا المصدر المقدّر معطوفاً على المصدر المقدّر من الفعل المذكور ، والمعنى على هذا أن الفعلين معاشرط في الجواب على سبيل الاجتماع دون الإطلاق خلافاً للسألة الأولى .

(١) في الأصل و " ح " " الحرفين " .

(٢) في " ق " " مصوباً " هكذا .

(٣) انظر الكتاب ٨٨/٣ وما بعدها .

(٤) في " ح " و " ق " " أشكره " .

(٥) لأنهم أنابوا حروف العطف من ذلك التكرير .

(٦) في " ح " " منصوباً بإضمار أن لزمة هذا الإضمار " .

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ وَالْحَالُ ، فَيَكُونُ
الْفِعْلُ إِذْ ذَاكَ مَبْنِيًّا عَلَى مَبْتَدَأٍ مُقَدَّرٍ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا أَنَّ الْفِعْلَ
الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي الْجَوَابِ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا قَلِيلٌ ، أَعْنِي دُخُولَ
وَاوِ الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ . (١)

فَإِنْ كَانَ مَصْحُوبًا بِالْفَاءِ فَوَجْهَانِ .
أحدهما : الْجَزْمُ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَجْزُومِ قَبْلَهُ ، وَهُوَ الْوَجْهُ ،
وَيَكُونُ الْمَعْنَى إِذْ ذَاكَ أَنَّ الْفَعْلَيْنِ مَعًا شَرْطٌ فِي الْجَوَابِ عَلَى سَبِيلِ
الترتيب .

الوجه الثاني : النَّصْبُ بِإِضْمَارِ "أَنْ" بَعْدَ الْفَاءِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ
بَعْدَ الْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّ شَرْطَ الْفَاءِ التَّسْبِيبُ ، وَشَرْطُ الْوَاوِ الْجَمْعُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ
ذَلِكَ فِي بَابَيْهِمَا . قَالَ سِيَاهُويه إِنَّ النَّصْبَ بَعْدَ فِعْلِ الشَّرْطِ أَشْبَهَ
مَنْهُ بَعْدَ الْجَوَابِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى .

وَأَمَّا الَّرْفَعُ فَغَيْرُ جَائِزٍ هَاهُنَا ، لِامْتِنَاعِ الْحَالِ لِكُونِهِ بِالْفَاءِ ،
وَلَامْتِنَاعِ عَطْفِهِ عَلَى الْمَجْزُومِ قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ / الْفَسَادِ ، ٢٤٠
وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ مَرْفُوعًا بِلا رَافِعٍ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ رَفْعًا ،
وَلَامْتِنَاعِ وَقْعِهِ هَاهُنَا مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا (٢) يَرْتَفِعُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى
وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (٣) ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ
الْمَجْزُومِ وَمِمَّنْ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُمَا وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا بِجَمَلٍ (٤) الْإِعْتِرَاضِ .
مَسْأَلَةٌ : فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَا سَوِّتَ بَيْنَ "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ وَ"إِنْ"
الْتَّوَكِيدِيَّةِ فَجُوزَتْ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ هُنَا كَمَا جُوزَتْ فِي "إِنْ" ، لِأَنَّ كُلَّ

(١) انظر إلى الجنى الدانى ١٩٢ .

(٢) "أَنَّهُ" ساقطة من "ح" "أَنَا" ساقطة من "ق" .

(٣) فِي "ح" وَ"ق" "الاستثناء" .

(٤) كَذَا هِيَ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ وَ"ق" وَهِيَ مَطْمُوسَةٌ فِي "ح" .

واحد من معموليهما مرفوع الأصل فزال بورود الناسخ ، وإذا كانوا يراعون
الفروع في نحو قوله : (١)

* ولا سابق شيئاً [إذا كان جائياً] * (٢)

فمراعاة الأصول أولى . (٣)

فالجواب أن ذلك لا يجوز هنا ، لأن العطف على موضع معمول
الحرف إنما يكون على توهم سقوط ذلك الحرف ، فإن كان سقوطه يخل المعنى
الذي سبق له الحرف لم يجز توهم سقوطه ، وإذا امتنع ذلك امتنع العطف
على موضع معموله ، وباب الشرط من هذا القبيل ، فاقول فيه كاقول في " ليت " و
" لعل " من أخوات " إن " في امتناع العطف على الموضع لما ذكر ، وقد
مضى الكلام في " إن " في بابها فتأمل هذه المسألة فإنها غريبة .

فصل : فإن كان الفعل الواقع بين الجزمين (٥) مصحوباً بحرف
" ثم " لم يكن فيه إلا الجزم كقولك إن تقصد زيداً ثم تحسن إليه يشكر ، والمعنى
أن الفعلين شرط في الجواب على سبيل الترتيب والترخي ، فأما امتناع الرفع
فلما قلناه قبل ، وأما امتناع النصب ، فلأن " ثم " ليست كالفاء ، وآلوا في ذلك ،
فمن أجل هذا كله تعين الجزم (٦) ، والله أعلم .

ثم أدخل قوله تبارك وتعالى * من ذا الذي يقرض الله قرضاً
حسنًا * (٧) الآية - دليلاً (٨) على ما قاله في المعطوف على الجواب

-
- (١) هذا جزء من بيت لزهير وهو بتمامه :
بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
وهو في شروح ديوان زهير : ٢٨٢ وانظر تخريجه فيما سبق ص
- (٢) تكلمة من " ح " .
- (٣) انظر الخصائص ٣٥٣/٢ .
- (٤) في " ح " و " ق " بالمعنى " .
- (٥) الأصل " الحرفين " .
- (٦) انظر الكتاب ٨٨/٣ وما بعدها .
- (٧) البقرة ٢٤٥ ، والآية في الجمل : ٢١٣ .
- (٨) في الأصل " دليل " بالرفع .

من الأوجه الثلاثة ، ووجه الاستدلال من ذلك أَنَّ المعطوف ها هنا فيه ثلاثة أوجه ، كما أَنَّ المعطوف هناك فيه ثلاثة أوجه ، العطف والنصب والقطع ، وليس بين الموضعين فرق ، إِلَّا من جهة أَنَّ المعطوف في الآية الكريمة مرفوع والمعطوف في المثال مجزوم ، وكل واحد منهما شريك ما عطف عليه ، وغاية مقصوده ما قدمناه مِنْ أَنَّ الأوجه الثلاثة في الآية والمثال نظائر (١) فقط ، فاعتراض من اعترض عليه وجه الاستدلال بالآية الكريمة تحامل (٢) ، والله أعلم .

وأما قوله في الآية الأخرى : (يجوز في " يعذب " الرفع والنصب والجزم) . (٣)

فاعترضه ابن مصفور (٤) بأن ظاهره أَنَّ جواز هذا مخصوص بـ" يعذب " ، وليس كذلك ، فكان من حقه أَنْ يقول : يجوز في " يغفر " الرفع والنصب [٥] والجزم ، ومعلوم أَنَّ يعذب معطوف عليه ، والمعطوف شريك المعطوف عليه في عامله .

- (١) أي من أمثلة التنظيم .
 (٢) لم يذكر هذا الاعتراض ابن السيد في إصلاح الخلل وذكر في هامش "ق" ان المعتراض هو ابن السيد وابن مصفور .
 (٣) الجمل : ٢١٣ والاية هي ﴿ إِن تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتَحْفَوْهُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِر لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ البقرة : ٢٨٤ .
 (٤) في "ح" و"ق" " بعضهم " وفي هامش "ق" عن نسخة أخرى انه ابن مصفور كما هنا .
 وهذا الاعتراض لم يذكره ابن مصفور في شرح الجمل ، ولا ابن مصفور أكثر من شرح على الجمل فلعله في هذا الشرح ، والذي ذكره هذا الاعتراض هو ابن السيد في إصلاح الخلل : ٢٦٦ . فقال :
 " هذا كلام يوهم أَنَّ الأوجه الثلاثة إِنَّمَا تجوز في " يعذب " وحده ، وهي جائزة في " يغفر " أيضا لا فرق بينهما في ذلك ، وقد تأملت في نسخ كثيرة فوجدته كذلك . هـ أي لم يجد " يغفر " مكتوبا ، وما نفاه ابن السيد موجود في بعض النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل ، ولعل ذلك المثبت في تلك النسخة من إضافات بعض النساخ العلماء بمواطن العوار .
 (٥) تكملة من "ح" و"ق" .

والجواب : أنه إنما قال ذلك من جهة أنه يلزم من جزم الثاني جزم الأول ، ولا يلزم من جزم الأول جزم الثاني ، ألا ترى أن الثاني إنما كان مجزوماً من حيث كان معطوفاً على مجزوم لعدم استقلاله بالجازم ، وإذا كان الأول مجزوماً جاز قطع الثاني واستقلال الأول بالجازم ،^(١) فلهذا عدل عن ذكر المعطوف عليه إلى ذكر المعطوف^(٢) ، والله أعلم .

ثم أدخل هذا البيت شاهداً على رفع المضارع بين الجزمين على أنه في موضع الحال ، وهو قوله :^(٣)

مَتَى تَأْتِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ

ولو جزم هذا الفعل على البدل من فعل الشرط ، لكان جائزاً ؛ لأنه يعطى معناه بخصوص ؛ لأن معنى قوله : " تعشو " تأتي في وقت العشاء ، وهو الظلام ؛ أي تقصد لناره بليل ، وقيل : إنه يسمى كل قاصد عاصياً ، وأما قوله : " عندها خير موقد " فإنه جملة تحتل أمرين :

أحدهما : أن يكون موضعها^(٤) خفصاً على الصفة لنار ، كأنه قال : تجد خير نار كائن عندها خير موقد ، ويكون المعنى أنه فضل نار هذا المدوح على سائر نيران الفضلاء ، وأما مدح صاحبها فبالضم دون التصريح .

(١) في " ق " " الجزم " .

(٢) هذا توجيه بن الضائع . شرح الجمل : ٢٢٧/١ .

(٣) البيت للحطيئة ، وهو في شرح ديوانه : ، والكتاب ٨٦/٣ ،

ومجاز القرآن ٢٠٤/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢ ، وأما

ابن الشجري ٢٧٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ،

٥٠/٢ ، ٥٣ ، وشرح الجمل لابن هصور .

(٤) في الأصل : " موضعها " .

والوجه الثاني : أن يكون موضعها نصباً على الصفة لخير ، كأنه

قال : تجد خير نار ، أي تجد ناراً خير نار كأننا عندها خير موقد / ، ويكون (٢٤١)
 المعنى : أنه مدح هذه (١) النار صاحبها تصريحاً ، لا لأنه أخبر أن هذه
 النار خير النيران مطلقاً ، وأن موقدها خير الموقدين مطلقاً ، فهذا الوجه
 الثاني أمدح من الأول من حيث الإطلاق فيه ، والتقيد في الأول ، والله أعلم
 وليس فيه سوى عودة ضمير الموهنت على لفظ خير وهو مذكر ، إلا أنه مضاف
 إلى موهنت هو بعضه ، وأيضاً فإن موصوفه المقدر موهنت ، فمن ثم ساغ
 تأنيث ضميره . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وإذا دخل على الأسم الذي يجازى به

عامل غير الابتداء أو الفعل الذي يجازى به بطل الجزاء) (٢) إلى آخره .

هذا كما قال ، والأصل في ذلك أن الأسم إذا كان له صدر
 الكلام لم يعمل فيه عامل لفظي قبله ، إلا أن يكون خافضاً ، اسماً كان أو حرفاً ،
 بشرط أن يكون ذلك الخافض معلقاً بفعل الشرط كقولك : بمن تمرر أمرر ،
 و غلام من تضرب أضرب ، فكل واحد من هذين الخافضين معلق بفعل
 الشرط دون غيره ، (٣) ألا ترى أنك تقول في الاستفهام : علمت غلام
 أيهم قائم ؟ فلو نصبت فقلت : علمت غلام أيهم قائماً ؟ لم يجز ،
 لأن الخافض لاسم الاستفهام كالخافض لاسم الشرط في أن كل واحد منهما
 يكتسي من مخفوضه حكمه من لزوم الصدريّة ، وقد تقرر هذا المعنى فسي
 المضافات ، وذلك أن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف في نحو :
 غلام زيد ، والتنكير في نحو : زيد (٤) امرأة ، والتخصيص في نحو :

(١) في الأصل " هذا " بالتذكير .

(٢) الجمل : ٢١٤ .

(٣) انظر شرح آئين الضائع : ٢٢٨ / أ .

(٤) في الأصل " غلام امرأة " خطأ .

غلام امرأة والتأنيث في نحو * إِنَّهَا إِنْ تَكْ مِثْقَالُ حَبَّةٍ * (١) والتذكير في
نحو قوله تعالى : * فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ * (٢) والعقل (٣) ،
وكلاهما مجموع في هذه الآية ، وبيان ذلك أَنَّ خاضعين خبرٌ ، من الأعتاق ،
فلو كان خاضعةً لم يكن فيها ما ذكرناه ، ولكن لما جاء بلفظ خاضعين الذي
أصله الاختصاص بمذكر من يعقل عرفنا أنه إِنَّمَا كان ذلك من جهة أَنَّ الأعتاق
مضافة إلى ضمير مذكر من يعقل ، فَاكْتَسَبَتْ مِنْهُ وَصْفَهُ مَعًا ، فمن ثَمَّ اخبر عنها
بخبر مذكر من يعقل ، وهذا التوجيه أحبُّ ما سمعت في ذلك إليّ ، والله
أعلم بالصواب .

إِلَّا أَنَّ لَفْظَ أَبِي الْقَاسِمِ فِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ حَيْثُ الْعِبَارَةُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ :
وَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَجَازِي بِهِ عَامِلٌ غَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ
الْإِبْتِدَاءَ لَكَانَ كَافِيًا ، لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَوْصَفُ بِالْدُخُولِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ [شَيْئًا] (٤) مُنْفَصِلًا عَنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُعْنَى يَتَصَفَّ بِهِ الْإِبْتِدَاءُ ، وَلَكِنْ
لَمَّا كَانَ هَذَا الْوَصْفُ مِنْ عَوَارِضِ مُوصُوفِهِ جَازَلَهُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالْدُخُولِ عَلَى
الْإِبْتِدَاءِ مَجَازًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وكذلك قوله : (أَوْ (٥) الْفِعْلُ الْمَجَازِيُّ بِهِ) ؛ لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا

فِي حُكْمِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ عَلَى
أَسْمِ الشَّرْطِ [لِلزُّومِ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، لَكِنْ قَدْ يَتَجَهَّ ذَلِكَ ، بِأَنْ يَكُونَ] إِنَّمَا وَصَفُهُ
بِالْدُخُولِ عَلَى أَسْمِ الشَّرْطِ ، أَعْتِبَارًا بِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ عَلَى أَسْمِ الشَّرْطِ [(٦)

-
- (١) لقمان : ١٦ .
(٢) الشعراء : ٤ .
(٣) ساقطة من " ق " ، يعني أَنَّ المضاف اكتسب من المضاف إليه
التذكير والعقل .
(٤) زيادة من " ق " .
(٥) " أَوْ " فِي الْأَصْلِ " إِنْ " وَفِي " ق " " وَالْفِعْلُ الَّذِي يَجَازِي بِهِ " .
والمثبت من الجمل : ٢١٤ ، " وَ " ح " .
(٦) ما بين المعقوفين من " ح " و " ق " .

(١) - وإنما لزم تقديم اسم الشرط عليه لتضمنه حرفه (٢) ، ففعل الشرط إذا يصح وصفه بالدخول على اسم الشرط اعتباراً (١) بهذا التأويل مع بقاء الحكم ، وهذا واضح إن شاء الله .

وأما بطلان الجزاء بسبب دخول العامل عليه فلما ذكرناه قبل من أن الاسم الذي له صدر الكلام لا يعمل فيه عامل قبله ، إلا أن يكون خافضاً ، فلما أدخلنا عليه العامل وأردنا معناه ، وتعدّر إعماله فيه وجب أن يسلب المعنى الذي أوجب له الصُدْرِيَّة حتى يمكن إعمال ذلك العامل فيه كقولك : **إِنَّ مَنْ يَكْرُمْنِي أَكْرَمُهُ** (٣) [**فَإِنْ أَرَدْنَا** (٤) **الجزء الحَقْنَا** **أَلْهَاءَ** فقلنا : **إِنَّهُ مَنْ يَكْرُمْنِي أَكْرَمُهُ**] (٥) لأن هذا العامل ليس حينئذ معلقاً باسم الشرط ، ورُبَّمَا حذفنا هذه أَلْهَاءَ لفظاً وهي مرادة معنًى ، وأكْرَمَا يكون ذلك في الشعر ، والله اعلم ، وعلى ذلك أدخل (٦) هذا البيت (٧) :

* **إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا** * البيت

ثم قال (٨) : (**وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الْجَزَاءِ قَوْلُ زُهَيْرٍ** :

(١) - ساقط من "ق" .

(٢) أي حرف الشرط "ان" .

(٣) الكتاب : ٧١/٣ - ٧٢ .

(٤) في "ق" "الحقنا" .

(٥) تكلمة من "ح" و"ق" .

(٦) في "ح" "دخل" .

(٧) هذا صدر بيت ينسب للأخطل وعجزه :

* **يَلْقَى فِيهَا جَانِدًا وَظَبَاءً** *

وليس في شعره الذي وضعه السكرى ، وهو في أمالي الشجرى

٢٩٥/١ والحلل ٢٨٢ ، وشرح ابن يعيش ١١٥/٣ ، والمقرب

: ١٠٩/١ ، ووصف المباني : ١١٩ ، والخزاة ٤٥٧/١ ، شرح أبيات

المغني ١٨٥/١ وذكر البغدادى أنه فتش في ديوان الأخطل برواية السكرى ولم يجده فيه .

(٨) في الأصل : "ثم قال السهيلي "بإقحام كلمة "السهيلي" وتام

* رَمَها تَكُنْ عِنْدَ آمَرٍ مِنْ خَلِيقَةٍ * البيت
 ذهب [بعض] (١) النَّاسِ إِلَى أَنَّ "مَها" الَّتِي يَجَازِي بِهَا حَرْفٌ ،
 لَأَتَفَاءِ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ عَنْهَا (٢) فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الضَّائِعُ (٣)
 بَلْ فِيهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ حَكْمَانِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُمْكِنُ
 أَنْ تَكُونَ رَفْعًا بِالْأَبْتِدَاءِ .

والثاني : أَنَّ فِي "تَكُنْ" ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَيْهَا عَلَى الْمَعْنَى ،
 وَهُوَ آسَمُهَا ، وَ"عِنْدَ آمَرٍ" خَبَرُهَا وَ"مِنْ خَلِيقَةٍ" بَيَانٌ لَأَسْمِ تَكُنْ ،
 وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ "مَها" ، وَهَذَا إِعْرَابٌ صَحِيحٌ / فَتَعَيَّنَتْ آسَمُيْتَهَا ، وَهُوَ ٢٤٢
 الشَّهِيرُ فِيهَا ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ "تَعْلَمُ" وَحَرْفٌ "لَوْ" وَمَا أَتَصَلَ بِهِ إِعْتِرَاضٌ
 بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ ، وَقَوْلُهُ : "تَخْفَى عَلَى النَّاسِ" مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ بِخَالٍ ؛
 لِأَنَّهَا مِنْ أَخَوَاتِ ظَنَنْتَ ، وَجَوَابٌ لَوْ مَحذُوفٌ أَغْنَى عَنْ ذِكْرِ جَوَابِ الشَّرْطِ .

ثم أنشد هذا البيت :

(* إِنْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ *) (٤)

مُسْتَشْهِدًا بِهِ عَلَى الْجَزَاءِ بِإِذْمًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ سَيَبَوِيهَ يَذْهَبُ إِلَى حَرْفِيَّتِهَا ،
 وَأَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى ظَرْفِيَّتِهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْاِحْتِجَاجُ بِكُلِّ

- ====
- البيت : * وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ *
 والبيت من معلقته . انظر شرح ديوانه : ٣٢ والبيت في الجمل :
 ٢١٥ أمالي ابن الشجري ٢٩٥/١ ، والحلل : وشرح
 الجمل لابن صفور : ٢٠٣/٢ ، والمغنى ٤٣٥ .
 (١) تَكَلَّمَ مِنْ "ح" وَ"ق" .
 (٢) انظر ما سبق ص
 (٣) فِي "ق" "أَبُو الْحَسَنِ" وَلَمْ أَجِدْ قَوْلَ ابْنِ الضَّائِعِ هَذَا فِي مَطْنَتِهِ
 مِنْ شَرْحِ الْجَمَلِ ، وَهَذِهِ النُّسخَةُ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ بِهَا اضْطِرَابٌ وَاضِحٌ
 فِي بَابِ الْجَزَاءِ .
 (٤) الْجَمَلُ : ٢١٦ ، وَجَزَّ الْبَيْتُ :
 * حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ *
 وَهُوَ لِعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ السَّلْمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي دِيوانِهِ : ٤٧ ،
 ===

من الفريقين^(١)، فإن قلنا بحرفيتها فليس لها موضع من الإعراب، وإن قلنا بظرفيتها فهي منصوبة المحل بفعل الشرط، والجملة المقرونة بالفاء هي الجواب، وقوله: "حقاً" ينصب^(٢) على المصدر بفعل مضمر ومفعول القول في البيت الثاني.^(٣)

ثم أدخل هذا البيت :

* (فأصبحت أنى تأتيا تشتجر بها)^(٤) *

شاهداً على الجزاء بأننى، وهي من ظروف المكان المضمنة حرف الشرط، والفعل بعدها مجزوم بها وهي منصوبة المحل به، وتشتجر مجزوم على الجواب، و"كلاً" رفع بالابتداء و"شاجر" خبره جاء مفرداً اعتباراً باللفظ، ولو شاء اعتباراً بالمعنى لجاز، لأنه^(٥) من قبيل ماله لفظ ومعنى يصف في البيت رجلاً ركب أمراً عظيماً^(٦) لا خلاص^(٧) معه بمنزلة من

- ====
- والكتاب ٥٧/٣، والمقتضب ٤٨/٢، والخصائص ١٣١/١،
والحلل : ٢٩، ويروى " إنا أتيت " ولا شاهد على هذه الرواية.
(١) انظر ما سبق من وما بعدها.
(٢) في "ح" "نصبا".
(٣) هو قوله : يا خير من ركب المطي ومن مشى فوق التراب إذا تعدد النفس
(٤) الجمل : ٢١٥ وهو للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه، وعجزه :
* كلا مركبها تحت رجلك شاجر *
وهو في ديوان لبيد : ٢٢٠، والكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٧٨/٢
وشرح ابن يعين ١٠٩/٤، ١١٠، ٤٥/٢، والخزانة ١٩٠/٣،
٢١٠/٤.
(٥) في "ح" "لا نها".
(٦) قصة هذه الأبيات أن للبيد جارا من بني عبد القيس قد لجأ إليه،
فضربه ثم لبيد بالسيف وعم لبيد هو ملاعب الأسنة، فغضب
لبيد لذلك وأنشأ هذه القصيدة التي منها هذا البيت. انظر الحلل :
٢٩١.
(٧-٧) أكثر هذا الكلام من كلام أمين السيد في الحلل ٢٩٢.

رَكِبَ نَاقَةً صَعْبَةً لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّزُولِ عَنْهَا سَالِمًا ، لِأَنَّ رَجُلِيَّ قَدْ اشْتَبَكَا (١)
 بِرُكَابَيْهَا ، وَكَلَّا مَرْكَبَيْهَا لَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ، إِنْ رَكِبَ عَلَى مَرْكَبِهَا أَلْقَدَمَ ، وَهُوَ
 الرَّحْلُ وَجَدَهُ مَرْكَبًا صَعْبًا ، وَإِنْ رَكِبَ عَلَى أَلْمُوءِ خَرَّ ، وَهُوَ الْكِفْلُ مَا لَيْسَ بِهِ
 وَضْعُهُ ، وَيُرَوَّى تَحْتَ رَحْلِكَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَهُوَ لِلنَّاقَةِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ ،
 وَمَا يُحَوِّي وَرَاءَ الرَّحْلِ ، أَوْ يَدَارُ فَيَرْكَبُ عَلَيْهِ الرَّدِيفُ يُسَمَّى كِفْلًا ، يُقَالُ :
 رَحَلْتُ الْبَعِيرَ ، أَوْ أَكْفَلْتُهُ إِذَا جَعَلْتُ عَلَيْهِ رَحْلًا وَكِفْلًا ، وَهُمَا الْمَرْكَبَانِ
 اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا (٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال : (وقد يجازى بإذا في الشعر) . (٢)

أصل الجزم في هذا الباب إِنَّمَا هُوَ لِإِنْ ، وَهُوَ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِلْإِمْكَانِ
 دُونَ التَّحْقِيقِ ، وَغَيْرُهَا مِنْ جَوَازِمِ هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا جَزَمَ بِتَضَمُّنِهِ مَعْنَاهَا ، وَأَمَّا
 " إِذَا " فَمَخَالَفَةٌ لَهَا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِيءُ وَقْتًُا مَعْلُومًا كَقَوْلِكَ : آتِيكَ إِذَا
 أَحْمَرَّ الْبُسْرُ ، وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَإِذَا جَاءَ الْعَصِيرُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَوْ
 قُلْتَ : آتِيكَ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ إِنْ جَاءَ الْعَصِيرُ لَمْ يَجْزْ ، فَلِهَذَا الَّذِي
 ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْخِلَافِ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَصْلٌ فِي الْجَزْمِ ، لَكِنَّمَا قَدْ تَجَزَّمُ فَسَى
 الشَّعْرَ ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعْتَ مَوْعِدًا (٣) يَصْلَحُ لِإِنْ كَمَا لَوْ قُلْتَ : إِذَا جَاءَ زَيْدٌ
 يَقُمْ عَمْرُو ، فَإِنْ وَقَعْتَ مَوْعِدًا (٣) لَا يَصْلَحُ لِإِنْ لَمْ تَجَزَّمْ مُطْلَقًا ، مَعْنَاهُ نَظْمًا وَنَثْرًا (٤)
 كَقَوْلِكَ : إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَقُومُ زَيْدٌ ، فَمَا جَزَمْتَ فِيهِ لِصَلَاحِيَّتِهِ لِإِنْ قَوْلُهُ (٥) :
 إِذَا قَصَرْتُ أَسْيَافَنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَضَارِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ" ح " " اشْتَبَكَا " .

(٢) الْجَمَلُ : ٢١٥ .

(٣-٣) سَاقَطَ مِنْ " ح " .

(٤) " مَعْنَاهُ نَظْمًا وَنَثْرًا " سَاقَطَ مِنْ " ح " وَ" ق " .

(٥) الْبَيْتُ لِقَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ : ٤١ ، وَالْكِتَابُ ٦١/٣ ،

وَمَجَازُ الْقُرْآنِ : ٢٥٩ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٥٥/٢ ، وَالْجَمَلُ ٢١٦٠ ،

وَالْخَزَانَةُ ١٦٤/٣ . وَهَنَّاكَ بَيْتٌ آخَرُ يَشْبَهُهُ بَيْتُ ابْنِ الْخَطِيمِ هَذَا

انْظُرِ الْمَفْضُلِيَّاتِ : ٢٠٧ ، وَتَعْلِيقَاتُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْخَالِقِ مُضِيَّةٌ عَلَى

الْمَقْتَضِبِ ٥٦/٢ .

وموضع الشاهد منه جزمٌ فنضارب ، وذلك أنه معطوف على جواب
 " إِذَا " وهو " كان " (١) فلولا أن هذا الجواب في موضع جزمٍ ما عطفَ
 عليه مجزومٌ ، لِأَنَّهُ قد عُلِمَ أَنَّ المعطوفَ شريكٌ للمعطوف عليه في عامله ،
 ولا وجه لكسرِ " باءٍ " فنضاربٍ إِلَّا أن تكونَ ساكنةً ، ثم كسرت للسكونها وسكون
 " باءٍ " الإِطلاق .

ويروى فنضاربُ رَبُّ بالرفع على الإِقواء (٢) ، وخطانا جمع خطوةٍ ، و
 والخطوة عبارة عن المسافة التي بين القدمين ، والخطوة بفتح الخاء المصدر ،
 وقوله : " إِلَى أَعْدَائِنَا " مُتَعَلِّقٌ بِخَطَانَا ، فَإِنْ قلت : وكيف يتعلق به
 وقد قلت : إِنَّهُ اسْمٌ لما بين القدمين ؟ ، وَإِنَّمَا يصح التعلق بالفعل
 وما فيه معناه ، وقد فَرِيَ " خطانا " من ذلك كُلِّهِ .

فالجواب : أَنَّ أَهْنَ جَنِّي سأل الفارسي من ذلك فأجابه بأن
 الجار يتعلق بالوهم مثلاً ، وخطانا يتوهم معه الفعل ، لِأَنَّ الخطوة لا بد
 أن تكون من خطو ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

مسألة (٣) : زعم الفراء أَنَّ الشَّرْطَ يكون له جوابان ، كما يكون

للمبتدأ خبران ، وجعل من ذلك قول زهير : (٤)

فَلَا تَكُنَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكُمْ لِيَخْفَى وَمِثْلُهَا لِيُكْتَمَ اللَّهُ يَعْلَمَ
 يَوْمَ خَرَّ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيَدْخَرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعْجَلُ فَيَنْقَمَ (٥)

(١) في " ق " " كان " بكسر الألف وإسكان النون . خطأ .

(٢) انظر تعليقات الشيخ عبد الخالق على المقتضب ٥٦/٢ .

(٣) انظر المسألة في شرح آهِن الضائع : ٢٢٢/ب - ٢٢٨/أ ، فهو
 مستفيدها كُلُّهَا من آهِن الضائع .

(٤) البيتان من معلقة زهير . انظر شرح ديوانه : ١٨ .

(٥) " يعجل فينقم " ساقطة من " ق " .

فقله : " يَوْ خَر " (١) جوابٌ بعد جوابٍ (٢) عنده ، وردّه / ابن ٢٤٣
 خروف بِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَا فِي مَعْنَى خَيْرٍ (٣) واحدٌ كقولهم :
 هَذَا حُلُوحَامِضٌ ، أَيُّ مَزٍّ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، بِهِذَا رَدَّ ابْنُ خُرُوفٍ عَلَى
 الْفَرَاءِ فِي هَذَا الْبَيْتِ .

وقد قيل في ذلك غير وجهٍ ؛ فمن الناس من قال : أَنَّ " يَوْ خَر " بدلٌ غلطٌ من الجواب ، ولا يصح ذلك (٤) ، ومنهم من قال : إِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ ولكنه وقف عليه فسكنه ثم أجرى الواصل مجرى الوقف (٥) ، أو يكون أجرى الواصل مجرى المتصل ، فتوهمه [فعل] (٦) فسكنه تسكينه ، و [قد] قيل : إِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ خَطَأٌ ، لِقَوْلِهِ : " فَيَنْقِمُ " وَلَا وَجْهَ لِكُسْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مجزئاً ، ثم كسر للإطلاق ، وَلَا وَجْهَ لِحُزْمِهِ إِلَّا الْعَطْفُ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ما قبله مرفوعاً .

وقيل : إِنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْجَوَابِ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ
 الْمَجَازِ ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَكُنْ سَبَبٌ فِي جَزَائِهِ عَلَيْهِ ، فَالْجَوَابُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ " يَدْخُرُ " وَلَكِنْ لَمَّا صَبَّرَ بِالْعِلْمِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ مِنَ الْمَجَازَةِ

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " فَيَوْ خَر " خَطَأً .
 (٢) " بَعْدَ جَوَابٍ " سَاقِطَةٌ مِنْ " ق " .
 (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .
 (٤) لِأَنَّ بَدَلَ الْغَلَطِ لَا يَكُونُ إِلَّا حِينَ النَّطْقِ . انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ الضَّائِعِ ٢٢٧/ب ، أَمَّا الْكَلَامُ الْمَحْرَرُ كَالشَّعْرِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي شَعْرِ زَهِيرِ الْمَشْهُورِ بِالتَّنْقِيحِ فِي شَعْرِهِ .
 (٥) مِثْلُ قَوْلِ آمْرِئِ الْقَيْسِ :
 فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِثًا
 بِاسْكَانٍ " أَشْرَبْتُ " الْمَضَارِعَ ، انْظُرْ شَرْحَ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطَّوَالَ
 لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ١٠-١١ وَالْخَصَائِصَ ٣١٢/٢ ، ٣٤٠ ، ٧٤/١ .
 (٦) تَكْمَلَةٌ مِنْ " ح " وَ " ق " وَمَكَانُهَا بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ قُلُقَةٌ .

أبدل منه المجازاة التي هي مسببة عنه ، فالبدل هنا هو المبدل منه على الوجه المجازي ، والله أعلم .

مسألة : وقد يجزم حرف الشرط ثلاثة أفعال على غير الوجه الذي ذهب إليه الفراء ؛ وذلك في كل موضع حذف فيه فعل الشرط ، لكون مفسره صار بدلاً من اللفظ به كقوله تعالى : **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** (١) **إِلَّا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَحذُوفَ الرَّافِعَ لَا أَحَدٌ إِنَّمَا** يقدر مجزوماً ومفسره مجزوم المحل ، والجواب مجزوم المحل أيضاً ؟ وقد ظهر ذلك في قوله : (٢)

* أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلْ *

وإِنَّمَا جاز ذلك لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر لفظاً في الاستعمال ، وإِنَّمَا ذلك أمرٌ تقديري .

فصل : أدوات الشرط ما كان منها حرفاً فلا موضع له من الإعراب ، وما كان منها ظرفاً فإنه منصوب اللفظ أو المحل بفعل الشرط ، وما كان منها اسماً فإنه إن كان مبتدأً فقد قيل إن خبره الجملة التي هي شرط ، وقد قيل إن خبره الجملة التي هي جزاء وقد قيل : إنه مبتدأ لا خبر له ، والصحيح أن خبره الجملة التي هي شرط ، والدليل على ذلك أن إعرابه موقوف على حسب فعل الشرط ؛ ويان ذلك أنه إن عاد عليه منه ضمير رفع لفظاً أو موضعاً

(١) التوبة : ٦ .

(٢) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل ، صدره :

* صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ *

وهو في الكتاب : ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وشرح أبيات

ابن السيراني : ١٩٦/٢ ، وأما لي بن الشجري : ٣٣٢/١ ،

والإنصاف : ٦١٨ ، والخزانة ٤٥٧/١ ، وينسب إلى غير كعب .

انظر تخريجه في الكتاب .

كان اسم الشرط (١) مبتدأ ليس غير (٢) ، فإن كان الضمير ضمير نصب لفظاً أو موضعاً كان (١) اسم الشرط من باب الاشتغال ولا حظ للجزاء في هذا الحكم أصلاً ، وشبهة من قال : إن الخبر [في] (٣) جملة الجزاء أنها متعلق الفائدة ، وليس في ذلك كبير دليل ، لأن هذا (٤) إنما أوجبه ما ضمنه اسم الشرط من معنى حرفه ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد فيكون كلاماً مستقلاً ثم تدخل عليه حرف الشرط ، فتقول : إن قام زيد فيزول عنه الاستقلال ولا يزول عنه الإعراب الذي كان قبل دخول حرف الشرط عليه ؟ وهذا ظاهر والله أعلم .

وأما شبهة من قال : إنه مبتدأ لا خبر له ، فهي : أنه لمح فيه قولهم في نحو : أقائم الزيدان ؟ (٥) فإنه مبتدأ لا خبر له ، وليس ذلك بمستقيم ؛ لأنه إنما صح أقائم الزيدان (٥) ؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الفعل ، فصار لذلك (٦) أقائم الزيدان ؟ في تقدير : أيقوم الزيدان ؟ ، ولولا ذلك لم يجز ، وليس ذلك في اسم الشرط ، وقد كان بعض المذاكرين يذهب إلى أن الخبر في الجملتين معاً ، متعلقاً بأن الفائدة إنما حصلت بمجموعهما ، ولو كان كما زعم لتساوت الثانية والأولى في جواز حمل اسم الشرط على ضميره المنصوب بفعل الثانية ، فكنت تقول : أيهم يقيم أكرمهم ، ينصب أي حملاً على ضميرها (٧) المنصوب بأكرم ، وهذا لا يقوله أحد ، على فساد رأيه ، وقد تقدم هذا المعنى في الاحتجاج للقول الأول ، وهذا واضح إن شاء الله .

-
- (١-١) ساقط من "ح" .
 (٢) في "ق" لا غير "وفي الأصل إشارة إلى أنه في نسخة أخرى "لا غير" .
 (٣) زيادة من "ح" .
 (٤) في "ح" و "ق" ذلك " .
 (٥-٥) ساقط من "ح" .
 (٦) في "ح" و "ق" قولك " .
 (٧) في الأصل "ضمير" .

فصل: (١) وأما الوجه الذي يتوصل به إلى معرفة (٢) إعراب
 اسم الشرط ، فهو أن تنظر إلى فعل الشرط ، فإن عمل في ضميره رفعاً لفظاً
 أو موضعاً (٣) كان مبتدأ ليس غير (٤) ، كقولك : من يقيم أكرمه ، ومن يذهب
 به أزد ، وإن عمل فيه نصباً لفظاً أو موضعاً فالسألة من باب الاشتغال ،
 والآبتداء هو المختار كقولك : من تكرمه يشكره (٥) ، ومن تذهب به بكرمك .

فإن لم يعمل في ضميره فإن كان متعدياً إلى واحد كان اسم
 الشرط / مفعوله كقولك : من تكرم يشكره (٥) ، فإن كان غير متعد . ٢٤٤
 أو كان متعدياً وقد أخذ مفعوله كان اسم الشرط (٦) ظرفاً أو مصدرًا كقولك :
 أي مكان تجلس أجلس معك ، وأي زمان تسرأسر معك ، وأي ضرب تضرب
 زيداً أضرب مثله ، إلا أن يكون متعدياً إلى اثنين ، وقد أخذ واحداً باسم
 الشرط حينئذ مفعوله الثاني كقولك : من تعطى درهما يشكره ، وهذا
 كله ظاهراً ، والله أعلم .

فصل : إذا وقع الفعل الماضي . بعد أدوات الشرط فإنه مقلوب
 المعنى إلى الاستقبال ، لأنها إنما وضعت شرطاً فيه لا خلاف في ذلك
 إلا " كان " وحدها من بين سائر الأفعال ، فإن فيها أربعة أقوال :

أحدها : أنها تقوى على " إن " ، ولا تقوى عليها " إن " بل
 يبقى معها على وضعها من ماضي معناها ، لأنها أم الأفعال ، أصل في
 كل فعل وحديث قال الله تعالى * إن كنت قلته فقد علمته * (٧)

(١) انظر شرح ألفية ابن معطى ٣٢٩ .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) في " ق " " موضعاً " والمثبت " أو موضعاً " .

(٤) في " ح " و " ق " لا غير " ، وفي الأصل إشارة إلى ذلك .

(٥-٥) ساقطة من " ق " .

(٦) بعد كلمة " الشرط " في " ق " " مفعولة " وعليها " خطأ " وكل

ذلك في الهامش .

(٧) المائدة : ١١٦ .

قاله أبو العباس المبرد (١).

والثاني : أنها بعد حرف الشرط كغيرها من الأفعال في أنها مقلوبة المعنى إلى الاستقبال . والتقدير : إن أكن قلتة فقد علمته ؛ أي إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأني قلتة فقد علمته (٢) وهو مقلوب قولهم : كان زيدٌ سيقوم ، وهو جائزٌ باتفاق ، وهو قول ابن الضائع .

والثالث : أن المسألة على حذف فعل الشرط وإبقاء معموله دالاً عليه تقديره : إن أكن كنت قلتة أو إن أقل كنت قلتة وهو قول ابن السراج وقوم بعده (٣).

والرابع : أن "إن" في هذا الموضع محمولة على "لو" في بقاء معناها الوضعي (٤) ، وهو قول الفراء .

وأولى هذه الأقوال قول ابن الضائع ، لبقاء "كان" معه على الأسلوب المطرد من غير حذف ولا حمل على حرف ، مع حصول المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (٥) وهذه مقلوبة المعنى ، بلا إشكال .

وأما قول المبرد فهو مقدم لباب الشرط أجمع ، قال ابن السراج : وأظنه رجع عن ذلك ؛ لأنه وقع في الطرقة بخطه ينظر فيه (٦) .

-
- (١) انظر الأصول : ١٩٠ / ٢ ، والمساعد ١٨٦ / ٣ - ١٨٧ . //
- قال ابن السراج : ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعا عند الجواب في هذه المسألة : ينظر فيه ، وأحسبه ترك هذا القول .
- (٢) فقد علمته "ساقط من "ح" و "ق" .
- (٣) الأصول : ١٩١ / ٢ .
- (٤) انظر معاني القرآن ١٤٣ / ١ .
- (٥) المائدة : ٦ .
- (٦) في "ح" "فقال" خطأ .
- (٧) انظر تخريج ذلك فيما سبق قبل قليل .

وأما مذهب آبن السراج ومن تبعه فتكلف لم تدع إليه ضرورة ؛
لأن المعنى حاصل دونه . وقول ألفراء غير صحيح ، لأن جوابها يكون
مستقبلاً ، ولا يكون ذلك في " لو " وأيضاً فإنها دَعَوَى مجردة ، والله أعلم .

مسألة : (١) يحذف جواب الشرط ؛ لتقدم ما يدل عليه بشرط
أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ أو مضارعاً مقروناً بلم كقولك : أقم (٢)
إن قام ، وأقم (٢) إن لم يقم زيد ، ولا يكون المضارع حينئذ مجزئاً إلا
في الشعر كما لو قلت : أكرمك إن تقم (٣) ، ويحذف أيضاً فعل الشرط
دون الجواب بعد " إن " متبوعة بـ " لا " على سبيل العوض ، قال
ذوالرمة : (٤)

خَلِيلِي هَلْ مِنْ حِيلَةٍ تَعْلَمَانِهَا يَدْنِيكُمَا مِنْ وَصَلٍ مِي أَحْتِيَالُهَا ؟
فَنَحْتَالُهَا أَوْ لَا فَإِنْ لَا فَلَمْ تَكُنْ بِأَوَّلِ رَاجٍ حِيلَةٌ لَا يَنَالُهَا
كأنه قال : فنختالها أو لا تعلمانها ، فإن لا تعلمانها (٦) ، فلم تكن بأول
راجٍ حيلة لا ينالها ، فحذف الفعل المعطوف بأو وفعل الشرط ، لأن حرفه
متبوع بـ لا ، إلا أن حذف الجواب أكثر في الاستعمال من حذف فعل
الشرط (٨) ، لأن حرفه أشد طلباً له منه لجوابه ، لتراخي هذا واتصال ذلك ،
والله أعلم .

(١) انظر المسألة في المساعد ١٦٣/٣ ، وما بعدها ، وشرح آبن مفسر

٢٠١/٢

- (٢) في " ق " " أقوم " في كلا الموضعين خطأ .
(٣) في " ح " " لم تقم " خطأ ، وذلك مثل قوله :
يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ شَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدُ
والبيتان من قصيدة طويلة في ديوان ذي الرمة : ٦٢٥ .
(٤) في الأصل و " ق " " يدينكم " والمثبت من الديوان و " ح " .
(٥) في " ح " و " ق " " تعلمانها " .
(٦) في " ح " " حذفه " خطأ .
(٧) المساعد : ١٦٩/٣ .
(٨) في " ح " " حذفه " خطأ .

ويحذف الشرط وجوابه (١) في حال الضرورة (٢) كقوله (٣):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلَمَى وَإِنْ
كَانَ عِيَا مَعْدِمًا قَالَتْ : وَإِنْ (١)

ويحذف الشرط المنفي بلا وجوابه كله أو بعضه اختياراً نحو قولهم : افعل
كذا وكذا إِمَّا لَا (٤) ، وقال بعض العرب وقد مات أبنته : اللهم إِنْ كَانَ
كريم آل جدين سهل آل خدين فَاغْفِرْ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا (٥)

مسألة : إِذَا آجَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسَمُ كَانَ الْجَوَابُ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ،
وَأَغْنَى عَنْ جَوَابِ الثَّانِي ، فَتَقُولُ : لَئِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو ، وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ
وَأَللهُ يَقُمْ عَمْرُو ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِي الْفِعْلِ أَوْ مُضَارِعًا مَقْرُونًا
بِلَمْ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْقَسَمُ ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ حِينَئِذٍ مُحذوفٌ ، وَلَا يَحذفُ إِلَّا بِالشَّرْطِ
الْمَذْكُورِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَبَابِ الْإِعْمَالِ حَتَّى رَاعَيْتُمْ
فِي هَذَا الْبَابِ الْأَوَّلِ ، فَحَمَلْتُمْ الْجَوَابَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَجُوزَ ذَلِكَ إِلَّا (٦) فَيُفِي
الشَّعْرِ ، وَرَاعَيْتُمْ فِي بَابِ الْإِعْمَالِ الثَّانِي فَعَلَقْتُمْ بِهِ الْمَطْلُوبَ / لِكُلِّ ٢٤٥
وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ ، وَكَانَ ذَلِكَ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَكُمْ ؟

- (١-١) ساقطة من "ح" .
(٢) ذكر أبو حيان أنه لم ينص أحد على حذف الشرط وجوابه ضرورة
إلا ابن مالك والأبدي وابن صفور ، وغيرهم يجيز الحذف إذا فهم
المعنى . التذييل والتكميل ١٦٢/٥ ب وانظر المساعد ١٧٠/٣
وشرح الجزولية للأبدي ٣٨٣-٣٨٤ .
(٣) الرجز ينسب لروبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨٦ ، وشرح الجمل
لابن صفور ٤٤٥/١ ، ٢٠١/٢ ، والمقرب ٢٧٧/١ وضرائر الشعر
١٨٤ ، ١٨٥ ، والخزانة ٣٦٠/٣ .
(٤) كذا هذا القول في جميع النسخ ، ويمثل لهذه المسألة بنحو :
"اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا" انظر المساعد ١٧٠/٣ .
(٥) القول في أمالي القاضي ١٩٨/١ عن الأصمعي .
(٦) ساقطة من "ح" .

فالجواب في الفرق بينهما : أن المتقدم في باب الأعمال عاملان ، فكان الأول أن يعلق المعمول بالثاني منهما دون الأول من جهة أن الأصل اتصال المعمول بعامله ، وليس ذلك في هذا الباب ، لأن القسم ليس بعامل في جوابه ، وإنما هو مقتضى له ، فإذا جعلت الجواب للقسم في نحو (١) قولك : لئن قام زيد ليقومن عمرو . فلم نحمل معمولاً (٢) على عامل بعيد ، وتركنا حمله على عامل قريب مع إمكان ذلك ، وإنما يراعى الأول من المقتضيين غير العاملين ، والثاني من العاملين وإن كان جميعها قد استوى في الاقتضاء ، والله أعلم .

(٣) مسألة : إذا وقعت الجملة الاسمية موقع الجواب وجب الربط بأحد حرفين ، إما بالفاء (٤) ، وإما بـ " إذا " الفجائية إلا في الشعر (٥) ، وإذا وقع موقعه غيرها ما لا يصح لمباشرة حرف الشرط فلا بد من الفاء إلا في الشعر .

فإن قيل هلا اكتفي بحرف الشرط عن الربط بغيره كما اكتفي به إذا صلح الجواب لمباشرة ، وهو إنما جيء به للربط بين جملتي (٦) الشرط والجزاء ؟

فالجواب : أنها إنما تربط الجواب بالشرط إذا كان الجواب على أصله صالحاً أن يكون شرطاً ، وأما إذا وقع موقعه غيره مما لا يصلح فيه ذلك ، فإنه بمنزلة جملة مبتدأة من جهة امتناع مباشرتها لحرف الشرط ، فلا بد من رابط ، والله أعلم .

-
- (١) ساقطة من " ق " .
 (٢) في الأصل " مفعولاً " .
 (٣) انظر شرح الكافية لأبن مالك : ١٥٩٦ - ١٥٩٨ .
 (٤) في " خ " " إما الفاء " .
 (٥) مثل قول الشاعر : * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
 (٦) في " ح " جملة ، وفي " ق " جملتين ، وكله صواب .

مسألة : فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ الرَّابِطُ غَيْرَ الْحَرْفَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ وَقُوعُهُ بَعْدَ وَقُوعِ الْأَوَّلِ ،
وَلَا بَدَّ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُضَارِعٌ لِمَعْنَى الْفَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا الْفَجَائِيَّةُ فَإِنَّ مَا تَضَمَّنَتْهُ
مِنْ مَعْنَى الْمَفْاجَأَةِ مُضَارِعٌ أَيْضًا لِمَعْنَى الْفَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ خَرَجْتُ فَتَفَاجَأُنِي الْأَسَدُ ، فَالْمَفْاجَأَةُ بَعْدَ
الْخُرُوجِ بِلَا مَهَلَةٍ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ " الْفَاءَ " وَ " إِذَا " يَقْتَضِيَانِ التَّبَعِيَّةَ بِلَا
مَهَلَةٍ ، فَلِذَلِكَ اشْتَرَكَا فِي الرَّابِطِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف (١)

أول هذا الباب معرفة الأسباب المانعة من الصرف وهي تسعة أشياء (٢) : التعريف ، والتأنيت ، والتركيب ، والوصف ، والوزن ، والعدل ، والعجمة ، والجمع التناهي ، وشبه ما لا ينصرف ، وهذا الأخير يضم ثلاثة أشياء (٣) وهي : المزيد في آخره ألف ونون كعثان (٤) ، وألف إلحاق أو تكثير ، كأرطى من قولهم : مأروط (٥) ، وكقبحرى ، وشبه الأصل ، كأحمر المنكر بعد التسمية ، فهذه أحد عشر سبباً ، وزاد بعضهم شبه العجمة كالجمع (٦)

(١) ذكر الإمام الشهير أبو القاسم السهيلي في أماليه ص ١٩ أن النحاة طلبوا عدم صرف الاسم بأن الاسم غير المنصرف أشبه الفعل فلم ينصرف ، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنه فرع التأنيت ... إلى آخر ذلك . وذكر أن النحاة لو اقتصروا على السماع دون أن يحضروا هذا الباب تحت علل محدودة لانفع بنقلهم ، ولم يكثروا الحشوف في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلم من فساد تعليلهم حتى ضربوا بهم المثل . وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل ، لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة ... الخ انظر ذلك مفصلاً هناك .

(٢) انظر التبصرة : ٥٣٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٠ .

(٣) انظر الملخص : ٦٠٦ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٠ .

(٤) شبه ما لا ينصرف في عثمان ونحوه هو : أنه مسامت لحمراء ،

لأنه على مثالها في عدد الحروف والتحريك والسكون ، وهذه الزيادتان في عثمان ، قد اختص بها المذكر ، فلا تلحقه علامة تأنيت ، كما أن حمراء لا توءنث على بناء المذكر . الكتاب :

٢١٦/٣ . وانظر التوطئة : ٢٧٧ ، والأديم المأروط هو المدبوغ بالأرطى ، والأرطى نوع من الشجر . (٥)

النبات لأبي حنيفة الدينوري : ١٠٦ .

وانظر المسألة في سر صناعة الإعراب ٦٩١ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، والمنتع : ٢٨٠/١ ، واللسان " أرط " .

(٦) منهم الفارسي في الإيضاح : ٣ : ٣ ، وأبن بياشان . انظر شرح ألفية

ابن معطي : ٤٤١ ، وذكر المحقق أن هذا الرأي في شرح المقدمة النحوية ، ولم أجده في شرح المقدمة المحسبة ، ومنهم ابن هصور في شرح الجمل : ٢١٨/٢ ، وانظر ص

للمتن

المتناهي في حال التعريف ، وزاد آخرون شبه العلمية ، كلفاظ التوكيد
كأجمع وجمع ، وأكتع وكُتِع ، لأنها عنده معرفة بنية الإضافة ، فلما كانت
معارف بغير أداة في اللفظ أشبه تعريفها تعريف العلمية ، فتكون الأسباب
المانعة من الصرف على هذه ثلاثة عشر ، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى .

فصل : اختلف الناس في وجه تسمية المنصرف منصراً ؛ فمنهم
من قال : إِنَّمَا سُمِّيَ مَنْصَرَفًا ، لِانْصِرَافِهِ مِنْ شِبْهِ الْفِعْلِ ، وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ هُفُورٍ
بأنه يلزم على هذه التسمية أن يكون قد أشبه الفعل ثم انصرف بعد حصوله
الشبه (١) ، وهذا يصدق على جميع ما ينصرف في النكرة دون المعرفة ؛
لأنَّ هذا الضَرْبَ إِنَّمَا انْصَرَفَ بَعْدَ التَّنْكِيرِ لِتَحْقِيقِ (٢) حصول الشبه قبله ،
وأما نحو رجلٍ ، وفرسٍ ، وشوبٍ ، وما أشبه ذلك ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا تُصَدَّقُ
عليها تلك التسمية بذلك اللحظ ، إذ لا يُقَالُ : انْصَرَفَ عَنْ كَذَا إِلَّا بَعْدَ
الِإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، هَذَا إِنْ سَلِمَ هَذَا الْمَأْخُذُ ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
ابْنَ هَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ يُنْكِرُ هَذَا الْإِلْزَامَ ، وَيُظْهِرُ مِنْ ابْنِ الضَّائِعِ تَسْلِيمَ ذَلِكَ
الِإِلْزَامِ ، لِأَنَّهُ قَالَ : لَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَقَابِلَةِ (٤) ، وَمِنْ
النَّحْوِيِّينَ مَنْ قَالَ : إِنَّمَا سُمِّيَ مَنْصَرَفًا مِنَ الصَّرِيفِ وَهُوَ الصَّوْتُ (٥) /

(١) في "ح" و"ق" "حصول" .

(٢) شرح الجمل ٢٠٦/٢ .

(٣) في "ق" "بتحقيق" .

(٤) شرح الجمل ٢٢٩/ب .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطى : ٤٣٨ .

كقوله: (١)

* له صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوُ بِالْمَدِّ *

لأنَّ الأسمَّ المنصرفَ في آخره التَّنوينُ ، وهو صوتٌ بعد تمام الأسمِّ ، فإن قيل :
ظاهر هذه التسمية على هذا المأخذ الاختصاصُ (٢) بالنون ، فما يصنعُ
بالمضافِ ، والمحلى بالالف واللام ؟ فإنَّ بعضهم قال : يلزم اختصاصُ
التسمية بالنون على هذا المأخذ .

قلنا : الأولى عدمُ الاختصاص ، لأنَّ الف واللام والإضافة يعاقبان
التنوين ، فلا يمتنع أن يسمى منصرفاً من جهة أنَّ فيه معاقبةً (٤) التنوين .
وقد ثبت في غير موضع أنَّ العربَ تحكم للمعاقب بحكم المعاقب .

ومنهم من قال : إنما سُمِّيَ منصرفاً من الصَّرف وهو اللين الخالص
ساعةً ينصرف به ، كأنه لحظ أنَّ الأسمَّ المنصرف خالص من الشوائب المانعة
من الصرف .

ونقد (٥) هذا القول بأنَّ فيه اشتقاقاً من الأسم غير المصدر ،
وهو قليل .

ومنهم من قال : إنما سُمِّيَ منصرفاً ، لأنَّ تصرفه عن (٦) حالته

(١) هذا عجز بيت للناطقة الذبياني ، صدره :

* مقدوفة بدخيس النخس بأزلها *

ومعنى مقدوفة : أي مرمية اللحم رمياً ، والدخيس : الذي دُخس
بعضه بعضاً ، أي أدمج من كثرته وصلابته ، وأزلها ، أي سننها الذي
بزَّل ، والصريف صوت احتكاك الأنياب ، والقعو البكره التي يدور
فيها المحور .

والبيت في ديوانه : ٦ ، والكتاب ٣٥٥ / ١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٣٨ .

(٢) في الأصل " لاختصاص خطأ .

(٣) انظر الخصائص ٢٥٨ / ٢ .

(٤) في " ح " و " ق " " معاقبة " .

(٥) في " خ " " بعد " . بعين ساكنة .

(٦) في " ح " و " ق " " من " .

النصب إلى حالة الجَرِّ ، كأنه نظر إلى أنَّ الأسمَ أولَ أحواله الرفعُ ، ثمَّ النصبُ ،
ثمَّ يدخلُ الجارَّ (١) بعدَ النَّاصِبِ ، فإنَّ جرَّه على ما هو الأصلُ سمي منصرفاً ،
لأنَّ صورةَ النَّصبِ قد ذهبت بدخول (٢) الجارِّ (٣) ، وإنَّ بقي بصورة
المنصوب قيل فيه غير منصرف ، أي غير منصرفٍ عن الصورة التي كان عليها
في حالة النَّصب ، والله أعلم .

فائدة (٤) في خبرٍ : بينا نحن جلوسٌ بين يدي شيخنا الأستاذ
أبي إسحاق ألفا فغني بمسجد آلفقال من سبَّته إذ دخل علينا رجلٌ أشعث
ذو أطمارٍ [كأننا] (٥) قدِمَ من بلادِ المشرق يعرف بآبنِ واش ، فسلم
وقعد وتكلم فعرف مكانه من الطلب ، وقال للأستاذ : يا سيدي ما زلت أتمنى
لقاءك ، فإذا يسرَّ الله فيه ، فعسى أن تنعم عليَّ ببيان مسألة دارت فيها
رؤوس المَشَارَقة ، وهي اشتراطُ تعدد مانع الصرف ، ونفي اشتراط مانع الإعراب ،
مع أن المتعددَ لم يَقُولْ إلا على منع البعض (٦) ، والمتحد قَوِيَ على منع الكلِّ ،
فبادر بعض الطلبة إلى أن قال : هذا قريبٌ ، وشرع في الجواب ، فالتفت إليه
السائل وقال له : ما قدمت من أرض المشرق أشعث أغبر ذا أطمارٍ إلا لآخذها
عن شيخٍ الشيخ الذي سمَّيته المشرق والمغرب ، وأقول : سمعت من لفظ
الشيخ كذا وكذا ، فإذا نزلت (٧) لا تسمع من مثلك فأقول : سمعت من لفظ من ؟!

-
- (١) في الأصل و " ق " " الجر " .
(٢) في " ق " " لدخول " .
(٣) في الأصل و " ق " " الجر " .
(٤) هذه الفائدة كلها ساقطة من " ح " وينتهي السقط عند قوله
" فصل : " ثم إن الأسماء المعربة على ثلاثة أقسام " وسيأتي ص
(٥) في الأصل و " ق " " هكذا " كما " ولعلَّ الصواب ما أثبت .
(٦) في " ق " مع أن المتعدد لم يكن قويا على منع البعض " .
(٧) في " ق " " قدمت " .

من تكون أنت حتى أنزل لمثلك ؟ ! والله ما سمعت قط بأسمك ، ولا أظن
يعرفك إلا أهل منزلك ، وألعم لا يؤخذ إلا عن أهله وأربابه الذين
أشتهروا حتى يكونوا حجة على السامعين ، وألفت بأكثر من هذا ، فسكتهم
الأستاذ ، ثم قال : لما كان سبب حمل المضارع على الاسم في الإعراب
متعددا ، وهو شبهه في الإبهام ، والتخصيص بعده بالحرف ، كان سبب حمل
الاسم الذي لا ينصرف عليه في منع الجر والتنوين متعددا أيضا ، وهو شبهه
به في كونه فرعاً عن أصل جنسه من وجهين وهما التعريف والتأنيث مثلا ، وإنما
كان ذلك ، لأن الخروج عن الأصل لا يكون إلا بسبب قوي ، فإذا انضم إلى
السبب الواحد سبب آخر قويا على ذلك ، فالحاصل أن تعدد الموجب في
مقابلة تعدد المانع ، أعني أن تعدد موجب ^(١) إعراب المضارع في مقابلة
تعدد مانع الصرف للاسم ، وأما سبب بناء الاسم فهو أقوى من سببي منع
صرفه من جهة أن المعنى الذي وضع الحرف له قد شاركه الاسم ^(٢) فيه
حتى صار بمنزلة في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، فلذلك قوي على منع
ما لا يكون في الحرف وهو الإعراب ، ولم يشترط فيه تعدد ، فالحاصل أن اتحاد
المانع هنا ، وهو السبب الموجب للبناء في مقابلة اتحاد المنوع ، وهو الإعراب
باعتبار ذاته لا باعتبار أنواعه ، وقد يقال في الفرق : إن الاسم المبني أشبه
أضعف الفرعين وبني الأصل والاستعمال فأجري مجراه في منع ما لا يكون
فيه وهو الإعراب من حيث شاركه في معناه الذي وضع له ، والاسم الذي لا ينصرف
أشبه أقوى الفرعين ومعرّب الاستعمال وهو المضارع فأجري مجراه في منع
ما لا يكون فيه وهو الجر والتنوين ، ولما كانت لما أشبه أقوى الفرعين مزية ما
أشبه أضعفهما لم يقوسبب واحد على أن يمنع منه / أصليين ، وهما الحرف ^(٣)

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) في " ق " " الجر " خطأ .

والتنوين ، وقوى سبب واحد على منع أصل ما أشبه الأضعف ، فلذلك اشترط تعدد المانع فيما أشبه الأقوى ، ولم يشترط فيما أشبه الأضعف والله أعلم .

إملاء آخر : علة بناء الآسم أقوى من علة منع صرفه ، والدليل

على ذلك اشتراط تعدد سبب المانع وعدم اشتراط تعدد سبب البناء ، وهو سوء الّ جلبه ابن واش الفاسي من المشرق إلى سبّة ليسأل عنه الأستاذ ، وزعم له أنّ المسألة دارت بين المشارقة ، فلم يأتوا فيها بمقنع ، وزعم له أنّ جلّ قدومه إنّما كان بقصد سوء الّه عنها .

فأجاب الأستاذ بنحو ما أذكره ، وذلك أنّ علة بناء الآسم أقوى من علة منع صرفه من جهة المعنى الذي وضع له الحرف إذا شاركه فيه الآسم ، فقد صار بمنزلة في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، وليس كذلك إذا أشبه الفعل ، لأن المشاركة لم تقع في المعنى الذي وضع له الفعل ، وإنما أشبهه من جهة أنّ الفعل فرع عن الآسم من جهتين : أحدهما : الاشتقاق منه .

والثانية : الافتقار إليه ، والآسم الممنوع صرف فرع عن أصول الأسماء من جهتين . إحداهما : التعريف ، والثانية التأنيت مثلاً . فليست الفرعية المانعة من الصرف هي نفس الفرعية التي وضع لها الفعل ، فأشترط التعدد في الأضعف ، ولم يشترط في الأقوى ، ومن أجل ذلك أيضاً ^(١) كان سبب البناء مخرجاً عن الأصل بالكلية ، وكان سبب المانع من الصرف مخرجاً من بعض الأصل دون جميعه ، فتدبر ذلك ، وبالله التوفيق .

فصل : ثم إنّ الأسماء المعربة على ثلاثة أقسام : قسم يسمى منصرفاً ،

وهو ما استوفى الحركات الثلاث كزيد وعمر .

وقسم يسمى غير منصرف ، وهو ما جرّ بالفتح كأحمد وأمّاله .

وَقِسْمٌ تَخَلَّفَ عَنِ الضَّرْبَيْنِ فَلَا يُسَمَّى مَنْصَرِفًا وَلَا غَيْرُ مَنْصَرِفٍ كَالثَّانِيَةِ وَجَمْعِي السَّلَامَةِ ، هَذَا هُوَ الْأَوَّلُ فِي مَعْرِضِ التَّعْلِيمِ . (١)

وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْرَبَةَ عَلَى قَسْمَيْنِ : مَنْصَرِفٌ وَغَيْرُ مَنْصَرِفٍ ، فَالْمَنْصَرِفُ مَا جَرَّ بِالْكَسْرِ ، وَغَيْرُ الْمَنْصَرِفِ مَا جَرَّ بِالْفَتْحَةِ ، وَهَذَا لَا يَعُمُّ جَمْلَةَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ فَكَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثُمَّ إِنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ عَلَى قَسْمَيْنِ : قِسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ مطلقاً لَا مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً .

وَقِسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ ، وَزَادَ بَعْضُ النَّاسِ قِسْمًا ثَالِثًا ، وَهُوَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ . وَيَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ بِعَكْسِ مَا يَلِيهِ ، وَهُوَ الْمَعْدُولُ فِي الْعَدَدِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ مُحْكَمٌ عَنِ الْفَارِسِيِّ ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ فِي الْإِيضَاحِ (٢) ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ صَفْوَرٍ (٣) ، قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : وَمُرْتَضَاهُ غَيْرُ مُرْتَضًى ، وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ أَنَّهَا عَلَى قَسْمَيْنِ ، وَلَعَلَّ الْفَارِسِيَّ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ الْمُنَاطَرَةِ (٤) ، [وَمَا يُقَالُ فِي مَعْرِضِ الْمُنَاطَرَةِ] (٥) لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رُجُوعُهُ عَنْهُ فِي الْإِيضَاحِ ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ فَيَعُمُّ خَمْسَةَ أَجْنَاسٍ أَحَدُهَا : أُنْفَعِلُ فَعَلًا ، وَأُنْفَعِلُ مِنْ .
وَالثَّانِي : فَعَلَانُ فَعَلَى .

-
- (١) انظر هذا القسم في الخصائص : ٣٥٨/٢ "باب الحكم يقف بين الحكمين" وانظر تعليق الشيخ النجار على ذلك ، والأشباه والنظائر ٣٧٣/٢ ، وذكر في همع الهوامع ١٢١/١ أن ابن جنِّي ذكر ذلك سبقه إليه شيخه أبو علي الفارسي .
(٢) قال في الإيضاح : ١٣ "الأسماء المعربة على ضربين ، منصرف ، وغير منصرف" .
(٣) شرح الجمل : ٢٠٩/٢ .
(٤) في الأصل "المناظر" بدون تاء التانيث .
(٥) تكملة من "ح" و"ق" .

والثالث : آلمو نث بالآلف مقصورة أو ممدودة .

والرابع : أجمع المتناهي .

والخامس : المعدول في العدد ، فهذه آلا جناس الخمسة لا ينصرف

شيء منها في معرفة ولا نكرة على ما يأتي تفصيله بعد إن شاء الله .

ثم قال : (منها أفعل إذا كان نعتاً) (١) إلى آخره .

ضبط أبو القاسم هذا الفصل بذكر أفعل فعلاء ، وأفعل من ، وليس

ذلك بجامع لوجود ما يمتنع صرفه من الصفات التي على هذا المثال (٢) وليس

منه ، وأحسن من ذلك أن تقول : أفعل إذا كان وصفاً كان على ثلاثة أقسام .

أحدها : أفعل أفعله كأمرك وأمرته ، وأربع وأربعة ، فهذا الضرب

ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة .

والثاني : " أفعل من " ، فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ما دام

بمن لفظاً أو نيةً . (٣)

والثالث : ما خرج عن هذين القسمين كأحمد ، و " أكبر " فـ

قولنا : الله (٤) أكبر على مذهب المبرد (٥) ، فهذا الضرب لا ينصرف

أيضاً في معرفة ولا نكرة . ويندرج تحته في هذا القسم أدهم للقيد ،

(١) في الجمل ٢١٨ " ومنها " ما كان على وزن [أفعل إذا كان نعتاً]

كذا في الجمل ، وما بين المعقوفين أشارا للحق إلى أنها زيادة من نسختين معتمدتين في التحقيق .

(٢) قد اعترض ابن السيد على الزجاجي بمثل ما جاء هنا . انظر إصلاح الخلل : ٢٦٩ وانظر المقتضب ٣/٣٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٠٣ .

(٤) لفظ الجلالة ساقط من " ق " .

(٥) الأجود عند المبرد أنها أسماء تصرف في النكرة ، وأسماؤها من حيث أنها تدل على شيء بعينه . انظر المقتضب ٣/٣٢٩-٣٤٢ ٣١٢ ، وانظر الكتاب ٣/٢٠١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ١١ .

وأسود للحية (١) وأرقم لحية فيها نقط تخالف سائر لونها (٢) ، ويندرج فيه أيضاً في بعض اللغات أفعى (٣) ، وأجدل للصقر ، وأخيل لطائر على أحد جناحيه لمة تخالف سائر لونه . قال / سيبويه : إِنَّ بعض العرب ٢٤٨ يمنع صرف هذه الثلاثة (٤) وإن كانت نكرات ، ولا تُصح صرفها ؛ لأنَّ المانع موهوم ، فالبقاء مع الأصل أجود ، وإذا تأملت هذه الأشياء وجدتَها مندرجة في الأصل المذكور ، وكذلك أيضاً أدُر من قولهم : رَجُلٌ أدُرٌ ، وإن لم يكن له فعلاً ؛ لأنَّ امتناع ذلك إنّما هو من أصل الخلقة (٥) فإذا سميت بشي من هذه الأقسام الثلاثة لم ينصرف ؛ لأنَّ فيه العلمية والوزن الغالب ، فإن نكرته بعد التسمية ، فأما " أفعل أفعله " فإنه ينصرف كما كان ينصرف قبل التسمية ، وهذا أجدر ، لا نفراده بسبب واحد ، وقد كان فيه قبل التسمية سبباً كما تقدم .

وأما " أفعل من " فإنه لا ينصرف اتفاقاً من سيبويه (٦) ولا خفش ، فطريقة سيبويه معلومة ، وهي أنه يراعي شبه الأصل ، وهذا بمنزلة أصله إذا كانت معه " من " تصريحاً ، وأما على مذهب آخفش فإنه (٧) عنده

-
- (١) في " ح " " وأسود للحية " .
(٢) قال في الكتاب : ٢٠١/٣ " وأما أدهم إذا عنيت القيد ، والأسود إذا عنيت به الحية ، والأرقم إذا عنيت به الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، لم تختلف في ذلك العرب .
(٣) انظر التكملة للفارسي ٥٤٩ .
(٤) قال سيبويه : " هذا باب ما كان أفعل صفة في بعض اللغات وأسماً في أكثر الكلام ، وذلك : أجدل وأخيل وأفعى ، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو أسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك أن الجد كشد الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه . . . وعلى هذا جاء أفعى ، لأنه صار عندهم صفة ، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر " الكتاب ٢٠٠/٣ - ٢٠١ ، وانظر المقتضب ٣٢٩/٣ ، وشرح الفية ابن معطي : ٤٤٧ .
(٥) الأدر : ما يوصف به الرجال ، ولا توصف به النساء " اللسان " " أدر " .
(٦) انظر الكتاب : ٢٠٢/٣ .
(٧) في " ح " فإنها .

من باب الحكاية فاتفقهما في هذه المسألة من وجهين مختلفين.

وأما القسم الثالث فإنه لا ينصرف في رأي سيبويه وأتباعه (١) وينصرف في رأي الآخفش مطلقاً عند قوم (٢)، ومقيداً عند آخرين في لغة من يجمعه بعد التسمية على "فعل" وبيان ذلك في تحقيق النظر في هذا البيت. (٣)

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد قيس لو نهيت الأحوصا
فالحوص والأحوص جمع أحوص المنكر بعد التسمية ، فصدر البيت يقتضي مراعاة
الأصل من حيث جمعه جمع الأصل ، ولولا ذلك لم يجمعه هذا الجمع ، فقال
بعض المحققين (٤) : إن الآخفش وافق سيبويه على منع صرفه في هذه
اللغة ، لأن هذا الجمع كالتصريح بمراعاة الأصل ، وأما الأحوص فـي
عجز البيت فهو الجمع الذي يخص الأسماء وما استعمل استعمالها دون
الأوصاف المحضة ، ففي هذا وقع عنده خلاف الآخفش ، ووجه تعليقه به ،
أنه ليس في لفظه ما يدل على مراعاة الأصل ، فكان البقاء على الأصل الذي هو
صرف الاسم أولى ، لا متناع ما يدل على مراعاة الأصل ، فكان البقاء على الأصل

(١) الكتاب ٢٩٣/٣ ، وشرح ابن يعيش ٢٠/١ .

(٢) انظر الملخص : ٦١٥ .

(٣) البيت للأشعري الكبير ، وكذا أنشده في جميع النسخ وصوب الإنشاد
"فيا عبد عمرو" كذا نص عليه في الصحاح وغيره ، ولم ترد "عبد قيس"
في واحد من المراجع التالية : والبيت في ديوانه : ١٤٩ من قصيدة
نُفِرَ بها عامر بن الطفيل على ابن عمه طلقمة بن ثلاثة رضي الله عنه ،
وانظره في إصلاح المنطق : ٤٠١ ، والصحاح "حوص" ، واللسان
"حوص" ، شرح الجمل لابن صفور : ٢/٢١١ وشرح ابن يعيش
٦٢/٥ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٥٤٧/١ وتذكرة النحاة
: ٦٣١ وشواهد الشافية : ١٤٤/٤ ، والخزانة ٨٨/١ .

(٤) في هامش "ق" هو ابن الضائع .

الَّذِي هُوَ صَرَفُ الْأَسْمِ أَوَّلِيَّ ، لَامْتَنَاعَ مَا يُدُلُّ عَلَى مَرَاةَ (١) أَصْلُ اللَّفْظِ
مِنَ الصِّفَةِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ : أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ أَصْلِهِ
أَنْ يَكُونَ فِي الصِّفَةِ لَا يَنَافِرُ مَرَاةَ الْأَصْلِ مِنَ الصِّفَةِ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا يَجْمَعُونَ
الصِّفَةَ الَّتِي اسْتَعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ جَمَعَ الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ ،
فَجَمَعَ الْأَسْمَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْجَمْعِ أَوَّلِيَّ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ لَحْظَ الْأَصْلِ مِنْ
الصِّفَةِ كَمَا لَمْ يَمْنَعِ الْأَبَاطِحُ ، وَالْأَبَارِقُ ، وَالْأَجَارِعُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا وَصْفًا ،
وَهَذَا بَيْنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْقَاطِعُ فِي ذَلِكَ مَا حَكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ
سُئِلَ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ عَنْ عُبَيْدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ ، أَسْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَحْمَرُ ، كَيْفَ
تَعْدُهُمْ ؟ فَقَالَ أَقُولُ : خَمْسَةَ عَشَرَ أَحْمَدًا ، فَنَوْنُهُ (٢) ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ
وَاقِعٌ تَمْيِيزًا ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ : فَإِنْ كَانَ أَسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَحْمَرُ ؟ فَقَالَ : أَقُولُ :
خَمْسَةَ عَشَرَ أَحْمَرُ ، فَلَمْ يُصَرِّفْهُ ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً (٣) ، فَهَذَا نَصٌّ فِي الْمَوْضِعِ عَلَى
صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيْبَوِيَّةٌ ، فَإِنْ قِيلَ : لَعَلَّهُ مُصَرَّفٌ وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ
عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ : جَعَلَ الْعَيْنَ (٤) عَلَى آدَفٍ إِهْرَ . (٥)

أَجِيبُ بِأَنَّ هَذَا غَيْرُ وَارِدٍ لِاتِّحَادِ الْقَائِلِ فَصَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ (٦) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَ : (وَمِنْهَا فَعْلَانُ الَّذِي مَوْثُهُ فَعْلَى) (٧) إِلَى آخِرِهِ .
الْمَزِيدُ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنَوْنٌ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْمًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً ،
فَإِنْ كَانَ أَسْمًا فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرَفُ فِي النَّكْرَةِ كَعِشْتَانُ وَعِشْرَانُ ، وَإِنْ
كَانَ صِفَةً [فَإِنْ كَانَ] مَا تَلَحُّقَهُ آتَاءُ كَعْرِيانَ وَسَيْفَانُ (٨) لِحَقِّ بِلَاوُلِ (٩)

(١) ساقطة من "ح" . (٢) في "ق" "نونه" .
(٣) انظر شرح الجمل لابن هفص ٢١٢/٢ (٤) في "ق" "القين" .
(٥)

(٦) في "ح" و"ق" "ذكرناه" .
(٧) في الجمل : ٢١٨ ؟ ومنها [ما كان على وزن] فَعْلَانُ وَالزِّيَادَةُ
الَّتِي بَيْنَ الْأَقْوَامِ مِنْ بَعْضِ نَسْخِ التَّحْقِيقِ .
(٨) تَكْمَلَةٌ مِنْ "ح" و"ق" . (٩) السَّيْفَانُ : الطَّوِيلُ .

في أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ؛ لنقصان الشبه بسبب
لحاق التاء التي لا تلحق فعلاً أفعل ، وإن كانت له " فعلى " لم ينصرف
مطلقاً كسكران^(١) وغضبان وإن لم يثبت له أحد الأمرين كقولنا : الله
رحمن رحيم ، فإن فيه قولين :^(٢) أحدهما : أنه لا ينصرف مطلقاً نظراً إلى
امتناع فعلاًته .

والثاني : أنه ينصرف في النكرة دون المعرفة ، نظراً إلى امتناع
فعلى ، والآول أجود ؛ لأن باب " فعلى " أوسع من باب فعلاًته ، والدخول
في أوسع البابين واجب^(٣) .

فصل : اختلف الناس في تحقيق آوجه المانع من الصرف لفعلان
فعلى ؛ فالذي عليه أهل النظر ، أن المانع من صرفه ، شبه هذه الألف
والنون ، بآلاف والهمزة في باب حمرأ ، والشبه بينهما من خمسة أوجه^(٤)
/ وهي : أنهما في الموضعين زيادتان زیدتا معاً ، والآولى منهما ألف ٢٤٩
قبلها ثلاثة أحرف ، ولا تلحقها^(٥) آتاء ، وبناء الموءنت مخالف لبناء
المذكر ، فلما قوي شبه فعلان فعلى ، بفعلاء أفعل هذه القوة ، جرى مجراه
في الامتناع من الصرف ، هذا هو ظاهر كلام سيبويه^(٦) ، وعليه أهل النظر
من أصحابه .

وزهد بعضهم إلى أن المانع من صرفه إنما هو الصفة وزيادة الألف

-
- (١) في "ح" "كسكران وسكرى" وانظر المسألة في هج الهوامع : ٩٦/١ .
(٢) في الأصل و"ح" قولان . خطأ .
(٣) انظر المسألة في هج الهوامع : ٩٦/١ .
(٤) انظر الكتاب ٢١٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/٢ ، وشرح
ابن يعيش : ٦٧/١ .
(٥) أي آلف ولا تلحقها آتاء .
(٦) انظر الكتاب : ٢١٦/٣ .

والنون (١) ، فإذا عُرِضَ بِصَرَفٍ فَعْلَانُ فَعْلَانَةٌ (٢) أَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ تَلَحُّقُهُ
 آتَاءُ ، فَلِذَلِكَ أَنْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ، وَهَذِهِ لَا تَلَحُّقُهُ آتَاءُ بَوَجْهِ ، فَلَمْ يَنْصَرَفْ
 فِي النُّكْرَةِ ، وَإِذَا لَمْ يَنْصَرَفْ فِي النُّكْرَةِ ، كَانَ أَنْصَرَفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ أَمْعَدُ ،
 فَانْتَقَرِ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى الصِّفَةِ ، وَزِيَادَةُ الْآلِفِ وَالنُّونِ ، وَهُوَ أَنَّ
 يُقَالُ : الصِّفَةُ تَمْنَعُ أَنْصَرَفَ مَعَ زِيَادَةِ الْآلِفِ وَالنُّونِ بِشَرَطِ عَدَمِ لِحَاقِ
 آتَاءُ ، وَيَنْبَنِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَنْصَرَفَ وَعَدَمُهُ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ،
 فَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَانِعَ إِنَّمَا هُوَ الشَّيْبَةُ الَّتِي أَصْلَانَا أَوَّلًا لَا يَنْصَرَفُ مطلقًا ،
 لَوْجُودِهِ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَانِعَ الصِّفَةُ وَزِيَادَةُ الْآلِفِ
 وَالنُّونِ ، فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ عِلْمًا لَمْ يَنْصَرَفْ أَيْضًا لِلْعِلْمِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ ، فَإِذَا تَنَكَّرَ
 بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرَفَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ مِنَ الْمَوَانِعِ (٣) إِلَّا الزِّيَادَةُ
 وَحَدُّهَا ، وَالزِّيَادَةُ وَحَدُّهَا لَا تَقْوَى عَلَى الْمَنْعِ ، وَهَذَا لَا زَمَّ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ
 ، وَمَحْكِيٍّ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَرَاعِي شَبَهَ الْأَصْلِ فَأَعْرِفَ ذَلِكَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرَفُ فِي النُّكْرَةِ فَتَحْقِيقُ
 الْمَانِعِ مِنْ صَرَفِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَحْقِيقِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنْ أَنْصَرَفَ لِفَعْلَانُ فَعَلَى ،
 فَمِنْ طُلُوعِ الْمَانِعِ فِي بَابِ فَعْلَانُ فَعَلَى بِقُوَّةِ الشَّيْبَةِ بَيْنَ الْآلِفِ وَالنُّونِ ،
 وَالْآلِفِ وَالْهَمْزَةِ فِي فَعْلَاءُ أُنْعَلُ ، قَالَ : الْمَانِعُ فِي (٤) هَذَا الَّذِي نَحْنُ
 بِسَبِيلِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَشَبَهَ الْآلِفِ وَالنُّونِ فِيهِ بِالْآلِفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ فَعْلَانُ
 فَعَلَى ، وَلِهَذَا أَلْمَعْنَى أَنْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ وَ لَا تَنْ شَبَهَ بِالشَّيْبَةِ ، وَلِأَنَّ الْمَانِعَ
 مَقْصُورٌ عَلَى حَالَةِ التَّعْرِيفِ دُونَ حَالَةِ التَّنْكِيرِ ، فَكَانَ أَنْصَرَفُهُ فِي حَالَةِ
 التَّنْكِيرِ ظَاهِرًا بِلَا إِشْكَالٍ ، بِخِلَافِ الشَّيْبَةِ هُوَ ، وَمِنْ طُلُوعِ الْمَانِعِ فِي بَابِ

-
- (١) انظر شرح ابن عصفور ٢/٢١٣ .
 (٢) هي لغة بعض بني أسد يقولون : عَطَّشَانَةٌ ، وَغَضَبَانَةٌ . انظر شرح
 ابن يعقوب : ١/٦٢ .
 (٣) في " ق " المواضع " خطأ .
 (٤) في الأصل " من " .

فعلان فعلى بالصفة والزيادة علل المنع في هذا الذي نحن بسبيله بالعلمية والزيادة ، ولهذا وجب صرفه في النكرة قولاً واحداً ، فالحاصل ما ذكر في هذا القسم الذي نحن بسبيله الاتفاق على أنصافه في حال التكرير وأمتناع صرفه في حال التعريف .

وإنما اختلف في تعيين المانع على قولين :

أحدهما : العلمية وشبه الزيادة هنا بالزيادة في باب فعلان فعلى .
والقول الثاني : أن المانع العلمية والزيادة بناءً على تحقيق المانع في باب فعلان فعلى .

ثم قال : (ومنها ما كان في آخره ألف التانيث مقصورة ومدودة) .
معناه ومن الأجناس الخمسة التي لا تنصرف مطلقاً ، كل ما كان في آخره ألف التانيث مقصورة ، أو مدودة ، ولا خلاف بين أحد من علماء النحو^(٢) في هذا الحكم ، لوجود المانع في أحواله الثلاثة ، وهو لزوم حرف التانيث ، وبناء الكلمة عليه^(٣) ، فإن سميت بهذا الضرب زاد على قيام المانع العلمية ، وسواء وجودها^(٤) وعدمها بالنظر إلى منع الصرف ، نعم هو معها أكثر ثقلًا منه دونها بناءً على تفاضل الثقل في هذا الباب ، والله أعلم .

فإذا نكرته بعد التسمية زالت العلمية وبقي على ما كان عليه من المنع من الصرف قبلها . نعم إن كان صفة في أصله كحمرأ ، كان الثقل الذي دخله بالعلمية خلفاً من الثقل الذي كان فيه بالصفة ، فالحاصل أنه لا فرق بينه في حال التسمية به وبينه قبل أن يسمى به إذا كان صفة ،

-
- (١) الجمل : ٢١٩ .
(٢) في الأصل " بين أحد من العلماء في النحو " وفي " ق " " بين أحد من العلماء النحو " والتصويب من " ح " .
(٣) انظر الإيضاح : ٢٩٧ .
(٤) أي العلمية .

وإنما يقع الفرق في المسألة بينه إذا كان آسماً في أصله كصحراء وبينه منكراً بعد التسمية به إذا كان صفة في أصله على ما فسّرناه ، فتأمل ذلك فإن النظر فيه يفتقر إلى بحث ، وتأمل . وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أنه لا خلاف بين أحد من العلماء في أن الألف

المقصورة ها هنا موضوعة للتأنيث بنفسها وأنها / غير منقلبة من غيرها ، ٢٥٠
لأنه (١) لو كانت منقلبة من غيرها فإنما كان يكون أحد حرفين ، إما ياء ، وإما واو ، وكلاهما باطل قطعاً ، لأن الواو لم يثبت في موضع كونها علامة للتأنيث ، وكذلك الألف إلا ما يذكر من ألا يخفى في خطاب المؤنث كقولك : افعلي يا هند (٢) ، وقد تقدم ذلك ، فإذا لم يثبت تأنيث بالواو مطلقاً ولا بالألف في الآسماء اتفاقاً تعين كون هذه الألف بنفسها غير منقلبة من غيرها ، وأما إِمالتها فإشعاراً بمسا تصير إليه في بعض تصاريف الكلمة (٣) كحَبْلِيَّانَ وَحَبْلِيَّاتٍ (٤) ، وأما همزة التأنيث وهي المعبر عنها بالألف المدودة ، فالحذاق من علماء النحو على أنها مدولة من ألف التأنيث ، وأستدل الفارسي في الإيضاح (٥) على أنها مدولة من غيرها ، وليست موضوعة للتأنيث بنفسها ؛ بزوال صورتها عند زوال صورة الألف قبلها ، كما إذا كسرتها فقلت : صَحَارِيٍّ أَوْ صَحَارٍ ، أو صَحَارِيٍّ ، فزوال صورة الهمزة عند زوال صورة الألف قبلها دليل على أنها إنما أبدلت من غيرها لوقوع ذلك الغير طرفاً بعد ألف زائدة ، فلما زال السبب في قلبها همزة زالت عن أن تكون همزة ،

- (١) في "ح" لا "ها" .
(٢) مذهب الأَخفش أن الياء في مثل افعلي يا هند حرف تأنيث والفاعل مستتر . انظر التسهيل : ٢٣ ، وشرحه لابن مالك : ١٦٢ ، والحنّ الداني : ٢٠٥ ، والمغنى : ٤٨٧ .
(٣) في الأصل "الكلام" .
(٤) انظر التكملة : ٥٣٠ .
(٥) انظر الإيضاح : ٢٩٧ ، والمُلخص : ٦٠٩ .

ولو كانت موضوعة للتأنيث بنفسها لوجب ثباتها في التكسير ؛ لأنها حرفٌ صحيحٌ ، فكنت تقول : صَّحَارِيٌّ بالهمزة ، وهذا لا يقوله أحدٌ ، وذكر عمن ألا خفش أنها للتأنيث بنفسها ، ولعلّه تجوز في ذلك ، لما ذكرناه من فساد هذا القول والله أعلم .

مسألة : ذهب سيبويه إلى أنَّ " أسماء " - آلا سمّ العلم فعلاء ، والهمزة للتأنيث كصحراء ، وليس بجمع " آسم " في أصله ، فعلى هذا لا ينصرف مطلقاً ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّ اللفظ جمع آسم في أصله ، ثم سميت به المرأة ، فلم ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ، واعتزى قول الإمام بإهمال مادة " اسم " في اللغة العربية ؛ فلذلك وجب أن يكون عنده أفعالا ^(١) وعلى هذا القول ينصرف في النكرة .

وأما امتناع صرفه في أسماء الرجال عنده فلا تـ غلب استعماله في أسماء النساء ^(٢) [فَجَرَى مَجْرَى زَيْنَبَ كما جرى هنا مجرى ...] ، لكثرة استعماله في أسماء النساء ^(٣) [فأما اقتراضه بإهمال تلك الآداة ، فلا يلزم سيبويه ، لأنه لم يصرح بإثباتها ، وإنما يريد سيبويه أنَّ الهمزة في أوله مُبدلةٌ من واوٍ ، كآته وسماء ^(٤) من الوسم والسعة ، وهو الحسن ، والعرب تلحظ هذه المعاني في تسمية النساء ، كأن المرأة سميت بذلك لحسنها وبراعة جمالها ، ثم قلبت الواو المفتوحة همزةً كما فعلوا ذلك في وحد حيث قالوا : أحد ^(٥) ، ومنه * قل هو الله أحد * ، لأنه من الوحدة والآنفرار ، فنقول سيبويه أظهر ، والله أعلم ، والقول الآخر جيد .

(١) في الأصل " أفعال " .

(٢) الكتاب ٢٥٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٥/٣ ، وأنظر تعليق الشيخ عبد الخالق على ذلك ، واللسان " اسم " .

(٣) تكملة من " ح " .

(٤) في الأصل " وسم " خطأ .

(٥) في الأصل " حد " بدون همزة خطأ .

(١)

ثم قال : (ومنها كل جمع ثالث حروفه الف) إلى آخره .

أخذ يتكلم فيما يمتنع صرفه من جُمُوعِ التَّكْسِيرِ ، فقال في رسمه :
إِنَّهُ كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثٍ حُرُوفِهِ أَلْفٌ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ ، أَوْ ثَلَاثَةُ
حُرُوفٍ ، يَعْنِي أَوْسَطُهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَشَرْطٌ فِي امْتِنَاعِهِ مِنَ الْأَصْرِفِ التَّجْرِيدِ
مِنْ تَاءٍ أَلْتَّائِيثِ (٢) ، وَهَذَا الرَّسْمُ يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ .

أَمَّا قَوْلُهُ : هُوَ كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثٍ أَلْفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ ،
فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَعْنِي مَا كَانَ الْحَرْفَانِ فِيهِ مُتَحَرِّكَيْنِ لَفْظًا ، كَسَاجِدٍ ، وَأَصْلًا
كَدَوَابٍّ ، وَمَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنًا لَفْظًا وَأَصْلًا كَحَمَارٍ فِي جَمْعِ حِمَارَةٍ ،
وَهِيَ شِدَّةُ الْقَيْظِ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ حِمَارًا (٣) مُنْصَرَفٌ مُطْلَقًا ، مَا لَمْ يَكُنْ
عِلْمًا لِمَوْنَتِهِ إِذَا كَانَ مِنْ حِمَارَةٍ ، كَثَرٍ مِنْ تَمْرَةٍ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الرَّسْمُ
غَيْرَ صَحِيحٍ ، لِأَحْتِيَاجِهِ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا الَّذِي نَهَيْتُنَا عَلَيْهِ ، وَتَصْحِيحُهُ
أَنْ يَرِيدَ بِقَوْلِهِ : بَعْدَهَا حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ لَفْظًا كَسَاجِدٍ أَوْ أَصْلًا كَدَوَابٍّ .

وَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا فِيهِ (٤) عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ

مِنْ مَفْرَدَةٍ ، كَثَرٍ مِنْ تَمْرَةٍ ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ غَيْرُ مُنْدَرَجٍ فِي
الرَّسْمِ وَهُوَ الْمُرَادُ ، وَإِنْ قُدِّرَتْ جَمْعُ حِمَارَةٍ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ الْمَخْلُوقِ مُجْرَى
الْمُصْنُوعِ ، كَانَ مُنْدَرَجًا تَحْتَ الرَّسْمِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى هَذَا ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) الحمل : ٢١٩ .

(٢) هذا الرسم الذي رسمه أبو القاسم رسمه كثير من النحاة .

انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٣ ، وشرح الرضي : ٥٤/١ ،

وشرح ابن يعيش : ٦٣/١ ، والملخص : ٦١١ ، وقال في همع

الهوامع ٧٩/١ : فَإِنَّ كَانَ السَّاكِنَ بَعْدَ الْأَلْفِ لَا حِظْلَهُ فِي

الْحَرَكَةِ نَحْوُ : قَبَالَ جَمْعُ قَبَالَةٍ وَحَمَارٌ جَمْعُ حِمَارَةٍ مُنْصَرَفٌ .

هذا مذهب سيبويه والجمهور .

(٣) حماراً في الأصل بغير تنوين . وانظر اللسان " حمر " ٢١١/٤ .

(٤) في " ق " " فَإِنَّهَا " .

فصل : فَإِنْ سئلت من تحقيق المانع لهذا الضرب من المجموع من
 ٢٥١ آصرف قلت : أجمع المتناهي وعدم النظر في الآحاد الأول / أي
 في الآحاد العربية ، فوصفه بـ المتناهي تخريج من المجموع ما ليس يتناهي
 (١) كأفعال ، وأفعال ، ووصفه بعدم النظر في الآحاد الأول يخرج من
 المجموع ما كان متناهيًا (١) وله نظير في الآحاد الأول ، ومثال ذلك أن
 تلحقه التاء فيصير له إذ ذاك نظير في المفردات ، ألا ترى أن صياغة
 ، وجحاجة نظيره من المفردات العربية ثلاثية ، وكراهية وشأنه وما أشبه
 ذلك ، فمن ثم وجب صرفه في النكرة لسبب لحاق التاء ، وقد كان قبلها
 معدوم النظر (٢) ، والله أعلم .

وأما سراويل فذهب سيوييه أنه مفرد ؛ قال في
 الكتاب : وأما سراويل فشئ واحد ، وإنما
 لم ينصرف ؛ لأنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (٣) ، ولا
 يعترض به الرسم المذكور ؛ لأنه أعجمي ، ويحكى أن أعرابيا مر بفلاة فوجد
 فيها سراويل فلم يعرفها ، وظن أنها قميص ، فأخذ يلبس فأدخل يديه في
 فخذي السراويل ، فبقي رأسه ، فأخرج إحدى يديه ، فأدخل رأسه في أحد
 الفخذين وإحدى يديه في الأخرى ، فبقيت يده الأخرى ، فما زال هكذا ،
 فلما لم يتأكل له لبس القميص بصق فيها ثم طرحها وقال : أيش هذا ؟ إن
 هذا لقميص (٤) شيطان ، [وإنما] (٥) لم يأخذها فينتفع بها في غير
 ذلك ، لأنه تشائم بها ، لا اعتقاره فيها أنها من لبس الشياطين ، وإنما

(١-١) ساقطة من " ح " .
 (٢) انظر الكتاب : ٢٢٨/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٥٤ ، وشرح ابن
 يعيش ٦٤/١ .
 (٣) الكتاب : ٢٢٩/٣ .
 (٤) في " ق " " القميص " .
 (٥) تكملة من " ح " و " ق " .

كانت العرب تتزَّر بِرَزَّة تشدها على أوسطها (١).

وقيل (٢) : إِنَّ سَرَاوِيلَ جَمْعُ سُرْوَالَةٍ ، دليله قوله : (٣)

عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سُرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعِطِفٍ

فهو على هذا بمنزلة سَرَاوِيل لا ينصرف ، للجمع المحقق وعدم النظم ، وقيل : ليس فيه دليل لآحتمال أَنْ يريد : عليه قطعة من اللوم (٤) ، وإنما احتجج إلى هذا التأويل ، لقول سيبويه : وأما سَرَاوِيلُ فشيء واحد ، ولو كان سُرْوَالَةً معروفاً في كلامهم على أنه واحد سَرَاوِيلُ لم يغب ذلك عن سيبويه ، لأنه إِنَّمَا سمع في بيت شعر (٥) فدل على صحة هذا التأويل .

ويمكن أن يكون سُرْوَالَةٌ لغة في سَرَاوِيل ، فلا يكون سَرَاوِيلَ جمعاً على هذا (٦) ، فإذا سميت بسراويل فإنه لا ينصرف للعلمية وعدم النظم في آحاد العربية ، ولا يصحُّ أَنْ يقال للعلمية والعجمة ، لأنها جنسية ، والعجمة الجنسية لا أثر لها في منع الصرف (٧) ، ولكن يصحُّ أَنْ يقال :

(١) في "ح" و"ق" أوسطها .

(٢) من هنا إلى قوله "فصل" الآتي ساقط من "ح" .

(٣) البيت مجهول القائل ، ويؤمن بعضهم أنه مصنوع ، وهو في المقتضب

٣٤٦/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٦٤/١ ،

وشرح ابن عصفور ٢١٢/٢ ، والخزانة ١١٣/١ .

ومن قال : إِنَّ سَرَاوِيلَ جمع سُرْوَالَةِ المبرد في المقتضب ٣٢٦/٣ ،

٣٤٥-٣٤٦ ، وقد ذكر الشيخ عبد الخالق أَنَّ مذهب المبرد هو

مذهب سيبويه .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٦٤/١ .

(٥) في "ق" " . . . لم يغب ذلك عن سيبويه ، وإنما لم يذكره سيبويه لأنه إِنَّمَا سمع في بيت شعر .

(٦) هذا قول السيرا في انظر الخزانة : ١١٢/١ ، وزعم ألا خفش أنه

سمع من العرب سُرْوَالَهُ . آرتشاف الضرب : ٤٢٦/١ .

(٧) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٥ .

للعلمية والتأنيث على القول بأنه مفرد ، ولوضح بأنه جمع لم يصح ، لأن التأنيث حينئذٍ تأنيث جمع ولا يُعتبر في منع الصرف ، وسيأتي بعد إن شاء الله .
فإذا نُكِّر بعد التسمية فإنه لا ينصرف ، لعدم النظر وشبه الأصل ، ولا يصح أن يقال : للتأنيث والعجمة ، لا مريم :

أحدهما : العجمة الجنسية لا أثر لها في منع الصرف كما تقدم .
والثاني : أنها لو كانت ما لها أثر في المنع لم يصح ذلك هنا ، لأن العجمة لا تمنع مع التأنيث أصلاً ، وإنما تمنع مع العلمية خاصة .

فصل : وهذا الجمع إذا كان مُعْتَلِّ الْخَبَرِ ، كجوارٍ فإنه ينون رفعاً اتفاقاً ، ولا ينون نصباً اتفاقاً ، وينون جرّاً اتفاقاً ما دام جمعاً ^(١) ، فإن نقلته من الجمعية ^(٢) بالتسمية دخله خلاف يونس ، وسيتبين [ذلك] - ^(٣) فيما يستقبل إن شاء الله .

وآختلف الناس في هذا التنوين على ثلاثة أقوال : أحدها : أنه تنوين عوضٍ من حركة آلياء ، إذ أصله جَوَارِي ، وممرت بجَوَارِي ، فحذفت الضة والفتحة في موضع الجر استئثالا ، إذ هي نائبة عن الكسرة ، فجرى عليها حكمها من الاستئثال ، ثم سبق التنوين عوضاً من هاتين الحركتين ، ثم حذف آلياء لالتقاء ساكنة مع التنوين ، فصار جوارٍ ^(٤) كما ترى ، وهذا الحكم إنما هو بعد النظر في منع الصرف ، واعتُرض بأن التنوين حرفٌ والمعوض منه حركة ،

(١) الكتاب ٣٠٨/٣ وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٥-٤٥٦ ، وهمع

الهوامع : ١١٥/١ .

(٢) في الأصل " العجمة خطأ " .

(٣) زيادة من " في " .

(٤) في الأصل " جَوَارِي " بإثبات آلياء وهو خطأ . وهذا المذهب

مذهب المبرد والزجاجي . انظر ارتشاف الضرب ٣١١/١ وشرح

ابن هفور ٢١٩/٢ . وانظر مذهب سيبويه في الكتاب ٣٠٨/٣ .

وليس من قوة الحركة أن يعوّض منها حرف (١) ، وقد قيل إنَّ نون التثنية والجمع عوّض من حركة الواحد ، إلا أنه لا يصح ، والله أعلم .

القول الثاني : أن هذا التنوين تنوين صرف (٢) ، وهو تنوين

الأصل ؛ بيان ذلك أن أصل الكلمة قبل النظر في منع الصرف : هو لا . جَوَارِيٍّ ، ومررت بجَوَارِيٍّ يا فتى ، إذ أصل الآسما أن تكون منوثة منصرفة ،

فحذفت الضة والكسرة استثقلاً / ، شحذفت آليا لالتقاء ساكنة مع ٢٥٢

تنوين الأصل فصار هو لا جوارٍ ، ومررت بجوارٍ كما ترى ، ثم نظر صاحب

هذه المقالة بعد في منع الصرف فلم يجد في اللفظ مانعاً ، فوجب عنده بقاؤه .

على ما كان عليه من الصرف ، إذ مصاحبة الأصل واجبة حتى ينقل عنها سبب وثيق ، فتأمل ذلك وبالله التوفيق .

القول الثالث : أن هذا التنوين تنوين صرف كالطريقة الثانية ،

إلا أنه لما أُنحذفت آليا لالتقاء الساكنين ، ونظر في وجه منع الصرف وجد (٣)

تقدير الإعراب في آليا المذوقة محرراً للمثال الأصلي [فمنعه من الصرف لذلك ،

فلما أُنحذف التنوين الأصلي] (٤) ، لحضور المانع ، سيق تنوين آخر ليكون

عوضاً من آليا المذوقة ، لالتقاءها ساكنة مع تنوين الأصل ، ولولا ما سبق (٥)

هذا التنوين الثاني لرجعت آليا لزوال ما أوجب حذفها ، وهذا القول

أمثل مما قبله ، والله أعلم ، وهذا الحكم الذي ذكرناه جارٍ في اللفظ في

أحواله الثلاثة ، أعني قبل التسمية به ، وفي حال التسمية ، وفي حال التنكير

منها على مذهب سيبويه (٦) ومن قال بقوله ، وذهب يونس إلى اختصاص

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٢١٩/٢ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب : ٣١١/١ .

(٣) في الأصل "وجب" خطأ .

(٤) تكلمة من "ح" و"ق" .

(٥) في "ق" "سيق" وهي محتملة لذلك في الأصل ، وفي "ح" غير واضحة .

(٦) الكتاب : ٣١٠/٣ .

التنوين بالجمع دون الواحد ، فلو سميت بجوارٍ لجرى عنده مجرى الصحيح في الامتناع من التنوين ، فيقول : هذا جوارى يا فتى ، ومررت بجوارى فأعلم ، وكذلك لو سميت امرأة بقاضٍ أو غارٍ وما أشبه ذلك لقلت فيه : هذا قاضي يا فتى ، ومررت بقاضي فأعلم ، فتقول في عقد الباب تنوين العوض يكون في كل اسم فيه مانع الصرف آخره يا قبلها كسرة مطلقاً عند سيبويه ، ومقيداً بالجمعية عند يونس ، ومذهب سيبويه هو الصحيح عند العلماء ، وأما يونس فقد خطأه الخليل (١) فيما ذهب إليه .

ثم قال : (ومنها المعدول من العدد) (٢) إلى آخره .

هذا الضرب من المعدول (٣) مقصور على السماع عند الجمهور ، (٤) وحكي عن الزجاج أنه قياس إلى عشارٍ وعشر (٥) والمسموع من ذلك أحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع ، وخماس ، وعشار ، وموحد ، ومثنى . (٦)

وآختلف في حقيقة العدل فيه ، فقال قوم : هو معدول لفظاً ومعنى ، (٧) ويان ذلك أنك إذا قلت : جاء القوم ثلاثة ، فهم كلهم ثلاثة على ما يقتضيه اللفظ وضماً ، ثم تقول : جاء القوم ثلاث ، فيكون معناه جاء القوم جماعات ،

-
- (١) الكتاب ٣ / ٣١٢ .
 (٢) الجمل ٣١٩ .
 (٣) في "الأصل" و"ق" "المعدود" .
 (٤) مذهب الفراء وأبي عبيدة والكوفيين أنهم لا يتجاوزون بهذا العدل الأربعة انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٥١ ، ومجاز القرآن : ١١٦ / ١ ، وسماع الهوامع ٨٤ / ١ ، ومذهب المبرد وابن جنى وسائر البصريين إلى أنه يقاس إلى العشرة . المقتضب : ٣٨٠ / ٣ ، والخصائص ٣٨١ / ٣ ، وسماع الهوامع : ٨٤ / ١ ، وذكر السيوطي أن أبا حيان نقل ورود السماع عن العرب من أحاد إلى عشار ، ومن علم حجة على من لم يعلم .
 (٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ .
 (٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ وشرح ابن هفصور : ٢١٩ / ٢ - ٢٢٠ .
 (٧) قال به الزجاج . ما ينصرف : ٤٤ ، وسماع الهوامع ٨٦ / ١ .

كل جماعة منهم ثلاثة، فثلاث (١) معدولٌ عن لفظ ثلاثة وعن معناه .
 قال لفظ غير اللفظ والمعنى غير المعنى (٢) ، وهذا الرأي عندهم غير صحيح ،
 وقد رده الفارسي في الإيضاح فقال : ولا يكون العدل في المعنى (٣) ، وهو
 كما قال ، لأن حقيقة العدل أن تعدل عن لفظ يعطي معنى ، إلى لفظ آخر
 يعطي ذلك المعنى بعينه ، وأما أن تعدل عن لفظ يعطي معنى إلى لفظ (٤)
 آخر يعطي معنى آخر ، فليس ذلك [(٥) يعدل ، إذ سائر الكلام بهذه
 المنزلة ، والذي يصح في هذا] (٦) الموضع أن ثلاث معدولٌ عن لفظ ثلاثة
 الذي يعطي ذلك المعنى بعينه ، وهذا (٧) ثابت في كلام العرب في نحو
 قولهم : الزيدون خير ثلاثة في الناس (٨) والمعنى : الزيدون خير الناس
 إذا فرقوا ثلاثة ثلاثة (٨) ، ومعلوم ضرورة أن ثلاثة ها هنا يراد به ما يراد بثلاث
 في قولك : جاء القوم ثلاث ، ألا ترى أن معنى قولك : الزيدون خير ثلاثة
 في الناس : الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثة ثلاثة (٩) ، فثلاث (١٠) إذا
 معدولٌ عن ثلاثة الذي يراد به ذلك المعنى ، وهذا ظاهر إن شاء الله ،
 وهو أحسن ما يقال في هذا (١١) الموضع ، وبالله التوفيق .

-
- (١) في الأصل " ثلاثة " خطأ .
 (٢) قال ابن القواسر : العدل في المعنى هو إفادة التكرير المعنوي
 للتكرير شرح ألفية ابن معطي : ٤٥ .
 (٣) الإيضاح : ٣٠١ .
 (٤) ساقط من " ح " .
 (٥) زيادة من " ح " و " ق " .
 (٦) زيادة من " ق " .
 (٧) في " ح " " وهو " .
 (٨-٨) ساقطة من " ح " و " ق " .
 (٩) في " ق " ثلاثة ثلاثة " مرتين فقط .
 (١٠) في الأهل " ثلاثة " خطأ .
 (١١) ساقطة من " ح " و " ق " .

وَأَلْفَرْقُ (١) بَيْنَ ثَلَاثَةِ الْمَعْدُولِ عَنْهَا (٢) ثَلَاثُ ، وَبَيْنَ ثَلَاثَةِ

الْمُسْتَعْمَلِ فِي أَسْمَاءِ الْعَدَدِ أَنَّ مَدْلُولَ الْآوَلِ غَيْرُ مَحْصُورٍ بِالْعَدَدِ الَّذِي وَضَعْتَ
لَهُ الْمَادَّةُ (٣) ، وَمَدْلُولُ الثَّانِي مَحْصُورٌ بِالْعَدَدِ الَّذِي وَضَعْتَ لَهُ الْمَادَّةُ ، وَأَنَّ

أَحَادَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَصْرِ مَرْكَبَاتٌ مِنَ الْعَدَدِ الَّذِي وَضَعْتَ لَهُ الْمَادَّةُ ، وَأَنَّ

أَحَادَ هَذَا الْمُسْتَعْمَلِ فِي أَسْمَاءِ الْعَدَدِ بِسَائِطٍ ، وَالْدَلِيلُ الْقَطْعِيُّ عَلَى وَجُودِ

ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : الزَّيْدُونَ خَيْرٌ ثَلَاثَةً فِي النَّاسِ ، لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا عَلَى

مَعْنَى الزَّيْدُونَ خَيْرُ النَّاسِ إِذَا فُرِقُوا ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً ، أَيْ جَمَاعَاتٍ كُلُّ جَمَاعَةٍ

مِنْ ثَلَاثَةٍ (٤) ، فَلَوْ كَانَ ثَلَاثَةٌ هُنَا عَلَى الْمَعْنَى (٥) الْوَضْعِيُّ لِلْمَادَّةِ لَا سَتَحَالُ

ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَدْلُولَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بَعْضٌ مَخْفُوضٌ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ التَّبْعِيُّضُ

مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنِيَيْنِ ، / وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ إِذَا كَانَ مَخْفُوضَهَا يَعْمُ مَدْلُولُهَا (٦) ٢٥٣

وغيره ، وكذلك إذا قلت : الزيدان خير اثنين في الناس ، لا يتصور

أَنَّ يَكُونَ الزَّيْدَانِ بَعْضُ الْاِثْنَيْنِ حَتَّى يَرَادَ بِالْاِثْنَيْنِ التَّكْثِيرُ ، وَهَذَا وَاضِحٌ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَدْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَالصِّفَةِ ، (٧)

فَإِذَا سَمِيتَ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَلَحَظَ الْعَدْلُ ، لِأَنَّهُ الَّلَفْظُ الْمَعْدُولُ ، فَإِذَا

تَكَرَّرَتْ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ يَنْصَرَفِ أَيْضًا فِي رَأْيِ سَيَبُويهِ (٨) وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ ،

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ "وَالْأَصَحُّ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ لَا يَنْصَرِفُ" سَاقِطٌ مِنْ "ح" .

(٢) فِي "ق" "عَنْهُ" .

(٣) يَعْنِي أَنَّ مَدْلُولَ الْعَدَدِ الْمَعْدُولِ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَجْمُوعُ الْقَوْمِ فِي نَحْوِ

قَوْلِنَا جَاءَ الْقَرَمُ أَحَادَ ، بَيْنَمَا اسْمُ الْعَدَدِ وَاحِدٌ وَآخُوَانُهُ يَعْلَمُ بِهِ

الْمَجْمُوعُ . انْظُرْ شَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي : ٤٥٠ .

(٤) فِي الْأَصْلِ "أَيُّ جَمَاعَاتٍ مِنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ ثَلَاثَةٌ" .

(٥) فِي "ق" "كَانَ ثَلَاثَةٌ هُنَا غَيْرُ مَصْرُوفٍ هُنَا عَلَى الْمَعْنَى" بِإِقْحَامِ

بَعْضِ الْكَلِمَاتِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ "إِذَا كَانَ مَخْفُوضًا يَعْمُ مَدْلُولُهُ" .

(٧) انْظُرْ الْإِيضَاحَ : ٣٠١ .

(٨) الْكِتَابُ : ٣ / ٢٢٥ .

للحظ العدل وشبه الأصل ، ومن لا يراعى شبه الأصل صرفه ، ولا يعتد بقول من قال : إنه مصروف في حال التعريف ، لأنه ليس فيه في تلك الحال غير العلمية وهي لا تمنع بآفرادها ، وهو عنده غير مصروف في حال التثكير ، ولا فرق بل منعه من الصرف في حال التعريف أقوى ، لأن فيه فرعاً محققاً ، وهو العلمية ، وينضم إليها لحظ العدل ، لأنه اللفظ المعدول ، وأما في حال التثكير فليس فيه فرع محقق ، وإنما هو لحظ العدل وشبه الأصل ، فليس ذلك الرأي بسديد ، ويحكى أن الفارسي كان يقوله ، ثم رجع عنه ، والله أعلم .

وقال بعض الناس : (١) المانع من صرفه كونه معدولاً ، وكون العدل فيه على غير جهة المعدل ، لأن العدل (٢) إنما أصله أن يكون في المعارف وهذا عدل في النكرات ، وهذا الرأي غير مسلم ، لأن العدل كما يكون في المعارف يكون أيضاً في النكرات ، ألا ترى أن عدل أخر عدل في نكرة (٣) ، والله أعلم .

ومنهم من قال : المانع من صرفه العدل والجمع ، لأنه جمع في المعنى وإن كان واحداً في اللفظ ، وهذا الرأي غير مستقيم أيضاً ، لأنه لا يمنع من الجمع إلا ما كان على مثال مخصوص ، وليس هذا من ذلك ، وأيضاً فإن الجمع هنا مصروف إلى المعنى والمانع في الجمع إنما هو أمر لفظي ، والله أعلم .

مسألة : وأما "أخر" فإنه لا حق بهذه الأجناس الخمسة في امتناع من الصرف مطلقاً ، وإنما لم يذكره أبو القاسم فيما تقدم ، لأنه ليس

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٠ وسمع الهوامع ٨٦/١ .

(٢) لأن العد "ساقطة من" ح " .

(٣) في "ح" "نكرات" .

بجنس ، وإنما هو لفظ مفرد ، وذكره سيبويه ، والحقة بالأجناس الخمسة فيما ذكره ، والقول فيه : أنه لا ينصرف للعدل والصفة (١) ، أما كونه صفة فظا هز ، وأما وجه عدله فمن الناس من قال فيه : إنه معدول عن الألف واللام ، وبيان ذلك أن "آخر" جمع أخرى ، وأخرى تأنيث آخر ، وآخر أفعال التفضيل ، وأفعال التفضيل لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث إلا بشرط أن يكون بالألف واللام ، أو مضافاً على غير معنى "من" فكان الأصل أن يقال فيه الآخر بالألف واللام ، فكأنهم عدلوا عن الآخر إلى آخر (٢) ، وهذا الرأي غير مستقيم ، لأن فيه عدلاً من لفظ معرفة إلى لفظ نكرة ، ولا بد في المعدول أن يعطي المعنى الذي أعطاه الأول ، ولا جل هذا لا تجد في غير هذا نكرة معدولة عن معرفة ، ومنهم من قال : معنى العدل فيه أنه عدل به عن طريق نظيره وقياسه ؛ لأن نظيره لا يجمع إلا بشرط أن يكون بالألف واللام ، أو مضافاً على غير معنى "من" ، فلما جمع هذا على غير قياس نظيره كان ذلك عدلاً فيه ، وهذا القول أيضاً فيه نظر من جهة أن اللفظ معدول عن معنى ، وحقيقة العدل أن يكون باعتبار لفظين لا باعتبار لفظ ومعنى (٣) ، والله أعلم .

وقال بعضهم (٤) من حذاق التأخرين : الوجه في ذلك عندي أن "آخر" معدول عن "آخر" هذا اللفظ ، وبيان ذلك : أن الأصل أن

-
- (١) ذكر الزجاج أن الصفة في "آخر" لم يذكرها سيبويه ، ولكنه ذكر ما يدل عليها . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤١ .
- (٢) هو مذهب كثير منهم الخليل وسيبويه ، وهو المذهب المشهور . انظر الكتاب ٣/٣٨٣ وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٩ ، والتهصرة والتذكرة : ٥٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٢ ، فأصحاب المؤلفات السابقة كلهم يرون أن آخر معدولة عن الألف واللام .
- (٣) انظر المسألة فيما سبق ص ٨٨٩ وانظر رد الفارسي العدل عن المعنى في الإيضاح : ٣٠١ .
- (٤) في "ح" قال بعض حذاق التأخرين . وفي هامش "ق" تعليقا على ذلك : هو ابن الضائع .

تقول : مرت بنسوةٍ آخرٍ من هو لا . كما تقول : أفضل من هو لا ، فكانهم عدلوا من لفظ "آخر" إلى لفظ "آخر" وهذا عدل صحيح ؛ لأنه عدل نكرة من نكرة ، والمعنى الذي أعطاه الأول هو المعنى الذي أعطاه الثاني بعينه ، وهذا أمثل ما يقال فيه ، لا ندراجه تحت العقد الذي أصلناه في حقيقة العدل ، والله أعلم .

إملاء (١) آخر أخصر وأتم ما قبله : إذا سميت بواحد من هذه

الاقسام الستة فإنه لا ينصرف ، أما أفعل فعلاء فللعلمية ووزن الفعل / ٢٥٤
الغالب ، وكذلك أفعل من ، وأما فعلا ففعلى ، فلشبهه بفعلاء أفعل ، وهو شبه متعدد ، وقد ذكر قبل ، وأما فعلاء أفعل ، وفعلى فعلا وسائر ما فيه همزة التانيث أو ألفه ، فالتانيث ولزومه ، والعلمية زيادة نسي الثقل .

وأما المعدول في العدد ، فللعلمية ولحظ العدل ، وأما لفظ الجمع فللعلمية وعدم التنظير ، وصرحه أبو علي بشبه العجمة (٢) ، وأما آخر فللعلمية ولحظ العدل ، فإذا نكرت ، فأما الموءنت بالهمزة والألف ، فلا خلاف في امتناع صرفه ، لقيام المانع في أحواله الثلاثة ، وأما أفعل فعلاء فللوزن وشبه الأصل ، وكذلك " أفعل من " إذا كانت (٣) " بمن " وأما فعلا ففعلى فلزيادة الألف والتنون وشبه الأصل ، وأما لفظ الجمع فلعدم التنظير وشبه الأصل ، وأما المعدول في العدد فلشبه الأصل ولحظ العدل ، أي تلحظ فيه أنه اللفظ المعدول قبل التسمية به ، وكذلك آخر ، من لا يراعي شبه الأصل ، وهو ألا خفش يلزمه أن يعرف جميع ما يعتبر في منعه شبه الأصل

(١) هذا الإملاء ساقط من " ح " .

(٢) الإيضاح : ٣٠٣ وانظر ما تقدم من تخريج هذا القول ص

(٣) في " ق " " كان " .

إِلَّا " أَفْعَلٌ مِنْ " فَإِنَّهُ اتَّفَقَ مَعَ سَبْيُوِيَهْ عَلَى ائْتِنَاعِهْ مِنْ اَلْصَّرْفِ ، لَكِنْ لَا مِنْ اَلْوَجْهِ اَلَّذِي مَنَعَهُ سَبْيُوِيَهْ مِنْ اَلْصَّرْفِ ، وَلَكِنْ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ ، وَهُوَ أَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ اَلْحِكَايَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَامِلٌ وَمَعْمُولٌ (١) .

وَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ اَلْأَخْفَشِ أَنَّهُ وَافَقَ أَيْضًا سَبْيُوِيَهْ عَلَى ائْتِنَاعِ صَرْفٍ نَحْوِ (٢) مَسَاجِدَ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهُ سَثَّلَ مِنْ مَسْأَلَةِ " مَسَاجِدَ مُحَارَبَ " اَلْمَرْكَبِ إِذَا نُكِّرَ بَعْدَ اَلتَّسْمِيَةِ ، فَقَالَ : يَنْصَرِفُ ، لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ إِلَى بَابِ يَنْصَرِفُ فِيهِ فِي اَلنُّكْرَةِ ، يَعْنِي أَنَّ اَلتَّرْكِيْبَ لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ اَلْعِلْمِيَةِ خَاصَّةً ، فظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ نَحْوَ مَسَاجِدَ لَا يَنْصَرِفُ عِنْدَهُ إِذَا نُكِّرَ بَعْدَ اَلتَّسْمِيَةِ بِهِ ، وَهَذَا وَفَاقٌ لِسَبْيُوِيَهْ . (٣)

ثُمَّ قَالَ : (فَإِنَّ اَدْخُلْتَ عَلَى جَمِيعِ مَا لَا يَنْصَرِفُ اَلْأَلْفُ وَاَللَّامُ أَوْ أَضَفْتَهُ اَنْصَرَفَ) . (٤)

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي اَلسَّبَبِ اَلَّذِي أَوْجَبَ جَرَّ اَلْأَسْمِ اَلَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَعَ اَلْأَلْفِ وَاَللَّامِ وَاَلْإِضَافَةِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : اَلسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ اَلْأَلْفَ وَاَللَّامَ وَاَلْإِضَافَةَ يَعْاقِبَانِ اَلتَّنْوِينَ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ اَلْعَرَبَ تَحْكُمُ لِّلْمَعَاقِبِ بِحُكْمِ اَلْمَعَاقِبِ ، فَمَنْ ثُمَّ جَرَى مَعَ اَلْأَلْفِ وَاَللَّامِ وَاَلْإِضَافَةِ ، اَلْحُكْمُ اَلَّذِي يَجْرِي (٥) مَعَ اَلتَّنْوِينَ ، فَكَمَا أَنَّ اَلْأَسْمَ اَلْمَنْعُونَ يُجَرُّ بِاَلْكَسْرِ ، فَكَذَلِكَ مَا فِيهِ اَلْأَلْفُ وَاَللَّامُ وَاَلْإِضَافَةُ مِنْ هَذَا اَلضَّرْبِ يُجَرُّ بِاَلْكَسْرِ وَهَذَا وَاضِحٌ إِنْ شَاءَ اَللَّهُ .

(١) انظر ما تقدم ص ٨٧٥

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) الكتاب : ٢٢٢٧/٣ .

(٤) الجمل : ٢٢٠ .

(٥) في الأصل " يجر " .

ومنهم من قال : إِنَّمَا جَرَّ بِالْكَسْرِ مَعَ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، لِأَنَّهُ
أَشْبَهَ جَنْسَهُ الْمُتَصَرِّفَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

وهما أَنَّهُ دَخَلَهُ مَا دَخَلَ مِنَ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ .

وَأَمِنْ مَعَهُمَا فِيهِ ^(١) التَّنْوِينُ ، كَمَا أَمِنْ فِي الْآخِرِ التَّنْوِينُ مَعَهُمَا ،
وَقَدْ كَانَ أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، فَحَصَلَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الشَّهْبَيْنِ فَتَسَاوَا ،
فَرَجَعَ الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِنْصَرافِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَرَاJَعَةَ
الْأَصُولِ تَكُونُ بِأَدْنَى سَبَبٍ ، وَالْخُرُوجُ عَنْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِسَبَبٍ قَوِيٍّ ، فَبِهَذَا
أُخْرَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِنْصَرافِ ، لِتَعَارُضِ الشَّهْبَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا
يَقْتَضِي مَنَعَ الصَّرْفِ ، وَالْآخَرُ يَقْتَضِي وَجُودَهُ ^(٢) ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

بَحْثٌ : هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا ^(٣) - قَبْلُ مِنْ تَصْوِيرِ شَبْهَيْنِ بَيْنَ
الْمُنْصَرَفِ وَغَيْرِ الْمُنْصَرَفِ مِنْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا دَخَلَ عَلَى الْآخَرِ
مِنَ الْآلِفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ ، وَأَنَّهُ أَمِنْ مَعَ الدَّخَالِ عَلَى هَذَا مِنَ التَّنْوِينِ مَا
أَمِنْ [مِنْ] ^(٤) الدَّخَالِ عَلَى هَذَا - فِيهِ نَظَرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمِنْ التَّنْوِينِ
مِنْ لَوَازِمِ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَلَا زِمَ الشَّيْءَ لَا يُعَدُّ شَرْطًا ، لِامْتِنَاعِ تَصَوُّرِ
الْإِنْفِكَاحِ ، لِأَنَّ أَمِنْ التَّنْوِينِ شَرَّةٌ وَجُودِ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَشَرَّةُ الشَّيْءِ
لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُعَدَّ شَبْهًا ثَانِيًا ، فَبِهَذَا مَا يَنْظُرُ فِيهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

فصل : اعلم أَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ إِنَّمَا يَوْجِبَانِ جَرَّ الْقِسْمِ
الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي يَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " فِي " خَطَأً .
(٢) ذَكَرَاهُمْ مَصْفُورٌ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْإِضَافَةَ وَالْآلِفَ وَاللَّامَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَشْيَاءِ ،
فَهُمَا يُبْعَدَانِ الْأَسْمَ عَنْ شَبْهِ الْفِعْلِ الَّذِي أَوْجَبَ لِلْأَسْمِ مَنَعَ الصَّرْفِ .
شرح الجمل : ٢ / ٢٢٢ .
(٣) فِي " ح " وَ " ق " ذَكَرَ .
(٤) تَكْمَلَةٌ مِنْ " ح " وَ " ق " .

ولا ينصرف في المعرفة فَإِنَّهُمَا لَا يوجبان جَرَّ بالكسرة أصلاً ، لأنَّهما لا يدخلان عليه إِلَّا بعد تقدم تنكيره ^(١) ، [وتقدم تنكيره] ^(٢) هو السبب في جَرَّ بالكسرة ، فلم يدخل عليه إِذَا إِلَّا بعد آستحقاقه للجرب بالكسرة ، فقد تبين الفرق بين دخولهما على ما ينصرف في النكرة ودخولهما على ما لا ينصرف مطلقاً ، فكان كلام أبي القاسم ها هنا حسناً / ، لِأَنَّهُ كَانَ قَالَ : وَإِذَا ٢٥٥ دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف مطلقاً أو أضيف أنصرف ، يدلك على أَنَّ كلامه في قوة هذا : أَنَّهُ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ سَأَلَ بَعْدَهُ الْقِسْمَ الَّذِي يَنْصَرِفُ فِي النُّكْرَةِ ، فكان كلامه ها هنا أحسن من كلام الفارسي في أول الإيضاح حيث قال : وَإِذَا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف ، أو أضيف أنجبر كقولك : مرت بالأحمر وأحمر القوم ، وإبراهيمهم ^(٣) ، فنشأ بالقسمين كما ترى ، فظاهر كلامه أَنَّ الألف واللام والإضافة أوجباً ^(٤) جَرَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَسْمَيْنِ . وقد ظهر لك ما تقدم أنهما لا أثر لهما إِلَّا في القسم الأول دون القسم الثاني ، وقد أول الناس كلامه هنا بتأويلين :

أحدهما : أَن يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ سَبَبِ السَّبَبِ مَجْرَى السَّبَبِ ، بيان ذلك أَنك لَمَّا أردت إدخال الألف واللام عليه أو إضافته لزم تنكيره ، لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ ، فقد صار دخولهما عليه سبباً في تنكيره ، وتنكيره سبب ^(٥) في جَرَّ بالكسرة ، والله أعلم .
والتأويل الثاني : أَن تَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَالْإِضَافَةُ ^(٦) لِمَجَرَّدِ رَفْعِ الْإِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ فِي الْأَهْلَامِ كَرَفْعِهِ بِالنَّعْتِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْعَسِتُ

-
- (١) في الأصل : إِلَّا بعد تقدير تنكيره .
(٢) تكملة من " ق " وفي " ح " بعد تقدير تنكيره وتقدير تنكيره .
(٣) الإيضاح : ١٣ .
(٤) في الأصل و " ق " " أوجب " بالإفراد . خطأ .
(٥) في الأصل " سبباً " منصوباً .
(٦) ساقطة من " ق " .

مع بقاء تعريفه ، فكذلك يضاف وتدخله الألف واللام مع بقاء تعريفه ، والفرض بذلك في الموضعين رفع الاشتراك العارض خاصة ، فإذا كان كذلك كانت الألف واللام والإضافة (١) سببا محققا في جره بالكسرة ، ولولا هـ لم يجربها أصلا (٢) لقيام سببي النعت منه وهذا حسن لولا أن الفارسي (٣) نص في داخل الكتاب أن العلم لا يضاف حتى ينكر ، فيبقى على هذا سوء ال وهو : طلب الفرق بين النعت ، والألف واللام ، والإضافة .

والجواب : أن نعت العلم ليس كإضافته وإدخال الألف واللام عليه في الاتصال والانفصال ، فكان النعت لرفع الاشتراك العارض في العلم لانفصاله ، وكانت الألف واللام والإضافة لتعريفه لاتصالهما ، فإذا كان كذلك لزم تنكيه عند دخولهما عليه ، لثلاث يجمع بين تعريفين ، والله أعلم .

ثم قال [أبو القاسم] (٤) (وأما ما لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسا) . (٥)

هذا المحصر غير ضروري ، لأنه يمكن أن يزداد فيه وأن ينقص منه على ما تنق عليه بعد إن شاء الله .

ثم قال : (منها) (٦) كل اسم أعجمي على أكثر من ثلاثة أحرف) .

اعلم أن الأسماء الأعجمية تنقسم على أربعة أقسام ، قسم استعمال جنسا عند الطرفين (٧) ، أعني عند العجم وعند العرب ، كالزنجبيل ، واللجام ، والابريس ،

-
- (١) ساقطة من " ق " .
 (٢-٢) في " ق " " لقيام سببين يمنعان منه ، وهذا يعزى لابن الطراوة ، لولا أن الفارسي .
 (٣) الإيضاح : ٢٦٨ .
 (٤) زيادة من " ح " و " ق " .
 (٥) الجمل : ٢٢٠ .
 (٦) في الأصل و " ق " " ومنها " بإثبات الواو ، والواو ليست في الجمل ولا في " ح " .
 (٧) في الأصل و " ح " " في الطرفين .

فهذا القسم جار مجرى العربي لا يمنعه من الصرف إلا ما يمنع العربي ،
لتصرف العرب فيه تصرفها في كلامها .

وقسم استعمل علما في الطرفين ، إبراهيم ، وإسماعيل ، وما أشبه
ذلك ، فهذا القسم هو الذي يمنع الصرف مع العلمية بشرط الزيادة على
ثلاثة أحرف .

وقسم استعمل جنسا في الطرف الأول علما في الطرف الثاني ،
فهذا القسم على قسمين .

أحدهما : أن يجهل الناقل جنسيته في الطرف الأول .
والثاني : أن يعلم ذلك ، فإن جهل الناقل جنسيته في الطرف
الأول لزِم إجراؤه مجرى ما استعمل علما في الطرفين تعلقا ^(١) بتحقيق
استعماله [علما] ^(٢) عند العرب ، وعدم تحقيق جنسيته عند المجمع ،
والتعلق بالأوهام ضعيف ، وإن لم الناقل جنسيته في الطرف الأول كان
في المسألة قولان .

أحدهما : إجراؤه مجرى ما قبله تعلقا باستعماله عند العرب ،
وهو رأي أبي علي الشلوين ^(٣) .

والثاني : إجراؤه مجرى ما استعمل جنسا في الطرفين ، وهو رأي
أبي الحسن اللخمي النحوي ^(٤) ، ومثال ذلك : قالون ، وهو بلسان الروم :
جيدٌ ، ولم يقع عند العرب إلا علما .

(١) في " ق " " اما " بدل تعلقا " .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) انظر شرح الجزولية للشلوين : ٣٢٦ ، وحواشي الفصل : ٣٠ ،
وآرتشاف الضرب : ٤٣٨ .

(٤) هو أبو الحسن الدباج على بن جابر بن علي اللخمي ، نحوي مقرئ ،
متين الدين ، معاصر لأبي علي الشلوين ، يقال إنه مات بسبب سمائه

قال بعض المتأخرين : أَظَنَّهُ أبا الحسن الأبدى ^(١) خلاف الرجلين إنما هو عند عدم لَحَظِ الصفة لحظهما في الحارث والعباس ، وأما إذا لحظ فيه معنى الوصف الذي له في أصله ، فلا خلاف بينهما في صرفه ، لتحقيق معنى الجنسية فيه ، والله أعلم .

وقسم / استعمل علماً في الطرف الأول جنساً في الطرف ٢٥٦ الثاني ، فهذا الضرب جار مجرى ما استعمل جنساً في الطرفين من لزوم صرفه مذكراً ، وهذا يصحح ما ذهب إليه الشلوبيين ويحققه من لزوم التعلق باستعمال العرب له لا لغيره ، والله أعلم .

وأما تمثيل أبي القاسم الثلاثي من الأعجمي بما ^(٢) استعمل جنساً في الطرفين ^(٣) ، فنقدّه ظاهر ، لأن العجّة ^(٤) الجنسية لا أثر لها في منع الصرف وإن كانت على أكثر من ثلاثة أحرف ، فكان ينبغي أن يمثل بالعجّة

- ==== لا أصوات النواقيس بدلاً من الأذان حينما استولى النصارى على إشبيلية سنة ٦٤٦ هـ ، وقد وُلِدَ سنة ٥٥٦ هـ .
انظر ترجمته في المغرب في حكي المغرب : ٢٦٠ / ١ ، وبغية الوعاة ١٥٣ / ٢ .
انظر مذهب الدجاج في آرشاف الضرب : ٤٣٨ / ١ .
- (١) "الأبدى" كذا في جميع النسخ بالذال المهملة ، والصواب بالذال المعجمة نسبة إلى مدينة "أبذة" بالمعجمة . انظر مقدمة شرح الجزولية للأبدى : ١٠ .
والأبدى هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الغشني الأبدى ، نحوى ذاكر للخلاف ، واقف على غوامض كتاب سيبويه توفي سنة ٦٨٠ هـ . انظر مقدمة شرح الجزولية له ، وبغية الوعاة : ١٩٩ / ٢ .
- (٢) في الأصل "ما" فقط .
- (٣) نحو "خش" و "ذل" و "خان" ، فخش تعنى طيب ، دل تعنى القلب ، وخان تعنى الزوج .
- (٤) في الأصل "العجمية" .

التي يفرق فيها بين الثلاثيِّ والزائد ، وهي الشخصية ^(١) ، وقد انفصل
من ذلك بانفصالٍ ضعيفٍ ، وهو أنه استغنى عن التصريح بالشرط الثاني
بالتمثيل بقوله : نحو : إبراهيم ^(٢) ، فيقول القائل : [ولعله] ^(٣) أراد
بهذا التمثيل الزيادة على ثلاثة أحرف فقط ، ^(٤) ومن لنا بأنه أراد بالتمثيل
الأمريئاً ؟ ! ، اللهم إلا أن تأخذ المسألة على رأي من يقول [في
المسألة] ^(٥) بالعموم فيمضي ذلك ، فهذا ما ينظر فيه ، وتأولوا أيضاً
تمثيله : " بثلاثيِّ الجنس " أنه [إنما أراد أن الثلاثي من الأعجمي لا أثر له
في منع الصرف مطلقاً جنسياً كان أو شخصياً ، والمفهوم الأول ، وبالله التوفيق .
ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ على وزنِ الفعل) ^(٦) إلى آخره .

إن كان الوزن المسمى به مختصاً بالفعل ^(٧) ، أي ليس له نظيرٌ
في الأسماء منع الصرف مع التعريف خاصة ، كالزائد على ثلاثة أحرف المزيد
في أوله أحد حروف " نأيت " أو ألف وصلٍ كانفعل ، وينفعل ونفعل
المضاف العين مبنياً للفاعل أو للمفعول ^(٨) ، وفعل ، وفعل مبنين
للمفعول ، ولا يعتد بـ ^(٩) ، لا أنه أعجمي ، ولا يـ ^(١٠) ، لا أنه منقول

-
- (١) انظر إصلاح الخلل : ٢٧١-٢٧٢ .
(٢) هذا الانفصال لأبن صفور في شرحه : ٢٢٣/٢ .
(٣) في الأصل " له " وفي " ق " " لعله " بدون واو .
(٤) ساقطة من " ح " .
(٥) زيادة من " ق " .
(٦) الجمل : ٢٢٠ .
(٧) انظر وزن الفعل الذي يخصه أو يغلب عليه في شرح آبن يعيش ٦٠/١ .
(٨) في الأصل " المفعول " .
(٩) في الأصل " بيقم " خطأ ، واليقم فارسي معرب ، وهو صبغ أحمر ،
وقد تكلمت به العرب ، المعرب للجواليقي : ١٠٧ ، واللسان " بقم "
وذكر ياقوت أنه لم يأت على وزنٍ فعل بفتح الأ أول وتشديد ثانيه
إلا عشرة ألفاظ عدها في رسم " بذر " ، وذكر البكري في معجم ما استعجم
من هذه العشرة خمسة فقط في رسم " بذر " .
(١٠) اسم بئر بمكة لبني عبد الدار . انظر معجم ما استعجم ، ومعجم
البلدان " بذر " .

من الفعل ، ولا بدُّيلَ لندوره .

وإنَّ كَانَ الْوِزْنَ غَالِباً عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ
كَضَارِبٍ إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ أَحَدُ حُرُوفِ نَائِتٍ ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ الصَّرْفَ
مَعَ التَّعْرِيفِ مُطْلَقاً ، وَمَعَ الْوَصْفِ ^(١) إِلَّا أَصْلَى بِشَرْطِ عَدَمِ قَبُولِهِ هَاءَ التَّائِيثِ
فَأَرْسَلَ ، وَارْبَعٌ ، وَيَعْمَلُ مَنْصَرَفَاتٍ ^(٢) فِي الْنَكْرَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا وَزْنُ الْفِعْلِ
وَالصِّفَةِ ، لِقَبُولِهَا هَاءَ التَّائِيثِ فِي قَوْلِكَ : أَمْرَأَةٌ أَرْمَلَةٌ وَرَجَالٌ أَرْبَعَةٌ ، وَنَائِةٌ
يَعْمَلُ ، وَيَبِينُ ^(٣) ذَلِكَ بَعْدَهُ بِقَبُولِهَا ^(٤) عَنْ شَبهِ الْفِعْلِ إِذْ ^(٥) كَانَ
الْفِعْلُ لَا يَقْبَلُهَا ، وَالْوَصْفُ أَيْضاً بِارْبَعٍ عَارِضٍ لَيْسَ بِأَصْلِيٍّ ، وَمَنْ قَالَ نَسِي
يَعْمَلُ : إِتَاءَ ^(٦) جَمَاعٍ ^(٧) الْيَعْمَلَةُ ، وَهُوَ سِيَبُويهِ ، فَهُوَ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ
تَمَرٍ وَتَمَرَةٍ ، لَا إِشْكَالَ فِي صَرْفِهِ فِي الْنَكْرَةِ ، إِذْ لَا يَكُونُ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ فِي
الْصِّفَاتِ .

وَأَبْطَحَ لِلْمَكَانِ الْمُنْبَطِحِ مِنَ الْوَادِي ، وَأَجْرَعَ لِلْمَكَانِ الْمُسْتَوِيِّ ، وَأَبْنَقَ
لِلْمَكَانِ الَّذِي فِيهِ لَوْنَانِ ، لَا يَنْصَرَفُ لَوْنُ الْفِعْلِ الْغَالِبِ وَالصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ .

وَأَمَّا اسْتِعْمَالُهَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ فَبِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ بِارْبَعٍ كَلَاهِمَا
عَارِضٌ فَلَا يَعْتَدُّ بِهِ فِي وَجوبِ صَرْفٍ وَلَا فِي مَنَعِهِ ، وَكَذَلِكَ آلاؤُهُمُ لِلْقَيْدِ ، وَالْأَشْوَدُ
لِلْحَيَةِ ، وَالْأَرْقَمُ لِلْحَيَةِ فِيهَا نَقَطٌ لَا تَنْصَرَفُ لَوْنُ الْفِعْلِ الْغَالِبِ وَالصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ .

(١) فِي "ق" "وصف" خطأ .

(٢) فِي "ق" "منصرفات" .

(٣) كَلِمَةٌ غَامِضَةٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَلَعَلَّهَا "ويبين" .

(٤) فِي "ق" "لقبولها" وفي "ح" "يمكن أن تكون" لقولها .

(٥) فِي "ح" "إذا" .

(٦) ساقطة من "ق" .

(٧) فِي "ق" "جمع" و"جماع" لفظ سيَبُويهِ انظر : ١٩٤/٣ .

لأن (١) أبطح وأخويه صفاتٌ حقيقية لتلك الآمكنة آستعملت آستعمال
الآسماء، والآرهم وأخواه صفاتٌ حقيقية في غير آلقيد وآلحيثين، وإِنَّمَا
أطلقت على هذه الآثلاثة؛ لآشتمالها (٢) على مقتضى اللفظ، وهذا آلفرق
لا أثر له في جواز صرف، وإِنَّمَا يعتبر الوضع الآضلى .

وأما آجدل، وأخيل، وأنقى فأكثر كلام آعرب يصرفها، لعدم
تحقيق آوصفية، وآلقليل منهم يمنعها آالصرف لوزن آالفعل وتوهم آالوصف، (٣)
قال سيبويه : لأن آآجدل شدة آالخلق، فصار آجدل عندهم بمنزلة
شديد، وأخيل أفعل من آالخيلاء للوْنِ، وهو طائر أخضر على جناحيه لَمعةٌ
مخالفة للوْنِ، وعلى هذا آالمثال جاء أنقى، كأنه صار عندهم صفةٌ، وإِن
لم يكن له فعل ولا مصدر، فكأنهم توهموا فيه معنى آالخبث. (٤)

وحكى الشلوين عن ابن جنّي : أنه جعل "أنقى" مشتقاً من
فَوْعَة السَّمِّ، وهي شِدَّة، وهي في تقدير آالقلب، (٥) وآالله أعلم.

وإِن كان آالوزن مشتركاً لم يكن له أثر في منع آالصرف مطلقاً فسي

قول سيبويه وجميع من يوثق بعلمه (٦)، كـثلاثي / آالماضي ورباعيـه ٢٥٧
المجردين آالبنين للفاعل كضرب، وعلم، وظرف، ودحرج، إلآ عيسى بن
عمر، فإنه آستثنى من ذلك آالمنقول من فَعَلٍ، فجعله كغيره في آالتأثير،

(١) في "ح" و"ق" "الا ان".

(٢) في "ق" "لاستعمالها".

(٣) انظر الكتاب : ٢٠١/٣، والمقتضب ٣٤٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف

: ١١، والأجود عند المبرد الصرف ٣٣٩/٣، وانظر الكتاب ٢٠٠/٣

وهمع الهوامع ٩٨/١.

(٤) هنا ينتهي كلام سيبويه . الكتاب ٢٠٠/٣ - ٢٠١.

(٥) انظر قول ابن جنّي في سر صناعة الإعراب.

(٦) الكتاب ٢٠٧/٣، وشرح ابن يعيش ٦١/١.

قال سيبويه : وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون كُفْباً اسم رجل ، وهو فَعْلَلٌ من الكعبة ، وهو العدو الشديد مع تداني (١) الخطأ ، والعرب تنشد هذا البيت : (٢)

أنا بن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونني

ولا نراه (٣) على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية (٤) ، يعتي أنه من باب التسمية بالجمل (٥) ، ولو سمي بالفعل مجرداً من الضمير (٦) لوجب صرفه ، وهو القياس ؛ لأن هذا النوع من الأفعال داخلٌ بالتسمية في حيز الأسماء ، إذ ليس في لفظه ما يدل على كونه مختصاً بالفعل ، ولا غالباً عليه ، فوجب أن يكون حكمه حكم ما هو على وزنه من الأسماء ، فالتسمية بضرب ، وعلم ، وظرف ، ودحرج ، كالتسمية بجمل وكتف ، وعضد ، وجعفر ، خلافاً لعيسى في التفرقة بين الفريقين . فالحاصل أن أوزان الأفعال (٧) أربعة أقسام : (٨) وزن مختص ، ووزن (٩) غالب في أوله أحد حروف " نأيت " فهذان القسمان من الأسباب المانعة من الصرف اتفاقاً ، ووزن غالب مجرد أوله حرف من حروف " نأيت " ، ومشارك اشتراكاً واسعاً ، فهذان الضربان (١٠) لا أثر لهما

-
- (١) في " ق " " تنواني " .
 (٢) البيت لسُحَيْم بنِ وَثِيلٍ الرِّياحِي ، وهو في الكتاب ٢٠٧/٣ ،
 والأصعيات : ١٧ ، والكامل ٢٩١ ، ٢٩٤ ، والخزانة ١٢٣/١ ،
 ٣١٢/٢ ، ١١٢/٤ .
 (٣) في " ح " " ألا تراه " .
 (٤) هنا ينتهي ما ساقه من كلام سيبويه ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .
 (٥) فإن كان من باب التسمية بالجمل ، فالجمل تحكى كما هي . انظر شرح
 ابن يعيش ٦١/١ وشرح ابن مفسر ٢٢٦/٢ .
 (٦) " من الضمير " ساقطة من " ق " .
 (٧) في " ح " " الفعل " .
 (٨) انظر هذه الأقسام في شرح ابن يعيش ٦٠/١ .
 (٩) " ووزن " ساقطة من " ح " .
 (١٠) في " ق " " القسمان " .

في منع الصرف مطلقا خلافا لعيسى في استثناء ما كان من ذلك منقولا من فعل فإنه عنده كغيره في التأثير على ما تقدم ، والله أعلم .

ومن أحكام الفعل المسمى به أنه إن كان في أوله ألف وصل وجب أن يجرى في لزوم^(١) قطعها على قياس الأسماء . وشذوذ "أبن" وبابه يمنع القياس عليه ، والقسمه بمصدر في أوله ألف وصل كالتسمية بأبن وبابه [في بقائها] ^(٢) على حالها من غير قطع ؛ لأنها لم تنقل من جنس [آخر] ^(٣) وذهب بعض المتأخرين ^(٤) إلى التسوية بين المصادر المسمى بها والأفعال في لزوم قطع ألف الوصل في جميع ذلك في حال التسمية ؛ لأن كينونتها في المصادر من جهة جريانها على أفعالها ، فيجب أن تكون داخله في حكم أفعالها وهو خلاف قول سيبويه ^(٥) والجمهور ، وهذه الأحكام كلها من إعراب الفعل المسمى به إعراب ما لا ينصرف ، أو ما ينصرف وقطع ألف الوصل إنما تكون إذا كان الفعل المسمى به مجردا ، وأما إن سميت به مع مرفوعه لفظا أونية فلا يغير من حاله وتجب حكايته ؛ لأنه حينئذ من باب التسمية بالجمل ، ولذلك مسائل وأحكام ستقف على شيء منها فيما يستقبل إن شاء الله .

ثم قال : (ومنها كل اسم في آخره هاء التانيث) ^(٦) .
يقال هاء التانيث اعتبارا بحالة الوقف ، وناه التانيث اعتبارا بالأصل ^(٧) ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أصالة الهاء في

-
- (١) في "ق" "وجب" .
(٢) تكلمة من "ح" .
(٣) زيادة من "خ" .
(٤) هو ابن الطراوة ، انظر شرح آبن الضائع ٢٣٢ .
(٥) الكتاب ١٩٩/٣ ، وشرح الجمل لآبن الضائع ٢٣٢ .
(٦) الجمل : ٢٢١ .
(٧) "بالأصل" كذا في جميع النسخ ، وحقها أن يقول : "بالوصل" .

باب الدلالة على التأنيث ، وفرعية آلاء ، وأن كونها كذلك من أحكام الوصل ،
والأصح مذهب البصريين ؛ لأن الوصل هو الأصل في حال التركيب ، وكونها هاء
من تغيير الوقف وهو عارض والآستدلال بالأصول مقدم على الآستدلال بالعوارض ،
وأيضاً فإن آستعمالها تاءً موجود (١) في العالين واستعمالها هاءً مخصوص
بالوقف ، والأخص فرع الأعم (٢) ضرورة ، وأيضاً فإن آلاء قد ثبت كونها
للتأنيث في غير هذا ، ولم يثبت تأنيث بالهاء في موضع ، وأما آلاء في هذه
فإنها بدل من تاء (٣) من نفس الحرف ، وهذا كله ظاهر ، والله أعلم .
ثم إن هذه آلاء إنما تمنع الصرف مع تعريف العلمية ؛ لأنها حيثئذ لازمة
ما هي فيه ، ولا يمنع من التأنيث إلا ما كان لازماً ، ولا جل هذا لا تمنع
مع الصرف [في] (٤) نحو : قاعة ، وزاهية ، لعدم لزومها ، وهذا
كله إنما هو في آلاء التي تقلب في الوقف هاءً ، وأما آلاء في نحو بنت ،
وأخت فلا حظ لها في منع الصرف على المعروف ؛ لأنها وإن أظمت
معنى التأنيث ، فإنما ذلك لاختصاصها بلفظ مخصوص بالموث (٥) .
وحكى أبو بكر بن السراج : أن قوماً يجرونها مجرى تاء التأنيث
في منع الصرف (٦) ما هي فيه علماً لرجل (٨) ، ووجه ذلك والله أعلم

-
- (١) في "ق" موجودة "بالتأنيث" .
(٢) في "ح" فرع والأعم "بالتنوين والعطف" .
(٣) في الأصل "ياء" .
(٤) تكملة من "ح" .
(٥) انظر المسألة في الخصائص ٢٠٠ / ١ .
(٦) في الأصل "يجرونها" .
(٧) في "ح" "في منع صرف" .
(٨) الأصول : ٩٨ / ٢ .

شبهها / بتاء التانيث في إعطاء المعنى الذي تعطيه تاء التانيث ٢٥٨
وشبه الغلة في هذا الباب غلة. (١)

إملاء آخر أتم منه: (٢) مذهب سيبويه والجماعة أن تاء بنت
وأخت محكوم عليها (٣) بحكم (٤) تاء التانيث في باب النسب، فلا
يجمع بينهما وبين ياء النسب (٥) ومحكوم عليها بحكم تاء عفريت، وسنبيته
في باب ما لا ينصرف،

فنقول في النسب إلى بنت، وأخت: بنوي وأخوي كالمذكر بلا
فرق، وتصرف ذلك علماً لمذكر كما تصرف نحو: عفريت علماً لمذكر، فلا
فرق، وأما يونس فأجراها في البابين مجرى تاء عفريت، فجمع بينهما وبين
ياء النسب فقال: بنتي وأختي (٦) وصرف ما هي فيه علماً لمذكر، ويحتج بأن
سكون ما قبلها وامتناع الوقف عليها بآلهاء عند جميع العرب دلالة على أنها
ليست بتاء تانيث، وإذا لم تكن تاء تانيث فلا مانع من الجمع بينهما وبين
ياء النسب، ولا أثر لها في منع الصرف، ويقول سيبويه: إن كانت للتانيث
فأمنع ما هي فيه من الصرف علماً لمذكر، وإن لم تكن للتانيث فأجمع بينهما وبين
ياء النسب، ولا سبيل إلى قسم ثالث، فيقول سيبويه: هذا الإلزام غير وارد؛ (٧)

- (١) بعده في "ح" "وأما هنة" فلها حالتان قبل التسمية بها، حالة
في الوصل، وهي سكون النون، وحالة في الوقف، وهي حركتها بالفتح،
فإذا سميت بها التزمت حالة الوقف، لأنه أقيس الوجهين من جهة أنه
مؤنث "هن" والقياس أن تلحق التاء لفظ المذكر من غير تغيير
وآله أعلم، وهذه الفقرة ستأتي بعد قليل قبل نص الجمل الآتي.
(٢) هذا الإملاء كله ساقط من "ح" إلا الفقرة السابقة في هامش (١)
وستأتي.
(٣) محكوم عليها "ساقطة من" ق "وأما ما في الهامش كلمة "حكم".
(٤) في "ق" "حكم" فقط.
(٥) الكتاب: ٣/ ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣.
(٦) الكتاب ٣/ ٣٦١.
(٧) في "ق" "غير لازم".

لاختلاف حكمي البابين ، وذلك أَنَّ بابَ النسب يراعى فيه المعنى ، وباب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ ، وهذه التاء في بنية مخصوصة بالمؤنث ، فهي من جهة المعنى بمنزلة ما هو أَمَارَةٌ على تأنيث مدلول اللفظ ؛ بدليل امتناع الجمع بينها وبين تاء التأنيث الواردة في نحو بنات وأخوات ، ولا يقال : بنتات ولا أختات ، فمن أجل هذا لم يجمع بينها وبين ياء النسب ، وأما باب ما لا ينصرف فيراعى (٢) فيه حكم اللفظ ، والمنافرة بينها وبين تاء التأنيث من جهة اللفظ واضحة بدليلين :

(٣) أحدهما : سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها أبداً إلا فتحةً أو ألفاً لكونها من جنسها ، وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة آبن ذكوان (٤) * تأكل منسأته * (٥) بسكون الهمزة ،

والثاني : امتناع الوقف عليها بآلها عند جميع العرب ، فالحاصل أنها تشبه تاء التأنيث من جهة المعنى ، ولا تشبهها من جهة اللفظ فعرفت جهة المعنى إلى باب النسب وجهة اللفظ إلى باب ما لا ينصرف ، لأن الأول يراعى فيه المعنى ، والثاني يراعى فيه اللفظ .

وحكى آبن السراج أَنَّ قوماً يمنعون صرف ما هي فيه علماً لمذكر باعتباراً بشبهها بتاء التأنيث فأجروا عليها حكم تائبة وعدة ، لأن شبه

-
- | | |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | في الأصل " بنيتات " . |
| (٢) | في الأصل " يراعى " . |
| (٣) | ساقطة من " ق " . |
| (٤) | هو عهد الله بن ذكوان القرشي ، لم يكن أحد في عصره أقرأ منه توفي بدمشق سنة ٢٤٢ هـ . غاية النهاية ٤٠٤/١ ، الأعلام ٦٥/٤ . |
| (٥) | سأ : ١٤ وفي حجة القراءات : ٨٤ هـ أنها قراءة آبن عامر ، وقراءة بن ذكوان في البحر المحيط : ٢٦٧/٧ قال أبوحيان : " منسأته بهمزة ساكنة ، وهو من تسكين التحريك تخفيفاً ، وليس بقياس ، وضعف النعاة هذه القراءة ، لأنه يلزم فيها أن يكون ما قبل التأنيث ساكناً غير التاء وقبل قياسها التخفيف بين بين ، والراوى لم يخطئ وأنشد هارون ابن موسى الدمشقي شاهداً على هذه القراءة : |
- ==

آلة في هذا الباب (١).

قلنا : نعم شبه آلة في هذا الباب إذا كان شبيهاً لفظياً ،
وسكون ما قبلها وأمتناع تغييرها في الوقف عند جميع العرب يمنعان الشبه
اللفظي ، فكان اعتباراً ضعيفاً فتأمل ، فإنه تحقيق في الموضع ، ولا شك
أن هو لا يمنع الجميع بينها وبين ما النسب كسيبويه والجماعة وهو
أخرى .

وأما هتة فلها حالان (٢) قبل التسمية بها ، حالة في الوصل
وهي سكون آلون ، وحالة في الوقف وهي حركتها بالفتح ، فإذا سميت بها
التمت حالة الوقف ، لأنه أتمس الوجهين من جهة أنه مؤنث من ،
والقياس أن تلحق التاء لفظ المذكر من غير تغيير ، والله أعلم .

(٣)
ثم قال : (ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف) إلى آخره .
أخذ يتكلم في اسم مؤنث بغير علامة وضابط ذلك أن تقول : لا يخلو
أن يكون ثلاثياً ، أو زائداً ، فإن كان زائداً لم ينصرف في المعرفة وانصرف
في النكرة مطلقاً إن كان علماً لمؤنث ، ومشروطاً بكونه غير وصف موضوعاً
لمؤنث ، أو غالباً عليه ، لم يكثر استعماله في تسمية المذكر إن كان علماً لرجل ،
فإذا سميت بزینب ، أو عناق ، أو أسماء المستعمل في أسماء النساء في مذهب
من جعل وزنه " أنعالا " وهو [مذهب] (٤) الفراء لم ينصرف في المعرفة ،
وانصرف في النكرة ، لأن زینب وعناق [آسان] (٥) موضوعان للمؤنث ،

==== صريح خبر قام من وكاتبه كقوة الشيخ إلى منسأته

(١) قول ابن السراج هذا تقدم قبل قليل ص ٩٠٥

(٢) في " ح " حالتان .

(٣) الجمل : ٢٢١ .

(٤) زيادة من " ق " وفي اللسان " رسم " نسب هذا القول للبرد ،
وأنظر المسألة فيما سبق ص

(٥) تكملة من " ق " .

وأسماء غالبٌ عليه التأنيت ، وإن كان أصله جمعاً ولكنه لما غلب في أسماء النساء جرى مجرى زينب وتنوسى أصله .

فإن سميت بـ "حائض" وبابه ، أو بـ "ذراع" ، أو بـ "نساء" صرفت على كل حال ، لأن حائضاً وإن كان من الأوصاف الخاصة بالموءث [فهو] (١) وصفاً "لمذكر في التأويل" ، كأنه قال : شيء حائض (٢) ، فوجب أن يكون حكمه في التسمية حكم المذكر .

وأما ذراع فكثر استعماله في المذكر نحو قولهم : أنت ذراعي ، وزيد ذراع فلان ، أي عضد / ، وأيضاً فإنه يوصف به المذكر فيقال : ٢٥٩ ثوب ذراع . (٣)

وأما نساء فليس تأنيثه وضعياً ، وإنما هو طاريء بالتكسير وغير لازم فيه . ولا يكون تأنيث الجمع حقيقياً أبداً بخلاف تأنيث المفرد فإنه يكون حقيقياً ومجازياً ، فيجرى المجازي مجرى الحقيقي ليكون كله على وجه واحد فيما ذكر . (٤)

وإن كان السمى به ثلاثياً لم يخل من أن يكون متحرك الوسط : كقدم ، أو ساكنه كهند ، فإن كان متحركه لم ينصرف علماً لموئث ، وانصرف نكرة ، أو علماً للمذكر . (٥) وأنفرد أبين خروفاً بامتناع صرفه نحو : قدم علماً للمذكر (٦) ، وإنما أتى (٨) عليه في المسألة من حيث قالوا : إن حركة الثاني

-
- (١) تكلمة من "ق" .
 (٢) قال في الكتاب ٢٣٦/٣ "واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة الموئث صرفته ، وذلك أن تسمى بحائض أو طامث ، أو متئم ، وقال الخليل "الموئث الذي يوصف بالمذكر شيء" كأنك قلت : "شيء طامث" ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٥ .
 (٣) الكتاب : ٢٣٦/٣ .
 (٤) الكتاب : ٢٤٠/٣ .
 (٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ - ٥٥ ، والكتاب ٢٤٠/٣ .
 (٦) في الأصل "صرفه" .
 (٧) انظر مذهب أبين خروف في الساعد ٢٠/٣ ، وجمع الهوامع ١١٠/١ .
 (٨) في الأصل و"ق" "اوتى" .

في حكم الحرف ، فألحقه لذلك بالرباعي العدد ، كما ألحقوا نحو (١) :
 حمزي في النسب بالخماسي العدد ، والصواب ما ذكرناه أولاً ؛ لاجتماع (٢)
 ثالثة مع تاء التانيث في تصغيره أسماء الموءنث ؛ وبالله التوفيق .
 وإنما امتنع صرف الأول ؛ لأن الحرف الزائد على الثلاثة تنزل
 منزلة تاء التانيث من حيث تعاقبها ، ولم يجمع بينهما إلا فيما لا يعتد به
 لشذوذه (٣) ، بخلاف هذا الثلاثي فإنه إذا صغر ظهرت فيه العلامة
 وإن لم تكن في مكبره واقعاً على موءنثه ، وإذا رد الرباعي في التصغير
 ثلاثياً ظهرت فيه العلامة أيضاً (٤) فاجتماع العلامة مع الحرف الثالث وامتناع
 اجتماعها مع الزائد على الثلاثة دليل على ما ذكرته من تنزله منزلة تاء التانيث
 في باب منع الصرف .

فإن قلت : فهل يلزم فتح ما قبله كما يلزم فتح ما قبل التاء ؟
 فالجواب : أن ذلك لا يجوز ، لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به في كل
 أحواله . (٥)

فإن قلت : فما الفرق بينه وبين الثاني من المركبين (٦) وكلاهما
 سواء في التنزل منزلة تاء التانيث ؟ ، فالجواب : أن الثاني من المركبين
 أقوى شبهاً بتاء التانيث من جهة أنه زائد على الكلمة ، وأنه يحذف في
 النسب وفي الترخيم على اللزوم ، فلا منافرة بينه وبين تاء التانيث ، وأما
 [الحرف] (٧) الزائد الذي نحن بسبيله فإنه منافر لها من جهة أنه من

(١) ساقطة من " ق " .

(٢-٢) ساقطة من " ح " .

(٣) الإيضاح : ٢٩٨ ، وشرح ابن هـ ص ٢٩٣ / ٢ .

(٤) نحو " ساء " إذا صغر قيل فيه " سمية " . انظر شرح ابن هـ ص ٢٩٣ / ٢ .

(٥) في " ق " " أحوال " .

(٦) في " ق " " ثاني المركبين " .

(٧) زيادة من " ح " و " ق " .

نفس الآبَنِيَّةِ ، وقد يكونُ أصلاً ، ولا يلزمُ حذفُه في النَّسَبِ ، ولا في الترخيم ، وهذا واضحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وأما الثلاثيُّ الساكنُ الوسطُ ، فَإِنْ كَانَ مَوْضِعاً ، أو غلبةً غيرَ أُعْجَمِيٍّ ، ففيه لغتانٌ علماً لمَوْضِعِ : الصَّوْفُ لَخْفَةِ الْبِنَاءِ ، وتركه وهو الوجهُ ، لوجودِ علتينِ محيقتين ، هذا قولُ سيبويه ^(١) ، ولم يعتبر الزَّجَاجُ خِفَةَ الْبِنَاءِ ، فلم يَجْزِ صَرْفُهُ ، قال : وَلَا حُجَّةٌ لِلنَّحْوِيِّينَ فيما أنشدوه دليلاً على جواز صَرْفِهِ ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ يُصَرَّفُ فِيهِ مَا لَا يَنْصَرَفُ كَثِيراً ^(٢) ، وإجماعُ النَّحْوِيِّينَ على اعتبارِ خِفَةِ الْبِنَاءِ في نوح ، ولو طُيِّرَ عَلَى الزَّجَاجِ في قياسه ، وهو المعنى الذي أشار إليه الفارسيُّ في الإيضاح ^(٣) ، وقد صرح سيبويه بأنَّ صَرْفَهُ لَفَةٌ في قوله : هذه هندٌ بنتُ عمرو ، فيمن صرفَ هنداً ، فهذا يدلُّ على استقرارها لَفَةً ^(٤) ، ولَمَّا كَانَ الثَّلَاثِيُّ السَّاكِنُ الْوَسْطُ أَخْفَ الْآبَنِيَّةِ لم يَبْعُدُ أَنْ تَقَاطِعَ خِفَتُهُ إِحْدَى الْعَلَتَيْنِ .

فَإِنْ كَانَ أُعْجَمِيًّا كَحِمَصٍ ، وَجُورٍ ، وَمَا ^(٥) ، لم يكن فيه إِلَّا المنعُ من الصَّوْفِ ؛ لِأَنَّ عَجَمَتَهُ قَاوَمَتْ خِفَةَ الْبِنَاءِ فلم يَنْصَرَفْ ، لِاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ، وقد تقدم أنه ليس للعجمة الثلاثية فيه تأثيرٌ ، إِلَّا في مقاومة خِفَةِ

(١) الكتاب ٣ / ٢٤٠ .

(٢) ما أنشدوه هو :

لم تتلف بفضل بمنزرها دعد
وسياتي هذا البيت قريباً .

(٣) انظر ما قاله الزجاج في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ - ٥٠ .

(٤) قال الفارسي في الإيضاح ٢٩٨ " ومن زعم أن القياس في دعد

كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ، ولو ط
وهما أعجميان ومعرقتان ، فالزمام الصرف لهما لخفتها يقوي من
صرف هند ودعد في المعرفة .

(٥) هذا الذي نسب سيبويه بأنه لفظة لم تكن من العصور عليه في الكتاب ، والذي في

الكتاب هو جواز الصَّوْفِ وعدم الصَّوْفِ وإدريس في الثلاثي الساكن الوسط فكيف
يعرف أن الصَّوْفَ لَفَةً .

(٦) " جور " و " ما " بلدتان في بلاد فارس .

البناء خاصة ، فإن قيل : ولعلها (١) هي الموهثة والتأنيث هو المقام ؟
فالجواب : أنه قد ثبت تأثير تأنيث الثلاثي المحرك الثاني
والساكن في إحدى اللفتين ، لا سيما على قول الزجاج القائل : بأن صرف
هند ضرورة ، ولم يثبت تأثير العجمة الثلاثية لا في المحرك الثاني ولا في
الساكن (٢) ، فقد اجتمع في حمص ، وجور ، وماء ما افتق في قدم علماً
لموئث وفي نوح ، فالموئث في قدم هو الموئث في حمص وأمثاله ، وغير
الموئث في نوح هو المقام في حمص وأشباهه ، وبالله التوفيق .

ثم أنشد بيت جرير شاهداً على جواز الوجهين في هند وهو
قوله : (٣)

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسق دعد في العلب
التلفع : التفتح بالثوب ، وقيل : إدخال فضلة منه تحت العضد ، والعلب
جمع علب وهي أقداح من جلود يحلب فيها ويشرب بها (٤) ، وقوله :
في العلب في موضع الحال ، كأنه [قال] (٥) ولم تسق اللبن كائناً في
العلب ، ومن رواه بالباء كان معلقاً بتسقى ، وهي باء الاستعانة ، والمعنى
أنها كانت حاضرة رقيقة العيش ، لا تلبس لباساً أعراب ، ولا تغتذي
كاغتذائهم ، ويروى : ولم تغد دعد ، وكرر ذكر (٦) دعد إشارة بذكرها
واستطابة له .

-
- (١) في " ق " " فإن قلت فلعلها .
(٢) في " ق " " الساكن .
(٣) وهو قوله " مكانه بياض في " ح " والبيت في ديوانه : ٨٣ ،
والكتاب ٢٤١/٣ ، والكامل ٤٠٨ ، والخصائص : ٦١/٣ ، ٣١٦ ،
والحلل : ٢٩٤ ، وشرح ابن يعيش ١٧٠/١ ، قد نسب في الحلل
لابن قيس الرقيات ، ولم يورده ابن حبيب في شرحه لديوان جرير ،
وإنما الحق في ملحقات الديوان : ١٠٢١ وهذه الملحقات من عمل
المحقق .
(٤) ساقطة من " ح " .
(٥) تكملة من " ق " .
(٦) في الأصل " وذكر " خطأ ، وفي " ح " و " ق " " وكرر ذكرها إشارة .

ثم قال : () ومنها كل اسم^س (١) مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة (٢) فيه للتأنيث .

هذا الفصل مخصوص بالمؤنث ؛ لأنه سيذكر فيما يأتي فصل المذكر المسمى باسم مؤنث ، فاعتراض ابن السيد عليه هنا غير صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الأصل حتى يزداد فيه شروطٌ فيقال : كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ، وليس أصله التذكير وتأنيثه حقيقي (٣) ، فحينئذٍ لا ينصرف لمذكر كان أولمؤنث ظناً منه أنه يريد الإطلاق ، وليس كذلك لما ذكرناه . وأنظر إلى تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط ، فإنها تغطي أنه متى نقص منها شرطٌ وهو علم لمؤنث فإنه ينصرف كما يكون كذلك وهو علم لمذكر ، وليس كذلك ، وأنظر أيضاً إلى قوله : وتأنيثه حقيقي ، فإنه يوهم اشتراط أن يكون المؤنث له فرجٌ بازاء ذكر اعتباراً بالمعرف الجاري عند العربيين ، وليس كذلك ، وإنما يشترط أن يكون التأنيث غير عارضٍ كتأنيث الجمع مثل أن تسمى رجلاً بنسأة ، فإنه ينصرف ، لأن تأنيثه تأنيث جمع وهو عارضٌ فلا يعتد به .

فالحاصل أن ابن السيد وهم (٤) في هذا الأصل الذي أصله في ثلاثة مواضع .

أحدها : جعله المقيد مطلقاً .

والثاني : تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط .

والثالث : اشتراطه في التأنيث أن يكون حقيقياً ، غير أنه تحرز بهذا

الثالث (٥) من التأنيث العارض ، وإنما الخلل من جهة التعبير عن ذلك

(١) "اسم" ساقطه من الجمل : ٢٢٢ .

(٢) في الجمل "لا علم" والمثبت موافق لبعض نسخ الجمل .

(٣) إصلاح الخلل : ٢٢٥ .

(٤) في "ق" "توهم" .

(٥) في "ح" "التأنيث" .

بما يعطى اشتراط (١) أَنْ يَكُونَ الْمَوْنُثَ لَهُ فَرْجٌ بِإِزَاءِ ذَكَرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثم قال : () ومنها كل اسم معدول من (٢) فاعِلٍ إِلَى فَعْلٍ فِي
حَالِ التَّعْرِيفِ نَحْوُ : عَمْرٌ ، وَقَتْمٌ .

معنى الْعَدْلِ أَنْ تُرِيدَ لَفْظًا فَتَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ يَعْطِي
الْمَعْنَى الَّذِي أُعْطِيَ الْآوَّلُ بِعَيْنِهِ ، (٣) وهذا يقتضي أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ أَصْلًا
فِي إِعْطَاءِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَوْضِعُ الثَّقَلِ فِيهِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ لِاخْتِلَافِ
الْمَعْنَى ، لَمْ يَكُنْ (٤) ذَلِكَ عَدْلًا كَضَرْبٍ ، وَمَضْرُوبٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّ
هَذَا الْبِنَاءَ يَوْجِدُ مَعْدُولًا وَغَيْرَ مَعْدُولٍ ، وَطَرِيقُ الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْدُولِ
مِنْ غَيْرِهِ (٥) أَنَّهُ إِنْ سَمِعَ مَصْرُوفًا عَلِمْتَ أَنَّهُ مَنقُولٌ ، وَلَيْسَ بِمَعْدُولٍ ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ ؛ لِأَنَّ صَرْفَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ سَمِعَ غَيْرَ
مَصْرُوفٍ عَلِمْتَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ ، وَلَيْسَ بِمَنقُولٍ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ ؛ لِأَنَّ
عَدْمَ صَرْفِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، فَهَذَانِ قِسْمَانِ طَرَفًا نَقِيزٍ ، فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ
حَكِمْتَ عَلَيْهِ بِالنَّقْلِ إِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ
فِي النِّكَرَاتِ وَجَبَ الْحَكْمُ عَلَيْهِ بِالْعَدْلِ لِشَبهِ الْعَدْلِ بِالنَّقْلِ الْغَالِبِ فِي
الْأَعْلَامِ دُونَ الْإِتِّجَالِ ، وَالنَّقْلُ بِالْوَهْمِ ، لِأَنَّ الْعَدْلَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَيْنِ
فَهُوَ أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وينبغي أن يذكر ها هنا أقسام المعدولات ، فيقال :
المعدول على تسعة أقسام (٦) .

- | | |
|-----|----------------------------------------------------------|
| (١) | في "ق" " اشتراطه ." |
| (٢) | في الجمل : ٢٢٢ " من " والمثبت يوافق بعض نسخ الجمل . |
| (٣) | انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٣ وانظر ما تقدم ص : ٨٩ |
| (٤) | في "ق" " ولو اختلف اللفظان لاختلافه لم يكن . . . " |
| (٥) | في "ق" " المعدول من غير المعدول ." |
| (٦) | انظر هذه الأقسام في شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٤ وما بعدها . |

أحدها : ما كان معدولا من فاعل معرفة إلى فَعَل وهو على ضربين . أحدهما : ما نقل من أعلام المذكر نحو : عمر ، وزفر ، ولا يختص بباب ، وقد تقدم آنفاً . والثاني : ما نقل من صفات المذكر مخصوصاً بالنداء نحو : يا فُسَقُ ، ويا غُدُرُ ، ويكون هذا أيضاً معدولا من فَعِيلٍ وعن أَفْعَلٍ نحو : يا خَبِيثُ ، ويا لُكْعُ ، وَالْأَصْلُ يا فاسقُ ، ويا غادرُ ، ويا خبيثُ ، ويا لُكْعُ ، وهذا الضرب يكثر استعماله ^(١) في باب النداء ، وقد تقدم في بابه .

القسم الثاني : المعدول في العدد ، وله بناءان : فُعَالٌ ، وفَعَلٌ كقولك : أَحَادٌ ومَوْحِدٌ ، وشَنَاءٌ ومَشْنَى ، واخْتَلَفَ في القياس إلى عَشَارٍ ^(٢) ومعشر وقد تقدم في أول الباب .

القسم الثالث : المعدول من طَرِيقَةِ الْجَمْعِ نحو : جُمِعَ ، وَكُتِبَ في التوكيد ، وهما معدولان من جَمَاعَى ، وَكُتَاعَى ^(٣) ، أَوْجَمَاعٍ ، وَكُتَاعٍ ٢٦١ كَصَحَارَى وَصَحَارٍ ، لَأَنَّ جُمْعَاءَ وَكُتْعَاءَ آسَمَانِ كَصَحْرَاءَ ، لا صِفَتَانِ كَحَمْرَاءَ ، فكان حقهما أَنْ يَكُونَ جُمْعُهُمَا ^(٤) كَجُمْعِ صَحْرَاءَ لا كَجُمْعِ حَمْرَاءَ ، وقال قومٌ : هما معدولان من جُمِعَ وَكُتِبَ ، لَأَنَّ جُمْعَاءَ وَكُتْعَاءَ بِمَنْزِلَةِ حَمْرَاءَ ، من قَبْلِ قولهم في المذكر : أَجْمَعُ وَأَكْتَعُ ، وقياس فعلاء التي يقال في مذكرها أَفْعَلُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى فَعَلٍ كَحَمْرَاءَ وَحُمُرٍ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وعليه حُذِّقُ النَّظَارِ كَالْفَارِسِيِّ ^(٥) وَأَبْنِ جَنِّي ، لَأَنَّ تَشْبِيهَ الشَّيْءِ بِشَكْلِهِ أَوْلَى من تَشْبِيهِهِ بِغَيْرِ شَكْلِهِ ، وَجُمْعَاءَ وَكُتْعَاءَ آسَمَانٍ لَا صِفَتَانِ فَحَقُّهُمَا أَنْ يُشَبَّهَا فِي الْجَمْعِ ^(٦)

- (١) ساقطة من " ح " .
 (٢) في الأصل " عشر " خطأ .
 (٣) في " ق " " جماعا وكتاعا " .
 (٤) في " ح " و " ق " " جمعهما " .
 (٥) انظر قول الفارسي في اللسان : " جمع " ٦٠ / ٨ ، وفي المسألة أقوال كثيرة انظر همع الهوامع ٩٠ / ١ ، وذكر آبن مالك أَنَّ جُمْعَ واخواتها هُذِلَتْ عن الإضافة المنوية ففي قولنا رأيت الهندات جُمِعَ ، أي رأيت الهندات جمعهن . شرح عدة الحافظ : ٨٦٢ .
 (٦) في الأصل " بالجمع " .

بِالْأَسْمَاءِ لَا بِالْأَصْنَافِ ، وَفَعْلًا إِذَا كَانَ اسْمًا جُمِعَ عَلَى فَعَالٍ ^(١) وَعَلَى فَعَالٍ ،
وقد تقدم ذلك في باب التوكيد .

القسم الرابع : المعدول عن الالف واللام ، وذلك سحر المجرد
ليوم بعينه ^(٢) ، وأمس في اللغة التسمية إذا كان أيضًا مجردًا في موضع
الرفع أو الجر بمنزلة ^(٣) ، وسلام عليكم في أحد الوجهين على أحد
القولين ، وآخر ، وكان الأصل في جميع ذلك أن يستعمل بالالف واللام ،
أما سحر وأمس ، وسلام عليكم فعدل عن تعريفها بالالف واللام إلى تعريفها
بالعلمية ، فاجتمع فيها العلمية والعدل عن الالف واللام ، فلم تنصرف
لذلك ، وأما آخر فقد تقدم القول فيه في صدر الباب .

القسم الخامس : فعال المعدول عن آفعل في الأمر كنزال ، وحذار ،
أي أنزل وأحذر ، وسيأتي .

القسم السادس : فعال المعدول في النداء عن فاعلة أو فاعلة ،
أو فعلا نحو : يا فساق ، يا خبث ، والكاع ، والمراد يا فاسقة ، يا خبيثة ،
وبالكاع ، وهذا الضرب من فعال مطرد في ذمّ الموتى كفعّل في ذمّ المذكر ،
وكلاهما مخصوص بالنداء ^(٤) ، وقد تقدم في باب .

القسم السابع : فعال المعدول عن المصدر كجأ ، ويسار
معدول عن فجأه ويسره ، ولا خلاف في قصره على السماع وسيأتي .

- (١) في الأصل " فعال " .
(٢) انظر همع الهوامع ٩٢/١ .
(٣) انظر لغة تميم في " أمس " في اللسان ٩/٦ .
(٤) يقال للمذكر يا فسق ، وبالكع . . . وانظر المسألة في المذكر والموتى
لأبي بكر الأنباري : ٦١٤ ، وقد ورد في الشعر غير منادى ، قال
الخطيب :
أَطَوِّفُ مَا أَطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ
وانظر اللسان : " لكع " .

القسم الثامن : فعال المعدول عن صفة غالبية في غير النداء (١)

نحو : جعار ، وقثام للضبع ، وحلاق للمنيه ، والمراد جاعة ، وقاشة ، وسيأتي أيضاً (٢).

القسم التاسع : فعال المعدول عن الأسماء الأعلام في الأشخاص

نحو : حذام ، وقطام ، ورقاش ، وهذا القسم نظير عمر ، وزفر في كونها أعلاماً للأعيان معدولة عن أعلام الأعيان حقيقة ، وسائر أعلام للمعاني المفهومة منها وكلا القسمين بمنزلة المعدول عن المصدر في قصرهما على السماع ، وسيأتي مستوفى في بابه إن شاء الله .

فصل : وأعلم أن كل "فعل" في المعدولات لا ينصرف في حال التعريف مطلقاً ، وينصرف في حال التذكير غير "أخر" خلافاً لابي الحسن في جمع وابه (٣) ، فإنه ينصرف في حال التسمية به ، ولابن السيد في فسق وابه فإنه أيضاً يصرفه ، لأنهما لم يعدلا في حال التسمية بهما (٤) فوجب أن تجر مجرى سحر في حال التسمية به ، فإنه ينصرف اتفاقاً ومقتضى الكلية أصح (٥) والفرق بينهما حين سحران جمع وفسق وأمثالهما لم تستعمل إلا معدولة ، فصار لفظها نصاً في العدل ، فوجب رعيه ، بخلاف سحر فإنه ليس نصاً في العدل في حال التسمية به ، لاستعماله قبلها معدولاً وغير معدول ، فعُدله إذا إنما هو بال إشارة إلى يوم بعينه ، فلذلك وجب صرفه في حال تسمية المذكور به ، إذ ليس لفظه نصاً في العدل

(١) في الأصل "غير في النداء" خطأ .

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣) انظر مذهب الأخفش في إصلاح الخلل : ٢٧٥ ، وجمع الهوامع ١/ ٩٠ .

(٤) ساقط من "ق" وهو يعني أن العدل في فسق وابه إنما يكون

في حال كونها مناديات ، أما إذا سمي بها لم تعد مناديات ،

فليس للعدل فيها مكان ، وكذلك جمع إذا سمي بها فإنه بالتسمية

بها خرجت عن باب التوكيد ، والعدل مشروط فيها إذا كانت للتوكيد

هذا معنى كلام ابن السيد . انظر إصلاح الخلل : ٢٧٥ .

(٥) أي الكلية الواردة في أول فصل .

فيراعى ، وليس عَمَرُ الْعِلْمِ مع قَمَرٍ جمع قَمَرَةٍ بمنزلة سحر ، من قبل أَنَّ عَمَرَ الْعِلْمِ لا يكون مَرَّةً علماً ، ومَرَّةً قَمَرَةً ، ولو كان كذلك لم يكن لفظه نصاً فسي الْعَدْلُ ولزم أَنَّ يكون بمنزلة (١) سحر في وجوب الّانصراف في حال تسمية المذكّره ، ولكن إِنْ سميت بالجمع صرفت وإِنْ سميت بعمر المعدول عاقلاً أو غير عاقل لم تصرف وجهاً واحداً ، لانه اللفظ المعدول بعينه ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي) (٢) إلى آخره .

هذا الفصل قد تقدم الكلام عليه مع الكلام على [ما كان على] (٣)

بناء الفعل / المستقبل ، فليُنظر هناك ، ونذكرها هنا مسائل لم تذكر ٢٦٢ هناك ، فمن ذلك أَنَّ اتَّسَعِيَ مذكراً بفعلٍ أَصْلُ وزنه . مخصوصٌ بالأفعال ، لكنه اعتلّ اعتلالاً صاربه على أوزان الأسماء ، فَإِنَّهُ مصروف كقيل ، وَرَدَّ ، لأن هذا آليات أصله أن يراعى فيه اللفظ (٤) ، فَإِنْ قلت : فما بالهم منعوا صرف أقام إذا سُمِّيَ به مجرداً ؟

فالجواب (٥) : أَنَّ الزيادة في أوله تحرّز الأصل وتنه عليه ،

فلذلك لم ينصرف بخلاف باب قيل وَرَدَّ ، فَإِنَّهُ ليس فيه ما يحرّز الأصل ، فلا يراعى .

قال القاضي : هذا إذا كان ذلك الاعتلال لازماً ، فأما إذا كان

غير لازم كتحفيف ضرب بعد التسمية به ، فَإِنَّهُ لا ينصرف ، وهذا الذي قاله

(١) في "ق" "مثل" .

(٢) الجمل : ٢٢٢ .

(٣) تكملة من "ق" و"ح" .

(٤) انظر المقتضب ٣/٣١٤ .

(٥) هذا الجواب مستفيد من شرح آبن الضائع : ٢٣٣ .

القاضي من امتناع صرف ضرب المخففة بعد التسمية به ليس مذهب سيبويه ،
وإنما هو مذهب أبي العباس المبرر (١) ، ومذهب سيبويه صرفه (٢)
وهو الصحيح ؛ لأن مراجعة الأصول تكون بأدنى سبب ، والخروج عنها
لا يكون إلا بسبب قوي .

فإن سميت به مذكراً بعد التخفيف فإنه مصرف قولاً واحداً ،
لأن التخفيف حينئذ نظيره (٣) الإللال في قيل ، ورد في اللزوم ، فجرى
ذلك كله مجرى واحداً في وجوه (٤) الصرف .

مسألة : (٥) إذا سميت بأنظور من قوله : (٦)

وإتني حيشا يشني الهوى بصري من حيشا سلكوا أدنونا نظور
فذهب الفارسي في التذكرة إلى الصرف ، والشلوين إلى تركه ، فوجه قول
الفارسي أنه يراعى فيه اللفظ ، وقد أزلت المدة الوزن المانع ، فوجب صرفه
وهو أظهر ، ووجه قول الشلوين أن الأصول معتبرة عند الحاجة إلى استعمال
الضرائر نظراً إلى امتناعها في القياس ، فكانها معدومة في الحس .

ونظهر هذه المسألة مسألة ألف الجمع إذا أكتنفها واوان ، والثانية
منهما تلي الطرف وجب همزها نحو أوائل في جمع أول ، فإن بعدت من
الطرف لم يجز همزها نحو : عواوير في جمع عوار (٧) ، فإن اضطر شاعر

-
- (١) انظر المقتضب ٣١٤/٢ .
(٢) الكتاب ٣٠٦/٣ .
(٣) في "ق" نظير .
(٤) في "ق" وجوب .
(٥) هذه المسألة استفادها من شرح ابن الضائع ٢٣٣ ، وانظر قول الفارسي
أيضاً في الخزانة .
(٦) البيت لأبراهيم بن هرمه في ملحقات شعره : ٢٣٩ ، والخصائص
٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٦ ، ٣٣٨ ، ٦٣٠ ،
وشرح القصائد السبع : ٢٣٢ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح الجمل
لابن صفور ١٢١/١ ، والخزانة ٥٨/١ .
(٧) العوار : القذى في العين .

فأشبع الأول فقال : أوائل ^(١) وحذف في الثاني فقال عوار ^(٢) بقي كل واحد من الحرفين على ما كان عليه قبل استعمال الضرورة لما قلناه من المحافظة على الأصول وعدم الاعتداد بالعوارض الضرورية ^(٣).

والجواب عن هذا الاحتجاج : أن النظائر تختلف أحكامها باختلاف أبوابها ، ومثال ذلك من مسائل الفقه : مَنْ لَمْ يَدْرِ مَا طَلَّقَ ، أَثَلَاثًا ^(٤) أَمْ اثْنَتَيْنِ ؟ وَمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا صَلَّى أَثَلَاثًا ^(٤) أَمْ أَرْبَعًا لَزِمَهُ أَكْثَرُ الْعَدْرِ فِي الطَّلَاقِ وَأَقْلَبُهَا فِي الصَّلَاةِ ، فهاتان المسألتان نظيرتان ، وقد اختلف حكمهما باختلاف بابيهما . وكذلك ما نَحْنُ بِسَبِيلِهِ فِي مَسْأَلَتِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَبَابِ التَّنْصِيفِ هُمَا نَظِيرَتَانِ ، وحكمهما مختلف باختلاف بابيهما ، فبَابُ مَا لَا يَنْصَرَفُ يَرَاعَى فِيهِ الَّلَفْظُ دُونَ الْأَصْلِ إِلَّا بِمَحْزَرٍ ، وبَابُ التَّنْصِيفِ يَرَاعَى فِيهِ الْأَصْلُ دُونَ الَّلَفْظِ ، والله أعلم .

مسألة : وَأَمَّا ذَلَاذِلُ جَمْعِ ذُلٍّ [منونا] ^(٥) وَذُلُّ كِفْلٍ وَزُبُرٍ ، وهو أسفل القميص فيقال فيه : ذُلٌّ بِحَذْفِ آلِفِ مَنْوُنَا ، فهل هذا التنوين عوض من الحرف المحذوف كتنوين جَوَارٍ ونحوه ، أو تنوين صرف ؟ قولان لسيبويه والفرسي ^(٦) ، فوجه المنع أن تتوالى أربع حركات محرز الأصل ، فوجب اعتباره في أحسن تصغير أحوى ، ووجه الصرف زوال الصورة المانعة لفظاً على الأصل المعتبر في هذا الباب ، والعجب من ابن الأضائع حيث قال فيه : إِنَّهُ تَنْوِينٌ صَرَفٌ بِاتِّفَاقٍ مَعَ وَجُودِ الْخِلَافِ وَظُهُورِ

-
- | | |
|-----|--------------------------------------------------------------|
| (١) | في الأصل " أوائل " خطأ ، لأنها لم تشبع . |
| (٢) | في الأصل " عوار " خطأ ، لأنه لم يحذف منها شيء . |
| (٣) | في " ق " الضرورة " وانظر المسألة في اللسان " عور " ٦١٥ / ٤ . |
| (٤) | في الأصل " ثلاث " بدون الهمزة في كلا الموضعين . |
| (٥) | تكملة من " ق " . |
| (٦) | انظر قول الفرسي في اللسان : " جال " . |

وجه كل واحد من القولين.

مسألة: (١) إذا سميت مذكراً بجيئ ^ج اسم الضبع جرى مجرى

زينب في منع الصرف ، فإذا خففته بعد التسمية فقلت : جيل منعت
أيضاً ، وإن كان في اللفظ على ثلاثة أحرف ، لأن حركة الهمزة محررة للأصل ،
فوجب اعتباره كما ذكر في مسألة أحوى مصفراً ، وصحة الأياحررة أيضاً ،
فتأكد اعتبار الأصل ، فإذا عرفت هذا علمت أنه ليس في / اعتبار ٢٦٣
الأصل ها هنا ما يقوي مذهب أبي العباس في اعتبار الأصل في صرف
المخفف بعد التسمية بما قلناه من (٢) حضور ما يحذف الأصل ها هنا وعديه
هناك ، وإن كان ابن السراج والسيرافي قد احتجا بالمنع [هنا على المنع]
هناك .

وأما سؤال إذا سميت به مذكراً ثم خففته بعد التسمية فبمنزلة
جيئ فيما ذكر ، إلا أنه ليس فيه غير المحرز الأول ؛ لصحة ثانيه ، وهذا
كله واضح إن شاء الله .

مسألة : " أفعل " في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، فلذلك منعوا
صرفه علماً لمذكر لغلبة هذا الوزن في الأفعال ، و " فاعل " في الأسماء
أقل من " أفعال " فيها ، فكان ينبغي على هذا أن يكون أولى بمنع الصرف
منه ، وهو عند الجمهور مصروف فما الفرق ؟

الجواب : أن الكثرة والقلّة إنما تعتبران في الأسماء غير الصفات ،
لقرب الصفات من الأفعال ، ولما كان " فاعل " في الأسماء غير الصفات أكثر
من " أفعل " فيها آنصرف هذا لكثرة وجوده فيها ، ولم ينصرف ذلك لقلته
فيها (٤) وقد مضى في القاعدة التي يندرج تحتها هذا المعنى أن الوزن

(١) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

(٢) في " ق " في " .

(٣) تكلمة من " ق " ، وأنظر اللسان " جال " .

(٤) في " ق " لقلّة وجوده فيها .

الفالب على الفعل لا أثر له في منع الصرف إلا بشرط أن يكون في أوله حرفاً من حروف ثأيت ، وإنما ذكرنا هذه المسألة هنا ليحصل بها بيان العلة في ذلك ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومنها كل آسمين جعلاً اسماً واحداً نحو : حضرموت ، وبعل بك) (١) إلى آخره .

التركيب يكون على جهة الإضافة كغلام زيد ، وعلى جهة الإسناد كقام زيد ، وعلى جهة المزج والخلط كعل بك ، وهذا الثالث هوالمعتبر في منع الصرف ، هذا الضرب من التركيب يوجد في حالي التعريف والتذكير .

فأما الضرب الأول فنحو : بعل بك ، وحضرموت ، ورام هرمز ، وما سرجس ، ومعدى كرب ، وأما الضرب الثاني فنحو : خمسة عشر ، وخامس عشر في الأعداد ، وهو جاري بيت بيت ، ولقيته كفة كفة في الأحوال ؛ أي ملاصقاً ومتواجهين ، وساء صبح ، ويوم يوم ، وبين بين ، في الظروف ، أي صباحاً وساءً ، ويوماً ويوماً ، وبين كذا وبين كذا ، ونحو : حيص بيص في غير الممكن ؛ أي داهية يضيق المخرج عنها ، وجاء التركيب أيضاً في النداء نحو يابن أم ، ويابن عم ، فإذا سميت بهذا الضرب الثاني لحق بالاول وصار الضربان ضرباً واحداً .

وفي جميع ذلك في حال التسمية (٢) ثلاثة أوجه .

أحدها : إجراؤه مجرى الاسم الذي لا ينصرف ، ويكون حينئذ آخر الأول مفتوحاً إن كان صحيحاً ، أو (٣) ساكناً إن كان معتللاً ، فلزم

(١) الجمل : ٢٢٣ .

(٢) في "ج" العلمية .

(٣) في الأصل "أو" .

فتحه في حال الصحة ليتنزل (١) الثاني من المركبين منزلة تاء التانيث (٢) ولزوم سكونه في حال اعتلاله طلباً (٣) للتخفيف، ولتنزل آياء منه منزلة يا " دَرْدَبِيس " اعتباراً بجعل الأسمين اسماً واحداً (٤)، وقال الخليل: شبهوا هذه الآيات بألف مثني حيث عروها من الجر والرفع، فكما هَبَرُوا أَلَفَ مِنْهَا (٥) عَرَوْهَا مِنَ النَّصْبِ أَيْضاً (٦). وقال سيبويه: شبهوها بياء ساكنة زائدة نحو: يا دَرْدَبِيس ولم يحركوها تحريك الصحيح لاعتلالها؛ يعني فراراً من الثقل.

والوجه الثاني: إجراؤه مجرى المضاف والمضاف إليه، فيتأخر حينئذ آخر الأول بالعوامل لفظاً إن كان صحيحاً أو تقديرًا إن كان معتلاً من غير فرق بين حالة النصب وحالتي الرفع والجر؛ ليكون في حال إعرابه بمنزلة في حال بنائه مع الثاني، بخلاف ياء القاضي؛ إذ لم تكن قط محل بناء، فيجري عليها في حال إعرابها حكمها في حال بنائها.

وأما الاسم الثلاثي المضاف إليه فحكمه ثم حكمه مفرداً تمنعه من الصرف في حال استقلاله بعله المنع وتصرفه في حال تعربه من ذلك. والوجه الثالث: بناؤه على ألتج تشبيهاً بخمسة عشر،

-
- (١) في "ق" "لتنزل".
(٢) انظر شرح عدة الحفاظ: ٨٥٥ وشرح الشافية الكافية: ١٤٥٥.
(٣) في جميع النسخ "طلب" مرفوعاً.
(٤) انظر شرح عدة الحفاظ: ٨٥٥ وشرح الشافية الكافية: ١٤٥٥، والمساعد ٣٢/٣، وشرح ألفية ابن معطى ٤٦٠.
(٥) في الكتاب "منها".
(٦) الكتاب ٣٠٦/٣.
(٧) نص سيبويه هو: "ولمّا اختصت هذه الآيات في هذا الموضع بهذا، لأنهم يجعلون الشئين هاهنا اسماً واحداً، فتكون آياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو يا دَرْدَبِيس، ومفاتيح، ولم يحركوها تحريك الراء في شجر، لاعتلالها كما لم تحرك قبل الإضافة، وحركت نظائرها من غير الآيات".
الكتاب ٣٠٦/٣ - ٣٠٧.

حكاه غير سيبويه (١) ، وهو تشبيهٌ ضعيفٌ ، وهذا الوجه أقربُ فيما كان مركباً قبل التسمية ، لأنه أشبه بأصله من بعَل بك وبابه .

قال ابن السراج : فإن سميت بالمضاف والمضاف إليه فالقياس أن يترك على حاله ، وأجاز الأخفش التركيب ، فتقول في التسمية بمائة دينار / ٢٦٤ مثلاً : جاء مائة دينار (٢) والوجه ما ذكرناه ، والله أعلم .

ثم قال : (ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق نحو : أرطى ، وطلق ، ومعرى) . (٣)

ألف الإلحاق تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التانيث من ثلاثة أوجه ، وهي : (٤) الزيادة ، وعدم الانقلاب ، والامتناع من لحاق تاء التانيث في حال التسمية ، فإن قيل : هلا قلت : إنها منقلبة عن ياء الإلحاق ؟

فالجواب : أنها لو كانت منقلبةً لكان ذلك فارقاً بينها وبين ألف التانيث ولا تصرف ما هي فيه كما أنصرف " علماً " علماً لمذكر لهما فارقت همزته همزة التانيث بانقلابها عن (٥) غير مانع (٦) ، وهمزة التانيث منقلبةٌ عما يمنع بنفسه وهو ألف التانيث ، وألا صل في ذلك أن الحرف إذا كان منقلباً عن مانعٍ منع ، وإن كان منقلباً عن غير مانع لم يمنع ، فالأول كالف التانيث ، والثاني كهجرة الإلحاق (٧) - فلو كانت ألف الإلحاق (٧-٢) منقلبةً عن " ياء " لم يكن لها حظ في المنع ، لأنقلابها عن غير مانع .

-
- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٦٠ .
 (٢) انظر قول ابن السراج والأخفش في الأصول ٩٧/٢ .
 (٣) الجمل : ٢٢٣ .
 (٤) في الأصل " وهو " .
 (٥) في " ح " من " .
 (٦) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧١٢ .
 (٧-٢) ساقطة من " ح " .

فصل : ويجرى مجرى ألف الإلحاق فيما ذكر ألف التكرير ويقال
ألف التطويل ، فإذا سميت مذكراً بأرطى على من قال (١) : أديم
مأروط ، وهو شجرٌ يذبح به ، أو بقعثرى (٢) ، وهو أجمل الضخم لم
ينصرف للتعريف وشبه ألف التانيث وأنصرف في النكرة ومصفراً ،
لزوال العِلْمِيَّةِ بالتكرير وصورة ألف بالتصغير لكسرها قبلها (٣) ، فإن قيل
: هلا منعت هذه ألف وحدها ولزم فتح ما قبلها في التصغير لقوة
شبهها بألف التانيث على ما ذكر قبل ، كما منعت الألف والنون في فعلان
فعلَى ولزم فتح ما قبلها لقوة شبهها بهمزة التانيث في فعلاء أفعل ،
وهذه الألف أولى بذلك من الألف والنون ، لأن هذه الألف شبيهة
بما يمنع بنفسه ، والألف والنون شبيهتان بمنقلبهما يمنع بنفسه .

فالجواب : أن هذه الألف كانت قبل التسمية معرضة للإلحاق
تاء التانيث وهي بعد التسمية ممنوعة من لحاقها ، فلما نكرتها صارت
بالتنكير إلى حالة كانت فيها غير ممنوعة من لحاقها ، فلذلك وجب صرفها
في حالتها التنكير ، ولم تنصرف في حالة التعريف ؛ لأنها الحالة التي يتم
بها (٤) شبهها بألف التانيث ، وأما كسرها قبلها في التصغير فلقصر الشبه
على إحدى حالاتها الثلاث بخلاف الألف والنون في فعلان فعلَى ، فإن
شبهها بهمزة التانيث في فعلَى أفعل قائم في آلاحوال الثلاث ، وهذا
بين إن شاء الله ، فإن سميت بأرطى على من قال : أديم مرطى لم ينصرف
للتعريف ووزن الفعل في حالتها تكبيره (٥) وتصغيره ؛ لقيام السببين في

(١) في الأصل "على ما قال" خطأ .

(٢) قال أبو الفتح : "... لحاقها لغير الإلحاق ولا تانيث ، وذلك

قولهم "قبعثرى" فليست هذه الألف للتانيث لأنها منوثة ولا

للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق قبعثرى به " سر صناعة

الإعراب ٦٩٤ .

(٣) انظر المسألة في سر صناعة الإعراب : ٦٩١ ، وانظر مراجع أخرى

للمسألة في أول الباب ص

(٤) في "ح" و"ق" "فيها" .

(٥) في الأصل "تذكيره" خطأ .

الحالتين ، إلا أنه ينون مصغراً في حالتَي الرفع والجَر كتنوين جوارٍ وبابه على الأصح .

مسألة : أَلْفُ مَعْرُزٍ لِلإِلْحَاقِ لَيْسَ غَيْرُ (١) ، وَالْمَشْهُورُ تَأْنِيثُهُ ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَلَّا يَنْصَرَفَ عَلماً لِمَذْكُورٍ أَوْ لِمَوْثَثٍ فِي حَالَتَيْ تَكْبِيرِهِ (٢) وَتَصْغِيرِهِ ، أَمَّا امْتِنَاعُ صَرْفِهِ عَلماً لِمَذْكُورٍ فَلِلتَّعْرِيفِ وَأَلْفُ الإِلْحَاقِ ، وَالتَّأْنِيثِ زِيَادَةٌ ، وَهُوَ تَأْنِيثُ لَفْظِي كَزَيْنَبَ عَلماً لِمَذْكُورٍ ، أَوْ يَكُونُ امْتِنَاعُ صَرْفِهِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ وَأَلْفُ الإِلْحَاقِ زِيَادَةٌ فِي الثَّقَلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ التَّأْنِيثِ وَأَلْفُ الإِلْحَاقِ ، وَيَكُونُ التَّعْرِيفُ زِيَادَةٌ فِي الثَّقَلِ ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَا فَرْعَيْنِ فَإِنَّ الْمَجَامِعَةَ بَيْنَهُمَا لَا أَثَرُ لَهَا فِي مَنَعَ الصَّرْفِ أَصْلًا ، فَإِذَا صَغُرَتْ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ لَيْسَ غَيْرُ (٣) لَزَوَالِ صُورَةِ أَلْفِ الإِلْحَاقِ بِكُسْرٍ مَا قَبْلَهَا ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْوُنُ رَفْعًا وَجَرًّا كَتَنْوِينِ جَوَارٍ وَبَابِهِ ، (٤) - وَقَدْ تَقَدَّمَ مَذْهَبُ يُونُسَ .

وَأَمَّا امْتِنَاعُ صَرْفِهِ عَلماً لِمَوْثَثٍ فَلِلتَّعْرِيفِ وَأَلْفُ الإِلْحَاقِ وَالتَّأْنِيثِ أَلْفُ لَفْظِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ زِيَادَتَانِ فِي الثَّقَلِ ، أَوَّلُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَأَلْفُ الإِلْحَاقِ وَالتَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ زِيَادَتَانِ فِي الثَّقَلِ ، أَوَّلُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ وَأَلْفُ الإِلْحَاقِ وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ زِيَادَتَانِ فِي الثَّقَلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ التَّأْنِيثَيْنِ هُوَ الْمَانِعُ مَعَ أَلْفِ الإِلْحَاقِ ؛ لِمَا قُلْنَا مِنْ امْتِنَاعِ التَّأْنِيثِ ، لِمَجَامِعَةِ هَذَيْنِ ، فَإِذَا صَغُرَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ زَالَتْ صُورَةُ أَلْفِ الإِلْحَاقِ فَيَبْطُلُ حُكْمُهَا فِي الْمَنَعِ وَبَقِيَ حُكْمُ آيَاتِي عَلَى مَا ذَكَرْتُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

-
- (١) فِي هَاشِ أَلْأَصْلِ مِنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى ، وَفِي " ح " وَ " ق " " لَا غَيْرَ " .
 (٢) فِي أَلْأَصْلِ " تَنْكِيرُهُ " خَطَأً .
 (٣) فِي هَاشِ أَلْأَصْلِ مِنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى وَفِي " ح " وَ " ق " " لَا غَيْرَ " .
 (٤-٤) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

/ فَإِنْ سَمِيتَ بِهِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ ذِكْرِهِ (١) مِنْ الْعَرَبِ بَطْلُ حَكْمِ ٢٦٥
التَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ وَبَقِيَ حَكْمُ مَا عَدَاهُ عَلَى مَا ذُكِرَ ، وَهَذَا كُلُّهُ وَاضِحٌ (٢) ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسألة : فَإِنْ قِيلَ وَلَمْ لَمْ يَمْنَعِ التَّأْنِيثُ مَعَ الْإِلْحَاقِ وَهَذَا

فرعان ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْإِلْحَاقَ فِيهَا شَائِبَةٌ مِنَ التَّأْنِيثِ وَهِيَ
شَبِيهَةٌ* بِالْفِ عَلَى مَا مَضَى بَيَانُهُ ، وَتَأْنِيثٌ فِي تَأْنِيثِ تَأْنِيثِ كَقَوْلِكَ : وَاحِدٌ
فِي وَاحِدٍ بِوَاحِدٍ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ مُرَكَّبًا مِنْ فَرْعَيْنِ مُتَبَايِنِينَ حَقِيقَةً
أَوْ حَكْمًا ، وَمِثْلُكَ يَتَضَاعَفُ الثَّقِيلُ الَّذِي يَقْوَى عَلَى إِخْرَاجِ الْأَسْمِ عَنْ أَصْلِهِ
مِنَ الصَّرْفِ إِلَى عَدَمِ الصَّرْفِ فَتَدْبِرُهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

مسألة : إِنْ قِيلَ : هَلَّا لَمْ يَنْصَرَفْ عَلِيًّا عَلِمًا لِمَذْكُورِ (٣) لَشَبِيهِهِ
هَمْزَتُهُ بِهَمْزَةِ (٤) حَمْرَاءَ فِي الْإِنْقِلَابِ عَنْ زَائِدٍ ، كَمَا لَمْ يَنْصَرَفْ أَرْطَى عَلِمًا
لِمَذْكُورِ (٣) لَشَبِيهِهِ بِالْفِ التَّأْنِيثِ فِي الزِّيَادَةِ وَعَدَمِ الْإِنْقِلَابِ كَمَا تَقَدَّمَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الِهْمَزَتَيْنِ فِي عَلِيًّا وَحَمْرَاءَ [وَ إِنْ] (٥) اتَّفَقَتَا
فِي الْإِنْقِلَابِ عَنْ زَائِدٍ ، فَقَدْ اخْتَلَفَتَا فِي الْحُكْمِ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَمْزَةَ حَمْرَاءَ مُنْقَلِبَةٌ
عَنْ حَرْفٍ يَمْنَعُ بِنَفْسِهِ وَضَعًا وَهُوَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ ، وَهَمْزَةُ (٦) عَلِيًّا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ
حَرْفٍ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْمَنْعِ لَا فَرْعًا ، وَلَا أَصْلًا ، وَالْحُكْمُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْلِ
دُونَ الْحَرْفِ الْمُنْقَلِبِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " مَا ذَكَرَهُ " خَطَأً .
(٢) " وَهَذَا كُلُّهُ وَاضِحٌ " سَاقِطٌ مِنْ " ق " . * فِي الْأَصْلِ : " شَبِيهَتَاهَا " وَفِي ق " شَبِيهَتَاهَا " .
(٣-٣) سَاقِطٌ مِنْ " ح " .
(٤) فِي " ق " هَمْزَتُهُ هَمْزَةٌ .
(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ " ح " .
(٦) فِي " ق " وَالْفِ عَلِيًّا .

مسألة : فإن قيل : فينبغي (١) أن ينصرف حمراء لزوال صورة ألف التانيث بآقلابها همزة كما أنصرف أرطى مصغراً لزوال صورة ألف اللاحاق بكسر ما قبلها .

فالجواب : أن المنع في أرطى إنما هو لصورة الألف ، فلما زالت الصورة آنصرف ، والمنع في باب حبلى مثلاً ليس بصورة الألف ، وإنما هو لمعناها ، فلم ينصرف لبقاء المعنى وإن زالت الصورة في اللفظ ، والله أعلم .
ثم قال : (منها كل اسم (٢) مذكر سميت بموءنث على أكثر من ثلاثة أحرف) إلى آخره .

الغرض بهذا الفصل تسمية المذكر بما ليس فيه علامة من موءنث الأسماء ، أما ما فيه علامة فلا إشكال في امتناع صرفه ، وإما مطلقاً إن كانت العلامة غير التاء (٣) في الاحوال الثلاثة (٣) ، وإما في حال العلمية إن كانت التاء . (٤)

فأما الموءنث بغير علامة ، فقد ضمناه الفصل قبل ليكون الفصلان فصلاً واحداً طلباً للاختصار ، فلا تطول بإعادته ، ولكن نذكرها هنا ما قاله التحويون في علة امتناع نحو زينب علماً لمذكر من الصرف ، إنما لم ينصرف ، لأنه في أسماء الذكور كالأعجمي في الأسماء العربية ، وذلك أن كل واحدٍ منهما دخيل (٥) فيما صار إليه (٦) غير أصيل فيه ، فتمكن الثقل بعدم الإلف (٧) فمنع ما يستثقل وهو الجر والتنوين ، وعن هذا المعنى يعبر

-
- (١) في "ق" "ينبغي" بدون فاء . خطأ .
(٢) الجمل "اسم ساقطة من "ح" وانظر الجمل :
(٣-٣) ساقطة من "ح" .
(٤) في "ق" "للتاء" .
(٥) في الأصل "دخل" .
(٦) في الأصل "و" "ح" "منه" .
(٧) في "ق" "لعدم اللفة" .

المعربون بقولهم : لا ينصرف للتعريف والتأنيث بمعنى أَنَّ هذا اللفظ مألوف في أسماء الموءنث فأبقيت عليه التسمية الأصلية ، وإن كان مدلوله مذكراً ومجرداً من العلامة ، بهذا المعنى "علل سيبويه" (١).

والقول الثاني : أَنَّ الحرف الزائد على الثلاثة (٢) تنزل منزلة تاء التأنيث ، بيانه أَنَّ هذا الحرف الزائد على الثلاثة يعاقب تاء (٣) التأنيث في تصغيره علماً لموءنث ، فلا يجمع (٤) بينهما بخلافه ثلاثياً ، فدلّت هذه المعاقبة على ما قلناه من تنزله منزلة تاء التأنيث ، فكانت تاء تأنيث بهذا اللَّحْظ ، فقولهم في نحو "زينب" علماً لمذكر : لا ينصرف للتعريف وللتأنيث ، مع كونه غير موءنث لا لفظاً ، لتجرده ولا معناه ، لتحول دلالة ، إنما هو على معنى أن هذا الحرف الزائد لما تنزل منزلة تاء التأنيث فكانت تاء تأنيث ، من جهة الحكم الذي أعطته المعاقبة المذكورة ، ويشعر بصحة هذا أنه لا يعاقبها إلا ما يحل محلها ؛ وذلك أن تاء التأنيث لا يتصور أن تكون ثالثة وضعاً ، ولا تكون من جهة الوضع إلا أربعة ، فصاعداً ، وهذا معنى دقيق فتدبره (٥) وبالله التوفيق .

وأما استضعاف ابن الضائع هذا القول الثاني بما الزمه من صرف قدام ، ووراء علمين لمذكر ؛ لحصول (٦) الجمع بين الحرف الرابع وتاء التأنيث فيها (٧) / مصغرين ، فغير سديد ، لأن الجمع بينهما أمر ٢٦٦

- (١) الكتاب : ٢٣٦/٣ .
 (٢) في "ق" "الزائد على ثلاثة أحرف" .
 (٣) في "ق" "يعاقبها" التأنيث .
 (٤) في "ح" "فقد يجمع" خطأ . وفي "ق" "لا يجمع" بدون حرف العطف .
 (٥) هذا الوجه الثاني في شرح ابن هشوب : ٢٢٨-٢٢٩ ، وانظر المسألة في المذكر والموءنث لابن الأنباري : ٧٠٢ وما بعدها .
 (٦) في "ق" "فلحصول" .
 (٧) انظر قول ابن الضائع في شرح الجمل له : ٢٣٥ .

لفظي ، موه كد للتأنيث لا يُفَيِّتُ معنًا ، فَأَعْتَفَرْتُكَ لَفْظًا ، لِبُزْرَةِ الْإِشْعَارِ (١)
بتأنيثهما لما تعذر ما يدل على ذلك ، وكان أولى من فوات المعنى ، وهو
التأنيث الذي خُصَّ به من بين سائر ظروف المكان ، والله أعلم .

مسألة : إذا سميت مذكرا بأسماء علماء لموه نث ، فمذهب الفراء
أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ؛ لأنه عنده منقول " من أسماء "
تكسير اسم ، ولكنه لما كثر استعماله في أسماء النساء لحق بالموه نث وضعاً
كزَيْنَبَ علماء المذكر (٢) ، ونظيره عند سيبويه هند علماء لموه نث من جهة
أنه منقول " من مذكر " ، وهو الجديد ، ولكن لما كثر استعماله في أسماء
النساء لحق بالموه نث وضعاً كدعد في جواز الوجهين ، ولولا ذلك لم يجز
فيه الصرف على مذهبه في المنقول من مذكر كزيد علماء لموه نث ، فإنه عنده
غير مصروف وجهاً واحداً (٣) ، ومذهب سيبويه في " أسماء " أنه فعلاء
وهمزته بدل " من واو " ، وأصله وَسَاءَ ، فأبدلت الواو همزة (٤) ساءاً ،
وهذا أولى من قول الفراء لما فيه من توهم الوصف الذي وضعت له المادة ،
وهو من مقاصد العرب في باب التسمية . وإنما لم يجز أن تكون الهمزة
أصلاً غير بدلٍ لرفض هذه المادة في اللغة ، وعلى هذا المذهب
لا ينصرف مطلقاً ، لأن همزته للتأنيث (٥) ، والله أعلم .

مسألة : إذا سميت مذكرا بذراع فإنه ينصرف مطلقاً وإن كان
موه نثاً وضعاً ، ووجه ذلك أنه كثر استعماله في أسماء الذكور ، إما على

(١) في الأصل " لزورة " والاشعار " بزيادة الواو .

(٢) انظر المسألة فيما سبق ص

(٣) الكتاب : ٢٤٢/٣ .

(٤) في الأصل " همزته " خطأ .

(٥) انظر ما سبق ص

ما قاله الشلوبين من نحو : أنت ذراعي ، وفلان ذراع لفلان ؛ أي مضد له ، لأنه لا يعلم استعماله علماً لمذكر عنده أصلاً (١) ، وأما على أن يكون قول الخليل : كثر تسمية المذكر به (٢) ، محمولاً على ظاهره ، وأنه يوصف به المذكور نحو : ثوبٌ ذراعٌ ، فلذلك جرى في الصرف مجرى ما ليس منقولاً من مؤنث ، فلم ينزل الحرف الرابع منه منزلة تاء التأنيث كجعفر علماً لمذكر ، وليس على ما قال ابن الضائع من شبهه بالمعجمة الجنسية محتجاً بذلك على صحة ما ذهب إليه من تعليل منع نحو زينب علماً لمذكر من الصرف ، وقد مضى بيانه ، وبالله التوفيق .

مسألة : ثلاث من قولك : ثلاث نسوة مؤنث من غير علامة ، وثلاثة من قولك : ثلاثة رجال مؤنث بالعلامة ، فان سميت مذكراً بالاول فهو بمنزلة زينب في ترك الصرف ، فان سميت بالثاني منزوع التاء فهو بمنزلة جعفر في وجوب الصرف ، لأنه انما كان مؤنثاً بالتاء ، فلما زالت التاء زال حكمها ، وهذا بخلاف حباري ، فإنه مؤنث بالالف وبالمعنى ، فإذا صغرت قلت : حَبِيرٌ فإنه لا ينصرف علماً لمذكر لبقاء التأنيث بالمعنى بعد زوال التأنيث بالالف ، فجرى لذلك مجرى زينب ، والله أعلم .

مسألة : لسان فيه لغتان : التذكير ، والتأنيث (٣) ، فلا ينصرف علماً لمذكر على لغة من أنت ، وينصرف على الأخرى ، وأما قباء ، وعراء ، فأنهما يذكرا ن بلحظ مكان ، ويؤنث بلحظ بقعة ، ينصرفان على الأول ولا ينصرفان على الثاني ، فان سميت بهما مذكراً على لغة من أنت صرفت ليس غير . قال الخليل : وترك الصرف خطأ (٤) ، يعني أنهما إنما كانا مؤنثين بلحظ

(١) انظر قول الشلوبين في شرح ابن الضائع : ٢٣٥ ، وبعضه في

حواشي الفصل له : ٢٥ .

(٢) الكتاب : ٢٣٦ / ٣ .

(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٩٥ .

(٤) الكتاب : ٢٤٥ / ٣ .

بقعة في قباء وحراء ، فلمس خاصا بلفظ ، فظهر الفرق ، والله أعلم .

ثم قال : (ومنها كل اسم مؤنث سميت بمذكر) ^(١) إلى آخره

لو قال : ومنها كل مؤنث دون أن يذكر اسما لكان أبيين ؛ ^(٢)

لأن الاسم عبارة عن اللفظ ، وليس اللفظ هو المسمى بمذكر ، ووجه ذلك أن

يكون سلك به مسلك من يرى أن الاسم هو المسمى ، والله أعلم .

ثم أعلم أن مسائل هذا الفصل ثلاث .

إحداها : تسمية المؤنث بالثلاثي الساكن الثاني كفضل .

والثانية : تسميته بالمحرك الثاني كقمر .

والثالث : تسميته بالزائد عليها كجعفر ، فامتناع الصرف في الثانية

والثالثة ظاهر ، لاستقلاله بعلمتي المنع وهما التعريف والتأنيث / ، وأما ٢٦٧

الأول ففيها خلاف ، فمذهب سيبويه امتناع الصرف للتعريف والتأنيث

أيضا ^(٣) ، والنقل من الخفة إلى الثقل قاوم خفة الوسط ، هذا هو

الجاري على السنة المعربين ، وأما عيسى بن عمر ، ويونس ، والجبرمي فصرفه

عندهم جائز كهند ، بل هو أقرب ، لأن نحو هند منقول من ثقل إلى

ثقل ، وصرفه جائز ، ونحو زيد علما لمؤنث منقول من خفة إلى ثقل ، وما

هو ثقل في إحدى حالتيه أخف ما هو ثقل في كلتا حالتيه ، هذه

حجتهم في ذلك . ^(٤)

(١) هذه الفقرة ساقطة من نسخة الجمل بتحقيق د . علي توفيق

الحمد وهي في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ص ٢٢٩ .

(٢) لفظة " اسم " لم ترد في نص الجمل أصلا سوا في نسخة الشيخ

ابن أبي شنب ، أو في نص الجمل عند كل من ابن الضائع

وابن صفور .

(٣) الكتاب ٢٤٢/٣ .

(٤) انظر مذهب عيسى ، ويونس ، والجبرمي في المقتضب ٣٥٢/٣ ،

وانظر الكتاب : ٢٤٢/٣ ، وشرح ابن صفور ٢٢٩/٢ .

والجوابُ : أن هذا الإلزام ليس فيه كبير دليل ، لأن موضع
الثقل إنما هو في ثقل الشيء ، إلى غير جنسه وبذلك تحصل المنافسة
والاستيعاش ، لعدم الإلف ، وأما نقله من مؤنث إلى مؤنث فليس فيه
خروج من الجنس ولا منافاة ، لوجود الإلف ، فلهذا جاز صرف نحو هـ
علماً لمؤنث ، لكونه مألوفاً في النساء ، ولم يجز صرف نحو زيد علماً لمؤنث ،
لكونه غير مألوف في النساء ، وهو موضع الثقل كما تقدم (١) . وبالله
التوفيق .

(١) انظر المقتضب ٣/٣٥٢ ، وشرح ابن الضائع ٢٣٦ .

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان

حكم هذا الفصل من أسماء القبائل، والأحياء في الصرف وتركه حكم غيره، فما كان فيه مع العلمية سبب ظاهر كوزن فعل، أو تأنيث لم ينصرف، كان اسماً لا ب، أو آم، أو حي، أو قبيلة كتغلب، وأعصر، وباهلة، وقضاعة، وخزاعة وأشياء ذلك، وما كان مجرداً من الأسباب الظاهرة فهو راجع إلى مقاصد العرب، فربما لزم في بعضها أن يكون اسماً لقبيلة فيمتنع الصرف كيهود، ومجوس، وأما يهود المصروف فنكرة جمع يهودي، وكذلك مجوس جمع مجوسي، كزنجي، و زنج، وربما غلب على بعضها أن يكون اسماً للحي فيصرف، وقد يستعمل اسماً للقبيلة فيمتنع كقريش ومعد، وعاد، وثقيف، وربما غلب على بعضها أن يكون اسماً للقبيلة، فيمتنع الصرف كسودس، وجذام، وربما كثيراً جميعاً كشود، وسباء، قال سيبويه: هما مرة للقبيلتين، مرة للحيين، وكثرتهما سواء (١)، وربما غلب على بعضها أن يستعمل اسماً لا ب كتنيم (٢)، وقد يستعمل اسماً للحي (٣) فيصرف في الوجهين، وقد يستعمل اسماً للقبيلة فيمتنع الصرف.

فصل: وأما ذكره تغلب في القسم الذي ينصرف في المعرفة، فإن الناس قد أخذوا عليه في ذلك وقالوا: هو خطأ، لأنه إن أريد به القبيلة ففيه ثلاث طل، التعريف والتأنيث ووزن الفعل، وإن أريد به

* في الأصل: كزنجي جمع زنج. خطأ

(١) الكتاب ٢٥٢/٣

(٢) الكتاب ٢٤٩/٣ ٢٥٠٠

(٣) قال سيبويه في معنى الحي: "وأما أسماء الأحياء فنحو معد،

وقريش، وثقيف، وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هو، لا، بنو فلان، فأنما جعله اسم حي". الكتاب:

٢٥٠/٣

(٤) الجمل: ٢٢٥

الحى فيه التعريف والوزن ، فهو غير مَصْرُوفٍ في المعرفة على كل حال سواء قصدت قَصْدَ حَيٍّ أو قَصْدَ قَبِيلَةٍ ، ولا فرق ، إلا أنه أَسْمُ قَبِيلَةٍ أَثْقَلَ مِنْهُ أَسْمُ حَيٍّ . (١)

والقول في ذلك - والله أعلم - : إنه إنَّ صَحَّ عنه بالرواية صرفه فَوَجَّهَهُ التَّجَوُّزُ في إطلاقِ الصَّرْفِ عليه من جهة ما اتَّبنى عليه أصلُ البابِ من حُصُولِهِ مع لَحْظِ التَّذْكِيرِ وعدمِهِ مع لَحْظِ التَّأْنِيثِ ، فإنَّ اتَّفَقَ وجودُ هَلَةٍ أُخْرَى مع لَحْظِ التَّذْكِيرِ فَأَمْرٌ خَارِجٌ عن وَضْعِ البابِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : إذا قصدت بتغلب قصد حَيٍّ فَحَكْمُهُ الصَّرْفُ من جهة وضع الباب ، ونظير ذلك ما قاله الناس في قولِ سيبويه في مَكُونٍ من " كان " أنه جائز من جهة تصرف الفعل (٢) ، وإنما اِمْتَنَعَ من جهة أُخْرَى خَارِجَةٍ عن ذَاتِ الْفِعْلِ ، وذلك ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل . والله أعلم .
ثم أنشد للاخطل (٣) :

(* فان تبخل سدوس بدرهميها *) البيت

شاهدُ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ ، وتَأْنِيثِ الضمير ، ومنع الصرف ، والقَبُولُ من الريح ما هب من الشرق ، ويروى شَمُول ، وهي الشمال ، ويقال : شَمَالٌ وشَامِلٌ على وزن فَعَالٍ وفَاعِلٍ بتقديم الميم على الهيمزة وتأخيرها ، وكلاهما ملحَقان بجعفر ، وحكي عن بعض الشراح أن الأخطل وضع التثنية موضع الجمع في قوله بدرهميها ، قال ابن السَّيِّد ، وليس كذلك / ، لما حُكِيَ ٢٦٨
[من] (٤) أن الأخطل قَدِمَ على الغضبان الشيباني يسأله في حمالة (٥) ،

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٢٩ .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/١ ، وانظر المسألة في البسيط : ٧٧٣-٧٧٥ .

(٣) الجمل : ٢٢٤ ، وهجز البيت :

* فان الريح طيبة قبول *

وهو يشعر الأخطل : ٣٧٣ ، وانظر تخريجه في الجمل .

(٤) زيادة من " ح " .

(٥) في " ق " " حمايه " .

فقال له الغضبان : إِنْ شِئْتَ أُعْطِيْتُكَ الْفَيْن ، وَإِنْ شِئْتَ [أُعْطِيْتُكَ] (١)
درهمين ، فقال له الاْخْطَلُ : مَا بَالُ الْأَلْفَيْن ، وَمَا بَالُ الدَّرْهَمَيْن ؟

فقال : إِنْ أُعْطِيْتُكَ الْفَيْنِ لَمْ يُعْطِكَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ ، وَإِنْ أُعْطِيْتُكَ
دَرْهَمَيْنِ لَمْ يَسْبِقْ بِالْكَوْفَةِ بِكَرِّيٍّ إِلَّا أُعْطَاكَ ، وَكَتَبْتُ لَكَ إِلَى إِخْوَانِنَا
بِالْبَصَرَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ .

فقال الاْخْطَلُ : فَالِدَرْهَمَانِ خَيْرٌ [لِي] (٢) ، ففرض له (٣)
عَلَى كُلِّ مَنْ بِالْكَوْفَةِ مِنْ بَكْرَيْنِ وَائِلِ دَرْهَمَيْنِ ، فَأَمَّا بَنُو سُدُوسٍ فَأَبَوْا أَنْ
يُقَطُّوهُ دَرْهَمًا ؛ لِقَوْلِ قَالِهِ ، فَقَالَ الاْخْطَلُ :

* فَاِنْ تَبَخَّلَ سُدُوسٌ . . . * الْبَيْتُ

وقوله : " فَاِنْ الرِّيحُ طَيِّبَةٌ قَبُولٌ " مِثْلُ " ضَرَبَهُ لِالِاسْتِفْنَاءِ عَنْهُمْ " (٤) بِغَيْرِهِمْ ،
تَقُولُ الْعَرَبُ : رِيحٌ فَلَانٍ تَهْبُتُ ، وَرِيحُهُ طَاصِفَةٌ (٥) ، إِذَا كَانَ أَمْرُهُ ظَاهِرًا ،
وَسَعْدُهُ مُتَصِلًا ، وَتَقُولُ فِي ضِدِّهِ : فَلَانٌ سَاكِنُ الرِّيحِ إِذَا زَهَبَ سَعْدُهُ ،
وَقَالَ تَعَالَى : * وَتَذْهَبُ رِيحُكُمْ * (٦) .

وَأَنشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ أَيْضًا : (٧)

(* بَكَى الْخَزْزُ [مِنْ رَوْحٍ] *) الْبَيْتُ

-
- | | |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (١) | زيادة من " ق " |
| (٢) | زيادة من " ق " |
| (٣) | ساقط من " ق " |
| (٤) | فِي الْأَصْلِ " بِهِ عَنْهُمْ " بِاقْتِصَامِ " بِهِ " |
| (٥) | فِي " ق " " وَرِيحٌ فَلَانٌ طَاصِفَةٌ . |
| (٦) | الْإِنْفَالُ : ٤٦ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ يَنْتَهِي مَا نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ السَّيِّدِ مِنْ
الْحَلْلِ : ٢٩٨ - ٣٠١ ، مَعَ حَذْفِ كَثِيرٍ . |
| (٧) | تَكْلَمَةُ مِنْ " ق " . وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :
بَكَى الْخَزْزُ مِنْ رَوْحٍ وَانْكَرَ جُلْدُهُ وَعَجَتْ عَجِيجًا مِنْ جَذَامِ الْمَطَارِفِ
انْظُرْهُ فِي الْجَمَلِ : ٢٢٥ ، وَالْحَلْلُ : ٣٠٢ ، وَالْبَيْتُ لِهَنْدِ بْنِ سَبْرِ
النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَهْجُو زَوْجَهَا رَوْحَ بْنِ زَنْبَاعِ
الْجَذَامِيِّ ، وَزَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَتَصِفُهُ بِأَنَّهُ يَدْوِي بِبَكَئِهِ مِنْ الْخَزْزِ
وَيَعِجُ مِنْ قَوْمِهِ الْمَطَارِفِ ، وَهِيَ أَكْسِيَّةُ خَزْزٍ . وَيُنْسَبُ الْبَيْتُ أَيْضًا
لِحَمِيدَةَ اخْتَبَاهَا ، وَلَا خَتَّ النَّعْمَانُ وَالْدَهْمَا . |

شاهده على منع صرف جذام ، والعجيج الاستفائة . والمطارف : أكسية
من خزلها أعلام ، واحدها مطرفٌ مثلث المسم ، ومعنى البيت : أنهم لم
يكونوا أهلاً للباس الجيد من الثياب ، فهي تفكرهم ، وقوله : عجيجاً من
باب ترشيح المجاز ، وهو كثير في كلامهم .

ثم قال : (فإذا قلت : هو لا من بني سُدوس ، أو من بني تميم
وما أشبه ذلك ، فالصرف ليس غير ^(١)) ، لا نك تقصد قصد الألب .

هذا صحيح ، أما سُدوس ، وتميم فلا اشكال في صرفهما اذا جُزاً
بإضافة " بني " إليهما ، لا نه ليس فيهما علة أخرى من غير الباب .

وأما قوله : " وما أشبه ذلك " فإنما يعني به وما أشبه ذلك فسي
جره بإضافة " بني " إليه وتجرده من علة أخرى من غير الباب ، فلذلك قال :
" فالصرف ليس غير " ^(٢) .

^(٣) والعجب من اعتراف الناس عليه هذا الموضع مع ظهور ما ذكرناه .

وأما قوله : (وما غلب عليه أن يكون اسم الحي معد ، وقريش ،

وثقيف) ^(٤) .

(١) في " ح " و " ق " والجمل : ٢٢٥ " لا غير " .

(٢) في " ح " و " ق " " لا غير " .

(٣) قال ابن السيد : " ظاهر كلام أبي القاسم أن كل ما قيل فيه بنو
فلان انصرف ، لا نه كلام مطلق لا تقييد فيه ، وذلك غير صحيح

انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف اليه علة تمنع
الصرف ، فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف ، وان

أريد به الألب ، ألا ترى أنك تقول : بنو أعصر ، وبنو تغلب فلا
تنصرف ، وان كنت تريد الألب . . . اصلاح الخلل : ٣٨٠ ،

وقد ذكر ابن الضائع أن ابن السيد قد تعسف في رده على
الزجاجي . شرح الجمل : ٢٣٨ / ب .

(٤) الجمل : ٢٢٥ .

فليس نصا على امتناع جربعضها باضافة "بنى" إليه ، وانما يقول :
 إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ قَلْبٌ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءَ لِلْأَحْيَاءِ ، أَيْ كَثُرَ ذَلِكَ فَنَسِيَ
 الاستعمال ، لا على أن [معنى] (١) ذلك لا يجوز في كل لفظ لفظ .
 وقوله : (وكل شي لا يجوز أن يقال فيه : من بنى فلان ، ولا
 بنو فلان) مبتدأ خبره " فالصرف ليس غير " (٢) وهوفي غاية الاشكال ،
 لأن يهود ومجوس لا يقال فيهما (٣) بنو فلان ، وليس فيها (٤) إلا منع
 الصرف . (٥)

ثم قال : (فأما أسماء البلدان فالغالب عليها التأنيت وترك
) (٦) (الصرف) .

حكم هذا الفصل من أسماء البلدان في الصرف وتركه أيضا حكم (٧)
 غيره ، فما كان من ذلك بالف ولام ، أو إضافة كالمريّة ، ووادي آس ، تعاقبت (٨)
 على آخره حركات الاعراب الثلاث (٩) تعاقبها على المنون ، وما كان مجردا
 منها (١٠) ، فإن كان فيه مع العلميّة سبب ظاهر لم ينصرف ، أردت به مذكرا

-
- (١) زيادة من "ح" .
 (٢) قوله " فالصرف ليس غير " مكانه في الجمل ٢٢٥ " فلا ينصرف " .
 والمعنيان متضادان كما ترى ، وهذه الأخيرة لم ترد في إحدى
 النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل ولا في نسخة الشيخ ابن أبي
 شنب ، والصواب في المسألة اثبات عبارة " فالصرف ليس غير " .
 أو اسقاطها ، لأن ذلك مراد أبي القاسم ، لاتفاقه مع الشرح
 فإذا سقطت هذه العبارة المشار إليها يكتفى بالعطو على معد ،
 وقرئش ، وثقيف " فالمعنى واحد سواء ذكرت هذه العبارة
 أو سقطت ، إلا أن الأولى ذكرها .
 (٣) في الأصل و " ق " " فيه " .
 (٤) في الأصل " فيها " .
 (٥) لم يتعرض لهذه المسألة ابن السيد ، ولا ابن الضائع ، ولعل
 الاشكال يندفع بأن كلمة " بنى " خاصة بالعرب ، فالأعاجم ليس
 في أنسابهم " بنى " والله أعلم .
 (٦) الجمل : ٢٢٦ .
 (٧) في " ق " " كعلم " .
 (٨) في " ح " و " ق " " تعاقب " .
 (٩) المثبت من " ح " وفي " ق " الحركات الثلاث " و " الثلاث " في الأصل
 " الثلاثة " خطأ .
 (١٠) في " ح " " منها " .

أومو، نثاً ككة، ويثرب، وحزوى، وإن لم يكن فيه مع العلمية سبب ظاهر،
فانه يُذكر على تأويل المكان والبلد فيصرف، إلا أن يكون اجمعاً زائداً على
ثلاثة أحرف كبغداد، ويو، نث على تأويل البقعة والبلدة فلا يصرف، وتُصرفُ
العرب فيها على نحو تصرفها في أسماء الأحياء والقبائل، فربما لزم في
بعضها التذكير كفلج، وندر، ونجد، وشير^(١)، وربما كان الأمر
بالعكس كعمان، والزاب، وربما كرا جميعاً كقبا، وحرا، وأضاح،
وبغداد، وربما كان التذكير أكثر الوجهين كواسط، ودابق، ومينى،
وهجر، وحنين، وربما كان الأمر بالعكس، قال أبو القاسم وهو أكثر
أسماء البلدان، ثم أنشد بيت الفرزدق^(٢) شاهداً على منع واسط، وهجر
من الصرف [وهو] (٣)

منهن أيام صدق قد حُرِفَتْ بها أيام واسط والايام من هجرا
وأعترضه ابن السكيت من وجهين أحدهما : نسبه للأخطى، وإنا هو
للفرزدق، وكذا وقع في سيبويه.

والآخر انشاده إياه " عَرَفْتُ " بضم التاء، وإنا هو بفتحها،
لأنه يخاطب غيره^(٤)، وهذا النقد الثاني كما ترى، وإنا كان
ينبغي / أن يقول : كذا ثبت في النسخ، وهو وهم، ويقال : رجل
صدق وحمار صدق، يراد به الشدة، ومنه اشتق الصدق في المنطق؛
لأن صاحبه قوى النفس، والايام الثانية والثالثة بدل من أيام صدق،
والمعنى فيها أنها أيام "صالحه".

-
- | | |
|-----|----------------------------------------------------|
| (١) | ساقطة من "ق". |
| (٢) | البيت في الجمل : ٢٢٦، والكتاب ٢٤٣/٣، والحلل : ٣٠٥. |
| (٣) | زيادة من "ح". |
| (٤) | انظر الحلل : ٣٠٥. |

مسألة : قال ابن 'عصفور : ان "فَمَنْ" مما استعمل مذكرا ،
والغالب عليه التأنيث (١) ، وهو خلاف قول سيبويه (٢) ، فان قيل :
إنه (٣) جَوَزَ المبرِدُ فيه التذكير ، وهو امام في اللغة (٤) .
فالجواب : أنه ليس في كلامه نصُّ أنه عن العرب ، وكثيرا ما
يَعْتَمِدُ على القياس ، وقد رَدَّ في مواضع على السماع ، ولا تثبت اللغة هكذا (٥) .
ثم قال : () وتقول في أسماء السور : هذه هود ، ويونس (٦) الفصل .
الأصل في هذا الفصل أنك إذا سميت السورة بجملَةٍ كاقتربت الساعة
وجبَت الحكاية (٧) وكذلك إذا جعلت الجملَةَ اسماً لذلك المعنى ، كأنك
قلت : قرأت سورة " اقتربت [الساعة] " (٨) ، أي سورة هذا اللفظ ،
فإن سميتها بالفعل وحده لم يكن [فيه] (٩) الا الاعراب ، وقطع همزة
الوصل وابدال التاء هنا (١٠) [هـاء] (١١) في الوقف ، فإن جعلته اسما
لذلك المعنى ، فالوجه الاعراب كما تقدم في تسميته السورة به ، فتقول : قرأت
سورة اقتربت يا فتى ؛ أي سورة هذا اللفظ ، وسواء لفظت بسورة ، أو نويتها ،
وتجوز الحكاية فتقول : قرأت سورة اقتربت يا فتى ، من غير قطع ألف الوصل (١٢)
لأنك جعلته اسماً للفعل على حد قولهم : " قام " فعل ماض ؛ لأن الاسم هنا

-
- (١) شرح الجمل : ٢/٢٣٨ .
(٢) قال سيبويه : " ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو عمان " .
(٣) الكتاب : ٣/٢٤٤ .
(٤) في " ح " " قد " .
(٥) انظر المقتضب : ٣/٣٥٨ .
(٦) انظر هذا الجواب في شرح ابن الضائع : ٢٣٩/ب .
(٧) الجمل : ٢٢٢ .
(٨) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١ .
(٩) تكلمة من " ق " .
(١٠) تكلمة من " ح " وفي " ق " لم يكن بد من الاعراب .
(١١) ساقطة من " ح " .
(١٢) تكلمة من " ح " و " ق " وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١ .
(١٣) الكتاب : ٣/٢٥٦ .

هو المسمى بعينه ، وقد قال آبن خروف : ان جعلت الحروف والأفعال أسماء لمعانيها جاز الإعراب والحكاية . (١)

فصل : فان سميت السورة بأسم غير منصرف أو بها فيه ألف ولا م كان على حكمه قبل التسمية به من الصرف وتركه كيوسف ، ويونس ، والانفال ؛ والانفraf ، وكذلك إذا نويت مضافاً محذوفاً ولم تجعله علماً للسورة كقولك : قرأت الانفال ، ويوسف ؛ (٢- أي سورة الانفال وسورة يوسف) ، والدليل على نية الإضافة قولهم : هذه الرحمن ، [و] (٣) لا بد أن يكون المعنى : هذه سورة الرحمن ، لأن هذا اللفظ لا يسمى به غير الله تبارك وتعالى شرط . (٤)

فصل : فان كان الأسم المسمى به السورة مذكراً فكموه نث سُمّي بذلك اللفظ ، فان كان ثلاثياً ساكن الوسط ، وكان عربياً لم ينصرف في قول سيبويه (٥) ، وكان فيه الوجهان في قول عيسى كهود (٦) ، وقد قيل انه أعجمي ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأن العرب عند قوم من ولد إسماعيل عليه السلام ، ومن قبله ليس بعرب ، وهو قبل إسماعيل ، فإن كان الساكن الوسط أعجمياً كنوح ولوط لم ينصرف وجهاً واحداً بمنزلة جور ، وحمص ، وماء ، وقد تقدم ذلك ، فان كان المسمى به السورة غير ذلك كله (٧) لم يكن فيه غير المنع .

-
- (١) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الضائع ٢٤٠/أ .
 (٢-٢) ساقطة من "ح" .
 (٣) زيادة من "ح" .
 (٤) احتراز بقوله "شرطاً" من تسميتهم مسيلة الكذاب "رحمن اليمامة" وانظر الكتاب ٢٥٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١ .
 (٥) الكتاب : ٢٤٢/٣ .
 (٦) الكتاب ٢٤٢/٣ ، والمقتضب ٣٥٣/٣ .
 (٧) ساقطة من "ق" .

فصل : فَإِنْ سَمَّيْتَ السُّورَةَ بِحُرُوفِ التَّهْجِيِّ الْمَوْضُوعَةِ فِي
أَوَّلِهَا ، فَإِنْ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَفْرَدَةِ نَحْوُ : صَاد ، وَقَاف
فَلَكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَجِّهِ .

أحدها : الإعرابُ ، وهو أحسنُها ، فَإِنْ نَوَيْتَ بِهِ لُغَةً مِنْ أَنْتَ
الْحُرُوفِ كَانَ لَكَ فِيهِ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ فِي هِنْدٍ ، وَدَعْدٍ مِنَ الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ (١)
فِي مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ وَعَمِيصٍ ، وَالتَّزَامُ الْمَنْعُ فِي مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ (٢) ، وَإِنْ
نَوَيْتَ بِهِ لُغَةً مِنْ ذَكَرَ الْحُرُوفَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْمَنْعُ فِي مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ
وَالزَّجَّاجِ ، وَجَوَّازِ الْوَجْهَيْنِ فِي مَذْهَبِ عَمِيصٍ .

والوجه الثاني : البناءُ ؛ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِ ، وَقَلَّةِ التَّمَكُّنِ قَدْ تَوَجَّهَ
الْبِنَاءُ ، فَيَكُونُ مَفْتُوحَ الْآخِرِ كَأَيْنَ ، وَكَيْفَ .

والوجه الثالثُ : الْحَاكِيَةُ وَتَرْكُهَا عَلَى السُّكُونِ (٣) ، وَفِي
هَذَا الْوَجْهِ نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ انْتِقَالِهِ عَنْ مَسَاءٍ بِالْكَفِّ ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ الْحَاكِيَةُ
فِيهِ إِذَا كَانَ بَاقِيًا عَلَى مَسَاءٍ ، وَهُوَ حَرْفُ الْهَجَاءِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ كَهَامِيمٍ ، وَطَاسِينٍ ،
وَيَاسِينٍ ، كَانَ فِيهِ أَيْضًا الْوَجْهُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ ، أَحْسَنُهَا الْإِعْرَابُ ؛
إِعْرَابًا لَا يَنْصَرَفُ ، أَعْتِبَارًا بِنَظِيرِهَا مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ ، وَهُوَ : هَابِيلُ وَقَابِيلُ (٤) .

والوجه الثاني : البناءُ عَلَى الْفَتْحِ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا .

والثالثُ : الْحَاكِيَةُ وَتَرْكُهَا عَلَى السُّكُونِ عَلَى نِيَةِ التَّسْمِيَةِ / بِالْمَرْكَبِ

مِنْ حَرْفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ (٥) "إِنَّمَا" وَ"لَيْتَمَا" (٦)

(١) فِي "ق" "وَعَدَمِهِ" .

(٢) انْظُرْ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ : ٦٢ .

(٣) انْظُرِ الْمَصْدَرِ السَّابِقَ .

(٤) انْظُرِ الْمَصْدَرِ نَفْسَهُ .

(٥) فِي "ق" "نَحْوُ" .

(٦) انْظُرْ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ : ٦٢-٦٣ .

فصل : فإن كان له نظير في المركبات نحو طاسين مهم ، ففيه أيضاً الوجه الثلاثة المذكورة ، أحسنها الاعراب ، وإجراؤه ها مجرئ المركب كحضر موت وبعل بك ، فإن جعلتها بمنزلة أسم لا ينصرف فتحت آخر [الأسم] (١) الأول [كما نفتح آخر الأول] (٢) من المركبين وتأثر آخر الثاني بالعوامل ، وإن جعلتها بمنزلة المضاف والمضاف إليه تأثر آخر الأول بالعوامل ، وكان الثاني مضافاً إليه ، ولا بد من لحظ العِلْمِيَّة فيه ، وإن كان بعض الأسم بفراراً من أن يكون بصورة المعرفة المضافة (٣) إلى النكرة ، ولم يأت ذلك ، قال ابن الضائع : إلا في باب النداء نحو يا غلام امرأة إذا قصدت واحداً بعينه (٤) ، وهو غلط منه ، لأن سيبويه قد نص على خلاف ذلك .

والدليل على صحة لحظ التعريف (٥) في المضاف إليه اتفاق النحويين على أنك لو سميت رجلاً بغلام امرأة لمنعت امرأة [من] (٦) الصرف ، وإن كان بعض الأسم ، فلا بد أن ذاك من لحظ التعريف ، فإن نويت لغة من أنت الحرف كان فيه الوجهان اللذان في هندية ، ودعيت (٧) على حسب (٨) الخلاف المذكور ، وإن نويت لغة من ذكر الحرف لم يكن فيه إلا المنع في قول سيبويه ، وقد تقدم مذهب (٩) عيسى .

-
- (١) زيادة من " ق " .
 (٢) تكملة من " ح " .
 (٣) في " ق " " المضاف " .
 (٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢٤١ / أ .
 (٥) في " ق " " المعرفة " .
 (٦) زيادة من " ح " .
 (٧) ساقطة من " ق " .
 (٨) في " ق " " وهو على حسب " .
 (٩) في " ق " " قول " .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ لِمَا تَقْدَمُ مِنْ قِلَّةِ التَّمَكُّنِ .
وَالثَّالِثُ : الْحِكَايَةُ وَتَرْكُ ذَلِكَ عَلَى السَّكُونِ سَوَاءً جَعَلْتَهُ أَسْمًا
لِلسُّورَةِ أَوَّلِلْكَلِمَةِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَفْرُودَةِ ، وَلَا
فِي الْأَعْجَمِيَّةِ الْمُعَرَّبَةِ ، وَلَا فِي الْمُرَكَّبَاتِ نَحْوِ ، الْقَمَرِ ، وَالْمَوْتِ ، وَ
كَهَيْتَمَ ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْحِكَايَةُ ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَمَا عَادَهَا فَتَشْبِيهِ .
وَأَمَّا طه فَإِنْ جَعَلْتَهُ أَسْمًا لِلسُّورَةِ ، أَوَّلِلْكَلِمَةِ كَانَ مُحْكِيًا عَلَى
نِيَةِ التَّرْكِيبِ ، كُنَّا ، وَ " لَيْتَا " فِي التَّسْمِيَةِ بِهِمَا ، وَغَيْرُ مَنْصَرَفٍ عَلَى نِيَةِ
جَعْلِهِ أَسْمًا وَاحِدًا ^(١) ، وَعَلَى هَذَا يَنْوَنُ إِنْ جَعَلْتَهُ أَسْمًا لِلْفَتْحِ ، فَتَقُولُ :
قَرَأْتُ طهًا يَا فَتَى تَشْبِيهًا بِفَاعِلٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْبَهَ بِفَعْلَى ، فَلَا يَنْوَنُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (وَهَذِهِ يُونُسُ) ^(٢) .

قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ : لَا وَجْهَ لِذِكْرِ يُونُسَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّهُ
لَا يَنْصَرَفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَلَمًا لِلسُّورَةِ فَفِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّانِيثُ
وَالْعَجْمَةُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى حَذْفِ الْمَاضِي فَفِيهِ التَّعْرِيفُ وَالْعَجْمَةُ ^(٣) ،
وَهَذَا لَا يُلْزَمُ ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَبُو الْقَاسِمِ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ
هُوَ ، فِي الْوَجْهَيْنِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي يُونُسَ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ
لِبَيَانِهِ ، لِظُهُورِ الْآمِرِ فِيهِ ^(٤) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٣ .

(٢) الجمل : ٢٢٢ .

(٣) اصلاح الخلل : ٢٩٠ .

(٤) بهزاد ابن المضائق . شرح الجمل : ٢٤١/أ .

باب ما جاء من المعدول على فَعَالٍ

المعدول من فَعَالٍ على أربعة أقسام : (١)

أحدها : أن يكون معدولاً عن " افْعِلْ " في الأمر كنزالي ،
وقراء بأي أنزل وأقرأ .

والثاني : أن يكون معدولاً عن الصَّفَةِ في النداء نحو : لكاع ،
وخبث ، وكلاهما مَطرَد .

والثالث : فَعَالٍ في غير النداء نحو : جعاري للضبيع ، وحلاق للمنيه .
والرابع : فَعَالٍ في المصدر نحو : يساري بمعنى الميسر ، وهذان
القسمان يحفظان ولا يقاس عليهما .

فصل : واختلف في وجه بناء ما يراد به آلاء من ذلك (٢) كنزالي ،
ف قيل : بُنيَ لتضمنه معنى الحرف إذ معنى نزالٍ : لِتَنزَلِ (٣) .
وقيل : بُنيَ لوقوعه موقع المبني ؛ لأنه معدولٌ من أصل بناء
آلاء مر ، وهو : آفَعَلَ (٤) .

وقيل : بُنيَ لتجريد مدلوله من المعاني الموجبة للإعراب ، وهي
الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ؛ لأن الإعراب إنما يكون في اللفظ أمارة
على اعتقاب تلك المعاني على مدلوله ، والثلاثة الباقيات محمولة في البناء على
باب نزالٍ (٥) ؛ لشبهها بها في الوزن والعدل والتعريف والتأنيث .

-
- (١) ذكر ابن صفور وابن الضائع أنها خمسة أقسام ، فزاد " فَعَالٍ
المعدولة في الأسماء الأعلام نحو : خدام ، وقطام . انظر
شرح ابن صفور : ٢٤٥ / ٢ ، وشرح ابن الضائع : ٢١٠ / ب .
- (٢) من ذلك " ساقطة من " ح " و " ق " وهي من هاشم الأصل ،
وما أثبت اجتهد في قراءتها .
- (٣) انظر شرح ابن صفور : ٢٤٣ / ٢ .
- (٤) في " ق " " آفَعَلَ " بهمز أوله وكسر العين . خطأ .
- (٥) على باب نزالٍ " في " ح " " على تلك " .

وكان بناؤه ها على حركة، فراراً من الالتقاء الساكنين، وكانت كسرة على الأصل في الالتقاءهما.

وقيل: لأنها مؤنثات^(١)، والكسر مما يؤنث به^(٢)، ولولا

ذلك لَبُنِيَتْ على الْفَتْحِ، لأنَّ قَبْلَ آخِرِهَا الْفَا.

فصل: فان سميت مؤنثاً [بشيء] من هذه الأقسام،

فإنَّ الْحَاجَازِيْنَ / يتركونه مبنياً على الْكُسْرِ، لأنَّه مؤنثٌ منقولٌ إلى مؤنثٍ، فبقي على حاله^(٤).

وأما بنوتهم فالفصحاء منهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، وهو الْقِيَّاسُ، لَزواله عن موضع البناء بالتسمية^(٥)، إلا ما آخره راء، فإنَّهم يوافقون أهلَ الْحَاجَازِ، لحرصهم على الإِمَالَةِ، ولا يَتَوَصَّلُونَ إلى ذلك إلا بموافقة أهل الْحَاجَازِ، وغير الفصحاء منهم يجرونه على الْقِيَّاسِ مطلقاً في إعرابه إعراب ما لا ينصرف^(٦).

فصل: فان سميت به مذكراً فالقياس أيضاً أن يُجْرِيَ مُجْرَى أَسْمٍ

لا ينصرف، بمنزلة زَيْنَبَ أَسْمِ رَجُلٍ، ومن العرب من يصرفه، وهي لغة ضعيفة خارجة عن الْقِيَّاسِ، كأنَّه عنده مرتجل للمذكر، ولذلك قال فيهِ سيبويه: كأنَّه سَمَّى رجلاً بصباح^(٧).

-
- (١) انظر المسألة في الكتاب: ٢٧٤/٣، ٢٧٥ والحلل: ٣٠٨.
 (٢) في "ق" والكسرة ما يؤنث بها، وهذا قول سيبويه: ٢٧٢/٣.
 (٣) تكملة من "ح" و"ق".
 (٤) الكتاب: ٢٧٨/٣.
 (٥) الكتاب: ٢٧٧/٣.
 (٦) الكتاب: ٢٧٨/٣، وانظر تعليل موافقتهم فيما آخره راء في هامش الكتاب من شرح السيراني.
 (٧) ساقطة من "ح" وانظر الكتاب: ٢٧٩/٣ - ٢٨٠.

مسألة: إذا جاء فعال لا تدري ما أصله من العدل والتأنيث ،
فقياسه الصرف ؛ لأن أكثر هذا البناء غير معدول كذا قال سيبويه . (١)

ثم أنشد أبو القاسم بيت زهير :

(وَلَنِعْمَ حَشْوَالِدَرَعٍ أَنْتَ] إِذَا ^(٢) دُعِيتَ نَزَالٍ ...]) البيت (٣)

قال ابن السكيت : إنه يُقْبَحُ أن يكون " أنت " من قوله :

" ولنعم حشوالدرع " ^(٢) أنت مبتدأ خبره ما قبله ، قال : لأنَّ لام الابتداء

لا تدخل على خبر المبتدأ ، لكنَّ يُسَهَّلُ ذلك كَوْنُ الخبر جملة كقولهم :

زيد لهو قائم ^(٣) ، قال ابن الضائع : هذه اللام هي التي يُتَلَقَّى بها

القسَمُ ، وليست لامُ الابتداء ، فلا قبح في دخولها هنا أصلاً ، وإنما هذا

كقولك : والله لنعم الرجل زيد .

ثم تشبيهه بقولهم : زيد لهو القائم خطأ ؛ لأنها في هذا

الخبر داخلَةٌ على مبتدأ ، وليست في " لنعم الرجل " .

كذلك قال .

ثم قال ^(٤) : لبيت شعري إذا قبح أن يكون " أنت " مبتدأ ،

(٥)

فما وجهه ؟ لكن يمكن أن يريد أنه قبيحٌ ، ولا مندوحة عنه ، هذا آخر كلامه .

قال قائل : هذا عجبٌ من ابن الضائع ، وابن السكيت قد

جعلاه خبرَ مبتدأ مضمَرٍ ، وبعد هذا قال : وَيَقْبَحُ ، والعامل في " إذا "

المعنى الذي تضمنه " حشوالدرع " ، كأنه قال : لنعم الشجاع أنت

في هذا الوقت .

(١) الكتاب : ٢٨٠ / ٣

(٢-٣) ساقطة من " ح " وبيت زهير في شرح ديوانه ٨٩ ، والكتاب :

٢٧١ / ٣ ، والجمل : ٢٤٨ ، والبيت بتمامه :

لنعم حشوالدرع أنت إذا دعيت نزال ولوج في الذعر

(٣) تكملة من " ق " .

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٠٦

(٥) تكملة من " ق " . (٦) شرح الجمل : ٢١٠

ثم أنشد بيت النابغة (١)

(٢-
(إِنَّا اقْتَسَمْنَا خِطَّتَيْنَا بَيْنَنَا (٢-
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ)

شاهداً على "فجار" معدول من المصدر، كأنه قال : فَحَمَلْتُ
البرورَ واحتملت الفجورَ، إلّا أن "فجار" ينبغي أن يكون معدولاً عن فجرة،
بدليل مجيئه في مُقابلة بَرَّة، وإِنَّمَا قال في الأول : حَمَلْتُ، وفي الثانية
إِحتملت، لأن المزيدي فيه التاء مخصص بالكثير، والمجرد صالح له وللقليل،
ولما كان النابغة مهجوزاً للكرة فذره استعمل المزيدي؛ ليكون أبلغ في
التهجو قال ابن السكيت : وإِنَّمَا يكون هذا فيما يستعمل على وجهين
مجرداً ومزيداً، وأما ما لا يُستعمل إلا مزيداً، فإنه صالح للقليل والكثير،
كقولك : استويت على الشيء، وأجتويت البلد إذا كرهته .

(٣)

قال : وأما قوله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾
فإنه لما كان الإنسان يُجازى على قليل الخير وكثيره، استعمل فيه
اللفظ الذي يصلح للقليل والكثير، ولما كان الإنسان لا يؤخذ بالصفائر
بفضل الله ورحمته استعمل اللفظ الذي لا يكون إلا للكثير (٤)، والله أعلم.

قال : وقول من قال : إِنْ "فَعَلَ" يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ ،

و "اِفْتَعَلَ" يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ ، ساقط ، بدليل قوله تعالى ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ
سُحِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا﴾ (٥) وهو واقع بهم ، وقال تعالى ﴿وَمَنْ يَفْتَرِ حَسَنَةً﴾ (٦)

(١) بيت النابغة في ديوانه صنعة ابن السكيت تحقيق د . شكري فيصل
: ٩٨ ، والكتاب : ٢٧٤/٣ ، والجمل : ٢٢٩ ، والصاح "فجار"
والحلل : ٣٠٢ .

(٢-٢) ساقطة من "ح" ، ومكانها "البيت" وهي تناسب نص هذه
النسخة ، وهي أيضاً ثابتة في كل من الأصل و "ق" وإثباتها غير
صحيح بعد إيراد البيت كاملاً .

(٣) البقرة : ٢٨٦ .

(٤) في "ق" إلا في الكثير .

(٥) الشورى : ٢٢ . (٦) الشورى : ٢٣ .

وقال سبحانه : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (١)

ثم أنشد أبو القاسم : (٢)

(فقلت : أمكثي حتى يسار) البيت .

وصف أن زوجته (٣) أو امرأة من محاربه سأله أن يحج بها ، فقال لها : امكثي حتى نوسر ، فقالت : أعاما وقابله ؟ أي أمكثُ عاما وقابله ، أي وعاما مقابلا بعده ؛ كأنها استبعدت يسره ، إلا بعد عامين وقوله " معا " (٤) .

للناس فيها سبعة أقوال على الجملة .

أحدها : أنها من قبيل الظروف مطلقا مضافة كانت أو غير مضافة .
والثاني : أنها من قبيل الآحوال مطلقا ، مقدرة باسم الفاعل ، وذلك بعد صحة التركيب المستقبل ، فإذا قلت : خرجنا معا ، كان التقدير خرجنا مصاحبين ، وإذا قلت : خرجتُ معك ، كان معناه أيضا : خرجتُ مصاحبك ، ولولا هذا التقدير لم يجز أن يكون حالا في حال الأضافة ، لأن الحال لا تكون إلا نكرة (٥) .

-
- (١) طه : ٥ ، وانظر قول ابن السيد في الحلل : ٣٠٨ - ٣١٠ ، مع تصرف ظاهر في عبارة ابن السيد .
- (٢) هذا جزء من بيت لحميد بن ثور في ديوانه : ١١٧ والبيت بتمامه :
- قلت امكثي حتى يسار لعننا نرج معا قالت : اعاما وقابله وهو في الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل : ٢٢٩ ، والحلل : ٣١٠ .
- (٣) في الأصل و " ح " " زوجة " بتاء معقودة .
- (٤) في " ح " " وقوله " معا " نصب على الحال ، وقد قيل فيه انه ظرف وهو بعيد " حقيقة الباب الى نهايته ساقطة من هذه النسخة .
- وانظر تلك المسائل في الجني الداني : ٣١١ وما بعدها ، والمغني : ٤٣٩ ، ومنهج السالك : ٢٣٣ .
- (٥) هذان الوجهان ، الأول والثاني مذهب السيرافي ، انظر الكتاب : ٢٨٧/٣ ، هامش " ٢ " وهو من كلام السيرافي .

والثالث : أنها ظرفٌ في حال الإضافة ، وحالٌ في حال الافراد .

٢٧٢

والرابع : أنها / من قبيل الحروف في حال الإسكان ، وزعم

النحاس أن النحويين مجمعون على ذلك ^(١) ، وهذا كما نرى ، فإن مقتضى

كلام سيبويه لزوم الآسية في كل حال ^(٢) ، وحكى الكسائي أن إسكان

العين لغة ربيعة ^(٣) ، وخصه سيبويه بالشعر على التشبيه بهل .

والخامس : إطلاق القول بالحرفية ، رأيت لبعض الحذاق ،

ويعجب له كيف قاله .

والسادس : وهي مسألة تصريفية أن الأسم ثنائي اللفظ فسي

(٤)

حالي الإضافة والافراد كيد ، ودم :

والسابع : أنه كذلك في حال الإضافة . ومن باب عصى ورجى

في حال الافراد .

فصل : أما إطلاق القول بالظرفية ^(٥) فيضعف بقلة استعمال

قولك : الزيدان معا في حال السعة .

وأما إطلاق القول بالعالية ، فيبطل بدخول " من " عليه ، حكى

سيبويه : ذهب من معه ^(٦) ، و " من " تدخل على الظروف دون الأحوال ،

(١) انظر قول النحاس في الجنى الداني : ٣١١ ، والمعنى : ٣٤٠ .

(٢) الكتاب : ٢٨٦/٣ - ٢٨٧ ، والمحتسب : ٦١/٢ .

(٣) حكى الكسائي أنها لغة ربيعة ونتم . انظر المحكم : ٥٥/١ ،

والجنى الداني : ٣١١ .

(٤) قال في الجنى الداني : ٣١٢ : " واختلف في حركة " مع "

ان نونت ، فذهب الخليل وسيبويه الى أنها فتحة اعراب ،

والكلمة ثنائية حالة الافراد كما كانت حالة الإضافة ، وذهب يونس

والأخفش الى أن الفتحة فيها كفتحة تاء " فتى " لأنها حين

أفردت ردت اليها لامها المحذوفة ، فصارت اسما مقصورا ، قال

ابن مالك : وهو الصحيح لقولهم : الزيدان معا ، والزيدون معا

فيرفعون " معا " في موضع كما ترفع الاسماء المقصورة نحو : فتى ،

وهم عدا ، ولو كان باقيا على النقص لقبل الزيدان مع ، كما يقال :

هم يد واحدة على من سواهم .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) الكتاب : ٢٨٧/٣ ، ٢٤٠/١ ، ومعه بكسر العين .

وَقُرِءَ فِي الشَّانِ : * هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي * (١) بتنوين
 " ذكر " وكسرهم " مِنْ " في الموضعين ، وما جاء في الشعر من نحو :
 الزيدان معاً ، للاجماع على بطلان نظيره من نحو : زيد قائماً (٢) ،
 وأما التفصيل فهو الوجه المستقيم ، لما تقدم من دخول " مِنْ " عليه فسي
 حال الإضافة ، وتمكن الحالية في الأفراد مع بُعد الظرفية فيه ، وأما من
 يقول بالحرفية مطلقاً ، أو في حال الإسكان ، فلا سبيل إليه ؛ لوجود بعض
 أحكام الأسماء فيه ، من دخول " مِنْ " ، ولحاق التنوين ، واستقلال الكلام
 به مع الاسم على ما جاء في الشعر من نحو : الزيدان معاً ، والمعنى واحد
 في حالتي الحركة والسكون ، وأما كونه ثنائي اللفظ كيدٍ ودمٍ في حالتي
 الإضافة والأفراد ، وهي المسألة التصريفية ، وهو قول سيبويه والخليل (٣) ،
 وأما كونه من باب عصى ، ورحى في حال الأفراد ، فهو مذهب يونيس
 وآل خفش ، واحتج له بعض المتأخرين (٤) بما جاء من (٥) نحو الزيدان
 معاً [قال] (٦) فوقه في موضع رفع كوقوع الأسماء المقصورة دليل
 على صحة كونه من باب عصى ورحى ، وغفل عن انتصابه على الظرفية .
 وأما لاسه فينبغي أن تكون واواً حملاً على الأكثر ، وهو باب أخ ،
 وأب ، وينبغي أن تكون عينه ساكنة في الأصل (٧) على ما وصّى به سيبويه ،

-
- (١) الأنبياء : ٢٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف .
 المحتسب : ٦١/٢ .
 (٢) انظر ما نقل من الجنى الداني في الهامش :
 (٣) انظر الجنى الداني : ٣١٢ .
 (٤) هو ابن مالك انظر ما سبق نقله قبل قليل من الجنى الداني .
 (٥) ساقطة من " ق " .
 (٦) تكملة من " ق " .
 (٧) في الأصل " الوصل " خطأ .

ولا يُقَدَّم على تحريكهما الا بدليل ، ولا دليل على كونها حركةً فسي
الأصل ، وأما هذه الحركة ، فإنها ، اعراب ، وليس في تحريكها على
مذهب من جعله مقصوداً دليل على أنها حركة أصل ، اذا سلم ذلك
فإنه يمكن أن يقال فيه ما يقال في : يدان ، ودميان ، ولا خلاف أن "يداً"
ساكن العين في الأصل ، وكذلك " دم " على مذهب سيبويه ، والله أعلم .

باب الاستثناء

الاستثناء إخراج بعض من كل بإلا وما في معناها ، والذي في معناها " غير " و " سوى " مثلثاً ، إلا أنه يُمدُّ مع فتح السين ، وحاشي ، وخلا ، وعدى ، وليس ، ولا يكون ، وزاد أبو علي " لا سيما " (١) واعتَرَضَ بمخالفة معناها لمعنى " إلا " (٢) ، ولا يكون من هذا الباب إلا ما وافق معناه معنى " إلا " ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا فإن زيدا غير قائم ، وإذا قلت : قام القوم لا سيما زيدا ، فإن زيدا قائم .

وقد أُجيب من ذلك : بأنك إذا قلت : فعل القوم كذا لا سيما زيدا ، فإنَّ معناه فعل القوم كذا فعلاً معهوداً إلا زيدا فإنه خالف المعهود بأن زان على فعلهم ، فهذه المخالفة حصلت الموافقة لإلا ، فلذلك أدخلها أبو علي في باب الاستثناء (٣) ، والله أعلم .

فصل (٤) : إطلاق القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانه من الباقي ، ولمن اشترط عدم زيادته عليه (٥) ، وكل واحد من الفريقين يمنع : عندي عشرة [إلا ستة] ، لانتفاء النقصان ، وحصول الزيادة ، فان قلت : عندي عشرة [إلا خمسة] امتنع على الأول لعدم النقصان ، وجاز على الثاني ؛ لعدم الزيادة ، فان قلت : يلزم على ذلك الإطلاق (٦)

- (١) الإيضاح : ٢٠٩ .
 (٢) بهذا الاعتراض اعترض ابن صفور . شرح الجمل ٢/٢٦٢ .
 (٣) بهذه الإجابة اعترض ابن صفور عن الاعتراض السابق ، انظر شرح الجمل : ٢/٢٦٢ ، ومثله في الملخص : ٣٩٩ .
 (٤) هذا الفصل ساقط من " ح " .
 (٥) انظر المسألة في شرح ابن صفور : ٢/٢٤٩ ، وما بعدها ، وجمع الهوامع : ٣/٢٦٨ وما بعدها .
 (٦) تكملة من " ق " ، وهي ملحقة بها مشها .

(٧) بعض الأهل من الواو في التحريف وليس في الأصل في الواو في الأصل .

وقوع اللفظ العام على الأقل مثل أن يكون إخوة مثلاً عشرة ، فتقول :
قام الإخوة إلا سبعة منهم ، فتكون قد أوقعت اللفظ الذي بهم العشرة
على ثلاثة ، وهو مجاز بعيد . (١)

فالجواب : أنه يجوز في الاستثناء ما لا يجوز دونه ، فيجوز
(٢)
أن تقول : عندي عشرة إلا ثلاثة ، ولا يجوز في غير الاستثناء : عندي عشرة
وأنت تعني سبعة ، فإن منع مانع الاستثناء من الأعداد ؛ لسبب أنها
نصوص / فيما تحتها . (٣)

٢٢٣

فالجواب : أنها نصوص ما لم يقتن بها ما يزيل نصيتها (٤)
كما إذا أريد بها معنى المبالغة في التكثير ، وأيضاً فإن القائل : أنت
طالق ثلاثاً إلا واحدة عبارة من شتين ، ولا يُعتبر الكلام إلا بآخره والفراغ
من جميع قيوده ، والمتكلم مخير بين أن يقول : له عندي عشرة إلا ثلاثة ،
وأن يقول : عندي سبعة ، فهما لفظان مترادفان ، على أن القاضي أبابكر
رضي الله عنه أبطل القول بالإخراج ، بما يلزم عليه من الإحالة ؛ بها أنها أنك
إذا قلت : قام القوم وفيهم زيد فقد وجب له نسبة القيام ، فإذا أخرجته
بالأ فقد نفيت عنه ، فيصير مثبتاً منفيّاً باعتبار واحد ، فظهرت الإحالة .

والجواب أن الإخراج ليس على الوجه الذي الزمه القاضي ؛
وإنما هو بإخراج ما توهمه المخاطب داخلاً ، وبيانه أنك لما قلت :

- (١) انظر هذا المعنى في شرح ابن عصفور : ٢٥٠ / ٢ .
(٢) بعدها في الأصل كرد " إلا ثلاثة ، ولا يجوز في غير الاستثناء عند
عشرة " .
(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢٥١ / ٢ .
(٤) في " ق " تنصيصها ، وهذا الجواب ذكره ابن عصفور ، وابن الضائع .
(٥) هو أبو بكر محمد بن الطبيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني
درس على أبي الحسن الأشعري ، وذكره القاضي عياض في طبقات
الملك . انظر الوافي بالوفيات : ١٧٧ / ٣ والاعلام : ١٧٦ / ٦ .

قامَ القومُ ، وهم عند المتكلم ثلاثة : "صرو" ، و"خالد" ، و"جعفر" مثلاً ، وقع فسي خيال السامع أن زيداً منهم فيما فهمت عنه ، فأخرجت بإلّا ظنه داخلاً في عموم اللفظ ، وهذا صحيح ^(١) ، إن شاء الله .

فصل : وهذه الأروا على ستة أقسام : "إلّا" قسم متفق على حرفيته ، و"غير" قسم متفق على أسميته ، و"سوى" قسم مختلف فيه ، ذهب أبو العباس إلى أسميته ، وأنتك إذا قلت : قام القوم سوى زيد ، فإنه بمنزلة لو قلت : قام القوم غير زيد ، فانتصابه انتصاب غير ^(٢) ، وذهب سيبويه إلى ظرفيته ، وأنتك إذا قلت : قام القوم سوى زيد ، فإنه بمنزلة لو قلت : قام القوم مكان زيد ، وبدل زيد ، ودخله معنى الاستثناء ^(٣) ، وهذا أولى من جهتين :

أحدهما : أنه لفظ "غير متصرف" ، وعدم التصرف في باب الظروف كثير والدخول في أوسع البابين واجب .

والجهة الثانية : انتصابه في موضع لا ينتصب فيه إلّا الظرف ، وهو قولهم : مرت بمن سواي ، فهذا لا وجه لانتصابه ، إلّا أن يكون ظرفاً وقع صلة لمن ^(٤) .

و"حشى" قسم آخر في تردده بين الحرفية والفعلية ^(٥) ، واختصاصه بالحرفية ^(٦) ، فذهب سيبويه إلى اختصاصه بالحرفية ^(٦) ، وهو

(١) انظر قول القاضي والجواب عليه في الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٩ .

(٢) المقتضب ٤/٣٩١ .

(٣) قال في الكتاب : ٢/٣٥٠ : "وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء" ، فكلية "بدل" ليست في نص سيبويه ، وانظر ١/٣١-٣٢ وهذه المسألة خلافية ، انظر الانصاف : ٢٩٤ وما بعدها .

(٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٦٠٢ ، والملخص : ٤٠٢ .

(٥) في "ق" "بين الحرف والفعل" .

(٦-٦) في "ق" "واختصاصه بالحرفية مذهب سيبويه" ، وانظر الكتاب ٢/٢٠٩ .

الصحيح ، لأنها لم تقع صلة لما المصدرية في موضع ، ولو كانت فعلاً
لجاء فيها (١) ذلك كما جاء في "خلا" ، وعدا من أخواتها .

(وذهب أبو العباس المبرد إلى ترديدها بينهما (٢) ، واستدل

على صحة ذلك بأمرين :

أحدهما : أنه حُكي من كلامهم : غفر الله لي ولجنّ سيعني
حاشي الشيطان وأبا الأصبح (٣) ، فهذه فعل ولا بد لتصبها المفعول به .
والأمر الآخر : قول النابغة (٤) :

« ولا أحاشي من الأقوام من أحد »

فهذا مضارع حاشي . ولا دليل في ذلك كله ، أما الأول فنادر ، والنادر
كالعدم ، فلذلك لا يعلق عليه حكم في المشهور .

وأما الثاني : فإنه من باب بناء الفعل من الحرف كما قالوا : سألتني
فلان حاجة ، فلوليت له ، أي (٥) قلت له : لولا كذا ، فبنوا الفعل من
لفظ الحرف ، فقوله : ولا أحاشي (٦) ، أي (٧) لا أقول له (٨) : حاشي ،
ولا استدلال مع تطرق الاحتمال .

وخلا قسم (٩) متفق على ترديده بين الفعلية والحرفية إذا كان

- (١) في "ح" فيه .
(٢) المقتضب : ٣٩١/٤ ، وما ذكره عن المبرد من أدلة استفاده من
ابن عصفور ٢٤٩/٢ .
(٣) هذه الحكاية مروية عن المازني عن أبي زيد ، ومذكاة عن الشيباني
أيضا بعبارة مخالفة لما هنا ، انظرها في الأصول : ٢٨٨/١ ،
والمحتسب ٣٤٢/١ ، والجنبي الداني : ٥١٣ ، وقد رويت " . . .
حاشي الشيطان وابن الأصبح " ونص في الجنبي على أنها بالصاد
السهلة والغين المعجمة ، وهي بالغين المعجمة في "ق" .
(٤) البيت في ديوانه : ١٣ تحقيق د . شكري فيصل ، صدره :
« ولا أرى فاعلاً في النامر يشبهه »
وانظره في الانصاف ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، والجنبي الداني
٥١٠ ، والمغني ١٦٤ وشرح أبياته :
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في الأصل "الاحاشي" خطأ .
(٧) ساقطة من "ق" .
(٨) في الأصل "خطأ" .
(٩) في "ح" "فعل" خطأ .

مجرداً من حرف " ما " المصدرية ، فمن جعلها حرفاً جرّياً ما بعدها
ومن جعلها فعلاً نصبَ بها ما بعدها ، فيقال : قام القوم خلا زيدٍ وخلا
زيداً ، فان وقعت صلة لما المصدرية تعينت الفعلية اتفاقاً ، ووجب نصبُ
ما بعدها ، إلا ما ذكر عن الجرمي في جرّ ما بعدها ^(١) ، ولا وجه لما
حينئذٍ إلا أن تكون زائدةً ، وهي حكايةٌ شاذةٌ .

وعدا ، وليس ، ولا يكون قسم ، فأما عدا فمتفق على فعليته
مطلقاً سواء وقع صلة ^(٢) لما المصدرية أولاً ، إلا ما حكاه السيرافي عن
الأخفش ، وبه أخذ الجرمي كما ذكر في خلا ^(٣) .

وأما ليس فمن الناس من يقول : أنها حرف ^(٤) ، نظراً إلى
معناها ، وهي على هذا أصل بناء على مثال " ليت " ، ومذهل سيبويه
أنها فعل نظراً إلى أحكامها ^(٥) ، وهي على هذا مخففةٌ من ليس ^(٦) ؛
دليله أنه حُكي فيها ليست بكسر اللام كبعث .

- (١) انظر صف المياني : ١٨٦ ، والجني الداني : ٤١٤ ، ومذهب
الجرمي ذهب إليه الكسائي ، والفارسي والربيعي وابن جني ، انظر
المغني : ١٧٩ ، وذكر ابن هشام والمالقي في صف المياني :
أنهم إن ذهبوا إلى زيادة " ما " قياساً فذلك فاسد ، لأن " ما "
لا تزداد أول الكلام ؛ لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له ، ولأن
" ما " لا تزداد قبل حرف الجر وإنما تزداد بعده .
وان قالوا : ان ذلك سماعاً ، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .
- (٢) ساقطة من " ح " .
- (٣) نقل ذلك عنه أبو حيان من الأوسط . انظر منهج السالك : ١٧٥
ونقله عنه أيضاً السيرافي ذكر ذلك الرضي في شرحه : ٢٢٩/١ .
قال : " قال السيرافي لم أر أحداً ذكر الجر بعد " إلا " إلا أخفش " .
- (٤) دُكر ذلك عن ابن السراج ، والفارسي ، وابن شقير . انظر الجني
الداني : ٤٥٩ . وفي الأصول لابن السراج : ٢٤/١ ما يدل
على أن " ليس " عند السراج أنه فعل .
- (٥) الكتاب : ٣٤٤/٤ .
- (٦) انظر اللسان " ليس " ٢١٢/٦ .

وأما "لا يكون" فمركبة من فعل وحرف، وذُكرت في الأفعال ؛
 لأنها / فعل دخل عليها حرف النفي ، ولم يغيرها في اللفظ ، ولا في
 التقدير بخلاف "عدا" إذا دخلت عليها "ما" ، فإن "ما" معها
 مصدرية ، فهما في تقدير أسم .

وزاد بعضهم (١) في أدوات الاستثناء "بله" نحو قولك :
 قام القوم بله زيدا (٢) . وإنما هي عند المحققين من قبيل أسماء الأفعال ،
 وعلى ذلك أنشد قوله : (٣)

نَذَرُ الجِماجِمَ ضاحياً هامتها بله ألا كُفُّ كَانَتْها لم تُخْلَقِ
 أى : دع الأُكُفَّ [كَانَتْها لم تُخْلَقِ] (٤) . ومن رواه بالخفض كانت عنده
 مصدراً مضافاً إلى معسوله ، كانه قال : تَرَكَ الأُكُفَّ ، أي أترك الأُكُفَّ ، ومن
 رواه بالرفع جعل بله بمعنى "كَيْفَ" ومعناها قريب من معنى
 "لا سيما" . (٥)

ثم قال : (فاما "إلا" فإذا كان ما قبلها من الكلام موجباً ،
 كان ما بعدها منصوباً) (٦) إلى آخره .

ضابطُ هذا الفصل أن تقول : لا يخلو حرف "إلا" من (٧) أن
 يكون استثناءً في المعنى دون اللفظ ، أو يكون استثناءً في اللفظ والمعنى ،

-
- (١) ساقطة من "ق" . * "بله" ككَيْفَ . القاموس .
 (٢) هذا مذهب الكوفيين . انظر الجنى الداني : ٤٠٤ .
 (٣) البيت لكعب بن مالك الانصارى رضي الله عنه ، وهو في شرح
 الجمل لابن عصفور ٢٦٢/٢ ، والمغني : ١٨٣ ، والجنى
 الداني : ٤٠٤ ، والخزانة ٢٠/٣ .
 (٤) زيادة من "ق" .
 (٥) انظر الجنى الداني : ٤٠٤ ، وشرح ابن الضائع : ٢١٣ .
 (٦) الجمل : ٢٣٠ .
 (٧) ساقطة من "ق" .

فَإِنْ كَانَ اسْتِثْنَاءٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ كَانَ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ
الَّذِي قَبْلَهَا مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتَ
إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَهَذَا النُّوعُ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى مَفْرَغًا بِمَعْنَى
أَنَّ الْعَامِلَ الَّذِي قَبْلَ " إِلَّا " مَفْرَغٌ لِمَا بَعْدَهَا ^(١) ، أَيْ أَنَّهُ يَطْلُبُهُ طَلَبُ
الْعَامِلِ لِلْمَعْمُولِ . وَإِنْ كَانَتْ " إِلَّا " اسْتِثْنَاءً فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، فَإِنَّهَا
عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَا يَصِحُّ فِيهِ التَّفْرِيعُ لِمَا بَعْدَهَا .
والآخر : أَنْ يَكُونَ مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّفْرِيعُ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَصِحُّ
فِيهِ التَّفْرِيعُ جَازَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ : ^(٢)

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا تَابِعًا لِمَا قَبْلَهَا عَلَى الْبَدَلِ كَقَوْلِكَ :
مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتَ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا .

والوجه الثاني : النصب على الاستثناء ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَأَقْيَسُ
مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا حُصُولُ الْمَشَاكِلِ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّهُمْ
إِذَا كَانُوا يَحَافِظُونَ عَلَى الْمَشَاكِلِ مَعَ فَسَادِ الْمَعْنَى فِي نَحْوِ : هَذَا جَبَرُ
ضَبٍّ خَرِبٍ ، فَمَحَافِظَتُهُمْ عَلَيْهَا مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى أَوْلَى .

والمرجح الثاني : أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مُشَبَّهٌ بِغَيْرِهِ ، وَالْبَدَلُ قَائِمٌ
بِنَفْسِهِ غَيْرَ مُشَبَّهٍ بِغَيْرِهِ ^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ جَارِيًا عَلَى حَكْمِ نَفْسِهِ أَوْلَى
مِنْ أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى حَكْمِ غَيْرِهِ ؛ وَلِهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَجْمَعَ الْقَرَاءَةُ عَلَى
الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ * ^(٤) إِلَّا أَبْنَ عَامِرٍ

(١) فِي " ق " " لِمَا بَعْدَ إِلَّا " .

(٢) فِي " ق " " جَازَ فِيمَا بَعْدَهَا وَجْهَانِ " .

(٣) بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي " ق " بَيَاضٌ بِقَدْرِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَكُتِبَ أَمَامَهَا

فِي الْهَامِشِ " أَيْ بِالْمَفْعُولِ بِهِ " وَوُضِعَ فَوْقَهَا حَرْفٌ كَأَنَّهُ " ظَا " .

(٤) النِّسَاءُ : ٦٦ .

فَإِنَّهُ أَنْفَرَدَ دُونَهُمْ بِالنَّصَبِ^(١) ، كَمَا أَنْفَرَدَ بَرَفِعَ " كُلٌّ " فِي الْحَدِيدِ^(٢) .
 وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ : (وَجَازَ فِيهِ النَّصَبُ إِذَا تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ) .
 فَظَاهِرُهُ جَوَازُ النَّصَبِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، فَتَقُولُ :
 [مَا]^(٤) مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا عَلَى تَقْدِيرِ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وَيَكُونُ " إِلَّا
 زَيْدًا " اسْتِثْنَاءً مِنْ مَتْرُوكٍ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُمْ^(٥) إِنَّمَا
 مَنَعُوا النَّصَبَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ نَصَبْتَ فَقُلْتَ : مَا
 قَامَ إِلَّا زَيْدًا عَلَى أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مِنْ مَتْرُوكٍ كَالْمَسْأَلَةِ الْوَلِيَّ لَمْ يَجْزِ لِمَا
 يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ بَقَاءِ الْفِعْلِ فَارْعًا ، بَلَا فَاعِلٍ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ ، وَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا
 وَهِيَ : مَا مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا ، فَلَا يَلْزَمُ فِيهَا هَذَا الْمَحْظُورُ ، وَإِنَّمَا فِي الْمَسْأَلَةِ
 حُذْفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَهُوَ فَضْلُهُ ، وَلَا يُضَرُّ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَ : (وَإِذَا فَرَّغْتَ مَا قَبْلَ إِلَّا لِمَا بَعْدَهَا عَمَلٌ فِيهِ وَلَمْ تَعْمَلْ
 " إِلَّا " شَيْئًا) .^(٦)

مَفْهُومُ هَذَا الشَّرْطُ أَنَّ حَرْفَ " إِلَّا " هُوَ النَّاصِبُ لِلْمُسْتَثْنَى ؛ وَذَلِكَ
 أَنَّ قَوْلَهُ : وَلَمْ تَعْمَلْ " إِلَّا " شَيْئًا مَعْطُوفٌ عَلَى [جَوَابٍ]^(٧) " إِذَا " ،
 وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْجَوَابِ جَوَابٌ ؛ لِأَنَّ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْمَعْطُوفِ^(٨) وَالْمَعْطُوفِ
 عَلَيْهِ التَّسَاوِيَّ فِي الْمَسَاقِ ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : وَإِذَا فَرَّغْتَ مَا قَبْلَ إِلَّا لِمَا بَعْدَهَا
 عَمَلٌ فِيهِ ، وَإِذَا لَمْ تَفْرَعْ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا عَمِلَتْ هِيَ فِيهِ .

-
- (١) انظر هذه القراءة في السبعة : ٢٣٥ .
 (٢) هي الآية : ١٠ وكلا وعد الله الحسنى ✖ انظر السبعة :
 ٢٦٥ ، وهي ليست من باب الاستثناء ، وإنما ذكرها هنا في معرض
 التنبيه على مخالقات ابن عامر للآخرين .
 (٣) في الأصل " أتم " والمثبت يوافق الجمل : ٢٣٠ .
 (٤) تكملة من " ح " و " ق " .
 (٥) في الأصل " إلا أنهم " .
 (٦) الجمل : ٥٣٠ .
 (٧) تكملة من " ح " .
 (٨) في " ح " " من شرط المعطوف " .

وقد اختلف الناس في ذلك على ثمانية أقوال (١) :
أحدها : ما قلناه من ظاهر قول سيبويه (٢) وأبي القاسم ، لأنَّ
معناها الاستثناء ، وهو محكيٌّ عن أبي العباس المبرِّد ، فإذا قلت : قام
القوم إلا زيدا ، فالأصل : قام القوم أستثني زيدا ، ثم وُضِعَتْ " إلا " موضع
أستثني على ذلك المعنى .

ورَدَّ هذا القول بجواز الرفع على البدل في الموضع الذي يمكن
فيه التفرُّغ ، فلو كان ذلك صحيحاً لم يجز رفعه ، وللزم نصبه ؛ لبقاء المعنى
الذي أوجب نصبه ثمة .

/ ورَدَّ أيضاً بأنَّ تقدير الفعل الذي نابت عنه " إلا " لا يصح ٢٧٥
في " غير " إذا قلت : قام القوم غير زيد ؛ لما يلزم عليه من انقلاب المعنى
الذي قصده المتكلم ، لا يصح قام القوم أستثني غير زيد ، ورَدَّ أيضاً بأنَّ
الحرف لا يعمل بما فيه من معنى الفعل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال ،
وهو مع ذلك غير مطرد .

القول الثاني : أنه منصوبٌ بالمخالفة ؛ لأنه مخالفٌ للأول فسي
الحكم ، ورَدَّ [أيضاً] (٣) بامتناع النصب في مواضع كثيرة توجد فيها
المخالفة كقولك : (٤) قام زيد لا عمرو ، وقام زيد بل عمرو ، وما قام زيد
لكن عمرو إلى غير ذلك من المواضع (٤) ، فلو كانت المخالفة ناصبة لم تفر
عن ذلك في موضع (٥) كسائر العوامل ، وقد تقدّم ذلك ، حكي هذا القول
عن الكسائي .

(١) انظر هذه الأقوال الثمانية في الايضاح في شرح المفصل :

٣٦١/١ وما بعدها ، والجنى الداني : ٤٧٦ .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) زيادة من " ق " .

(٤-٤) في " ق " " كقولك قام زيد لا عمرو ، وقام زيد خلا عمرو ، وما قام

زيد لكن عمرو إلى غير ذلك من المواضع " .

(٥) في الأصل " مواضع " .

القول الثالث : أنه منصوبٌ بأن مضمرةً بعد إلاً كأنه قال : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وُرِدَ بامتناع إضمارها بجواز الرفع حيث يصح التفرُّغ ، واقتضائها عاملاً في محلّها ، لأنّها مع ما تعمّل فيه بتأويل المصدر ، فلو صحّ تكلفُ عاملٍ في محلّها لا غنى عن ذكرها ، لا مكان نسبة العمل إليه دونها ، فقد ظهرَ فسادُ هذا القول ، وهو مخكيٌّ عن الكسائي أيضاً . (١)

القول الرابع : أن "إلا" مركبةٌ من "إن" والخفيفة (٢) من "إن" و"لا" . فالمنصوبُ اسمُها ، والخبرُ محذوفٌ (٣) ، والمرفوعُ معطوفٌ بلا ، وهذا القولُ غنيٌّ عن الردِّ بظهور بطلانه ، ولعلَّ صاحبه إنما أراد أن يذكر في القائلين ؛ ألا ترى أن هذا التقدير لا يتصوّر في التفرُّغ ، ويلزمُ النصبُ في الواجب ، والمعنى في الموضعين واحدٌ وأيضاً فإنّه لو صحّ التركيب (٤) لم يصحّ بقاء العمل ، لأنّ كلّ تركيبٍ يتغيّرُ معه المعنى يتغيّرُ معه الحكم كما ، وحاشا ، فإن تغيّر المعنى أزال العمل الأصلي وأحدث عملاً آخر .

وأما العطفُ بلا فباطلٌ ؛ لأنها إنما يتبع ما بعدها ما قبلها ها هنا في الموضع الذي يصحّ فيه التفرُّغ ، وذلك غيرُ الواجب ، والعطفُ بها لا يكون إلا بعد آليّ واجب ، وهذا واضحٌ ، وهذا القول مخكيٌّ عن الفراء . (٥)

-
- (١) قال في منهج السالك : ١٦٠ " وقد غلط من نسب هذا المذهب الى الكسائي " .
 (٢) في "ح" " مخففة " .
 (٣) في "ق" " وخبرها محذوف " .
 (٤) في "ق" " لم يصح التركيب " خطأ .
 (٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء : ١٢٩ ، وشرح ابن هـفور ٢٥٤ / ٢ ، والجنى الداني : ٤٧٧ .

القول الخامس : أَنَّهُ منصوبٌ بِأَسْتَنْتِي مضمراً بعدِ إِلَّا ، وهو قول الزَّجَّاجِ . وحُكي عن المبرد أيضاً ، وَرَدَّ بِمُخَالَفَةِ النَّظَائِرِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ فِعْلٍ وَحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَبِاجْمَاعِهِمْ عَلَى آمْتَنَاعِ تَقْدِيرِ أَتَمْنَى وَأَشْبَهَ وَأَنْفَى بَعْدَ لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَلَا ، وَبِفَسَادِ الْمَعْنَى بِتَقْدِيرِهِ مَعَ " غَيْرِ " ، لَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ أُسْتَنْتِي غَيْرَ زَيْدٍ لَا نَقْلَبَ (١) الْمَعْنَى الْمُرَادُ .

القول السادس : أَنَّهُ منصوبٌ بِمَا قَبْلَ " إِلَّا " عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقْلَالِ مِنْ غَيْرِ لِحْظِ تَوْسِطِ بِإِلَّا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ خَرُوفٍ ، وَالَّذِي دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ ائْتِصَابُ " غَيْرِ " فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ بِمَا قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ تَوْسِطِ بِحَرْفٍ ، فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ " إِلَّا " مَنْصُوبٌ بِمَا قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ تَوْسِطِ بِهَا كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي " غَيْرِ " ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ ائْتِصَابَ " غَيْرِ " نَصّاً فِي رَفْعِ الْإِحْتِمَالِ هُنَاكَ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِمَا يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ النَّظِيرِ ، وَذَلِكَ أَنَّ " إِلَّا " هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْمُسْتَنْتَى عَلَى سَبِيلِ الْإِخْرَاجِ ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَهَا فَقُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ زَيْدًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى ، فَيُلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِ نِسْبَةُ الْعَمَلِ لِغَيْرِ الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاؤُهُ عَنْ الْمُقْتَضِي ، وَهَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ ، فَوَجِبَ اجْتِنَابُهُ .

وَأَمَّا ائْتِصَابُ (٢) " غَيْرِ " بِمَا وَاسِطَةٍ فَلَا دَلِيلَ لَهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيْبَوِيهِ (٣) أَنَّ ائْتِصَابَهَا عَلَى الْحَالِ ، وَفِيهَا مَعْنَى الْأُسْتِثْنَاءِ وَسَيَأْتِي (٤) فِي ذِكْرِ (٥) تَوْجِيهِ ابْنِ الْبَانِشِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ " لَا نَقْلَابَ " . (٢) فِي " ق " ، " نَصْبُهُ "

(٣) فِي الْأَصْلِ " س " .

(٤) تَكْمِلُهُ لَيْسَتْ فِي النَّسْخِ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ " ق " . وَانْظُرْ مَاسِيَاتِي : ٩٦٥ .

القول السابع : أَنَّهُ منصوبٌ عن تمام الكلام كالتمييز المنتصب
عن (١) تمام الآسم ، وعَمَزَاهُ من قَالَ به إلى سيبويه (٢) ، وَأَنَّهُ لظَاهِرُ
الكتاب ، وينبغي أن يَحَقَّقَ النظرُ في هذا المذهب فيقال : لا يخلو أن يكون
المعنى : أَنَّ نَصَبَ هذا المستثنى إمَّا بالتمام نفسه ، وهو معنى "معلق"
بالجملة ، أو يكون منصوباً بالجملة نفسها ، من حيث هي جملة ، وكلاهما
باطلٌ باتفاقهم على جوازِ تَوَسُّطِ / المستثنى ، والمعمول لا يصحُّ تَوَسُّطُهُ
بين أثناء العامل ، ولأنَّ المعنى لا يَتَقَدَّمُ عليه معموله ما عدا الظرف
والمجرور ، وإذا كانت الحال لا يجوزُ تقدُّمُها على عاملها إذا كان معنى ،
مع أَنَّهُ مُشْعِرٌ بالفعلية ، فأولى ألا يُقَدَّمَ المستثنى على عاملها ، وهو معنى
غير مُشْعِرٍ بالفعلية ، وأيضاً فَإِنَّ الحال مُشَبَّهَةٌ بالظرف بخلاف المستثنى .
فأنظر إلى هذا فَإِنَّ فيه غموضاً .

القول الثامن : أَنَّهُ منصوبٌ بما قبل "إلا" من الفعل أو معناه
بتوسطها ، كالمفعول معه المنتصب بما قبل الواو وتوسطها ، وهو مذهب
الفارسيِّ وحذاق النحاة ، فمثال الفعل : قامَ القومُ إلا زيداً ، ومثال المعنى :
القوم إخوتك إلا زيداً ؛ لأنها أُخُوَّةُ الصداقة ، ولا يَصِحُّ مع أُخُوَّةِ النسب ؛
لِتَعَرُّيها من الإشعار بالفعلية ، وهذا هو الصحيحُ إِنْ شاءَ الله ؛ وبيان
ذلك أَنَّهُ قد ثبت بالاجماع أن المستثنى معلقٌ بالفعل المذكورِ بِتَوَسُّطِ
الحرفِ في قولك : قامَ القومُ حاشى زيدٍ ، وقامَ القومُ خلا زيدٍ ، فوجب
أن يكون ما بعد إلا معلقاً بالعامل الذي قبلها ، وهو كالنص في موضع
الاشكال ، فوجب الاعتمادُ عليه [أيضاً] فَإِنَّ ما بقي من أدوات الاستثناء

(١) في "ق" "على" .

(٢) انظر الجنى الداني : ٤٧٨ .

(٣) زيادة من "ح" و"ق" .

إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِالْعَامِلِ الْمَذْكُورِ لَفْظًا كَالْأَسْمِ، وَالظَّرْفِ، أَوْ مُحَلًّا كَالْفِعْلِ،
كَكَيْفَ مَا دَارَ الْأَمْرُ، فَالْعَمَلُ إِنَّمَا هُوَ لِلْعَامِلِ فِي الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ، وَهَذَا
ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَا يُعْتَرَضُ هَذَا الْقَوْلُ بِانْتِصَابِ "سَوَى" وَ"غَيْرِ"
دُونَ تَوْسُطٍ بِحَرْفٍ، لِأَنَّ "سَوَى" ظَرْفٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَ"غَيْرِ" حَالٌ عَلَى
ظَاهِرِ كَلَامِ سَيْبَوِيهِ، وَفِيهِمَا مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَوَجْهُ ابْنِ الْبَازِشِ انْتِصَابَ "غَيْرِ" دُونَ تَوْسُطٍ، بِأَنَّ فِيهَا شَبَهًا
بِالظَّرْفِ، لِتَوَعُّلِهَا فِي الْآبِهَامِ، بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّهَا نَصَبٌ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ (١)،
وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُهُ هُوَ:
الْمُسْتَنْثَى فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ مَدْلُولُ "غَيْرِ" هُنَا هُوَ الْمُسْتَنْثَى، إِنَّمَا مَدْلُولُهُ
[الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ، وَالْمُسْتَنْثَى مِنْهُ لَا يَكُونُ هُوَ الْمُسْتَنْثَى] (٢) وَهُوَ ظَاهِرٌ.

مَسْأَلَةٌ (٣): لَمَّا قَرَّرَ ابْنُ الْحَاجِبِ خِلَافَ النَّاسِ فِي نَاصِبِ الْمُسْتَنْثَى
الْمُتَّصِلِ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَأَمَّا الْمَنْقَطِعُ فَالْعَامِلُ فِيهِ نَفْسٌ "إِلَّا"؛ لِأَنَّهَا
تَعْمَلُ عَمَلُ "لَكِنَّ" وَلِهَا خَبَرٌ مُقَدَّرٌ عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:
إِنَّهُ يَظْهَرُ. (٤)

قُلْتُ: كَلَامُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ جَارٍ، فِي الْمَوْضِعَيْنِ،
بَلَا فَرْقَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْصِبُ كُلَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ (٥) بَعْدَ ارْتِفَاعِ
الْفَاعِلِ بِهِ (٦) عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِ الْمَنْصُوبَاتِ، وَكُلُّ مَنْصُوبٍ بِهِ كَالْمَفْعُولَاتِ

-
- (١) انظر قول ابن البازش في شرح ابن عصفور: ٢٥٤/٢.
(٢) ساقطه من الأصل، وكرر مكانها "انما مدلوله هو المستثنى...".
وزاد في "ق" كلمة "منه" قبل قوله: "وهذا ظاهر". وهو خطأ.
(٣) هذه المسألة وجميع المسائل التي بعدها ساقطة من "ح"،
وينتهي السقط عند نص الجمل الآتي وهو "وأما غير فانها
تخفض ما بعدها". انظر ص ٩٧.
(٤) الايضاح في شرح المفصل: ٣٦٣/١.
(٥) تكملة من "ق".
(٦) ساقطة من "ق".

الصاح والمصادر والظروف ، والأحوال والتمييزات والمنصوبات بتوسط الواو نحو : ما صنعت وإياك ، فكذلك المستثنى منصوبٌ بالفعل الذي قبله إلا بتوسطها كالمفعول معه ؛ وذلك أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فقام قد ارتفع به فاعله ، وهو القوم ، وما بعد إلا متعلقٌ به ، فوجب أن ينصبه ، وإذا صحَّ ذلك في الفعل جرى مجراه في ذلك ^(١) كل ما فسي معناه كالمفعول معه ، ولا يمنع هذا العمل كون ما بعد " إلا " في المنقطع مخالفاً لما قبلها ، كما لم تمنع هذه المخالفة أن يعمل ما قبلها فيما بعدها بتوسطها في باب العطف ، سواءً إذا قلت : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها مطلقاً في باب العطف ، سواءً كان ما بعدها جزءاً ما قبلها أو لا كقولك : ما قام القوم لكن زيد ، وزيد بعض القوم ، وما قام زيد ، لكن عمرو ، وكذلك يعمل ما قبلها فيما بعدها في باب الاستثناء مطلقاً ، سواءً كان ما بعدها جزءاً ما قبلها أو لم يكن كقولك : ما قام القوم إلا زيداً ، وما أحدٌ في الدار إلا فرساً ، وهذا واضحٌ إن شاء الله .

مسألة : ما قام القوم إلا زيدٌ بمنزلة قولك : ما قام إلا زيدٌ ، وهذا

الثاني نصٌ في إسناد القيام / إلى زيدٍ ونفيه عن غيره ، فكذلك الأول ، ٢٧٧ سواءً كان البديل على تقدير تكرار العامل ، أو على تقدير الغاء البديل منه ، قال سيبويه في الثاني من أبواب الاستثناء : ولكنك أدخلت " إلا " لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ، ولتنفي ما سواها ^(٢) ، فهذا منه دليلٌ على صحة ما قلته ، وكذلك قوله في الباب الثالث : وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول ^(٣) ، فهذا نصٌ في المسألة ، فإذا نصبت فقلت ^(٤) : ما قام القوم إلا زيداً كان فيه

قولان :

- (١) " في ذلك " ساقطة من " ق " .
 (٢) الكتاب : ٢ / ٣١٠ .
 (٣) الكتاب : ٢ / ٣١١ .
 (٤) " في " ق " " قلت " .

(١) أحدهما : أَنَّ عِلْمَكَ مَعْلُقٌ بِالنَّفْيِ ، وَالْإِثْبَاتِ مَعاً ، عَلَى ماضٍ .
والثاني : أَنَّهُ مَعْلُقٌ بِالنَّفْيِ دُونَ الْإِثْبَاتِ ، وَسِوَاهُ كَانَ الَّذِي يَرْفَعُ
هُوَ الَّذِي يَنْصَبُ أَوَّلًا (٢) ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرِّفْعُ عِنْدَ قَصْدِ الْتَنْصِيبِ ،
وَيَكُونُ النَّصْبُ عِنْدَ قَصْدِ الْإِجْمَالِ ، لَكِنْ أَلْفَعِ عَلَى الْبَدَلِ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
وَأَفْصَحُ (٣) ، لِأَنَّ جُلَّ الْمَشَاكِلَةِ ؛ وَلِأَنَّهُ بَدَلًا لَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ ، وَالنَّصْبُ مَحْمُولٌ
عَلَى غَيْرِهِ ، وَفِي هَذَا إِشْعَارٌ بِاتِّحَادِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى مَعْنِيَيْنِ
لَمْ يَغْلِبِ أَلْفَعُ النَّصْبِ ، لِأَخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمَعَانِي ، وَيَشْعُرُ (٤)
بِذَلِكَ أَيْضًا اتِّفَاقُ الْعَرَبِ عَلَى وَجُوبِ النَّصْبِ مَعَ التَّقْدِيمِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى
مِنْهُ ، فَلَوْ كَانَ أَيْضًا (٥) النَّصْبُ عَلَى خِلَافِ مَعْنَى أَلْفَعِ لَكَانَتْ الْعَرَبُ قَدْ
اتَّفَقَتْ عَلَى إِبْطَالِ الْمَعْنَى الَّتِي كَانَتْ فِي حَالِ التَّأْخِيرِ بِالتَّقْدِيمِ ، وَهَذَا
هَدْمٌ لِبَابِ الْمَعْنَى فِي آيَاتِ أَجْمَعٍ ، فَتَأْمَلْ ذَلِكَ وَتَدْبِرْهُ ، فَقَوْلُنَا :
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، تَوْحِيدٌ مُحَضَّرٌ ، لِيَتَعَلَّقَ عِلْمُ الْقَائِلِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مَعاً ،
عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّقْدِيرِ ، وَتَصَوُّيرِ الْعُمُومِ هُنَا وَالْإِخْرَاجِ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةٍ
الْأَشْتَرَاكِ فِي الْمَعْنَى الْمَسْوُوعِ لِلتَّسْمِيَةِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَلَّهِةً هِيَ الْعِبَادَةُ
وَالْإِلَهُ " بِمَعْنَى مَا لَهُ ، أَيْ (٦) مَعْبُودٌ ، فَإِلَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَعْمُ كُلُّ
مَعْبُودٍ بِحَقٍّ وَبَاطِلٍ ، فَوَقَعَ النَّفْيُ عَلَى أَلْفِظِ الَّذِي يَعْمُ كُلُّ مَعْبُودٍ بِغَيْرِ
حَقٍّ ، وَدَخَلَ حَرْفُ "إِلَ" لِإِثْبَاتِ الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ ؛ وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ
مِنْ أَنَّ الْعُمُومَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْأَشْتَرَاكِ فِي الْمَعْنَى الْمَسْوُوعِ لِلتَّسْمِيَةِ
مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ : خَيْرِ الرَّاحِمِينَ ، وَخَيْرِ الرَّازِقِينَ ، وَخَيْرِ الْفَاتِحِينَ ، وَخَيْرِ
الْمَنْزِلِينَ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا يَكْثُرُ ، وَمَدْلُولُ "أَفْعَلِ الْمَفَاضِلَةِ" بَعْضُ مَدْلُوعِ
مَا تَضَافُ إِلَيْهِ فَتَأْمَلْ ذَلِكَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

- (١) أَيْ عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّعْقِيبِ عَلَى آيَاتِ الْحَاجِبِ .
(٢) فِي الْأَصْلِ "و" ق "أَوَّلًا" مَنُونًا خَطًا ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ سَاقِطٌ مِنْ
"ح" وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ لِذَلِكَ .
(٣) الْكِتَابُ : ٣١١/٢ . (٤) فِي "ق" "يَشْهَدُ" .
(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ "ق" . (٦) فِي "ق" "بِمَعْنَى" .

مسألة : اعراب قولنا : لا إِلَهَ إلا الله مع الوجوه الممكنة فيه :
 " لا " حرف نفى يفيد الاستفراق في مثل هذا الموضع " إِلَه " اسمه مبني
 معه ، و " لا " وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف
 تقديره ، لا إِلَهَ لنا إلا الله ، أولاً إِلَه في الوجود إلا الله (١) ، و
 " إلا " حرف إثبات لما بعده يفيد استفراق النفي لما عداه ، وهو بدل
 ما قبله على الموضع ، هذا هو الوجه في هذه المسألة ، فان قلت : أجعل
 " إلا " في هذا الموضع هي التي في قول الله تعالى * لو كان فيهما
 آلهة إلا الله لفسدنا * (٢) فيكون " إلا الله " تابعاً لما قبله على
 الموضع تقديره : لا إِلَهَ غير الله لنا ، أو في الوجود (٣) .

قلنا : إذا كان كذلك كان النفي معلقاً بالمغاير ، ولا يلزم من نفي
 المغاير نفي المائل ، ولا يلزم أيضاً من نفي المغاير إثبات المغاير ، وإذا كان
 كذلك وجب اجتناب هذا الغرض ، لأنه قريب من الكفر ، فان قلت : أجعل
 ما بعد إلا هو الخبر ، ولا يحتاج إلى تكلف حذف .

قلنا : لا يجوز ، لأن خبر " لا " لا يكون موجباً ولا معرفة أبداً ؛
 لتعذر الاستفراق الذي وضع له حرف " لا " في مثل هذا .
 فان قلت : أجعل الخبر مجموع " إلا الله " على تأويل :
 لا إِلَهَ غير الله . (٤)

قلنا : فالنفي على هذا إنما تعلق بغير الله ، ولا يلزم من
 نفي المغاير إثبات المغاير إلا من جهة مفهوم الصفة ، وهذا غير كافٍ
 في مقام التوحيد . (٥)

(١) انظر تقديرات العلماء لخبر " لا " في كتاب : " لا إله إلا الله " : ٧٤ وما بعدها .

(٢) الأنبياء : ٢٢ .

(٣) انظر معنى " لا إله إلا الله " للزركشي : ٧٦ وما بعدها ، ومعنى التبعية هنا : أن تكون نعتاً .

(٤) " إلا الله " ضرب عليها بالقلم في " ق " .

(٥) انظر الاستغناء : ١٣٩ .

فان قلت : أجعل ما بعد "إلا" بدلاً من الضمير المستتر في
الخبر المحذوف . قلنا : / يَضُفُّ هذا الوجه من جهة التردد في ٢٧٨
تَوْهَمُ نحو هذا الأضرار ، فان قلت : أنصبه على الاستثناء . قلنا : هو
جائزٌ إلا أنه مرجوحٌ من وجهين :
أحدهما : أَنَّ المستثنى مُشَبَّهٌ بالمفعول معه ، وأبدلُ له
حكمُ نفسه .

والثاني : أَنَّ المنصوبَ على الاستثناءِ مختلفٌ فيه ، هل معناه
كمعناه إذا كان بدلاً ، أو هو مسكوتٌ عن إثباته بعد "إلا" ؟ فلهذا
كان الوجه الأول هو الصحيح في إعراب المسألة ، والله أعلم .
قال قائلٌ : إن كان قولنا : لا إله إلا الله كلاماً مستقلاً قائماً
بنفسه من غير تقديرٍ أمرٍ زائدٍ على المنطوقِ به صَحَّ المعنى المطلوبُ بكلمة
التوحيد ، وسلم من الشوائب الموهمة ، وَطَلَّتْ قاعدةُ النحويين ^(١) القائلين
بأنَّ الاستثناءَ وأبدلُ إنما يكونا ^(٢) بعدَ صَحَّةِ التركيبِ الإسنادي ، فلا بد
من تقديرٍ لفظٍ زائدٍ على المنطوقِ به ، وتقديرُ هذا القيد غير لائقٍ بالمعنى
المطلوب عند أهل الكلام على ما مضى ، فالمسألة على هذا [مسألة] ^(٣)
مشكلةٌ جداً ، والقول في ذلك - وبالله التوفيق - : أَنَّ ذلك إنما يكون
وارداً لو كان ^(٤) قولنا : لا إله إلا الله مقولاً ^(٥) ابتداءً ، وليس كذلك
على قواعد أهل العربية ، وإنما وقع ذلك في اللغة على أنه جوابٌ لمن
قال : هل من كذا ؟ فكانه قيل : هل من إله إلا الله ؟ . فقليل

-
- (١) في الأصل "النحو" خطأ ، والمثبت من "ق" .
(٢) في الأصل "يكون" بالافراد ، والمثبت من "ق" وهذا الموضع
ساقط من "ح" .
(٣) زيادة من "ق" .
(٤) في "ق" "ان كان" .
(٥) في "ق" "منقولا" خطأ .

في الجواب : لا إله إلا الله ، أي هل لكم ، أو في الوجود من إله إلا الله ؟
 فقيل في الجواب : لا إله لنا ، أو في الوجود إلا الله ، وهذا المحذوف
 هو الذي ظهر في قوله تعالى ﴿ ما لكم من إله غيره ﴾ ^(١) وَوَضَعَ الْجَوَابَ
 أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلسُّوءِ الْإِلَهِ ، فلما كان على هذا الْفَرَضِ ، كان الجوابُ وهو
 قولنا : لا إله إلا الله مطابقاً للسُّوءِ الْإِلَهِ وهو : هل من إله إلا الله ؟ .
 وهذا يرفع الإشكال ، ويجمع بين النظريين ، وقد تقدم أَنَّ " إله " في
 مثل هذا يقتضي أَنَّ ما نُفِيَّ عن ما قبلها ^(٢) ثابت لما بعدها بنص
 سيبويه ، وهو إمامُ اللسان ^(٣) . وبالله التوفيق .

^(٤)
 ثم قال : (وأما " غير " فانها تخفض ما بعدها) إلى آخره .
 الأصل في " غير " الصفة ، والأصل في " إلا " الاستثناء ثم
 تحمّل كل واحدةٍ منهما على صاحبتيها فيما هي أصلٌ فيه ، ولما كان
 الأصل في " غير " ما ذكر جازاً أن يكون الموصوف بها جمعاً ، ومفرداً
 منكرين ، أو معرفين بأداة جنسية كقولك : قام رجال ^(٥) ، غير زيد ،
 وقام القوم غير زيد ، وجاء رجل غير زيد ، وما يحسن بالرجل غير زيد أن
 يفعل كذا ، ومفرداً لفظاً جمعاً معنى كقوله ^(٦) :

فكفينا بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا
 ويحذف الموصوف بها كقولك : غير زيد أحب إليّ منه .

-
- (١) هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .
 (٢) في " ق " " قبلنا " خطأ .
 (٣) الكتاب ٣١١ / ٢ .
 (٤) الجمل : ٢٣١ .
 (٥) في " ق " " رجل " والمثبت هو الصواب .
 (٦) البيت لكعب بن مالك الانصاري ، وينسب لحسان رضي الله عنه
 ولغيره وهو في الكتاب ١٠٥ / ٢ ، ومعاني الفراء : ٢١ / ١ ،
 ومجالس شعلب : ٢٧٣ ، وأمالى ابن السجري : ٣١١ / ٢ ،
 والحلل : ٢٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢ ،
 والملخص : ٦٠٢ ، والخزانة ٥٤٥ / ٢ .

وإنما جاز أن يُنعتَ بها المَعْرِفُ بالالف واللام الجنسية ؛
لأنَّ تعريفها كلاً تعريفٌ ، فلو كانت إحالةً على معهودٍ لم يجز ، كما لو
(١) قلت : قام القومُ غير زيدٍ ، تعني قومًا معهودين بينك وبين المخاطبين .
وأما " إلا " الموضوعة موضع " غير " فلا يكون الموصوفُ بها
إلا جمعاً لفظاً ومعنىً ، أو معنىً دون لفظٍ ، منكوراً (٢) ، أو معرفاً
بالالف واللام الجنسية ، فالجمعُ المنكرُ كقوله تعالى ﴿ لو كانَ فيهما آلهةٌ
إلا اللهُ لفسدتا ﴾ (٣) " فلا آلهة " صفةٌ لآلهة ؛ لأنَّ المعنى لو كانَ
فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، ولا يصح أن يكونَ " إلا آلهة " بدلاً ؛ لأنَّ
" لو " غير مُستَحَقَّةٌ لتفريغِ ما يليها من العواملِ كإنَّ ؛ لأنَّهما حرفا
شرطٍ على فرضِ الوجوب ، وأبْدَلُ بعد " إلا " في الاستثناء مُوجِبٌ ،
فكان يلزمُ أن يكونَ التقديرُ على البَدَلِ : لو كانَ فيهما الله لفسدتا ،
وهذا فاسدٌ ، وأبو العباس المبرد موافقٌ لسيبويه في هذا . (٤)

- (١) في " ق " " المخاطب " . انظر الأدب : ٢٢١ وما بعدها .
(٢) في " ق " " منكراً " .
(٣) الأنبياء : ٢٢
(٤) انظر الكتاب ٣٣١ / ٢ - ٣٣٢ ، والمقتضب ٤٠٨ / ٤ - ٤٠٩ ،
وانظر معاني الفراء ٢٠٠ / ٢ قال أبو حيان " واضطرب كلام
النحويين في الوصف بالاف فقال بعض أصحابنا انه يخالف سائر
الصفات ، بأنه يجوز أن يوصف بها الظاهر ، والمضمر ، والمعرفة
والنكرة وقال بعضهم : قول النحويين : انه يوصف بها يعنون
بذلك أنه عطف بيان . منهج السالك : ٢٢٩ / ١ .
ومسألة أبي العباس كان فيها مخالفاً لسيبويه ، فردها عليه ،
قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤٢ / ٣ ب " قال أبو
الحسن ابن عصفور : زعم المبرد في المسائل التي ردها على
سيبويه أن قوله : لا آلهة ينبغي أن تجعل " لا آلهة " بدلاً
من آلهة ، لأن ما بعد " لو " غير موجب في المعنى ،
والبديل في الكلام غير الموجب أحسن من الوصف ، واستدل على
أن ما بعد " لو " غير موجب من جهة المعنى بأنك اذا قلت :
لو قام زيد قام عمر ، كان قيام زيد غير واقع ، كما أن القيام

وقد حكى ابن السراج أنه قال : لو كان معنا ^(١) "إلا زيد" ،
[لفلينا] ^(٢) "أجود كلام وأحسنه ، يعني ، لأنّ آلآمتناع فني فني
التحصيل ، وقد أنكر ابن خروف ثبوت ذلك عن المبرد ، والله أعلم بصحته .

ومثال ما هو جمع معنى [نحو قوله] ^(٣)

وبلدي ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيسر

فالحاصل أنّ [إلا] ^(٤) "الموضوعة موضع / " غير " لا يوصف بها ٢٧٩

مفرد محض ^(٥) ، ولا معرفة محضة ، ولا تقع إلا في موضع صالح
للاستثناء ، إلا أنّ يمنع من ذلك مانع من خارج ، كالاتية المذكورة ، ولا
يُحذف الموصوف بها خلافاً لغير ، فلا يقال : قام رجل إلا زيد ؛ لأن
رجلاً مفرد محض ، ولا قام الرجال ^(٦) إلا زيد ، وآلاف واللام إحالة
على معهود ، لأن التعريف حينئذ محض حتى يقصد بها ^(٧) الجنس ،
ولا يقال : قام إلا زيد تريد قام ^(٨) غير زيد ، وهذا كله ظاهر
والله أعلم .

- ====
من زيد غير واقع اذا قلت : ما قام زيد " وانظر شرح الرضي
٢٤٧/١ ، والمغني : ٩٩ ، والبحر المحيط : ٣٠٥/٦ ونقض
ابن ولاد : ١٨٢ - ١٨٧ .
وما رده المبرد على سيبويه رجع عنه في المقتضب : ٤٠٨/٤ فقال :
" هذا باب ما تقع " الا " وما بعدها نغتا بمنزلة " غير " وما أضيفت
اليه .
(١) في الاصل " معها " وفي " ح " " معنى " والمثبت من " ق " والأصول .
(٢) تكملة من الأصول : ٣٠١/١ .
(٣) تكملة من " ح " و " ق " والرجز لجران العود ، وهو في ديوانه : ٥٢
والكتاب ٣٢٢/٢ ، ومعاني الفراء ٤٧٩/١ والمقتضب ٣١٩/٢ ،
٣٤١ ، ٤١٤ ، والانصاف : ٢٧١ ، وشرح ابن يعيش : ٨٠/٢ ،
١١٧ ، والخزانة : ١٩٢/٤ .
(٤) تكملة من " ق " .
(٥) في " ق " " مفرداً محضاً بالنصب .
(٦) في " ق " " الرجال .
(٧) في " ق " " به .
(٨) ساقطة من " ح " .

ثم قال : (وقد يجوز أن ^(١) تكون غير نعتاً ما قبلها ، وذلك إذا لم يجز في موضعها إلا) .

أعترضه ابن السَّيِّدِ بأن قال : ظاهره أن الاستثناء أَمَلُّكُ بها من الوصف وليس كذلك ^(٢) .

الجواب : أن هذا تحامل على أبي القاسم بل قوله : وذلك إذا لم يجز في موضعها " إلا " يقتضي أن الوصف أَمَلُّكُ بها من الاستثناء ؛ لأن ذلك نص في أنها تفارق الاستثناء وتتجرد لمعنى الوصف ، فدل ذلك على أن أصلها الوصف ، والاستثناء بها عارض ، وهذا ظاهر . ولو أعترض عليه بأن ظاهر كلامه أنها لا تكون نعتاً إلا حيث لا يصح الاستثناء لكان أظهر ، وليس كذلك ؛ لأنها تستعمل نعتاً حيث يصح الاستثناء وحيث لا يصح ، وإنما قال ذلك أبو القاسم ؛ لأنه أراد بيان أحد الوجهين فيها والله أعلم .

وأما قوله (عندى درهم غير جيد) ^(٣) .

وإمتناعه من النصب على الاستثناء ، فإن الجوهر يصح اجراء وصفه عليه ، ولا يصح استنائه منه ؛ لامتناع تصور البعضية ؛ لأن بعفس الجوهر جز " من خلقته ، والصفة من الموصوف على خلاف ذلك ، فإن نصبت " غير " على الحال جاز على قلته ؛ لأن الحال وصف في المعنى ، وهذا واضح ان شاء الله .

ثم قال : (وأما سوى وسوى ، وسواء) ^(٤) الى آخره .

قد تقدم في أول الباب تقسيم هذه الروايات على الكمال وبقي

(١) في الجمل : ٢٣٢ " وقد تكون " غير " نعتاً . . . "

(٢) اصلاح الخلل : ٢٩١ .

(٣) الجمل : ٢٣٢ .

(٤) الجمل : ٢٣٢ .

الكلام في (١) فصلين :

أحدهما : بيان موقع الأفعال منها من الأعراب .

والثاني : بيان وجه إضمار فاعلها ولم يجز لها ذكر .

الفصل الأول : أما ما كان منها فعلاً مجرداً من حرف " ما "

ففيه قولان : (٢)

أحدهما : أنه منصوب المحل بالعامل في المستثنى منه ، فإذا

قلت : قام القوم عدا زيدا ، وخلا زيدا ، ولا يكون زيدا ، وليس زيدا

كان تقديره : قام القوم عدا زيدا ، وخالين زيدا ، وغير كائنين

زيداً ، والمراد : قام القوم إلا زيدا ، ولكن هذه الأفعال ضمنت معنى

" إلا " فاستثنى بها .

والقول الثاني : أن هذه الجملة لا موضع لها من الأعراب ؛

لوقوعها موقع ما لا موضع (٣) له من الأعراب وهو حرف " إلا " وإنما هي

بمنزلة لو قلت : قام القوم ، ولم يقم زيد ، والقول الأول أجود من هذا ،

لأن معنى هذه الجملة متصلاً بمعنى ما قبلها ، فوجب أن يكون اللفظ

متصلاً بما قبله ؛ ليكون اللفظ والمعنى جاريين على أسلوب واحد .

فان كان الفعل ملتبساً بحرف " ما " فان كانت مصدرية

كان [فيه] قولان : (٤)

(٥)

أحدهما : أنه في موضع الحال ، فإذا قلت : [قام] القوم

ماعد (٦) زيدا كان تقديره : قام القوم عداً وزيداً (٧) وعدو زيدا (٨) في

(١) في " ح " " على " .

(٢) انظر هذان القولان في شرح ابن الضائع : ٢١٨ ، وكلاهما للسيرافي .

(٣) في " ق " " ما لا موضع " .

(٤) تكملة من " ق " .

(٥) تكملة من " ق " .

(٦) في " ق " " عدا " فقط .

(٧) في الأصل و " ح " " زيد " غير منصوب .

(٨) في الأصل " زيد " غير منصوب وفي " ح " " ذلك " خطأ .

موضع عادين زيدا ، وقدره سيبويه : قام القوم مجاورتهم زيدا^(١).

والقول الثاني : أنه ظرفُ زمانٍ ، ورجحه صاحب هذه المقالة على الأول بأن وُضِعَ^(٢) المصدرُ مَوْضِعَ الزمانِ أَوْسَعُ من وُضِعَ موضِعَ الحالِ ، لا سيما إذ كان معرفةً ، ولا خلافَ في قصره على السماعِ ، وإنما خلافُ المُبَرَّرِ فيما جاء من ذلك نكرةً ، فينبغي أن يكونَ القولُ بالظرفيةِ مقدماً على القولِ الآخرِ ، لكن لصاحب هذه المقالة أن يقول : لم أقصرُ على مسموعٍ فيكون خرقاً للاجماعِ ، وإنما هو تأويل لفظٍ مسموعٍ ، وكلا القولين يحتمله قول سيبويه ، هذا منتهى القول في الفصل الأول على سبيل التلخيص .

وأما الفصل الثاني : وهو [بيان] ^(٣) إضمارِ فاعِلٍ ^(٤) هذه الأفعالِ مع عدمِ جَرِي الذِكرِ ، فإنَّك لما قلت : قام القوم وقع في نفس السامع أن زيدا مثلاً داخلٌ في عمومِ / اللفظِ ، وأنه بعضُ القائمين فأخرجته ٢٨٠ بقولك : عدا زيدا ، ففي عدا ضميرُ هذا البعض الذي دل عليه سياق الكلام ؛ ولذا لزم إفرادُه وتذكيرُه ، وفيه إشكالٌ ، وذلك أن هذا التفسيرَ يقتضي أن الضميرَ المستترَ [هو] ^(٥) ضميرُ المستثنى وإذا كان كذلك لزم عليه تعدي فعلِ المضمرِ المتصلِ إلى ظاهره ، وهو ممنوعٌ مطلقاً ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن هذا التفسيرَ إنما هو تفسيرُ الأعرابِ ^(٦) ، والفرضُ به إصلاحُ اللفظِ المتعارفِ في الاصطلاحِ . وتفسيرُ المعنى : قام القوم إلا زيدا ، وهذا هو المرادُ في التحصيل ، وله وُضِعَ اللفظُ ، والله أعلم .

-
- | | |
|-----|----------------|
| (١) | الكتاب : ٢/٣٤٩ |
| (٢) | في "ق" "موضع" |
| (٣) | تكملة من "ح" |
| (٤) | في "ح" "عامل" |
| (٥) | زيادة من "ق" |
| (٦) | في "ق" "اعراب" |

ثم قال : (فأما سَوَى ، وَسَوَى ، وسَوَاءٌ وخلا وحاشا فانها
تخفض على كل حال) .

هذا ظاهرٌ في سَوَى وأختيها ، مشكل في حاشا وخلا ؛ لأنَّ هذا
العموم يستلزم إتحاد العمل ، وقد نصَّ على تعدده ، فظهر التناقض .
ثم قوله : (وكذلك خلا) (١) يعطي أنَّ النصبَ بها مثله
بحاشا ، وليس كذلك لنصِّ سيبويه على أنَّ النصبَ بخلا أكثرُ من الخفضِ ،
فهذا مما ينظر فيه .

ثم قال : (وأما إِلَّا أن يكونَ فَإِنَّ شئتَ رفعتَ بها وإنَّ
شئتَ نصبتَ بها) . (٢)

ظاهره أنَّ " إِلَّا أن يكونَ " بكماله هو أداة الاستثناء ، وليس
كذلك ، وإنما أداة الاستثناء حرف " إِلَّا " و " أن يكون " بعده منصوب
المحل [بها] (٣) على الاستثناء ، أو مرفوعه على البدل حيث
يصح التفریع ، ويجوز في " يكون " النقصانُ والتمامُ ، وهو أجدُّ ؛ لقربِ
المأخِذِ (٤) ، فإذا قلت : قام القومُ إِلَّا أن يكونَ زيدٌ ، لم يكن فيما بعد
" إِلَّا " غير النصب ؛ لامتناع صحة التفریع (٥) ، والتقديرُ : قام القومُ
إِلَّا كَوْنَ زيدٍ ؛ أي إِلَّا وجودَ زيدٍ ؛ أي إِلَّا زيدا ، لأنَّ وجودَ زيدٍ ليس أمراً
زائداً على الذاتِ ، فلو نصبت زيدا على تقدير النقصانِ لكانَ التقديرُ :
قام القومُ إِلَّا أن يكونَ بعضهم زيدا على ما تقدم ، وهو متناول بعيد ،

-
- (١) الجمل : ٢٣٢ .
(٢) الجمل : ٢٣٣ مع تصرف في نص الجمل .
(٣) زيادة من " ق " .
(٤) قال ابن الضائع : قال سيبويه : " وهو الكثير في كلام العرب
يعني الرفع في " إلا أن يكون زيد " ، قال وبعضهم ينصب على
وجه النصب في " لا يكون " يعني على أن تضر البعض المقدر
في هذه الأفعال المتقدمة " شرح الجمل : ٢١٨ / ب .
(٥) لأن التفریع هو أن يفرغ ما بعد إلا للعامل الذي قبلها ،
ولا يكون ذلك إلا بنفي ما قبل إلا .

فلهذا كان تقدير التمام أجود ، فإن كان الكلام يصح فيه التفرغ جازاً فيما بعد " إلا " الاستثناء ، والبدل مثاله : ما قام القوم إلا أن يكون زيدٌ؛ تقديره على الاستثناء ؛ إلا كون زيد ، وعلى البدل إلا كون زيد بالرفع ، وهذا المصدر بدل من القوم بدل بعض من كل ، فإن قلت : وكيف يتصور أن يكون المعنى بعض العين ؟

فالجواب : أنه على ما تقدم من أن هذا المصدر ليس أمراً زائداً على الذات بناءً على أن الوجود عبارة عن الموجود ، وقد تقدم هذا المعنى في باب التعجب في قوله : ما أحسن ما كان زيد ، أى ما أحسن كون زيد ، أى وجوده ، وأما قوله تعالى ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها ﴾ (١) فقريء بنصب التجارة ورفعها (٢) ؛ فنصبها على نقصان تكون وفي أسمها وجهان .

أحدهما : أن يكون ضمير الأموال المذكورة قبل .
والثاني : أن يكون ضمير التجارة التي اقتضاها المساق ، ولذلك أنت الفعل ؛ كأنه إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة ، ويكون ذلك كبيت الكتاب : (٣)

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً
أي إذا كان اليوم يوماً هذه صفته ،

وأما رفع التجارة فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون على التمام وهو أقرب مأخذاً .
والثاني : أن يكون على النقصان أيضاً ويكون الخبر في قوله :

" تديرونها " ، والله أعلم .

-
- (١) البقرة : ٢٨٢ .
(٢) قرأ نافع بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع . حجة القراءات : ١٥١ .
(٣) البيت لعمر بن شاس . انظر الكتاب : ٤٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه : ٦٣/١ ، وشرح عيون سيبويه : ٤٩ .

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء لا يختلف حكمه مقدما على حكمه مؤخرًا ، إلا إذا كان
بالا و " غير " ، وكان الكلام غير واجب ، فنأخذ في بيان ذلك وبالله التوفيق .
فنقول : إذا كان الكلام الذي فيه الاستثناء بغير " إلا " ، فلا
يخلو من أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون مؤخرًا ، وهو الأصل ، فإذا كان كذلك جاز
فيه (١) وجهان فصيحان :

/ أحدهما : الإتيان على البدل كقولك : ما قام القوم إلا زيد ، ٢٨١
وهو عندهم من قبيل بدل البعض من الكل بناءً على أن ما بعد إلا هو البدل ،
وهو بعض القوم ، وقيل : إنه من قبيل بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين
واحدة ، بناءً على أن البدل هو مجموع قولك : إلا زيد ، والمعنى ما قام
القوم غير زيد ، وغير زيد هم القوم ، وهذا ظاهر .

الوجه الثاني : النصب على الاستثناء ، ومعناه منصوباً كمعناه
مرفوعاً على الأظهر ، فإذا كان كذلك كان الإتيان أوجه لا مرين :

أحدهما : حصول المشاكلة بين اللفظين ، وإذا كانوا يختارون
ذلك مع فسار المعنى في نحو قولهم : هذا جحر ضب خرب ، فأولى
مع صحته ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى .

والأمر الثاني : أن البدل جارٍ على حكم نفسه والاستثناء جارٍ على
حكم غيره ، لأنه (٢) مُشَبَّهٌ بالمفعول مَعَهُ على الأصح ، وإجراء الشيء على
حكم نفسه أولى من أجرائه على حكم غيره .

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) في " ق " " كانه " .

الوجه الثاني من الأوجه الأربعة : توسط^(١) المستثنى بين
المستثنى منه وصفته كقولك : ما قام القوم إلا زيدا العقلاء ، ومذهب
سيبويه جواز الأمرين مع ترجيح البدل في ظاهر كلامه^(٢) ، ونُقِلَ
عن المازني أن الوجه النصّب ؛ لأنّ المبدل منه^(٣) في تقدير الملفّي ،
فكيف ينعت ؟! كذا قال السيرافي عن المازني^(٤) ، والصحيح ما قلناه
عن سيبويه ؛ لأنّ الوجه الذي رجّح معه الإتيان مع التأخير موجود^(٥)
مع التوسط ، وهو أنّه يشاكل ما قبله لفظاً ولا يخالفه معنى ، وهذا^(٦)
أولى ؛ لحصول المشاكلة من الطرفين .

قال المبرد : كان المازني يختار النصّب ، ويقول : إذا أبدلت
من الشيء فقد طرّحته من لفظي وإن كان [في المعنى موجوداً]^(٧)
فكيف أنعت ما هو بمنزلة الملفّي ؟!

قال المبرد : والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأنّ الكلام إنما يراد
لمعناه ، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل^(٨) منه موجودان معاً ، لم
يوضعا على أن يسقط أحدهما إلّا في بدل الغلط ، فإنّ المبدل منه
بمنزلة ما ليس في الكلام ، وانظر إلى كلام المبرد هنا فإنّه يدلّ على خلاف
ما ينقله بعض الناس عنه في حقيقة البدل^(٩) ، والله أعلم .

-
- (١) في " ق " " توسط " .
(٢) الكتاب : ٣٣٦ / ٢ .
(٣) في " ق " " البدل منه " .
(٤) انظر قول المازني في المقتضب : ٣٩٩ / ٣ ، ونقل السيرافي عنه
في شرح ابن الضائع : ٢٢١ / ب .
(٥) في " ق " " يوجد " .
(٦) في الأصل و " ح " " ها هنا " خطأ .
(٧) ما بين المعقوفين ليس في النسخ كلها ، وهوتكملة من المقتضب ٣ / ٣٩٩ .
(٨) في الأصل " المفعول منه " خطأ .
(٩) نقل ابن باب شاذ عن المبرد أن البدل على نية طرح المبدل منه

الوجه الثالث : تقديمه على المستثنى منه كقولك : ما قام الازيداً القوم ، فهذا لا يكون فيه الا النصب ؛ لِأَنَّهُ لما تعذر الوجهُ الراجحُ مع التأخير ، لامتناع تقديم البدل ^(١) ، لزم مع التقديم استعمال الوجه المرجوح مع التأخير .

* ومن لم يجد إلا صعيداً يتما *

وَشَبَّهَهُ سيبويه بتقديم نعت النكرة عليها ، وهو تشبيه "حسن" ^(٢) ، إلا أنه حُكي عن العرب مظاهره جواز الرفع مع التقديم ، وذلك قولهم : ما قام الا زيدٌ أحدٌ حكاه سيبويه ^(٣) ، فلا يجوز أن يُحمَلَ على أنه بدلٌ مُقدَّمٌ ؛ لأن البدل إنما وُضِعَ على أن يكون تابعاً للبدل منه ، وفي تقديمه نقضٌ لهذا الوضع ^(٤) ، فوجب اجتنابه ، ولا يجوز أن يُحمَلَ على أن الثاني بدلٌ منه ، بدل كلٍّ من بعضٍ للاجماع على الإهمال لذلك ^(٥) في كلام العرب ، فوجب أن يلتصق له وجهٌ يصحُّ عليه .

والقول في ذلك عند الحذاق من المتأخرين : أن الثاني بدلٌ من قولك : إلا زيدٌ بجملة اعتباراً بالمعنى ^(٦) ، وذلك أن معنى

==== في اللفظ والمعنى . انظر شرح الجمل له : ١ / ٢٢ / ب والثابت عن المبرد ما ذكره المؤلف عنه هنا . وقد ذكر ذلك أبو علي الشلوبين عن المبرد وذكر ان ابن باب شان قد غلط فيما توهمه على المبرد . انظر حواشي الفصل : ٤٠١ ، والتذييل والتكميل ١٤٦ / ١ أ وانظر المسألة في شرح ابن عصفور ٢٧٩ / ١ وما بعدها .

(١) في الأصل "البدل" .

(٢) قال في الكتاب : ٣٣٥ / ٢ " كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل ، حملوه على وجه قد يجوز لو آخرت الصفة " . وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٢١١ .

(٣) الكتاب : ٢٣٧ / ٢ .

(٤) في الأصل "الموضع" . (٥) في "ح" على إهمال ذلك .

(٦) انظر شرح ابن عصفور ٢٦٣ / ٢ (٧) في "ق" "للمعنى" .

"ما قام الا زيدٌ أحدٌ" : ما قام غير زيدٍ أحد ، وغير زيدٍ عبارة عن جملة الأُحدِين دون زيدٍ ، فاذا كان كذلك كان الثاني بدل شيءٍ من شيءٍ وهما لعين واحدة .

وقال ابن عصفور : إِنْ هذا من بابٍ وضع اللفظ العام موضع اللفظ الخاص^(١) ، فأحدها هنا عبارة عن زيدٍ وحده ، بناءً على أَنَّ "أحداً"^(٢) بدل من زيدٍ دون اعتبار "إلا" وهذا غير مستقيم من جهتين .

أحدهما : اخراج اللفظ عن موضعه / في اللفظة من غير دليل . ٢٨٢
والآخر : ما يلزم [عليه]^(٣) من استعمال^(٤) ما هو مخصوص بالنفي في الإيجاب ، فقد ظهر فساد هذا التوجيه ، فوجب اجتنابه والتمسك بالأول .

والتوجيه الرابع تقديم المستثنى صدرًا نحو أن تقول : إلا زيداً قام القوم ، وهذا ممنوع عند الجمهور جائز عند الزجاج والكسائي^(٥) ، وهذا لا أصل له إلا في الضرورة التي يستباح معها ما لا يستباح دونها^(٦) ، ووجه المنع أن المستثنى مشبه بالمفعول معه ، والمفعول معه لا يتقدم صدرًا^(٧) ، فالمحمول عليه أولى ألا يتقدم ، لأنه فرع ، فلا أقل من أن يكون الفرع والأصل جاريتين على أسلوب واحد .

-
- (١) شرح الجمل : ٢٨٠/٢ .
(٢) في "ق" "اذا" خطأ .
(٣) تكملة من "ح" و"ق" .
(٤) في الأصل "التزام" .
(٥) المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ونسبه في الاستفنا : ١٢٧ للكوفيين نقلًا عن السيرافي ، وفي ص ٢١٣ نسبه لأبي إسحاق الزجاج .
(٦) مثل قول أبي زيد الطائي :
خلا أن العتاق من المطايا أحسن به فهن إليه شوس
انظر ذلك في الاستفنا : ١٢٨ .
(٧) في الأصل "لا يتصور صدرًا" .

فان قيل : إنما امتنع تقديم المفعول معه صدرًا ؛ لمعنا فيه وهو :
الاعتبار بأن أصله أن يكون معطوفاً بالواو ، والمعطوف لا يتقدم صدرًا ، وليس
هذا [المعنى] (١) في المستثنى .

أُجِيبَ بأن الفرع قد يُحمَلُ على الأصل فيما هو أصل في ذلك
الأصل ؛ لما بينهما من الارتباط كالفعل المضارع حُمِلَ في الإعراب على
الاسم وهو أصل في الأصل فرع في الفرع ، وهذا كله بناءً على أصح
المذاهب من أن المستثنى منصوبٌ بما قبل " إلا " من الفعل أو معناه
بتوسطها .

وأما على قول من يقول : إنه منصوبٌ عن تمام الكلام كانتصاب درهم
بعد عشرين ، فينبغي أيضاً (٢) أن يكون امتناع تقديمه صدرًا أظهر
اعتباراً بضعف عمل العامل فيه ؛ لأنه ليس فعلاً ولا لفظاً يشعر بمعناه ،
وإنما هو معنى يتصرف به الكلام ؛ ولهذا جعلنا توسيطه (٣) بين أثناء
الجملة مفسراً لهذا المذهب ، وقد تقدم ذلك في صدر الباب .

وأما على مذهب من يرى أنه منصوبٌ بأستثني وضعت " إلا " موضعه
على سبيل النيابة ، أو منصوباً بأستثني مقدراً بعد (٤) " إلا " فيمتنع
أيضاً تقديمه صدرًا ؛ لأن تقديمه بأستثني (٥) ، أو (٦) وضع الحرف
موضعه إنما هو مشروطٌ بالتأخير عن العامل فيه (٧) ، فلو قدمته فقلت :
الا زيدا قام القوم لكنك قد وضعت الشيء غير موضعه تقديراً ، ولا يُقدَّرُ

(١) تكملة من " ح " و " ق " .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) في " ق " " توسطه " .

(٤) في " ق " " بعمل " .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) في " ق " " از " .

(٧) " عن العاملة فيه " ساقطة من " ق " .

محذوف من المحذوفات إلا في موضعه الأصيل، إلا أن تضم (١) لذلك (٢) صورة توهم إلى عدم النظر، فحينئذ تلزم تقديره في غير موضعه، وليس من قوة الحرف أن يتصرف فيه هذا التصريف.

وأما على قول من يرى أنه منصوب بالمخالفة فإنه قائل (٣)

بجواز التقديم، روي عن الكسائي جواز التقديم صدراً في قوله: لا زيدا ما قام القوم (٤)، وفيه قبس آخر وهو: التقديم على "ما" النافية، ولها صدر الكلام، إلا أن هذا لا يلزم على الأصل لمذهبه (٥)، لأنه لا يقول: إن ما بعدها هو العامل، وإنما العامل عنده المخالفة، وهي دائرة بين المستثنى والمستثنى منه مقرونين بالحرفين، وإنما ينازع في أصل العامل عنده.

وأما على مذهب من يرى أنه منصوب بأن مضمرة بعد إلا، فإن كان غير قائل بجواز التقديم، فلعله يقول: إن الحرف لا يضمرفي غير موضعه، وليس ذلك من قوته (٦)، لأن التصرف لا أصل له في الحرف. وأما على مذهب من يرى أنه منصوب بأن مخففة من إن مدغمة في إلا (٧)، فلعله يمنع التقديم صدراً؛ لشبهه بالصفة المخصصة، فكما يمنع تقديم الصفة، فكذلك المستثنى، والله أعلم.

وهذا التوجيه يشبه أن يصح إجراؤه في جميع الأقوال.

-
- (١) " إلا أن تضم " ساقطة من " ق " .
 (٢) في " ق " " إلى ذلك " .
 (٣) في " ح " " قال " .
 (٤) تقدم هذا المذهب قبل قليل .
 (٥) في " ح " " على أصل مذهبه " .
 (٦) في " ق " " قوله " .
 (٧) في " ح " " لا " خطأ .

ثم أنشد أبو القاسم بيت الكميّة [وهو :] (١)

ومالي إلا آل أحمد شيعة” ومالي إلا مشعب الحق مشعب

شيعة الانسان من يشايعه على أمره ويتعصّب له ،ومشعب الحق : طريقه .

والشاهد انتصا "آل أحمد" في الصدر، وشعب الحق في العجز على

الاستثناء المقدم ، وَأَنْشَدَ لِلْكَمِيتِ [أَيْضاً] (٢)

وما لي الا الله لا رب غيره وما لي الا الله غيرك ناصر

ولا شاهد في الصدر^(٣)؛ لوجود التفريغ، فهو بمنزلة : ما في الدار الا

زيد ، والشاهد انما هو في العجز .

وزعم ابنُ خروفٍ أَنَّهُ رُوِيَ : إِلَّا اللَّهَ فِي الصَّدْرِ مَنْصُوباً ، وَوَجْهَهُ

على أن يكونَ [في] (٤) الأصل : ومالي الا الله غيرك ناصر " ومالي الا

الله توكيدا^(٥) ، ويتصور في الاسمين في هذا البيت أربعة أوجه :

أحدها : أن يكونا معاً / منصوبين على الاستثناة المقدم ٢٨٣

من «ناصر» .

والثاني : أن يكونا حالين منه ، لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مَوْخِرِينَ لَجَازَ

أن يكونا نعتين له (٦) ، فهما من باب

(١) ساقطة من "ح" و "ق" والبیت فی الجمل : ٢٣٤ ، والهاشمیات :

٣٩ والمقتضب : ٣٩٨/٤ ، والكامل : ٤١٦ ، والحلل : ٣١٢ ،
والانصاف : ٢٧٥ .

(٢) زيادة من " ح " والبيت في الجمل : ٢٣٤ ، وهوفي الكتاب :

٣٣٩ ، والمقتضب : ٤ / ٤٢٤ ، والحلل : ٣١٦ ، وشرح ابن

يعيش : ٩٢/٢ ، والخزانة : ٣٧٣/٢ .

(٣) في " ق " " ولا شاهد في صدر البيت " .

(٤) زيادة من " ق " .

(٥) قول ابن خروف، وتوجيهه في شرح ابن الضائع: ٢٢٠، قال

ابن السَّيِّد في الحلل : ٣١٦ " والنصف الاول من هذا البيت

لا شاهد فيه على نصب الاستثناء المقدم، لأنَّ أَسْمَ اللّهِ مرفوعٌ

بالابتداء، لا يجوز فيه النصب؛ لأن ليس قبله شيء يستثنى منه

ولا يبدل ، فهو بمنزلة قولك : ما في الدار الا زيد" ، وانما الشاهد

في الثاني، لأن التقدير: ومالي ناصر، إلا الله غيرك. فلما قدم

المستثنى نصبها .

(٦) قال ابن السيد في جعل "الا الله" حالا: "ويجوز في هذا ==="

تقديم نعت (١) النكرة عليها ، وانتصابها على الحال .

والثالث : أن يكون "إلا الله" استثناءً مقدماً "وغيرك" هو الحال .

والرابع : بالعكس (٢) من هذا ، كذا قال ابن السّيد ،

وَأَسْتَضْعِفُ قَوْلَهُ فِي إِجَازَتِهِ أَنْتَصَابٌ "إلا الله" على الحال ؛ لعدم تمكن

الـ [في] [باب -] (٣) الوصف ، فلا تكون كذلك إلا تابعه في اللفظ ، ألا

ترى أنه لا يجوز : قام إلا زيد" ، تريد به قام غير زيد ، فلما لم تَتَمَكَّنْ

تَمَكَّنَ "غير" لم تقع موقعها إلا في الموضع الذي تكون فيه "غير" على

أصلها ؛ لأن الفروع ليس لها تمكن الأصول . (٤)

مسألة : اذا عطفت على المستثنى المقدّم كقولك : ما قام إلا زيداً

أحدٌ وعمرو ، جاز في المعطوف النصبُ حملاً (٥) على اللفظ ، والرفعُ حملاً على توهم

الرفع في زيد ؛ لأن الأصل والمعنى ما قام أحدٌ إلا زيد" ، وليس هذا

بأبعد من قولهم : ما قام غير زيدٌ وعمرو ، فيمن رفع زيدا ؛ لأن المعنى

والأصل ما قام إلا زيدٌ وعمرو ، وأبى خروفي يقول في نحو هذا : انه مبتدأ

محذوف الخبر كانه قال : ما قام إلا زيدٌ وعمرو قائم .

====
البيت وجه ليس بمعتاد عند النحويين ، بل أكثرهم ينكره ، وذلك
أن القائل اذا قال : ما جاءني أحد إلا زيد ، فقد يجوز أن تكون
"إلا زيد" صفة لأحد ، بمنزلة "غير" ، ولأنه قال : ما جاءني
من أحد غير زيد ، واذا قدمت على هذا "إلا" فقلت : إلا زيدا
أحداً ، كأن قولك : "إلا زيدا" حالا بمنزلة صفة النكرة اذا
تقدمت عليها ، فيكون قول الكميّ على هذا التقدير حالا "الحلل :
٣١٧ ، وانظر بقية الوجوه الأربعة هناك .

(١) ساقطة من "ق" .

(٢) في "ق" على العكس .

(٣) تكملة من "ح" .

(٤) انظر شرح ابن الضائع : ٢٢٠ / ب .

(٥) في "ق" "جريا" .

باب الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع : هو أن يكون المستثنى من غير جنس ما قبله كقولك : ما في الدار أحدٌ إلا أسداً ، وليس هذا على حقيقة الاستثناء . وإنما هو استدراكٌ وابتداءٌ كلام مستأنف ، وإنما المعنى : لَكِنَّ فيها أسداً ، ولهذا أقدره سيبويه بَلَكِنْ مخففةً ومثقلةً (١) . فَأَمَّا سَمِيَّ استثناءً ، لَأَنَّهُ بَادِئَاتِ الاستثناء الحقيقي .

وهذا الضرب من الاستثناء منصوبٌ عند أهل الحجاز على الإطلاق ، وأما بنو تميم فإنه عندهم على وجهين (٢) :

أحدهما : ما يتصور فيه الاتصال بوجهٍ ما من المجاز .
والثاني : ما لا يتصور فيه ذلك ، فأما الوجه الثاني فهو عندهم بمنزلة عند أهل الحجاز منصوبٌ لا غير . وأما الوجه الأول فهو عندهم جارٍ مجرئ المتصل في جميع وجوهه على ما تقدم ، والمجاز على وجهين :
أحدهما : أن يكون المستثنى من توابع ما قبله نحو ما في الدار أحدٌ ، إلا فرساً أو ثوباً [أو كتاباً] (٣) أو نحو ذلك ما هو متاع (٤)
للأحدين ، (٥) ومنه قول النابغة : (٦)

..... وما بالربع من أحد

..... إلا آلاً واري (٥-)

- (١) الكتاب : ٢ / ٣٢٥ .
(٢) انظر لغة بني تميم في الكتاب : ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، ٤١٣ ، وشرح ابن يعيش : ٢ / ٨٠ ، والمخلص ٩ / ٤٠٩ .
(٣) زيادة من "ح" و "ق" .
(٤) في "ق" "تابع" .
(٥-٥) ساقطة من "ح" .
(٦) هذان جزآن من بيتين للنابغة الذبياني وهما :
وقفت فيها أصيلاً أسألها فبعت جواباً وما بالربع من أحد
إلا آلاً واري لا يابئها والنوي كالحوض بالظلمة الجلد
وهما في ديوانه : ٢ ، ٣ ، والكتاب : ٢ / ٣٢١ ، ومعاني الفراء
١ / ٤٨٠ ، والمقتضب ٤ / ٤١٤ ، والأصول : ١ / ٢٩٢ ، والمخلص ١٠ / ٤١٠ .

والوجه الثاني : أن يكون المستثنى ما يقوم مقام الأَحدَيْنِ ،

وإن لم يَكُنْ مِنْ تَوَابِعِهِمْ نحو: ما في الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا أَسَدٌ ، وكقوله: (١)

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ

لأن الأسدَ واليعافيرَ تقومُ مقامُ (٢) الأَحدَيْنِ في عِمْرَانِ الْأَمَّاكِنِ (٣).

فصل : وَيَعْبَرُ أَيْضاً عَنْ حَكْمِ الْأَسْتِثْنَاءِ بِأَنْ يُقَالَ : إِنْ كَانَ

مَا يَصِحُّ فِيهِ التَّفْرِيعُ جَرَى عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ فِي [جَمِيعِ] (٤)

وُجُوهِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ فِيهِ (٥) التَّفْرِيعُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ [فِيهِ] (٦)

إِلَّا النِّصْبُ ، وَكِلَاهُمَا مَنْصُوبٌ لَا غَيْرُ عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ (٧) . فَمِثَالُ الْأَوَّلِ :

ما في الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا فَرَسٌ ، أَوْ إِلَّا أَسَدٌ ، إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : ما في الدَّارِ

إِلَّا فَرَسٌ ، أَوْ ما فِيهَا إِلَّا أَسَدٌ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يُعْطِي (٨) نَفْيَ

الحَكْمِ عَنْ جَمِيعِ مَنْ يَعْقِلُ وما لَا يَعْقِلُ ، وَإِثْبَاتِهِ لما بَعْدَ إِلَّا ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ

أَحَدًا عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ (٩) ، وَمِثَالُ الثَّانِي الَّذِي لَا يَصَحُّ فِيهِ التَّفْرِيعُ

قوله تعالى : * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ * (١٠) فهذا لَا

يَكُونُ إِلَّا مَنْقُطَعًا ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تعالى : * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ *

لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقَعَ فِي الْوَهْمِ أَنَّ اللَّهَ تعالى دَاخِلٌ فِي عَمومِ النَّفْيِ فَيَحْتَاجُ

إِلَى اسْتِثْنَائِهِ ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لَا نَأْخُذُ (١١) هَذَا مِنْ يَدِي ،

(١) سبق ص

(٢) في "ق" "يقومان" .

(٣) في "ق" "المساكن" .

(٤) تكملة من "ح" و"ق" .

(٥) في "ق" "منه" .

(٦) تكملة من "ح" .

(٧) شرح ابن عصفور ٢/٢٦٧ .

(٨) في "ق" "يقتضي" .

(٩) الكتاب : ٢/٢١٩-٢٢٠ وشرح ابن يعيش ٢/٨٠ ، ويعنى

بالتوكيد هنا التوكيد اللغوي لا الاصطلاحي .

(١٠) هود : ٤٢ .

(١١) "لاخذ هذا من يدي" هكذا في الأصل ومثله في "ق" مع كسر

الخاء والذال المعجمتين .

فَلَسْتَ دَاخِلًا فِي النَّفْيِ أَصْلًا ، وَلِهَذَا مَثَلُهُ الْقَاضِي بِأَنْ قَالَ : نَظِيرُ الْآيَةِ
 أَنْ تَقُولَ عِنْدَ مَجِيءِ سَيْلٍ عَظِيمٍ : لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ هَذَا السَّيْلِ إِلَّا مَنْ أَقَامَ
 بِالْجَبَلِ ؛ الْمَعْنَى لَكِنَّ مَنْ أَقَامَ بِالْجَبَلِ مَعْصُومٌ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا
 الْوَجْهَ فِي الْآيَةِ هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيْبَوِيهِ (١) ،
 وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ : مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ ، وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ ، وَهَذَا مِنْ أَمْثَلَةٍ /
 سَيْبَوِيهِ (٢) ، فِي زَادَ وَنَقَصَ فَاعْلَانِ مُسْتَتِرَانِ وَالْمَعْنَى : لَكِنَّهُ نَقَصَ
 وَلَكِنَّهُ ضَرَّ ، فَمَا مَعَ الْفَعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ نَضَبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ،
 وَجَوَزَ الْقَاضِي أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً مَحذُوفًا الْخَبَرَ كَأَنَّهُ قَالَ : مَا زَادَ النَّهْرُ
 لَكِنَّ النِّقْصَانَ شَأْنَهُ ، وَمَا نَفَعَ زَيْدٌ لَكِنَّ الضَّرَّ شَأْنُهُ (٣) ، وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ
 لَوْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ (٤) لَجَازَ عِنْدَ الْحَاجَازِيِّينَ مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا فَرَسٌ عَلَى
 مَعْنَى لَكِنَّ فِيهَا فَرَسٌ ، وَلَا سَتَوَى (٥) عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ الْقِسْمَانِ فِي جَوَازِ الرِّفْعِ ،
 وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ الْأَوَّلَ .

فصل : وظاهر قول سيبويه وأبي القاسم التسوية بين هاتين

الآيتين : * مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ * (٦) و * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ
 مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ * (٧) عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ ، أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى
 وَالْمَثَلُ الَّتِي قَبْلَهَا ، فَأَجْرُهَا مُجَرَّى الْمُتَصِلِ (٨) [عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ] (٩)

-
- (١) الكتاب : ٣٢٥ / ٢ .
 (٢) الكتاب : ٣٢٦ / ٢ .
 (٣) فِي الْأَصْلِ : " الْا الضَّرَّ شَأْنَهُ " . وَانْظُرْ قَوْلَ الْقَاضِي فِي شَرْحِ
 الْكِتَابِ لَهُ : ١١٤ / ٣ ، وَفِي الْإِسْتِغْنَاءِ فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ : ٤٧٢ .
 (٤) فِي " ق " " كَذَلِكَ " .
 (٥) فِي الْأَصْلِ " ح " " لَا اسْتَوَى " .
 (٦) النِّسَاءُ : ١٥٧ .
 (٧) هُودٌ : ٤٢ .
 (٨) فِي " الْأَصْلِ " " الْمُنْفَصِلُ " خَطَأً .
 (٩) تَكْمِلَةٌ مِنْ " ح " وَ " ق " وَبَعْدَهَا فِي " ح " " ظَاهِرٌ " وَضَرْبٌ عَلَيْهَا
 فِي " ق " " لَا نَهَا مَقْعَةً .

[لِقَوْلِ] (١) سيبويه : وينو تميم يرفعون هذا كله ، يجعلون اتِّباعَ الظَّنِّ علمهم والتَّكَلُّفَ سلطانه (٢) ، وأما الآيةُ الثانيةُ على مذهبِ بني تميم (٣) * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ * فجاءَ بها سيبويه في باب " ما لا يكونُ إِلَّا على معنى ولكن " (٤) ، وهو الظَّاهِرُ على ما تقدَّم ، وللناسِ في ذلكِ مسالكُ : مسلكُ المبرِّدِ أنَّه متصلٌ (٥) ، والتقديرُ عنده : لَا عَاصِمَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ ما (٦) في اليومِ عاصمٌ ولا غيره إلا من رحم ، فيكونُ المعنى : على أن الذي لم يُعصَمْ وقُضِيَ عليه بالهلاكِ ليس في اليومِ ؛ لاندراجِهِ في عمومِ ما اقْتَضَاهُ اللفظُ بصيغَتِهِ ، وليس كذلك ، وإنما دعاهُ إلى هذا التقديرِ أنَّه لم يتصوَّر [له] (٧) أَنْدَرَا جُ الْمُسْتَثْنَى في عمومِ اللَّفْظِ لولم تُذكرْ أداةُ الاستثناءِ إِلَّا بهذه الضَّمِيةُ .

-
- (١) مكان " لقول " بياض في الأصل والتكلمة من " ق " و " ح " .
(٢) الكتاب : ٣٢٣/٢ .
(٣) " على مذهب بني تميم " ساقطة من " ح " و " ق " .
(٤) الكتاب ٣٢٥/٢ .
(٥) هذا المذهب ذكره عن المبرد أبو علي الشلوبين في حواشي المفضل : ٢٤٦ ، وكلام المبرد في المقتضب لا يدل على أن الآية من الاستثناء المتصل ، وإنما هي عنده من باب الاستثناء المنفصل ، فهو موافق لسيبويه في هذا المسلك ، فقد قال : " باب ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله ، وذلك قولك : ما جاءني أحدٌ إلّا حماراً ، وما في القوم أحدٌ إلّا دابةً " ، فوجه هذا وحده النصب ، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبذل منه ، فنصبه بأصل الاستثناء على معنى " ولكن " . . . فمن ذلك * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ * فالعاصم الفاعل ، و " من رحم " معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب . المقتضب ٤/١٢ ، وانظر موافقته لسيبويه في الكتاب ٣٢٣/٢ ، ونقض ابن ولاد : ١٧٧ ، والخزانة : ٩/٢ .
(٦) في " ق " " لا " .
(٧) تكلمة من " ح " وفي الأصل " لم يتصوره " .

المسلك الثاني : أَنَّ عَصِمًا بمعنى معصوم ، وَمَنْ رَحِمَ بمعنى

مرحوم ، وعلى هذا يكون متصلاً على ضَعْفِهِ ؛ لقلة استعمالِ فاعِلٍ بمعنى مفعول ، وخروجه عن القياس . (١)

(٢)

المسلك الثالث : أَنَّ مَنْ رَحِمَ بمعنى راحم ، وعاصمٌ على ظاهره ،

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا مَنْقُوعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْوَهْمِ ، أَنَّ اللَّهَ

تَعَالَى دَاخِلٌ فِي عَمَمِ النِّفْيِ (٣) ، فَيُحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ ، وَإِنْ كَانَ

بَعْضُهُمْ قَدْ جَعَلَهُ مُتَصِلًا ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فَهَذِهِ أَلَا رُبْعَةٌ (٤)

مسالك أصحها [مسلكاً] (٥) مسلك سيبويه ، ولا وجه لتسوية أبي القاسم

بين هذه الآية وبين ما قبلها ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَجْرَاؤُهَا عَلَى مَسَلِكٍ مِمَّنْ

هذه المسالك أصلاً ، والله أعلم .

فصل : مَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا فِي حَدِّ الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ بِرِدِّ عَلَيْهِ

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى * لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى * (٦) وهو

منقطعٌ باتِّفَاقٍ ، مَعَ أَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهُ ، وَكَذَلِكَ بِرِدِّ عَلَيْهِ نَحْوُ * وَلَا تَنْكِحُوا

مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِمَّنِ النِّسَاءُ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ * (٧) وَبِرِدِّ أَيْضًا عَلَى حَدِّ

الْمُتَّصِلِ الْأَشْكَالِ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْقَاضِي (٨) ، فَلَا وَلِيَّ أَنْ يُقَالَ (٩) : الاسْتِثْنَاءُ

الْمُتَّصِلُ هُوَ أَنْ تُخْرِجَ بِإِلَّا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مَا لَوْلَاهَا لَا نُدْرَجُ فِي عَمَمٍ

(١) ذكر فلك الفراء في معاني القرآن ١٥/٢ ، والسيرافي في شرح

الكتاب ١١٤/٣ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٢ ،

وانظر التبيان في أعراب القرآن للعكبري : ٧٠٠ ، وشرح ابن

يعيش ، ٨١/٢ .

(٢) في "ق" "وعاصم على ظاهره بمعنى معصوم" فاقحم "بمعنى معصوم".

(٣) في الأصل و"ق" "اللفظ".

(٤) في "ح" "أربعة".

(٥) زيادة من "ق".

(٦) الدخان : ٥٦ .

(٧) النساء : ٢٢ .

(٨) يعني الباقلاني انظر ما سبق ص

(٩) في "ح" "تقول".

لفظ ما قبلها بوجه ما (١) كقولك : ما قام القوم إلا زيدا ، ألا تَرَ
أنك لو لم تأتِ بـ"إلا" لوقع في خيال السامع أن زيدا مندرج في عموم اللفظ ،
لصاحبه لذلك ، وإنما قلنا : بوجه ما ؛ لامتناع اندراجهِ حقيقة ؛ لما
كان يلزم على ذلك من الكذب في أحد الطرفين على ما تقدم في أول الباب .
وأما الاستثناء المنقطع فهو أن تذكر بعد "إلا" أو ما في معناها ما لا
يصح في الوهم اندراجهُ في عموم لفظ ما قبلها لو لم تذكرهُ (٢) مطلقاً ،
سواء كان من جنس ما قبلها أو لا ، فقوله تعالى ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ
إِلَّا الْمَوْتَ الْأُولَى ﴾ (٣) منقطع ، وإن كان من جنس ما قبله ؛ لأنه
لا يصح في الوهم اندراجهُ تحت عموم اللفظ لو لم تذكر إلا فيحتاج إلى
إخراجه ؛ لاستحالة ذوق الموتِ الماضية في المستقبل ، وكذلك قوله تعالى
﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (٤) على القول بأن عاصم
على ظاهره ، ومن رحم بمعنى الرأحم استثناء منقطع ؛ لأنه لا يصح
في الوهم اندراجهُ / تحت (٥) عموم اللفظ لو لم تذكر إلا ، فيحتاج
إلى استثنائه لقوله : ﴿ من أمر الله ﴾ ، وقد جعله بعضهم متصلاً ، ولا يصح ،
وقد تقدم بيانه .

مسألة : (٦) ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به ، لا مانع من
اجراء هذا المجرور على اللفتين الحجازية والتيمية ، وإن كان كذلك ارتفع
ما بعد "إلا" على البديل على اللفتين (٧) معاً ، إلا أنه بدل على الموضع

-
- (١) مثل قول ابن الفجار هذا كان قد قال القرا في بصورة أوسع .
انظر الاستغناء ٣٨٢ - ٣٨٥ .
(٢) في "ح" "لو تذكر" .
(٣) في "ق" "ما بعد إلا على اللفتين على البديل" باقحام "اللفتين" .
(٤) الدخان : ٥٦ .
(٥) في "ح" "و" "ق" في " .
(٦) من هنا إلى نهاية الباب ساقط جميعه من "ح" .
(٧) في "ق" "ما بعد إلا على اللفتين على البديل على اللفتين" باقحام "اللفتين" .

في اللغة التسمية، وبدل "على" المعنى على اللغة الحجازية^(١)؛ اعتباراً بأنّ البدل على تقدير تكرار العامل، أو على تقدير الغاء المبدل منه، والتقدير على الأول ما زيد بشيء ما زيد إلا شيء لا يُعبأ به، وعلى الثاني: ما زيد إلا شيء لا يُعبأ به، ولا عمل «ها» فيما بعد * إلا *، لأنها إنما عملت لمعنى فيها وهو النفي، وقد انتقض بإلا، بخلاف ليس فإنها تعمل في الموجب والمنفي^(٢)، لأن عملها للفعلية لا للنفي، وهو موجود في الحالتين^(٣)، ولا يرد على هذا قول من قال بأفسار المسألة: بأنّ مرفوعاً لا يُبدل من منصوب، لأنه إنما حملناه على أنه بدل "على" المعنى.

ونظير هذه المسألة في أنه لا يعمل في البدل العامل في المبدل منه، لتعذر قولنا: لا إله إلا الله، ألا ترى أنّ البدل هنا مرفوعٌ بالابتداء اعتباراً بالمعنى، والمبدل منه منصوبٌ بلا، وأنّ التقدير: ما لنا إلا الله، على هذا ينبغي أن تحمّل هذه المسألة، وهو ظاهر كلام سيبويه أعني أنّ المجرور منصوب المحل في اللغة الحجازية^(٤).

وقال أبو بكر بن عبيدة: إنّ أهل الحجاز لما قصدوا إلى البدل لم يُمكنهم العمل فاستوت اللغتان، كما تستويان إذا قلت: ما زيد إلا شيء لا يُعبأ به، فيظهر من كلام سيبويه أنّ المسألة يقولها أهل الحجاز وينوتم.

-
- (١) الكتاب : ٣١٦/٢
 (٢) في الأصل " والنفي " والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " وقد سبقت الإشارة الى ذلك قبل قليل .
 (٣) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٩١/٢ .
 (٤) الكتاب : ٣١٦/٢

قلت : لا يَثْبُتُ ما قاله أَبُو عُبَيْدَةَ فِي اللِّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى اللِّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْبَدَلِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَرَجَعُوا إِلَيْهِمْ مَعَ " بَلْ " وَ " لَكِنَّ " ، فَكُنْتُ تَقُولُ عَلَى لُغَتِهِمْ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ بَلْ قَاعِدٌ وَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنْ قَاعِدٌ ، وَهَذَا لَا يُؤْثِرُ عَنْهُمْ أَصْلًا .

قال : وقال بعضهم لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ ، وَأَمَّا الْحِجَازِيُّونَ فَيَنْصِبُونَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا كُنُوا يُكَنِّهِمُ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ ، لَا مَتَاعَ زِيَادَةٍ إِبْدَالِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْمَنْصُوبِ عَدَلُوا إِلَى النَّصْبِ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَ " بَشْيْ " مِنْهُمْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ .

قلت : ظاهرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا ، وَأَنَّ الرِّفْعَ عَلَى اللَّفْظَيْنِ مَعًا ، وَفِيهِ أَنَّ الْبَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ فِي التَّمِيمِيَّةِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي الْحِجَازِيَّةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصلٌ أبسطُ فِيهِ الْقَوْلُ فِي بَيْتِي النَّابِغَةِ (١) وموضع الشاهد

منهما قوله :

" وَقَفْتُ فِيهَا " يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ وَقَفْتُ أَنَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونِ

المعنى : وَقَفْتُ فِيهَا نَاقَتِي ، أَيْ حَبَسْتُهَا وَحَذَفَ الْمَفْعُولُ .

وقوله : " أَصِيلَانَا " نُصِبَ (٢) عَلَى الظَّرْفِ ، أَيْ عَشِيًّا (٣) ،

ووجه تصغيره مبسوط في آخر أبواب التصغير ، وسماها الفارسيُّ المسألة الحمقاء ، لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عِنْدَهُ تَحْتَ الْأَقْبِسَةِ (٤) ، وقوله : " أَسْأَلُهَا "

(١) بيتي النابغة في الجمل : ٢٣٥ ، وقد سبق تخريجها ص : ٩٨٦ ، وهما :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها
ألا أوارى لآيا ما ابينها
واعيت جوابا وما بالربع من أحد
والنوءى كالخوض بالمظلومة الجلد

(٢) في " ق " " نصبا " .

(٣) في " ق " " عشيات " .

(٤) أصيلانا تصغير أصيل على غير قياس ، كأنه تصغير " أصلان " الجمع ،

وهو عكس قياس التصغير ، لِأَنَّ الْجَمْعَ إِذَا صَغُرَ يَصْغُرُ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدِهِ ، وَهَذَا صَغُرَ عَلَى لَفْظٍ جَمْعِهِ .

منصوبُ المحلِّ على الحالِ من فاعلِ " وَقَفْتُ " ، وهي على هذا مقدَّرةٌ بحالٍ جاريةٍ على صاحبها ، كأنه قال : وقفت فيها مُسَاعِلَهَا ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ ، وعلى هذا تكون جارية على غير صاحبها ان قدرتها باسمِ الفاعل ، كأنه قال : وقفت فيها مُسَاعِلَهَا أَنَا ، فيبرز الفاعل هنا على الوجوب . (١)

ويقال : أَصِيلَان ، وَأُصِيلَال على إبدالِ اللامِ من النونِ / ٢٨٦
ومجرأهما في منعِ الصِّرفِ في حالِ التعريفِ واحدٌ وهو غريبٌ أن يقال في حال التسمية به لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف واللام ، كما يقال لزيادة الألف والنون ؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه .

وقوله : " عَيْتُ جواباً " ، أَصْلُهُ عَيْتٌ وَإِدْعَامُهُ على المسجوزِ ، وسيأتي في التصريفِ إن شاء الله ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ على معنى الاستئنافِ ، وَأَنْ يَكُونَ منصوبَ المحلِّ على الحال على تقدير قد ، أو دون تقديرها على القولين .

وقوله : " جواباً " ينصب على وجهين :
أحدهما : أَنْ يَكُونَ على إسقاطِ الخافضِ كأنه كَانَ عَيْتٌ (٢)
عَنِ الْجَوَابِ ، فَلَمَّا سَقَطَ الخافضُ تَقَوَّى (٣) الفعلُ فنصبَ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ نصباً على التَّسْمِيَةِ المنقولِ ، كأنه كَانَ عَيْتٌ جوابُها بمنزلةِ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، إِلَّا أَنْ فِيمَ تَجَوَّزًا .

وقوله : " وما بالربعِ مِنْ أَحَدٍ ، إِلَّا آلَا وَارِيٌّ " ، يُضْبِطُ الْوَارِيُّ
مثلاً : فَأَمَّا النصب فعلى الاستثناء المنقطع على اللغة الحجازية من لفظ

(١) في " ق " " فيبرز الضمير هذا على الوجوب " .

(٢) في " ق " " عييت خطأ .

(٣) في " ق " " تعدى " .

أحد ، وعلى المتصل على اللفظة التَّسْمِيَّةِ تجوزاً على ما تقدم .

وأما الرفع فعلى وجهين :

أحدهما : على أن يكون بدل . بعضٍ مِنْ كُلِّ على لَحْظِ

الإتصال المذكور .

والثاني : على النَّعْتِ على أنْ تَكُونَ " إِلَّا " هي التي في

قوله تعالى * لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا * (١) وكلاهما

على الموضع .

وأما الجرُّ فعلى وجهين أيضاً :

أحدهما : على النَّعْتِ على اللفظ على الوجه المذكور في

حرف " إِلَّا " .

والثاني : على البدل على اللفظ على رأي الأُخفش القائل بجواز

زيادة حرف " مِنْ " في المعرفة وفي الواجب (٢) ، وهو فاسد على رأي

سيبويه ؛ لما يُلْزَمُ عَلَيْهِ من زيادة حرف " مِنْ " في المعرفة وفي الواجب ،

وليس قائلًا بذلك .

وأما وزن الأَوَّارِيَّ ففواعيل كطاووسٍ ، واجِدُها آري ، وأصله

" آرَوِي " فاعول كطاووسٍ ، فلما اجتمعت الواو والياء وَسِبَقَتْ إحداهما

بالسكون قُلِبَتِ الواو ياءً وأُدْغِمَتْ في الياء بعدها ، ثُمَّ قُلِبَتِ الضمة كسرةً

على القياسِ التَّصْرِيفِيِّ ، ولا يكون آري فاعِلاً ؛ لأن هذا المثال ليس في

الأُوزانِ العربية ، وإنَّما يكون في الأعجمية (٣) كقابيل ، وهابيل ، والآريُّ

هو مُحَبِّسُ الدَّابَّةِ ، وهو من تَأَرَّيْتُ بالمكان إذا أَقَمْتُ فيه (٤) ، والله أعلم .

(١) الأنبياء : ٢٢ .

(٢) نسب ابن السيد هذا المذهب للكسائي في الحلل : ٣٢٢ ،

وانظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٩١/٢ .

(٣) في " ق " " العجمية " .

(٤) في " ق " " أقمت به " .

وقوله : "لَا يَأْ مَا أُبَيِّنُهَا" مصدرٌ في موضع الحال من فاعل
 "أُبَيِّنُهَا" والمعنى : أُبَيِّنُهَا مُبَيَّنًا ، و " ما " زائدة لا تمنع من عمل
 الفعل في الحال ، وهو من المصادر التي لم يُستعمل لها فعل إلا بالزيادة ،
 يقال : آلتى (١) ولا يقال : لآئى .

وقوله : والنوى يجوز رفعه ونصبه ، بالعطف على الأوارى فيمن
 نصبه ، والرفع على وجهين : أحدهما بالعطف على الأوارى فيمن رفعه ،
 والآخر أن يكون مبتدأ خبره في كاف التشبيه ، وفيه ثلاث لغات نوئى ،
 ونأى ، ونئى (٢) ، وهو ما يُخدّ حول الخباء ، لئلا يدخل فيه الماء ، ولذلك
 شبّهوه (٣) بالحوض ، وقوله : بالمظلومة الجلد : الباء ظرفية وهي
 منصوبة المحل على الحال من الحوض ، والمظلومة الأرض التي حُفر
 فيها ولم يكن فيها ماء قبل ذلك ، من الظلم ، وهو : جعل الشيء في غير موضعه ،
 وقيل : هي التي أتاها سيل من أرض أخرى .

-
- (١) في الحبل لابن السيد : ٣٢٢ . "أَلْ" وفي "ق" "التثني" .
 (٢) في الأصل "و" "ق" "نئى" هكذا بنون ، وباء ثم همزة ، وهذا
 الفصل ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك ، والمثبت
 موافق لما في اللسان ، والقاموس ، والدرر المبتشّه في الفسر
 المثلثة : ١٩٥ .
 (٣) في "ق" "شبيهه" .
 (٤) في "ق" "في غير محله" .

باب النفسي بلا

أَعْلَمُ أَنَّ " لا " حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَالْقِيَاسُ
أَلَّا يَفْعَلَ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِمَا يَدْخُلُ
عَلَيْهِ ، فَمَا وَجْهُ عَمَلِهِ فِي الْأَسْمَاءِ ؟

الجواب : أَنَّهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ جَوَابٌ ، تَحْقِيقًا
أَوْ تَقْدِيرًا ، لِسُوءِ الْإِلِ عَنْ نَكْرَةٍ مُجْرُورَةٍ بِمَنْ ^(١) الَّتِي تُفِيدُ فِي الْأَسْمَاءِ
اسْتِفْرَاقَ الْجِنْسِ ، وَحَقُّ الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْسُوءِ الْإِلِ ، فَلَمَّا تَفَيَّسَرَتْ
النَّكْرَةُ فِي السُّوءِ الْإِلِ بِمِنْ الْأَسْتِفْرَاقِيَّةِ وَجَبَ أَنْ تُغَيَّرَ فِي الْجَوَابِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
" لَا " هَذِهِ هِيَ الْأَسْتِفْرَاقِيَّةُ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى " مِنْ " وَنِيَابَتِهَا عَنْهَا ، فَيَلْزَمُ
عَنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مُخْتَصَةً بِالْأَسْمَاءِ ، لِمَكَانِ الْاسْتِفْرَاقِ الَّذِي لَا تَفِيدُهُ
الْأَفْعَالُ فِي الْأَسْمَاءِ فَهِيَ غَيْرُ تِلْكَ الْمَشْتَرَكَةِ ، وَإِنَّمَا أُتِيَ عَلَى مَنْ اسْتَشْكَلَ
عَمَلَهَا فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ الْإِشْرَاقِ اللَّفْظِيِّ ، فَأَعْتَقَدَ الْإِتْحَارَ فِي الْمَتَعَدِّ ،
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ وَجْهُ عَمَلِهَا الْإِخْتِصَاصَ عَلَى الْأَسْلُوبِ الْعَامِّ عِنْدَ النَّحَاةِ ،
وَهَذَا ظَاهِرٌ / إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٢٨٧

فصل : وَأَمَّا وَجْهُ عَمَلِهَا النَّصْبِ فِي الْأَسْمِ وَالرَّفْعِ فِي الْخَبَرِ ،
فَهُوَ أَنَّ لَهَا شَبَهًا خَاصًّا بِإِنَّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِتَوْكِيدِ النَّفْسِيِّ ،
كَأَنَّ إِنَّ لَتَوْكِيدِ الْإِيجَابِ ، وَهُمَا مَعْنِيَانِ مُتَقَابِلَانِ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ حَمَلُ
الشَّيْءِ عَلَى نَقِيضِهِ كَمَا يَحْمِلُ عَلَى نَظِيرِهِ ^(٢) ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي
أَوْجَبَ لَهَا جَمْلَةَ الْعَمَلِ غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي أَوْجَبَ لَهَا تَفْصِيلَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) وذلك نحو : هل من رجل في الدار ؟ فيقال : لا رجل في

الدار . انظر الملخص : ٤٩٨ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٦ ، وورصف المباني : ٢٦١ .

فصل : لَمَّا كَانَ عَمَلٌ " لَا " غَيْرَ أَصِيلٍ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُشَبَّهَةٌ
بُحْثُهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُقِيداً بِشُرُوطٍ عَلَى الْأَصْلِ الْمَعْمُودِ عِنْدَ النِّحَاةِ
وَجَمَلَتُهَا خَمْسَةٌ :

أحدها : أَنْ يَكُونَ أَصْلٌ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مَبْتَدَأٌ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً .

والثالث : أَنْ يُرَادَ بِهِ اسْتِفْرَاقُ الْجَنَسِ .

والرابع : أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ .

والخامس : أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِمَنْ قَالَ : هَلْ مِنْ كَذَا تَحْقِيقاً
أَوْ تَقْدِيرًا ^(١) ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ جَازَ أَعْمَالُهَا عَمَلٌ " إِنْ " وَعَمَلٌ
" لَيْسَ " ، إِلَّا أَنْ عَمَلُهَا ^(٢) عَمَلٌ " إِنْ " أَكْثَرُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ مِنْ إِعْمَالِهَا
عَمَلٌ " لَيْسَ " ، وَهِيَ جَاءَ الْقُرْآنُ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ لَيْسَ إِلَّا مَا قِيلَ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحِدِينَ مَنَاصِي ﴾ ^(٣) عَلَى أَنَّهَا " لَا " الْمَعْمُودَةُ
إِعْمَالُ لَيْسَ ، وَلِحَقَّتْهَا تَأْ التَّانِيثِ كَمَا لَحِقَتْ لَيْسَ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهَا فَرْعُهَا ،
غَيْرَ أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْحِدِينَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيهِ ، وَسَأَذْكُرُهَا مَسْأَلَةً بَعْدُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقُرِئَ شَاذًا ﴿ لَا رَيْبُ فِيهِ ﴾ ^(٤) رَفْعًا ، وَهِيَ الْمَحْمُولَةُ عَلَى

لَيْسَ ، لِعَدَمِ التَّكَرَّارِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(٥) رَفْعًا ،

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٧ ، والمُلَخَّصُ : ٥٠٤ .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) في " ق " " إِعْمَالُهَا " .

(٤) سورة ص : ٣ .

(٥) هذا مذهب الجمهور ، انظر المغني : ٣٣٥ .

(٦) البقرة : ٢ ، وهي قراءة أبي الشعثاء ، وزيد بن علي .

(٧) البقرة : ٢٥٤ ، وهي قراءة نافع ، وعاصم وابن عامر ، وحمزة والكسائي .

السبعة : ١٨٧ .

فالوجه فيها أن تكون ملفاةً ، ولا ينبغي أن يُعتقدَ فيها أنها معملةٌ عملٌ ليس ؛ لقلته في الاستعمال ، ولا يحملُ التنزيلُ إلا على الوجهِ الاقْصَح .

فصلٌ : فإن فات شرطٌ من هذه الشروطِ بطلَ العملُ المذكورُ ، كَمِنْ ذَلِكَ قولك : لا مرحباً ، ولا أهلاً ، ولا كرامةً ، ولا مسرةً ، ولا سقياً ، ولا رعيًا ^(١) ، وما أشبه ذلك فليست هذه الأشياءُ منصوبةً بلا ؛ لأنها لا تعملُ إلا فيما كان أصله مبتدأً ، وليس ذلك في هذه الأشياءِ ، وإنما هي منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٍ ، فلذلك لم تعملْ ولم يلزم فيها التكرارُ ^(٢) ، ومن ذلك إذا وقعت بعدها المعرفةُ فإنها لا تعملُ فيها شيئاً ، ويلزم تكرارُها في حالِ السَّعةِ ؛ ليكون عوضاً من فواتِ العمومِ بالتعريفِ ؛ لأنَّ في التكرارِ زيادةً ، كما في العمومِ ، هذا قولُ سيبويه ^(٣) ، ولم يقصُرِ المبرِّدُ ^(٤) وابنُ كيسانَ عدمَ التكرارِ على حالِ الضرورةِ ^(٥) ، والصوابُ ما رآه ^(٦) سيبويه ؛ وذلك أنَّ " لا " إذا كانت جواباً لقولك : أزيدُ في الدارِ ؟ استغنيَ بلا عن ذكرِ الجملةِ ، كما يستغنيَ بنعمٌ ؛ لأنها تقيضُها .

فإن قال قائلٌ : يجوزُ ذكرُ الجملةِ بعد " نعم " فتقولُ : نعمٌ زيدُ في الدارِ ، في جوابِ قوله : أزيدُ في الدارِ ؟ ^(٧) فكذلك ينبغي أن يجوزَ ^(٨) ذلك في " لا " .

فالجوابُ : أنَّ الجملةَ المذكورةَ بعد " نعم " تؤكدُ لما تضمنتهُ " نعم " من معناها ، فهي بمنزلةِ قولك : نعمٌ نعمٌ .

وأما ذكرُ الجملةِ بعد " لا " فلا يتصورُ فيها هذا المعنى ؛ لأنَّك إذا قلتَ : " لا " في جوابِ [قولك] ^(٩) : أزيدُ في الدارِ ؟ فقد

(١) هذه الأمثلة من أمثلة الكتاب : ٣٠١ / ٢ .

(٢) لأن التكرير لا يكون إلا مع المعرفة مثل : لا زيد في الدار ولا عمرو .

(٣) الكتاب : ٣٠٦ / ٢ . (٤) في " ح " " يعضد " .

(٥) المقتضب ٣٦٠ / ٤ ، والتوطئة ٢٨٣ ، وشرح ابن عصفور ٢٦٩ / ٢ ،

وشرح التسهيل ٦٣٦ / ١ والخزانة ٨٨ / ٢ ، وانظر أُمالي ابن

الشجرى ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٦) في " ح " " زاده " خطأ . (٧-٧) كررت هذه الفقرة في " ح " .

(٨) في " ق " " يكون " . (٩) زيادة من " ح " .

أَسْتَقْلَلْتُ أَسْتَقْلَالَ نَعَمْ ، فصارت الجملةُ بَعْدَهَا في تقديرِ الْإِيجَابِ ، وإذا كَانَ
كذلك لم تكنْ " لا " دَاخِلَةً على هذه الجملةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهَا فَتَنْفِيهَا ، وإذا
كَانَتْ مُوجِبَةً لم يُتَصَوَّرَ أَنْ تكونَ توكيداً لما تضمنته " لا " كما كانت توكيداً لما
تضمنته " نَعَمْ " ، لِأَنَّ الْمُوجِبَ لَا يُؤَدِّي كَدُّ بِهِ الْمَنْفِي ، فهذا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ ^(١) ، فمحمولٌ على حكمٍ ما هو
معاقبٌ له وهو : يَنْبَغِي ، لِأَنَّ النَّوْلَ هو : الْاِخْذُ كَالْتَقَاوُلِ بِالْيَدِ ، فَلَمَّا
كَانَ قَوْلُكَ : لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ في معنى لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ ، لم يلزم
تكرارُهَا ، كما لَا يلزمُ ذلك مع " يَنْبَغِي " : ^(٢)

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ^(٣) و ^(٤)

* لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ ^(٥) .

و ^(٦) : وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ

وإذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَهُ ، وإذا هَلَكَ قَيْصَرٌ فلا قَيْصَرَ
بَعْدَهُ ^(٧) وما أَشْبَهَ ذلكَ مِمَّا ظَاهِرُهُ ^(٨) أَنَّ " لا " مُعْمَلَةٌ في لَفْظِ
المعرفةِ ، فَحُكِّلَتْ ^(٩) على تَقْدِيرِ تَنْكِيرِهَا ، على حَدِّ مَا يُقَدَّرُ في تَنْنِيَةِ

(١) القول في الكتاب : ٣٠٢/٢ ، وأما لي ابن الشجرى ٢٢٥/٢ ،

والمخلص : ٥٠٥ ، وشرح ابن عصفور ٢٦٩/٢ .

(٢) شرح ابن عصفور ٢٦٩/٢ ، والمقرب ١٨٩/١ .

(٣) هذا نص الكتاب في هذا القول ٢٩٧/٢ ، وتورده بعض الكتب

هكذا : قضية ولا أبا حسن لها .

(٤) البيت لأحد بني دبير من أسد وبعده :

* ولا فتى مثل بن خبيري *

كما قال في الخزانة عن الفراء وأبي عبيد ، وانظره في الكتاب ٢٩٦/٢ ،

والمقتضب ٣٧٤/٤ ، والأصول ٣٨٢/١ ، وأما لي ابن الشجرى ١٣٩/١ ،

وشرح ابن يعيش ٢٠٣/٢ ، والمخلص : ٥٠٧ .

(٥) القول في الكتاب ٢٩٦/٢ .

(٦) هذا جزء من بيت لعبد الله بن الزبير الأسدي ، وينسب لغيره ،

وهو بتمامه : أرى الحاجات عند أبي حبيب تكذب ولا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ

والبيت في ديوانه ، والكتاب ٢٩٧/٢ وشرح أبيات سيبويه

٥٦٩/١ ، وأما لي ابن الشجرى ٣٢٩/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٢/٢ ،

والخزانة ١٠٠/٢ .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٧٩ (٨) في " ق " ظهر . (٩) في الأصل " محمولة " .

٢٨٨ الاعلام وجمعها ، / يدلُّك على ذلك تجرُّد ما كان فيه الالف واللام منها (١) ، وذلك على توهم تعدد سمياتها ؛ كل واحد منهم على صفة المذكور . وقدَّرها سيبويه على حذف " مثل " (٢) وينبغي أن يكون تفسير المعنى على أصل مذهبه في : له صوت صوت الحمار (٣) ، ويكون تفسير إعراب على أصل (٤) الخليل في المسألة ، وذلك مذكور في موضعه ، والله أعلم بالصواب .

ومن ذلك تقول : لا رجل واحد في الدار ، ولا آثان ، فلا تعمل عمل " إن " ولا عمل " ليس " ؛ لغوات إرادة الاستغراق الذي لا تعمل إلا بحصوله ، ويلزم التكرار على ما مضى بيانه ، وكذلك إذا فصل بينهما وبين ما لولاها لعملت فيه ؛ لأنَّها مع معموليها (٥) في مقابلة " من " مع معموليها ، فكما لا يصح الفصل بين " من " ومجرورها ، فكذلك لا يصح الفصل بين " لا " وما تعمل فيه ، فإن لم تكن جواباً لمن قال : هل من كذا ؟ لا تحقيقاً ولا تقديراً ، وجب الغاؤه ها لغوات التنصيص على العموم ، أو تأكيده ، إلا على وجه الاحتمال .

وأما قول أبي القاسم : (إن " لا " تنصب النكرات) (٦) بغير تنوين ولا تعمل في المعارف شيئاً) .

فظاهره ما رآه شيخه أبو إسحاق من أن فتحة المفرد مع " لا " فتحة إعراب (٧) ، وصحَّحه القاضي السيرافي ونسبه لسيبويه (٨) تعلقاً

-
- (١) مثل البصره في قولهم : لا بصره لك .
 (٢) الكتاب : ٢/٢٩٧ .
 (٣) الكتاب ١/٣٥٥ ، ٣٥٧ .
 (٤) في " ق " " مذهب " .
 (٥) في " ح " " معموليها " .
 (٦) في الأصل : " النكرة " والمثبت من " ح " و " ق " والجمل : ٢٣٧ .
 (٧+٨) شرح السيرافي ٣/٨٢/أ - ب ، والكتاب ٢/٢٧٤ ، وانظر ذلك في حواشي الفصل : ٢٧٩ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٢٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢٤ .

منه بقوله في أول الباب : و " لا تعمل فيما بعدها فتنبه بغير تنوين ، ومن ثم نقله أبو القاسم وزاد من عنده : ولا تعمل في المعارف شيئاً . ولا حجة لهم في قول سيبويه : لا نه إنما سماء نصباً ، لا نه شبهة (١) بالنصب كما سمي في النداء (٢) يا زيد رفعاً ، لا نه شبهة بالرفع ، وقد تقدم فسي باب النداء ، أنه ليس في العربية حركة بناء تشبه حركة إعراب : إلا ضمة (٣) المفرد المقصور [في النداء] (٤) نحو : يا زيد ، وفتحة المفرد المبنى مع " لا " في هذا الباب ، وقد مضى وجه ذلك .

فصل : ثم إن ما نعمل فيه لا في هذا الباب على ثلاثة أقسام : أحدها : أن يكون مفرداً كقولك : لا رجل في الدار . الثاني : أن يكون مضافاً نحو قولك : لا مثل زيد في الدار . الثالث : أن يكون شبهةً بالمضاف ، وهو المسمى مطوّلاً بطوله بمفعوله المرفوع أو المنصوب لفظاً أو محلاً كقولك : لا قائماً أبوه في الدار ، ولا مروراً بأبيه (٥) في الدار ، ولا ضارباً زيداً في الدار ، ولا ماراً بزيد في الدار ، وشبهه بالمضاف ، أن كل واحدٍ منهما عامل فيما بعده ، ومختص به ، فأما المضاف والمشبّه به ، فمنصوبان بـ " لا " نصباً صحيحاً حملاً على " إن " أو مرفوعاً بها حملاً على " ليس " على ما تقدم .

وأما المفرد وهو ما ليس مضافاً ولا مشبّه به فإن حملتها على " ليس " فهو مرفوعٌ بها رفعاً صحيحاً ، وإن حملتها على " إن " كان فيه ثلاثة مذاهب .

-
- (١) في " ق " لكونه شبهة .
 - (٢) ساقطة من " ق " .
 - (٣) في " ق " حركة .
 - (٤) تكملة من " ح " و " ق " .
 - (٥) " مروراً بأبيه " بياض في " ح " .

أحدها : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِهَا نَصْباً صَحِيحاً ، وَأَنَّ تَنْوِينَهُ إِنَّمَا حُذِفَ تَخْفِيفاً ، وَلَشَبَّهَهُ بِالْمَرْكَبِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعَ " لَا " بِمَنْزِلَتِهِ مَعَ " مِنْ " فِيمَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ ^(١) ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّجَاجِ وَالسِّيَرَانِي كَمَا تَقَدَّمَ . وَرَدَّ بِأَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ الْمَوْضُوعِ بَازَاءً مَعْنَى التَّسْكِينِ لَا يَطْرُدُ حَذْفُهُ إِلَّا لِأَحَدِ سِتَّةِ أَشْيَاءَ وَهِيَ : إِمَّا بِالْإِضَافَةِ ^(٢) ، وَإِمَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَإِمَّا بِمَنْعِ الصَّرْفِ ^(٣) ، وَإِمَّا بِالتَّقَاءِ ^(٤) ، وَإِمَّا بِالسَّاكِنِينَ عَلَى اخْتِلَافِ حَالِهِ مِنْ أَلْطَرَادٍ وَعَدَمِهِ ، وَإِمَّا حَالَةَ الْوَقْفِ ، وَإِمَّا أَلْبَنَاءَ ^(٥) ، وَلَمَّا كَانَ الْمَفْرُودُ مَعَ " لَا " مُجْرَواً مِنْ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ ، تَعَيَّنَ كَوْنُهُ مَبْنِياً .

وَالْعَجَبُ مِنْهُمَا كَيْفَ تَعَلَّقَا بِالْمَحْتَمَلِ مِنْ كَلَامِ سَيَبُويهِ وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ ، وَغَفَلَ مِنْ كَلَامِهِ ^(٦) عَنِ النَّصِّ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ ^(٧) الْبَابِ الثَّانِي .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْفِيَّ الْوَاحِدَ إِذَا لَمْ يَلِ " لَك " ، فَإِنَّمَا يَذْهَبُ مِنْهُ التَّنْوِينُ ، كَمَا ذَهَبَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، كَمَا أَذْهَبَ مِنَ الْمُضَافِ ^(٨) ، فَبِهَذَا نَحْنُ لَا أَحْتِمَالَ فِيهِ ، وَأَكْلَهُ أَعْلَمُ .

الْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَأَنَّ عِلَّةَ بِنَائِهِ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ : لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، نَظْراً إِلَى مَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ ^(٩) ، وَقَدْ تَظَهَّرَ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةُ

- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٩ .
 (٢+٣+٤) بآء الجرائتي بعد حرف " ا " تكلمة من " ق " .
 (٥) في " ح " و " ق " للتقاء " هكذا وصل اللامان ببعضهما ، ولعل المقصود : لا لتقاء . والباء تكلمة ليست في الأصل .
 (٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢٤ ، وشرح الالفية للشاطبي ٤٥٤ .
 (٧) من كلامه " ساقطة من " ق " .
 (٨) ساقطة من " ح " .
 (٩) الكتاب ٢/ ٢٨٣ ، وما تعجب منه الشارح هنا تعجب منه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٦٢٤ - ٦٢٥ . وذكر ابن القواس في شرحه الفية ابن معطي ٩٣٩ أن كلام سيبويه محتمل للامرين ، وكأنه لم ينتبه لنص سيبويه الثاني .
 (١٠) تكلمة من " ح " .

كقوله (١) :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ / وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ ٢٨٩
وَصَحَّحَهُ أَبْنُ عَصْفُورٍ بِأَنَّهُ أَلَا كَثُرَ فِي بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ (٢) ، وَلَمْ يُبَيَّنْ إِذَا كَانَ
مُضَافًا ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِذَا سَلَّمَ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لَمَّا كَانَتْ مِنْ
خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ قَابَلَتْ ذَلِكَ التَّضَمُّنَ ، فَبَقِيَ الْأَسْمَاءُ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْأَعْرَابِ ؛
لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِسَبَبٍ قَوِيٍّ .

وَرَدَّ أَبْنُ الضَّائِعِ هَذَا الْمَذْهَبَ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَيْسَ هُوَ الْمُضْمَنُ (٣)
مَعْنَى " مِنْ " ، وَإِنَّمَا الْمُضْمَنُ (٤) مَعْنَاهَا حَرْفٌ " لَا " ؛ لِأَنَّهَا
إِنَّمَا أَفَادَتْ الْأَسْتَفْرَاقَ ؛ لِتَضْمَنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ الْمَوْضُوعِ لَهُ ؛ لِئَابَتِهَا
عَنْهُ (٥) ، وَهَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِنَاؤُهُ لَتَضَمَّنَهُ مَعْنَى " مِنْ " لَوْجَبَ
بِنَاؤُهُ مَعَ الْفَصْلِ ؛ لَوْجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى قَوْلِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الصَّفَةَ
الْمُفْرَدَةَ تُبْنَى مَعَهُ ، وَلَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ بِنَاءَهُ إِنَّمَا هُوَ
لِلتَّرْكِيبِ مَعَ الْحَرْفِ (٦) ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الثَّالِثُ ، وَإِذَا كَانَ الْأَسْمَاءُ يُبْنَى
إِذَا رُكِّبَ مَعَ الْأَسْمَاءِ ، فَبِنَاءُ الْأَسْمَاءِ إِذَا رُكِّبَ مَعَ الْحَرْفِ أَوَّلَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ
لَا مُوجِبَ لِبِنَاءِ الصَّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا التَّرْكِيبُ ، وَهَذَا
هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيْبَوِيٍّ . (٧)

مَسْأَلَةٌ (٨) : إِذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً رَفَعًا وَنَصْبًا عَلَى
زِيَادَةِ " لَا " الثَّانِيَةِ فَاخْبَرْتَ عَنْهُمَا بِخَبَرٍ مثنًى ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ

-
- (١) البيت لم أقف له على قائل ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك :
٦١٨/١ ، وجمع الهوامع ١٩٩/٢ .
(٢) شرح الجمل ١٧١/٢ .
(٣+٤) في " ق " " المتضمن " .
(٥) مذهب ابن الضائع في جمع الهوامع ١٩٩/٢ .
(٦) في " ح " " للترد منها مع الحرف " .
(٧) جمع الهوامع : ١٩٩/٢ .
(٨) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

المسألة ، فإن جعلت " لا " الثانية كالأولى في بناء اسمها معها ، فهل يجوز تشنية الخبر عنهما أولاً ؟ قولان ؛ بناءً على أن كل واحد من الحرفين عامل في الخبر المثنى ، أو غير عامل ، فمن قال بالأول منع تشنية الخبر ؛ لما يلزم عليه من إعمال عاملين في معمول واحد ، ومن قال بالثاني : جواز المسألة ؛ لأن كل واحد من المنفيين مع حرفه في موضع رفع بالابتداء ، فيجوز (٢) مجرى قولك : زيد وعمر قائمان في جواز تشنية خبرهما ، فان قلت : وهذا أيضاً فيه اعمال عاملين في معمول واحد ، ألا ترى أن كل واحد من المبتدئين عامل في خبره ؟ فلزم (٣) من ذلك أن يكون " قائمان " في قولك : زيد وعمر قائمان مرفوعاً بكل واحد من المبتدئين ، بناءً على أن كل واحد من المبتدئين يعمل في خبره .

فالجواب : أنهم إنما استجازوا ذلك هنا ؛ لأن عطفاً مبتدأً على مبتدأ بمنزلة تشنيتهما ، فصار قولك : زيد وعمر قائمان بمنزلة : الزيدان قائمان ، وإنما عطفاً هنالك الثاني على الأول ؛ لما فات شرط التشنية ، وهو اتفاق اللفظين ، وهذا ظاهر ، وعلى هذا يجري قياس نظائره ، وبالله التوفيق .

ثم قال أبو القاسم : قال الله عز وجل ﴿ اَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٤) .

إن جعلت " اَلَمْ " اسماً للسورة كان له موضع من الاعراب ، وهو إما الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، كأنه " اَلَمْ " هذه التي

-
- (١) انظر الخلاف في رفع خبر " لا " في شرح الفية ابن معطي : ٩٣٨ .
 (٢) في " ق " " مجرى " .
 (٣) في " ق " " فيلزم " .
 (٤) أول البقرة .

أَتْلُوْا وَأَقْرَأُوا ، وَإِمَّا عَلَى خَبَرٍ ابْتِدَاءٍ مُّضْمَرٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ (١) : هَذِهِ الَّتِي أَتْلُوْا
أَوْ أَقْرَأُوا : الَّتِي ، وَإِمَّا النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ كَأَنَّهُ : أَقْرَأُوا ، أَوْ أَذْكُرُ الَّتِي ،
وَإِنْ جَعَلْتَهَا أَسْمَاءً لِحُرُوفِ التَّهْجِي لَمْ يَكُنْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَإِنْ
اسْتَحَقَّتِ الْإِعْرَابُ فِي أَنْفُسِهَا ، فَإِنَّهَا (٢) لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا مَا يَقْتَضِيهِ ، وَاعْتِبَاراً
بِمَسْمِيَّاتِهَا ، وَإِمَّا " ذَلِكَ " فَرَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ فِي قَوْلِهِ : " لَا رَيْبَ فِيهِ "
إِنْ جَعَلْتَ الْكِتَابَ صِفَةً لَهُ (٣) ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ خَبَرًا عَنْهُ آخِذًا بِأَجْمَلِهِ
ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ .

أحدها : أن يكون حالاً من الكتاب .

والثاني : أن تكون خبراً ثانياً .

والثالث : أن تكون مستأنفة لا موضع لها .

مسألة : قد أولع مقررنا زماننا بوقف القارىء على قوله تعالى

* لَا رَيْبَ * عَلَى حَذْفِ خَبَرٍ " لَا " وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ خَبَرًا

مقدماً على " هَذَا " ، وَالْأَجْوَدُ الْوَقْفُ عَلَى الْمَجْرُورِ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبَرًا

لَا رَيْبَ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَلْزِمُ عَلَيْهِ الْجَمْعُ بَيْنَ قَرَعَيْنِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْوَجْهِ

الثاني وَانْفِرَاؤُ أَحَدِهِمَا كَافٍ فِي بَابِ التَّرْجِيحِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ اجْتِمَاعَهَا أَقْوَى

فِي ذَلِكَ مِنْ انْفِرَادِهَا ، وَعَلَى الْمَجْرُورِ كَانَ يَقِفْنَا شَيْخُنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْغَافِقِي

رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ / مَعَ تَجْوِيزِ الْوَجْهِ الْآخِرِ (٤) ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

٢٩٠

ثم قال : (وقد يجوز ألا تعمل " لَا " فتلغفيها وترفع ما بعدها

بِالْإِبْتِدَاءِ) . (٥)

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) فِي " ح " لَا نَهَا ، وَفِي " ق " " كَأَنهَا " وَيَبْدُو أَنَّهَا مُصْلِحَةٌ

عَنْ " فَانَهَا " وَفِي الْأَصْلِ يَبْدُو أَنَّهَا مُصْلِحَةٌ مِنْ " كَأَنهَا " .

(٣) أَيْ لِلْمَبْتَدَأِ .

(٤) انظر القطع والاعتناء للنحاس : ١١٣ ، والمكتفى لابي عمرو الداني :

١٥٨ .

(٥) الجمل : ٢٣٧ .

أطلق في موضع التقييد بشرط التكرار على ما تقدم ، غير أنه ينبغي أن يُحمَلَ قَوْلُهُ : لا غلامٌ لك ، ولا مالٌ عندي على أنه مثالٌ واحدٌ للإفائها مُكرِّرةً ، فيكون بياناً لذلك المَجْمَلِ ، إلا أن يكون مذهبهُ مذهب المَبْرَرِ فسي عدم اشتراط التكرار مع الإلغاء^(١) ، فيكون حينئذ كلامهُ محمولاً على ظاهره ، ولا يلزم على هذا أن يكون كلامهُ : لا غلامٌ لك ولا مالٌ عندك مثلاً واحداً ، بل يجوز أن يكون مثالين ، ولا ينبغي أن يُحمَلَ على هذا ؛ لضعف القول به ، واختصاص ذلك بالشعر وندوره في الكلام .

ثم قال : (وقد يجوز أن تُجرى " لا " مُجرى " ليس ") .^(٢)

^(٣) - في قراءة من قرأ * لا رَيْبُ فيه *^(٤) على احتمال أن تكون

" لا " بمعنى " ليس " فتعمل وألاً لتكون فتلفى^(٣) ، قال [] :^(٥) (إلا أنها لا تعمل إلا في النكرات) .^(٦)

كان ينبغي أن يقول^{غرضاً} من الآقتصار على شرط التنكير : إلا أنها

لا تعمل عمل " ليس " إلا في الموضع^(٧) الذي تعمل فيه عمل " إن " على

ما تقدم في صدر الباب ، هذا مذهب علماء سبته وهو ظاهر كلام سيبويه

حيث قال : وإن جعلتها بمنزلة " ليس " كانت حالها كحال " لا " ، فسي

أنها في موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة^(٨) .

(١) انظر المقتضب ٣/٣٦٠ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٢٦٩ ،

والخزانة ١/٢٢٤ .

(٢) الجمل : ٢٣٧ .

(٣-٣) ساقط من " ح " وفي " ق " الحقت في الهامش .

(٤) البقرة : ٢ .

(٥) زيادة من " ح " .

(٦) الجمل : ٢٣٨ .

(٧) في الأصل : " المواضع " .

(٨) الكتاب : ٢/٢٩٦ .

حَمَلَ الشَّيْخُ قَوْلَهُ : فِي إِنَّهَا فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ ، أَنَّهَا جَوَابٌ هَلْ
 مِنْ كَذَا ؟ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْلَمَةِ عَمَلٌ " إِنَّ " وَلَا يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ إِعْرَابَهَا مَعَ
 أَسْمِهَا كِإِعْرَابِ الْمَبْنِيَةِ مَعَ أَسْمِهَا أَصْلًا ، وَإِذَا كَانَتْ جَوَابَ : هَلْ مِنْ كَذَا ؟
 كَانَتْ نَصًّا ^(١) فِي الِاسْتِفْرَاقِ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْلَمَةِ عَمَلٌ " إِنَّ " ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ :
 وَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ ، يَعْنِي ؛ لَا إِنَّهَا ^(٢) جَوَابٌ هَلْ مِنْ كَذَا ؟ وَلَوْلَا
 أَنَّهَا كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَعَارِفِ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَبِ
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ ^(٣) وَلِابْنِ ^(٤) مُعْطٍ فِي امْتِنَاعِ اشْتِرَاطِ ^(٥)
 الِاسْتِفْرَاقِ فِي الْعَمَلِ .

ثُمَّ أُنْشِدَ قَوْلَهُ : ^(٦)

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَرَانِهَا قَانَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ
 " مَنْ " هَاهُنَا شَرْطِيَّةٌ ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَفَعَلُ الشَّرْطِ وَمَا إِتَّصَلَ
 بِهِ خَبَرُهَا ، خِلَافًا لِمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْخَبَرَ فِي الْجَوَابِ ؛ أَعْتَبَارًا بِأَنَّهُ مُحَلٌّ
 الْفَائِدَةِ فِي زَعْمِهِ ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ، وَإِنَّمَا أُوجِبَ ذَلِكَ حَرْفُ الشَّرْطِ ، وَالْفَاءُ
 جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَ" بَرَاحُ " أَسْمٌ " لَا " ؛ لَا إِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ " لَيْسَ " ، وَهُوَ مَوْضِعُ
 الشَّاهِدِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ؛ أَيُّ لَيْسَ لِي بَرَاحُ .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ وَ" ق " " أَيْضًا " خَطَأً .
 (٢) فِي " ق " يَعْنِي لَا لِأَنَّهَا بَزِيَادَةٌ " لَا " وَيَبْدُو أَنَّهَا مِنْ بَابِ
 التَّعْقِيبَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ ، فَلْيَتَّصِلْ آخِرُ الصَّفْحَةِ
 بِأَوَّلِ الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ كَرَّرَ " لَا " وَأَنَّ كَانَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ لَيْسَ
 مِنْ عَادَتِهَا ذَلِكَ . إِلَّا أَنَّهُ وَجَدَ فِيهَا بَعْضَ الْمَوَاضِعِ .
 (٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١/٦٤٣ .
 (٤) اللُّامُ زِيَادَةٌ فِي " ح " .
 (٥) فِي الْأَصْلِ وَ" ق " " اشْتِرَاطُهُ " .
 (٦) الْجَمَلُ : ٢٣٨ . وَالْبَيْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ ضَبِيعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ
 ثَعْلَبَةَ ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ : ١/٥٨ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ ٢/٨ ،
 وَالْمُقْتَضَبُ ٤/٣٦٠ ، وَالْأَصُولُ ١/٩٦ ، وَالْحَلْلُ : ٣٢٥ ،
 وَالْمُلَخَّصُ : ٤٩٨ ، وَتِلْكَ الْخَزَانَةُ ١/٢٢٣ .

(١)

ثم قال : (فإذا فصلت بين " لا " وما تعمل فيه بطل عملها) .

قد تقدم أنَّ التكرار واجبٌ إذا أُلغيت مطلقاً ، فصلت أو لم تفصل ،

ومع الفصل يتبين الإلغاء ، إذ لا يحتمل غير ذلك ، بخلاف عدم الفصل ؛

إذ يحتمل أن تكون المشبهة بليس ، أعني : مع التكرار ، إلا أن الإلغاء

مع التكرار أكثر من إعمالها عمل ليس ، كما أن عملها عمل " ليس " أكثر

من عدم التكرار مع الإلغاء ، ونقصه التنبيه على لزوم التكرار مع الفصل ،

كما نقصه فيما قبل ، وقد تقدم إلا أنه ينبغي أن يحتمل قوله : لا في

الدارِ رجلٌ ، ولا لك مالٌ ، على أنه مثال واحدٌ ، فيكون تنبيهاً بالمشال

على لزوم التكرار مع الفصل ، وقد تقدم نظيره فيما قبل . (٢)

ثم قال : (فإذا نعت المنفي [نصبته] فإقلت : لا غلامٌ

عاقلاً) إلى آخره .

لا يخلو النعت في هذا الباب من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مفرداً .

والثاني : أن يكون مضافاً .

والثالث : أن يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو المسمى مطولاً ، فإِنْ

كان مفرداً غير مفصولٍ جاز فيه ثلاثة أوجه . (٤)

أحدها : إجراؤه على اللفظ كقولك : لا رجل عاقلاً ، لشبهه (٥)

حركة المبنى مع " لا " بحركة الاعراب .

(١) الجمل : ٢٣٨ .

(٢) ص

(٣) زيادة من الجمل : ٢٣٨ ، وهي في الجمل عن إحدى الأصول

المعتمدة في التحقيق .

(٤) انظر هذه الأوجه في الإيضاح ٢٣٩ ، والملخص ٥٠٢ .

(٥) في الأصل و " ق " " لشبهه " .

والثاني : إجراؤه على الموضع على القياس في المبنيات كقولك :
لا رجل عاقل في الدنيا . (١)

والثالث : تركيب الصفة والموصوف بعد ما تزيل التركيب مع " لا " .
لا متناع تركيب ثلاثة أشياء ؛ هذا قول ابن جني ، وقال به (٢) الأستاذ
أبو الحسين (٣) ، وقال في قول له آخر : يمكن أن يقال : إن الصفة
والموصوف ركباً وإن كان مركباً مع " لا " يعني ؛ لأن التركيب في هذا
الباب ليس تركيباً (٤) محضاً ، ولو كان تركيباً (٥) محضاً كخمسة
عشر لم يجز اعتبار حركته أصلاً ، وإنما أرادوا أن يكون المفرد مع " لا " .
كالشيء الواحد ، كما هي مع ما هي جوابه ، والله أعلم .

(٦-٦) فإن فصلت بين الصفة والموصوف بطل التركيب وبقي الوجهان .

مسألة (٧) : إذا قلت : لا مثله عاقلاً ، فإن تنوين هذا المنفي (٨)

إنما كلف للاضافة لا لتركيبه مع " لا " / ؛ لأن المضاف لا يجعل
مع غيره بمنزلة خمسة عشر ، كذا قال سيبويه (٩) ، فيؤخذ من هذا
أن مذهبه انفصال " لا " من المنفي بها إذا كان مركباً مع الصفة في
نحو : لا غلام عاقل في الدار ، كما قال ابن جني والأستاذ في أصح
قوله .

وبيان ما قاله سيبويه : أن اتصال هذا المركب بما ركب معه
أشد من اتصال المضاف بالمضاف إليه ، فإذا لم يجز تركيب " لا " مع
المضاف ؛ لكونه مع المضاف إليه كالشيء الواحد ، كان امتناع تركيبها

(١) أي على موضع اسم " لا " ؛ لأن موضع اسم " لا " الرفع بدليل
رفعه عند الفصل . شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥ .

(٢) في " ح " له " خطأ .

(٣) في الأصل " أبو الحسن " وانظر قول أبي الحسين في الملخص :

٥٠٢ . وانظر شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥ .

(٤+٥) في " ح " " شبيهها " . (٦-٦) ساقط من " ح " .

(٧) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

(٨) في الأصل " المعنى " خطأ . (٩) الكتاب : ٢/٢٩٠ .

مَعَ الْمَرْكَبِ أَوَّلَى ، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ التَّرْكِيبَ أَقْعَدُ فِي صَيْرُورَةِ الشَّيْئَيْنِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْإِضَافَةِ مُجِبِّ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَاسْتِقْلَالُ (١) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَعْرَابِهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ بِخِلَافِ التَّرْكِيبِ (٢) ، فَكَأَنَّهُ نَبَسَهُ بِأَمْتِنَاعِ تَرْكِيبِهَا (٣) مَعَ الْمُضَافِ عَلَى أَمْتِنَاعِ تَرْكِيبِهَا مَعَ الْمَرْكَبِ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فَإِنْ كَانَ النَّعْتُ مُضَافاً أَوْ شَيْئاً بِهِ لَمْ يَجُزِ التَّرْكِيبُ وَجَازَ الْوَجْهَانِ الْآخِرَانِ قَوْلُكَ : لَا رَجُلٌ مِثْلُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، وَلَا رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، رَفْعاً وَنَصْباً فِيهِمَا (٤) ، وَاعْتِبَارَ اللَّفْظِ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي الْإِنْدَاءِ فِي نَحْوِ : يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ أَعْتِبَارُ اللَّفْظِ أَصْلًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ قَوْلَكَ : لَا رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ ، جَوَابُ لِقَوْلِكَ هَلْ مِنْ رَجُلٍ خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ؟ ، فَكَمَا يَجُوزُ أَعْتِبَارُ اللَّفْظِ ، وَالْمَوْضِعِ فِي السُّؤَالِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْجَوَابِ عَلَى تَوْهَمِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَيَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ .

فصل : فَإِنْ كَانَ اسْمٌ " لَا " مُعْرَباً ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُضَافاً أَوْ شَيْئاً بِهِ ، جَازَ فِي نَعْتِهِ الْوَجْهَانِ النَّصْبُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَالرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ عَلَى تَوْهَمِ مَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ ، أَوْ عَلَى تَوْهَمِ مَا يُرَادُّ بِهِ (٥)

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " لَاسْتِقْلَالٌ " .
 (٢) لَعَلَّ مُعْتَرِضاً يَعْتَرِضُ بِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ ؛ لِشِدَّةِ تِلَازُمِهِمَا إِذَا فُضِّلَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَوْثُرْ ذَلِكَ الْفَصْلُ عَلَى الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَهُمَا ؛ بَيْنَمَا إِذَا فُضِّلَ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّرْكِيبِ هُنَا أَثَرُ عَلَى إِرْتِبَاطِهِمَا لِأَنَّ هَذَا الْإِرْتِبَاطَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ إِرْتِبَاطِ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ .
 (٣) فِي " ق " " تَرْكِيبُهُمَا " .
 (٤) انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَصْفُورٍ ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ .
 (٥) فِي " ح " " فِيهِ " .

على معناه وهو قولك : ما مِنْ غُلَامٍ رجلٍ عاقلٍ عندك ، وَمَنْعَ ابْنِ عَصْفُورٍ
في بعضٍ تَقْيِيدِهِ أَعْتَبَارُ الْمَوْضِعِ إِذَا كَانَ اسْمٌ " لا " معرباً ^(١) ، وكذلك
إِذَا كَانَ النَّعْتُ معرباً ، وَإِنْ كَانَ اسْمٌ " لا " مبنياً ، وليس كَلَامُهُ في
المسألتين بصحيح ؛ لِأَنَّهُ خِلَافٌ لِسَيَبُورٍ وَلَمَّا عَلَيْهِ حُذَاقُ النَحَاةِ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوَجُّيهُ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمُقَرَّبِ ^(٢) وَالْهَلَالِيَّةِ ^(٣) مع الجماعة ،
وهو الصواب ، وعطفُ البيانِ كَالصَّفَةِ في جميع ما ذُكِرَ مِنَ التَّرْكِيْبِ ،
والحملُ على اللفظِ وعلى الموضعِ على حَسَبِ مَا مَضَى فِي الصَّفَةِ ^(٤) ، وهذا
على مذهبٍ مَنْ يَرَاهُ فِي النِّكَرَاتِ وهو الصَّحِيحُ .

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : الْحَمْلُ عَلَى الْفِظِ بِشَرْطِ
تَنْكِيرِ الْمُعْطُوفِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ مُطْلَقاً مَعْرِفَةً كَانَ الْمُعْطُوفُ أَوْ نَكْرَةً ،
وَلَا يَجُوزُ التَّرْكِيْبُ ؛ لِمَا كَانَ الْفَصْلُ بِالْعَاطِفِ .

وَأَمَّا الْبَدَلُ ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَجْزِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ إِتِّفَاقاً ،
وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً جَرَى أَيْضاً عَلَى الْمَوْضِعِ ^(٥) ، وَفِي إِجْرَائِهِ عَلَى الْفِظِ
قَوْلَانِ : مَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ أَبُو الْحَسَنِ ^(٦) إِلَى الْمَنْعِ ، وَمَذْهَبُ ابْنِ الضَّائِعِ
وَإِبْنِ عَصْفُورٍ إِلَى الْجَوَازِ ^(٧) ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ خَرُوفٍ ، وَجَوَّزَهُ ابْنُ عَبِيدَةَ ،
فَحُجَّةُ ^(٨) الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ
هُنَا ؛ لِمَا كَانَ التَّرْكِيْبُ ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْفِظِ ، وَ" لا " مَعْدُومَةٌ .

(١) انظر مذهبه هذا في شرح الجمل ٢/٢٧٤ ، وشرح الالفية للشاطبي

٤٥٨ ، وما في المقرب : ١/١٩١ خلاف مذهبه في شرح الجمل .

(٢) انظر المقرب : ١/١٩١ .

(٣) هذا المذهب ذكره الشاطبي عن ابن عصفور في المقرب والهلالية .

انظر شرح الالفية : ٤٦١ .

(٤) في الصفة " ساقطة من " ق " .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٤٠ .

(٦) في الأصل " أبو الحسن " وفي جميع النسخ " مذهب الأستاذ أبو الحسن المتع " .

(٧) المقرب : ١/١٩١ .

(٨) في الأصل " بحجة " .

وَحَجَّةُ ابْنِ الضَّائِعِ أَنَّ قَوْلَهُمْ : إِنْ الْبَدَلُ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ
لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحذُوفٌ إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُ لَوْ كُرِّرَ فِيهِ
الْعَامِلُ ، فَلَمَّا امْتَنَعَ التَّرْكِيْبُ لِمَكَانِ الْفَصْلِ بِالْأَوَّلِ لَزِمَهُ ^(١) الْإِعْرَابُ .

وَأَمَّا التَّأْكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصِّفَةِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ كَقَوْلِكَ :
الْمَاءُ مَاءٌ بَارِدٌ ، وَالْمَاءُ مَاءٌ أَبَارِدًا ، وَالْمَاءُ مَاءٌ بَارِدٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ^(٢)
فِي " مَاءٌ " الثَّانِي أَنْ يَكُونَ ^(٣) صِفَةً مُوْطَأَةً / ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي
حَالِ رَفْعِهِ اتِّفَاقًا ، وَفِي حَالِ نَصْبِهِ مُنَوَّنًا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ
مَعَ عَدَمِ التَّنْوِينِ اتِّفَاقًا ، وَقَدْ فُسِّرَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِامْتِنَاعِ
تَوَكِيدِ النِّكَرَةِ بِهِ مُطْلَقًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ . ^(٤)

فَصْلٌ : فَإِنْ كَانَ اسْمٌ " لَا " مِثْلًا ، أَوْ مَجْمُوعًا جَمْعًا مَذْكَرًا
سَالِمًا كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ وَلَا بَنَيْنِ فِيهَا ، فَظَاهِرٌ كَلَامُ سَيَبُوبِ
أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ " لَا " كَالْمَفْرَدِ ^(٥) ، وَمَذْهَبُ الْمَبْرِدِ أَنَّهُ مُعْرَبٌ ؛ لِأَنَّ الْمِثْلِيَّ
لَا يُبْنَى عِنْدَهُ ^(٦) أَصْلًا ^(٧) ، ^(٨) وَأَيْضًا فَإِنَّهُ طَوِيلٌ بِالنُّونِ ، وَالْمَطْوُولُ
لَا يُبْنَى مَعَ " لَا " . ^(٨-)

-
- (١) فِي " ق " " وَلَزِمَهُ " .
(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .
(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ " ق " .
(٤) لِأَنَّ الْفَاعِلَ التَّوَكِيدَ مَعَارِفٌ ، فَلَا تَوَهُدُ النِّكَرَةُ بِمَعْرِفَةٍ . هَمَّعَ
الْهَوَامِعَ ٥ / ٢٠٤ . وَنَسَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٤ / ٣٦٦ ،
لِلْخَلِيلِ وَسَيَبُوبِ وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَصْفُورٍ ٢ / ٢٧٢ .
(٥) الْكِتَابُ ٢ / ٢٨٣ . فِي " ح " " غَيْرُهُ " خَطَأً .
(٦) قَالَ الْمَبْرِدُ فِي الْمَقْتَضَبِ ٤ / ٣٦٦ " لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعَةَ
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَا تَكُونُ مَعَ مَا قَبْلَهَا اسْمًا وَاحِدًا . لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ
كَمَا لَمْ يَوْجَدْ الْمُضَافُ وَلَا الْمَوْصُولُ مَعَ مَا قَبْلَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ .
وَقَوْلُهُ فِي هَذَا نَقْلُهُ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٢ / ١٠٦ ، وَالشَّاطِبِيُّ
فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ ٤٥٣ قَالَ الشَّاطِبِيُّ : " وَهُوَ قَوْلٌ قَوِيٌّ وَيَعْضُدُهُ مَا جَاءَ
مِنْ أَعْرَابِ اثْنَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ : اثْنِي عَشَرَ ، وَلَمْ يَرْكَبُوهُ مَعَ عَشَرَ كَمَا رَكَبُوا
ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ ، وَسَائِرُ الْبَابِ . شَرْحُ الْأَلْفِيَةِ ٤٥٣ - ٤٥٤ .
(٨-٨) هَذِهِ الْفَقْرَةُ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْمَبْرِدِ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي شَرْحِ ابْنِ عَصْفُورٍ :
٢٧٢ / ٢ وَابْنُ عَصْفُورٍ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا مِنْ حِجْجِ الْمَبْرِدِ .

فَأَمَّا اللّٰذَانِ وَهَذَانِ (١) ، فَلَيْسَ بِتَثْنِيَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا
 هُوَ عَلَى صِيغَةِ (٢) تَشْبِيهِ التَّثْنِيَةِ ، وَرَدُّهُ أَبْنُ عَصْفُورٍ بِقَوْلِهِمْ : أَتْنَانِ إِذَا
 قَدَّوْا وَلَمْ يُرَكَّبْ (٣) ، وَاسْتَضَعَفَ ابْنُ الضَّائِعِ هَذَا الرَّدَّ ، قَالَ : لِأَنَّ لَهُ
 أَنْ يُقَيَّدَ فَيَقُولَ : لَمْ يَوْجَدْ مِثْلِي يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ وَهُوَ مِثْلِي . وَتَسْلِيمُ
 ابْنِ الضَّائِعِ الْبِنَاءَ وَهَمْزٌ ، لِأَنَّ أَتْنَانِ لَيْسَ بِمِثْلِيٍّ (٤) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشَبَّهِ
 الْحَرْفَ ، وَلَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ ، وَلَا فِيهِ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ الْبِنَاءِ أَصْلًا ، وَلَوْ كَانَ
 كَذَلِكَ لَمَا دَخَلَهُ الْإِعْرَابُ فِي حَالِ تَرْكِيبِهِ مَعَ مَا يَقْتَضِيهِ ، نَعَمْ هُوَ
 مَوْقُوفٌ كَثِيرٌ عَلَى حَدِّ مَا يَقَالُ فِيمَا يُتَهَجَّى كَدَالٍ ، وَذَالٍ ، وَلَا مَ ، وَمَا
 أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ سَكُونٌ وَقِفٌ لَا سَكُونُ بِنَاءٍ ، وَلَوْ كَانَ بِنَاءً (٥) لَحَذَّوْا
 بِهِ (٦) حَذَّوْكَيفَ ، وَأَيْنَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُسْتَحَقَّةَ (٧) لِلْإِعْرَابِ إِذَا
 قُصِدَ بِهَا تَأْدِيَةُ مَسْمَاهَا فَحَسَبُ كَانَتْ خَالِيَةً مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ جَوْهَرَ
 اللَّفْظِ مَوْضُوعٌ لِجَوْهَرِ الْمَعْنَى ، وَحَرَكَاتُ اللَّفْظِ دَالَّةٌ عَلَى أَحْوَالِ الْمَعْنَى ،
 فَإِذَا أُرِدَتْ إِفَادَةُ جَوْهَرِ الْمَعْنَى وَجَبَ إِخْلَاءُ اللَّفْظِ عَنِ الْحَرَكَاتِ .
 [ثُمَّ] (٨) قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ (٩) : وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ
 بِقَوْلِهِمْ فِي النَّدَاءِ : يَا زَيْدَانِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا لَزِمَ نَصْبُهُ ثُمَّ ،
 هَذَا صَحِيحٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ : إِنْ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَقْصُودُ يُبْنَى عَلَى
 مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ ، وَالْمُرَكَّبُ مَعَ " لَا " يُبْنَى عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ مِنْ جِهَةٍ
 شَبَّهِ الْبِنَاءِ فِي هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ بِالْإِعْرَابِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

-
- (١) ساقطة من " ح " .
 (٢) فِي " ح " " صغره " .
 (٣) شرح الجمل ٢٧٢/٢ . وكل الذي ساقه قبل هذا مستفيدة من
 شرح ابن عصفور .
 (٤) فِي الْأَصْل " مِثْلِي " . (٥) " لَوْ كَانَ بِنَاءً " ساقطة من " ح " .
 (٦) فِي " ح " " بِهَا " . (٧) فِي " ح " " مُسْتَحَقَّة " .
 (٨) زِيَادَةٌ مِنْ " ح " .
 (٩) فِي الْأَصْل " ق " " قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ الضَّائِعِ " وَفِي " ق " فَوْق
 " ابْنِ عَصْفُورٍ " مَا يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ ارَادَتِهَا ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ لَمْ يَرِدْ
 فِي شَرْحِ ابْنِ عَصْفُورٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسألة : فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا جَازَأَنْ تَرَاعِي صُورَةَ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ فِي

هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ ، لِشَبَهِهَا بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، فَمُرَاعَاةَ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ أُولَى ؛
لِفُرْعِيَّةِ الْأُولَى وَأَصَالَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمُرَاعَاةَ الْأُصُولِ مُقَدِّمَةً عَلَى مِرَاعَاةِ الْفُرُوعِ ،
فَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ أَنْ يُقَالَ : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ الْعَاقِلِ بِنَصَبِ
النَّعْتِ أَعْتَبَارًا بِصُورَةِ حَرَكَةِ الْمَنْعُوتِ ، كَمَا يُقَالُ : لَا رَجُلٌ عَاقِلًا فِي الدَّارِ ،
بِنَصَبِ النَّعْتِ أَعْتَبَارًا بِصُورَةِ حَرَكَةِ الْمَنْعُوتِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ تَجْرِيَ
عَلَى حَكْمٍ مَا تُشَبِّهُهُ ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ حَرَكَتَيْ الْمَنَادَى وَالْمَبْنِيِّ مَعَ " لَا " .
شَبِيهَةٌ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، فَجَرَتْ عَلَى حَكْمِهَا فِي جَوَازِ أَعْتِبَارِ صُورَتِهَا ، وَفَتْحَةُ
مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَوْضِعِ الْجَزِّ تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا غَيْرُ مَنَاسِبَةٍ
لِلْعَامِلِ ، فَوُجِبَ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى حَكْمِ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ فِي أَمْتِنَاعِ أَعْتِبَارِ صُورَتِهَا ،
مَعَ أَنَّ الْأَخْفَضَ قَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ ^(٢) ؛ لِمَا قُلْنَاهُ ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّدَاءِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا [الْمَعْنَى] . ^(٣)

وَمَا يَنْظَرُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسْأَلَةُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَ الْأَسْمِ الَّذِي
لَا يَنْصَرَفُ ، وَالْأَسْمُ الْمَبْنِيُّ مَعَ الْحَرْفِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ لَمَّا أَشْبَهَ
أَقْوَى الْكَلِمِ الثَّلَاثِ جَرَى عَلَى حَكْمِهِ فِي دُخُولِ الْإِعْرَابِ ، وَالْأَسْمُ الْمَبْنِيُّ لَمَّا
أَشْبَهَ أَوْضَعُ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ جَرَى عَلَى حَكْمِهِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْبِنَاءِ ، وَأَمَّا
الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ فَإِنَّهُ أَشْبَهَ مَا مَنْزِلَتُهُ مَا بَيْنَ ^(٤) الْمَنْزِلَتَيْنِ ، فَسَمِ
تَمَّ جَرَى عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ دُونَ بَعْضٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) " فِي الدَّارِ " سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ " ح " .

(٤) فِي " ح " " مَا مَنْزِلَتُهُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ " .

مسألة : إذا قلت : لا غلام عاقل ، فركبت الصفة مع المنفي بلا وجعلتها خمسة عشر ، واعتقدت انفصال " لا " على الأظهر ، ثم جئت بصفة ثانية جاز فيها الرفع ، والنصب كقولك : لا غلام عاقل كريماً في الدار ، فأما الرفع فعلى توهم الموضع فيما هو جواب له ، أو على توهم موضع المرادف ؛ إذ يجوز في الجواب : لا رجل في الدار ، وما من رجل في الدار ، على معنى واحد ، وقد تقدم ذلك .

وأما النصب فهل هو باعتبار لفظ المركب ، أو باعتبار موضعه ؟

والقول في ذلك : أنه باعتبار موضعه ؛ لأن " لا غلام عاقل " ٢٩٣ بعد " لا " بمنزلة خمسة عشر بعده (١) ، فكما أنك (٢) إذا قلت [لا-] (٣) خمسة عشر عقلاء في الدار ، أن عقلاء نصب باعتبار موضع خمسة عشر على القياس في سائر المبنيات ، فكذلك سألتنا ، وذلك أن الحركة في قولك : لا غلام عاقل في الدار ، مخالفة للحركة في قولك : لا رجل في الدار ، في أن هذه منسوبة لحرف لا ، فجاز اعتبارها على ما تقدم ، والحركة في قولك : لا غلام عاقل غير منسوبة لحرف " لا " ؛ لتقدير انفصالها ، فلم يجز اعتبارها كما لم يجز ذلك في خمسة عشر ، ألا ترى أنك تعتقد أن " لا " عاملة في موضع هذا المركب عملاً صحيحاً حتى لو كان معرباً لظهر فيه عملها ؛ فلهذا قلنا في قولك : (٤) لا غلام عاقل ظريفاً في الدار ، إن نصب ظريف ليس باعتبار لفظ ، كما لا يكون ذلك في خمسة عشر ، إذا كان منفياً بلا ، وإنما هو باعتبار نصب الموضع ، فالحاصل أن نصب ظريف في المسألة ، ورفع اعتبار موضعين ، إلا أن نصبه باعتبار موضع حاضر ، ورفع اعتبار موضع غائب ، وهذا ظاهر

إن شاء الله .

- | | |
|-----|-------------------|
| (١) | في الأصل "بعدهما" |
| (٢) | في "ق" "فكذلك" |
| (٣) | تكلمة من "ق" |
| (٤) | في "ق" "ذلك" |

مسألة : إذا قُلْتُ : لا غلامَ عاقلًا ^(١) كريمٌ ، فنصبت ^(٢) الصفة الأولى اعتباراً باللفظ ، ورفعت الثانية اعتباراً بالموضع ، لم يكن في الجواز اشكالٌ ، فإن رفعت الأولى اعتباراً بالموضع ونصبت الثانية اعتباراً باللفظ ، كان في المسألة نظرٌ من جهة العود إلى اللفظ بعد العدول عنه ، فأشبهه الإتيان بعد القطع ، وهو مكروهٌ عندهم ^(٣) ، ولا يظهر هنا الجواز ، لأنه أشبه بقوله تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾ ^(٤) .

مسألة : فإن جئت بصفةٍ ثالثة فنصبت الأولى اعتباراً باللفظ ورفعت الثانية اعتباراً بالموضع ونصبت الثالثة باعتبار اللفظ ^(٥) ، فقلت : لا غلامَ عاقلًا كريمٌ ظريفاً في الدار ، كان في المسألة أيضاً النظر المذكور ، وأيضاً فإنه منافرٌ لما يستحسنون من الأزواج في الكلام ، ألا تراهم يستعملون في أزواج الكلام ما لا يجوز استعماله وحده حرصاً على المشاكلة ؟ ^(٦) غير أنه يظهر أن المسألة جائزة ، لأنها أشبه بقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً ﴾ ^(٧) ، وأيضاً فإن العلة في امتناع العودة إلى اللفظ بعد العدول عنه في باب النعت معدومةٌ هنا ، لأن المانع كسمة إنما هو ما يلزم عليه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية على رأي من يرى ذلك ، وكذلك [على] ^(٨) من يرى أن المانع إنما هو

-
- (١) في "ح" "عاقل" .
(٢) في الأصل "فتنصب" .
(٣) قال أبوحيان في البحر المحيط : "... لأن ما يحمل على اللفظ مرة ، وعلى المعنى مرة إنما يبتدأ أولاً بالحمل على اللفظ ، ثم يليه الحمل على المعنى" . وانظر المسائل البصريات للفرسي ٤٩٠ - ٤٩١ ، والخصائص : ٤٢٠ / ٢ - ٤٢١ .
(٤) الأنعام : ١٣٩ .
(٥) في "ح" و "ق" "اعتباراً باللفظ" .
(٦) مثل قولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان .
(٧) الطلاق : ١١ .
(٨) تكملة من "ح" .

ما يلزم عليه من تسفل بعد تصعد في باب المدح ، أو الذم ، أو لترحم ،
وليس ذلك هنا ، وإنما يكون في المسألة نظر على من يرى أن المانع هنالك
إنما هو امتناع العرب من ^(١) العودة إلى المعنى بعد الانصراف عنه ؛
لما ركز في طباعهم من الألفة والاعتزاز ، وسأل بعض أهل اللغة عربياً
عن استخذي ، وقد أشكل عليه فقال له : كيف تقول : استخذأت واستخذيت ،
فقال : لا أقوله ، فقال : ولم ؟ قال : لأن العرب لا تستخذي لأحد ،
^(٢) فلم يهمز - وسيأتي ان شاء الله - ؛ أي لا تذلل ولا تخضع ، لكن
الظاهر الجواز ؛ لأن المسألة أشبه بقوله تعالى * وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ
وَيَعْمَلْ صَالِحاً نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً
قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً * ^(٣) على أن ابن عصفور قد احتج عن الكوفيين
المانعين تقدم الحمل على المعنى : بأن جمع " خالدين " وإفراد الضمير
في ^(٤) " له " ليساً بالنظر إلى شيء واحد ؛ لأن " خالدين " حال
من الضمير في " ندخله " على المعنى وضمير " له " راجع إلى لفظ " من " .
فليس في الآية على هذا إلا الحمل على اللفظ فقط ، وأطلق البصريون
القول بالجواز سواء كان هنالك فصل كآلية ، أو لا نحو : من يقومون
ويخرج : فله درهم .

وللكوفيين في ذلك تفصيل يأتي فيما يستقبل إن شاء الله .

سألة : يا زيد زيد الطويل ، ان جعلت زيدا / الثاني ٢٩٤

بدلاً كان النعت له رفعاً ونصباً باعتبار اللفظ والموضع ، وإن جعلته
عطف بيان نونتَه رفعاً ونصباً باعتبار لفظ المنادى وموضعه ، والطويل

(١) " العرب من " ساقطة من " ق " .

(٢-٢) ساقطة من " ح " .

(٣) الطلاق : ١١ .

(٤) ساقطة من " ق " .

نعت له ، ويجوز جعله للمنادي رفعا ونصباً أيضاً بشرط موافقة عطْفِ
البيان في الإعراب ، ولا يجوز أن يُحمَلَ عطْفُ البيان على اللفظ والنعت
على الموضع ولا عكس ذلك ؛ لما فيه من المناقضة اللفظية ، وإذا كانوا
قد قرؤوا من المناقضة اللفظية مع فسار المعنى في قولهم : هذا جحر ضب
خرب ، فأحرى مع صحته ، قال هذا المعنى أبو بكر بن عبيد في شرح
الكتاب ، فعلى هذا الأصل ينبغي امتناع ما تشبهه من هذه المسألة التي
فرغنا من بسطها وفي ذلك كله نظر ، وقال (١) القاسمي في هذا البيت : (٢)

* لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مِرْوَانَ وَابْنِهِ *

(٣)

إِنْ جَعَلْتَ " مِثْلَ " صفةً أُحتمل أمرين : أَنْ تنصبه على اللفظ ، وإن جعلته
على الموضع : يعني رفَعته كان أقبح منه في غير هذا الموضع ؛ لأنَّك
عطفت بالنصب ، فإذا رفَعته بعد ذلك قبح ؛ لأنَّك حكمت برفعه بعد
ما حكمت بنصبه ، فهذا أقبح من أن تُحمَلَ الأسماء المبهمة على المعنى ،
ثم ترجع إلى اللفظ ؛ لأنَّ الأسماء كما يعلم منته الإقواء (٤) ، فقد يعلم
منه الجمع ، ولا يعرف من الرفع النصب (٥) ، ولا من النصب الرفع ؛

(١) من قوله " وفي ذلك كله نظر " إلى قوله " فصل : يتصور " ساقط
من " ح " .

(٢) هذا صدر البيت وعجزه : * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا *
وهو ينسب لرجل من عبيد مناة بن كنانة كذا قال ابن بري في
شرح شواهد الأيضاح : ٢٠٧ ويتنسب للفرزدق ولغيره . وهو في
الكتاب : ٢٨٥ / ٢ ، ومعاني الفراء ١٢٠ / ١ والمقتضب : ٤ / ٤

٣٧٢ / ٤ ، والإيضاح : ٢٤١ ، والخزانة : ٦٧ / ٤ .
في " ق " " جملة " .

(٣) في الأصل " كما يعلم منه من الأقوال " بإقحام " من " والمثبت
من " ق " والموضع ساقط من " ح " وقد سبقت الإشارة إليه .

(٤) في " الأصل " ولا يعرف من الرفع والنصب " بعطف النصب على
الرفع . خطأ ، والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " .
كما ذكر سابقا .

فَلِهَذَا اسْتَجِيزَ حَمَلُ الصِّفَةِ هُنَا عَلَى اللَّفْظِ ^(١) ، يَعْنِي مَعَ كَوْنِ أَحَدِ
المُوصُوفِينَ مَبْنِيًّا وَالْآخَرِ مُعْرَبًا ، لِأَنَّ هَذَا الْمَبْنِيَّ أَصْلُهُ الْإِعْرَابُ ، فَلْيُنْظَرِ
مَعَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

فصل : يَتَصَوَّرُ فِي [نَحْوِ] ^(٢) قَوْلِكَ : لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً :
مئة ^(٣) وَأَحَدٌ وَثَلَاثُونَ وَجِهًا ؛ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَّ تَأْخُذَ الْوَلِيِّ بِمَنْزِلَةِ
" إِنْ " ، وَبِمَنْزِلَةِ " لَيْسَ " ^(٤) ، وَمَكْسُوعَةً ^(٥) بِالتَّاءِ مَعْمَلَةٌ عَمَلٌ " لَيْسَ "
عِنْدَ سَيْبَوِيهِ ^(٦) ، وَعَمَلٌ " إِنْ " فِيمَا أَسْنَدَهُ الزَّجَاجُ ^(٧) إِلَى الْأَخْفَشِ ؛
لَا نَهَا " لَا " الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ لِحَقَّقَتِهَا آتَاءُ لَتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ كَرُبَّتْ ، وَتَمَّتْ ،
وَمَهْمَلَةٌ فِي قَوْلِ لِهْ آخِرِ ^(١٠) ، وَفَعَلَ عِنْدَ " ح " ^(١١) قَالَ ^(١٢) : وَهُوَ

-
- (١) هُنَا يَنْتَهِي قَوْلُ الْفَارْسِيِّ وَهُوَ فِي الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ : ٤٨٨-٤٩١ ،
مَعَ اخْتِلَافَاتٍ يَسِيرَةٍ .
- (٢) زِيَادَةٌ مِنْ " ح " .
- (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ نَبِهَ إِلَيْهَا الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ :
" وَأَنْ نَظَرْتُ إِلَى مَا يَتَصَوَّرُ فِي " لَا " - عَلَى الْجُمْلَةِ - غَيْرَ مَنْوُوتَةٍ بِكَلَامِ
النَّاظِمِ كَثُرَتِ الْمَسَائِلُ الْجَائِزَةُ ، وَقَدْ رَفَعَهَا شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الْفَخَارُ إِلَى مِائَةٍ وَاحِدَةٍ وَثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً ، سَمِعْنَا هَامِنَهُ ،
وَهِيَ فِي شَرْحِهِ لِلْجَمْلِ ، فَلْيَطَالِعْهَا مَنْ تَشَافَى إِلَيْهَا " . شَرْحُ
الْأَلْفِيَةِ : ٤٥٦ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ : " بِمَنْزِلَةِ إِنْ أَوْ بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ " بِالْعُطْفِ بِأَوْ خَطَأً .
- (٥) فِي " ق " " مَعْكُوسَةٌ " خَطَأً .
- (٦) فِي الْأَصْلِ وَ" ح " رِمَزَ لِسَيْبَوِيهِ بِحَرْفِ " س " ، وَقَدْ رِمَزَ فِي هَذَا
الْفَصْلِ وَالْفَصْلِ التَّالِيِ لَهُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ
وَسَأَحْوَلُ تِلْكَ الرِّمُوزِ إِلَى مَسْمِيَّاتِهَا . وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْكِتَابِ : ٥٨/١ ،
وَالْجَنِيِّ الدَّانِي : ٤٥٢ .
- (٧) فِي الْأَصْلِ وَ" ح " " ز " وَهُوَ رِمَزٌ لِلزَّجَاجِ .
- (٨) فِي الْأَصْلِ " ش ط " وَفِي " ح " " ش " وَهُوَ رِمَزٌ لِلْأَخْفَشِ
الْأَوْسَطِ وَانْظُرْ مَذْهَبَهُ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي : ٤٥٤ .
- (٩) هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ كَمَا فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي : ٤٥٢ ، وَالْمَغْنِي ٣٣٥ .
- (١٠) انْظُرْ قَوْلَ الْأَخْفَشِ الْآخَرَ فِي حَوَاشِيهِ الَّتِي عَلَى كِتَابِ سَيْبَوِيهِ : ٥٨/١ ،
الْهَامِشُ السَّادِسُ وَالْمَغْنِي : ٣٣٥ .
- (١١) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ ، وَيَبْدُو أَنَّهُ يَعْنِي أَبَا الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ،
وَانْظُرْ قَوْلَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي : ٤٥٢ .
- (١٢) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

ظاهرُ كلامِ سيبويه (١) ، والأصلُ عنده " لا س " على القياسِ في " ليس " ثم أبدلَ من السينِ التاءَ كما أبدلتَ منها في سِتٍّ (٢) ، ويردُّ على هذا القولِ وَقَفَ الكسائيُّ عليها بالهاءِ (٣) .

وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ التَّاءُ بَدَلًا مِنَ السِّينِ ، وَلَمْ تَكُنْ أَصْلًا بِنَفْسِهَا رُوعِي فِيهَا التَّانِيثُ ، فَوَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ ، كَمَا رُوعِي فِي بَنَاتٍ وَنَحْوِهَا لَزُومُ التَّانِيثِ ، فَلَمْ تَجْتَمِعْ مَعَ تَائِهِ فِي بَنَاتٍ ، وَخَافُضَةٌ عِنْدَ الْفَرَاءِ (٤) ، وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمُطْفَأٌ مَعَ وَجُوبِ (٥) [التَّكْرَارِ] (٦) عِنْدَ سَيْبَوِيهِ ، وَمَعَ جَوَازِهِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ (٧) ، (٨) وَمِنْهُنَّ أَسْمَاهُ ضَرُورَةٌ عِنْدَ يُونُسَ الْجَمْعِيِّ (٨) وَمِثْلُهَا يَتَصَوَّرُ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ وَجْوهَ (٩) الْإِوَالِيِ الْعَشْرَةِ يَتَصَوَّرُ مَعَ كُلِّ وَجْهِ مِنْ وَجْوهِ الثَّانِيَةِ ، فَتَضْرِبُ عَلَى هَذِهِ الْعَشْرَةِ فِي الْعَشْرَةِ الْحَاصِلَةِ فِي الثَّانِيَةِ ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ مِائَةً وَجْهًا ، ثُمَّ تَضْمِينُ إِلَى [جَمْلَةٍ] (١٠) الْعِدَدِ الْحَاصِلِ بِالضَّرْبِ جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا الثَّانِيَةُ ، وَذَلِكَ أَحَدٌ وَثَلَاثُونَ وَجْهًا ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ مِائَةً وَأَحَدٌ وَثَلَاثِينَ وَجْهًا ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ عَيَانًا فَمِثْلُهَا مَسْأَلَةٌ مَسْأَلَةٌ ، كُلُّ مَسْأَلَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَضِعَ اللَّفْظُ لَهُ ، بَعْدَ مَا تَعَلَّمَ أَنَّ " لَا ت " مَخْصُوصَةٌ

-
- (١) قال في الكتاب ٥٨/١ لا تكون " لا ت " الا مع الحين تضمير فيها مرفوطا وتنصب الحين ؛ لأنه مفعول به " ، وانظر الجنسي الداني : ٤٥٢ .
- (٢) أصلها " سدسه " .
- (٣) معاني القرآن للفراء : ٣٩٨/٢ . قال : " أقف على " لا ت " بالتاء والفراء يقف بالهاء .
- (٤) في الأصل و " ح " " ف " وهو رمز للفراء ، وانظر ما حكاه عن العرب في معاني القرآن : ٣٩٧/٢ .
- (٥) في " ق " " وجود " .
- (٦) تكملة من " ح " وانظر الكتاب ٢٨٥/٢ .
- (٧) في " الأصل " و " ح " " ر " رمز للمبرد ، والمثبت من هامش " ق " .
- (٨-٨) هكذا وردت هذه الفقرة في جميع النسخ ، ولم أتبين الصواب فيها . وانظر مذهب يونس في المغني : ٩٨ .
- (٩) في " ق " " وجوده " .
- (١٠) تكملة من " ق " .
- (١١) في الأصل " ثلاثون " خطأ .

بالحين وما رَأَيْتَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ فِيهَا ، فَأَوَّلُ ذَلِكَ أَنْ تَأْخُذَ الْأَوَّلَى
بِمَنْزِلَةٍ " إِنَّ " ثُمَّ تَذَكُرُ مَعَهَا أَوَّجَهُ الثَّانِيَةَ الْعَشْرَةَ ، فَنَقُولُ : لَا رَجُلَ
وَلَا امْرَأَةَ عَمِلَ " إِنَّ " ، وَلَا امْرَأَةَ عَمِلَ لَيْسَ ، وَلَاتَ سَاعَةً مُقَدِّمَ عَمِلَ
" لَيْسَ " ، وَلَاتَ سَاعَةً مُنْذِمَ عَمِلَ " إِنَّ " ، وَلَاتَ سَاعَةً مُنْذِمَ مَهْمَلَةٍ ،
وَالنَّصَبُ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَلَاتَ ^(١) سَاعَةً مُنْذِمَ فَعْلٍ ، وَلَاتَ سَاعَةً مُنْذِمَ خَافِضَةٍ ،
وَلَا امْرَأَةَ مُلْغَاءٍ عَلَى طَرِيقِهِ سَيِّبُوه ^(٢) ، وَعَلَى طَرِيقَةِ الْمَبْرَدِ ^(٣) ، وَلَا
امْرَأَةَ عَمِلَ " إِنَّ " مَعَ التَّنْوِينِ ضَرُورَةً ، فَهَذِهِ عَشْرَةُ أَوَّجَةٍ مَعَ أَعْمَالِ الْأَوَّلَى ^(٤)
عَمِلَ " إِنَّ " فَإِذَا فَرَغْتَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْتَ أُنْتَقِلْتَ إِلَى الْمَعْمَلَةِ عَمِلَ لَيْسَ ،
فَصَوَّرَتْ مَعَهَا الصُّورَ ^(٥) الْمَذْكُورَةَ مَعَ الْمَعْمَلَةِ / عَمِلَ " إِنَّ " ، فَيَحْصُلُ ٢٩٥
مِنْ ذَلِكَ عَشْرَةُ أَوَّجَةٍ أَيْضًا ثُمَّ تَفْعَلُ كَذَلِكَ مَعَ الْبَوَاقِي ، فَيُخْرَجُ لَكَ الْعَدَدُ
الْمَذْكُورُ بِالضَّرْبِ ^(٦) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فصل : وَأَمَّا مَا تَخْتَصُّ بِهِ الثَّانِيَةُ ، فَالزِّيَادَةُ وَالْحَذْفُ مَعَ بَقَاءِ

التركيب ، وَالْحَذْفُ مَعَ زَوَالِهِ ، فَتَرَادُ مَعَ الْمَعْمَلَةِ عَمِلَ " إِنَّ " بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ،
وَبِاعْتِبَارِ الْمَوْضِعِ ، وَمَعَ الْمَعْمَلَةِ عَمِلَ لَيْسَ ، ^(٧) وَمَعَ الْمُلْغَاءِ عَلَى طَرِيقَةِ
سَيِّبُوه دُونَ طَرِيقَةِ الْمَبْرَدِ ، وَمَعَ الْمَكْسُوعَةِ بِالتَّاءِ الْمَعْمَلَةِ عَمِلَ " لَيْسَ " ^(٧-)
رَفْعًا وَنَصْبًا عَلَى اعْتِبَارِ اللَّفْظَيْنِ ، وَمَعَ الْمَعْمَلَةِ عَمِلَ " إِنَّ " عَلَى حِكَايَةِ
الزَّجَاجِ ، وَمَعَ الْمَهْمَلَةِ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَخْفَشِ رَفْعًا وَنَصْبًا عَلَى اعْتِبَارِ اللَّفْظَيْنِ

- (١) فِي الْأَصْلِ "أَوَّلَاتٍ" بِالْعَطْفِ بَأَو .
- (٢) فِي الْأَصْلِ وَ "ح" "س" .
- (٣) فِي الْأَصْلِ وَ "ق" "ر" وَفِي "ح" "ع" .
- (٤) فِي "ق" "الْأَوَّل" .
- (٥) فِي "ق" "الصُّورَةُ" .
- (٦) فِي "ق" "فِي الضَّرْبِ" .
- (٧-٧) سَاقِطَةٌ مِنْ "ح" .

- (١) [ومع الفعلية على طريقة " ح " رفعاً ونصباً على اعتبار اللفتين]
 (٢) ومع النون اسمها على طريقة يونس رفعاً ونصباً على اعتبار اللفتين ،
 ومع المنون اسمها على طريقة " ي " باعتبار اللفظ والموضع .

فهذه ثلاثة عشر وجهاً ، وتحذف مع زوال التركيب مع المعملة
 عمل " إن " على الوجهين ، ومع المعملة عمل " ليس " ومع الملقاة على
 طريقة المبرد دون طريقة سيبويه ، ومع المكسوة بالتاء المعملة عمل
 ليس على اعتبار اللفتين ، ومع المعملة عمل إن ، ومع المهملة على اعتبار
 اللفتين ، ومع (٣) الفعلية على اعتبار اللفتين ، ومع المنون اسمها على
 الوجهين ، فهذه ثلاثة عشر وجهاً (٤) أيضاً .

وتحذف مع بقاء التركيب مع المعملة عمل إن ، ومع المعملة
 عمل ليس ، ومع الملقاة ، وهو تفرع على طريقة سيبويه ، لأن المحذوف
 هنا بمنزلة المثبت ، ولا يتصور ذلك على طريقة المبرد ، لأن الحذف مع بقاء
 التركيب لا يكون إلا بشرط ذكر الأولى ، لدلالتها على المحذوفة ، ومع
 النون اسمها على الوجهين ، فهذه خمسة أوجه ؛ الجميع أحد وثلاثون
 وجهاً ، ولا يكون شيء من ذلك مع " لات " في وجه واحد (٥) من
 وجوهها ، لشذوذ ذلك في بابه ، فلا يقاس عليه باب آخر . [والله التوفيق]

فصل : ولما فرغ أبو القاسم من بيان جعل " لا " الثانية
 كالأولى قال بأثره : (وان شئت جعلتها عاطفة ، فَصَبَّتْ وَنَوَّتْ فقلت :
 لا غلامَ عندي ولا عبداً ولا أجيراً لك (٦) .

- (١) تكملة من " ح " و " ق " .
 (٢-٢) ساقط من " ح " و " ق " .
 (٣) في " ق " " على " .
 (٤) ساقطة من " ح " .
 (٥) ساقطة من " ح " و " ق " .
 (٦) في الجمل : ٢٣٩ " لا غلام لك ولا عبداً لك " .

هذه العبارة منتزعة من سيبويه في باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى لَيْس
في بعض المواضع ، قال فيه : ما كان عبدالله مُنْطَلِقًا ولا زيدًا زَاهِبًا^(١)
ثم قال^(٢) : وان جعلتها " لا " التي في العطف التي
تكون في لَيْس نصبت.

واعترض ابن السيد على أبي القاسم عبارته^(٣) ، كما اعترضها^(٤)
أبو الحسن على سيبويه ، واعتراضهما^(٥) تعسف ظاهر ، فان القدر الذي
أرادا بذلك مفهوم عنهما ، وكيف يصح أن يريداهما أنها العاطفة
والواو معها ، وأنها لا يعطف بها بعد النفي ، وانما أرادا^(٦) أن
" لا " العاطفة أنها تأتي^(٧) لتأكيد النفي ، وهذه بمنزلتها^(٨) ، ولا
فرق بينهما في المعنى ، الا ترى أنك اذا قلت : قام زيد لا عمرو ، فانما
أكدت نفي قيام زيد عن عمرو ، فاطلاق لفظ العطف عليها مجاز من
القول ، وليس ذلك فيها بأبعد من " إِمَّا " لاجتماعهما^(٩) في مصاحبة
حرف العطف لكن كان الأولى لا بـي^(١٠) القاسم أن يقول عوضا من ذلك :
وان شئت جعلتها زائدة فتصبت ونونت ؛ لأنه في معرض تعليم الولدان ،
فالتقريب عليهم ما أمكن أولى . [وبالله التوفيق] -^(١١)

- الكتاب ٦٠/١ (١)
أى سيبويه ، وهذا النص الذى نقله عن سيبويه مذكور في الهامش (٢)
الثالث من ٦٠/١ ، وقد أشار المحقق الى أنه نص الأصل ، وأثبت
مكانه في المتن عن نسخة اخرا ما يلي " وان شئت جعلتها " لا "
التي يكون فيها الاشتراك فتنصب .
اصلاح الخلل : ٢٩٢ (٣)
في الأصل " اعترضنا " خطأ . (٤)
في الأصل و " ق " " اعترضها " والمثبت من " ح " . (٥)
في الأصل و " ح " " أراد " . (٦)
في " ح " " انما تأتي " . (٧)
في " ح " " وهو بمنزلتها " . (٨)
في " ح " " لاجتماعنا " خطأ . وانظر الجنى الداني مبحث " إِمَّا " (٩)
٤٨٧
في " ح " " بأبي " . (١٠)
زيادة من " ح " . (١١)

فصل : لما كان عمل " لا " المحمولة على " ان " مخصوصاً
بنكرات الأسماء على سبيل التعميم ، وجب اذا دخلت على مضاف الى
معرفة ان تُقَحَمَ لام الاضافة بينه وبين المضاف اليه ؛ اصلاحاً للفظ ،
حتى يصير كأنه غير مضاف ^(١) ، وذلك قولك : لا غلامٌ في أحد وجهيه ،
ولا أباً لك ^(٢) ، ولا غلامٌ لك ، والأصل : لا أباً لك ، ولا غلامين لك ، ثم
حذف التنوين والنون تخفيفاً ، وأضافوا ، ثم أدخلوا اللام ولم يتركوا
اللفظ مضافاً ، لقبح ذلك على الأصل الذي ذكرناه ، وقد تركوه كذلك
في الشعر ، وذلك مع " الأَب " كقوله : ^(٣)

(٥) (٤)
أبا لموت الذي لا بُدَّ أني ملاق لا أباك تخوفيني

يريد لا أباً لك ، فان قلت : فاذا كانت الاضافة هنا للتخفيف دون
التعريف ، فهل الذي دعاه ^(٦) الى اقحام هذه اللام ليزول بذلك
قبح اللفظ ، بخلاف سائر ما اضافته غير محضة ؟

فالجواب : أن هذه الاضافة لما كانت محضة قبل دخولها في

هذا الباب ، وصارت بدخولها فيه غير محضة على ما يستحقه حرف " لا "

وجب اقحام اللام ؛ ليزول قبح / اللفظ المعهود فيه التعريف ٢٩٦

(١) انظر المسألة في الكامل : ٦٧٠ ، ١١٤٠ ، والمسائل البصريات
٥٣٤ - ٥٣٧ والخصائص ٣٤٢/١ - ٣٤٥ ، وأما ابن
الشجري ٣٦٢/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٤/٢ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٢٧٦/٢ ، والخزانة ٣٠٩/١ .

(٢) في الأصل " أباك " خطأ .

(٣) البيت لأبي حية النميري ، وقيل للأعشى وليس في ديوانه وهو

في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ ، والأصول

٣٩٠/١ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وأما ابن الشجري ٣٦٢/١ ،

وشرح ابن يعيش ١٠٥/٢ ، والخزانة ١١٨/٢ .

(٤) في الأصل " أبي الموت " خطأ .

(٥) في الأصل " تخوفوني " .

(٦) في الأصل و " ق " فما الذي دعاه " .

ويشعر بك بهذا المعنى أن هذه الألقام لا يكون في هذا الباب إلا حيث تكون الإضافة تعرف إذا خرج عن الباب نحو : غلاميك ، ولا تقول : غلامي لرجل ، لأنه لا قبيح في اللفظ فيزال بالألقام ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

مسألة : وجوز الفارسي في قولهم : لا أبا لزيد أن يكون " أبا " غير مضاف ولكنه رد فيه لام الفعل كما رد في قوله : (١)

* كأنك فينا يا أبات غريب *

وفي قول (٢) الآخر : (٣)

* ولكن على أقدمنا يقطر الدما *

(١) هذا الذي ذكره الفارسي في الخصائص ٣٣٩/١ ، وقال إن ذلك جاء جوازاً حسناً وجعله في لغة القصر . والذي في الإيضاح ٢٤٣ - ٢٤٥ أن اللام مقحمة غير معتد بها من جهة أن الألف في الأَب ، يعني أن الألف إنما ذكرت لأن الإضافة مرادة ، لأن الأَب إذا كان غير مضاف فلا تثبت فيه الألف ، ومثل ذلك في المسائل البصريات ٥٣٣ - ٣٣٦ ، والخصائص ٣٤٢/١ - ٣٤٥ ، وقد رجعت إلى المسائل البغداديات ، والمسائل العسكرية ، والمسائل العضديات ، والتكملة كلها للفارسي فلم أر فيها مانسب إليه هنا . وقد ذكر ابن برى في شرح شواهد الإيضاح : ٢١٢ ، أن الألف في " أ ب " لام الكلمة . والشاهد الذي أورده عجز بيت لأبي الحدرجان وصدره :

* تقول ابنتي لما رأتنى شاحبا *

وهو في نوادر أبي زيد ٥٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٣ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨١٥/٢ . في الأصل و " ق " وكقول الآخر " والمثبت أولى ، مراعاة للمشكلة التي يقتضيها المعنى .

(٢) هذا عجز بيت للحصين بن الحمام المرى ، وصدره :

* فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا *

والبيت في أمالي ابن الشجرى ٣٤/٢ ، ١٢٨ ، وشرح ابن يعين ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ ، والخزانة ٣٥٢/٣ .

ف " لك " على هذا صفة أو خبر ، لأنه غير مضاف إليه ، وإنما يستنع أن يكون خبراً أو صفة على تقدير اقحام اللام ، لأن المضاف إليه لا يكون خبراً ولا صفة ، وهذا الذي قاله الفارسي من رد لام الفعل في غير إضافة إنما يمشى على لغة القصر ^(١) دون لغة سائر العرب ، والدليل على ذلك أن الجمهور من العرب إذا لم ^(٢) يريدوا معنى إضافة فإنما يقولون : لا أب لزيد ، وإذا أرادوا معنى الإضافة قالوا : لا أبا لزيد ، فدل رد لام الفعل على لغة الكثير من العرب على إرادة الإضافة ، والفرق بين اللفتين أن الفتحة المقدرة في الف " أبا " فتحة بناء على لغة القصر ، وفتحة اعراب على لغة سائر العرب ، والله أعلم .

مسألة : ^(٣) وهل جرا الاسم المخفوض في هذا الباب بسلام الاقحام ، والمضاف معلق عن العمل في اللفظ ، أو جره با لمضاف والحرف معلق ؟

قولان ، والأول أصح ، وعليه حذاق النحاة ، كابن جني ونظائره ، لأن التعليق في الأسماء مستعمل في مواضع بخلاف الحروف ، وقوله : ^(٤)
* ولا للما بهم أبداً دواء *

- (١) هي الزام الأب الالف في احوال الاعراب المختلفة ، انظر شرح أبيات الايضاح لابن برى : ٢١٢ .
- (٢) في " ح " " وإنما لم " خطأ .
- (٣) انظر تفصيل المسألة في الكافي في شرح الايضاح لابن أبي الربيع ١٧٥ / ٢ - ١٧٦ .
- (٤) هذا عجز بيت لمسلم بن معبد الوالبي ، صدره :
* فلا والله لا يلقي لما بي *
وهو في معاني القرآن للفراء ٦٨ / ١ ، والخصائص ٢٨٢ / ٢ ، والمحتسب ٢٥٦ / ٢ ، والصاحبي ٣٩ ، والانصاف ٥٧١ والمقرب ٢٣٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣ / ١ ، ٤٣٢ ، ٤٧٦ ، والخزانة ٢٦٤ / ١ ، ويروى في منتهى الطلب ضمن مجلة المورد :
فلا والله لا يلقي لما بي وما بهم من البلوى دواء
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

أندرم أن يذكر [و-] ^(١) على كلا الوجهين لا يجوز أن يكون خبراً ،
 أما على القول بتعليق الحرف ^(٢) ، فظاهر ، وأما على القول الآخر ، فانه
 وان كان غير مضاف لفظاً ، فانه مضاف معنى ، والمضاف اليه لفظاً أو معنى
 لا يكون خبراً عن المضاف ، ولهذا يقال : ان هذه الاضافة لم تقع
 الا من الصفة ^(٣) دون الخبر والله أعلم .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد تزايد لا بين العامل
 والمعمول ^(٤) .
^(٥) أو جز من هذا أن تقول : وقد تزايد " لا " ^(٦) بين
 الخافض والمخفوض ، لأن في كلامه اطلاقاً ثم تقييدا بالمثال المذكور
 في الكتاب .

ثم ان زيادتها على وجهين .
 أحدهما : زيادة من جهة اللفظ دون جهة المعنى ، وهو الأكثر .
 والثاني : زيادة ^(٧) من الجهتين معا ، فالأول كالمثال
 المذكور ^(٨) ، لبقاء المعنى الذي وضع له الحرف ، ولم تعد فصلاً بين

-
- (١) تكملة من " ح " .
 (٢) في الأصل " الخبر " خطأ .
 (٣) في الأصل " لم تقع الا مع الصفة " .
 (٤) الجمل : ٢٣٩ .
 (٥) من هنا الى قوله " عن أن يكون جواباً " الحق في هامش
 الأصل بخط دقيق عسر القراءة ، لولا ما يفسره من نسخة " ح " .
 وهو ساقط من نسخة " ق " وظهر مكان السقط علامة الحاق
 لكنه لم يكن في الهامش أما مها شي ، سوى حرف " خ " ولعله
 يعني به نسخة أخرى .
 (٦) في الأصل " لا تزايد لا " خطأ .
 (٧) والثاني : زيادة " ساقطة من " ح " .
 (٨) هو قوله : " جئت بلا زاد " وغضبت من لاشي " وانما كانت زائدة
 من جهة اللفظ ، لوصول عمل ما قبلها لما بعدها ، وليست زائدة من
 جهة المعنى لأنها تفيد النفي . انظر الجني الداني : ٣٠٦ .

الخافض والمخفوض ، وهذا الوجه هو الذى جوز اطلاق القول عليها بالزيادة وقد كان اطلاق لفظ " لغو " عليها أظهر [و] (١) لكن ذلك صحيح على الوجه الذى ذكرناه .

وأما الوجه الثانى ، وهو زيادتها من الجهتين معا ، فكقول جرير ، أنشده سيبويه : (٢)

ما بال جهلك بعد الحلم والدين

وقد علك مشيب حين لا حين
وقال : فانما هو حين حين ، و " لا " بمنزلة " ما " اذا الغيت (٣) ،
وأجاز ابن خروف زيادتها من جهة اللفظ كقولك : قام لا زيد (٤) ، وهو
خلاف ظاهر الكتاب ، وبالله التوفيق .

- (١) الواو زيادة من " ح " .
(٢) الكتاب ٣٠٥/٢ وجرير يخاطب به نفسه ، وهو أول القصيدة
في ديوانه : ٥٨٦ ، وانظره في مجاز القرآن : ٢١٢/١ ،
وأما لي ابن الشجرى : ٢٣٩/١ ، وشرح ابن عصفور : ٢٧٨/٢ ،
والخزانة : ٩٤/٢ .
(٣) أى سيبويه في الكتاب : ٣٠٥/٢ .
(٤) " قام لا زيد " هكذا اجتهدت في قراءة الجملة ، ويمكن أن
تكون : قام الا زيد .

باب دخول الف الاستفهام على لا

إذا دخلت ألف الاستفهام على " لا " هذه التي فرغ من بيان

أحكامها كان ذلك على معنيين .

أحدهما : التوبيخ والتقرير .

والثاني : التمني ، فحكم المنفي بها في الوجه الأول حكمه

مجردا منها في جميع الوجوه من عمل ، والفاء ، وتركيب ، وإخبار ، واعتبار
الموضع ، ودخول " الا " بلا خلاف في جميع ما ذكر ، لأنها لم يطرأ عليها

ما يخرجها عن أن تكون جوابا ، فيمتنع فيها حكم من تلك الأحكام ، وكذلك
في الوجه الثاني عند أبي عثمان ^(١) وأبي العباس ^(٢) ، وكذلك عند

سيبويه ، إلا ثلاث مسائل ^(٣) ، فانه منعها وهي : اعتبار الموضع ،

ودخول " الا " ، وإخبار عن اسمها بان ^(٤) ، بدخول التمني خرج

نحو قولك : اللهم أشربه عن ^(٥) أن يكون جوابا ، وصار مستغنيا

كاستغنا : اللهم ماء أشربه ، ومعناه اللهم هب لي ماء أشربه . ^(٦)

(١) انظر المقتضب : ٣٨٢/٣ وما بعدها ، وشرح ابن عصفور :

٠٢٧٩/٢

(٢) هذا المذهب الذي نسب للمبرد هو في رد ابن ولاد على المبرد

١٦٩ وما بعدها ، وانظر ذلك في تعليقات الشيخ عبد الخالق

على المقتضب ٣٨٤/٤ وما بعدها ، ولم يصرح في المقتضب

بموافقته لأبي عثمان ولا لسيبويه بل عرض أدلة كل منهما ،

وكذا قال الشيخ عبد الخالق عضيمة . وانظر شرح التمهيد

لابن مالك : ٦٤٢/١

(٣) الكتاب : ٣٠٧/٢ وشرح ابن عصفور ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي :

٠٢٦٢/٢

(٤)

(٥) في " ق " " على " .

(٦) في الكتاب : ٣٠٩/٢ " وصار مستغنيا عن الخير كاستغنا اللهم

غلاما ، ومعناه اللهم هب لي غلاما " .

مسألة : فان قيل : وكيف يصح [امتناع] ^(١) الاخبار عن
المنفي بلا ^(٢) في التمني جملة ، وهو معها فيه على ما كان عليه قبل من
التركيب معها ، أو مع تابعه ، أو من عدم التركيب فيهما ، وأنه اسم لها ؟
فالجواب أن جميع ذلك أحكام لفظية ، والمعنى على خلاف ذلك ، وقد يراعى
اللفظ وان كان المعنى على خلافه ، الا تراهم قالوا في نحو " أقائم
أخوك " : انه مبتدأ ، وان كان معناه : أيقوم أخوك ، فكذلك المنفي
بلا في التمني يعرب اعرابه قبل التمني اعتبارا بالصورة اللفظية ، والمعنى
على أنه مفعول به ، لأنه المتمنى ^(٣) ، فوجب لذلك أن لا يكون لها
خبر ، والا تلفى ، والا تعمل عمل ليس ^(٤) ، وقول المازني : كما حكم للتمني
في العمل وبناء الاسم مع " لا " ومع الصفة بحكم المنفي ، فكذلك ينبغي
أن يحكم أيضا له بحكمه في جميع ما تقدم ^(٥) قياس غير صحيح ، لمخالفته
السمع ، وقد وجه المسموع من ذلك بما تقدم ، وهذا واضح ان شاء الله .
عبارة أخرى في تقسيم " لا " اذا دخلت عليها همزة الاستفهام
وهي : أن تقول : اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كان ذلك على أربعة
أوجه : التوبيخ ، والتمني ، والعرض ، والتخفيض ، فالتوبيخ والتمني
قد تقدم الكلام فيهما ، وأما العرض والتخفيض فمن حروف الأفعال عند
البصريين ، فلا يقع الاسم بعدها فيهما الا أن يكون محمولا على فعل
ظاهر أو مضمّر ، وقد تقدم بسط ذلك في باب الاشتغال ^(٦) .

-
- (١) تكلمة من " ح " و " ق " ومكانها في الأصل كلمة محيت ووضع
بدلها كلمة " صح " مكررة ، ليدل بذلك على أن حذفها صحيح .
والصواب المثبت .
(٢) في الأصل كلمة مفاير رسمها لرسم " بلا " .
(٣) في الأصل " التمني " خطأ .
(٤) انظر هذا الجواب فيما نقله الشيخ عبد الخالق في هوامش المقتضب
٣٨٥ / ٤ عن رد ابن ولاد .
(٥) انظر شرح ابن عصفور ٢ / ٢٧٦ .
(٦) انظر ص

عبارة أخرى تجمع أقسام "ألا" المركبة وغير المركبة ^(١) وهي:

أن تقول: "ألا" في كلام العرب على خمسة أوجه: تكون / استفتاحاً، ^(٢) ٢٩٧
وتكون توبيخاً، وتمنياً، وعرضاً، وتحضيضاً ^(٣)، وقال سيبويه في "ألا"
الاستفتاحية: إنك إذا سميت بها أعربت بها وأجريت بها مجرى قفاً، وهذا
يقتضي أنها عنده بسيطة ^(٤)، وخالف الزمخشري فقال: إنها مركبة،
وحجته أن همزة الاستفهام تدخل على المنفي على معنى التقرير، وهو
تحقيق الإيجاب، وألا الاستفتاحية المراد بها تحقيق الكلام، وهذه
نسبة ظاهرة. ^(٥)

والجواب عن هذه الشبهة أن الاستفهام بعيد عن التحقيق جداً،
ومعلوم أن التحقيق غير مفهوم من لفظها لعروضه، وإنما يفهم بقرينة
تقترن بالكلام الذي استفتح بها ^(٦)، فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه،
وبالله التوفيق.

(١) في "ح" و"ق" "مركبة وغير مركبة".

(٢) في "ح" "استفهاماً".

(٣) انظر المغني ٩٥ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٣/٣٣٢.

(٥) البحر المحيط ٦١/١، وانظر الجني الداني: ٣٧٠،
والمغني: ٩٦.

قال في البحر المحيط: ٦١/١ "والذي نختاره أن "ألا"
التنبيهية حرف بسيط، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل،
ولأن ما زعموا من أن همزة الاستفهام دخلت على "لا" النافية
دلالة على تحقيق ما بعدها إلى آخره خطأ. لأن مواقع "ألا"
تدل على أن "لا" ليست للنفي، فيتم ما ادعوه، ألا ترى
أنك تقول: ألا إن زيدا منطلق ليس أصله، لا إن زيدا منطلق،
إن ليس من تراكيب العرب بخلاف ما نظره من قوله تعالى
"أليس ذلك بقادر" لصحة تركيب ليس زيد بقادر،
ولو جودها قبل "رب" وقبل "ليت" وقبل النداء وغيرها
ما لا يعقل فيه أن "لا" نافية، فتكون الهمزة للاستفهام
دخلت على لا النافية فأفادت التحقيق.

ثم أنشد أبو القاسم بيت حسان : (١)

* الا طعان ولا فرسان عادية *

البيت على التمني (٢) ، قال أبو علي الشلوبين : المعنى في البيت على التوبيخ (٢) ، وقال أبو محمد صالح (٣) فيمن جعله تمنيا : انها نزعته من قولهم : يا ويح من يرثي له الشامت ، ولا يخلو مع ما فيه من التمني من التوبيخ ، ولذلك صح البديل على الموضع ودخول " الا " (٤) وذلك أن التوبيخ في البيت هو الأصل ، وانما نزع من جعله تمنيا ذلك المنزع ، لأنه أبلغ في المعنى (٥) المقصود بالبيت وليس تمنيا على الحقيقة ، ولو كان تمنيا في الحقيقة لم يجز اعتبار الموضع في البديل ، ولا دخول " ألا " وأيضا فان قوله في العجز :

* إلا تجشؤكم عند التناير *

يحيل أن يكون تمنيا على الحقيقة ، فهذا يصح ما ذكرناه ، وبالله التوفيق . وصفهم في البيت بالنهم وافراط الشهوة في الطعام ، وانهم ليسوا أهل غارة ولا حرب ، والنصب في قوله : " الا تجشؤكم " على الاستثناء المنقطع ، والرفع على البديل على الموضع ، وان كان تمنيا عنده

(١) في " ق " ثم استدل ببيت حسان :

وبيت حسان في الجمل : ٢٤٠ وعجزه :

* الا تجشؤكم عند التناير *

ونسبه لحسان سيبويه في الكتاب ٣٠٦/٢ وابن السيد في

الحلل ٣٢٨ ، وغيرهما ونسب لخداش بن زهير انظر شرح

أهيات الكتاب لابن السيرافي ٥٨٨/١ والبيت ليس في ديوان

حسان انظر : ١٧٨ وانظر الخزانة ٠١٠٣/٢

(٢) انظر قول الشلوبين في شرح الجزولية : ٣٣٦ ، وانظر

شرح الجمل .

(٣)

(٤) انظر الحلل : ٣٢٨

(٥) في الأصل " التمني .

اعتبارا بالحقيقة على ما ذكرناه ، وهذا البديل من باب اجراء ما يقوم مقام
الشيء مجرى الشيء على ما مضى في باب الاستثناء ، وقوله في البيت :
" ولا فرسان " عطف على ما بعد همزة لاستفهام ، ليكون منسحبا على
جميع الأمرين ، و " عادية " نعت لفرسان نصبا على اللفظ اتفاقا ، ورفعاً
على الموضع ان كان توبيخا اتفاقا أيضا ، وان كان تمنياً كان على ما مضى
بيانه في البديل على الموضع ، ويروى " عادية " بالعين المهملة من العدو
تعدو للغارة ، أو من العدوان ، ويروى بالعين المعجمة من الفدو الى
الحرب .

وجوز ابن خروف رفع " تجشؤكم " على أن يكون خبر " لا " ،
ولا يصح ذلك ، لأنه واجب ومعرفة ، ولا عمل لها في واحد منهما أصلاً .
(١)
وقول أبي القاسم (كان ذلك على معنيين على التمني والتحضيض)
غير سديد ، وذلك أن الغرض بهذا الباب بيان أحكام " لا " العاملة
عمل " ان " ، وعمل (٢) " ليس " اذا دخلت عليها الف للاستفهام .
وأما " ألا " التحضيضية فلا مدخل لها في هذا الباب ؛ لأنها
من حروف الأفعال (٣) ، فقد أدخل في الباب ما ليس منه ، وأهمل ذكر
ما هو منه ، وهو توبيخ .

(٤)
ثم قوله : (والتحضيض يجوز فيه التنوين) .

محال ان أخذ على ظاهره ؛ لأن التحضيض من صفة الحاضر على
الفعل والتنوين ليس من أحكام المعاني ، وانما هو من أحكام الألفاظ ،
وكذلك ان أخذت التحضيض عبارة عن الفعل وحرفه فلا بد أن يكون
مراده بقوله " يجوز فيه التنوين " متعلق فعل التحضيض وهو الاسم المعلق
به فعل التحضيض ، وكأنه رأى أن أبين حكمه (٥) امتناع التنوين ،

- | | |
|-------|---------------------------|
| (١) | الجملة : ٢٤٠ . |
| (٢) | في الأصل و " ق " . |
| (٣) | انظر الجنى الداني : ٣٧٠ . |
| (٤) | الجملة : ٢٤٠ . |
| (٥) | ساقطة من " ح " . |

وجوازه أبعد الوجهين ، وليس كذلك ، وقد كان أبين من ذلك إذ ذَكَرَ التحضيض أن يقول : وأما التحضيض فلا يكون إلا اسم فيه إلا محمولاً على فعل ظاهر أو مضمّر لا اختصاصه بالفعل على طريقة البصريين ، وقد تقدم ذلك في الاشتغال . (١)

(٢) ثم أنشد أبو القاسم :

(٣)

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضو طرى لولا الكمي المعنعا

اختلف الناس في اعراب " أفضل مجدكم " في هذا البيت على خمسة أقوال .

٢٩٨

أحدها / : أنه مفعول ثان لتعدون ، على معنى تحسبون

من أخوات ظننت ، وقال به الاستاذ أبو الحسين ، ونسبه ابن الضائع للكوفيين .

والثاني : أنه حال صاحبه عقر النيب على أن تعدون بمعنى

تحسبون بضم السين ، وعلى أن اضافته غير محضة .

والثالث : أنه بدل منه على من يرى أن اضافة " أفعل من "

محضة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، لأنه قال في الكتاب : لو قلت : هذا

زيد أسود الناس لم يجز ، لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وقد بين

ذلك فيما مضى . (٤)

والرابع : أنه منصوب بتعدون بعد اسقاط الجر ، كأنه

تعدون عقر النيب من أفضل مجدكم ، فلما اسقط الجار تعدى الفعل

فنصب .

(١) انظر ما سبق ص

(٢) الجمل : ٢٤١ والبيت لجريز ، وهو في ديوانه ٣٣٨ ، ونسب في

أمالى ابن الشجرى : ٢١٠ / ٢ لا شهب بن رميله ، وهو في

الكامل ٣٦٣ ، والمقتضب ٧٨ / ٣ ، الحلل : ٣٣٠ ، والجنى

الداني : ٥٤٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ١٢٣ .

(٣) عجز البيت ساقط من " ح " ومكانه كلمة " البيت " .

(٤) انظر ص

والخامس : أنه نعت لعقر النيب ، وذلك غير صحيح ، لأنه
ان كانت اضافته غير محضة لزم عليه نعت المعرفة بالنكرة ، وان كانت
اضافته محضة لزم عليه كون النعت أعرف من المنعوت ، لأن تعريفه هنا
من الثانية وتعريف المنعوت من الرابعة ، والثانية أقوى تعريفا من الرابعة
وقد بين (١) في باب الصفة أن من شرط النعت أن يكون مساويا للمنعوت
في التعريف أو دونه في الرتبة ، فان اعتذر عن هذا بأن مذهب المبرد
أن تعريف المضاف أدون من تعريف المضاف اليه .

فالجواب أن هذا ليس بانفصال للاشتراك في هذه النسبة الا أن
يقال : ان اضافة " أفعل من " غير محضة وتعريف النيب تعريف الجنس ،
وتعريف الجنس قد تجرى عليه أحكام النكرة ، فيكون ذلك من باب : ما
يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ، فهذا مما يمكن أن يقال وبالله
التوفيق .

و " بنى ضوطرى " منادى على جهة الذم ، أى يا بنى الحمقى ،
أو نصب عليه ، و " لولا " تحضيض ، وهو موضع الشاهد ، و " الكي " نصب
بفعل مضمر دل عليه ما قبله ، كأنه لولا تعقرون الكي [المقنعا] (٢) ،
و " المقنع " الذى على رأسه المغفر ، وقد رأبوعلي الفارسي (٣) الفعل
المحذوف لولا تلقون الكي ، أو تبارزون (٤) ، وقدره غيره : لولا تعدون
لتقدمه ، أى هلا تعدون قتل الكي ، فحذف المضاف وكل ذلك ممكن ،
وبالله التوفيق .

-
- (١) انظر ص
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) " الفارسي " ساقطة من " ح " و " ق " .
(٤) كتاب الشعر : ٥٧ ، والخزانة : ١ / ٤٦٠ .

باب التمييز

التمييز والتبيين والتفسير بمعنى واحد ، وهو عند النحويين :
عبارة عن كل اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ، أو بعد تمام الاسم ، بيانا
لما أنشئ من الذوات ، فالمنتصب بعد تمام الكلام نحو : حسن زيد
وجها ، فوجها اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ، بيانا للذات الحسنة
في الحقيقة ، وكذلك تصبب زيد عرقا ، وما أشبهه .

والمنتصب بعد تمام الاسم نحو : عشرون درهما ، فدرهما
اسم نكرة منصوب بعد تمام الاسم بيانا للذات المعدودة .

والتمييز كما تقدم على قسمين . قسم : ينتصب بعد تمام
الكلام ، وقسم ينتصب بعد تمام الاسم ، فأما القسم الذي ينتصب بعد تمام
الكلام ، فلا خلاف في مجيئه محولا من الفاعلية تحقيقا أو تقديرا الى
النصب على التمييز تشبيها بالمفعول به كقولك : تصبب زيد عرقا ،
وأصله ^(١) [تصبب] ^(٢) عرق زيد ، وكذلك امتلا الاناء ماء ، فيه
بيان للذات المائلة ^(٣) ، فهو وإن لم يصح أن يكون فاعلا في هذه البنية ،
فانه فاعل فيما هي مطاوعة له ، وهو " ملا " فحكم له بحكم أنه فاعل
بهذا التقدير .

على أن ابن خروق زعم أن هذا النوع من التمييز ليس من
ضروراته أن يكون فاعلا ، بل الذي من ضروراته أن تنبئهم ذات فتأتي
به تفسيرا ، فعلى قوله لا يحتاج الى تأويل نحو : امتلا الاناء ماء .

-
- (١) الواو ساقطة من " ح " و " ق " .
(٢) تكملة من " ح " و " ق " .
(٣) في " ق " " المائية " .
(٤) في " ق " " فيوء " " تي " .

فصل وقد (١) تقدم أنه لا خلاف في مجيء هذا التمييز

المنتصب عن تمام الكلام منقولا من الفاعلية الى النصب على التمييز ، وانما
اختلف الناس في مجيئه منقولا من المفعولية ، فجوز ذلك قوم ، وجعلوا
منه قوله تعالى ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ (٢) والمعنى عندهم ، وفجرنا

/ عيون الأرض ، واختار الشلوبين أن يكون " عيونا " نصبا على الحال ، ٢٩٩
أى وفجرنا الأرض في حال كونها عيونا (٣) ، وهو أبلغ في المعنى ،
وجعل ذلك من باب التسمية بالمآل كقولهم : (٤)

الحمد لله العلي المنان صار الشريد في رؤوس العيدان

(١) في الأصل و " ق " " وقد " باشبات الواو .

(٢) القمر : ١٢ .

(٣) قال الشلوبين في التوطئة : ٢٨٥ " ويجوز أن يكون " عيونا " في
هذا حالا ، أى فجرنا الأرض في حال كونها عيونا ، فان قلت :
ان الأرض في حال التفجير ليست بعيون ، وانما هي عيون
بعد التفجير ، فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها
عيونا بذلك ، ويكون ذلك من باب التسمية بالمآل كقوله تعالى :
﴿ اني اراني اعصر خمرا ﴾ فان قلت : ان الحال لا تكون الا
مشتقة ، أو في تأويل المشتق ، فكيف تأويل الاشتقاق هنا .

فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الارضين
محال الماء ، أو حوامل للماء ، ونحن اذا قلنا ذلك ، أعنى
" محال الماء " مع التفجير ، كانت المحال أو الحوامل عيونا ،
فان قلت : فما أجود الوجهين في المعنى ، الحال أو التمييز ؟
فالجواب : أن الأجود في المعنى الحال ، لأنه أبلغ من حيث
كانت الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلها
عيون ، وانما كان الأمر كذلك يكون التمييز مفعولا شغلا عنه
الفعل الواقع به من غيره لم يثبت في قولك : فجرنا الأرض
عيونا ، ان الأظهر فيه الاولى غيره ، فيكون التمييز على هذا
موضع نظر لم يثبت بعد ، وانما الثابت كون التمييز منقولا من
الفاعل .

وانظر المسألة مع مذاهب فيها أخرى في التذييل والتكميل

٣ / ١١٠ أ .

(٤) سبق ص :

لأنها لم تكون عيونا الا بعد حصول التفجير من جهة أنه سبب في كونها عيونا ، والمسبب متأخر عن السبب ضرورة .

وهذا الاعتبار ^(١) غير واجب ، لأن تقديم التفجير على كونها عيونا تقديم حكيم لا تقديم بالزمان ، لأن التفجير وكونها عيونا متلازمان ، وكذلك ما أول به عيونا من محال وحوامل للماء غير واجب أيضا ، لأن الحال اذا جاءت بالجامد لم يلزم تأويله بالمشتق ، بخلاف النعت ، لأنها خبر من الأخبار ، والخبر من حيث هو خبر لا يلزم فيه ذلك ، هذا مذهب سيبويه .

فصل : اختلف الناس في جواز تقديم هذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان ^(٢) فعلا ، فمنع ذلك سيبويه واكثر أصحابه ^(٣) ، وجوزه المازني والمبرد ، اعتبارا بالحال ^(٤) ، لاتفاقهما في لزوم التنكير ، والانتصاب عن تمام الكلام ، ويان ما انبهم من الذوات والهيئات ، فكما أن الحال يجوز تقديمها ^(٥) على عاملها اذا كان فعلا ، فكذلك التمييز ، وقد وافق السماع هذا القياس ، وأنشدا بيئت أبي القاسم ^(٦) شاهدا على هذا وسيأتي ^(٧) ، وأخبرني من أثق به من أصحابنا أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة فسأله عن مذهب

-
- (١) في الأصل و"ق" " الاعتذار " والصواب ما أثبت .
 (٢) في "ق" " ان كان " .
 (٣) الكتاب ١/ ٢٠٥ .
 (٤) المقتضب ٣/ ٣٦ وانظر الهامش الثاني من الصفحة نفسها ، وهو من نص المبرد في نقض بن ولاد .
 (٥) في "ح" و"ق" " لا يجوز تقديمها " خطأ وانظر المسألة في شرح ابن عقيل ٢/ ٦٤٦ .
 (٦) في الأصل " وأنشد أبو جعفر الشقوري بيت أبي القاسم " .
 (٧) الشاهد هو قول الشاعر :
 اتسجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
 انظر ما يأتي ص

مدرس العربية بفرناطة في ذلك ، قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياسا وسماعا ، ثم قام فأخرج له مبيضة على ابن مالك ^(١) وقرأ عليه فيها وجه القياس على ما ذكرناه آنفا عن المازني والمبرد ، وأنشد له من السماع أبياتا كثيرة ^(٢) ، فيرحم الله الشيخ أباحيان ، لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحوم كثرة دوره على السنة المعربين ^(٣) ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا لو كان جائزا عند العرب كالحال ، لكن نظما ونشرا كثره لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونشرا كثره لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دل دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله ، وان كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثره استعماله دليل على أنه من ضرائره . وبالله التوفيق . ^(٤)

وانما نظر الشيخ أبوحيان في رد ابن مالك على مانع التقديم فلم يظهر له فيه تعقب فحمله ذلك على مقالته آنفا ، وقد ظهر لي أن أذكر هنا كلام ابن مالك في هذه المسألة ، وأتبع كل وجه ما يظهر لي وبالله التوفيق .

قال ابن مالك : وانتصر لسيبويه يعني في ^(٥) منع تقديم التمييز بأن هذا النوع من التمييز فاعل في الأصل ، وقد أوهن بجعله

-
- (١) يعني بذلك منهج السالك على الفية ابن مالك ٢٢٨/١ .
 (٢) عدد الأبيات التي انشدها أبوحيان سبعة أبيات .
 (٣) في الأصل و " ق " المقرئين .
 (٤) بعده في " ح " أقحم قوله : " فصل : واختلف الناس في السبب المانع من التقديم " ثم أزالها .
 (٥) ساقطة من " ح " .

كالفضلات ، فلو قدم لازداد وهنا الى وهنه ، فمنع ذلك ، لانه اجحاف ،
قال : وهذا الاحتجاج مردود بوجه .

أحدها : أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه .^(١)

الجواب [انه] ^(٢) لم ترد قط رواية برأى ، وانما قلنا :

ان ذلك مخصوص بالشعر الذى يجوز فيه تقديم ما لا يجوز تقديمه
في النثر على تسليم اعرابه تمييزا ، وقد يتجه له اعراب آخر .

ثم قال : الوجه الثاني : أن جعل التمييز كبعض الفضلات
محصل الضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين ، فاذا حكم بعد ذلك
بجواز التقديم ازادات التقوية وتأكدت المبالغة ، فاندفع الاشكال .^(٣)

الجواب : أن المسألة تشبه الأصول بالفروع ، واذا شبه أصل
بفرع لم يقو الفرع أن يحمل عليه الأصل في جميع وجوهه ، وانما يحمل
عليه في الوجه الذى وقع فيه التشبيه دون وجه آخر لم يقع فيه تشبيه ، وفي
تقديم التمييز ازدياد بعد عن الأصل ، وانما وقع التشبيه بالمفعول في
مجرد النصب لا في جواز التقديم ، فوجب الامتناع .

ثم قال : الثالث أن أصالة / فاعلية التمييز المذكور ، ٣٠٠
كأصالة فاعلية الحال نحو : " جاء راكبا رجل " ، فان أصله : جاء
راكب على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجل راكب على عدم الاستغناء بها ،
والصفة والموصوف شي واحد في المعنى ، فقدم " راكب " ونصب
بمقتضى الحالية ، ولم يمنع ذلك تقديمه على " جاء " مع أنه يزال عن
اعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ، فكما تنفوس الأصل

(١) انظر كلام ابن مالك في شرحه على التسهيل : ١٠٧/٢ مع

اختلاف يسير .

(٢) تكملة من " ق " .

(٣) شرح التسهيل : ١٠٧/٢ (٤) في " ق " " لم يبق " .

في الحال كذلك تنوسي في التمييز . (١)

الجواب : هذا تلفيق بعيد جدا ، وذلك أن ما ذكره من أصالة فاعلية الحال غير صحيح ، لأن الحال لم تكن قط فاعله لا لفظا ولا أصلا إنما أصلها أن تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو خفض ، ولم يك قط الرفع راتبا لها فتكون كالتمييز .

ثم قال : الرابع أنه لو صح اعتبار الأصالة في عدة جعلت فضلا لصح اعتبارها في فضلا جعلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ، لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا تعتبر حالة التي انتقل عنها ، فكذا التمييز المذكور . (٢)

الجواب : أنا نقول (٣) : لم يتقدم التمييز اعتبارا بأصل لا يجوز تقديمه فيه ، لقوته بأصالة متفق عليها ، ولم يتقدم النائب لقوة الوجه الذي انتقل اليه على الوجه المنتقل عنه ، فلم يعتبر أصله فيقدم لما فيه من اعتبار الوجه المرجوح بعد حصول الوجه الراجح ، وذلك تسفل بعد تصعد ، وهو مجتنب عندهم ، وأيضا فإن النائب إنما ناب عن الفاعل في وجه لا يصح معه التقديم ، وهو شغل الفاعل به ، فبنائهم له ، وجعله معه كالشيء الواحد وأمتناع حذفه ، كما أن الفاعل كذلك فيما ذكر بخلاف التمييز فإنه لم يشبه بالمفعول إلا في مجرّد النصب خاصة من حيث اشتغل الفعل بغيره لفظا ، فأشبه الفضلات فانتصب انتصابها .

(١) شرح التسهيل ١٠٨/٢

(٢) المصدر السابق .

(٣) في "ح" "أنك تقول" .

ثم قال : الخامس : أن منع [تقديم] ^(١) التمييز المذكور عند من منعه "مرتّب" على كونه فاعلاً في الأصل ، وذلك إنّما هو في بعض الصور ، وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو : امتلأ الكوز ماء ، و * فجرنا الأرض عيوناً * ^(٢) وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع لقصورها عن عموم ^(٣) جميع الصور .

الجواب : أنه قد صح في غير موضع من العربية حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب إذا كان الجميع من باب واحد ؛ ليجرى الكل على أسلوب واحد كتعد ، ونعد ، وأعد مع يعد ، وكيدر مع يدع ، وكامتناع [نعت] ^(٤) الضمير بغير نعت البيان ؛ حملاً على امتناع نعت به ، ونظائره كثيرة ، وقد ذكر ذلك ، فيما مضى ^(٥) ، ويأتي أيضاً فيما يستقبل ان شاء الله ، وهذا من ذلك ، وبالله التوفيق .

ثم قال : السادس : أن اعتبار أصالة ^(٦) الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو : أعطيت زيدا درهما . فإن " زيدا " في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم بل أجز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور . ^(٧)

الجواب : أن هذا بعينه هو رد ابن عصفور ^(٨) ، وأجيب

-
- (١) تكملة من شرح التسهيل : ١٠٨/٢ .
 (٢) القمر : ١٢ .
 (٣) في الأصل و " ق " على عموم " والتصويب من " ح " و شرح التسهيل : ١٠٨/٢ .
 (٤) تكملة من " ح " و " ق " .
 (٥) انظر ص
 (٦) في " ح " بعد كلمة " أصالة " فراغ يقدر بخمس كلمات تقريباً كتب امامه في الهامش فالحلة يفيد أنه فراغ في أصل هذه النسخة أيضاً .
 (٧) في " ق " في التمييز ، وانظر شرح التسهيل : ١٠٨/٢ .
 (٨) شرح الجمل : ٢٨٤/٢ .

بالفرق بين السألتين ، وذلك أن زيدا هنا لم يكن قط فاعلا بهذه
البنية الناصبة له ، وإنما كان فاعلا في بنية أخرى وهى " عطى " قبل
النقل ، وهما بنيتان مختلفتان كما ترى ،

وأما التمييز فإنه فاعل في الأصل والمعنى بهذه البنية
الناصبة له في الحال ، وليس مفعولا صحيحا كزيدا في أعطيت زيدا
درهما ، وقد تقدم هذا المعنى في الرد على ابن عصفور .

ثم قال : فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان
فعلا متصرفا جائز ، وإن كان سيبويه لم يجزه . (١)

قلت : بل ثبت بما تعقبت به بيانه : أن تقديمه غير جائز ،
وفقا لسيبويه .

ثم قال : وحكى ابن كيسان أن الكسائي أجاز : نفسه طاب
زيد ، وإن الفراء منعه . (٢) فله در الفراء في منع قياس غير صحيح ،
وبالله التوفيق .

فصل : واختلف الناس في السبب المانع / من التقديم ٣٠١

على خمسة أقوال :

أحدها : أن المانع كونه فاعلا في أصله ، قاله الفارسي
وغيره (٣) ، ورده ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو :
أذهبت زيدا ، وإن كان فاعلا في أصله ، ورد بأن التمييز فاعل في أصله
بهذا الفعل الذى نصبه ، وزيدا في أذهبت زيدا لم يكن قط فاعلا بهذا
الفعل الذى نصبه ، وإنما كان فاعلا بالفعل قبل النقل ، وهو الآن مفعول
صحيح ، فوجب أن يغلب عليه الحكم الحاضر .

(١) شرح التسهيل ٢/١٠٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر الخصائص ٢/٢٨٤ ، وشرح ابن عصفور ٢/٢٨٤ ، والملخص

٣٩٧ ، وهو مذهب ابن أبي الربيع .

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَإِنَّمَا هُوَ فاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَانْتِصَابُهُ إِنَّمَا هُوَ مُجَازٌ

وَعَلَى (١) التَّشْبِيهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الثاني : أَنَّ الْمَانِعَ شَبَّهَهُ بِالنَّعْتِ فِي أَنَّهُ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ ، فَلَا

يَتَقَدَّمُ كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ النَّعْتُ ، وَأَسْتَحْسَنَ ابْنُ خَرُوفٍ هَذَا ، وَرَدَّهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ؛
بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَالنَّعْتِ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى التَّمْيِيزِ (٢) مُتَوَسِّطًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ
كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ النَّعْتُ .

قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : وَلَهُمْ أَنْ يَفَرَّقُوا بَيَانَ النَّعْتِ بَيَانٌ لِلْمَنْعُوتِ ،

وَالْتَّمْيِيزُ لَيْسَ بَيَانًا لِلْمَرْفُوعِ بِالْعَامِلِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِمَنْ الْفِعْلُ
حَقِيقَةً ، فَهُوَ بَيَانٌ لِلْفِعْلِ وَإِسْنَادُهُ حَقِيقَةٌ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ .

الثالث : أَنَّ الْمَانِعَ كَوْنُ عَامِلِهِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، لِأَنَّ نَاصِبَهُ تَامٌ

الْكَلَامِ دُونَ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ . (٣)

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الْعَمَلِ إِلَى غَيْرِ الْفِعْلِ

مَعَ حُضُورِهِ وَإِمْكَانِ نِسْبَةِ الْعَمَلِ إِلَيْهِ .

فَإِنْ قَالَ : قَدْ ثَبَتَ فِي الْمُنْتَصِبِ بَعْدَ تَامِ الْأَسْمِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

فِيهِ الْفِعْلُ .

أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَحْكَامَ مِنْ جَرِّهِ عِنْدَ زَوَالِ التَّامِ دَلَّتْ عَلَى تَعَذُّرِ

نِسْبَةِ الْعَمَلِ إِلَى الْفِعْلِ .

وَالرَّابِعُ لِلْجُرْمِيِّ : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ ، وَالتَّمْيِيزُ امْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ ؛

لِضَعْفِ عَمَلِ الْعَامِلِ فِيهِمَا ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِمَا إِلَّا بِقَيْدِ التَّنْكِيرِ ،

لَكِنْ خَرَجَتْ الْحَالُ بِدَلِيلِهَا وَهُوَ تَشْبِيهِهَا (٤) بِالظَّرْفِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا

وَبَقِيَ التَّمْيِيزُ عَلَى أَصْلِ الْامْتِنَاعِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ " ق " وَ " وَ عَلَى " بِأَثْبَاتِ الْوَاوِ ، وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ

الْجَمَلِ : ٢٨٤ / ٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ ، وَفِي " ق " التَّمْيِيزُ ، وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَصْفُورٍ :

(٣) شَرْحُ ابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٨٤ / ٢ .

(٤) فِي " ح " " شَبَّهَهَا " .

الخامس : أَنَّ المَانِعَ أَنَّهُمْ كَرَهُوا الْإِتْسَاعَ بَعْدَ الْإِتْسَاعِ مَعَ ^(١) اَعْتِبَارِ
الْفَاعِلِيَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ قَالَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ . ^(٢)

القسم الثاني : المنتصبُ عَلَى تَعَامٍ الْأَسْمِ ، وَهُوَ مُحْصَرٌّ فِي ثَلَاثَةِ

أَبْوَابٍ ، وَهِيَ : الْمَقَادِيرُ وَالْمَشَبَّهُ بِهَا ، وَالْأَعْدَادُ . ^(٣)

وَالْمَقَادِيرُ [عَلَى] ^(٤) ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : مَكِيلَاتٌ نَحْوُ : عِنْدِي قَدَحٌ

بُرّاً ، وَمُوزُونَاتٌ نَحْوُ : عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتاً ، وَمَسْوَحَاتٌ نَحْوُ : عِنْدِي زِرَاعٌ ثَوْباً ،

وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعٌ رَاحَةٍ سَحَاباً ، وَهَذَا النُّوعُ مُقَدَّرٌ بَيْنَ ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ :

عِنْدِي مِلْءُ الْقَدَحِ مِنْ بُرٍّ ، وَمِنْ الْبَرِّ ، وَلَيْسَ قَوْلُكَ : عِنْدِي مِلْءُ الْقَدَحِ

بُرّاً مَنْصُوباً عَلَى إِسْقَاطِ حُرْفِ الْجَرِّ ^(٥) ، لَا مَرِينَ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ تَعْرِيفُهُ فَكُنْتَ تَقُولُ : عِنْدِي

مِلْءُ الْقَدَحِ الْبَرِّ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

والثاني : أَنَّ الْمَجْرُورَ إِذَا عَمِلَ فِيهِ الْمَعْنَى لَمْ يَجْزُ أَنْ يُحْذَفَ

مِنْهُ حُرْفُ الْجَرِّ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُرْفُ الْجَرِّ هُنَا غَيْرَ زَائِدٍ ، وَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ

بِالظَّرْفِ فِي نَحْوِ : عِنْدِي مِلْءُ الْقَدَحِ مِنْ بُرٍّ ، وَمِنْ الْبَرِّ ، وَأَنَّ " بُرّاً "

مِنْ قَوْلِكَ فِي نَحْوِ ^(٦) : عِنْدِي مِلْءُ الْقَدَحِ بُرّاً ، إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ

ذَاتِ الْمَالِيَةِ لِلْقَدَحِ ، وَأَنَّهُ أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ دُونَ فَرْعِيَّةٍ عَنْ إِسْقَاطِ

جَارٍ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) الطخس : ٣٩٧ .

(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٨٢ .

(٤) تكملة من " ح " .

(٥) في " ق " عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ حُرْفِ الْجَرِّ .

(٦) في نَحْوِ " ساقطة من " ح " و " ق " .

وَأَمَّا الْمَشَبَّهُ بِالْمَقَادِيرِ ، فنَحْوُ قَوْلِكَ : عِنْدِي مِثْلُكَ فَارِسًا ، وَالشَّبَهُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَقْدَارَ فِي نَحْوِ عِنْدِي رَطْلٌ عَامٌّ فِي أَنْوَاعٍ ، فَجِئْتَ بِالنَّوْعِ لِبَيَانِ
الْمَقْدَارِ : لِي مِثْلُكَ ، فَالْمِثْلُ عَامٌّ فِي الصِّفَاتِ ، فَاحْتَاجَ الْمِثْلُ إِلَى مُفَسِّرٍ ،
كَمَا أَحْتَاجَ رَطْلٌ [إِلَى مُفَسِّرٍ] ^(١) يَرْفَعُ الْإِحْتِمَالَ الْمَذْكُورَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : لِلَّهِ دَرَكٌ عَالِمًا ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَا فِي الدُّنْيَا مِثْلُكَ
عَالِمًا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَفَى بَزِيدٍ عَالِمًا ، لِأَنَّهُ فِيهِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ ، فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ : مَا فِي الدُّنْيَا مِثْلُهُ ^(٢) عَالِمًا ، وَكَذَلِكَ حَسِبَكَ بِهِ عَالِمًا عَلَى مَا ذَكَرَ
فِي كَفَى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ،
وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا " ^(٣) لَتَضَمَّنَهُ مَعْنَى مَا فِي الدُّنْيَا مِثْلُ اللَّهِ رَبًّا ، وَلَا مِثْلُ
الْإِسْلَامِ دِينًا ، وَلَا مِثْلُ مُحَمَّدٍ رَسُولًا ، فَانْتَصَبَ ذَلِكَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَمَا
انْتَصَبَ عَالِمًا بَعْدَ " كَفَى بَزِيدٌ " / وَمِنَ الشَّبهِ بِالْمَقَادِيرِ قَوْلُكَ : ٣٠٢
دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخًا ، لِأَنَّهُ أَنْبَهُمْ فِيهِ الْمَقْدَارُ فَمِيزَ بِفَرَسَخٍ ،
وَيَجُوزُ رَفْعُ فَرَسَخٍ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ بَعْدَ دَارِي
مِنَ دَارِكَ فَرَسَخٍ ، وَمِنَ ذَلِكَ عِنْدَ الشُّلُوبِيِّينَ ^(٤) قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ * وَرَفَعْنَا
بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ * ^(٥) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى * وَإِذَا وَعَدْنَا
مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً * ^(٦) لَمَّا قَالَ تَعَالَى " وَاعْدْنَا " عِلْمُ أَنَّ هُنَاكَ مَسَافَةً
مِنَ الزَّمَانِ ، فَمِيزَتْ بِأَرْبَعِينَ ، قَالَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ أَبُو الْحُسَيْنِ ^(٧) ، فَيَكُونُ لَيْلَةً
تَمْيِيزًا لِلتَّمْيِيزِ .

وَأَمَّا الْأَعْدَادُ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِ الْمَعْدَدِ ، فَلْيَنْظُرْ ثَمَّةَ .

(١) تَكْلِمَةٌ مِنْ " ح " وَ " ق " .

(٢) فِي " ق " " مِثْلُكَ " .

(٣)

(٤) انْظُرْ ذَلِكَ فِي الْمُلَخَّصِ : ٤١٢ .

(٥) الزَّخْرَفُ : ٣٢ .

(٦) الْبَقَرَةُ : ٥١ .

(٧) الْمُلَخَّصُ : ٤١٢ .

فصل : تمام الاسم يكون بالتنوين نحو : عندى رطل زيتا ، ويجرى مجراه النون في المثنى نحو : رطلان زيتا ، وفي الجمع الذى على حده نحو : * بالاًخسرين أعمالا * (١) وما يجرى مجراها نحو : عشرون درهما ، والاضافة نحو : عندى مثلك عالما ، والالف واللام ، لانها تعاقب التنوين نحو : الرطلان زيتا ، والتنوين يكون ظاهرا فيما عدا العدد نحو ما تقدم ، والمقدر يكون في العدد نحو خمسة عشر درهما ، (٢) وهذا المتام على ثلاثة أقسام : قسم يجوز (٣) اثباته ، فيلزم نصب المفسر حينئذ ، الا أن يدخل عليه حرف الجر ، وذلك (٤) المضاف اليه المميز نحو : على التمرة مثلها زيتا ، والنون المشبهة بنون الجمع ، وذلك من عشرين الى التسعين ، والعدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر ، فانه يلزم فيه تقدير ما به التمام .

وقسم يلزم حذفه فيجب خفض المفسر وذلك (٥) التنوين في عشرة الفاظ من الثلاثة الى العشرة ، ومائة ، والالف ، والنون في تثنيتهما (٦) الا في الشعر .

وقسم يجوز فيه الاثبات التمام والنصب ، وحذفه والخفض ، وذلك ما كان التمام فيه تنويها ظاهرا ، أو نون تثنية أو جمع ، تقول من ذلك : عندى رطل زيتا ، ورطل زيت ، [ورطلا زيت] (٧) ورطلان

-
- (١) الكهف : ١٠٣ .
 (٢) انظر ما يتم به الاسم في شرح ابن عصفور : ٢٨٢/٢ . والتنوين المقدر يكون في الأعداد المركبة كما مثل : لأن التركيب كالتنوين به يكون التمام ، فلا يصح الجمع بين التنوين والاضافة ، فلما قام التركيب مقام التنوين أخذ حكمه . انظر المقتضب : ١٦٤/٢ .
 (٣) في "ح" "يلزم" .
 (٤) ، (٥) في "ق" "كذلك" .
 (٦) مثل قول الربيع بن ضبع الفزاري :
 * اذا عاش الفتى مثنين عاما *
 (٧) تكملة من "ح" و "ق" .

زيتا ، وهو " لا " طيمون أخبارا ، وطيبوا أخبار ، وكذلك ما أشبهه .

فصل : تنكير التمييز من باب الواجب ، وزعم ابن الطراوة والكوفيون (١)

أنه من باب الجائز ، قالوا : بدليل مجي " الا " مرين فيه باطراد في باب
الصفة نحو قولهم : مررت برجل حسن وجهها ، والوجه ، وجاء ذلك أيضا
في العدد قالوا : العشرون درهما والدرهم ، والخمسة عشر درهما والدرهم ،
وقالوا : غبن [زيد] (٢) رايه وسفه نفسه ، ووجع ظهره (٣) ، وأيضا
فان التعريف لا يخل بالمعنى المطلوب بلفظ التنكير ، ولا معنى لالتزامه .

الجواب أن المنصوب في باب الصفة ان كان نكرة قيل فيه تمييز ،
ولا يجوز تعريفه ، وقيل فيه : نصب على التشبيه بالمفعول به (٤) ، ويجوز
تعريفه ، لأنَّ التمييز لفظ اصطلاحي ، فلا معنى للخلاف فيه ، وأيضا فان
المعنى المطلوب اذا كان حاصلًا بالاصول ، فلا معنى لتكلف الفروع ،
لتعريفها من مزيد فائدة ، اذا كان تعريف الجنس كلا تعريف . وقد بين
في فصل الحال (٦) ، وأما العشرون الدرهم ، فان المراد تعريف العدد ،
وأدخلت الا " لف واللام في المعدود اتباعا بدليل أن ذلك لم يأت الا عند
تعريف العدد . وأجرى منصوب العدد مجرى مخفوضه ، وأما نحو سفه نفسه ،
فمن باب اجراء الفعل مجرى الصفة ، فنصب على التشبيه بالمفعول به

(١) انظر مذهب ابن الطراوة والكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور :
٢ / ٢٨١ ، ومنهج السالك : ١ / ٢٢٠-٢٢١ ، وابن الطراوة النحوى

: ١٤٠ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) قال ابن السراج عن بعض أشياخه : لا يجوز اصلا ، واجازه الزجاج
على اسقاط حرف الجر ، كأنه وجع عبد الله من رأسه ، والفراء والكسائي
يجيزان ذلك على التمييز بنصه من حواشي المفصل : ٢٣٣-٢٣٤ .

وانظر قول ابن السراج ، والزجاج ، والفراء والكسائي في : الاصول ٢ / ٢٣٠ ،
ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ١ / ١٩٠-١٩١ ، ومعاني الفراء :

١ / ٧٩ . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٢-١٠٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٣ .

(٥) في الاصل و " ق " " اذا " خطأ . (٦) انظر ما تقدم ص

عند بعضهم ، ^(١) أو أن يكون هذا الفعل على وجهين بمنزلة : رجوع ورجعته في التعدى وعدمه ، أو على اسقاط حرف الجر ، كأنه سفه نفسي نفسه ، وغبن في رأيه ، ووجع من ظهره .

وأما ما جاء في الحديث : " من أن امرأة كانت تهراق الدماء ^(٢) فعلى ما تقدم من اجراء الفعل مجرى الصفة ^(٣) ، والأصل كانت امرأة تهراق دماؤه ها ، ثم اسند الفعل الى ضمير امرأة بعد النقل ، كذا أخذه ابن الضائع ، وأخذه السهيلي على أن " الدماء " مفعول به صحيح ، والأصل عنده كانت امرأة تهريق ^(٤) الدماء ، ثم حول تهريق ^(٥) الى تهراق حملا على استحاض ، لأنه في معناه ، ومرفوعه فاعل ، وإن كان على صورة ما لم يسم فاعله .

قال ابن الضائع : وهذا من دقائق / أبي زيد ، ولا يحتاج ٣٠٣ ولا يثبت ، وأما ابن خروف فأغلظ الرد عليه وبه تشجع ابن الضائع ، وهو تحامل على السهيلي ، وذلك أن العرب تحول اللفظ من بناء الى بناء بسبب يخصه ، ثم تحول لفظ آخر تحويلة حملا عليه بمجرد كونه في معناه ، كيدر مع يدع ، فيدع حول من الكسر الى الفتح لتمكن حرف الحلق ، ثم حول " يذر " تحويلة حملا عليه بمجرد كونه في معناه ، ليكونا جاريين على أسلوب واحد ، لاجتماعهما في معنى واحد ، وكذلك تهراق مع استحاض ، وبالله التوفيق .

-
- (١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٣/٢ .
 (٢) الحديث في شرح الموطأ : ١٧٩/١ وسنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في المرأة المستحاضة : ٧١/١ .
 (٣) قال في همع الهوامع : ١٦/٥ " وفي نصب الفعل اللازم اسما تشبيها بالتعدى خلف ، فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو : زيد تفقا الشحم ، أصله تفقا شحمه ، فاضمرت تفقا . ونصبت الشحم تشبيها بالمفعول به ، واستدل بما روى في الحديث " كانت امرأة تهراق
 ===

ثم قال أبو القاسم : (ومنه عندي مائتان عبدا إذا أثبت النون
(١)

ضرورة .)

كل عدد يفسر بمخفوض فإنه يجوز فيه حال الضرورة اثبات التسام
ونصب المفسر نحو : عندي ثلاثة أثوابا ومائة عبدا ، ثم أدخل بيت^(٢) الربيع
ابن ضبيع الغزاري ، وكان من المعمرين قيل : نيف على مائتين^(٣) ،
وقيل نيف على ثلاث مائة سنة ، استشهد به أبو القاسم على ثبات النون ونصب
المفسر ضرورة .

وصف في البيت كبره وضعفه وذهاب سروره وفتوته ، و " مائتين "
نصب على الظرف ، و " عاما " على التمييز .

ثم قال أبو القاسم : (ومن الناس من يجيز تقديم التمييز على عامله
إذا كان فعلا ، وأنشد البيت :
(٤)

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب^(٥)
وهذا البيت لا حجة فيه من وجوه .

=====
الدما " ومنعه الشلوبين ، وقال : لا يكون ذلك إلا في الصفات .
وقد تأولوا الأثر على إسقاط حرف الجر ، أو على اضمار فعل ، أي
بالدما ، أو يهريق الله الدما منها .
قال أبو حيان : وهذا هو الصحيح ، إذ لم يثبت ذلك من لسان
العرب .

(٤) ، (٥) في " ح " " ترقيق " .

(١) " ومنه عندي " ساقطة من الجمل : ٢٤٢ ونص الجمل " ومائتين عبدا " .

(٢) بيت الربيع هو :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء

(٣) في " ح " المائتين .

(٤) الجمل : ٢٤٣ ، والبيت للمخبل السعدي التميمي ، أولاً عشى

همدان . وانظره في المقتضب : ٣٧/٣ والحلل : ٣٣١ ،

والانصاف : ٨٢٨ ، وشرح ابن عصفور : ٢٨٤/٢ وهو في ديوان

اعشى همدان واخباره : ٧٥ مفردا ومصادر تخريجه كلها كتب

نحوية فيها المقاصد النحوية .

(٥) عجز البيت ساقط من " ح " و " ق " .

أحدها : أنه ضرورة مدفوعة^(١) بالقياس .

الثاني : ما قاله الزجاج من أن الرواية : وما كان نفسي تطيب^(٢) ،
ونقد بأن رواية لا تقدم في رواية ، وهذا النقد غير صحيح ، لأن المسألة
من باب ترجيح رواية على رواية^(٣) أخرى^(٤) ، ولا يثبت أصل إلا بأرجح
الروايتين مع موافقتها للقياس .^(٥)

الثالث : أن هذا البيت قد وقع الاضطراب فيه ، فلا يثبت به
قاعدة ، فيجب ترك العمل به والعدول الى القياس .

الرابع : أن نفسا يحتمل أن يكون خبركان ، ويطيب صفة لها ،
وذكر حملا على المعنى ، لأن النفس انسان ، وقد جاء فيها ذلك فـ في
التنزيل قال تعالى * بلى قد جاءك آياتي *^(٦) بفتح الكاف ،
والأشبه أن يكون من باب تقديم التمييز ضرورة ، لأنه ابلغ في المعنى ،
والله أعلم .

-
- (١) في الأصل و " مرفوعة " .
(٢) الايضاح : ٢٠٣ ، والانصاف : ٣٨٤ / ٢ .
(٣) ساقطة من (ح) .
(٤) ساقطة من (ق) .
(٥) قال أبو الفتح في الخصائص : ٣٨٤ / ٢ : " فرواية برواية ،
والقياس من بعد حاكم " .
(٦) الزمر : ٥٩ .

باب الاغراء

الاغراء في اللغة هو : الالتزام والتسليط ، ولما كان قولك : عندك زيدا ، ودونك عمرا ، وعليك زيدا الزاما للمخاطب ، سعى هذا النوع من الأسماء اغراء .

واعلم أن العرب تستغنى عن ذكر الأفعال بأسماء تدل عليها كدلالة الأسماء على مسمياتها ، فلذلك كانت أقسامها على حسب أقسام الأسماء .

والأسماء على ثلاثة أقسام ، مفردة كزيد وعمرو ، ومركبة كبعل بك ، ومعدى كرب ، ومضافة كعبد الله وعبد الرحمن .

فأما أسماء الأفعال على ثلاثة أقسام أيضا : مفرد كصه ، ومركبة كهلم ، وحيهلا ، ومضافة كدونك ، وعندك . (١)

فصل : ولما كانت هذه الأسماء نابعة عن الأفعال وداللة عليها ، وجب أن يعمل كل واحد [منها] (٢) عمل ما هو اسم له من التعدى وعدمه ، فصح ، وممه غير متعديين ؛ لأنهما اسمان بغير متعد ، فصح اسم لقولك اسكت ، وممه اسم لقولك : انكف ، وعندك ، ودونك ، وعليك متعديات ، لأنهما أسماء لتعدد ، وهو الزم ، ودع . و " هلم " على وجهين يكون اسما لاضر ، فيكون متعديا كسماء ، ومنه قوله تعالى ﴿ قل هلم شهداءكم ﴾ (٣) ويكون اسما لا قيل ، فيكون متعديا بتوسط الحرف ، ومنه قوله تعالى ﴿ والقائلين لاخوانهم هلم إلينا ﴾ (٤) وكذلك

(١) انظر الطخس : ٣٤٧ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) الانعام : ١٥٠ .

(٤) الاحزاب : ١٨ .

"رونك" يكون اسما لقولك : خذ ، فيكون متعديا كسماء ، ويكون اسما ، كقولك (١) : تأخر ، فيكون غير متعد ، ومنه قولهم (٢) : دهدد ريسن سعد القين ، فدهدرين اسم لقولك :

/ "بطل" و "هلك" وسعد القين فاعل به. (٣)

٣٠٤

فصل : واتفق الناس على بناء جميع أسماء الأفعال ، وانما اختلفوا في موجب بنائها ، فذهب الفارسي ، وابن جنى وكثير من الحذاق الى أن موجب بناء ما يراد به (٤) الأمر منها هو تضمنه حرفه (٥) ، وما كان منها خبرا ، فانما بني بالحمل عليه ، لأنه قد تقرر في كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكم ما ، على ما فيه سبب ذلك الحكم ، اذا كان الجميع من باب واحد ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ، وهذا من ذلك . وقال قوم باتحاد موجب (٦) بنائها ، وهو الوقوع موقع المبنى ، (٧) فهي في الأمر واقعة موقع فعل الأمر المجرد من حرفه (٨) ، وفي الخبر واقعة موقع الفعل الماضي ، وكلاهما مبنى ، قالوا : (٩) وهذا أولى ، لا طراده ، ونقد من وجهين :

-
- (١) في "ق" "لقولك".
 (٢) المثل في جمهرة الأمثال : ٤٤٨/١ ، و"دهدرين" بضم الدالين وفتح الراء مع تشديد هاء اسم "لبطل وللباطل وللکذب ، ومعنى المثل : بطل سعد الحداد ، بأن لا يستعمل لتشاغلهم بالقحط ، أن أن قينا ادعى أن اسمه سعد زما ثم تبين كذبه ، فقيل له ذلك ، أي جمعت باطلا الى باطل ياسعد الحداد . ه بنصه من القاموس المحيط : "دهدرين".
 (٣) على ما مضى من قول الفيروز آبادي يكون منادى .
 (٤) في الأصل "يرد به".
 (٥) انظر المساعد : ٦٥٨/٢ .
 (٦) في "ق" "موجبها".
 (٧) في الأصل و"ق" "البناء".
 (٨) انظر التبصرة : ٢٤٦ .
 (٩) في الأصل و"ق" "وقالوا" بأشبات واو العطف ، والصواب ساقطه كما في "ح" .

أحدهما : أن الوقوع موقع المبني انما يوجب شبهها بذلك المبني ،
وشبهه الأفعال لا يوجب بناء ، وانما يوجب منع الصرف .

والآخر أنه ينكسر ، لأنه (١) قد جاء في باب الخبر ما هو
واقع موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بناءه نحو : " أف " وقد
يجاب عن هذا الثاني بأنه واقع موقع معرب أصله البناء ، إلا أن هذا
غير معتبر ، لأن اجراء الأحكام على فروع محققة ، معد على اجرائها
على أصول متوهمة لا حقيقة لها ، فلا تعتبر ، فالطريقة [الأولى] (٢)
أولى (٣) ، والله أعلم .

فصل : واختلف في مدلولات هذه الأسماء على قولين :

أحدهما : أنها أفعال ، فمدلول صه ، أسكت ، ونزال ، انزل ،
وتراك ، اترك .

والثاني : أنها مصادر نائية عن أفعالها ، فمدلول صه ، السكوت ،
ونزال ، النزول ، وتراك ، الترك ، فمن قال بالأول (٤) - وهو الاستان
أبو الحسين - رأى أنها لا موضع لها من الأعراب ، لأن الأعراب في الأسماء
انما هو بازاء أحوال مدلولاتها من الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، ولما لم
يكن للفاعل حظ في معنى [من] (٥) هذه المعاني الثلاثة ، وجب
أن لا يكون لما جعل لها دليلا عليها موضع من الأعراب . فان قيل : فما
يصنع قائل هذا بنحو : ضربا زيدا ، فانه معرب مع أن مدلوله : اضرب

-
- (١) في الأصل و " ح " " بأنه " .
(٢) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) في " ق " " الأولى " .
(٥) تكلمة من " ح " و " ق " .

فهذا ونحوه ينقض ما قاله من الاعراب في اللفظ ، انما هو بازا* مدلوله من الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، وهذا اسم معرب ، ولا يتصور في مدلوله معنى من تلك المعاني الثلاثة . (١)

الجواب أن "ضر با" له مدلولان ، مدلول بالاصالة ، ومدلول بالعرض ، فمدلوله بالاصالة هو المعنى الذى أوقعه الفاعل ، ومدلوله بالعرض هو الفعل الذى نصبه ، والاعراب فيه انما هو بازا* مدلوله بالاصالة لا بازا* مدلوله بالعرض .

وأما اسم الفعل ، فليس له مدلول بالاصالة ، وانما مدلوله الفعل بالعرض ، وذلك لا يوجب أن يكون له محل من الاعراب ، فقد ظهر الفرق (٢) وبالله التوفيق .

وأما من قال : ان مدلولها مصادر ، فانه يقول : ان لها موصفا من الاعراب ، وهو النصب بالافعال التى نابت عنه .

فصل : فان قيل : فاذا كانت مدلولاتها مصادر ، فهلا سميت اسما* مصادر باعتبار مدلولها ، كما سميت اسما* أفعال في القول الاول باعتبار مدلولها ؟

(٣)

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن المصادر تسمى أفعالا لغة ، فلا فرق على هذا بين

اسما* أفعال ، واسما* مصادر .

والثاني : أن يكون التعبير عنها بأسما* الافعال باعتبار

مدلولها ، (٤) لأن مدلول المدلول مدلول ، فهي اذا دلالة على الافعال بتوسط المصادر .

(١) الكافي : ٣٤٤ / ١ - ٣٤٥ ، وانظر الطخس : ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) انظر ما سيأتي ص

(٣) "من وجهين" ساقط من "ق" .

(٤) في "ح" "باعتبار مدلول مدلولها" وهو غير بعيد .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد أجاز بعض النحويين نصب

(١)

بسائر الظروف .)

اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال مخرجه عن أصلها

ووضعها الأول ، فوجب أن تكون مقصورة على السماع والا يقاس على شيء

منها إلا ما كان من "فعال" في الأمر ، فإنه يطرد بناؤه من كل فعل

ثلاثي ، هذا مذهب سيبويه (٢) والحقاق من / أصحابه ، وخالف ٣٠٥

المبرد في "فعال" فجعله مقصوراً على السماع كغيره (٣) ، وطرده الكسائي

القياس في سائر الظروف المكانية والمجرورات ، إلا ما كان منها على حرف

واحد نحو بك ، ولك (٤) ، وهو غير مستقيم ، لأنه وضع لغة ليس للقياس

فيه مجال .

مسألة : لم جاءت ظروف المكان مسمى بها الفعل ، ولم يأت

ذلك في ظروف الزمان ؟

الجواب : أن ظروف المكان المسمى بها الفعل كلها مضافة إلى

الأشخاص ، وظروف الزمان لا تضاف إلى الأشخاص ، مع أن الأصل في

كل واحد من الفريقين ألا يخرج عن أصله ووضعه الأول ، فخرج ظرف

المكان بدليله ، وهو السماع ، وبقي ما عداه على أصله ، والله أعلم .

(١) الجمل : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب : ٢٧٠/٣ وما بعدها ، ثم قال : ٢٧٢/٣ "والحد في

جميع هذا أفعل" قال السيرافي : "وزعم سيبويه أنه يطرد في

هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلها أن يقال فيها "فعال"

بمعنى "أفعل" انظر قول السيرافي في حاشية التبصرة : ٢٥٢

هامش "٤" .

(٣) انظر التبصرة : ٢٥٢ .

(٤) شرح ابن عصفور : ٢٨٦/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٥٢/٤ .

مسألة : لِمَ لَا يضافُ اسْمُ الفعلِ إلى المفعولِ به كما يضافُ أسماءُ

الفاعلين والمصادر العاطلة عمل أفدالِها ؟

الجواب : أَنَّ اسْمَ الفعلِ مدلولُهُ الفعلُ من حيثُ جُعِلَ اسْمًا لَهُ ،

فجرى مَجْرَى مدلولِهِ في امتناع الاضافة .

وأما اسْمُ الفاعلِ ، فَإِنَّهُ يدلُّ بالأصالة على شخصٍ مُتَّصِفٍ بمقتضى المادةِ ، وَإِنَّمَا يعرض له ^(١) في بعض المواضع أَنَّ يعملَ عملَ الفعلِ ، وذلك لا يمنع من اضافته .

وأما المصدر العامل عمل فعله ، فله مدلولان : مدلول بالأصالة : وهو الذى أوقعه الفاعل ، ومدلول بالعرض ، وهو الفعل الذى نصبه ^(٢) ، و اضافته إِنما هي بازاء دلالة الأصالة ، لا بازاء دلالة العرض ، وهذا واضح ان شاء الله .

وقد عل بعض النحاة امتناع اضافة اسم الفعل ، بأنه مع ضميره المستتر جملة للاستقلال ^(٣) ، ولا تضاف الجمل ، ويدخل عليه في هذا امتناع اضافة المصدر النائب عن فعل الأمر ، لأنه أيضا جملة ، لاستقلاله مع ضميره المقدرفيه ، ولا خلاف في جواز اضافته الى المفعول ، كما قال الله تعالى : * ف ضرب الرقاب * ^(٤) ثم قال : (ولا يجوز أن تغرى بفائب) . ^(٥)

هذه العبارة تحتل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون باؤه ها الجارة للالصاق والاختلاط ، وهو

-
- (١) ساقطة من " ح " .
 (٢) في " ق " ينصبه " .
 (٣) في " ح " لا استقلال " .
 (٤) سورة محمد " صلى الله عليه وسلم " : ٤ .
 (٥) الجمل : ٢٤٤ ، وانظر الكتاب : ١ / ٢٥٠ .

أصلها ، كأنه قال : ولا يجوز أن تغري أحداً بفائب ، أي ولا يجوز أن تسلط أحداً على غائب ، وهذا التأويل هو الذي سبق إلى أفهام المعترضين عليه ، لأن الأمور به لا يشترط فيه حضور ولا غيبة ، لأنك تقول مرة : عليك زيدي ، ومرة عليكني ، ^(١) فيكون الأمور به على الوجهين . ^(٢)

التأويل الثاني : أن تكون الباء زائدة في المفعول ، والأصل : ولا يجوز أن تغري غائبا ، [أي ولا يجوز أن تأمر غائبا] ، ^(٣) لأنه لا يتصور أن يكون الأمور غائبا ، إلا إذا كان الأمر باللام ، وذلك متعذر في أسماء الأفعال ، وهذا المعنى صحيح ، إلا أن زيادة الباء في المفعول مقصورة على السماع ، وقد تحسن هنا قليلا ، لكونها في مساق النفي .

التأويل الثالث : أن تكون الباء باء الحال ، و«غائب» عبارة عن اللفظ الأمور به ، كأنه قال ولا يجوز أن تغري ناطقا [بلفظ غائب ، أي] ^(٤) بلفظ غيبة ، فالمسألة من باب حذف الموصوف ، والصفة غير خاصة ، وفيه مع ذلك أن وصف اللفظ بأنه غائب مجاز ، وإنما الغائب في الحقيقة مدلوله ، وفيه أيضا أن اللفظ المنطوق به ^(٥) ليس بفائب حال النطق به ، والشئ الحاضر لا يتصف ^(٦) بالغيبة من حيث هو حاضر ، فهو تأويل بعيد جدا ، إلا أن يكون غائب على معنى النسب ، كأنه قال : ولا يجوز أن تغري أحداً بلفظ ذي غيبة . [فتأمل ذلك] ^(٧) .

التأويل الرابع : أن تكون على حذف مضاف موصف ، ^(٨) والأصل :

-
- (١) "عليكني" مكانها بياض في "ح" .
 (٢) هذا الفهم فهمه ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٢ .
 (٣) تكملة من "ح" .
 (٤) تكملة من "ح" .
 (٥) في الأصل و "ق" "المأمورية" .
 (٦) "ق" "يوصف" .
 (٧) زيادة من "ح" .
 (٨) في الأصل و "ق" "مضاف وموصف" بالعطف خطأ .

ولا يجوز أن تغرى أحدا بلفظ مأمور غائب ، فيكون المأمور غائبا ، لأنه إذا لم يجز أن يغرى أحدا بلفظ هو كمأمور غائب على الفرض ، لم يجوز أن يكون المأمور غائبا ، وهذا التأويل أقرب إلى التحصيل . والله أعلم .

فصل : وأعلم أن السبب في امتناع اغراء الغائب ، أن لفظ الاغراء

فرع فعل أمر بغير لام ، وفعل الأمر (١) بغير لام لا يكون فاعله

غائبا ، / فإذا لم يجز في الأصل أن يكون فاعله غائبا ، فألا يجوز في ٣٠٦

الفرع أخرى (٢) ، فإن قلت : ولعله فرع أمر باللام ، وفاعل هذا يكون غائبا

وحاضرا ، فيكون جائز في الفرع كما هو جائز في الأصل .

الجواب : أن الأمر بغير لام هو الأصل الذي وضع له ،

وأما الأمر باللام ، فهو فرع ليس بأصل لذلك المعنى ، وإنما وضعه (٣)

أن يكون فعل حال ، ثم ادخلت عليه لام الطلب فصار أمرا باللام ، ولم

يكن لذلك في أصل وضعه ، فلذلك وجب أن يكون وضع هذه الأسماء

موضع ما هو أصل ، دون وضعها موضع ما هو فرع ، وهذا واضح ان شاء الله .

وأما قولهم : عليه رجلا (٤) ليسنى ، فحمله سيبويه على أنه

اغراء لغائب ، قال : وهو قليل ، شبهوه بالفعل . (٥)

-
- (١) في "ق" "أمر" .
 (٢) في "ح" "و" "ق" "أولى" ، وعلل سيبويه هذا الوضع بقوله :
 "ولا يجوز أن تقول : رويده زيدا ، ودونه عمرا وأنت تريد غير
 المخاطب ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرفه ، وحدثني
 من سمعته أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى ، وهذا قليل
 شبهوه بالفعل " الكتاب : ٢٥٠/١ ، وعلل الصيمري في التبصرة :
 ٢٤٩ : أن هذه الأسماء اشبهت الأصوات فالأصوات ككفاق ،
 وبس ، وحبوب ، لا تستعمل إلا للمخاطب ، فكذلك أسماء الأفعال .
 (٣) في "ق" "وضع" .
 (٤) في "ق" "رحل" غير منصوب خطأ .
 (٥) الكتاب : ٢٥٠/١ وانظر قول سيبويه فيما سبق قبل قليل .

فان قلت : يمكن أن يكون الـ"هـ" مفعولة في المعنى ، والفاعل مخاطب مستتر ^(١) ، والمعنى فعلية أنتم رجلاً غيري ، أى الزموا رجلاً غيري ، قلت كذا وجهه ابن خروف ، ومنه عنده قوله عليه السلام : " من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، والا فعليه بالصوم ، فانه له وجاء " ^(٢) والتقدير عنده : فعلية أنتم بالصوم ، أى الزموا الصوم ، وبصروه ، ودلوه عليه ، وهذا التأويل من ابن خروف ، وان خرج به من شذوذ الباب ، فعليه ^(٣) التزام شذوذ آخر ، وهو تقديره اسماً لفعل متعد الى اثنين بالنقل ، وهو غير مقيس في الأصل ، فأولى ان لا يقاس في الفرع ، وإنما سمع من ذلك في هذا الباب لفظ واحد وهو قولهم : عَلَيَّ زَيْدًا ، أى أولني زيدا ^(٤) ، فهذا اسم لفعل متعد الى اثنين ، فجرى مجراه ، ولا يجوز أن تقول : دوني زيدا ، قياساً عليه ، ووجه ابن الضائع الحديث على أن ضمير " عليه " راجع على لفظ " من " وهو مخاطب فـ"ي المعنى ، لأن قوله ^(٥) عليه السلام " من استطاع منكم " بمنزلة : ان استطعتم ، فاللفظ لغة الغيبة ، والمعنى على الخطاب ، والله أعلم.

فصل : اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال أكثر ما تستعمل في الأمر ، وأقل ما تستعمل في الخبر ؛ لأن حذف الفعل في الأمر أكثر منه في الخبر ؛ لقوة الدلالة عليه في الأول من جهة المشاهدة والحضور ، واختصاصه بالفعل ، وضمف الدلالة عليه في الثاني ، لامتناع لزوم المشاهدة والحضور ، ولاشترائه بين الأسماء والأفعال . ^(٦)

(١) في الأصل " مستقر " خطأ.

(٢)

(٣) في الأصل " فعلية " .

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٢٥١ .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) انظر الملخص : ٣٤٨ .

فأما الضرب ^(١) الأول فلا يكون فاعله الا مضمرًا ، لا يظهر أبداً ، بخلافه في الفعل الذي هو اسم له ، فانه ثم يستتر ^(٢) في الافراد ، ويظهر في التثنية والجمع ، وهو الأصل من حيث هو علامة ، واستتار العلامة نقض لوضعها ، ولأن الدلالة العقلية لا تقضى أن يكون الفاعل اثنين أو جماعة ، فلزم ابرازه لذلك ، ولم يظهر في حاله الافراد ، لأن الدلالة العقلية تقتضيه ، ان لا بد للفعل من فاعل ضرورة ، وأقل ما يكون واحداً ، وهو المحقق ، ولم يظهر في الاًسماء تنبيهها على فرعية العمل وبقا بينها وبين الفعل الذي له أصالة العمل .

فصل : وأما الضرب الثاني وهو المستعمل منها في الخبر ، فانه جار مجرى فعله الذي ناب عنه في أنه يكون فاعله مرة اسماً ظاهراً نحو : هيهات زيد وعمر ، كما تقول : بعد زيد وعمر ، ويكون مرة اسماً مضمرًا ، الا أنه لا تكون له صورة ، لما قلناه في الضرب الأول ، فاذا قلت : زيد وعمر وشتان ما هما ، لأن حرف " ما " زائد ، و" هما " ^(٤) توكيد للفاعل المستتر في شتان ^(٣) ، وقد غلط ابن هشام [في الموضع] فجعل " هما " فاعلاً بشتان ، وهو غير مستقيم لما تقدم .

مسألة : تقول : زيد عليك ^(٥) على الابتداء والخبر ، ولا يجوز نصب زيد على الاشتغال ، لأن هذه الاًمثلة لا يصح أن تعمل فيما قبلها ، لعدم تصرفها في نفسها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، والقاعدة في الاشتغال : أنه لا يفسر الا ما يصح أن يعمل ، وجوز ذلك ابن خسروف ،

(١) في الأصل " قال : فأما الضرب الأول " باقحام " قال .

(٢) " يستتر في " في " ح " " يستوى " خطأ . وانظر المسألة في الملخص :

٠٣٤٨

(٣) الملخص : ٠٣٤٨

(٤) تكملة من " ح " و " ق " .

(٥) في " ح " " عليك " فقط .

وهي نزعة كوفية (١) ، فان (٢) من أصولهم ، أن هذه الأثلة يتقدم (٣)
عليها معمولها ، فمن ذلك عندهم قوله تعالى : * كتاب الله عليكم * (٤)
والمعنى عندهم : عليكم كتاب الله كما قال تعالى / * عليكم ٣٠٧
أنفسكم * (٥) وأما سيبويه فانه عنده مصدر لفعل مضر دل عليه ما قبله ،
لأنه لما قال تعالى * حرمت عليكم أمهاتكم * ، وكذا وكذا ، فكانه
قال : كتب الله ذلكم عليكم كتابا (٦) ثم حذف الفعل ، وأضيف المصدر
الى الفاعل ، فهو من باب صنع الله ووعد الله حقا ، (٧) ويجوز أن ينتصب
نصب المفعول به باضمار فعل ، تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ،
أى الزموا هذا الذى كتب (٨) الله عليكم ، والمجرور متعلق بالمصدر ،
على هذا ينبغي أن يحمل قوله : (٩)

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

لأن في قوله : " يا أيها المائح " دلالة على الفعل الذى يقتضيه المساق ؛
لأن المائح هو الذى يملأ الدلو في قعر البئر ، فكانه قال : (١٠)
يا أيها المائح املأ دلوى ، وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ ، وخبره

(١) مذهب الكوفيين هذا نزع عنه الفراء . انظر معاني القرآن له :
٢٦٠/١ وانظر مذهب الكوفيين في الانصاف : ٢٢٨ ، وشرح ابن
عصفور : ٢٨٧/٢ ، والملخص : ٣٥٠ ، الا أن ابن مالك في شرح
الكافية : ١٣٩٤ ذكر أن جواز اعمال هذه الأسماء في معمولها
المتقدم معزول للكسائي وحده دون غيره ، وانظر مذهب الكسائي
في همع الهوامع : ١٢٥/٥ .

(٢) في " ق " " لا " نه " .

(٣) " الأثلة يتقدم " ساقطة من " ق " .

(٤) النساء : ٢٤ .

(٥) المائدة : ١٠٥ .

(٦) في " ق " " كتب " .
(٧) الكتاب : ٣٨١-٣٨٢ .
(٨) في " ح " " و " ق " " أى الزموا .
(٩) بعده : * اني وجدت الناس يحمدونكا *

وهو لراجز من بني أسد بن عمرو بن تميم كذا قال في الخزانة : ١٥/٣ ،

وانظره في معاني الفراء : ٢٦٠/١ ، وأما القالي ، والانصاف : ٢٣٤ ،

وشرح ابن عصفور : ٢٨٧/٢ ، والمغني : ٧٩٤ .

(١٠) ساقطة من " ح " .

"دونك" (١).

فصل : ذهب سيبويه والجمهور الى أن الكاف في (٢) "عليك" و"عندك" و"دونك" اسم مضاف اليه.

(٣) وذهب الأخفش الى أنها حرف خطاب ، كالكاف في رويدك زيدا ، وله في ذلك شبهتان :

أحدهما : أن أسماء الأفعال لا تضاف ، كما تضاف مدلولاتها ، وهي الأفعال .

والثانية : اختلافها بحسب ضمير (٤) المفرد المستتر ، لأن اللفظ المسمى به لا يختلف ، ويجب أن يبقى على الشكل الذي وقعت به التسمية في نحو هذا .

الجواب عن الأولى : أن الفعل إنما (٥) سمي بالمضاف اليه ، والذي لا يجوز : أن يضاف وهو اسم فعل .

والجواب عن الثانية : أن التسمية وقعت بمضاف ومضاف اليه في النية ، ثم تبرز في الوجود على حسب المخاطب ، من افراد ، وتثنية ، وجمع ،

(١) انظر التبصرة : ٢٥٠ - ٢٥١ وشرح ابن عصفور : ٢٨٧/٢ .

(٢) في "ح" و"ق" من " .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية : ١٣٩٣ " واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات " أى أسماء الأفعال " فموضعه رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين ، وهو الصحيح ، لأن الألف في روى عن عرب فصحاء " على عبد الله زيدا " بجر عبد الله .

وذكر في شرح الرضي : ٦٩/١ ، وهمع الهوامع : ١٢٥/٥ عن ابن باب شاذ : أن الكاف المتصلة بهذه الظروف حرف خطاب لا ضمير ، فلا محل لها من الاعراب .

(٤) في الأصل و"ق" "الضمير" .

(٥) في "ح" "اذا" وفي المسئلة قال ابن أبي الربيع في الكافي : ٣٥٠/١ " ان الفعل سمي بالمضاف والمضاف اليه كما سمي الشخص بالمضاف والمضاف اليه نحو : عبد الله ، وأبي بكر .

وتذكير ، وتأنيث كما قيل في علامات الانكار ، وعلامات التثنية والجمع ، وقد بُيِّنَ ذلك فيما مضى ، ولا بد من ذلك ، والا فالمسألة في غاية الاشكال .

فان قلت : أقول ان كل مسألة من افراد ، وتثنية ، وجمع ، وتذكير

وتأنيث مرتجلة لها حكم نفسها .

قلت : ليس هذا بجواب ، لأنه ليس خاصا بهذه المسألة ،
والعقل يقضي بأن كل مسألة من مسائل العربية بهذه المنزلة ، ولم يعتبر
ذلك أصلا ، وبالله التوفيق .

فصل : يجوز أن يعطف على الضمير المرفوع المستتر في

هذه الاسماء بعد أن يوء كد ، أو يفصل غالبا ، ^(١) فتقول : عليك أنت
وزيد كذا . فان قلت : فيه اغراء الغائب ، وقد تقدم امتناعه . ^(٢)

فالجواب : أنه [انما] ^(٣) يمتنع اغراء الغائب مباشرة للفظه ،

واما أن يكون معطوفا فجائز ، لأنه قد تقرر في غير موضع أنه يجوز في التابع

ما لا يجوز في المتبوع ، وهذا منه . ويجوز أيضا توكيده بالنفس ، والعين ،

لكن بعد أن يوء كد بضمير منفصل ، وذلك قولك : عليك أنت نفسك زيدا ،

ويجوز ذلك أيضا ^(٤) بالفاظ الاحاطة مطلقا ، على ما بين في باب التوكيد ،

واما الكاف ، فلا توء كد على مذهب الا'خفش ، وتوء كد على مذهب سيبويه

والجمهور ، والنفس والعين في ذلك كالألفاظ الاحاطة ، وقد مضى في باب

العطف أن الضمير المخفوض لا يعطف عليه الا باعادة الخافض غالبا .

(١) انظر التبصرة : ٢٤٨ .

(٢) سبق ص

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) ساقطة من " ق " .

(١)

فصل : رويد على أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون اسم فعل . تقول : رويد زيدا ، أى دع زيدا (٢) ، وتلحقه كاف الخطاب ببيان أحوال المخاطب ، على الوجوب لمن جهلها ، ولتوكيده على الجواز لمن جعلها (٣) حرفا لا موضع له من الاعراب . (٤)

القسم الثاني : أن تكون مصدرا ، من باب ضربا زيدا ، فتقول :

رويدا زيدا ، ورويد زيد ، كما تقول : ضربا زيدا ، وضرب زيد ، ومنع (٥)

المبرد الوجه الأول ، والتزم الاضافة ، قال : لأنه مصدر مصغر ، فلا يعمل ، كما لا يعمل اسم الفاعل اذا صغر ، (٦) وليس كما قال : لأن عمل

اسم الفاعل بالشبه بالفعل المضارع لفظا ومعنى ، والتصغير يبطئ الشبه اللفظي ، ويعود على المعنى بالنقص ، فوجب أن لا يعمل ، وأما

المصدر فليس عمله بالشبه ، إنما عمله بالنيابة ، ولا يمتنع أن يوضع المصدر المصغر موضع الفعل ، كما لم يمتنع أن يسمى به الفعل ، والذي يمتنع

أن يصغر بعد (٧) أن يسمى به / الفعل ، أو بعد أن يوضع ٣٠٨

موضع الفعل ، على سبيل النيابة ، حتى لو كان التصغير منفصلا بالصورة من المصغر لم يمتنع أن يؤتى به بعد حصول العمل ، كما لا يمتنع

وصف اسم الفاعل بعد حصول العمل ، فتفهم هذا فإنه حسن في معناه . وبالله التوفيق .

(١) انظر هذه الأقسام في التبصرة : ٢٤٦ ، والمخلص : ٣٥٢ وشرح

الرضي : ٢٠/٢١-٧١ .

(٢) الكتاب : ١/٢٤٣ .

(٣) في "ح" "علمها" وفي "ق" "علمها" .

(٤) الكاف في "رويدك" حرف خطاب ، لا موضع لها من الاعراب عند

سيبويه والمبرد وغيرهما . انظر الكتاب ١/٢٤٤ ، والمقتضب :

٢٠٩/٣ ، ٢٧٧ ، والأصول : ١/١٤٣-١٤٤ ، والتبصرة : ٢٤٨ ، وانظر مبحث المضمرات في شرح ابن يعيش : ٣/٩٩ . وانظر التبصرة

الكتاب : ١/٢٤٣ .

(٥) في المقتضب : ٢٠٩/٣ ، ٣٨٠ ، ما ينقض هذا الكلام ، قال المبرد :

"وتقول رويد زيد ، كما قال الله تعالى * ف ضرب الرقاب * ورويدا زيدا كما تقول : ضربا زيدا في الأمر .

(٦) "يصغر بعد" سا قطة من "ق" .

القسم الثالث : أن يكون حالا ^(١) نحو قولك : ساروا رويدا ، وهو حال من المصدر الذى تضمنه الفعل ^(٢) ، والتزم السهيلي أن يقدر المصدر معرفة ، لا طراد الحال منه ، ولا يقدر نكرة ، لقلّة ذلك ، وليس كما قال ، لأن الحال انما هي من المصدر المفهوم من الفعل ، وانما يفهم من الفعل المصدر الذى أخذ منه ، ولم يؤخذ الا من مصدر مطلق ، لا من مصدر مقيد ، والذى أوجب اطراد الحال ها هنا ، انما هو كون هذا المصدر مفهوما من حروف الفعل الذى أخذ منه ، فصار لذلك كالمعرفة ، والله أعلم .

القسم الرابع : أن يكون صفة نحو : ساروا سيرا رويدا ، وجوز بعضهم في قولك : رويدا زيدا أن يكون اسم فعل نون للتذكير ، فيكون على هذا وجهها خامسا ، وهو ممكن . والله أعلم .

مسألة سوء ل عنها أبو بكر بن زيد وهي : هلم لك ولا تخيك ، فقال : لا تجوز ، لأن " لك " تفسير للمضمر ^(٣) في " هلم " والمعطوف على التفسير تفسير ، فلزم أن يكون المفسر بهما ضميري مخاطب وغائب ، واسم الفعل لا يتحمل ضمير غائب أصلا .

والذى أقوله في المسألة : أنها جائزة ، وليس في " هلم " ضمير غائب أصلا ، وانما فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ، وهي في ذلك بمنزلة ما هي اسم له ، فكما يجوز باجماع اقبلا ، تعني مخاطبا وغائبا ، فكذلك يجوز ^(٤) أن تقول : هلم ، تعني مخاطبا وغائبا ، الا أنه وقع التغليب في المستتر ، ولم يقع في التفسير ، لأنه منقطع ما قبله ، ولو فعل لجاز ، فكان يقال : هلم لكما ، فتفهم ذلك ، وبالله التوفيق .

(١) " أن يكون حالا " ساقطة من " ق " .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٤٤ .

(٣) في الأصل و " ق " " المضمر " .

(٤) في " ق " " لا يجوز خطأ .

سألة (١) : لا خلاف أن أسماء الأفعال ينجزم جوابها ،
كقولك : عليك زيدا يكرمك ، وصه تسلم ، ونزال أحدوك ، وإنما اختلف
الناس في نصبه بعد الفاء ، كقولك : عليك زيدا فيكرمك ، وصه فتسلم ،
ونزال فاحدوك على ثلاثة أقوال .

أحدها : الجواز مطلقا ، وهو قول الكسائي ، حتى أنه أجاز ذلك
في الأمر إذا كان بلفظ الخبر نحو : حسبك كثرة الكلام فتصيب بنا
منه (٢) ، على أصل مذهبه من نسبة العمل للمخالفة ، وذلك باطل عند
البصريين ، وهو مشروح في غير هذا ، وهو أيضا ظاهر على أصل أبي عمر
الجرمي من نسبة العمل للفاء ، ولا يصح عند الأئمة .

والثاني : النزع مطلقا ، بناء على أن النصب بعد الفاء إنما هو
بأن مضرة ، وهي مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر المأول معطوف بها
على مصدر مؤول ما قبله ، وأسماء الأفعال لا يصح (٣) تأويلها
بمصدر .

وأما (٤) امتناع تأول " عليك " و " صه " بمصدر فظاهر . وأما
امتناع تأويل (٥) " نزال " بمصدر ، فلا نه علم لمدلولة ، والاعلام أبعد
شيء من تأويلها بمصدر ، وإلى هذا القول كان يعميل شيخنا أبو اسحق
الغافقي .

القول الثالث : الجواز فيما كان مشتقا من لفظ المصدر ، كنزال ،

لأن فيه أمرين :

-
- (١) هذه المسألة ساقطة من " ح " وانظر شرح ابن عصفور : ٢٨٨/٢ .
(٢) مكانها كلمة مغايرة غير مقروية في " ق " .
(٣) لا يصح " ساقطة من " ق " .
(٤) في الأصل " أما " فقط .
(٥) في الأصل " تأول " .

أحدهما : أنه اسم للمصدر ^(١) ودليل عليه.

والثاني : موافقة الدليل للمدلول في المادة ، ويجوز أن يعامل

الدليل معاملة المدلول ^(٢) ، لا سيما مع الموافقة في المادة ، وليس في
عليك زيدا ، وصيه زيد موافقة في مادة ، فلذلك انحط عن منزلة ^(٣) نزال ،
وهو قول ابن جني ، وهو مذهب جيد . وبالله التوفيق .

(١) في الأصل "لمصدر" والمثبت من "ق".
(٢) في "ق" "معاملة مدلوله".
(٣) في "ق" "رتبة".

باب التصغير

التصغير عند النحويين : عبارة عن تغير ما يلحق الاسم ، يدل به على تحقير ما يتوهم عظيما ، أو تقليل ما يتوهم كثيرا أو تقريب ما يتوهم بعيدا ، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني ، فرجيل / ٣٠٩ بمنزلة قولك ^(١) : رجل حقير ، ودريهمات بمنزلة دراهم قليلة ، ودوين السماء ، بمنزلة مكان قريب من السماء ، إلا أنه أخصر ، ولما كان الاسم المصغر بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني منعوا اسم الفاعل من نصب ورفع الظاهر مصغرا ^(٢) ، كما منعوه منها موصوفا ، فلا يجوز : هذا ضوئرب زيدا ، وقويم أبوه ، كما لا يجوز هذا ضارب " عاقل " زيدا ، وقائم مثلك أبوه ، فإن جاء ما يوهم ذلك حمل على اضرار ما يصح اعماله ، لأنّه قد يدل ما لا يصح أن يعمل .

فصل : وصفة التغير المذکور ، أن يضم أول الاسم ، ويفتح ثانيه ، وتزاد ياء التصغير الثالثة ساكنة ، ويكسر ما بعدها ، إلا في عشرة مواضع ، وهي ^(٣) أن يكون حرف اعراب ، أو يكون ما بعدها ألف تأنيث ، أو همزته ، أو تاؤه ، أو علامة تثنية ، أو واو جمع على حدها ، أو الف الجمع المؤنث

(١) ساقطة من " ح " و " ق " .

(٢) قال ابن خالويه في كتاب ليس : ٢٠٢ " فليس أحد يعمل اسم الفاعل إذا صغره إلا الكسائي وحده ، أجاز هذا ضوئرب زيدا ، وأباه سائر الناس ، لأنه لما صغره صحت له الاسمية ، وحجته الكسائي أنهم أعطوا فعل التعجب مصغرا ، كما أعطوه مكبرا ، فأجمعوا على اعماله قبل التصغير ، هذا ضارب زيدا ، كما تقول هذا يضرب زيدا " . وانظر التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ ، وشرح ابن عصفور : ٢٩١ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١٦٩ / ١ .

(٣) في الأصل " وهو " .

السالم ، أو ألف أفعال مطلقاً ^(١) ، أو الفا ونونا ^(٢) ، إلا ما كسر على
"فعالين" ، وظهرت فيه النون ، أو الثاني من المركبين .

ثم قال أبو القاسم : (ابنية التصغير ثلاثة ، فعيل ، وفعيعل ،
وفعيعيل) ^(٣) .

كانهم أرادوا أن يكون لمعنى التصغير صيغ محصورة ليقرب متناوله ،
ويخف أمره ، وأراد بقوله : فعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل ، صورها وأشكالها ،
ولم يرد الوزن المطلوب في باب التصريف ، لأن المطلوب هنا إنما هو معرفة
التصغير والمطلوب في باب التصريف معرفة الأصل من الزائد على ما يأتي
في موضعه إن شاء الله .

فصل : واعلم أن جميع ما يخالف هذه الصور الثلاث في ظاهر
الأمر راجع في الحقيقة إليها ، لأن ما آخره تاء التانيث ، أو الفه ، أو همزته ،
إنما يعتبر فيه تصغير الصدر ، والصدر من حيث هو صدر واحد من تلك
الأشلة .

وأما أفعال فالأصل ^(٤) فيه أن يكسر ما بعد ياء التصغير ،
وإنما فتح طلباً للفرق بينه وبين أفعال المكسور الهمزة ، كذا قال سيبويه ^(٥) ،
وكذلك الكلام في البقية .

-
- (١) مثل أبيات .
(٢) في الأصل " أو الفا أو نونا " خطأ .
(٣) الجمل : ٢٤٥ .
(٤) في " ح " " فالحاصل " خطأ .
(٥) قال سيبويه : " فإذا حققت أفعالا اسم رجل قلت أفعال كما
تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا
بينها وبين أفعال ، لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا تكون أفعال
الاجمعا ، ولا يغير عن تحقيره قبل أن يكون اسماً كما لا يغير
سرحان عن تصغيره إذا سميت به " الكتاب : ٣ / ٤٩٦ .

ثم قال : (فأما " فعيل " فتصغير الثلاثي من الأسماء) . (١)
يعني ما هو ثلاثي اللفظ ، كزيد ، وعمر ، وأصلا كيد ، ودم ،
أو ما رد اليه من الرباعي وجوبا نحو : كساء ، ورداء عند سيبويه (٢) ،
أو جوازا في تصغير ترخيم نحو : حارث ، وكذلك نحو : منطلق ومستخرج ،
فإن جميع ذلك يرد الى فعيل بعد حذف المزيد فيه .

ثم قال : (وفعيل تصغير الرباعي والخماسي ، الذي ليس
رابعه حرف لين) . (٣)

نقصه التنبيه على السداسي والسباعي ، لأن ذلك كله يجب
رده الى مثال فعيل ، إلا ما كان رابعه من ذلك حرف لين ، فإنه يصغر
على حاله ، فنقول في جعفر : جعيفر ، وفي مدحرج دحيرج ، وفي مكتسب
مكيسب ، ومستخرج مخيرج ، وفي بردرايا برير .

وأما قوله : (وفي فعيل تصغير ما زاد على أربعة أحرف
ورابعه حرف لين) . (٤)

فإنما يعني به الملتزم فيه الياء ، ولا فقد يكون لما ليس رابعه
حرف لين ما حذف منه حرف أو أكثر ثم عوض منه ياء قبل الآخر على سبيل
الجواز .

فصل : واعلم أن التصغير ، والتكسير القياسي في الرباعي ،
والخماسي ، والسداسي ، والسباعي يجريان من واحد واحد ، إلا أن ثالث
صيغة التكسير ألف بعدها كسرة ، وثالث صيغة التصغير ياء ساكنة

(١) الجمل : ٢٤٥ .

(٢) الكتاب : ٤٧١ / ٣ .

(٣) ، (٤) الجمل : ٢٤٥ .

بعدها كسرة ، ولما كانت هذه اليا في مقابلة الألف أجروا عليها حكمها ،
فلا تقبل الحركة ، كما لا تقبلها ^(١) الألف ، وأدغموا المضاعف بعدها ،
كما أدغموه بعد الألف ، وإن يكون فيها المد الذي في الألف ، ولكن
دونّه ، وجوزوا تصحيح ما قياسه الاعلال نحو : قسيور ، حملا على
قساور ، ويحذف فيه [ما يحذف فيه] ^(٢) لقيام البنائين ، ويكره
فيه من تصغير الخماسي الأصول ما يكره فيه ، وسيأتي ذلك كله مبينا
إن شاء الله تعالى -

(١) في "ح" "كما لا تقبل بها".

(٢) تكلمة من "ح".

/ باب تصغير الثلاثي

قال أبو القاسم : (حكم الاسم المصغر أن يضم أوله ، ويفتح ثانيه ، وتزاد ياء التصغير الثالثة ساكنة ، ويكسر ما بعد ياء التصغير ^(١)) ، إلا أن يكون حرف تانيث ، أو حرف اعراب .

في هذا الفصل اشكال في أربعة مواضع .

أحدها : قوله : حكم الاسم المصغر ، وكان ينبغي أن يخرج به بالوصف عن العموم ، فيقول : حكم الاسم الثلاثي على ما تقتضيه الترجمة . الثاني : قوله : أن يضم أوله ، ولا يتصور فعل ما هو حاصل ، لأنه قد علم أن الطلب إنما يتعلق بالممكن دون المستحيل .

الثالث : قوله : ويكسر ما بعد ياء التصغير إلا أن يكون حرف تانيث ، وقد علم أن حرف التانيث لا يباشر [ياء] ^(٢) التصغير ، لاستحالة أن تكون ساكنة اعتبارا بوضعها مفتوحة اعتبارا بحرف التانيث ، إذ لا يكون ما قبله إلا مفتوحا ، أو ما هو من جنس الفتحة .

الرابع : تخصيص هذين الموضعين بالاستثناء ، وقد تقدم أنها عشرة مواضع . ^(٣)

الجواب عن الأول أنه لما كان ذلك الحكم يعم الثلاثي والمزيد اقتصر على اللفظ الذي يعم الضربين جميعا طلبا للاختصار ، حتى لو كان ^(٤) أخرجه بالوصف عن العموم لأنه لو كان أن المزيد بخلاف

(١) في " ق " " يكسر ما بعدها " وانظر الجمل : ٢٤٦ .

(٢) تكملة من " ح " و " ق " .

(٣) انظر ما سبق ص

(٤) ساقطة من " ح " .

الثلاثي في ذلك الحكم ، فكان يحتاج الى تكرار ذلك ^(١) الحكم المذكور في المزيد . والله أعلم .

والجواب عن الثاني : أن اسم المفعول ^(٢) كاسم الفاعل في أنه اذا وقع صلة الالف ^(٣) واللام ، جاز أن يقدر بالفعل الماضي ، وهو الأكثر ، وبالمضارع ، فان قدرته في مسألتنا بالماضي جاء منه الاشكال المذكور ، وان قدرته بالمضارع ارتفع الاشكال ، فعلى هذا ينبغي أن يحمل . والله أعلم .

والجواب عن الثالث : اما ما قاله الشلوبين : من أن هذا الموضع انما ينبغي أن يقرأ برفع قوله " حرف تأنيث ، أو حرف اعراب " ، ^(٤) على أن تكون كان تامة ، والمعنى الا أن يوجد حرف تأنيث ، أو حرف اعراب ^(٤) يمنع من ذلك ، واما ما قاله ابن الضائع : من ^(٥) أن حرف التأنيث هنا انما يعنى به الحرف الذى يلي حرف التأنيث ، كلام حبل على مثل ، فتكون الاضافة اضافة المجاورة والملا بسة . وهو جائز في كلام العرب ، وانما يلزم الاشكال المذكور ، على أن يريد بحرف التأنيث ، الحرف الذى يوءنث به ، وعلى الاول يرتفع الاشكال ، فعليه ينبغي أن يحمل . والله أعلم .

والجواب عن الرابع : أن قوله : " حرف تأنيث يعم " أربعة مواضع ، هاء التأنيث ، والفاء ، وهمزته ، وواو ، نحو : هنـــــــــدات :

- (١) في " ح " " ذكر " .
 (٢) اسم المفعول هنا هو كلمة " المصفر " في كلام أبي القاسم الزجاجي .
 (٣) في " ح " " للالف " .
 (٤-٤) ساقط من " ح " .
 (٥) ساقطة من " ق " .

(١) - ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والتاء هنا على حد اطلاقهم (٢)
 حرف تأنيث على الألف والهمزة في نحو حمراء ، لأنهما في الموضعين
 حرفان متلازمان زيدا معا ، وقد علم أن الحرف الأول (١) منهما لا حظ
 له في التأنيث أصلا ، وأما الثاني من المركبين ، فإنه عندهم بمنزلة
 هاء التأنيث في الكثير من الأحكام ، فكانه لم يرد بحرف التأنيث الاحكامه
 الذي شاركه (٣) فيه المركب وغيره ، لأن ذلك محل معقول المعنى ،
 وكذلك الألف والنون في نحو (٤) : سكران ، لأن الألف والنون فيه (٥)
 عندهم بمنزلة الألف والهمزة في نحو حمراء ، وقد تقدم بيان ذلك فيما
 لا ينصرف ، وأما الف أفعال ، فأصله كسر ثالثه في التصغير ، وإنما فتحوه
 طلبا للفرق بينه وبين أفعال بكسر الهمزة ، فكان الفتح فيه ليس لأجل
 التصغير ، وإنما هو لمخالفة اللبس (٦) ، كما فتحوا ثاني جفئات ، للفرق
 بين الاسم والصفة ، ولذلك لم يعد عند المحققين من جموع التكسير .
 ثم قال أبو القاسم : (تقول في [تصغير] فلس فليس) (٧)
 كلامه هنا في أنواع الثلاثي ، والقول في ذلك : أنه (٨) ان / ٣١١

-
- (١-١) نص هذه الكلمات في الأصل هكذا " ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والهمزة في نحو حمراء ، لأنهما في الموضعين حرفان ، والتاء هنا على حد اطلاقهم حرف تأنيث على الألف متلازمان زائدا معا ، وقد علم أن الحرف الأول " والنص كما ترى فيه تقديم وتأخير أدخل بالمراد .
- (٢) في " ق " قولهم .
- (٣) في " ق " يشا ركه " .
- (٤) ساقطة من " ق " .
- (٥) ساقطة من " ق " .
- (٦) في الأصل و " ح " مخالفة " خطأ . وانظر المسألة في الكتاب : ٩٦ / ٣ ونصه نقل فيما سبق
- (٧) زيادة من الجمل : ٢٤٦ .
- (٨) ساقطة من " ق " .

كان صحيح الفاء والعين واللام غير مضاعف ، لم تزد (١) على ما ذكر
في رسم التصغير ان كان مذكرا مجردا ، وذلك نحو : جميل في جمل ،
وكذلك ان كانت فاو* يا* نحو : يسير في يسر ، وكذلك ان كانت عينه
واوا نحو : حويض في حوض ، وكذلك ان كانت لامه يا* نحو : ظبي
في ظبي ، الا أنك تدغم فيها يا* التصغير ، لاجتماع العثلين وسكون الاول
منهما ، فان كان مضاعفا فك تضعيفه ، لوقوع يا* التصغير بينهما ، نحو :
كرير في كر ، ومد يد في مد .

وان كانت الفاء واوا كان همزها على الجواز نحو : وعيد ،
وأعيد في وعد (٢) ، فان تصور أن يكون معها مثلها كان الهمز على اللزوم ،
وذلك اذا صمرت "وايا" (٣) في لغة من سهل قلت : أوى ، والا* صل
وأى ، فلما أبدلت الهمزة المفتوحة واوا للضمة قبلها اجتمع واوان في
أول الكلمة ، فلزم همز الا* ول منهما (٤) ، فان قلت : التسهيل القياسي
عارض ، فينبغي أن لا يعتد به ، الا من يعتد بالعارض ، ألا ترى أن
ادغام روء يا بعد التسهيل على الجواز دون اللزوم لما كان التسهيل
قياسيا ؟

-
- (١) في "ق" "لم يخرج" .
(٢) انظر المصنف : ٢١٢ ، ٢١٧-٢١٨ ، والممتع : ١/٣٣٢ .
(٣) الوأى : الوعد . اللسان "وأى" .
(٤) قال في اللسان : " قال سيمويه سألته يعنى الخليل عن "فعل"
من " وأيت " فقال : وثي ، فقلت : فمن خفف ؟ فقال : أوى ، فأبدل
من الواو همزة ، وقال : لا يلتقى واوان في أول الحرف .
قال المازني : والذي قاله خطأ ، لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة
فأنت بالخيار ، ان شئت تركتها على حالها ، وان شئت قلبتها
همزة فقلت : وعد ، وأعد ، ووجوه ، وأجوه لاجتماع الساكنين ،
ولكن لضمة الا* ول ، قال ابن برى : انما خطأ المازني من جهة
أن الهمزة اذا خففت وقلبت واوا فليست واوا لازمة بل قلبها
عارض لا اعتداد به ، فلذلك لم يلزمه أن يقلب الواو الا* ولي همزة ،
بخلاف أو يصل تصغير واصل ، قال وقوله في آخر الكلام : لا لاجتماع
الساكنين صوابه لا لاجتماع الواوين .

فالجواب : أن همزة الواو المضمومة على الجواز وهي مع ضميتها بمنزلة واوين في الثقل ، فإذا انضم اليها واو أخرى لم يبق بعد الجواز إلا اللزوم ، لتضاعف الثقل ^(١) ، وكون التسهيل عارضا لا يزيل ثقل ^(٢) [اجتماع الواوين ، وهما أشد ثقلا من اجتماع الواو والياء ، فلذلك وجب] رعي اللفظ ^(٤) في التواوين ، وجاز الوجهان في الواو والياء ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه . قال : وسألت الخليل عن فعل ^(٥) من وأيت فقال : ووئ ^(٦) ، فسألت عنها فيمن خفف فقال : أوى ، ولا بد من الهمزة ، لاجتماع الواوين ^(٧) .

وأنكر المازني ذلك فقال : الواو الثانية في نية الهمزة ، فلم تجتمع واوان في التحصيل ، وذلك عنده بمنزلة ووري ، فكما أن همزة الواو على الجواز دون اللزوم ، لأن الثانية مدة أصلها ألف ، فكذلك الواو الثانية في ووئ ، مدة أصلها همزة ، فهمزها على الجواز ^(٨) ، فالحاصل أن همزة الأولى في ووئ عند الخليل وسيبويه من باب اجتماع الواوين ، فكان واجبا . وهو عند المازني من باب همز الواو المضمومة ، فكان على الجواز .

-
- (١) هذا قول سيبويه في الكتاب : ٣٣٣/٤ .
(٢) في الأصل " ثقلا لاجتماع " .
(٣) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٤) في " ق " " اللفظين " خطأ .
(٥) في اللسان " وأى " فعل " بالبناء للمجهول .
(٦) في اللسان " وأى " وثي " بالبناء للمجهول ، والمثبت ما في النسخ الثلاث ، ومثله في الكتاب : ٣٣٣/٤ ، وقد مثل في المنصف : ٢١١ بالبناء للمجهول .
(٧) الكتاب : ٣٣٣/٤ .
(٨) انظر المنصف : ٢١٨ ، وانظر المقتضب : ٢٣٣/١ .

وأنكر أبو العباس المبرد قول الخليل من غير الجهة التي أنكرها المازني ، وذلك أنه قال : الذين يخففون الهمزة في ووى إنما يستثقلون الهمزة ويطلبون العدول عن لفظها الى لفظ آخر ، فإذا كان ذلك من مذهبهم لم يجوز أن يفروا من همزة ساكنة الى همزة متحركة لهم عنها مندوحة. (١)

الجواب : أن الأثر على خلاف ما ظنه أبو العباس ، لأنهم إنما قلبوا الهمزة الساكنة واوا ، لأنها أخف من الهمزة الساكنة ، فعدلوا الى ما هو أخف ، وأما الواو المضمومة فهي أثقل من الهمزة المضمومة ، لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين ، فلذلك قلبوا الهمزة الساكنة واوا ، والواو المضمومة همزة ، والفرض بذلك كله التخفيف . ونقل ابن الضائع أن المبرد والمازني انكرا معا قول الخليل من جهة واحدة (٢) ، وذلك أنك إذا قلت : ووى بعد التخفيف ، فإن راعيت اللفظ وجب الهمز والادغام فتقول : أى ، وإن راعيت الأصل لم يجب همز ولا ادغام ، فلذلك الزمنا التناقض .

- (١) قال أبو العباس في المقتضب : ٢٣٣ / ١ : " إذا التقت واو في أول الكلام الى جانبها واو ، والأولى مضمومة فإن شئت همزت الأولى لضمها ، ولا يكون لازما ، لأن الواو التي هي مدة ليست بلازمة ، وذلك إذا أردت مثل قوول زيد ، وهو فوعل من قاوت ومن وعدت تقول : ووعد زيد ، وإن شئت همزت الواو لضمها ، وليس من أجل اجتماع الواوين ، لو كان لذلك لم يجز إلا الهمز ، ولكن المدة بدل من الف " واعد " ، وليست بلازمة ، إنما انقلبت واو لما أردت بناء ما لم يسم فاعله . ومثل ذلك قول الله عز وجل : ﴿ ما وورى عنهما من سواتهما ﴾ (الاعراف : ٢٠) ولو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائز . انتهى قول المبرد . وهو مذهب المازني الذي سبق تخريجه وانظر أيضا الكامل : ٨١ .
- (٢) ما قاله ابن الضائع عن المبرد هو الثابت في المقتضب وقد نقلته في الهاش السابى .

قال : والجواب عنه : أنه غلب جانب اللفظ في جانب الثقل ،

وراعى الأصل فيما راعته العرب في رؤ يا ، إذ لا ثقل فيه لفظاً .

فان كانت المعين يا لفظاً وأصلاً (١) فوجهان ، ضم الأول (٢) -

على الأصل المذكور - وكسره ، للياء بعده ، ولأن تغيير الحركة أيسر من تغيير الحرف ، وذلك قولك (٣) شيخ ، وشيخ (٤) ، وبيت ، وبيت ، ولا يجوز قلب الباء واوا ، لبعدها من الطرف . وقولهم في ناب : نوب ، وفي بيت بويت ، وفي شيخ شويخ شاذ (٥) لا يقاس عند البصريين ، وقاس عليه الكوفيون (٦) ، وإلى ذلك أشار أبو القاسم بقوله : (ولا يجوز شوى ، لأنه ليس من كلام العرب) . (٧)

فان كانت المعين يا لفظاً دون أصل ، فانها ترد إلى أصلها ،

لنزول سبب القلب بالتصغير ، فتقول في قيل : قول ، وفي ريج / ٣١٢ رويحة (٨) ، وفي ديمه دويمه ، لأن قلب الواو يا إنما أوجبه (٩) الكسرة

قبلها ، فلما زال السبب بالتصغير رجع الأصل ، هذا هو المطرد ، وقد يلزم البديل شذوذاً ، وذلك نحو : عيد تقول فيه : عييد كما قالوا (١٠) فسي

- (١) في " ق " " أو أصلاً .
- (٢) في " ق " " الأولى خطأ .
- (٣) في " ح " " قولهم .
- (٤) قال سيبويه " ومن العرب من يقول شيخ وبيت ، وسيد ، كراهية الياء بعد الضمة " الكتاب : ٣ / ٤٨١ .
- (٥) في الأصل و " ح " " شاذاً " منصوبه خطأ .
- (٦) انظر المساعد : ٣ / ٩٨ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٧٤ ، فقد حكوا عن العرب : " بويضة " .
- (٧) الجمل : ٢٤٦ .
- (٨) في " ق " " رويح .
- (٩) في " ق " " أوجبه .
- (١٠) في الأصل " قال " وفي " ق " " قيل " والمثبت من " ق " .

تكسيره "أعياد" وكان القياس عويد وأعواد ، لأنه من عاد يعود ، ولكن العرب ألزمته البدل ، لقصد التفرقة بينه وبين تصغير عود وتكثيره ، وهو توجيه السماع.

وتقول في طي ، وزى ، ولي ، مصدر طويت ، وزويت ، ولويت
طوى ، وزوى ، ولوى ، لأن قلب الواو ياءً إنما كان لسكونها قبل الياء ، وقد زال ذلك بالتصغير ، فوجب الرجوع إلى الأصل .

وتقول في ذيب وفي بير فيمن خفف : ذويب ، وبويره ، لأن قلب الهمزة ياءً إنما كان لسكونها بعد الكسرة ، فلما زال ذلك بالتصغير رجعت إلى الأصل .

فإن كان ثاني المصغر الفا ، فإن كانت بدلا وجب ردها إلى أصلها من الواو والياء ، وذلك نحو : باب ، وناب ، تقول فيه : بويب ، لقولهم أبواب ، ونبيب لقولهم أنياب إلا ما شذ . (١)

فإن كانت الألف زائدة قلبتها واوا ، لمكان الضمة قبلها ، وفرارا من اجتماع المثليين لو قلبتها ياء ، وذلك نحو : هار (٢) ، وشاك ، ولات على لغة من حذف العين تقول فيه هوير ، وشويك ، ولويت ، وكذلك ناس تقول فيه : نويس ، لأن الألف زائدة . (٢)

فصل : ما كان عين الفعل منه بدلة همزة بسبب أوجب ذلك أو جوزه ، فإن سببويه وأكثر أصحابه (٣) يصفرونه بإثبات الهمزة

(١) في الأصل تقول فيه : بويب ونويب ، لقولهم : أنياب إلا ما شذ .

خطأ . وانظر المسألة في الكتاب : ٤٦١-٤٦٢ .

(٢) الهار هو الضعيف وانظر شرح ابن يعيش ١٢٠/٥-١٢١ .

(٣) الكتاب : ٤٥٦/٣ والأصول : ٦٠/٣ ، وشرح الكافية لابن مالك :

١٩١ . وشرح ابن عصفور : ٢٩٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب : ٤٥٦/٣ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٦٦ ، والأصول : ٥٩/٣ .

وان زال بالتصغير سببها ، لأن ياء التصغير في مقابلة ألف التكسير ، فكما يجب اثباتها بعد الف التكسير اجماعا ، فكذلك يجب اثباتها بعد ياء التصغير ، وقد تقرر أن التصغير وهذا الضرب من التكسير يجريان من واحد ، فقول في نحو قائم ، وبائع ، وأدور ، وأثوب : قويم ، وبويثع ، وأديثر ، وأثيب ، كما تقول في تكسيرها : قوائم ، وبوائع ، وأدائر ، وأثائب وخالف الجرمي في نحو : قائم ، وبائع فأوجب الرجوع الى الأصل ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، فتقول : قويم ، وبويثع ، بادغام ياء التصغير في الحرف الذي كانت الهمزة بدلا منه ^(١) ، وخالف المبرد في نحو : ادور ، وأثوب ، فأوجب الرجوع الى الأصل ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، وهو الضم ، فتقول : أدير ، وأثيب ، بادغام ياء التصغير في الحرف الذي كانت الهمزة بدلا منه ^(٢) .

فصل : وما يشبه فيه البدل عند سيبويه نحو : متعدد ، ومتسر ، تقول فيه : متيعيد ، ومتيسير ، وذلك أنه مفتعل من الوعد ، واليسر ، فلما حذفت منه التاء الزائدة بقيت الأولى على حالها ، لأن البدل لم يكن للادغام ، فيزول بزواله ، وانما ابدلت الواو تاء لثبوت اللفظ على وجه واحد في جميع أحواله ، لأنه لو لم يبدل لتلاعبت به الحركات ، فكنت تقول أتيعد يأتعد ، فهو موعد ، موعد ، وايتعاد ، وهي لفظة أهل الحجاز ، وأراد غيرهم أن تثبت الكلمة على حال واحدة ، فلما وقع البدل لهذا المعنى وجب بقاؤه ، وقد علل ذلك بالفرق بين اللغتين ،

(١) انظر قول الجرمي في النكت للأطعم : ٩٣٦ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١٩٠٩ ، وشرح الشافية : ٢١٥/١ .
(٢) انظر قول المبرد في النكت للأطعم : ٩٣٦ ، وشرح الشافية : ٢١٦/١ .

والأول أجود . والله أعلم. (١)

وأما الزجاج فإنه يقول في تصفيره : مويعد ، ومييسر ، وحجته في ذلك أن البدل إنما وقع للادغام ، إذ ليست الواو أو اليا ما تدغم في التاء ، فأبدلت حرفاً يصح ادغامه في التاء ، فلما زالت التاء في التصفير رجعت إلى الأصل ، ليزوال السبب في قلبها تاء^(٢) ، والغارسي على مذهب الزجاج في هذه المسألة .

فصل : وما اتفق على اثبات البدل فيه تخمة ، وتكأة ، وترات ، وتدعه ، وتقاء ، وما أشبه ذلك ما أبدلت التاء فيه من الواو التي هي فاء الفعل ، تقول : تخيمة ، وتكياة ، وتريث ، وتديعة ، وتقية ، والأصل : وخمة ، ووكة ، وورات ، وودعة ، ووقاة ، لأنه من توخمت ، وتوكلات ، وورثت ، وودعته . ووقاك الله ، وإنما وجب اثبات البدل ، لأنه لم يكن لسبب يزول بالتصفير. (٣)

وما يصفر أيضاً على حاله ولا يرد إلى أصله جميع ما كان فيه

قلب ، وهو تقديم حرف على غيره من حروف الكلمة ، لأن التقديم / ٣١٣ والتأخير ثم^(٤) لم يكن لسبب يزول بالتصفير ، وإنما هو على غير قياس ، فكان بناءً مستقلاً ، فوجب أن يصفر على حاله ، وذلك نحو : لاث ، وشاك ، وأتيق ، ومطمين على رأى سيمويه^(٥) ، وتسمى مسمى به ، والأصل

(١) انظر النكت للأعلم : ١٣٦ ، وشرح ابن يعيش : ١٢٣/٥ ، وشرح

الشافعية : ٣١٤/١ .

(٢) النكت : ٩٣٦ ، وشرح الشافعية : ٢١٦/١ وهمع الهوامع : ١٤٢/٦ .

(٣) انظر النكت .

(٤) غير واضحة في الأصل ، وهي ساقطة من "ح" .

(٥) الكتاب : ٤٦٥/٣ - ٤٦٦ والنكت : ٩٣٧ وهمع الهوامع : ١٤٢/٦ .

لا ث ، وشاك ، وأنوق ، ومطمئن ، وقووس ، فقدمت لام لا ث ، وشاك ،
فصار بمنزلة قاض ، وقدمت عين أنوق على فائه ، ثم قلبت ياء ، لأن التغيير
يأنس بالتغيير ، فقالوا : أينق ، وقدمت الميم وهي لام على الهمزة فسي
مطامن ، فصار مطمئن ، وقدمت اللام على العين في قووس ، فصار بالتقدير
قسووا ، فاعلت الواو التي كانت عينا بقلبها ياء على قياس مذكور فسي
التصريف ، وادغمت الواو الزائدة فيها بعد قلبها ياء ، فصار في التقدير
قسو على صورة نحو التي في قوله : " انكم لتنظرون في نحو كثرة ، فاذا
صفرته قلت : قسي على صورة فعيل ، وأصلها قسيي على صورة كتيب
بثلاث ياءات ، فحذفت أحداها على مذهب (٢) سيبويه ، ويقتضى
مذهب أبي عمرو جواز الجمع بينهما ، فيكون كالمقوص ، فوزن : لا ث ،
وشاك فalc ، وانيق اعفل ، ومطمئن مفعمل ، وقسي فلوغ ، فاذا صفرت
قلت : لويث ، وشويك على صورة قويض ، وأيينق ، ومطمئن (٣) ، فلم
تزد شيئا من ذلك الى أصله ، لأن القلب لم يكن لسبب يزول بالتصغير ،
فكانه بناء مستقل .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (فان كان الاسم الثلاثي مؤنثا
الحقت في تصغيره " الها " كانت في مكبره ، اولم تكن) . (٤)

هذه العبارة تعطى بظاهرها الحاق ها التانيث في كل
مصغر كانت الها في مكبره ، فيجس من ذلك دخول ها على ها ، وذلك
محال ، واما كان ينبغي أن يقول : الحقت الها في مصغره ان لم تكن

-
- (١) في " ق " في التقدير .
(٢) في " ق " أصل .
(٣) في " ح " و " ق " طمئن .
(٤) الجمل : ٢٤٦ .

في مكبره ، ووجه ذلك والله أعلم التنبيه على أن المؤنث بهذه العلامة
انما يصغر معها صدر ما هي فيه ، ثم تلحق بعد الفراغ من عمل التصغير
بخلاف غيرها مما يؤنث به ، فتنه مرة يصغر معه الصدر كما قلنا في الهاء ،
ومرة يصغر معه جملة الكلمة ، وأما الهاء فلا خلاف في أنها لا يصغر معها
الا صدر ما هي فيه ، فكانه أشار الى أنه انما يعتبر في التصغير الاسم
مجردا منها ، والله أعلم .

فصل : واعلم أن الاسم المؤنث على ضربين .

ضرب مؤنث بالعلامة ، وهو الأصل .

وضرب مؤنث بغير علامة ، وكأنه محذوف منه العلامة ، اعتبارا بالأصل ،
ولما كان كذلك وجب ردها في التصغير ^(١) ، لأنه يرد الأشياء الى أصولها ،
وأياها فانه لما كان الحرف الثالث اذا حذف ووجب رده في التصغير ، لقيام
بنائه ، وكانوا قد حكموا لها محذوفة بحكم اللام المحذوفة في نحو :
أرضين على ما يأتي ردها في التصغير كما ردوا لام الثلاثي ، ولهذا المعنى
اختص بالثلاثي دون ما زاد على ذلك . والله أعلم .

ومن الناس من قال : انما وجب رد التاء ، لأن التصغير الحق
المصغر بالأوصاف ، وأوصاف المؤنث يلزمها العلامة ، فلذلك لحقته
العلامة لهذا المعنى ^(٢) . والله أعلم .

فان قيل : لو كانت العلة هذه لاستوى ^(٣) الثلاثي والزائد في

هذا الحكم ؟

(١) انظر التكملة : ٤٨٨ ، وجمع الهوامع ١٤٣/٦ .

(٢) انظر شرح ابن يعيث : ١٢٧/٥ .

(٣) في الأصل " لا سوى " خطأ .

فالجواب : أن الزائد فيه ما يقوم مقامها على ما مضى بيانه
في باب ما لا ينصرف ، فلذلك لم يجز أن يجمع بينها وبين ما يقوم مقامها ،
وليس ذلك في الثلاثي . وهذا واضح أن شاء الله ، فتقول في دار :
دويره وفي نار : نويره ، وفي هند : هندية ، وفي دعد : دعيده ،
وكذلك ما أشبهه ، وقد شذت من هذا الباب الفاظ ، فصغرت بغير
علامة ، وهي مؤنثة ^(١) وقد شذت من ثلاثي المؤنث الفاظ ، فصغرت
بغير علامة ^(٢) ، وهي القوس ، والفرس ، والعرس [والعرس] ^(٣) والحرب ،
والناب ، والعرب ، والذود ، والضحي ، والدرع ^(٣) . والثلاثي من ألفاظ
العدد ، وهي خمس ، وست ، وسبع ، وتسع ، وعشر ، والثلاثي من أسماء
الأناس في لغة من أنت نحو : نخل ، ونحل ، وشجر ، فرقا بينها
وبين واحدها ، ما جرى على المؤنث وصفا بغير علامة ، مصدرا كان كامرأة
عدل ، أو غير / مصدر كامرأة حائض إذا صغرته مرخما ، والطش ،
والطست فرقا بينهما وبين ما فيها العلامة ، ومنها القدر على ما نص عليه
بعض أشياخنا بسببه ، وذلك أنني لقيت بعض أصحابنا في سوق من أسواقها
زمان قراءتي بها ، فسألني كيف تصغر قدرا ، فقلت : قديره بالتاء ،

- (١-١) ساقط من " ق " .
(٢) تكلمة من " ح " و " ف " .
(٣) ذكر ابن التستري الكاتب في المذكر والمؤنث له : . ما يؤنث
من سائر الأشياء بدون علامة وهي : الطح ، والنار ، والدلو ،
والقوس ، والمنجنيق ، والحرب ، والدرع ، والسراويل ، والموسى ،
والذهب ، والمسل ، والعرس ، والخمر وصفاتها ، والريش
ونعوتها . وعد أبوحيان ما حفظ من تلك الألفاظ وهي أقل
ما ذكر ابن الفخيار وزاد أشياء لم ترد فيما تقدم وهي : نصف ،
وخود ، ونعل ، وشول ، ونحل ، همع الهوامع : ١٤٤ / ٦ .

فقال : كذا كنت أقول ، ولكن هلم معي ، فمضيت وإذا بشيخنا الأستاذ
أبي عبد الله بن عبد المنعم رحمه الله يقول لفسخار كان يسأله بكم هذه
القدر ، فقلت له في ذلك ، فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين ،
ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري ^(١) ، فهذه عشرون موضعا على
الكمال ^(٢).

واعظم أنه إنما يعتبر في التصغير الحال الحاضرة من تذكير
وتأنيث خلافا لـيونس في اعتبار الأصل ، مستدلا بقولهم : عينه اسم
رجل قال سيبويه : وإنما سمي بالمصغر ^(٣) ، وانظر هل يلزم يونس
أن يقول في زيد زييد - اسم امرأة اعتبارا بالأصل كما اعتبره في العكس ،
يظهر أنه أولى ، لأن اعتبار الأصل فيما هو أصل أظهر من اعتبار أصل
فيما هو فرع . ^(٤) والله اعلم.

ثم قال أبو القاسم : (فان زاد على الثلاثة [أحرف] لم
يلحق فيه التاء ^(٥) ، فتقول في [تصغير] ^(٦) زينب : زينب ، وفي
عقرب : عقير ب) .

قد تقدم "ان ما زاد على ثلاثة أحرف من الموءث ، فانه يصغر
بغير علامة ، من جهة أن الحرف الرابع فما زاد قائم مقام هاء التأنيث ،
فلذلك لم يحز أن يجمع بينهما ، وقد أشار الخليل الى هذا المعنى ^(٧).

-
- (١) الصحاح "قدر" ٧٨٧/٢ .
(٢) انظر عدها فيما سبق قبل قليل .
(٣) الكتاب : ٤٨٤/٣ .
(٤) ذكر في المقتضب : ٢٤٠/٢ : بأن الموءث إذا سمي بمذكر
لم يكن في تصغيره الا التأنيث . فتقول في عمر : عميره .
(٥) في الجمل : ٢٤٦ و "ح" "الهـ" .
(٦) زيادة من الجمل .
(٧) الكتاب : ٤٨١/٣ .

وأما قول أبي عمرو في تصغير حيارى : حيرة ^(١) ، فليس على حد قولهم في هند : هنية ، لأن الهاء في حيرة عندها هي عوض من الف التانيث المحذوفة في التصغير ، والهاء في هنية إنما هي الهاء التي [كأنها] ^(٢) كانت محذوفة من المكبر فردت في المصغر ، لما ذكر قبل . والله أعلم .

ثم إن رباعي المونث فما زاد إذا حذف منه فصار بالحذف على ثلاثة أحرف جرى على ما ذكر في لحاق العلامة ، إنما يعتبر في الحال ^(٣) الحاضرة من العدد ، سواء كان الجذف بسبب تصغير الترخيم ، أو بسبب آخر ، فتقول في زينب وفي سعاد : زنيبة ^(٤) ، وسعيدة إذا صغرتهما تصغير الترخيم ، وتقول في " سماء " إذا صغرتها تصغير التكبير : سمية على مذهب سيبويه ، وسمي على مذهب أبي عمرو ، وذلك أن " سماء " فيها ألف زائدة بعدها همزة بدل من واو ، فلما صغرتها أدغمت ياء التصغير في الألف بعد قلبها ياء ، فانقلبت الهمزة ياء ، لانكسار ما قبلها ، فاجتمع في الكلمة ثلاث ياءات .

فأما أبو عمرو فلا يحذف شيئاً ، فيقول : سي في الرفع ، والجر ، وسميما في النصب كسائر المنقوصات ، ^(٥) ولم يلحق فيه هاء التانيث ، لأنه على أربعة أحرف ، وأما سيبويه فيحذف أحدها طلباً للتخفيف ، فيصير العدد على ثلاثة أحرف ، فيجب الحاق هاء التانيث على القاعدة في أمثاله ، فيقول : سمية ، فإن صغرت تصغير الترخيم قلت :

-
- (١) الكتاب : ٤٣٧/٣ .
 (٢) تكملة من " ق " و " ح " .
 (٣) في الأصل " الحاق " .
 (٤) في الأصل " زينية " خطأ .
 (٥) انظر الكتاب : ٤٧٢-٤٧١/٣ ، ٤٨٢-٤٨١ ، ٤٥٩ ، وانظر قول أبي عمرو وسيبويه في شرح الشافية : ٢٣١/١ - ٢٣٤ .

سمية على القولين ، فالحاصل أنك تقول على مذهب سيبويه : سمية
سواء صفرته تصغير التكبير ، أو تصغير الترخيم ، وتختلف الصور
على مذهب أبي عمرو ، لأنه يقول في تصغير التكبير سمي كسائر
المنقوصات ويقول في تصغير الترخيم سمية كما يقول سيبويه . والفرق
بين القصدين في مذهب سيبويه ، أن المحذوف في تصغير الترخيم
الحرف الزائد ، وهو الألف لا غير ، وأن التصغير ورد على الكلمة في
التقدير بعد حصول الحذف ، وأن المحذوف في تصغير التكبير يحتمل
أمرين :

أن يكون الحرف الزائد ، وأن يكون الحرف الأخير ، لكونه طرفاً ،
والحذف يسرع إلى الأطراف ، وأن الحذف إنما كان بعد حصول التصغير
لأنه إنما أوجبه اجتماع الياءات . وهذا بين ان شاء الله .

باب تصغير الرباعي

٣١٥ / الرباعي العدد مطلقا يصغر على مثال فعيعل ، تقول في تصغير جعفر : جعيفر ، وفي صيرف صييفر ، على ما تقدم ، الا في موضعين .

أحدهما ما آخره ألف^(١) التأنيث ، فانك تفتح منه ما بعد ياء التصغير ، تقول في حبلى : حبيلى ، فرقا بينها وبين الف اللاحق . والثاني : ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات^(٢) التصغير ، فانك تحذف الآخرة منها على مذهب سيوييه ، فتقول في كسأ كسي ، وكسيي على مذهب أبي عمرو كسائر المنقوصات^(٣) ، فان كان هذا الرباعي مشدد العين زال ، لوقوع ياء التصغير بين المثليين ، تقول في سلم : سليم ، وفي قنب قنيذب .

فان كان مضاعف اللام غير مدغم صغر على حاله ، لأنه ملحق ، فوجب أن يجرى مجرى ما ألحق به ، فتقول في : قرد : قريدد ، كما تقول في جعفر : جعيفر ، وان كان^(٤) مدغما ، فان كان ملحقا زال ادغامه ، لأن الملحق لا يدغم ، الا اذا كان أول المثليين ساكنا وضعا ، فتقول في حدب^(٥) : حديب وان كان غير ملحق لزم ادغامه ، فتقول في معد : معيد ، وفي دابة دويبة ، فان كان الثالث ألفا ، أو واوا ساكنة أدغمت فيها ياء التصغير بعد قلبها ياء ، فتقول فيسي

(١) في الأصل و " ق " تاء التأنيث خطأ .

(٢) بيا " ساقطة من " ح " .

(٣) انظر شرح الشافية : ٢٣١ - ٢٣٤ .

(٤) في الأصل و " ق " فان " بالفاء والمثبت من " ح " .

(٥) الخدب من الرجال : الضخم .

كتاب : كتيب ، وفي مقام : مقيم ، وفي عجوز : عجيز ، فان كانت الواو عينا ، أولاللاحاق ، وكانت متحركة بحركة ظاهرة ، فان شئت أجريتها على قياس التصريف فأدغمت ^(١) فيها ياء التصغير بعد قلبها ياء ، فقلت في أسود : أسيد ، وفي جدول جديل ، وان شئت أجريتها مجراها بعد ألف التفسير فصحتها ، فقلت : اسيد و جديول ، كما تقول في التفسير : اسود و جداول ، والأول أجود ، وأجرى على القياس .

فان كان الآخر معتلا كان ياء على كل حال ، لا نكسار ما قبله ، الا ما كان من الف التانيث ، كما تقدم .

وهاهنا نتكلم في مسألة أحيوى ^(٢) وما أشبهها ^(٣) ، وذلك أن من قال في أسود أسيد قال في أحيوى : أحيوى والتزم ذلك يونس ، مخافة ما يلزم على الإدغام من الحذف ، أو الجمع بين ثلاث ياءات . قال سيبويه : وقول يونس حسن ، يعني من هذه الجهة ^(٤) ، ولله في المسألة وجه آخر وهو اجراؤه . مجرى الصحيح ، فنقول : هذا أحيوى غير ممنون ، ومررت بأحيوى بظهور الفتحة على أصله المذكور في باب ما لا ينصرف ، وليس ^(٥) بحسن من هذه الجهة ، ومن قال : اسيد قال : احيى بحذف الياء الآخرة ، لاجتماع ثلاث ^(٦) ياءات ، ولا يعرف ، لوزن الفعل في الأصل ، والصفة ، أو العلمية ان كانت . وجاز اعتبار الأصل ، لوجود المحرز ، وهو الهمزة التي أصلها أن تكون لمعنى المضارعة ، وهذا مذهب سيبويه .

-
- (١) في الاصل " أدغمت " بدون الفاء .
 (٢) في الأصل " أخرى " خطأ .
 (٣) في " ح " " أشبهه " .
 (٤) الكتاب : ٤٧٢/٣ زانظر المسألة في شرح الشافية : ٢٣٣/١ وما بعدها .
 (٥) في " ح " " لم يحسن " .
 (٦) في الأصل " ثلاثة " خطأ .

وأما عيسى بن عمر ، فانه يصرفه ، لأن القاعدة مراعاة اللفظ
في باب ما لا ينصرف دون الأصل^(١) ، بخلاف باب التصريف ، ولهذا
انصرف " خير منه " ، لنزوال الوزن لفظا .

قلنا تراعى فيه الأصول اذا كان ثم ما يحرزها^(٢) ، لقيامه
مقام حضورها ، فكما لا ينصرف " يضع " اذا سميت به مذكرا ، فكذلك
أحي ، وحروف المضارعة ما يحرز الأصل ، ولهذا انصرف " خير منه "
لخلوه ما يحرز الأصل ، وأما ابو عمرو فانه يجمع بين ثلاث ياءات ، فيقول :
رأيت أحيي ، وينونه رفعا وجرا كجوارى ، واذا صغرت شافية على من قال :
أسيود قلت : شويوية ، ويونس يلتزم ذلك على ما تقدم من أصل
مذهبه ، فاذا أدغمت قلت على مذهب سيبويه ، وعيسى شويه ، بحذف
الياء الآخرة^(٣) ، لاجتماع ثلاث ياءات ، وعلى مذهب أبي عمرو سويية على
أصل مذهبه من جواز الجمع بين ثلاث ياءات .^(٤)

مسألة : أروية أفغولة عند سيبويه جريا على القاعدة في الهمزة

اذا كانت أولا ، وجمعها أروى منونا ، لأنه " أفعل " اسم غير وصف ،
فلا مانع من صرفه ، وحكى الفارسي عن أبي الحسن في تصغير أروى أريا/
نص على اصالة الهمزة ، فوزن على هذا فعليه ، وأروى فعلى ، والالف
للتأنيث ، فالحاصل أن أروية أفغولة على من نون أروى ، وفعلية^(٥) على
من لم ينون ، وأن " أروى أفعل على من نون لا غير ، وفعل على من لم
ينون ، كذا ينبغي أن يؤخذ هذا الموضع .

-
- (١) الكتاب : ٤٧٢/٣ .
(٢) في الأصل " يحرز " .
(٣) في " ق " " الآخيرة " .
(٤) انظر الكتاب المواضع السابقة ، وشرح الشافية .
(٥) انظر تفصيل ذلك في المسألة الثالثة عشر من المسائل البغداديات : ١٢٢ وانظر الكتاب : ٤٦٩/٣ ، والنكت للاعظم : ٩٣٩ .
(٦) في الأصل " فعليه " خطأ .

فان صغرت أروية على أنها افعولة قلت على من قال أسيد ،
فصح الواو ، أروييه ، لانها عين ، ويلتزم ذلك يونس على أصل
مذهبه المذكور ، فان صغرتها على من قال : أسيد فأدغم اجتمع في
المسألة أربع ياءات ، فوجب أن تحذف ^(١) اثنتان ، لأنك اذا لزمك
حذف المفردة كان حذف المزدوجة الزم ، ^(٢) فوجب أن تقول : أريه ،
ومن يقول في النسب : أمي ^(٣) يقول هنا : أريية بالجمع بين
أربع ياءات .

فان صغرتها على أنها فعلية ، قلت : أرييه ، فلم تحذف شيئا
على القاعدة في تصغير المنسوب ، وذلك انهم فرقوا بين دخول
التصغير على النسب و [بين] ^(٤) دخول النسب على التصغير ، فقالوا
اذا ادخل التصغير على النسب صغرت ما قبل يائه فلم يتصور الحذف أصلا ،
لأن كل واحد من حرفي النسب والتصغير المعنى ، فلو حذف لاختل المعنى
الذى سيق له الحرف ، وكذلك تقول في عدوى ^(٥) عديي لا غير ، واذا
دخل النسب على التصغير أعلت القياس ، فاذا نسبت الى أسيد قلت :
أسيدى بالحذف لا غير ، وما يزيد عندك ذلك بيانا مسألة " أميه "
تقول في النسب اليها أموي على القاعدة في النسب الى فعيله ^(٦) ، فاذا
صغرتها زدت ياء التصغير قبل الواو وادغمتها فيها بعد قلبها ياء وترك
ياء النسب على حالها ، فقلت : أمي لا غير . وان لم يجز ذلك قبل

-
- (١) في " ح " تكون " .
(٢) في " ق " " أولى " .
(٣) منسوب الى " أمية " .
(٤) تكلمة من " ح " .
(٥) في الأصل " عدو " .
(٦) في الأصل " فعيليه " خطأ .

التصغير ، وكذلك اذا صغرت جهني قلت : جهيني (١) وان لم يجز ذلك قبل التصغير .

ثم قال أبو القاسم : (واما عجوز ، فتقول عجيز ، ولا يجوز اظهار الواو) . (٢) وذلك أن الواو الواقعة بعد ياء التصغير ان كانت ماحركة بحركة ظاهرة في المكسر ، وكانت عينا ، أو زائدة للالحاق ، فوجهان أحدهما قلبها ياء وادغام ياء التصغير فيها على القاعدة التصريفية ، وهو أجود .

والثاني تصحيحها حملا لياء التصغير على ألف التكسير ، فتقول في أسود : أسيد ، وأسيود ، وفي جدول جديل ، وجديول ، وان كانت الواو ساكنة لفظا وأصلا ، أو لفظا دون أصل لم يكن فيها الا اعلال المذكور ، فتقول في مقام مقيم ، وفي عجوز عجيز لا غير . (٣)

(١) قلت جهني " ساقطة من " ح " .

(٢) الجمل : ٢٤٧ .

(٣) " لا غير " ساقطة من " ح " .

باب تصغير الخماسي وما فوقه

وذلك أن الخماسي العدد على ثلاثة أقسام.

أحدها : أن يكون كله أصولا كسفرجل.

والثاني : أن يكون خماسيا بزيادة واحدة كمدحرج .

والثالث : أن يكون خماسيا بزيادةتين ، كمنطلق .

فإذا صغرت الخماسي الأصول حذف الحرف الآخر منه مطلقا ،

وهو أجود ، لأنه محل التغير ، فتقول في سفرجل : سفيرج ، وفي

فرزدق ، فريزد ، وفي قذعمل ^(١) ، قذيعم ، ويجوز حذف ما قبل

الآخر وابقاء الآخر بشرطين . ^(٢)

أحدهما : أن يكون متصلا به .

والثاني : أن يكون من حروف " سألتمونيها " ، أو ما يشبهها ،

فتقول : في قذعمل : قذيعل ، وفي فرزدق فريزق ، لأن الميم في

الأول من حروف سألتمونيها ، والبدال في الثاني ، وإن لم تكن من حروف

" سألتمونيها " فإنها تشبه التاء منها ، لاجتماعها في مخرج واحد ،

ولأن كل واحد منهما يدغم في صاحبه .

ولا يصغر هذا الخماسي الأصول إلا على استكره ، لما في ذلك

من حذف حرف من أصول الكلمة ^(٣) ، فإن كان خماسيا بزيادة واحدة

(١) القذعمل : الضخم من الابل ، وانظر تعليل حذف الحرف الأخير منه

في الكتاب : ٤٤٨/٣ ، وشرح الفية ابن معطي : ١٢٠٠٦ .

(٢) شرح ابن عصفور : ٣٠٢/٢ وشرح الشافية : ٢٠٤-٢٠٥ .

قال

(٣) لما كان هذا الحذف مستكرها ، فإنه سمع الأول خفش " سفيرجل " بدون

حذف شرح الشافية : ٢٠٥١١ وشرح ابن يعيش : ١١٧/٥ ،

فانك تحذفها حيث كانت ، لاقامة بناء التصغير ، الا أن تكون رابعة ،
وهي يا ، أو واو ، أو ألف ، فانك لا تحذفها ، لأن بناء التصغير لا يختل
بإثباتها ، فتقول في قنديل : قنيديل ، وفي عصفور عصيفير ، وفي سربال ،
سريبييل ، وفي فردوس فريديس . (١)

فان كان خماسيا بزيادتين فلا بد أن تكون الزيادتان متفاضلتين
أو متساويتين ، أو متقاربتين (٢) ، فان كانتا متفاضلتين حذفت المفضول ،
لاقامة بناء التصغير ، الا أن يكون رابعا ، وهو حرف مد ولين نحو :
تجفاف ، تقول فيه : تجفيف ، ولا تحذف شيئا .

والتفاضل بين الحرفين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة على
المعنى ، ومقابلة / الأصول ، والخروج عن حروف " سألتمونيها " ، ٣١٧
والا يؤدى الى مثال غير موجود على رأى . (٣)

وما استغنى (٤) بحذفه عن حذف حرف ساواه في جواز الحذف ،
فكل واحد من المتقدم ، والمتحرك ، والداال على المعنى ، والمطحق بالأصول ،
والخارج عن الزيادة ، وما لا يؤدى الى مثال غير موجود على من قال به ،

- ====
- قال الخليل : لو كنت محقرا هذه الأسماء ولا أحذف منها شيئا
كما قال بعض النحويين لقلت سفيرجل كما ترى حتى يصير
بزنة دنينير . فهذا أقرب وان لم يكن من كلام العرب ٤١٨/٣
وحرف الجيم رواء الألف خفش محرك ، والخليل يرى تسكينه قياسا
على دنينير . انظر شرح ابن يعيش ١١٧/٥-١١٨ .
(١) شرح الفية ابن معطي : ١٢٠٧ ، وشرح ابن عصفور : ٣٠٢/٢ ،
والمقرب : ٩١/٢ .
(٢) " أو متقاربتين " ساقطة من " ح " .
(٣) انظر شرح الشافية : ٢٢٧/١ ، والمقرب : ٩٣/٢ ، وذلك نحو
" نر حر " يصفر على نريرح ، لأن نه فعيلع ، ولا يقال :
نريرح ، لأن " فعيلع " غير موجود .
(٤) في " ح " و " ق " يستغنى .

والمستغنى بحذفه عن حذف مساويه في الحذف ^(١) أفضل مما يقابله،
فميم منطلق أفضل من نونه، من ثلاثة أوجه وهي : التقدم، والتحريك
والدلالة على المعنى ^(٢)، فلذلك تحذف النون وتبقى الميم، فتقول :
مطيلق، وإذا صغرت مجلبب قلت على مذهب سيمويه : مجلبب، فالميم
وان لم تكن لللاحق، فإنها تفضل بـ"اللاحق بالدلالة على المعنى،
وبالتقدم، والمبرد يحذف الميم فيقول : جليب، لأن مجلبب ^(٣) ملحق
بمذحرج، فكما لا يجوز في مذحرج إلا دحيرج، فكذلك لا يجوز في
مجللب إلا جليب، لأنه ملحق به، ومذهب سيمويه أولى، لأن حرف
اللاحق غايته أن يفضل ما ليس لللاحق إذا لم يكن فيه ما يعضل به
حرف اللاحق، نحو : دلامص، الميم لللاحق، والألف لغير اللاحق،
وليس فيها ما يفضل به حرف اللاحق، فهي أولى بالحذف ^(٤).

وإذا صغرت : خفيدد، وعفنجج قلت : خفيدد، وعفيجج، فتحذف
الياء والنون ^(٥) من حروف "سألتعونيها"، والجيم والدا لـ"ليست"
منها ^(٦)، فهما أفضل من الياء والنون ^(٥)، لأنهما وان كانا لللاحق
كاحدى ^(٧) الدالين واحدى الجيمين، فان الياء والنون من حروف

-
- (١) "في الحذف" ساقطه من "ح".
(٢) دلالتها على المعنى من حيث أنها تدل على اسم الفاعل، وحذف
الميم يجعل بذلك المعنى. شرح ألفية بن معطي : ١٢٠٧ والمقتضب
: ٢٤٩/٢.
(٣) في الأصل : "مجللب".
(٤) انظر الكتاب : ٤٢٩/٣، والمقتضب : ٢٥١/٢ - ٢٥٢ وشرح
الشافية : ٢٥٩/١، وما نقله الشيخ عبد الخالق من رد ابن ولاد
على المبرد.
(٥-٥) ساقطة من "ح" و"ق" وانظر المقرب : ٩٥/٢.
(٦) في الأصل "منهما" بالتثنية خطأ. وهذه الكلمة ضمن ما سقط
من "ح" و"ق".
(٧) في "ح" "فأحوى" خطأ.

"سألتونيها" والجيم والبدال ليستا منها (١) ، فهما أفضل من الياء والنون من هذه الجهة ، فلذلك (٢) حذفتهما دون الجيم والبدال ، وكلاهما ملحق بهما بسفرجل ، ومثلها (٣) فيما ذكر غدودن ، وعشول (٤) .

فصل : فان كانت الزيادتان متساويتين ، فأنت مخير فسي حذف أيهما شئت ، وذلك نحو : قلنسوة ، فالنون والواو زيادتان (٥) لغير الحاق ، لعدم بناء يكون هذا ملحق به ، فالنون تفضل بالتقدم ، والواو تفضل بالتحرك ، فقد تقابل التفاضل ، فان شئت حذف النون فقلت : قليسيه فقلت الواو ياء ، لا نكسار ما قبلها ، وان شئت حذف الواو فقلت : قلينسة ، ومثله في التساوي حينئذ (٦) النون والالف زائدتان (٧) لللاحق بسفرجل ، فالنون تفضل بالتقدم ، والالف تفضل بأنها في موضع حركة ، لأنها (٨) في مقابلة لام سفرجل ، فقد تقابل التفاضل فان حذف النون قلت : حبيط ، فصار كسائر المنقوصات ، وان حذف الالف قلت : حبينط وكان الطاء محل الاعراب ، وكذلك سائر ما استوت فيه الزيادتان يجري هذا المجرى .

-
- (١) في الأصل " منهما " خطأ والمثبت من " ح " و " ق " .
 (٢) في " ح " " فكذاك " .
 (٣) في " ح " " مثلها " بالثنية .
 (٤) انظر الكتاب : ٤٢٨/٣ - ٤٢٩ .
 (٥) في " ح " و " ق " " زائدتان " .
 (٦) انظر المسألة في شرح الشافية : ٢٥٤/٣ - ٢٥٥ قال الرضي في قلنسوة : ولو قيل أحذف الواو ، لتطرفها أولى لم يبعد ، ومثله قال في الف " حينئذ " وانظر الكتاب : ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ ، والمقتضب : ٢٥٤/٢ ، وتعليق الشيخ عبد الخالق على " قليسيه " .
 (٧) في " ق " " مزيدتان " .
 (٨) في الأصل " لأنها " خطأ .

فصل : فان كانت الزيادتان متقاربتين ، فأنت أيضا بالخيار

في حذف أيهما شئت ، وذلك نحو : ثمانية ، وعلائية ، ويمان ، وشام
الاصل ثمنية^(١) ، وعلنية^(٢) ، ويسنى ، وشامي ، فحذفت إحدى
اليائين^(٣) وعوض منها الألف^(٤) ، فالألف تفضل بالتقدم ، والياء
تفضل بالتحرك ، إلا أن الياء من البنية الأصلية ، والألف مجتلبة على
سبيل التعويض ، فكانها زيدت للمد لوقوعها في موضع تكرر فيه الزيادة
فأشبهت الف صامح ، فكان حذفها أجود .^(٥)

فصل : اذا حذفت من الكلمة حرفا أو أكثر ، لاقامة بناء التصغير ،

فجائز أن تعوض من ذلك المحذوف ياء ساكنة^(٦) قبل الآخر ، وانما كان
ذلك ، لأن بناء التصغير يمكن مع العوض ولا يمكن مع بقاء الحرف المعوض
منه ، ولا يكون العوض إلا حيث يمكن ، فان تعذر العوض وجب الاختصار
على الوجه الأول ، فمما يتعذر فيه العوض ما آخره ألف التانيث نحو :
حباري ، فانك اذا صغرته بحذف الألف الأولى فقلت حبري لم يمكن
أن تقع ياء ساكنة قبل ألف التانيث / لأنك تفتح ما قبلها ابدا ،
وكذلك همزته نحو : جلولا ، فانك اذا صغرته بحذف الواو قلت :
جليلا^(٧) ، لم يمكن أن تقع ياء ساكنة قبل همزة التانيث لما قلناه في
الألف ، وكذلك اذا صغرت نحو : كساء ، ورداء على مذهب سيبويه

(١) ، (٢) هذه الكلمات الأربع مشددة الياء ، والنون ساكنة للياء في
الثلاث الأول .

(٣) الياء ان هما المضعفان .

(٤) في الأصل " الف " بدون حرف التعريف .

(٥) قال سيبويه : ٤٣٧/٣ . " واذا حققت علانية أو ثمانية أو غفارية

فأحسنه أن تقول : غفيرية ، وعطينية وثمانية ، من قبل أن الألف

ها هنا بمنزلة الف عذافر وصامح ، وانما مد بها الاسم ، وليست

تلحق بناء ببناء ، والباء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي

تلحق بناء ببناء . وانظر المقتضب ٢٥٣/٢ واعتراض الشيخ عبد الخالق

عظيمة على الرضي في شرح الكافية : ٢٥٢/٣ .

(٦) في " ق " " أن تعوض ياء " من ذلك الحذف ساكنة .

(٧) انظر تصغير جلولا وأمثالها فيما يأتي ص

قلت : كسي ^(١) ، وردى ، ولم تعوض من الحرف المحذوف يا قبل
الآخر ، لأنك فررت من اجتماع الياءات ، فكيف تعود الى ما فررت
منه ، وكذلك المصغر تصغير الترخيم ، لأن الفرض بتصغير الترخيم
الاقتصار على الأصول وحذفها جميع الزوائد التي لا تحرز المعنى
والتعويض ينافي هذا الفرض فالهم [ذلك] ^(٢) وبالله التوفيق .

فصل : فان كان سداسيا بزيادة واحدة ، فانك تحذفها
حيث كانت ، فيبقى خماسي الأصول ، فيجرى على ما تقدم في حذف
الآخر ، أو ما قبله بالشرطين ^(٣) ، وذلك نحو : قبعترى ^(٤) ، ودرديس ^(٥) ،
وعضرفوط ^(٦) ، تقول فيه : قبعث ، ودرديب ، وغضيرف ، والتعويض
جائز على ما تقدم .

فان كان سداسيا بزيادتين ، فانك تحذفهما معا ، لقيام بناء
التصغير ، إلا أن تكون ألف ^(٧) التأنيث على ما يأتي ^(٨) ، أو يكون
أحدهما بعد الحذف رابعا ، وهو حرف مدولين ، وذلك نحو : عنكبوت
تحذف الواو والتاء ، فتقول : عنكب ، وتقول في طمانينة ، وقشعريرة :
طمينينة ، وقشيعيرة ، بناء على أن الأصل من المضاعفين هو الزائد ، أو على
الامكان ، ومن يعتقد أن الثاني من المضاعفين هو الزائد ، فانه يحذفه
على الوجوب ، لأنه لا يجوز حذف الأصلي وابقاء الزائد ، فتبقى الياء

- (١) انظر مذهب سيبويه فيما تقدم ص
- (٢) زيادة من " ح " .
- (٣) انظر الشرطين فيما سبق ص
- (٤) القبعثرى : الجمل العظيم .
- (٥) الدرديس : الداهية والشيخ والمعجوز وخرزة الحب .
- (٦) العضرفوط : من دواب الجن وركائبهم .
- (٧) في الأصل و " ح " " الفى " خطأ .
- (٨) انظر ما يأتي ص

خامسة لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ، فتقول على هذا : طميئنة ،
(١) وقشيعرة ، والتعويض جائز.

وأما عيطموس (٢) ، فانك تحذف اليا فتبقى الواو رابعة وهي
حرف مد ولين ، فتقول فيه : عطييس لا غير ، ولا تحذف الواو ، لأنك
لا تستغنى بحذفها عن حذف اليا ، وما يستغنى بحذفه عن حذف نظيره
فحذفه واجب ، لأن الحذف لا يكون الا لضرورة اقامة بناء التصغير.

فصل : فان كان سداسيا بثلاث زوائد ، فانك تحذف واحدة
ان كان الرابع بعد الحذف حرف مد ولين ، وذلك نحو : مفدودن (٣)
على من جعل الزائد هو الثاني من المضاعفين ، أو على الامكان ، فتقول :
مفغدين ، ومن جعل الأول هو الزائد لم يكن الرابع حرف مد ولين ،
فيحذف الدال الأول ، فيقول : مفغدن ، ومفغدين ، فاليا عنده
انما هي على الجواز ، على ما تقدم في طمانينة . فتفهم ذلك.

ومن يفضل تضعيف الأصل على حرف المعنى يقل : غديدن ،
لأنه يحذف الميم فتبقى الواو الثالثة ، فيجب حذفها ، لاقامة بناء
التصغير ، كذا قال بعضهم . وعندى فيه نظر ، لأن حذف الميم يؤدى
الى حذف الواو ، وحذف المضاعف الثاني يستغنى بحذفه عن حذف
الواو ، والقاعدة عندهم : أن الحرف الذى يستغنى بحذفه عن حذف
زائد مثله يجيز (٤) حذفه دون الآخر ، الا أن يكون القائل بتفضيل
تضعيف الأصل يرى أن المضاعف الأول هو الزائد دون الثانى ،

(١) انظر الكتاب : ٤٤٧/٣ والمقتضب : ٢/٢٥١ .

(٢) " العيطموس " التامة من الابل والنساء .

(٣) انظر شرح الشافية : ٢٦٠/١ .

(٤) في " ق " و " ح " " يجب " .

فحينئذ يمشى ما قال في تفضيل تضعيف الاصل ، لانه لا بد من حذف
الواو على هذا التقدير ، سواء حذفت الميم أو الدال الأولى ، فتأمل ذلك .
فان لم يكن الرابع حرف مد ولين حذفت اثنين ، لقيام بنا

التصغير ، فتقول في مستخرج ، مخيرج ، واستبرق ، ابيرق ، وفي مقعنس :
مقيعس ، والمبرد يقول : عقيس على أصله في تفضيل تضعيف الاصل
على حرف المعنى ^(١) ، وقد تقدم ترجيح قول سيبويه . ^(٢)

وأما انطلاق ، فتقول فيه : نطليق ^(٣) ، لأن رابعه حرف
مد ولين بعد حذف الف الوصل ^(٤) ، وأبو عثمان المازني يقول : طليق
بحذف النون مع [الف] ^(٥) الوصل ^(٦) قال : لأن نطليق : ^(٧)

نفيعل ^(٨) ، وهو مثال غير موجود ، وهذا الذي قاله أبو عثمان غير لازم ،
لأن التصغير ^[ليس] بناءً أصلياً ، فيمتنع فيه ذلك ، وقد تقدم مثل هذا فني
باب الترقيم .

وأيضاً فانك تقول في هار هوير ، ^(٩) وفي يعد اسم رجل يعيد ،
وهذا جائز باتفاق ، ووزنه في اللفظ فويل ، ويعيل ، وليس ذلك فني
الكلام فدل أن الخروج ^(١٠) عن الأمثلة في هذا الباب غير معتبر ،
لأنه ليس أصل بناء ، وهذا واضح ان شاء الله .

-
- (١) انظر المقتضب : ٢ / ٢٥١-٢٥٢ ، والكتاب : ٣ / ٤٢٩ .
(٢) انظر ما سبق ص وذكر الفارسي في التكملة : ٤٩٥ أنه لا يقال
عقيس لأن الميم للمعنى الفاعل .
(٣) في الاصل " مطليق " وفي " ق " " مطليق " كلاهما بالميم خطأ .
(٤) في الاصل و " ق " " بعد حذف الاصل " خطأ .
(٥) تكملة من " ح " .
(٦) في " ق " " الاصل " خطأ .
(٧) انظر شرح الشافية : ١ / ٢٦٠ .
(٨) في الاصل " كفيعل " وفي " مفيعل " وكلاهما خطأ .
(٩) انظر شرح ابن يعيش : ٥ / ١٢٠-١٢١ .
(١٠) في الاصل " يدل على الخروج عن " .

فصل : فان كان سباعي العدد حذفت منه ثلاث زوائد ، أو اثنين ان كان الباقي حرف مد ولين رابعا (١) ، فتقول في بردرايا : (٢) بريدر ، فتحذف ثلاثة أحرف ، لأنه لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ، وتقول (٣) في احرنجام ، حريجيم ، فلا تحذف الا ألف الوصل والنون ، لأن الرابع بعد حذفها حرف مد ولين ، وكذلك تقول في اشهياب : شهييب ، بحذف ألف الوصل والياء فقط ، وكذلك ما أشبهه. (٤)

ثم قال أبو القاسم : (فان كان فيه زيادة (٥) حذفتها ، لأنها أحق بالحذف من الأصلي) . يحتمل هذا الكلام وجهين :

أحدهما : أن يريد به (٦) ما هو على خمسة أحرف ، وأحدها زائد كدحرج ، فانك تحذف منه الميم ، وان كانت للمعنى ، لأنها أحق بالحذف من الأصل .

والوجه الآخر : أن يريد به ما هو على خمسة أحرف أصول وفيها حرف زائد على الخمسة ، فانك تحذفه أولا ، وبعد ذلك ينتقل الى الأصول ، فتحذف منها الآخر أو ما قبله بالشرطين في ذلك (٧) ، لقيام بناء التصغير ، وهذا الوجه هو ظاهر كلام سيبويه ، وبه وقع التحميل ، فتقول في عضر فوط : عضيرف ، تحذف الواو ثم تحذف بعدها الطاء والتعويض جائز على ما تقدم .

-
- (١) كان الأولى أن يقول : ان كان الباقي رابعا حرف مد ولين .
 (٢) بردرايا : اسم موضع بنهروان بغداد .
 (٣) ساقطة من "ح" .
 (٤) انظر شرح الشافية : ١ / ٢٦١ .
 (٥) في الجمل : ٢٤٨ " زائدة " .
 (٦) في "ح" "يراد" .
 (٧) انظر الشرطين فيما سبق ص

فصل : ثم قال : (وان كانت في آخره الألف التانيث مدودة تركتها على حالها) . (١)

(٢) - يعني بقوله : تركتها على حالها - (٢) ، صغرت ما قبلها كما تصغره لولم تكن فيه الف التانيث ، وذلك أن القاعدة أن يصغر صدر الموحث بالهمزة ، كما يصغر صدر ما فيه تاء التانيث ، فتقول في معيورا : معيرا ، وفي شيوخا شيخا ، كأنك صغرت معيورا ، وشيوخا ، ثم جئت بالهمزة بعد ذلك ، وهذا متفق عليه ، واستثنى من ذلك سيبويه ما ثالثه حرف مد ولين ، كجلولا ، وبروكا ، فصغر الجميع بحذف الواو ، فقال فيه : جليلا ، وبريكيا ، واطلق أبو العباس (٣) القول في تصغير الصدر ، كما يفعل ذلك مع تاء التانيث ، فقال : بريكيا وجليلا ، فلا يحذف شيئا ، والحجة لسيبويه في الاستثناء المذكور قول العرب في ثلاثون : ثلثون ، فحمل على هذا جميع ما ثالثه حرف مد ولين إذا أشبه ثلاثون ، فعلى هذا إذا سميت بنحو : كريمان ، وكريمون ، فانك تحذف منه حرف المد [واللين] (٤) فتقول : كريمان ، وكريمون ، ولا يكون ذلك إلا بعد التسمية ، لأنه لا يشبه " ثلاثون " إلا إذا سمي به ، لأنه قبل التسمية به (٥) واحد مستعمل ، فيجرى مجراه ، فلا تحذف

- (١) الجمل : ٢٤٨ .
 (٢-٢) ساقطة من " ح " .
 (٣) انظر مذهب سيبويه وأبو العباس وحجة كل منهما في الكتاب : ٤٤٠/٢ ، ٤٤١ ، والمقتضب : ٢٦٠/٢ وما بعدهما .
 وانظر رد ابن ولاد على المبرد وفي تلك الصفحات ، وانها أيضا النكت للأعلم : ٩٢٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٠٠ وما بعدها .
 (٤) تكلمة من " ح " .
 (٥) في الأصل : " بدله " .

منه شيئا ، وسوى أبو العباس بين الجميع في الامتناع من الحذف مطلقا ،
وثليثون حجة عليه ^(١) ، وكذلك ان سميت بدجاجان قلت على مذهب
سيبويه : دجيجان بالحذف ، ودجيجان بلاحذف عند أبي العباس
على أصله ، فان سميت بدجاجتان اتفق الجميع على أنك تقول : دجيجتان
بلاحذف ، لكان تاء التانيث ، لأنها انما يصغر معها صدر ما هي فيه
باتفاق ، وهذا واضح ان شاء الله.

(١) قال الفارسي : ثليثون قول جميع العرب ، يعني بحذف الالف
في التصغير ، ارتشاف الضرب : ١/١٧٨٠

باب تصغير الظرف

وذلك أَنَّ المَعْرَبَ من الطرفين الزماني والمكاني على قسمين :
قسم يحتمل القرب والبعد مما يضاف إليه احتمالاً وضعياً ، فهذا
الضرب يجوز تصغيره ، للتنصيص على أحد الوجهين المحتملين ، وهو
القرب ، تقول : جاء زيد قبيل العصر ؛ أي قبل العصر بيسير ، وكذلك
بعيد الظهر ، و :
بضافي فويق الأرض^(١)

٣٢٠

ودوين السماء ، وكذلك ما أشبهه / تجري هذا الجرى .
وقسم موضوع للقرب ، فهذا الضرب لا يجوز تصغيره ، لأن المراد
من تصغيره حاصل منه غير مصغر ، فلا معنى لتكلف التصغير ؛ لأن الفروع
لا تتكلف الا لمزيد فائدة ، وتكلف ما لا يحتاج [إليه]^(١) ضرب من
العي ، وذلك نحو : بين ، ووسط ، وعند ، فان قيل : ان عند تستعمل
فيما قرب ، وفيما بعد ، تقول : عندى مال وهو حاضر بين يديك ، وعندى
مال وهو نا عنك .

فالجواب : أن الحضور يكون حسياً ، وهو الأصل ، ويكون معنوياً
وهو مجاز ، فحضوره في الوجهين أنه تحت ملكك وفي قبضتك ، وإلى ذلك
وقعت الإشارة بالوضع ، وهذا بين ان شاء الله .

فصل : واعلم أن اليوم ، والشهر ، والسنة ، والساعة ، واللييلة
يجوز تصغيرها ، وأما الاعلام من أسماء الشهور والايام فلا يجوز تصغيرها
عند سيبويه^(٣) ، والفرق عنده أن الضرب الأول أشد تمكناً من

(١) في الأصل «يضاف» بياء مثناة من تحت خطأ ، وليست واضحة في «ح» ، والمثبت من
«ق» . وهذا جزء من بيت في معقله أمرئ القيس وهو : وأنت إذا استدبرته سد نرجه
يضافي فويق الأرض ليس بأعزل

(٣) انظر مذهب سيبويه في الكتاب : ٤٨٠ / ٣ وهمع الهوامع :
١٥١ / ٦ ، والمبرد يصغر ذلك . المقتضب ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) تكملة من «ح» .

الضرب الثاني ، وذلك أن كل واحد من اليوم ، والشهر ، والسنة ، والساعة
والليلة يقع على ما أنت فيه ، وعلى ما يأتي ، وعلى ما مضى ، وهذا تمكن .
والضرب الثاني مخصوص بوقت يتكرر بتكرره ، فاستغنوا لذلك
عن تصغيرها بتصغير ما هو أمكن منها ، وهو اليوم ، والشهر ، والسنة .
ولا يصغر أيضاً أمس ولا غد ، لأنها لليوم الذي قبل يومك
والذي بعد يومك ، فلم يتمكننا تمكن اليوم والساعة ^(١) ، وكذلك أول من
أمس والبارحة لا يصفران . ^(٢)

فصل : والتصغير في اليوم والليلة على وجهين من المعنى :

أحدهما : أن يكون اعتبارا بنقصانه عما هو أكمل منه ، لأنه
قد يكون يوم أكمل من يوم [آخر] ^(٣) وساعة أكمل من ساعة أخرى ، وكذلك
الليلة ، ولا يتصور هذا المعنى في الشهر والسنة من جهة أن ما ينقص
من اليوم يزيد في الليل ، وما ينقص من الليل يزيد في اليوم .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك إشارة الى تقليل العمل فيه وقلة
الانتفاع به ، وهذا الوجه يجرى في الجميع .

وقد قال بعض النحاة : ان الوجه الأول يجرى أيضاً في
الشهر والسنة ، لأن الاعتماد على الأيام دون الليالي ، لأن التصرف في
غالب الأمر إنما يقع في أيام الشهور والسنة دون ليااليها .

ثم قال أبو القاسم (والامكن مذكرة كلها الا قدام وورا) ^(٤)

(١) في " ق " " والشهر " .

(٢) انظر الكتاب ٤٧٩/٣ - ٤٨٠ .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) الجمل : ٢٥٠ .

كان ينبغي أن يستثنى مع قدام ووراء ما فيه الهاء [منها] (١)
 كيمنه ، ويسرة . وكان ينبغي أيضا أن يذكر في الباب ظروف الزمان ،
 لاجتماعها مع ظروف المكان في أن المراد بتصغيرها اما التقريب ، واما
 التحقير للذات (٢) ، ان لم يتجه التقريب .

والقول في ذلك وبالله التوفيق : أن تقول : ما يصغر من
 الظروف المكانية والزمانية على أربعة أقسام .

قسم مذكر نحو خلف ، وفوق ، وتحت ، ودون في المكان ، ويوم ،
 وشهر ، وعام في الزمان ، فهذا كله يصغر على حاله ، فتقول : هو
 خليف كذا ، وفويقه ، وتحيته ، ودوينه ، وفعل يوم كذا وشهير كذا ،
 وعويم كذا .

وقسم مؤنث بالهاء نحو : يمنة ، ويسرة في المكان ، وغدوة ،
 وبكره في الزمان ، فهذا أيضا يصغر على حاله بالهاء ، تقول : هو
 يمينه كذا ويسيرة كذا (٣) ، وجاء غدية وبكيرة .

وقسم يوءنث (٤) بغير علامة ، وذلك قدام ووراء .

قال ابن جني : ومن العرب من يوءنث امام (٥) ، وكان
 القياس في هذه أن تصغر بغير علامة ، لأن القاعدة أن الحرف الرابع

-
- (١) تكلمة من " ح " و " ق " .
 (٢) في " ح " واما تحقير الذات .
 (٣) في " ح " يمنة كذا ويسرته .
 (٤) في " ح " مؤنث .
 (٥) حكى ذلك الكسائي اللسان " أم " وذكرها الفراء ، في المذكر
 والمؤنث له : ٣٥ دون أن يعزو حكايتهما للكسائي .
 وانظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٧٧ ، والمذكر والمؤنث
 لابن التستري : ٥٥ .

في المؤنث بغير علامة يقوم مقامها ، ولا يجمع بينهما ولكنها لما شذت
 بخروجها عن نظائرها ، شذوا في تصغيرها ، لأن الشذوذ يأنس بالشذوذ
 فقالوا : (١) قديمه ، ووريثه ، وأميته ، فجمعوا بين الشيء وما يقوم
 مقامه تنبيها على الشذوذ ، وذلك أن تأنيث الكلمة إنما يعلم أما بالعلامة
 الموضوعية / لذلك ، وأما بالأحكام المذكورة في باب التأنيث ، وقدم
 ووراء ، وأمام في أحد وجهيها مؤنثات ، وليس فيها شيء ما ذكر (٢)
 فيعلم به تأنيثها فأظهروا العلامة في التصغير وجمعوا بينها وبين الحرف
 الرابع على خلاف المفهوم ، بضرورة التنبيه على التأنيث ، وهذا بين
 أن شاء الله .

وقسم صفر على غير بناء المستعمل ، وذلك في أسماء العشيمة ،
 قالوا في مغرب الشمس : مغربان ، وفي العشي عشيان ، وقالوا فيهما :
 مغربانات ، وعشيانات ، كأنهم جعلوا الحين اجزاء (٣) ، لأنه كلما
 مضى منه جزء خلفه جزء آخر ، وكل واحد من تلك الأجزاء مغرب
 وعشي ، كما قالوا : عظيم المناكب ، ومفارق رأسه ، وإنما هو منكب ومفروق ،
 ولكنهم جعلوا كل جزء منكبا ومفوقا ، وهو كثير في كلامهم . (٤)

- (١) ساقطة من "ح" .
 (٢) في الأصل "و" "ق" "يذكر" والصواب المثبت ، لأنه قد ذكر
 فيما سبق .
 (٣) الكتاب : ٤٨٤/٣ ، وانظر المقتضب : ٢٧٧/٢ .
 (٤) في الأصل "عشاية" وفي "ق" "عشيات" بضم ففتح ، ويا
 مشددة والصواب ما أثبت من "ح" بفتح العين ثم شين
 مشددة ثم الف ، لأن مكبر عشيية عشاة ، تجعل أولى ياء
 عشية شينا مفتوحة ، فتدغم الشين في الشين ، وتنقلب الياء الفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها . شرح الشافية : ٢٧٥/١ ، وانظر
 الكتاب : ٤٨٤/٣ .

وقالوا : في عشية ، وعشيشية ، وفي الأصل ، أصيلان ، فكانهم
 حين قالوا : مغيربان ، وعشيان ، وعشيشية إنما صفروا مغربان وعشيان ،
 مثل ندمان وعشاة وذلك على تقريب حين من حين ، وتقليل ما بينهما ،
 وعلى هذا المعنى صفروا غدوة وضحوه ، فالمراد بغدية وضحية القرب من
 طلوع الشمس ، كما أن المراد بعشيشية القرب من غروبها .
 ثم أنشد أبو القاسم في الباب بيت القطامي شاهداً على تأنيث
 قدام وهو : (٣)

قدييمة التجريب والحلم انني أرى غفلات العيش قبل التجارب
 والشاهد فيه الحاق علامة التأنيث في التصغير ، ولو كان مذكراً لم يجز
 ذلك ، و " قدييمة " نصبت (٤) على الظرف بفعل تقدم في بيت
 قبله وهو :

صريع غوان راقهن ورقنه ————
 لدن شب حتى شاب سود الذوائب
 فالعامل في لدن ، وقدييمة " راقهن ورقنه " ، والغواني جمع غانية ،
 وهي التي غنيت لجمالها (٥) عن الزينة ، ومعنى راقهن : [أى (٦)
 أعجبهن بجماله وشبابه ، ورقنه ، أعجبته ، ولدن ، أى من وقت شبابه الى وقت
 شبابه قبل أن يجرب الأمور ، ويكون له حلم ينهاء عن القبح ، فإن

-
- (١) مثل هذا ورد في الكتاب : ٤٨٤-٤٨٥ ، وشرح الشافية : ٢٧٥/١ .
 (٢) في " ق " " عشيان " بالتصغير خطأ ، والصواب المثبت بفتح
 فسكون ، ثم فتح ، انظر الكتاب : ٤٨٤/٣ .
 (٣) البيت في الجمل : ٢٥٠ وهو في ديوان القطامي : ٥٠ ، و في
 المقتضب : ٢٨٣/٢ ، ٤١/٤ ، والمذكر والمؤنث للأنباري : ٣٢٢ ،
 والحلل : ٣٣٣ .
 (٤) في " ق " " بالنصب .
 (٥) في " ح " " بجمالها " .
 (٦) زيادة من " ق " .

غفلت المعيش ولذاته انما هي قبل التجارب والفكرة في العواقب
ويروى انني بكسر الهمزة على الاستثناف ، وأنني بفتحها ، وهو مفعول
من أجله ، وفي المكسورة ذلك المعنى ^(١) كقوله تعالى : * ويصلني
سعيي * انه كان في أهله مسرورا * ^(٢)

وانما قالوا : وريئة في لفظة من جعل الهمزة أصلية ، ^(٣)
ومنهم من يقول : وريت بكز ، أى ساترت ^(٤) ، ولاسها على هذا
ياء بدليل أن الفاء واو وتصغيرها على هذا : وريه على مذهب سيبويه ،
ودخول التاء ^(٥) على هذا جار على القاعدة في ثلاثي المؤنث المجرد .
وعلى طريقة أبي عمرو ورييه . ^(٦)

ويحتمل أن تكون المادة الأولى راجعة الى هذه المادة ،
ويكون اثبات الهمزة من باب اجراء المنقلب مجرى غير المنقلب . والله أعلم .
ثم قال : (وما كان من الاماكن والزمان غير متمكن لم يجز
تصغيره) . ^(٧)

رد الشلوبين هذا الموضع عليه ، بأنه لو كانت هذه علة توجب
امتناعا ، لم يصغر قبل وبعد ، لاتصافهما ^(٨) بذلك .
واجيب بأن التصغير فيهما على خلاف القياس كما قاله أبو القاسم ،
فهو محفوظ لا يقاس عليه . والله أعلم .

-
- (١) أى معنى المفعول لأجله ، وما ساقه من شرح للبيت واعراب استفاده
من ابن السيد في الحل : ٣٣٣-٣٣٤ .
(٢) الانشقاق : ١٢-١٣ .
(٣) في الأصل : " أصليا " .
(٤) في " ق " استاترت " خطأ .
(٥) في الأصل و " ق " " اليا " بالتحية خطأ .
(٦) انظر مذهب أبي عمر فيما تقدم ص
(٧) الجمل : ٢٥٠ .
(٨) في الأصل " لاتصاليهما " خطأ .

باب تصغير الأسماء المبهمة

لما كان لهذه الأسماء حكم بين حكيمين أفردا بالذكر ، وذلك أن التصغير تصرف في لفظ المصغر ، والأسماء المبنيات غير قابلة لتصرف اللفظ ، لكن لما كان لهذه الأسماء تعلق بالتمكن من جهة أنها تثنى وتجمع ، وتوصف ، ويوصف بها ، وتعلق بغير التمكن ، من جهة أنها مبنية ، لتوغلها في شبه الحرف ، جعلوا لها / منزلة بين المنزلتين ٣٢٢ فصغروها اعتبارا بتعلقها ، ولم يوفوها وجوه التصغير كلها اعتبارا بتعلقها بغير التمكن الذي لاحظ له في التصغير ، فتركوا أوائلها على حالها ، وزادوا الفاء في آخر المقصود منها ^(١) ، وقبله في الممدود ، ليكون عوضا من فوات ضم أوائلها للتصغير وربما استعمل ياء التصغير فيها ثانية ^(٢) على ما يأتي ^(٣) ان شاء الله ، فكذا قالوا في تصغير ألي : أليا ، وفي تصغير آلاء ^(٤) ألياء ، والذي : اللذا ، والتي اللتيا بفتح ما قبل ياء التصغير في جميع ذلك على حكم التصغير .

وما كان منها على حرفين نحو : ذا ، وتا ، فانه لا يمكن تصغيره على لفظه المستعمل ، لأن ياء التصغير لا تقع الا الثالثة ، متوسطة لفظا أو أصلا ، فلو صغروا على لفظه المستعمل ، فكانت ياء التصغير ثانية وتأخرة ، فوجب رد الكلمة الى أصلها ، وهو : ذي بيا مشددة ، فصغروا فوقعت ياء التصغير بين اليائين ، وزدنا بعد الآخرة ^(٥)

-
- | | |
|-----|------------------------------|
| (١) | الكلمة : ٥٥٠٦ . |
| (٢) | في الأصل " ثابتة " خطأ . |
| (٣) | في " ح " على ما يلزم " خطأ . |
| (٤) | هنا " الآ " : الممدودة . |
| (٥) | في " ح " " الآ " خيرة . |

الفا عوضا من ضم الأول على ما مضى فقلنا : ذيبا ، فلما اجتمعت ثلاث
 ياءات لم يكن بد من حذف احداها ^(١) ، فرارا من الثقل ، فلم يمكن
 حذف ياء التصغير ؛ لثلا يختل معناه ، ولا حذف الثالثة لما كان يلزم
 عليه من فتح باء التصغير ، لا جل الألف التي بعدها ، وياء التصغير
 لا تقبل الحركة أصلا ، كما لا تقبلها الف التكمير ، لأنهما متقابلان ،
 فلم يحق الا حذف الأولى ، فلذلك وقعت ياء التصغير ثانية في الاستعمال
 وهي في الأصل الثالثة ، وتقول في " تا " المشار به الى المؤنث : تيبا
 على ما ذكر في " ذا " . ولم يصغر من أسماء الإشارة الى المؤنث ^(٢)
 غيرها ، كما لم يثنوا غيرها ، وذلك من باب الاستغناء بالشيء عن الشيء .
 فان قيل : أما الاستغناء بتصغير " تا " عن تصغير " ذى " و
 " ذهي " و " ذه " فظاهر ، لأنهم لو قالوا فيها ، ذيا بفتح الأولى
 لالتبس بالمذكر ، ولو تركوه مكسورا فقالوا : ذيا لخالفوا القاعدة وهي :
 أن ياء التصغير لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ، لأنها في مقابلة ألف
 التكمير ، وأما استغناؤهم بتصغير " تا " عن تصغير " تي " فدعوى .
 الجواب أنهم لو صغروها لم يكن بد من أحد أمرين ، اما فتح
 التاء ، واما كسرها ، فان تركوها مكسورة خالفوا القاعدة ، وان فتحوها
 عادوا الى " تا " فإذن ولا بد من الرجوع الى " تا " ، فالبقاء معها
 أولى من تكلف عمل لا دليل عليه . ^(٣)

رأى الأمر يفضى الى آخر فصير آخره أولا
 فلهم هذا والله أعلم قالوا بالاستغناء ، وأيضا فان " تا " أكثر
 استعمالا من " تي " وبالله التوفيق .

(١) في الأصل و " ق " احداهما بالتثنية خطأ .

(٢) في " ق " من أسماء الإشارة المؤنثة .

(٣) سبق ص

فصل : فاذا ثبت اللذيا ، واللثيا ، وذييا ، وتيا قلت :

اللذيان ، واللثيان ، وذيان ، وتيان ، فحذفت الألف المزيدة في آخر المصغر عوضا من ضم الأول ، لالتقاءها ساكنة مع ألف التثنية ، كما فعل ذلك قبل التصغير ، كذا يقول الأٌخفش .

ويقول سيبويه : انما حذفت لمجرد المعاقبة لما بعدها ، كما أن التنوين حذف لمجرد معاقبة الف الندبة اذا قلت : واغلام زيدا ، ولولا ذلك لحرك ، لالتقاء الساكنين .

وتظهر شرة الخلاف في جمع اللذيا ، فمن زعم أن الحذف لالتقاء الساكنين قال : اللذيون ، واللذيين . كالمصطفون ، والمصطفين ، ومن زعم أنه انما حذف لمجرد المعاقبة قال : اللذيون واللذيين بضم الياء في الرفع وكسرها في الجر . (١)

وفي نسبة كل واحد من القولين اضطراب سببه اضطراب الرواية في الكتاب ، فأثبتها السيرافي على ما سقناه هنا ، وعكسها الأٌستاذ

أبو الحسين وغيره ، وكل تكلم على ما ثبت عنده في روايته / وبالله التوفيق . ٣٢٣

وزعم ابن خروف أن من قال الذين في الأٌحوال الثلاثة قال : اللذيين ، ومن قال : اللذون ، وهم كنانة قال : اللذيون (٢) رفعاً ،

(١) انظر قول سيبويه في الكتاب : ٤٨٨/٣ وقول الأٌخفش في المقتضب

: ٢٨٩/٢ إلى مذهب سيبويه ذهب المبرد ، ونسب الأٌعلم في النكت : ٩٥٠ موافقته للأٌخفش وما في المقتضب يخالف ذلك . ومذهب الأٌخفش أنه لما حذفت الألف المزيدة بقي ما قبلها مفتوحا ليدل على الألف المحذوفة ، وعليه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية سوى أن نون الجمع مفتوحة ونون التثنية مكسورة .

انظر شرح ابن يعيش : ١٤١/٥ وشرح الشافعية : ١٨٨/١ . بضم الياء المشددة في حالة الرفع ، وكسرها في الحالتين الآخرين شرح ابن يعيش : ١٤١/٥ . (٢)

واللذين نصبا وخفضا ، وهذا الذى قاله أظهر ^(١) ، والله أعلم .

ثم أنشد : ^(٢)

(ألا قل لتيا ...) البيت

شاهدا على تصغير " تا " على " تيا " على حسبما تقدم ، ومعنى البيت : ألا قل لهذه المحبوبة قبل مرورها اسلمي ، و " المرة " من المرور كالجلسة من الجلوس ، وهي الهيئة ، وقيل : المرة القوة من قوله تعالى : ذمرة فاستوى * ^(٣) أى قبل عزمها في النهوض واستحكام نيتها وهو من قولهم : استمر مذهبه على كذا ، و " تحية " مصدر لا سلمى ، لأنه تحية .

ثم قال أبو القاسم : (وفي تصغير اللاتي ^(٤) اللتيات) .

ليس اللتيات تصغير اللاتي على اللفظ ، وإنما ذلك على المعنى ، وإنما أراد أنك رجعت الى الواحد ، وهو التي ، فصفرته فقلت : اللتيا ، ثم جمعته بالالف والتاء ، فقلت : اللتيات ، كما تقول في تصغير دراهيم : دريهمات ، وتفسيره أنك رجعت الى واحد ، وهو درهم ، فصفرته ، فقلت : دريهم ، ثم جمعته بالالف والتاء ، فقلت : دريهمات ، وكان حق " اللاتي " ^(٥) أن يصفر على لفظه ، لأنه من قبيل أسماء الجموع ، وأسماء الجموع كلها تصفر على الفاظها ، لأنها من قبيل الاحاد في اللفظ ، وموضوعة للقليل ، وإن جاز أن يعنى بها الكثير كغيرها ، ولكنهم استغنوا عن ذلك بما ذكر .

(١) في " ح " " ظاهر " .

(٢) البيت بتمامه كما في الجمل : ٢٥١

ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمي تحية مشتاق اليها متيهم وهو مطلع قصيدة للأعشى الكبير في ديوانه : ١١٩ ، وانظره في الحلل :

٠٣٣٥

(٣) النجم : ٠٦

(٤) في " ق " " اللتي " هكذا بلامين . وانظر الجمل : ٢٥١

(٥) في " ق " " اللتيات " .

فصل : ونقصه التنبيه على تصغير المجموع ، وعلى تصغير الترخيم .

والقول في ذلك أن جموع السلامة كلها ، لمذكر [كانت] أو لمؤنث ^(١) تصغر على ألفاظها ، لأنه لا مانع من ذلك من طريق المعنى ، إذ ^(٢) كان اللفظ موضوعاً للقليل ، وهو العشرة فما دونها ، وتصغير الجمع إنما يراد به تقليله ، ولا تدافع بين المعنيين ، فتقول : في زيد ^(٣) ، زبيدون ، وفي جعفرين ^(٤) جعيفرون ^(٥) ، وفي هندات هنيذات ، ويجوز لك مع هذا ، أن ترجع إلى واحد ها فتصغره ، ثم تجمعها على ما يقتضيه قياسه ، وصورة هذه المسألة كصورتها إذا صغرت الجمع على لفظه ، ولم ترجع إلى الواحد ، والاختلاف إنما هو في القصد كمسألة : منصور العرخم على اللغتين معا ، إلا أنك إذا صغرت الجمع على لفظه كان المراد بذلك تقليل العدد ، وإذا رجعت إلى واحد فانما أردت تحقير ذاته ، ولم تذهب إلى تقليل عدده جرياً على القاعدة ^(٦) المذكورة أولاً ، وتقول في هندات : هنيذات إذا صغرت على لفظه من غير اعتقاد تكلف ، وإذا رجعت إلى الواحد اعتقدت الحاق هاء التانيث على القاعدة في تصغير ثلاثي المؤنث المجرد ، ثم لما جمعت ذلك الواحد حذفته هاء التانيث الملحقة في الواحد ، لأنجل التاء الواردة ، لأنه لا يجمع بين تاء تانيث في كلمة واحدة ، فتفهم ذلك .

-
- (١) في الأصل " المذكر والمؤنث " وفي " ق " للمذكر أو للمؤنث ، والمثبت من " ح " والتكلمة منها أيضاً .
 (٢) في الأصل و " ق " إذا " خطأ والمثبت من " ح " .
 (٣) في " ح " " زيد " وفي الأصل " زيدون " مرفوعاً .
 (٤) في " ح " " جعفران " خطأ .
 (٥) في " ق " " جعيفرين " انظر شرح ابن يعيش : ١٣٢/٥ .
 (٦-٦) ساقطة من " ح " .

ويلحق بجموع السلامة في الوجهين من التصغير على اللفظ ،
والرجوع الى الواحد على حسبما تقدم أربعة أبنية من جموع التكسير
وهي أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة ، فتقول في أجمال : أجيال ، وفي
أكلب ، أكليب ، وفي أرغفة ، أريغفة ، وفي فتيه ، فتيه ، وان شئت
رجعت الى الواحد فصفرته ، ثم جمعته على قياسه المذكور في بابه على
المعنيين . (١)

وما يصفر على لفظه أسماء الجموع كقوم ، ورهط ، وابل
وغنم (٢) ، ولا بد من مراعاة القاعدة في التصغير ، وهي الحاق العلامة
في ثلاثي المؤنث المجرد ، فتقول في ابل : أبيله ، وفي غنم ، غنيمه .
وسأل سائل هل يقال في قوم قويه على قولهم : قامت القوم بتأنيث
الفعل .

الجواب أنه لا يجوز ، لأن تأنيث فعله (٣) كإنيثه في نحو
قامت الرجال لا يعتبر هنا ، كما لا يعتبر في باب ما لا ينصرف ، لأنه
انما عرض (٤) / بلحظ جماعة ، ويزول بلحظ جمع ، فلا يعتد به . ٣٢٤
فصل : وأما أسماء الأجناس كخيل ، ونحل ، وتمر (٥) ،
فإنها بمنزلة أسماء الجموع في أنها تصفر على ألفاظها ، لأنها أحاد

- (١) انظر شرح ابن يعيش : ٥ / ١٣٢ .
(٢) لأبي الحسن الأخفش تفصيل في السألة وهو : أنه اذا كان
لاسم الجمع واحد من لفظه صفر على لفظ الواحد مثل
صحب ، وركب ، فان لهما مفردين ، وهما صاحب ، وراكب ، فيصفران
على رويكب ، وصويحب . انظر ارتشاف الضرب : ١ / ١٨٢ ، وانظر
السألة في التبصرة : ٧٠٥ ، وشرح ابن يعيش : ٥ / ١٣٣ .
(٣) في الأصل "فعلة" بتاء معقودة . خطأ .
(٤) في الأصل و "ق" "عوص" بالواو . خطأ .
(٥) في "ق" "ثمر" خطأ .

مثلها ، تقع على متعدد (١) ، الا أنها تخالفها في أن الموصوت منها لا تلحقه هاء التانيث في التصغير ، فرقا بينه وبين واحد ، وقد تقدم ذلك ، فتقول في نخل ، ونحل ، وتمر ، نخيل ، ونحيل ، وتمر على اللغتين معا ، وتصغير هذا الضرب على لفظه يدل على أنه ليس بتكسير ، لأنه اذا ذاك خارج عن أبنية القلة .

فان قال قائل : لم لم يكن على وجهين أحدهما أن يكون أصلا والواحد ثان عنه فخرج بالتاء الفارقة بين الواحد والجنس ، فيكون تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب .

والثاني : أن يكون ثانيا عن الواحد على القاعدة في التكسير كما قال سيبويه في تخمه ، وتخم ، وتهمة ، وتهم ، فيكون تصغيره على لفظه على الوجه الأول ، ويرجع على الثاني الى الواحد ، فيصغر ثم يجمع بالألف والتاء .

فالجواب أن ذلك محتمل وفيه نظر . وعلى ذينك اللحظين تنبنى

مسألة في الايمان وهي :

من حلف أن يأكل تمرا واحتيج الى اللفظة هل يبر بأكل واحدة أو لا يبر الا بأكل ثلاث أو شنتين على خلاف الناس في أقل الجمع ، فيظهر أن من جعل تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب يقول بالأول ، كما أنه من حلف أن يضرب غلامه ضربا ، فانه يبر بضربه واحدة ، بناء على القاعدة في أسماء الأجناس أنها يعبر بها عن القليل والكثير مما يتناوله (٢) اللفظ ، ومن يجعل (٣) تمرا تكسير تمره قال : بالثاني بناء

(١) في "ق" "على ما تعدد" .

(٢) في "ح" "ما لا يتناوله" خطأ .

(٣) في "ق" "جعل" .

على أن تمر من تمر على هذا التقدير بمنزلة رغيف من أرغفة ، فكما أنه من حلف أن يأكل أرغفة ، فانه لا يبر الا بأكل أقل الجمع ، فكذلك من (١)
حلف أن يأكل تمر لا يبر الا بأكل أقل الجمع والله أعلم.

فصل : وأما ما عدا ما ذكر من جموع التكسير فان شيئا من ذلك لا يصفر على لفظه ، للمناقضة التي بين صيغتي التصغير والتكسير ، وذلك لأن هذه تقتضي التقليل وهذه تقتضي التكثير ، فلما تدافع المعنيان وجب الرجوع الى الواحد المستعمل أو القياسي ، ان كان غير مستعمل فتصفره وتجمعه على قياسه ، وهذا ان لم يكن له جمع قلته ، فتقول فسي مساجد : مسجديات ، وفي مذاكر ، ذيكرات (٢) ، وفي سمحلة سميحون ، ترجع الى مسجد ، وذكر ، وسمح ، وان لم يستعمل .

فان كان له جمع قلته جاز الاقتصار عليه ، لأن الفرض بتصغير الجمع تقليله ، وهذا المعنى حاصل بالرجوع الى جمع القلة ، فيصح الاكتفاء به على هذا ، فان أردت مع هذا المبالغة في القلة صفرته على لفظه ، فقلت في الكلب أكيلب ، وفي اجمال أجيمال ، وفي فتية فتية . (٣)

فصل : ولا أعلم شيئا من جموع الكثرة صفر على لفظه الا في موضعين : أحدهما مسألة أصيلان على قول القاضي السيرافي ، ومسألة أشياء على قول أبي الحسن .

أما أصيلان ، فان السيرافي يقول : كأنهم جمعوا أصيلا على أصلان ، كزغيف وزغفان ، ثم صفروه شذوذا ، وقال ابن جنى في التوجيه

-
- (١) في "ح" "لمن" .
(٢) في الأصل "و" "ق" "مذكرات" . خطأ .
(٣) انظر المسألة في ارتشاف الضرب : ١١٣/١ .

انما امتنع تصغير جمع الكثرة على لفظه ، لما في ذلك من تدافع الكثرة والقلة في المثال الواحد في حالة واحدة ، وليس ذلك في تصغير الظرف (١) لأنه انما يراد بتصغيره التقريب (٢) ، فلا مانع اذا من تصغيره ، ورده الشلو بين بأنه تقليل في التحصيل ، لأن اللفظ حينئذ انما يتناول الاوقات القريبة من الليل .

وفي هذا الرد نظر ، وذلك أن المراد بتصغير الجمع تقليل عدده ، وليس ذلك في أصيلاً ، وبيان ذلك أن الأصيل هو العششي ، فكانهم جعلوه أجزاء متعددة عشرين مثلاً أو / ثلاثين فصغروا اللفظ ٣٢٥ تنبيهها على تقريب الأجزاء من الليل ، ولا يلزم من ذلك تقليل عددها ، بل يكون كل واحد من تلك الأجزاء مصغراً دونه مكبراً ، فتكون الأجزاء كلها قريبة من الليل ، فيكون التقليل راجعاً إلى كل جزء في ذاته ، وإنما المحذور تقليل العدد في جمع الكثرة ، (٣) فما قاله ابن جني على هذا صحيح ، فتأمل . وبالله التوفيق .

مسألة (٤) : قد تقدم أن القاعدة في نحو تصغير : فعيلان فعيلان بسلامة الألف ، لفتح (٥) ما بعد ياء التصغير ، إلا أن تكون العرب قد كسرتة على فعالين ، وصحت فيه النون ، فيجب حينئذ اتباع التصغير التكمير ، فتقول في سرحان : سريحين ، لقولهم : سراحين ، وفي سلطان سليطين ، لقولهم : سلاطين ، وفي دكان ، دكيكين ، لقولهم :

-
- (١) في "ح" "الظروف".
 (٢) في الأصل "التعريف" واضحة . وهي خطأ.
 (٣-٣) ساقطة من "ح".
 (٤) هذه المسألة ساقطة من "ح". وانظر في هذا الموضع الكتاب :
 ٤٢٠-٤٢٣ ، والمقتضب : ٢/ ٢٦٤.
 (٥) في "ق" "بفتح" وهو متجه.

دكاكين ، فتقلب الالف ياء لكسر ما بعد ياء التصغير ، كما انقلبت ياء لكسر ما بعد الف التفسير ، فان لم تكسره العرب على فعالين ، أو كسره على فعالين ، ولم تصح فيه النون وجب (١) سلامة الالف فيه ، لوجوب فتح ما بعد ياء التصغير ، كما يجب ذلك في باب فعلى ، لتمحض شبه الالف والنون هنا بالالف والهمزة ثمة ، فقولهم : أصيلان ، وهو تصغير اسم آخره الف ونون زائدتان ، فاثبات الالف جار على القاعدة المذكورة ، لأنه لم ينطق به مكبرا فيكسر ، والا كسر على تقديره .

وحكى ارتباطها وامتناعها من الدخول تحت الاقيسة .

قلت المعتمد عليه ما قدمته (٢) أولا ، ولعل الفارسي انما قال ذلك لضرب من التصرف في المقال ، دون نظر الى القاعدة ، لأن الرجوع الى القواعد انما يكون (٣) على وجه الفتوى ، ومقام الفتاوى دون مقام المناظرات (٤) . والله أعلم .

فصل : وأما مسألة أشياء ، فانها عند أبي الحسن "أفعلا" محذوفة (٥) الهمزة التي هي لام تخفيفا ، فقليل له كيف تصغيرها ، فقال : أشياء ، فقليل له : هلا رددته الى واحد ، فقلت شيئات ، لأن أفعلا لا تصغر على لفظها ، فلم يأت بمقتنع .

قال الفارسي : والجواب عن ذلك أن أفعلا في هذا الباب (٦) انما جاز تصغيرها ، لأنها صارت بدلا من أفعال ، بدلالة اضافة العدد

-
- | | |
|-----|--------------------|
| (١) | ساقطة من "ق" . |
| (٢) | في "ق" ما مهمته . |
| (٣) | في الأصل "يتكون" . |
| (٤) | في "ق" المناظره . |
| (٥) | في "ح" فحذفت . |
| (٦) | في "ح" "الموضع" . |

القليل اليها ، وتذكيرهم اياه في نحو ثلاثة أشياء ، فلذلك جرى عليها ما جرى على "أفعال" من الأحكام ، فلم يجتمع على هذا في الكلمة ما يتدافع من ارادة التقليل والتكثير في شيء واحد فيمتنع تصغيره .

فصل : وأما تصغير الترقيم ، فيكون في الاعلام وغيرها عند سيبويه ، وقصره الفراء^(١) على الاعلام اعتبارا بترقيم النداء ، وحكمه أن تحذف من الاسم الذي تريد تصغيره جميع زوائده ، والاقتصار على الأصول ، الا علامات التانيث الثلاث ، التاء ، والالف ، والهمزة ، وعلامة التثنية وجمعي التصحيح نحو الزيدون والهندات ، وزيادة أفعال وأفعال وأفعله في حال التكسير ، فانه لا يحذف شيء من هذه العلامات . أما التاء فلأنها يجب الحاقها في كل مؤنث ثلاثي أصلا كهند ، أو صيرورة كزنب ، تقول فيهما : هندية وزنيبة^(٢) ، فاذا صفرتها وجب اثباتها .

وأما الالف والهمزة فلو حذفنا لم يكن بد من الحاق التاء على الأصل المذكور ، فاز ولا بد من العلامة ، فبقاء الكلمة على ما هي عليه أولى من حذفها واجتلاب^(٣) حرف أجنبي يعطى / معناه ، وأما علامة التثنية وجمعي التصحيح ، فان حذفها يخل بالمعنى الذي سقت له ، فينبغي على ما تقدم أن يكون كميث تصغير كمت غير مستعمل ، يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولو كان اذا جرى على المؤنث تصغير كماء^(٤) كحمراء لم يجز حذف الهمزة منه^(٥) على ما تقدم ،

-
- (١) انظر الكتاب : ٤٧٦/٣ ، والمقتضب : ٢٩٢/٢ ، وشرح الشافية : ٢٨٣/١ .
- (٢) في الأصل "زينبه" خطأ .
- (٣) في "ق" "واجتناب" واضحة بالنون ، وفي الأصل تحتل القراءتين ، والتصويب من "ح" .
- (٤) في "ح" "كميتا" خطأ .
- (٥) ساقطة من "ق" .

وأما قوله: (١)

وكمتا مدماة

فلا دليل فيه ، لأن فعلانة (٢) قد يجمع على فعل كورد وورد ، وان كان قليلا . والله أعلم .

وحكى سيبويه في ابراهيم بريه (٣) على تشبيهه (٤) الاصل

بالزائد . وبالله التوفيق .

(١) البيت بتمامه :

وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وهو لطفيل الفنوى . وهو في الكتاب : ٧٧/١ والحقتضب : ٧٥/٤
والجمل : ١١٦ ، والحلل : ١٤٦ وقد سبق تخريجه ص :

(٢)

الكتاب : ٤٧٦/٣ وانظر أيضا : ٤٤٦/٣ حيث صغر ابراهيم

(٣)

على : بريهم ، وانظر رد المبرد على سيبويه في تفسير ابراهيم

على " بريهم " فيما نقل من شرح السيرافي ورده عليه في هامش

الكتاب : ٤٤١/٢ ، ورد الفارسي أيضا على المبرد في المسائل

الحلبات : ٣٧٩ .

(٤) في الاصل " على تشبيهه " .

(١)

باب النسب

النسب والاضافة والاسناد في اللغة بمعنى واحد ، الا أن النحويين اصطلاحوا للفرقة بين الالباب ، فخصوا النسب بما لحقه من آخره ياءً مشددة على معنى الوصف ، وخصوا الاسناد بما ^(٢) ضم الى غيره على جهة الافادة ، وخصوا الاضافة بما ^(٢) ضم الى غيره على جهة التخصيص أو التعريف. ^(٣)

ثم ان هذه الياء المذكورة تلزم الاسم المنسوب اليه أربعة تغاير ، تغايران من جهة اللفظ وهما : لزوم كسر ما قبلها ، ونقل الاعراب اليها ، وتغايران من جهة المعنى وهما : نقله الى باب الصفة المشبهة فيجرى مجراها في جميع ما ذكر فيه من الوجوه ، ونقله من مدلول الى مدلول آخر ، ألا ترى أن غرناطة اسم للمدينة المحروسة ، ومدلول غرناطي الرجل المنسوب اليها .

فصل : ولما لزمّت هذه التغاير الاربعة ، صارت كالتمهيد لما أوردف عليها من التغاير الآتي ذكرها ، وهي على ضربين : مقيس وغير مقيس .

فغير المقيس ما غير على سبيل التوطئة والاشعار بأن الباب باب تغاير ، فهذا الضرب موقوف على الوارد منه .

- (١) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٠٩/٢ اختلاف النحويين في تسمية هذا الباب ، ورجح أن الصحيح تسميته باب الاضافة ، قال : لأن الاضافة أعم من النسب ، لأن النسب في العرف انما هو اضافة الانساب الى آباءه وأجداده .
- (٢) في الأصل " بم ضم " هكذا في كلا الموضعين .
- (٣) في " ق " " والتعريف " .

وأما الضرب المقيس فهو ما غير بسبب الاستثقال على ما يأتي

تفصيله بعد ان شاء الله .

ولما كثر التفسير في هذا الباب ، بدأ أبو القاسم بذكر
أشياء من نوادره على سبيل التوطئة للضرب المقيس ، وقد علم أن الأصل
بقاء الاسم على ما كان عليه قبل لحاق الياء ^(١) من عدم التفسير ،
إلا ما أوجبه لحاقها من التفسير المذكورة ، وأنا أذكر تلك النوادر
وما قيل فيها واحدا واحدا ان شاء الله .

(٢)

فمن ذلك قولهم في النسب الى العاليه ، وهي موضع مرتفعة

علوى . بضم العين ، والقياس على ، وكأنهم خافوا اللبس بالنسب الى
"عاليه" اسم امرأة ^(٣) ، فبنوا الاسم على فعل ، ليقع الفرق .

(٤)

ثم قال : (وفي النسب الى الشتاء : شتوى) .

ثبت في كتاب سيبويه بالضبطين ، بفتح التاء وسكونها ^(٥) ،

فأما شتوى بفتحها فلا خلاف أنه على غير قياس ، وكأنهم بنوا الاسم على
فعل مثل عصا ، فقالوا شتوى مثل عصوى ^(٦) ، فهو من تغيير

النسب . وأما شتوى بسكونها ، فإن صح أن الشتاء جمع شتوة ، كان

قولهم في النسب الى الشتاء : شتوى بسكون التاء على القياس ، لأن النسب

(١) في الأصل و " ق " " التاء " منقوطة من فوق .

(٢) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة ، وما كان دون ذلك من

جهة تهامة فهي السافلة . معجم البلدان " عاليه " .

(٣) ذكر الأعلام أنهم قالوا علوى نسبة للعلو ، لأنه معنى العاليه ،
أو ليفرق بين نسبة هذا الموضع وامرأة اسمها العاليه . النكت :

٠ ٨٨٣

(٤) الجمل : ٢٥٢ .

(٥) لم أقع على هذا في الكتاب . والله أعلم .

(٦) في " ح " " فقالوا شتوى وعصرى " .

(١)

الى الجموع انما يقع على واحد ها دون الفاظها ، وهذا [هو] قول الزبيدي (٢) ، وغيره عنده (٣) غير صحيح ، وان كان الشتاء والشتوة مترادفين على الزمان الواحد ، كان القياس في النسب الى الشتاء : شتائي ، أو شتاوي ، مثل النسب الى كساء والى شتوة شتوي ، والشذوذ على هذا القول انما هو في الاقتصار على النسب الى الشتوة دون الشتاء ، وهو قول ابن الضائع .

(١) زيادة من " ح " و " ق " .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، بضم الزاي نسبة الى قبيلة " زبيد " اليمنية لا الى مدينة " زبيد " بفتح الزاي عالم باللفة والأدب شاعر ، ولد ونشأ بـاشبيلية ولد سنة ٣١٦ ، وتوفي سنة ٣٧٩ . اشادة التعيين : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ٨٤ / ١ ، والاعلام : ٨٢ / ٦ .

انظر قول الزبيدي في الواضح : وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩١ ، ومذهب الزبيدي هذا ، هو مذهب أبو العباس المبرد وميرمان . انظر شرح الشافية : ٨٢ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩١ .

وفي هذه المسألة قال في اللسان : " شتا " ١٤ / ٤٢١ . قيل الشتاء جمع شتوة . قال الجوهري : وجمع الشتاء أشتية . قال ابن بري : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدل على ذلك قول أهل اللفة : أشتيننا دخلنا في الشتاء ، وأصيفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة فانما هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة الى الشتاء شتوي على غير قياس ، وفي الصحاح : النسبة اليها شتوي وشتوي مثل خرفي وخرفي قال ابن سيدة : وقد يجوز أن يكونوا تسبوا الى الشتوة ، ورفضوا النسب الى الشتاء .

(٣) في " ق " " عنهم " .

والنكته في بيان الشذوذ في شتوى ، كالنكته في بيان الشذوذ في علماء جمع عالم ، وذلك أن الشتوة والشتاء مترادفان على الزمان المعروف لا على أن يكون الشتاء جمع شتوة ، وكذلك علماء يكون جمع / عالم وجمع عليم ، فلما قالوا في النسب : شتوى ، كان الظاهر أن يكون نسبا الى شتوة دون أن يكون نسبا الى (١) شتاء ، لأنك اذا جعلته نسبا الى شتاء كان شاذاً ، واذا جعلته نسبا الى شتوة كان جارياً على القياس ، وكذلك علماء اذا جعلته جمعا لعالم كان شاذاً ، واذا جعلته جمعا لعليم كان جارياً على القياس ، وحمل المسألتين على مقتضى القياس واجب ، فما وجه ارتكاب الشذوذ وترك مقتضى القياس ؟

الجواب قول سيبويه في علماء : يقولها من لا يقول الا عالم ، (٢) وكذلك قال الشلوبين والاسنان في شتوى يقولهما (٣) من لا يقول الا شتاء ، فهذا تعين الشذوذ في المسألتين ، ولولا ذلك لوجب القول بمقتضى القياس وترك الشذوذ ، وهذا حسن في معناه .

وأما النسب الى الشتاء الذى هو جمع شتوة فالرجوع الى الواحد وهو شتوه ، فتقول على ذلك : شتوى ، ولا يسمع في هذا خلاف أصلاً ، وانما الخلاف على القول بأن الشتاء والشتوة مترادفان على الزمان المعروف على حسبما تقدم ، وان كان قول الزيدى عندهم خطأ ، حيث جعل الشتاء جمع شتوة في الموضع الذى يراد به الزمان المعروف ، وليس الشتاء الذى هو جمع شتوة بزمان ، انما هو جمع شتوة التى يراد بها

(١) ساقطة من "ح" .
 (٢) الكتاب : ٦٣٢/٣ وانظر اللسان "علم" ٤١٢/٢ .
 (٣) في الأصل و "ق" "يقوله" .

المطرفة ، وأما الشتاء الذي يراد به الزمان ، فمفرد لا جمع ، ولذلك (١)
قال ابن عصفور حيث رد عليه : ويد الله أبدا مع الجماعة.

ثم قال : (والى الروح روحاني) (٢).

يقال روحاني بضم الراء في النسب الى الروح من الملائكة
والجن جميعا ، فيما قاله سيبويه عن أبي الخطاب (٣) ويقال أيضا في
كل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجن ، فيما قاله عن أبي الخطاب (٤).

فأما الأول ، فملأنهم أرواح دون أجسام ، والروح عند أكثر

علماء الشرع جسم لطيف .

وأما الثاني فعلى نسبة الشيء الى أشرف جزء منه وهو الروح ،
لأنه [به] (٥) يتأز عن الجماد .

ثم قال : (والى الري : رازي ، والى مرو : مروزي) (٦) (٧)

القياس في النسب الى الري : رزي ، ورووي أحسن (٦-)
العين واوا حملا على الأول أكثر ، وهو من (٨) باب طويت ، لأنه أكثر من
باب حيي ، والدخول في أوسع البابين واجب مع التجريد من الأدلة ،

(١) " ولذلك " كذا في جميع النسخ ، وليس " وكذلك " وقول ابن
عصفور على هذا : " ويد الله أبدا مع الجماعة " وان كان
الشك يتحيف هذا المذهب . لعدم التمكن من العثور على
نص ابن عصفور في كتبه المطبوعة .

(٢) الجمل : ٢٥٢ . (٤) في جميع النسخ " أبو عبيدة " .

(٣) الكتاب : ٣٣٨ / ٣ .

والذي في متن نسخة الاستاذ عبد السلام هارون : ٣٣٨ / ٣ " أبو
الخطاب " مكان " أبي عبيدة " . وذكر في هامش التحقيق أن في
نسختي " أ " و " ب " " أبا عبيدة " فيبدو أنه اقحام .

(٥) تكملة من " ح " .

(٦-٦) في " ق " " والى الراي رائي ورووي أحسن " .

(٧) الجمل : ٢٥٢ .

(٨) ساقطة من " ح " .

فقولهم : رازی في النسب الى هذه المدينة شان ، لاختلاف المادتين ، وكذلك النسب الى مرو ، والقياس مروى ، كما تقول في النسب الى دلو : دلوى ، فقولهم مروى شان ، وكأنهم بنوا الاسم على مفعول ، ثم أوقعوا النسب عليه .

ثم قال : (والى البصرة بصرى) . (۱)

حكى (۲) يعقوب أن البصر الحجر الابيض (۳) ، فاذا الحقته التاء فتحو الباء ، فقالوا : بصر . قال القتيبي : قولهم بصرى على القياس ، لأن فتحها مسبب عن لحاق التاء ، فلما زال سبب فتحها فسي النسب رجعت الباء الى أصلها من الكسر ، فقالوا لذلك بصرى . (۴)

قال الأستاذ : هذا غير صحيح ، لأن القاعدة في تاء التأنيث ألا يغير لها البناء ، كما أن القاعدة في الفه أن يغير لها البناء ، وقد تقدم ذلك في باب ما لا ينصرف ، واذا كان كذلك وجب أن يحمل البصرة اسم المدينة على أنه بناء مستقل ، والبصر في الحجر بناء آخر ، وأن قولهم : [بصرى] (۵) في النسب الى المدينة ما شذ في النسب كشذون " إمسي " بكسر أوله في النسب الى أمص ، فاذا سميت شي من هذا الذى شذ في النسب رجعت به الى القياس ، كما في التصغير ، لأن الشان موقوفا على محله .

ثم قال : (والى دراب جرد : دراوردى) . (۶)

-
- (۱) الجمل : ۲۵۲ .
 (۲) في الأصل و " ق " و " حكى " .
 (۳) قال " والبصر بكسر الباء " من غيرها ، وفتحها مع الهاء حجارة الى البياض " المشوف المعلم " بصر " .
 (۴) أدب الكاتب : ۴۲۹ .
 (۵) تكملة من " ح " .
 (۶) الجمل : ۲۵۲ .

القياس درابي (١) قاله أبو علي ، لأنه مركب ، والنسب السـ

المركب انما يقع على الصدر ، والدليل على أنه من قبيل المركبات : أنك

٣٢٨

لا تجد اسما مفردا على ستة أحرف أصول ، وكأنهم / بنوا الاسم

على دراورد ، ثم نسبوا اليه ، لأنهم كثيرا ما يغيرون الأعجمي ، والواو

زائدة ، وبذلك (٢) يحكم عليها غير أول ، ولأنها لا تكون أصلا في مثل

هذا البناء ، وقد ذكر سيبويه في كتابه من مغير النسب كثيرا فقف

عليه هنالك .

والذي يرجع من ذلك الى علم العربية ما ينضبط بالقياس ، وأنا

أذكر ذلك فصلا فصلا على حسب ترتيب أبي القاسم بقدر ما يحتتمسه

الموضع ان شاء الله .

قال رحمة الله عليه (فاذا نسبت الى اسم على فعيلة أو فعيلة) (٣)

لم يذكر أبو القاسم هنا غير هذين البنائين ، وذكر سيبويه

معهما " فعولة " بفتح الفاء وضم العين وبعدهما واو (٤) ، وقال أبو

علي كل اسم ثالثة ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التانيث (٥) ، وهذه

الكلية يندرج تحتها أربعة أبنية : فعيلة كفريضة ، وفعيلة كجهينة

وفعولة كشنوة وفعولة كحمولة ، فأما فعيلة كفريضة ، وفعيلة كجهينة ،

(١) التكملة : ٢٥٣ .

قال أبو حاتم " الدراوردى " منسوب على غير قياس ، بل هو

خطأ ، وانما الصواب " درابي " أو " جردى " أجدهما ، و

" درابي " أجود . المعرب للجواليقي : ٢٠٢ وانظر المقتضب :

١٤٣/٣ .

(٢) في الأصل " لذلك " بلام الجر .

(٣) الجمل : ٢٥٣ .

(٤) في الأصل و " ق " " بعدها " وانظر قول سيبويه في الكتاب

٣٣٩/٣ ، والنكت ٨٨٦ . قال في الكتاب : هذا باب ما حذف

الياء والواو القياس ، وذلك قولك في ربيعة : رباعي ، ونسي

حنيفة : حنفي ، وفي حذيمة : حذمي . . . وفي شنوة : شنئي .

(٥) التكملة : ٢٤٥ .

فلا خلاف فيهما ، وأما فعولة كشنوءة . وفعوله كحمولة ، فاختلف
فيهما ، فقليل : انهما ملحقان باختيهما ، وقيل لهما حكم أنفسهما ،
وهو قول أبي العباس ^(١) ، فاذا نسبت الى شيء من هذه الأبنية
على المشهود ، فانك تحذف هاء التأنيث ، لأنها يلزمها البدل في
الوقف ، فقوى النسب على حذفها ، ثم تحذف الياء أو الواو ^(٢) على اللزوم ،
لأنه لما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم لزمه الحذف ان كان
من كلامهم أن يحذفوه لأمر واحد في نحو : قرشي وهذلي في النسب
الى قریش أو هذيل ، فلما كثر التغيير لم يبق الا لزوم الحذف ، فاذا
حذفت ذلك الحرف ، فتحت العين ان كانت غير مفتوحة فقلت في فريضة :
فرضي ، وفي شنوءة شئني ، وفي حمولة حملى كما قلت في جهينة :
جهني ، وانما فتحت العين في شنوءة وفي حمولة في النسب بالحصل
على منحها في النسب الى نحو فريضة ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ،
لكن هذا الحذف لا يكون الا بشرطين ، وهما : عدم التضعيف ، وصحة
العين كما تقدم من التثنية ^(٣) ، فان كان مضاعفاً أو معتلاً لم يحذف منه
شيء فراراً من ثقل التضعيف ، وحذراً من الاغلال ، فتقول في نحو : شديدة ،
وهريه ، وملولة ، ولذوذة ، شديدي ، وهريري ، وملولي ، ولذوذي دون حذف ،
ليبقى ^(٤) الفصل بين المضاعفين ، وتقول في طويله ، قويله : طويلي
وقويلي ، لأنك لو حذفت الياء والواو لقلت : طولي وقولي ، فكان

(١) انظر قول أبي العباس في النكت : ٨٨٦-٨٨٧ ، وشرح ابن يعيش

١٤٦/٥ - ١٤٧ وشرح ابن عصفور : ٢/٢١١ وشرح الشافعية

٢/٢٣ - ٢٤ ، وانظر في المسألة قولاً جيداً لأبي الفتح بن جنى

في الخصائص : ١/١١٥ .

(٢) في "ق" "اليا" والواو .

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٢/٣١٧ وانظر الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٤) في الأصل "لنفي" .

يجب أن تقلب الياء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكان يكون ذلك أحيانا كثيرا ، فلما كان الحذف يؤدى الى هذا الاجحاف اجتنبه (١) فان قلت : هذا النسب المؤدى الى هذا الاجحاف خاص بما أوله مفتوح من تلك الأبنية ، فما قولك في المضرومة نحو : خوله ولويزه مسمى بهما .

والقول في ذلك أن هذه المسألة مختلف فيها ، فقال الاستاذ لا أذكر في ذلك نصا (٢) ولكن الوجه عندى أن يجرى مجرى اختيهما ، ليجرى الكل على اسلوب واحد كما فعلوا في باب اكرم رباب يعد (٣) ، وقد مضى بيانه ، وقال أبو بكر بن عبيدة : لهما حكم أنفسهما ، فيقال عنده في خوله وفي لويزه مسمى بهما خولي ولوزى ، وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسين .

وقال سيبويه في النسب الى عدوة عدوى قياسا على شئى (٤) والمبرد ينكر القياس على شئى ، لأنه لفظ نادر لا نظيره في مسموع ، فوجب أن يعد فى مغير النسب الذى لا يقاس عليه ، فيقول فى النسب

-
- (١) انظر المسائل العضديات : ٢٢ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٨٣١ .
 (٢) فى الكتاب : ٣/٣٣٩ " وذلك قولهم فى بنى حويزه حويزى ، بفتح الحاء فى متن الكتاب ، وعلق الاستاذ عبد السلام هارون بقوله : ضبطت فى "أ" بفتح الحاء فى حويزه ، وضبطت فى "ط" واللسان ضبط قلم بضم الحاء وكذا يفهم من ضبط القاموس والتاج ، ووردت مهملة الضبط فى "ب" انتهى كلام الاستاذ . فان كانت بالضم على ما ذكر سابقا فقد نسب اليها سيبويه هو .
 وانظر تحقيقا للمسألة فى شرح الشافية : ٢/٢٥ الهامش الأول والمسألة تحتاج الى تطلب فى مظانها . والله أعلم .
 (٣) " وباب يعد " ساقطة من "ق" .
 (٤) ابن جنى يجعل القياس على هذا المثال المنفرد هو سر القوة فى القياس عليه قال : " قال أبو الحسن : فان قلت : انما جاء هذا فى حرف واحد - يعنى شئوة - قال : ===

الى عدوة عدوى كما اتفق معه سيبويه في النسب الى عدو وعدوى ممن
(١) غير تغيير.

وقال الاشياخ : قول سيبويه هو الصواب ، وهو أدق نظرا من
نظر أبي العباس في المسألة ، وذلك أن شئنا هو كل ما جاء من ذلك
في هذا الباب ، والقياس يقبله ، لأن فيه ما في اختيه ، ولم يأت ما يناقضه ،
فوجب اعتباره .

ثم قال / : (وربما جاء بعضه بالياء) . (٢)

٣٢٩

لما كان من كلامهم أن يحذفوا الحرف لا^١مر واحد نحو قولهم في
قريش وهذيل وثقيف : قرشى وهذلى وثقفي ، كان الحذف واجبا فيما
تضاعف فيه التغيير ، لأن التغيير (٣) يأنس بالتغيير لا سيما في
الباب الذى أول أمره مبنى على التغيير ، فما جاء من هذا الضرب غير
مغير لم يحذف منه الا تاء التأنيث ، فهو شاذ موقوف على السماع ، فما (٤)
جاء من ذلك قولهم في عمير كلب : عميرى ، وفي سليمة سليى ، وفي
خريجة خريمي ، وقالوا في الرجل يتكلم بسليقته ، أى بطبيعته : سليقى ، (٥)
لا^٢نه يتكلم (٦) أصل طبيعه ولفته .

====
فانه جميع ما جاء ، وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ، وتفسيره
أن الذى جاء في فعوله هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم
يأت فيه شيء ينقضه ، فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ،
وكان صحيحا في القياس مقبولا ، فلا غرو ولا ملام "الخصائص

: ١١٦/١ .

- (١) انظر شرح الشافية : ٢٤/٢ .
(٢) الجمل ٢٥٣ ، ونصه : " فأما القيس منه : فاذا نسبت الى اسم
على "فعيلة" أو "فعيلة" حذفت منه "اليا" و "ها" .
التأنيث فقلت في حنيقة : حنفي ، . . . وربما جاء بعضه
بالياء كما قالوا في عميره عميرى .
(٣) "لأن التغيير" ساقطة من "ق" وهناك احالة لم يظهر أمها في
الهائش شيء .
(٤) في الأصل "فما جاء" .
(٥) انظر الكتاب : ٣٣٩/٢ .
(٦) في "ق" "لا^٢نه لا يتكلم خطأ .

وأما النسب الى أمية ، فعلى ثلاثة أوجه .

أحدها : أموى ، كما تقول في جهينة جهيني ، هذا هو القياس ، لأنه فعيله .

الثاني : أموى ، بفتح الهمزة ، وهو موضع الشذوذ ، وهو نظير كسر الباء في بصرى .^(١)

الثالث : أميي بأربع ياءات ، وشذوذ هذا من وجهتين ،^(٢) لأنه اجتمع فيه من الشذوذ ما افترق في خريبي وفي قصيي فتأمله .

وأما قول الناس في النسب الى المرية مريني ، فإنه من لحن العامة ، وإنما القياس مروي ، لأنه فعيله ، فلما حذفت تاء^(٣) التانيث لمجيء

ياء النسب أتبعتمها الياء المزيدة في الحذف ثم فتحت العين كما فتحتها من^(٤) نمر ، فانقلبت الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم نسبت

اليها كما تنسب الى رحي ، فوجب أن تقول : مروي ، وكذلك قول الناس أيضا^(٥) المريني^(٦) للرجل من أهل المرية ليس بمستقيم ، نعم

لوقالته العرب لقلنا فيه [مثل] ما قلنا في أميي ، وكذلك النسب الى الجزيرة جزرى هذا هو القياس ، لأنه فعيله ، وقول الناس جزرى^(٨)

بكسر أوله من لحن العامة ، نعم لوقالته العرب لقلنا فيه ما تقدم فسي النسب الى البصرة بصرى بكسر أوله ، ولكن هذه الأشياء الخارجة عن^(٩)

(١) حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب . شرح الشافعية : ٣٠ / ٢ .

(٢) في " ق " من وجهين . * هكذا في نسخة ولعل الأشبه مريبي

(٣) في " ق " " هاء " .

(٤) في " ق " " في " .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) في " ح " " المرى " .

(٧) زيادة من " ق " .

(٨) في " ح " و " ق " " جزرى " .

(٩) في " ق " " على " .

القياس موقوفة على السماع .

(١)

ثم قال : (فان لم تكن فيه هاء التانيث فالوجه فيه اثبات الياض .

هذا كما قال عند سيبويه : انك اذا نسبت الى فعيل نحو

كريم ، أو فعيل مثل قریش ، أو فعول مثل ضروب قلت : كريم ، وقریشي ،

وضروبي ، إلا أن يكون فعيل أو فعيل محتل اللام نحو : علي ، وعلي

تصغيره مسمى به ، فانك تقول : علوى وعلوى ، فرارا من الجمع بين

اربع ياءات ، وذلك غاية في الثقل .

وأما فعول فلا يحذف منه شيء وان كانت لامه واوا ، فتقول في

عدو : عدوى بخلاف عدوة بالتاء ،^(٢) فعدو وعدوه بمنزلة كريم

وكريمه يختلفان في النسب ، كما أن عليا وعليه يتفقان في النسب ،

فتقول فيهما : علوى ، لأن العلة المانعة في أحدهما موجودة في الآخر ،

فيلزم ما تقدم أن قولهم : قرشي ، وهذلي ، وشقفي من الشان الذي لا يقاس

عليه ، وقد تقدم ذلك ، وانما هو على مذهب سيبويه ، وأما أبو العباس

فهو عنده قياس لكثرة ما جاء من ذلك ،^(٣) والصحيح مذهب سيبويه ،

لأنه لما لم يكن فيه تاء لم يحذف منه شيء ، لأن حذف ذلك ما تقدم

انما ألزمه الأئمة بحذف التاء ، لأن التغير يأنس بالتغير في الباب

الذي كثر فيه التغير ، فوجب ألا يحذف شيء إلا اذا كان له ما يأنس به .

(٤)

ثم أنشد هذا البيت :

(بكل قریشي عليه مهابة سريع الى داعي الندى والتكرم)

(١) الجمل : ٢٥٣ .

(٢) في " ق " " بالهاء " .

(٣) المقتضب : ١٣٣/٣ .

(٤) البيت في الجمل : ٢٥٣ ولا يعرف له ابن السيد قائل . انظر

الحلل : ٣٣٨ ، وهو في الكتاب : ٣٣٧/٣ وشرح ابن يعيش :

شاهدا على مجيئه في النسب على الأصل ، وهو القياس عند سيبويه ،
وقولهم : قرشي على خلاف القياس عنده ، وهو قياس عند المبرد ، وقد
تقدم ذلك كله .

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم مقصود على ثلاثة أحرف قلبت
ألفه واوا) . (١)

المقصود عبارة عما آخره ألف من معربات الأسماء ، سمي مقصورا ،
لأنه قصر على ظهور جملة اعرابه ، أي حبس ، فكل واحد من مبنيات
الأسماء ، ومن معربات الأفعال ما آخره الف لا يسمى مقصورا الامجازا .
أما المبني فانه لم يستحق (٢) اعرابا ، فيقال انه حبس عن
ظهوره فيه .

وأما الفعل فانه لم يحبس عن ظهور جملة الاعراب ، وانما حبس
عن ظهور بعضه ، الاتراء يجزم بحذف آخره نحو : لم يع (٣) زيد ،
فسيعود الكلام في هذا المعنى ، في باب المقصور والمدود ان شاء
الله تعالى .

فاذا / نسبت الى اسم مقصور على ثلاثة أحرف قلبت ألفه ٣٣٠
واوا مطلقا ، سواء كان من ذوات [الواو أو من ذوات] (٤) الياء بخلاف
باب التثنية ، فان الألف ترد فيه الى أصلها ، أو يسوى بين
البابين ، فان كانت الألف بدلا من واو قلبت واوا ، فقلت في عصا : عصوى
وان كانت بدلا من ياء قلبت ياء ، فقلت في رحي : رحيي ، فلما ثقل
ذلك عليهم وقل نظيره قلبوا الياء واوا ، فقالوا : رحوي ، فاستوى القبيلان

-
- (١) الجمل : ٢٥٣ .
(٢) في " ق " لا يستحق " .
(٣) في " ح " لم يعي " .
(٤) تكلمة من " ح " الا أن كلمة " ذوات " ذهبت بتمزق في طرف
الورقة . المختضب : ١٣٦ / ٣ ، وشرح الفية ابن معطي :

بعد هذا العمل ، أويقال :

رأى الأمر يفضي الى آخره فصيـر آخره أولا

هذا أولى ، والاٌول مقول لبعضهم ، وفي الكتاب : أنك اذا بنيت فعليله من رميت قلت : رمويه ، وأصلها رمييه ، فأدغمت الياء الثانية التي للمد في الثالثة التي هي اللام الثانية ، فلما اجتمعت ثلاث ياءات ، والاٌولى منها مكسورة بعد فتحة ، قلبوها واوا ، فرارا من هذا الثقل ، فصار رمويه كما ترى ^(١) ، وكذلك يفعل برحى ونظائرها ، فان قلت : فهلا حذفوا ألف " رحي " في النسب ، لالتقاء الساكنين ^(٢) ، كما حذفوها في الجمع ، لالتقاء الساكنين .

فالجواب : أن ذلك لا يجوز ، لأنها اذا حذفت في الجمع علم بفتح ما قبل علامة الجمع أنه جمع اسم مقصور كما قال صاحب الدرة :

* والفتح في المقصور نائب الألف *

لا ترى أنه لو كان جمع اسم محذوف الاخر لكان ما قبل الواو مضموما ، وما قبل الياء مكسورا نحو : قاضون وقاضين ، وكذلك اذا سميت رجلا بييد ودم قلت : يدون ، ودمون رفعا ، ويدين ودمين نصبا وجرا ، ولو حذفت الفارحى في النسب لقلت : رحي بكسر الحاء ، لا جل ياء النسب ، فيصير مثل النسب الى مثل يد ودم ، فلذلك جعلوها في النسب مثلها في التثنية من وجوب القلب ، خوف اللبس ومخالفة لها في قلبها واوا مطلقا ، فرارا من الثقل المذكور ^(٣) .

ثم قال : (فان كان على أربعة أحرف) ^(٤) الى آخره .

-
- (١) انظر الكتاب : ٤١٥ ، ٤١٦ .
 (٢) الساكنان هو الف رحي ، والياء الاولى من النسب ، لأن ياء النسب ياء شدة الاولى منهما ساكنة . وانظر شرح الشافية : ٣٨/٢ .
 (٣) انظر شرح الشافية : ٣٨/٢ .
 (٤) الجمل : ٢٥٣ .

إذا كانت الألف رابعة ، فإن كان ثاني الكلمة متحركا ، فلا تكون الألف حينئذ إلا للتأنيث ، ولا تجد اسما توالى قبل آخره ثلاث حركات إلا ألف التأنيث وهاء التأنيث وهمزة التأنيث ، والألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث في نحو [ظربان وذلك] (١) نحو: جمزى وبشكى ومرطى وما أشبه ذلك ، فإذا نسبت الى هذا الضرب حذفت الفه لا غير ، لأنها وإن كانت رابعة لفظا ، فهي خامسة حكما ، لتنزل حركة الثاني منزلة حرف ، كما نزل الحرف في نحو : يضر بان منزلة الحركة ، فهذا هو (٢) وجه لزوم الحذف (٣) لا ما قاله الألبدي : من أن حذفها إنما لزم فرارا من توالى أربع حركات في النسب ، لو لم يحذف ، فإن هذا المعنى موجود في تثنيته ولم تحذف هنالك ، فلو كانت على ما قاله لاستوى البابان في لزوم الحذف ، أو في اثباته ، ولما كان الأمر على خلاف ذلك كان الوجه ما قاله الأستاذ .

فصل : فإن كان الثاني ساكنا ، فإنه على ثلاثة أقسام .

أحدها : أن تكون الألف بدلا من حرف أصلي نحو معزى ومرمى ، وهذه الألف بدل من ياء المثليين إلا أنها في مرمى بدل من ياء أصلية ، وهي في معزى بدل من ياء بدل من واو ، لأن الأول من رميت ، والثاني من عزوت ، ولكنها قلبت هنا ياء ، لوقوعها رابعة بعد فتحة في اسم على مثال الفعل ، ثم قلبت الياء الفاء ، فإذا نسبت الى هذا الضرب كان لك فيه وجهان .

- (١) تكلمة من "ح" .
 (٢) ساقطة من "ق" .
 (٣) كذا قال في شرح الشافية : ٣٩/٢ وانظر شرح ابن عصفور ٢/٣١٨ .

أحدهما : قلب الالف واوا وهو أجود ، والثاني حذفها تشبيها
بالف التانيث ، لأنها رابعة وغير أصل بنفسها. (١) ، كما حملت (٢)
عليها ألف التانيث في القلب على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

القسم الثاني : أن تكون الالف للتانيث ، فلك فيه ثلاثة

أوجه .

أجودها الحذف ، ثم قلبها واوا ، ثم زيادة الالف قبل الواو ، (٣)
وذلك قولك : حبلَى وحبلوى ، وحبلأوى .

فأما الحذف ، فبالحمل على تاء التانيث ، لاجتماعهما في الدلالة
على معنى التانيث ، الا أن حذف التاء واجب في النسب وحذف الالف
جائز ، لاختصاص التاء بعلّة الوجوب / الاتي ذكرها في موضعه ، ٣٣١
وأما قلبها واوا فبالحمل على ألف اللاحق في نحو : أرطى ، كما تحذف
الف اللاحق في النسب بالحمل على الف التانيث ، فتكون كل واحدة
منهما محمولة على صاحبتهما ، لما بينهما من المشابهة في الزيادة
[والتطرف] (٤) وعدم الانقلاب على الأصح في الف اللاحق ، ولهذه
المشابهة منعت ألف اللاحق الصرف في حال التعريف ، وقد مضى في بابه .
وأما زيادة الالف مع القلب ، فبالحمل على همزة التانيث كأنهم
أرادوا التسوية بينهما في النسب ، كما سوا بينهما في التفسير حيث قالوا
في صحراء : صَحَارَى كما قالوا في حبلَى : حبالَى ، وهذا حسن في معناه .

-
- (١) انظر شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٥ ، وشرح ابن عصفور : ٣١٩/٢
وشرح الشافية : ٣٩/٢ .
(٢) في الأصل و " ح " جعلت " .
(٣) انظر شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٤ .
(٤) ذكر في شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٤ أن الحذف اما تشبيها
بتاء التانيث ، واما للتخفيف ، أولانها زائدة وهو اختيار ابن
معطي .
(٥) تكلمة من " ح " .

القسم الثالث : أن تكون الألف لللاحق نحو : أرطس على
من قال : مأروط ، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أرطوى بالقلب وهو أحسنها ، لأنها في مقابلة حرف
أصل .

الثاني : أرطي بالحذف ، لشبهها بآلف التأنيث ، وهذا
محكم في باب ما لا ينصرف ^(١) ، ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين ،
وحكى ^(٢) أبو زيد الأنصاري ^(٣) الوجه الثالث ^(٤) وهو : أرطاوى ،
بزيادة الف قبل الواو ، وذلك في الوجهين تشبيه بآلف التأنيث ،
إلا أن أرطي أحسن من ارطاوى ، لأن زيادة الألف في أرطاوى ^(٥)
على التشبيه بزيادتها قبل ألف التأنيث في حبلاوى على التشبيه بحمراوى
فاعرف ذلك ، وهذا كله على من جعلها زائدة لللاحق ، وأما من قال :
أديم مرطي ، فالألف على هذا بدل من أصل ، فعلى هذا لا يكون فيها
غير وجهين :

أحدهما : قلبها واوا ، وهو أحسن الوجهين ، لأنه من باب
معزى ومرمى .

والثاني : حذفهما ، فتقول : ارطوى ، وارطي ، ولا يقال
ارطاوى بزيادة الألف قبل الواو إلا من جوز من النحاة في " معزى " و
" مولى " معزاوى ومولاوى ، وهو قياس منه على أرطاوى ، وهو في أرطاوى
ضعيف ، بدلالة أن سيبويه لم يخفظه عن العرب ، والقياس على الضعيف
النادر فاسد .

-
- (١) انظر ما سبق في باب المنع من الصرف ص
(٢) في " ق " " ذكر " .
(٣) سا قطة من " ق " .
(٤) في " ق " " وجها ثالثا " .
(٥) في الأصل " ارطوى " .

ثم قال : (فاذا جاوز المقصور أربعة أحرف)^(١) الى آخر الفصل .

اعلم أن ألف المقصور اذا كانت خامسة فصاعدا فلا بد من حذفها مطلقا بدلا من أصل كانت أو للتأنيث أو لللاحاق ، تقول في مشتري وفي جحجبي^(٢) ، وفي حبركي ، وهو الطويل الظهر القصير الرجلين : مشتري وجحجبي ، وحبركي ، الا ما حكاه سيبويه عن يونس أنه أجرى ما ألفه خامسة وهو مضاعف العين مجرى ما ألفه رابعة ، وهي مبدلة من أصل ، فيقول في نحو : مثني ومعلو ، مثنوي ومعلوي كما يقول في مغزى ومدعى : مغزوى ومدعوى .^(٣)

والوجه الآخر وهو : الحذف مفرع من جوازه ، وانما قال ذلك يونس اعتبارا بالصورة ، لأن حقيقة الإدغام الإدخال ، فكان المثل^(٤) الأول أدخل في المثل^(٤) الثاني ، وصارا معا بمنزلة حرف واحد ، فلذلك أجراه مجرى المدغم في هذا الحكم المذكور .

وأما سيبويه فنظر الى كونه محسوبا بحرفين في تقطيع الشعر اتفاقا ، فوجب القول بما ذهب اليه ، وهو الصواب ان شاء الله .

وقوله : (فان كانت الألف للتأنيث^(٦) قلبتها واوا) .

ظاهر كلامه أن قلبها واوا أجود من حذفها ، وليس كذلك ، وأمثل ما يحمل عليه كلامه التخيير بين^(٧) الأمرين ، ويكون اعتماده على هذا المعنى .

-
- (١) الجمل : ٢٥٣ .
 (٢) بنو جحجبي : بطن من الأوس . جمهرة الأنساب : ٤٢٠ .
 (٣) الكتاب : ٣٥٦ / ٣ وشرح الشافية : ٤١ / ٢ .
 (٤) في " ق " " المثل " في الموضعين .
 (٥) لأن الحرف المشدد يجب في القطيع بحرفين ساكن فمتحرك .
 (٦) في الجمل : ٢٥٤ " في التأنيث " والمثبت يوافق بعض نسخ الجمل وبعد ذلك في الجمل قوله : " وان شئت حذفتهما فقلت حبلي " .
 (٧) في الأصل " التخيير على بين " باقحام " على " .

ثم قال : (وان نسبت الى مدود) الى آخره .

المدود عبارة عما آخره همزة قبلها ألف ، وحكم هذا الضرب في النسب والتثنية والجمع المذكر السالم جار على أسلوب واحد ، ما يلزم ابداله في بعضها يلزم ابداله في سائرهما . وما يلزم اثباته في بعضها يلزم اثباته في سائرهما ، وما يجوز فيه الوجهان في بعضهت يجوز فيه الوجهان ^(١) في سائرهما ، وضابطه أن تقول : هذه الهمزة على ثلاثة أقسام . ^(٢)

أحدها أن تكون أصلية من نفس الكلمة ^(٣) ، فإذا كانت كذلك وجب اثباتها في النسب ، كما يلزم اثباتها في سائر الأبواب المذكورة ، فتتولى في قراء ^(٤) ، وضاء ، وحناء : قرائي ، ووضائي ، وحنائي ، هذا هو الأصل المعمول عليه ، وقد حكى قلبها واوا ، فيقال قراوى ، وجعله الشلوبين من شوان النسب ^(٥) ، وأخذ الاستاذ على الفارسي في قياس / باب التثنية على باب النسب في هذه المسألة من جهة أن الشذوذ ينبغي أن يكون مقصورا على محله ، كقضايا الأغيان ، فقال الفارسي في الايضاح : قراوان كما قالوا في النسب قراوى ، ^(٦) كذا كان الأستان يقول عن الاستاذ ^(٧) الشلوبين ، لكن لها في التثنية ثقل خاص بها ، وهو أنها ثم واقعة بين الفين ، ويدل على ذلك أن من ^(٨)

(١) فيه الوجهان " ساقطة من " ق .

(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٢٥٦ .

(٣) في الأصل " الحرف " .

(٤) قُراء : بضم القاف ، وراء مشددة مفتوحة : هو الناسك المتعبد أو الحسن القراءة .

(٥) التوطئة : ٢٩٧ ، ومثل قول الشلوبين قال في شرح الفية ابن

معطي : ١٢٥٦ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٥٥ / ٢ .

(٦) التكملة : ٢٢٧ ، وكتاب التكملة للفارسي جزء من الايضاح .

(٧) ساقطة من " ح " .

(٨) في " ح " " من " .

لفته تحقيق الهمزة يسهلها اذا وقعت بين الفين كالوقوف على نحو
رأيت السماء (١) ، كما أن المحققين يسهلون الهمزة اذا اجتمعت مع
مثلها .

القسم الثاني : أن تكون الهمزة للتأنيث ، وحكم هذه أن تبدل
واوا في الأبواب الأربعة ، فتقول : حراوى ، وصحراوى ، وكأنهم
فعلوا ذلك فرقا بين الأصلية والزائدة ، فكان الأصل أولى بالاثبات ، والزائد
أولى بالقلب ، وكونها واوا بالحمل على باب النسب ، ليجرى الكل على
أسلوب واحد ، وذكر الأستاذ في " حراء " حراي بالاثبات ، وفي
" قرأ " قرأوي بقلبها واوا كأنهم حملوا كل واحد منهما على صاحبه ،
لضرب من المعارضة ، كما فعلوا ذلك في نحو : معزى وحبلى ، فقالوا :
معزى ، كما قالوا : حبلى ، وقالوا حبلوى ، كما قالوا : معزوى ،
كذا قال الأستاذ .

القسم الثالث : ما الهمزة فيه بدل من ياء أو واو أصلية أو زائدة
للاحاق ، فهذا الضرب الاثبات فيه أحسن الوجهين ، إلا أن الاثبات
في المبدلة من أصل أحسن منه في المبدلة من زائد للاحاق ،
وبالعكس ، وقد تقدم ذلك في التثنية ، وذلك نحو كساء ، وعلباء ، تقول
كسائي ، وعلبائي ، وكساوى ، وعلباوى ، وقد تقدم القول على هذه
الهمزة في المواضع الأربعة في باب التثنية والجمع الذى على حدها ،
وأن الأصلية تعلم أصالتها بثباتها في جميع تصاريف الكلمة ، وأن
المبدلة من غيرها يعلم كونها ليست أصلا بنفسها ، بزوالها في بعض
تصاريف الكلمة ، وأن المبدلة من واو يعلم ابدالها منها بالاشتقاق ،

(١) في " ح " و " ق " " كساء " .

والمبدلة من ياء زائدة لللاحق يعلم ذلك بظهورها في بعض المواضع نحو : درحاية ، فانظر ذلك كله في موضعه .

مسألة من ملح العربية : وهي أنك اذا نسبت الى نحو : اداوة ، وهراوة ، وشقاوة قلت : اداوى ، وهراوى ، وشقاوى ، باقرار الواو لا غير ، وبسط ذلك ، أنك اذا نسبت الى نحو بجايه ^(١) ، وعباية وجب أن تحذف تاء التأنيث ، فلما حذفتها بقيت الياء ^(٢) طرفاً بعد ألف زائدة ، فوجب قلبها الفاء ، فلما اجتمعت الفان قلبت الثانية منهما همزة ، فصار في التقدير من باب الممدود المنقلب عن أصل ، فنسبت اليه كما تنسب الى كساء ورداء بجائي ، وعباي بالهمزة ، وان شئت قلبت الهمزة واوا ، فقلت : بجاوى وعباوى ، والاقرار أحسن ، ولا بد من هذا العمل بناء على أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملاً يصح النكلم به ، هذه القاعدة عند المعربين ، فاذا كان كذلك فكان ينبغي أن يندرج العمل نحو اداوة وشقاوة ونظائرها ما لاسه واوا تحت هذه القاعدة ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن نحو بجايه وعبايه ما آخره ياء فلما آل أمره الى الهمزة كنت ثم بين أمرين .

أما أن تتحمل الثقل ^(٣) وتقرها ، وأما أن تحمّلها على همزة التأنيث فتقلبها واوا وتتناول هذا تناول البعيد ، فراراً من ثقل الهمزة ، فحصل أنك فررت من الهمزة الى الواو ، لما ذكر ، فلمّا

-
- (١) بجايه : مدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وهي الآن من مدن دولة الجزائر .
 (٢) في "ح" "التاء" خطأ .
 (٣) في "ح" "ثقلها" .

ظفرت بالواو في أول الأمر وجب التمسك بها ، اذ لو فعلت بها ما فعلت بنحو بجايه ، لظفرت اليها . (١)

رأى الأمر يفضى الى آخره فسير آخره أولا

فتأمل ذلك فانه حسن في معناه ، وبالله التوفيق .

(٢)

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم آخره ياء قبلها كسرة)

الى آخره .

هذا الفصل على أربعة أقسام : (٣)

أحدها أن تكون الياء ثانية ، ولا يكون ذلك الا مع [تاء] (٤)

التأنيث أو معتمدا على مضاف اليه واجب الذكر ، وذلك نحو : " شية " ،

و " ذى مال " ، و " في زيد " ، والذي أوجب ذلك في محربات الأسماء

أنها مظنة للحاق التنوين ، وذلك يوجب حذف الياء للتقاء الساكنين ،

وذلك يؤدى الى ابقاء الاسم على حرف واحد ، ولا يكون ذلك في شيء

من محربات الأسماء الا على الوجه المذكور ، لأنه يؤدى من معه ذلك المحذور ،

ولذلك (٥) يكون ذلك موجودا في الأفعال نحو : " قي " و " شىء "

على لغة : (٦)

(١) سبق .

(٢) الجمل : ٢٥٤ وتام عبارته " حذفها فقلت في قاض ، وغاز ،

وداع ، وراع ، قاضي ، وغازى ... "

(٣) ساقطة من " ق " .

(٤) تكلمة من " ح " .

(٥) في " ق " وكذلك " .

(٦) هذا صدر بيت لقيس بن زهير العنسي ، وعجزه :

* بما لاقت لبون بني زياد *

والبيت في الكتاب : ٣١٦/٣ ، والمحتسب : ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥

وفي مبنيات الأسماء نحو : ذى قائمة ، وتي ذاهبة . (١)

فاذا نسبت الى نحو " شيسة " حذفنا التانيث ، فبقي (٢)

الاسم على حرفين والثاني منهما حرف علة ، وهو معرب ، وذلك لا يصح استعماله (٣) لما تقدم .

والقاعدة أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملاً يصح التكلم به ، فلا بد من أحد أمرين : إما أن يكمل بحرف أجنبي ، وإما أن يرد اليه ما كان حذف منه ، والنظر يقتضي تقديم ما هو من صلب الكلمة على غيره ، ولا يجتلب أجنبي مع وجود ما هو من الصلب ، وإنما يؤتى بالأجنبي إذا عدم ما هو من الصلب ، وهذه قاعدة معلومة في التصريف ، فاذا كان كذلك وجب رد الأصل في شية .

====
وسر صناعة الاعراب : ٧٨ ، ٦٣١ وإمالي ابن الشجري : ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيراني : ٣٤٠/١ ، والخزانة : ٥٣٤/٣ ، وقد أنشده سيبويه وغيره على أنه ضرورة فلم تحذف منه علامة الجزم من " يأتيك " وقد رواه بعضهم " ألم يهلكك " وذكر ابن جنى في سر صناعة الاعراب : ٧٨ : أن بعض أصحابه يروونه : " ألم يأتك " على ظاهر الجزم ، وأنشده المبرد عن أبي عثمان عن الأصمعي " ألا هل أتاك " انني ، وانظر الخزانة : ٥٣٥/٣ ، وعلى هذه الانشادات المتعددة يفوت الاستشهاد ، ومما تجدر الإشارة اليه أن سيبويه قال عند انشاده هذا البيت " أنشدنا من نثق بعربيته " وبناءً على ذلك فإن هذه الرواية صحيحة لا تقدر فيها الروايات الأخرى وأما اللغة التي ذكرها في المضارع المجزوم ، وهي تركه على هيئته غير مجزوم ، فهو قول الزجاجي ، وتبعه عليه الأعم ، وقد ذكر ابن السيد في اعتراضه على صاحب الجمل أنها هذا خطأ وليست لغة ، لأن اللغة ما كان مستعملاً في الكلام ، وأما ما ينفرد به الشعر فهو ضرورة ، ثم اعترض عليه أيضاً بأنه جعله في موضع من الجمل ضرورة وفي موضع آخر لغة . انظر إصلاح الخلل : ٤١٣ ، وانظر الحلل : ٤١٢ ، والخزانة : ٥٣٤/٣ .

(١) في الأصل : " ذاهبية " .

(٢) في " ق " " فيبقى " .

(٣) المقتضب : ١٥٦/٣ ، وشرح ابن عصفور : ٣١٥/٢ .

فاذا ردت الأصل ، فهل ترجع العين الى أصلها من السكون ، لأنها انما حركت بحركة الفاء عند حذفها ، فلما ردت ^(١) الفاء رجعت اليها حركتها وبقيت العين ساكنة على أصلها الوضعي ، فتقول على هذا ، وشيبي ، هذا قول الأخفش ^(٢) ، أو يبقى على العين ما جرى عليها من التحرك في الاستعمال ، لحصول ^(٣) الأئس به ، لأن الغرض برد المحذوف تقوية الكلمة ، وسلبها ما أنست به من الحركة تضعيف وتوهين ، وهما غرضان متدافعان ، فوجب أن يبقى على العين ما أنست به من الحركة ، وهذا قياس وافقه السماع .

حكى سيبويه في النسب الى غد غدوى بفتح الغين ^(٤) ، وهو فعل في الأصل باجماع ^(٥) ، وقول الأخفش قياس خالفه السماع ، وقياس وافقه السماع مقدم على قياس خالفه السماع عند أهل النظر ، واذا كان السماع الذي لا يقتضيه قياس يفسد القياس المتفق على صحته ، فكيف لا يفسد القياس الذي يقابله قياس أصح منه ، واذا كان كذلك كان أصح القولين ما ذهب اليه سيبويه ، فتقول على قوله ، وشوي ^(٦) ، وان شئت همزت الواو على من يرى ذلك قياسا ، فقلت أشوي .

وهل حركت الشين بالفتح ، لما نقلت حركتها الى الفاء عند ردها أو حركت ^(٧) بالكسر على الوجه المستعمل ، فلما صارت الكلمة بذلك على صورة " اهل " فعلوا بها ما فعلوا بابل من التحويل ؟ ^(٨)

-
- (١) في " ح " " ردت " .
 (٢) انظر قول الأخفش في حاشية الكتاب : ٣٧٠/٣ وهو ممن تعليقات الأخفش نفسه ، وانظر المقتضب : ١٥٦/٣ وشرح ابن عصفور : ٢١٥١ ، وشرح الشافية : ٦٣/٢ ، وانظر التكملة : ٢٤٤ ، ٢٥٠ .
 (٣) في " ح " " بحصول " . (٤) الكتاب : ٣٥٨/٣ . (٥) في " ق " اجماعا .
 (٦) الكتاب : ٣٦٩/٣ وقد رد المبرد قول سيبويه هذا ونصر مذهب الأخفش ، انظر المقتضب : ١٥٦/٣-١٥٧ وانظر ذلك فيما علق به الشيخ عبد الخالق عزيمة من كلام ابن ولاد في حواشي المقتضب : ١٥٧/٣ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٦٢/٢-٦٣ .
 (٧) في الأصل " لو حركت " خطأ .
 (٨) النسب الى اهل ابلي بفتح العين كمرى . شرح الشافية : ٦٢/٣-٦٣ .

وجهان مكنان ، وهما مقولان للاستاذ ، والاول أولى على طريقة قولهم :

رأى الأمر يفضي الى آخره فصيّر آخره أولاً

هذا هو القول في مسألة نحو : شية ، والنسب الى " دية " من قوله تعالى ﴿ فدية مسلمة الى أهله ﴾ ^(١) بمنزلته " الى شية " وكذلك أمثالها .

وأما النسب الى " في زيد " يعنى فمه ، فان العرب لما أفردته عوضت من العين ميما ، فقالت : هذا فم ورأيت فم ، وعجبت من الفم ، فقد كفيت مؤنة ذلك ، فتقول على ذلك : فمي ، وفموى على ^(٢) من قال في التثنية : فمان ، ومن قال فيها ^(٣) : فعوان بالرد قال في النسب : فموى لا غير ، لأن النسب يقوى على رد ما لا يرد في التثنية ، ولا ينعكس ، لأن التثنية مبنية على سلامة بناء الواحد ، والنسب مبني على التغير ^(٤) ، وبه بدى .

فالحاصل أن كل ما يرد في التثنية يرد في النسب ، وما لا يرد في التثنية قد يرد في النسب ، الا أنك اذا قلت في النسب : فمي كان أمره واضحا ، واذا قلت : فموى فان فيه جمعا بين المعوض والمعوض منه ، وهو قليل : وليس لهذا وجه ، الا أن يكون من ذلك القليل ، الا أن يدعى أن فمويا ^(٥) مادة أخرى على حيالها ، وهو بعيد ، لأنها دعوى مجردة من دليل وثيق وبالله التوفيق .

-
- (١) النساء : ٩٢ .
 (٢) في الأصل " عن " .
 (٣) في الأصل " وق " " فيهما " . خطأ .
 (٤) هذا معنى كلام سيبويه : ٣٦٥/٣ وانظر شرح الشافية : ٦٦/٢ ، والخزانة : ٢٢٧٠/٢ .
 (٥) في الأصل " ح " " فموى " .

وزهد أبو العباس المبرد إلى أنك إذا نسبت إلى فم وردت
المحذوف كما رددته في " غد " و " يد " رددت اللام ، وهي الهاء ^(١)
التي ظهرت في أفواه ، وإذا رددت اللام زال بدل الميم من الواو ، لأن
إبدالها منها إنما كان عند الحذف للام ^(٢) وبقاء الاسم على حرفين ،
والثاني حرف علة ، وإذا كان كذلك وجب على طريقة من يرد العين إلى
أصلها من السكون ، أن يقول : فوهي ^(٣) ، وهو مذهب أبي الحسن
أن كان قائلًا بطريقة أبي العباس ، وأما من لا يرد العين إلى أصلها
من السكون ، وعليه الأكثر ، فيلزمه أن يقول هنا : فاهي بالالف ،
لأنها في موضع حركة ، فالحاصل أنك تقول : فمي ، وفموى على من قال
من العرب في التثنية [فمان ومن قال] ^(٤) : فموان قلت على
قوله : فموى لا غير ، وزهد أبو العباس إلى رد اللام على من ردها ^(٥)
في غده ودم في النسب ، / فإذا رجعت اللام وهي التي ظهرت
في أفواه زالت الميم ورجعت الواو التي هي عين الكلمة ^(٦) ، لأن
إبدال الميم منها إنما كان عند حذف اللام ، فلما [رجعت] ^(٧) زال
البديل ، فإن كان أبو الحسن قائلًا بهذا لزمه أن يقول : فوهي بسكون
الواو على أصل مذهبه ^(٨) ، إلا أن هذا لم ينقل عنه في هذه المسألة

- (١) في " ح " و " ق " وهي " هاء " .
- (٢) في " ح " " حذف اللام " .
- (٣) انظر مذهب المبرد في المقتضب ١٥٨/٣ وفي هامش الكتاب :
٣٦٦/٣ فيما نقل من شرح السيرافي وفي شرح الشافية :
٠٦٦/٢
- (٤) تكملة من " ح " .
- (٥) في " ح " " على من قال ردها " .
- (٦) ساقطة من " ح " .
- (٧) تكملة من " ح " .
- (٨) سبق مذهبه عند النسب إلى شية .

، فيظهر أنه موافق للجماعة ، وهو غير بين ، والظاهر أنك اذا أردت اللام كان كل واحد من الامامين على أصل مذهبه ، فعلى مذهب سيبويه تقول فاهي ، وعلى أصل أبي الحسن فوهي ، هذا قياس لا نص معه ، واذا عدت النصوص وجب العمل على مقتضى القياس .

والنسب الى " ذى مال " و " ذات مال " ذووى سواء في ذلك

المذكر والمؤنث ، والنسب الى " شاة " شاهي على المشهور ، وشوهي على أصل [مذهب]^(١) أبي الحسن ، وبيان ذلك أن شاة محذوفة اللام ، وأصلها شوهة بسكون العين ، هذا هو الصحيح لا ما قاله ابن هشام من أنها فعلة ، لأنه فاتته قاعدة التصريف في المسألة .

ثم لما حذفت اللام شدوزا فتحت الواو لأجل التاء ، لأن تاء التانيث بمنزلة الفه ، لا بد من فتح ما قبلها] ثم انقلبت الفاء ، لتحركها وانفتاح ما قبلها]^(٢) ، فاذا رددت اللام فعلى أصل أبي الحسن ترجع العين الى أصلها من السكون ، لنزول سبب فتحها ، فيجب على هذا أن تقول : شوهي ، وعلى مذهب سيبويه يجب ابقاء العين متحركة ، لأنسهابها في الاستعمال على أصله المذكور قبل ، فيجب أن يقال على هذا شاهي ، وعليه الأكثر كما تقدم .

ولما قال الفارسي : ان النسب^(٣) الى " ذى مال " و " ذات

مال " ذووى على صورة واحدة ، قال : و " ذاتي " خطأ^(٤) ، وأظنه أشار بذلك الى قول أهل الأصول : الذاتي والعرضي ، كأنهم اعتقدوا

(١) تكلمة من " ق " .

(٢) تكلمة من " ح " ومن هاشم " ق " .

(٣) في " ق " " ان نسبت " خطأ .

(٤) التكلمة : ٢٤٢ .

أن التاء ليست للتأنيث ، وإنما هي حرف أصلي ، وأظن هذا التركيب ،^(١)
 أعني " ذوت " ^(٢) مهمل في اللغة ، وأظن [أن] ^(٣) الفارسي
 بحث عن ^(٤) ذلك فلم يجده في اللغة ، ولا فلم ^(٥) قال : إنه
 خطأ ، وعالم من أهل العلم قد أكثروا دوره على السنتهم ؟
 ولكن أمثل ما يحمل عليه كلامهم ، أنهم تسامحوا في استعمال
 هذه اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ، كما استعمل النحاة
 " كلا " و " بعض " بالالف واللام ، مع علمهم أن ذلك ليس من كلام العرب ،
 وكما تسامح الفارسي وغيره في اعراب الأسماء الخمسة بتلك الحروف ، مع
 علمهم ما يلزم عليه ^(٦) من المحذور ، وكما تسامحوا في تسمية تاء نحو
 بنت وأخت تاء تأنيث ^(٧) ، مع أنهم يقولون ان تاء التأنيث لا يكون
 ما قبلها أبدا ^(٨) الا فتحة ^(٩) أو ما هو من جنسها ، وكما تسامحوا
 في اعراب " كلا " و " كذا " بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وهي
 عندهم لفظة مفردة ، وكذلك تسامح علماء الأصول في استعمال تلك
 اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ، وحكى أن الفراء على
 جلالة قدره كان يخاطب بعض أمراء زمانه فيلحن في خطابه أياه ،

-
- (١) في الأصل و " ق " الترتيب خطأ .
 (٢) في الأصل " ذوات " واضحة ، وفي متن " ق " " ذات " ثم
 صححها في الهامش بـ " ذوت " كما في " ح " .
 (٣) زيادة من " ح " .
 (٤) في " ق " " على " .
 (٥) في الأصل و " ق " فلما " باثبات الف " ما " مع أنها مجرورة .
 (٦) في الأصل عليهم " .
 (٧) في " ح " و " ق " " تاء التأنيث " .
 (٨) ساقطة من " ق " .
 (٩) في " ح " " مفتوحا " .

فقال بعض الحاضرين : أيها الأمير انه يخاطبك باللحن ، فقال له :
أتخاطبتي يا أبا زكريا ^(١) باللحن ، فقال : أصلح الله الأمير ، اني
أتكلم بكلام الناس ، فاذا تكلمت بالعلم فرقت بين الصواب والخطأ ،
فعلى هذا لا ينبغي أن يقدم على تخطئة عالم من علماء الدنيا
يضيئون الشوارد ويقيدون الأوباد ، وبالله التوفيق .

ومن هذا الفصل النسب الى اللات ، والقول في ذلك أن هذه
التاء للتأنيث ، بدليل الوقف عليها بالهاء ، فاذا حذفها بقي الاسم
على حرفين والثاني منهما حرف علة ، وهذه الألف لا يعلم لها ^(٢)
أصل فيزاد عليها مثلها ، فتجتمع الفان ، فيجب أن تهمز الثانية ،
فيصير اللفظ : لاء ، فاذا نسبت الى هذا قلت لائي باثبات الهمة . ^(٣)

ومن قال في : ما ماوى ^(٤) قال في لاء جلاوى ، والأول
أجود ، وهذا بين ان شاء الله .

القسم الثاني ، من التقسيم الأول : أن تكون الكلمة التي آخرها
ياء قبلها كسرة على ثلاثة أحرف نحو : عم ، وشج ، فهذا اذا نسبت
اليه حولت كسرة العين فتحسة ، فانقلبت الياء الفا ، فصار على صورة المقصور ،
فتنسب اليه كما تنسب الى المقصور الثلاثي ، فتقول عموى وشجوى ، وكذلك
تقول / في " لو " من قولك : رجل لو اذا أصابه اللوى وهو : ٣٣٥
وجمع في البطن ، وهو فعل بمنزلة كتف . ^(٥)

-
- (١) في الأصل و " ق " " بكر " .
(٢) في " ق " " له " .
(٣) انظر شرح الفيه ابن معطي : ١١٦٢ وشرح الشافية : ٦٠ / ٢ .
(٤) شرح الفية ابن معطي : ١٢٦٢ وشرح ابن يعيش : ١٥١ / ٥ .
(٥) انظر التكملة : ٢٤٤ .

القسم الثالث أن يكون على أربعة أحرف وذلك نحو قاض
وغاز ، وداع ، ومهد ومدن وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب لك فيه
ثلاثة أوجه .

أحدها : أن تنسب اليه على حاله ، فتقول : قاضي وغازي
وداعي ومهدي ومدني ، وأصله قاضي ، وغازي ، ومهدي ، ومدني ،
فحذفت كسرة الياء استثقالا لها ^(١) ثم حذفت الياء لاستثقال الساكنين ،
فصار كما قلناه أولا ، فان قلت : وهلا لم تحذف الياء كما لم تحذف
في نحو دويبه ، وشويبه .

فالجواب : أنه انما يطرد الجمع بين ساكنين اذا كان الأول
حرف مد ولين أو حرف لين ، وكان الساكن الثاني مدغما ، وكان ذلك في
كلمة واحدة ، وسألتنا وان كان ساكنها الأول حرف مد ولين ، والساكن
الثاني مدغم ، فان ذلك ليس في كلمة واحدة من جهة أن ياء النسب
عندهم بمنزلة كلمة أخرى ضمت الى ما قبلها للدلالة على المعنى المراد ،
فلما فات هذا الشرط ، وجب الحذف كما وجب في ألف حبل في حين نسبت
اليها . ^(٢)

الوجه الثاني : أن تحول كسرة الضاد من قاض ونظائرها
فتحة قياسا على تحويلها في تغلب ، ويثرب ، فاذا فعلت ^(٣) ذلك
انقلبت الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير قاضي
ومغزي ، فمن قال في مغزي وبابه الذي هو أصل بناء مغزوي قال
في هذا المحول : قاضوي ومغزوي ، وهو أحسن الوجهين ، ومن قال :

(١) المثبت من "ح" وهي في الأصل "لا" وساقطة من "ق" .

(٢) انظر في المسألة شرح ابن يعيش : ١٥١/٥ .

(٣) في "ق" جعلت " .

معزى بالحذف حملا على باب حبلى ، قال في هذا المحول : قاضي
وغازى^(١) ، وهو أضعف الوجهين ، فقد صار قاضي على وجهين .

أحدهما : أحسن الأوجه الثلاثة وهو الأصل الأول .

والثاني ، الوجه الثالث ، وهو فرع الفرع ، وهو أضعفها .
والوجه الثاني : فرع باعتبار الوجه الأول الأصل ، أصل
باعتبار الوجه الثالث ، فهو فرع بين أصل وفرع ، فتأمل هذه المسألة
فإنها حسنة .

القسم الرابع : أن تكون الياء خامسة نحو : مشتر و مكتس
ومشتر ، فهذا ليس فيها^(٢) إلا الحذف ، لأنه لما كان حذفها
رابعة على الجواز ، لم يكن فيها خامسة إلا الوجوب ، وهاهنا ثلاث مسائل :
مسألة [نحو] (٣) : كتف ، ومسألة نحو : مكتسب ، ومسألة نحو :
تغلب ، فإذا نسبت إلى كيف فيمن لم يسكن قلت : كتفي ، بتحويل
كسرة التاء فتحة ، فرارا من توالى كسرتين قبل ياء مشددة^(٤) وإذا نسبت
إلى مكتسب قلت : مكتسبي [من غير تغيير] (٥) ، وقد توالى فيه
كسرتان قبل ياء مشددة ، ولم يتحول تحويل كتف مع اجتماعهما في
الثقل الذى "أوجب تحويل كتف" (٤) وإذا نسبت إلى تغلب
فوجهان : الإقرار ، وهو أجود الوجهين ، والتحويل الملحوظ [به] (٦)
تحويل كتف فيسأل عن الفرق .

(١) في "ح" "مغزى" .

(٢) في "ح" "فيه" .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤-٤) ساقطة من "ق" .

(٥) تكملة من "ح" .

(٦) تكملة من "ح" .

الجواب : أن كل مسألة من هذه المسائل الثلاث لها حكم

يخصها ، ومن ثم وقع الافتراق .

أما مسألة كتف فلوترك غير محول لكان موضع الثقل أغلب على الكلمة ، لأنها توالى فيها كسرتان ^(١) ويا، ان الا حرفا واحدا غير مكسور .

وأما مكتسب ، فإنه انما بقي على حاله في النسب ، لأنه لم يغلب عليه موضع الثقل ، لأن فيه ثلاثة أحرف غير مكسورة .

وأما تغلب ، فإنه فرع هين أصلين ، فإن فيه حرفا ساكنا بعده حرف مكسور ، والساكن حرف ضعيف ، يعتد به مرة ، ولا يعتد به أخرى ، فمن اعتد به الحق بمكتسب وجعله أصلا فتركه على حاله ، وهو أحسن الوجهين ، ومن لم يعتد به ، ألحقه بكتف في التحويل وجعله أصلا له ، فقال : تغلبي كما قال : كتفي ، والدليل على صحة اعتبار الساكن في تغلب على الوجه الذى قلناه اتفاق العرب على النسب ^(٢) السى نحو : عذافرة ^(٣) وعُطِيط وهدبد ، وما أشبه ذلك على وجه واحد عذفرى ، وعطيطى ، وهدبدى ، من غير تحويل لما عدم الساكن الذى انبنى على وجوده في تغلب الاعتداد به وعدم الاعتداد ، فتأمل هذه المسألة فإنها من ملح العربية والحمد لله قاسم الأشياء بفضله .

وأما قول أبي القاسم (واذا نسبت الى اسم في آخره / ٣٣٦

يا قبلها كسرة حذفتها) ^(٤) .

-
- (١) في " ق " " الكسرتان " .
 (٢) في الأصل " النسبة " .
 (٣) في " ح " " عذفر " .
 (٤) الجمل : ٢٥٤ .

فليس على إطلاقه ، لأن الثلاثي من ذلك لا تحذف ياؤه ،
 وإنما تبدل واوا على ما تقدم ، والخماسي منه تحذف ياؤه على
 الوجوب ، والرباعي منه تحذف ياؤه مرة وتبدل واوا أخرى ، فيجب
 أن يحمل قوله على أنه عبر بالأخص ، وهو الحذف ، عن (١) الأعم ،
 وهو الإزالة ، فالمبدلة مزالة بالبديل واوا ، والمحدوفة مزالة بالحذف غير
 ثابتة ، وإن لم تأخذه هكذا ظهر الخلل في العبارة وبالله التوفيق .
 ثم قال (وكذلك ان كانت فيه ياء مشددة) (٢) هذا الفصل على
 ثلاثة أقسام .

أحدها أن تكون الكلمة على ثلاثة أحرف نحو : حي و "لي"
 و "طي" وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب [لك] (٣) فيه وجهان .
 أحدهما أن تنسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات ،
 فتقول : طيي ، وليي .

والثاني أن تحرك ثانيه ، فإن كانت الياء (٤) أصلية فلا
 اشكال في تصحيحها ، وإن كان أصلها واوا وجب (٥) ردها ، لأنها
 إنما انقلبت ياء ، لاجتماعها مع الياء التي بعدها وسبقها بالسكون ،
 فلما زال سبب قلبها ياء لتحركها ، رجعت إلى أصلها ، فمثال الياء :
 حي تقول فيه : حيوى ، ومثال الواو : لي (٦) وطي وشي وغي تقول
 في ذلك كله : لوى ، وطوى ، وشوى ، وغوى ، وأصلها : لوى ، وطوى ،
 وشوى ، وغوى ، لأنها مصا در لويت ، وطويت ، وشويت ، وغوى (٧) يغوى غيا ،

-
- (١) في "ق" على " .
 (٢) الجمل : ٢٥٤ - ٢٥٥ .
 (٣) زيادة من "ح" و "ق" .
 (٤) في الأصل "التاء" منقوطة بنقطتين من فوق . خطأ .
 (٥) في الأصل "فوجب" .
 (٦) في الأصل "ولي" خطأ .
 (٧) في "ق" "غوى" بدون حرف العطف .

وهذا الوجه من تحريك الثاني أجود . قال أبو علي ^(١) : لا نهم اذا كانوا يقولون في الرمل والحمض : رملي وحمضي بتحريك الثاني وهو حرف صحيح ، فان يفعلوا ذلك فيه وهو معتل أولى ، لما فيه من ثقل الجمع بين اربع ياءات لولم يحركوا ، ولذلك كان مقصدا في المعتل وسماعا في الصحيح ، وأما الواو التي قبل ياء النسب فانها مبدلة [من الف مبدلة] ^(٢) من الياء التي هي لام الكلمة ، لأنك لما حركت الثاني بالفتحة انقلبت الياء التي هي لام الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما نسبت الى الكلمة قلبتها واوا ، فاعرف ذلك .

القسم الثاني أن تكون الكلمة رباعية وقبل الياء كسرة نحو علي وعدي ، فالوجه في هذا الضرب أن تحذف الياء الساكنة ، فاذا حذفها بقي على مثال كتف ، فتفعل فيه ما تفعل بكتف من تحويل الكسرة فتحة ، فتقلب الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فان كانت الياء بدلا من واو للكسرة التي قبلها ، فانها ترجع الى أصلها ، ليزوال سبب قلبها ياء ، وهو الياء ثم الكسرة ثم قلبت الالف واوا قبل ياء النسب .

وزهد أبو علي الى جواز النسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات ^(٣) ، وهذا أثقل من طيي ، وليي ، لأن في علي ^(٤) أربع ياءات بعد كسرة ، وهي في طيي وليي ^(٥) بعد فتحة ، وذلك ضعيف فهذا أضعف من ذلك الضعيف .

(١) انظر التكملة : ٢٤٧ .

(٢) تكملة من " ح " و " ق " .

(٣) التكملة : ٢٤٧ .

(٤) كذا في جميع النسخ دون نسب والاولى أن يقول : علي منسوب .

(٥) في " ق " " علي " خطأ .

واذا نسبت الى تحية حذفت منه تاء التانيث ، فاذا فعلت ذلك صار النسب اليه كالنسب الى علي وعدى ، الا أنهم أجروا الياء الساكنة من تحيه مجرى الياء الساكنة من علي ، فمن قال في علي : علي قال في تحية : تحيي ، ومن قال : علوى قال : تحوى ، وهو الوجه ، فان كان قبل الياء فتحة نحو : قصي كان ذلك فيه وجهان .

أحدهما : أن تنسب اليه على حاله . فتقول : قصي بأربع ياءات بمنزلة طيي ، الا أن هذا أحسن من طيي ، لأن فيه قبل الياءات حرفين متحركين ، وفي طيي حرف واحد متحرك .

الوجه الثاني : أن تحذف الياء الساكنة ، فيرجع الحرف الى أصله من الواو ، لأنها انقلبت ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فلما زال سبب القلب رجعت الى أصلها كما تقدم في مسألة " لي " و " طيي " ، ثم تقلب (١) الواو الفال لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار " قصا " مثل هدى ، فتنسب اليه / كما تنسب الى " هدى " ٣٣٧
[فتقول : قصوى] (٢) فهذه الواو [منقلبة عن الف منقلبة عن واو] (٣) منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ، لأنه من قصا يقصوى اذا بعد .

وأما أمية ، فالقياس فيه أموى بضم أوله ، لأنه فعيله (٤) على ما تقدم في أول الباب ، وهذه الواو أيضا بدل من الف مبدله من واو مبدلة من ياء مبدلة من واو ، لقولهم (٥- أمة بينة الأموة ،) (٥) وذلك على الترتيب المذكور في " قصي " وقد سمع في أميي ، بتركه على حاله بأربع ياءات ، وأموى بفتح أوله وكلاهما من شان (٦) النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه .

- (١) في " ح " و " ق " " انقلبت " . (٢) تكلمة من " ح " .
(٣) تكلمة من " ح " و من هاشم " ق " عن أصل آخر . كذا قال ناسخها ، وما في متنها هو : فهذه الألف منقلبة عن واو منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ، لأنه من قصى .
(٤) في " ق " " فعيلى " خطأ .
(٥-٥) في " ق " " أمية بينة الأموى " . خطأ .
(٦) في " ق " " شواز " .

مسألة : اذا نسبت محيي اسم فاعل ، وأولى محيا اسم مفعول ، فانك تحذف الياء أو الألف ، لأنها خامسة ^(١) ، فاذا فعلت ذلك صار معنا الى مثل " قصى " فمن يقل في قصي : قصي ، بأربع ياءات يقل فيهما : محيي بأربع ياءات ، ومن يقل قصوى مثل هروى يقل فيهما : محوى ^(٢) ، وان كانت الياء الساكنة في محيي تضعيف الأصل ، وهي في قصي زائدة ، فاذا كانوا يجرون الياء الساكنة من تحية مجرى الزائدة في عطية ، وصبيه ، فإن يجروا الياء الساكنة من محي مجرى الياء الزائدة في قصي أولا ، لأن الياء الساكنة من تحية أصلية ، وهي في محي يمكن أن تكون الزائدة ، لأنها تضعيف الأصل ، وقد تقدم أن الف " مثني " وشبهه يجب حذفها في النسب ^(٣) ، لأنها خامسة على كل حال ، خلافا لليونس ، فانه بأجراه مجرى مدعى في جواز الوجهين في مثني ، ومتنوى ، لأن المدغم عنده بمنزلة حرف واحد من جهة أن اللسان يرتفع به ارتفاعا واحدة ، ورد ذلك عليه سيبويه بأنه محسوب بحرفين في تقطيع الشعر في جميع الأحكام ^(٤) ، وهذا بين ان شاء الله تعالى .

القسم الثالث : أن تكون الكلمة خماسية ، وهذا على وجهين . أحدهما : أن تكون الياء المشددة ^(٥) بمنزلة ياء النسب والثاني : أن تكون لغير النسب ولا بمنزلة ياء النسب .

-
- (١) انظر شرح الشافية : ٥٣/٢ .
 (٢) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ١٥٣/٥ .
 (٣) " في النسب " ساقطة من " ق " .
 (٤) انظر ما سبق ص
 (٥) ساقطة من " ق " .

فأما الوجه الأول فانك تحذف الياءين معا ، لأنهما زائدتان زيدا معا ، فيجب أن يحذفا معا بمنزلة غيرهما ^(١) من الزيادتين اللتين زيدتا معا ، فإذا حذفتهما جئت بيائي النسب فقلت : كرسي ، فاللفظ واحد والمعنى مختلف ^(٢) ، فتقول للذي ^(٣) يجلس عليه : كرسي وللصانع له كرسي ، ويقع الفرق بينهما بأن هذا من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل وجار على أحكامها ، وكذلك بتخي يقع على الطائر قبل النسب وعلى صائده بعد النسب. ^(٤)

وأما الثاني : وهو ما كان بمنزلة : رمى فانك تحذف منه الياء الساكنة ، لأنها المزيدة ، لأنك إذا كنت تحذفها من نحو علي ، وهورباعي فان تحذفها من رمى أولى ، لأنها على خمسة أحرف ، فإذا حذف الياء الساكنة من رمى بقي على صورة مرم بمنزلة قاض ، وقد تقدم أن لك في قاض وجهين .

أحدهما : أن تنسب اليه على حاله ، فتقول : قاضي .
والثاني : أن تحول الكسرة فتحة على من قال في تغلب :
تغلمي ، فيصير حينئذ من فصل مغزى ، فمن يقول في مغزى مغزوى يقال هنا : ^(٥) قاضى ، ومن يقل : مغزى يقل [هنا] ^(٦) : قاضي .
وقد تقدم ذلك ، فذلك تقول [في رمي] ^(٧) رمي ورموى على الترتيب الذى ذكرناه في قاض .

-
- (١) في الأصل "غيرها" .
(٢) انظر شرح الشافية : ٥٣/٢ ، وانظر المقتضب : ١٣٨/١ .
(٣) في "ق" "في الذى" .
(٤) لم أقف على هذا فيما اطلعت عليه . والبخت الابل الخرسانية .
(٥) في الأصل "فمن ذلك يقال في مغزى ومغزوى يقل هنا" وهي مضطربة .
(٦) زيادة من "ح" .
(٧) تكملة من "ق" و"ح" "تقول هنا" .

مسألة (١) : النسب الى ما قبل آخره ياء مشددة نحو : سيد
وميت وما أشبه ذلك اذا نسبت الى مثل هذا حذفت منه الياء المكسورة
فرارا من ثقل أربع ياءات وكسرتين ، فقلت في سيد : سيدى ، وفي ميت
ميتي ، وفي أسيد أسيدى ولم تحذف الساكنة كما حذفتها في نحو
علي ، لأنك لو فعلت ذلك لأدى الى زيادة اعلال ، وهو قلب المكسورة
الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتنبوا ذلك بحذف المتحركة ، ليسلم
البناء من الاعلال ، فان كان بين الياء المشددة والآخر حرف مد ولين نحو :
مهييم (٢) فانك تنسب اليه على حاله ، فتقول : مهيمي ، ولا
تحذف منه شيئا ، لأنك ان حذفت منه الياء الساكنة التي للمد صرت
الى مثل أسيد ، وان حذفت المتحركة التي حذفتها من أسيد التقى
ساكنان وذلك مرفوض في كلامهم ، وان حذفت الياء الساكنة الأولى
وجب انقلاب ما بعدها الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما كان بقاء
الكلمة على حالها ، أبين (٣) من ذلك كله ، وجب اجتناب ما عداه ، وأيضا
فان مد الياء فصل بين الياءات كما فصل المد في رابة ونحوها ، ولم يكن
بمنزلة اجتماع ساكنين ، لأن المد في الحرف أكثر من الحركة ، وستقف
عليه (٤) في الازغام ان شاء الله .

فصل : ثم قال : (وفي يد يدوى ويدي) المحذوف منه
حرف من بنات الثلاثة على ثلاثة أقسام .

-
- (١) انظر المسألة في الكتاب : ٣٧١ / ٣ وشرح الشافية : ٣٢ / ٢
وشرح ابن يعيش : ١٤٧ / ٥ .
(٢) "مهيم" مصفر مهوم من قولهم : هوم يهوم اذا نام . انظر
الكتاب : ٣٧٢ / ٣ وشرح ابن يعيش : ١٤٧ / ٥ .
(٣) في الاصل و "ح" "قبله" .
(٤) في "ح" "أحسن" .
(٥) في الاصل "وستقف على ذلك" .

قسم حذفت منه اللام ، وقسم حذفت منه الفاء ، وقسم حذفت

منه العين ، فأما ما حذفت منه الفاء ، فانه ينسب اليه على حاله ، ولا

ترد اليه الفاء من حيث هي فاء ، ولكن ان ردت في موضع ما فلسبب

خارج عن ذاتها ، فاذا نسبت الى "عدة" و "زنة" قلت : عدى ،

وزني ، وكذلك ما أشبهه مما لامه حرف صحيح ، فأما نحو : شية فلا بد

من رد فائه ^(١) ، لأن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملاً ^(٢) يصح

استعماله ، وذلك [أذك] ^(٣) اذا نسبت الى مثل هذا ، فانك تحذف

تاءه ، لأنها تعاقب / ياء النسب ، فاذا حذفتها بقي الاسم على ٣٣٨

حرفين الثاني منهما حرف علة ، ولا تجد ذلك في الأسماء المعربات ،

لما كان يودى اليه من بقاء الاسم على حرف واحد عند لحاق الثنوين ،

وذلك اجحاف كثير ، فلاجل هذا يجب رد فاء الكلمة ، فيجب على هذا

أن تقول : وشوى وعلى رأى الأُخفش : وشيى على الأصل ^(٤) ، وقد

تقدم تحقيق القول في الخلاف بينه وبين سيبويه في المسألة. ^(٥)

وأما ما حذفت عينه ، فانه ينسب اليه أيضا على حاله ، ولا يرد اليه

المحذوف ، فتقول في النسب الى سه : سهى [لا غير] ^(٦) وكذلك

لشه : لشي ، وكذلك مذ اذا سميت به مذى ، وأما ما حذفت لامه ،

فانه على ثلاثة أقسام .

أحدها : ما حذفت لامه وعوض منها الف الوصل ، وذلك : ابن ،

واسم ، واست ، وما أشبه ذلك .

(١) في "ق" من "ردها" فقط .

(٢) في الأصل "كلما" خطأ .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤) على الأصل "ساقطة من "ق" .

(٥) انظر ما سبق ص

(٦) تكملة من "ح" و "ق" .

(١) الثاني : ما حذفت لامه وعوض منها التاء ، وذلك : بنت وأخت ، وما أشبه ذلك. (١)

الثالث : ما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء .
 فأما ما حذفت لامه وعوض منها الف الوصل ، ففيه وجهان .
 أحدهما أن تنسب إليه على حاله ، فتقول : ابني واستي ، وإن شئت حذفت الف الوصل ، ورددت المحذوف ، فقلت : بنوي ، وستهي ، ومن ذلك اسم ، تقول فيه : اسمي ، وسموي ، بضم أوله وكسره على أنه فعل ، وفعل كقفل وحمل ، وقد تقدم ذلك في أول الكتاب (٢) ، وكل واحد من المختلفين في المسألة على أصل مذهبه من (٣) اعتبار استعماله محرك العين أو مراجعة الأصل ، وقد تقدم ذلك في أول الباب .
 وتقول في النسب إلى امرئ القيس : امرئ بكسر الراء والهمزة ، أما كسر الهمزة فلاجل ياء النسب ، وأما كسر الراء فاتباع لحركة الهمزة ، كما كان ذلك قبل النسب ، وكذلك آبنم ، ومسألة امرئ مما جمع فيه بين العوض والمعوض منه ، وإنما جاز ذلك ، لأن أصله مرء ، وهذه الهمزة معرّضة لتسهيلها (٤) بالنقل والحذف ، فكانها فعل بهـا ذلك (٥) على وجه ذلك (٥) . والله أعلم . ولذلك (٦) كانت حركة الراء قبلها تابعة لحركتها اعتباراً بأنها تكون محل [حركة] (٧) اعراب في حال التسهيل من الأصل كما فعلوا ذلك في الأسماء الستة ،

- (١) ساقطة من "ح" .
 (٢) انظر ما تقدم ص : هـ وانظر المقتضب : ١٥٤ / ٣ .
 (٣) في "ق" من " .
 (٤) في "ح" "للتسهيل" .
 (٥-٥) في "ح" "هذا وجه ذلك" .
 (٦) في الأصل "وكذلك" .
 (٧) زيادة من "ق" .

بخلاف باب المقصورات ، وقد مضى ذلك مبينا في باب معرفة علامات
الاعراب .

وتقول في آمريء القيس أيضا : مَرِيءٌ على مذهب سيبويه ، ومَرِيءٌ
على مذهب الأَخفش على ما مضى ، وكذلك تقول في أبني : أبني وبنوي
فيمن رد المحذوف . (١)

القسم الثاني وهو ما حذفت منه اللام وعوض منها التاء نحو :
بنت واخت ، فمذهب يونس في هذا الضرب إثبات التاء مع ياء النسب ؛
لأنها ليست للتأنيث ؛ بدليل سكون ما قبلها وأن الكلمة تنصرف في أسماء
الرجال فتقول : بنتي واختي (٢) ، ومذهب سيبويه والخليل إلى
وجوب حذفها مع ياء النسب ، ولا يجمع بينهما ؛ لأنها وإن لم تكن للتأنيث
وضعا ، فإنها نَزَلَتْ (٣) هنا منزلة تاء التأنيث ، من جهة أن هذا البناء
خاص بالمؤنث ، ومن جهة أنها تُرَادِفُ تاء التأنيث ، ولا يجمع بينهما
تقول في المذكر : أبني ، وفي المؤنث بنت ، وأبنة وفي الجمع بنات ،
ولا يقال : بنات ؛ فلزم لذلك أن يقال في النسب : بنوي كما يقال في
المذكر ، وكذلك تقول في النسب إلى أخت : أخوي كالمذكر . (٤)

وأما صرف ذلك في أسماء الرجال ، فإنما ذلك لأن باب ما لا
ينصرف يراعى فيه اللفظ ، ولكون ما قبله (٥) يمنع أن يجري عليه أحكام

(١) انظر شرح الشافية : ٢ / ٦٧ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٣٦١ .

(٣) في " ح " و " ق " تنزلت " .

(٤) الكتاب : ٣ / ٣٦١ .

(٥) في " ح " و " ق " وسكون ما قبلها " .

تاء التانيث في ذلك الباب ، وأما هذا الباب فانما يراعى ^(١) فيه المعنى دون مجرد اللفظ .

مسألة ^(٢) : اذا نسبت الى " كلتا " حذفت الف التانيث ، فصار الى مثال ^(٣) بنت ، فتقول على مذهب سيبويه والجماعة : كلوى ، وعلى مذهب يونس : كلتي ، على أصل مذهبه في النسب الى بنت والتاء في كلتا بدل من واو ، حملا على الاكثر ، وقد قيل : انها بدل من ياء ، ولم تبدل هذه التاء في كلتا الا في التانيث ، فان قيل : وكيف جاء الجمع بين هذه التاء وبين الف التانيث ، وقد قلتم : انها قد جرت عندهم مجرى تاء التانيث .

فالجواب : أن هذه المسألة على العكس من باب صحراوات ، وحليات ، والشيء قد يعتبر بعكسه ، بيانه أن الواو في صحراوات بدل من همزة التانيث ، والياء ^(٤) في حليات بدل ^(٥) من الف التانيث ، فاعتبر اللفظ في جواز الجمع بينهما وبين تاء التانيث ، ولو اعتبر الأصل لم يجز الجمع أصلا ، وكتا التاء فيها ^(٦) وان كانت جارية مجرى تاء التانيث ، فانها بدل من واو أو ياء ، فاعتبر الأصل في هذه المسألة ، ولو اعتبرت الأحكام اللفظية لم يجز الجمع ، فتأمل ذلك فانه حسن .

- (١) في " ح " " فانه يراعى " .
- (٢) انظر المسألة في شرح الشافية : ٢٠ / ٢ .
- (٣) في " ق " " مثال " .
- (٤) في الأصل " والتاء " بنقطتين من فوق . خطأ .
- (٥) تكلمة من " ح " و " ق " .
- (٦) في الأصل و " ق " " فيه " .

القسم الثالث : وهو ما حذفت لامة ولم يعوض منها ^(١) شيئا ،
 وذلك نحو : يد ودم وأخ وأب وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب معتبر
 في التثنية والجمع بالالف والتاء والاضافة فما رد في واحد من هذه
 الثلاثة لزم رده في النسب ، وما لم يرد ^(٢) في واحد منها كنت مخيرا
 في الرد وعدمه ، فتقول في أخ وأب : أخوى ، وأبوى ، لقولهم : أخوان
 وأبوان وأخوك وأخوات ، وتقول في نحو : يد ودم يدى ودمى ، ويدوى ،
 ودموى ان شئت ، لقولهم : يدان ودمان ، وذلك أن الرد في النسب
 أقوى منه في التثنية والجمع والاضافة ، واذا كان الرد في الأضعف
 على الجواز كان في الأقوى على اللزوم ، ومن قال في تثنية يد ودم :
 يديان ودميان ، لزمه أن يقول في النسب دموى ، ويدوى وجهها واحدا ،
 والخلاف في عين يد / ودم على ما تقدم .

٣٣٩

ثم قال (واذا نسبت الى اسم في آخره هاء التانيث حذفتها
 فقلت في النسب الى طلحة طلحى .) ^(٣)

وذلك أن هاء التانيث مع ما قبلها بمنزلة الثاني من المركبين ،
 فكما أن ياء النسب لا تلحق بعد الثاني من المركبين ، فكذلك لا تلحق
 بعد تاء التانيث ^(٤) ، وكان الثاني من المركبين كالأصل في هذا الحكم
 لهاء التانيث ^(٥) ، من جهة أن الثاني من المركبين زيادة على ما قبله
 مع عدد حروفه ، واذا كان الحرف الأصلي اذا كان خامسا يحذف وجوبا
 اذا كان حرف علة ، فهو أولى بالحذف ، فلهذا المعنى جعل المركب هنا

-
- (١) في "ح" منه " .
 (٢) في الأصل " ولم يرد " خطأ .
 (٣) الجمل : ٢٥٤ .
 (٤) في "ح" و"ق" " بعدها تاء التانيث " .
 (٥) في "ح" " لها من التانيث " هكذا .

أصلاً لتاء التانيث ، وكذلك أيضا يقال في باب الترخيم : انه لا يحذف معها شيء ما قبلها ، لأنها شبيهة ^(١) بالثاني من المركبين ، فكما لا يحذف في الترخيم معها ^(٢) شيء ما قبله ، فكذلك هاء التانيث ، ويقال في موضع آخر : ان الثاني من المركبين يفتح ما قبله ، لأنه في هذا بمنزلة هاء التانيث ، فكما أن هاء التانيث يفتح لها ما قبلها ، فكذلك الثاني من المركبين ، وهاء التانيث انما واجب أن يفتح ما قبلها ، لأنها بمنزلة الف التانيث في الدلالة على معناه ، والف التانيث يلزم فتح ما قبلها ، محافظة ^(٣) على المعنى الذي سيقته له ، فمن ثم لزم فتح ما قبل هاء التانيث ، وأما زوال صورة الف التانيث في التفسير والتثنية والجمعين اللذين على حدها ، فلأن التانيث يفهم من التركيب بالأدلة التي تدل على تانيث الموءنث بغير علامة ، ومعنى الجمع والتثنية لا يفهم الا من صيغتيهما ، فوجب أن يكون الحكم للطارئ ، فتأمل هذا الفصل فانه حسن في معناه .

ووجه أيضا ^(٤) آخر في امتناع الجمع بين هاء ^(٥) التانيث وياء النسب ، وذلك أنهما يجتمعان في أن كل واحد منهما يكون فارقا بين الواحد والجنس ، فتقول : تمر ، وتمر ، وشجرة وشجر ، وطلحسة وطلح .

وتقول مع ياء النسب : يهودى ويهود ، وزنجى وزنج ،

وتيمي وتيم .

-
- (١) في "ق" "شبيهة".
 (٢) في الأصل و"ق" "مع" خطأ.
 (٣) في "ق" "يحافظ" هكذا.
 (٤) ساقطة من "ق" وفي "ح" "وجه أيضا آخر أيضا".
 (٥) في الأصل "الف" خطأ.

وتجامع هاء التانيث أيضا ياء النسب في الدلالة على معناه

تقول : مهلبى ومهالبة ، وبربرى وبرابرة ، وأشعري وأشاعرة ، لما
زالت ياء النسب بالجمع صارت هاء التانيث عوضا منها على معناها .

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما يلحق الاسم ، ليكون
هذا على لفظ المؤنث ، وليس هناك معنى تانيث ^(١) ، وليكون هذا
على لفظ النسب ، وليس هناك معنى نسب ، فالأول كفرة ، وكلمة ،
والثاني نحو : كرسى وبختى .

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه في
موضع العلم بمعناه ، وذلك نحو : زينب وهند وشمس وقدر ونحو
ذلك .

ومثال الاستغناء عن ياء النسب قول عنقرة : ^(٢)

..... لا أعجم طمطمى

أراد : لا أعجمي . ^(٣)

وأما قول ابن فيرة : ^(٤)

وكوف وبصر .

فإنما هو من باب حذف إحدى اليائين لمكان التضعيف .

(١) في " ق " " التاء التانيث " هكذا .

(٢) البيت بتمامه :

يأوى الى حرق النعام كما أوت حرق يمانية لا أعجم طمطمى
وهو في شعره : ٢٠٠ من معلقته ، واللسان : " طمم " يصف
ظليما يأوى الى جماعات النعام كما تأوى قوم من اليمن الى أعجمي
لا يفقهون كلامه . والحرق الجماعات ، والطمطمى الذى لا يفصح ،
وقيل في معنى البيت انه يصف ظليما يأوى الى جماعات النعام
كما تأوى السحب اليمانية الى سحابة فيها رعد ، فالرعد هنا هو
الأعجم الطمطمى .

(٣) في " ق " " الأعجمى " .

(٤) ابن فيرة هو :

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه بصيغة
تخالف صيغة المذكر ، وبصيغة تخالف المنسوب بالياء ^(١) ، فيقــ^ع
بذلك] ^(٢) الفرق بين المسألتين كقولهم : رجل صنع اليدين
وامرأة صناع ، وقالوا : جدى في المذكر ، وعناق في المؤنث ، وكذلك حمل
مرحل ^(٣) ، وقالوا في النسب : عطار وبتات ونجار وغير ذلك .

ويجتمعان أيضا في أن ياء النسب يغير لها الاسم المنسوب اليه
كثيرا ، وقد تقدم ذلك في أول الباب ، وتاء ^(٤) التأنيث قد جاء فيها
ذلك وإن قل قالوا : البصر للحجر الأبيض بكسر الباء ^(٥) ، فإذا
أدخلوها التأنيث قالوا بصرة ففتحوا ^(٦) الباء ، فلما كانت بينهما
هذه المشابهة من هذه الجهات كرهوا الجمع بينهما ، لأن الجمع بينهما
كان يكون شبيها بالجمع بين حرفين لمعنى واحد في موضع واحد ،
وأيضا فانهم لو لم يحذفوها مع ياء النسب ، لآدى ذلك الى الجمع
بين علامتي تأنيث بلفظ واحد في لفظ واحد ، ومثاله : أنك لو نسبت
رجلا الى طلحة ، ولم تحذف التاء ، لقلت : طلحتي ، فان نسبت اليه
امرأة قلت : طلحتية ^(٧) بتائين . فلما كان ابقاؤه ها يفضى الى هذا
رفض وجعل الباب كله واحدا ، وأما لحاق تاء ^(٨) التأنيث بعد ياء
النسب في نحو قولك : امرأة طلحية ، فلأنه صار بالنسب من قبيل الصفات
المشبهة باسم الفاعل ^(٩) ، والتاء انما هي دلالة على تأنيث الضمير

-
- (١) في "ح" "بالياء" خطأ .
(٢) زيادة من "ح" و"ق" .
(٣) في الأصل "رجل" بالمهملية : حيث قد وضع حاء صغيرة تحتها
علاما للاهمال وفي "ق" "رجل" بالجيم ، والصواب المثبت .
(٤) في "ق" "هاء" .
(٥) في "ق" "فكسروا الباء" .
(٦) في الأصل "بفتح" .
(٧) في الأصل و"ق" "طلحتي" .
(٨) في "ق" "هاء" .
(٩) في "ح" "باسماء الفاعلين" .

(١)

للمرفوع بالصفة .

(٢)

ثم قال : (واذا نسبت الى اسم مركب نحو : معدى كرب) .

الوجه أن يقال في توجيه حذف الثاني من المركبين أنه بالحمل على المضاف ، لأن المركبين بمنزلة شيء واحد ، والمضاف اليه كالشيء الواحد ، فلما كان بينهما هذا الشبه ، وكان المضاف اليه هو المحذوف اذا كان المضاف معه علما فكذاك يحذف الثاني من المركبين ، فيكون حذف المضاف اليه أصلا يحذف الثاني من المركبين ، وسيأتي وجه حذف المضاف اليه بعد أن شاء الله .

فأما قولهم : أن الثاني من المركبين إنما حذف في النسب بالحمل على تاء التانيث مع قولهم : أن حذف تاء التانيث بالحمل على الثاني من المركبين ، فظاهر ألا مرأى منها من مسائل الدور ، لاتحاد حقيقة الحمل لأنه إذا كان حذف التاء بالحمل على حذف الثاني من المركبين وحذف الثاني من المركبين بالحمل على حذف التاء ، فقد صار كل واحد منهما أصلا من حيث هو فرع وفرعا من حيث هو أصل ، وإنما كان يصح ذلك لو تعددت وجوه الحمل ، وأما مع الاتحاد فلا ، لكن يصح أن يكون حذف الثاني من / المركبين بالحمل على تاء التانيث ، على أن يكون حذف التاء أما لما كان يلزم على اثباتها من تأنيث المذكر في نحو قولك : هذا رجل قائمتي في النسب الى قائمة ، لأن لفظ النسب عبارة عن المنسوب ، وأما لما كان يلزم على ذلك من الجمع بين تائي التانيث في لفظ واحد نحو : طلحتيه اذا نسبت امرأة الى طلحة ،

(١) في الأصل و " ق " " الضمير المرفوع وفي " ح " " للضمير للمرفوع "

ولعل المثبت هو الصواب

(٢) هذا القول ليس في الجمل وما في الجمل هو : " وان نسبت الى

اسمين جعل اسم واحد حذف الآخر منهما فقلت في معدى كرب :

معدى " الجمل : ٢٥٥ .

واما لما كان يلزم على ذلك من كون تاء التسانيث وسطا ووضعتها أن تكون آخر الكلمة ، فعلى هذه الواجهة أوعلى " أحدها يجوز أن يقال : أن حذف الثاني من المركبين محمول على حذف تاء^(١) التانيث في النسب ، ويسوغ أيضا أن تكون تاء التانيث محمولة في الحذف على الثاني من المركبين على أن يكون حذفه هو بالحمل على المضاف اليه في نحو امرئ القيس لما بين المركب والمضاف والمضاف اليه من الشبه من جهة أن كل واحد منهما يتوالى فيه ست حركات نحو : شفر بفر ، وقدم رجل .

ثم نرجع في صورة النسب الى المركب فنقول في معدى كرب : معدى ومعدوى ، لأنك لما حذف الجزء الثاني بقي معدى بمنزلة قاضي فتنسب^(٢) اليه على الوجهين في قاضي ، وقد تقدما^(٣) ، وتقول في بعل بك : بعلي وفي بلال أباد : بلالى ، وكذلك سائرهما ، والنسب الى الجملة المسمى بها كالنسب الى المركب تحذف العجز وتنسب الى الصدر ، واذا سميت بخمسة عشر ثم نسبت اليه قلت : خمسي ، لأنك لما حذف العجز حذف بعد ذلك التاء^(٤) ، لأنها لا يجمع بينها وبين ياء النسب ، ولا ينسب اليه وهو اسم عدد ، لئلا يلتبس بالنسبة الى خمسة ، وكذلك اثنا عشر لا ينسب اليه وهو اسم عدد ، فاذا سميت به نسبت اليه فقلت : اثني وثنوى كما قلت في ابن : ابني وبنوى .

مسألة : قال الاستاذ أبو الحسين اذا فرضنا رجلين اسم أحدهما اثنان واسم الآخر اثنا عشر وخيف اللبس لم ينسب اليه هكذا ، لمكان اللبس .

-
- | | |
|-----|-------------------|
| (١) | في "ق" "ها" . |
| (٢) | في "ح" "تنسب" . |
| (٣) | انظر ما تقدم ص |
| (٤) | في "ق" "الها" . |
| (٥) | في "ح" "بالنسب" . |

وعندى أنه يجوز النسب اليه ، ولا يراعى في الاعلام ، الا ترى أن النسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع الى الواحد كائنا ما كان ، وذلك كله يشبه النسب الى الواحد ، وكذلك اذا سميت بزدين أو بالزبددين ، وحكى اعرابهما نسبت اليهما كالنسب الى الواحد ، ولا أذكر في ذلك خلافا ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وان نسبت الى اسم مضاف تعرف بالمضاف اليه .) (١)

هذا الفصل على وجهين :

أحدهما : أن يكون المضاف والمضاف اليه علما كعبد الله وامرى

القيس ، فهذا الضرب ينسب فيه الى الأول ، لأنه لم يتعرف بالثاني ، وكذلك اذا سميت بقولك : غلام زيد وصاحب عمرو وما أشبه ذلك نسبت (٢)

اليه في ذلك كله الى الاسم الأول وتحذف الثاني فتقول : عبدى وامرى ، وغلامي ، وصاحبي ، وكذلك ما أشبهه .

الوجه الثاني أن يكون المضاف مع المضاف اليه غير علم ، ولكنه موضوع على أن يتعرف بالثاني حقيقة أو حكما كقولك : غلام زيد ، وصاحب عمرو ، ودار خالد ، ويستان جعفر ، فهذا الضرب ينسب فيه الى الثاني ، لأنه المقصود لتعريف الأول ، فتقول : زيدى ، وعمرى ، وخالدى ، وجعفرى ، وكذلك الكنى كلسها ينسب فيها الى الثاني كقولهم في ابي بكر بن كلاب : بكرى ، لأنها وضعت على تقدير تعريف الأول بالثاني ، واليه الاشارة بقولي : أو حكما ، وكذلك النسب الى امرأة كنيتهام عمرو عمرى ، فان سميت بشيء من هذه الكنى وصيرتها اعلاما جرى عليها حكم

(١) في الجمل : ٢٥٦ " وان نسبت الى اسم مضاف ، وكان يتعرف بالمضاف اليه ، نسبت الى المضاف اليه " .

(٢) في " ق " " تنسب " .

الاعلام ، كما قالوا في امرئ القيس : امرئي ، ولم يقولوا : قيسى ، وان كان وضعه وضع ابن الزبير ، فانه قد صار علما ، وكذلك اذا سميت بابن الزبير [] و [(١)] صيرته علما جرى عليه حكم الاعلام ، فقلت فيه : ابني وبنوى ، وهذا كله واضح ، وبالله التوفيق .

وانما وجب (٢) حذف أحد الاسمين من (٣) المضاف والمضاف اليه ، لانه لو لم تحذف فقلت : غلام زيدى لا أعطى أن الغلام مضاف الى رجل منسوب الى زيد ، وهو خلاف المطلوب ، وانما يحصل المطلوب بحذف أحدهما على ما مضى من التقسيم ويجوز أن يقال : (٤) انما وجب حذفه ، لانه ليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، لأن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ، ويا النسب مع ما تلحقه كالشيء الواحد ، وانظر الى امتناعهم من تركيب " لا " مع اسمها اذا كان مضافا كقولك : (٥) لا مثل زيد في الدار ، فتأمل ما نبهتكم عليه ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وقد يبنون من الاسمين جميعا اسما واحدا .) (٦) هذا الفصل موقوف على السماع ، وذلك قولهم في عبد القيس : عبسسي وفي عبد الدار : عبدري (٧) ، وفي عبد شمس عبشمي ، وكأنهم فعلوا ذلك خوف اللبس ، ولونسبوا اليها على القياس لقالوا في عبد القيس : عبدى ، وكذلك في عبد الدار ، وكذلك في عبد شمس ، وقالوا في عبد مناف : منافى ، وهو أيضا شاذ .

-
- (١) تكملة من " ح " و " ق " .
(٢) في " ق " " وأما وجه " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ح " " أن تقول " .
(٥) في " ق " " كقولهم " .
(٦) الجمل : ٢٥٦ " وجميعا " ساقطة من الأصل .
(٧) في " ق " " عبدلي " .
(٨) ساقطة من " ح " .

ثم أنشد : (١)

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تَرِيْ قبلي أسيرا يمانيا
قوله (٢) : عبشمية نسبة الى عبد شمس ، وعبد شمس اسم علم ، فكان (٣)
قياسه أن يقول : عبدية ، ولكنه خاف اللبس فبنى على الاسمين "عبشما"
على مثال (٤) فعلل ، فقال : عبشمية ، وهو من الشاذ [الذى] (٥)
لا يقاس عليه ، وقوله : كأن لم ترى تلوين كقوله تعالى : * الحمد
لله رب العالمين * ثم قال : * اياك نعبد واياك نستعين * وهو
انتقال من مقام الى مقام / أشرف منه ، وهو من بديع الكلام الفصيح . ٣٤١

وأصله قبل الجزم " ترءيين " على مثال تعلمين ، ثم سهل
بالنقل والحذف (٦) ، فصار " تريين " على مثال (٧) تضعين ، ثم انقلبت
الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : تراين ثم حذفت
الألف لالتقاء الساكنين ، فصار ترين ، ثم دخل الجازم ، فحذفت النون التي
كانت علامة للرفع ، فصار : كأن لم ترى ، على ما ترى (٨) ، ويروى " كأن
لم ترى " (٩) بلفظ الغيبة ، وفيه أقوال : منها أنه مجزوم بحذف الحركة
المقدرة في حرف الاعراب ، وهو الألف ، وهذا متروك في النظر ، لأن حرف
الاعراب اذا كان معتلا معاقبا لضمه الاعراب جرى عليه حكمها ، فكما يحذف

-
- (١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وقد سبق تخريجه ص :
(٢) في الأصل و " ق " وقوله .
(٣) في " ح " فكانه .
(٤) في " ق " مثل " .
(٥) تكملة من " ح " .
(٦) أي بحذف الهزة ونقل لحركتها الى الحرف الذي قبلها وهو الراء .
(٧) ساقطة من " ق " .
(٨) في " ح " و " ق " كما ترى .
(٩) في الأصل " ترى " منقوطة الياء خطأ . وانظر تخريج هذه الرواية
فيما سبق ص :

الجازم ضمة الاعراب كذاك يحذف الحرف الذي عاقبها ، والذي يقول من العرب : (١)

* ألم يأتيك والانباء تنمي *

هو الذي يلفظ بالضمة في حالة الرفع ، فلما لم (٢) تعاقب هذه الياء ضمة الاعراب وجب الا تحذف في الجزم ، لوجود الضمة في حالة الرفع .

ومنها أنه مجزوم بحذف الألف التي كانت حرف اعراب لما عاقبت الضمة على القياس ، وهذه الألف اشباع . وهذا الوجه مذكور في الضرائر ، أعنى الاشباع (٣) ، ومنها أن التسهيل في هذا اللفظ مسبوق بالجزم ، بيانه أن أصل (٤) الكلمة " ترأ " على مثال تعلم فحذف الجازم الألف التي هي لام الكلمة ، فصار " ترأ " على مثال " نفع " ثم نقلت (٥) حركة الهمزة الى فاء (٥) الكلمة ، ولم تحذف الهمزة ، ثم قلبت ألفا لسكونها (٦) بعد فتحة كما قالوا في المرأة المراه ، وفي الكمأة (٧) الكماه .

ومنها أن هذا على لغة القلب كأنه كان (" ترأ " ثم سكن الجازم الهمزة ، ثم انحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم انقلبت الهمزة الفال لسكونها (٨) بعد فتحة ، فصار " كآن لم ترى " (٩) كما ترى فهذه (١٠) الألف بدل من همزة ساكنة للجزم ، وهي عين في موضع اللام ، وهو توجيه صناعي .

-
- (١) سبق ص
(٢) في " ق " " فكما لم " .
(٣) انظر مبحث الاشباع في الضرائر لابن عصفور : ٣٢ وما بعدها . وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٦ ولم يجعل هذا البيت وأمثاله من الاشباع ، وانما استشهدا به على اثبات حرف العلة في الفعل المجزوم .
(٤) " بيانه أن أصل " في الاصل " فان أصل " وفي " ق " " فانه أصل " والمثبت من " ح " .
(٥-٥) في " ق " " الحركة الى الفاء " . (٦) في الاصل " لكونها " .
(٧) انظر سر صناعة الاعراب : ٧٥ . (٨) في الاصل " لكونها " .
(٩) في الاصل " تراني " خطأ . (١٠) في " هذه " .

ويمكن وجه خامس وهو أن يكون على اهمال " لم " اهمال
 " ما " ، لاتفاقهما في النفي ، كما اهمت " أن " اهمال " ما " لاتفاقهما
 في المصدرية ، نظير الأول قوله : (١)

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
 وقوله : (٢)
 (٣)

فأمسوا بها ليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع
 ونظير الثاني قراءة من قرأ * لمن أراد أن يتم الرضا عة * (٤)
 برفع يتم ، ولم أر هذا [التوجيه] (٥) في هذا الموضع لا أحد .

وهذه الجملة المقرونة بلم (٦) مرفوعة المحل ، لأنها واقعة
 موقع خبر حرف التشبيه واسمه (٧) محذوف اختصاراً لفهم المعنى .
 وتقديره مع الخطاب كأنك لم ترى ، ومع الغيبة كأنها لم ترى (٨) ، وحرف
 التشبيه مع معموله مرفوع المحل على الصفة للموصوف بعشمية ، أو للصفة
 وتقديرها : شখে عشمية شبيهة بعين رائية قبلى أسيرا يمانيا ،
 والمعنى على الاثبات لا على النفي على الأصح .

وقوله " أسيرا يمانيا " منسوب الى اليمن ، وأصله ينسبي
 فحذفت الأول من يائي (٩) النسب ، لمكان التضعيف ، وعوض منها

- (١) البيت لم يعرف قائله ، وهو من انشاد الأخفش والفارسي . كذا
 قال في الخزانة : ٦٢٦/٣ ، وهو في المحتسب : ٥٤٢/٢ وسر
 صناعة الاعراب : ٤٤٨ ، والمعنى : ٣٦٥ ، ٤٤٤ ، وشرح
 أبياته : ١٣١/٥ .
 (٢) لم أهتد الى قائله .
 (٣) في " ق " " بها ليلا " هكذا .
 (٤) البقرة : ٢٣٣ وهي قراءة مجاهد . البحر المحيط : ٢١٣/٢ .
 (٥) زيادة من " ح " .
 (٦) في الأصل " بأن " خطأ .
 (٧) في " ق " واسمها .
 (٨) انظر الحلل : ٣٤١ .
 (٩) في الأصل " من باب " خطأ .

الالف ، ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف ، وبالله التوفيق . (١)

٣٤٣ / فصل في النسب الى الاسماء المحكية : والقول في ذلك :
أذك اذا نسبت الى معنى بما يلزم فيه الحكاية ، فانك تنسب الى
الكلمة الاولى وتحذف ما بعدها ، فتقول في تأبط شرا : تأبطي ،
وفي برق نحره : برقي ، وفي ذراحمها ، ذروى و [ذرى] (٢) وفي
شاب قرناها شابي .

وأما اذا نسبت الى ما لا يصح التكلم به ، فانك لا تنسب اليه
حتى تصيره على هيئة يصح التكلم بها ، كما اذا سميت بكأن على القول
بالتركيب ، وهو قول الأكثر ، فانك اذا حذف " أن " بقيت الكاف
على حرف واحد ، فوجب أن تزيد عليها حرفا من جنس حركتها ، فصارت
الكلمة على حرفين ، والثاني حرف علة ، ولا يكون ذلك في شيء من معربات
الاسماء ، الا أن يكون معتمدا على غيره كفيك ، وذى مال (٣) ، فيجب

(١) بعد هذا في نسخة الأصل " وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم
الوكيل ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وصلى الله على سيدنا
محمد المبعوث لكافة الأمم العرب والعجم وعلى آله وأزواجه
وذريره .

نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
خاتم النبيين وقائد الفر المحجلين وسلم على عباد الذين اصطفى .
وأما هذه النهاية بخط مغاير كتب : " الفصل في النسب
الى الاسماء المحكية أول الصفحة اليسرى بعد هذه النورقة
ليتصل بقول المؤلف رحمه الله : " ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم
في باب منع الصرف " . وما وعد بالحاقه موافق لما فـي
النسختين الاخرتين .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) انظر ما تقدم ص

لذلك أن تزيده حرفاً آخر من جنس المزيد ، فإذا اجتمع الفان همزت الثاني منهما ، فيصير كاء كما ، فتنسب اليه كالنسب ^(١) الى ماء [فتقول] ^(٢) كاوى وكائي ^(٣) ، والأول اجود على ما مضى ^(٤) في باب التثنية.

وكذلك النسب الى "لعل" على القول بالتركيب أيضا العمل كالعمل ، وكذلك اذا نسبت الى [لا] ^(٥) مسمى بها ، الا أن المزيد هنا حرف واحد ، وكذلك النسب الى "لات" من * ولا تحين مناص ^(٦) ومن اللات والمعزى لائي ولاوى ^(٧) ، وليست هاتان المسألتان من هذا الفصل ، وانما جلبهما الاشتراك في الحكم.

واذا نسبت الى "لولا" مسمى بها قلت : لوى ، لأنك لما حذف "لا" بقي "لو" على حرفين الثاني حرف علة ، فوجب أن يزداد حرف مثله ^(٨) ، كما قالت العرب : ^(٩)

* ان ليتا وان لوا عناء *

^(١٠) واذا نسبت الى "اما" من قوله تعالى * فأما ترين من البشر أحدا *

(١) في "ق" "كما تنسب".

(٢) تكملة ليست في النسخ .

(٣) في الأصل "كاوى".

(٤) انظر ما تقدم ص : وانظر باب التثنية :

(٥) تكملة من "ح".

(٦) سورة ص : ٣٠.

(٧) الكتاب : ٣٦٨/٣.

(٨) الكتاب : ٣٦٨/٣.

(٩) هذا عجز بيت لأبي زيد الطائي و صدره :

* ليت شعري وأين مني ليت *

وهو في ديوانه : ٢٤ ، والكتاب : ٢٦١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/١

وشرح أبيات سيبويه : ٢١١/٢ . وشرح ابن يعيش : ٣٠/٦ ،

٥٧/١٠ ، والخزانة : ٣٨٢/٣ .

(١٠) مريم : ٢٦ .

مسمى بها قلت : اني بتخفيف النون ، فان سميت بنحو : قل ، وبع ،
 وخف قلت قولي وبعي ، وخافي وذلك أنك لما نزع الضمير ووجب
 تحريك لام الكلمة رجعت العين المحذوفة ، لزوال السكون الذي أوجب
 حذفها ، وكذلك قالت العرب في النسب الى " كنت " : كوني ^(١) ، وقولهم
 كنتي شاذ ، والكتى هو الشيخ ، لأنه يقول كنت كذا [] وكنت كذا []
 وهذا ما يدل على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فاذا سميت بقولك :
 انطلقت قلت : انطلقى و تبقى الالف موصولة ، لأنك انما تريد
 المسمى بانطلقت ، وهي هاهنا الف وصل ولا بد ، فكذا اذا نسبت
 اليه ، لأنك تريد ذلك المعنى ، بخلاف ما لو سميت بانطلق وحده ،
 فانك تقطع الالف ولا بد .

فصل في النسب الى الجمع ^(٢) : والقول في ذلك : أنه ان
 كان باقيا على معناه من الجمعية ، فانه يرد الى واحده ان كان مستعملا ،
 وذلك أن المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك
 الجنس ملازمة . وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع ^(٤) حصول الفرق بين
 النسب اليه جميعا وبينه مسمى [به] ^(٥) ، فان لم يكن باقيا على
 جمعيته [وذلك] ^(٦) بأن يصير علما وضعاً أو غلبة ، فانه ينسب اليه
 على حاله ، لانتفاء قصد معنى الجمعية فيه ، فصا ركفيره من الاعلام

(١) كوني قولهم " ساقطة من " ق " وانظر اللسان " كون " ٣٦٩/١٣ ،

قلت : وزعم سيبويه أن اخراجه عن الأصل أقيس ، فتقول كوني .

(٢) تكلمة من " ح " .

(٣) انظر في هذا الفصل الكتاب : ٣٧٨/٣ وما بعدها ، والتكلمة : ٢٥٥

وما بعدها ، وشرح الشافية : ٧٧/٢ وما بعدها .

(٤) ساقطة من " ق " .

(٥) تكلمة من " ح " .

(٦) زيادة من " ح " .

،فتقول في النسب الى مساجد جمعا مسجدي ،وتقول فيه اسم رجل مساجدي ،ولو قلت [فيه] ^(١) مسجدي لم يكن له معنى ،اذليس في مساجد دلالة على مسجد ،كما فيه اذا كان جمعا دلالة على واحد ، فلذلك رجعت اليه ثمة ولزمت اللفظ المسمى به ها هنا ،وتقول في الانصار: انصارى ،لأنه صار علما بالقلبة ،واهمل فيه معنى الجمعية ،وضابطه أن تقول : الجموع غير السالمة على أربعة أقسام .

أحدها أن يكون جمعا لفظا ومعنى ،وله واحد مستعمل نحو مساجد ،ومساعة ،ومهالبة ، فهذا يلزم الرجوع فيه الى الواحد ، فتقول : مسجدي ،ومسمعي ،ومهلبي .

^(٢) الثاني : أن يكون جمعا لفظا ومعنى الا أنه لم ينطق له بواحد نسحو : عباديد ومحاسن .^(٢-)

الثالث : أن يكون جمعا في اللفظ مفردا في المعنى نحو : مساجد اسم رجل ،وانمار كذلك ،وكلاب كذلك .

الرابع : أن يكون مفرد اللفظ جمعا في المعنى على العكس مما قبله نحو : نفر ،ورھط ،وقوم ،فهذه الأقسام الثلاثة ينسب اليها على حالها ،تقول في أولها : عباديد ^(٣) ،ومحاسني ،لأنه لا واحد له قاله أبو زيد .^(٤)

وتقول في الثاني : مساجدي ،وانماري ،وكلابي وكلاهما مسموع .

(١) زيادة من "ح" .

(٢-٢) ساقطة من "ح" وهي ملحقة في الهامش الا أنها غير واضحة ، ولعل بها نقص .

(٣) في "ق" "عبادي" خطأ .

(٤) الكتاب : ٣٧٩/٣ ، وشرح الشافية : ٧٨/٢ .

وتقول في الثالث : **نَفَرِي** ورهطي . وقومي ، فالحاصل أن كل جمع لفظا ومعنى ليس سالما وله واحد مستعمل يلزم الرجوع [فيه] ^(١) الى واحده كقولك في مساجد : مسجدي ، ومنابر منبري ، وما عدا هذا فانه ينسب اليه على حاله ، فتقول في النسب الى **الجُمع** جمع **جُمعه** : **جُمعي** بسكون الميم ، لأنه جمع لفظا ومعنى ، وله واحد مستعمل ، فان سميت به قلت : **جمعي** بفتح الميم ، لأنه وان كان جمعا في الصورة ، فانه مفرد المعنى ، فقص على هذا واعمل عليه ، وقالوا في الرباب : ربي ، والرباب جمع ربة وهي الفرقة من الناس ربة ورباب كجفرة وجفار ، وتقول في أناس أناسي ، لأنه من أسماء الجموع مفرد اللفظ مجموع المعنى ، وقالوا فيه : انساني أجروه مجرى الجمع ، والاول أحسن اعتبارا بالنظائر من أسماء الجموع ، وقالوا في الابناء أبناوى ، كما قالوا في الأنصارى أنصارى ، وقالوا بنوى ردوه الى الواحد ، لأنه جمع ابن ، وتقول في النسب الى الأعراب : أعرابي ، قال سيبويه : لأنه ليس له واحد على هذا المعنى ^(٢) ، يريد لأنه لم يتحقق كونه جمعا لعرب ، ولو كان جمعا لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات ، وليس كذلك ، لأن العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا سكن البادية ^(٣) أو الحاضرة ، والأعراب اسم لمن سكن البادية خاصة ، فالاعراب أخص من العرب ، والجمع لا يكون أخص من مفرد ، والى هذا المعنى ^(٤) أشار أبو علي في الايضاح بقوله : لو قلت ذلك لزدت الاسم عموما ^(٥) ، أى لو نسبت الى الأعم وهو عرب لزدت الاسم عموما ،

(١) زيادة من "ح" .

(٢) الكتاب ح ٣٧٩ / ٣ وانظر شرح الشافية : ٢ / ٧٨٠ .

(٣) في الأصل " الجادية " .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥) التكملة : ٢٥٦ .

لأن النسبة الى الأعم أعم من النسبة الى الأخص ، والفرض بالنسبة
التخصيص ، (١-) وانما يقع التخصيص (١-) بالأخص دون الأعم ، ونظير
هذه المسألة وجوب حذف الأعم ، والنسبة الى الأخص من المضاف والمضاف
اليه اذا تعدد المدلول نحو غلام زيد ، وذلك أن الأول موضوع على
العموم ، والثاني موضوع على الخصوص ، لأن الأول انما أضيف الى
الثاني لقصد ارتفاع العموم الوضعي واكتساب التخصيص بالاضافة (٢)
الى الثاني ، ولهذا سلك بالكى هذا المسلك ، لأنها على تقدير
قصد أن يتعرف الأول بالثاني من باب الحارث والعباس ، وان كانت
في غير هذا الباب جارية مجرى الاعلام ، وذلك في باب ما يحذف منه
التنوين لكثرة الاستعمال كقولك : هذا زيد بن أبي بكر ، وهذا
[أبو] (٣) بكر بن أبي زيد ، والفرق بين البابين واضح ، وهو أن
هذا الباب ينسب فيه الى أخصهما ، فالنسب فيه راجع الى المعنى
وذلك الباب معتبر بكثرة الاستعمال ، ولا شك في كثرة استعمال
الكنى كثرة الاعلام أو أشد ، وربما غلبت الاعلام.

فصل تذكر فيه التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث السالمان (٤)

نحو : الزيدون والزيدان والهندات ، فهذا الضرب اذا نسبت اليه
رجعت الى واحد / فقلت في النسب الى الزيدين والزيدين : ٣٤٤
زيدى لا غير ، وفي الهندات هدى لا غير ، وكذلك ان سميت بشيء من
ذلك وحكيت اعرابه الذى كان له قبل التسمية ، الا أنك اذا نسبت

(١-١) شاقطة من "ق".

(٢) في "ح" "ب" باضافته.

(٣) من "ح" و"ق".

(٤) انظر هذا الفصل في الكتاب : ٣/٣٧٣.

الى نحو : تمرات [قلت]^(١) تمرى بسكون الميم ، فان نسبت اليه
مسمى به قلت : تمرى بفتحها ، لا^٢ك لم تقصد الرجوع الى الواحد
الأصيل .

وأما مسألة أبي علي في الايضاح ، وهي مسألة : سنين^(٢) ،
فان من العرب من يجريها مجرى الجمع المذكر السالم فيمر بها بالواو
رفعاً وبالياء نصبا وجرا ، وعلى هذا تنسب اليه بالرجوع المسمى
الواحد^(٣) وهو سنه ، فتقول : سنوى على من قال سنوات ، وسنهى
على من قال : سنيهة . فان سميت به قلت في النسب اليه سنيني^(٤)
بكسر السين ، لا^٥ك لم ترجع الى الواحد^(٥) ، وانما نسبت الى اللفظ
المسمى به ، ومن العرب من يمر به بالحركات ، فيقول : هذه سنيسن
طيبة ، ورأيت سنيئا طيبة ، وعجبت من سنين ذهبت ولم تعد ، ومنه
قول الشاعر :^(٦)

دعاني من نجد فان سنيته
لعين بنا شيبا وشيبنا مردا
وعلى هذا تقول فصي النسب اليها : سنيني مطلقا سميت بها^(٧)
أولا ، واختلف في وزنها ، فقليل فعيل كزغيف ، وأصله سنيو ثم أبدلت
النون من الواو كما قالوا في صنعاء : صنعاني ، وفي بهراء : بهرائني ،
فأبدلوا النون من الواو التي يستحقها الموضع ، ثم كسروا السين اتباعا
للكسرة النون ، وقيل : ان وزنه فعلين كفلسين ، وأصله سنوين ،

-
- (١) تكلمة من "ح" .
(٢) التكلمة : ٢٥٢ .
(٣) في "ح" "واحد" .
(٤) في الأصل و "ق" "سنيني" وفي "ح" "سنني" ولعل
المثبت هو الصواب .
(٥) في "ح" "واحد" .
(٦) البيت للصمة بن عبد الله القشيري ، وهو في ديوانه : ٦٠ واملالي ابن
الشجري : ٥٣/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١١/٥ وانظر تخريجات
أخرى في ديوانه .
(٩) في "ح" "بها" .

فنقلت حركة الواو الى النون قبلها ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، فصار سنينا كما ترى ، فالحاصل أن النسب ^(١) الى " سنين " ^(٢) على من أعربه بالحركات سنيني ^(٣) وجها واحدا مطلقا سميت به أولا ، ومن أعربه بالحروف فانه يختلف ، فتقول في النسب اليه قبل التسمية به بالرجوع الى واحده على ما مضى بفتح السين ، فان سميت به بقيت السين مكسورة ، لأنك انما نسبت الى ذلك اللفظ المسمى به من غير اعتقاد رجوع الى الواحد .

مسألة ^(٤) : يقال صعق على شال كتف ، وهو الاصل ،

ويقال : صعق بكسر الصاد اتباعا لحركة العين .

فأما الاول فاذا نسبت اليه وجب فتح عينه ، فتقول : صعقي كما تقول في كتف : كتفي ، وهو واجب في كل فعل وفعل مطلقا قبل التسمية وبعدها .

وأما الثاني فاذا ^(٥) نسبت اليه قبل التسمية به كان على ثلاثة أوجه ، أحدها صعقي بفتح الصاد والعين كالوجه الاول ، أما فتح العين فواجب ^(٦) في النسب كما تقدم ، وأما فتح الصاد ، فانها انما كانت مكسورة بالاتباع لحركة العين ، فلما زال سبب كسرها رجعت الى أصلها من الفتح ، فمن ثم وافق [هذا] ^(٧) الفرع [ذلك] ^(٧)

(١) في " ق " " النسبة " .

(٢) في " ق " " السنين " .

(٣) في الاصل " سني " .

(٤) هذه المسألة والمسألة التالية لها اختصرتا في نسخة " ح " .

وقدمت الثانية على الاولى ، ثم اعيدتا بما يوافق النسختين الاخيرين دون اشارة الى شي من ذلك .

(٥) في " ق " " فان " .

(٦) في الاصل و " ق " " فوجب " .

(٧) زيادة من " ح " في الموضعين .

(١) - الأصل ، قال سيبويه : وهو الوجه الجيد يعني مراجعة الأصل ، وهذه الحركة ، وان (٢) كانت فتحة الأصل فهي فرع فرعها ، تفسيره أنها للصاد بالأصل ، ثم حولت كسرة اتباعا لحركة العين ، ثم لما زال سبب الاتباع بتحويل كسرة العين في النسب فتحة حولت هي فتحة كما تراجع الأصل (٣) عند ارتفاع الأسباب . والله أعلم . - (١)

الوجه الثاني : صغى بكسر الصاد وفتح العين ، أما فتح العين فعلى ما ذكر من الوجوب ، وأما كسر الصاد فمن باب بقاء السبب وان زال السبب اعتبارا بعروضه كما بقيت ضمة همزة الف الوصل في قولك : أدعي يا هند ، وان زال سبب ضمها ، وهو ضمة العين في الأصل اعتبارا بعروضه ، فلذلك (٤) لم يعتقد به في الموضعين .

الوجه الثالث : صغى بكسرهما [معا] (٥) ، وهذا الثالث ثابت في أصل القاضي ، وعليه فسر كلام سيبويه ، وهو على هذا من شوان النسب ، لما فيه من ترك الوجوب (٦) ، هذا حكمه في النسب إليه قبل التسمية به ، [فان نسبت إليه بعد التسمية به (٧) وجب بقاء الحرف الأول على ما كان عليه] (٨) قبل التسمية به من فتح أو كسر ، ولا يجوز خلاف ذلك ، لأنك انما سميت بذلك اللفظ بعينه .

وأما مسألتي قسي : فان نسبت إليه [وهو جمع وجبرد الى واحده على القاعدة المذكورة في ذلك فتقول : قوسي فان نسبت إليه] (٩)

-
- (١-١) في " ح " ملحقة في الهامش واكثرها غير واضح .
 (٢) في " ق " " فان " .
 (٣) في " ق " الأصل .
 (٤) في " ق " " فذلك " .
 (٥) زيادة من " ح " .
 (٦) في الأصل " الموجب " .
 (٧) ساقطة من " ح " .
 (٨) ساقطة من الأصل .
 (٩) ساقطة من الأصل .

بعد التسمية به حذفت الياء الزائدة وهي الأولى ^(١) فبقي قسيما على مثل ابل ، فتقول : قسوى ، كما تقول : ابلي ، هذا هو الذى يصح في هذه المسألة ، وقال القاضي : ان النسب الى قسي : قسوى بضم القاف وفتح السين ، ^(٢) وهو قول سيبويه ، وهو مشكل جدا ، لما ذكرته ، ووجهه أن المسألة من باب مراجعة الاصول لحضور ما يحرزها ، وهو أن فعلا ليس من أبنية الاصول ^(٢) ، ولذلك قال سيبويه : انها ^(٣) فعول ، فردها لذلك على أصل بنائها ^(٤) والله أعلم.

وقال ابن خروف ما معناه : ان كسر القاف انما كان اتباعا لكسرة السين ، فلما وجب فتح السين زال بذلك سبب كسر القاف ، فرجعت الى أصلها من الضم ، ومن كسرهما لم يعتد بالعارض ، وهو الفتح في النسب. قلت : هذا موضع دارت فيه رؤوس القوم حتى قال أبو بكر بن عبيدة : من قال صمقي ببقاء كسر الاتباع لم يفعل ذلك في قسي ، لأصالة المتبع في صمق ، وفرعيته في قسي ، وقد أثبت ابن خروف ما نفاه أبو بكر ، والصحيح ما ذكرناه أولا وعليه الاعتماد ان شاء الله . وهذا اللفظ مطلوب اللام الى موضع العين ، وأصله ^(٥) بعد القلب قسو على وزن فلوع ، فقلبوا الواو الثانية ياء ، وادغمت الواو التي قبلها بعد قلبها ياء على القاعدة في كل ما كان من هذا النحو على فعول ، ولذلك قالوا بشذوذ " انكم لتنظرون في نحو كثيرة " ^(٦) فصار اللفظ بها قسيا ، ثم كسرت السين لتصح الياء بعدها ، فصارقسيا ، ثم كسرت القاف اتباعا ، فصار

(١) في الأصل " أولى " .

(٢-٢) في " ح " ملحقة في الهامش واكثرها غامض .

(٣) في الأصل و " ق " " لأنها " .

(٤) في " ق " " بناء " .

(٥) في الأصل " وأصلها " .

(٦) انظر القول فيما سبق ص

قسيا كما ترى ، وهذا الاصل مسبوق بأصل آخر ، وهو : قووس على فعول ، ومن هذا وقع القلب ، وبالله التوفيق .

فصل : الأصل في المنسوب أن يكون بياء النسب ، لأنه من جملة الفروع المفتقرة الى علامة يستفاد منها ^(١) المعنى المطلوب ، التأنيث والتصغير والتثنية والجمع وما أشبه ذلك ، وقد يستغنى عن العلامة بصيغة تعطي ما ^(٢) تعطيه العلامة ، وليس ذلك بأصل ، فمما استغنوا به عن العلامة في النسب قولهم لصاحب الثياب : ثواب ، ولصاحب العاج عواج ، ولصاحب الجمال والحر التي يعملان عليها : جمال وجمار ، والذي يعالج الصرف صراف . قال سيبويه : وذلك أكثر من أن يحصى ^(٣) ، قلت هذا يشعر بالقياس الذي ذهب اليه أبو العباس ، وكطلك قوله : وتقول لمن كان شيئا من هذه الأشياء صنعته : لبان وتمار وتبال ، غير أنه قال : وليس كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البربرار ، ولا لصاحب الفاكهة فكاك ، ولا لصاحب الشعير شعار ، ولا لصاحب الدقيق دقاق ^(٤) ، قال الشلوبين : ولا ينبغي أن يؤخذ من سيبويه في منعه برارا ونحوه أنه ليس بمقيس بل هو مقيس ، ألا ترى قوله : وهو ^(٥) أكثر من أن يحصى ، لكن بين أن العرب قد تترك القياس في مواضع وتستغنى عنه بغيره فتحفظ تلك المواضع ، ويهتق مقيسا فيما عداها .

(١) في "ق" "معها" .

(٢) في "ق" "تقتضي ما تقتضيه" .

(٣) الكتاب : ٣ / ٣٨١ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٣٨٢ .

(٥) ساقطة من "ح" .

وقال الأستاذ : ان هذا الفصل كله غير مقيس ، نعم هو في

بعض أكثر من بعض ، وقد جمعوا بين الأصل والفرع في بعض ذلك ،
قالوا : بتي وبتات ، والبتات هو الذي يبيع البتوت ، وهي الأكسية ،
واليها نسب عثمان البتي ^(١) من كبار الفقهاء . هذا الذي ذكرته
انما هو لمن كان ذلك له صنعة ، وله فيها مزاولة ، من جهة أن فعلا
موضوع للمبالغة والتكثير ، فأما اذا كان صاحب شيء ولم يكن له فيه
علاج ، فيقال فيه فاعل كدراع ونابل وناشب وتامر ولابن وسالح وشاحم
ولاحم وناعل ، أى صاحب درع ونبل ونشاب وتمرولين وسلاح
وشحم ولحم ، ونعل . ومن هذا الضرب عند الخليل : عيشة راضية ^(٢) ،
أى ذات رضى ، وهو أحسن من تأويل أهل اللغة القائلين بأن فاعلا

يأتي بمعنى مفعول ، وهو مرجوح بأن وضع فاعل انما هو / لمن وقع ٣٤٥
منه فعل ، كما أن وضع مفعول لمن وقع به فعل ، ونسبة الفعل لمن وقع
منه حقيقة ، ونسبته لمن وقع به مجازيه ، وكون فاعلا بمعنى مفعول مناقض
للموضع ، ونسبة الفعل لمن وقع به غير مناقض ، لأن الاضافة تكون بأدنى
ملا بسة ، فكان تأويل الخليل أحسن من تأويل أهل اللغة ، والقول
في أمثاله : مثله فيه ، كقوله تعالى : * من ماء دافق * ^(٣) و

* لا عاصم اليوم من أمر الله * ^(٤) على من جعله متصلا ، وكقولهم :
^(٥) فلان طاعم كاس ^(٥-) ، أى ذو طعام وذو كسوة ، على أن الأستاذ

(١)

(٢) الكتاب : ٣ / ٣٨٢ .

(٣) الطارق : ٦ .

(٤) هود : ٤٣ .

(٥-٥) ذهبت من "ح" لتمزق في الورقة .

أبا علي حملها على ^(١) طعم وكسي ، وانما اختار سيبويه ^(١) والخليل أن يكونا على النسب ، لأنه ابلغ في باب الذم أن يوصف بأنه يطعم ويكسى ، ومن ذلك عند الخليل امرأة حائض ، أى ذات حيض ، ومذهب سيبويه أنه صفة لمذكر في التأويل ، أى شيء حائض .

قال ابن جنى : والحجة لسيبويه في وجوب همزه ، لأن الصفات معتبرة بأفعالها في الصحة والاعلال ، فهمزه دليل وثيق على اعتباره بفعل معتل العين ، ولو كانت على معنى النسب لصح أن لم ^(٢) يعتبر به فعل ، والله أعلم . ^(٣)

(١-١) ذهب من "ح" لتمزق في الورقة .

(٢) في "ح" "أزلا" .

(٣) بعده ختمت نسخة الأصل بقوله : " هذا الى هنا انتهى ما وجد

للمصنف رحمه الله من التقييد على كتاب الجمل ، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى .

وختمت نسخة "ح" بقوله : " انتهى ما قيد الشيخ الامام العلامة أبي عبد الله محمد بن الفخار رضي الله تعالى عنه وأرضاه بعنه وفضله .

(١) باب منه آخر

قال أبو القاسم (كلُّ فعلٍ عينه واوٍ و-)^(٢) كان على "فَعَلَ" .
فانه يلزم في المستقبل يَفْعُل ، وتسكن الواو في مستقبله وتنقلب في ماضيه
ألفاً نحو : قام يقوم وصاغ يصوغ) الى آخر الفصل .

اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العين الصحيحة اللام على ثلاثة
أوزان ؛ وزنان مشتركان في الواو والياء وهما : فَعَلَ وفَعِلَ نحو : قال
وباع وخاف وهاب ، ووزن خاص بالواو وهو فَعُلَ نحو : طال ضد قَصُرَ ،
ولما كانت هذه الأوزان^(٣) على صورةٍ واحدةٍ في الظاهر ، لم يكن بُدٌّ من
الاستدلال على اختلافها في الباطن ، فمن ذلك : التعدي ، والـلـزـوم ،
والصفة ، وكسرُ حروفِ المضارعة ، وحركةُ فاءِ الفعل عند اسـسـناده
الى ما يسكن معه آخره ، وبالمضارع ، ومن ذلك : الاستظهارُ بالنقيضِ ،
فأما "قال" و"باع" فوزنهما الوضعي فَعَلَ بفتح العين ثم حَوَّلَ الأولُ إلى
فَعُلَ بضمها ، والثاني الى فَعِلَ بكسرها ، فصار لهما وزنان ، وزن وضعي
ووزن عارض . فان قيل : وما الدليل على هذه الدعوى^(٥) ، ولعلها فَعُلَ
بضم العين أو فَعِلَ بكسر العين غير محولين ؟

- (١) من هنا الى النهاية ليست في نسخة الأصل ولا في نسخة "ح" فهي
من "ق" وحدها .
(٢) تكملة من الجمل : ٤٠٣ .
(٣) هكذا في النسخة ، ولو قال : الأفعال لكان أولى .
(٤) يسكن آخر الماضي مع تاء الضمير ونونه ، نحو كَتَبْتُ ، وكتبت .
التذكرة والتبصرة : ٨٧٢ ، وشرح الشافية للرضي : ٥٥ / ٣ .
(٥) أي على دعوى أن وزنهما "فعل" بفتح العين .

فالجواب ^(١) : أن فَعَلَ يمنعه تعديهما ومجيء الصفة منهما على فاعل ^(٢) ، والقاعدة اختصاص ذلك بغير فعل ولا يعتد بالنادر ، ويمنع "باع" من ذلك وجه آخر ، وهو أن فَعَلَ بضم العين لا يكون فيما عينه ^(٣) يا ، كما لا يكون فيما لامه يا ، لما في ذلك من نقل الـ"خَفَّ" إلى الـ"ثَقُل" ، ويستنع فعل بكسرها بضم عين مضارع "قال" وكسرين مضارع "باع" ، والقاعدة في عين مضارع فعل بالكسر الفتح ، لا يجوز ^(٤) غير ذلك ^(٥) عليها بعباد اتفاقا ^(٥) ، ويدل على امتناع ذلك أيضا امتناع الكاسرين لحرف المضارعة نحو : خاف من كسر أول مضارعها ، فإذا امتنع ضم عينيهما وكسرهما بالـ"أ" دالة المذكورة تعين فتحهما .

- (١) انظر شرح الملوكي في التصريف : ٥٣ وما بعدها ، وانظر الممتع : ٤٣٨ وما بعدها .
- (٢) هذا الوزن وهو فَعَلَ بضم العين في الـ"أغلب" للسجاية كالقبح والوسامة وقد يجري غير الفريزة مجراها إذا كان مما له لبث نحو : حلو ، ويرع وكرم وفحش فلذا كان لازما ، والمتعدى من الفعل هو : "رحب" في قوله "رحبتك الدار" قال الـ"أزهري" وهو من كلام نصر بن سيار ، وليس بحجة . شرح الشافعية : ١/٢٤-٢٥ ، وانظر التعليق على هذه المسألة هناك ، وأما ما أتى منه فاعل شاذ فنحو "حامض" من "حَمَضَ" الممتع : ٤٤٢ .
- (٣) شرح الشافعية : ١/٧٦ .
- (٤) على كلمة "يجوز" علامة تدل على الغائها لهذه الكلمة ووضع أمامها كلمة "يعود" والمعنى على ما أثبت ، وانظر الملوكي : ٥٨ ، والممتع : ٤٤٣ ونصه سأنقله عند التعليق الآتي بعدها .
- هكذا هذه العبارة وهي غير مستقيمة ، وقد قال ابن عصفور في المسألة : "وأما فعل المكسور العين فيجيء مضارعها أبدا على "يفعل" بفتح العين نحو : "كدت تكاد" "وزلت تزال" ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظان وهما : "مت تموت" و "دمت تدوم" فجاء مضارعهما على "يفعل" بضم العين ، على أنه يمكن أن يكون من تداخل اللغات .
- الممتع : ٤٤٣ ، وانظر شرح الملوكي : ٥٨ .
- (٥-٥) هكذا في النسخة وهي مضطربة كما ترى .

فان قيل : هذا الاستدلال صحيح على تَعَيِّنِ الوزن الوضعي . فما
الدليل على صحة التحويل الى الوزن العارض ؟

فالجواب (١) : لأن الذي يَدُلُّ على ذلك تحرك فاء " قال " بالضم وفاء " باع " بالكسر عند اسنادهما الى ما يسكن معه آخرهما - نحو : قلت وبعث ، ووجه الاستدلال أن هذه الحركة اما أن تكون منقولة من العين اليها ، واما أن تكون مجتلبة لقصد الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ، فلا يجوز الثاني ؛ لأنه لو كان ذلك بقصد الفرق لضموا أول " خاف " حيث ضموا أول " قال " ، لاستوائهما في ذلك ، وأيضا فان أول الماضي لا يُضَمُّ الا إذا بُنِيَ للمفعول وليس " قلت " مبنياً له ، فاذا كان كذلك ثبت أنها منقولة من العين إليها ، وليس بمعينها ضمة ولا كسرة في أصل الوضع ، فثبت أنهما محولان هذا الى فعل وهذا الى فعل ، ثم نُقِلَتِ الضمة والكسرة الى الفاءين وانحذفت العين ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلت الضمة في " قلت " على أن المحذوف واو ، والكسرة في " بعث " على أن المحذوف ياء على القاعدة في حروف العلة أنه لا يحذف شيء منها الا بعد حركة من جنسه لتشعر به . (٢)

فان قيل : ما الذي دعاهم الى هذا العمل هَلَّا تركوا الفعل على وَزْنِهِ الوضعي ؟

فالجواب (٣) : أنهم فعلوا ذلك لتعتل الفاء باعتلال العين

(١) المنصف : ٢٣٤ / ١ .

(٢) المنصف : ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والمتع : ٤٣٩ .

(٣) قال في المنصف : " فان قيل : ولم نقلت قلت الى " فعلت " وبعث الى " فعلت " ؟

قيل : لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ، ليكون

كما اعتلت العين في يغزو ويرمي باعتلال اللام، لأن محل الفاء من العين محل العين من اللام؛ وبيان ذلك أن لام يغزو أو يرمي قد اعتلت بحذف الضمة منها فاعتلت العين لمجاورتها بالاعتصار على الضمة في يغزو أو الكسر في يرمي وهو أحد الجائزين في الصحيح نحو يعكف ويعرف^(١)، وهذا النوع من الاعتصار ضرب من الاعلال وكذا [القصر]^(٢) في قال وباع لما اعتلت بحذف حركتها وقلبها ألفا أعلوا الفاء في قلت وبعث [بنقل حركة]^(٣) العين اليها وحذف حركتها، وأيضا فإنهم

=== ذلك دلالة على حذف العين، وإمارة للتفرق، ألا ترى أن "ليس" لما لم يرهـدوا فيها التصرف لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: "لست".

فلما كانت القاف في "قلت" مضمومة والباء في بعث مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في "قال" و"باع" ذلك على أن الفعل متصرف، وأنه قد حدث فيه لا أجل التصرف حدث ما، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضربا واحدا من الحكم ك"ليت" ولا ك"ليس" الذي ليس متصرفا.

ألا ترى أنك لو قلت "قلت، وبعث" [بفتح الفاء] لجرى مجرى "لست" ولم تكن ثم حركة غريبة تدل على العين المحذوفة، وأن الفعل متصرف، ونقلت "قلت" إلى "فعلت" لأن الضمة من الواو، وبعث إلى "فعلت" لأن الكسرة من الياء". المنصف ٢٣٤/١ - ٢٣٥.

(١) المنصف : ٢٣٥/١ .
(٢) غطى على هذه الكلمة ورقة الترميم في النسخة، ولم يظهر في الصورة إلا حرف الراء .

(٣) غطى هاتين الكلمتين في النسخة ورقة الترميم في الأصل، فلم تظهر في الصورة .

أرادوا الاشعار بتصرف الفعل وَأَنَّ تَحَرَّكَ الفاء بحركة غير وضعية إِنَّمَا هو لحادثٍ حدث في الفعل ولذلك لم يفعلوه في لَيْسَ على الأعراف وأصلها لَيْسَ مثل : هاب ، لأنها كالحرف في عدم التصرف، فتركوا صورتها كصورة لَيْتَ. (١)

فصل : وأما طال ضد قَصُر ، فيدل على أَنَّه فَعُل بضم العين
أمران :

أحدهما : مجيء الصفة منه على القياس فيه وذلك فَعِيلٌ وفُعَالٌ نحو : طويل وطَوَال . (٢)

والثاني : أنه ضد قَصُر وقد جاء عنهم اجراء الشيء مجرى ضده .
ألا تراهم جروا ب " كم " الخبرية كما جروا ب " رَبَّ " وهذه للتقليل وتلك للتكثير ؟ وقالوا : كَثُرَ (٣) ما تَقُولَنَّ (٤) ذلك كما قالوا : قلما تَقُولَنَّ ذلك. (٥)

وأما " خاف " و " هاب " فيدل على أنهما فَعِل بكسر العين
ثلاثة أشياء :

أحدها : فتح عَيْنِي مضارعيهما مطلقا. (٦)

-
- (١) انظر ما سبق نقله عن المنصف قبل قليل .
(٢) انظر المسألة في المنصف : ٢٣٩/١ وانظر الممتع : ٤٥٠ .
(٣) في النسخة " أكثر " ولعل المثبت هو الصواب .
(٤) في النسخة " تقولين " خطأ .
(٥) حمل النقيض على نقيضه هنا هو أنهم يدخلون نون التوكيد في المضارع المستقبل المنفي ، ثم حملوا عليه غير المنفي هنا لمكان التضاد بين " قل " و " كثر " . انظر المنصف : ٢٣٩/١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٢/٩ - ٤٣ .
(٦) لأن كل ما كان مضارعه يفعل بفتح العين ، ولم تكن عينه أولامه من حرف الحلق وجب أن يكون ماضيه " فعل " بكسر العين .
التبصرة : ٨٧٥ .

والثاني : جواز كسر حرف المضارعة منهما .

والثالث : كسر الا^١ول منهما عند اسناده الى ما يسكن معه آخرهما
ولا وجه لها الا أن تكون حركة العين محولة عليه ، ولم يقدّم دليل على
أنها مجتلبة الى العين .

فالحاصل أن هذا المعتل العين على وجهين :

أحدهما : مُحَوَّل منقول وهو فَعَلَ المفتوح العين في الواو والياء
نحو قال وباع . والآخر : منقول غير محول وذاك فَعَلَ وفَعَلَ بضم
العين وكسرها في الواو والياء لعدم الحاجة الى ذلك إذا كان المطلوب
حاصلاً دون تحويل ، ففي الا^١ول تحويل ونقل وحذف وفي الثاني نقل
وحذف دون تحويل وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أن نقل حركة العين الى الفاء إنما يكون في حالة
اسناد الفعل إلى ما يسكن معه آخره ، ولا يكون في غير ذلك ، مخافة
لبس فَعَلَ الفاعلِ يَفْعَلُ المفعولِ ، ألا ترى أنك لو نقلت حركة العين
الى الفاء في نحو : خاف زيدٌ وهاب عمروٌ لقلت خيفَ زيدٌ وهيب
عمروٌ وحصل اللبس باتفاق الصورتين .

فان قلت : هذا اللبس إنما كان يكون في خيف وهيب دون " قال ؛
لأنك لو نقلت في " قال ؛ لقلت : قول زيدٌ الحق .

فالجواب أنهم جعلوا " قال " تابعة لهن ؛ ليجرين على سَنَنِ واحد ،
وأيضاً فان بعضهم يقول في المفعول : قُول الحق فكَرِهوا أن يوافق
المبني للمفعول ، وقد نقل بعضهم في كاد و زال : كيد و زيل يفعل
وما زيل يفعل لما أمّنوا بناءً هما للمفعول ^(١) ، وحيث يكون فَعَلَ الفاعل

وفِعْلُ المفعول على لفظ واحد وقع الفصل بينهما عند كثير من العرب بالاشعام نحو : خفت يا زيد وهبت يا عمرو ، وبعضهم لا يبالي فيكتفي في الفصل بينهما بما يقتضيه السياق . (١)

قوله : (وتسكن الواو في مستقبله) . (٢)

قد تقدم أن أصل قال وباع و طال وخاف وهاب : قَوْلٌ وَبَيْعٌ وَطَوَّلٌ وَخَوْفٌ وَهَيْبٌ فحذفت هذه الحركات التي في حروف العلة طلباً للتخفيف فانقلبت ألفات ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهن في اللفظ ، فلما جاء المضارع أعلوه حملاً على الماضي ؛ لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معطلاً ، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما فصار : يَقُولُ وَيَبِيعُ وَيَطْوِلُ ، وكذلك يخاف ويهاب أصلهما يَخَوْفُ وَيَهْيَبُ فنقلت الفتحة إلى الخاء والهاء فصار في التقدير يَخَوْفُ وَيَهْيَبُ ثم قلبت الواو والياء ألفين ، لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ ، هذا هو الذي عليه حذاق أئمة (٣) التصريف .

وقد قال قوم من النحويين ان يقول ويبيع ونحوهما استثقلت الحركة على الواو والياء فيهما فنقلت الى ما قبلهما فكأن هذا المضارع عندهولاء إنما أعتل لنفسه لا بالحمل على الماضي ، وهو قول غير مستقيم ؛ لأن الياء (٤) والواو اذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة .

(١) المنصف : ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، والممتع : ٤٥٣ .

(٢) الجمل : ٤٠٣ .

(٣) المنصف : ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ .

(٤) هذا المذهب ذكره في المنصف : ٢٤٨/١ دون أن يعزوه لأحد ، وما ذكره هنا بنصه من المنصف .

وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا عَمْرِو الجرمي دخل بغداداً ^(١) ، وكان الفراء يفضاه في مجلسه
ويُكشِّر عليه المسائل وهو يجيبه ، فقال له بعض أصحابه : سله أنت ،
فقال : يا أبا زكريا ما تقول في قم ؟ قال : أصله أَقَوْمٌ فاستثقلوا
الضمة على الواو فأسكنوها ثم حذفوها لالتقاء الساكنين ، فصار إلى ما ترى .
فقال له : أخطأت يا أبا زكريا ؛ لأنَّ القاف قبلها ساكنة . فلم يمد إليه
الفراء بعدها . فالقاعدة التي يعمل عليها أن أصل الاعلال إنما هو في
ثَلَاثِيٍّ الماضي واعلال ما عداها مما يتصرف منه موقوف على اعلاله كَمَا أَنَّ
تصحيحه موقوف على تصحيحه فَمُضَارِعَةٌ وَالْأَمْرُ مِنْهُ وَمَصْدَرُهُ وَأَسْمُ الْفَاعِلِ
وَأَسْمُ مَفْعُولِهِ وَأَسْمُ مَصْدَرِهِ وَزَمَانُهُ وَمَكَانُهُ كُلُّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ فِي الصَّحَةِ
والاعلال فتقول : قال يقول فهو قائل ومقول ومقالا . . . ^(٢) بالاعلال في
الجميع ؛ لاعتلال قال . وتقول : "عَوْرٌ يَعْوُرُ عَوْرًا" وهو عاورٌ ، والمكان مَعْوُورٌ فيه ،
وَأَعْوَرَ الله عينه ، وَمَعْوَرٌ ، وهو كذلك في الثلاثة كل ذلك صحيح لصحة عَوْرٍ
وإنما صح عور وأخواته كما صح اعتوروا — وأخواته ، وذلك أن كل
واحد منها في معنى ما لا بد من تصحيحه .

ومسائل التصريف يعتبر فيها المعنى وذلك أن معنى عوراعور ،
واعتوروا في معنى تعاونوا فصحة الواو بعد الفتحة دلالة على سكون
ما قبلها في المعنى . ^(٤)

(١) في النسخة " دخل على بعدان " خطأ ، وهذه المسألة التي جرت بين
الجرمي والفراء ذكرها في المنصف : ٢٤٨/١ ، والخصائص : ٢٩٩/٣
والممتع : ٤٤٩ - ٤٥٠ .
(٢) هنا كلمة الحق بالهامش وهي غير واضحة .

(٤) المنصف : ٢٥٩/١ .

ثم قال (وتسقط الياء والواو في مفعول) . (١)

يريد أن الأصل في مبيع ومقول : مبيع ومقول على زنة مضروب فنقلت ضمة الياء والواو الى ما قبلهما وحذفت احدهما لالتقاء الساكنين ، فذهب سيبويه [الى حذف] (٢) الزائد وهو الثاني فبقي مقول ومبيع على زنة مفعول ثم قلبت ضمة الياء كسرة لتصح الياء (٣) ، وذهب الاخفش الى حذف الاصل وهو الاول فبقي على وزن مقول ثم قلبوا ضمة الياء كسرة لتقلب الواو ياء لقصد الفرق بين مفعول من ذوات الياء ومفعول من ذوات الواو ، فصار مبيع كما ترى (٤) كذا يمشي في هذا الموضع . وأظنه غير صحيح على القولين معا . (٥)

أما على مذهب سيبويه فإنه لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء الا بشرط أن تكون الياء قريبة من الطرف ، ولا يعتبر مجرد اللفظ إذا كان مخالفاً للأصل ، وسواء كان عنده مفرداً أو جمعاً نحو : ربيع وبيع في فعل من البيع ، فإن الأصل فيها بيع وبيع فقلب الضمة كسرة لتصح الياء القريبة من الطرف ، والياء في سألنا بعيدة من

- (١) الجمل : ٤٠٣ .
- (٢) غطى على هاتين الكلمتين ورق الترميم فلم تظهر في الصورة ، فلعل مثبت هو الصواب .
- (٣) الكتاب : ٣٤٨/٤ ، والمنصف : ٢٨٧/١ وما بعدها ، والمتع : ٤٥٤ .
- (٤) المنصف : ٢٨٧/١ - ٢٨٨ .
- (٥) انظر شرح الشافية : ١٤٧/٣ - ١٤٨ وقال ابن جني في مذهب أبي الحسن : " وقوله في هذا يكاد يرجح عندى على مذهب الخليل وسيبويه " المنصف : ٢٨٩/١ ، قال المازني " وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الاخفش أقيس " المنصف : ٢٨٨/١ .

والغير
الطرف اعتبارا بالأصل^(١) ، كما اعتبر في العوار ، فلم تهمز الواو/في
اوائل اذا مد ضرورة فهمز^(٢) ، لأن المسألة تصريفية ، والتصريف يراعى
فيه الأصل دون مجرد اللفظ .

وأما على مذهب الألف لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء في
نحو : فَعَلَ من البيع فكيف يقلب الضمة كسرة لتقلب الواو الزائدة ياء ،
هذا بعيد أن يقصده الألف .

ولكن القول في ذاك وبالله التوفيق : ان ضمة ياء مبيوع حذفت
ابتداءً ليعمل بالحمل على فعله ، فالتقت ثلاثة سواكن فكسرت الياء
وحذفت الواو لالتقاء الساكنين في كل واحد منهما ، وجاءت الياء بعد كسرة
على ما ينبغي . هذا على مذهب سيبويه وأما على مذهب الألف
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم انقلبت الواو ياء بعد الكسرة فهذا
أيضا على ما ينبغي على أصل مذهبه .

فان قلت : هذا التنزيل لا يمضي في ذوات الواو ، لأنه
لا بد أن تكون الضمة ثم منقولة الى فاء الفعل كما كانت منقولة اليها
في فعله ، فينبغي أن يكون الألف كذلك في ذوات الياء ليكون العمل
واحدا في الموضعين .

(١) قال ابن عصفور : " وما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل
فساد مذهب الألف خفش أنك اذا نقلت الضمة من العين الى الفاء في
" مفعول " من ذوات الياء اجتمع لك ساكنان : واو " مفعول "
والياء ، فتحذف واو " مفعول " فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة
قريبة من الطرف ، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء
الساكنة بعد الضمة اذا كانت تلي الطرف ، فانه تقلب الضمة كسرة
مفردا كان الاسم وجمعا نحو " بيض " جمع أبيض ، أصله " بيض "
نحو حمر ، ثم قلبت الضمة كسرة . المتع : ٤٥٨ .

(٢) المنصف : ٤٩/٢ .

والجواب : أنا إن أخذنا بجميع مأخذ مقول^(١) كان قادحاً في المذهبين معاً، فلا بد من أن يلتصق له وجه لا يعود بقدرح في واحد من المذهبين، وهو ما ذكرناه آنفاً، ولا يحتاج إلى ذلك في مقول ونحوه.

فصل : الأداة على صحة مذهب سيبيويه ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : أن الزائد أولى بالحذف من الأصل وذلك واجب في التصغير وإن دل على معنى؛ لأن حذفه لا يخل بأصل التركيب، وحذف الأصل يُخلُّ بأصل التركيب، والمحافظة على الأصول أولى من المحافظة على العوارض وقد قدح في هذا الاستدلال بأن الغرض بذلك في التصغير تمام بنائه، وسألتنا من باب الحذف لالتقاء الساكنين، ولا يختص ذلك بزائد دون أصل، ألا ترى أن المحذوفين من نحو : مصطفىون * وأنتم الأعلون *^(٣) لالتقاء الساكنين ما هو من أصل الكلمة.

(٤)
الثاني : أن قولهم مبيع دليل على حذف الزائد ولو كان الأول

-
- (١) في النسخة " مأخذ منقول " ولعل الصواب ما أثبت .
(٢) انظر بعض هذه الحجة في أمالي ابن الشجري : ٢٠٤-٢٠٥ .
(٣) آل عمران : ١٣٩ ، سورة محمد " صلى الله عليه وسلم " ٣٥ .
(٤) هذا دليل ذكره المازني احتجاجاً لسيبيويه ، وسأل عنه الأخفش ، فقال : " انهم لما اسكنوا ياء " مبيع " والقو حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة ، فابدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أن الزمت الياء كسرة للياء التي حذفتها ، فوافقت واو " مفعول " الباء مكسورة ، فلنقلبت ياء لكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو " ميران " و " ميعار " ياء لكسرة التي قبلها " المنصف : ٢٨٧/١ ، وانظر أمالي ابن الشجري : ٢٠٩/١ .

هو المحذوف لقالوا مبعوع ؛ لوقوع الواو المزيدة بعد ضمة وقد تقدم ما يقدح في هذا الاستدلال ؛ لأنه كما يلزم أن يكون على مذهب سيبويه أيضاً لبعد الياء من الطرف أصلاً كما تقول مَوْقِنٌ وَمَوْسِرٌ، والأصل مُقِنٌ وَمُسِرٌ، فقلبت الياء واواً تغليباً لحكم الضمة ؛ لبعد الياء من الطرف ، وهذا واضح .

(١)
الثالث : مجيء تاء التانيث عوضاً من المحذوف في نحو إجازة ، ولم يأت عوضاً من عين الكلمة في موضع ، فوجب أن يكون هنا عوضاً من الزائد ، وإذا ثبت ذلك هنا وجب أن يكون المحذوف في مبيع الزائد ؛ لأن الموضعين محل الخلاف ، وقد يُقدح في هذا الاستدلال بأن يقال : قد جاء التعويض من الزائد في نحو : أرضون وكون العوض غير هاء التانيث والمعوض منه غير عين لا يضر .

فصل : وأما أدلة الألف فأربعة :

(٢)
أحدها : أن عين الكلمة ليس بازاء معنى فهي أولى بال حذف من الواو المزيدة ؛ لأنها بازاء المعنى من المفعولية ، فهي أولى بالثبات لثبوت المعنى بثباتها ، وقد قُدِحَ (٣) في هذا الاستدلال بأن الميم هي الموضوعه بازاء المعنى من المفعولية بانفرادها دون الواو بدليل لزومها في كل اسم من أسماء المفعولين مزيداً أو غير مزيدٍ والواو مخصوصة بالثلاثي دون غيره ، واللام هو بازاء المعنى المطلوب دون غير اللام لبقاء المعنى عند عدمه .

- (١) هكذا في النسخة وقد ذكر ابن القحار في الافادات والانشادات : ٩٧ أن تعويض التاء من المحذوف يكون في نحو " زنادقة " .
(٢) انظر هذا الدليل في المنصف : ٢٨٩ / ١ ، أمالي ابن الشجري : ٢٠٥ / ١ ، والمتع : ٤٥٦ ، والافادات والانشادات : ٩٧ .
(٣) انظر هذا القدح في أمالي ابن الشجري : ٢٠٥ / ١ ، والمتع : ٤٥٧ .

الثاني : أن العين هي التي لحقها الاعلال في الفعل الماضي وفي المضارع وفي اسم الفاعل ، فهي التي ينبغي أن تعمل بالحذف ^(١) ، وقد يُقَدِّحُ في هذا الاستدلال بأنها يكفيها من الاعلال ما لحقها من نقل حركتها الى ما قبلها واسكانها ولا يلزم مضاعفة الاعلال .

الثالث : أن الأول من الساكنين هو الذى يحذف اذا التقيا في كلمة واحدة نحو : قل وخف وبع وقاضٍ وما أشبه ذلك ، فكذلك ينبغي أن يكون المحذوف هنا هو الأول . وقد يُقَدِّحُ في هذا بأنه إنما حُذِفَ الأول هنا لاعتلاله وصحة الثاني ، وكذلك التنوين في نحو : قاضٍ حرفٌ صحيح وليس أصله أن يحذف لالتقاء الساكنين وان كان فيه شبهة ما بحروف العلة ، وأنه ^(٢) وان سيق للدلالة على معنى التمكن ، وفي حذفه نَقْضُ الغرض أيضا ، فقد يُحذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علة كما قال أبو الحسن ابن الباذش في قراءة حمزة والكسائي * يا زكريا إنا نبشرك * ^(٣) بالقصر بدلالة اجماعهما على إمالة ألف التانيث ، واتفاقهما على امتناع إمالة هذه الألف ، فدل ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثاني ، وأن الباقي هو الأول الذى لا أصل له في الإمالة ، فلما جاء حذف الأول منهما في موضع وحذف الثاني في موضع دار الامكان بين الثاني والأول في مسألة مبيع فكان مجعلا ولا يصح الاستدلال بالمجمل ، لاحتياجه في بيانه الى غيره .

(١) أمالي ابن الشجرى : ٢٠٧/١ .

(٢) في النسخة " وأنها " .

(٣) مريم : ٧ ، وهي في النسخة بتحقيق همزة " زكريا " وهي قراءة ابن

كثير ونافع ، وأبي عمر ، انظر التكملة للفارسي : ٢٢٠ ، وانظر

معجم القراءات : ٣٢/٤ .

الرابع : قال ابن الضائع أقوى ما يُحْتَجُّ به للاختفاء أنه لا يحذف حرف الالتقاء الساكنين إلا إذا كان حركة ما قبله ^(١) منه ، ولذلك لم تحذف الواو ولا الياء بعد الفتحة في نحو : آخشوالله وأخشى الله ، والواو الأولى في "مَقُول" هي التي قبلها ضمة ، فهي التي ينبغي أن تحذف لالتقاء الساكنين حتى تكون ضممتها دليلاً عليها ، وكذلك مبيع كسرة الياء دليلاً على [أَنَّ] ^(٢) المحذوف لالتقاء الساكنين ياء .

قلت : لا يتم هذا لابن الضائع أصلاً على ما قاله النحويون من نقل ضمة العين إلى ما قبلها وحذفها إثر ذلك ، ثم كسرت الياء لتتقلب الواو المزيدة ياءً ، لأن حذف الياء على هذا قد كان حصل قبل وجود الكسرة ، فقد حذفت في مبدأ الأمر دون دليل .

فأجاب عن هذا بأن قال : لم تنقل ضمة العين إلى ما قبلها ولكنها حذفت ابتداءً حذفاً ، ثم كسرت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين بعد ثبات كسرة الياء قبلها ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى ، فإذا قيل له : قد تحذف الواو بعد كسرة في أغزي في أمر المخاطبة والياء بعد ضمة في نحو قاضون رفعاً !

بيانه أن الأصل في الأول اغزوى على مثال اخرجني فنقلت كسرة الواو إلى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، والأصل في قاضون : قاضيون على مثال ضاربون . قال الفارسي : فنقلوا ضمة الياء إلى ما قبلها ثم حذفوها لالتقاء الساكنين ^(٣) ، فإذا كان الأمر كذلك فسدت عليه

(١) في النسخة " قبلها " .

(٢) تكملة يلتئم بها السياق .

(٣) انظر التكملة : ١٨١ .

القاعدة التي أصلها من أنه لا يحذف حرف الالتقاء الساكنين إلا بشرط أن تكون حركة ما قبله من جنسه .

فله أن يجيب بأن يقول : أما أغزي في أمر الموءنث فإني أقول : لما نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها انقلبت ياءً ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وأما قاضون فإنه لم تنقل ضمة الياء إلى ما قبلها ولكنها حذفت بعد الكسرة ، ثم بعد ذلك حولت كسرة الضاد ضمةً لأمر أوجب ذلك وهو المحافظة على سلامة الواو ، فعلى هذا لم يحذف حرف في الموضعين لالتقاء الساكنين إلا وحركة ما قبله من جنسه وهذا واضح ان سلم هذا التوجيه ولم يعارض بالفارسي ، ولا بالامكان في مسألة " اغزي " فتأمل ذلك .

فصل : اسم المفعول من الثلاثي فيه شائتان . (١)

إحداهما : أنه غير جار على فعله كجريان المزيد فتحقه التصحيح على هذا لتعريفه من الجريان الموجب للاعلال .

والثانية : أن أصله أن يكون جارياً على فعله كغيره ، ولكنهم عدلوا به إلى ما هو عليه لقصد الفرق بينه من الثلاثي وبينه من الرباعي كما عدلوا عن فواعل (٢) إلى فُعَّال (٣) وفعل (٤) وفعل (٥) لقصد الفرق بين المذكر والموءنث ، فكذاك هذا ، فلما لزم لزوم الجاري واستُفني به

(١) كتبت في النسخة " شيطان " ثم ضرب عليها وكتبت كما ترى ، وهي محتملة لغير ذلك .

(٢) أي في جموع التكسير .

(٣) نحو : صُوم . من صائم .

(٤) نحو : قره من فاره .

(٥) نحو : كفره من كافر .

عنه حُكِمَ له بحكمه ووجب (١) اعلاله بهذا النظر كما لزم اعلال الجاري (٢) ،
وقد قالوا : إِنَّ التصحيح في الياء مطرّدٌ وفي الواو غير مطرّدٍ (٣) فتقول (٤)
في الياء مخيوط ومزيوت ومقيوم ومغنيون ويقولونه (٥) أيضا فيما لم يسمع.
وأما الواو ففي الإصـلاح عن الفراء أَنَّهُ لم يأت من ذلك إلا حرفان ، يعني
فيما حفظ هو وهما : مسك مدوون وثوب مصوون فيقول القائل : من أسن
كسر التصحيح في الياء وقل في الواو فقد استويا في اللحظين المذكورين ،
فان أُجِيبَ بأنَّ سبب ذلك ثقل الضمة في الواو وخفتها في الياء ، فان قيل :
ألم يقولوا أَنَّ حرف العلة إذا سَكَنَ ما قبله جرى مجرى الصحيح في استخفاف
الحركة فيه ؟ قيل : نعم ومع هذا فان الضمة في الواو على كل حال أثقل
منها في الياء وإن سَكَنَ ما قبلها ، والدليل على ذلك أَنهم يهزنون الواو في
نحو : أدور فيقولون : أدور ، ولا يهزنون الياء في أبيت . (٧)

-
- (١) يمكن قراءتها في النسخة " ووجد " .
(٢) انظر المنصف : ٢٨٣/١ .
(٣) المنصف : ٢٨٦-٢٨٣/١ ، وشرح الشافعية : ١٤٩/٣ .
(٤) في النسخة " وتقول " .
(٥) كلمة غير واضحة ، ولعل المثبت صحيح ، وانظر المسألة في المرجعين السابقين .
(٦) اصلاح المنطق : ٢٢٢ ، والمبرد يجيز القياس في المسألة ولا يقف عند السماع . المنصف : ٢٨٥/١ .
(٧) قال سيبويه : " وبعض العرب يخرجها " يعني اسم المفعول من الثلاثي المعتل الوسط " فيقول : مخيوط ، ومبيوع ، فشبهوها بصيود ، وغير حيث كان بعدها حرف ساكن ، ولم تكن بعد الألف فتهمز ، ولا نعلمهم اتموا في الواوات ، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون الى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة " .
الكتاب : ٣٤٨/٤ - ٣٤٩ .

فصل : الاسم الثلاثي : فمعتل العين يعتل فيه ما كان على وزن الفعل ويصح ما لم يكن على وزنه ^(١) ، فالأول كباب وناب ، وأصله : بَوَّبَ ، وَنَبَّ فأنقلب الياء والواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومثله في الاعلال : مال وحار وخاف وكبش صاف أصل ذلك : مَوَّلَ وخَوَّفَ وَحَوَّدَ بكسر العين ، وما جاء من هذا الضرب صحيحاً ... ^(٢) ومنبهمة على الأصل كالقَوْدَ ، والحَوَكَة ، والخَوَنَة ، والجَوَرَة ، كما شذَّ أَجَوْدَ ^(٣) ، واستحوذ ونحوه في الأفعال ^(٤) .

وأما الثاني فنحو : بُيِّضَ ، وَعُيِّنَ جمع بَيُوضٍ وعَيَان ^(٦)]-فاعلال المعتل]- ^(٧) من ذلك مشروط بتجرده من الف التانيث ومن الألف والنون المزيديتين ^(٨) لفظاً ومعنى]- فان لحقه ... ^(٩) ذلك لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ وجب التصحيح لبعده في ... شبه الفعل لاختصاصها بالاسماء وذلك نحو : جوده ، وحيدان صرى
.....
(١٠)
.....

وجب الاعلال ، لتجرده من الزيادة لفظاً ومعنى .

-
- (١) الكتاب : ٣٥٨/٤ ، والتكملة : ٥٨٨ ، والمنصف : ٣٣٢/١ ، والممتع : ٤٦٣ .
(٢) كلمة غير واضحة .
(٣) يمكن أن تكون كلمة آخر ، والمثبت تذكره المصادر .
(٤) المنصف : ٣٣٢/١ ، والممتع : ٤٦٥ .
(٥) يمكن أن تكون " الثاني " .
(٦) المنصف : ٣٣٩/١ ، والممتع : ٤٦٧ ، و " عيان " بكسر العين حديده في متاع الغدان ، والغدان : الثوران يقرن للحرت بينهما ، أو هو آلة الثورين . القاموس المحيط : " عين " و " فدن " .
(٧) هكذا اجتهدت في قراءتها .
(٨) انظر المتع : ٤٩١ - ٤٩٢ وانظر : ٤٦٦ وما بعدها .
(٩) مقدار ثلاث كلمات غير واضحة اجتهدت في قراءة بعضها .
(١٠) مقدار ثلاثة أسطر غير واضحة .

وأما مسألة ديم جمع ديمة فإنما أعل بالحمل على مفردة ؛ لأن موجب الإعلال إنما هو في المفرد وهو سكون الواو منه بعد كسرة وكان حق الواو في الجمع أن تَرَجِع ^(١) [لحركتها بالفتح] ^(٢) ولكن الجمع حمل على مفردة ؛ لأنه فرعه .

وأما مسألة قيم فاعتبر فيه أصله من الاعلال وكان حقه قَوْم كموض ، ولكن لما كان أصله قياما بقيت الياء على حالها اعتبارا بأصلها ^(٣) اعلال الثاني المعتل العين على ثلاثة أوجه : اعلال بالحمل على الفعل و اعلال بالحمل على مفردة ان كان جمعا و اعلال بالنظر الى أصله .

فصل : وأما المزيد من الأسماء فاما ان كان على وزن الفعل فانه على ضربين : ضرب يجب اعلاله لاعتلال فعله وضرب يجب تصحيحه . ^(٤)

فالأول : ما خالف فعله في عين الزيادة التي في أوله أو في غير الحركة وذلك نحو : مقام ومخاف ومعيشة وشوبة فهذا الضرب يجب اعلاله بالحمل على الفعل الذي وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ؛ بيان ذلك أن معيشة أصلها : مَعِيشَةٌ ^(٥) فأعلت بنقل حركة العين إلى الفاء بالحمل على " يعيش " ؛ لاتفاقهما في الوزن الاصيل ،

(١) انظر التكملة : ٥٨٩ ، والمنصف : ٣٤٤ / ١ ، وشرح الشافية

١٣٧ / ٣ - ١٣٨ .

(٢) هكذا اجتهدت في قراءتها ، وهي في النسخة غير واضحة .

(٣) مقدار كلمتين غير واضح .

(٤) انظر المسألتي الممتع : ٤٨٤ وما بعدها .

(٥) انظر المنصف : ٢٩٦ / ١ .

وإنما ينظر في مثل هذا إلى الأصل ، وكذلك مشوبة أصلها مَثُوبَةٌ فأُعلت
 بنقل حركة العين إلى الفاء بالحمل على الفعل الذي وافقه في الوزن .
 وكذلك مقام أصلها مَقُومٌ فأُعل بنقل حركة العين إلى الفاء ثم انقلبت ياء ؛
 لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ بالحمل على الفعل الذي
 وافقه في الوزن وهو يخاف مثلا ، لأن أصله يَخَوْفٌ ؛ لأن الفرق قد وقع
 بين هذه الأسماء وبين الأفعال التي على أوزانها بالميم المزیدة في
 أوائلها ؛ لأنها زيادة مخصوصة بالأسماء ، وكذلك لوبنيت من القول
 مثل مُسْعَطٌ لقلت : مُقُولٌ وأصله مَقُولٌ فأُعل بنقل حركة عينه إلى الفاء
 بالحمل على الفعل الذي وافقه في الوزن ؛ لأنه على وزن الأمر من يقول
 قبل ^(١) الاعلال .

فصل : وكذلك فعل أيضا وان وافقه في غير الزيادة اذا خالفه
 في غير الحركة ؛ لأن المطلوب حصول الفرق ، مثاله لوبنيت من القول أو من
 البيع مثل تُرْتَبٌ لقلت : تُقُولٌ وتُبيع بالاعلال ^(٢) ، والأصل فيهما :
 تُقُولٌ وتُبيع على وزن تُقُولٌ قبل الاعلال فلما وقع قيل بالفرق بينهما
 وبين الفعل بضم تاء المبني وفتح تاء المبني عليه وجب اعلالهما بالحمل
 على الفعل [الذي] ^(٣) وافقاه في الوزن وخالفاه في غير الحركة واعلالهما
 بنقل حركة العين إلى الفاء فصار تُقُولٌ وتُبيع ثم حولت ضمة الياء كسرة لتصح
 الياء فصار تبيع على أصل سيبويه وتَقَرَّ الضمة على أصل الأَخفش فتنقلب
 الياء واواً فتقول : تُبُوعٌ . ^(٤)

-
- (١) في النخسة " قيل " .
 (٢) انظر الممتع : ٤٨٤ وما بعدها .
 (٣) تكلمة يلتئم بها السياق .
 (٤) تقدم مذ هب سيبويه والأَخفش في أول الباب .

مسألة : إن قيل : لِمَ () صح تدويرة وقد كان ينبغي أن يمتل
لوقوع الفرق بينه وبين الفعل الذي وافقه في الوزن بهاء التانيث
لاختصاصها بالاسماء ؟

فالجواب : أنه يشترط في الفارق أن يكون من البنية وليست
هـاء التانيث من البنية ، وإنما هي بمنزلة الثاني من المركبين .

فائدة : يُحمل الاسم على الفعل في الاعلال اذا وافقه في الوزن
وخالفه في غير الزيادة ويُحمل الفعل على الاسم في التصحيح اذا وافقه
لفظاً ومعنى ، ويصحح الاسم الموافق للفعل في الوزن وعين الزيادة وعين
الحركة ويُعمل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه فالأول :
كقَام ، والثاني : كما أَقُولُ ! وأَقُولُ به ! في التعجب ، والثالث : كأبيض ،
والرابع : كأقام فاعلال الأول بحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة
في عين الزيادة ، وتصحيح الثاني للموافقة بينه وبين أفعَل التفضيل من
جهة من جهتي اللفظ والمعنى كما حمل عليه الاسم في الاعلال ، وتصحيح
الثالث لقصد الفرق بينه وبين / الفعل الموافق له في اللفظ ، واعتلال
الرابع لينتقل من الوجه الأثقل الى الوجه الأخف ان كان ماضياً ؛ لأنه
موضع الثقل بالحمل عليه ان كان مضارعاً .

أصل : يحمل الاسم المزيّد في أوله على الفعل في الاعلال
اذا وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ويُحمل الفعل على الاسم
الموافق له لفظاً ومعنى في التصحيح ويصحح الموافق للفعل في الوزن
وعين الزيادة وعين الحركة ، ويعمل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه ؛
فالأول كقَام ومعاش .

والثاني : كما أقوله ^(١) وأقول به في التعجب .

والثالث : كأبيض وأقول منك .

والرابع : كأقام واستقام .

فأما الاعلال الأول فلحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة في عين الزيادة ، وأما التصحيح الثاني فبالحمل على الأسم الموافقة هو له لفظاً ومعنى ، فكما حمل الاسم على الفعل في الاعلال كذلك حمل الفعل على الاسم في التصحيح ليكون في ذلك طرف من المعاوضة ، وتحصيل ذلك أن الأصل حمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الأصل ، وأن الفرع حمل على الأصل فيما هو أصل في الأصل فرع في الفرع إلا أن حمل الأصل على الفرع فيما هو أصل في الفرع أكثر من حمل الفرع فيما هو أصل في الأصل ، والسابق ان لو كان الأمر ... ^(٢) الكثرة والقلّة من جهة أن حمل الفروع على الأصول أظهر من العكس مع ان في حمل الفرع على الأصل مراجعة البنية الأصلية ، وفي حمل الأصل على الفرع خروج عن البنية الأصلية .

الجواب أن حمل الفرع على الأصل في المسألة ينقل ما أصله الثقل الى الوجه الاثقل ، وحمل الأصل على الفرع ينقل الى الوجه الاثقل وهذا بين ان شاء الله .

فصل : ثم قال ﴿ واذا اجتمعت الواو والياء سبقت احدهما ^(٣) ^(٤)

بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية) .

(١) في النسخة " ما قول " فقط .

(٢) كلمة غير واضحة في النسخة لعلها " بانعكاس " .

(٣) في الجمل : ٤٠٣ " سبقت الأولى منهما " .

(٤)

في هذه القاعدة بحث بيانه: أَنَّ "إذا" أداة شرط ، والاجتماع شرط والقلب مشروط ، والمشروط لازم لشرطه ، فجاء من ذلك أَنَّ كل موضع وجد فيه الشرط وجد فيه المشروط ، فأما نحو سيد وميت وطبي فانسحاب حكم الشرط عليه صحيح ، وأما نحو بويج وديوان والعَوَّاء (١) وأُسَيْد فـ في أحد الوجهين وَضَيَّوْنَ (٢) وحيوة (٣) فلا يصح حكم انسحاب الشرط عليه فكان ينبغي أَنْ يستثنى فيقول: إلا في خمسة مواضع :

أحدها : أَنْ يكون الاجتماع عارضا فيخرج بَوَيْج وأمثاله مما اجتماع الواو والياء فيه عارض ، وذلك أَنَّ فعل المفعول مغير من فعل الفاعل فالواو في بويج بدل من ألف بايع فكان الاجتماع عارضا .

الثاني : أَنْ يوءى إلى مراجعة الأصل المستقل فيخرج ديوان ؛ لأن أصله دِوَان فَثَقُلَ عليه التضعيف فأبدلوا الواو الألى ياء ؛ لأنها أخف من الواو (٤) كما فعلوا في قيراط ودينار ، والأصل قِرَاط وِدِنَار ففروا من التضعيف إلى الابدال (٥) .

والثالث : أَنْ يقصد بالابدال الفرق ، فيخرج العَوَّاء وأصلها : العَوَّاء فقلبت الواو ياء على القاعدة في فَعَلَّى ؛ لقصد الفرق بين الاسم والصفة بدليل أنها تبدل في حال الانفراد ، فكذلك إذا كانت مع الواو .

- (١) العوا : اسم لنجم .
- (٢) الضيوان : السنور الذكر . اللسان " ضون " .
- (٣) حيوة : اسم رجل .
- (٤) انظر سر صناعة الاعراب : ٥٨٧ .
- (٥) المنصف : ٣١-٣٢ .

والرابع : أن يقصد بالكلمة الحمل على النظير نحو : أسود في لغة من أظهر حملاً على التكسير ، لأنهما نظيران وياء التصغير في مقابلة ألف التكسير ، إلا أن ألف التكسير يجب تصحيح مثل هذا بعدها وهو مع ياء التصغير من باب الجائز باعتبار الأصلية في هذا والفرعية في هذا .^(١)

والخامس : أن يقصد بالاعتماد التنبيه على أصل الباب كضَيون وحيوة وغوير على شذوذه .^(٢)

فصل : اختلف الناس في سيد ونحوه على ثلاثة مذاهب :

الأول : قال البصريون هو فَيَعِل^(٣) وأصله سَيُود اجتمعت الواو والياء ، وسَبَقَتْ أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت فيه الياء ثم لما أعلوا هذه العين بالقلب أعلوها أيضاً بالحذف تخفيفاً فقالوا : سيد وميت .^(٤)

الثاني : قال البغداديون هو فَيَعِل بالفتح كصيرف ، ثم جُؤِلَ إلى فَيَعِل بالكسر استدلالاً منهم بالشاهد على الغائب وذاك أنهم لما شاهدوا فَيَعِلَ بالفتح في الصحيح كصيرف ، وكان أصل سَيِّد ونحوه غالباً ؛ لأنه أمر محتمل باعتبار الاختلاف فيه حملوه عليه وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ المعتل نوع على حياله ، والصحيح نوع على حياله ، فالتمسك بالظاهر واجب إلا بدليل واضح يقود إلى غيره ، وقد ثبت أن العرب تحصر المعتل ببناء كقضاة جمع قاض والصحيح ببناء نحو كتبه جمع كاتب وهذا من ذاك .^(٥)

- (١) انظر اللسان "ضون" .
- (٢) انظر اللسان "حيا" ٢١٥/١٤ ، و"ضون" .
- (٣) فيعل بكسر العين .
- (٤) الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمنصف ١٥/٢-١٦ والمنص : ٤٩٨-٤٩٩ .
- (٥) انظر مذهب البغداديين في المنصف : ١٦/٢ ، والمنص : ٤٩٩ ، وانظر المسألة في الكتاب : ٣٦٥/٤ .

والثالث : قال الفراء هو فعيل ^(١) كطويل ثم لما كان فعله معتلا اعل بتأخير العين وتقديم الياء ، فكان على زنة فيعل ، وطويل عنده شان كأنه يخرج منبهة على الأصل المتروك في سيد وبابه ، وكان حقه عنده أن يعتل لاعتلال فعله ، ودليل ذلك عنده أنه اذا لم يكن له فعل معتل وجب تصحيحه كسويق ، فهذا الرأي عند سيبويه أيضا ، لأن القلب على خلاف الأصول فلا يجوز القول به إلا بدليل واضح ، ورد ابن عصفور بأن قال : قد جاء هذا البناء في بنات الياء ككيتن ، وليس في بنات الياء ما عينه ياء ولامه صحيحة نحو : كييل هذا لا يوجد أصلا ^(٢) ، وللغراء أن يقول : هو محل النزاع لأنني أقول هو عندي فعيل إلا أنه لم يأت على الأصل ؛ لأنه لو جاء على الأصل لكان شاذاً ، لأنه من فعل معتل فيجب اعلاله وتصحيحه شان كطويل ولا يصح أن يقال : لم لم يشذ كشدون طويل ، وهذا بين .

فصل : وما جاء من المصادر المعتلة على فيعولة قولهم : كينونة ، وقيدودة ^(٣) وبينونة وما أشبه ذلك ، وأصلها كيونونة وقيدودة وبينونة فلما اجتمعت الواو والياء في الأولين وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية ثم بعد ذلك حذفوا الياء التي هي عين فصار كينونة وقيدودة وبينونة ، وكان الحذف لازماً اذا كان جائزاً فيما هو أقل منه عدداً وهو باب سيد وميت ^(٤) وليس بعد الجواز إلا اللزوم . ^(٥)

-
- (١) انظر مذهب الفراء في الممتع : ٥٠١ .
 (٢) الممتع : ٥٠١ .
 (٣) القيدودة : الطويل في غير السماء . الكتاب ٣٦٥/٤ .
 (٤) فقالوا : سيد ، وميت بحذف الياء المتحركة فتبقى الياء الساكنة . الكتاب ٣٦٦/٤ ، المنصف ١٠/٢ ، والممتع : ٤٩٩ ، ٥٠٢ وما بعدها .
 (٥) انظر المسألة في المنصف : ١٠/٢ وما بعدها والممتع : ٥٠٢ .

قال الفراء : أصل هذه المصادر كلها فُعلولة بضم الفاء ، ولكنهم فتحوها لتسلم الياء من قلبها واوا ؛ لمكان الضمة قبلها ، وأجروا ذوات الواو مجرى ذوات الياء ، فقالوها كلها بالياء تغليباً لحكم الأكثر ؛ لأن مجيئها في الياء أكثر من مجيئها في الواو ، ونظيره شكوته شكاية قلبت الواو فيه ياء حملاً على مصادر ذوات الياء كالسعاية والرماية هذا تقرير ما قاله الفراء . (١)

(٢) ولا يصح قوله من وجهين :

أحدهما : أن تأويله في المسألة مخالف للقاعدة الثابتة باستقراء الأئمة الموثوق بعلمهم ، وذلك أنه قال حُوت الضمة الفاء فتحة لتسلم الياء في نحو بينونة من قلبها واوا ، والقاعدة في الياء المضموم ما قلبها أنها ان كانت بعيدة من الطرف ثبتت الضمة وقلب الياء واوا نحو : مؤقن وموسر ، وان كانت قريبة من الطرف حولت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا مطلقاً على مذهب سيبويه (٣) . هذا هو الثابت بالاستقراء الصحيح .

والياء المضموم (٤) ما قلبها في نحو : بينونة على ما قاله الفراء بعيدة من الطرف فكان الواجب أن تُقَرَّ الضمة فتقلب الياء واوا كموقنون وموسرون .

وقوله : وحملت ذوات الواو على ذوات الياء في فتح الضمة وقلب الواو ياءً ضعيف جداً ؛ لأنه حمَلَ ذوات الواو على ذوات الياء في تحويل

-
- (١) انظر المسألة في المنصف : ١٢/٢ ، والمتع : ٥٠٣-٥٠٤ .
 (٢) رد ابن عصفور على الفراء : أكثر من هذا . المتع : ٦٠٤ وما بعدها .
 (٣) انظر المتع : ٤٥٨ .
 (٤) في النسخة " المضمومة " .

الضمة فتحة وزاد على ذلك قلب الواو ياء ، والمحمول عليه على خلاف الأصول ، مع ان المعلوم من كلامهم طلب الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء نحو : قلت وبعث وقد مضى بيانه ، وهذه تسوية في موضع طلب الفرق ، فكان نقضا ، فوجب اجتنابه .

فصل : ثم قال (وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة نحو قائم وبائع) . (١)

هذا الاطلاق مقيد بالمثل لا يتجه الا على ذلك ، وهو ضعيف ، لأن المثل الواحد لا يكفي في اعطاء الحكم العام ، فكان ينبغي أن يقول وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة في اسم جار على فعل معتل العين . (٢)

وبيان مراده أن الواو في قاوم والياء في بايع قد اعتلتا في فعليهما بقلبهما ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، فوجب قلبهما هنا ألفا ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يعتمد بالألف المزيدة (٤) لضعفها بالزيادة والسكون ، فاجتمع لذلك ألفان فقلبت الثانية همزة ؛ لثلاث حذف احدهما لالتقاء الساكنين فيلبس فاعل بفعل . ومن العرب من يحذف هنا العين ولا يبالى باللبس ؛ لأنه لا يوازن ثقل الهمزة فيقول : هذا شاك ولاث ، ومنهم من يقلب اللام لموضع العين فرارا أيضا من ثقل الهمزة فيقول هذا شاك ولاث ورأيت شاكيا ولاثيا ، فالأول بفاعل ، والثاني بـ قال ، والثالث بـ فاعل ، ولا يقاس عليه .

-
- (١) الجمل : ٤٠٤ .
(٢) انظر المنصف : ٥٢ / ٢ وما بعدها .
(٣) أي في الأصل .
(٤) في النسخة " المزيد " .

وكذلك الصفات من الأفعال المزیدة المعتلة العينات معتلة أيضا
لاعتلال أفعالها كمنقاد من انقاد ومختار من اختار ومستقيم من استقام ،
وما صح فعله صح هو ، سواء كان تصحيح فعله يقتضيه القياس نحو : عَوَّرَ
(١) وَصَدَّ وَحَوَّلَ وَاجْتَوَّرَ ، أو كان شذوذا منبهة على الأصل كاستحوذ ، وأُعْطِلَ ،
وَأُعْطِيتَ ؛ لأن العين التي صحت في الفعل هي العين التي في الصفة
فوجب اتحاد الحكم وهذا بين (٢) وبالله التوفيق .

فصل : ثم قال وكل واو بضمه (٣) فهمزها جائز ، إلا أن يكون
ضمها اعرابا أو لالتقاء الساكنين .

تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبد الله

محمد بن الفخار على الجمل والحمد لله

رب العالمين والصلاة والتسليم على

سيدنا محمد خاتم النبيين ، على يد

الفقير الى رحمة مولاه الفني به

عمن سواه عبد الرحمن

بن . . . السبتي

لطف الله به بمنه

وكرمه انه سميع

(٤)

مجيب .

(١) اغيلت الغنم : اذا ولدت في السنة مرتين ، واغيلت المرأة ولدها : اذا

رضعته وهي حبلى .

(٢) انظر شرح الشافية : ٩٦ / ٣ وما بعد ها .

(٣) في الجمل : ٤٠٤ " انضمت " . ومثل لذلك في بأثوئب ، وأدوءر ، وأجوه .

(٤) في جانب الصفحة امام خاتمة هذه النسخة كتب " بلغت المقابلة على جهة

الاستطاعة ، وذلك بعد عشرين مضت من ذى الحجة تمام عشرين بعد

ثمانائة وغفر لنا ذنوبنا بمنه وكرمه انه سميع

مجيب

الفرقان

فهرس الآيات الكر يمة

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٣٧٢	٢٥٣	(الفاتحة)	
٩٩٨	٢٥٤		
٧٧٤	٢٦٠	٢٤٠	٧+٦
٢٧٢	٢٨٠	٢٥٩	٩
٩٧٧	٢٨٢	(البقرة)	
٩٤٨	٢٨٦	١٠٠٥	٢-١
(آل عمران)		١٠٠٧-١٠٠٦- ٩٩٨	٢
		٤١٤	٦
٢٤٦	١٨	٣٩٠-٢٢١	٢٠
١٥٨	٤٣	٨٠٥	٣٧
٣٨٥	٤٩		٤٨
٣٦٩	٥٢		٥١
٨١٥-٥٧٣-٢٠١	٩٧	١٠٤٧	٧١
٧٦٠-٢٢	١٢٧	٨٠١	٨١
١٣٩	١٣٩	٣٦٥	٨٥
٣٤٦-٢٧١-٢٥٨	١٥٤	٥٧٤	٩٨
١٥٢	١٦٧	٧٩٥	١١٤
٧٧٤	١٧٦	٣٦٠	١٩٥
٧٧٤	١٧٧	٣٨٧	١٩٦
٢٦٧	١٨٥	٥٨٧	١١٤
(النساء)		٧٧٨ - ٢٢	٢١٦
١٨٨	١	٧٩٨	٢١٩
٣٦٩	٢	٦٣٣	٢٢٣
٧٨٨	٤	٨٠	٢٣٤
٥٧٤	٢٠	١٢٤	٢٤٥
٩٩٠	٢٢	٨٤٨	

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
		(تابع سورة النساء)	
١٠١٨	١٣٩		
١٠٥٣	١٥٠	١٠٦٣	٢٤
٤٥٤	١٥١	٩٥٩-٢٠٦	٦٦
٦١١	١٦٠	١١٤٨	٩٢
٧٠٨	١٦٢	١٨٤	١٧٢
(الاعراف)		٩٨٨	١٧٥
١٦٠	٤	٥٤٦	١٧٦
١٦٣	١١	(سورة المائدة)	
٢٣٢	١٦		
١٩٤	٣٣	٨٦٢-٣٨٩-٣٨٧-٣٦٩-١٨٩	٦
٣٤٧-٣٤٦	٥٩	٣٦٠	٩
٢٠١	٧٥	٦٠٠	٤٠
٢١٢	٩٧	٣٩١	٤٥
٦	١٢٧	٧٩١	٧١
٨٦	١٣٢	١١١١	١٠٥
٧٩٢	١٨٥	٨٤٥	١١٢
٨٣٢	٢٠٥	٨٦١	١١٦
(الانفال)		٤٨	١١٩
		٢٠٧	١٤٤
٧١٩-٢٠٦	٣٢	(الانعام)	
٩٣٦	٤٦		
(التوبة)		٢٠٧	١٢
		٧٨٦-٧٨٥	٢٧
٣٤٤	٣	٨٣٠	٩١
٨٥٩	٦	٤٥٨	٩٦
٣٦٠	١٨	٣٥٠	١٠٩
٨٣٠	١٠٣	٨١٣	١٣٧

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٤٣٨	٢٨	(تابع التوبة)	
	٣٩	٦٢٥-٣٦٨	١٠٨
	٤١	٥٧٤	١١١
٧٢٤ ، ٣٩١	٤٣	٥٧٤	١١٤
٨٠٤	٨٢	(يونس)	
(الرعد)		٧٩٢	١٠
٥٧٤	٦	٢٢٢	١٣
٦٥٨	١٦	١٧١	٢٤
(الحجر)		٣٨٩	٢٧
١٩٨	٣٠	٧٦٤	٣٧
(النحل)		(هود)	
١٠	١	٦٤٤ ، ٤١١	٢٧
٣٧١	٥٧	٩٨٩ ، ٩٨٨ ، ٩٨٧	٤٢
٥٧٤	٩٠		٥٠
١٩٢	٩١	٥٧٤	١٠٢
١٣٦	٩٨	٣٩١	١٠٧
(الاسراء)		٢٣٣	١١٣
٧٨٨ ، ٨٣	٧٦	(يوسف عليه السلام)	
(الكهف)		٢٥٤	٢
٥٣٥	٥	٢٨٧	٣
٦٨٧ ، ٤٥١	١٨	٢١٠	١٠
٧٩٦ ، ٥٨٨	٢٥	٥٠٦	١١
٧	٣٨	٤٢٩	١٨
٥٠٥	٩٥	١٦١	١٩
٥٤٦	٩٦		
١٠٤٨	١٠٣		

<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(مريم)	(النمل)		
٢	٥٧٣	٤٨	٥٨٤
٧	١٢٠٢	٩٠	٢٢١
٣٨	٥٠٧، ٤٣٥		
(طه)	(القصص)		
٤	٧٦٣	٤	٣٧٤
٥	٩٤٩	١٣	٧٦٣
٧٧	٨٢١	٣٢	٣٧١
١٣٢	٨٢٥	٧٦	٨٠٥
(الانبياء)	(الروم)		
٢٢	٩٩٥، ٩٧١، ٩٦٨	٤	٥٧٤
٢٤	٩٥١	٣٢	٢٦٧
٧٣	٦٥٣		(لقمان)
١١٢	٧٢١، ٧٤	١١	٣٥٥
(الحج)		١٦	٨٥٢
٢٢	٣٦٦		(الاحزاب)
٣٠	٣٦٦	١٨	١٠٥٣
(المؤمنون)			(سبا)
٢٠	٤٤٨	٧	٢٣٠
(النور)		١٠	٦٧٦
٩	٧٩٢	١٤	٩٠٧
٣٦	٨١٣، ٦٥٣	٢٤	١٨١
٤٠	٨٠١	٣٣	٦٥٢
٤٥	١١٣	٤٢	٣٤٧
(الفرقان)	(فاطر)		
٢٠	٣٥١	١١	٥٥٣

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>
١٢٣	٤٣	(الصافات)	
٢٠٤	٥٢		
٢٠٤	٥٣	٤٥٣	٣٨
(الزخرف)		٧٩٢	١٠٤
		٧٩٢	١٠٥
١٠٤٧	٣٢	٢٦٧	١٣٠
٣٦٨	٦٠	(ص)	
٢٠٦	٧٦		
(الدخان)		٩٩٨	٣
		٥٧٤	٢٤
٩٩١ ، ٩٩٠	٥٦	٥٢٧	٤٤
(الجاثية)		١٩٨	٧٣
		(الزمر)	
١٨٣	٥		
٤٨٧	٢١	١٦٣	٦
(الاحقاف)		٥٥٩	٧
		٧٦٠	١٢
٣١٩	٢٥	٦٧٢	٤٦
٣٦٥	٣١	١٠٥٢	٥٩
٣٨٢	٣٣	٣٩٦ ، ٢٥٧	٧١
(سورة محمد صلى الله عليه وسلم)		٣٩٦	٧٣
١٠٥٨ ، ١٥٥	٤	(فصلت)	
٢٧١	٢١		
٧٧٤	٣٢	٣٩٦	٢٠
(الفتح)		٥٧٤	٤٩
		(الشورى)	
٢٢	٢		
(الذاريات)		٣٨٤	١١
		٩٤٨	٢٢
٥١٥	٢٣	٩٤٨	٢٣

<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
(النجم)		(الملك)	
٦	١١١٥	٢٢	٢٢١
٨	١٦٠، ١٥٩	(الحاقة)	
(القمر)		٧	٥٨٣
١٢	١٠٤٣، ١٠٣٨، ٢٤٦	١٣	٤٤٢
٢٩	١٦٠، ١٥٩	١٩	٥٤٦
(الرحمن)		(المعارج)	
١	٣٠٠	١٥	٣٣٧
٢	٣٠٣، ٣٠٠	(الجن)	
٥	١٢٦	٤	٨٤٠
٨	٣٠٢	(المزمل)	
١٣	٣٧٠	٢٠	٣٦٧، ٢٢٢
٣٢	٥٥٩	(القيامة)	
٣٧	٣٥	١	٤٢٩، ٤٢١
(الحديد)		٥	٦٥٧
٢٣	٧٦٣، ٨٤	٣١	٥٣٦
٢٩	٧٦٠	(الانسان)	
(الجمعة)		١٤	٤٥٢
٥	٥٢٤	(المرسلات)	
٩	٨٤٣	٣٦	٧٦٦
(الطلاق)		(النبأ)	
١١	١٠١٨، ١٠١٧	٣١	٢٠٤
		٣٢	٢٠٤

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>
	(<u>العصر</u>)		(<u>المطففين</u>)
٤١٢، ٤١	٢	٦٧	١
٤١٢، ٤١	٣		(<u>الانشقاق</u>)
	(<u>الاخلاص</u>)	١١١١	١٣، ١٢
٤٥٣	١		(<u>الاعلى</u>)
٤٥٣	٢		
		٨٢٠	٦
			(<u>البلد</u>)
		١٦٣	١١
		٥٧١، ٥١	١٤
		٥٧١	١٥
		١٦٣	١٧
			(<u>الشمس</u>)
		١١٣، ١١٢	٥
		١٥٩	١٤
			(<u>الضحى</u>)
		٤٢٢	٥
			(<u>العلق</u>)
		٢٠٤	١٥
		٢٠٤	١٦
			(<u>القدر</u>)
		٣٩٥	٦

فهرس الا حاديسث

الصفحة	
٣٥	" والثيب تعرب عن نفسها "
٢١٧، ٢٠٤	" إن الرجل ليصلى الصلاة وما كُتِبَ له نصفها ثلثها ربعها " الى العشر
٢٣٩	" واخواننا الذين يأتوا بعد "
٢٤٠	" أحياناً يتمثل لي الملك رجلاً "
٢٥٥	" اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . "
١٠٠٠، ٢٧٩	" فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة "
٤٠٥	" أعور غينه اليسنى "
٤٨٦ ، ٤٨٥	" ليس فيما دون خمسٍ من الابل صدقة "
٥٨٤	" شئنٌ أصابعه "
٤٨٥	" ثوبي حجر "
٦٩٣	" اشتدى أزمة تنفرجي "
٦٩٣	" أومخرجي هم ؟ "
٧١٠	" فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم "
٧٨٠	" لعل بعضكم أن يكون الحن من بعض "
٧٩٩	" رضيست بالله رباً ، وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا "
١٠٤٧	" ما جاء في الحديث : أن امرأة كانت تهراق الدماء . "
١٠٥٠	" من استطاع منكم الباءة فليتزوج وإلا فعليه بالصوم فانه له وجاء . "
١٠٦١	

فهرس الأٲمال

<u>الصفحة</u>	<u>الشل</u>
٥٠٢	أزهى من ديك
٥٠٢	اشعل من ذات النحيين
٦٩٣	اصبح ليل
٦٩٣	اطرق كرا
٦٩٣	افتد مخنوق
١٠٥٤	دهدرين سعد القبين
٢٨٠	لا بد للبطل من روحه

فهرس الاقوال

القول	الصفحة
ان هب بذي تسلم وبدي تسلمان وبذي تسلمون أرسدوا العراء اعجبتني قراءة في الحمام القرآن اكثرا يعتري ذلك السودان الكلوني البراغيث اللهم ارحمنا اللهم إن كان كريم الجدين سهل الخدين فاغفر له ، والا فلا الله رحمن رحيم الا ماء ماء بارد أمت في الحجر لا فيك أمة بينة الأموه انا أجوءك إِنَّ خيراً منك زيد انكم لتتظرون في نحو كثيرة إنها لا بل أم شاء انه أمة الله زاهبة إنه زيد نائم اني لبحمد الله لصالح أهلك الناس الدراهم البيض والدنانير الصفر بالرفاء والبنين بئس الحجاج حجاج بن يوسف بين بين ترب الكعبة تكلم فلان فما سقط بحرف وما اسقط حرف تمرة خير من جراده جاءوا الجماء الفغير جئت وأصك عينه جحيش وحده جعل العين على الدف ابر	٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ٢٥٦ ٥٧٢ ، ٥٧٦ ٣٢١ ، ٦٣٦ ٧١٢ ، ٧١٨ ٨٦٤ ٨٢٨ ١٠١٣ ٢٧٢ ٦٠ ، ٦١ ٢٧٥ ١٠٨٤ ٦٦ ٥٤٨ ٥٤٨ ٣٤٠ ٤١ ٤ ٥٢٠ ٩٢٢ ٣٩٠ ٥٥٦ ٢٥٦ ٢٦٠ ٧٧٥ ٨٧٧

الصفحة	القول
٧٦٥	حسبته شتمني فأثب عليه
٢٤٩	حسبك كَيْنَمَ الناس
٩٢٢	كَيْصَ بَيْصَ
٥٨٦	خذَه بما عَزَّ وهان
٨٠٥، ٨٠٤، ٢٦٣	خرق الثوبَ المسمارَ
٦٥٣، ٥٩٦-٥٩٥	الخمسة الاثواب
٥٩٣	الخمسة عشر الدرهم
٣٦٦	رأيت الهلال من داري من خَلَلِ السحاب
٥٥٦	رجلٌ خيرٌ من امرأة
	رَبَّه رجلا
٦٤٦	رُبَّ رجلٍ وأخيه
٢٢٠	رَحُبَّتكم الطاعة
٥٠٢	زهيت علينا يا رجل
٦٤٥	زيد أفضل إخوته
٢٧٨	زيد حين طَرَّ شاربه
٦٥٦	سألني فلان حاجة فلوليت له
١١٣، ١١٢	سبحان ما سبح الرعد بحمده
١١٣، ١١٢	سبحان ما سخركن لنا
١٠٤٩	سفه نفسه
٩١٦	سلام عليكم
٣١٣	شخذ شفرته حتى قعدت كانها حربه
٢٦٧	شرٌّ أهر ذا ناب
٢٦٧	شيء ما جاء بك
١٩٦	صمت شهراً كله
٥٠١	ضربت اليد يد زيد
٥٠١	ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ
٥٥٠	ضربوني وضربت قومك
٦٤٨	عبد بطنه
	العشرون الدرهما
٦١٢	على كم جذع بيتك
٦٤٥	عمر بن عبد العزيز افضل بني أمية

الصفحة	القول
٥٥٣	عندى درهم ونصفه
١٠٦٠	عليه رجلا ليسني
٧٧٥	عَيَّرَ وحده
٤٢٩	عليَّ عهد الله
	عُبْنُ زَيْدٌ رأيه
٩٥٦ ، ٣٨٢	غفر الله لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الاصبع
٣٠٦	فقدتني
٦٦٢	فلان لغروب أخته كتابي فاحتقرها
٢٧٢	فيها أسد رابض
٣٦٤	قد كان من مطر
٢٥٦	قَضَّهم بقضيضهم
٥٠١	قَضُّوا الرجل
١٠٠٠	قضية ولا ابا حسن
٢٧٩	كان ابراهيم عليه السلام زمان نمرود
٦٦٣	كسبته في الموفي عشرين
٨٠٥	كسر الزجاج الحجر
٦٤٦	كل شاةٍ وسخلتها بدرهم
٦١٣	كم لك غلمانا
٩٩٢ ، ٩٧٠ ، ٩٦٩ ، ٩٦٨ ، ٩٦٧	لا إله الا الله
١٠٠٠	لا بصرة لكم
٧٧٢ ، ٧٧٠ ، ٢٦٠	لا تأكل السمك وتشرب اللبن
٥٤٠	لا حبه
٣٨٦	لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة
٩٩٩	لا سقيا ولا رعيا
٢٥٩	لا ضربنه ذهب او مكث
٩٩٩	لا كرامه
٩٩٩	لا مرحبا ولا أهلا
٩٩٩	لا مسره
١٠٠٠	لا نولك ان تفعل
٩٢٢	لقيته كُفَّه كُفَّه
٦٥٣	ليت شعري

القول	الصفحة
ليس كل الداء يعالجه الطبيب	٣٣٥ للفارسي
ما أزهاه	٥٠٢
ما اشغله	٥٠٢
ما أشهر زيدا	
مسا جاءت حاجتك	٣١٢
ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر	٩٨٨
ما زيد بشيء الا شيء لا يُعبأ به	٩٩٢ ، ٩٩١
ما قام الا زيد أحد	٩٨٠
ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة	١٨٣
ما هي بنعم الولد	٥٢٠ ، ٥١٩
مرت برجل سواء هو والعدم	٤٨٦
مرت برجل معه صقر صائد بباز	٢٥٤ ، ١٢٢
مرت بقاع عرّج كله	٤٧٥ ، ٤٠٩
مرت بمن سواي	٩٥٥
مرت يقوم عرب أجمعون	٤٧٥
مرت بهم الجما الغفير	١٤١
مرت به المسكين	٥٤٩
مساء صباح	٩٢٢
نحن في يوم الخميس	٢٧٨
نسيح وحده	٧٧٥
نعم السير على بئس العير	٥٢٠ ، ٥١٩
نعم القتل قتيلاً أصلح الله به بين فئتين	٥٢٠
هذا بسرّاً أطيب منه رطباً	٢٥٤ ، ٢٥١
هذا جحر ضب خرب	١٠١٩ ، ٩٧٨ ، ٩٥٩ ، ٨٣٩ ، ٥٤٧ ، ١٣٦
هذا حلو حامض	٨٥٨ ، ٣٢١ ، ٢٨٥ ، ٢٦٢
هذا درهم ضرب الأمير	٣٥٥
هذا ماربزيد أمس فسوير فرسخا	٤٥١
هذا اليوم خمسة عشر من الشهر	٦٠٠
هو كائن أخوك	٣٣٥
هو أحسن الفتيان واجمله	٣٩٠
واحد أمه	٦٤٨

القول	الصفحة
وامن حفر بئر زمزماه	٧٥٠
وَجِعَ ظَهْرُهُ	١٠٤٩
يا أبت لا تفعل	٧٢٠
يا أخانا زيد	٦٧٨ ، ٦٧٧
يا تميم أجمعون	٦٧٧
يا تميم كلكم	٦٧٧
يا فلة اقبلي	٧١٦
يا زيد ذا الجمه	٦٧٨
يا ويح من يرثى له الشامت	١٠٣٣
يوم يوم	٩٢٢

فهرس الأعلام

(أ)

- آدم عليه السلام : ٠٣٧٦، ١٦٤
- الأبدي (أبو الحسن علي بن محمد) : ١١٣٨، ٨٩٦
- ابراهيم عليه السلام : ٢٧٩
- أبن البرش : ١٠٦
- الأحوص الأنصاري : ٦٨٩
- الأخطل التغلبي : ٠٩٣٦، ٩٣٥
- ابن الأخضر (أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الأشبيلي) : ٧٤٢
- الأخفش الأكبر (أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد) : ١١٢٨، ٤٦٦
- الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) : ٤٣، ٤٢، ٣٩، ٤
- ٩١، ١٠٨، ١٢٣، ١٣٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠٦
- ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣١٩
- ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٨٤، ٣٩٤، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٥٠، ٤٥١
- ٤٩٣، ٥١٨، ٦٠١، ٦٥١، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٩٠، ٧٠٣
- ٧٠٦، ٧٥٤، ٧٧٨، ٧٨٠، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٩٣
- ٨٩٤، ٩١٧، ٩٢٤، ٩٥١، ٩٥٧، ٩٩٥، ١٠١٥، ١٠٢٠
- ١٠٢٢، ١٠٢٤، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٩٢، ١١١٩، ١١٤٧
- ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٦٢، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠١، ١٢٠٨
- الاستاذ، أو الاستاذ أبو الحسين = ابن أبي الربيع .
- ابن أبي اسحاق = عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي .
- أبو إسحاق الفافقي = الفافقي .
- إسماعيل عليه السلام : ٠٩٤١
- الأصمعي (عبد الملك بن قريب الباهلي) : ٢٧٣، ٦٧١
- الأعراف (السورة) : ٩٤١
- الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) : ١٧٨، ٤٦٣، ٥١٥، ٥١٦
- اقتربت الساعة (اسم السورة) : ٩٤٠
- امروء القيس بن حجر : ١٤، ٣١، ١٥٩، ١٦٥، ٢٣٥، ٤٥٧
- ٢٥٩، ٤٦٣، ٤٨٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٧٩٣

الانفال (السورة) : ٩٤١
أيوب عليه السلام : ٥٢٨

(ب)

أَبْنُ الْبَارِثِ (أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف) : ٢٤٣ ، ٤٠٠ ، ٥٧٦ ،
٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٧٢٣ ، ٩٦٣ ، ٩٦٥ ، ١٢٠٢٧

الْبَاقِلَانِي (القاضي أبو بكر محمد بن الطيب) : ٩٥٤ ، ٩٨٨ ، ٩٩٠

ابن بَرْهَانَ (عبد الواحد بن عمر العكبري) : ٥٣٣

بنات أمير
أبو بكر بن زيد - - - - - : ٧٥٦
١٢٠٧ (ث)

ثعلب (أبو العباس يحيى بن أحمد) : ٩٥

(ج)

الجرمي (أبو عمر صالح اسحاق) : ٨٣ ، ١١٤ ، ٢٣٢ ، ٣٤٧ ، ٧٧٢ ،
٧٨٤ ، ٩٣٢ ، ٩٥٧ ، ١٠٤٥ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٤ ، ١١٩٧

جرير بن عطية الخطفي : ٦٢١ ، ٧٤٦ ، ٩١٢ ، ١٠٢٩

الْجَزُولِي (أبو موسى عيسى بن عبد العزى) : ١٧٣ ، ٢٩٧ ، ٣٧٧

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن حني) : ١٤ ، ٢٦ ، ٧٢ ، ٩٦ ، ١٨٧ ،
٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٥٧

٥٣٣ ، ٧٠٩ ، ٧٢٣ ، ٧٦٦ ، ٨٥٧ ، ٩٠٢ ، ٩١٥ ، ١٠١٠

١٠٥٤ ، ١٠٦٩ ، ١١٠٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠

الجوهري (اسماعيل بن حماد) : ٦٠٨ ، ١٠٨٧

(ح)

أَبْنُ الْحَاج (أبو جعفر) : ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٧٠٣

ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) : ٥٠٣ ، ٩٦٥

حسان بن ثابت رضي الله عنه : ٣٢٦ ، ٦٤٨ ، ١٠٣٣

أبو الحسن الصَّغِير : ٣٨٧ ، ٦١٠

حفص (القاري) : ٤٨٦

ابن حفيد الأمين المالقي الشيخ أبو بكر : ٨٤٥

حمزة الزيات : ١٨٨ ، ٤٨٦ ، ٨٤٥ ، ١٢٠٢

حواء عليها السلام : ١٦٤

أَبُو حَيَّان (أثير الدين محمد بن يوسف) : ١٠٣٩ ، ١٠٤٠

(خ)

ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد) : ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٩٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ،

٣٠١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٦٤٨ ، ٧٢٣ ، ٧٥٨ ، ٩٠٩ ،

٩٤١ ، ٩٦٣ ، ٩٧٢ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ١٠١٢ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٤ ،

١٠٣٧ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١١١٤ .

ابن الخضار (أبو الحسن علي بن محمد) : ٨٣٠

أبو الخطاب = الألف خفش الأكبر

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٦ ، ٤٥ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨١ ،

٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٨٦ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ، ٤٦٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٧ ، ٥٦٦ ،

٥٨٤ ، ٦١٣ ، ٦٣٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٤٨ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٦١ ،

٧٦٢ ، ٧٨٩ ، ٨٣٤ ، ٨٨٨ ، ٩٢٣ ، ٩٣١ ، ٩٥١ ، ١٠٠١ ، ١٠٧٨ ،

١٠٧٩ ، ١٠٨٧ .

(د)

ابن دريد (أبو بكر) : ١٠٧٦

دُرَيْدُ بن الصَّمة : ٧٩٤

الدكالي (أبو زكريا) :

(ذ)

ابن ذكوان : ٩٠٧

ذو الرُّمة : ٨٦٣

(ر)

ابن أبي الربيع (أبو الحسين) : ٨١ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ،

١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٣١ ،

٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٦ ،

٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٤١١ ، ٤٣٤ ،

٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٩٥ ، ٥٢٧ ،

٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٥٩٦ ، ٦٠٠ ، ٦٣٠ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ،

٦٩٠ ، ٧٠٠ ، ٧٣٨ ، ٧٤١ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٩ ، ٨٣٠ ، ١٠١٠ ،

١٠١٢ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٥ ، ١١١٤ ، ١١٢٧ ،

١١٢٩ ، ١١٣٢ ، ١١٣٨ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ .

الربيع بن ضبع الفزاري : ٢٠٤ ، ٣٠٣ ، ١٠٥١ .
ابن أبي ربيعة = عمر بن أبي ربيعة
الرحمن (السوره) : ٩٤١
الرماني : ١١٧ ، ٧٣٠ ، ٧٣١
روية : ٦٧٧ ، ٨٠٢
ابن رُوَاحَة رضي الله عنه : ٥٣٥
رَوْح بن زنباع الجذامي " في بيت " : ٩٣٦

(ز)

الزبيدي : (أبو بكر محمد بن الحسن : ١١٢٦ ، ١١٢٧
الزجاج (أبو اسحاق) : ٧ ، ١١ ، ٦٤ ، ٨٢ ،

٣٤٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ ، ٦١٥ ، ٨٣١ ، ٨٣٤ ، ٨٨٨ ، ٩١١ ،
٩١٢ ، ٩٤٢ ، ٩٦٣ ، ٩٨١ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٣ ، ١٠٢٠ ، ١٠٥٢ ،
١١٨٣ .

الزجاجي :
١١ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ،
٣٧ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٧٤ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٦٤ ،
١٦٧ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ،
٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ،
٣٤٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ،
٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ،
٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٦ ،
٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٩١ ، ٦٠٨ ، ٦٢٢ ، ٦٢٦ ، ٦٣٩ ، ٦٤٩ ،
٦٥١ ، ٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٧٠٢ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١٧ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ،
٧٥٣ ، ٧٥٢ ، ٧٧٤ ، ٧٨٩ ، ٧٩٤ ، ٧٩٩ ، ٨٠٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٨ ،
٨٣٨ ، ٨٥٢ ، ٨٧٤ ، ٨٩١ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٩ ، ٩٣٦ ، ٩٣٩ ،
٩٤٤ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٧٣ ، ٩٨٤ ، ٩٩٠ ، ٩٩٥ ،
١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٥ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣٣ ،
١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٧ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٦ ،
١٠٨٤ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٣ ، ١١٠٧ ، ١١١١ ، ١١١٥ ، ١١٢٥ ،
١١٣٠ ، ١١٥٥ ، ١١٩٠ .

٩٤٨	:	زرعة " في بيت "
٥٨٧	:	ابو زكريا الدُّكَّالِي
١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ٤٢ ، ٧	:	الزمخشري
١٠٣٢ ، ٤٠٧ ، ٢٥٧ ، ٢٠٥	:	
٩٤٧ ، ٨٥٣ ، ٤٦٤	:	زهير بن أبي سُلَمَى
٧١٥ ، ٦٦٤ ، ٦٥٧ ، ٤٦٦	:	أبو زيد الانصاري
١١٤٠ ، ٨٧٧ ، ٧١٦	:	

(س)

٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٥٧ ، ١١٧ ، ٨٦	:	أَبْنُ السَّرَّاج (ابو بكر محمد بن السَّرِي)
٩٧٢ ، ٩٢٤ ، ٩٢١ ، ٩٠٧ ، ٩٠٥ ، ٨٦٣ ، ٨٦٢ ، ٧١٦ ، ٥٣٣ ، ٣٧٦	:	
	:	ابن السَّكَّيت = يعقوب
٤٥٣	:	أَبُو السَّمَّال
٣١٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٨٦	:	السَّهْلِي (ابو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله)
٦٥٠ ، ٤٤٠ ، ٤٣٥ ، ٤٠٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣	:	
١٠٦٧ ، ١٠٥٠	:	

:

٩١٧ ، ٩١٣ ، ٨٠٩	:	ابن السَّيِّد (ابو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي)
١٠٢٤ ، ٩٨٥ ، ٩٧٣ ، ٩٤٨ ، ٩٤٧ ، ٩٤٤ ، ٩٣٥	:	
٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٠٢ ، ٨٠	:	السيرافي (ابو سعيد الحسن بن عبدالله)
٦٧٣ ، ٥٥٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٥٨ ، ٤٥٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٦٤	:	
٩٧٩ ، ٩٥٧ ، ٩٢١ ، ٩١٩ ، ٩١٨ ، ٧٩٤ ، ٧٦٢ ، ٧٤٩	:	
١١١٩ ، ١١١٤ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠١	:	

(ش)

٣٣٢	:	ابن الشاط (ابو القاسم قاسم بن عبدالله)
٣٩٢ ، ٤٢١	:	الشاطبي (القاسم بن فيره المقرئ النحوي)
٧٨٢ ، ٦٩٤	:	الشافعي
٢٨٥ ، ٢٣٣ ، ١٣٤ ، ٧٤ ، ٧٣	:	الشلوبين (ابو علي عمر بن محمد)
٥٦٩ ، ٥٥٣ ، ٥٤٠ ، ٤٨٨ ، ٤٨٧ ، ٤٥٨ ، ٣٩٢ ، ٣٥٨ ، ٣٠٣	:	
٨٩٩ ، ٨٩٨ ، ٨١٩ ، ٦٦٨ ، ٦٦٣ ، ٦٦٢ ، ٦٦١ ، ٦٦٠ ، ٦١٦	:	
١١١١ ، ١٠٥٧ ، ١٠٤٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٣ ، ٩٣١ ، ٩١٩ ، ٩٠٢	:	
١١٤٢ ، ١١٢٧ ، ١١٢٠	:	

(ص)

صاحب التلخيص	:	١١
صاحب الدرة = ابن معطي .		
صاحب الكراسية = الجزولي .		
صاحب المقرب = ابن عصفور .		
صالح عليه السلام	:	١٦٠
أبو محمد صالح	:	١٠٣٣ ، ٢٤٠
أبو صخر الهذلي	:	٧٤٢
الصغير: أبو الحسن الصغير	:	٦١٠ ، ٣٨٧
الصيمري	:	١٧٤ ، ١٧٣

(ض)

ابن الضائع (أبو الحسن علي بن محمد الكتاني)	:	٢ ، ١٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،
	:	٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٦ ، ٧١٤ ، ٧٢٦ ، ٧٤٣ ، ٨٣٢ ، ٨٥٤ ،
	:	٨٦٢ ، ٨٦٨ ، ٨٧٣ ، ٩٢٠ ، ٩٢٩ ، ٩٣١ ، ٩٤٣ ، ٩٤٧ ، ١٠٠٤ ،
	:	١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦١ ،
	:	١٠٧٥ ، ١٠٧٩ ، ١١٢٦ ، ١٢٠٣ .

(ط)

طه (السوره)	:	٩٤٤
ابن ظاهر (ابوبكر محمد ابن احمد ال)	:	١٢٣
آبن الطراوة (ابو الحسين سليمان بن محمد)	:	٨ ، ٥٩ ، ٢٤١ ، ٢٧٩ ،
	:	٢٨٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٤٠٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٢ ، ٤٥٣ ،
	:	٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ ، ٧٢٣ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ١٠٤٩ .

طَفِيلُ الْغَنَوَى :

ابن طلحة (ابوبكر محمد بن طلحة) : ٤٢٨

(ع)

ابن أبي العاص (ابواسحاق ابراهيم بن محمد التنوخي)	:	٨٤٥
ابن أبي العافية (ابوبكر محمد بن عبد الرحمن)	:	٥١ ، ١٨٧ ، ٣٤١ ، ٥٠١ ،
	:	٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٦٤٢ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ .

- ابن عباس (رضي الله عنه) : ٥٦
 ابو العباس = المبرد .
- عبد شمس " في بيت " : ٥٥٦
- عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي : ٨٠٩ ، ٨١٠ .
- عبد الله بن عامر : ٨٠٥ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ،
 ٨١٦ ، ٩٥٩ .
- عبد المطلب : ٩
- أبو عبد الله بن عبد المنعم (من شيوخه) : ١٣ ، ١١١ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ٢٩٠ ،
 ٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٦٧٥ ، ٧١٠ ، ١٠٨٧ .
- عبد المهين الحضرمي (من شيوخه) : ٧١٠ ، ٨٣٠ .
- ابن عبيدة (ابوبكر محمد بن عبد الله بن عبيدة) : ١٨٧ ، ٢٥١ ، ٢٩٥ ،
 ٦٩١ ، ٧٠١ ، ٧٣٨ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ١٠١٢ ، ١٠١٩ ، ١١٣٢ ،
 عثمان البتي - - - - - : ١١٨٨
 عثمان بن عفان رضي الله عنه : ٥٢٠ ، ٦٤٥ .
- ابو عثمان = المازني :
- ابن العريف (ابوبكر الحسن بن الوليد القرطبي) : ٢٠٤ ،
 عزّه (صاحبة كُثَيِّر) " في بيت " : ٦٧٨ .
- ابن عصفور (ابو الحسن علي بن مؤمن : ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ١٣٩ ،
 ١٥٢ ، ١٨٥ ، ٢٠٦ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٠١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،
 ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ، ٤٣٥ ، ٤٦٨ ،
 ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ،
 ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٤٦ ، ٥٥٦ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ،
 ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٥١ ، ٣٨٣ ، ٦٩٦ ، ٧١٤ ، ٧١٩ ، ٧٣٤ ، ٧٥٣ ،
 ٧٨٩ ، ٧٩٩ ، ٨٠٩ ، ٨١١ ، ٨١٨ ، ٨٣١ ، ٨٤٩ ، ٨٦٨ ، ٨٧٣ ،
 ٩٤٠ ، ٩٨١ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٢ ، ١٠١٨ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠١٢١٣ .
- عضد الدولة : ٣٥٦
- علقمبن علاّنه رضي الله عنه " في بيت " : ٧٥٦
- علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : ٢٠

أبو علي = الفارسي .

٥٥٧ : عمر بن أبي ربيعة

١٠٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٨٨ ، ٦٧٥ : أبو عمرو بن العلاء

١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١١١ .

٥٣٢ : عنتر بن شداد العبسي

١٢١١ : العوا

٩٠٤ ، ٩٠٣ ، ٩٠٢ ، ٦٨٩ ، ٨٣ : عيسى بن عمر الثقفي

١٠٩٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٢ ، ٩٤١ ، ٩٣٢

٣٧٦ ، ١٨٥ : عيسى بن مريم عليه السلام

(غ)

٥٨٧ ، ٥٤٥ ، ٤٥٧ ، ١٦٢ ، ١١١ : (أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد)

١٠٦٨ ، ١٠٠٦ ، ٨٧٢ ، ٨٧١ ، ٨٧٠ ، ٧٥١ ، ٦١٥

٩٣٦ ، ٩٣٥ : الغضبان الشيباني

(ف)

٦٠ ، ٥٧ ، ٥١ ، ٤٢ ، ١٦ ، ٧ : (أبو علي الحسن بن عبد الغفار)

٢٥٤ ، ٢٥١ ، ٢٣٧ ، ١٩٧ ، ١٧٣ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ١٢٥ ، ١١٧ ، ٨٦

٣٤٨ ، ٣٣٥ ، ٣٢٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦٣ ، ٢٥٧

٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٣٧٦ ، ٣٦٨ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٣

٤٩٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨١ ، ٤٧٤ ، ٤٧٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٣ ، ٤٠٤

٥٧٦ ، ٥٥٦ ، ٥٧٥ ، ٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٣٤ ، ٥٣٣ ، ٥٢٢ ، ٤٩٧

٧٥٥ ، ٧٥٤ ، ٧٥٣ ، ٧٤١ ، ٧١٩ ، ٦٩٥ ، ٦٢٧ ، ٦٢٦ ، ٥٧٨

٨٩١ ، ٨٨٩ ، ٨٨١ ، ٨٧٣ ، ٨٥٧ ، ٨٣١ ، ٨٣١ ، ٨١١ ، ٧٥٨

٩٦٤ ، ٩٥٣ ، ٩٢٠ ، ٩١٩ ، ٩١٥ ، ٩١١ ، ٨٩٧ ، ٨٩٦ ، ٨٩٣

١٠٨٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٤٤ ، ١٠٣٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٦ ، ١٠١٩ ، ٩٩٣

١٢٠٤ ، ١٢٠٣ ، ١١٥٧ ، ١١٥١ ، ١١٥٠ ، ١١٤٢ ، ١١٣٠ ، ١١٢١

أبو الفتح = ابن جني

١٢٧ ، ٩٩ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٨١ ، ٧٢ : (أبو زكريا يحيى بن زياد)

٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٢٨٥ ، ٢١٤ ، ٢١٢ ، ١٨٨ ، ١٣٤

٦٥٤ ، ٥٩٦ ، ٥٧٣ ، ٥٤٩ ، ٥٤٣ ، ٥١٩ ، ٤٨١ ، ٤٦٠ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦

٨١٥ ، ٨١١ ، ٧٦٢ ، ٧٥٧ ، ٧٣٠ ، ٧٢٩ ، ٧٢٢ ، ٧٢٠ ، ٧١٩ ، ٧١٨

١٠٢١ ، ٩٦٢ ، ٩٣٠ ، ٩٠٨ ، ٨٦٣ ، ٨٦٢ ، ٨٥٩ ، ٨٥٨ ، ٨٥٧

١٢١٤ ، ١٢١٣ ، ١١٩٧ ، ١١٥٢ ، ١١٥١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٤٤

مالك بن حنظلة " في بيت " : ٧٤٧
 المبرّد (ابو العباس محمد بن يزيد) : ٨٦ ، ٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ،
 ٢٠٩ ، ٢٢١ ، ٢٥٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ،
 ٣٩٣ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٦٥ ، ٤٨٤ ، ٥١٦ ، ٥٣٣ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ،
 ٦٧٥ ، ٦٨٥ ، ٦٩٨ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٦ ، ٧٥٨ ،
 ٧٩٩ ، ٨١٩ ، ٨٣٥ ، ٨٤٠ ، ٨٦٢ ، ٨٧٤ ، ٨٨٢ ، ٩١٩ ، ٩٢١ ،
 ٩٤٠ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٦٣ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٥ ، ٩٧٩ ، ٩٨٩ ،
 ٩٩٩ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٣ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٦ ،
 ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٧ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٢ ، ١١٠٢ ، ١١٠٤ ،
 ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٤٩ .

المتلمس : ٣٧٢
 مدرس العربية بفرناطة (وهو ابن الفخار) : ١٠٤٠
 مروان بن الحكم " في بيت " : ١٠١٩
 مريم عليها السلام : ٨٣٠
 المسألة الحمقاء : ٩٩٣
 معاوية بن أبي سفيان : ٧٣١
 ابن معطي (يحيى بن معطي) : ٣١٣ ، ٣٧٧ ، ٥٣٣ ، ٧٩٤ ،
 ١١٣٧ ، ١٠٠٨

ابن مَلَكُون (ابو اسحاق ابراهيم بن محمد) : ٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٧١٩
 موسى عليه السلام : ٢٧٩
 المسيح = عيسى بن مريم عليه السلام
 ابن ميمون (ابو بكر محمد بن عبدالله العبدري) : ٧٥٤
 (ن)

النايفة : ٣٠٤ ، ٣٨٢ ، ٩٤٨ ، ٩٨٦ ، ٩٩٣
 ناصر الدين المَشْدَّالِي : ١٨٥
 نافع : ٣٩٦ ، ٧٠٨ ، ٨٠٣
 النحاس : ٩٥٠
 نصر (حاجب نصر بن سيار) : ٦٧٧
 نمرود : ٣٧٩
 نوح عليه السلام : ٩٤١

(هـ)

- هابيل : ٩٩٥ ، ٩٤٢
- هارون (القارى) : ٨٣
- ابن هاني (ابو عبد الله محمد بن علي بن هاني) : ٨٦٨ ، ٢١٤ ، ٧٣
- هاشم " في بيت " : ٥٥٦
- الهندلي = أبو صخر
- ابن هشام : ١١٥٠ ، ١٠٦٢
- هشام الطوال : ١٠٠
- هشام ابن المغيرة : ٩٨
- هود عليه السلاة أو السوره : ٩٩١ ، ٩٤٤ ، ٩٤١ ، ٩٤٠ ، ٨

(و)

- ابن واشى الفاسي : ٨٧١ ، ٨٧٠
- ابن الوراق : ٢٩٧
- ورقة بن نوفل : ٧١٠
- الوقشي (ابو الوليد هشام بن أحمد) : ٢٢٩

(ى)

- ابن يَسْعُون (ابو الحجاج) : ٢٨٠
- يوسف عليه السلام أو السورة : ٩٤١ ، ٢٨٧
- يونس بن حبيب : ٥٤٨ ، ٤٦٦ ، ١٧٢ ، ٣٨ ، ٣٧
- ٨٨٧ ، ٨٨٦ ، ٨٠٨ ، ٧٧٥ ، ٧٧٤ ، ٧٥٠ ، ٦٨٥ ، ٦٤٨ ، ٦٤٥
- ٨٨٨ ، ٩٠٦ ، ٩٢٦ ، ٩٣٢
- يونس (السورة) : ٩٥١ ، ٩٤٤ ، ٩٤١ ، ٩٤٠
- ١٠٢١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، ١١٤١ ، ١١٥٩
- يعقوب ابن السكيت : ١١٢٩

الحارث بن كعب (قبيلة في بيت)	: ٧٣٠
الحجازيون	: ٩٨٦ ، ٩٤٦ ، ٧٧٧ ، ٥١١ ، ٤٠
	: ١٠٨٢ ، ٩٩٤ ، ٩٩٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩١ ، ٩٨٨
خزاعة	: ٩٣٤
ربيعة (الفييلة)	: ٩٥٠
الزنج	: ٩٣٤
سدوس	: ٩٣٧ ، ٩٣٦ ، ٩٣٤
بنو سليم	: ٣٥٢
سليمه (قبيلة)	: ١٣٣
الشاميين	: ٨١٦
الشعراء	: ٨٥٢
شنوءه	: ١١٣١
الصحابه	: ٢٤٠
صفار ولدان	: ٢٤٩
طلبة الشلمين	: ٦١٦
طلبة قصر عبد الكريم	: ١٦٢
عاد	: ٩٣٤
بنو عبد شمس	: ٥٥٥
العجم	: ٨٩٧
العرب	: ٨٣ ، ٧٠ ، ٤٠ ، ١٥ ، ١١ ، ٩ ، ٨ ، ٦
	: ١٠٥ ، ١٤٠ ، ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٧٥ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٣٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥٢٠ ، ٥٣٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٧٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦١٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦٩ ، ٦٧٢ ، ٦٨٩ ، ٧٠٨ ، ٧٣٣ ، ٧٥٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٥ ، ٧٧٤ ، ٧٧٧ ، ٧٨٥ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٨٠٤ ، ٨٦٩ ، ٨٨٢ ، ٨٨٥ ، ٨٨٩ ، ٨٨٩ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٣ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٢٧ ، ٩٣٠ ، ٩٣٤ ، ٩٣٦ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٦ ، ٩٦٧ ، ٩٨٠ ، ١٠١٨ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣٢ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٨ ، ١١٢١ ، ١١٣٤ ، ١١٥١ ، ١١٥٦ ، ١١٧٢ ، ١١٧٢ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ٣٧٧ ، ٤٣١ ، ٦٨٨ ، ١٠٠٧
علماء سبته	: ١٠٠٧ ، ٦٨٨ ، ٤٣١ ، ٣٧٧ ، ١٣١ ، ١٢٦
وانظر اشياخ سبته ونحاة سبته .	

١١٢٨	:	علماء الشرع
٢٤٠ وانظر الفاسيين	:	علماء فاس
١١٣٣	:	عمير كلب (قبيلة)
٣٨٧	:	الفاسيين
٦١٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٣٥٢ ، ١٦٤	:	الفقهاء
٩٥٩ ، ٧٠٥	:	القراء (للقرآن)
١١٣٣ ، ١١٣١ ، ٩٣٧ ، ٩٣٤ ، ٥١٣	:	قريش
١١٣٥	:	
٩٣٤	:	قضاة
١٩٦ ، ١٩٣ ، ٧٧ ، ٧٥ ، ٣١ ، ٤	:	الكوفيون
٣٧٨ ، ٣٧٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣١١ ، ٢٩٨ ، ٢٧١ ، ٢٤٣ ، ٢٢١ ، ٢٠٥	:	
٥٦٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥١٩ ، ٤٨٤ ، ٤٧٨ ، ٤٦٧ ، ٤٢٦ ، ٤١٤	:	
٦٣٨ ، ٦٢٦ ، ٦٢٥ ، ٦١٣ ، ٦١٢ ، ٦٠٢ ، ٦٠٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٠	:	
٨٢٩ ، ٨٢٨ ، ٨٢٦ ، ٨٢٤ ، ٧٨٤ ، ٧٧٨ ، ٧٤٩ ، ٧١٦ ، ٧١٥	:	
١٠٦٣ ، ١٠٤٩ ، ١٠٣٥ ، ١٠١٨ ، ٩٠٤	:	
٤١٦	:	نحاة الأندلس
٥٣٣ ، ١١٢ وانظر اشيخ سبتة ،	:	نحاة سبتة
وعلماء سبتة	:	
١٤٠	:	نحاة قرطبة
١١٣٣ ، ١١٣١	:	هذيل
٩٣٨ ، ٩٣٤	:	المجوس
٤٨٥	:	المحدثين
٤٣٧ ، ٣٣٢ ، ٢٦٥ ، ٥٨ ، ٥٦ ، ٢٤	:	المذاكرين
٦٨٥	:	
٨٧٢ ، ٨٧٠ ، ٧٠٩ ، ١٠٤	:	المشاركة
٥٦	:	المعتزلة
٩٣٧ ، ٩٣٤	:	معد
٤٠٧ ، ١٥٩	:	المفسرين
١٠٠٦	:	مقرئوا زماننا
٩٣٨ ، ٩٣٤	:	يهود

فهرس الكتب الواردة في المتن

٥٠٣	:	اختصار ابن الحاجب
٥٥٣	:	الأسئلة للشلوين
١١٧	:	الاصول لابن السراج
الإيضاح للفارسي : ٥٧ ، ٦٠ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٧ ، ٢٣٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ،		
٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٥٣٤ ، ٦٤٤ ، ٨٧٣ ، ٨٨١ ، ٨٨٩ ،		
٨٩٦ ، ٩١١ ، ١١٤٢		
٥٢٧	:	بعض تقايد ابن أبي الربيع
٩١٩	:	التذكرة للفارسي
٣٠٣	:	التعاليق فيما قيّد عن الشلوين
٤٨٨	:	تعاليق بن
٣٨٧	:	تقييد أبي الحسن الصغير على المدونه
١١	:	التلخيص
٥٣٣	:	الجمال للزجاجي
الدرة الالفية لابن معطي : ٣١٣ ، ٣٧٧ ، ٥٣٣ ، ٧٩٤ ، ١١٣٧		
شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١٨٧ ، ٦٠٠		
١٠١٩	:	شرح الكتاب لأبي بكر بن عبيدة
١٠٨٧	:	الصاحح للجوهري
١٠٨٧	:	العين للخليل
٧٩٣	:	القوانين لابن أبي الربيع
١٦٤	:	كتاب آخر للزجاجي
الكتاب لسيويه : ١٣ ، ١٨ ، ٢٩ ، ١٠٤ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ٣٣٥ ،		
٣٤٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٤٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٨٦ ، ٦٤٤ ، ٦٧٨ ، ٨١٥ ، ٨٨٤ ،		
٩٦٤ ، ١٠١٥ ، ١١٣٧ ، ١١٢٥ ، ١١١٤		
٢٩٧	:	الكراسة (الجزولية)
٩٠٧	:	المسائل لابن
١٠١٢ ، ٨٢	:	المقرب
١١٧	:	الموجز لابن السراج
١٠١٢	:	الهلالية لابن عصفور

فهرس المواضع

٩٣٩	فَلَج	٩٣٩	أضاح
١٠٣٩، ٨٤٥	القاهرة	٩٣٩	بدر
٩٣٩، ٩٣٢	قُبَاء	١١٢٩، ٩٣٦، ٦	البصرة
١٤٠	قُرْطِبِه	٩٤٣	بعل بك
١٦٢	قصر عبد الكريم	١١٩٧، ٩٣٩، ١٢٨	بغدان
٩٣٦، ١٦٠	الكوفه		بلاد المشرق = المشرق
٩٤١	ماء	٩٤١	جور
١١٢٩، ١١٢٨	مرو	٩٣٩ ، ٩٣٢	حرا
، ١٧١، ١٦٦	المَرِيَّة	٩٣٩	حزوى
١١٣٤، ٩٣٨		٩٤٣	حضر موت
٨٧٠، ١٦٢	مسجد القفال	٩٤١	حمص
٨٧٢، ٨٧٠	المشرق	٩٣٩	حنين
٨٧٠	المغرب	٩٣٩	دابق
٩٣٩ ، ١٢٨	مكه	١١٢٩	دِراب جرد
٩٣٩	مِن	١١٢٩	الرّي
٩٣٩	نجد	٩٣٩	الزاب
٩٣٩	هَجَر	١١٢٠، ١٢٦، ١٣١	سَبْتِه : ٦٨
٩٣٨	وادي آش	١٤١، ١٥٠٠، ١٦٢، ٢٤٩	
٩٣٩	واسط	٢٧٠، ٣٧٧، ٤٣١، ٥٣٣	
٩٣٩	يثرب	٦٨٨، ٨٣٠، ٨٧٠، ٨٧٢	
		١٠٠٧، ٨٦٠	
		٢٧٠	طنجة
		١١٢٥	العالیه
		٩٤٠، ٩٣٩	عمان
		١٠٤٠	غرناطة
		٢٤٠، ٣٨٧	فاس

فهرس القوافي

الصفحة	البحر	اسم الشاعر (أ)	القافية
٨٥٣، ٦٣٤	الخفيف	الأخطل	وظباء
٦٤٨	الوافر	حسان	الفداء
١٠٢٧	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	رواء
(ب)			
٥١٤، ٥١٢	الطويل	أحمد الاعراب	معذبا
٤٩٦	الوافر	مجهول	العرايا
٤١	الوافر	جرير	اصايا
١٠٥١	الطويل	المخيل السعدى	تطيب
١٠٢٦	الطويل	ابو الحدرجان	غريب
٩٨٤	الطويل	الكميت	مذهب
٨٥٦	الطويل	قيس بن الخطيم	متضاربا
٥٢٠، ٢٥، ٢٢	الرجز	مجهول	صاحبه
١١٢٣، ٥٥٦	الطويل	طفيل	مذهب
٤٠٦	الطويل	مجهول	القرائب
٢٥٧	الطويل	امروء القيس	المذاب
١٤	الطويل	مجهول	بالحواجب
١١١٠	الطويل	القطامي	الذوائب
١١١٠	الطويل	القطامي	التجارب
٧٥٨	الطويل	امروء القيس	مغرب
٩١٢	المنسرح	جرير	العلب
(ت)			
٢١٠	الطويل	كثير عزة	فشلت
٦٤٦، ١٧٧	الطويل	مجهول	استقلت
(ح)			
٦٩٥	الكامل	عبد الله بن الزبير	ورمحا
١٠٠٨	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	لا براح
٨٠٢	الرجز	روءبة	يمصحا
(د)			
٨٠	البسيط	مجهول	أحدا
٦٢	الكامل	مجهول	وتضهدا

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
٨٥٠	الطويل	الحطيئة	موقد
٧٩٤	الطويل	دريد بن الصمة	المسرود
١٠٠٤	الطويل	مجهول	هند
٨٦٩	البسيط	النابغة	بالمسد
٩٨٦	البسيط	النابغة	أحد
٣٨٢	البسيط	النابغة	أحد
١١٤٥ ، ٣٨٨	الوافر	قيس بن زهير	زياد
١٠٠٠	الوافر	عبد الله بن الزبير الاسدي	بالبلاد
		(ر)	
		لرجل من عبد مناة بن كنانة	تأزرا
١٠١٩	الطويل	أولغيره	ظهورا
٧٦١	الكامل	مجهول	نارا
١٨٢	الكامل	ابي دؤاد	نصرا
٦٧٦	الرجز	روءبة	ناشرا
	الرجز		ناصر
٩٨٤	الطويل	الكميت	شاجر
٨٥٥	الطويل	لبيد بن ربيعة	الخمير
٨٠٨ ، ٨٠٧	الطويل	الفرزدق	القطر
٧٤٢	الطويل	ابي صخر الهذلي	ولا نذر
٧٢٨	الطويل	ذو الرمة	قفز
٣١٨	الطويل	ذو الروم	هجر
٨٠٦	البسيط	الاخطل	القدر غير
٧٠٨	البسيط	أحد الاعراب	فأتطور
٩١٩	البسيط	ابراهيم بن هرمة	بشر
٥١٤ ، ٥١٣	البسيط	الفرزدق	عار
٣٨١	الكامل	ثابت قطنه	التنانير
١٠٣٣	البسيط	حسان	هجر
٩٣٩	البسيط	الفرزدق	العصافير
٧٣٢	البسيط	حسان	الجماخير
٧٣٢ ، ٧٣٠	البسيط	حسان	فجار
٩٤٨	الكامل	النابغة	

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
٩٤٧	الكامل	زهير	الذعر
٧٥٦	الكامل	الاعشى الكبير	الفاخر
٦٢١	الكامل	الفرزدق	عشارى
٤٦٥	الكامل	ابان اللاحقي	الاقدار
٦٩٣	الرجز	المعجاج	بصيرى
٤٠٧، ٤٠٦	الرجز	مجهول	الدار
(س)			
٥٤٨	الرجز	مجهول	البائسا
٣٧٣	البسيط	المتلمس	السوس
٤٢٤	البسيط	امية بن ابي عائد	الآس
٨٥٤	الكامل	العباس بن مرداس	المجلس
٩٨٧، ٩٧٢	الرجز	جران العود	العيس
٨٧٦	الطويل	الاعشى الكبير	الاحاوصا
(ض)			
٣٢٩	الطويل	ابن احمر	بيوضها
(ع)			
٥٧٠	الطويل	المرار الاسدى أو غيره	مسمعا
١٠٣٥	الطويل	جرير	المقنعا
٩٧٧	الطويل	معمر بن شأس	أشنعاً
٧٢٩، ٣٢٦	الوافر	القطامي	الوداعا
١٧٨	الوافر	المرار الاسدى	وقوعا
٦١٩	الرمل	انس بن زنيم	وضعه
١٩٧	الرجز	لاحد الاعراب	اكتعا
١٩٧	الرجز	مجهول	اجمعا
٢٥، ٢٢	الطويل	مجهول	واوسع
١٤٠	الطويل	معن بن أوس	ترجع
٧١٣	الطويل	مجهول	متايح
١٩٧	الرجز	مجهول	اجمع
٧١١ و ٧٠٧	الرجز	ابي النجم العجلي	واهجمي
(ف)			
٩٣٦	الطويل	هند بنت النعمان بن بشير أو غيرها	المطارف

القافية	اسم الشاعر	البحر	الصفحة
مجلف	الفرزدق	الطويل	١٨٩
الشفوف	ميسون بنت بحدل الكلابية	الوافر	٧٨٥، ٧٧٣، ٧٦٠، ٧٩
لمستعطف	مجهول	المتقارب	٨٨٥
(ق)			
تخلق	كعب بن مالك	الكامل	٩٨٥
المخترق	روءبة	الرجز	٣٧٩
(ك)			
آلك	لعبد المطلب	مجزوء الكامل	٩
ولوكا	لأحد بني أسد بن عمرو بن تميم	الرجز	١٠٦٣
مباركا	ابو خالد القناني	الرجز	٥
(ل)			
تمل	كعب بن حميل	الرمل	٨٥٩ و ٢٩٨
ينالها	ذو الرمة	الطويل	٨٦٣
اطفالها	للاعشى الكبير	الكامل	١٧٧
دليلا	للاخطل	الكامل	١٥، ١٤
كميلا	العباس بن مرداس	المتقارب	٦١٩، ٥٩٤
اولا	مجهول	المتقارب	١١٣٧، ١١١٣، ٢٧٤، ٧٢ ١١٤٨، ١١٤٥
بلابله	مجهول	الطويل	٣٣٥
وقابله	حميد بن ثور	الطويل	٩٤٩
رجل	الاعشى الكبير	البسيط	٦٨٧
جمل	كثير	البسيط	٦٧٨
قبول	الاخطل	الوافر	٩٣٦، ٩٣٥
عل	امروء القيس	الطويل	٣١
فحومل	امروء القيس	الطويل	١٥٩، ٤٠
تحلل	امروء القيس	الطويل	٢٣٥
الرواحل	امروء القيس	الطويل	٣٧١
محول	امروء القيس	الطويل	٣٧٩
تحملي	امروء القيس	الطويل	٣٩٥
بأعزل	امروء القيس	الطويل	٢٨٠
القواعل	امروء القيس	الطويل	١٦٥
يحول	امروء القيس	الطويل	٢٦٧

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
٤٦٤	الطويل	امروء القيس	معجل
٤٨٣، ٤٨٢	الطويل	امروء القيس	المحلل
٧٩٣	الطويل	امروء القيس	الخالى
	الطويل	امروء القيس	العال
٧٤٧	الطويل	الاسود بن يعفر	حنطل
٧٣١	الرجز	العجاج	الافضل
(م)			
١٠٢٦	الطويل	الحصين بن الحمام	الدا
٩٨٠، ٢٢٦	الطويل		تعيما
٧٤٦	الوافر	جرير	اماما
٢٠٧	الوافر	حميد بن بحدل الكلبي	السناما
٣٩٨، ٣٩٧	الوافر	الاعشى الكبير أو غيره	مداما
٨١٢	الكامل	لعبد بني عيس أولغيره	الشجعما
٢١٦	الطويل	الاعشى الكبير	سائم
٧٢١	الطويل	لغلام من بني كلاب أولغيره	كريم
٨٤٠	البسيط	زهير	ولا حرم
٩٨		الحارث بن أمية الصغرى الأومى الوافر	هشام
٦٨٩	الوافر	الأحوص	السلام
٣٧٩	الرجز	روءبة	قتمه
٥	الرجز	لرجل من كلب	سمه
١١١٥	الطويل	الاعشى الكبير	مقيم
٢١٠	الطويل	الاعشى الكبير	الدم
٨٥٧	الطويل	زهير	يعلم ، فينتقم
٨٤	الطويل	زهير	تعلم
٨٢٢	الطويل	زهير	يظلم
٥٥٦، ٥٥٥، ١٩٧	الطويل	الغبرزدق	وهاشم
٣٨٣	الطويل	مجهول	واللهازم
١١٣٥	الطويل	مجهول	والتكرم
٤٦٥	البسيط	سعاد بن جوءيه	لم ينم
٥٣٢	الكامل	عنتره	المكرم
٢٥٩	الكامل	امروء القيس	اعامي

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
٨٦٤	الرجز	روءبة	وان
١٠٣٨، ١٥	الرجز	مجهول	العيدان
٥٢٠	البسيط	كثير بن عبدالله النهشلي	عفانا
٥٠٨، ٤٣٦	الوافر	مجهول	يكونا
١٦١	الوافر	مجهول	فخانا
٩٧٠، ٣٨٧	الكامل	كعب بن مالك أوحسان	ايانا
٥٣٥	الرجز	ابن رواحه	دينا
٨٤٥	الطويل	الفرزدق	يصطحبان
٣٧٦	الطويل	امروء القيس	فغداني
٣٧٦	الطويل	لاحد الازد أولغيره	ابوان، لاوان
١٠٢٩	البسيط	جرير	لاحين
١٠٢٥	الوافر	ابي حية النميري	تخوفيني
٩٠٣	الوافر	سحيم بن وشيل	تعرفوني
٣٠٤	الوافر	النابعة	منى
٣٠٤	الوافر	النابعة	اني
٦٢	الوافر	علي بن بدال السلمي	اليقين
٤٠	الرجز	روءبة	عساكن
٤٠	الرجز	العجاج	أنهجن
٤١٦	الكامل	لابي مروان النحوي أو غيره	القاها
٥	الرجز	مجهول	اله
٠٦٩٥	الرجز	ذو الرمة أو غيره	عينها -
٨٤٨، ٤٦٤، ٣٤٢	الطويل	زهير بن أبي سلمى أو لغيره	جائيا
٨٢١	الطويل	عبد يفوث الحارثي	يمانيا
١٠٠٠	الرجز	احد بني دبشير	للمطي

فهرس المصادر والمراجع

أولا - المخطوطات والرسائل العلمية :

- الأجمة المرضية عن الأئلة النحوية

للراعي الاندلسي / ت : محمود رجب المزين / رسالة ماجستير بكلية اللغة بالازهر .

- ارتشاف الضرب / لابي حيان / خ : دارالكتب رقم ج ٨٢٨ نحو .

- الاغفال للفارسي / مصورة مركز البحث بمكة رقم ٢٣٩ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢ نحو .

- برنامج المنتورى / لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المنتورى ،
مصورة د . عبدالرحمن العثيمين عن مجموع بالخزانة العامة بالرباط رقم ١٥٨٧ .

- التبيين عن مذاهب النحويين / لأبي البقاء العكبري ،
ت/ عبد الرحمن سليمان العثيمين / رسالة ماجستير بكلية الشريعة ،
بمكة المكرمة .

- التذييل والتكميل / لأبي حيان / الجزء الثالث ،
ت : حماد حمزة البحيري / رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالازهر .
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان ،

مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٧٣ نحو عن نسخة دارالكتب المصرية
رقم ٦٢ نحو والجزء الأول من نسخة الاسكريال رقم ٥٢ .

- تقييد ابن لب على جمل أبي اسحاق الزجاجي / رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى / اعداد : محمد الزين زروق .
- الجزولية (المقدمة الجزولية) للجزولي ،

مصورة مركز البحث بمكة عن نسخة المكتبة الازهرية رقم ٤١٥ .

- حواشي المفصل للشلويين / رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .
- شرح التسهيل / لابن مالك مع تكملة ابنه / رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ،
ت / علاء حمويه وعدنان خلف .

- شرح الجزولية لأبي علي الشلويين / صورة عن نسخة القرويين بغاس رقم ١٢٠٢ .

- شرح الجمل لابن خروف / مصورة : د . عياد بن عيد الثبتي عن نسخة مكتبة
جامع ابن يوسف بمراكش رقم ٣٠٤ .

- شرح الجمل لابن بزيذة (غاية الامل في شرح الجمل) مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم ١٤٨٤ .
- شرح الجمل لأبي اسحاق الغافقي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ١٦٥ نحو عن نسخة رقم ٢٢ ق بالخزانة العامة بالرباط .
- شرح الجمل لابن أبي الربيع (وهو الشرح الاوسط) ظنا / مصورة الدكتور عياد بن عيد الثبتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم ١٠٠ .
- شرح الجمل لابن الضائع / خ : دار الكتب رقم ١٩ نحو .
- شرح الجمل / لابن باب شان خ : فيض الله رقم ١٩٤٨ .
- شرح الجزولية / للأبدي / ت : سعد حمدان الغامدي / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة ام القرى - مكة المكرمة .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ١٩٦ - ٢٠٠ عن نسخة دار الكتب رقم ١٣٧ .
- صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الاعلام والتكميل / لابي عبدالله محمد ابن علي البنسي / القسم الاول / ت : حنيف بن حسن القاسمي / رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة / ١٤٠٦ هـ - ١٤٠٧ هـ .
- فهرس السراج / مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين / عن نسخة مكتبة محمد عبد الحي الكتاني - الخزانة العامة بالرباط .
- الكافي (شرح الايضاح) لابن أبي الربيع / مصورة د . عياد بن عيد الثبتي عن نسخة الزاوية الحمزية بالمغرب رقم : ١٧٠ .

ثانيا - المطبوعات :

(أ)

- ابن زمرك الفرناطي : سيرته وأدبه / للدكتور احمد سليم الحمصي ، مؤسسة الرسالة بيروت ط / (١) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ابن الطراوة النحوي / للدكتور عياد بن عيد الثبتي ط (١) مطبوعات النادي الأدبي بالطائف ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ابن كيسان النحوي : حياته آثاره وآراءه / للدكتور محمد ابراهيم البنا ، دارالاعتصام ط (١) ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ابو الحسين بن الطراوة للدكتور محمد ابراهيم البنا ط (١) / دارالاعتصام القاهرة .

- الاحاطة في تاريخ غرناطة / للسان الدين بن الخطيب /
- ت / محمد عبدالله عنان / ط (٢) نشر مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٩٣هـ /
- ١٩٧٣م
- الاحكام في أصول الاحكام / لسيف الدين الامدى / تعليق : عبد الرزاق عفيفي مؤسسه النور ١٣٨٧هـ .
- اخبار النحويين البصريين / للسيرافي / ت : طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط (١) ١٣٧٤م / ١٩٥٥م
- اختصار القدر المعلق / لابن سعيد / اختصره أبو عبدالله خليل /
- ت / ابراهيم الابيارى / الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة ١٩٥٦م .
- أدب الكاتب / لابن قتيبة / ت : محمد الدالي / مؤسسه الرسالة .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لابي حيان ت : د . مصطفى احمد النحاس ط (١) / مطبعة النسرالذهبي ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- الازهية / لعلي بن محمد الهروى / ت : عبد المنعم الطوحي دمشق ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- الاستغناء في احكام الاستثناء للقرافي ط ت : د . طه محسن - وزارة الاوقاف العراقية - مطبعة الارشاد بغداد ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- اسرار العربية / لابي البركات الانبارى ت : محمد بهجت البيطار / مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
- الاشباه والنظائر للسيوطي / ت : د . عبد العال سالم مكرم / مؤسسه الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- اشتقاق أسماء الله الحسن للزجاجي / ت : عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ١٣٩٤هـ .
- اصلاح الخلل الواقع في الجمل / لابن السيد / ت : حمزة عبدالله النشترى نشر دار المريخ الرياض ط (١) ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- اصلاح المنطق لابن السكيت / شرح وتعليق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ط (٣) ١٩٧٠م .
- الاصول / لابن السراج / ت : عبد الحسين الفتلي / ط (١) ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م مؤسسه الرسالة بيروت .
- اعراب القرآن لابي جعفر النحاس ت : د / زهير غازي زاهد مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٩م .

- الاعلام / للزركلي / ط (٥) دارالعلم للملادين بيروت ٢٠
- الافادات والانشادات / للشاطبي ت : د . محمد أبو الجفان - مؤسسة الرسالة بيروت بيروت ط (١) ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- اكمال الاعلام بتثليث الكلام / لابن مالك / ت : سعد حمدان الغامدي مطبوعات مركز البحث العلمي .
- امالي ابن الشجري / دار المعرفة بيروت .
- الامالي / لابي علي القالي / مطبعة دار الكتب / بالقاهرة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦ م .
- امالي السهيلي / ت : د . محمد ابراهيم البنا / مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- امالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) / ت : محمد أبو الفضل ابراهيم دار الكتاب العربي بيروت / ط : ٢ ، ١٩٦٧ م .
- الانصاف لابي البركات الانباري ت : محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٩ م .
- الايضاح / للفارسي / ت : حسن الشاذلي فرهود / ط (١) ١٣٨٦ هـ دار التأليف بمصر .
- ايضاح شواهد الايضاح للقيسي / ت : محمد بن حمود الدعجاني / دار العرب الاسلامي / ط (١) ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- الايضاح في علل النحو / للزجاجي / ت : د . مازن المبارك / ط (٢) دار النقائس ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- (ب)
- البحر المحيط لأبي حيان الفرناطي / مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ .
- برنامج المجارى / ت : محمد أبو الجفان / دار الغرب الاسلامي ط (١) ١٩٨٢ م .
- برنامج الوادي آشي / ت : محمد محفوظ / ط (١) ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، دار الغرب الاسلامي اثينا .
- وت : د . محمد الحبيب الهيلة - تونس ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م منشورات مركز البحث بمكة
- البسيط في شرح الجمل / لابن أبي الربيع ت : دعياد الشبتي ط (١) دار الغرب الاسلامي بيروت
- بغية الوعاة / للسيوطي / ت : محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- البيان في اعراب غريب القرآن / لابي البركات الانباري تد / طه عبد الحميد طه / دار الكتاب العربي الهيئة العامة للتأليف والنشر ١٩٦٩ م - ١٩٧٠ م .

- البيان والتبيين / للجاحظ / ت : عبد السلام هارون ط (٢)
مطبعة لجنة الترجمة والنشر القاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م

(ت)

- تأريخ الأدب العربي لبروكلمان / الجزء الثاني ترجمة : عبد الحليم النجار .
- تاريخ التعليم في الاندلس / للدكتور محمد عبد الحميد عيسى نشر دار
الفكر العربي / القاهرة ١٩٨٢ م

- تأريخ قضاة الاندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)
لابي الحسن النباهي المكتب التجاري للطباعة والتوزيع - بيروت .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ت : السيد احمد صقر / مطبعة عيسى
البابي ١٣٧٣ هـ

- التبصرة والندكرة / للصيرى / ت . د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين / ط (١)
دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

- التبيان في اعراب القرآن / لابي البقاء العكبري / ت : على محمد البجاوي /
مطبعة عيسى البابي .

- تذكرة النحاة لابي حيان / ت : د . عفيف عبد الرحمن مؤسسه الرسالة
بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

- التصوير اللغوي عند الاصوليين للدكتور السيد أحمد عبد الغفار / طبع دار
عكاظ للطباعة والنشر جده ط (١) ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م

- تفسير ابن ابي الربيع / مصورة الدكتور عياد الشبتي عن نسخة الخزنة
العامة بالرباط رقم ٣١٥ ق .

- التكملة / للفراسي / ت : د . كاظم بحر المرجان / الموصل ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م

- التكملة والذيل والصلة / للصاغاني ت / عبد العليم الطحاوي وآخرون /
مطبعة دار الكتب .

- تهذيب اللغة للازهري / ت : احمد عبد العليم البردوني - دار المصرية
للتأليف والترجمة .

- التوطئة / لابي علي الشلوهين / ت يوسف احمد المطوع / دار التراث العربي
للطباعة والنشر / القاهرة .

(ج)

- الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي) طبعة دار الكتب .

- الجامع الصحيح (صحيح البخاري) دار مطابع الشعب .

- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس / لابن القاضي /

دار المنصور للطباعة الرباط ١٩٧٣ م

- الجمل لأبي القاسم الزجاجي / ت : د . علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي / ت : ابن أبي شنب / ط (٢) باريس ١٣٧٦هـ / ١٩٥٢م .
- جمهرة الانساب لابن حزم / ت : عبد السلام هارون / ط (٤) دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .
- جمهرة الأسماء / لأبي هلال العسكري ت : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش / ط (١) ١٩٦٤م مطبعة المدني
- الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي ت : د / طه محسن / طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل .

(ح)

- حجة القراءات / لابن زنجلة بتحقيق و تعليق سعيد الأفغاني / مؤسسة الرسالة ط : ٢ ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- حذف من نسب قريش / عن مؤرخ بن عمرو السدوسي / ت : صلاح الدين المنجد / دار الكتاب الجديد بيروت ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي / دراسة وتحقيق وتعليق د . مصطفى امام ط (١) الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٩م .

(خ)

- الخصائص / لابن جني / ت : محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ط (٢) .
 - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب / للبغدادي دار صادر .
- (د)

- الدرر المنبش في الغرر المثلثة / للفيروزآبادي / ت : د . علي البواب دار اللواء الرياض ط (١) ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- درة الحجال / لابن القاضي ت : د . محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث بالقاهرة المكتبة العتيقة بتونس / ط (١) ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
- درة الفواص في أوهام الخواص / للقاسم بن علي الحريري / ت : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار نهضة مصر القاهرة .

- الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون / دارالكتب العلمية
بيروت .

- ديوان أبي الاسود الدؤلي / ت: محمد حسن آل ياسين / دارالكتاب
الجديد بيروت ط (١) ١٩٧٤ م.

- ديوان بشر بن أبي خازم / ت : عزة حسن ، منشورات وزارة الثقافة
ط ٢ دمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

- ديوان الأعشى الكبير / شرح وتعليق د. محمد حسين مكتبة الاداب
بالجاميز القاهرة .

- ديوان أعشى همدان وأخباره / ت : د حسن عيسى ابوياسين دارالعلوم
الرياض ط (١) ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

- ديوان امرئ القيس / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم / دارالمعارف بمصر .

- ديوان امرئ القيس / لأبي الحجاج الاعلم الشنتمري / اعتنى بتصحيحه

الشيخ ابن أبي شنب / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.

- ديوان حسان بن ثابت / ت : سيد حنفي حسين / الهيئة المصرية العامة .

- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني / ت : نعمان امين

طه / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ط (٢) ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م

- ديوان حميد بن ثور / ت : عبد العزيز الميني / الدار القومية للطباعة والنشر

القاهرة ٩٦٥ م مصورة عن طبعة دارالكتب .

- ديوان ذى الرمة (شرح ديوان ذى الرمة لأبي نصر احمد بن حاتم الباهلي)

رواية ابي العباس ثعلب تحقيق وتعليق د. عبد القدوس أبو صالح

دمشق ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

- ديوان ذى الرمة / ت : مطيع ببيلي ط (٢) ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م

المكتب الاسلامي للطباعة والنشر .

- ديوان رؤبة / (مجموع اشعار العرب) / ت : وليم بن الورد البروسي ،

ليبسيغ ١٩٠٣ م.

- ديوان عباس بن مرداس / جمعه وحققه د. يحيى الجبورى - دارالجمهورية بغداد

١٩٦٨ م.

- ديوان العجاج / رواية الاصمعي وشرحه ت : د. عزة حسن - مكتبة دارالشروق

بيروت .

- ديوان الفرزدق / دار صادر بيروت

- ديوان القطامي / ت : ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب بيروت ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م.

- ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق ناصر الدين الاسد / دارالعمرة القاهرة ط (١)

١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م.

- ديوان كعب بن مالك / ت : سامي العاني / بغداد ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- ديوان لبید بن ربیعہ / ت : د . احسان عباس - الكويت / ١٩٦٢م .
- ديوان المتلمس / رواية الاترم عن أبي عبيدة عن الاصمعي / شرح وتعليق حسن كامل الصيرفي - مطبعة الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

- ديوان المثقب / ت : حسن كامل الصيرفي / القاهرة ١٩٧١م .
 - ديوان النابغة صناعة ابن السكيت / ت : د . شكرى فيصل دار الفكر بيروت .
- (ن)

- ذيل الامالي / للقالبي - دار الفكر بيروت .
 - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي / ت : احسان عباس ومحمد بن شريفه / دار الثقافة بيروت لبنان .
- (ر)

- رحلة القلصاوى / لابي الحسن القلصاوى / ت : د . محمد ابو الاجفان الشركة التونسية للتوزيع - تونس ١٩٧٨م .
 - الرسالة للشافعي / ت : احمد محمد شاكر .
 - رسالة الملائكة / لابي العلاء المعرى / ت : محمد سليم الجندى / المكتب التجارى للطباعة والتوزيع - بيروت .
 - رصف العباني في شرح حروف المعاني / لأحمد بن عبد النور المالقي / ت : احمد محمد الخراط دمشق ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- (س)

- السبعة في القراءات لابن مجاهد / ت : د . شوقي ضيف / دار المعارف بمصر ط (٣) ١٩٨٠م .
- سر صناعة الاعراب / لابن جني / ت : السقا وآخرون ط (١) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م (وهي التي تذكر في الهوامش مجزأة) .
- سر صناعة الاعراب لأبي الفتح بن جني / ت : حسن هنداوى ط (١) دار العلم دمشق .
- سنن أبي داود / مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد / دار احياء السنة النبوية .
- السيرة النبوية / لمحمد بن عبد الملك بن هشام / دار الفكر القاهرة .

(ش)

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي / ت : محمد علي سلطاني /
المطبعة الحجازية بدمشق ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م
- شرح أبيات المغني / للبغدادي / ت : عبد العزيز رباح واحمد يوسف
الدقاق مطبعة الحجاز دمشق .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن مخلوف / المطبعة
السلفية دارالكتب العربية بيروت ط (١) ١٣٤٩ هـ
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلي / نشر دار
الافاق الجديدة بيروت .
- شرح أبيات سيبويه / لابن السيرافي / ت : محمد علي سلطان /
مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م
- شرح أبيات مغني اللبيب / للبغدادي / ت : عبد العزيز رباح واحمد
الدقاق / دارالمأمون / دمشق .
- شرح أشعارالهذليين / للسكري / ت : عبد الستار فراج / مطبعة
المدني .
- شرح الفية بن معطي / لعبد العزيز بن جمعة الموصلبي (ابن القواس)
ت : علي موسى الشوملي - مكتبة الخانجي ط (١) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- شرح الحماسة / للتبريزي / عالم الكتب - بيروت .
- شرح الجمل لابن هشام الانصاري / ت : د . علي محسن عيسى مال الله
عالم الكتب / ط (١) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- شرح ديوان جرير / للصاوي / دارالاندلس بيروت
- شرح ديوان الحماسة / للمرزوقي / نشر أحمد امين وعبد السلام هارون /
ط (١) القاهرة ١٩٥١ م
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / صنعة أبي العباس ثعلب / الدار
القومية القاهرة ١٩٦٤ م
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ت : محمد نورالحسن وزميليه / دارالكتب
العلمية بيروت .
- شرح شذور الذهب / لابن هشام ت : محمد محي الدين عبد الحميد /
دارالفكر .
- شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن بركي / ت : د . عيد مصطفى
درويش مراجعة د . محمد مهدي علام - منشورات مجمع اللغة العربية
بالقاهرة طبع الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادى (وهو الجزء الرابع من شرح شافية ابن الحاجب) ت : محمد نور الحسن وزميليه دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

- شرح الشواهد الكبرى للعيني / (المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية) مطبوع بهامش خزانة الأدب .

- شرح شواهد المغني / للسيوطي ت : احمد ظافر كوجان دمشق ١٩٦٦م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك ت : عبدنان عبد الرحمن الدورى / مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

- شرح عيون سيبويه / لهارون بن موسى / ت عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه / مطبعة حسان القاهرة ط (١) ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- شرح القوائد الطوال للانبارى / ت : عبد السلام هارون - دارالمعارف ط (٤) ١٩٦٩م .

- شرح قطر الندى / لابن هشام / تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد .
- شرح الكافية / للرضي / دارالكتب العلمية بيروت .
- شرح الكافية الشافية / لابن مالك ت : د . عبد المنعم هريدى / دارالمأمون للتراث نشر مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة .
- شرح كلاولى ونعم / لمكي بن أبي طالب / ت : احمد حسن فرحات / دارالمأمون للتراث دمشق .

- شرح الكوكب المنير / لابن النجار / ت : محمد الزحيلي د . نزيه حماد نشر جامعة الطك عبد العزيز بمكة / مطبعة دارالفكر دمشق ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير / لابي احمد العسكري / ت : عبد العزيز أحمد / مطبعة مصطفى الحلبي ط (١) ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- شرح الفصل / لابن يعيش / عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبى القاهرة .
- شرح المقدمة المحسبه / لابن باب شان / ت : خالد عبد الكريم / الكويت ط (١) ١٩٧٦م .

- شرح موطأ مالك لمحمد عبد الباقي الزرقاني ط (١) مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ .

- شرح الهاشميات (الهاشميات) لأبي رياش احمد بن ابراهيم القيسي / ت : د . داود سلوم ونورى القيسي / عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية بيروت .

- كتاب الشعر أو شرح الابيات المشككة الاعراب / للفارسي / ت/ د . محمود الطناحي مكتبة الخانجي القاهرة ط (١) ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- شعر ابي زبيد (ديوان ابي زبيد) ت : د . نوري القيسي بغداد ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .
- شعر الأخطل / صنعة السكرى / ت : د . فخر الدين قباوة ط (١) دار الاصمعي حلب ١٩٧١ م .
- شعر عبدالله بن الزمى / للدكتور يحيى الجبورى / مؤسسه الرسالة بيروت ط (١) ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- شعر عبدالله بن الزبير الاسدى / جمع وتحقيق د . يحيى الجبورى / دار الحرية للطباعة بغداد منشورات وزارة الاعلام العراقية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- شعر عمرو بن أحمرباهلي / جمعه وحققه د . حسين عطوان / مطبوعات مجمع اللغة بدمشق .
- شعر عنتره / بشرح الاعلام الشنتمرى / تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوى ، المكتب الاسمي ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- شعر بن هرمة بن الخرم / جمع وتحقيق د . يحيى الجبورى / مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٧٦ م .
- شيخ العلم الدرس في سبته / للدكتور حسن الوراكلي / منشورات جمعية البعث الاسلامي - تطوان المغرب ط (١) ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- (ص)
- الصاحبى / لابن فارس / ت : سيد احمد صقر - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري / ت : أحمد عبد الغفور عطار / دار العلم للملايين بيروت .
- صحيح مسلم / لابي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري / ت : محمد فؤاد عبد الباقي - دار احياء التراث العربي .
- (ض)
- الضرائر الشعرية / لابن عصفور / ت : السيد ابراهيم محمد ط / الأولى دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠ م .
- (ط)
- طبقات الشافعية للسبكي / ت : عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي / مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- (ظ)
- ظاهرة التنوين في العربية / للدكتور عبد الرحمن اسماعيل / مطبعة الأمانة مصر ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(ع)

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المسألة السابعة ببيجاية لأبي العباس الغبريني ت: رايح بونار / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر
١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م

- عيون الاخبار لابن قتيبة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء / لشمس الدين الجزوى / نشر: ج برجستراسر ط (١) مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

(ف)

- الفاخر في الأمثال / للمفضل بن سلعة ت: عبد العليم الطحاوي / دار احياء الكتب العربية مصر ط (١)

- فرحة الأديب / للأشود الغندجاني / ت: د. محمد علي سلطاني / مطبعة دار الكتاب بدمشق ١٤٠٦هـ / ١٩٨١م

- الفصول الخمسون / لابن معطي / تحقيق ودراسة محمود الطماحي مطبعة عيسى الحلبي .

- فهارس كتاب سي-بوية / للشيخ عبد الخالق عضيمة ط (١) ، مطبعة السعادة بالقاهرة .

(ق)

- القاموس المحيط / للفيروز آبادي / مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- القطع والاعتناف / لأبي جعفر النحاس / ت: د. أحمد خطاب العمر / مطبعة العاني بغداد ط (١) ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

(ك)

- الكامل للمبرد / ت: محمد الدالي / مؤسسة الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

- الكامل للمبرد / ت: محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته / مطبعة دار النهضة مصر .

- الكتاب لسيبويه / المطبعة الاميرية ببولاك / ١٣١٦هـ .
- الكتاب لسيبويه / ت: عبد السلام هارون دار القلم ، دار الكتاب العربي

- الهيئة العامة من ١٣٨٥هـ - ١٣٩٧هـ - ١٩٦٦م - ١٩٧٧م

- الكشف للزمخشري / عيسى البابي الحلبي / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م

(ل)

- اللامات للهروى / ت : يحيى علوان البلداوى ط (١) ١٤٠٠هـ /
٩٨٠م مكتبة الفلاح الكويت .
- لسان العرب لابن منظور / دار صادر بيروت .
- اللوحة البدرية في الدولة النصرية / لسان الدين بن الخطيب / منشورات
دار الافاق الجديدة بيروت ط (٢) ٩٧٨م .
- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ت : احمد عبد الغفور عطار ط (٢)

(م)

- ما يجوز للشاعري الضرورة / للقزاز القيرواني (ضرائر الشعر) /
تحقيق وتقديم : المنجى الكجي / المطبعة الرسمية للجمهورية
التونسية ٩٧١م / الدار التونسية للنشر والتوزيع .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج / ت : هدى قراعة - القاهرة ١٣٩١هـ /
٩٧١م .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة / ت : محمد فؤاد سزكين ط (١) ١٣٨١هـ /
٩٦٢م .
- مجالس ثعلب / ت : عبد السلام هارون - دار المعارف
مصر ط (٢) ٩٦٠م .
- المجتنى / لابن دريد / دار الفكر دمشق ١٣٩٩هـ / ٩٧٩م .
- مجمع الأمثال للميداني / ت : ^{محمد} محي الدين عبد الحميد / ط (٢) مطبعة
دار السعادة بمصر ٩٥٩م .
- المحتسب لابن جنبي / ت : علي النجدي ناصف وآخران .
- المحكم / لابن سيده / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٧٧هـ / ٩٥٨م .
- المذكر والمؤنث / لابي بكر الانباري / ت : د . طارق الجنابي / مطبعة
العاني بغداد ٩٧٨م .
- المذكر والمؤنث / لابن التستري الكاتب ت . د . أحمد عبد المجيد هريدي
نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - ودار الرفاعي بالرياض / ط (١) ١٤٠٣هـ /
٩٨٣م .
- المذكر والمؤنث / لأبي موسى الحامض .
التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق المذكر والمؤنث لأبي موسى
الحامض / مطبعة عين شمس بالقاهرة ٩٦٧م .
- المسائل البصريات / للفارسي ت : د . محمد الشاطر احمد محمد احمد
مطبعة المدني ط (١) ١٤٠٥هـ - ٩٨٥م .

- المسائل البغداديات (المسائل المشككة) للفارسي / ت : صلاح الدين عبدالله السنكارى وزارة الاوقاف العراقية - بغداد ١٩٨٣ م.
- المسائل الخلبيات / للفارسي / ت : د . حسن هندواى - دارالقلم دمشق ودار المنارة بيروت ط (١) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المسائل العضديات / للفارسي / ت : د . علي جابر المنصور - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط (١) ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل / ت : د . محمد كامل بركات مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- المستصفى / للغزالي / ت : محمد مصطفى ابوالعلا - شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٩٧٠ م.
- المستقصى في امثال العرب / للزمخشري / حيدرآباد / ١٩٦٢ م.
- مستودع العلاقة ومستبدع العلامة / لأبي الوليد بن احمر ت : محمد التركي التونسي مراجعة محمد بن تاويت الطنجي ، منشورات كلية الآداب والعلوم اللسانية جامعة محمد الخامس الرباط .
- مسند الامام أحمد بن حنبل / ط (١) المكتب الاسلامي للطباعة والنشر دار صا در بيروت ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- المشوف المعلم للعكبرى / ت : ياسين محمد السواس / طبع دارالفكر دمشق منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة . ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- معاني القرآن / للأخفش / ت : د . فائز فارس / المطبعة العصرية الكويت ط (١) ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م.
- معاني القرآن للفراء الجزء الاول ت : احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني ت : محمد علي النجار / دارالكتب المصرية ، والجزء الثالث ت : عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف / الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- معاني القرآن واعرابه لابي اسحاق الزجاج ت : د : عبد الجليل عبده شلبي الهيئة العامة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م.
- معجم البلدان / ياقوت الحموى / دار صا در بيروت ١٩٥٦ م.
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي ط (١) ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- معجم ما استعجم في اسماء البلاد والمواضع / للبكري ت : مصطفى السقا ط (١) مطبعة لجنة التأليف ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي / مؤسسه الرسالة بيروت دارالفرقان عمان ط (١) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- المغرب من الكلام الأعجمي / للجوالقي ت : احمد محمد شاكر - دار الكتب ط (٢) ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- المعمرن والوصايا / لابي حاتم السجستاني / ت : عبد المنعم عامر / مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .
- معنى لا اله الا الله / لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي / ت : محمد محي الدين علي القره داغي / دارالبشائر الاسلامية بيروت ط (٣) ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- المتع في التصريف / لابن عصفور ت : د . فخر الدين قباوة حلب .
- منتهى الطلب من اشعار العرب (ضمن مجلة المورد) .
- المنصف شرح كتاب التصريف / لابن جني / ت : ابراهيم مصطفى ، وعبدالله امين مطبعة مصطفى الحلبي ط (١) ١٣٧٩هـ .
- المغرب في حلى المغرب / لابن سعيد ت : د . شوقي ضيف ط (٢) / دار المعارف القاهرة .
- المغني / لابن هشام / ت : د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دارالذكر بيروت / ط (٣) ١٩٧٢م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية / للعيني - مطبوع بهامش خزانة الأدب .
- المقتصد في شرح الايضاح / لعبد القاهر الجرجاني / ت : د . كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد / ت : عبد الخالق عزيمة / المجلس الاعلى للشئون الاسلامية القاهرة .
- المقرب / لابن عصفور / ت : احمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري مطبعة العاني بغداد ط (١) ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك / لأبي حيان ت : سدني جليزر نيوهافن ١٩٤٧م .
- (ن)
- كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري / ت : برنهارد لغين / مطبعة دار القلم بيروت نشر : فرانزشتاينر بفسبادن ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- نتائج الفكر للسهيلى / ت : د . محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .
- نزهة الالباء / لابي البركات الانبارى / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٦٧م .

- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب / للمقرئ / ت : د . احسان عباس
دار صادر بيروت .
- نقض ابن ولاد (الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه)
خ : المكتبة التيمورية بدارالكتب .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه / للاعلم الشنتمرى / ت : زهير عبدالمحسن
سلطان ط (١) منشورات معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- النوادر لأبي زيد الانصاري / دارالكتاب العربي بيروت ط (٢) ١٩٦٧ م .
- النوادر لأبي زيد الانصاري / ت : د . محمد عبد القادر أحمد بيروت
١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج / مطبوع بهامش الديباج المذهب
دار الكتب العلمية بيروت .
- هدية العارفين للبغدادى / مصوره عن طبعة استانبول ١٩٥١ م /
منشورات مكتبة المثنى بغداد .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت : عبد العال سالم
مكرم / دارالبحوث العلمية الكويت .
- الوافي بالوفيات / للصفدى / بعض اجزائه جمفية المستشرقين الالمانية
دارالنشر / فرانزشتاينر بغيسبادن .

فهرس موضوعات القسم الاول (الدراسة)

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	أ - هـ
الفصل الاول : ابن الفخار وآراؤه	٢ - ١١٦
عصره	٣
اسمه ونسبه وشهرته وكنيته	٦
صفات ابن الفخار والثناء عليه	٧
حياته وتنقلاته	١٠
ثقافته	١٣
مؤلفاته	٢٠
شيوخه	٢١
تلاميذه	٢٥
وفاته	٣٥
من يعرف بابن الفخار	٣٧
آراؤه	٤٠
الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل	١١٧ - ١٥٠
توثيق نسبة الكتاب	١١٨
منهج ابن الفخار في شرح الجمل	١٢٠
المقارنة بين شرحين من شروح الجمل	١٢٧
مصادره	١٣٥
شواهد	١٤١
وصف نسخ الكتاب	١٤٧

فهرس موضوعات القسم الثاني (التحقيق)

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
باب الاعراب	٣٥
باب معرفة علامات الاعراب	٥١
باب الافعال	٧٠
باب التثنية والجمع	٩٠
باب الفاعل والمفعول به	٩٩
نوع منه آخر	١٠٧
باب ما يتبع الاسم في اعرابه	١١٦
✓ باب النعت	١٢٠
✓ باب العطف	١٥٢
✓ باب التوكيد	١٩٢
✓ باب البدل	٢٠١
باب أقسام الافعال في التعدى	٢١٩
باب ما تتعدى به الافعال المتعدية وغير المتعدية	٢٣٤
باب الابتداء	٢٦١
باب اشتغال الفعل على المفعول بضميره	٢٨٣
باب الحرف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر	٣١١
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	٣٣١
باب الفرق بين ان وأن	٣٤٩
باب حروف الخفض	٣٦٠
باب حتى في الاسماء	٤١٢
باب القسم وحرفه	٤١٨
باب ما لم يسم فاعله	٤٣٢

الموضوع	الصفحة
باب من مسائل ما لم يسم فاعله	٤٤١
باب اسم الفاعل	٤٥٠
باب الاثنية التي تعمل عمل اسم الفاعل	٤٦٥
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل ، وانما تعمل فيما	
كان من سببها	٤٧٢
باب التعجب	٤٨٩
باب ما	٥١٠
باب نعم وبئس	٥١٩
باب <u>حيث</u> <u>هنا</u>	٥٢٥
باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما	
بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر	٥٤٣
باب ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز	٥٥٩
باب اضافة المصدر الى ما بعده	٥٦٤
باب العدد	٥٨٢
باب تعريف العدد	٥٩٥
باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة	٥٩٩
باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى	٦٠٧
باب كم	٦١٢
باب مذ ومنذ	٦٢٣
باب الجمع بين ان و كان	٦٣٤
باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد	٦٣٨
باب الاضافة	٦٤٣
باب التنازع	٦٥٥
باب النداء	٦٦٥
باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما	٦٩٧

الموضوع	الصفحة
باب اضافة المنادى الى المتكلم	٧٠٣
باب ما لا يجوز فيه الا اثبات الياء	٧٠٨
باب ما لا ينفع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره	٧١٢
باب الاستغاثة	٧٢٣
باب الترخيم	٧٢٨
باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطرارا	٧٤٦
باب النديه	٧٤٨
باب المعرفة والنكرة	٧٥١
باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية	٧٦٠
باب الجواب بالفاء	٧٦٥
باب أو	٧٦٧
باب الواو	٧٧٠
باب وحده	٧٧٤
باب حتى في الافعال	٧٧٨
باب من مسائل الفاء	٧٨٣
باب من مسائل اذا	٧٨٨
باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل	٧٩١
باب أفعال المقاربة	٧٩٧
باب من المفعول المحمول على المعنى	٨٠٤
باب الحروف التي تجزم الافعال المستقبلية	٨١٧
باب الامر والنهي	٨٢٣
باب ما يجزم من الجوابات	٨٢٨
باب الجزاء	٨٣٣
باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٨٦٧

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
باب اسماء القبائل والاحياء والصور والبلدان	٩٣٤
باب ما جاء من المعدول عن فعال	٩٤٥
باب الاستثناء	٩٥٣
باب الاستثناء المقدم	٩٧٨
باب الاستثناء المنقطع	٩٨٦
باب النفي بلا	٩٩٧
باب دخول الف الاستفهام على لا	١٠٣٠
باب التمييز	١٠٣٧
باب الاغراء	١٠٥٣
باب التصغير	١٠٧٠
باب تصغير الثلاثي	١٠٧٤
باب تصغير الرباعي	١٠٩٠
باب تصغير الخماسي وما وافقه	١٠٩٥
باب تصغير الظروف	١١٠٦
باب تصغير الاسماء المبهمة	١١١٢
باب النسب	١١٢٤
باب منه آخر	١١٩٠

فهرس الفهارس

الصفحة

١٢١٨	فهرس الآيات الكريمة
١٢٢٥	فهرس الأحاديث
١٢٢٦	فهرس الأمثال
١٢٢٧	فهرس الأقوال
١٢٣٢	فهرس الأعلام
١٢٤٣	فهرس القبائل والأسم والطوائف والمدارس
١٢٤٦	فهرس الكتب الواردة في المتن
١٢٤٧	فهرس المواضع
١٢٤٨	فهرس القوافي
١٢٥٤	فهرس المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات :
١٢٧٠	القسم الأول : الدراسة
١٢٧١	القسم الثاني : التحقيق
١٢٧٥	فهرس الفهارس